

(ما شاء الله كان)

الجزء الخامس من الفتاوى الملهمة في الوقائع المصرية لآل
الأول واللوذعي المفرد شيخ الإسلام ومفتي الديار
المصرية حلالا الشيخ محمد العباسي الأديبي
الفتية الحنفية الأزهرية

الطبعة الأولى بالمطبعة الأزهرية
المصرية سنة ١٣٠١ هجرية

فهرست الجزء الخامس من العتوى المهدية في الوقائع المصرية

صفحة

(كتاب الاجارة)

(كتاب الاكرام)

(كتاب الحبر والمأذون وبلوغ الغلام)

(كتاب الغصب)

(كتاب الشفعة)

مطلب لو سكت لا تبطل ما لم يعلم المشتري والثمن
مطلب يقضى بالشفعة في بعض المبيعات اذ لم يكن الشفيع شفيعا في باقيه

(كتاب العسقة)

(كتاب المزارعة والمسافة)

(كتاب الحظر والاباحة والصيد والذبائح)

مسائل ستة وارادة من الهندية قصد الاستفتاء عنها

(كتاب احياء الموات والشرب)

باب القرض

(كتاب المدائنات)

(كتاب الرهن)

(كتاب الجنائيات والديات)

مطلب ضرب رجل اقرضه فلم يخلص منه الا بقتله فقتله لاشئ عليه

مطلب يكفى في ايجاب القسامة والدية على أهل القرية بكون الدعوى عليهم

او على معين منهم او على بعض مبهم

مطلب لا امام حق اخذ دية مسلم لاولى له اصلا

مطلب الكبار القود قبل كبر الصغار اذ لم يكن الكبير اجنبيا عن الصغير

مطلب الاراضى التى لها مالك اخذت من يده ظالما وغصبها لا يجب على

المالك شئ ولا على الغاصب و يكون القتل فيها هدرا

مطلب ادعى الولي القتل عمدا فشهدوا بالقتل المطلق تقبل وتجب الدية

بلا عقل عاقلة حتى يشهدوا ان الدار التى وجد فيها القتل لذى

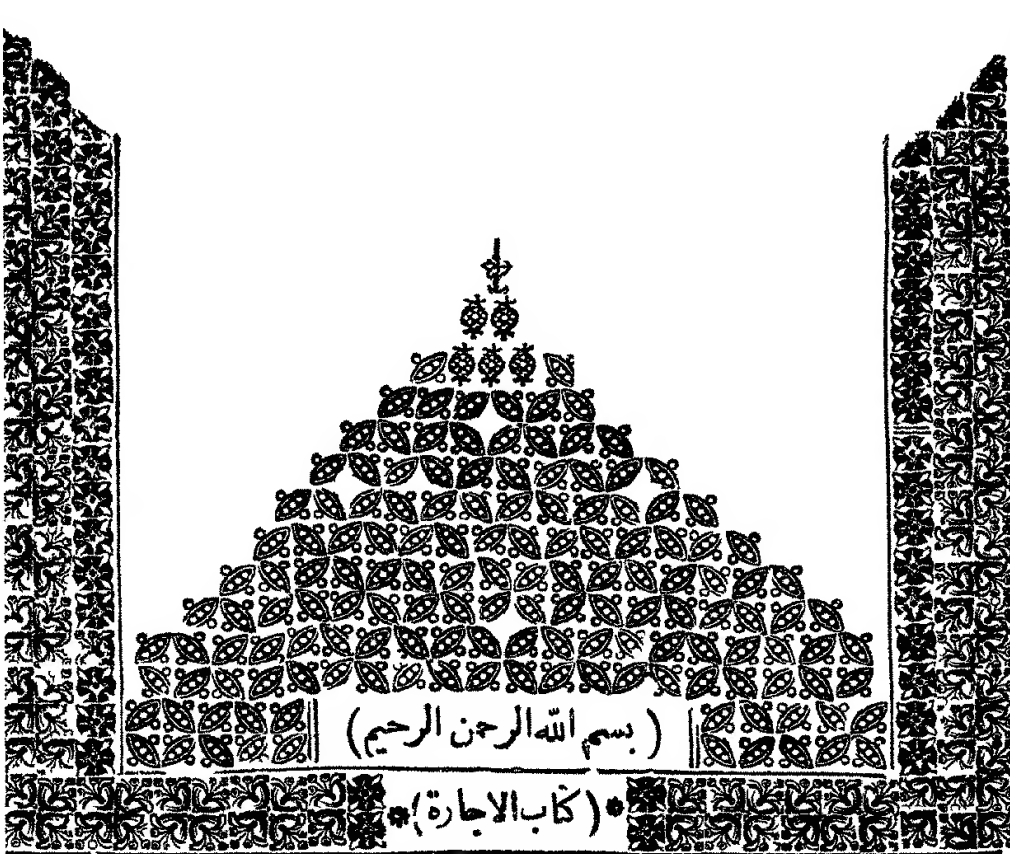
مطلب وجد قتيل في دار فشهدوا بالدية على عاقلة ورثة عند الامام وعندهما

وزفر لاشئ فيه وبه يقضى

مطلب الاقرار بالقتل المطلق يوجب الدية كالتشهاد به

- ٤٤٨ مطلب مات من حفره وحفر غيره قسمت دية على المحافرين وسقط ما أصابه
- ٤٤٩ مطلب جناية العبد فيما دون النفس لا تثبت الا باقرار المولى أو البينة
- ٤٥١ مطلب شرط القسامة والدية تقدم الدعوى الصحيحة
- ٤٥٦ مطلب لو حفر فيما يملكه لا يضمن المحافر بوقوع أحد فيه
- ٤٥٦ مطلب في حكم النجاسة اذا اندمست ولم يبق لها أثر اختلاف في ايجاب حكومة عدل
- ٤٥٧ مطلب دفع امرأة فوقع ابنها ووقعت عليه ومات ضمن الدافع مطلقا
- ٤٥٩ مطلب الاراضي السلطانية التي آلت لبית المال لا تعترف في ايجاب القسامة والدية على مزارعيها
- ٤٥٩ مطلب في وقت وجوب اداء اقساط الدية
- ٤٦٥ (كتاب الحية ان وما يتضرر به الجيران)
- ٥٢١ مطلب لا نظر لضوء الباب
- ٥٢٣ مطلب المرو في أرض الغير ممنوع مع الضرر أو المنع من المالك
- ٥٢٤ مطلب الفاصل بين الهدود وغيره يدخل في الهدود
- ٥٢٥ مطلب ليس لاهل السكة الغير النافذة ان يبيعوها أو يقتسموها أو يدخلوها في دورهم بل لهم المرو فقط
- ٥٢٧ مطلب ليس له أن يحدث خرقة في سكة غير نافذة بدون اذن أهلها
- ٥٢٨ مطلب ليس لمن له باب في رحبة مربعة غير نافذة ان يفتح فيها بابا للزور بدون اذن أربابها

(تمت)



ذی القعدة

سنة

(سئل) فی رجل یستحق نظر قطعة أرض وقفاخرة آجرها لرجل آخر مدة تسعين سنة وحکم بھمة الاجارة فاض شافعی یرى جوازها حکما مستوفيا شرائطه وأذن له بالبناء والعمارة فیها علی ان ما بناه وجدده یكون ملکا له ثم بعد ذلك مات کل من المور والمستاجر فهل یكون البناء ملکا لوارث المستاجر أفیدوا الجواب (أجاب) نعم ما بنا المستاجر من ماله لنفسه ملک له یورث عنه والله تعالی أعلم (سئل) فی رجل له دیر ثابت علی رجل آخر استاجر رب الدین من المدين مرا کب فی البحر مدة سنة معلومة باجر معلومة اقتطع منها الدین وما بقی من الاجرة بعد الدین دفع بعضه لالموحر وبقی البعض وکتب بذلك حجة شرعية ووضع المستاجر یدہ علی المرا کب مدة ثلاثین یوما بعد ذلك باع الموحر المرا کب لرجل آخر وسلمها له من غیر اذن المستاجر ومن غیر اجارته فهل لایحاب الموحر لذلك وبجبر المشتري علی رد المرا کب للمستاجر الح تمام مدة الاجارة

(أجاب) بیع العین المستاجرة فی مدة الاجارة موقوف علی احازة المستاجر و... دین بعیان أو بیان أو اقرار ولا مال له غیر العین المستاجرة والله تعالی أعلم 3 امرأه لها أرض او مسمیة آجرها زوجها الشخص آخر بغیر اذنها وعلمها فهل لا یصح هذه الاجارة فی حق المرأة ویكون لها فسخها وابطالها واجارة الاوص لغیر المستاجر المذکور حبث لم یزرعها المستاجر من زوجها المذکور وإذا ادعی المستاجر انه دفع لزوجها بعض الاجرة وأراد أن یرجع علیها به لایحاب لذلك حیث لم تقبض منه شیئا ولم یعلم بالاجارة وا

١٢٦٤

٢٦

قاذن له في ذلك بل استاجرهما من زوجها بلا اذنها (اجاب) اجارة الزوج المذكور و الحال
 ما ذكر غير نافذة وليس للاستاجر مطالبة المرأة بمجرد دفع شيء من بدل الاجارة لزوجها
 والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في ناظرة وقف ادعت على زيدان العقار
 الذي تحت يده وآله بالشراء الشرعي من عمرو وبعض ارض ام كنهته المقررة بالحكم
 الشرعي جارية في ارض وقف القاضي النوبي الكاش تحت نظارتها أيضا وانه قد كان عمرو
 المذكور يمدى على ام كنهة الوقف اشافي بالهدم وادخلها في عقاره ولدى المنازعة معه التزم
 بدفع مبلغ معلوم زائد عن الحكم المقرر للارض نظير اجرة الارض مسانمة لجهة الوقفين
 وترك دعواها واستمر يدفع ذلك كما حصل عليه الاتفاق الى حين صدور البيع فيه
 لم يبتار مخ كذا وطلبت من زيد المشتري أن يدفع لها ما كان يدفع بائعه المقرر عليه
 حسب التزامه فسئل المدعي عليه عن ذلك كاه فانكر استحقاتها لذلك عليه وعلى بائعه
 بالكفاية و ذكر ان بعض ام كنهة الوقف التي تدعى ذلك بسببها قد اندرست فيما مضى من
 الزمان حتى صارت خرابها قاعا فصفا وان انقاض الوقف المذكور باعها سلفها الناظر
 لرجل بالاذن الشرعي غيب الكشف على خراب الامكنة المذكورة من الحسا كم الشرعي
 وتنفق ذلك ليه ثم آلت بالشراء الشرعي لبائعه عمرو وبنى بها العقار المتنازع فيه بعد
 ان استقر اصل ارض وقف الامكنة المذكور والمندرسة الجارية في وقف القاضي
 بحكم معلوم من فطره الشرعي وحرب ذلك كله صكوك شرعية ثابتة المضمون وانه بعد
 ان ملك البائع المذكور جميع بناء آله بالانشاء على الوجه المسطور بانه للمدعي
 عليه بموجب شرعية ويمقتضى ذلك لا يجب عليه شيء ولا يدفع الا الحكم المقرر لوقف
 القاضي لاسيما وقد نظرت هذه الدعوى بحضرة الحسا كم الشرعي وبمد المدعي عليه اعلام
 شرعي مذكور به افادة السادة العلماء بانه حيث صدقته المدعية المذكورة ان لبناء
 موجود لجهة الوقفين المذكورين وانه قد زال جميعه لم يكن لها طلب القدر المرقوم من
 المدعي عليه بمجرد دعواها عما وقع بينها وبين عمرو من التراضي والالتزام وانما رجعت
 من الجمل الشرعي فرار من الحكم عليها فهل حيث كان الامر كما ذكر لا يكون لها طلب
 ف أجر مثل الارض ولا يسرى على المشتري ما تدعى التزام بائعه به ولم تثبته ولا
 فتح الحكم المقرر أم كيف الحال (اجاب) لنس لناظرة الوقف المذكور
 شترى للسكان المذكورين انشاء محتمل للارض بشئ من أجره ما زاد من
 احيث كان الامر كما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في حانوت وقف
 وبه جدك موضوع بموجب اذن من فاطر سلف بموجب بينة ونصديق مشمول بختم ناظرة
 الوقف حالا وبه بنه آجرت الناظرة الحانوت المذكور لرجل آخر من غير اعلام اصحاب
 الجسدك وتر يد لك ابطال ما وضع بالحانوت المذكور من البناء وغيره فهل لها ذلك
 أو تمنع سيما وهناك بينة تشهد بذلك (اجاب) اذا كان الجسدك موضوعا بحق القرار باذن

ذى الحجة

١

١٢٦٤

١٢٦٤

٣

ناظر يملك ذلك لا يكون ملتوي الوقف بعده تكايف واضعه مرفعه ولا اجارته لغيره مادام
يدفع أجره مثل الخانوت خايبا عن الجدة المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة
سكنوا محلا من تعلقات زاوية معدة للصلاة بعله انهم يقيمون فيها الذكرك على العادة فهل
لناظر منعه من الإقامة والسكنى فيه واسكانه لمن يدفع اجرة له جهة الوقف الزاوية حيث
كان من تعلقاتها ومنعه من الجمل في الزاوية الا للصلاة حيث بناها واقفها لذلك
(اجاب) لناظر المكان الموقوف على مصالح الزاوية اجارته باجر المثل وصره في مصالح
الزاوية طبق شرط الواقف ومنع من يسكنه تعديا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل سقاء
يخدم عند آخر أخذ حمار الخدم وذهب به الى البحر ليحمل عليه الماء حكم عاقبته فضاغ منه
من غير تعد ولا تقريط فهل اذا اراد الخدم ان يضمه للسقاء المذكور لا يجاب لذلك
(اجاب) لا يضم الا جبر الخصاص ما هلك بيده أو بعمله اذا لم يثبت عليه التعدي أو
التقريط والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر من ناظر على وقف ابيه منزلا ودفعا
سنتين كاملتين باجرة معلومة بموجب وثيقة شرط فيها شروط منها انه يفتح بابا للمنزله
مكان قابسه وانه اذا صار خروج المستاجر من المنزل يكون ملزوما ببناء المحاط واعادته
وجعله حانوتا تابعا للمنزل فهل تكون اجارة المكان المذكور فاسدة حيث اجره الناظر
اكثر من سنة وشرط على المستاجر بناء المحاط وحرمة من مال نفسه ويكون للمستاجر فسخها
بلارضا الموجه حيث وقعت فاسدة كما هو مذكور (اجاب) يراعى شرط الواقف في الاجارة
فان اطلق الواقف ولم يشترط شيئا فالمتقى به انها لا تتراد على سنة في الدور والحوانيت
وصرحوا بان الاجارة نفسها بالشروط الخمسة لقمة تضي العقد كاشترط حرمة الدار على
المستاجر فثبت اشترط الناظر الموجه في عقد الاجارة على المستاجر بناء المحاط وأجره مكان
الوقف أكثر من سنة كانت الاجارة فاسدة ولو لم يكن منه ما فسخها بلارضا الاخر والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر حانوتا ودفعا من ناظره سنة كاملة فاتفق مع رجل
ان يقدس شركة ويكون الربح بينهما مع انه لا مال له ثم أحضر الآخر بضاعة ووضعها في
الخانوت فمات المستاجر للخانوت في أثناء السنة فهل تفسخ الاجارة بموته ولا حق لورثته
فيه من حين الموت واذا ذهب رب البضاعة واستاجر الخانوت من ناظره يكون الحق فيه
له وحده (اجاب) ليس لورثة المستاجر الاول ولا لغيرهم معارضة مستاجر من
الوقف من ناظره اجارة صحيحة باجر المثل بعد موت المستاجر الاول انفسه وانف
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له مائة فدان اقام فيها ناظرا لاجل
ذمة صاحب الارض خاصة فاجر الناظر منها ثلاثه واربعين فدان بدون اذن صاحبها
فهل ايجاره غير نافذ (اجاب) حيث لم يكن الناظر المذكور وكيل المالك في اجارة
الارض وأجره بدون اذن المالك واجازته لا تكون الاجارة نافذة والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل استاجر مراكب من آخر مدة سنة معلومة باجرة معلومة دفع بعضها

١٢٦٤

٣

١٢٦٤

٤

١٢٦٤

١٦

١٢٦٤

٢١

١٢٦٤

٢٨

١٢٦٥

٣

للموهر وبقى البعض ووضع المستاجر يده على المراكب مدة ثلاثين يوماً ثم بعد ذلك بيعت المراكب لرجل آخر في دين للمشتري فهل يكون للمستاجر حبس العين المستاجرة تحت يده حتى يستخلص دراهم الاجارة التي دفعها للموهر (أجاب) اذا بيعت المراكب لرجل الدين بثمن زائد عن الاجرة المجهولة وفسخت الاجارة يكون للمستاجر حبسها لاستيفاء ما عمل من الاجرة حيث كانت الاجارة صحيحة وفي الطعطاوى من الاجارة عن العمادية واذا كان عقد الاجارة أو البيع صحيحاً وكان كل منهما يدين للمستاجر والمشتري على الاتجار والبائع ثم تقاسموا العقد بينهما ما يكون للمستاجر والمشتري حق الحبس لاستيفاء الدين ويكونان احق بهما من سائر الغرماء لومات الآخر والبائع وعليهم ما ديون كثيرة انتهى والله تعالى اعلم (سئل) في ناظرة على ارض وقف اجرتها يدون اجرة مثله او هنالك واغيب فيها باجرة المثل فما فوقها فهل لا تكون الاجارة والحال هذه نافذة (أجاب) اجارة ارض الوقف اذا كانت يدون اجرة المثل بغبن فاحش غير صحيحة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر قطعة ارض خربة من مكان وقف يدون قيمتها وناظرة اجرتها له لكونه زوجها فهل هذا الايجار صحيح أم باطل لكونه يدون القيمة (أجاب) اذا اجر الناظر ارض الوقف يدون اجرة المثل بغبن فاحش كانت الاجارة فاسدة ويلزم المستاجر تمام اجرة المثل على ما به الفتوى هذا اذا كانت الاجارة من اجنبي اما لو اجر الناظر من لا تقبل شهادته له كابنه أو ابنيه أو احد الزوجين للآخر بلا زيادة عن اجرة المثل لا يصح عند الامام كما يستفاد من الدرر والمختار من الوقف والله تعالى اعلم (سئل) في بئر ماء ملح بمملكة لأمراة اجرتها أبوهار رجل مدة مائة مائة باجرة مائة مائة بغير اذن المالكه ثم اجرتها المالكه لآخر مدة مائة مائة باجرة مائة مائة فهل في هذه الحالة يبطل الايجار الاول الصادر من الاب يدون اذن المالكه وينفذ الايجار الثاني الصادر من المالكه (أجاب) اجارة الاب البئر على الوجه المذكور وغير نافذة واجارة المالكه البئر لا تستفاد منها الا تصح ايضا لانها وردت على استهلاك العين قصداً والاجارة ليست كذلك ففي الانقراوية من الاجارة الاجارة اذا وقعت على العين لا تنجو زفلا يصح استئجار الآجام والحيض السمك أو رفع القصب أو قطع الخطب أو اسقى أرضه أو غنمه منها وكذا اجارة المرعى الله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر مكاناً وقفاً من ناظره سنة كاملة باجرة دفعها للناظر ويبيده سند بذلك فهل ادوات الناظر بعد مضي نصف السنة يصح اجارة المستاجر ولا ينزع المالك من يده حتى تتم مدته المذكورة (أجاب) لا تنسخ اجارة مكان الوقف المذكور بعوت المتولى عليه الموقوفه والله تعالى اعلم (سئل) في وكالة وقف يعلمها ربعا من مجلة الوقف استاجر جميع ذلك رجل من ناظر الوقف باجرة دون اجرة المثل بكثير فهل تكون الاجارة باطلة واذا كان هنالك من يستاجر باجرة المثل يقدم على غيره (أجاب) اجارة عقار الوقف بالغبن الفاحش غير

١٢٦٥

٥

١٢٦٥

١١

١٢٦٥

١

١٢٦٥

١١

١٢٦٥

٣١

١٢٦٥

٢

١٢٦٥

١١

١٢٦٥

١٢

صححة وعلى المستاجر غرام اجر المثل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر من آخر
أرضاً للزراعة باجرة معلومة لسكل سنة والحال ان الاجرة مما في نقله ككافة وشرط على
صاحب الارض الا يفاء في محل الارض المستاجرة واستمر على ذلك حتى مات صاحب
الارض وله بذمة المستاجر اجرة سنة فطلب وكيل الوارث نقل الاجرة من محل الارض الى
محل التركة فهل والحال هذه تكون ككافة نقلها على وكيل الوارث من التركة ولا يلزم
المستاجر شيء من الكافة واذا أمر الوكيل المستاجر بان ينفق من ماله على نقل الاجرة
اي رجوع عليه ونقلها المستاجر وأنفق عليها يكون له الرجوع بما أنفق على
الانفاق والامر على الوجه المذكور (أجاب) نعم لأنه تاجر الرجوع بما أنفق
اذا تحقق ما هو مستطور والله تعالى أعلم (سئل) في ناظر وقف يطالب فاحر
بمكر أرض أما كن بمبلغ يزيد عن اجرة مثل الارض المحقق بحر بأنها في هذا فمع ان
تلك الا ما كن لم يكن تابعاً منها لجهة الوفاء المطلوب منه المحكر البعض أرضها فقط
فهل لا يلزم الوقف المطلوب منه المحكر الا اجرة مثل الارض المعلومة الا في لجهة وقف
المذكور واذا فرض انه مقر رعاها حكر من المظار السابقين يريد عن اجر مثل
التابعة لهذا الوقف بكثير وفي ذلك غبن فاحش على الوقف الثاني لا يعتبر واذا فرض
المظار المذكورين دفعوا مقداراً معلوماً في كل سنة لجهة الوقف المطلوب له المحكر
لا يعول عليه احتمالاً الا على فقر يطعمهم أو عدم عيهم بالحقيقة (أجاب) لا يحبر ناظر
الموقف على دفع شيء زائد عن اجر مثل الارض خالية عن البناء بدون وجهه يفهم
ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك وكلة بدمياط معدة للاستغلال علواً و
بتمامها مبيعة بمجاعة مات المالك عن وارث قاصر وله أم وصى عليه ارادت تلك الوصي
المقيمة بمصر زيادة اجرة أو اجارها لغيرهم باجر المثل فامتنعوا عما ارادته تلك الوصي
وادعوا ان مورث القاصر جعل لهم فيها جسد كأمع عدم زيادة اجرة متعلمين بوثائق
مقطوعة الثبوت فهل للوصي طلب اجرة المثل ان رضوا به أو اجارها لغيرهم ولا عبرة
بوثائقهم المقطوعة الثبوت واذا استاجر آخر من أحد المستاجرين مكاناً من الوكالة وبني
عليه مكاناً آخر بغير اذن الوصي يكلف القلع ان لم يضر بما تحتها أولاً (أجاب) لا يثبت
الجدك بمجرد ذلك لم يثبت مضمونه للوصي اجارة عقار اليتيم باجرة المثل اجارة صح
و يكلف الباني المذكور قلع بنائه والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
استاجر من آخر مكاناً مدة باجرة معلومة عمل له بعضها ثم بعد ذلك ارغب شخص آخر
استئجار المكان المذكور بزيادة عن الاجرة الاولى فاترا الموجب المالك بالملك في المثل
المذكور لا ينفته بسبب انه وهبه لها وحازها من مدة سابقة على الاجارة التي صدرت منه
للمستاجر منه فاجرت له البنت المذكورة للراغب المذكور حيث أقر لها والدها بالملك فيه
بعد صدور الاجارة منه للرجل المذكور فهل لا يحكم بطلان الاجارة الاولى باقرار الموجب

المذكور بالملك في المكان لابنته حيث كذب المستاجر الاول في ذلك ولا يكون اقراره
حجة على المستاجر الاول ولا عبرة باستجار المستاجر الثاني من البنت المذكورة حيث كان
مبنيا على مجرد اقرار الاب لها بالملك (اجاب) اجارة البنت المذكورة المذكور قبل مضي
مدة الاجارة الصادرة من أبيها بعقد صحيح غير نافذة حيث كان الحال ما هو مذكور ما لم يثبت
الاستحقاق لغير المورج بحجة شرعية بالنسبة للمستاجر الاول والله تعالى اعلم (سئل) في
بيت موقوف شرط واقفه شرط من جملتها ان يسدأ من غلته بعمارة وهناك شخص
ساكن في المكان تعديا من غير استحقاق له في الوقف ولا لزوم جته فهل يجب عليه شرعا
دفع اجرة المثل للمدة الماضية ويكون للاستحقاق اخراجه منه جبرا عليه و يوجبه الناظر لمن
شاء بعد البناء المحتاج اليه (اجاب) على المستولى على عقار الوقف اجرة مثله مدة وضع
يده على هذا الوجه تصرف مصارف الوقف حسب شرط واقفه وللناظر اجارة عقار
الوقف باجرة المثل ورفع يده المستولى عليه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل)
في ثلاثة مشتركين في حمام اراد اثنان من الشركاء اجارة نصيبهما الاجنبي غير شريكهما
والشريك الثالث يطالب ان يستاجر منهما بمثل ما يستاجر الاجنبي منهما فهل لا يصح
الاجارة من غير الشريك حيث كان نصيب كل مشاعا واذا اطلب الشريك الاجارة لنفسه
يكون مقدما على الاجنبي ويحجب لمطلوبه (اجاب) اجارة المشاع من غير شريكه غير
صحيحة عند الامام وعليه المتون والمعول ولا يجبر الشريك على ان يوجر من شريكه والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر معصرة موقوفة كل سنة بكذا باجرة المثل في اثناء
السنة جاء رجل وزاد في الاجرة زيادة فاحشة فانه لا يتعبر بزيادة المتعنت وتكون
اجارة الرجل الاول صحيحة -
السنة التي صحت فيها الاجارة من مسكون اجارة الثاني صحيحة (اجاب) لا تنقض
الاجارة بزيادة الاجرة رغبة او لزيادة من قبل متعنت بل لغلو سعرها في نفسها عند
الكل كما في شئ -
الاجارة فاذ وقعت الاجارة الاولى باجر المثل وكانت زيادة الثاني لجرد
الرغبة او لزيادة الاجارة له قبل مضي مدة اجارة الاول والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل حانوت وقف اجرة له لـ سنة باجرة معلومة ثم قبل مضي المدة اجرة
اجارة مضافة بدون اجرة المثل فهل لا تسكون الثانية لازمة واذا زادت اجرة
في المدة وسخت المضافة وجرها للاول باجرة المثل مدة معلومة تسكون الاجارة
في هذه صحيحة نافذة فلا يكون للاستاجر الثاني اجارة مضافة بدون اجرة المثل
معارضة الاول ولا منازعته والحال هذه (اجاب) قال في شرح التنوير وفي لزوم الاجارة
المضافة تصح وان ايدع عدم لزومها بان عليه التقوى اه فعلى ما به التقوى يكون للناظر
فسخها واجارة الحانوت باجرة المثل بعد مضي ما لزم فيه الاجارة ولا تصح اجارة عقار
الوقف بدون اجرة المثل بغبن فاحش والله تعالى اعلم (سئل) في مكان موقوف على

١٢٦٥

٢

ربيع الثاني

١٢٦٥

٩

جمادى الاولى

١٢٦٥

١

١٢٦٥

٢

١٢٦٥

٣

جادی الاولی سنة

١٢٦٥

٣

جادی الثانیة

١٢٦٥

٥

١٢٦٥

١١

مستحقين اجرة فأنظره لرجل بربع اجرة واذن للمستاجر ان يعمره من ماله ويدفع بعض الاجرة
 للناظر ويقتطع بعضها حتى يحصل ما دفعه في العمارة ثم بعد ان عمره المستاجر اجرة لا آخر
 بزيادة عما استاجر به ثم مات الناظر وتولى غيره فاجرة المتولى الآن لا آخر باجرة المثل اجارة
 صحيحة فهل لا تصح اجارة الناظر الاول بدون اجرة المثل وتكون اجارة المتولى الثاني هي
 الصحيحة حيث وقعت باجرة المثل وقد كثر اجارة المستاجر من المستاجر الاول غير صحيحة
 لعدم صحة اجارته من المتولى (اجاب) اجارة المتولى عقار الوقف بدون اجرة المثل بغيب
 فاحش غير صحيحة ويلزم المستاجر تمام اجرة المثل وحيث اجرة متولى الوقف الآن مكان
 الوقف المذكور باجرة مثله تكون اجارته صحيحة بافائدة وقد صرح حوايان المستاجر فاسد اذا
 اجار اجارة صحيحة يكون للاول نقضها والله تعالى اعلم (سئل) في أرض رزقة لاز راعة
 استاجرها رجل من ناظرها واذن الناظر بتصليحها من كبدس بتراب مملوك له ودفع له مبلغا
 من الدراهم أخذه منه الناظر ليكون جميع ذلك خلوا له وصار المستاجر يزرعها مع اخوة له
 بميثته مدة بعد اصلاحها وكسبها ثم مات المستاجر عن ورثة ذكر وومات الناظر ايضا
 وتولى ناظر آخر وصدق على صحة ما ذكرنا من الورثة واخوة المتوفى فهل اذا
 أرادوا التفرق الآن يكون الطين لورثة المستاجر خاصة ولا يشاركهم فيه الا عمام واذا
 أراد الناظر نزعه من أيديهم واعطاه لغيرهم من الاعمام لا يمكن من ذلك لما لهم من حق
 القرار (اجاب) اذا ثبت الاذن بالخلو في اراضي الرزقة الموقوفة من قبل ناظرها
 للمستاجر ولا مانع وثبت انشاء المستاجر فيها اخلوا يكون ذلك الخلو مملوكا له ولورثته بعده
 لا يشاركهم فيه غيرهم وليس للناظر رفع ايديهم عن الارض مادام موافقين بدفع اجرتها لها
 لجهة وقفها والله تعالى اعلم (سئل) في شخص بالغ يخدم عند رجل آخر من غير شرط اجرة
 له بل يطعمه ويكسوه حكم عائلته واستمر معه مدة من السنين بهذه الكيفية ثم خرج
 من عنده من مدة ثمان سنوات وله أخ يريد الاخ المذكور ان يظا اليه باجرة أخيه مدة
 خدمته فهل لا يجاب لذلك بدون وكالة عن أخيه ولا تسامع دعواه واذا ادعى البائع
 المذكور بنفسه أو بوكيله وطلب اجرة مدة خدمته عند الرجل المذكور لا يجاب (اجاب)
 نعم لا يجاب لذلك ولو طلب بنفسه أو نائبه حيث كان أجنبيا وكان عمر
 التبرع فال في صرة الفتاوى رجل خدم آخر سنة أو سنتين ولم يسم اجرا فلما خرج
 الاجرة ان كان الخادم قريبا به يجب أجر المثل لانه يرجو أكثر من الاجرة وان كان
 لا يجب لانه كان متبرعا ان كان من اهل التبرع وهذا اذا لم يكن الشخص المذكور معروفا
 بهذه الصفة وفيما حاله بها فان كان معروفا بذلك وقيام حاله بها يكون القول له في كونه لم
 يعمل متبرعا ويجب له اجرة المثل في هذه الحالة يحسب عليه منه ما وصله من الطعام
 والكسوة كما يستفاد من تنقيح الحامدية من الاجارة وغيره والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل استاجر من آخر حائونا باجرة معلومة اجارة مشاهرة واستمر على ذلك مدة ثم بعد

سنة شوال

١٢٦٥

١٨

ذى القعدة

كان له ذلك بخيار الرؤية وله أخذ الاجارة المعهله من دفعهاله (أجاب) ثبت خيار الرؤية في الاجارة كما ثبت في الشراء والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ساكن في مكان يملك لثلاث تعدى رجل واستأجره من أرواحهم من غير توكيلهم واجازتهم لهم في ذلك ثم ان الساكن الاول استأجره منهم باجرة زائدة فهل لا عبرة باجارة الازواج لذلك الرجل ويكون الحق في الانتفاع بالمكان المذکور لمن استأجره من مالكه

١٢٦٥

٥

ذى الحجة

(أجاب) لا تنفع اذا جارة ملك الغير بدون اذن المالك واجازته والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في بيت مشترك بين رجلين شائع بينهما أحدهما يملك رבעه والاخر يملك ثلاثة أرباعه فأجر صاحب الثلاثة الارباع حصته لرجل باجرة معلومة على ان يحدث المستأجر فيها قاعة لتسج الحرير فيها بدون اذن شريكه فهل لا يمكن من ذلك الا برضا الشريك ولا تصح الاجارة (أجاب) اجارة المشاع من غير الشريك غير صحيحة والله تعالى أعلم

١٢٦٥

٣

(سئل) في مكان مشترك بين رجل وامرأة ادعى رجل اجنبي بعدم موت المرأة انه متاجر نصيبها من المكان المذکور قبل موته بما مشرة وكيلاها عن مائة معلومة فهل تكون اجارة أحد الشريكين نصيبه لغير الشريك فاصدة وتنفع بالموت ويكون للورثة رفع يد المستأجر عنه واذا ادعى المستأجر المذکور عمر في المكان عمارة وصرف فيها مبلغا من ماله ويريد ان يسكن فيه بقدر ما صرفه يدور بدقيق الورثة وبدون اثبات ما يدعيه من الصرف لا يكون على الورثة تمكينه من ذلك (أجاب) اجارة المشاع من غير الشريك غير صحيحة وللوارث رفع يد المستأجر ولا عبرة بما ذكره الحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك طاحونة اجارها مائة كاملة باجرة معلومة

١٢٦٥

٤

ثم أراد المورج ابطالها واجارها لغير المستأجر باجرة ازيد من الاولى فهل لا يكون له ذلك بدون رضا المستأجر ويكون له الانتفاع بها الى مضي السنة المستأجرة (أجاب) ليس للورج فسخ الاجارة قبل مضي مدها حيث صدرت صحيحة بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعية وكل ابنه لبايع في ايجارها سنة لا آخر

١٢٦٥

٢٨

او رعاها ذرة وفصحها فاجارها له كما امره والده فمداق رضع المستأجر يده فليام او رعاها ذرة بفسح عقد الاجارة وابطالها مع الابن لئلا يدين لابنه المذکور في ايجارها فهل ذلك ولا يمكن من فسخ عقد الاجارة قبل مضي مدة المستأجر اذا كان هذا

١٢٦٦

٤

بانه ركه في ايجارها لا غير وانتهى بذلك (أجاب) اذا وكل مالك رقبة لارض في الاجارة واجارها لغيره اجارة صحيحة جردا بسئل مسئلة من توكله توكله باجرة المدين للاب الموكل ففسخ عقد الاجارة قبل تمام المدة بدون وجه شرعي والله تعالى (سئل) في طاحونة موقوفة على خير أخذها رجل من ناظرها مشاهرة وستين وفاقه من الدراهم ثم بديدا زيادة الاجرة في ذاهب اجرها الناظر الى غير ان تصليح الابن ابتداء محرم سنة ٦٦ لغاية جمادى الثانية سنة تار يخه بقدر معلوم

من الدراهم اجارة صحيحة تاريخها ١٦ ذى الحجة سنة ٦٥٠ واراد المستاجر اخراج
 الساكن فيها فامتنع وقال انا اولى منك واخذها بقدر زائد عن الايجار والناظر يرغب
 في الزيادة ويريد ابطال الايجار المذكور فهل تمكون اجارة الناظر التي سندها بيد
 المستاجر صحيحة نافذة ولا عبرة بقوله (اجاب) اذا اجر الناظر عقار الوقف باجرة المثل
 مدة معلومة بعد مضي مدة المستاجر الاول لا يكون للناظر ولا للمستاجر الاول فيسخ الاجارة
 قبل مضي مدتها بدون وجه شرعي ويمنعان من معارضة المستاجر الثاني حيث وقعت
 اجارته صحيحة والله تعالى اعلم (سئل) في ثلاثة اشراك بين اثنين في منزل سكنوه مدة
 طويلة ثم خرج اثنان منه وتركا المنزل الذي كانا ساكنين فيه ثم مات الثالث الساكن
 فطالب الشريك باجرة ما يخصه مما في المنزل من وارث شريكهما فهل لا يجابان لذلك
 حيث لم يقع عقد اجارة ولم يمتعهما من السكنى معه ولو اشغل جميع المنزل بسكنى
 (اجاب) اذا سكن احدا اشراكا المنزل المشترك بدون عقد اجارة لا يارمه اجرة نصيب باقي
 اشراكه ولو كان معدلا للاستغلال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر حارا
 من مال له باجرة معلومة ليذهب به الى طنطا ويرجع به فلما وصل به الى طنطا وضعه
 عند امرأة تحفظ الدواب فضاغ الحمار بدون تعد ولا تغريط فهل يضيع الحمار على
 مالكه ولا يكون المستاجر صامنا والحال هذه ويكون القول قوله في ذلك بيمينه
 (اجاب) حيث لم يشترط المالك ركوب المستاجر بنفسه لا ضمان عليه قال في المتارخانية
 اما اذا لم يشترط ركوبه بنفسه فله ان يودعه لان له ان يعبر ويؤاجر ومن له ان يعبر ويؤاجر
 فله ان يودع ومن هذا الجنس رجل استاجر حارا واستاجر رجلا ليحفظ الدابة فهل يثبت
 الدابة في يد الاجير ان كان المستاجر استاجر ليركب بنفسه يضمن وان لم يسم الركب فلا
 ضمان عليه اهـ كذا نقله العلامة الطوري في فتاواه من الاجارة واقضى به والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل استاجر حارا فضاغ منه من غير تغريط فغرمه رب الحمار ثمنه فبعد
 مدة عرف رب الحمار حماره عند رجل وادعاه واقام بينة تشهد له ان الحمار حماره فهل
 للمستاجر الرجوع على رب الحمار بما دفع (اجاب) لا يضمن المستاجر ما ضاع بيده من
 تعد ولا تغريط وله الرجوع بما اخذه منه المالك والحال هذه والله تعالى اعلم
 في رجل ورث حصة في دار من زوجته وبقيت الدار لا مالها ولم يقع من الر
 مهايا في الدار ولا قسمة ولا اجارة وبقيت أمها واضعة يدها على الدار
 وتؤاجر بعضها وتقبض الاجرة لنفسها وتعمر في الدار ما يلزم لها من الد
 الاجرة ومضى على ذلك مدة سنتين ثم ماتت عن ورثة وسكنها في الدار عروق
 وأجرها أيضا وهر وامن غير اذن شريك مورثتها المذكوكة فهل ائلا يكون له
 مطالبتهم الا ان باجرة حصته في الدار المذكوكة مدة سكنائهم وسكنى مورثتها الطعام
 بما قبضوه من الاجرة وما قبضته مورثتهم قبلهم لا يجاب لذلك حيث كان (سئل)
 مدة ثم بعد

١٢٦٦

١

١٢٦٦

١٢

١٢٦٦

١٣

١٢٦٦

١٤

جداى الثانية سنة

١٢٦٥

١٢

ذلك فمخ الموجد الاجارة عند آخر الشهر وأمر المستاجر بتخليتها ليسكن ماله فيها
بنفسه فامتنع من ذلك متعللا بأنه لم يبيع البضاعة التي فيها فهل يكون للمالك الشرعى
اجبارها على تخليتها لمخافته المذكور ولا عبرة بما تعمل به لاسيما وقد اعطى له المالك
ميعادا على تخليتها (اجاب) لا يجبر المالك على اجارة حاقوته المذكور وله اخراج
الساكن فيه بدون اجارة شرعية والله تعالى اعلم (سئل) في دكان مشترك بين
اثنين طلب أحدهما ان يسكن فيه مدة بالمهاياة فامتنع الشريك الاخر من ذلك وأجر
نصيبه منه لغير شركه فهل لا تصح اجارته لغير شركه ويحجب طالب المهاياة لذلك

١٢٦٥

٢٩

(اجاب) يجبر احدا الشريكين على المهاياة عند امتناعه منها واجارة المشاع من غير
الشريك غير صحيحة والله تعالى اعلم (سئل) في طاحونة بعضها وقف وبعضها ملك
مستأجرة لها امرأة مشاهرة باجرة معلومة استأجرها رجل آخر سنة مبدؤها بعد شهر من
يستحقها باجرة معلومة تزيد عن الاجرة الاولى وكتبوا له سند بذلك ثم بعد تمام
الشهر أراد المستاجر السكنى فذمته المستأجرة الاولى فهل اذا ثبت استئجاره من يستحق
الطاحونة المذكورة بالبينة الشرعية له سكنها وتفرغ من يد المرأة المذكورة

١٢٦٥

رجب

١٢

(اجاب) للاستأجر الثاني الانتفاع بالطاحونة المستأجرة جبر اعلى المستأجرة الاولى اذا
وقعت اجارته صحيحة ففي الدر من باب ما يجوز من الاجارة اجرداره كل شهر يكذافا لكل
الفسخ عند تمام الشهر فلغاب المستاجر قبل تمام الشهر وترك زوجته ومناعه فيها
لم يكن للأجر الفسخ مع المرأة لانها ليست بنخصم والحيلة اعارتها الاخر قبل تمام الشهر
فاذا تم تنفع مع الاولى فتفقد الثانية فتخرج من المرأة ويسلم للثاني خاتمة اه وفي رد المحتار
قوله لانها ليست بنخصم أى ولا اشتراط حضوره اه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة
وابنها البالغ يملكان مكانا استأجره منهما مدى مدة ثلاث سنوات ثم باعاه لرجل لاجل

١٢٦٥

١٢

دين عليهما فهل يكون للشري فسخ الاجارة واخراجه منه لما ذكر (اجاب) تفسخ
الاجارة بعد لزوم دين سواء كان ثابتا بعيان من الناس أو ببيان أى بيعة أو اقرار والحال
انه لا مال له غيره أى غير المستاجر لانه يحبس به فيتضرر الا اذا كانت الاجرة المجهولة
في قيمتها كما في الاشياء والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استأجر طاحونة من

١٢٦٥

٢٨

باجرة المثل سنة وكتب بذلك من الناظر وثيقة ثم بعد مضي شهر أراد الناظر
لاجارة ويوجرها لآخر بزيادة على تلك الاجرة فهل اذا كانت الاجارة باجرة
المثل لا تسأل له الفسخ وتبقى الاجارة بتمامها (اجاب) اذا صدرت الاجارة المذكورة صحيحة
باجرة المثل لا يكون للتولى فسخها قبل مضي المدة بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل ذمى يملك ابعادية أجرها لرجلين ثلاث سنوات ابتداء من سنة اربع
وستين وغايتهما تمام حصيد زراعة شتوى سنة ست وستين وشرط في صلب عقد الاجارة
ان تصليح الابعادية مثل قلع حافة أو حفر مساقها أو تعمير الابدية التي فيها أو غرس

أشجارا وخلاف ذلك يكون على المستاجر إن وانه بعد مضي المدة يسلم ان الاجارة
 لصاحبها بما فيها من ثمرها وأشجارا وما أشبه ذلك من غير أن يحسب على المورث
 من ذلك حيث كان ذلك في ملكه فزوجه المستاجر إن سئله وأراد فسخ الاجارة في
 السنة في فسخ تكون هذه الاجارة فاسدة وان كان من المستاجر من فسخها ولا يشترط في
 الفسخ رضا المورث (أجاب) الاجارة على الرجاء المسطور فاسدة والعقد الفاسد يجب
 وفهها شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في أبعادي موفقة على خيرات آخرها ما طر الوصف
 مدة ثلاث سنوات في عقد واحد بدون أجر المثل وفه العقد وهناك من يرغب فيها
 بأجر مئله فهل تكون الاجارة فاسدة ويكون لنا طر الوصف المذكور وأطرها من رغب
 فيها بأجر المثل (أجاب) نعم للمولى الاجارة لا خير بأجر المثل حيث تحقق بالوجه الشرعي
 أن الاجارة الاولى بدون أجر المثل بغير فاحش ولا فلاح والله تعالى أعلم (سئل) عن
 حادثة قباني وزن سمناف وقع وعاقبه فتنف هل يضمن اولى (أجاب) القباني أجير مشترك
 وحكمه عدم ضمان ما هلك بيده وان شرط عليه الضمان وبه يفتى وأقضى المتأخرون
 بالصالح على نصف القيمة جبرا وعليه ضمان ما هلك بعمله والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل حضر ابن عمه وهو فاضل وتزوج أمه وكان للقاصر واخوته نصف بقرة
 والنصف الآخر الى الرجل المذكور وصاد الرجل يتصرف على القاصر تصرف
 الامام ويستخدمه في أعماله الى أن باع الرشيد وهو صنف في مئذنة واحدة فنجبت البقرة
 بعض نتاج قباعة الرجل المذكور وصره ثمنه في البيت حيث انه متصرف باطلاع
 البائع والبائع بعلمه وصره الثمن غير انه لم يشاركه في البيع ولم يحضر قبض الثمن
 فماذا يكون الحكم في بيع المتصرف واذ تزوج البائع وصره في زواجه بمبالغ باذنه
 ليرجع هل يجب عليه وماذا يكون الحكم في أجره البائع في زمن صغره اذا ادعاها على ابن
 عمه فهل يلزمه ذلك (أجاب) قال في القنية يتم ليس له أب ولا أم استعمله اقر بأؤه
 بغير إذن القاضي وبغير اجارة عشر سنين فله بعد البلوغ ان يطالبهم بأجر مئله اهـ وقد تقر
 انه ليس لغير الاب والجدة الرضى استعمال الصغير بلا عوض فلا يثبم المذكور بعد بلوغه
 المطالبة بأجر المثل وبيع ملك الغير بدون اذنه موقوف على الاجارة واذ اذنه

١٣ ١٢٦٥

٢٢ ١٢٦٥

٢٧ ٥٢٦١

رمضان

١٤ ١٢٦٥

شوال

٩ ١٢٦٥

على البائع المذكور شيئا باذنه ليرجع يكون له الرجوع والله تعالى أعلم
 في رجل استاجر آخر سنة كاملة عن كل يوم قدر معلوم من الدراهم بشرط ان لا
 يرماوا واحدا فاجابه لذلك الشرط وقال ان تركت يوما يلزمني خمسة دراهم بشرط ان لا
 فهل والحال هذه اذا بدله عذر صحيح وتركه بسببه يلزمه دفع العذر الموقوف الذي شرطه
 على نفسه أولا يلزمه (أجاب) لا يحكم على الرجل المذكور بدفع الدراهم المذكورة وان
 وجد الشرط والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر مكانا منه من وكيل مال كته
 بأجرة مدلوة قد عجلها له وكتب بذلك عليه وثيقة ولم يره قبل الاجارة فهل اذا رآه ورده

جمادى الاولى سنة

(سئل) في عقار مشترك بين جماعة لا يسع سكنى الجميع وبعض الشركاء يؤاجره للغير ويقبض
أجرته منه للجميع باذنه باقيم فطلب بعضهم لذي يستحق أكثره قسمة بالمهاياة وأخذ
ما يقابل نصيبه من الاجرة المجددة تحت يد بعض الشركاء المعترف بها لهم فيل يجاب
لذلك والحال هذه (اجاب) نعم يجاب لذلك والحال هذه ما لم يكن قابلا لقسمة الافراز
وطالبها احدىهم بالنسبة للمهاياة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من امرأة مكانا بثمن
معلوم قبضته منه ثم عند كتابة الحجة للمشتري طلب من البائعة حجة ملكها فاحضرت
حجة تشهد لها بربع المكان واحضرت جماعة المسلمين شهدوا لها بانها تملك باقى المكان
بوضع اليد مدة ثلاثين سنة وذلك في مجلس الشرع الشريف فحكم بذلك ووضع يده
المشتري المذكور على المكان مدة ثمان سنين ثم بعد هذه المدة ظهر رجل يدعى انه يملك في
هذا المكان سنة قرأ بطونه فابطريق الارث عن والده بموجب حجة شرعية فهل اذا ثبت
ان هذه الحصة له لا يستحق اجزائها هذه المدة لاسيما والمضى المستحق رجل بالغ ولم تعرض
له اجرة (اجاب) لا مطالبة للمستحق باجرة ماضى والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل اشترى قطعة أرض من امرأة وكتبت حجة بينهما على يديينة وقبضت بعض الثمن
ولها زوج فزهر الزوج الحجة على ما بنى من الثمن فجاءه المشتري بباقي الثمن فجعل الحجة
فجعل له رجل حاضر في المجلس قدرا من الدراهم ولم ياترم بذلك القدر المشتري فظهر الحجة
فهل اذا طوّل المشتري بالقدر المجهول لا يلزمه دفعه حيث لم ياترم به (اجاب) لا يجبر
المشتري على دفع شيء فائد عن الثمن بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة
لها عقار ملك راسا اجاب يقبض لها الاجرة رفعت منه من الجباية لولا اجرة مدة أشهر في ذمة
السكان لم تقبضها منهم فهل يؤمرون بدفع ما عندهم لها من الاجرة واذا دفعه والزوجة
الجباية شيئا من الاجرة بعد دفعه والعلم بذلك لا يسرى ذلك على المسالكة المذكورة
(اجاب) على المستاجر دفع ما يذمه من الاجرة لمسالكه العقار المذكور ولا يبرأ بالدفع للغير
لمسالكه أو وكيلها في ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى بيتا من آخر بثمن
معلوم قبضه البائع في المجلس وتم البيع للمشتري على يديينة من المسلمين وفي ذلك البت
اكن باجرة فاراد المشتري به مائة ثم رآه أن يخرج الساكن عن البيت
ووليتكن فيه فامتنع الساكن من الخروج بقوله أنا أحتى بشراء البيت منك
سد عام البيع للمشتري على يديينة لا يكون لها كن معارضة المشتري وفسخ
وله اخراج من البيت دهره بعد مضي المدة المقر عليها (اجاب) يوقى
بيع الدار المستاجرة الى انقضاء مدة الاجارة وهو المختار واذا اراد المستاجر فسخ البيع
لا بد له من الهجج والله تعالى أعلم (سئل) في بيت مشترك بين اثنين سافرا أحدهما
لجهة وجعل وكيله على حصته في البيت ووضع الحاضر بعض متاعه في مكان من
البيت وغاب أيضا وعياله في غيره ثم حضر وبعد نحو ثمان عشرة سنة مات وكيل الشريك

١٢٦٦

٢٧

جمادى الثانية

١٢٦٦

١٠

١٢٦٦

٢٥

رجب

١٢٦٦

١

١٢٦٦

٨

الغائب وهو غائب الى الآن فهل اذا ادعى رجل انه وكيل عن زوجة الغائب على الشريك الآخر المأخوذ منه سكن في البيت من وقت غيبته شريكه الى الآن ويريد بذلك الزامه باجرة حصة شريكه لا يجاب لذلك ولو فرض أن الشريك المذکور سكن في البيت حيث لم يكن به عقد اجارة من شريكه الغائب ولا من وكيله ولم يكن البيت وقفاً ولا معداً للاستغلال ولا يقيم ويمنع الرجل المدعى المذکور وغيره من التعرض للشريك حيث الحال ما ذكر (أجاب) لا تسمع دعوى وكيل زوجة الشريك الغائب على شريكه المذکور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أرض جارية في استحقاقه طلبها منه رجل آخر ليزرعها وجعل له في نظير استلانه عليه اقدرا معلوما من الغلة في كل سنة غير المخرج الذي لجهة الديوان ورضى صاحب الأرض بذلك وصار كل سنة يدفع ما عليه من الغلة لرب الأرض فتأخر عليه بعض تلك الغلة فطالبه صاحب الأرض بالباقي فامتنع من دفعه فهل للمحاكم الشرعي جبره على دفع الباقي (أجاب) اذا استأجر أرضا باجرة معلومة على أن يكون خراجها على المستأجر كانت الاجارة فاسدة وحكمها وجوب اجر المثل على المستأجر باستيفاء منافعها والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة استأجروا بستانا من جماعة آخر مشتملا على أشجارهم وتوت وغير ذلك على أن يستغلوا ثماره ثلاث سنوات لكل سنة قدر معلوم من الاجرة وشرط المستأجرون على المورجين ادارة السواقي لسقي الاشجار المذكورة فهل تسكون الاجارة والحال هذه فاسدة يجب فسخها ولو بعد مضي سنة وتفسخ في السنتين الباقيتين (أجاب) الاجارة على الوجه المذکور غير صحيحة لورودها على استهلاك الاعيان والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وبنات وترك ما يورث عنه ثم عاين عقار غيره ثم سكنت البنات المذكورة في محل من عقار والدها باذن أخويها مدة ثم مات كل من الابنين عن ورثته قبل قسمة التركة فهل يكون للبنات مقاسمة وورثة أخويها في جميع ما ثبت انه تركه عن والدها ولا تطالب باجرة المحل الذي سكنته من العقار المشترك في المدة الماضية (أجاب) للبنات أخذ ما يخصها في تركة والدها واذا سكن أحد الشركاء في المكان المشترك الذي ليس وقفاً ولا يقيم بدون عقد اجارة لا يجب عليه الاجر والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين رجلين غائب أحدهما حضر نصيبه لرجل وأخذ منه أجرته خمسة أشهر وأعطى له وصايج وذلك بدون إذن شريكه الغائب فهل لا يصح عقد هذه الاجارة (أجاب) اجابة الشريكين على الوجه المذکور غير جائزة فيجب فسخها دفعا للفساد والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها أرض مملوكة لها مدة للاستغلال استولى عليها رجل مدة من غير إذنها ورضاهما وانتهى بها المدة المذكورة فهل اذا تزعمت من يده بعد ذلك وطالبته باجرة مثلها مدة وضع يده عليها اتجباب لذلك والحال هذه (أجاب) نعم لما مكاة الأرض المذكورة مطابقة من استولى عليها بغير حق باجرة مثلها والله تعالى أعلم (سئل) في

١٢٦٦

١٥

١٢٦٦

٢٤

١٢٦٦

٤

١٢٦٦

١٤

١٢٦٦

١٨

١٢٦٦

١٦

شعبان

شوال

سنة

محرم

١٢٦٦

٢٣

واذا طلب ان يسكن مثل ما سكنوا هم ومو رثتهم لا يجاب لذلك (أجاب) اذا سكن أحد الشركاء في العقار المشترك بدون عقد اجارة فلا أجر عليه ولو معد الاستغلال وليس له المطالبة بان يسكن مثل ما سكن شركاءه بل له طلب قسمة الا فرازان قبلت والمهاياة في المستقبل ان لم تقبل وقد صرح العلامة الرمي في فتاواه بان أحد الشركاء اذا أجر العقار المشترك بدون اذن باقي شركائه واجازتهم لا يكون لهم مطالبة بما قبضه من الاجرة ويتصدق به المالك كما خبيثا ما لم يكن العقار معد للاستغلال فيرد الموجد نصيب شركائه من الاجرة المقبوضة له على ما أتى به المتأخرون كما في تنقيح الحامدية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي وترك ورثة ومن الودعة زوجة وبنت بالغة وقسمت التركة بينهم ماء البيت فانه لم يقسم وسكنوا فيه جميعا مدة من الزمان ثم خرجت الزوجة وبنتها البالغة من البيت فبعد مضي مدة من الزمان طلبت هي وبنتها البالغة اجرة المدة الماضية فهل لانجبابا لذلك خصوصاً وباقي الودعة لم يستأجروا ما يحصهما في البيت (أجاب) اذا سكن بعض الشركاء المكان المشترك بدون عقد اجارة لا يلزمه اجرة ولو معد للاستغلال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا أجره لرجل مدة معلومة من السنين وكل ما مضت سنة يقبض أجرها ومضى بعض السنين المعقود فيها الاجارة وتعلق بدمية رب البيت دين لا وفاء له الا من ثمن هذا البيت فهل والحال هذه يملك منه وتفسخ الاجارة ولا تتوقف على مضي ما بقي من المدة حيث تعلق به سد الدين (أجاب) تفسخ الاجارة بلزوم دين على المدين لا وفاء له الا من العيين الموجه سواء كان الدين ثابتاً بيمين أو بيان أو اقرار فلما لك البيت المذكور يبعه وليس للاستأجر معارضته والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في بيت بعضه وقف وباقيه ملك اسدنه المسالك لرجل وسافر وغاب مدة فلما حضر من سفره جاء اليه الساكن وأخبره بأنه اشترى جيرا وخشباً ويريد ان يبيض المكان ويصنع له شياً كافئاً من ذلك وأخبره بأنه ان فعل شيئاً من ذلك لا يلزمه ثم سافر ثانياً فلما حضر طلب منه الاجرة فأخبره بأنه صرف على المكان المذكور في بيضه ووضع شياً له مبلغاً عينه وطلب خصمه من ذلك فهل لا يجاب لذلك خصوصاً مع نهى المسالك عن ذلك ويلزم شرعاً بدفع الاجرة او الحال هذه (أجاب) لا رجوع للاستأجر بما ادعى صرفه من ماله في عمارة المذكور والحال هذه غاية الامران خشب الشباك باق على ملكه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك حانوتاً أجره لشخص كل شهر يكذا او وكل وكيلاً يقبض الاجرة من الناجر فقط فكاتب الوكيل للاستأجر وثبته بأنه لا يخرج من الحانوت أبداً وان الاجرة لا يبد عليه فهل يكون لرب الحانوت فسخ الاجارة المذكورة فهران المستأجر يعد في الشهر ويجدد بها بعد صحيح باجره معلومة برضا مالك الحانوت ولا عبرة بكتابة وكيل المذكور (أجاب) لمالك الحانوت اجارها ممن أراد رأس كل شهر والحال هذه

صفر

١٢٦٦

١

ربيع الاول

١٢٦٦

٢٤

١٢٦٦

٢٨

ربيع الثاني

١٢٦٦

١

والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر حصة في حمام باجرة معلومة من ناظر وقفها واستأجر أيضا حماما كاملا من شخص آخر فطالب رجل الحمام منه فاجره له المستأجر المذموم وباجرة معلومة مقدار ما استأجر به بشرط ان المستأجر الثاني يلتزم بزيادة اجرة حصة الحمام الوقف عن الموجد الذي هو المستأجر الاول اذا طلب ناظر الوقف زيادة الاجرة في الحصة ولم يرض ببقائها بالاجارة التي صدرت منه لزمه ان الاجارة بدون اجرة المثل في الاصل لا تصح اجارة الحمام من المستأجر المذموم بهذا الشرط ويكون مفقدا للاجارة بوقوعه في عقدها ويحكم بفسخ الاجارة على هذا الوجه جبراً على المستأجر الثاني وتبقى في اجارة المستأجر الاول (أجاب) تفسد الاجارة بالشرط الفاسدة بخالفه لما تضي العقد كلها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر منزلاً من مالكه مدة تسعة أشهر ودفع الاجرة مجالا وتحمله ايجاراً فهل يجوز منعه عن سكني المنزل من الجار المجاور للمنزل بزيادة اجرة تحدث من بعد تحريمه من الاجارة وحلول الهلال عليه أم منعه غير جائز (أجاب) حيث وقعت الاجارة صحيحة لازمة لا يكون للوجور ولا غيره معارضة المستأجر ولا منعه عن الانتفاع قبل مضي مدة الاجارة بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أجر داره المملوكة لآخر مدة ثلاث سنين باجرة معلومة عن كل شهر مبلغ معلوم بشرط أن يدفع له اجرة كل شهر عند آخره فهل هذه الاجارة صحيحة ويلزم المستأجر دفع الاجرة كل شهر وهل لصاحب الدار اخراج المستأجر قبل مضي مدة الثلاث سنين المذمومة (أجاب) ليس لرب الدار المذمومة معارضة المستأجر ولا اخراجه منها قبل مضي مدة الاجارة بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأته ودخل بها في بيت تملكه أمها واستمر معها ما شربها في ذلك البيت ومساكنهما فيه يرضاهما وذهبا بالمالا كنفه معها فيه ثم مضت مدة تزويجهما ست سنوات ففصل من ذلك الرجل طلاقاً لزوجته فبسبب ذلك طلبت منه أمها اجرة السكنى تلك المدة فهل يجب له حيث كانت السكنى باذنها ورضاهما ولم تقدر عليه اجرة لا يلزمه دفعها لها (أجاب) لا يلزمه الزوج باجرة سكناء على الوجه المذموم كدور الله تعالى أعلم (سئل) في شريكين لهما كتاب يكتب لهما اثمان البضاعة وما بينهما من ذلك وأجرته من مائة مائة ان نصيب الاثني الباقي يكتب عند أحدهما فطلب منه الاثنى الثاني أن يطلع على حساب مائة اولا من الاخذ والاعطاء واظهار ما ربحه في مائة له المكتوب حتى يجعل له الثلث فيما يظهر له من أرباح الشراكة على الرشوة فاجابه ان ذلك حيلة لا تظهر حقيقةه وكتب له وثيقة بمائة الشصمولة بختمه فافترس الكتاب مقداراً من ذلك ثم طالبه الكتاب بما جره له رشوة فهل لا يجبر الشريك المذموم على دفع ذلك ولا يطالب بالرشوة المذمومة شرعاً (أجاب) لا مطالبة من الشريك اجراً له الكتاب المذموم على جهة الرشوة واداءه مثل عمله والله تعالى أعلم

١٢٦٦

١

١٢٦٦

٢

١٢٦٦

٢٩

ذى الحجة

١٢٦٦

٧

١٢٦٦

٢٦

شوال

سنة

اخوة ثلاثة يملكون أرض زراعية متفرقة وسفيتين ومنزلين شركة بينهم تراضوا جميعا على تقويم اجرة ما ذكر واخص احدهم بالمنزلين باجرة معلومة لكل سنة مع جانب من الارض باجرته عن حصته شر يكميه حسب التراضي واختص الآخر بالسفيتين باجرة سنوية مع جانب من الارض كذلك واختص الثالث بجانب من الارض فقط كذلك وبقي جانب من منزلين زرعونه شركة ربحهم وخسارتهم عليهم واستقر كل يتصرف فيما اخذه لنفسه بالزراعة وغيرها مدة من السنين الى ان مات احدهم عن ورثة وضعوا ايديهم على ما كان بيد مورثهم بزرعونه مدة كذلك كما استمر الشر وكان واضعاً ايديهم على ما استأجراه ينتفعان به حسب التراضي الاول الذي صار مع مورثهم ثم الآن اراد الشر يكان محاسباً ورثة اخيه ما على ما استغله مورثهم من الارض التي اختص بها وعلى ما استغله ورثته كذلك متعللين بأنه شرط في اجارة الارض التي اخذها مورثهم ان ذلك لا يضي الا في سنتين فقط وبأن ما اخذه كل منهما بالاجارة المسانعة قد خسر فيه وبأنه كما يجري الحساب على ما كان بيد المورث يجري فيما كان بيدهما ويكون روكا خسارته وربحا فهل لا عبرة بتعللها بذلك كله ويكون ما تحصل من ربيع الارض المذ كورة وغلتها للمورث وورثته دون الشر يكتن المذ كورين حيث زرعهما كل لنفسه من ماله خصه وصامع التراضي المذ كورين محاسب كل من الشر يكتن على اجرة نصيب الشر يك مما زرعه مختصاً به بحكم الاجارة المسانعة حيث لم يوجد ما يملكها شرعا واذا تعطلت السفيتان كلياً بعض المدة ولم يمكن الانتفاع بهما بدون عمارة لقريرهما تسقط حصة الشر يكتن من الاجر مدة تعطلهما وعدم الانتفاع بهما وليس للشر يكتن طلب نصيبهما من الاجر عن مدة التخرب والتعطيل وعدم التمكن من النفع (اجاب) ليس للاخوين المذ كورين مطالبة ورثة اخيهما بشئ مما تحصل من زراعة الارض حال حياة المورث وبعد وفاته ولا عبرة بتعللها بما عاذا كرو عليهم ما دفع ما يخص ورثة اخيهما من اجرة ما استأجراه اجارة صحيحة وتسقط الاجرة بتخرب العين المسانعة وعدم الانتفاع بها كلياً فليس لاثو جر مطالبة المسانعة بما يقابل المدة التي تعطلت فيها ولم يمكن الانتفاع بها بسبب التخرب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك من فعة قطعة ارض بعضها مشغول بالزراعة لغير رب الارض ويملك فخلاياها لاجر جميع الارض والنخل اجنبي مدة معلومة فهل هذه الاجارة فاسدة لشغل بعض الارض بزراعة الاجنبي لغير رب الارض والمستاجر (اجاب) اذا اجر الارض وهي مشغولة بزراعة غيره ان كان الزرع بحق لا تجوز الاجارة ما لم يستعمل الزرع الا ان يؤجرها مضافة الى المسانعة تقبل فتجوز مطلقاً وان كان الزرع بغير حق صححت لا مكان التسليم بحجبه عن قلعه ادرك اولاً وحرر محشى الاشياء ان الراجح صحة اجارة المشغول ويؤثر بالتفريق والتسليم ما لم يكن فيه ضرر فله فسخها كما في الدرر مروا بان استئجار الاشجار لا كل ثمرها غير صحيح والله تعالى

١٢٦٦

٢٨

ذى القعدة

١٢٦٦

١٠

١٤ ١٢٦٦

ذى الحجة

٣ ١٢٦٦

١٤ ١٢٦٦

محرم

٢ ١٢٦٧

ربيع الاول

٢ ١٢٦٧

٦ ١٢٦٧

اعلم (سئل) في رجل تاجر ذهب الى الحجاز ليتجرب ويبيع برفقة آخر فصار ذلك الآخر يطعمه معه ويسقيه من مائه معروفاً منه ودفع له دراهم قرضة لاجرة المجال والسفينة فصار ذلك التاجر يخدم صانع المعروف بحسب الترافق بينهما من غير ان يذكر له اجرة ولم يتشارطا على شيء ثم الآن يطلب منه اجرة متعللاً بانى خدمته فهل لا يجاب لذلك (اجاب) في صره الفتاوى رجل خدم رجلاً سنة او سنتين ولم يسم اجراً فلما خرج ادعى الاجرة ان كان الخادم قريبه يجب اجراً المثل لانه يرجوا اكثر من الاجرة وان كان اجنبياً لا تجب الاجرة لانه كان متبرعاً ان كان من اهل التبرع اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استأجر من آخر أرضاً للزراعة بدون ان يراها ويريد المستأجر ان يفسخ عقد الاجارة بخيار الرؤية فهل يسوغ له أن يفسخها حيث لا مانع من ذلك شرعاً والحال هذه (اجاب) نعم للمستأجر الفسخ بخيار الرؤية حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين لا آخر وله حصة في منزل مشترك مشاعة غير مقسومة فباعها له بثمن معلوم من اصل الدين الذي عليه ومضت مدة من غير نعيمين اجرة على الشريك فهل اذا طلب المشتري من الشريك اجرة حصته في المدة الماضية من غير عقدة اجارة لا يجاب لذلك ولا يلزم الشريك دفع اجرة في هذه الحال (اجاب) نعم لا يجاب المشتري لذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن امه وزوجته وبنته وعن ابن قاصر من غيرها وترك نصف بيت معدلاً مستغلاً فاستأجر نصف البيت ذى مشاهرة من الزوجة باجرة معلومة عن كل شهر كذا ثم ماتت الزوجة المذكورة عن بنتها فصارت البنت توحده للذى وتستغل اجرة النصف من المستأجر مدة من السنين فهل اذا بلغ القاصر يكون له محاسبة الاخت على ما يخصه مما قبضته واستعانت به من الاجرة بالوجه الاخرى (اجاب) لليتيم بعد بلوغه وشيئاً المطالبة باجرة مثل ما يخصه من العقار المتروك عن والده عن استولى عليه حال يئمه بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استأجر أرضاً من آخر ليزرعها ذرة وقمحاً مدة معلومة باجرة معلومة فهل للزجر فسخ الاجارة قبل تمام المدة أو لا لان الاجارة عقد لازم (اجاب) الاجارة من العقود اللازمة فاذا وقعت صحيحة مستوفية شرائطها الشرعية لا يجاب أحد المتعاقدين لفسخها قبل مضي المدة بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في يئيم له حصة في دار آلت اليه بالميراث الشرعى عن والده سكنها في غيبته في النظام فهل له بعد بلوغه مطالبة الشريك باجرة حصته مدة يئمه عليها (اجاب) اذا استعمل شريك اليئيم الدار المشتركة بلا عقدة اجارة لزمه ا حصة اليئيم على ما اتفق به المتأخرون الحاقه بالوقف صيانة له والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يملكون اشجاراً بستان آجروها ثلاث سنوات لرجلين ليتغلا ثم يارها فاستوفيا منها سنة فهل تسكون فاسدة يجب فسخها شرعاً واذا لم يرض الرجلان بالفسخ الا بالخذ قدر من الدراهم لا يجب على المؤجرين دفعه واذا كانا استوفيا شيئاً من السنة الثانية

يلزمها قيمته بقول أهل الخبرة (أجاب) اجارة أشجار البستان لاستهلاك الثمرة غير صحيحة وليس للمستاجر ان أخذ دراهم في مقابلة رضائه ما بالفتح والحال هذه وعليه ما ضمان ما استهلكه من الثمرة والله تعالى أعلم (سئل) في أيتام يملكون بيتا عن والدهم أسكنته امهم الوصي عليهم من قبل الحاكم الشرعي لرجل أجنبي مدة أشهر بدون شرط أجرة فهل يلزم الساكن اعقار الايتام أجرة مثله وان لم تشترط ولا يكون عدم الشرط مانعا من أخذ الاجرة (أجاب) صرحوا بوجوب أجر المثل على من سكن عقار اليقيم بدون عقد اجارة والله تعالى أعلم (سئل) في مكان ثلثاه وقف والثلث الآخر ملك استاجر صاحب الثلث الثلثين من ناظرهما باجرة معلومة فهل بعدمضى تلك السنة اذا أراد الناظر اجارة الثلثين من أجنبي غير الشريك وأجره تكون الاجارة من ذلك الأجنبي فاسدة ويكون الناظر ممنوعا من اجارة الثلثين من غير الشريك حيث كانت الاجارة في حصة شائعة (أجاب) تفسد الاجارة بالشيوع الاصل الا اذا أجر من شريكه كما في التنوير وغيره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر طاحونة وجعل عليها مستعملا واقفا بالاجرة في كل يوم ستين نصف فبعدمدة أراد المستاجر أن يقيم الحكر ليصلحه واستعان بالمستعمل الذي هو واقف عنده بالاجرة فاعانه فانفلت الحكر منهما وتلف بغير تعدد وغير تفریط فهل اذا تحقق ما ذكر واراد المستاجر ان يلزم الواقف حصة من قيمة الحكر لا يجاب لذلك (أجاب) الاجير الخاص وهو من يعمل لواحد عملا مؤقتا بالخصيص ويستحق الاجر بتسليم نفسه في المدة وان لم يعمل لا يضمن ما هلك في يده أو بعمله الا اذا تعمد الفساد والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض أجرها لغيره مسانعة باجرة معلومة لكل سنة فصار المستاجر يزرعها ويدفع أجرها في كل سنة مدة خمس سنين وفي هذا العام بعد أن زرع الأرض المستاجر وقرب حصاد الزرع يريد رب الأرض أن يأخذ الزرع الذي زرعه وبذره يذره من المستاجر متعللا بأنه لم ياذنه في زرعها هذا العام في وقته فهل لا يجاب لذلك ولا يلزم الزارع الأجرة الأرض حكم ما كانت سابقا (أجاب) نعم لا يجاب رب الأرض لاخذ الزرع والحال هذه ولا يلزم المستاجر الا الاجر المسمى حيث انعقدت صحيحة في هذه السنة بمضى بعضها بلا فسخ والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يدعى ملك دار تربة بطريق الارث اذن آخر بالبناء والعمارة فيها بشرط ان كل ما صرف من طرف اذون له يكون في نظير اقامته مادام مقيما فيها قصرت المدة أو طالت فهل اذا أراد ما ذون له تر كها من نفسه والحال ان قيمة البناء تزيد على قيمة أجرة مثلها في تلك المدة يكون الشرط فاسدا لمساقيه من اضاءة المال ويجبر الاذن على دفع ما زاد عن قيمة أجرة مثلها بعد ثبوت ملكه له بالوجه الشرعي (أجاب) صاحب الدار لم يملك منفعة داره الا بعوض والماذون بالعمارة غير متمتع بها لانه لم يعمر الا بمقابلته الاسكني فكأن ما ذكر اجارة فاسدة لجعل العوض وقت العقد فيجب أجر المثل بالغاما بل فيسقط مما أنفق قدر

جمادى الاولى سنة

٢٣ ١٢٦٧

جمادى الثانية

٧ ١٢٦٧

رجب

٣ ١٢٦٧

٩ ١٢٦٧

شعبان

٣ ١٢٦٧

أجرة ممثل السكنى والباقي يطالب به رب الارض وان زادت أجرة السكنى على ما تنفق
 يؤخذ الزائد من الماذون على ما أفاده في تنقيح المحامدية والله تعالى أعلم (سئل) في وصي
 على قاصر آجرت حائوا مملوكا من تعلقات القاصر لرجل سنة كاملة بأجرة معلومة هي أجرة
 مثلها وآجرها المستاجر لآخر السنة المذكورة بالأجرة التي استاجر بها فهل اذا ظهر رجل
 وطلب أن يستاجر السنة المذكورة بأجرة زائدة عن الاولى من الوصي لا يكون له أن
 تؤجره السنة المذكورة الا بعد فراغ مدته لاسيما وهذه زيادة تعنت (أجاب) اذا وقعت
 الاجارة بأجرة المثل صحيحة لازمة لا يكون لاحد المتعاقدين فسخا قبل مضي المدة بدون
 وجه شرعي ولا يملك المؤجر اجارتها لغير المستاجر قبل انقضاء المدة والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل استاجر من امرأة مائة أرض للزراعة مدة ثلاث سنين كل فدان بقدر معلوم
 واستلمت به بعض الدراهم وكتبته له بذلك حجة مشمولة بتجتمها أو ينسب من المسلمين ثم
 بعد مضي بعض تلك المدة أرادت فسخ الاجارة فهل لا تجب لذلك والماضى لا ينقض
 (أجاب) اذا صدرت الاجارة صحيحة لازمة لا يكون لاحد المتعاقدين فسخا قبل مضي
 المدة بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة قصر و بالعين وترك
 يتيمن كان شاغلا لهما بسكناه و أمتعتة وعياله فاستمرت فيهما جميع الورثة ما عدا امرأة
 بالغة من أولاده سكنت في غيرهما بعد موته مدة فهل اذا أرادت أن تطالب الورثة بأجرة
 مثل نصيبها مدة سكناهم لا تجب لذلك حيث كان الكل مملوكا لهم وتمنع من طلب
 الاجارة بدون عقد اجارة (أجاب) ليس للمرأة البالبة المذكورة مطالبة باقي الشركاء بمثل
 أجرة حصتها من المكان المملوك لهم في المدة الماضية بعد انقضاء اجارة والله تعالى أعلم
 (سئل) من بيت المال عن قضية محصلها رجل مستاجر لخدمة عند أخريات المستاجر له
 عن ورثة ثم بقي الاجير المذكور مدة بعد موته في خدمته التي كان فيها فالحكم في
 أجرته بعد موت المستاجر (أجاب) الاجارة تنفسخ بموت أحد عاقديه لنفسه فان وجد
 استبقا من الورثة للاجير المذكور بعد موت مورثه م على ما كان عليه قبل موته
 لزمهم أجرته والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في أرض مملوكة استاجرها رجل مدة
 خمس سنين و شرط في صلب العقد شرط طاهم انه اذا أخرجه المالك منها قبا
 المدة المذكورة يدفع له من ماله على كل فدان مائة قرش ومنها انه اذا وجد المالك
 الارض المذكورة سوا في عمرها او يحسب له في نظير عمارة كل ساقية سبع مائة
 فهل يفسد عقد الاجارة المذكورة بما ذكر حيث كان ذلك في صلب العقد و لا يفسد
 اسكل من المتعاقدين فسخا جبر ا على الآخر (أجاب) تفسد الاجارة بالشرط المحال
 لمقتضى العقد فاذا تحقق اشتراط ما ذكر في صلب عقد الاجارة كان على كل من
 المتعاقدين فسخا رفع الفاساد والله تعالى أعلم (سئل) في رجل فاضولى آجر مسكن غيره
 لرجل بأجرة معلومة واذن له به صرف الاجرة فيما يحتاجه المثل من المدة فهل يكون العقد

شعبان سنة

والاذن باطلين حيث لم يكن وكيل ولا مافونا من جهة الملاك و يضيع ما صرفه المستاجر في المرمية حيث لم يؤذن له في الصرف من الملاك ولم يجيزوا ما صرفه (اجاب) لا رجوع للمستاجر المذكور على المالك بما انفقته في المرمية والحال هذه ولا ينقذه عقد الفضولي بدون اجازة الملاك والله تعالى اعلم (سئل) في حانوت مشترك بين رجلين سكنه احدهما باذن الاخر مدة من السنين من غير شرط اجرة له ثم مات الشريك عن ورثة تبلغ فاستمر ساكنافيه ايام من غير شرط اجرة معهم فهل اذا اراد الورثة مطالبة الساكن المذكور فيها باجرة نصيب مورثهم واجرة نصيبهم في المدة الماضية لا يجابون لذلك (اجاب) نعم لا يجابون لذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في ارض آجرها من له ولاية ايجارها لا تخراجا مدة مضافة المدة مستقبلة ثم قبل بمجيء تلك المدة آجرها اجارة لازمة لا تخرف هل لا تلزم الاجارة المضافة قبل مجيئ وقتها وتكون الاجارة الصادرة للغير التي هي غير مضافة صحيحة لازمة (اجاب) نعم لا تلزم الاجارة المضافة على ما عليه الفتوى وحيث آجر من له ولاية ايجار الارض المذكورة اجارة صحيحة لازمة قبل لزوم الاجارة المضافة بمجيئ وقتها لا يكون للمستاجر اجارة مضافة معا رضى المستاجر اجارة لازمة ويمنع من ذلك شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر من شخص ارضا للزراعة مدة معلومة بقدر معلوم مؤجل الى اجل معلوم واستولى المستاجر المذكور على الارض المذكورة وآجرها لغيره من غير اذن المؤجر فهل والحال هذه يلزم المستاجر الاول بدفع الاجرة لرب الارض حيث حصل الاجل واذا طالب الامهال الى خلاص اجرة الارض ممن استاجرها منه لا يجاب لذلك (اجاب) نعم يلزم المستاجر المذكور بدفع ما بذمته من اجرة الارض والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل صنعتها للكتابة باجرة معلومة لكل شهر على عادة الكتاب فهل اذا صار يكتب لرجل بعد ان طرد كاتبه الذي كان يكتب عنده باجرة مسماة واستمر مدة اشهر من غير ان يسمى له اجرة لكل شهر يكون للكتاب المذكور اجر المثل وله مطالبة الذي يكتب له باجرة مثله حيث كانت صنعتها وحرفته ولا يكتب الا باجر (اجاب) اذا كان الرجل المذكور صناعته الكتابة بالاجر وقيام حاله بها يكون بمثله والقول قوله في انه عمل بالاجر بشهادة الظاهر وبه يقضى والله تعالى اعلم ارض مملوكة مشتركة بين ثلاثة افغار بالسوية بينهم مغروس فيها اشجار آجر احد تلك الارض جميعها باجرة معلومة لرجل اجنبي على ان يزرعها ولم يبين له ما يزرعها فعمم له في زرعها ولم يكن ما يزرع معه وذاك بغية شر يكره فلما حضر من غيرهم مال برضا بما فعله شر يكره ما وفمخا الاجارة وللان ما زرع المستاجر في الارض شيئا فحكم هذه الاجارة اذا كان الامر ما هو مسطور والحال ان المؤجر المذكور لم يكن وكيل الا عن شريكه المذكورين في ذلك (اجاب) لا تنفذ الاجارة في نصيب الشريكين المذكورين حيث لم تكن باذنهم ما واجازتهم ما ونفسد في نصيبه لعدم البيان المذكور

١٢٦٧

٢٠

رمضان

١٢٦٧

٢٢

شوال

١٢٦٧

١٢٦٧

١٠

١٢٦٧

٤

١٢٦٧

٢٣

١٢٦٧

٢٢

ذى القعدة

١٢٦٧

٤

١٢٦٧

١٥

٤٤

١٢٦٧

١٨

والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بنتا اسكن أحاهم مع أمه فيه مهر غير شرط أجرة فسكن فيه مدة من السنين الى ان مات المالك عن زوجة وابن قاصر فهل اذا ارادت زوجة المتوفى ان تلزم الاخ الساكن فيه بأجرة المدة الماضية لا يلزم بها حيث لم يقدر عليه أجرة من أخيه المتوفى ويكون للقاصر الاجرة من بعد موت اميه (اجاب) لا يلزم الساكن والحال هذه أجرة المدة الماضية التي اسكنه فيها المالك بلا اجرة على من استولى على عقار اصابه يروسلته بدون عقد اجارة اجرة المثل ومنافع المغصوب لا تضمن الا في ثلاث ان يكون وقف او مال يتيم او معد للامانة كمال في الدر وغيره والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك قطعة ارض زراعية آجرتها رجل من اهل البلد التي هي فيها مدة معلومة فبعد انقضائها ارادت اخذها منه فتوصل بابنها اليها في استئجارها منها فامرته بان يكتب له ايجار سنة فكتب له ايجار اثلاث سنين بغير اذنها ورضاها فهل لا ينفذ الا في السنة التي اذنت بها ويطلب فيما زاد اذا انقضت يكون لها نزع أرضها منه (اجاب) الوكيل اذا خالف موكله فيما امر به لا ينفذ عليه ويكون فضولها واجارة القسولي متوقف على اجارة المالك فان اجازها نفذت وان ردها بطلت والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر مكانا وقفا من ناظره سنة معلومة بأجرة معلومة بحضرة بينة شرعية واستولى عليه المستاجر وسكن فيه ليلة واحدة ثم بعد ذلك اراد المستاجر فسخ الاجارة بدون وجه شرعي فهل لا يجاب لذلك حيث ثبتت الاجارة بالبينة الشرعية ويجبر المستاجر على دفع الاجرة لناظر الوقف سواء سكن فيه أو لم يسكن (اجاب) اذا صدرت الاجارة من المتعاقدين صحيحة لازمة لا يكون لاحدهما فسخها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ابعادية آجرها لرجل آخر مسانعة وشرط عليه بحضرة بينة ان ما يروى منها ياخذ اجرة ومالير ومنها يكون على رب الارض وحده والآن آجرها لغيره فهل اذ لم يرو بعضهما في المدة التي استاجرها فيها التي قد ردها سنتان ولم يتمكن من سقيها أو اراد رب الارض ان يضال به بأجرته لا يجاب لذلك اذا ثبت ما ذكره واذا صرف في مدته في مصلحة الارض في حفر ترعة لها واتصل بجسور وقد راع معلوما من الدراهم باذن ربها يكون له محاسبته بما صرفه اذا كان الاذن ثابتا بالبينة الشرعية (اجاب) لا على المستاجر بمالير ومن الارض المذكرة على الوجه المذكور حيث اثبت المدة دعواه وما انفقه فيما ذكره باذن المالك ليرجع به عليه يكون له الرجوع حيث الاذن والاتفاق بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مبيع للثمن استاجر حانوتا من مالكة وسكن فيها مدة وصنع له فيها كائنا ونقرة لضرورة صنعتها بغير اذن المالك ثم مات المستاجر المذكرة عن ورثة واستاجرها بمبيع آخر من المالك ثم اراد ورثة المستاجر الاول ان يطالبوا المستاجر الثاني بأجرة الكائون والبقرة زاعمين انه صار لهم رهنهم جدد في الحانوت بسبب ذلك فهل لا يجبر المستاجر الثاني على دفع اجرة

ذى الحجة سنة

١٢٦٧

١٨

الكانون والنقرة المذكورين خصوصاً وقد احدثتهما المورث بدون اذن المالك المذكور (اجاب) نعم لا يجبر المستاجر الثاني على دفع اجرة لما ذكره والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دار خربة استأذنه رجل ايمن من ماله وجميع ما صرفه فيها من ثمن طوب و اخشاب و اجر ير جمع عليه به فهل اذا بنى وصرف على هذا الوجه بشهادة البينة الشرعية يكون له الرجوع بذلك اذا خرج منه صاحب الدار وهل عليه اجرة مدة سكنه فيها مضي اولا (اجاب) لا لمورث بالانفاق على الوجه المذكور الرجوع بما انفق ولا تجب الاجرة له المقار بدون عقد اجارة الا اذا كان معد الاستغلال او وقتا

١٢٦٨

محرم ١٥

اوليتم والله تعالى اعلم (سئل) في بيت مشترك بين اثنين واحد الشريك يريد ايجار نصيبه وهناك اجني يرغب في اجارته والشريك الثاني الذي هو شاغل للبيت بامتعه يطلب اجارة نصيب الاخر له فهل يكون الاولى والاخرى الشريك باجارته اوالاجني (اجاب) اجارة المشاع من غير الشريك غير صحيحة ولا يجبر احد الشريكين على اجارة ما يخصه في العقار المشترك لشر يكره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استأجر سطح وكالة لبنى عليه بنساء يكون ملكه خلو او انتفاعا ولم يبين المستاجر كونه وجد اسفل الوكالة به خلل لا يقبل البناء فوقه وطلب من ارباب الوكالة ان يحددو الاساس لاجل ان يبنى فوقه فامتنعوا حتى مات المستاجر قبل ان يبنى فوق السطح وقبل استلامه وانتفاعه به لعدم تمكنه من ذلك لخلل اساس الوكالة فهل اذا طلب ارباب الوكالة اجرة المدة الماضية الى الآن من تركه المستاجر لا يجابون لذلك وتنفسخ الاجارة بموت المستاجر (اجاب) تنفسخ الاجارة بموت المستاجر وليس للزوج المطالبة في تركه المستاجر باجرة ماضية بعد وفاته والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في حمام وقف استأجره رجل من ناظره مدة معلومة اقل من سنة ثم قبل مضي المدة المذكورة ادعى المستأجر ان الناظر آجره له سنة اخرى باجرة معلومة فادعى الناظر فهل على فرض ثبوت دعوى المستأجر ان الناظر آجره له السنة التي تلي مدته الاولى قبل فراغها لا تكون لازمة وللناظر اجارته من شاء حيث لم تغرغ المدة الاولى ووقع الايجار الثاني في اثناء

١٢٦٨

١٧

السنة الاولى (اجاب) في لزوم الاجارة المضافة تصيحان وايدعى عدم اللزوم بان عليه

١٢٦٨

٢٢

في كل فسخها قبل مجيئ اولها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استأجر حائوتا ناظرها باقل من اجرة المثل وسكن فيها مدة أشهر وهو يدفع لذلك الناظر في اقل من اجرة المثل فهل للناظر مطالبة به بتمام اجرة المثل للمدة الماضية حيث تبين بقول اهل الخبرة ان ما كان يدفعه للناظر اقل من اجرة المثل بكثير واذا اراد ان يستأجرها الرجل المذكور من الناظر باز يد من الاجرة الاولى ولكن لم يكن أجر المثل وأراد الناظر ان يؤجرها لغيره باكثر مما اراده الساكن وهو على قدر اجر المثل يجاب الناظر وله أن يؤجرها من غير الساكن باجرة المثل (اجاب) لا تصح اجارة عقار

١٢٦٨

٢٤

ربيع الثاني

جادی الاولی سنة

الوقف بدون اجرة المثل بالنظر الفاحش وعلى المستاجر تمام اجرة المثل وللناظر الاجارة بان
 شاء باجرة المثل حيث كانت الاجارة الاولى غير صحيحة والله تعالى اعلم (سئل) في
 جسام كبير مشترك بين جماعة ولا حدهم فيه الربيع استاجر باقيه من الشركاء فلما
 انقضت مدة الاجارة امتنعوا من الاجارة له وارادوا الاجارة حصصهم لاجني فهل لا تصح
 هذه الاجارة وهل اذا ارادوا جبره على ان يؤجر حصته لهم اول الاجني لا يجابون لذلك
 (اجاب) اجارة المشاع من غير الشريك غير صحيحة ولا يجبر المالك على اجارة ما يملكه
 لا الشريك ولا غيره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر حائوتا من مالها
 مدة معلومة ثم ان المستاجر آجرها لآخر مدة معلومة وتنازع معه في مقدار الاجرة
 فالمستاجر الثاني يدعي باجر معلوم والثو جري يدعي قدر ازا اداعن ذلك ولا يثبت له على
 دعواه فهل يكون القول قول المستاجر الثاني (اجاب) اذا اختلف الثو جرو والمستاجر
 في بدل الاجارة فبطل التمكن من الاستيفاء للثمة فحالفوا وترا دوا بعده لا والقول للمستاجر
 لانه ينكر الزيادة ولو اختلفا بعد التمكن من استيفاء البعض من المنفعة تحالفوا وفسخ
 العقد في الباقي والقول في الماضي للمستاجر بيمينه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 يخدم عند آخر باجرة معلومة لكل شهر مات المخدم عن ورثة بالعين فاستاجر وبعده
 موث موثرهم باجرة حكم الاجارة الاولى المعلومة فهل اذا مضى له مدة اشهر وهو في اشغالهم
 المتعلقة بهم ونجده له قدر من الدراهم يكون له المطالبة باجرته عن استاجره (اجاب) نعم
 يكون للرجل المذكور مطالبة من استاجره بما عين له من الاجرة مدة عمله له والله تعالى اعلم
 (سئل) في وصي على فاصر من قبل الحاكم الشرعي ولا فاصر حصه في عقار مشترك
 بينه وبين الوصي المذكور فاجر الوصي نصيبه ونصيب القاصر في العقار المذكور للرجل
 مدة معلومة باجرة معلومة تنز يد عن اجرة المثل فهل تكون الاجارة في نصيب القاصر اليتم
 صحيحة نافذة حيث كانت لمصلحة واذا باع القاصر واراد فسخ الاجارة بدون وجه شرعي
 لا يجاب لذلك حيث كانت تزيد عن اجرة المثل (اجاب) اذا صدرت اجارة الوصي عقار
 اليتم صحيحة باجرة المثل لا يكون لليتم فسخها بعد بلوغه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل يملك مكانا بنى بعضه وفي اثناء بناء باقيه حضر رجل واتفق مع المالك
 المذكور على ان يستاجر منه المكان المذكور ست سنين كل سنة بمقدار معلوم

١٢٦٨

١٨

١٢٦٨

٢٥

جادی الثانیة

١٢٦٨

٩

رجب

١٢٦٨

٢٣

المذكور على ان يستاجر منه المكان المذكور ست سنين كل سنة بمقدار معلوم

الدراهم ودفع له اجرة سنة ونصف وحر رايذلا وثيقة صورته ان في يوم الخميس ١١

٢٦ شهر ربيع آخر سنة ١٢٧٠ صار الرضا والتوافق بين الواضع اسمه وختمه

وحسن اغا الزمر على انما اخذنا المنزل تعلق الاغا الموصى اليه الكائن بالسكة الجديدة اجب را

مدة ست سنين كاملة كل سنة بسبعة آلاف ومائتي قرش وقبض الاغا المالك ايجار

سنة ونصف و قدر عشرة آلاف قرش وثمانمائة قرش و بعد مضي هذه المدة تدفع

سنة بسنة ومحسب علينا الايجار من ابتداء سنة تلامنا المفايع لكون المنزل أنشئ ولم يتم

بناؤه وعند استلامنا المفاتيح يدرج التاريخ بهذا ويكون ابتداء مدة الاجارة المذكورة
وفي كل هذه المدة لم يكن للاغاليق قوم تعرض عندنا بوجه من الوجوه وحررنا هذا سندنا
عليها بكل ما ذكره هذا ما ذكر في الوثيقة الممضاة بختم المستاجر فاحكم الله تعالى فيما اذا
تم بناء المنزل المذكور بعد خمسة عشر شهرا من تاريخ الوثيقة وامتنع المالك من تسليم
مفاتيح المنزل للمستاجر بهذه الكيفية لكون الاجارة المذكور لم يكن جاريا على منهج
الشرع القويم واراد المستاجر جبر المالك على ان يسلمه المنزل المذكور معتمدا على
على الاجارة المسطرة صورتها اعلاه هل يمنع المستاجر من معارضة المالك ولا يجبر المالك
على تسليمه المكان المذكور لعدم صحة الاجارة المذكورة شرعا او تكون الاجارة على
الوجه المذكور صحيحة ويجبر المالك على تسليم المكان للمستاجر المذكور (اجاب) الاجارة
على الوجه المذكور غير صحيحة لجهالة اولها وفي الثانية من الباب الخامس فيما يجوز من
الاجارة سئل عن قال لا تحرك هذه الدار بحدودها وحقوقها بكذا درهم موصوفا
بصفة كذا الى عشرة اشهر كذا من سنة كذا على ان تسكنها بنفسك ان شئت وذ كر شرائط
الهيئة هل تصح هذه الاجارة فقال لا لانه لم يبين اول المدة فكانت مجهولة فلا بد ان يقول
من وقت كذا او من هذه الساعة الى وقت كذا التصير المدة معلومة كذا في فتاوى الذسني
اه ووقت تسليم المفاتيح في حادثة السؤال مجهول فلا تصح كذا في حادثة فتاوى الذسني
وحينئذ فللمالك الامتناع من تسليم المنزل للمستاجر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
استاجر بيتا وفقام من فاطمة سنة كاملة باجرة معلومة فقشاجر مع رجل اجني له عنده
دراهم طلبها منه فاراد ان يز يدعيها الاجرة لاجل نزع البيت منه فهل لا يجاب لذلك
ولا يكون للنظر في منع عقد الاجارة قبل مضي السنة المذكورة (اجاب) اذا وقعت
الاجارة صحيحة باجرة المذكرة لا يكون للنظر في منعها قبل تمام المدة بدون وجه شرعي
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل جال استوجر لحمل مبر على جماله الى بر الشام فابرزها
خارج المهر ونام بجنبهم افسر ق بعضهم اعليه ليه الا فهل لا ضمان عليه لكونه لم يحصل
منه تعدد (اجاب) في الا تقروية من ضمان الاجير المشترك والحاس ولا يصير البقار تاركا
تام ما لم يغيب الثور عن بصره فاداغاب عن بصره يصير تاركا للحفظ قالوا تاو يله
او اما اذا نام مصطجعا يصير تاركا للحفظ وقد ذكرنا في كتاب الوديعة الفرق
منطجعا وبين النوم جالسا في غير السفر وسوي نايدهما في السفر وقلنا
على كل حال فها هنا يكون كذلك اه فاذا لم يكن نوم الجمال في السفر
تفريطا وقد هلك المتاع في يده وهو اجير مشترك فقد وقع اختلاف في ضمانه بين الامام
وصاحبيه واقضى المتأخرون بالصالح على النصف ولا يضمن ما هلك في يده عند أي حنيقة
وان شرط عليه الضمان وبه يبقى كذا في عامة المعبرات وبه جزم اصحاب المتون فكان
هو المذهب والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة لهم قطعة ارض مشتركة بينهم استاجرها

١٢٦٨

٢٤

١٢٦٨

٢٧

١٢٦٨

٢٧

رجب	سنة	٢٨	١٢٦٨
شعبان		٢١	١٢٦٨
رمضان		٢١	١٢٦٨
شوال		١٧	١٢٦٨
ذي القعدة		١٩	١٢٦٨

بعض الشركاء من باقى - م وصار يدفع اجرة حصصهم كل سنة ثم ان باقى الشركاء آجروا
 حصصهم مشاعة لاجنبي فهل لاتصح اجارة المشاع للاجنبي (اجاب) نعم لاتصح اجارة
 المشاع من غير الشريك والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة مشتركة كين في أرض آجرها
 أحدهم الكبير المتصرف عليهم مدة من السنين ثم قبل فراخ المدة آجرها باقىهم لشخص
 آخر متعللين بان المدة الماضية كانت استحقاق المتصرف وما بعدها استحقاقهم فهل اذا
 ثبت انه كان متصرفا وماذون له منه - م بالاجارة لاتصح الاجارة الثانية حتى تمضي المدة
 (اجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعي اجارة الارض المذكورة أولا من أحد الشركاء الماذون
 له في ذلك من باقى شركائه اجارة صحيحة لازمة لا يكون لهم اجارتها ثانيا من غير المستاجر
 الاول قبل مضي مدته بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر من آخر
 أرض جنيئة سنة كاملة باجرة معلومة فجاء آخر واستاجرها منه قبل انقضاء الاجارة الاولى
 مدة سنتين اجارة مضافة فهل لاتكون الاجارة الثانية لازمة وتكون الاجارة الاولى
 هي اللازمة (اجاب) في لزوم الاجارة المضافة تعيجان وأيد عدم اللزوم بان عليه الفتوى
 كما في الدر المختار وعليه فلما لمالك فسخها قبل مجي وقتها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له
 حانوت متخرب استأجره منه رجل سنة وأذنه بالبناء والعمارة فيه ليكون ما بناه وعمره
 وأنشاه فيه من ماله ملكا وخلوا له مستحق البقاء والقرار وجعل عليه اجرة للارض مقدارا
 معلوما من الدراهم مسانحة فهل اذا بنى وعمره وأنشأ على هذا الوجه يكون ذلك ملكا
 للمستاجر واذا مات الاذن يكون لورثته اجرة الارض فقط (اجاب) ما بناه المستاجر
 من ماله لنفسه باذن المالك في حياته على الوجه المذکور مملوك لبانيه يورث عنه اذا مات
 وعليه الاجرة المقررة على الارض والله تعالى أعلم (سئل) عن حادثة من طرف بيت المال
 مضمونها اذا وجد عقار مشترك بين قاصر وبالغ والبالغ وضع يده عليه مدة ولم يدفع له اجرة
 فهل اذا طلبت منه الاجرة يكون ملزوما بها ولو لم تقدر (اجاب) يضمن شريك
 اليتم في العقار اجرة مثل حصة اليتيم مدة استيلائه عليها بدون عقد اجارة والله تعالى أعلم
 (سئل) في امرأة آجرت بيت زوجها في حال غيبته لرجل آخر عشر سنين ولم يوكلا في
 الاجارة وكتبت وثيقة وختمتها بختم زوجها وهو غائب ثم حضر زوجها من غيبته فوجد
 بيتها مؤجر الرجل آخر ويدعي المستاجر تو كيله لزوجته في الاجارة ولم يقم بينة على ذلك
 الوكالة فهل للزوج المذکور فسخ الاجارة فيما بقي من المدة المذكورة والحال
 (اجاب) حيث لا بينة لمدهى الاستئجار على تو كيل المالك في الاجارة له لا يبرأ
 الاجارة نافذة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر بيتا وقفا من ناظره سنة واحدة
 باجرة معلومة وعجلها له ثم أراد ان يستأجره فعارضه رجل آخر في ذلك متعللا بانه استاجر
 البيت المذکور قبله من وكيلا وكيلا الناظر المذکور مدة سنتين فهل اذا لم يفوض الناظر
 لو كيله في الوكالة ولم يجز مافعه له وكيلا الوكيل لا يصح اجارته ويكون الحق في البيت

للمستاجر المذکور (أجاب) الوكيل لا يוכל الا باذن آمره والتفويض الى رأى الوكيل
كأهل رأيك كالاذن في التوكيل فلا يملك الوكيل المذکور التوكيل بالاجارة بدون
اذن موكله ولا تنفذ اجارة وكيل الوكيل بدون اجازة الناظر والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل استاجر من آخر منزلا يملكه سنة كاملة باجرة معلومة وقد بقي من مدة الاجارة سبعة
أشهر وعشرون يوما فحضر شخص آخر وزاد في اجرة المنزل بعد عقد الاجارة الصحيحة فاراد
المالك ابطال الاجارة المذكورة قبل فراغ المدة فهل والحال هذه لا يجاب المالك لنفسه
الاجارة ويستوفى المستاجر المدة التي وقع عليها العقد حيث كانت الاجارة المذكورة
كذلك (أجاب) حيث كانت الاجارة الاولى صحيحة لا يفرع المكان المستاجر من يد
مستاجره قبل فراغ مدته بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر من
آخر مكانا مملوكا له من نحو سنتين وبعد مضي أيام قليلة باع المكان المستاجر لآخر في
اثنا المدة المستاجرة فهل يتوقف نفاذ البيع على اجازة المستاجر (أجاب) يتوقف
بيع العين المستاجرة قبل مضي مدة الاجارة على اجازة المستاجر فلا ينفذ بيع المالك
المذکور الا اذا الرمه دين بعيان أو ببيان أو اقرار ولا مال له غير ذلك المكان والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل استاجر من آخر جاذب طين زراعية باجرة معلومة لكل فدان مدة
خمس سنين فهل اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية وأراد رب الارض ابطال الاجارة بدون
وجه شرعي لا يجاب لذلك وليس له ابطالها الا بعد تمام المدة حيث كان المستاجر طينا
ملكه للأجور ولم يكن من طين الميرى (أجاب) اذا صدرت الاجارة من المؤجر المذکور
صحيحة لازمة لا يكون له الفسخ قبل مضي المدة ولا يفسدها كون مدته خمس سنين
والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وامرأة يملكان بيتا آجرت المرأة نصيبها منه
شائعا لشريكها سنتين بمبلغ سبعمائة وعشرين قرشادفع لها مائة من الاجرة مائتي
قرش والباقي خمسمائة وعشرون قرشادفعها لها على التسدريج على المدة حكم الايجار
الذي بيده فلما مضى من المدة بقدر ما قبضته من الاجرة ارادت فسخ الايجار في باقى المدة
أو ان يدفع لها باقى الاجرة للمدة الباقية حالا قبل مضىها فهل لا يجبر على دفع ذلك قبل
استيفاء المنفعة لباقى المدة ولا يجبر على فسخ الايجار حيث وقع الايجار صحيحا مستوفيا
مرايط الصحة بشهادة البينة الشرعية (أجاب) اجارة المشاع من الشريك جائزة في
أهرا الرواية عن الامام وروى عنه أنه لا يجوز وصرح علماءنا بان الاجر لا يملك بالعقد في
اجارة فلا يجب تسليمه به بل بتجهيله في غير المضافة أو شرطه وللمؤجر طلب الاجر في
الدار والارض كل يوم ما لم يشترط الدفع في أوقات معلومة والله تعالى أعلم (سئل) في
دكان مشترك بين ثلاثة لاحد منهم نصفها ولكل من الاخرين ربعها فاجر من له
النصف نصيبه من رجل له دكان ملاصقة له وأجر أحدهما الاخرين نصيبه للجار الملاصق
من الجهة الاخرى وبقي نصيب الثالث فاقسمها الجاران المستاجر ان بينهما أنصافا من

غير اذن اربابها وادخل كل منهما النصف في دكانه بعد ازالة حائطيهما وبنيا بينهما حائطاً وسطهما فهل والحال هذه لا تعتبر هذه القسمة وتكون باطلة ويجوز ان على ازالة هذا الحائط ويضمنان ما أتلفاه في سبب هذه القسمة (اجاب) كل من الاجارة والقسمة على الوجه المذكور غير صحيحة وعلى المتعدي على مال الغير ضمان ما أتلفه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك حانوتاً آجره لاجنبي مدة معلومة وعليه دين لاخر فطلبه من بعد حلول اجله فحجز عن دفعه فاراد رب الدين أن يشترى الحانوت المذكور بثمن معلوم ويدفع ما بقي بعد استخلاصه بدينه فهل اذا باع المالك الحانوت لرب الدين ينفذ دينه ويتفسخ عقد الاجارة المذكورة (اجاب) تفسخ الاجارة بعد لزوم دين سواء كان ثابتاً بعيان من الناس أو ببيان أي بينة أو اقراراً والحال انه لا مال له غيره لانه يجبر به فيمضركما في الدر وغيره فيبيع الحانوت المذكور كورة للدين على الوجه المذكور نافذ وتفسخ الاجارة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استأجر حانوتاً من مال كسنة باجرة معلومة وعجل له بعضها والحال انه مشغول بامتنعة مستأجره مشاهرة فماذا يكون الحكم في هذه الاجارة (اجاب) الرجوع صحة اجارة المشغول ويؤثر بالتقريع والتسليم ما لم يكن فيه ضرر فله فسخها اكما في الدر عن حواشي الاشباه وفيه عن الوهبانية تفسخ اجارة الدار المشغولة بعين ويؤثر بالتقريع وبابتداء المدة من حيث تسليمها اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك اربعة حجير معدة للاستئصال تعدي عليها رجل اجنبي واخذها من مال كها واستولى عليها واستعملها مدة من الايام فهل والحال هذه يكون للمالك المجبر محاسبة من اخذها واستولى عليها واستعملها باجرة المثل مدة استيلائه عليها (اجاب) نعم للمالك المطالبة باجرة المثل والحال هذه على ما افتى به بعض المتأخرين والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة وصى على ابنها القاصر وله قطعة ارض خراجية فيها ساقية ومحل معد للسكنى استأجرها رجل مدة باجرة معلومة واراد المصطفى تاجر عمارة المثل بما يوافق رايه ويحب ما يصرفه في ذلك من الاجرة فلم تاذن له أم القاصر في ذلك واخذت عليه وثيقة بانها اذا صرف شيئاً في المثل أو في غيره سوى ان يدفع ما على الارض من الخراج وعلم بنى يحفظه لا يلزمها من ذلك شيء ثم تريد الآن مطالبة بما بقي من الاجرة بعد الخراج في فادعي انه صرفه في المثل والساقية والظاهر يكذبه ويريد بذلك ضياع حق القاصد فهل والحال هذه لا يجب له ذلك ويجب بر على دفع باقي الاجرة ويكون ما صرفه تبرع ولا يلزم القاصر شيء (اجاب) لا مطالبة للرجل المذكور بما أنفق على الوجه المذكور ويجب بر على دفع ما بقي بذمته من الاجرة حيث كانت الاجارة صحيحة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة بمصر ودخل بها ثم طلبها للنقله معه الى محل خدماته فابت التوجه معه فتركها وتوجه الى محل معيشته ثم رجع الى مصر فوجدها ساكنة في محل آخر غير اذنه ورضاه فامرها بالانقله قال منه الى محل طاعته بمصر فابت حتى يدفع

١٢٦٩

٢٠

١٢٦٩

٢٧

١٢٦٩

صفر

١

ربيع الاول

١٢٦٩

•

١٢٦٩

٢٧

ربيع الاول
٢٧
١٢٦٩

٢٧
ربيع الثاني
١٢٦٩

١٨
١٢٦٩

جمادى الاولى

٢٤
١٢٦٩

٢٦
١٢٦٩

جمادى الثانية

٣
١٢٦٩

أجرة المنزل الذي هي ساكنة فيه والحال انها هي المستأجرة له بغير رضا فهل والحال
هذه لا يلزمه أجرة المنزل حيث لم يكن مستأجره (أجاب) تؤمر الزوجة بطاعة زوجها
حيث كان قائما بمقتضى النكاح الشرعية وليس له أن يترك المنزل الذي استأجره الزوجة
المذكورة مطالبة الزوج بأجرته حيث كان ذلك بدون إذنه ولا تلزمه لها أجرته حيث
كان خلاف سكنه الذي أسكنها فيه والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
استأجر أرضا معلومة بمقدور وهما من ناظرها بأجرة معلومة مسانعة ثم أجزاها تلك الأرض
بعضا من الأرض المستأجرة لرجل آخر قبل مضي مدة الاجارة الاولى في أثناء سنة
انقضت فيها الاجارة فهل والحال هذه لا تصح الاجارة الثانية حتى تمضي مدة الاجارة
الاولى (أجاب) اذا كانت الاجارة الاولى صحيحة لازمة لا تكون الاجارة الثانية
قبل مضي مدة الاجارة الاولى نافذة والله تعالى أعلم (سئل) في حائز مستأجرة لا آخر
مدة ثلاث سنين باعها ماله كها قبل فراغ المدة المستأجرة فهل يتوقف البيع على اجازة
المستأجر فاذ لم يجزه لا ينفذ له الانتفاع بها الى فراغ المدة (أجاب) يتوقف بيع العين
المستأجرة على اجازة المستأجر ولا تنسخ الاجارة بالبيع اذا لم يكن له عذر دين لا وفاء له الامن
العين المستأجرة والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها حاصل في وكالة أجرته لا آخر مدة
اكثر من سنتين ثم بعد ذلك تزوجها دين ولا مال لها سواها فهل اذا باعته لوفاء الدين يصح
منها ذلك وتنسخ الاجارة ولا يتوقف البيع لذلك على اجازة المستأجر او يتوقف (أجاب)
بالمسألة الحاصل المذكور بيعه وتنسخ الاجارة بلزوم دين على المالك لا وفاء له الامن
ثمة حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) من طرف بيت المال بما مضمونه ان رجلا
استأجر أرضا معلومة من ماله بكذا بمقدور معلوم ثم ان المستأجر أجزاها لاشخاص بأجرة
معلومة ومات المستأجر الاول قبل انتهاء مدة الايجار ولم يدفع المستأجرون شيئا من الاجرة
والاول الذي أجزاها الأرض فهل يكون له المالك الأرض المطالبة على المستأجرين
الاجرة المذكورة بأجرة المدة الباقية بعد موت المستأجر الاول أو يكون له المطالبة
أجرة في تركته المتوفى (أجاب) بموت المستأجر المذكور تنسخ الاجارة الاولى
اسم على ما أفاده العلامة ابن نجيم في فتاواه وللك المالك المطالبة في تركته المستأجر الاول
ثم ان مضت حال حياته فقط وليس لو ارث المستأجر الاول مطالبة المستأجرين
أجرة المدة التي بعدهم ومورثه لا يفسخ الاجارة بالموت وولاية تغريخ الأرض
لجلب أجرها ان كان حصل انفاق عليها بعد موت المستأجر أو لا للمالك والله
العليم (سئل) في رجل أجير عند آخره وكيل عنه في البيع والشراء في الحائز
المذكور هل اذا ادعى رب الحائز على الاجير المذكور بان ما في الحائز من
البضاعة حصل فيه خسر واراد الزامه بشئ من ذلك لا يجاب لذلك (أجاب) لا ضمان
على الاجير المذكور حيث لم يثبت عليه التعدي أو التفريط والله تعالى أعلم (سئل)

١٢٦٩

٩

في جماعة يملكون أرضا ليست اميرية استأجرها رجل اجنبي من ملاكها بقدر معلوم من الدراهم فحوسبتين ثم بعد ذلك لازم ملاكها دين لا وفاء له الا من ثمن الارض المذكورة فهل اذا باعوها الوفاء الدين المذكور يصح ذلك منهم وتفسخ الاجارة ولا يتوقف البيع لذلك على اجازة المستأجر (اجاب) نعم يصح البيع وينفذ وتفسخ الاجارة ان كان الواقع ما ذكر بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين لهما سفينة معدة لوسق الغلال اسكل واحد منهما نصفها لصف فيها المستأجر أحدهما شريك نصيب شريكه سنة كاملة يبلغ معلوم من الدراهم ثم بعد مضي السنة المذكورة أجر الشريك المستأجر كامل السفينة المذكورة نصيبه ونصيب شريكه لا اجنبي به - يراذن شريكه ثم أخبر الشريك شريكه بما فعل من ايجاره كامل السفينة للاجنبي فاجاز ذلك الشريك وتحاسبا فظهر له دراهم فاعطاه بعض الدراهم وأراد أن يحمله بما بقي عليه من الدراهم على المستأجر الاجنبي فهل اذا امتنع من قبول الحوالة يكون له ذلك ويكون الشريك ملزوما بدفع ما بقي عليه (اجاب) اذا ظهر لاحد الشريكين المذكورين دين بذمة الاخر فاحاله به أو يبعضه على من استأجر منه السفينة فيماتها يقابل حصصه المحيل من الاجرة لا يصح على قبول الحوالة لتوقفها على الرضا وولاية قبض الاجرة من المستأجر المذكور للشريك الذي باشر عقد الاجارة فلم يוכל شريكه بالقبض والله تعالى اعلم (سئل) في رجل آجر أرض زراعية مدة معلومة ثم في اثناء مدة الاجارة آجر تلك الارض لآخر مدة ابتداءها بعد انقضاء مدة المستأجر الاول فهل للثو جرفسخ الايجار الثاني قبل حلول ابتداء مدته (اجاب) في لزوم الاجارة المضافة تهيجان وأيد هدم اللزوم بان عليه الفتوى كذا في الدر المختار وعليه فالفتوى على ان الاجارة على الوجه المذكور وغير لازمة فللمثو جرفسخها والاجارة من آخر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استأجر من آخر أرض زراعية مدة معلومة باجرة معينة وقبض المئو جره منه اجرة مدة عامين بهجلة ومات المستأجر قبل أن يستوفي مدة العامين المدفوع اجرتها ما بهجلة فهل تنفسخ الاجارة بموت المستأجر العاقد لنفسه ويكون لورثة المستأجر استرداد ما قبضه مئو جره من ثمن ما يقابل اجرة المدة المستقبلية المهجلة (اجاب) تنفسخ الاجارة بلا حاجة الى الفسخ بموت أحد عاقدين عقدها لنفسه كما صرح به علماؤنا وحينئذ نلو رثة المستأجر والحال هذه مطابقة للمنة

شعبان
٣

١٢٦٩

١٢٦٩

٢٨

ذى الحجة
٢

١٢٦٩

١٢٦٩

٢٤

اجر المدة المستقبلية حيث كانت بهجلة والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة آجروها لرجل سنتين كاملتين وأحد الملاك امرأة كانت غائبة وهو الصادرة من باقي الملاك وتقبض الاجرة فهل اذا بلغت الاجارة وأجازت لا يكون الاجارة التي عقدها باقي الشركاء مسيما والشركاء كانوا يثو جرونها قبل ذلك لرجل آخر وهي تاخذ الاجرة من كل من يستأجر منهم (اجاب) نعم اذا اجازت تلك المرأة الاجارة الصادرة من باقي الشركاء بالقول أو بالفعل نفذت ولا يكون لها الفسخ قبل انتهاء المدة

ذى الحجة سنة

١٢٦٩

٢٩

١٢٧٠

٢٥

١٢٧٠

٣٠

١٢٧٠

١٢٧٠

ربيع الاول

جاءى لاولى

والله تعالى اعلم (سئل) في الوكيل في عقد الاجارة اذا عقد هابا جرة المثل في ارض الوقف ثلاث سنين باجرة معينة قبضها الناظر من وكيل المستاجر ومات الوكيل في اثناء المدة المستاجرة واراد الناظر اجارة الارض لغير موكل المستاجر متعللا بان الاجارة تنسخ بموت الوكيل المباشر لعقد الاجارة لغيره فهل لا يجب الناظر لما اراد ولا تنسخ بموت الوكيل المباشر لعقد الاجارة لوكله لانه نفسه (اجاب) نعم لا تنسخ الاجارة بموت الوكيل والمحال هذه بل ولا بموت الناظر كما صرحوا به والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها حصصة التزم كان متصرفا فيها زوجها لما كانت يذمه وبعد خلاصها منه ومنعته عن التصرف فاجرت المحصة قهرا عنها بدون اذن ولا توكيل وبدون القيمة فاجرت هي المحصة لرجل فذمها وقال اني اجرت المحصة سنتين في المستقبل مع انها مطلقة منه ومنعته من التصرف قبل وقوع الايجار منه فهل والمحال ما ذكر حيث ثبت عزلها قبل وقوع الاجارة منه بالوجه الشرعي تكون اجارة الزوج غير نافذة ولها محاسبة المستاجر على اجرة المثل في المدة السابقة حيث كانت الارض المذكورة معدة للاستغلال (اجاب) الاجارة من الرجل المذكور بعد تحقق عزله موقوفة والمحال هذه على اجارة المالك فان اجازتها نفذت وان ردتها بطلت وعلى من استولى على الارض المذكورة والمحال ما ذكر ارجعها لمدة استيلائه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لم تأخذ ما يخصها من ميراث أبيها من بعض الورثة الواضعين ايديهم عليه الا بعد مدة من السنين وفي التركة عقارات يستغلها بعض الورثة بالايجار وهي معدة في تلك الناحية للاستغلال وقد قبض ذلك البعض جميع الاجر السابقة من المستاجرين فهل لها ان تحاسبه على ما يخصها فيما مضى مما استغله تلك المدة لاسيما وهو في تلك المدة يماطلها في استيفائها حقها (اجاب) نعم على شر كاه المرأة المذكورة ضمان حصتها حيث كان العقار معدا للاستغلال وآجره بعض الشر كاه بدون اذنها على ما حرره العلامة ابن عابدين في تنقيح المحامدية والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك بيتا آجره زوجها الرجل بغير اذنها ولا توكيل منها في ذلك ولم تجزئه ثم باعت له لرجل آخر بعد الرضا راد المشتري قبضه فوجدته مسكونا بما جبر زوجها ودفعه هل تكون الاجارة المذكورة لاغية ويحبر الساكن على خروجه من البيت بيمينه للشترى (اجاب) نعم لا تنفذ اجارة ملك الغير بدون ولاية شرعية عنه تكون الاجارة موقوفة فان اجازتها المالك نفذت وان ودعها بطلت والله تعالى اعلم (سئل) في بيت معد للاستغلال آجره مالكه لرجل سنة كاملة باجرة معلومة من الدراهم ثم مات المستاجر في اثناء الشهر الاخير منها فاستمرت ورثته واضعين ايديهم على البيت المذكور في غيبة مالكه ستة اشهر فهل اذا حضر المالك من غيبته واراد محاسبته على اجرة المثل مدة استيلائهم عليه يجب لذلك حيث كان البيت معدا للاستغلال (اجاب) نعم يجب لذلك ان كان الواقع ما هو مذكور والله تعالى اعلم

(سئل) فی امرأة تزوجها رجل واسكنه معها فی بیت مشترك بينهما و بین اخيهام مدة ثم ماتت عنه وعن اخيهما فطلب الاخ ان يحاسبه علی مدة سكناه مع أخته و یاخذ منه حصته نصيبه والحال انه حاضر موجود معه ومشاهد لسكناه مع أخته ولم يجعل علیه ولا علی أخته احرة لذلك ولم يعرف المدعی مقدار المد ولا قدر الاجرة فهل لا یجوز لذلك والحال هذه سیمما والبیعة غیر معد للاستقلال (اجاب) ایس لانی المرأة مطابقة لوجهها بالاجرة المذكورة ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالی أعلم (سئل) من الضبطیة فی منزل مشترك بین جماعة آجر بعضهم حصته منه لرجل أجنبي فهل لا تصح الاجارة المذكورة لكونه مشاعا (اجاب) الشیوخ الاصلی فی الاجارة یفسدها بان یؤجر نصيبا من داره أو نصيبه من دار مشتركة من غیر شر یكبه أو من أحد شر یكبه كما صرح به علماء المذهب ومنه یعلم ان اجارة أحد الشراكا فی المسكان المذكورة حصته منه شائعة لغير الشریك لا تصح والله تعالی أعلم (سئل) فی مكان متخرب محتاج للعمارة جار فی وقف اهلی وله ناظر من ذریة الوقف ولم یفد یعه بعسمارته فهل اذا آجره ناظره لا ینج باجر مثله فاكثر سنة بسنة وبنی فیها المستاجر وعمر یاخذ الناظر علی وجه القرار وكانت مصلحة الوقف فی ذلك ولم یكن هناك مانع من ذلك تكون الاجارة علی الوجه المذكور صحيحة وما یبناه المستاجر یكون مملوكا له (اجاب) نعم تصح الاجارة المذكورة والحال هذه وما یبناه المستاجر لنفسه علی هذا الوجه یكون مملوكا له والله تعالی أعلم (سئل) فی رجل وكل آخر لیؤجر له بیته باجرة المثل فأجره الوكيل البیت باجرة المثل بل بازید ثم بعد ما آجره الوكيل البیت ذهب رجل آخر الی الموكل واستاجر منه البیت قبل مضي المدة التي آجرها الوكيل فهل لا تنقض الاجارة التي فعلها الوكيل ویكون ما فعله الموكل باطلا بالنسبة للمدة الباقية حیث سلط الوكيل علی ابجار البیت وآجره بالمصلحة (اجاب) بعد صدوره الاجارة من وکیل المالك صحیحة لازمة لا یكون للموكل اجارة المكان المذكور ثانیاً لا آخر قبل مضي مدة الاول بدون وجه شرعی والله تعالی أعلم (سئل) فی رجل استاجر أرضا وغرس فیها شجرة من ماله لنفسه ثم بعد مضي مدة الاجارة تملك الارض غیر المؤجر فأراد مالك الارض أخذ الشجرة من الغارس بدون وجه شرعی فهل والحال هذه لا یجوز لذلك ویكون الغرس للغارس (اجاب) للستاجر أخذ شجرته التي غرسها به اثبات ذلك ویؤمر بقلعها تنریغ الارض الغیر والله تعالی أعلم (سئل) فی رجل استأجر مكانا مع أرض تابعة له من ماله ماکهما وغرس فیها شجرتین وصار یعمل علیهما مدة السنین فأراد الآن المؤجر أخذ الشجرتین من الغارس بدون وجه شرعی متعللا بانهما مغروسستان فی ماله فهل والحال هذه لا یجوز بتعلله بذلك ویكون الغرس للغارس (اجاب) نعم لیس للمؤجر أخذ الشجرتین من ماله ماکهما الغارس لهما بدون وجه شرعی واذا انقضت مدة الاجارة یكون للغارس قلعهما حیث لا ضرر والله تعالی أعلم (سئل)

١٢ ١٢٧٠

١٧ ١٢٧٠

٢٨ ١٢٧٠

٢٩ ٢٢٧٠

١٤ ١٢٧٠

١٩ ١٢٧٠

في رجل استأجر آخر محل أنقشة محزومة بجهة معلومة فأخذها المستأجر وسافر
 بها ثم في أثناء الطريق ضاع بعضها منه من غير تعد ولا تفريط منه في ذلك فإذا يكون
 المحكم الشرعي في الاجير المذكور (اجاب) ما هلك في يد الاجير المشترك اختلف
 الافتاء في تضمينه اياه وأفتى المتأخرون بالصالح على النصف حيث لم يوجد منه تفريط أو
 تعد والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استأجر مكانا من مال كره مدة معلومة باجرة معلومة
 دفعها المستأجر فجعله للوثر فهل اذا مات المؤجر في أثناء المدة قبل استيفاء المستأجر مدته
 وترك ما يورث عنه شرعا وظهر عليه ديون كثيرة يقدم المستأجر بدينه على سائر الغرماء
 اذا تحقق ما ذكر (اجاب) المستأجر المذكور احق بالعين المستأجرة من سائر الغرماء
 فله حبسها رهنا بالاجرة المجعولة الى ان يستوفي حقه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 استأجر مكانا متخريا من مال كره باجرة معلومة مسانئة وأذن المالك للمستأجر بان يعمّر المكان
 المكان المذكور ليرجع بما صرفه عليه فصار المستأجر يدفع الاجرة سنويا ويعمر المكان
 حسب اذن المالك له فهل اذا ثبت الاذن المذكور يكون له الرجوع بما صرفه وليس
 للوثر ان يخبر به الا عند تمام السنة (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي الاذن من
 المالك للمستأجر بالعمارة ليرجع وثبت صرفه فدرام معلومة حسب الاذن يكون له
 الرجوع بما صرفه على الوجه المسموع وليس للوثر اخراج المستأجر قبل انتهاء المدة التي
 انعقدت فيها الاجارة بدون وجه شرعي حيث كانت الاجارة صحيحة والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل تزوج امرأة ودخل عليها في بيت أمها واستمرسا كتمان الزوج وأمه امدة
 وهو ينفق عليهم مامعا والآن تريد الام مطالبة زوجها بنتها باجرة بيتها مدة سكناها فهل
 اذا كان البيت ملكا لا تنجب لذلك حيث لم تشرط عليه اجرة (اجاب) نعم ليس لام
 الزوجة ذلك والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة
 شركاء في حمام بعضهم غائب ومقيم في غير بلد الحمام فوكل الغائب عن بلد الحمام رجلا
 في اجارة قصيبه بحضرة باقي الشركاء في بلد الحمام ليقع الايجار من الوكيل ومن باقي الشركاء
 صفقة واحدة فهل اذا اجتمع الوكيل المذكور مع باقي الشركاء وأجر واجتمع الحمام
 لرجل اجنبي سنة باجرة معلومة على الوجه المذكور أو لا تكون الاجارة صحيحة وليس
 لاحد الشركاء بعد ذلك اجارة حصّة منه شائعة غير الشريك من رجل آخر (اجاب) نعم
 ان الاجارة المذكورة صحيحة وبعده صدورها على الوجه المذكور لا يكون لاحد
 من الشركاء من الاجارة من آخر ما دامت المدة بدون وجه يوجب فسخها وقد صرحوا
 بان اجارة المشاع من غير الشريك أو من احد الشركاء فاسدة والله تعالى اعلم (سئل)
 باجرة العقار اذا كانت مضافة الى ما يستقبل من الزمان فهل يثبت فيها اخيار الفسخ
 لكل من المؤجر والمستأجر قبل دخول مدة الاجارة المذكورة (اجاب) تصح الاجارة
 مع الاضافة الى الزمان المستقبل وفي لزومها مع الاضافة تهيجان وايد عدم اللزوم بان

١٢٧٠

٨

١٢٧٠

٨

١٢٧٠

١٤

شعبان

١٢٧٠

٢٦

رمضان

١٢٧٠

١٤

شوال

١٢٧٠

٦

١٢٧٠

١١

ذى القعدة

١٢٧٠

٢

١٢٧٠

٣

ذى الحجة

١٢٧٠

١٦

١٢٧٠

١٦

عليه الفتوى كما أفاده العلائق وعليه فيمنع فسخها قبل مجيء الوقت والله تعالى أعلم
 (سئل) في مكان مشترك معد للاستغلال استغل أجرته أحد الشركاء مدة فهل اذا ثبت
 استغلال الشريك المذكور المدة المذكورة يكون له باقي شركائه محاسبته على ما استغله
 (اجاب) نعم يضمن الرجل المذكور حصة باقي الشركاء ولهم محاسبته على ما استغله
 حيث كان العقار معدا للاستغلال وآجره أحد الشركاء بدون اذن الباقي على ما حرره
 العلامة ابن عابدين في تنقيح الحامدية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر من
 آخر ثلاثة جريير كسب عليهم اهورا واتباعه الى محل معلوم بقدر معلوم فاستلمها منه وأرسل
 رب الحمير يررجلهم اقباعه مع المستأجر وأمره بتسليم الحمير له بعد وصوله للمكان
 المذكور فسلمها المستأجر لذلك الرجل بعد الوصول حسب أمر المالك وضاع من تابع رب
 الحمير جاز فهل لا يلزم المستأجر ضمانه والحال هذه (اجاب) نعم لا ضمان على المستأجر
 ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل معدلا صلاح السيوف
 لاربها في حانوته بالاجرة أخذ سيفاً من صاحبه لاصلاحه على حسب صناعته بالاجرة
 كعادته ثم بعد عمل صنعته فيه واصلاحه ففتح الحانوت للصوف ليأخذوا السيوف
 وضاع من الحانوت في جملة ما ضاع منها فما الحكم الشرعي (اجاب) اختلف التمهيج
 في تضمين الاجير المشترك العين المالك في يده بنحو السرقة وأفتى المتأخر ون بالصالح على
 نصف القيمة جبراً والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة لهم أرض زراعية آجرها أحدهم
 لآخر مدة سنتين باجرة مثلها باذن الباقي بطريق وكالة عنهم ومباشرة عن نفسه ومضى
 من المدة المذكورة سنة وأراد الوكيل المذكور ابطال الاجارة في السنة الباقية لاجل
 ان يؤثرها لغيره متعللاً بان باقي الشركاء كانوا وقت الاجارة غائبين عن مجلس عقد
 الاجارة فهل اذا ثبت توكيله عنهم في الاجارة ورضاهم بها وأحالوا على المستأجر بعض
 اناس بقدر معلوم من اصل الاجرة ودفع ذلك بشهادة البينة الشرعية تسكون الاجارة
 لازمة الى تمام المدة ولا عبرة بما عمل به الوكيل المذكور (اجاب) اذا صدرت اجارة
 تلك الارض من أحد الشركاء فيها الوكيل عن باقيهم صحيحة لازمة لا يكون للأثر فسخها
 ولا اجازتها الا بغير ما دامت مدة الاجارة الاولى بدون وجه شرعي ولا يشترط في صحة الاجارة
 حضور الموكل مجلس العقد والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر حانوتاً
 فيه خلوا باذن المؤجر ومكث في الحانوت مدة ثم اشترك مع آخر في بيع بضاعة
 الشريك واستأجر الحانوت بمثل الاجرة التي استأجر بها صاحب الخلو فهل والحال
 يكون صاحب الخلو أحق بالحانوت من المستأجر الثاني (اجاب) اذا كان الخلو
 بالوجه الشرعي فصاحبه أحق من غيره مادام يدفع اجر المثل والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل استأجر من آخر أرض زراعية مدة سنة باجرة معلومة هي اجرة مثلها و قبل مضى
 السنة آجرها للمؤجر لآخر مدة ثلاث سنوات اجارة مضافة فهل لا تسكون الاجارة الثانية

محرم

٢٧

١٢٧١

لازمة وبالمالك الارض اجارته المن شاء عند انتهاء المدة الاولى (اجاب) في لزوم الاجارة
المضافة تصححان وأيد عدم اللزوم بان عليه الفتوى وعليه فلا يؤثر فسخها بعلم المستاجر
قبل مجيء الوقت وله اجارة الارض ايضا قبل حلوله والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل آجر أرضه لآخر سنتين معلومتين في عقد على حدة اجارة صحيحة باجر المثل
وبعد مضي بعض السنة الاولى آجر رب الارض تلك الارض لآخر سنتين السفتين
بعينهما فهل حيث لزممت الاجارة للمستاجر الاول في السنة الاولى وصحت لا تنفذ اجارتهما

صفر

١٢٧١

٦

لغيره بدون رضاه ولا يكون له الفسخ بدون موجب شرعي قبل مضيهما (اجاب) اذا
صدرت الاجارة في السنة المذكورة صحيحة لازمة لا يكون للآخر فسخها قبل مضي المدة
بدون موجب شرعي ولا تنفذ اجارته لآخر في المدة المذكورة بدون اذن المستاجر الاول
أو اجازته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وبنت قاصرة منها وصبي
قاصر من غيرها وترك لهم دارا وسكنت الزوجة جميعها ولم يسكن الصبي معها ولا منازع
ينازعها في السكنى ثم لم يبلغ الصبي الحلم قام يطالب زوجة أبيه باجرة حصته في الدار المدة

١٢٧١

١٧

الماضية وهو قاصر فهل له ذلك ولا وجه لاسقاطها عنها (اجاب) وقع الخلاف في
وجوب اجرة حصة اليتيم من عقار سكنه شر يكره بلا عقد فقل لا تجب وقيل بالوجوب
وهو المعتمد وافتى به المتأخرون والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين شريكين في بيت

ربيع الاول

١٢٧١

١٥

صغير يريد أحدهما ان يؤجر نصيبه لرجل اجنبي فهل اذا طلب الشريك أخذ نصيب
شريكه بالاجرة يقدم على الاجنبي بحيث كان يتضرر بسكنى الاجنبي معه (اجاب)
لا تصح اجارة مشاع من غير الشريك بل تكون فاسدة ولا يغير أحد الشريكين على اجارة
نصيبه من الشريك الا بغيره والله تعالى أعلم (سئل) في أرض خراجية اميرية آجرها مسخرة
من رجل مدة عشر سنوات في عقد واحد والحال انه لم يبين ما يزرع بالارض ولم يكن
معهودا ولم يعهم للمستاجر ما يزرع فيها فهل تكون الاجارة المذكورة فاسدة والحال

١٢٧١

٢٢

ما ذكر ويذكر لمستحق الارض المدة المذكورة المطالبة بفسخها (اجاب) نعم الاجارة على
الوجه المسطور فاسدة وللآخر المطالبة بفسخها والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل يملك بيتا وكل رجلا باجارته لآخر باجرة المثل فقبل الوكيل الوكالة
وآجر الوكيل البيت المذكور لآخر مدة معلومة باجرة المثل وزيادة وقبض الوكيل الاجرة
من المستاجر فوضع المستاجر يده على البيت المذكور ثم بعد ذلك آجر المستاجر البيت لآخر
بأجرة اجارته فهل والحال هذه تصح اجارة المستاجر المذكور للرجل المذكور ولا
تنفذ الاجارة المذكورة الا بمضي مدة الاجارة الاولى حيث كانت الاجارة المذكورة
مستوفية شرائط الصحة واللزوم واذا انزل الموكل الوكيل المذكور بعد عقد الاجارة

جمادى الاولى

١٢٧١

١٧

تكون الاجارة صحيحة من الوكيل نافذة قبل عزله (اجاب) اذا وقعت الاجارة من
الوكيل بها صحيحة لازمة لا يكون لاحد متعاقبها ولا للوكيل بها الفسخ بدون عذر أو وجه

شهرى قبل مضي مدتها وقد صرحوا بان للمستأجر ان يؤجر الدار التي استأجرها من آخرى
مدته حيث لا مانع ولا تنفسخ الاجارة بعد مدة عقدها بعزل الوكيل ولا تأثير للعزل بعد
اجراء ما وكل فيه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر مقدارا معلوما من الحبال
الليف المقطعة على ان يحلها او يصنعها حبالا كما كانت وجهه لـ له في نظيره عن كل
قطار كذا من الدراهم فحل منها البعض وقوله وسلمه لربه وصار يصنع في البعض الآخر
فصل في بيت الاجير حريق حرق جميع ما كان في بيته من الامتعة وغيرها ومن
جـ له ذلك ما بقي من الحبال الليف المذ كورة وكل ذلك من غير تفریط من الاجير
المذ كورة من غيرته مدخا الحكم في ذلك (اجاب) وقع اختلاف في ضمان الاجير
المشترك ما هلك في يده بغيره له بين الامام وصاحبيه فقيل بعدم الضمان وقيل
بالضمان وافق المتأخرون بالصالح على نصف القيمة ومحل الخلاف ما اذا هلك بامر
يمكن التحرز عنه كالسرقة وما اذا هلك بامر لا يمكن التحرز عنه كالحررق الغالب
والغارة فلا ضمان عليه باتفاق الامام وصاحبيه والله تعالى اعلم (سئل) في قطعة
أرض زراعية هي وقف اهلى على خيرات آجرها فآجرها مدة ثلاث سنين باجرة معلومة
ثم مات الناظر قبل تمام مدة الاجارة فهل تنفسخ الاجارة بموت المؤجر واذا ادعى المستأجر
بان له على المؤجر دين او الحال ان المؤجر مات عن وارث ولم يترك تركه اصاله فهل لا ضمان
على الوارث في دين مورثه حيث لم يترك المؤثر شيئا (اجاب) الاجارة انما تنفسخ بموت
أحدهم تعاقد بها اذا عقدها لنفسه فلو عقدها لغيره لا تنفسخ كمن آجر عقارا الوقف
ووكيل وديون الميث تتعلق بتركته فلا تلزم الورثة بدفعها من ماله من بدون كفالة
شرعية عن الميت والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك قهوة معدة للاستغلال
استأجرها منه رجل مدة ثلاث سنين باجرة معلومة ثم بعد مضي مدة الاجارة استمر
المستأجر مستوليا عليها وينتفع بها مدة من الشهور من غير عقد اجارة من مال كرها فهل
يكون للمالك محاسبة المستأجر المذ كورة على اجرة مثلها مدة استيلائه عليها من بعد مضي
مدة الاجارة المذ كورة حيث كانت معدة للاستغلال واذا بنى المستأجر بعض بناء من
ماله في القهوة المذ كورة باذن المالك وأراد قلعه لا يكون له قلعه حيث كان القاع يضر
بالارض بل يكون له اخذ ثمنه مضر وحاهلى وجه الارض والحال هذه (اجاب) اذا
انقضت مدة الاجارة في المعدل للاستغلال واستمر المستأجر سا كئنا بالعقد جديد يلزمه
الاجر واذا بنى المستأجر في العين المؤجرة بغير حق القرار ثم أراد الخروج من المكان بعد
مضي الاجارة وقلع ما بناه وكان مضر بالارض يكون للمالك ان يتلك البناء بقيمة مستحق
القلع جبراً على المستأجر والله تعالى اعلم (سئل) في عقار اليتيم اذا آجره الوصى عليه من
آخر ثلاث سنين بدون اجر المثل بغبن فاحش وانتفع به المستأجر مدة سنتين فهل يكون
على المستأجر اجر المثل بالغام بالمع (اجاب) الوصى لو آجر عقار اليتيم بدون اجر المثل بغبن

١٢٧١

١٥

شوال

١٢

١٢٧١

١٢٧١

٢٢

٢٢٧١

٢٢

فاحش يلزم المستاجر تمام اجر المثل والله تعالى أعلم (سئل) في بيت مشترك بين اثنين استاجر أحدهما شريطين نصيب شر يملكه مدة معلومة ودفع الاجرة مجهلة وقبل استيفاء منفعة المدة المذكورة انهدم البيت فهل والحال هذه تنفسخ الاجارة ويكون للشر يملك الرجوع باجرة المدة التي لم يستوفها واخذها من شريكه حيث دفعها معه - (اجاب) اذا نجح البيت المذكور يكون للمستاجر المطالبة بنفسه الاجارة فاذا فسخت يكون له الرجوع على المؤجر بحصة ما بقى من مدة الاجارة في الاجارة التي عملها ولا تنفسخ بدون الفسخ وان لم يجب الاجر اذا صار لا ينتفع به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر مكانا وقفا من ناظره مدة معلومة باجرة معلومة وهي اجرة المثل ثم مات المستاجر فهل والحال هذه تنفسخ الاجارة بموت المستاجر وللناظر اجارته لمن شاء باجرة المثل (اجاب) تنفسخ الاجارة بموت المستاجر حيث استاجر هال نفسه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر قطعة أرض زراعة وقفا على خيرات من ناظرها مدة معلومة باجرة معلومة دون اجرة المثل بكثير فهل يلزم المستاجر بتمام اجرة المثل للمدة الماضية وللناظر اجارته لمن شاء باجرة المثل (اجاب) اجارة عقار الوقف يدون اجر المثل بغبن فاحش لا تصح ويلزم المستاجر تمام اجر المثل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر حانوتا من مالسكها مدة معلومة باجرة معلومة ثم قبل مضي مدة الاجارة باعها مالسكها لرجل اجنبي بثمن معلوم ولم يكن بدمه البائع دين ل احد فهل والحال هذه يكون للمستاجر الاستيلاء على الحانوت المذكورة الى تمام مدة الاجارة وليس للشري فسخ الاجارة قبل تمامها حيث كانت الاجارة صحيحة (اجاب) اذا وقعت الاجارة المذكورة صحيحة لازمة لا تنفسخ بمجرد بيع العين المؤجرة بلا عذر كما اذا لزم البائع دين لا وفاء له الا من تلك العين المؤجرة بل يوقف البيع في حق المستاجر الى تمام مدة الاجارة المذكورة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر منزلا من آخر مدة ليسكن فيه ثم طلق زوجته فيه بعد اسكانها معه قبل مضي مدة الاجارة فمكثت فيه الزوجة فاراد صاحب المنزل طلب الاجرة منها فهل ليس له ذلك بل له طلب الاجرة من الزوج حيث كان هو العاقد للاجارة سيما والعدة لم تمنع قبل مضي مدة الاجارة وهل عليه النفقة (اجاب) الواجب على الزوج دفع اجرة المنزل الذي اجره لمؤجره المدة المذكورة وليس على الزوج جنة من ذلك شيء بدون وجه شرعي ثم الزوج بالانفاق عليها وبدفع اجرة مسكنها ما بقيت العدة حيث لا مانع من وجوب عليه شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك قطعة أرض انشأ فيها شيرجة للاستغلال واقام رجلا اجنبيا وكى لاعلى العمارة فاستاجرها الوكيل بعد تمام العمارة من مالسكها باجرة معلومة مشاهرة واشترى المستاجر حجارة الادارة من ماله واستعملها مدة ثم حصل بينهما نزاع فقاسمها على ما صرف في العمارة واشترى المالك حجارة الادارة من المستاجر بثمن معلوم بحضرة جمع من المسلمين والآن طالب المالك المستاجر بما

٢٨

١٢٧١

محرم

٤١

١٢٧٢

١٨

١٢٧٢

صفر

٢٢

١٢٧٢

ربيع الثاني

٢٥

١٢٧٢

تجمله من الاجرة فامتنع من الدفع له متعللا بأنه لم يذكروا وقت المحاسبة فهل لا يجب
لذلك شرعا ولا عبرة بتعلله المذكور ويكون للثبوت مطالبته بما تجمله من الاجرة واذا انكر
المستاجر شرط الاجرة يلزمه اجرة المثل اذا تحقق ما ذكره بالوجه الشرعي (اجاب) اذا ثبت
استئجار الرجل المذكور تلك الشريحة من مالها مشاهرة باجرة معلومة لكل شهر
ومضت مدة أشهر يكون للمالك مطالبة بما تقرر عليه من الاجرة لما مضى من الاشهر
اذا لم يثبت دفعه اليه أو ابرأؤه من ذلك بوجه شرعي ولا يمنع من ذلك عدم طلب الاجر
وقت المحاسبة على العمارة واستعمال المعدل للاستغلال موجب لاجر المثل بلا عقد اجارة
حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في حانوت مشترك بين اثنين بالغين آجر احدهما
نصيبه في الحانوت لرجل أجنبي في غيبة الشريك الآخر باجرة معلومة فهل لا تصح اجارة
المشاع الذي لا يقبل القسمة لغير الشريك وتصح للشريك (اجاب) نعم لا تصح اجارة
المشاع لغير الشريك اذا كان الشيوع مقارنا لاطرافه سواء كانت في قابل للقسمة او لا على
قول الامام والله تعالى اعلم (سئل) في بيت مملوك لامرأة آجرته باجرة مثله لا تخدمه ثلاث
سنيين باجرة مجهلة قبضتها من المستاجر المذكور بموجب سند شرعي تحت يد المستاجر ثم
بعد ذلك اذنته ببناء جهة فيه ليرجع عليه بما يصرفه في الرجل المذكور حكم الاذن
بذلك وكتب له سندا بما صرفه ليرجع عليه بما به بعد ذلك ثم بعد مضي أربعة أشهر
من مدة الاجارة ارادت فسخ الاجارة متعللة بانها تريد أن تسكن فيه فهل لا عبرة بتعلله
بذلك وليس لما نسخ الاجارة المذكورة حتى تتم مدة الاجارة حيث وقعت صحيحة
لازمة وتؤثر المرأة بدفع ما صرفه المستاجر على العمارة حيث كان ثابتا (اجاب) اذا
وقعت الاجارة صحيحة لازمة لا يكون للثبوت جرف فسخها واخراج المستاجر من المكان المستاجر
قبل مضي مدة الاجارة بدون وجه شرعي وعلى المؤجرة دفع ما بذمتها من دين العمارة لربه
والحال ما ذكره حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر طاحونة وقفا
من ناظرها باجرة معلومة مدة تزيد عن ثلاث سنين بدون اجرة المثل بغبن فاحش ووضع
المستاجر يده على ذلك مدة ودفع الاجرة مجهلة لا فهل والحال هذه لا تصح هذه
الاجارة ويلزم المستاجر تمام اجرة المثل ويكون للناظر فسخها (اجاب) اجارة عا
الوقف على الوجه المستطوع ولا تهيج ويلزم المستاجر تمام اجرة المثل والحال ما ذكره والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل يملك مكننا آجره من آخر مساهمة ادعى المستاجر انه عمر بعض
في المكان المذكور ويريد بذلك الزام المالك بما صرفه في العمارة المذكورة فهل اد
كان تعمير المستاجر في المكان المذكور بغير اذن واجازة من المالك يكون المالك
غير ملزم به حيث لم يثبت اذن المالك له بالوجه الشرعي وللمستاجر قلع ما عمره اذ لم يضر
بالمكان المذكور (اجاب) نعم ليس للمستاجر الرجوع بما صرفه على العمارة بدون
اذن المالك وللمستاجر اذا خرج قلع ما عمره اذ لم يضر بالمكان وفي التقيح نقلا عن تجريد

٢٨ ١٢٧٢

٢٩ ١٢٧٢

جہادی الاولی

١٨ ١٢٧٢

رجب

١٢٧٢

٤ ١٢٧٢

سنة

رجب

البرهان واذا حصص المستاجر الدار وفرشها بالآجر وركب فيها باباً أو غلقاً وجعل
 مسماراً في بابها وأقر به الآجر وأراد المستاجر قلعه وذلك لا يضر قلعه وما يضر قلعه بالدار
 ليس له قلعه ولكنه يضمن له رب الدار قيمة ذلك وتعتبر قيمته يوم يختصمان عمادية
 من احكام العمارة في ملك الغير اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك جلة اطيان
 في نواح متعددة آجرها من رجل مدة معلومة بعدد واحد باجر معلوم لكل فدان
 اجارة صحيحة شرعاً ثم ان المؤجر والمستاجر تفاخرا بالاجارة في بعض الاطيان فهل لا يلزم من
 فسخ البعض فسخ الكل (اجاب) نعم لا يلزم من فسخها في بعض تلك الاطيان فسخها في
 الكل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ملتمس يملك منفعة ارض اوسية آجرها من آخر
 مدة معلومة باجرة معلومة وقبل مضي تلك المدة آجرها من المستاجر المذكور بعد جديد
 سنة مستقبلة اجارة مضافة الى اول السنة المذكورة باجرة معلومة ايضاً فهل على تسليم
 صفة الاجارة في السنة المستقبلة لا تكون الاجارة فيها لازمة ويكون المأجر الارض
 المستحق لها فسخها قبل مضي اول السنة المذكورة واجارتها غيره حيث كانت اجارة
 مضافة (اجاب) نعم يكون المؤجر تلك الارض نقض الاجارة المضافة المذكورة في اول
 دخول العقد وقبله واذا انقضت يكون له اجارتها من آخر على المفتي به قال في تنقيح
 الحامدية الاجارة المضافة وان كانت صحيحة فهي غير لازمة على أحد التخصمين وأيد بان
 عليه الفتوى كما في اواخر اجارات الدار المختار وفي الفتاوى الخيرية من الاجارات في
 ضمن جواب سؤال ما نصه وهي غير لازمة على المفتي به بل لكل من المتأجرين نقضها
 في اول دخول العقد وقبله اه والله تعالى اعلم (سئل) في مكان مشترك بين جماعة
 آجر أحدهم نصيبه منه لاجنبي ونصيب غيره بدون اذنهم واجازتهم فهل تكون اجارته
 نصيبه لغيره كالكافة فاسدة ولا تنفذ في نصيب باقي الشر كما بدون اذنهم واجازتهم
 وترفع يد المستاجر الحال هذه (اجاب) لا تنفذ الاجارة في نصيب الشر كما بدون
 اذنهم أو اجازتهم وتصح في نصيبه حيث آجر الكل صفقة واحدة ولم يجز باقي الشر كالكافة
 العدة في انصباهم على ما فهمه في تنقيح الحامدية من الاجارة بما ذكره في الدوحية لـ
 لجواز اجارة المشاع باجارة الكل نعم الفسخ في البعض ثم أمر بالتأمل في ذلك من
 الشيوخ الطائري الذي لا يفسدها فليحذر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر
 قطعة ارض زراعية اميرية من مستحقها سنة بسنة باجرة معلومة وغرس فيها المستاجر
 شجراً من ماله لنفسه وصار يتصرف فيها مدة تزيد على خمسين سنة وهو يدفع
 الاجرة لرب الارض ثم بعد هذه المدة أراد رب الارض أن يأخذ النخل والاشجار من
 المالك المذکور وبالقهر والغلبة عنه متعللاً بأنه مغروس في أرضه فهل والحال هذه
 لا يحسب لذلك ويكون الغرس لمن غرسه (اجاب) حيث غرس تلك الاشجار المستاجر
 لنفسه كما هو مذکور فهي له وله قلعه من الارض اذا لم يضرها القلع والاتمام كما

١٢٧٢

٢١

شوال

٥١

١٢٧٢

١٢٧٢

٢٠

ذی الحجة

٩

١٢٧٢

ذی الحجة سنة

١٦ ١٢٧٢

١٧ ١٢٧٢

١٨ ١٢٧٢

١٩ ١٢٧٣

ربیع الثاني

٢٢ ١٢٧٣

المستحق للارض بقيمتها مستحقة القلع والله تعالى أعلم (سئل) في ارض مشغولة بغير حق ولا اذن ولا اجارة اجرها من له ولاية اجارتها رجل مدة معلومة باجر المثل فهل تصح اجارتها والحال هذه ولا يمنع من صحة الاجارة كونها مشغولة حيث كان شغلها بغير حق ويؤمر من شغلها بغير حق بتفريغها وتسليمها للمستاجر (اجاب) نعم تصح اجارتها حيث كانت مشغولة بغير حق لا مكان التسليم يجبر الشاغل على التفريغ كما صرحوا به والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة استاجر واقطعة ارض التزام من وكيل مستحقها مسانحة باجرة معلومة لكل فدان فوضع المستاجرون يدهم على الارض مدة أربع سنوات وهم يدفعون مبلغ الاجرة تلك المدة ثم بعد ذلك أرادت المستحقة للارض رفع يدهم عنها فامتنعوا من ذلك متعللين بانهم حفر واقي الارض المذ كورة مبللة اعطى السكان وبنوا مسكناتهم يريدون أن يطوها أرضا عوضا عن أرضها بغير رضا فهل لا يمكنون من ذلك ويكون المستحقة للارض رفع يدهم عنها جبرا حيث لم تاذن لهم ولا وكيلها بالبناء في الارض المذ كورة (اجاب) نعم لا يمكنون من ذلك والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والمستحقة للارض رفع أيديهم عنها جبرا وقتئذ عند آخر كل سنة ويكلفون دفع ما أحدث بالارض بدون اذن المستحقة حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يعملون مكانا آجر بعض الشركاء حصة منه شائعة لاجنبي والبعض الآخر يطلب اجارتها فهل تكون اجارته لغير شريكه فاسدة وتوجب من الشريك (اجاب) لا تصح اجارة المشاع الا من الشريك فلو من غيره او من أحد شركائه لا الا انه لا يجبر على الاجارة من شريكه والله تعالى أعلم (سئل) في مكان مشترك بين جماعة آجروه لا تخرب بعضهم بنفسه والبعض بوكيله دفعة واحدة في مجلس واحد مدة سنة بقدر معلوم فقبل مضي السنة آجره الوكيل مع بقية الشركاء اجارة مضافة للمستاجر الاول سنة تليها ومضت السنة الاولى ولزمت في الثانية وهو ينتفع بها الا في السنة الثانية فهل اذا ادعى الوكيل أو باقى الشركاء بعد ذلك انه آجر حصته أو حصة موكله لاجنبي من غير الشركاء لا تكون اجارته صحيحة وتلزم الاجارة المضافة بعد حلولها وانتفاع المستاجر بعض المدة حيث وقعت الاجارة من الوكيل المفوض له فيها وباقي الشركاء (اجاب) الاجارة المضافة عن يملكها صحيحة غير لازمة قبل حلول مبدئها واجارة المشاع من غير الشريك لا تصح والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر حجارة من مالكها باجرة معلومة ليحمل عليها كذا الجهة كذا ذهبا او اياها فاخذها المستاجر وتوجه بها الى المحل المعقود عليه الاجارة في الذهاب ثم رجع المستاجر بالحجارة الى محل الاياب فقامت منه في اثناء الطريق وهو متوجه بها الى مالكها من غير عقد ولا تقييد منه في ذلك فهل والحال هذه لا ضمان على المستاجر المذ كور وتلك الحجارة المذ كورة على ربهاس مما وفي حال رجوعها الى مالكها كانت فارغة لم يكن عليها شيء (اجاب) اذا لم يوجده من المستاجر المذ كور

تعد ولا تغريط وماتت الدابة المذكورة في اثناء الطريق فلا ضمان عليه والحال
ما ذكر في التنقيح وفي مجموع النوازل العين المستاجرة امانة اجماعا اما العين في يد الاجير
فعلى الخلاف بنزاهة وفيه وان استاجر حمارا الى بغداد ولم يسم حمله فماله المعتاد فهلك
الحمار لم يضمن لفساد الاجارة فالعين امانة كما في الصحيحة شرح القنوي رقي الاجارة
الفاصلة ومثله في الكنز وغيره اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ارض زراعة ملك
مستاجرة لرجل مدة اكثر من ثلاث سنوات بدون اجر مثلها وعلى مالكها دين لا وفاء له
الا يبيعها او دفع ثمنها فيه فهل اذا باعها امساكها الوفاء دينه بصح وتفسخ الاجارة بالبيع
حيث كان عليه دين لا وفاء له الا من ثمنها (اجاب) تفسخ الاجارة بعذر لزوم دين سواء كان
ثابتا بعيان من الناس او بينة او اقرار والحال انه لا مال للزجر غير العين المستاجرة لانه
يحبس به فيتضرر الا اذا كانت الاجرة المجهلة تستغرق قيمتها كما في الاشياء والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل استاجر حائوتا من ناظره مشاهرة باجرة معلومة ويكفيه مدة ثم مات
فاجرة ناظره لا تحرم ماله بموتها بموجب ايجار ديواني فهل للمستاجر ان يزعمه من وريثة
المستاجر الاول ولا يكون لو كمل وريثة الميت منعه من اخذها لا نفاس عقد
الاجارة بالموت (اجاب) صرحوا بانفساخ الاجارة بموت احد عاقديه ان عقدها لنفسه
فلوعقدتها لغيره فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر ارضا للزراعة سنة واحدة
باجرة معلومة من الدراهم وزرعها المستاجر عيرافا كاتبه الدودة فتركها بلا زرع مع
امكان الانتفاع بها بالزراعة بعد كل الدودة فهل تلزمه اجرتها (اجاب) لا اجر على
المستاجر فيما بقي من المدة بعد هلاك الزرع الا ان اتمكن من اعادة زرع مثله او دونه في
الضرر كما صرح بذلك في لسان المحكم والمهبط وغيرهما ذكره في التنقيح جوابا عما لو
اصاب الزرع آفة سماوية وهلك به الزرع في الارض المستاجرة وقد صرحوا في باب
الخراج بان الآفة السماوية كغرق وحرق وشدة برد وجعل في البحر الغارة والدودة
من غير السماوية حتى لا يسقط الخراج باكلها قال في رد المحتار قلت لاشك انهما مثل
الجراد في عدم امكان الدفع وفي النهر لا ينبغي التردد في كون الدودة آفة سماوية
وانه لا يمكن الاحتراز عنها قال الخیر الرملی وأقول ان كان كثير اغاليا لا يمكن دفعه بحماية
يجب أن يسقط به وان أمكن دفعه لا يسقط هذا هو المتيقن للصواب اه ثم قال في الدرر
وكذا حكم الاجارة وكتب عليه في رد المحتار ما نصه أي لو استاجر ارضا فغلب عليها الماء
أو انقطع لا تجب الاجرة وأما لو أصاب الزرع آفة فأنما يسقط أجرة ما بقي من السنة بعد
الهلاك لا ما قبله لان الاجر يجب بازاء المنفعة شيئا فشيئا فيجب اجر ما استوفى لا غير
فبفرق بين هذا وبين الخراج فإنه يسقط كما في البحر عن الولوالجية قلت لكان في اجارة
البنزانية عن المهبط القنوي على انه اذا بقي بعد الهلاك مدة لا يتمكن من الزراعة لا يجب
الاجر والا يجب اذا تمكن من زراعة مثل الاول او دونه في الضرر وكذا لو منعه غاصب اه

١٢٧٣

٣

١٢٧٣

٢٧

جمادى الثانية

١٢٧٣

١٥

رجب سنة

٨ ١٢٧٣

١٤ ١٢٧٣

شعبان

٢٠ ١٢٧٣

رمضان

٢١ ١٢٧٣

والخراج كذلك كما علمت اه والله تعالى اعلم (سئل) في ارض مشتركة بين جماعة ملتزمين
 آجروها الرجل اجنبي مدة نحو ثلاث سنين ثم بعد مضي نحو ستة اشهر مات بعض المؤجرين
 ثم مات المستاجر قبل مضي المدة فهل بموت المستاجر ينفسخ عقد الاجارة ولا ر باب
 الارض ايجارها لمن يريدون ولا يكون لورثة المستاجر منعهم من ذلك اذا تحقق ما ذكر
 بالطريق الشرعي (اجاب) نعم تنفسخ الاجارة بموت المستاجر بلا احتياج الى الفسخ
 ولا ر باب الارض اجارته من الغير لكن لو مات في اثناء المدة والزرع بقول لم يدرك تبق
 الاجارة بالمسمى الى أن يدرك الزرع والله تعالى اعلم (سئل) في ارض مملوكة بين صغير
 ووصيه آجرها الوصي المذكور من رجل باجرة معلومة ثم بعد ذلك باع الوصي المذكور نصيبه
 من الصغير قبل مضي مدة الاجارة فهل والحال هذه لا ينفسخ عقد الاجارة بالبيع المذكور
 ويكون للمستاجر الاتقاء بالارض المذكورة الى انتهاء مدة الاجارة (اجاب) اذا صدرت
 الاجارة صحيحة لا تنفسخ ببيع المؤجر لغير دين عليه لا وفاء له الا من ثمن ما آجره بدون رضا
 المستاجر وهذا على فرض وقوع بيع الوصي من الصغير صحيحا والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل استاجر قطعة ارض زراعية اميرية آيلة لبيت المال عن له ولاية ايجارها مدة سبع
 سنين باجرة معلومة في كل سنة فوضع المستاجر يده عليها وقبل انتهاء مدة اجارته المذكورة
 استاجرها رجل اجنبي من المستاجر المذكور سنة كاملة من مدة المستاجر باجرة المثل فوضع
 المستاجر الثاني يده عليها وبعد بدو صلاح زرعها مات المستاجر الاول ويريد مؤجر
 الارض المذكور ففسخ الاجارة وانخذ الارض من المستاجر المذكور مع الزرع بعد بدو
 صلاحها وان يدفع له جميع ما صرفه عليها والمستاجر المذكور لم يررض بذلك فاذا يكون
 الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) الاجارة الثانية تنفسخ بانفساخ الاجارة الاولى وموت
 المستاجر الاول يفسخها فلمؤجر اقتراضها من يد المستاجر الثاني والحال هذه وهذا على
 فرض صحة الاولى والافهى هنا فاسدة لما صرحوا به ان اراضي بيت المال يسلط بها ممالك
 ارض الوقف وهي لانصح اجارتها اكثر من ثلاث سنين واذا كانت الاولى فاسدة
 لا يملك المستاجر نعمة العين المؤجرة بالقبض بخلاف البيع الفاسد حتى لو قبضها المستاجر
 ليس له ان يؤجرها ولو آجرها وجب اجر المثل ولا يكون غاصبا وعلى كل فالزرع للمستاجر
 الثاني وعلى المستاجر الثاني اجر المثل اذا كانت الاولى فاسدة ويؤمر بتسليم الارض
 لمؤجرها الاول والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لصائع دراهم معلومة القدر ليصير
 حليفا فصاغها وادعى انه ردها لمالكها والمالك ينكر ذلك فهل يكون القول
 الصائغ او كيف يكون الحكم الشرعي (اجاب) ذكر في التنقيح جوابا عما اذا ادعى الاجير
 المشترك رده العين الى ربه او هو ينكر ان مقتضى مذهب الامام انه يصدق لانه امين
 ادعى الرد وفي القول لمن في آخر كتاب الاجارة الاجير المشترك والقصار وغيره اذا ادعى رده
 على الاجر لا يصدق الا بيينة كذا روى هشام عن محمد وهذا الجواب مستقيم على قول

من يرى يد الاجير المشترك يد ضمان فاما من يرى يده يدا مائة وهو ابو حنيفة رحمه الله تعالى يقبل قوله كالمودع الى هنا من الهيظ اه ثم قال أقول يظهر من هذا ان دعواه الرد على المالك كدعواه المالك فتجربى فيه الاقوال الاربعة المسارة وينبغي على قول المتأخرين الذي أفتى به المؤلف مرارا تبعا للخير الرمي انه ان كان مشهورا بالامانة يصدق وان كان بخلافه يضمن وان كان مستورا يؤمر بالصالح على نصف القيمة اه والله تعالى أعلم (سئل) في قطعة أرض زراعة ملك معلومة القدر استأجرها رجل من مالكيها مسانمة باجرة معلومة ووكّل المستأجر رجلا آخر ليزرعها وانه يصرف عليها ما يلزم لها من التكاليف من تقاوى وحرث وغـ يره فوضع الوكيل يده عليها وأجرها لانس آخر بن غير اذن الموكّل واجازته وأخذ منهم بمحض الاجرة فهل لا يصح إيجاره للتعبير من غير اذن المستأجر الاول (أجاب) اذا لم يكن المؤجر الثاني وكيلا عن المستأجر الاول في الاجارة توقفت اجارته على اجارة الاول فان ردها بطلت والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك جدك في حانوت بمحجة شرعية والحنوت المذكور ملك لآخر وصاحب الجدد ساكن في الحانوت المذكور ويدفع اجرة الحانوت لمالكها وهي اجرة مثلها فهل اذا أراد المالك للحنوت اخراجه منها لا يكون له ذلك وليس له زيادتها عن اجرة المثل بدون رضاه (أجاب) ليس لمالك الحانوت التي خلوها جار في ملك الغير وموضوع بحق القرار اخراج صاحبه منها مادام يدفع أجر المثل اذا ثبت ما ذكر بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة بالغة عاقلة رشيدة تملك نصف بيت تزوجت برجل ودخل بها وسكن معها في ملكها ولم تشترط عليه اجرة ولم تطالبه باجرة ومضى على ذلك مدة من السنين فهل والحال هذه اذا أرادت ان تطالبه باجرة سكناء المدة الماضية من غير عقد اجارة لا تجاب لذلك (أجاب) نعم لا تجاب لذلك والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أخ شقيق وأخ لاب وترك حانوتا وعدة قبالة بملك الحانوت استأجرهما الاخ الذي للاب منه في حال حياته مدة ثم بقيتا تحت يده مدة بعد موته من غير عقد اجارة فهل يلزم الاخ المذكور اجرة الحانوت والعدة المذكورين للاخ الشقيق مدة وضع يده عليهما حيث كان هو المستحق لتركة أخيه وكان كل منهما معدا للاستغلال (أجاب) لو سكن المستأجر بعد موت المؤجر هل يلزمه أجر ذلك قيل نعم لمضيه على الاجارة وقيل ان كان معدا للاستغلال ونحوه أوقفه اضاءه الوارث يلزمه الاجر والا وهل يلزم المسمى أو أجر المثل اهر الغنية لاني افادته في الدروحو واشبهه وجعل في تقيح الحامدية غير العقار كالعقار في لزوم اجر المثل باستعمال المعدل للاستغلال منه بدون عقد اجارة والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة لهم أرض زراعة ملك غير مقسومة آجرها بعضهم لاجني بدون اجرة المثل وبدون اذن الباقي فهل لا تكون الاجارة نافذة في نصيبهم بدون توكيل منهم وبدون اجازتهم ولم يرفع يد المستأجر عنها (أجاب) نعم لا تنفذ الاجارة من بعض الشركاء في

١٢٧٣

١٣

١٢٧٣

٢٩

١٢٧٣

ذى القعدة

٢٢٧٣

٦

١٢٧٣

٩

سنة

محرم

نصيب باقيم بدون اذن أو اجازة والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون قطعة
ارض ابعادية مشاعة بينهم آجروها لرجل ثلاث سنوات ثم بعد مضي سنتين ونصف سنة
آجر احدهم نصيبه في الارض المذ كورة اجارة مضافة للسنة القابلة لرجل آخر ولم يستاجر
ذلك الرجل المستاجر الثاني نصيب باقي شركاء المؤجر له فهل والحال هـ هذه تكون تلك
الاجارة فاسدة لسكونها في مشاع وللمؤجر فسخها ويؤجرها للمستاجر الاول مع باقي الشركاء
بعد مضي المدة الاولى أم لا (أجاب) لا تصح اجارة المشاع لغير الشريك ولكل من
المؤجر والمستاجر المطالبة بفسخها واذا فسخت يكون للشركاء اجارة جميع الارض من
المستاجر الاول بعد مضي مدته أو من غيره على ان الاجارة المضافة غير لازمة على المقتضى به
على فرض صحتها فلم يكل فسختها قبل حلول مدتها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
يملك عمارة حانوت من بناء واخشاب موضوعة بمحق القرار أرضها مملوكة لآخر وهو
واضع يده عليها ويدفع اجرتها لمستحق أرضها من مدة تزيد على عشرين سنة والآن اراد
مستحق أرض الحانوت المذ كورة تنزع الحانوت من يده مالك الخلو المذ كورة متعللا بأنه اما
ان يز يد عليه الاجرة عن اجرة مثله خالية عما احدثه فيها او يخرج منها فهل اذا كان
الخلو ثابتا بالوجه الشرعي لا تنزع الحانوت من يده ذلك الرجل المذ كورة رحيث كان يدفع
أجرة مثله الحانوت المذ كورة خالية عما احدثه فيها واذا وضع مستحق أرض الحانوت
المذ كورة يده على بعض اخشاب ونحوها مملوكة للرجل المذ كورة يجب برعي تسليمها
لها لكونها ان كانت قائمة او قيمتها ان كانت مستهلكة حيث كانت مملوكة لذلك الرجل
(أجاب) ليس لمستحق أرض الحانوت المذ كورة تنزعها من يده صاحب العمارة
الموضوعة بمحق القرار حيث كان وضعها على هذا الوجه ثابتا بالوجه الشرعي مادام يدفع
أجر مثله خالية عما احدثه فيها واذا تحقق غصب رب الارض ببعض الانقاض المملوكة
لصاحب العمارة بالوجه الشرعي يؤمر بردها اليه ان كانت قائمة والا ضمن قيمتها يوم
غصبها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر حانوتا من اربابها مسانعة كل سنة
بقدر معلوم من الدراهم وصار المستاجر ساكن في الحانوت نحو عشرين سنة وهو يدفع
اجرتها سنة بسنة فهل اذا مرض المستاجر وانتهى رجل الى احد اربابها أن المستاجر قد
مات وطالب منه ان يؤجر له سنة واجابه لذلك والحال ان المستاجر الاول على قيد الحياة
وقد مضى من السنة نحو شهرين وهي مشغولة بامعة تنعقد الاجارة في السنة للمستاجر
الاول حيث لم يحصل تقاسم من المستاجر الاول وأربابها ولا عبرة باجارة الثاني من احد
ملاكها (أجاب) اذا عقدت الاجارة كل سنة بمبلغ معلوم عقد صحيحا تنعقد في سنة
واحدة لجهالة الباقي ثم اذا مضى من السنة الاخرى بمضاهيها قبل التقاسم انعقدت فيها
ايضا وهكذا ولكل من المؤجر والمستاجر فسختها عند تمام السنة كما صرحوا به فيما لو آجر
كل شهر بكذا فاذا مضى شهران او اكثر من السنة قبل الفسخ وكانت الاجارة صحيحة

١٢٧٤

١٢

١٢٧٤

١٤

ربيع الاول

١٢٧٤

١٧

لا يكون للمالك الحاقوت المذ كورة ولا لاحدهم اجارتهما من غير المستاجر المذ كور في
 تلك السنة حيث كانت اجارته منعقدة لم تنسخ والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 مات عن زوجته وابنة أولاد كور بلغ وترك منزلا فسكنته الزوجة وثلاثة من
 أولاده المذ كورين مدة من السنين ثم بعد ذلك أراد الرابع الذي لم يسكن مع اخوته في
 المنزل المذ كور رهطاً بهم باجرة فصيبه مدة سكنهم فيه فهل اذا لم يكن المنزل المذ كور
 معد الاستغلال ولم يقدر له اجرة ليس له ذلك (أجاب) نعم حيث لم يكن وقفاً ولا لينهم ولو
 معد الاستغلال لسكن الشريك بتاويل المالك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ملك
 حصة في بستان بطريق الارث عن أبيه استاجرها منه شريكه بقدر معلوم من الدراهم
 في كل سنة ووضع المستاجر يده على جميع البستان وصار يدفع اجرة حصة الرجل المذ كور
 في كل سنة حتى مضى على ذلك عشر سنين والآن أراد مالك الحصة المذ كورة اخذ اجرة
 حصته من الرجل المذ كور في السنة الماضية فأنكر ملكه فيها وادعاهَا لنفسه فهل
 والحال هذه اذا اثبت الرجل المذ كور ملكه الحصة المذ كورة بالوجه الشرعي واستجار
 شريكه منه الحصة المذ كورة ودفع المستاجر الاجرة للمالك المذ كور في كل سنة يحكم له بها
 ويلزم باجرتها ولا عبرة بانكار الشريك المذ كور بعد ذلك (أجاب) اذا ثبت المدعي
 ملكه واستجار شريكه منه الحصة المذ كورة تلك المدة يحكم له بها اذ لم يوجد من المدعي
 ترك الدعوى مدة تمنع من سماعها لعدم توجهها الا عند الانكار ولا عبرة بانكار شريكه
 ولا بدعواه الملك لنفسه للاتفاق على ان ذلك ونحوه اقرار بعدم الملك للبائش فلا تمنع
 دعواه لنفسه وان لم نقل بانه اقرار بالملك لذي اليد وان كانت الاجارة المذ كورة فاسدة
 حيث كانت الارض المؤجرة مشتملة على الاشجار كما يفهم من التعبير بالبستان ولم يساقيا
 عليهما فيلزم باجر المثل والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك حصة في عقار بالميراث عن
 ابيها آجرتها لرجل أجنبي مدة خمس سنين باجرة معلومة قبضتها منه مهلة وبعد مضى نحو
 ثلاث سنين من المدة تريد مطالبة بزيادة الاجرة قبل مضى المدة متعللة بان الاجرة زادت
 فهل لا تجاب لذلك شرعاً وتمنع من منازعتها حتى تنتهي مدته ولا عبرة بتعللها المذ كور
 (أجاب) اجارة المشاع من غير الشريك فاسدة ويكون لكل من المؤجر والمستاجر فسخها
 فاذا كانت هذه الاجارة كذلك لا تصح وللؤجرة ابطالها قبل تمام المدة والله تعالى أعلم
 (سئل) في أرض زراعية مملوكة لبيت اميرية لابنين قاصر بن يمين وعليه ما وصى
 شرعي استاجر رجل أجنبي الارض المذ كورة من الوصي المذ كور مدة سبع سنين بدون
 أجر المثل بالغبن الفاحش فوضع المستاجر المذ كور يده عليها بعض المدة المذ كورة فهل
 والحال هذه لا تصح اجارة الارض المذ كورة الا باجر المثل واذا لم يرض المستاجر المذ كور
 باجر المثل يكون للوصي فسخ الاجارة في المدة المستقبلة واجارته لمن شاء باجر المثل (أجاب)
 اجارة عقار اليتيم كاجارة عقار الوقف لا تصح اكثر من ثلاث سنين وبالغبن الفاحش

١٢٧٤

١٨

١٢٧٤

٢٩

ربيع الثاني

١٢٧٤

٤

١٢٧٤

٤

كما استفاد من تنقيح المحامدية من الاجارة وغيرها فيلزم المستاجر تمام اجر المثل والله تعالى اعلم (سئل) في ارض خريزة من عاداتها ان تزرع من ماء النشع الذي يحدث من ماء البحر بحيث يتمكنون من زراعتها وتوياو و فيما يلد لك ولا يضرها ولا يمنع من زراعتها ما ذكر استاجر قطعة منها رجل ممن له ولاية ايثارها سنة معلومة باجرة معلومة وباقي ارض تلك الجزيرة بيد مستحقها فزرع مستحقو باقي تلك الجزيرة ما يستحقونه على ماء النشع المذكور تلك السنة وانتفعوا بها على حسب العادة كالسنيين الماضية من غير ان يركبها الماء من اعلى البحر واهمل المستاجر المذكور زراعة القطعة التي استاجرها ولم يزرعها شتويا حتى قل النيل معتمدا كنه من ذلك كتمكن من زرع باقي ارض تلك الجزيرة ومع ذلك هو متمكن الآن من زراعتها صيفيا في باقي تلك السنة باثارة ماء النشع المذكور ويريد المستاجر المذكور الامتناع من دفع اجرتها معلومة لعدم زراعتها ايام علوما النيل لم يكون ماء النيل لم يركبها من الاعلى فهل اذا تحقق ما هو مستطور بالسؤال من كونه كان متمكنا من زراعتها من الماء المذكور وان عدم ركوب ماء النيل من الاعلى لا يمنع من زراعتها شتويا وصيفيا وان عدم زراعتها انما شان اهماله وتركه لذلك مع كونه متمكنا في ما بقي من زراعتها صيفيا لا يجاب لامتناعه ويجبر على دفع الاجرة حيث كانت الاجارة صحيحة (اجاب) الاجرة في الاجارة الصحيحة يتعلق وجوبها بتمكن المستاجر من الانتفاع المفعود عليه بالعين المستأجرة وان لم يتحقق بالفعل كما اذا استاجر دارا للسكنى وسلمها المؤجر اليه ولم يكن هناك مانع من سكناها فلم يسكن حتى مضت المدة يجب الاجر عليه بخلاف الفاسدة فان اجر المثل يجب فيها بالانتفاع بالفعل فاذا تحقق ان المستاجر المذكور اجارته صحيحة وكان متمكنا من الانتفاع بالارض المذكورة بالزراعة بلا نقص فاحش فاهمل زرعها وتركه من نفسه كما هو مذكور بالسؤال يجب عليه الاجر والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) من الضابطية بما مضمونه ان مستاجر ارض لم يشترط مع مالكة الارض المؤجرة له دفع عشرها المتعلق بعين الخراج على المستاجر ولا اذنته بدفعه من اصل اجرتها فدفع المستاجر عشر تلك الارض من قبله لما طلب دفعه من قبل ديوان المديرية فهل لا يكون له حساب ذلك من اصل الاجرة ولا يطالب به بذلك حيث دفع بلا اذن (اجاب) العشر على المؤجر كخراج موظف وقال على المستاجر كسعره وفي محامى ويقولنا نأخذ كما في الدر من باب العشر واما خراج المقاسمة وهو لون الواجب جزأئها من الخراج كثلث وثلث وسدس ونحوهما فعلى الخلاف كما في رد المحتار عن شرح درر البحار فبناء على قولهما حيث دفع المستاجر العشر المذكور بدون اذن من المؤجرة كما هو مذكور لا يكون له المطالبة به عليها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر من امرأة جميع الحرم الذي باليمن ومن داخل الاجارة القاعة الكبيرة بمنافعها ومنذورة أرضية وطاحونة وحاصل ارضى بالحومش على يسار الداخل ومطبخ ارضى وجميع ذلك داخل

١٢٧٤

٤

١٢٧٤

رجب
١٦

المتزل تعلق المسألة المدة معلومة ثم انها آجرت حريما آخر من البيت المذكور
صغير امددة معلومة لرجل باجرة معلومة يريد الانتفاع بالطاحونة المستأجرة لغيره التي هي
من جملة الاماكن المذكورة بدون رضا مستأجرها المذكور فهل يكون له منعه حيث
وقعت الاجارة له فيها خاصة دون المستأجر الثاني (أجاب) ليس للمستأجر الثاني الانتفاع
بما استأجره الاول خاصة اجارة صحيحة بدون وجه: رعى حيث لم يرض مالك المنفعة بذلك
والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون قطعة أرض خربة خالية من البناء اذنوا
لآخر بعمارتهابو بنائها معصرة للزيت فبناها ذلك الرجل باذن ملاكها من ماله لهم
وأجروها له مدة معلومة من السنين باجرة معلومة بموجب وثيقة بذلك ثابتة المضمون
وشرطوا عليه ان يدفع بعض الاجرة ويخضع البعوض الاخر من اصل العمارة في كل شهر
يمضي من حين عقد الاجارة والا تفي يريدون فسخ عقد الاجارة قبل مضي المدة المذكورة
متعللين بان العقار لا يثابروا كثر من سنة في عقد واحد فهل والحال هذه لا يجابون لذلك
ولا يكون لهم فسخ عقد الاجارة قبل مضي المدة اذا ثبت ما ذكر (أجاب) اذا صدرت
الاجارة المذكورة صحيحة مدة من السنين في عقد واحد لا يكون للزوجين فسخها قبل مضي
المدة ولا تضر زيادة المدة عن سنة في العقار المملوك للبايعين لان ذلك حكم الوقف وعقد
البيع وارضى بيت المال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع محلا مؤجرا ولم يستأذن
المستأجر في البيع ولم يكن على البائع دين فهل البيع موقوف على اجارة المستأجر
الى انقضاء مدته وله السكنى ايضا الى انقضاء المدة المذكورة بدون اجرة ثانية حيث
دفعها أولا (أجاب) نعم البيع المذكور والمحال هذه موقوف في حق المستأجر الى
انقضاء مدة اجارته وليس للمشتري مطالبة بالاجرة المدفوعة الى البائع المترتبة على عقد
الاجارة الصادر من قبله والله تعالى أعلم (سئل) في وكالة بعضها وقف وبعضها ملك
والبعض الموقوف موقوف على ثلاثة اشخاص وكل من الثلاثة ناظر من جهة الواقف
على المحصة الموقوفة عليه واحدا انظار وكيل عن باقي الناظر وأصحاب الملك في القبض
والصرف والاجارة فآجر لشخص خمسة حواصل مشاهرة فبنى المستأجر بناء وأدخل
فيه قطعة من أرضها امام المحاصيل بدون اذن شرعي من الناظر ولا من الوكيل ثم باعه
الباني لآخر فهل يؤثر المشتري المذكور برفعه جبراعليه حيث كان البناء بدون اذن
شرعي واذا كان رفعه يضر بالارض يتملكه. لناظر وأصحاب الملك بقيمته مستحق للقلع
حيث لم يثبت اذن شرعي للمحدث باحداث ذلك وبوجود سند شرعي يدل على ذلك (أجاب)
اذا لم يكن الاحداث المذكور باذن ممن له الولاية في ذلك يكون ما أحدث على هذا الوجه
مستحق القلع فيقلعه ان لم يضر بالارض المحدث فيها فان أضر فلهما يكون لمن له الولاية
عليهما ان يتملكهما كجهة ولايته مستحق القلع حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل استأجر قطعة أرض زراعية من مستحقها سنة كاملة باجرة معلومة ووضع المستأجر

١٢٧٤

٥

شوال

١٢٧٤

٩

١٢٧٤

١٥

ذى القعدة

١٢٧٤

١١

١٤

١٢٧٤

محرم
١٢

١٢٧٥

ربيع الاول

١٢٧٥

جمادى الثانية

١٢٧٥

٨

يده عليه او زرعه اتملك السنة فاراد مستحقا الارض المذكورة ورفع يده المستاجر المذكور
عن الارض المذكورة بعد اتماء تلك السنة فادعى المستاجر انه استاجرها سنتين فانكر
المستحقان دعواه فهل والحال هذه اذا لم يثبت المستاجر المذكور دعواه بالبينة الشرعية
لا بغيرها ويؤثر برفع يده عن الارض المذكورة ودفعها المستحقا (اجاب) لا يقضى
للمدعى بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
يستحق قطعة أرض معدة للاستغلال وضع رجل اجنبي يده عليها وزرعها بدون عقد
اجارة وفي اثناء مدة الزراعة دفع الزارع عن الارض دراهم لجهة الميرى المسماة عقدهم
بالاعانة وذلك بدون اذن رب الارض ثم بعد اتماء مدة الزرع طلب رب الارض من
الزارع اجر مثل أرضه فاتفق معه على أن يدفع له في نظير ذلك في كل فدان خمسين قرشا
زيادة على ما كان دفعه لجناب الميرى بدون اذن رب الارض بشرط أن لا رجوع للزارع
على رب الارض بشئ مما دفعه من الاعانة لجناب الميرى وتراضى به على ذلك مع أن اجر
المثل يزيد على المبلغين المذكورين ثم بعد مدة أراد الزارع أن يرجع على رب الارض
بمادفعه لجناب الميرى على هذا الوجه المستطور فهل اذا تحقق ما ذكر في السؤال لا يكون
له الرجوع بمادفعه (اجاب) نعم لا رجوع له بمادفعه عن الارض بدون اذن مستحقها
عليه اذا كان الواقع ما هو مستطور بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين
استاجرا حانوتين من مالهما باجارة معلومة دفعها المستاجر للآخر جرمدة أربع سنين
وتسعة اشهر ثم في اثناء المدة مات المؤجر فهل تنفسخ الاجارة بموته وللمستاجر ان يرجع
بما في الاجرة التي عملها من تركه المؤجر (اجاب) تنفسخ الاجارة بموت احد عاقدتيها
لنفسه فاذا مات المؤجر العاقد لنفسه انفسخت ويكون للمستاجر تسليم العين المؤجرة
لورثته وله الرجوع بحصة المدة المستقبلة من الاجرة التي عملها للمؤجر يطالب ورثته بها
من تركته حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في ابعادية مملوكة لرجل استاجرها
رجل آخر من مالها المذكور كونه ينتفع بزروعها فانحسر النهر عنها ولم يمكنه ريها بوجه من
الوجوه ولم يتمكن من زراعتها لذلك وكان هذا المستاجر قد دفع بعض الاجرة للمؤجر
المذكور فاداد الآن الرجوع عليه بمادفعه من الاجرة فهل والحال هذه يكون له
ذلك حيث لا يمكنه زرعها في المدة التي استاجرها (اجاب) اذا لم يتمكن المستاجر
من الزرع في الارض التي استاجرها لذلك بسبب انقطاع الماء عنها فلا اجر عليه لانه لم
يتمكن من الانتفاع بها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر قطعة أرض زراعية
محدودة بمحدودها الاربعة لجهة وقف من فاطمها من مدة تزيد على ثلاثين سنة وبجوار
الارض المذكورة أرض أخرى لاتصلح للزراعة اصلحها المستاجر المذكور ووصيها صالحة
للزراعة وكلفت باسمه وصار يزرعها ويدفع ما عليها من المال لجهة الديوان المدة المذكورة
فاجر فاطر الوقف الآن الارض التي للوقف وما اصلحها المستاجر من الارض لرجل آخر

جاءى الثانية
٢٦ ١٢٧٥

رجب

٩ ١٢٧٥

شعبان

١٦ ١٢٧٥

شوال

١١ ١٢٧٥

٢٩ ١٢٧٥

بغير اذن واجازة من المصلح المذکور فهل تكون الاجارة فيما زاد عن ارض الوقف موقوفة على اجازة المستحق لها ان اجازها نفذت وان ردها بطلت (اجاب) اذا تحقق خروج الارض المذکورة عن حدود ارض الوقف ولم تكن من جملة حقوقها ولا حق فيها بجهة الوقف بوجه من الوجوه ولا لناظره المؤجر المذکور وكان الحق فيها ثابتا لغيره بطريق شرعى تكون اجارة الناظر لها بدون اذن مستحقها موقوفة على اجازته وترتد برده والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أعطى لآخر كرية كهرمان سليمة لا كسر بها الاجل ان يصنع لها زوانة وتر كها عنده مدة من الايام ثم جاء صاحب التركيبة لياخذها من عند الرجل المذکور فوجدها مكسورة ثلاث قطع فقال له صاحبها لاي شيء كسرتها فقال الرجل المذکور انها كانت مشرخة من قبل وتكسرت عند فعل الزوانة لها فهل اذا ثبت صاحبها بالبينة الشرعية انه اعطاها له سليمة من غير تشریحها يكون الشك شي ضامنا لقيمتهما (اجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعى ان الاجير المشترك المذکور قبض التركيبة المذکورة سليمة وانما انكسرت من عمله فعليه ضمانها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يعملون مكانا استأجره منهم رجل بازيد من اجر المثل واذنوه بالبناء فيه ليكون له خلوا بحق البقاء والقرار فيني وعمر حسب الاذن منهم وجعله معدا للصباغة ووضع يده عليه مدة نحو الاربع سنوات ثم باع ذلك الخلو لرجل آخر ووضع يده عليه مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو يدفع اجرة المثل وزيادة للالكين ثم بعد تلك المدة قام المالكون الاثنيرون بدون ابطال ذلك الخلو واجارة المكان لغيره ويزيدون عليه الاجرة تعنتا فهل اذا كان ذلك الخلو ثابتا باعترا فهم واطلاعهم واخذهم الاجرة تلك المدة لا يجابون لما ذكر ولا يثا جر وانه لغيره حيث كان يدفع صاحب الخلو اجرة المثل وزيادة (اجاب) اذا ثبت الخلو المذکور مستوفيا شرائط الصحة ووضح اليقاع ثم يدفع اجر مثل ذلك المكان بقطع النظر عما احدثه فيه لا يكون للمالك المسكان المذکور ابطال الخلو بدون وجه شرعى ولا اجارة المسكان من غير صاحب الخلو والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين شقيقين يملكان بيتا بالميراث عن ابيهما آجرا لآخر مدة ثلاث سنين باجرة معلومة ثم مات احدهما في أثناء المدة المذکورة عن اخيه وامه فهل ينفسخ عقد الاجارة في نصيب الذي مات منهما (اجاب) نعم ينفسخ الاجارة بموت احد العاقلين لنفسه في نصيبه وبقى في نصيب الحي منهما والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يعملون دارا آجروها من رجل مدة ثلاث سنين باجرة معلومة دفع المستاجر نصفها معلقة ملاكها واستلمها المستاجر واقام فيها مدة من الشهور وقبل تمام مدة الاجارة باعها ملاكها من آخر فاراد المشتري اخراج المستاجر المذکور من الدار المذکورة فامتنع من ذلك حتى تمضي مدة الاجارة فهل ليس للمشتري اخراجها منها ولا فسخ الاجارة اذا كان البيع المذکور لغير دين (اجاب) يتوقف بيع العين المستأجرة اجارة صحيحة

في حق مستأجرها على اجازته فاذا لم يجز لا يكون للشترى اخراجه من الدار المستأجرة قبل
انقضاء مدته حيث كان البيع لغير عذر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة
وأقام معها في منزلها مدة سنوات حسب رغبتهما بغير عقد اجارة ولا تقدير اجرة فحصل بينهما
وبينه مشاجرة وخرج من منزلها فطلبت منه اجرة السنين التي أقامها معها في منزلها فهل
لا يكون لها طلب اجرة ولا يلزمه شيء حيث الحال ما ذكر سيما والمثل المذكور مملوكها خاصة
(اجاب) نعم ليس لها طلب اجرة المنزل المملوك لها المعدل سكنها من زوجها بمجرد
سكنها معها فيه بدون عقد اجارة والله تعالى اعلم (سئل) في أخو من استأجر مكان وقف
من ناظره مسانحة باجرة معلومة لكل سنة ودفعها مبلغا اجرة محجلة لذلك وأذنهما الناظر
بالبناء والعمارة على ان ما بنيما يكون مملوكا لهما وكتب بذلك حجة ثم بعد ذلك مات أحد
المستأجرين في اثناء مدة الاجارة قبل البناء فهل تنفسخ الاجارة في نصيب الميت المذكور
ويكون لورثته الرجوع بالاجرة المحجلة للدة المستقبله حيث الحال ما ذكر (اجاب)
نعم لم الرجوع بالاجرة المحجلة للدة المستقبله حيث انفسخت الاجارة وكانت صحيحة
بان آجرها منهما واجل وقال آجرث المكان مسكما بلا تفصيل فانها تجوز وفاقا كما في رد المحتار
عن الفصولين وهذا حيث لم يكن هناك مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ناظرة على
مكان وقف أهلى آجرته لرجل سنة باجرة معلومة وماتت الناظرة قبل تمام السنة المستأجرة
فهل لا تنفسخ الاجارة بموت الناظرة وللمستأجر الانتفاع بالمكان المذكور الى تمام السنة
المستأجرة (اجاب) لا تنفسخ اجارة الناظر الصحيحة بموته والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل يملك نصف حمام مشاعا والنصف الآخر لرجل آخر فآجر أحدهما الشريكين فصيبه
من ذلك لرجل أجني غير الشريك الآخر فهل لا ينفسخ هذه الاجارة للشريك بآجر المثل
والحال هذه (اجاب) تنفسخ الاجارة بالشروع الاصل في ما يحتمل القسمة وما
لا يحتملها عند الامام وهو الذي عليه المعول الا من الشريك فتصح والله تعالى اعلم
(سئل) في سمسار معدل يبيع الخيل باجرة تنفق مع رجل آخر يملك حصانا على انه يبيعه
بمبلغ معين وله في نظيره بعه بهذا المبلغ كذا من الدراهم فباعه السمسار المذكور بكذا
المبلغ وزيادة وسلم الثمن للمالك الحصان المذكور وطلب منه ما كان متوافقين عليه
من الاجر فوعده بذلك ثم امتنع من دفعه فهل يجبر الآخر على دفع الاجر لهذا السمسار وهل
يلزمه المسمى أم أجزا المثل (اجاب) ذكر في حواشي الاشباه ما نصه في الولو الجيسة اجرة
السمسار والمنادى والحمام وما أشبه ذلك مما لا تقدير فيه بوقت ولا مقدار لما يستحق
بالعقد وللناس فيه حاجة جائزة لحاجة الناس الى ذلك وان كانت في الاصل فاسدة اه
أقول ظاهره وجوب المسمى والمصرح به في البراز به اجرة المثل اه والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل يملك حائوتا آجرها من رجل سنة كاملة ثم قبل مضيها بنحو خمسة
أشهر آجرها سنة ثانية باجرة معلومة وقبل حلول السنة الثانية بنحو شهرين فسخ المالك

١٢٧٥

٦٦

١٢٧٦

صفر
٣

١٢٧٦

٢٢

١٢٧٦

صفر
٧

١٢٧٦

بيع الاول
٩

سؤال

٨

عقد الاجارة الثانية فهل يصح هذا الفسخ وينفذ جبراً على المستاجر لكونها اجارة مضافة ويكون للمالك المذكور اجارتهما من يرغب (أجاب) في لزوم الاجارة المضافة تهيئان وأيد عدم اللزوم بان عليه القنوى وعليه يكون لكل من متعاقديها فسخها في أول دخول العقد وقبله فاذا تم فسخها يكون للمالك الاجارة من شاء حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن وارثين أحدهما غائب فوق مسافة القصر وترك ما يورث عنها شرعاً ومن جلته مكان معد للاستغلال فوضع الوارث الحاضر يده على المكان المذكور واستغله مدة ثم حضر الغائب وأراد أخذ نصيبه من تركته مورثته فانكر الحاضر المذكور ورثته للميتة المذكورة فهل اذا ثبت نسب الغائب من الميتة بالوجه الشرعي لدى قاضي ناحيتهم وحكم له بذلك يكون له أخذ نصيبه من ربيع المسكان المذكور حيث كان معد للاستغلال من وقت وفاة مورثتهما (أجاب) أفادني تنفيج المحامدية ان أحد الشركا اذا أجر المعد للاستغلال بدون اذن باقي الشركا وقبض أجرته يكون عليه رد نصيب من لم ياذن اليه من الاخر بخلاف ما لو سكنه والله تعالى أعلم (سئل) في أرض التزامية معدة للاستغلال أجرها مستحقها من آخر سنة باجرة معلومة ثم مات المؤجر بعد تمام السنة المذكورة وصار المستاجر واضع يده على الأرض المذكورة بدون اجارة عن استحقاقها بعد الميث المذكور مدة خمس سنوات وهو يزعمها والمستحق يطالبه بتقدير اجرتها بحسب اجرة مثلها فيعده بذلك ولم يتم بينهما عقد في تلك المدة فهل يكون المستاجر المذكور ملزوماً باجرة مثل الأرض المذكورة المدة المذكورة حيث كانت معدة للاستغلال كما ذكر (أجاب) نعم يلزمه أجر مثلها في تلك المدة والحال ما ذكر بالسؤال حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر قطعة أرض زراعية من مستحقها مدة معلومة وبعد انقضاءها سلمها لمستحقها غير ان المستاجر زرع من الأرض المذكورة بعد المدة فداناً وبعض فدان بدون عقد اجارة فاراد المستحق للأرض أخذ زرع الزارع بدون رضاه فهل ليس له ذلك وعلى المستاجر دفع أجره مثل الأرض المذكورة (أجاب) نعم ليس لمستحق الأرض أخذ ما زرع الزارع لنفسه انما يجب عليه أجر المثل بلا عقد اجارة ان كانت الأرض وقفاً وليقيم أو معدة للاستغلال الا ان يجري العرف على أخذ الحصة من الخارج في الزرع بلا اذن والله تعالى أعلم (سئل) في حانوت لجماعة لا أحدهم فيها أربعة قرايط ونصف ملك ولا خر سبعة قرايط وقفاً وباقيها ملك لا خر أحدهم حصته لاجني غير شرعيه مشاعة فهل تكون اجارته لغير شرعيه فاسدة في المشاع ولا تصح الا لشرعيين (أجاب) لا تصح اجارة مشاع يحتمل القسمة أولاً لاحتملها الا ان يؤجر أحد الشرعيين نصيبه من الشرع فيجوز وهذا في الشيوع الاصل اما الطاري فلا يفسدها كاجارة الكل ثم الفسخ في البعض والاجارة الصحيحة في هذه الحانوت ان يؤجرها جميع الشركا من

١٢

١٢٧٦

مردم

٢٤

١٢٧٧

ربيع الاول

٩

١٢٧٧

٢٤

١٢٧٧

ربيع الثاني

١٥

١٢٧٧

أجنبي صفقة واحدة أو يؤجر اثنان منهم نصيبهما صفقة من الثالث ويؤجر احدهم
نصيبه من شريكيه صفقة بلا بيان وبلا قوله آجرت منك كما سوية اذ هو بمنزلة التفصيل
كما ذكره العلامة ابن عابدين وصورة اجارته منهما بلا بيان نظير ما اذا أجرة احد
الشريكين نصيبه من شريكه ولا ثالث لهما والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له وولاحته
قطعة أرض زراعة لكل واحد منهما حصّة معلومة آجرها لاخر سنة بقدر معلوم من
الدرهم باذن اخته بوكالتة عنها ثم ان المستاجر آجرها لاخر سنة بقدر معلوم من
ملاكها ثم ان المؤجر الاول والمستاجر منه تفاخرا فباعا الاجارة وتعايلاها فهل يكون
التفاسيح والتقابل صحيحا مبطالا للاجارة الثانية وترفع يد المستاجر الثاني عنها بطلب
المالك (اجاب) نعم تنسخ الاجارة الثانية بنسخ الاجارة الاولى على الصحيح ونقله
في تنقيح الفتاوى الحامدية والله تعالى اعلم (سئل) من مأمور بالضبطية بما
مضمونه ان وصيا من قبل القاضي على قاصر زرعت أرضا لموكة له مدة ثلاث سنين
وجعلت عليها اجرة معلومة في كل سنة فلما بلغ رشده وطلب محاسبتها على ما خصه بالوجه
الشرعي من التركة وغنائها ذكر ان اجرة الارض المذكورة دون اجر المثل وشهد له دول
العارفون في مثل ذلك على مقدار اجر المثل وعينووه وان الاجرة التي عينتها الوصي
المذكورة غبن فاحش فهل تلزم الوصى المذكورة بدفع الفرق الذي هو تمام اجر مثل
الارض المذكورة حسب شهادة اهل الخبرة او يضيع ذلك ولا تضمنه وهل للوصى
المذكور ان تؤجر أرض اليتيم لنفسها او لا وهل اذا تعالت الوصى المذكورة بان بيدها
شهادات من العمد مضمونها ان ما جعلته من الاجرة هو اجر المثل وان قول اهل الخبرة
المذكورين بخلاف الواقع لا عبرة بتعليقها المذكور بعد شهادة اهل الخبرة المذكورين
وما الحكم وبهامشه وما الحكم ايضا فيما اذا كان الشهود المذكورون ثمانية ستة منهم
شاهدوا بان ما قدرته الوصى من الاجرة دون اجر المثل وعينوهم مقداره واثنان منهم شهدوا
اولا بان ما قدرته الوصى هو اجر المثل وشهدوا ايضا آخر ابانه دون اجر المثل (اجاب)
الوصى المذكور كونه ليس لها اجارة ارض اليتيم من نفسها ولو باجر المثل على المقضى به ومع
ذلك لو فعلت واستعملت الارض وجب عليها اجر المثل والقول قولها بيمينها في مقداره
مالم تقم بينة من قبل اليتيم بعد بلوغه بان ذلك دون اجر المثل وان اجر المثل كذا اكثر من
ذلك ويكون ذلك باعتبار ما تساويه الارض من الاجرة في زمن الاستعمال اذا اجر قد
يختلف باختلاف الازمان وتقدم تلك البينة على بينة ان الاجرة المقدرة هي اجرة المثل
اذ لم يسبق حكم القاضي بالشهادة القائة على ان الاجرة هي اجرة المثل بعد دعوى صحيحة
وهذا على فرض عدم بطلان شهادة شه ود الوصى المذكور اما على مقتضى ما هو مصرح
به في حاشية الخطاب المذكورة اعلاه من ان من شهد بان الاجرة المقدرة هي اجر المثل
اثنان وقد شهدوا آخر ابانه دون اجرة المثل فاذا كان كذلك تكون شهادتهما لاغنية

15VV

10

ذی الحجة

7.

12vv

حتم لم يسبق حكم من القاضى بشهادتهما اذ يكون ذلك رجوعا عن شهادتهما الاولى
 وابطالهما قيل الحكم بها فلا يعلو عليها واذا كان الامر كذلك تكون الوصى المذكورة
 ملزمة بامتثال اجرة مثل تلك الارض باعتبار رزق استعمالها اذا ثبت بالوجه الشرعى
 ان الاجرة المقدرة من قبلها دون اجر المثل وتعين اجر المثل في شهادة الشهود والا فلا
 والله تعالى اعلم (سئل) من ناظر المسألة بما مضمونه اذا كان أحد تحت يده
 اطميان خراجية يزرعها ويؤدى اموالها لليرى وفي وقت وضع يده عليها غرس فيها اشجارا
 ونخلًا وبعد ذلك ترك منفعتها باختياره ولم يدفع مالها من وقت ترك منفعتها فهل اذا
 اراد بعد ذلك ابقاء النخل والاشجار وفي ملكه لا يجاب لذلك وتكون الاشجار والنخل
 تابعة لمنفعة الارض التي تركها باختياره او ما الحكم نردم التكرم بالافادة (اجاب)
 بمجرد ترك الشخص منفعة الارض الخراجية الاميرية لا يخرج النخل والشجر المغموس
 فيما من قبله عن ملكه وله بعد الترك المذكور اذا كان باختياره وتسليمها لغيره ان
 يقطع شجره ونخله منها حيث لم يضر القلع بالارض او يبقية باجر مثل الارض الحاملة له
 لمن يستحق الارض او يملك ذلك من صاحبه بقيمة والله تعالى اعلم (سئل) في
 جماعة يستحقون ارض زراعية التزاما واحدهم قاصرون وصى آجر نصيب القاصر مع
 باقى المستحقين لاثم مدة سنتين ثم بعد مضي تسعة اشهر من المدة المذكورة آجر الشركاء
 نصيبهم ونصيب القاصر بدون اذن من الوصى لرجل آخر غير المستاجر الاول اجارة
 مضافة لما به مدة الاولى وهى مشغولة بزرع المستاجر الاول فهل تكون الاجارة
 الثانية المضافة غير لازمة ولا كل منهم فسخها قبل حلول مبدئها بنفسه او بوكيله سيما
 ولم يجز الوصى اجارة نصيب القاصر في الارض المذكورة (اجاب) الاجارة المضافة
 على فرض صحتها غير لازمة على المفتى به فكل فسخها قبل حلول مبدئها وهى باطلة في
 نصيب القاصر عند عدم الاجازة من وليه ورضاها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 وكل رجلا في شراء ارض زراعية وعين له الثمن فاشترى الوكيل الارض المذكورة
 لموكله وبعد ذلك آجر الوكيل المذكور الارض المذكورة لرجل مدة ثلاث سنين باجرة
 معلومة بغير اذن المالك في ذلك فهل والحال هذه اذا لم يجز المالك الاجارة المذكورة
 لا تنفذ وتكون موفوفة على اجازة المالك ان اجازها نفذت وان ردها بطلت حيث لم
 يكن الوكيل المذكور وكيلًا في الارض المذكورة (اجاب) لا تنفذ اجارة ملك الغير بدون
 توكيل عنه في ذلك ويكون عقد الاجارة والحال ما ذكر موقوفًا على اجازة المالك نفذ
 وان رده بطل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر ارضًا مدة معلومة من شخص
 معلوم ثم ان المستاجر آجر قطعة معلومة منها لشخص معلوم باجرة معلومة في مدة معلومة وهى
 ستة من ضمن مدة الاجارة الاولى ثم ان المستاجر الاخير هذا أصلها وهى لها للزراعة
 بالحرث والتنقية وغير ذلك وبعد مدة نصف السنة باع صاحب الارض ارضه مدعيان

١٢٧٨

٨

جمادى الاولى

١٢٧٨

٣٠

رمضان

١٢٧٨

١٥

عليه ديناهل والمحال هذه اذا كان المستاجر الاخير دفع اجرة السنة المذكورة وقد حث
 الارض وأصلحها للزراعة وتكون من الزرع نصف السنة ولم يزرع وباع رب الارض
 أرضه للمدين الذي ركبها مزرعة بنصف الاجرة على من استاجر منه حيث كانت مدة اجارته
 سنة ولم تمض السنة كلها وهى في يده بل مضى نصفها فقط وهى في يده (اجاب) اذا مضت
 الاجارة فى أثناء المدة ورفعت يد المستاجر بعد تمكنه من الانتفاع بالارض وكان قد دفع
 جميع الاجر معجلا لا يكون له الرجوع بقسط ما بقى من المدة حيث لا مانع والله تعالى أعلم
 (سئل) فى حانوت مشترك بين ثلاثة أشخاص لكل واحد منهم الثلث مشاعا آجرها
 أحدهم بغير اذن شريكه لا جنبي فهل لا تصح هذه الاجارة ولو آجر نصيبه من أجنبي أيضا
 لا تصح اجارته الا من الشريك (اجاب) اذا آجرها جميعها أحدا الشركاء من شخص انعقدت
 الاجارة فى كلها الا انه ان كانت الاجارة باذن الباقي أو رضاهم بما بعد العقد نفذت ولزمت
 والابطالت فى نصيب غير المؤجر من الشركيين ولزمت فى نصيب العاقد بناء على ما فهمه
 صاحب تنقيح الحامدية ضمن جواب من الاجارة فجعل ذلك من الشيوخ الطائري ولا
 تصح اجارة أحد الشركاء نصيبه الا من شريكه فلو آجر من أجنبي أو من أحد شريكه
 لا تصح لتحقيق الشيوخ الاصلى والله تعالى أعلم (سئل) بافاضة من بيت مال مصر مضمونها
 ان اطيافا جارى فيها المزارع ولم ينته مزارعها لاية الآن فهل اذا أوجرت ثم انتهت مزارعها يكون
 للمالك بيعها قبل وفاء مدة اجارته وللشترى منع المستاجر واستلام الاطيان ولو كان المستاجر
 بذرفيها والمستاجر يمنع المشتري حتى يستوفى مدة اجارته واذا كان كذلك فهل هناك
 طريقة شرعية تمنع المستاجر عن ذلك حتى لا يبقى للشترى وجه يتمتع به عن قبول البيع
 تؤمل الافادة تفصيلا عن ذلك (اجاب) اذا أوجرت العين ثم بيعت لغير لزوم دين شرعى
 على المالك لا وفاء له الا من ثمن تلك العين يكون البيع موقوف على حق المستاجر الى تمام
 مدة الاجارة وليس للمشتري انتزاعها من يده قبل تمام مدتها ما لم يرض المستاجر بالبيع
 فان رضى به فتغنى وادام تغنى الاجارة يكون للمشتري خيار فسخ البيع سواء علم
 بالاجارة أو لم يعلم على قول الامام ومحمد وعليه الفتوى وأما اذا كان البيع للزوم دين
 شرعى على المالك لا وفاء له الا من ثمن العين المستجرة فانه فسخ الاجارة فانه فسخ الاجارة للعدا اذا
 لم تكن الاجارة المبجلة قدر قيمة العين المستجرة والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل
 يملك أبعادية آجرها من آخر باجرة معلومة ثلاث سنوات ايجار صحيحا شرعيا وبعد ان
 استلمها المستاجر وزرعها اراد المالك فسخ الاجارة متعللا بأنه آجرها بدون قيمتها
 فهل اذا كانت الاجارة صدرت صحيحة شرعية وكانت باجرة مثلها كما يشهد له المحس
 والمعاينة واهل النظر والدراية من الثقة لا يجاب لذلك (اجاب) ليس للؤجر فسخ
 عقد الاجارة بعد صدورها مستوفية شرائط الصحة والزم بدون وجه شرعى والمحال
 هذه بل مجرد كونها بعين فاحش لا يوجب تمسك المالك المذكور من فسخها بدون وجه

١٦ ١٢٧٨

١٥ ١٢٧٩

٢٢ ١٢٧٩

ربيع الثاني

٢٣٨

شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل له أرض زراعة مملوكة له أجرها لآخر خمس سنوات
 فى عقد واحد باجرة معلومة ومات المستاجر عن ورثة بعد مضى سنتين من المدة المذكورة
 ولم يوصى شرعى يريد ابقاء الاجارة باقى المدة للقصر ويقوم بدفع اجرتها عن القصر من
 مالهم لكونهم فادرين على زراعتها فاذن له المالك بزرعها سنة واحدة فقط فهل تنفسخ
 الاجارة بموت المستاجر وبعد مضى السنة التى اذن له بها المالك ترفع يد الوصى عنها وتسلم
 لها ما فيها حيث لم يكن فيها زرع للقصر ولا حق فيها بعد ذلك لا للقصر ولا للوصى بدون
 تجديد عقد اجارة من المالك فى المدة الباقية (اجاب) تنفسخ الاجارة بموت المستاجر
 لنفسه واذا انفسخت يكون لرب الارض استرداد أرضه التى كانت مستاجرة من يد الورثة
 أو وصيهم ما لم يتراضوا على ابقائها بالاجرة الى تمام مدة المستاجر المتوفى فتصير اجارة مبتدأة
 فاذا حصل التراضى على ابقائها مدة معينة بالاجرة لا غير يكون لرب الارض الاسترداد
 بعدها حيث لا زرع فيها ولا مانع والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل أجر طينا ملكه كاله
 لاخرين مدة ثلاث سنوات وتوفى الى رحمة الله تعالى قبل مضى أول سنة وانتقل الحق
 لورثته فهل بموت المؤجر تنفسخ الاجارة (اجاب) تنفسخ الاجارة بموت أحد عاقدىها
 لنفسه فلو مات المؤجر المالك لرقبة الارض المستاجرة تنفسخ بموته ويكون لورثته استرداد
 الارض من يد المستاجر ما لم يكن فيها زرع للمستاجر أو يحصل تراض على بقائها فى يده الى
 تمام المدة بالاجر فتنعقد اجارة مبتدأة واذا انفسخت بلا عقد بعده وللمستاجر فيها زرع
 يكون له ابقاؤها فى يده بالمسمى الى انتهاء الزرع اذا كان فى المدة وان كان بعد مضيها فله
 الابقاء بالجر المنزل والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل فاجر استعمل رجلا آخر فى اشغال
 تجارته مدة سنين ولم يسم له أجره معلومة ومثل هذا الرجل لا يعمل العمل المذكور الا
 باجرة فهل يقضى له باخذ اجرة مثله فى المدة التى استعمله فيها على الوجه المذكور واذا
 استوفى الرجل المذكور من المستعمل له فى المدة المذكورة شيئا من المال الذى كان بيده
 وصرفه على نفسه بحسب عاياه من أصل أجره مثله التى يطالب بها المستعمل له المذكور
 (اجاب) اذا كان هذا الرجل لا يعمل هذا العمل الا باجر وقيام حاله بذلك يكون له
 أجر مثل عمله المذكور حيث كان معروفا بعتا طى هذا العمل بالاجر ويحسب عليه من
 ذلك ما استوفاه من العمل فى هذه المدة قال زاد أجره مثله على ذلك فله أخذ الباقي والا فلا
 والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل أجر لآخر مكانا مدة معلومة بقدر معلوم وصرف المستاجر
 على عمارة المكان المذكور قدر ما معلوم من الاجرة باذن مالك المكنة ولم يستوف
 منفعة المكان بما صرفه المستاجر حيث ان المؤجر توفى فهل والحال هذه تنفسخ الاجارة
 المذكورة وتكون ورثة المؤجر مخيرة فى دفع الزائد على ما استوفى المستاجر منفعته
 ويؤخر عنه لغير المستاجر المذكور وفى تجديد عقد اجارة المستاجر المذكور بقيمة اجارة
 المكان المذكور الا ان برضا المستاجر (اجاب) تنفسخ الاجارة بموت أحد عاقدىها

١٢٩٠

٧

١٢٨٠

١٠

١١٨١

محرم
١٩

ربيع الاول

١٢٨١

٤

ربيع الثاني سنة

١٢٨١

٢٩

لنفسه كوت المؤجر المالك المستاجر لا يموت العاقد لغيره كوكيل واذا انفسخت الاجارة
يموت المالك فلورثته اجارته للمستاجر الاول برضاه او لغيره وعليهم حينئذ دفع ما عمل في
مقابلة المدة المستقبلة بعد الموت وللمستاجر حين العين الى استيفائه والله تعالى علم
(سئل) في رجل استاجر أرضاً شعيرة للزراعة باجرة معلومة مدة معلومة واستوفى المؤجر
الاجرة من المستاجر ثم مات المؤجر قبل استيفاء المستاجر المنفعة فهل تنفسخ الاجارة بموت
المؤجر فيما قبل المدة السابقة ويكون الحق في الارض لورثة المؤجر (اجاب) صرح
علمنا بان الاجارة تنفسخ بموت أحد عاقديه لنفسه فتتفسخ بموت المؤجر المبيع بموت
وكيله في العقد ولا يموت الناظر على الوقف لو كانت العين موقوفة ^{لغيره} لانه
عاقد لغيره وكذا تنفسخ بموت المستاجر لنفسه لا لغيره كالوكيل بالاستئجار ^{لغيره} كان المؤجر
المذكور عاقد لنفسه وليس وكيل ولا ناظر ولا وصيما تنفسخ الاجارة بموته ويكون
لورثته التي آلت لهم الارض حق استرداد الارض من يد المستاجر بعد دفع ما عمل لمورثهم
اذا المستاجر أحق بالعين من سائر الغرماء غير انه اذا كان في الارض زرع لم ينته حصاده
تبقى الارض في يد المستاجر الى انتهائه بالمسمى في مدة الاجارة وباجار المثل بعد مدتها
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر من آخر بيتا مدة معلومة باجرة معلومة قبضه
منه المالك ثم ان المستاجر أعار المسكان المذكور لآخر ثم ان المستعير اشترى ^{ماله} مالكة
قبل فراغ المدة المستأجرة فهل اذا لم يميز المستاجر البيع المذكور ولا يكون نافذاً وله
اخراج المعير والانتفاع بالبيت الى تمام مدة الاجارة (اجاب) بيع المستاجر موقوف
في حق المستاجر على تمام مدته او اجازته حيث لم يبيع لعذر دين لا وفاق له الامنه وكان
العقد صحيحاً والله تعالى أعلم (سئل) في قطعة ارض مملوكة لرجل ووالده بطريق
الارث عن مورثهما فقبض الابن المذكور فاجرت امه جميع القطعة المذكورة لرجل
آخر مدة من السنين بدون وكيل عن ابنه المذكور وبدون اجازة منه حال غيبته ثم
بعد مدة ماتت تلك المرأة المؤجرة عن ابنها ثم مات المستاجر ايضا ثم حضر الغائب فهل اذا
كان الواقع ما هو مذکور لا تنفسخ تلك الاجارة الا في نصيب الام وبموتها وموت المستاجر
تنفسخ الاجارة حتى في نصيب الام المذكورة (اجاب) الاجارة المذكورة كورة منعقدة
ابتداء في جميع القطعة الا انها موقوفة في نصيب الابن لعدم اذنه نافذة في نصيب العاقلة
لعدم الشيوع وقت العقد وتنفسخ براد الابن العقد في نصيبه كما تنفسخ في نصيب الام بكل
من موتها وموت المستاجر فالماصل انها الا الآن والحال ما ذكر من منفسخة في الجميع
والله تعالى أعلم (سئل) بافادة وارثة من ناظر وقف القصر مضموناً رجل آخر قطعة
ارض بمقاس معلوم بين المؤجر والمستاجر مدة سنتين ابتداءً هما سنة ١٢٨١ وغايتهما
سنة ١٢٨٢ بشرط سداد اجرة سنة ١٢٨١ مَجْهَلاً وأجرة سنة ١٢٨٢ في يوم
غرة محرم سنة ١٢٨٢ فعلى الوجه المشروح المؤجر آخر وقبض اجرة سنة ١٢٨١

جادی الثانية

١٢٨١

١

صفر

٢٨٢١

١٢٨٢

١

مجهلا وبحلول محرم سنة ١٢٨٢ طلب الاجرة حسب الشرط في وقت عقد الاجارة فتوقف المستاجر فهل يجبر شرعا على اداء اجرة سنة ١٢٨٢ حيث وجد شرط الدفع في هذا التاريخ بسند الاجارة الذي تحت يد المستاجر المذکور (اجاب) للأجر طلب الاجرة للارض كل يوم ويستحق جميع الاجرة بالتجهيل وبشرط تجهيلها أيضا في الاجارة الصحيحة المنجزة بحيث شرط دفع الاجرة للسنة الثانية الداخلة في العقد الاول في هذا التاريخ يؤمر المستاجر بسبقه على ما شرط والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر لنفسه من رجل آخر دارا مدة أربع سنوات ابتداء من سنة اثنين وثمانين ومائتين وألف بمبلغ معلوم اقبضه المستاجر المذکور ولما حرمه لاي عمر به الدار المذورة حيث كانت خربة حين ذاك ثم سافر المستاجر المذکور قبل حلول ابتداء مدة الاجارة الى الحج الشريف وأمر المؤجر انه عند تمام هجرة الدار وحلول ابتداء مدة الاجارة يسلم الدار المذورة لولد المستاجر ثم مات المستاجر المذکور في الاقطار بالحجازية قبل تسليم الدار لولده وقبل حلول ابتداء مدة الاجارة فهل تنفسخ الاجارة المذورة بموت المستاجر وللؤجر منع تسليم الدار لورثة المستاجر بما قبضه من مورثهم اجرة المدة لهم وان امتنعوا يجبرون على ذلك (اجاب) تنفسخ الاجارة بموت أحدها قديها حيث عقدتها لنفسه بلا احتياج الى التسخير وحينئذ تكون هذه الاجارة مفسوخة بموت المستاجر وللألاك الامتناع من تسليم الدار الى ورثة المستاجر حيث لم يصر عقد بينهم بعد الموت وعليه رد الاجرة المجعولة الى الورثة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر حانونا من مال كنه سنة كاملة اجارة مضافة ابتداء من شهر رجب سنة ١٢٨٢ وانتهى شهر جمادى الآخرة سنة ١٢٨٣ ثم بعد ذلك وكل المالك رجلا في بيعها وابعائها من آخر غير المستاجر فهل حصول البيع لا يفسخ عقد الاجارة وتكون الاجارة المذورة لازمة والمستاجر استيفاء السنة بتمامها (اجاب) تصح الاجارة مضافة للمستقبل الا انها غير لازمة من الحناء بين فلكل منهما ففسخها قبل الوقت وفي ابتداء الشهر المضافة اليه وللؤجر بيع العين المستأجرة قبل مجيئ وقتها وتبطل به الاجارة على المقتي به كما صرح به في الخنانية وغيرها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر شخصا لخدمته الخاصة به مشاهرة وفي اثناء مدة الاجارة أرسله ليحصل له ديونا من أشخاص في غير البلدة المقيم فيهم ارب الدين فقبض من شخص من المديونين عشرة جنيهات وحققتها في حرم مثلها وفي اثناء الطريق هلكت منه من غير تفريط منه ولا يدري أين ضاعت فهل اذا أراد المرسل له الرجوع عليه في ذلك ليس له ذلك ولا يكون ضامنا ويكون القول قوله بيمينه والحال ما ذكر (اجاب) الاجير الخاص لا يضمن ما تلف بيده أو بعمله المعتاد بدون تعد منه ولا تفريط كما هو حكم سائر الامانات اذا ضاعت من يد الامين على هذا الوجه فلا يضمنها ولا يقبل قوله بيمينه حيث لم يكن خائنا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك عشر بن فداناعشورية آجرها لآخر اجارة مضافة ولم يرها المستاجر ثم بعد رؤيتها

١٢٨٢

رجب

١

شعبان

٩

١٢٨٢

وجد نصفها يصلح للزراعة والنصف الآخر أصله مقابر لدفن الاموات وعشش منخربة
لا يصلح للزراعة فهل والحال هذه تكون الاجارة غير لازمة والمستاجر ردها لما لكها
(اجاب) الاجارة المضافة غير لازمة على المقتي به فكل من المؤجر والمستاجر فسبحها
قبل مجيء أول المدة وتفسخ أيضا بالقضاء أو الرضا بخيار رؤية أو عيب يفتت النفع به كما
لو استؤجرت الارض للزراعة ووجد نصفها غير صالح لها كما هو مذكور بالسؤال والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل من تجار الارز أراد نقل قدر معين من ارزه الى بلدة أخرى
ليبيعه فيها فجاءه ريس مركب معدة للسفر الى البلدة المراد نقل الارز اليها وطلب منه
وضع القدر المذكور في مركبه المعلومه عندهما بالاجرة المعلومه عندهما أيضا فاجابه التاجر
لذلك وأذنه بانه اذا وجدته مشتريا للارز أو شئ منه في الطريق بجن عينه اليه يبيعه به والا
يوصله الى البلدة المتفق على الوصول اليها ثم يكون خيرا في بيعه فيها أو تسليمه لذات
التاجر ان وجدته فيها أو لو كيله الذي عينه له ايضا وبعد ذلك سافر التاجر وأذن وكيله
الذي في بلدته بالتسليم الى الريس المذكور فاستلمه ولم يضعه في المركب المعينة له بل وضع
بعضه فيه او البعض الآخر في مركب أخرى لم تكن في ضمانه ولا ملكه ولا ما دونها بالوضع
فيها ففصل لها غرق في الطريق ومضاع الارز فهل والحال ما ذكر يلزم الريس المذكور
البعض الذي غرق حيث كان متعديا بوضعه في مركب أخرى على وجهه ما ذكر (اجاب)
ذكر في فقاوى الفضلى اذا دفع للنساج غزلا لينسجه كراسا ودفع النساج الى آخر لينسجه
فسرق من بيت الاخران كان الاخر اجيرا الاول فلا ضمان على واحد منهما وان لم يكن
اجيرا الاول وكان اجنبيا ضمن بلا خلاف ولا يضمن الاخر عند أي حنيقة وعندهما
يضمن وهو نظير المودع اذا دفع الوديعه الى اجنبي بغراذن مالكها عندهما صاحب
الوديعة يضمن أيهما شاء وعند أي حنيقة يضمن الاول وليس له أن يضمن الثاني قال
صاحب الذخيرة وعلى قياس ما ذكره القدروري ان كل صانع شرط عليه العمل بنفسه
ليس له أن يستعمل غيره اعمالا يضمن اذا كان الاخر اجيرا الاول فيما اذا اطلق له العمل
اما اذا شرط عليه النسج بنفسه يضمن بالدفع الى الاخر وان كان الاخر اجيرا محامدية
من ضمان النساج وبمثل أفق العلامة الخير الرملى أفاده في تنقيح المحامدية وفيها ايضا
وذكر في الذخيرة وللراعى أن يبيع الاغنام على يد غلامه أو اجيره أو ولده الكبير الذي
في عياله لان الرد من الحفظ وله ان يحفظ بيد من في عياله فساكن له الرد بيد من في عياله
كالودع فاذا هلك في حالة الرد فان كان الراعى اجيرا مشتركا فلا ضمان عليه عند أي
حنيقة وعندهما ان هلك بما يمكن التحرز عنه يضمن كما لو رد بنفسه وهلك في يده في حالة
الرد وان كان الراعى اجيرا خاصا فلا ضمان عليه على كل حال كما لو رد بنفسه وهلك في يده
في حالة الرد وشرط ان يكون الراد كبيرا يقدر على الحفظ لانه متى كان صغيرا لا يدر على
الحفظ يكون هذا تضيقا والاجير يضمن بالتضييع عندهم جميعا وشرط أن يكون في

جمادى الثانيه

شعبان

سنة

عياه لانه اذا لم يكن في عياه كان الرديده ويبدأ اجنبي سواء وليس له الرديده اجنبي
فكذا بيد من ليس في عياه عمادية من ضمان الراعي ومثله في القصولين اه ومنه
يعلم جواب الحادثة وان المراد بالاجير الذي لا يضمن الاجير المشترك كالريس المذكور
بالدفع اليه الاجير الخاص الذي في عياه والله تعالى اعلم (سئل) بافاده وارده من
دائرة سعادة والده باشا مضمونها اذا كان شخص له اطيان ملك آجرها لا آجر باعتبار آجرة
الفدان تسعين قرشا وخمسة وتسعين قرشا وفي سنتها باعها وصادر وضع يد المشتري عليها
لكونها صارت ملكه وبنظره الاطيان المزروعة من قبل المستاجر من ضمن القدر
المؤجر وجدت تساوي آجرة الفدان منها ثلثمائة قرش كما قرر العمد أهل الخبرة فهل
تفسخ اجارة البائع بالبيع وتصير الاطيان حق المشتري وله حق في الزام المستاجر
بثلاثمائة آجرة لكل فدان حسب ما يساوي (اجاب) مجرد بيع العين المستاجرة بدون
عذر دين على المؤجر لا وفاء له الا من ثمن تلك العين المستاجرة لا يوجب فسخ الاجارة بل
يكون البيع موقوف في حق المستاجر الى انقضاء مدة الاجارة وعليه المسمى في عقد الاجارة
فقط حيث لم تكن العين المستاجرة وقفا ولا ملكا لينيم وليس للمشتري تزاع الارض
المستاجرة من يد المستاجر قبل تمام مدته بمجرد شرائه الارض حيث لم يكن البيع لعذر كما
ذكرنا ولم يرض المستاجر بفاد البيع والافعليه التسليم وتفسخ الاجارة والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل استاجر اطيان التزام عشورية معدة للاستغلال من امرأة
تسحقها مدة معينة ووضع يده عليها وانتفع بزرعها الى تمام المدة المذكورة ثم بعد
مضي مدة اجارتها آجر المستاجر المذكور الارض المذكورة لجماعة آخرين بدون
اذن المستحقة لها وعلمها ولم يكن له فيها حق افراد فلما علمت المستحقة بذلك ردت
عقد الاجارة المذكورة فهل يبطل بردها واذا زرع المستاجرون من غير اذن المستحقة
تلتزمهم آجرة مثل الارض مدة انتفاعهم بها حيث كانت معدة للاستغلال (اجاب)
نعم تبطل الاجارة المذكورة بردها المستحقة عقدها حيث صدر بعد مضي مدة الاول بدون
اقتها والحال ما ذكر ويلزم من انتفع بتلك الارض على هذا الوجه آجرة مثلها مدة
انتفاعه بها بلا عقد صحيح حيث كانت معدة للاستغلال والله تعالى اعلم (سئل) في
حمام مشترك بعضه وقف وبعضه ملك ومالك بعضه هو واضح اليد عليه ينتفع به كابيه
واسلافه من قبله باستجاره حصة الوقف والآن ارادنا طر الوقف اجارة حصة الوقف
لغير مالك النصف الاخر سنة تلي السنة التي استأجرها المالك المذكور باجرة زائدة
بزيادة متعنت فهل لا تصح اجارتها مشاعة الا لشريك باجرة المثل (اجاب) اجارة المشاع
ولم يقبل القسمة من غير الشريك لا تصح على المقتضى به وانما تصح من الشريك لكن
لا يجبر احدهما على اجارة نصيبه من شريكه وله طلب المهايأة لو لم يتفقا على الاجارة من
احدهما او من غيرهما حيث كان غير قابلا للقسمة الا فرار والله تعالى اعلم (سئل) في

١٢٨٣

١٤

ذى الحجة

١٢٨٣

١

١٢٨٣

١٨

ناظر على وقف اهلى استاجر منه رجل آخر لنفسه دارا باجرة معلومة مدة معلومة ثم بعد ذلك قبل مضي المدة المستاجرة مات المؤجر والمستاجر فهل والحال هذه بموت المستاجر تنفسخ الاجارة المذكورة ويكون للناظر الا ان اجارته الورثة المستاجر أو غيره - مباجرة المثل (اجاب) نعم تنفسخ الاجارة المذكورة بموت المستاجر لنفسه ويكون للناظر الثاني اجارة دار الوقف من شاء باجرة المثل - حيث لم تقدم مع الورثة بعد موت المؤثر والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك ابعادية آجرها وكيلها من آخر باجرة معلومة مدة معلومة فآجرها المستاجر المذكور من آخر مات المستاجر الاول في اثناء المدة وعليه ديون لانا من وصار المستاجر الثاني واضعاعيد عليه فهل بموت المستاجر الاول تنفسخ الاجارة الاولى والثانية وللمالك المذكور كورة مطالبة المستاجر الثاني باجرة مثل الارض وليس للدائنين مشاركة المالكة فيها (اجاب) بموت المستاجر الاول تنفسخ الاجارة الاولى والثانية كما صرحوا به وللمالك ان نزاع الارض من يد المستاجر الثاني حينئذ ولو لم تفرغ مدته الا انه اذا كان له فيها زرع لم يبلغ الحصاد تبقى الارض في يده بالمسمى ولو فرغت فباجر المثل كما في الدر عن المنية ولا تعلق لغرماء المستاجر الاول بما يستحق على المستاجر الثاني بعد موت الاول من اجار المدة المستقبلية بعد الانفساخ اذ لا حق له في ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر من آخر أرضا سنتين كل سنة بقدر معلوم فبعد السنة الاولى في اوان زراعة السنة الثانية باع المؤجر الارض من آخر باذن المستاجر واجازته ورضاه به فترك المستاجر الارض من غير زراعة وسلمها ولم يزرعها - فاداد المشتري الزام المستاجر باجر السنة الثانية فهل لا يلزمه الا اجر حديث انفسخت الاجارة بالبيع مع الاجازة والرضا به من المستاجر وعدم وجود ما يوجب الزامه بالاجرة من غصب أو ما يدل على انعقادها ثانيا فليد والجواب (اجاب) نعم تنفسخ الاجارة باجارة المستاجر البيع ورضاه به وينفذ البيع في حق الكل ففي الفصل الخامس عشر من اجارات الذخيرة الاجر اذا باع المستاجر بغير اذن المستاجر نفذ البيع في حق البائع والمشتري ولا ينفذ في حق المستاجر حتى لو سقط حق المستاجر يعمل ذلك البيع ولا يحتاج الى التجديد وهو الصحيح فان اجاز المستاجر البيع نفذ في حق الكل ولكن لا تنزع العين من يد المستاجر الى ان يصل اليه ماله وان رضى بالبيع اعتبر رضاه بالبيع لنفسخ الاجارة لا لانتزاع من يده عمادية من الفصل الحادي والثلاثين افاده في تنقيح المحامدية من الاجارة فاذا انفسخت الاجارة المذكورة لا يلزم بذلك المستاجر الاجر والحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في أرض محتمكة من ناظر وقف باجرة مثلها عن كل سنة قدر معلوم اراده مستاجرها في اثناء السنة ان يسقط حقها فيها لشخص اجنبي فهل له حق فيها يعتبر شرعا لما ذكره ابن عابدين في رسالته المسماة تحرير العبارة فيمن هو احق بالاجارة انه ان زادت اجرة المثل في اثناء المدة تعرض الزيادة على المستاجر فان قبلها ورضى بدفعها فهو احق واذا كان له حق فيها في اثناء السنة كما يستفاد

١٢٨٤

٣٠

رجب

١٢٨٤

٥

ذى الحجة

١٢٨٤

١٦

جمادى الاولى سنة

١٢٨٥

٢

من الدر وحاشية ابن عابدين في باب الاجارة الفاسدة فهل اذا اراد اسقاطه لشخص اجنبي من الوقف في نظير دراهم يدفعها له هذا الاجنبي ويستاجر الاجنبي الارض من الناظر باجرة المثل كالاول بحيث لا يضيع للوقف شئ بل يستوفى الاجرة من الاول والثاني كاملة يكون ذلك الاسقاط بهذا الوجه صحيحا شرعا ويطيب للمستاجر الاول ما ياخذه من الاجنبي في نظير اسقاط الحق المذكور له أفيدوا الجواب (أجاب) هذا السؤال غير واضح اذ لا يخلو الحال اما أن يكون المستاجر المذكور أحدث في أرض الوقف بعد اذن الناظر له بالبناء أو الغرس على ان ما يحدثه يكون له ملكا على وجه القرار واستثنائه اجارة صحيحة ما ثبت له به حق القرار ولا فان أحدث شيئا من ذلك بعد اذن الناظر على هذا الوجه فينبذ لاجابة الى تكلف الاسقاط في أثناء مدة اجارته أو بعده ها ولا الى استثنائه الاجنبي من الناظر بل يكون للمستاجر المذكور بيع ما أحدثه من الاجنبي فينتقل حق القرار للشترى ويكون على المشتري المذكور أجر مثل الارض خالية عما أحدث فيها وان لم يحدث شيئا من ذلك فلا صحة لاسقاط حقه من اجنبي في أثناء المدة في مقابلة مال ياخذه من المسقط له غاية الا حرام له استبقاء الارض في يده الى تمام السنة المعقودة عليها بالاجرة المسماة اذا انعقدت الاجارة باجر المثل في اثناءها ولم تزد الاجرة في أثناء المدة وان زاد أجر المثل في أثناء المدة تعرض الزيادة عليه فان قبلها فهو أحق من غيره الى تمام السنة مثلا ما بعد المدة فللناظر ان يؤثرها من غيره ولو قبل الزيادة ما لم يكن له فيها حق القرار هذا حاصل ما ذكره العلامة ابن عابدين في رسالته المشار اليها في السؤال ولا يدل ذلك على جواز اسقاط حقه في أثناء المدة من اجنبي في مقابلة مال ياخذه ثم يستاجر المسقط له من الناظر اذ هذا من قبيل الحقوق المجردة التي لا يجوز الاعتياض عنها الحق الشفعة نعم للمستاجر المذكور ان يؤثر الارض من غيره في أثناء مدته وان لم يكن له فيها حق القرار لانه مالك للشفعة فله بيعها بطريق الاجارة والله تعالى اعلم (سئل) في شخص استاجر اعمادية للزراعة ممن له ولاية ايجارها مدة معلومة باجرة معلومة فزرعها المستاجر في مدة اجارته فمضت المدة قبل انتهاء الزرع فاجبرها صاحب الارض لغيره سنة مستقبلية فهل يكون للمستاجر الاول ابقاء الزرع الذي زرعه في مدته باجر المثل الى ان يدرك وليس لصاحب الارض ولا للمستاجر الثاني ان يكلفه بقلعه قبل الادراك ولا يجبر على أن يشاركه فيه في مقابلة الاجرة لاسيما وقد شرط في عقد الاجارة الاولى انه اذا مضت المدة وله فيها زرع يكون المستاجر ملزوما باجرة الارض المشغولة بالزراعة (أجاب) اذا مضت مدة الاجارة وفي الارض زرع لم يدرك لا يكلف المستاجر قلعه بل يبقى الزرع الى الادراك باجر المثل خلاف الشجر والرطوبة التي لانهاية لها معلومة أو لها نهاية طويلة فانها تقلع وعلى كل لا يجبر المستاجر الاول على اعطاء جزء منه في مقابلة الاجرة والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من بيت مال مصر مضمونها تقدم هذا العرض من وكيل وورثة

جمادى الثانية

١٢٨٥

٢٩

سرسواري باكير انما المتوفى بالانظار لم من ابراهيم اخافى خصوص ابعادية المرحوم التي
 كان مستاجرها المذكور من المتوفى وان يكونه توفى عن ودية بلغ وقصر غائبين وحاضرين
 سبق مكاتبه مديرية العربية تكرر ابراهيم اعتماد ورقة الاجارة المرتكن عليها الاغا
 المذكور ومحاسبته على اجرة المثل من عهد وفاة المالك ولا زال المذكور متوقفا فهل
 الاجارة تكون مفسوخة بالموت واذا كان كذلك فما الا لازم شرعا على المستاجر في المدة
 التي استقولاها بعد الموت المؤجر وهل اذا لم يمثل للدفع اجرة المثل عن المدة الماضية فيجبر
 على ذلك وتزرع منه الاضيان لفسخ الاجارة أم كيف (أجاب) الاجارة تنفسخ بموت أحد
 عاقديه لنفسه كموث المؤجر المالك للأرض مع بقاء مدها ولو كمل الورثة مطالبته
 المستاجر بتسليمها الا أن يتفق على بقائها الى تمام المدة المعقود عليها أو مدة أخرى معينة
 بالاجر الاول أو خلافه ان لم يكن فيه غش فالحش فلا ينفذ على الموكلين لاسيما في حق
 القصر فان طوّل المستاجر باجر آخر بعد الموت يظهر حكم الانفساخ فان لم يسلم
 الأرض يلزم المستاجر ما ضرب به من الاجر ما لم يكن له زرع في الأرض وقت الموت
 مع بقائه المدة فانه لا يلزمه الا المسمى الاول الى حصاد هذا الزرع فقط حيث لم يرض بما
 سمي ثانياً وأما بعد الحصاد ولو لم يبق مدة العقد الاول فيلزمه ما سمي له ثانياً ان لم يسلم
 الأرض وزرعها فان صرح بعدم قبولها بالاجر المسمى ثانياً يلزمه اجر المثل في العقار المعد
 للاستغلال لصيرورته غاصبا وعلى كل فلا تمسك للمستاجر بالاجارة الاولى لبطلانها بموت
 المالك ما لم يتراص عليها مع انورثة بعد الموت والدليل على وجوب المسمى الاول في المدة
 الى الحصاد ما ذكره في الدر المختار عن المتينة مت أحدهما والزرع بقل بقي العقد بالمسمى
 حتى يدرك وبعد المدة بالجر المثل اه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر
 وكالة باجرة معينة مدة سنة طالت كونها صالحة لمسه كفى وبعد ان استلمها انهدمت
 محلاتها حتى صارت لا ينتفع بها المستاجر لنفع المقصود باصل استئجاره وطلب من
 المؤجر عمارتها مرداف لم يعمرها ولما مضت مدة الاجارة طلب المؤجر منه مبلغ الاجرة
 بأكمل فقدن له مداهم ان لو كانت انهدمت ولم يعمرها فحق الاجارة انفسخ ولست ملزوما
 بمبلغه ولم يكن شيء عندي سوى اجرة البحر لدى انتفعت به منها فهل والحال هذه
 للمستاجر ذلك وعقد الاجارة منفسخ بسبب انهدم وعدم التعمير أم لا (أجاب) وفي الصغرى
 اذا سقطت حقت أو انهدمت لا يفسخ الاجارة ولكن لا يفسخ بغيره الا بخرجه لاصلة
 وبزنية نهدم البيت انه جرد له الخرج وفسخ الاجارة خاتمة أقول فان لم يفسخ برفع
 عن من لا جرح حصته ولا يورأ احد منهم ما بينناكم كى ياتي قريبا عن الذخيرة أفاده في تنقيح
 الحمد مدبوتومه يعلم جواب الحق دة والله تعالى أعلم (سئل) في مكان معد للاستغلال
 سكن فيه رجب بزوجته بغير اذن مالكه مدة ولم يكن شريكه فيه فهل اذا طلب منه
 سلكه ومن يقوم مقدسه اجرة مثله اذ كورة يجب لذلك ويؤمر بدفعها والحال

١٢٨٧

١٤

شوال

١٢٨٧

١٨

سنة
ربيع الاول

١٢٨٨

٢٢

جادي الاول

١٢٨٨

١٣

ذي القعدة

١٢٨٨

٢٩

شعبان

١٢٨٩

١٨

هذه ولا عبرة بتعلله انه لم يكن شرط عليه انه يدفع اجرة حيث لم يكن حره ونالتحت يده
(اجاب) اذا سكن شخص مكانا معللا بالاستقلال بلا اذن مالكه فعليه اجرة مثله مدة
سكنه فيه ما لم يكن شريكا فيه أو حره ونالتحت يده على المفتي به كفاي الوقف وعقار اليتيم
والله تعالى اعلم (سئل) في أرض معدة للزراعة جارية في وقف لم يبين واقفها مدة
اجارتها آجرها فافترس رجل سنة معلومة فقط باجرة معلومة وانقضت المدة فأجرها
ناظرها من رجل آخر ثلاث سنين في عقد واحد بما كثر من الاجرة الاولى وهو اجر المثل
فأكثر ولم يكن للاستاجر الاول فيها زر ع ولا غراس واستولى المستاجر الثاني على الارض
المذكورة وزرعها سنة بحضور المستاجر الاول في البلد وعدم منازعته والآن يريد
المستاجر الاول فسخ الاجارة الثانية قبل مضي السنتين الباقيتين ليس استاجرها لنفسه
متعللا بانه أولى مدعيها انه اصلح أرضها فلم يرض كل من الناظر والمستاجر الثاني بذلك
فهل اذا انعقدت الاجارة الثانية صحيحة بالمثل فأكثر بعد مضي مدة الاول لا يكون
للمستاجر الاول فسخها ولا عبرة بمجرد تعلله المذكور وتبقى اجارة الثاني الى انتهاء مدتها
وما الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) نعم لا يكون للمستاجر الاول فسخها اي الثانية
والحال ما ذكر حيث انعقدت الثانية بعد مضي الاولى صحيحة بالمثل فأكثر ولا عبرة
بهذا التعلل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل آجر قطعة أرض معلومة محدودة بمقدود
معلومة لا آجر باجرة معلومة أيضا مدة ثلاث سنين وكل سنة بمبلغ معلوم بموجب سند
مستوف للشرط الشرعية ووضع يده عليها المستاجر المذكور مدة سنة واحدة ثم ان رب
الارض المذكورة باع جميع الارض لرجل آخر باذن المستاجر ورضاه واستلمها
المشتري فطالب رب الارض بمبلغ اجرة السنة التي مضت واستغلها المستاجر المذكور
فتوقف عن دفع الاجرة المذكورة متعللا باجارتها مدة الثلاث سنين فهل لا عبرة بتعلله
بذلك لاسيما مع رضاه بالبيع المذكور وتسليمه له ويجبر على دفع الاجرة للمدة التي وضع
يده عليها (اجاب) يؤمر المستاجر المذكور بدفع اجرة السنة التي استغلها ومضت مدتها
حيث لا مانع ولا عبرة بتعلله المذكور حيث كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل استاجر أرضا فبنى فيها بئرًا ويوتا باذن صاحبها وغرس فيها اشجارا
واستمر يدفع اجرة تلك الارض مدة تزيد على عشرين سنة وبعد ذلك أراد ان يأخذ المالك
ما في الارض من اشجار وغيرها قهرا عن الغراس فهل لا يكون له الاخذ وتكون الاشجار
وغيرها لغارسها (اجاب) المصرح به انه اذا استاجر شخص أرضا من مالكها للبناء
والغرس مدة معلومة باجرة معلومة فبنى فيها وغرس نصح الاجارة فان مضت المدة قلعهما
وسلمها فارغة وعليه تسوية الارض لانه هو الخرب لها الا ان يخرم المؤجر له قيمتهما
مستحق القلع برضا المستاجر ان لم يضر قلعهما بالارض فان أضر يتملكهما المؤجر على
هذا الوجه جبرا على المستاجر وهذا ان لم يتراضيا على بقاء البناء والغرس في الارض باجر

شوال سنة

١٩ ١٢٨٩

شعبان

٢٦ ١٢٩٠

ربيع الثاني

٢٢ ١٢٩١

أوبدونه فيكون البناء والغرس لهذا والارض لهذا والله تعالى اعلم (سئل) في اطيان
عشورية مملوكة آجرها من يملكها من آخر اجارة صحيحة مددة معلومة مقدارها ثلاث سنين
تقبضها المستاجر وانتفع بها بالزراعة وفي أثناء تلك المدة أراد مالك الارض أن يهب
بعضها من شخص آخر فهل لا تتم الهبة الا بالقبض وليس للموهوب له نزع ذلك البعض من
يد المستاجر مادامت مددة الاجارة باقية كما انه ليس للمالك فسخ تلك الاجارة بدون
عذر شرعي يوجب الفسخ بل تبقى في يد المستاجر الى تمام المددة حيث كانت صحيحة
لازمة (أجاب) اذا كانت الاجارة المذكورة صحيحة لازمة والعين في يد المستاجر لا تتم
الهبة فيها الغير المستاجر مادامت في يده اذ لا تتم الهبة الا بقبض الموهوب له العين الموهوبة
قبضا كاملا ويحصل ذلك بافراز الموهوب شئنا فيما يقبل القسمة وتسليمه وعقد
الاجارة لازم لا يفسخ الا بعذر حتى لو بيعت العين المستاجرة في أثناء مددة الاجارة بدون
لزام دين على المؤجر لا وفاء له الا من ثمن العين المستاجرة يكون البيع موقوفا ولا تقسم
الاجارة بذلك وفي رد المختار لو وهب طفله دارا يسكن فيها قوم بغير أجر جاز ويصير
قبضا لابنه لا لو كان باجر كما نقل عن الحانية اه والله تعالى اعلم (سئل) في أرض مملوكة
لثلاثة مشتركة بينهم على الشيوع آجر أحدهم نصيبه لاحد الشرىكين الاخرين فهل
تكون هذه الاجارة فاسدة شرعا حيث لم يؤجر نصيبه لهما معا كما كان جاريا بينهم قبل
(أجاب) اجارة احدهم كانه نصيبه خاصة شائعة من أحدهم يشريه فاسدة شرعا على ظاهر
الرواية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر أرضا من مالكها خالية من الاشجار
لينتفع بزراعتها مدة ثلاث سنين وشهرا حرة صحيحة وصار ينتفع بها المستاجر حكم اجارته
وقبل مضي المددة المذكورة باع مالك الارض المؤجر تلك الارض لرجل آخر بدون
اذن المستاجر واجازته فهل لا يفسخ عقد الاجارة الى تمام مدتها بالبيع المذكور ويكون
موقوفا على مضي المددة في حق المستاجر واذا أعلن أحد يان المؤجر عليه دين لا عبرة بتعاليه
اذا كان ملك المذكور مال آخر غير محل سكنه وحواله الاصلية يبقى بماله من
اين ولدز يادة مع انه غير مسئول بحق الغير (أجاب) اذا كان عقد هذه الاجارة صح
شرعا لا يفسخ في حق المستاجر ببيع العين المستاجرة بدون رضاه الى تمام مدتها
البيع لعدم لزوم المؤجر لوفاء له الا من ثمن كما صرحوا به فلوله ما في الدين غيرها
والحل مذكرا لسؤال لا يكون عسرا في فسخها والله تعالى اعلم (سئل) في راى
جامر من لاهل بلدة أخذ جاموسة رجل منهم ايرعاه له باجر معلوم مع جاموس اهل البلدة
فخذها يوما وذهب بها الى المرعى فتركه في الحقل ورجع بجواميس غيره فضاع
بتركه في الحقل او بعض الناس أخبرني وابور نسكة لحديد اتلفها بعد تركه في
حيث فرط الراى المذكور في حفظها ولم يحضرها الى البلدة على حسب العادة
ضاعت وتلفت بنوا بورا المذكور بعد تركه في الحقل لا يكون لراى المذكور

١٢٩١

١٨

لقيمها حيث صار متعديا بتقريطه في حفظها حتى تلفت (أجاب) نعم يضمن الراعى المذكور بتقريطه في الجارموسة المذكورة حتى ضاعت أو تلفت فعليه قيمتها الربها يوم تلفت اذا كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في ارض مملوكة لجماعة وكوارجلاني اجارتهما من شخصين فاجرها من اجارة واحدة مدة ثلاث سنين ومضى بعد ذلك سنة واحدة من الاجارة فباع بعض الشركاء نصيبه من الارض وفسخت الاجارة في الجميع من المشتري والمستاجرين واجاز من لم يبيع فتخها ورضى به ثم اجر المشتري نصيبه شائعا من الارض للمستاجر بن المذكورين فاسنولي على جميع الارض وزرعها بدون عقد من الشريك الذي لم يبيع ثم تقابل الثمر يك الذي لم يبيع ولم يؤثر نصيبه معهما وتسكلم معهما في شأن اجرة نصيبه مثل ما اجر به شريكه المشتري فرضى احد المستاجر بن بحسبان اجرة شائعا مثل الاجرة الجديدة وامتنع الآخر ويريد محاسبته على الاجرة الاولى التي فسخت اجارتها والحال ان الارض المذكورة معدة للاستغلال والاجارة فيها لكم في

شوال

١٢٩١

١٥

هذه المحايثة والحال هذه (أجاب) الاجارة الصادرة من المشتري في نصيبه شائعا بعد فسخ الاولى فاسدة للشروع وكذا ما حصل من لم يبيع في نصيبه مع المستاجر بن بالنسبة لمن رضى منهما بما بالاجرة الجديدة ولم يؤثر في النسبة لمن لم يرض منهما ابدا اصلا وحيث كانت الارض المذكورة معدة للاستغلال يلزم الرجلين المذكورين اللذين زرعها والحال هذه اجر مثلها المسالكها المذكورين لا يجاوز ما رضى به المسالك المذكورين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تاجر من شأنه ان يرسل اليه البضاعة وغبرها من البلدان من التجار وغيرهم ليدفعها بالتوكيل عن امرسلى أو يرسلها الى محل آخر أو يشتري بالبدل بضاعة أخرى حسب الطلب وله على ذلك اجرة معلومة من النقود قد تعارفها الناس فيما بينهم باعتبارهم البضاعة وقيمة غيرها حسب العمل الواقع من المباشر لذلك ولا يعمل الا بذلك عامله رجل من الاستانة عن هذه الكيفية وصار يرسل اليه الشيء ايرسله الى مكان آخر وتارة يطلب منه شراء ما يلزمه فيشتريه له واستمر الامر على ذلك مدة ثم ان التاجر طاب من الرجل اجر عمله المدة المذكورة فوعده بذلك فلم يلبث ان توفي الرجل لرحمة الله تعالى عن ورثة فيهم صغار نهل والحال ما ذكر اذا ثبت التاجر مدعا على الوصى أو على الوارث الكبير يقضى له في تركة الميت بالميتة المعارف أم كيف

١٢٩١

١٦

الحال (أجاب) اذا صدرت مشاركة بين رب المال والعامل له المذكور على أن يعمل له العمل المطلوب بالاجر المعروف بين التجار تكون هذه اجارة فاسدة فيجب للعامل فيما على رب المال اجر مثل عمله لا يجاوز المشروط وكذا يجب له ما ذكر ان لم يتشمارطا وكان هذا العامل معروفا بهذه الصنعة وقيام حاله بها المذكور في المشروط كما صرحوا به وحينئذ يكون للعامل اجر مثل عمله في تركة رب المال ان أثبت ما ذكر بعدموته بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في مكان كبير قابل لقسمه الا فراز وبسطة له حوانبت

ذى الحجة سنة

١٤ ١٢٩١

ذى القعدة

٨ ١٢٩٣

مشارك جميع ذلك بين ورثة رجل بالغين استأجر أحد الورثة وهو ابن الميت حصص باقي الورثة لنفسه مسانعة باجرة معلومة واستمر واضعا يده على ذلك العقار ينتفع به سكنى واجارة مدة من السنين بطريق الاصل والاجارة ولم يدفع الاجرة الى أن مات فهل يكون له باقي شركائه مطالبة ورثته باجرة انصباهم من ذلك العقار من تركته بمقتضى عقد الاجارة الصحيحة بعد تحقق ذلك شرعا وليس لورثة الشريك الميت ثانيا تضمين باقي شركائه ما صرفه في ترميم المكان المشترك المذكور حيث كانت المزمة بدون اذن منهم وكان المكان المذكور قابلا لقسمة الافراز (اجاب) نعم لشركاء المستأجر المذكور مطالبة ورثته باجرة انصباهم من ذلك العقار الذي استأجروه منهم على هذا الوجه من تركة مورثهم حيث لم يبرأ منها والحال ما ذكر وليس لورثته مطالبتهم بما صرفه مورثهم في مزمة المكان المشترك القابل للقسمة بدون اذنهم بل يكون متبرعا بذلك والله تعالى أعلم (سئل) في عقار مشترك بين جماعة استأجر أحد الشركاء فيه نصيب السابقين منه مدة معلومة ثم أخرج جميعه لرجل مدة معلومة لاتزيد عن مدة استئجاره وشرط المستأجر المذكور على المؤجر المذكور تعميم ما يحدث فيه من الحمل في تلك المدة ثم باع المؤجر المذكور نصيبه لاحد شركائه في العقار المذكور ثم حصل فيه تهميم يفتقر به بعض الانتفاع بالعقار المذكور فيل انقضاء مدة المستأجر وطلب المستأجر المذكور مؤجروه بتعميم المئهم حسب شرطه فامتنع المؤجر من ذلك وامتنع المشتري أيضا من التعميم فهل والحال ما ذكر لا يجبر المشتري ولا البائع على التعميم وما الحكم (اجاب) نعم لا يجبر واحد منهما على ذلك شرعا والحال ما ذكر أما البائع فلا يملك رقبته العقار وأما المشتري فلا يملك لا يجبر على اصلاح ملكه شرعا وبفرض صحة الاجارة يثبت للمستأجر خيار فسخها بقوات بعض المنفعة المعقود عليها ان لم يحصل التعميم من المالك ويسقط عنه من الاخر بحصة ما تحرب من العين المسنطرة وزالت منفعته وان لم يفسخ عقدا لاجارة والله تعالى أعلم (سئل) في أما كن مدة للاستغلال نصفها مالك بطريق الشيوخ بمجلة أشخاص والنصف الآخر الشائع أيضا وقف على جملة أشخاص أجر بعض الشركاء في المالك والوقف بدون وكالة عن الشركاء في المالك ولا نظر على الوقف لكونه ليس ارشدهم جميع الاماكن المذكور مدة من الوقف والمالك بعدد واحد بدون اجرة المثل باضعاف وبدون مدة معلومة لرجل آخر اجني ولم يحز الاجارة المذكور مدة من له ولايتها حتى مات المستأجر المذكور فمعيين مولانا لما كم الشرعي ارشد المستحقين في الوقف الذي هو أحد الشركاء في المالك فاطر اشريعيا على الوقف المذكور بمقتضى تقرير شرعي ليعمل فيه بشرط الواقف بمقتضى مكتوب وقفه وهو انه شرط النظر في وقفه هذا والولاية عليه الارشاد فالارشاد من ذريته ومنها أن لا يجوز وقفه مدة أكثر من ثلاث سنوات في عقد واحد ولا يوجب عقر داموايته ولا يوجب حل عقد اعلى عقد حتى تمقضى مدة العقد الاول ومن فعل

شوال

سنة

١٦

١٢٩٤

جداى الثانية

١٢٩٥

١٠

ذلك من التنازك معزولا قبل ذلك بثلاثة أيام الى آخره ثم باع المؤجر المذكوروا كثر
الشركاء نصيبهم في الملك الى الناظر المذكور بمقتضى حجج شرعية بيده فطلب الناظر
المذكور نزع جميع الاماكن المذكورة من يد ورثة المستاجر المذكور وتسليمها اليه
بمقتضى نظره على الوقف وما يكتو كيله عن باقى الشركاء في الملك فهل يجاب لذلك
وله نزع جميعها من يدهم وطالب قيمة مثل أجرة حصة الوقف والملك فيما عدا اجرة حصة
المؤجر قبل بيعه مدة استيلائهم عليهم الفساده فاعله المؤجر المذكور ولموت المستاجر
المذكور (اجاب) نعم يجاب الناظر المذكور لذلك والحال هذه فله نزع جميع تلك
الاماكن من يد ورثة المستاجر على هذا الوجه ومحاسبته على اجر المثل فيما ذكر بالسؤال
مدة استيلائهم على تلك الاماكن اذا تحقق ما هو مستطور حيث لا مانع والله تعالى اعلم
(سئل) فى مكان مملوك آجره ملاكه من رجل اجارة صححة لستعمله مصبغة
وأذنه بوضع خواب فيه لصناعة الصباغة على وجه البقاء والقرار على ان ما يصبه فيه
ذلك المكان يكون له ملكا وجدا على هذا الوجه فعمر المكان المذكور ووضع فيه
الخوابى وصار ينتفع به مدة ويدفع أجره ملاكه ثم باع خلوه وجد كنه المذكور لشخص
آخر واستمر المشتري المذكور ينتفع بذلك المكان ويدفع أجر مثله ملاكه ثم ان المشتري
المذكور لم يستعمله الا فى الصباغة بل أعده لصناعة البقالين مع بقاء الخلو الذى اشتراه
وهى الخوابى فى أرض ذلك المكان لكونه استغنى عن صناعة الصباغة وهو قائم يدفع
أجر المثل للمكان المذكور الى ملاكه فهل مع بقاء الخلو الذى اشتراه فيه وقيامه بدفع أجر
المثل الى الملاك لا يكون مجرد عدم استعماله لصناعة الصباغة فى ذلك المكان واستعماله
لصناعة البقالة مع عدم الضرر بالمكان وقيامه بدفع أجر مثله موجبا لتمكين الملاك
من نزعها من يده اذا كان خلو المذكور ثابته بحق القرار وانتقل اليه بالشراء الصحيح
الشرعى ممن يملك الخلو المذكور (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعى ان هذا الخلو
والجدك موضوع فى هذا المكان باذن ملاكه بحق القرار لمستاجره اجارة صححة ثم انتقل
الخلو والجدك المذكور بالشراء لمن اشتراه من يملكه شراء صحيحا لا يكون مجرد عدم
استعمال صناعة الصباغة المشروطة فيه واستعماله لصناعة أخرى مع عدم الضرر ببقاء
الخلو على حاله وقيام المشتري بدفع أجر مثله فى كل وقت بحسبه موجبا لنزع ذلك المكان
من مالك الخلو بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل يملك بالوجه
الشرعى جانبا من الاطيان العشور به بجهة الصعيد آجره لرجل معلوم باجرة معينة مدة
سنتين وتحررت بينهما ماورقة بالاجارة المذكورة لم يجز تسجيلها ثم استولى المستاجر على
تلك الارض سنة من السنتين المذكورتين ثم مات المؤجر عن اولاده الذكور البالغ فارادوا
وضع أيديهم على تلك الاطيان لفسخ الاجارة بموت المؤجر فامتنع المستاجر من ذلك متعللا
بعقد الاجارة وعدم مضي مدتها فهل والحال هذه تفسخ الاجارة بموت الموجب ولا

١٢٩٦

٢٠

يجاب المستاجر لبقاءها في يد مددة الاجارة ولو رثته المورث التعريف الشرعي فيها بما شاؤا
حيث طلبوا عدم بقاءها في يد المورث المذكور السنة الثمانية بعد موت مورثهم قبل مضي
السنة الاولى من الاجارة المذكورة وما المحكم الشرعي (اجاب) تنفسخ الاجارة
بلا احتياج الى فسخها بموت احد عاقديهما ان عقدها لنفسه بان كان مالكا أصليا في
العقد ما لم ترص الورقة ببقاء الارض بيد المستاجر الى تمام مدة الاجارة مع رضاه بذلك
فتنقذ ثانيا بما ذكره أمامهم طلبهم بعدم بقاء الارض في يد المستاجر عقب موت
مورثهم فلا ولم نزعها والاستيلاء عليها حيث لا مانع كما اذا كان للمستاجر فيها زرع لم
يدرك فله استبقاؤه فيها الى الادراك بالاجر المسمى ان كانت المدة المعقودة عليها باقية
لبقاء الاجارة حكما وباجر المثل ان كان الانقضاء بعد تمامها والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل استاجر دارا لمدة خمس عشرة سنة لا انتفاع بها ومن الضروريات المبادرة في ترميمها
مدة الاجارة حصل خلل في البناء منع الانتفاع بها ومن الضروريات المبادرة في ترميمها
فورا احذر من حصول الضرر فهل والحال هذه اذا امتنع المالك من التعمير يكون
للمستاجر فسخ الاجارة او يلزم المستاجر تعميرها من ماله (اجاب) اذا حدث عيب في
العين استاجرة يؤثر في المنفعة كالدار اذا تهدم بعضها عما هو مقصود الانتفاع يثبت
به خيار الفسخ للمستاجر لان كل جزء كالمعقود عليه الا ان الفسخ حيث يتوقف على حضور
المؤجر ورضاه او القضاء به بخلاف ما لا يؤثر في المنفعة كانه دمام حائط لا يقتنع به في سكنها
فلا يثبت الخيار لان العقد ورد على المنفعة دون العين فلو ازال العيب الانتفاع بالكلية
كان تمام جميع الدار لا يتوقف فسخ المستاجر على شيء مما ذكر بل ينفسخ العقد بمجرد
فسخه واما الزام المستاجر بالتعمير من ماله فلا قائل به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
دفع لآخر حال صحتها ونفاذ تصرفاتهما مبلغا معلوما من النقود من مال الدافع - الى انه
اجره لجانب اطيان من جملة اطيان المدفوع له قدرها ستة أفدنة وسدس ومن فدان
غير معينة ولا معلومة المخذول للمستاجر عقد اجارتهما مدة معلومة من السنين لتبقى
تلك الاطيان في يد صاحبا تلك المدة ليزرعها على سبيل الشركة بينهما وبين المستاجر ثم
مات مالك الاطيان المذكور بعد خمسة أشهر من تاريخ الاجارة ولا يدري المستاجر
ماذا فعل مالك الاطيان فيها وانفسخت الاجارة والشركة بالموت مع كونها فاسدة
للجهالة وبني المبلغ المدفوع بذمة مالك الارض الى الآن متعلقا بتركته واقرو رثته
جميعا وهم بالغون بعد موت مورثهم ببقائه بذمة الى حين موته وذلك حين سؤلهم
عما يتعلق بتركته مورثهم بمحض الضبط فلما أراد رب الدين مطالبتهم به جددوه فهل
اذا ثبت ما ذكر عليهم في موجهتهم بالبينة العامة لا تطرق الشرعي يقضى له عليهم
بدفع ذلك المبلغ من تركته من بعد استيفاء ما يلزم بالوجه الشرعي (اجاب) نعم حيث
لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وشه تقيته بما يكون بطريق الارث الشرعي عن

ذى القعدة

١٢٩٦

٢١

ربيع الثاني

١٢٩٧

١٩

جادی الاولى سنة

موردتهم اطمينا وأما كن ومخلاره واثي وغير ذلك فآجر الاخ المذ كور جميع ما ذ كرم
وجل أجنبي وحر له بذلك استد بدون اذن له من أخيه الشر يكتن فيماد كرم ولا
تو كيل وبدون اجارة منهم المافعله فهل اذا كان المالك في ذلك بائنا لهم او هم بائنا
عاقلتان لا تنفـذ الاجارة المذ كورة في حصتهم في جميع ما ذ كرم شرعا ولا يجوز اعتبارها
ولا العمل بها في نصيبها ولو فرض صحة الاجارة في نصيبه شرعا (أجاب) نعم لا تنفذ هذه
الاجارة في نصيب الاختسين المذ كورتين ولا تعتبر شرعا اذا كان الواقع ما هو مستطرد
بالسؤال ولا تصح الاجارة شرعا في التحمل حتى في نصيب العاقد بنفسه لو ردها عمل
استهلاك العين والاجارة الشرعية انما تكون على غلبك المنافع والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل غاب غيبه بعيدة طويلا لا يرجع منها سنين ولا يتيسر استطلاع رأيه في تعلقاته وله
حصه من عقارات يلزمها نفقات ومؤن كالام وال المستحقه لبيت المال ولم يكن له وكيل
لتماعدها وادارتها وحفظها وخيف عليها من التلف والخراب فهل للقاضي المقوص
اليه ولاية حفظها واجارتها باجر مثلها على وجه صحيح ولو بما ذونه حيث خيف عليها
ما ذ كروا له هذه وما المحـكم في اجارة المشاع في حصه شريك أو شركاء الى جميع باقي
الشركاء اذا صدرت عن ملك ذلك سواء كان المالك بنفسه أو من له ولاية ذلك كوكيل
وقاض ومستاجر في مدته وما المحـكم أيضا في صدور الاجارة في جميع عقار من شخص الى
أجنبي ثم يظهر استحقاق بعض ذلك العقار لغير المؤجر من الشركاء الذين لم ياذنوا بها
وفسخوها في انصبياتهم هل تصح الاجارة في نصيب المباشرة فقط وتنسخ في الباقي بحد
من ظهر استحقاقه ويعد من قبيل الشيوع الطارئ (أجاب) للقاضي المقوص اليه
ولاية حفظ مال المفقود من متاع وعقار اذا لم يكن له وكيل من قبله وله اجارته اجارة
صحيحة باجر المثل وله بيع ما يخاف تلفه وفساده لاسيما اذا كانت عليه نفقة ومؤنة
كخراج وكذا مال الغائب غيبه بعيدة طويلا بحيث لا يرجع سنين الى ما يستفاد من
جامع القصولين حيث نقل في أواخر الفصل الخامس جواز بيع السلطان الا بقا
مقرر به ولا يؤثر لانه تعريض له على الباقي بخلاف الضال فانه يؤثر هو ان للقاضي بيع
مال المفقود والاسير من المتاع والرقيق والعقار اذا خيف عليها الفساد ثم قال وكذا لو علم
حياته لكنه لا يرجع من سنين ثم قال لو للمفقود نصيب في دار مقسومة على حدة لا ينبغي
لاحد أن يتصرف فيه بلا اذن القاضي والقاضي أن يؤثره لو خيف أن يخرب لم يمسكه
أحد ويحفظ أجرته للمفقود انتهى فسوى بين الغائب الذي لا يرجع من سنين والمفقود
في جوار بيع ما يخشى فسادوه بين البيع والاجارة لانهم امن باب الحفظ حيث قبل هي
أولى لبقاء العين على ملك الغائب فيها والقاضي نصيب ناظر المصالح العاجزين عن
التصرف في شؤونهم وصرحوا بجواز اجارة المشاع من باقي الشركاء جملة لا تنقسم بل وبأن
الشيوع الطارئ لا يفسد الاجارة فلو آجر بعض الشركاء الى الباقي ولو تعدد ما بقي من

١٢٩٨

١٧

جادی الثانية

١٢٩٨

٧

العقار بعد حصة المستأجرين جلة بعد واحد بلا تفصيل تجوز الاجارة بخلاف ما لو آجر
 البعض الباقي دون البعض للشيوع ففي جامع الفصولين على ما نقله السيد الطحطاوي في
 الاجارة القاسدة أرض بين جماعة فوكل أحدهم باجارة حفظه فآجره وكيه من جميعهم
 جاز ولو من أحدهم لم يجوز كالمباشر الموكل انتهى وفي الهندية من الباب السادس عشر
 في مسائل الشيوع من الاجارة والشيوع الطارئ لا يفسدها اجاعا كالمو آجر كل هائم
 تقاسم في نصفها او مات أحدهما أو استحق بعضها يبنى في الباقي انتهى فعلى هذا لو آجر
 رجل عقارا الى أجنبي ثم استحق بعضه اشركا المؤجر في هذا العقار ولم يجوز باقي الشركاء
 تلك الاجارة بل فسخت في انصباهم تنفسخ الاجارة فيما عدا انصيب المؤجر ويكون هذا من
 قبيل الشيوع الطارئ ولو آجر المستأجر ما بقي من مدته لباقي الشركاء جلة بلا تفصيل تصح
 اجارته حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في أرض معلومة معدة للاستغلال جارية في
 ملك هند فوضع زبيده عليها واستغلها واستوفى منفعتهامدة بلا اجارة ولا اجرة قامت
 هند تطالبه باجرة مثلها عن المدة المذكورة فهل لها ذلك أم لا (أجاب) نعم لها ذلك اذا
 كان وضع اليد والاتفاق بتلك الأرض بطريق الغصب بلا إذن مالئكم المذكورة
 وتحقق كون الأرض معدة للاستغلال ولم يوجد مانع والا فلا كما هو مصرح به والله تعالى
 أعلم (سئل) في رجل استأجر أرضا موقوفة ثلاث سنين من ناظرها فغضى منها سنتان وفي
 آخرها بعد الدواك مات مستأجرها انفسه فهل تنفسخ الاجارة بوفته واذا كان كذلك
 لا يجبر من له ولاية التصرف فيها على ابقائها تحت يد ورثته السنة الثالثة وله أن يؤجرها
 لمن شاء حيث لم يوجد ما يفسد انعقادها للورثة بعد الموت والى ينسخ (أجاب) نعم تنفسخ
 هذه الاجارة بوفت مستأجرها المذكور ولا يجبر المتولى على ابقاء الأرض في يد الورثة
 السنة الثالثة والحال ما ذكر بالسؤال وله أن يؤجرها لمن شاء باجر المثل حيث لا مانع والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل آجر أطيانه المملوكة له لرجل آخر مدة معلومة بقدر معلوم وفي
 أثناء هذه المدة آجرها له أيضا مدة اجارة مضافة الى ما بعد انتهاء المدة الاولى ويريد
 الآن رب الأرض فسخ الاجارة الثانية قبل دخول وقتها بحضرة المستأجر المذكور وعلمه
 بالفسخ ليؤجرها لمن شاء بعد مضي المدة الاولى التي لزممت اجارتها بالاجرة اللائقة ويريد
 المستأجر الاول أن تكون الاجارة الثانية لازمة فسا الحكم في ذلك والحال ما ذكر
 (أجاب) صرح علماء نابان في لزوم الاجارة المضافة تعميمين وأيد عدم اللزوم بان عليه
 القنوي وبناء عليه فكل من عاقدى الاجارة الثانية المضافة المذكورة فسخها بحضرة
 الآخر وعلمه قبل دخول وقتها واجارة الأرض لغير الاول حيث لا مانع والله تعالى أعلم
 * (كتاب الاكراه) *

١٢٩٩

٢١

جمادى الثانية

١٢٩٩

٩

جمادى الاولى

١٣٠٠

(سئل) في امرأة قتلت جارية لا حري وثبت عليها ذلك بينة شرعية على اقرارها لدى
 قاض منها قتلته الحكم القاضي عليها بقيمة الجارية بعد تقويمها بتقويم اناس من اهل

نكتة

محرر

الخبرة عارفين لها وبعد ما دفعت القيمة لربتها كتب القاضي حجة شرعية بمضنون
القضية طبق الاصول الشرعية ثم رفعت هذه الحجة لدى قاض آخر فنفذها وحكم بحجة
مضمونها وبعد ذلك بمدة التجات القاتلة الى المحاكم السياسية ليسترد لها بعض ما ضمنه
فاسترد لها من ربة الجارية ثمانية مائة قرش بالا كراه والجبر وبعد ان زال الا كراه طلبت
منها ما كانت استردته يجبر المحاكم فانكرت القاتلة الاخذ والاسترداد من ربة الجارية
فهل اذا زال الا كراه وثبت على القاتلة الاخذ يكون لربة الجارية استرداد ما اخذته منها
واذا امتنعت من دفعه بعد ثبوته يجبرها المحاكم كم على الدفع (اجاب) اذا تحقق بطريق
شرعي ان القاتلة استردت بالا كراه شيئا من القيمة التي حكم بها القاضي عليها يكون
الواجب عليها رده حيث كان حكم القاضي بذلك صحيحا مستوفيا لشرائطه الشرعية والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل متزوج امرأة اكرهها المحاكم كم على طلاقها ويعطيه مبالغ
من الدراهم فعند ذلك قهرها بافطام المحاكم كم والده لياقيه بالرجل المذكور فبحث
عليه والده فاجده فعند ذلك ضربه المحاكم كم ضرر باشد او اخذ منه مؤخر صدق زوجته
ابنه الفار كرها فهل والحال هذه للرجل المذكور المطالبة بمؤخر الصداق ممن اخذ منه
وليس للزوجة المطالبة بمؤخر صدقها الا ان من زوجها حيث كان دافعا ما تعرف
تجهله ولا يلزم الزوج نفقتها وكسوتها الا اذا كانت في محل طاعة بما يليق بحاله (اجاب)
لوالده استرداد ما دفعه مكرها من المحاكم كم المذكور وحيث قبضت المرأة ما تعرف
تجهله من المهر لا يكون لها منع نفسها لذلك وعلى الزوج نفقتها وكسوتها بقدر حالها
حيث لم تكن ناشزة وليس لها مطالبة الزوج بما هو مؤجل من المهر والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل له ارض زراعية اكرهها المحاكم كم سابقا بالمحسين المديد على ان يبادل
شخصا آخر بارضه فبادلها واخذ ارضه عرض ارضه بالا كراه المذكور فهل لا يسقط
حقه من ارضه بالمبادلة مع الا كراه حيث لم يسقط حقه منها باختياره ولرب الارض
المذكور رفع يده الاخر عن ارضه خصوصا وقد طال به برفع يده عنها مع ابتداء وضع يده
وفي كل سنة ولم يتمكن من ذلك (اجاب) نعم لا يسقط حق الرجل المذكور من ارضه
بالمبادلة حيث كان الامر ما هو مستطوره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى
عليه بسرقة فانكر وقال لهم افيما على يمينه فاخذ المدعون ووضعوه في السجن وضر به
ضر باشد او اقام في السجن مدة طويلة ثم بعد ذلك طلبوا والده عند ذي شوكة وتغلبوا
عليه وقهروه واكرهوه اكرها شرعيا على التزامه بقيمة تلك الاشياء وكتبوا عليه حجة
قهر اعنه بذلك ثم اطلقوا والده من السجن ثم بعد ذلك طلبوا منه المبلغ المذكور
متمسكين بالحجة فقال لهم لا دفع شيئا الا بالوجه الشرعي فهل يجاب لذلك ولا يلزمه دفع شيء
(اجاب) ليس للدعين المذكورين مطالبة والد المدعي عليه بالسرقه بناء على التزامه
للمسكتب بالوثيقة والالتزام ياتى به اذا كان مع الا كراه الشرعي والله تعالى اعلم

١٢٦٥

٧

ربيع الثاني

١٢٦٥

•

جداى الاولى

١٢٦٥

١٣

جداى الثانية

١٢٦٥

١٤

(سئل) من طرف مجلس الحقاينة في رجل كان سجنه الحماكم السياسى بخصوص دعوى ديون مطلوبة منه وأمر باخذ أمتعته من رقيق ومواش وخلافه وجرى بيعها بالجس وصاحبهم مسجون ولما تظلم لولى الامر صار اطلاقه من السجن وتحقت دعواه فوجد معذورا وثبت الاكراه الشرعى في بيع أمتعته وفسادا لبيع بمقتضى اعلام مستوفى حكمه اثر ائط الثرعية بحضور شيخ الجام الأزهر ومفتى السادة الحنفية وقتها وبناء على ذلك صدر الحكم من ولى الامر بان المشتري لا تمتع هذا الرجل بالجس يؤدون فرق الثمان الامتعة المباعة لهم باعتبار قيمتها وقت البيع او تردها بمتعته عينا سواء كان رقيقا أو مواشى أو غيره وهو يعطيهم الثمان التى دفعوها وقت الشراء فيعد صدور الامر حصل توقف من المشتري ومن جملة دعواه عدم وجود ما اشتروه بذلك الوقت وأنه لو فرض الوجود فيمناسبة ماضى على ذلك من السنين الصغير من المواشى صار كبيرا واستولد منه نسل والمريض بذلك الوقت قد برئ والبعض نفق بالموت وهو كذا من المظورات الموجبة لعدم تنفيذ حكم ولى الامر فهل لا يجابون في ذلك أم كيف يكون الحكم الشرعى (أجاب) قد صرح علماؤنا بالبائع اذا كان مكرها كراه شرعيا يترقب عليه التمكن من النسخ وفساد البيع واذا مضى المشتري المبيع طوعا أو هلك في يده يكون مصرونا عليه بقيمة ما قبضه قبض مالك باختياره منه بعقد فاسد وبان زوائد المبيع بالا كراه كالولد ونحوه مضروبه على المشتري بالتعدي فالمبيع الموجود بيد المشتري اما أن يضى البائع البيع فيه أو يفة منعه وما هلك بليديهم مصعون عليهم باقيمة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل سعى بائنا خردى حاكم فغرم الحماكم المسعى به مائة دينار في الاكراه الشرعى فهل اذا أقرانه اهمه ظلمما يكون ضمان ما غرم على الساعى أم لا (أجاب) نعم يضمن الساعى بالسعاية الكاذبة كما أفق به دخول علمائنا المتأخرين حسمال الفساد قال في البرازيه قال محمد يضمن وعليه الفتوى كذا في فتاوى العلامة الخبير وفي منح الغفار الفتوى اليوم بوجوب الضمان على الساعى مطلقا أى سواء كان المسعى اليه قد غرم أو لا يغرم أو يغرم ألبتة أى وقد غرم بالفعل اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يستحق طينا فيه نخل أكرهه الحماكم بالحبس والضرب الشديد على بيع ما ذكر من الطين والنخل في دين كان على ولده بلا كفالة واستولى عليه المشتري مدة من السنين وهو ياكل ثمرة النخل سمات البائع فهل يذكر لورثته الرجوع على المشتري بالنخل والطين ومحاسنته على ما أكله من ثمرة النخل في هذه المدة حيث كان الاكراه ثابتا بالوجه الشرعى (أجاب) اذا أكره شخص بقتل أو ضرب شديد متلف أو جسر أو قبح مديد حتى باع أو اشتري أو أقر أو أجاز فسمي أو مضى ولا يبطل حق الفسخ بموت أحدهما ولا بموت المشتري ولا بالزيادة المنفصلة كالولد والثمرة وتضمن بالتمهيد كذا أفاده في الدرر وحاشيه ومنه يعلم جواب السؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك ابراج حمام حبسه شيخ بلده وطلب

١٢٦٥

١١

١٢٦٥

١٢

١٢٦٥

٢٩

منه أن يشتري نصفها لنفسه وأكرهه على البيع له بالحبس المديد والضرب الشديد فباع له النصف وهو في الحبس ثمن معلوم ولم يدفع له شيئا منه فهل إذا كان الاكراه على البيع ثابتا بالبينة الشرعية لا ينفذ ويكون لرب الابراج فسخ البيع وإبطاله (أجاب) إذا تحقق الاكراه الشرعي على البيع يكون للمكره بعد زوال الاكراه فسخ البيع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي وترك متاعا وورثة ودينون عليه واشترى بعض الورثة بقرة من بعض الورثة الآخر بعد قسمة التركة بينهم فبعتهم مدة ثم يرد على ثمان سنين من حين الشراء وبعد نصف المشتري فيها يبيع نتائجها ادعى البائع أن البيع بالاكراه فطلب منه بينة على الاكراه فلم يجد له بينة فهل والمحال هذه لا يكون له استحقاق في فسخ البيع (أجاب) إذا لم يثبت الاكراه الشرعي على البيع لا يكون للبائع فسخه ويمنع من معارضة المشتري البقرة المذكورة بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة أفا رب يملكون ساقية وأشجارا وأطيان زراعة فبعت شيخ البلد واحدا منهم في غيبة الباقيين وأكرهه بالحبس المديد والضرب الشديد على بيع ما ذكروا فباعه بالاكراه لرجل بثمان معلوم ثم بعد ذلك اشتراه منه شيخ البلد المكره لنفسه فهل إذا كان الاكراه المذكور ثابتا بالبينة الشرعية على البيع لا ينفذ في نصيب المكره ولا في نصيب بقية الشركاء إذا لم يميزوه ولم يرضوا به ويكون لهم فسخ البيع وإبطاله بالطريق الشرعي (أجاب) لا ينفذ البيع في نصيب باقي الشركاء وإن لم يكن ثمة اكراه شرعي حيث لم يثبت الاذن منهم أو الإجازة وإذا تحقق الاكراه الشرعي يكون للبائع فسخ البيع في نصيبه حيث لم يوجد منه ما يفيد الرضا صريحا أو دلالة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نخلا معلوم القدر أكرهه ذو شوكته على بيعه بالحبس المديد فباعه وهو بهذه الحال لرجل أجنبي بثمان معلوم ثم بعد مدة أكرهه ذو الشوكته المذکور بالحبس المديد أيضا على بيع نصف بستانه فباعه مكرها لرجل أجنبي بثمان من ثمن مثله فهل إذا كان الاكراه على البيع المذکور أو لا وثانيا ثابتا بالبينة الشرعية يكون لرب النخل والبستان فسخ البيع وإبطاله ورد الثمن وانتزاع المبيع من يد المشتري وإذا أخذ المشتري قدر ما معلوم من الثمن يكون له بحاسبه على قيمته (أجاب) إذا تحقق الاكراه الشرعي على البيع يكون للبائع الفسخ حيث لم يوجد منه ما يفيد الرضا صريحا أو دلالة كقبضه الثمن طوعا ولا يطل حق الفسخ مع الاكراه مجزأ أحدهما ولا بالزيادة المنفصلة كالثمرات وتضمن بالتعدي كما يستفاد من الدرر وحواشيه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصاة في ساقية أكرهه الحماكم على بيعها بالحبس وهدده بالضرب فباعها وقبض الثمن مكرها من الحماكم فهل إذا ثبت الاكراه بالبينة الشرعية يكون للبائع فسخ البيع ويجبر المشتري على رد المبيع للمكره المذکور (أجاب) إن كان الاكراه شرعيا ولم يوجد من المشتري ما يفيد الرضا يكون له فسخ البيع بعد زوال

رمضان

١٥

١٧

شوال

٢٦

ذی الحجة

ربيع الاول سنة

١٣ ١٢٦٦

جمادى الثانية

٢٤ ١٢٦٦

شعبان

٣ ١٢٦٦

ذى القعدة

١٧ ١٢٦٦

الاكراه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل جبره ذو شوكة على بيع منزله لا تخرقهرا
 وكتب بذلك حجة من غير أن يقبض عنه فهل اذا توفي البائع والمشتري قبل التمكن من
 رد البيع ويمكن منه ورقة البائع لهم رده حيث ثبت الاكراه ولم يظهر منهم ولا من مودتهم
 ما يدل على امضائه (اجاب) لا يبطل حق الفسخ بموت المشتري ولا بموت البائع ولو ارث
 المكره فسخ البيع حيث تحقق الاكراه الشرعي عليه والله تعالى اعلم (سئل) في
 اخوين أحدهما قاصر والاخر بالغ مات أبوهما وله تركة من جهتهما عاقد وروى عليه دين
 فقام القاضى البائع من الاخوين وصيا شرعيا على اخيه القاصر فدفع ذلك الوصى ما كان
 على أبيه من الدين بعد ثبوته بالوجه الشرعي فلما بلغ القاصر طالب أحياه بما يخصه من
 تركته والده فاحبره بانه دفع ذلك في دين أبيه فلم يصدق في ذلك واستعان عليه بما كم
 سياسي في أخذ املا كه بدل حصته فخير ذلك الحما كم الرضى على بيع أملا كه لاختيه
 وحسبه على ذلك وضربه وأخذها منه مع ذلك باقل من ثمن مثلها ولم يحاسبه على ما دفعه
 من الدين الذي ثبت على والده فهل والحال هذه يكون البيع باطلا وله أن يلزمه بمقدار
 ما خصه من دين والده الثابت عليه (اجاب) اذا تحقق الاكراه الشرعي على البيع
 يكون للمكره بعد ذوال الاكراه فسخ البيع والدين الثابت شرعا يقدم على الميراث والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل ذى شوكة له دين على آخر والمدين لذى الشوكة له نسب
 له مال متعلق بجهات ذى الشوكة فما كان من ذى الشوكة الا جرح على مال النسب
 المذكور وأرسل احضره وطلب منه أن يضمن نسبه بالدين الذي له عليه فامتنع فوضع
 عليه السجن مدة وقهره على الضمان وأخذ عليه سند بضمان الدين على نسبه فهل
 لا يلزم الضامن دين نسبه حيث كان ضمانه بالتقهر والغلبة وهناك بينة تشهد بذلك
 (اجاب) اذا تحقق الاكراه الشرعي على الكفالة بالمال لا يكون لرب الدين مطالبة
 الكفيل به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل شيخ بلد ادعى على رجل يدين فافكر
 المدعى عليه دعواه ولا بينة للمدعى فحينئذ حبسه وهدده على أن يقر له بما ادعاه فاقر له به
 مكرها وكتب عاياه وثيقة بذلك فهل اذا ثبت ذلك يكون الاقرار في هذه الحال باطلا
 ولا يعمل بالوثيقة المذكورة (اجاب) اذا آكراه شخص بقتل أو ضرب شديد متلف
 أو حبس أو قيد مديد حتى أقرا لا يصح اقراره افقدا الرضى وهو شرط لصحته والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل مات عن اولاد بعضهم قاصروا البعض بالغ وترك جانب طواحين
 وبيتا معد للاستهلال فادعى رجل صاحب شوكة على بعض الورثة البالغين بان له ديننا
 على أبيهم الميت بدون اثبات واكرههم بالحبس على بيع الطواحين والبيت فباعوا
 جميع ذلك مكرهين بالحبس ووضع المشترون ايديهم على المبيع وصاروا اثر جروته
 ويستغلون أجرته مدة من الاستغلال اذا ثبت الاكراه بالبينة الشرعية يكون البيع
 فاسدا ويكون الوصى القاصر محاسبينهم على ما استغلوه من الاجرة المدة المذكورة لا سيما

وليت أمتعة نفي بالدين لو ثبت (اجاب) اذا ثبت الا كراه الشرع
 للبائع فمعه حيث لم يوجد منه ما يدل على الرضا صريحاً أو دلالة وعلى من اسسوى على
 حصة الصغار أجرة مثلها مدة استلائه عليها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له
 أطيان اكرهه الحيا كم بالحبس والضرب بالكرباج على يديه وادفع ثمنها في دين على
 ولده والحال ان ولده ليس له على أبيه حق ولا هو ضامن له في ذلك الدين فهل اذا ثبت
 ا كراهه بالبيعة الشرعية لا يصح بيعه ويكون الطين باقياً على استحقاقه (اجاب) اذا
 ا كره شخص بقتل أو ضرب شديد متلف أو حبس أو قيد مديد حتى باع أو اشترى أو أقر
 أو أجره خ مائة أو مضى ولا يبطل حق الفسخ بموت احدهما ولا بموت المشتري فاذا
 تحقق الا كراه الشرعي على البيع أو اسقاط الحق من ارض الزراعة لا يكون البيع
 والاستقاط نافذاً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اكره على احضار زيد او ضمه
 في غيبته من جهة كما السياسة فضمن المذكور خوفاً من الحبس المديد ضمن
 حضور حين الطلب مكرهاً على ذلك فهل لا تصح تلك الكفالة مع الا كراه حيث كان
 من جهة الحيا كم (اجاب) اذا ثبت الا كراه الشرعي على الكفالة لا تكون صحيحة
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دين على آخر ثابت بالبيعة الشرعية فذهب
 المدين الى بلدة اخرى فذهب الدائن له ليطالبه بدينه فخبسه المدين وضربه الحبس المديد
 والضرب الشديد على ان يقربانه اخذ دينه منه فاقر مكرهاً بذلك فهل اذا ثبت الا كراه
 بالوجه الشرعي على الاقرار باخذ الدين لا عبرة به ولا يسقط حق الدائن بذلك ولو اقام
 المكره بيعة على افراد لا عبرة بها حيث لم شهد بانه اقر طائفة مختاراً (اجاب) لا يصح
 الاقرار مع الا كراه الشرعي عليه وبيعة الا كراه على اقراده أولى من بيعة الطوع ان ادخا
 واتخذ نار يخهما فان اختلفا ولم يؤثر خاف بيعة الطوع أولى والله تعالى أعلم (سئل) في
 امرأة لها حصة في دار ولبناتها باقى الدار اكرهت المرأة في ان تهب تلك الدار لمخادم شيخ
 البلد في نظير دراهم قليلة ففعلت فهل لا يصح ذلك مع الا كراه الشرعي ويكون تصرف
 الام في حصة بنتها غير نافذ (اجاب) تصرف الام في حصة ابنتها المذكورة بدون اذنها غير
 نافذ مطابقاً وتصرفها بما ذكر في نصيبها غير نافذ ايضاً حيث تحقق الا كراه الشرعي
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجتين واولاد بلى وقاصرو ترك ما يورث عنه
 شرعاً فادعى جماعة ذميون بارئهم علم الميت ديناً وطلبوا احد الاولاد عند شيخ حرقه
 ليصدق لهم على دينهم على ابيه فامتنع الابن من ذلك فهدده شيخ حرقه وخوفه بالضرب
 والحبس وقفل حانوته وعدم نعطيه البيع والشراء في حانوته لاجل ان يصدق لهم على
 دينهم فصدق الابن المذكور على دين المذكورين خائفاً من حصول ما هدده به شيخ حرقه
 فهل اذا تحقق ما ذكره كان شيخ حرقه قادراً على فعل ما هدده به لا يصح الاقرار والتصديق
 من الابن المذكور مطالب من المدعين اثبات دينهم الذي بدعونه بالوجه الشرعي واذا

صفر

١٢٦٧

١٠

ربيع الثاني

١٢٦٧

٨

جمادى الاولى

١٢٦٧

٦

١٢٦٧

١٩

قلتم بان هذا لا يعدا كراهيا وبهجة تصديق الابن المذکور ایكون في نصيبه خاصة دون باقي الورثة (اجاب) اذا ثبتا كراه احد الورثة على الاقرار بالضرب الشديد أو الحبس الشديد من قادر عليه وخاف المسكره لولم يقر وقوع ذلك به يكون اقراره غير نافذ وان لم يثبت الا كراه على الاقرار واقر طائعا يلزمه جميع ما اقر به ان وفي ما ورثه ولا يلزم باقي الورثة شي حيث جحدوا اقراره وقيل حصته واختاره ابو الليث دفعا للضرر عن المقر والله تعالى اعلم (سئل) في شخص صغير اتهم في ربح صغير آخر في بئر ثم ان وارث المرمي رفع امر المتهم مع ابيه الى المحاكم فحبسهما واطال سجنهما ما ثم هدد احدهما كم الشخص المتهم بالضرب الشديد المبرح فاقرب بالرمي في هذه الحالة ثم ان المحاكم سال اباة فاقربا اقربه ابنته من نسبة الرمي لابنته خوفا من ان يحصل له مثل ما حصل لابنته والحال ان الاب عاجز مكره على ما اقربه فهل اذا ثبت ما ذكر لا يعتبر هذا الاقرار (اجاب) اذا تحقق الا كراه الشرعي على الاقرار لا يكون الاقرار معتبرا بل اقرار الصغير على نفسه ولومع الطوع لاغ وكذا اقرار ابيه عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن أربعة بنين وبنين وبنين وترك دارا بعد مدة من السنين جاء رجل ذو شوكه واكره اثنين من البنين وحبس احدهما على بيع جميع الدار له فباعها له مكرها بدون اذن باقي الشركاء وبدون اجازتهم فهل اذا ثبت الا كراه بالبيعة الشرعية يكون البيع غير نافذ في نصيبه ونصيب باقي الشركاء حيث لم يجيزوا البيع ويجوز المشتري على رد الدار لمسا لكها (اجاب) اذا تحقق الا كراه الشرعي على البيع المذکور يكون لمسا لكى الدار المذکور فسخ البيع وابطاله حيث لم يوجد منهم ما يدل على الرضا به وان لم يتحقق لا ينفذ في نصيب من لم يبيع الا باذن أو اجازة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اودع عند آخر مبلغا من الدراهم ثم بعد مدة طالب المودع المودع بالوديعة فجحدها وترافع المحاكم كم الشرعي فهل اذا اقام المدعي بينة تشهد له طبق دعواه لا يعتبر جحد المدعي عليه ويقضى عليه بمبلغ الوديعة التي تشهد به البيعة واذا تعلل بانه جرى بينهما صلح وان المدعي اسقط جانباً من مبلغ الوديعة وكتبت به وثيقة بختم المودع وكان الصلح المذکور كوروا الختم الا كراه من المدعي عليه للمدعي وشهدت بينة شرعية بذلك لا يعتبر تعلل المدعي عليه بالصلح المذکور كورويؤثر بدفع مبلغ الوديعة (اجاب) نعم يقضى على المودع المذکور بدراهم الوديعة بعد نبوتها عليه بالوجه الشرعي مع انكاره ولا عبرة بما ادعاه من الصلح المذکور حيث تحقق الا كراه الشرعي عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اكرهه ذو الشوكه والقوة في يده على انه ان لم يبيع داره ويخرج من البلد والا آتلفه وناله بالضرب حتى يبيعها وعلم وتحقق انه ان خالفه يتلفه فهل اذا ثبت الا كراه بالبيعة على هذا الوجه يكون البيع فاسدا لاسيما واخذ له للثمن من المشتري على هذا الوجه (اجاب) اذا تحقق الا كراه على البيع بالوجه الشرعي يكون للبائع فسخه حيث لم يوجد

منه ما یفید الرضا صر یحی أو دلالة کقبضه الثمن طائعا والله تعالی أعلم (سئل) فی رجل له دار فہرہ علی بیعہا رجل ذو شوکة وباعہا وقبض ثمنہا وادعی ان صاحب الدار علیہ دین له وأخذہ فی نظیر دینہ الذی ادعاه وذلك بعد ان حبسہ وضر بہ فهل اذا لم یثبت الدین وزال الاکراه وطالب صاحب الدار أخذہا ودفع ثمنہا یجیب لذلك وترفع یدواضع الید علیہا حیث ثبت البیع بالا کراه بالمحبس والضرب (أجاب) اذا ثبت الاکراه الشرعی علی البیع لا یمکن ان نافذ البائع المذکور والحال ہذہ فسخ البیع حیث لم یوجد منه ما یفید الرضا صر یحی أو دلالة کقبضه الثمن طائعا والله تعالی أعلم (سئل) فی رقیق ملک لیتیم ادعی علیہ رجل أجنبی بمائتین وستین قرشا فانکر دعواه ولا ینتہ ولا یندبیدہ علی ما یدعی بہ فآخذہ لمنزلہ وکنفہ وسجنہ مدة سبعة أيام علی انه یقر بما یدعی بہ علیہ فاکرمہ کما من شدة الخوف فهل لا یصح اقرارہ المذکور ولا یكون له مطالبته بما أقر بہ مکرہا اذا ثبت بالبینة الشرعیة انه کرمہ علی الاقرار المذکور وتحقق ما ذکر بالوجه الشرعی (أجاب) اذا أقر عبد طائعا بال غیر مولا یصح فی حق نفسه فقط فیؤخر الی عتقہ فلیس للمقر له مطالبة سید العبد بما أقر بہ وله مطالبة العبد بہ بعد عتقہ واقرار المکرہ بما لہ کما کان أو عبدا کما هنا لا یؤاخذ بہ المقر اذا ثبت الاکراه الشرعی والله تعالی أعلم (سئل) فی رجل یملک نخلا کرہہ ذو شوکة علی بیعہ لہ بالمحبس المذید فباعہ لہ وهو فی السجن بالا کراه بثن معلوم ووقفہ علی ضرب رجلی فهل اذا ثبت ما ذکر لا ینفذ بیعہ ولا یصح وقفہ اذا لم یجزہ المالك ولم یرض بہ ویكون باقیما علی ملک صاحبہ (أجاب) صرحوا بان البیع بالا کراه یمخالف البیع الفاسد فی مسائل منہا انه تنقض جمیع تصرفات المشتري فیہ وان تداو لیس الایدی فاذا ثبت الاکراه الشرعی علی البیع ولم یوجد من البائع ما یفید الرضا صر یحی أو دلالة کقبضه الثمن طائعا تنقض تصرفات المشتري فی البیع بطلب المکرہ والله تعالی أعلم (سئل) فی رجل علیہ دین لا ینحضر الحاکم رجلا ولا کرہہ علی کفالة ما علیہ من الدین فهل اذا كانت الکفالة المذکورة بالا کراه لا تكون لازمة حیث ثبت ما ذکر بالوجه الشرعی (أجاب) نعم لا تلزم الکفالة المذکورة اذا تحقق الاکراه الشرعی علیہا والله تعالی أعلم (سئل) فی رجل ذی شوکة له أخ مقسوم منه فی المعاش والاموال قسمة شرعیة تعدی علیہ وأکرہہ بالضرب الشدید والحبس المذید علی بیع ملک لہ فباعہ لہ بالا کراه مع الغرور والغبن الفاحش ثم مات الاخ البائع فآخذ المکرہ ولد المکرہ للنظام فسکت مدة تزيد علی خمس عشرة سنة فهل اذا ثبت ذلك بالبینة الشرعیة یكون البیع باطلا ولولد أخذ ملک والده بالوجه الشرعی (أجاب) اذا أکرہ شخص علی بیع بضرب شدید أو حبس مديد حتی یباع یكون للبائع فسخ البیع بعد زوال الاکراه ولا یبطل حق الفسخ بموت أحدہما ولا بموت المشتري ویقوم وارث المکرہ مقامہ فی الفسخ کما فی الدر

۱۲۶۸

۲

صفر

۱۲۶۹

۲۳

ربیع الثانی

۱۲۶۹

۵

۱۲۶۹

۳۰

جادی الاولی

۱۲۶۹

۵

٧

١٢٦٩

ذی القعدة

٢٤

١٢٦٩

ذی الحجة

٢٨

١٢٦٩

محرم

٢٦

١٢٧٠

وحواشيه وصرحوا بعدم سماع الدعوى بعدمضى خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف
 ووجوده - نذر شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة لهم ساقية باعها أحدهم
 بطريق الاكراه الشرعى في حال غيبة الباقي والبعض فاصر بدون ولاية شرعية فهل
 لا يكون البيع في نصيب الفاصر والغائب والمباشر للبيع بالا كراهه فاذا حيث كان
 الا كراهه على البيع مما يعدم الرضا ثابتا بشهادة البيعة الشرعية واذا تعارضت بينة
 الطوع والا كراهه تقدم بينة الا كراهه (اجاب) اذا تحقق الا كراهه الشرعى على البيع
 يكون للمكراه باطله في نفسه - ييه بعد زواله - اه حيث لم يوجد منه ما يدل على الرضا
 كقبضه الثمن طائعا وبقته لم يبدى الا - الى بينة الطوع والبيع في نصيب
 الغائبين بدون اذنهم موقوف على اجازتهم - وه نفذوا ان ردوه بطل ولا يصح بيع
 الاجنبي مال القصر بدون ولاية شرعية ويدون مسوخ في بيع العقار والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل جبهه وشوكة بالضرب الشديد والحبس الشديد وأمره ان يبيع
 داره الى آخر فاني فهدده عليه تهديدا شديدا فباعها له بمبلغ دون القيمة ولم يقبض شيئا
 من ثمنه ولم يكن ذلك القدر محتملا لاجاله لتسديد ما جبهه على البيع لاحاله ولم يمنع من اداء
 ما طالب منه فهل اذا كان الامر كما ذكر وحضر أبواب الخبرة وعاینوا الله المذكرة
 ووجدوا بيعها بدون القيمة يكون له الرجوع في ذلك بعد زوال الا كراهه عنه ولا ينفذ
 بيعه (اجاب) اذ ثبت الا كراهه الشرعى على البيع بالوجه الشرعى ولم يكن هناك
 مانع من سماع الدعوى ولم يوجد من المكروه ما يقيده رضاه بالبيع صريحا أو دلالة يكون
 له فسخ البيع بعد زوال الا كراهه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى
 قليوب بما مضمونه ادعى أحمد بنونس على ابراهيم عبد الله ساعى باشا بانه يملك دارا مضمونة
 بمقدودا أربعة وانه باع نصفها للمدعى عاينه بمبلغ معلوم من الدراهم وباع نصفها لرجل آخر
 والاخر باعه للمدعى عليه بمبلغ معلوم وادعى انه باع ذلك بالا كراهه بواسطة ان عليه ديننا
 فاكرهه على دفعه من شيخ الباد ولم يبد كرهه بالبيع فباع لاجل دفع الطلب عنه بعد يوم من
 اتارىح الا كراهه وانه لم يصل له من ثمنه ثمن في ثمنه كفى ذلك (اجاب) ليس لاحمد
 بنونس المذكرة وفسخ البيع بدعواه الا كراهه على الوجه المذكور وله المطالبة بالثمن اذا لم
 يثبت قبضه بالوجه الشرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك منزلا كرهه ذو
 شوكة على بيعه بالحبس الشديد فباعه وهو مسجون بثمن معلوم فهل اذا كان الا كراهه
 ثابتا لا ينفذ بيعه واذا اذن منه ان يقاضا ببيعها بقدوم معلوم من الدراهم يكون لرب المنزل
 تضمينه بمبلغ ما باعه حيث تدروده بعد قبضه بالطريق الشرعى (اجاب) اذا ثبت
 الا كراهه الشرعى على البيع يكون للمكروه منه بعد زوال الا كراهه حيث لم يوجد منه
 ما يقيده الرضا به صريحا أو دلالة كقبضه الثمن طائعا كانه تضمينه بدل الاتعاض
 والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى قليوب بما مضمونه ادعى رجل على آخر

بأنه أكرهه بالحبس والضرب على إسقاط حقه له من منسقة زراعة قدان طين اميرى
محدود محدود أربعين معلوم من الدراهم وبين أن لا كراه بالحبس خمسة عشر يوما
والضرب على الإسقاط المذ كورفانكر المدعى عليه الا كراه وادعى انه بالطوع وأقام
بينة شهدت انه أسقطه له طوعا بالمبلغ المدعى وأحضر المدعى رجلين وقرر كل منهما بأنه
في سنة ١٢١٥ حبس المدعى عليه المدعى المذ كورفانية أيام في المحاصل وضربه
في المدة المذ كورة على ان يعطيه القندان المذ كوروقد بلغتهما من الناس انه أعطاه ذلك
ولم يكونا حاضرين وقت الإعطاء والإسقاط في القندان المذ كورو بعد ذلك فرهارباً من
الناحية المذ كورة فالحكم في ذلك (أجاب) لم يثبت ببينة المدعى على الوجه المسطور
كون الإسقاط بالاكراه فليس له إبطال الإسقاط والحال هذه الا اذا أثبتته بالوجه
الشرعي ببينة عامة تشهد طبق دعواه لم يقيمها مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
يملك نخلا بالميراث عن أبيه أكرهه ذو شوكة على بيعه بالحبس المديد والضرب الشديد
فباعه وهو سجون لرجل أجنبي بثمن معلوم فهل اذا كان الا كراه ثابتاً بالبينة الشرعية
لا ينفذ به وهو يكون للمكره منه بغير زوال الا كراه واسترداده من يد المشتري اذا تحقق
ما ذكر (أجاب) اذا تحقق الا كراه الشرعي على البيع يكون للبائع فسخه اذا لم
يوجد منه ما يفيد الرضا صرحا أو دلالة تقبضه الثمن طائفاً والله تعالى أعلم (سئل)
في جماعة لهم فداعة أرض زراعة امير به مثـ تركه بينهم أكرهه ذو شوكة بعضهم المتعدد
بالحبس المديد والضرب الشديد على أن يسقط واحد منهم في نصف الأرض المذ كورة له
فأسقطوا الحق له في فسخها والحال انه لم يكن عليهم من ولا مطالبهم فادروا على
زراعتها ودفع خراجها فهل اذا كان الا كراه ثابتاً بالبينة الشرعية يكون لهم أخذ أرضهم
واستردادها من هي تحت يده ولا يسهط حقهم من الا كراه اذا تحقق ما ذكر (أجاب)
اذا ثبت الا كراه الشرعي على الإسقاط بالضرب الشديد أو الحبس المديد يكون الإسقاط
بعد زوال الرجوع فيما أسقطه اذا لم ير جده منه ما يفيد رضاه صرحا أو دلالة حيث لا مانع
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك قطعة أرض خربة خالية عن النساء وكل ابه
في بيعها فباعها لرجل آخر بثمن معلوم من الدراهم ووضع المشتري يده عليها وناولها
وهرها وصار يصرف فيها مدة سبع سنين مع اطلاع الاب ثم مات البائع عن ورثة فأنكروا
البيع وأرادوا الرجوع على المشتري ثم ادّعى الاب ان البائع وادّعى ان البيع وقع
بالاكراه فأنكر المشتري دعواه الا كراهة فهل ادّعى ثابتاً او لا كراه بالبينة الشرعية
لا يجابون لذلك ولا عبره بدعواهم الا كراه بغير دقة من الاثبات ويكون البيع صحيحاً
نافذاً حيث كان ثابتاً (أجاب) من المعلوم انه لا يقضى لمدعى بمجرد دعواه بدون
اثباته بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة يملكون نخلاً بالميراث عن
ابهم يباعه أحدهم لرجل أجنبي بثمن معلوم بمرجبة شرعية وبعدمضي نحو سنتين

١٢٧٠

٤

ذى القعدة

١٢٧٠

٢٢

جاءى الاولى

١٢٧١

٩

١٢٧١

١٥

حضر باقي الورثة وأجاز البيع في نصيبه بحضرة بينة شرعية وأخذ ما يخصه من الثمن ووضع المشتري يده عليه مدة ثمانية عشر سنة والآ ن مات البائع فأدعى ورثته أن مورثهم ياعه بالآ كراه فأنكر المشتري دعواهم فهل إذا لم يثبتوا دعواهم الآ كراه بالوجه الشرعي لا يجابون لذلك ولا عبرة بدعواهم المجردة عن الأثبات ويمنعون من منازعة المشتري بدون وجه شرعي (أجاب) نعم لا عبرة بدعوى ورثة البائع آ كراه مورثهم على البيع بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعة أميرية ممسوحة على أييه تلقاها عنه فآ كراهه شيخ بلده على إسقاط حقه فيها الرجلين بالضرر الشديد على قدر معلوم من الدراهم ولم يكن عليه دين لجهة الديوان ولا لغيره فوضع أيديهما المسقط لهما نصف سنة فهل إذا ثبت الآ كراه ولم يوجد منه ما يفيد سقوط حقه كقبضه البديل طائعا لا ينفذ إسقاطه ويؤمر واضعا اليد برفع أيديهما عن الأرض المذكورة (أجاب) لا يسقط حق صاحب الحق بالإسقاط مكرها آ كراهها شرعا بدون وجه شرعي بوجوب السقوط والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك ربع بستان من النخل وباقيه لأخويه وأخواته القصر بالآرث عن أبيه فأدعى شيخ البلاد بدين له على أيهم بعد وفاته ثم آ كراه هذا الرجل على بيع البستان قبل ثبوت الدين المذكور فباع المكره البستان كله بالآ كراه ثم ما بلغ القصر أرادوا الآن نقض البيع الصادر من أخيهم فهل يجابون لذلك وإن ثبت الدين حيث لم يكن إلا خوصيا بقضاء الدين وإذا لم يثبت يكون البيع غير نافذ في الجميع وينقض وإن تداولته الأيدي لانه آ كراهه غير حق (أجاب) إذا كان البستان المذكور مخلفا عن المتوفى المذكور وثبت عليه بالوجه الشرعي دين لشيخ البلد ولم يترك ما يفي بذلك الدين سواء لم تدفع الورثة ذلك من مالهم يباع البستان بامر القاضي لوفاء الدين الشرعي والأقلا ولا يصح بيع أحد الأخوة مع الآ كراه الشرعي لافي نصيبه ولا في نصيب أخوته القصر الذي لم يكن وصيا عليهم حيث لا دين على مورثهم ولم يوجد ما يفيد الرضا بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ترك واسقط حقه لرجل آخر من منفعة أرض زراعة أميرية باختياره في مقابلة قدر معلوم من الدراهم ووضع يده عليها المسقطه وصار يزرعها ويدفع خراجها وما عليها من المطالب لجهة الديوان مدة من السنين وأصلح الأرض بدراهم لها وقع فهل إذا ثبت الإسقاط والترك بالاختيار وادعى المسقط الآ كراه والغبن الفاحش ولم يثبت الآ كراه بالوجه الشرعي لا عبرة بدعواه المجردة عن الأثبات ويمنع من الرجوع في الإسقاط والترك بالاختيار (أجاب) حيث ثبت الإسقاط والترك بالاختيار مستوفيا شرائط الصحة لا يكون للمسقط رفع يده المسقط له عنها بدون إثبات دعواه الآ كراه بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصة في عقار عن مورثه آ كراهه فوشوكة على بيعها بالحبس المديد والضرر الشديد ولم يكن عليه دين لجهة الميرى ولا

١٢٧١

١٠

شعبان

١٢٧١

٤

١٢٧١

١٢

١٢٧١

١٨

أعبره فباعه لرجل فهل الحال هذه إذا ثبت الأكراه بالوجه الشرعي يكون للبائع بعد ذلك وال
 الأكراه فسخ البيع المذکور واسترداده من يد المشتري إذا تحقق ما ذكره بالوجه الشرعي
 (أجاب) إذا ثبت الأكراه الشرعي على البيع المذکور بالحبس المديد والضرب الشديد
 يكون للبائع بعد ذلك والفسخ البيع إذا لم يوجد منه ما يفيد الرضا بالبيع صريحاً أو دلالة
 كقبضه الثمن طائفاً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك ساقية ادعى عليه آخر بأن
 له حصتها فانكر المدعي عليه دعواه فاخذها كما هم وحبسها فامر مكرها بالحبس المديد
 فهل إذا كان الأكراه الشرعي ثابتاً لا ينفذ إقراره ويمنع ذلك المدعي من معارضة المالك
 في ملكه بدون وجه شرعي (أجاب) لا يصح الإقرار مكرهاً كراهاً شرعياً والله تعالى
 أعلم (سئل) في جماعة لهم قطعة أرض زراعية أميرية أكره شيخ البلد بعضهم بالحبس
 المديد والضرب الشديد على أن يسقط الحق منها لمكرها في غيبة باقيهم فاسقط الحق
 له منها فهل إذا كان الأكراه ثابتاً لا يصح الإسقاط المذكور في الأرض المذكورة ويكون
 لأربابها نفعها من المسقط له حيث كان الحق ثابتاً لهم فيها (أجاب) لا ينفذ إسقاط
 الرجل المذکور في نصيب باقي شركائه بدون إذنهم أو إجازتهم وفي نصيب المسقط ثبت له
 حق الفسخ إذا ثبت الأكراه الشرعي بالضرب الشديد أو الحبس المديد على الإسقاط ولم
 يوجد من المسقط ما يفيد الرضا صريحاً أو دلالة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك
 نصف سفينة وعليه دين لطرف الميرى طلب منه ففجز عن الدفع فطلب منه ضماناً فضمنه
 آخر وأمره ببيع نصف السفينة فعرضه للبيع ففعله الشريك باقلاً من ثمن المثل فامتنع
 من البيع له وباعه لرجل آخر باختياره بثمن معلوم على يد قاضي الناحية بموجب وثيقة
 بيد الضامن ثابتة المضمون وبعد سداد الدين بمدة يدعى بأن الضامن جبره وأكرهه على
 البيع فانكر دعواه فهل إذا لم يثبت ذلك المدعي دعواه الأكراه بالبينة الشرعية على البيع
 لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الإثبات ويمنع من منازعة الضامن بدون وجه
 شرعي (أجاب) لا عبرة بالدعوى المجردة عن الإثبات شرعاً والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل يملك ستة قراريط في طاحونة أكرهه ذو شوكه على بيع قيراطين منها بالحبس
 المديد والضرب الشديد فباعهما لآخر وهو في السجن والحال أنه لم يكن عليه دين للميرى
 ولا أعبره ثم تسحب من بلده بعد ذلك فباع شريكه الأربعة قراريط الباقية في غيبته من
 غير إذنه وإجازته فهل إذا كان الأكراه ثابتاً يكون البيع في القيراطين المذکورين
 غير نافذ ويكون بيع الباقي موقوفاً وإذا حضر من غيبته لم يجزه يكون له فسخه حيث
 كان الحق ثابتاً له (أجاب) إذا تحقق الأكراه على البيع بالحبس المديد أو الضرب
 الشديد بالوجه الشرعي يكون للمكره بعد ذلك والأكراه فسخ البيع إذا لم يوجد منه ما يفيد
 الرضا صريحاً أو دلالة كقبضه الثمن طائفاً ويوقف بيع مالك الغير بدون إذن المالك
 على إجازته فإن إجازته صريحاً أو دلالة تفذوان رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في

٢٠

١٢٧١

شوال

٨

١٢٧١

ذى القعدة

٨

١٢٧١

صفر

٩

١٢٧٢

رجلين لهما قطعة أرض زراعة أميرية أكرههما ذوشوكة على اسقاط حقهما فيها
 بالحبس المديد والضرب الشديد ووضع يده المسقط له بالا كراه ثلاث سنين فهل اذا ثبتت
 الا كراه الشرعي لا يسقط حقهما فيها ويؤمر بوضع اليد برفع يده عنها والمحال هذه (اجاب)
 لا يسقط الحق من أرض الزراعة الاميرية بالاسقاط مع الا كراه الشرعي فاذا لم يوجد من
 الرجلين المذكورين ما يفيد رضاهما به صريحاً أو دلالة ولو بعد الاسقاط يكون لهما
 انتزاعهما من يد المسقط له حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين في معيشة
 واحدة وكسب واحد واضعين أيديهما على قطعة أرض زراعة أميرية بطريق الاسقاط من
 رجل من بلدة أخرى في نظير قدر معلوم من الدراهم من مالهما سوية وأضيفت عليهم ما
 من أصل زمام بلدهما ومضت على أحدهما ثم بعد ذلك مات كل من الأخوين عن ابن
 فأكراه شيخ البلد أحد الابنين على ان يسقط حقه وحق ابن عمه من القطعة الأرض
 المذكورة بالحبس والضرب فاسقط حقه وحق ابن عمه منها فهل اذا ثبتت الا كراه بالبينة
 الشرعية لا يصح الاسقاط ولا ينفذ في نصيب كل منهما حيث لم يجز ابن العم الآخر ذلك
 (اجاب) انما يسقط الحق من أرض الزراعة بالاسقاط والترك اختياراً فان ثبتت
 الا كراه الشرعي على ما ذكر لا يسقط الحق به ونصيب من لم يسقط ولم يجز الاسقاط ولم
 يוכל به مستحق له حيث كان حقه فيما ذكر ثابتاً لم يوجد ما يبطله والا فلا والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل اشترى داراً من آخر من مدة تزيد على عشرين سنة ثم باعها لآخر من مدة
 تزيد على ست سنين وبعد ذلك قام الرجل البائع أو لا يدعي على واضع اليد انه كان باع
 الدار المذكورة بطريق الاكراه والمحال ان المدعي المذكور مقيم بالبلد ومشاهد لتصرف
 واضع اليد الآن بالهدم والبناء وتصرف ببيع المدة المذكورة ولم ينه عن الدعوى مانع
 شرعي ولم يدع ولم يمارع تلك المدة فهل المحال هذه لا تسمع دعواه الا كراه ويمنع من
 معارضة واضع اليد اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) المصرح به ان الدعوى
 لا تسمع بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود عذر شرعي فاذا كان
 البائع المذكور متمكناً من الدعوى المدة المذكورة ولم يدع مع الانكار لا تسمع دعواه
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ذوشوكة ادعى على آخر بدين واشترى منه أشجاراً
 وزرعاً بمن قليل وغبنه في قدر لا يدخل تحت تقويم المقومين وأحضر قاضي بلد وأمره
 بكتابة وثيقة بذلك البيع مع الا كراه الشرعي فهل اذا ثبت البيع بالغبن الفاحش
 والا كراه على ذلك بشهادة البيعة الشرعية يكون للبائع ابطال البيع بعد ذلك والا كراه
 لاسيما لو ثبت المدعي ما ادعاه من الدين المذكور بوجه شرعي (اجاب) اذا ثبتت
 الا كراه الشرعي على البيع ولم يوجد من البائع ما يفيد رضاه صريحاً أو دلالة يكون
 للبائع فسخه حيث لا مانع والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون ساقية
 بالميراث عن اصولهم وجانب أضيان زراعة أميرية أكرهوا بالحبس المديد والضرب

١٢٧٢

١٠

١٢٧٢

٢٥

١٢٧٢

ربيع الثاني

١٢٧٢

٢٨

الشديد على أن يهبوا الساقية والاطيان لرجل أجنبي لا في مقابلة شيء من دين أو غيره
فهو إذا كان الاكراه ثابتا لا يصح تلك الهبة ويكون لارباب الساقية والاطيان
نزعها ممن واصل اليدها بدون وجه شرعي اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب)
نعم يكون لارباب الساقية والارض المذكورين استردادها مما من الموهوب له ان كان
الواقع ما هو مسمى في السؤال ولم يكن هناك مانع شرعي والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل أسقط حقه من قطعة أرض أميرية في نظير مبلغ معلوم من الدراهم لرجل آخر
ومعه أيضا نصف ساقية وبعض شجر معلوم في الارض المذكورة بثمن معلوم بحضور
بينة وكتب بذلك حجة شرعية ثم بعد مضي ست سنوات مات المسقط البائع المذكور عن
ورثة ومضى بعد موته خمس سنوات أيضا ثم بعد ذلك قام الورثة المذكورون الآن
بدعون على واصل اليدها المسقط له المشترى المذكور بان ما وقع من موثرهم من البيع
والاسقاط كان بالاكراه والغبن الفاحش فانهكر المدي عليه دعواهم فهل اذا لم
يثبتوا الاكراه بطريقه الشرعي من الضرب الشديد أو الحبس المديد لا عبرة بدعواهم
سبب ما مع مشاءة موثرهم بغير موته التصرف في الارض المذكورة المدة المذكورة وهم
كذلك (اجاب) نعم لا عبرة بدعوى الورثة الا لراء في البيع والاسقاط الصادرين
من موثرهم وان حال ما ذكر بدون انبات شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
ملك حصه في ساقية باعها لجماعة بثمن معلوم فوضعوا أيديهم عليها وصادروا يتصرفون
فيها ويستهملونها مدة تزيد عن خمس سنين بوجه شرعية بيد ورثة المشتري
قائمة المضمون والآن يريدون رد البائع الرجوع على ورثة المشتري وابطال البيع
متعللين بان البائع صدر من موثرهم بالاكراه فانهكر ورثة المشتري دعواهم فهل اذا لم
يثبتوا دعواهم الاكراه ببيعة السرعة لا يجابون لذلك ولا عبرة بدعواهم المبردة عن
الاثبات ويععون من منازعة ورثة المشتري فيها بدون وجه شرعي (اجاب) نعم
لا يجابون لذلك والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
دخل باعه بغير فاحش وبالاكراه الشرعي فهل اذا تحقق الاكراه الشرعي على البيع
المذكور يحكم بطلانه فهو يكون للبائع أو وارثه رفع يده المشتري عن النخل المذكور
(اجاب) اذا لم يكن هناك مانع من سماع دعوى الاكراه وثبته الاكراه الشرعي على
البيع ولا يوجد من البائع ما يفيده لفرط بصره او دلالة كقبضه الثمن طائعا يكون
للمشتري أو وارثه فسخه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من جماعة
مقدار معلوم من القناطر الجبوة بثمن معلوم من الدراهم على أن يتبر فيه ودفع له شيخ
بلده الثمن من عنده على سبيل التجارة وجعل عليه شيخ رجيه كذا من الدراهم لنفسه
خاصة ثم باع ذلك الرجل الجبوة برأس المال فقط ولم يحصل ربح أصلا فدفع الرجل
رأس المال لشيخ بلده فتمدد على الرجل شيخ البلد أو كرهه على بيع جانب نخل له

١٢٧٢

١٨

جمادى الثانية

١٢٧٤

٢٢

رجب

١٢٧٢

١٩

شعبان

١٢٧٢

٦

سنة

١٢٧٢

١٢٧٣

١٢٧٣

في تظهير الربح الذي جعله عليه بالمحبس والضرب فباعه له مكرها فهل والحال هذه اذا ثبت
 الا كراه بالبينة الشرعية يكون البيع فاسدا وليس لشيخ البلد مطالبة بشئ من ذلك
 حيث لم يحصل له ربح أصلا و يصدق في دعواه عدم الربح بيمينه (أجاب) اذا ثبت
 الا كراه الشرعي على البيع المذكور يكون للبائع بعد زوال الا كراه فسخره حيث لا مانع
 ولا يلزم العامل شئ من الربح لمن دفع الثمن له والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في
 رجل مات عن زوجته وعن بنت وابن بالغ وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة ما تركه
 نخل فاكره الحماكم ابن الميت المذكور على بيع النخل المذكور نصيبه ونصيب أمه
 وأخته بالمحبس المديد والضرب الشديد فباع له مكرها نصيبه ونصيب أمه وأخته بالمحبس
 المديد والضرب الشديد بدون ولاية شرعية ولم يكن وكيلًا عنهما في ذلك فهل والحال
 هذه اذا ثبت الا كراه بالوجه الشرعي يكون للبائع المذكور فسخر البيع المذكور واسترداد
 نصيبه من يد المشتري بالوجه الشرعي واذا لم تجز أخته ولا أمه البيع المذكور لا ينفذ
 ويكون موقوفا على اجازتها ما ان اجازاه نفذ وان ردها بطل حيث لم يكن عليه مطالبة
 لجهة الديوان ولا غيره ويكون لهما محاسبته على الثمرة المدة المقدرة المستغلة مدة وضع
 يده عليه (أجاب) لا ينفذ بيع الاخ في نصيب أخته وأمه حيث لم يكن وكيلًا عنهما ولا
 وليا شرعيا ويكون البيع في نصيبهما او الحال هذه موقوفا على اجازتهما ولو عن طوع
 واذا ثبت الا كراه الشرعي على البيع يكون لا كراه فسخره بعد زواله اذ لم يوجد ما يدل على
 الرضا صريحا أو دلالة كقبضه الثمن طائعا وذلك في نصيبه من المبيع والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل يملك جانب نخل توفي عن أولاد ذكور وبنات فوضع أحدهم المذكور
 يده على جميع النخل بدون وجه شرعي ثم باعه مكرها من شيخ البلد بالمحبس المديد
 والضرب الشديد لرجل آخر بقدر معلوم دون القيمة من غير حضور باقي الورثة فهل اذا
 ثبت الا كراه بالبينة الشرعية يكون البيع غير نافذ لاسيما بالغين الفاحش واذا أقام
 واضع اليد بينة بان البائع باع بالرضا يكون البيع نافذ في نصيب البائع دون باقي الورثة
 حيث لم يحضروا البيع ولم يجيزوه واذا كان كل من البائع والمشتري معترفا بالملكية
 لابي الورثة تسمع دعوى باقي الورثة ولو بعد سنين ويجبر واضع اليد على تسليم النخل لباقي
 الورثة حيث لم يكن هناك وجه له في ذلك الوضع (أجاب) بينة مدعى البيع كرها
 أولى من بينة مدعيه فوعا في الصحيح كذا في تنقيح الحامدية يعني حيث اتحد التاريخ فاذا
 ثبت الا كراه الشرعي على البيع يكون للبائع فسخره اذ لم يوجد منه ما يفيد الرضا به
 صريحا أو دلالة كقبضه الثمن طائعا وذلك في نصيب البائع أما نصيب غيره فلا إذن
 ولا ولاية شرعية فوقوف على اجازة المالك ومحل عدم سماع الدعوى بعدمضي المدة
 التي تمنع من مصادرها اذا كان الخصم منكر الا اذا كان مقررا والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل اشترى دارا من امرأة وتصرف فيها مدة ثم يدعى عشر سنين بالهدم والعمارة وهي

مشاهدة لذلك ثم بعده ادعت عليه عند نائب الشرع ان الدار تحت يده بطريق الرهنية
وطال النزاع بينهما ثم اقرت واعترفت بانها باعته الواضع اليه بسبب دين كان على
والدها بالجهة الديوان بالجبر عنها ووافقها ابنها على ذلك فيكم النائب المذكور بجهة
البيع لعدم اثباتها الا كراه الموجب لفساد البيع ثم الا ان ارادت نقض الحكم واخذ
الدار فهل لا تجاب لذلك ولا عبرة بدعواها الجبر اذا لم تثبت بالضرب الشديد او الحبس
المديد او التهديد باحدهما لاجل بيع الدار المذكورة وتمنع من معارضة واضع اليد
بدون وجه شرعي (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى لمدع بمجرد دعواه بدون اثباتها
بطريق شرعي فلا عبرة بدعوى الا كراه على البيع بدون اثباته بطريق شرعي والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل يستحق قطعة ارض اميرية اكرهه شيخ بلده بالحبس
المديد والضرب الشديد على اسقاط حقه من الرجل قريب لشيخ البلد انذ كور ثم بعد
ذلك رفع الامر لقاضي ناحيته ثم وثبت الا كراه لدى القاضي المذكور بالوجه الشرعي
وحكم برد الارض لمستحقها وتسليمها له فوضع المستحق يده عليها وصار يزعمها مدة
ثلاث سنين وبعد ذلك اكره المستحق للارض حاكم سياسي على اسقاط حقه من الرجل
المذكور ثانيا فهل اذا ثبت الا كراه بالوجه الشرعي يكون للمستحق نزاعها من الرجل
المذكور جبر او اذا تعارضت بينة الا كراه والطوع فن المقدمة منهما (اجاب) نعم اذا
تحقق الا كراه على الاسقاط المذكور ثانيا بالوجه الشرعي لا يسقط حقه مستحقها فيها وله
انزعاعها من يد المسقط له على هذا الوجه حيث لا مانع وقد صرحوا بتقديم بينة الا كراه
في البيع والاقرار وانما هران الاسقاط كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
له قطعة ارض زراعية اميرية رهنها بدين آخر على مبلغ من الدراهم في سنة ٦٤ ثم مات
الراهن عن ابن فطلب ان يفقهها ويدفع دين الرهن له فادعى المرتهن بعد الاعتراف
بالارض له بان اياه اسقط الحق له منها في سنة ٦٥ فاذا ذكر الابن دعواه وادعى الابن
ان اياه اسقط حقه منها بالا كراه بالحبس والضرب الشديد للمرتهن في التاريخ المذكور
وكل منهما يقيم بينة على دعواه والحال ان الراهن لم يكن عليه دين لا يرى ولا غيره فهل
تقدم بينة مدعي الا كراه او بينة مدعي الطوع (اجاب) اذا تحقق الا كراه الشرعي
على الاسقاط المذكور ولم يوجد منه ما يفيد سقوط حقه ولا حق ابنه من تلك الارض
لا يسقط حقه ما فيها والا فلا وبينة الا كراه اولى من بينة الطوع حيث اتفق التاريخ
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بئرا ونخلا مع ارضه فباع ماد كره لرجل
اجنبي ثم معلوم بموجب حجة شرعية بذلك ثبوت المضمون فوضع المشتري يده عليه
نحو خمس سنين ثم مات عن ابن فوضع يده عليه نحو وعشرين سنين بعد ابيه والا ان يريد
البائع ابطال البيع وفسخه متعللا بانه في وقت البيع كان مسجوناً على خراج مطلوب منه
لا يرى فانكر واضع اليد دعواه فهل اذا كان البيع ثابتاً لا يجاب لذلك ولا يكون له فسخه

١٢٧٣

٦

١٢٧٣

١٦

١٢٧٣

٢٠

ربيع الاول

١٢٧٣

٢١

١٢٧٣

٤

١٢٧٣

٧

جمادى الثانية

١٢٧٣

٦

رجب

١٢٧٣

١٨

ولا عبرة بتعلله المذكور اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) اذا صدر البيع المذكور مستوفيا شرائط الصحة ولم يتحقق الاكراه الشرعي عليه فهو زل الفسخ بوجه شرعي لا يكون للبائع فسخه بدون وجه شرعي والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دارا كرهه المحاكم على بيعها من آخر الحبس المديد والضرب الشديد فباعها مكرها فهل اذا ثبت الاكراه بالبينة الشرعية يكون البيع فاسدا ويكون للبائع استرداد المبيع اذا لم يحصل منه ما يدل على الرضا ولم يكن ذلك في مقابلة دين عليه (أجاب) اذا تحقق الاكراه على البيع المذكور بالوجه الشرعي يكون للبائع فسخه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا تركها وفرها بامر بلاء وبعد ذلك قابله شيخ بلده وضر به ضربا شديدا وجب عليه حبسا مديدا على أن يهب له الدار المذكورة فوهبها له بالا كراه كما ذكرتم بعد ذلك مات الواهب المذكور عن وارث فهل اذا ثبت الاكراه بالوجه الشرعي يكون لوارث الممكروه أخذ الدار ممن هي تحت يده (أجاب) اذا ثبت الاكراه المذكور على الهبة يكون للواهب بعد زوال الاكراه فسخها اذا لم يوجد منه ما يقيد الرضا وقد صرحوا بان الموت لا يقطع حق فسخ عقد الممكروه حتى يقوم وارثه في ذلك مقامه في نحو البيع والاجارة والاقرار أي من كل عقد لا يصح مع الاكراه والهبة من هذا القبيل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أعطاه الخاكم شيئا في بلده وبعد مدة حصل منه وبين شيخ البلد الكبير لذي هو عهدة البلد خاصة ومشاجرة فعزله من الشياخة وادعى عليه بأشياء لنفسه وتحرز عليه أهل البلد فادعوا عليه بأشياء كذلك لا أنفسهم فاندعواهم فأكراهه العهدة بالحبس المديد والضرب الشديد على الاقرار بما ادعوا به عليه فاقدم مكرها فهل لا يصح اقراره المذكور ولا يعمل به حيث كان الاكراه ثابتا واذا اراد شيخ البلد العهدة أن يشهد عليه ببينة من اتباعه الذين له عليهم الولاية والامروا النهي لا تقبل شهادتهم له اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) الاقرار مع الاكراه الشرعي عليه غير معتبر واذا ادعى شيخ البلد بدعوى على غيره وأقام عليها بينة من فلاحيه الذين تحت ولايته وادارته لا تقبل شهادتهم له والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له حصص في طاحونة وعليه دين ولم يكن له مال يفي بالدين غير الحصص المذكورة فباعها وقبض ثمنها طوعا ودفعه للدائن فهل يصح هذا البيع واذا ادعى البائع الاكراه والحال انه قد قبض الثمن من المشتري طائعا مختارا لا نسمع منه دعوى الاكراه (أجاب) اذا قبض البائع الثمن طائعا نفذ البيع على قرص صدور البيع مع الاكراه اذ قبضه بهذه الحال دليل الرضا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له جمل من الخل وعليه بقايا من الديون لجهة لم يرى فامر شيخ البلد بما عليه ولم يعين له بيع الخل فباع الخل وقبض ثمنه طائعا مختارا بحضور فاغنى الساحة فهل اذا لم يوجد من شيخ البلد تعيين لبيع الخل لا يكون اكراه اخصوصا وقد قبض الثمن

١٢٧٣

٤

طائعا (اجاب) اذا صدر البيع المذكور من الرجل البائع وقبض الثمن طائعا مختارا ولم يعين له شيخ البلد في امره ببيع الخل لا يكون ما ذكر كراهه على البيع والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك حصاة كرم فخلأ كرهها ذو شوكة على بيع ذلك بالحبس المديد والضرر الشديد لشريكها فباعته له في هذه الحالة وأخذ ذو شوكة الثمن وصر فيه في مصالح نفسه ولم يكن على المرأة دين لجهة الديوان ولا لغيره فهل والحال هذه اذا ثبت الاكراه بالوجه الشرعي يكون للمرأة المذكور فسخ البيع واسترداده من يد شريكها المشتري بعد زوال الاكراه اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب)

شوال

١٢٧٣

٢١

نعم يكون له فسخ البيع اذا تحقق ما هو مفسطور بالسؤال ولم يوجد منهما ما يفيد الرضا بالبيع صريحا او دلالة والله تعالى اعلم (سئل) في ثلاثة اخوة يعملون دارا بها فخل عن أبيهم مات أحدهم عن ابن قاصر وعن الاخوين المذكورين نعم أكره شيخ البلد أحد العميين المذكورين بالحبس المديد والضرر الشديد على بيع جميع الدار المذكور لرجل أجنبي فباعها له والحال انه لم يكن عليه ولا على شركائه دين لجهة الديوان ولا لغيره ثم بعد مدة مات البائع المذكور وبلغ الابن وأراد أخذ ما يخصه عن والده فهل يكون له ذلك لرد بيع العم المذكور كما يكون للباقى مستحق تملك الدار الفسخ في انصباهم

ذى الحجة

١٢٧٣

٧

حيث ثبت الاكراه الشرعي على بيعها (اجاب) اذا كان الواقع ما هو مفسطور بالسؤال يكون للقاصر المذكور بعد بلوغه رشدا فسخ البيع المذكور في نصيبه واسترداده كما يكون لباقى الشركاء فسخه والحال ما ذكر اذا لم يوجد ما يفيد الرضا بالبيع صريحا او دلالة حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين اخوين قاب أحدهما في الجهادية فوق مساهمة القصر مدة من السنين فأكراه ذو شوكة الحاضر منهما على بيعها بالحبس المديد والضرر الشديد فباعه له بثمن قليل بغير اذن الاخ الغائب واجازته والحال ان البائع لم يكن عليه دين للبري ولا لغيره فهل اذا كان الاكراه ثابتا لا ينفذ بيعه ويكون للبائع فيه ما اذا حصر الاخ الغائب يكون له فسخه في نصيبه ايضا

٢٧٣

٢٦

واسترداد الدار المذكور مدة من المشتري اذا تحقق ما ذكر (اجاب) البيع الصادر من الاخ في نصيب أحدهما بدو اذن المالئ واجازته يكون موقفا على اجازته بعد علمه فان اجازته فسخ وان رده بطل وان بيع في نصيب البائع ان تحقق الاكراه الشرعي عليه بالضرر الشديد او الحبس المديد يكون للبائع فسخه اذا لم يوجد منه ما يفيد الرضا به صريحا او دلالة فقبضه الثمن طائعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك عقارا بطريق الاربعين ابيه وهو واضع يده عليه وهو يتصرف فيه لنفسه خاصة بانواع التصرفات الشرعية مدة من السنين ولم ينزعه فيه احد ثم بعد ذلك تعدى عليه ذو شوكة بالسجن وادام حبسه مدة من الايام واكرهه فيه على ان يقر بان العقار المذكور وقف على جهة كذا فاقرم مكرها وهو في الحبس فهل اذا ثبت الاكراه الشرعي يكون اقراره باطلا

١٢٧٤

٤

(أجاب) إذا تحقق ألا كراه الشرعي على الاقرار المذكور يكون لأغيا والأفلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نخلا وله أرض زراعية أميرية حبسه ذو شوكة وادام حبسه وأكرهه على أن يبيع له النخل ويسقط حقه له في أرض الزراعة الأميرية فباع له النخل وأسقط حقه له في الأرض المذكورة بالا كراه ولم يكن عليه دين فهل إذا ثبت ألا كراه الشرعي يكون البيع والاستقاط غير نافذين (أجاب) إذا ثبت ألا كراه الشرعي بالحبس المديد أو الضرب الشديد على الاستقاط والبيع المذكورين بالوجه الشرعي يكون للمكره أبطلهما إذا لم يوجد منه ما يدل على الرضا بذلك صريحا أو دلالة كقبض الثمن طائعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له حصة في دار باعها لآخر بثمن معلوم على يد فاضل يملكه ثم وثب بذلك حصة شرعية وبعد مضي نحو عشر سنين أراد البائع أخذ المبيع من المشتري ويدفع له الثمن متعللا بأنه وقت البيع كان مطلوبا منه دين لم يقدر على دفعه في ذلك الوقت وأن بيعه كان مكرها عليه بسبب الدين فهل يكون البيع نافذا ولا عبرة بما تعلل به بدون وجه شرعي (أجاب) إذا لم يثبت أن البائع كان مكرها على البيع المذكور كراهه شرعا وصدور بيعه مستوفيا شرائط الصحة لا يكون له نقضه بدون وجه شرعي والا كان له نقضه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أخذ من آخر دراهم سلفة ومكثت عنده ثلاث سنين ثم باعه في مقابلة دينه المذكور حصة شائعة من دار وباعه بخصا وباعه حصة شائعة من طاحنة أيضا وبعد مضي نحو ثلاث عشرة سنة وهو يتصرف فيما اشتراه تصرف المالك في أملاكها مع اطلاع البائع ومشاهدته يريد البائع الآن الرجوع وإبطال البيع متعللا بأنه باع ما ذكر بالا كراه فأنكر المشتري دعواه فهل إذا لم يثبت دعواه ألا كراه بالحبس المديد أو الضرب الشديد لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه المبردة عن الإثبات وينع من منازعة المشتري فيما اشتراه بدون وجه شرعي إذا تحقق ما ذكر بالطريق الشرعي (أجاب) لا يقضى له مدع بمجرد دعواه بدون إثباتها بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في أختين يملكان دارا مناصقة لكل واحدة منهما النصف فيها أحدها غائبة فأكراه حكيم البلد المرأة المذكورة الحاضرة بواسطة مشايخ البلد على بيع نصيبها ونصيب أختها الغائبة له فباعته في تلك الحال جميع الدار ولم تكن وكيلة عن أختها الغائبة في بيع نصيبها فيها فهل والحال هذه إذا ثبت ألا كراه بالوجه الشرعي لا ينفذ البيع في نصيب البائعة المذكورة وإذا حضرت الغائبة المذكورة ولم تجز البيع في نصيبها في الدار المذكورة لا ينفذ البيع في نصيبها ويكون موقفا على إجازتها أن أجازته نفذ وان ردت بطل (أجاب) إذا ثبت ألا كراه بالضرب الشديد أو الحبس الشديد أو التهميد بذلك مع قدرة المكره على إيقاع ما هدده به على البيع المذكور بالوجه الشرعي يكون للبائعة فسخ البيع في نصيبها بعد زوال ألا كراه إذا لم يوجد منها ما يفيد الرضا

١٢٧٤

١١

١٢٧٤

ربيع الاول
١٠

١٢٧٤

١٦

ربيع الثاني

١٢٧٤

٦

سنة

جمادى الاولى

به صريحاً ودلالة كقبضها الثمن طائفة واذا لم تكن ماذونة بالبيع في نصيب أختها
 يكون البيع فيه هواناً كان عن طوع أو قهر على اجازتها في تبردها والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل يملك حائناً ادعى عليه رجل اجنبي بدين لمورثه فانكره
 الحائنون دعواؤه ولم تثبت بوجه ثم طلبه لذي شوكته فافترقه بالضرب الشديد على
 ان يبيع الحائنون لذلك المدعى فن خوفه باعه له وهو في هذه الحالة ولم يكن عليه
 دين للبى ولا غيره فهل اذا كابر الا كراه على البيع ثابتاً بالبينّة الشرعية لا ينفذ
 ويكره لرب الحائنون فسخره بعد ذلك لا كراه ولا عبرة بدعواؤه بالدين المحرّذ عن
 الاثبات الشرعية (اجاب) اذا ثبت الا كراه الشرعى على البيع بالضرر بالشديد
 او الحبس الشديد بالبينّة المأدلة ولم يغيب المكره عن بصر الممكره وقت البيع ولم
 يكن البيع لافاد من ثابته على البائع ولم يوجد من البائع بعد ذلك ما يغيبه الرضا
 بالبيع صريحاً ودلالة لا يكون للبائع فسخره بعد ذلك الا كراه والا فلا والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل له دين متعلق بتركة والده رجل ذي شوكته فطلب رب الدين دينه من
 ذي الشوكته لياخذ منه تركته المدين فسجن ذوا الشوكته رب الدين المذكوروا كرهه
 بالحبس الشديد على ان يقر بانه لم يكن له على والذى الشوكته شئ وان القدر الذى
 يطالب به دين في ذمته لوالذى الشوكته فقرأ بذلك مكرهاً فهل اذا ثبت الا كراه
 الشرعى ومات ذوا الشوكته وطلب ورثته الدين المذكور لا يجابون لذلك حيث ثبت
 الا كراه الشرعى (اجاب) الا قرا مع الا كراه الشرعى لاغ والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل اشترى من جماعة نخلاً ونصف ساقية بثمن معلوم من الدراهم ووضع المشتري
 يده على ذلك وصار يتصرف فيه بأنواع التصرفات الشرعية مدة تزيد على خمس عشرة
 سنة ولم ينزعه احد في ذلك تلك المدة ثم مات المشتري عن ورثة ووضع الورثة أيديهم على
 ذلك مدة من السنين والآن ادعى البائعون على الورثة المذكورين بانهم باعوا النخل
 ونصف الساقية لمورثهم بالجبر فانكرت الورثة دعواهم فهل اذا لم يثبتوا دعواهم
 الجبر في بيع النخل ونصف الساقية بالبينّة الشرعية لا يجابون لذلك ولا عبرة بدعواهم
 المحرّدة عن الاثبات الشرعية ويمنعون من منازعة واضع اليد في ذلك بدون وجه شرعى
 (اجاب) نعم لا عبرة بدعواهم المذكورة اذا كان الواقع ما هو مذكور والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل عليه اول خراجية وله اول لا يجبره الحساكم على بيعها لوفاء الاموال
 فهل اذا بيعها كراه اولاً (اجاب) صرح علماء ائمة المذاهب ان اذا كرهه الحساكم
 على بيع ماله لوفاء ما عليه من الدين وباع نفذ البيع ولا يكون كراه شرعاً لان قضاء
 الدين واجب عليه والمماطلة ظلم فيجبر الحساكم دفعاً لظلمه وايضا لا يعق لمستحقه ولو
 كان عقار غيره مكنه اللائق به ومال الخراج الشرعى من من جملة الديون الواجبة
 ادائها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك جنبنة وعليه أموال خراجية باع

١٢٧٤

١٤

رجب
١٠

١٢٧٤

محرم

١٢٧٥

١٩

جمادى الثانية

١٢٧٥

١٤

سدسهالرجل ثمن معلوم وباع ابنه السدس الآخر بالوكالة عن أبيه لذلك المشتري ثم
 باع الابن الثاني الباقيين لرجل آخر بالوكالة عنه أيضا بغير الحماكم لهما على وفاة
 لأموالفهل لا يعد ذلك كراه شرعية على البيع ويكون البيع المذكور صحيحا فذا
 سيما والحماكم لم يامرهما بالبيع المذكور (أجاب) الأمر بوفاء المطلوب من المال
 والحجبر على ذلك من غير تعيين بيع ما يوفى من ثمنه لا يكون كراه على البيع ويكون
 صحيحا إذا استوفى شرائطه ألمته برة شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة وضعوا
 أيديهم على عفاؤه مدة تزيد على أربعين سنة ادعى عليهم أمرا بأن أجنبيان بأنه لهما عن
 جد همالاهما ثم أكره أحدهما لورثة بالضرر الشديد والمجنن المديد على الاقرار بأن العقار
 المذكور لهما فاقرحالة الاكره لمدعى جماعة من الفقهاء وكتب بذلك وثيقة لم تكن
 مسجلة بسجل فاض من القضاة المندوبين لذلك فهل إذا ثبت الاكره شرعا لا يعتبر هذا
 الاقرار ولا يعتد بالوثيقة المذكورة وبينه الاكره مقدمة شرعا أم كيف الحال
 (أجاب) إذا ثبت الاكره بالضرر الشديد والمجنن المديد على الاقرار المذكور فافر
 المكره في حال الاكره لا يعتبر اقراره وبينه مقدمة على يد الطوع ان اذ خافا ريحا واحدا
 فان اختلفا ولم يؤثرا في بينة الطوع أولى كافي الدرم باب القبول وعدمه والله سبحانه
 وتعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على أرض فيها نخل يبلاد السودان موروث ذلك
 له عن آباءه واجداده المسالكين لذلك مدة نحو مائتي عام ادعى عليه رجل اجنبي انه
 يستحق جزأ من ذلك ولم يثبت له حق فيه فادعى له المصالح المصالح عليه وضرره بضرر شديدا
 بحضرة بينة من المسلمين على ان يصالح المدعى بجزء من الارض والنخل كربع مثلا فهل
 لا يصح الصلح إذا ثبت الاكره الشرعي عليه لا سيما ولم يتحرر به حجة ولا سند بختم
 المصالح (أجاب) إذا ثبت الاكره الشرعي بالضرر الشديد على الصلح المذكور
 بالوجه الشرعي لا يصح الصلح الا اذا وجد من المصالح ما يدل على الرضا صريحا أو دلالة والله
 سبحانه وتعالى أعلم

١٢٧٥

١٧

١٢٨٥

١٧

١٢٨٦

١٧

(كتاب الحجروالمأذون وبلوغ الغلام)

(سئل) في رجلين أخوين لهما مكان لم يكل واحد فيه حصه وسأ كن فيها بقدر سكناء
 الضرورة هو وعائلته فهل إذا كان على أحد الأخوين دين ثمن مبيع اعسر به ولم
 يكن عنده مال يوفى منه دينه لا تباع حصته المذكورة في دينه المشغولة بقدر سكناء
 الضرورة هو وعائلته وكذا حصه أخيه المذكور لا تباع في دين أخيه وإذا كان على
 أحدهما دين لا يلزم الاخ الآخر في دفع شيء منه بدون رضاه ولا يجبر على وفاء دين أخيه
 بدون وجه شرعي (أجاب) مسكن المدين المحتاج اليه للسكنى لا يباع في الدين ولا
 يجبر الاخ على دفع دين أخيه بدون كفالة شرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 عليه دين لانا من ضلحه أحد الدائنين له في قاضي ببلده وأثبت عليه دينه باقراره به

١٢٦٥

١٩

لديه وكتب له اعلاما شرعيًا بذلك فهل اذا حضر المدين على الدين ولم يكن له مال يوفي منه دينه سوى سفينة التي يسـ تسكب منها يكون للقاضي بيعها أو بعضها
لوفاء الدين حيث كانت تفي به ور (اجاب) اذا امتنع المدين عن اداء الدين
يبيع القاضي كل ما لا يحتاج اليه المدين في الحال على المقتضى به قال في الهندية يباع
في الديون النقود ثم العروض ثم العقار يبدأ باليسر فاليسر ويترك عليه دست من ثياب
بدنه وقبل دستان والدست البدلة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى صنف بضاعة
من أحد عبيدين ماذونين من قبل سيدهما بالبيع والشراء وذلك بعد النظر والمعاينة
النسامة في المبيع حسب العادة الجارية بين الناس وقد استلم العبد الاخر الثمن من
المشتري وكتب رقبته بذلك وحصل من كل من البائع والمشتري القبض والقباض
الشريهان ثم جاء العبد الذي قبض الثمن ثاني يوم الى المشتري وادعى وهو رقيق بالوكالة
عن سيده ان العبد البائع لا يصح بيعه لانه غير ماذون وتصرفات الرقيق بغير اذن السيد
موقوفة فهل اذا ثبت اذن السيد له بالجارة يكون تصرفه بالجارة بيعا وشراء صحيحا ولا
ينقص بدون وجه شرعي وهل لارءيا الغبن الفاحش حيث لا تعير (اجاب) اذا ثبت
الاذن نفذ البيع وللماذون البيع والشراء ولو بغبن فاحش عند أي حنيقة رحمه الله على
ما مضى عليه مصنف التنوير وصرح جوابا ان المفتي به عدم الرد بالغبن الفاحش بدون
تحرير والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ضمن شخصاً عليه دين لاخر ضمان غرم فهل
اذا هرب الاصيل ولم يعلم محله والحال ان للضامن الغارم منزلا لا تقا به يباع المنزل المذكور
(اجاب) لا يباع على الكفيل المذكورما ومشغول بحاجته وضرورة سكنائه من
العقار والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر سلعة بثمن معلوم الى أجل
معلوم وقبض المشتري المبيع وباعه وصرف ثمنه في مصالح نفسه فبعد مضي الاجل
طلب البائع الثمن من المشتري فادعى انه معسر فهل اذا ثبت ان البائع يملك سفينة يصير
شرعا على بيعها ودفع ما عليه من الدين من ثمنها (اجاب) يباع على المدين ما فضل
عن حوائجه الاصلية لا يفاء الدين والله تعالى اعلم (سئل) في مدين أكره بالضرب
الشديد والحبس الشديد الى بيع دار سكنائه في دينه وليس له غيرها ولم يمكنه السكنى
فيمادونها فهل لا يكون هذا البيع نافذا (اجاب) لا يباع مسكن المدين المحتاج
اليه اضرورة سكنائه في وفاء ما عليه من الدين جبراً والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة
اشترى كروا في اشياء سفينة وتصعد بعضهم اشراء الخشب والحديد وما يحتاج اليه في
ذمتهم باذن شركته ثم تلفت السفينة وطلب ادباب الديون ديونهم وامتنع بعض الشركاء
من دفع ما يخصه من كافة السفينة ولعل بان معسرو له منزل كبير يز يد على حاجته فهل
يبيع ويشترى له من ثمنه منزل يليق بحاله وما زاد يدفع فيما عليه (اجاب) يباع على
المدينون كل ما لا يحتاجه في الحال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يقال له عمر وابو

ربيع الاول

رمضان

شوال

ذى القعدة

ذى الحجة

١٢٦٥

١٩

١٢٦٥

٣

١٢٦٥

٢٢

١٢٦٥

٢٣

١٢٦٥

١٨

١٢٦٥

١

ذى الحجة سنة

٢٨ ١٢٦٥

صفر ٣٠ ١١٦٦

ربيع الاول ٢٦ ١٢٦٦

ذى القعدة ١٥ ١٢٦٦

صفر ١٤ ١٢٦٧

عوضه مقيم في العتبة بناحية المغرب ويدعى العلم و يبقى الناس بفتواه الغاصدة منها انه
 يبقى بحل المطلقة ثلاثا قبل زوج و بعدم وقوع الطلاق على الحائض والنفساء والمرضع
 و بعدم وقوع الطلاق في حال غضب الزوج و يقول ان قوله تعالى فان طلقها فلا تحل له من
 بعد حتى تنكح زوجا غيره مخصوص بحال رضا الزوج لا بحال غضبه و بعدم وقوع
 الطلاق على المرأة الوسخة غير المتزينة و يقول ان الحامل اذا طلقت ثلاثا و وضعت ولدا
 ذكرا تحل لها طلقها بوضعها لذلك الولد و يقول ان المرأة التي لها اولاد صغارا لا يقع عليها
 طلاق و يقول ان الرجل اذا حلف على العاقل البالغ و حنثه لا يقع عليه الطلاق لانه
 لا حكم له عليه و يبقى أيضا بعدم وقوع الطلاق الثلاث في كامة واحدة فهل لا يعمل بهذه
 الفتاوى وهل ما وقع من ذلك ينقض و يجب على كل مؤمن بغير هذا المنكر و ازالته اذا
 كان قادرا (اجاب) يجب منع الجاهل المذكور عن الافتاء و عزز التعزيز الشرعي
 ولا يعمل بخلافاته المذكور و على ولاية الامور ايد الله بهم الحق زجر هذا الجاهل و الله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين حال طالبه دين به فامتنع من دفعه و ادعى
 الاعسار يدفعه حال فهل اذا كان يملك حيا و موضوعا عند صاحب الدين يبيعه للقاضي
 جبراعليه لوفاء الدين و ليس له الامتناع من ذلك (اجاب) اذا امتنع المدين عن اداء
 الدين يبيع القاضى عليه ما لا يحتاج اليه في الحال على ما به يبقى والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل له عايشه و ديور لا فاس وله حق زائد عن احتياج سكنها فهل يؤثر ببيعها و ايفاء
 الدين وان امتنع ببيع عايشه جبرا (اجاب) يباع في الديون العروض العقارية و لا
 بالاسر فالاسر و يترك عايشه دست من ثياب نفسه و قبل دستان و اذا كان له ثياب يمكنه
 ان يجتري بدونها يبعث و اشترى له ثوب يلبسه و يقضى الدين بالباقي و كذا اذا كان له
 مسكن يمكنه الا كتفا بدونه و يباع كل ما لا يحتاج اليه في الحال كما في حواشي الدرر
 الهندية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اقامه القاضى و هيا على يتيم و على حفظ
 ماله فهل اذا بلغ اليتم بعد ذلك رشيدا و تحقق رشده يكون له اخذ ما تركه له والده يبد
 الوصى من الاموال ولو كن اخرس حيث كان له اشارة مفهومة (اجاب) صرحوا بان
 ايماء الاخرس كالبيان باللسان فيما عدا الحد و الشهادة وله بعد بلوغ رشده اخذ ما يستحقه
 من يدوصه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دين عند آخر ثابته
 بالبينة الشرعية و للدين بعض عقار ليس محتاجا لسكناء بل زائد عن السكنى يفي بالدين
 و زيادة فهل اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية يسوغ للقاضى ان يجبره على بيع عقاره ليوفي
 به الدين و اذا امتنع من ذلك يبيعه للقاضى (اجاب) في الخيرية و اذا كان اى للمدين
 ثياب يلبسها و يكتفي بدونها يبيع ثيابه و يقضى الدين ببعض ثمنها و يشترى بمباقي ثوبا
 يلبسه لان قضاء الدين فرض عايشه مسكنا و أولى من الجميل فالو و على هذا اذا كان له
 مسكن يمكنه ان يجتري بمادونه يبيع ذلك المسكن و يقضى الدين ببعض ثمنه و يشترى

بالباقى مسكنا يكفيه وعن هـ ذاقال مشايخنا يبيع ما لا يحتاج اليه في الحال حتى يبيع
 اللب في الصيف والنطع في الشتاء اه ومنه يعلم الجواب والله تعالى اعلم (سئل) في
 امرأة ترتب عليها من رجل من التجارة قدره سبعة آلاف قرش وأر بعماثة ستة
 وثلاثون قرشا من صابون ودخان ورهنت عنده في ذلك دارا تسكنها هي وأولادها
 تملكها ملكا تاما خاصا بهادون غيرها رهنا فاسد الاجل معلوم وكتبت له بذلك على نفسها
 وثيقة وسأمت له حجة الدار المذ كورة ثم بعد وفاء الاجل بسنتين طلب منها المبلغ المرقوم
 وشدد عليها في ذلك الطلب فجوزت عن الدفع له من كل وجه وأرادت تقسيط الدين
 المذ كورة على الاشهر فاثلة ادفع له كل شهر خمسة وعشر من قرشا من ايجار الدار
 المذ كورة لان ايجارها يساوي خمسين قرشا فاكل من الايجار خمسة وعشر من قرشا وأفع
 له الخمسة والعشرين الباقية فامتنع رب الدين من قبول ذلك امتناعا كايافا فلا انه على
 هذا الوجه يكون استيفاء تمام الدين على خمس وعشر من سنة وأراد أن يبيع الدار
 المذ كورة اتكالا على رهنتها عنده والحال ان الدار اذ ابرزت للبيع لا تساوي تسعة
 آلاف قرش مع شدة الرغبة فيها من المشتري لها فهل اذا قال رب الدين أما آخذها
 بخمسة عشر ألف قرش ارضي ديني منها وادفع لها بقية الثمن المذ كورة وسبعة آلاف
 قرش وخمسمائة وأربعة وستون قرشا نقدية حالة لتجارتها شرعا وتجبر المديونة على
 بيع دارها له بالثمن المذ كور لاجل خلاصها من الدين المرتب عليها وتاخذ منه باقي
 الثمن المذ كور لتشتري لها به دارا على قدر سكنها وتكون ناراتها هذه داخلة فيما يباع
 على المفاس ولا عبرة بدعواها التقسيط الذي أودته لانها غنية بذلك (اجاب) يباع
 على المديون ما لا يحتاج اليه في الحال وقصر مخرج الدلالة الرملة كغيره بان المديون اذا
 كان له مسكن ويمكنه ان يجوز بمادونه يباع ذلك المسكن ويقضى الدين ببعض
 ثمنه ويشتري بالباقى مسكن يكفيه ومنه يعلم الجواب والله تعالى اعلم (سئل) في
 رجل عليه دين لآخر وللرجل المذ كور عقار يني بالدين زائدا عن سكنه فهل يجبر
 المدين على بيعه ويوفي منه الدين ولو كان العقار المذ كور منزلا يملكه الاستغناء ببعضه
 يباع البعض الآخر (اجاب) يباع على المدين ما لا يحتاجه في الحال ان أي بيعه لوفاء
 الدين لا ما يحتاجه اضرورة سكنه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل خلف أربعة
 أولاد ذكور وابنتين وزوجة وأولاد قصر وأحدهم بالغ فصاد البائع يتصرف في حال
 حياة والده وأفاه وصيا ثم مات ولدهم وترك ما يورث عنه شرا من عقار ومواشي وغير
 ذلك فقسمها البائع المنصر بين الورثة وحده نصيب له نصيب فهل ذاب المبلغ انقص
 وارادوا أخذ نصيبهم من يد أخيهم ايسر له منهم حيث كانوا بملته يتدا (اجاب) اذا
 بلغ اليتم رشيدا يكون له طلب ما يخصه من تركته مورثه وليس لواحد من الورثة ان يدعي ذلك
 منه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات وله ولد آخر من قاصر ووصي

١٢٦٧

٢١

ربيع الاول

١٢٦٧

جادی الثانية

١٢٦٧

٢٥

شعبان	سنة
١٧	١٢٦٧
شوال	
١٩	١٢٦٧
جاءى الثانية	
١٣	١٢٦٨
٢٤	١٢٦٨
رجب	
٢٦	١٢٦٨
شعبان	
٢٥	١٢٦٨
ذى الحجة	
٢٤	١٢٦٨

مختار على الولد المذ كور استولى على مخلفات المتوفى المذ كور ثم بلغ الولد الاخرس المذ كور
 رشيداً محسناً للتصرف بإشارة مفهومة وصناعته الا ان الفراشة ويريد الا ان أخذ
 ما استولى عليه الوصى المختار من تركه أبيه الميت المذ كور فهل يجاب لذلك (أجاب)
 نعم يجاب لذلك حيث تحقق رشده بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى شخص
 له منزل ورثه عن والده ساكن فيه مع عياله لم يكن له غيره وعياله يدبون لاثنا عشر
 بيعة لو فاء ما لهم عليه من الدين فهل لا يكون لهم ذلك حيث كان هذا المنزل مسكنه مع
 عياله ولم يكن له منزل غيره (أجاب) يباع على المدينون كل ما لا يحتاج اليه فى الحال فلا
 يباع المنزل المذ كور لو فاء الدين اذا كان المدينون محتاجين اليه لضرورتهم وسكنائهم ولا يكره
 ان يجتزى بصادونه والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل له دار اثنته وبوعيه عياله ساكن فيها وله
 دار فى بلدة أخرى غيرها ساكن فيها وعياله دين لا آخر ثابت بالوجه الشرعى فهل والمحال
 هذه تترك له الدار الاثنته وبوعيه له وقبوع الدار الاثنته لقضاء الدين الثابت عليه
 شرعاً (أجاب) يباع على المدينون كل ما لا يحتاجه فى الحال ولا قبوع داره مسكنه حيث
 كانت لا تثمة به ولا يكره الا كفاها بما دونها فباع الدار الاثنته حيث لم يكن له من المنقول
 ما يوفى منه الدين والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل فلاح فى بلدة عليه أموال أميريه
 ونصرف فى ملكه بالبيع من غير اذن فى التصرف من شيخ بلده فهل يكره تصرفه
 صحيحاً ولا يتوقف صحة البيع على اذن شيخه وذا أراد شيخ الدار يفسد البيع يمنع من
 ذلك (أجاب) لئلا التصرف فى ملكه بالبيع حيث لا مانع وليس لشيخ بلده فسخ البيع
 الصادر منه ميتة وشرائط الهبة والنفقة ونحوه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى
 رجل مات عن زوجتين وعن أولاد ذكور وانثى ووفىهم فاصرو ترك ما يورث عنه من عاقوض
 الزوجة أيديهم على تركه مورثهم من عقار وغيره ما عدا القاصر وصاروا ينفقون فيها فهل
 اذا بلغ القاصر رشيداً يكون له مطالبة بمساخمة من ممتلكات أبيه بالوجه الشرعى اذا لم
 يكن له وصى اخذه قبل كماله (أجاب) للينيم ببلوغه رشيداً المطالبة بما يخصه فيها
 تركه والده ويقضى له بذلك حيث امانه والله تعالى أعلم (سئل) فى وصى على قصر
 وعلى ما لهم لهم قطعة أرض زراعية أميريه عن أبيهم وضع الوصى يده عليها وصار يزرعها
 للقصر ويصرف على زراعتها من ما لهم الذى يبيعده لهم وحصل فيها ثمن والا ان بلغوا رشدهم
 وطلبوا أخذ ما لهم من الوصى ومحاسبته على نفقته هل يجابون لذلك (أجاب) نعم
 يكون للقصر المذ كورين أخذ ما لهم من يد الوصى بعد تحقق بلوغهم ورشدهم بالوجه
 الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى عبد رقيق مائة بالبيع والباقة اذاعا من قبل
 سيده ترتب عليه دين ولزمه من اصل دين تجارته لرجل وكتب على نفسه ببيعة شرعية
 فهل اذا عتق وحصل له يسار يكون لرب الدين الذى لزمه حال تجارته مطالبة به بعد
 عتقه وبساره (أجاب) كل دين وجب على المأذون بجارة أو بغيرها كبيع

وشراء وغصب يتعلق برقبته يباع فيه بحضرة مولاه ويتعلق بكسب حصل قبل الدين أو بعده وإذا احتق وعليه - يورث يكون لأر بابها ما لم يلبسها والله تعالى أعلم (سئل) في شخص بلغ من العمر ثمان عشرة سنة له ما بارأيه وجمع من المسلمين بذلك فهل والحال هذه يحكم ببلوغه بالسن وبصح أن يباشر عقد نكاحه بنفسه وإذا طلق يقع طلاقه إذا تحقق ما ذكر (اجاب) في التنوير وشروحه بلوغ الغلام بالاحتلام والاحبال والانزال والجماع بالاحتلام والخيض والحبل فان لم يوجد منه اثبت حتى يتم لكل منهما خمس عشرة سنة به يبقى فاذا تحقق بلوغ الولد هذا السن حكم ببلوغه في جميع تصرفاته والله تعالى أعلم (سئل) في مدين لرجل توافق معه على أن يرهنه داره بالسكنى فيها وإذا مضت مدة كذا باع رب الدين الدار في دينه ولم يلم المديون الدار لرب الدين على وجه الرهن كذا كر بل صار ساكناً فيها مع عياله حتى مضت المدة فأراد رب الدين بيعها واستيفاء دينه فقهرها على ماله كمها المدين نه - هل إذا لم يملك للمدين سواها ولم يكن له ما يابوه هو ووعيله غيرها ولم تكن زائدة على سكاها ووعيله لا يجبر على بيعها (اجاب) يباع على المدين مالا يحتاجه في الحال فلا يباع عليه المنزل المحتاج اليه لضرورة سكاها حيث لم يتم رهنه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مكاناً ليه دين لشخص ذي شوكه فطالب رب الدين المدين بعماله عليه فلم يجد عماله سوى ذلك المكان فخبه على يمينه وحبس له دي حاكم السياسة فباع مكانه وهو محبوس بنحو ثلث قيمته فهل إذا ثبت أن قيمة المكان المذكور عشرة مثلاً سمس الدائن على بيعه بثلاثة يكون البيع باطلاً حيث لم يرض به المالك ولم يجزه (اجاب) يباح - كل مالا يحتاجه في الحال فلا يباع عليه - ثم له احتاج اليه لضرورة سكاها لاجل الدين فلوا كره على يمينه كراهاً شرعياً والحال عنده يكون له فسخ البيع بعد زوال الكراهية لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في أولاد ذكور قصر على كون دارين عن مورثهم ووضع ابن عم القصر يده على الدارين المذكورين بغير مسوغ شرعي فهل إذا بلغت القصر الاثنى عشر سنة يكون لهم أخذ الدارين المذكورين من يد ابن عمهم المذكور حيث كان المالك ثابتاً لهم عن مورثهم بالمدينة الشرعية (اجاب) للقصر بيع ببلوغهم بصحة الرشد المطالبة بما آل اليهم عن مورثهم ويؤمر واضع اليد على ذلك بتسليم ذلك اليهم - حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في المديون إذا كان عليه دين ثابت وحبس عليه ولم أمتعه وحصة في يده ككبير بحيث لو سمعت نفي بالدين ويقتى من ثمنها مقادير يشتري له به مكاناً لا يتأبه بقرضه فله - إذا استحق ذلك بين يدي الحاكم الشرعي ولم يكن عنده نقد يوفى به دينه تباع عايشه الخاصة من البيت ومن المذوق ويوفى دينه من ذلك ويشتري له بما زاد عن الدين مكار لا تقي به (اجاب) يباع على المديون مالا يحتاجه في الحال لا يباع عليه من الدين الثابت شرعاً ويبدأ في البيع بالمنقول ثم بالعقار الايسر فالايسر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل لمعتوه ظاهراً لعتبه بين الناس

١٢٦٩

•

صفر

١٢٦٩

١٣

شعبان

١٢٦٩

١

ذي القعدة

١٢٦٩

٢٥

محرم

١٢٧٠

•

سنة
حرم

١٢٧٠ ١١

صفر
١٢٧٠

ربيع الاول
١٢٧٠ ٢٥

جاءى الاولى
١٢٧٠ ٢

مات عن ورثة وله نخل بارضه ادعى على ورثته جماعة بان مودته م كان وهب لهم النخل
المذكور مع ارضه قبل موته فانكرت ورثته دعواه فهل اذا كان م متوفاً اظهر القته
بين الناس لا يكون نصرفه بجهة أو غير هانفاً او يكون النخل مع ارضه لورثة الممتوه ولا
عبرة بدعواههم المذكورة على ورثته من غير تحقق ما يوجب صحته بالوجه الشرعى (أجاب)
لا تصح هبة الممتوه فاذا تحقق كون الهبة صادرة منه حال عته بالوجه الشرعى لا يكون
للوهوب لهم الاستيلاء على الاعيان الموهوبة وقد صرح علماء ثابان بينة كون المتصرف
ذاعقل أولى من بينة كونه مخمل العقل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن
ابن بالغ وعن بنتين قاصرتين وترك ما يورث عنه شرعاً ومن جملة ما تركه أشجار ونخل
فوضع الابن البالغ يده على النخل والشجر بدون ولا يشترط مدة من السنين وهو
ياكل ثمرة ويقتطع به تلك المدة فهل والحال هذه يكون للبنتين القاصرتين بعد بلوغهما
أخذ نصيبهما وحجاسته على ما استعمله من الثمرة مدة استيلائه (أجاب) نعم للبنتين بعد
بلوغهما بصفة الرشد الاستيلاء على ما يخصهما من ممتلكات أبيهما وانضمين من استهلك
نصيبهما من الثمرة بعد موته شرعاً والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طاق زوجته لكونه
لم يقدر على مؤنتها بسبب فقره واعساره ولا كسبه له وفي ذمته صداق المرأة المذكورة
حاله ومؤجله ولا يملك شيئاً سوى حصته من دار ببلاد الريف وهو وأولاده ساكنون فيها
لا تزيد على سكناءه ووعيله فهل والحال هذه لا يسوغ للرجل كم الشرعى الجبر على بيعه
الخصه المذكورة (أجاب) نعم لا يجبر الرجل المذكور على بيع حصته في الدار المذكورة
والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ترتب بذمته دين لا تحرق له مكان
كبير زائد عن سكناءه فهل يجبر على بيعه وأداء الدين الثابت شرعاً ويشتري من ثمنه مسكناً
دون له ولعيله وما زاد يقضى به الدين ولا هبة بتمتع له بسكناء فيه (أجاب) ببيع في
الدين النقود ثم العروض ثم العقار يبدأ باليسر فاليسر ويترك على المديون دست من
ثياب بدنه وقيل دستان واذا كان له ثياب يمكنه ان يجترى بدونها ببيع واشترى له
ثوب يلبسه ويقضى الدين بالباقي وكذا اذا كان له مسكن ويمكنه ان يجترى بمادونه ببيع
ويصرف بعض الثمن الى الغرما ويشتري بالباقي مسكناً ليبيت فيه وعلى هذا قال مشايخنا
انه يبيع ما لا يحتاج اليه في الحال حتى انه يبيع اللب في الصيف والنطع في الشتاء والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر بلا قسم يد بستانه بثمن معلوم في ذمته
وأحضر آخر ليضمنه فيما عليه من دين الثمن فضمنه بامرهم وكتب وثيقة بالثمن وبالأضمان
ونقل المشتري ما اشتراه وأمر الضامن بوضعه في بستان المشتري فوضع حسب أمره ثم
حصل من المشتري بمذير في أمواله ففجر عليه القاضي ونصيب له فيما يتصرف عنه فطلب
البائع من اقيم ما بذمه المشتري من الثمن من ماله فامتنع متعللاً بان المشتري لم يضعه في
أرضه بنفسه وادعى انه حال الشراء كان مبدراً لا يصح له بيع ولا شراء وان لم يجبر عليه

حال الشراء فهل يجبر على دفع ما بذمته من الدين ولا ينفعه التعلل بما ذكر وإن أدى
 الضامن الدين المذكور أو بعضه يكون له الرجوع بما أدى حيث كانت الكفالة بامر
 المكفول ولم يجبر عليه إلا بعد ذلك بمدة (أجاب) لا يجبر على حرم مكلف بسفه عند
 الامام وعند الصحابين يجبر عليه وبه يفتى ثم اختلفوا قال أبو يوسف لا يثبت الإبقاء
 القاضى وعند محمد يثبت الحجر بنفس السفه ولا يتوقف على القضاء فبناء على قول أبي
 يوسف ينفع المبيع قبل الحجر وللدائن مطالبة كل من المدين والمكفيل وإذا أدى
 المكفيل دين الكفالة كان له الرجوع بما أدى على المكفول حيث كانت الكفالة
 بالامر والله تعالى أعلم (سئل) من ضابط خانة بما هو مضمونه احضرت امرأة بخصوص
 ماسرقتها من جماعة وهجم على منزلها وأولادها وأحضر واماء عندهم في الديوان وقد عرف
 المدعون بعض ماسرقي منهم وقد أثبتوا ما عرفوه وبجث عمالة المرأة فوجدوها حصة
 في منزل عمالها وقد صدر أمر الجلس بهد عرض القضية عليه ببيع ما وجد في منزل المرأة
 وأولادها مع الحصة التي تمكها أو تقسم ما ينصل من ثمن ذلك على المدعين بحسب ما لكل
 كل واحد فطلب من المرأة بيع الحصة المذكورة فقامت تنعت مع ان ما ثبت عليها
 للأشخاص المذكورين لا يفي ثمن الحصة مع ثمن الامتعة التي يراد بيعها به بل ولا بما سرق
 من احدهم فما الحكم في بيع الحصة المذكورة (أجاب) ما يثبت بالوجه الشرعي ان
 المرأة المذكورة اخذته من مالا كه تعديا خفية يكون لهم اخذها منها ان كان قائما وتضمينها
 قيمته أو مثله ان كان هالكا أو مستهلا كحديث اختار والتضمين فتصير قيمة الاشياء
 المذكورة والحال هذه ديناً بذمتها فيستوفى من مالها فان لم يوجد لها مال من جنس
 ما وجب عليها من القيمة تباع عليها امتعتها وعقارها الزائد عن حاجتها الضرورية وعن
 سكنائها ولا يباع عليها ما كان مشغولا بحاجتها الضرورية في الحال فقد صدر ح علماؤنا
 بانه يباع في الديون النقة وشم العروض ثم العقار يبدأ باليسر فاليسر ويترك على المديون
 دست من ثياب بدنه وقيل دستان وإذا كان له ثياب يمكنه ان يجترى بدونها يبعث
 واشترى له ثوب يلبسه ويقضى الدين بالباقي وكذا اذا كان له مسكن يمكن الاكتفاء
 بأقل منه فعلى هذا ان لم تكن الحصة المذكورة زائدة عن سكنائها الضرورية لا تباع في
 الدين المترتب بذمتها ولا يبعث واشترى لها من ثمنها مسكن اضرورة سكنائها ويقضى
 الدين بالباقي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اعتراه داء الجنون وصار مريضاً مدة من
 الشهور وله زوجة وأولاد قصر وأخ بالغ فوضع الاخ المذكور يده على جميع ممتلكات اخيه
 الجنون من مواشى وغيرها بغير وجه شرعي والحال انه لم يكن وكذا لا عنه في حال صحته ولا
 فيما من قبل القاضي فهل اذا أقام القاضي قيساً على حفظ مال الجنون يكون للقيم رفع
 يد أخيه وأخذ المال منه وحفظه الى ان يشفى ومما سبته على ما أخذه منه بالوجه الشرعي
 (أجاب) اذا لم يكن للجنون المذكور ولي يقدم على القاضي فالولاية في ماله اليه فله

شعبان

١٨

صفر

مات عن ورثة وله فخل بارضه ادعى على ورثته جماعة بان مورثهم كان وهب لهم الفخل
 المذكور مع ارضه قبل موته فانكرت ورثته دعواه ثم فهل اذا كان متوها ظاهرا لعمته
 بين الناس لا يكون تصرفه هبة أو غير هانا فذا او يكون الفخل مع ارضه لورثة المعتوه ولا
 عبرة بدعواههم المذكورة على ورثته من غير تحقق ما يوجب صحته بالوجه الشرعي (اجاب)
 لا تصح هبة المعتوه فاذا تحقق كون الهبة صادرة منه حال عتبه بالوجه الشرعي لا يكون
 للودوب لهم الاستيلاء على الاعيان الموهوبة وقد صرح علماؤنا بان بينة كون المتصرف
 ذاعقل أولى من بينة كونه مخمل العقل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن
 ابن بالغ وعن بنتين قاهرتين وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة ماتره كه اشجار وفخل
 فوضع الابن البالغ يده على الفخل والشجر بدون ولاية شرعية مدة من السنين وهو
 يا كل ثمره وينتفع به تلك المدة فهل والحال هذه يكون للبنتين القاصرتين بعد بلوغهما
 أخذ نصيبهما ومحاسبته على ما استغله من الثمرة مدة استيلائه (اجاب) نعم للبنتين بعد
 بلوغهما بصفة الرشد الاستيلاء على ما يخصهما من ممتلكات أبيهما وتضمنين من استهلك
 نصيبهما من الثمرة بعد ثبوته شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته لكونه
 لم يقلد على مؤنتها بسبب فقره واعساره ولا كسبه له وفي ذمته صداق المرأة المذكورة
 حاله ومؤثر جله ولا يملك شيئا سوى حصته من دار يملاد الريف وهو وأولاده ساكنون فيها
 لا تزيد على سكناءه هو وعياله فهل والحال هذه لا يسوغ للها كم الشرعي الجبر على بيعه
 الحصة المذكورة (اجاب) نعم لا يجبر الرجل المذكور على بيع حصته في الدار المذكورة
 والحال ماذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ترتب بذمته دين لا آخر له مكان
 كبير زائد عن سكناءه فهل يجبر على بيعه وأداء الدين الثابت شرعا ويشتري من ثمنه مسكنا
 دونه له ولعياله وما زاد يقضى به الدين ولا عبرة بتعلله بسكناءه فيه (اجاب) يبيع في
 الدين النقود ثم العروض ثم العقار يبدأ باليسر فاليسر ويترك على المسديون دست من
 ثياب بدنه وقيل دستان واذا كان له ثياب يمكنه ان يجتري بدونها يبيع واشتري له
 ثوب يلبسه ويقضى الدين بالباقي وكذا اذا كان له مسكن ويمكنه ان يجتري بمادونه يبيع
 ويصرف بعض الثمن الى الغرماء ويشتري بالباقي مسكنا ليبيت فيه وعلى هذا قال مشايخنا
 انه يبيع ما لا يحتاج اليه في الحال حتى انه يبيع اللبد في الصيف والنطع في الشتاء والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل اشتري من آخر بلا اقسامه بستانه بثمان معلوم في ذمته
 وأحضر آخر ليضمنه فيما عليه من دين الثمن فضمنه بآخره وكتب وثيقة بالثمن وبالاضمان
 ونقل المشتري ما اشتراه وأمر الضامن بوضعه في بستان المشتري فوضع حسب أمره ثم
 حصل من المشتري تمذير في أمواله ففجر عليه القاضي ونصيب له فيما يتصرف عنه فطلب
 البائع من القيم ما بذمه المشتري من الثمن من ماله فامتنع متعللا بان المشتري لم يضعه في
 أرضه بنفسه وادعى انه حال الشراء كان مبذرا لا يصح له بيع ولا شراء وان لم يجبر عليه

سنة محرم

١١ ١٢٧٠

صفر ٤ ١٢٧٠

ربيع الاول ٢٥ ١٢٧١

جمادى الاولى ٢ ١٢٧٠

حال الشراء فهل يجبر على دفع ما بذمته من الدين ولا ينفعه التعلل بما ذكر وان أدى
 الضامن الدين المذكور أو بعضه يكون له الرجوع عما أدى حيث كانت الكفالة بامر
 المكفول ولم يجبر عليه الا بعد ذلك بمدة (أجاب) لا يجبر على حكمكف بسفه عند
 الامام وعند الصحابين يجبر عليه وبه يفتى ثم اختلفا فقال أبو يوسف لا يثبت الا بقضاء
 القاضى وعند محمد يثبت الحجر بنفس السفه ولا يتوقف على القضاء في بناء على قول أبي
 يوسف ينغذ البيع قبل الحجر وللدائن مطالبة كل من المدين والكفيل واذا أدى
 الكفيل دين الكفالة كان له الرجوع عما أدى على المكفول حيث كانت الكفالة
 بالامر والله تعالى أعلم (سئل) من ضابط خانه بما هو مضمونه احضرت امرأة بخصوص
 ماسرقة من جماعة وهجم على منزلها وأولادها وأحضر واما عندهم في الديوان وقد عرف
 المدعون بعض ماسرق منهم وقد أثبتة واما عرفوه وبحث عما لملكه المرأة فوجدوا حصاة
 في منزل تلكها وقد صدر امر المجلس بدعرض القضية عليه ببيع ما وجد في منزل المرأة
 وأولادها مع الحصاة التي تلكها وتقسيم ما يتصل من ثمن ذلك على المدعين بحسب ما اكل
 كل واحد فطالب من المرأة ببيع الحصاة المذكورة فامتنعت مع ان ما ثبت عليها
 للاشخاص المذكورين لا يفي ثمن الحصاة مع ثمن الامتعة التي يراد بيعها به بل ولا بأسرق
 من احدهم فما الحكم في بيع الحصاة المذكورة (أجاب) ما يثبت بالوجه الشرعي ان
 المرأة المذكورة اخذته من ملا كه تعديا خفية يكون لهم اخذها منها ان كان قائما وتضمنها
 قيمته أو مثله ان كان هالكا أو مستهدكا حيث اختار واللتضمنين فتصير قيمة الاشياء
 المذكورة والحال هذه ديناً بدمتها فيستوفي من مالها فان لم يوجد لها مال من جنس
 ما وجب عليها من القيمة تباع عليها امتعتها وعقارها الزائد عن حاجتها الضرورية وعن
 سكنائها ولا يباع عليها ما كان مشغولاً بحاجتها الضرورية في الحال فقد صرح علماءنا
 بأنه يباع في الديون النقة ودم العروض ثم العقار يبيد باليسر فاليسر ويترك على المديون
 دست من ثياب بدنه وقيل دسستان واذا كان له ثياب يمكنه ان يجترى بدونها يبعث
 واشترى له ثوب يلبسه ويقضى الدين بالباقي وكذا اذا كان له مسكن يمكن الاكتفاء
 باقل منه فعلى هذا ان لم تكن الحصاة المذكورة زائدة عن سكنائها الضرورية لا تباع في
 الدين المترتب بذمتها ولا يبعث واشترى لها من ثمنها مسكن ضرورة سكنائها ويقضى
 الدين بالباقي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اعتراه داء الجنون وصار مريضاً مدة من
 الشهر وروله زوجة وأولاد قصر وأخ باع فوضع الاخ المذكور يده على جميع مخلفات اخيه
 الجنون من مواشى وغيرها بغير وجه شرعي والحال انه لم يكن وكيلاً عنه في حال صحته ولا
 قيمان قبل القاضي فهل اذا أقام القاضي قيساً على حفظ مال الجنون يكون للقيم رفع
 يد أخيه وأخذ المال منه وحفظه الى ان يشفى ومما سبته على ما أخذه منه بالوجه الشرعي
 (أجاب) اذا لم يكن للجنون المذكور رولى يقدم على القاضي فالولاية في ماله اليه فله

شعبان

١٨

صفر

٦

ان يقيم وصيا يحفظ ماله و يتصرف فيه بالمصلحة ويتفق على زوجته وأولاده من ذلك ولا ولاية للأخ في مال أخيه بدون تولية الحما كمو الله تعالى أعلم (سئل) في رجل معتوه بالغ لا يبي شيئا له دار و بعض أطيانه زراعة وله أم متزوجة برجل أجنبي وله عمان شقيقان فلن تكون ولاية حفظ مال المعتوه المذ كور حتى يفيق (أجاب) اذا لم يكن للمعتوه ولي من أولياء المال وهم الاب والجد ابوالاب ووصيهما ووصى وصيهما فلقاضي نصب وصى عليه يحفظ ماله و يتصرف فيه بالمصلحة وحكمه كميزو الله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تشاجرت مع زوجها وطلبت منه الطلاق فامتنع فابراثة من ماله عليه من باقي المقتدم والمؤخر فطلقة في مقابلة ذلك ثلاثا وبعد أن ذهبت الى أهلها تريد الرجوع فيما أبرأته منه متعلقة بانها سقيمة وتقيم بينة والزوج يدعي الرشد وانها مصلحة في ماله وتقيم بينة أيضا فهل لا تجاب لذلك ولا يكون لها الرجوع فيما أبرأته منه ولا عبرة بتعللها المذ كور (أجاب) نعم ليس لها الرجوع الى زوجها بما أصبح الابراة منه حيث لم يحجر عليها قبل الابراء ومذهب أبي يوسف ان الحجر بالسفينة توقف على القضاء والله تعالى أعلم (سئل) في قاصر جعل عليه قيم من قبل القاضي قد بلغ رشيدا ويريد الآن أخذ ماله من يده ويتولى أمره بنفسه فهل والحال هذه يحاب لذلك ولا معارضة للقيم المذ كور (أجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعي بلوغ القاصر رشيدا يك له أخذ ماله من يد وصيه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طعن في السن حتى صار هرما وثبت عدم تميزه وله أمتعة فهل والحال هذه اذا تصرف في الامتعة بالبيع لا ينفذ تصرفه بالبيع في الامتعة ولا يحكم بنفوذ تصرفه فيها (أجاب) اذا كان الواقع ان الرجل المذ كور معتوه لا تميز له حال البيع لا يعتد بتصرفه ولا ينفذ والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها وعن ابنها القاصر منه وعن أمها وقسمت التركة وضم نصيب الابن من ميراث أمه وصار تحت يد أبيه والآن تريد الجدة أن تضع يدها عليه أو تضعه تحت يد صغيره فهل لا تجاب لذلك وتكون ولاية ماله وحفظه والتسليم عليه لوليه الامين وليس للجدة تسليم عليه (أجاب) الولاية في مال القاصر المذ كور لابييه اذا كان مصلحا للجدة فان كان الاب مفسدا مبذرا وضع القاضي مال الصغير في يد عدل الى وقت الحاجة أو الى بلوغ الصغير كما في الواقعات (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها وعن بنت قاصرة وتركت ما يورث عنها شرعا فهل يكون لابي البنت القاصرة حفظ ماله والحال هذه (أجاب) نعم الولاية في مال القاصرة لابيها اذا لم يكن مبذرا متلفا مال القاصرة فلو كان كذلك فالقاضي ينصب وصيا لينزع مال القاصرة من يده ويحفظه والله تعالى أعلم (سئل) في ولد صغير يملك حصه في دار عن أبيه وله وصى أسقطها الولد لابن عمه من غير مقابل ولم ياذن له وصيه بذلك فهل والحال هذه يكون إسقاطه باطلا في الاعيان أو يكون موقوفا على اجازة وصيه

١٢٧١

٢٠

ربيع الاول

١٢٧١

١٢

جادي الاولى

١٢٧١

١٤

شعبان

١٢٧١

٢

صفر

١٢٧٢

١٧

ربيع الثاني

١٢٧٢

١٧

١٢٧٢ ١٤

رمضان

١٢٧٢ ١١

جمادى الثانية

١٢٧٣ ١١

ذى القعدة

١٢٧٣ ١٥

صفر

١٢٧٤ ٩

ربيع الاول

١٢٧٤ ١٦

(أجاب) اسقاط الصغير ما ورثه عن أبيه في تلك الدار لابن عمه لا غشرا لا يعول عليه
والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ابنين أحدهما قاصر غائب
والآخر بالغ حاضر وترك ما يورث عنها شرعا فوضع البالغ الحاضر يده على التركة
وتصرف في نصيب أخيه القاصر الغائب بدون ولاية شرعية فهل والحال هذه لا ينفذ
تصرفه في نصيب أخيه القاصر ويكون له عند حضوره أخذ ما يخصه من تركة أمه
بالفرضة الشرعية ولا يسقط حقه في الارث ولو مضى على ذلك خمس عشرة سنة وتسمع
الدعوى فيه بعدم مضى تلك المدة (أجاب) للقاصر بعد بلوغه بصفة الرشد الاستيلاء
على ما يخصه من تركة أمه بالفرضة الشرعية بعد تحققه بطريق شرعي ولا ولاية للآخر
في مال أخيه القاصر بدون وصاية شرعية وليس له الا الحفظ وولاية التصرف انما
تكون للاب أو وصيه أو وصى وصيه أو الجدة الصحيح أو وصيه أو وصى وصيه أو القاضى أو
وصيه أو وصى وصيه اذا كانت الرضاية عامة كما صرحوا به والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل عليه دين بمائة ثابت وله بيت بقدر سكناء وسكنى عياله وترك يد أرباب الدين
بيعه وأخذ ثمنه في دينهم فهل اذا ثبت الدين المذكور لدى القاضى لا يباع فيه بيته
المذكور (أجاب) اذا لم يكن ذلك البيت رهونا بالدين لا يباع على المدين اذا لم يكن
زائدا عن سكناء مع عياله ولا يبيع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل جن وحصل
له احتمال وصار لا يحسن التصرف بمالك مكانا باعه من أحد أولاده بدون القيمة بفن
فاحش ثم مات عن المشتري وعن ورثة آخر فهل اذا ثبت بالوجه الشرعي جنونه واختلاله
وان يبيعه المكان المذكور وهو بهذه الحالة يكون البيع المذكور فاسدا (أجاب)
بينة كون المتصرف ذاعقل أولى من بينة كونه مختل العقل فاذا قامت البينة على
جنونه حال بيعه ولم يثبت كونه صحيح العقل لا ينفذ بيعه ولا نفذ والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل مات عن زوجة وولد من أحدهما قاصرا والآخر بالغ ولم تقسم التركة فوضع الولد
البالغ يده على التركة وصار يتصرف فيما يبيع وغير ذلك من غير وصاية شرعية على
القاصر ومن غير مصلحة له الى أن بلغ القاصر ويريد أخذ حقه بعد بلوغه فهل يمكن من
أخذ حقه بالفرضة الشرعية واذا باع الولد الكبير شيئا من التركة ينفذ البيع في نصيبه
فقط دون نصيب أخيه القاصر (أجاب) للقاصر بعد بلوغه الاستيلاء على ما فضل
من نصيبه من تركة أبيه اذا كان رشيدا حيث لا مانع واذا لم يكن للقاصر وصى فلا لاخ
الام ولا ولاية المحفظ ومنه بيع الموقوف وشراء النفقة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
مات عن أبيه وعن أمه وعن بنتين وابي قصر وترك ما يورث عنه شرعا فهل اذا أرادت أم
القصر ان تضع يدها على مال أولادها المذكورين بدون وصاية وولاية شرعية لا تجاب
لذلك وتكون الولاية في مال القصر المذكورين للجدة المذكورة (أجاب) الولاية
في مال القصر المذكورين لجدهم ابى أيهم الميت حيث لم يكن مفسدا دون أمهم الا أن

تكون وصيا من قبل ابيهم اذ وصى الاب بمقدم على الحمد والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل اقرل زوجته لكل منهما بمقدم معلوم من الدراهم بانه قرض وكتبنا عليه وثيقة
 بذلك وهو يملك حصته في مكان ارادت الزوجتان جبر الزوج على بيع الحصته لهما في
 دينهما بدون قيمتها والمحال ان الزوج معسر ظاهرا لا صاروسا كن في الحصته المذكورة
 فهل والمحال هذه ليس لهما جبره على بيع الحصته لهما بدون قيمتها بل يتصرف فيها
 باختياره بالبيع لمن شاء بالقيمة او ازيد ويوفي ما عليه من الدين لهما ولا غيرهما من ثمنها
 (اجاب) لا يجبر الزوج المذكور على بيع حصته المملوكة له لزوجتيه به دينهما بل له
 البيع لغيرهما ويؤثر بدفع الدين اذا باعها باختياره من ثمنها والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل له دين شرعي على امرأة ثبت عليها له بين يدي القاضي وهي تمتنع من دفعه له
 متعلقة بانه لم يكن يبيدها دراهم والمحال ان لها عقارا غير مشغول بسكنائها الضرورية
 بل تؤجره للغير فهل يكون للقاضي ان يبيع من عقارها بقدر الدين ويدفعه لربه عند
 امتناعها من بيع ما ذكر (اجاب) اذا امتنع المديون من ايفاء الدين الشرعي ومن بيع
 ما لا يحتاجه لا يفاء الدين من ثمنه يكون للقاضي بيع ما لا يحتاجه المديون في المحال ويبدأ
 بالعروض ثم بالعقار الا يسر فلا يسر ويترك على المديون دست من ثيابه وقيل دستان
 واذا كان له ثياب يكتفي بدونها يبعث ويشترى له ثوب يلبسه ويقضى الدين بالباقي
 وكذا اذا كان له مسكن يمكنه الا كتفا يدونه فلولم يكتف باقل منه لا يباع عليه والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن اولاد احدهم بالغ وترك ما يورث عنه شرعا وصار
 البالغ يتصرف في التركة من غير ولاية شرعية تصرفا خارجا عن الشرع فلما بلغ القصر
 راشد بن بعد موت مورثهم بثلاث سنين ارادوا محاسبة اخيهم على ما يخصهم من تركة ابيهم
 والاستيلاء على نصيبهم من ذلك بعد خصم ما صرفه عليهم في مصالحهم بحسب اللائق
 فادعى انه صرف عليهم مبلغا جسيما زائدا عن امثالهم بكثير بحيث يكذب فيه ما ادعى صرفه
 عليهم - ثم ظاهر المحال فهل لا يجاب لذلك ويؤمر بتسليم نصيبهم من تركة ابيهم بعد حسابان
 ما صرفه عليهم - ثم في مصالحهم بحسب اللائق ولا يقبل قوله في الزائد عن ذلك
 (اجاب) نعم لا يجاب الاخ لذلك والمحال ما ذكر بالسؤال ويؤمر بتسليم نصيبهم من تركة ابيهم
 اليهم بعد بلوغ رشدهم - ثم وحسبان ما نفقه عليهم من ما لهم بحسب اللائق بهم حيث
 لا وصى لهم وهم في حجره والله تعالى أعلم (سئل) في اربعة اخوة في معيشة واحدة يستحقون
 اطيانا ميرية بعضها فيه غرس من نخل واشجار وبعضها خال من الغرس ويملكون ايضا
 عقارات من دور وما كن سكن وسواها وغير ذلك ويملكون ايضا بها ثمن لغيره وغيرها
 وآلات حراثة ونجاسا ونقودا وحبوبا وغير ذلك مما يملك مات احدهم عن ابن وابنة
 قاصرين وزوجتين فافام القاضي اخوة وصيا على الابن والبنات ثم بعد مدة توفيت
 البنات عن امها وزوجها واولاد قصر منه كل ذلك قبل قسمة تركة المتوفي فهل يكون

١٢٧٤

٢٧

١٢٧٦

٢٠

١٢٧٧

صفر

١٢

جمادى الثانية ستا

١٢٧٧

١١

شوال

١٢٧٧

٩

ذى القعدة

١٢٧٧

٢

محرم

١٢٨١

٢٢

ربيع الاول

١٢٨٢

٢١

لزوجها الاستيلاء على ما يخصه ويخص اولاده القصر مما خصها عن والدها مما يجرى فيه الميراث ومن الارض المغروسة تبعاً للشجار ولو كانت اميرية حيث كان الزوج المذكور قادراً على حفظ مال القصر ولم يكن فيه مانع يمنع شرعاً من الاستيلاء على نصيبهم (اجاب) الولاية في مال القصر لا يبيهم اذا لم يكن مفسد المال فيكون له والحال ما ذكر الاستيلاء على نصيبه وانصباؤه اولاده القصر مما خصهم فيما آل الى امهم من تركه ابيهم من جميع ما يورث عنها شرعاً حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في قصر جعل القاضى امهم وصياً عليهم وللقصر المذكور بن جد ام ابيهم تريد نزع مالهم من يد امهم الوصى عليهم بدون وجه شرعى متعلقة بان لها الولاية في مالهم لكونها ام ابيهم فهل لا تحجب أم ابيهم لذلك وتسكون الولاية في مالهم لاهم الوصى عليهم حيث كانت الوصى المذكور متصرفه في مال القصر بما فيه المصلحة لهم ولم تكن خاتمة (اجاب) لا ولاية لام الاب في مال اولاد ابنتها القصر حيث لم تكن وصياً عليهم من قبل الميت او القاضى مع وجود امهم الوصى عليهم من قبل القاضى الذى له ولاية ذلك والحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين لا يخرج كفلته امه به فطأها بها الدائن به فادعى الابن والام الاعسار عندا ومطالبة ويريد ان اقامة بينة على ذلك فهل اذا قام البائع بينة على يساردهما يجبران على دفع الدين له ويبيع ما زاد على مسكنهما من بيت يملكه لو فاء الدين (اجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعى يسار كل من المدين والمكفيل بالدين يكون لربه مطالبة ايهما شاء ويؤمران بادائه جبراً حيث لا مانع واذا امتنع المطالب من ادائه ما عليه من الدين يباع عليه كل ما لا يحتاجه في الحال ويبدأ بالايسر فالايسر ولا يباع عليه مسكنه الا اذا زاد عن ضرورة مسكنه مع عياله فيباع ويشترى له مسكن على قدر حاله وما زاد يدفع لرب الدين والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ابيها وعن زوجها وعن ابنين قاصر بن منه وتركت مالا تحت يدا من بيت المال فهل اذا كان ابو القصر عليه دين ومركباً لام ولا تليق ويخشى منه على مال القصر ان يسد منه دينه ويصرفه في الامور التي لا تليق بسبب سوء اختياره يكون للقاضى جعله تحت يدا من من قبله او يجعل عليه قima لحفظه وينفق عليه ما منه (اجاب) اذا تحقق للقاضى بطريق شرعى ان الاب مبذور ومثل مال ولديه المذكورين يكون له نصب وصى عليهم مع وجود الاب المفسد المبذر ليتصرف في مالهما ويحفظه والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن ابنين احدهما قاصر والاخر بالغ فقام القاضى البائع وصياً على القاصر ولما بلغ القاصر وهو غير رشيد ينفق ما في يده في المهرمات وغير مصلم لاله اراد ان ياخذ ما يخصه من تركه ابيه من يد اخيه فغناه الاخ متعللاً بأنه غير رشيد فهل له ذلك حتى يثبت رشده لدى قاض لا سيما والاخ الكبير متبرع بالاتفاق عليه من ماله (اجاب) نعم له ذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في عبد رقيق في يده دراهم من اكنسائه وهو

سؤال	سنة
٢٠	١٢٨٢
صفر	
١٤	١٢٨٣
شعبان	
٢	١٢٨٣
صفر	
٨	١٢٨٥

مملوك لشخص معلوم ولم يكن عليه دين لأحد فهل يكون العبد وما بيده أو لاه المذكور
 حيث لم يكن العبد المذكور مكاتباً (أجاب) نعم يكون العبد المذكور وما بيده من
 اكتسابه ملكاً لسيده والحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة
 تملك جارية عن مورثها بطريق الميراث ثم ماتت هذه الجارية عن سيدتها المالكة لها
 عن مورثها فقط فهل يكون ما بيدها وجميع ما تركته لسيدها المذكور ولا شيء فيسه
 لأحد غيرها (أجاب) إذا كانت تلك الجارية مملوكة لهذه المرأة خاصة بالارث عن
 مورثها المنحصر ارثه فيهما ولم تكن معتقة من قبل مورثها حال حياته أو بعد موته ولم يكن
 لأحد غيرها ملك لها في يدها يكون ما في يدها ملكاً للمالكين لا بطريق الارث اذ الرقيق
 لا يورث لان الميراث مبيتى على ملك المورث والجارية في هذه الحالة لا ملك لها وهذا حيث
 لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنت صغيرين وعن ابيه وله مال
 آل اليه من متروكات امرأته وضع يده عليه ابوه ولولده الميت وبنته خال وخاله يطالبان من
 أبي الميت نصيبهما من ذلك ليضعها ايديهما عليه فهل تكون الولاية على مالهما لاب
 الميت المذكور ينفق عليهما منه وليس للخال والخالة منازعة أبي الميت في ذلك ولا اخذ
 شيء منه والحال هذه حيث كان اميناً حراً ديناً غير مفسد ولا يكون عدم تجارته فيه مانعاً له
 من الولاية ولا جنته في حقه (أجاب) الولاية في مال اليمينين لا بهما ثم لوصيه ثم لوصي
 وصيه ثم للعبد ابى الاب ثم لوصيه ثم لوصي وصيه ثم لمن نصبه القاضى وليس للخال والخالة
 ولاية في المال بدون تولية شرعية من قبل الاب أو القاضى عند كون الجسد بخشي منه
 اتلاف مال الايتام ولا يجب على الجده المذكور ان يتجر في مالهما والله تعالى أعلم (سئل)
 في امرأة بلغت من السن ست عشرة سنة كاملة وطعنت في السابعة فهل اذا ادعت
 الحيض والحال هذه تصدق في دعواها ويثبت بلوغها به ايضاً اذا انساها مؤتمنات
 على ارحامهن أم كيف الحال (أجاب) بلوغ الغلام بالاحتلام والاحبال والانزال
 والجارية بالاحتلام والحيض والحبل فان لم يوجد فيهما شيء حتى يتم له كل منهما نجس
 عشرة سنة به يغتسل في صراعهما أهل زماننا وادنى مدة البلوغ للغلام اثنتى عشرة سنة
 وللجارية تسع سنين كما هو المختار فان راهقاً بان بلغه هذا السن فقلاً بلغنا صديقاً ان لم
 يكذبهما الظاهر بحيث يكون كل منهما ممن يحتلم مثله ان فسر امامه البلوغ ككاف
 الدروحواشيه ومنه يعلم حكم المحادثة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه ديون
 لأشخاص معلومين ثمن بضائع اشترها منهم وهرة قمرها وحل أجلها وضمن تلك الديون
 رجل آخر بامر المدين فهل اذا لم يوجد عنده من النقود والامتنعة ما يفي بالديون المذكور
 وله عقار مملوك له معد للاستغلال زائد عن سكنه وسكنى عياله يكون لأرباب الديون
 أو الضامن بعد أداء الديون بطريق الكفالة بامر المدين تعويض المدينين ببيع ذلك
 العقار لو فاء الديون الشرعية الثابتة فان امتنع من بيعه باع ذلك القاضى عليه لو فاء

الديون اذ لم يوجد شيء لوفائها سوى ما ذكر (اجاب) نعم يؤمر المديون ببيع عقاره المذكور
لوفاء ما عليه من الديون لاربابها اوللضامن بامره بعد ادائها الاربابها والحال ما ذكر
بالسؤال فاذا امتنع باع القاضى ذلك عليه على قوله ما المقتضى به حيث لم يوجد عند
ما يفي بالديون سوى ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى قليوب بما مضى منه
نعرض لحضرتهكم ان رجلا يدهى جسده بكن سابقا باع ارضه عشورية لشخص آخر
يدهى الحاج محمد سكر بثمن معلوم قبضه البائع من مال المشتري المذكور وبعد
تمام البيع المذكور شرعاً تقايلا البيع وبقي الثمن بدمية البائع ثم اراد البائع
المذكور ان يرد ارض المذكور ليدفعه واني المشتري المذكور عن ذلك وبالاستغناء
عن ذلك من حضرتهكم والعلماء بمجلس استئناف مصر قد اجبت عن هذه المادة
بما نصه ان الحق في حبس تلك الاطيان بعد الاقالة للمشتري الى حين استيفاء
مادفعه من الثمن وهو مقدم على سائر الغرماء ولا حق له في الانتفاع بها بزرعة او غيرها
بدون اذن مالدها والمطالب بما عليها من الاموال مالدها ولا عبءة بثنازل المالك لانه
عن الاطيان المذكور كورة وهي محبوسة في يد المشتري ويؤمر المالك بوفاء ما عليه من الثمن
الى المشتري فان امتنع باع عليه القاضى جبراً وبذلك ينقطع الاشكال في هذه القضية
وبناء على ذلك صدر المحكم من مجلس الاحكام بالاقرار على وجه ما افدتم ثم بعد ذلك
صار النشر عن بيع هذه الاطيان لاسا اثر الجهات لمن يرغب ثم رسي مزادها على شخص آخر
بثمن ازيد من دين الحاج محمد سكر المذكور الحابس للاطيان المذكور كورة الا ان المديون
المذكور عليه ديون بمجاعة أخر حالة بحيث لا تزد يد مدته دار ثمن الارض المذكور كورة على
مجموع تلك الديون والمديون معترف بجميعها ولم يوجد عند نفقود ولا عروض تفي بتلك
الديون وبذا تعين بيع الارض المذكور كورة لوفاء تلك الديون والمديون تمتنع من وفائها حالا
وبيع الارض المذكور كورة لوفاء تلك الديون وحبس لذلك مدة تزيد عن شهر ليبيع تلك
الارض فلم يبيع ورب الدين المحبوسة عنده الاطيان المذكور كورة يرغب ببيعها لوفاء دينه وما
بقي يوزع على باقي الغرماء فهل والحال هذه يسوغ للقاضى بيع تلك الاطيان جميعها
لوفاء ما ذكر على هذا الوجه ولو كان ثمن الارض يزيد عن الدين المحبوسة عليه الاطيان
المذكور كورة حيث كان هناك ديون أخر ثابتة باعتراف المديون المذكور كورة لا يزيد الثمن
على مجموعها وهو تمتنع من وفائها لاربابها وعن بيع الارض لوفائها ايضا ام كيف الحال
(اجاب) لا مانع من بيع القاضى تلك الارض والحال ما ذكر على قول الصاحبين المفتي
به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين لانس وله أملاك فارادوا بيعها فيما
عليه من الدين فهل لهم ببيع ما سوى منزله الساكن فيه للاتفاق به ولو كبيرا (اجاب)
يباع على المديون كل ما لا يحتاجه في الحال بمقدار ما عليه من الدين واذا كان له مسكن
كبير يمكنه الا كفاه باقل منه مع عياله يباع أيضا لذلك ويشتري له من ثمنه مسكن

مملوك لشخص معلوم ولم يكن عليه دين لاحد فهل يكون العبد وما يبداه اولاه المذكور
حيث لم يكن العبد المذكور مكا تبا (اجاب) نعم يكون العبد المذكور وما يبداه من
اكتسابه ملكا لسيده والحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة
تملك جارية عن مورثها بطريق الميراث ثم ماتت هذه الجارية عن سيدتها المالكة لها
عن مورثها فقط فهل يكون ما يبداه وجميع ما تركته لسيدها المذكور ولا شيء فيه
لاحد غيرها (اجاب) اذا كانت تلك الجارية مملوكة لهذه المرأة خاصة بالارث عن
مورثها المنحصر ارثه فيم اولى لم تكن معتقة من قبل مورثها حال حياته أو بعد موته ولم يكن
لاحد غيرها ملك لها في يدها يكون ما في يدها ملكا لملكها لا بطريق الارث اذا الرقيق
لا يورث لان الميراث ممتنع على ملك المورث والجارية في هذه الحالة لا ملك لها وهذا حيث
لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنت صغيرين وعن ابية وله مال
آل اليه من متروكات امرأته وضع يده عليه ابوه ولولده الميت وبنته خال وخالة يطالبان من
أبي الميت نصيبهما من ذلك ليضعها ايديهما عليه فهل تكون الولاية على مالهما لاب
الميت المذكور ينفق عليهما منه وليس للخال والحالة منازعة أبي الميت في ذلك ولا اخذ
شيء منه والحال هذه حيث كان امينا حرا دينيا غير مفسد ولا يكره تجارته فيه مانعاه
من الولاية ولا جنة في حقه (اجاب) الولاية في مال اليقينين لا بهما ثم لوصيه ثم لوصي
وصيه ثم للجد ابى الاب ثم لوصيه ثم لوصي وصيه ثم لمن نصبه القاضي وليس للخال والحالة
ولاية في المال بدون تولية شرعية من قبل الاب أو القاضي عند كون الجد ينجش منه
اتلاف مال الايتام ولا يجب على الجد المذكور ان يتجر في مالهما والله تعالى أعلم (سئل)
في امرأة بلغت من السن ست عشرة سنة كاملة وطعنت في السابعة فهل اذا دعت
الحبيض والحال هذه تصدق في دعواها ويشبب بلوغها به ايضا اذا انشأ مؤتمنات
على ارحامهن أم كيف الحال (اجاب) بلوغ الغلام بالاحتلام والاحبال والانزال
والجارية بالاحتلام والحبيض والحبل فان لم يوجد فيه ما شيء حتى يتم لكل منهما خمس
عشرة سنة يفتى له صراعا واهل زماننا وادنى مدة البلوغ للغلام اثنتي عشرة سنة
وللجارية تسع سنين كما هو المختار فان راهقا بان بلغاه هذا السن فغلا بلوغا صافا فان لم
يكد بهما الظاهر بحيث يكون كل منهما ما بمن يحتم مثله ان فسر امامه البلوغ كما في
الدرووحواشيه ومنه يعلم حكم المحادثة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه ديون
لاشخاص معلومين ثمن بضائع اشترادها منهم وهره قريبا وحل أجلها وضمن تلك الديون
رجل آخر يامر المدين فهل اذا لم يوجد عنده من النقود والامتنعة ما يفي بالديون المذكور
وله عقار مملوك له معد للاستغلال زائد عن سكناه وسكنى عياله يكون لارباب الديون
أو الضامن بعد أداء الديون بطريق الكفالة باع المدين تسكياف المدينون ببيع ذلك
العقار لوفاء الديون الشرعية الثابتة فان امتنع من بيعه باع ذلك القاضي عليه لوفاء

سنة

شوال

١٢٨٢

٢٠

صفر

١٢٨٣

١٢

شعبان

١٢٨٣

٢

صفر

١٢٨٥

٨

الديون اذ لم يوجد شيء لوفائها سوى ما ذكر (اجاب) نعم يؤثر المديون ببيع عقاره المذكور
وفاء ما عليه من الديون لاربابها اوللضامن بامر به سد اداها لاربابها او المحال ماذكر
بالسؤال فاذا امتنع باع القاضى ذلك عليه على قوله ما المقتضى به حيث لم يوجد عند
ما يفي بالديون سوى ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى قليوب بما مضونه
نعرض لحضرتكم ان رجلا يدعى حسن بك سابقا باع أرضا عشورية لشخص آخر
يدعى الحاج محمد سكر بثمن معلوم قبضه البائع من مال المشتري المذكور وبعد
تمام البيع المذكور شرعا تقايلا البيع وبقي الثمن بدمية البائع ثم اراد البائع
المذكور استرداد الارض المذكورة ليسده وادعى المشتري المذكور عن ذلك وبالاستغنا
عن ذلك من حضرتهكم والعلماء بمجلس استئناف مصر قد اجبتم عن هذه المادة
بما نصه ان الحق في حبس تلك الاطيان بعد الافالة للمشتري الى حين استيفاء
ما دفعه من الثمن وهو مقدم على سائر الغرماء ولا حق له في الانتفاع بها بزراعة أو غيرها
بدون اذن مالكها والمطالب بما عليها من الاموال ماله كذا ولا عبرة بنزاع المالك لاه
عن الاطيان المذكور وهى محبوسة في يد المشتري ويؤثر المالك بوفاء ما عليه من الثمن
الى المشتري فان امتنع باع عليه القاضى جبرا وبذلك ينقطع الاشكال في هذه القضية
وينبأ على ذلك صدر المحكم من مجلس الاحكام بالاجراء على وجه ما اذنت ثم بعد ذلك
صار النشر عن بيع هذه الاطيان لساائر الجهات لمن يرغب ثم رسي مزادها على شخص آخر
بثمن ازيد من دين الحاج محمد سكر المذكور المحابوس للاطيان المذكور الا ان المديون
المذكور عليه ديون بمجاعة أخر حاليه بحيث لا تزيدهم دار ثمن الارض المذكور كورة على
مجموع تلك الديون والمديون معترف بجميعها ولم يوجد عند فقود ولا عروض تفي بتلك
الديون وبذا تعين بيع الارض المذكور لوفاء تلك الديون والمديون تمتنع من وفائها حالا
وبيع الارض المذكور لوفاء تلك الديون وحبس لذلك مدة تزيد عن شهر ليبيع تلك
الارض فلم يبيع ورب الدين المحبوسة عنده الاطيان المذكور برغب بيعها لوفاء دينه وما
بقي يوزع على باقي الغرماء فهل والحال هذه يسوغ للقاضى بيع تلك الاطيان جميعها
لوفاء ماذكر على هذا الوجه ولو كان ثمن الارض يزيد عن الدين المحبوسة عليه الاطيان
المذكور كورة حيث كان هناك ديون أخر ثابتة باعتراف المديون المذكور لا يزداد الثمن
على مجموعها وهو تمتنع من وفائها لاربابها وعن بيع الارض لوفائها ايضا ام كيف الحال
(اجاب) لا مانع من بيع القاضى تلك الارض والحال ماذكر على قول صاحبين المفتي
به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين لانا وله أملاك فارادوا بيعها فيما
عليه من الدين فهل لهم بيع ما سوى منزله الساكن فيه اللاتق به ولو كبيرا (اجاب)
يباع على المديون كل ما لا يحتاجه في الحال بمقدار ما عليه من الدين واذا كان له مسكن
كبير يمكنه الاكتفاء باقل منه مع عياله يباع أيضا لذلك يشتري له من ثمنه مسكن

١٢٨٦

٢٩

صفر

١٢٨٧

ربيع الاول

١٢٨٧

٢١

لا تقي على قهر كفاية سكناء مع من تلزمه نفقته به ويدفع ما زاد من ثمنه في دينه أما إذا كان لا يز يد على ذلك فلا يبيع والله تعالى أعلم (سئل) بأفادة واردة من الضابطية مضمونها شخص مديون والدين الذي عليه ثابت خصوصاً وهو مقر به وله املاك لا غير وامتنع من بيعها متعللاً بأنها ما وصلت قيمتها أيسر من اللقاضي ببيعها جبراً عنه وسداد الديون من ثمنها حيث بلغت قيمتها تؤمل الافادة مما ذكر (أجاب) إذا كان على شخص دين شرعي لشخص او اشخاص ثابت شرعاً ولم يكن للديون ما يوفي منه الدين المذكور سوى عقاره مثلاً فإنه يؤمر ببيعها لوفاء الدين منه فإن امتنع باعها للقاضي بثلث مثله لوفاء دينه المذكور بثلثه وذلك فيما عدا ما سكنه مع عياله الذي ليس زائداً عن سكناء معهم فإنه لا يبيع في الدين على ما عليه العمل والفتوى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين لا آخر ولم يملك من حطام الدنيا الغانية سوى مكان معد لسكنه هو وعائلته فقط فهل يجبر على بيعه وسداد ثمنه في الدين المذكور أم لا وإذا لم يبيع شرعاً في الدين المذكور فما الحكم في ذلك (أجاب) لا يبيع على المديون مسكنه الا لا يبيع على سكناء مع عياله لا إذا ما عليه من الدين الا إذا كان المسكن موهناً شرعياً مسلماً الى رب الدين فارغاً غير مشغول بما يمنع تمام الرهن كسكنى الراهن فيه او وجود امتعته فيه فإذا تقدم رهن قام على هذا الوجه وحل اجل الدين ولم يوده للرهن امر ببيع الرهن لادائه لربه وان لم يتم الرهن لا يبيع حيث كان كما ذكرنا ولا ينتظر ميسرته والله تعالى أعلم (سئل) بأفادة من حضرة قاضي المنصورة مضمونها وبعد ما يعرض لسيادتك هذه المحادثة وهي رجل توفي عن والدته وزوجته وولد قاصر مريض له من الزوجة المذكورة ثم توفيت والدته المتوفى وصار الولد في وصاية عمه اخ والدته لابيها واستحوذ الوصي المذكور على استحقاق ابن اخيه المذكور ومن تركه والدته ثم لما بلغ سن الولد فوق ثلاث عشرة سنة ادعى الولد المذكور انه بلغ رشيداً واراد محاسبة عمه الوصي المذكور على استحقاقه من متروكات والده فهل للولد المذكور ذلك إذا ثبت بلوغه ورشده بالبينة الشرعية ولا يقبل ذلك منه بمجرد دعواه من زعم الافادة مما تقتضيه الاصول الشرعية في ذلك (أجاب) اما دعوى البلوغ من الولد المذكور بعد بلوغ سنه فوق ثلاث عشرة سنة فقبولة منه بقوله حيث لم يكذبها الظاهر ولا يمين عليه ان قهر ما به البلوغ كما في رد المختار نقلاً عن الشرنبلالية من بلوغ الغلام واما دعوى الرشيد فلا عند الانكار ما لم تقم بينة شرعية عليها والله تعالى أعلم (سئل) من وكيل المالية عن شخص له بنت ولبنات المذكور استحقاق في ربيع وقف فوكيل ناظر الوقف يريد رفع يد والدها المذكور عن استحقاقها المرقوم ووضعها بصندوق الايتام الموجود في مصلحة بيت المال بقوله ان الاب المذكور معلوم فيه عدم الامانة وأنه عديم الكسب وحيث ان الاب المذكور غير متمثل لذلك لثبوت ابوته لبنته المذكورة ولا يته عليها شرعاً تؤمل التفضل

مليانيا بما يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) الولاية في مال القاصرة لا يها ما لم
يتحقق عدم امانته على ذلك المال فان ثبت انه متلف للمال ومبذرف للقاضي ان ينصب
عليها وصيا لحفظ ماله والتصرف فيه بالمصلحة ولا نظر شرعا لعدم كسب الاب والله
تعالى (سئل) في رجل عليه ديون وله ضامن غارم وصار يبيع جميع ما يملكه من
بضاعة وامتعة وملبوسات وما اشبه ذلك حتى صار لا يملك شيئا مطلقا خلا في نصف
مكان لا يحتاج سكنه مع عياله لا ثقب بحاله غير زائد على سكنه الضروري فهل لا يجبر على
بيع نصف المكان المذكور المقيم فيه مع عياله حيث لم يكن موهونا في مقابلة الدين المطلوب
منه (اجاب) نعم لا يجبر المدينون المذكور على بيع نصف المنزل سكنه المذكور ان كان الواقع
ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي وترك اولاد ذكور او اناثا بعضهم بالغ
وبعضهم قاصر وزوجته ام الاولاد القاصرين وقبله وثة جعل احد اولاده البالغين وصيا
على القاصرين لعدائته وكفايته الوصاية وكتب بذلك ورقة ولزوجه المذكورة اب يريد
ان يستولى على نصيب القصر ويتصرف فيه بدون وصاية ولا وجه شرعي متعللا بانه
اولى من اخيهم فهل تكون الولاية في اموال القصر لخيرهم الوصي المختار من قبل ابيهم
حيث لم يقيم به مانع دون جدهم ابي امهم ويمنع الجد المذكور من معارضة الوصي المذكور
بدون وجه شرعي (اجاب) نعم الولاية في اموال القصر المذكورين والتصرف
فيها لوصيهم المختار والحال ما ذكر دون جدهم ابي امهم فليس له معارضة الوصي المذكور
بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) بافادته من محافظة مصر مضمونها ورد
الشرح المسطر من سعادة ناظر الحقاينة والبحارة في ٢٠ ربيع الثاني سنة ٩٢ ومعه
سؤال من حضرة حسين فخري بك لاجل اعطاء الحكم الشرعي من حضر تكلم عليه
ونصه في مسلم تزوج بعقد صحيح شرعي كتابية رشيدة محسنة للتصرف ذات املاك خاصة
بها اراد الزوج منعها من التصرف في املاكها الا باذنه محتجا عليها بولاية النكاح فهل
يمنع الزوج المذكور من معارضة زوجته المذكورة في التصرف في املاكها الخاصة
بها من عقار ومنقول ولا يتوقف تصرفها في ذلك على اذنها ام كيف الحال (اجاب)
لا يترقب على مجرد تزويج رجل بامرأة بالغة رشيدة تحسن التصرف به قد صحیح منع زوجته
من تصرفها في املاكها الخاصة بها سواء اتحد ادينا واختلفا اذ ولاية النكاح لا تفيد
ولاية المال شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ولد رضيع وهو يملك جارقة ولولده
الرضيع جده من قبل امه باع جد الولد المذكور تلك الجارية بدون اذن مالكها الشخص
اجنبي زاهما ان اباه الولد المذكور لا يملكه الا بانه مع قيام ولايته
على ابنه وعدم حصول ما يخل بالولاية انما حصل من الجد ذلك لكرهه وقعت بين زوج
يفقه وزوجته ام الرضيع بسبب تلك الجارية فهل على فرض كون الاب ملك الجارية
المذكورة لا يملك الرضيع لا ينفذ بيع جد الصغير جاريته مع وجود ابي الصغير وقيام ولايته

على ابنه وعدم ما يسوغ بيع الجدي الام في مال الصغير (اجاب) لا ينفذ بيع الجدي
الام تلك الجارية بدون اذن من أبي الص-غير المذكور والحال ما ذكر بالسؤال سواء
كانت باقية على ملك أبي الطفل لظهور الامر وانتقلت الى الصغير لعدم ولايته عليه مع
قيام ولايته عليه وحينئذ يكون البيع المذكور موقوفاً فإجازة الاب نفذ وان رده بطل
والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة توفيت عن ابن قاصر وعن زوجها وعن ابها وعن
والدها فما يخص كلا منهم بالغريضة الشرعية وما يخص القاصر ابنا يحفظ عنده
والده أو عنده والدي المتوفاة المذكورة (اجاب) بموت المرأة المذكورة عن ذكور
يكون لزوجها من تركتها الربع فرضا واسكل واحد من ابها وأمه السدس كذلك ولا ينها
الباقى تعصيا والولاية في مال القاصر لآبيه اذ لم يكن مقدما مبرذرا فله التصرف فيه
بالمصلحة وحفظه والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من بيت مال مصر مضمونها
الاستفهام عما يقتضيه الحكم الشرعي فيما يرغبه اسمعيل بك مراد من استيلائه على ثلاث
قطع الماس تعلق ولده القاصر محفوظة في صندوق اليتام و جرت في هذه المادة
مكاتبات بين سعادة حسين باشا وكيل الاحكام سابقا الذي كان وصيا على ورثة المرحوم
سليم باشا السكندار والمجلس المحسبي وهذه القطع أصلا من تركته والد القاصر وأخيرا
صدر أمر الداخلية بالاستعانة بذلك من هذا الطرف وباطلاع مفتي المجلس المحسبي
وبيت المال على أوراق هذه المادة قد أفتى بقوله أبو الصغير هو وليه فحيث كان الاب
في هذه المادة محمودا عند الناس أو مستورا الحال ليس مبرذرا ولا متلفا مال ابنه الصغير
يجب لما يطلبه وعمل بالتدوين بأمر الداخلية مقتضى الحال لاحاطة علم سعادتمكم
بذلك والتسليم باعطاء القول عن هذه المادة فلزم تحريره محضرتكم والأوراق مرسلة
المرجو بعد احاطة حضرتكم بها الافادة عن الحكم الشرعي (اجاب) وردت افادة المجلس
ومامعها من الأوراق المتعاقبة بطلب حضرة اسمعيل بك مراد لتسليمه الثلاث قطع
الجوهرة تعلق ولده القاصر المدعو مراد المحسبي عنها بالافادة المذكورة بطريق ولايته
على ولده المذكور و مرغوب المجلس الافادة من هذا الطرف عن الحكم الشرعي في ذلك بعد
ان اعطى الجواب عن هذه المادة من حضرة مفتي المجلس وبيت المال ضمن هذه
الأوراق والافادة عن ذلك ان ما تضمنه جواب حضرة المفتي الموصى اليه من أن الولاية في
مال الصغير لآبيه اذا كان محمودا عند الناس ليس مبرذرا ولا متلفا للمال فيسلم له مال ابنه
اذا كان كذلك موافقا للشرع والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من ناظر الداخلية
صورتها حيث تقتضي معرفة الحكم الشرعي فيما اذا كان يوجد بعض افراد عليهم ديون
شرعية حقيقية بآلية حالة مستحقة الاداء لآربائهم ويكون للديونين المذكورين املاك
من عقارات مبنية أو غير مبنية ولم يوجد تحت أيديهم وفي ملكهم ما يفي باداء تلك الديون
المستحقة شرعا سوى هذه العقارات ويصير اشهار هذه العقارات في المزاد وتبلغ حد القيمة

شعبان

سنة

وتنتهي الرغبات في الاثمان التي يصل اليها المزداد ويحصل منهم التوقف في بيعها الاداء
ما هو مطلوب منهم على هذا الوجه فهل للحاكم الشرعي بيعها من قبله بملك الاثمان ممن
يرغب شراءها بها أو ياذن لمن يلزم من قبله ببيعها بدون رضا مالكيها على قدر الدين
الشرعي المطلوب منهم لادائه لادبائه ويحرم بذلك الحجة الشرعية باسم المشتري ويكون
ذلك بمنزلة بيع المالك بنفسه وذلك فيما عدا مسكن المديون اللائق بكفائه وسكنى
عيله فانه لا يباع عليه كالا يباع عليه ثيابه المحتاج اليها وما يحتاج اليه على قدر
ضرورة معيشته من الامتعة تؤمل افادة المحكم الشرعي عن هذه المسئلة شرعا على هذا
لاجراء ما يقتضي (أجاب) نعم للحاكم الشرعي أن يبيع بنفسه أو بما ذوته حيث كان
مريلا لك الانابة من عقارات هؤلاء المديونين بقدر ما تفي اثمانها بما هو مستحق اداؤه
عليهم شرعا من الديون الشرعية المحالة المذكورة التي لا وفاء لها الا من اثمان هذه
العقارات بدون توقف على رضا المديونين المذكورين والحال ما ذكر بالسؤال بناء
على قول صاحبين المفتي به كما صرح به العلماء والقاضي أن يحرجه شرعية بالشراء
باسم المشتري ويكون ذلك بمنزلة بيع المالك بنفسه وذلك فيما عدا مسكن المديون
اللائق بسكنائه وسكنى عيله فانه لا يباع عليه كالا يباع عليه دستان من ثيابه وما
يحتاجه من الامتعة بقدر ضرورة معيشته فيبدأ الحاكم لاداء الديون الشرعية المذكورة
ببيع الايسر فالايسر مما هو مملوك للمديون المذكور والله تعالى أعلم (سئل) بافادة
من ضبطية مصر مضمونها الاصل بعد المعلومية بما ورد شرع مديونية المنوقية في ٤ محرم
سنة ١٢٩٨ بخصوص توقف عبدالرحمن داود من شبراخيت في بيع الاطيان والدار
الراسي مرادهما على منصوص من الناحية نظير الدين الذي عليه لاجد التخيوي وقدره
ستمائة آلاف قرش ومرغوب استفتا حضر تكم عما ذكر بمكاتبة المديرية لترد الافادة
عاهو مرغوب مع اعادة الاوراق لاطيان المديرية (أجاب) وردت افادة حضر تكم
بناء على ما ورد بالضبطية من مديرية المنوقية المنبي على ما تحرر للمديرية من حضره قاضي
أفندي المديرية بشأن توقف عبدالرحمن داود من شبراخيت في بيع واسقاط الاطيان
والدار الراسي مرادهما على منصوص من الناحية نظير الدين الذي عليه لاجد التخيوي
وقدره ستة آلاف قرش وأحيل اتمام هذه المسألة على حضره القاضي المذكور يقتضي
مذشور الداخلية السابق صدوره بناء على فتوى هذا الطرف بغير انتظار رضا المديون
وان المتراعى لحضره القاضي الموصى اليه عدم دخول هذه المسألة في حكم هذه الفتوى
التي بني عليها النشر من الداخلية وانه ارسل الاوراق للمديرية كي اذا حصل الاكتفاء
بذلك فيها ولا تعرض لهذا الطرف للافادة عنها الى آخر ما توضح بما ذكره حيث ان
الفتوى المحكي عنها موضوعها في الديون الشرعية الثابتة لدى الحاكم الذي يجري البيع
من طرفه اما بيئته أو اقراره فيترتب على ذلك عند توقف المديون الذي لا مال له من جنس

١٣

١٢٨٩

صفر

٩

١٢٨٩

ما عليه من الدين في بيع ماله الذي ليس من جنسه اسد اذ ذلك الدين الحال المستحق
اذا و عليه شرعاً مع كون ذلك المال المملوك له زائداً عن حواججه الاصلية ان القاضى
يبيع ماله كبقدر الدين المذكور ويوفى الدين منه ويبدأ ببيع الايسر فاليسر من ماله
المملوك له بلا انتظار رضاه ويكون ذلك بمنزلة بيعه بنفسه على قول صاحبين المفتى به
ويحذر بذلك الحجة للشترى ان احتاج الحال لبيع العقار ولا يباع عليه دار سكنه مع
عياله اذا لم يمكن الاكتفاء باقل منها السكنى للجميع كما لا يباع عليه دسمان من ثيابه وما
يحتاجه من الامتعة بقدر ضرورة معيشته الى آخر ما بسؤال الفتوى وجوابها المذكور
فينظر في شأن هذا الدين لدى حضرة القاضى فان كان ديناً شرعياً ثابتاً عليه باقرار
المأذون او يثبت عليه بالبينه بعد الخصومة الشرعية ان كان منكره ياحره القاضى
بادائه له فان امتنع ولم يكن له مال من جنسه امره ببيع ما يباع لاداء الدين ان وجد
ذلك فان امتنع باع عليه ماله على وجه ما سبق هذا ما يقتضيه المنشور المذكور والله
تعالى أعلم (سئل) في شخص بلغ مقعداً معتوها لا يحسن التصرف وفي بعض اوقاته
يغيب عقله ولا ياكل ولا يشرب فهل اذا كان لا خرد عوى قبله في حق من المحقوق يقيم
القاضى عليه فيما تسمع الخصومة عليه ولا يصح شرعاً ان يختصمه بنفسه كما لا يصح
التصرف في أمواله وامتنعه حيث لا ولى له من أب أو جد أو وصيهما (اجاب) نعم يقيم
القاضى وصياً على المعتوه المذكور لاختصاصه عنه في الدعاوى التى تقام عليه أو له
ويتصرف في أمواله بالمصلحة اذا تحقق ما ذكر بالهؤال ولا تصح مخاصمته بنفسه شرعاً
اذ حكمه في هذه الحالة كصغير والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاث نسوة اخوات لمن
عقار وأطيان عشورية وقفن العقار والأطيان المذكور على أنفسهن مدة حياتهن
وعلى ذريتهم من بعدهن أقامت احدهن اختها المشاركة لها في الوقف والاستحقاق
وصياً مختاراً على ولدها القاصر لتصرف له فيما يخصه في الوقف على حسب المصلحة
والحال ان الولد المذكور له والد مكلف رشيد أمين فهل اذا ماتت المرأة المذكرة
تكون الولاية فيما يؤل الى القاصر من ريع هذا الوقف بعد قبض ناظره الشرعى لايه
المذكور دون وصى الام حيث لم يكن مبدءاً مفسداً (اجاب) ولاية التصرف في الوقف
بالايجار والقبض والصرف والعمارة ونحو ذلك لناظره الشرعى دون ولى القاصر
المستحق لريعه واستحقاق القاصر المذكور في ريع الوقف بعد قبضه من جهات الوقف
بعرفة ناظره الشرعى ملكاً للقاصر وولاية التصرف فيما يملكه القاصر لايه المتصرف بما
ذكر في السؤال دون وصى الام ففي رد المحتار من المأذون بالعزوا الى وكالة البحر عن خزنة
المفتين عند قول المتن ووليه أبوه ثم وصيه ثم جده ثم وصيه ثم القاضى أو وصيه دون الام أو
وصيهما من نصه وليس لوصى الام ولاية التصرف في تركه الام مع حضرة الاب أو وصيه أو
وصى وصيه أو الجهد وان لم يكن واحداً من ذكرنا فله الحفظ وبيع المنقول لا العقار

١٢٩٩

محرم

١٣٠١

٩

لشراء التجارة وما استفادته الغير من غير مال الام مطالعا اه والله تعالى اعلم (سئل)
 لرجل كان مع ابيه في المعيشة ثم مات ومن جملة ورثته ابن وبنت قاصران واب امين
 صالح للتصرف قادر عليه غير مفسد ولا مبذور ولم يوص الميت المذكور احد على ولديه
 المذكورين ولو انه لامال له فهل تكون الولاية عليهم ما لمجدهما في ابيهما المذكور وان لم
 يمه القاضى وصيا (اجاب) الولاية في مال الصغيرين المذكورين والحال ما ذكر
 السؤال لمجدهما في ابيهما المذكور حيث لم يوص ابوهم المتوفى احد او يتقدم المجد
 المذكور والحال هذه على وصي القاضى ولا تتوقف ولايته شرعا على اقامته من قبل
 القاضى وصيا والله تعالى اعلم

* (كتاب العصب) *

(سئل) في جماعة لهم أرض زراعة بخلها ملك لهم عن اصولهم استولى على ذلك جماعة
 في غيبتهم بواسطة شيخ قريتهم واستغلوا الثمرة مدة فهل يكون لهم بعد حضورهم من غيبتهم
 رفع أيديهم عنها ومحاسنتهم على ما استغلوه من الثمرة مدة استيلائهم ام لا (اجاب) على
 من استولى على ثمره فخل غيره تعديا واستيلائها كهاضمانا وترفع يده عما ثبت تعديه
 عليه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في اناس يملكون بعض عقارات بالارث
 وبعد مدة صارت بلدتهم عهدا لبعض الذوات فسكنت اتباعهم العقارات المذكورة في
 صورة المستأجرين ومكثوا على ذلك مدة وهم ممنعون من دفع الاجرة غصباً منهم لا ريب
 الملك مع تكرار الطلب منهم للاجرة في ظرف تلك المدة ولم يجابوا لذلك اضعفهم فهل لهم
 اخذ عقاراتهم ورفع أيدي السكان المذكورين ولو طالت مدة سكناهم حتى بلغت خمس
 عشرة سنة حيث كانوا يقرين بالملك للمدعين ولا يمنع من ذلك مضي المدة والحال هذه
 (اجاب) يؤمر واضع اليد الغاصب المذكور برفع يده عن العقار وتسليمه لربه حيث
 كان الحال ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يملكون دارا بالميراث
 الشرعي عن مورثهم البعض بالغ والبعض قاصر تعدي على رجل اجنبي واخذها منهم
 بالغ غصب وسكنها وصار ينتفع بها الى الآن واكره شخصان الباقيين على كتابة وثيقة
 يالا باحالة فهل اذا كن الحق ثابتا لهم فيها بالبيعة الشرعية يكون لهم رفع يد الغاصب
 عنها وانقضاء حقها منه ومطالبة باجرة نصيب الايتام منها مدة وضع يده عليها وتضمنه لما
 اتلفه واخذها بدون طريق شرعي (اجاب) يؤمر الغاصب برد الدار المنصوبة للاكها
 وعليه اجرة منزل حصاة اليتيم من الدار وضمان ما اتلفه والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين
 يستحقان دارا بالميراث الشرعي عن قريب لهما فوضع رجل اجنبي يده عليهما في غيبتهما
 وسكنها فهل لهما اخذها منه ورفع يده عنها حيث لم يكن هناك من يقدم عليهم ما من
 العصبية ولا وارث له سواهما (اجاب) اذا ثبت ملك مورث الاخوين للدار المذكورة
 وانتقل لهما بالارث يؤمر واضع اليد بتسليمها لهما والله تعالى اعلم (سئل) في رجل

ربيع الثاني

١٢٦٥

١٩

١٢٦٥

٢٥

جاءى الاولى

١٢٦٥

١٦

١٢٦٥

٢٧

جمادى الثانية سنة

٨ ١٢٦٥

١٢ ١٢٦٥

٢٦ ١٢٦٥

٢ ١٢٦٥

٥ ١٢٦٥

٥ ١٢٦٥

جب
٥

يملك جانباً من العدس المدشوش موضوعاً على شاطئ بحر النيل لبيعه المعتاد فيه فجاء رجل آخر ووضع فوق العدس براً تدياً منه ومن غير اذن ماله كنه فبسبب نقل البر حصل في العدس عرق وورطوبة احرقت العدس واتلفته فهل يكون صاحب البرضامناً بالتلف من العدس والحال هذه (اجاب) على المتعدي ضمان ما اتلفه بعد تحقق تعديه وازدافه التلغ الى فعله بالوجه الشرعى والله تعالى اعلم (سئل) في قطعة ارض مملوكة لثلاثة ابناء رمشاعة بينهم غرس فيها احداهم شجرة ليح لنفسه الى ان كبرت فاراد ان يختص بها فنازعه باقى الشركاء فهل يكون له الاختصاص بها ام لا (اجاب) نعم يكون للغارس ما غرسه لنفسه في الارض المشتركة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل كان مستخدماً عند آخر خرج من عنده فامر الخدم وكيلاه بمحاسبته على ماله وما عليه فادعى عليه الوكيل بقدره معلوم من المال وانكر الخادم دعواه فاستولى الوكيل على بعض مواش وأمتعة للخدام وأخذها تدياً عوضاً عما ادعى به وكتب الوكيل وثيقة بأنه صادراً بالصواب القدر الذى ادعى به عليه وقد سجن الخادم المذكور أيضاً تدياً منه فهل يجب له الوكيل على رد ما اخذه من المواشى والامتعة تدياً بالقهر والتغلب ولا عبرة بدعواه الدين على الخادم المذكور حيث لم يثبت ذلك لا يميناً ولا باقرار من الخادم المذكور طناً مختاراً (اجاب) ليس للوكيل المذكور الاستيلاء على مواشى الخادم وأمتعته بدون وجهه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات وخلف داراً واشجاراً وله بنت عم فقط لم يكن له غيرها وهى غائبة في بلادهم عييد فلما حضرت وجدت شيخ البلد وضع يده على الدار والاشجار فارادت نزعها من يده فقال لها لا تستحي عندى شيئاً ولم يكن مشترى ياولاه دين على المتوفى بل واضع يده عليها وعدواناً فهل اذا ارادت نزعها من يده لا يكون له معارضتها وتجب له ذلك (اجاب) اذا كان الملك فيملاً ذكراً بتا للورث المذكور بالوجه الشرعى وانقل الى وارثته المذكورة ولم يكن هناك مانع شرعى من دعواها بذلك يقضى لها به والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها فاض بدير به الاقاليم الوسطى بالصعيد قبضه رجل باقها وادعى دفعه لزوجه ابداً قبل موته عنها وعن وارث آخر فهل يكون دفعه وناعلى ذلك الرجل القابض له الدافع بدون الاذن (اجاب) حيث لم يثبت اذن المرأة المذكورة بالدفع لزوجهها يكون ذلك الرجل ضامناً لما قبضه من مالها والله تعالى اعلم (سئل) في مسجدين قرى بين من بعضهما ولهما مجرا فى الشارع نافذة الى خارج البلد من حين وضعهما من قديم الزمان والاآن تعدى رجل على المجرة التى فى الشارع وأزالها وبني فيها وأدخلها فى داره فهل لا يجوز ادخال شئ من وقف المسجد فى داره وابطال المجرة ويؤثر برفع البناء (اجاب) لا يسوغ للرجل المذكور التعدي على وقف المسجد ولا ادخال شئ منه فى داره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفى وترك متراً وترك اولاداً ذكوراً وانثى تحلف عليه ان يكسار لجانب الديوان من

مردة وخلافها وله بعض الفلاحين فائض عما يخصه للديوان بسبب ان العمال يطلبون
 منهم زائد اذهب به بعض الفلاحين لبعض العمال ونقل الغنائض بجزئيه باسم المتوفى الذي
 عليه الانكسار ووضع يده على منزله واخذوه مكنه من ذلك بعض حكام الناحية فهل
 يسوغ ذلك له ويغوز بالمنزل ويكون كالرهن أولا يسوغ ذلك واذا قائم بعد عدم الجواز
 فهل يحاسب واضح اليد على الغلة أولا (أجاب) ليس للرجل المذكور الاستيلاء
 على منزل المتوفى والحال ما هو من يورثه ووجهه يقتضي ذلك شرعا والله تعالى اعلم (سئل)
 في ذمي يملك قطعة أرض مجاورة لزوايه معدة للصلاة في جماعة المسلمين ومجاورة أيضا
 منزل رجل آخر فتعدى على حائط الزاوية وهدمها وأدخل منها قطعة قدر ذراعين في
 وضعه وأدخل فيها قافا لمسالك الدرب وجعل الجميع طاحونة وهدم أيضا حائط الجدار
 من الجهة الاخرى وبناه واجعل فيها طاقه لجائزة الطاحونة وذلك في غيبة الجار فهل
 يؤمر الذمي بإعادة أرض الزاوية كما كانت وإخراج ما أدخله من الزقاق لكونه لم يكن
 مستحقا له ويسوغ للجار منعه من وضع الجائزة في حائطه لكونها ملكه (أجاب) يؤمر
 لذي بإعادة ما هدمه من الزاوية ورد ما استولى عليه منها ومن الزقاق المذكور بغير
 حق وليس له وضع خشبة ونحوها في حائط جاره بدون اذنه اذا لم يكن له حق الوضع والله
 تعالى اعلم (سئل) في أخوين يملكان دارا ويجاورها قطعة أرض خربة مملوكة لهما
 بالميراث الشرعي عن والدهما من قديم الزمان وبيدهما حجة بذلك فتعدى رجل أجنبي
 في غيبة أحدهما وأحدث في الخربة المذكورة بناء لنفسه بالنصب فهل اذا كان الحق
 ثما يملكهما فيما يمنع ذلك الرجل من معارضتهما في ملكهما أي دون وجه شرعي ويكون لهما
 نزعهما من يده (أجاب) للأخوين اقتزاع الأرض المذكورة من الغاصب لها بعد
 تحقق الملك لهما فيها بالوجه الشرعي حيث لم تكن قيمة البناء المحدث فيها أكثر من قيمتها
 بل يؤمر الغاصب برفع ما لم يملكه صاحب الأرض بقيمة مستحق القلع والله تعالى
 اعلم (سئل) في جلة رجال كان لهم طاحونة عن أبي وجد لهم فهدم فضر رجال
 آخرون وبنوها وركبوا عليها عدة من طرفهم بدون اذن أصحاب الأرض فهل لأصحاب
 الملك رفع ذلك للما كما يرفع بناء الغاصبين (أجاب) لملك الأرض تكليف من
 بني فيها بدون اذنهم برفع بنائهم اذا لم تكن قيمته أكثر من قيمة الأرض والله تعالى اعلم
 (سئل) في امرأة تملك حصه في بيت ماتت عن اولادها القصر وعن زوج فسكن البيت
 الذي فيه الحصه المذكورة باقى الشركاء مدة سنين فهل يكون للايتام بعد بلوغهم
 مطالبة الشركاء باجرة حصتهم مدة يتهمهم ووضع أيديهم عليها والانتفاع بها المدة
 المذكورة (أجاب) نعم للايتام بعد بلوغهم مطالبة باقى الشركاء والحال هذه باجر مثل
 حصتهم على المعتمد والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض فيها ساقية
 غصبها من المتعهد بالبلد وغرس في الأرض شجرا فاشكى صاحب الأرض للديوان فامر

١٢٦٥

١٤

١٢٦٥

١٧

١٢٦٥

١٦

١٢٦٥

٢٥

شعبان

١٢٦٥

٢٤

شعبان ١٨
سنة ١٢٦٥

برده ما صاحبها فرده ما له فاحكم الشجر الذي غرسه الغاصب (أجاب) قال في
التنوير وشروحه ومن بني او غرس في أرض غيره بغير اذنه امر بالقلع والرد لوقية الساحة
اكثر ولئلا ان يضمن له قيمة بناء او شجر امر بقلعه ان نقصت الارض به ومنه يعلم حكم
الغرس في الارض المملوكة للغير على هذا الوجه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
له نخل يدفع ماله كل عام فتعدى عليه شيخ البلد واخذ النخل قهرا ونزعه من يده فهل لرب
النخل اخذه منه لكونه نزعته منه بلا مسوغ شرعي وهل له محاسبته على قيمة ثمره كل عام من
الاعوام الماضية حيث كان القدر معلوما (أجاب) اذا ثبت الملك في النخل المذكور
للرجل ولم يثبت عليه ما يمنع من الدعوى به شرعا يقضى له به ويؤمر شيخ البلد برفع يده
عنه وعليه ضمان ما استغله من الثمار مدة استلائه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
مات عن اولاده ذكور او اناث وترك جانا من النخل في بلدة اخرى فوضع رجل اجنبي يده
على النخل بدون مسوغ شرعي فهل اذا ثبت الحق في النخل لليت وانتقاله لاولاده يكون
لهم نزع النخل عن هو تحت يده قهرا عنه (أجاب) يؤمر المتعدى المذكور برفع يده
عن النخل حيث تحقق الملك فيه للورث وانتقاله لورثته بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل مات عن ورثة وترك ما يورثه منه شرعا من دار وغيره فاستولى شيخ
البلد على ذلك قهرا عنهم بدون وجه شرعي فهل اذا تحقق ما ذكر يكون للورثة اخذ
ما استولى عليه شيخ البلد من تركة الميت المذكور (أجاب) على شيخ البلد المذكور
رد ما غصبه الا كه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل بني في ارض غيره
بغير اذن وقيمة البناء اكثر من قيمة الارض فهل يكون للباني تملك الارض بقيمتها لكونه
غاصبا لها وقيمة البناء اضعاف قيمتها (أجاب) اذا كانت قيمة البناء اكثر من قيمة
الارض فالغاصب ان يضمن لرب الارض قيمتها ولا يؤمر بالقلاع على ما اختاره الكرخي
وجرى عليه في الدرر وغيرها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل بني في ارض غيره
بغير اذنه زاعما انه بني في ارض نفسه محتجا بوثيقة في يده مقطوعة الثبوت فهل اذا ثبت
ذلك الغير ان الارض ملكه وصحح دعواه بها شرعا واقام البينة على ذلك يقضى له بها
ويؤمر الباني فيها والحال هذه برفع بناءه وتسليم الارض لمدعيها حيث كانت قيمة الارض
اكثر من قيمة البناء واذا كان بناء الباني من انتقاض كانت في الارض ملكا لدعي
يكون لئلا الاستيلاء عليها وليس للباني اخذ شيء منها (أجاب) الاصل ان الضرر
الاشد يزال بالاخف فاذا بني شخص او غرس في ارض غيره بدون اذنه وكانت قيمة
الارض اكثر من قيمة البناء ضمن صاحب الارض قيمة الاقل لربه على ما جرى عليه في الدرر
وغیرها هذا اذا كان البناء بانتقاض ملكه للباني اموال كان بانتقاض رب الارض يكون
لربها اخذها مع ما فيها من البناء ولا يضمن للغاصب قيمة ما لا يبقى منتفعا به بعد الهدم
ولا اجرة العمل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دين ثابت شرعا على شخصين

رمضان

٢١
١٢٦٥

ذی القعدة

١٤
١٢٦٥

محرم

٢٠
١٢٦٦

٣٠
١٢٦٦

فاخذ عقارهما ففخاهما انفسه قهرا عنهما واستمر مستوليا على ذلك الى ان مات
فاستولت ورثته من بعده الى ان مات الشخص المذكور ان عن ورثة بالغين فارادوا
انتزاع العقار والنخل من ورثة رب الدين مع تضمينهم منافع العقار المنصوب ونحو
النخل من مدة الاستيلاء فهل تكون منافع العقار المنصوب غير مضمونة ولا تلزم أجرته
تلك المدة وهل اذا ارادوا تضمينهم ثمار النخل وادعوا عليهم بمبلغ معلوم وانكر ورثة
رب الدين المبلغ المذكور يكون القول قولهم بيمينهم في انكار دعوى ورثة الشخصين
المذكورين وهل اذا كان هناك بيعة تشهد بالظن والتخمين لا باليقين والتحقيق لا تقبل
(اجاب) منافع المنصوب غير مضمونة عندنا فلا اجر على الغاصب الا ان يكون المنصوب
وقفا او مال يثم أو معدن لا يستغلل وعليه ضمان ما تلفه من الزوائد كالثمرة والقول
قوله في مقدار ذلك بيمينه حيث لم يثبت المالك دعواه الزيادة بالبينة العادلة بطريق
شرعي ولا تقبل الشهادة مع عدم جزم الشاهد بها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
يملك جاموسة باعها شيئا باده في غيبته لرجل تاجر بثمن معلوم قبضه منه ثم باعها للتاجر لثان
وهل ملك والآن رب الجاموسة يطالب شيخ البلد بها او بقيمتها وهو يطلبها من الذي
باعها له وهو المشتري الاول فهل لا يجب لذلك واذا تحقق هلا كما يكون لرب الجاموسة
مطالبة شيخ البلد الغاصب بقيمتها أولا (اجاب) لرب الجاموسة تضمين شيخ البلد قيمة
جاموسه التي تعدى عليها وهل ملك وفي رد المختار من بيع الفصولي عن جامع الفصولين
لوهلك البائع قبل الاجرة فان كان قبل قبض المشتري بطل العقد وان بعده لم يجز
بالاجازة وللمالك تضمين قيمته ما شاء وأيهما اختار تضمينه ملكه ويبرأ الآخر فلا يقدر
على أن يضمه ثم ان ضمن المشتري بطل البيع لان اخذ النقيمة كاخذ العين وللمشتري
أن يرجع على البائع بثمنه لا ببيع ضمن وان ضمن البائع فان كان قبض البائع مضمونا عليه
اي بان قبضه بلا اذن مالكة فغذبه بضمناه وان كان قبضه امانة واعدا صار مضمونا
عليه بالتسليم بعد البيع لا ينفذ به بضمناه لان سبب ملكه تاخر عن عقده اه والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل باع لآخر جاموسة بثمن معلوم ووضع المشتري يده عليها
مدته وهرقته وهاوي صلحه ثم بعد ذلك اخذه شيخ البلد الذي هو البائع من اولاد المشتري
وذهبها في غيبة المشتري وباعها لآخرها كانت تحت يد المشتري وديعة فقط فهل
اذا حضر المشتري وأثبت البيع منه بشيء مدة البينة وقراره بذلك مرار يحكم عليه
بضمان قيمتها التي بيعت باموال الذبح (اجاب) على من تعدى على مالك غيره واستلمه
بغير وجه شرعي ضمانه لمالكه ببدل الشئ وقت غصبه لا بما بيعت به بعد الذبح
والله تعالى اعلم (سئل) في آيتام قصر لهم عقار ونخل استولى عليه رجل مدة من السنين
ظلموا وعدوانا وهو ينتفع بالعقار وثمار النخل فهل يكون للقصر الايتام بعد كمالهم
اخذ عقارهم ببدل ما استلمه واستغله من النخل وأجرة المثل للعقار (اجاب) على

١٢٦٦

٢٢

ربيع الاول

١٢٦٦

٦

ربيع الثاني

١٢٦٦

٢٤

جمادى الثانية

١٢٦٦

١٨

الغاصب ضمان ما استهلكه ورد العين المغصوبة لما أكلها وأجر المثل للعقار المذكور حيث
تحقق التعدي والغصب بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة لهم بستان
مخل آل اليهم بطريق الارث عن مورثهم أخذهم منهم ذواشوكه واستولى عليه وتصرف فيه
بغير إذنهم وأجازتهم ولم يمكنهم دفعه عنه لشوكته فهل ادعت ذواشوكه وأثبتوا دعواهم
بالوجه الشرعي يكرهون لهم نزعها من هو تحت يده (أجاب) يقضي على من استولى على ملك
الغير تعديا برفع يده حيث لا مانع ولا يكون المغصوب تركه عن الغاصب والله تعالى
(سئل) في دار لها حريم يجوارها مملوك لأهلها فهل إذا بنى فيه شخص غريب أجنبي
تعديا يهدم بناؤه ولا عبرة بدعواه إن هذا الحريم من البحر خصوصاً وبين الحريم
والبحر طريق مسلولك واسع للمارة (أجاب) لا يسوغ للرجل المذكور البناء في
الارض المملوكة غيره تعدياً وينبغي من ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في عقار معد
للاستغلال استولى عليه واحد بغير رضا المالك واستوفى منافعه مدة فهل يكون
للمالك المطالبة بأجرة مثله مدة استيلائه عليه (أجاب) يجب على الغاصب أجرة مثل
العقار المغصوب حيث كان معد للاستغلال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
تسحب من بلد وتترك في داره ثوراً معداً للاستغلال فاستولى عليه شيخ البلد واستعمله
من غير إذن مدة طويلاً وبعد ذلك ادعى تلفه فهل يكون غاصباً وتلزمه أجرة مثله
وقيمة وقت غصبه (أجاب) إذا ملك المغصوب القيمي في يد الغاصب وجبت عليه
قيمه بول غصبه إجماعاً ولا يجتمع الأجر والضمان والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
ملك بستاناً فامات عن ابن قاصر فوضع العم يده عليه بدون ولا به شرعية وصار يستغل ثمره
في كل سنة لنفسه ويأخذ ما ينصل من ثمره ويشتري به أشياء لنفسه من طين وغيره فهل
إذا بلغ القاصر وأخذ البستان من همه يكون له محاسبته على ما أخذ من ثمره إذا كان أخذ
شيئاً منه تصح به الدعوى حيث لم يكن العم وصياً ولا قيساً على اليتيم مدة يبقه ولم يكن في
عائلته وإذا تعلل عليه بأنه كان ينفق عليه في زمن الصغر وعلى البستان لا عبرة بتعلله
ولا يكون ذلك مانعاً له من أخذ حقه من همه المذكور (أجاب) يضمن العم المذكور
ما استهلكه في شؤنه من ثمر البستان المملوك لابن أخيه ولا عبرة بتعلل به حيث
كان الأمر ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أم ولد في غيبته اتفقت
مع رجل آخر وأخذ جميع ما أعجبهما من بيت سيدهما من حلى وغيره ومكنت في بيت ذلك
الرجل بعد أن طرد منه زوجته وأولاده وتصرف فيما أخذه من ثمر ذلك بغير إذن ولا رضا
من السيد فهل يكون ضامناً لما أتلفه من ملك ذلك الرجل (أجاب) إذا ثبت تعدي
الرجل المذكور على شيء معلوم من مال سيد أم الولد المذكور وجب عليه رده لو كان
قائماً وضمان بدله لو غيب قائم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له مركب في البحر
معدة للضمان وأثناء تجاريفه إليه رجل ملاح واستأجر المركب المذكور من ربهما

١٢٦٦

١٨

١٢٦٦

شعبان
٣

١٢٦٦

شوال
٦

١٢٦٦

ذى القعدة
١٧

١٢٦٦

٢٤

١٢٦٦

ذى الحجة
٢٧

محرم

٢٠

١٢٦٧

٢٠

١٢٦٧

٢٣

١٢٦٧

٢٤

١٢٦٧

باجرة معلومة ثم في أثناء المدة جاء إلى المستاجر المذکور رجل آخر تعدى عليه وغصب
 المركب المذکور منه بغير إذن ولا مشاورة من ربهامدة طويلة متعللاً بذلك الغاصب
 المذکور بان زوجته مبلغان الدراهم على رب المركب المذکور فهل اذا ثبت تعديه
 وغصبه للمركب المذکور بدون إذن من ربه او تلف شيئاً من امددة الغصب يكون
 ملزوماً بضمان ما تلفه وأيضاً يلزمه أجرة مثلها حيث كانت المركب معدة للضمان
 والاستئجار ولا عبرة بتعلله المذکور (اجاب) على الغاصب ضمان ما تلف بيده من
 المقتضوب ومنافع الغصب غير مضمونة الا أن يكون المقتضوب وفقاً أو مال ينمى أو معدة
 للاستغلال فيجب أجر المثل على اختيار المتأخرين والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة
 آل لها مقدار معلوم من الدراهم بالارث الشرعي عن أمها استولى عليه رجل بدون إذنها
 ومن غير ولاية شرعية ودعى غائبة ثم ماتت في غيبتها المذکور فخر وارثها وطلب منه
 المقدار المذکور فادعى انه دفعه لها قبل موتها فهل اذا لم يثبت ذلك بالبينة الشرعية ولم
 يثبت انه وكيل ونائب عنها في ذلك بوجه شرعي لا يصدق في ذلك ويؤثر بدفعه لوارثها
 (اجاب) ان كان الواقع ما دعوهم سطور بالسؤال واستولى الرجل المذکور على مال
 المرأة تعدى بالا يقبل قوله بيمينه في الدفع لها حال حياتها ويقضى عليه بالدفع لوارثها
 حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة آل لهم عقار عن مورثهم وفيهم
 قاصر استولى عليه أحد الورثة البالغ واستعمله مدة فهل يكون للقاصر بعد بلوغه رشداً
 اخذ ما خصه من العقار والمجاسبة على أجرة مثله مدة وضع يده عليه واستعماله وكذا اخذ
 ما خصه من غيره له من الدواب وغيرها وذا تصرف الاخ في نصيب باقي الورثة بدون
 اذنهم واجازتهم وبدون ولاية شرعية لا يكون نافعا عليهم (اجاب) للقاصر بعد بلوغه
 رشداً اخذ ما خصه من تركته وورثته ودعى من استولى على نصيبه في العقار حال صغره
 واستعمله أجرة المثل مدة استيلائه واستعماله على ما بقي به العلامة الرمي والتمتراشي
 المحال المال اليتيم والوقف وتصرف الاخ المذکور في نصيب باقي الورثة بدون ولاية شرعية
 غير نافذ والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ساكن في بيته وله قطعة من بيته المذکور
 واضع فيها التبن وحوار بهيت لرجل آخر فمات هذا الرجل الاخر عن البيت المذکور
 وليس له وارث أهلاً فجاء رجل واستولى على هذا البيت وأخذه من غير حق وادعى ان
 هذه القطعة من بيت الميت المذکور من غير بينة تشهد له بذلك فهل لا تسمع دعواه
 والمحل هذه (اجاب) اذا مات شخص لأحد وارث فجميع ما ترکه يوضع في بيت
 المال فترفع يد الرجل المذکور عن البيت ولا تسمع دعواه بما ذكره الحال هذه والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعية وفيها شجرة واحدة من صنط
 وبوت رائل وفي ذلك تعدى عليه شيخ بلده واستولى على تلك القطعة وما فيها من
 لساقية والشجرة فهدم الساقية وباع بعض الاشجار وتصرف فيه المشتري والبعض

الاخر صنع منه راكب وغيرها وبعده مدة تسع سنين غرس الشيخ المذکور بها اشجارا
 ونخلًا بغير اذن المالك وللمالك قطعة ارض اخرى بنى فيها برج حمام وغرس فيها اشجارا
 بغير اذنه ورضاه والغرس جميعه والبناء والمالك غائب عن البلدة ثم بعد الغرس بسنة
 حضر المالك وأراد أن يضمه قيمة جميع الاشجار والساقية التي هدمها ووردها فذكر
 الشيخ المذکور بعض الشجر وأقر بالبعض الاخر فهل اذا افام بينة تشهد له بما ادعاه من
 جميع الاشجار وان تصرفه فيها بغير وجه شرعي بل على وجه التعدي والعصب يضمن
 الشيخ المذکور قيمة الاشجار والساقية التي هدمها ووردها يوم التعدي وهل يجبر على
 قلع الاشجار والنخل وهدم البرج حيث كان ذلك بغير اذن المالك ورضاه (اجاب)
 على الغاصب ضمان ما تلفه وتقرير مع الارض لماله كما بهدم ما بناه وقلع ما غرسه فيها
 حيث لا مانع وتحقيق العصب والتعدي بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في
 رجل سكن دارا عملوكة لغائب بغير اذن المالك وبغير عقد اجارة وتسمية اجرة ثم بعد
 مدة حضر المالك من غيبته وطلب اجرة الدار من الساكن فهل لا يجب له ذلك وهل اذا
 احدث الساكن في تلك الدار بناء بغير اذن المالك ودفع شيئا من ماله في مقابلة ذلك
 واراد الساكن الرجوع على المالك بما دفعه لا يجب له ذلك واذا غلتم بعد ما اجابته هل له
 هدم ما بناه ام لا (اجاب) منافع العصب استرقاها او عطلها غير مضمونة الا في ثلاث
 فيجب اجر المثل على اختيار المتأخرين اذا كان المعصوب وفعا للسكنى او الاستغلال او
 مال يتيم او معد الاستغلال بان بناه لذلك واشتراه لذلك ومن بنى او غرس في ارض غيره
 بغير اذنه امر بالقلاع والرد لقيمة الساحة كقول المالك ان يضمن له قيمة بناء او شجر امر
 بقلعه اى مستحق القلاع ان نقصت الارض بالقلاع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 مات عن ابنة القاصر وله ارض زراعة مشتملة على ساقية وغراس اشجار استولى عليها
 رجل وصار يزرعها مدة وقد تلف بعض الاشجار وتلف الساقية باستعماله وغرس
 في الارض بعض اشجار فهل اذا بلغ ابن الميت وطلب رفع يده عنها وضمن ما تلفه مما
 ذكر واعترف له بانها حق ابيه واخبرانه وضع يده عليها بما مر شيخ القرية ودفع عليها مغارم
 ويريد مطالبة ابن الميت بذلك لا يلزم ابن الميت دفع شئ من ذلك ونزع يد المستولى عنها
 ويغرم قيمة ما تعدى عليه وتلفه من الاشجار والساقية ويؤمر برفع غراسه (اجاب)
 على المتعدى ضمان ما تلفه ولا مطالبة على ابن الميت بما ادعى واضع اليد على الارض
 دفعه من المغارم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن اولاد
 قصر وعن ابيه وترك ما يورث عنه شئ عامن الموائى وغيرها فاخذ صهره بقرة للاقتفاء
 بلبنها وحصانها وكوبه بدموته فهل يكون للورثة ما البتة بهما ان كانا قائمين وبقية تهم
 ان كانا هالكين واذا ادعى هو او غيره على انيت بدين وانكر الورثة ذلك لا بد من ثبوت
 على يد الحاكم الشرعي بالبينة الشرعية (اجاب) اذا ثبت استيلاء الرجل المذکور

١١٦٧

١٠

١٢٦٧

١٢

ربيع الاول

١٢٦٧

١٥

جمادى الثانية

١٢٦٧

٢٩

على شيء من اعيان تركه المتوفى بدون وجه شرعي امر برده لمستحقه ان كان قائما ويبدله
 ان كان هالكا ولا اعتبار بدعواه ديناعلى الميت بدون اثبات شرعي والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل مات وترك دارا وورثة وزوجة وولدها منه فاستولى شيخ البلد على تلك
 الدار بقوة واقتدارا ثم ان الزوجة خرجت من البلد وتوجهت الى مصر اتزور ولدها ولها
 دار تحبها فيها بعض غلال لها وامتعة فاخذ الدار شيخ البلد واخذ ما فيها من الغلال
 والامتعة وهناك بينه تشهد بذلك كاهن فهل يكون للورثة اقتراع دار مورثهم من شيخ
 البلد ومن أسكنه فيها ويكون له تلك المراءا اقتراع دارها من شيخ البلد ايضا والرجوع
 بجميع ما اخذ منها سيما والمدة قصيرة لا تبلغ خمس سنوات (اجاب) للورثة اقتراع دار
 مورثهم المملوكة له من شيخ البلد المذكور حيث تعدى عليهم واخذها بطريق العصب
 ويؤمر ايضا بردها ما استولى عليه من امتعة الزوجة الخاصة بها ودارها المملوكة لها والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك مكانا تعدى عليه رجل آخر وشوكة وغصبه منه
 واستولى عليه ووضع يده على المكان جبرا على المالك بدون وجه شرعي وأتلف في المكان
 اعيانا من شجر مغروس وبعض بناء وغير ذلك فهل اذا تحقق ما ذكر يكون ضامنا له شرعا
 (اجاب) نعم على العاصب المذکور ضمان ما أتلفه أو تلف ما غصبه من الاعيان المذكورة
 بالوجه الشرعي حيث تحقق ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل غصب قطعة أرض من
 مسجد وبني فيها طاحونة يطحن عليها المائتة فقط ومات عن وارث فاشترى وارثه قطعة
 أرض بجانبها وبناها بيتا وجعل سقفه مركبا على الطاحونة منفصلا من الادنى ومتصلا
 بالاعلى وبينهما طريق ثم باع البيت لرجل آخر قبل أن يتم بناءه ومنافعه لم يكن صالحا
 للسكنى والاسكان فأكمل المشتري بناءه من ماله ثم ان البائع المذکور أجر الطاحونة
 لانس وأعد لها الاستغلال والانس عليها ليلانهارا فسبب ذلك حصل للبيت المذکور
 تحلل وانشقاق وتصدع في الابنية وحصل بسبب ذلك ضرر للبيت وربما يخشى من تزايد
 الضرر بسبب ادارة الطاحونة ليلانهارا وربما يخشى من اتلاف البيت أو سقوطه فهل
 يؤمر صاحب الطاحونة برفع الضرر عن مالك البيت وانما ضرر المسجد ورفع الطاحونة
 الموضوعة بغیر حق وضم أرضها الى المسجد (اجاب) ترفع يد وارث الغاصب لارض
 المسجد بعد ثبوت غصبه لها بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) من طرف أمين بيت
 المال بما مضمونه ان المرحوم خورشيد باشا مدير القهلية حابقا كان مستخدما بطرفه
 وكيل على نواحي عهدة حسين أفندي وبعد وفاته دعي وكيل دائرة أولاد المتوفى على
 وكيل عهده بانه كبس أقطانه في دولاب تتعلق المرحوم مدة حياته وطالبه باجرة ذلك
 الآن فعارضه الوكيل بان ذلك كان باذن المرحوم به مشافهة راشهدا بطر الشهود تتعلق
 المرحوم ولما سئل منه أفاد بان المرحوم امره بذلك ثم لما صار استجواب أولاد المتوفى
 أفادوا انه من حيث صار التصديق من ناظر الشهود على ذلك فهم قائلون امر والدهم في

١٢٦٧

٣

١٢٦٧

١٩

رمضان

١٢٦٧

١١

شوال

١٢١٧

٢٠

١٢٦٧

١

١٢٦٧

١٩

١٢٦٨

٢

كيس القطن بدون أجره وحيث ان التركة مستغرقة الديون فتمضى الافادة عن الحكم
الشريعى في تصديق اولاده هل يجوز له شرعاً أم كيف قلزم بحريه هذا ثم مل الافادة ليجرى
اللازم (اجاب) لا مطالبة على الوكيل المذكور باجرة ما كبسه من القطن في دولاب
موكبه ولو بدون ادن الموكل حيث لم يكن الدولاب معد للاستغلال والمعد للاستغلال
هو ما بناه صاحبه لذلك او اشتراه لذلك قيل او آجره ثلاث سنين على الولا ولا يصير معداً
باعه ادا ابا اناح بانسبة للشترى واشترط علم المستعمل بكونه معد للاستغلال حتى يجب
عليه الاجر كما في الدر المختار والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعية
اميرية ثم ونة يبيد امرأته على مبلغ من الدراهم وجدها الراهن في سنة من السنين بعد
نزول الماء شراعى وخالية من الزرع والرى فربواها وزرعها لنفسه يبذرهو بعدد
صلاحه تعدت عليه تلك المرأة واخذته بغير اذن الزارع فهل تكون ضامنة لما اخذته
حيث اخذت قدر اتمح به الدعوى ويكون الزرع لزراعته واذا تعالت بان الارض
تحت يدها بالراهن لا عبرة بتعللها (اجاب) على المرأة المذكورة ضمان ما تعدت عليه
واستهلكته من مال الغير حيث ثبت التسدى بالوجه الشريعى والله تعالى أعلم
(سئل) في طاحونة وحانوت وربع مشتمل على مساكن مشتركة بين جماعة اثلاثاً
على الشيوخ في ذلك بعضهم يملك بالارث وباقيهم بالشرا فاتفقوا على ان يختص كل جماعة
منهم بشئ من ذلك العقار مهاياة على سبيل التعديل في غير حصته فاخص الجماعة
الوارثون بالربع وتساووا على ذلك ومضى عليه مدة مديدة ثم ان الذين كانوا اختصوا
بالربع مهاياة قروا واعترفوا الرجل انه هو الوارث الغاصب دونهم فاراد ذلك الغاصب
نقض المهاياة ومحاسبة باقى الشركاء على اجرة ما بايديهم مدة وضع ايديهم والحال انهم
همر واما بايديهم باذن الباقي فهل ليس لذلك الغاصب اجرة ماضية للعقار المشترك
حيث صار الحق له الا ان باقرار من كان واضع ايده على نصيبه بالمهاياة (اجاب) ليس
للاصاحب المذكور مطالبة باقى الشركاء باجرة مما استعملوه من المشترك في مضى والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك داراً خالية من البناء غصصها منه آخر وبنائها
داراً لنفسه من مدة عشر سنين وزياة والآخر يريد رب الارض نزعهما من الباقي واخذها
منه فهل اذا كانت قيمة البناء اكثر من قيمة الارض وتحقق ما ذكره بطريق الشريعى
لا يجاب رب الارض لذلك وعلى الباقي دفع قيمة الارض لربها وماذا يكون الحكم (اجاب)
اذا غصب أرضاً وبنى فيها وكانت قيمة البناء اكثر من قيمة الارض يضمن الغاصب
قيمة الارض على قول اكثرى قان في النهاية وهو اوفق لمساكن الباب والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل له قطعة أرض زراعية زرعها ذرة فبعدد يبذرو الزرع وصلاحه حصل له
زعل فخرج من ابله فوضع شيخه باليد على الذرة واخذها والحال ان الرجل خالص
من جميع المطالبات من خراج وغيره فهل اذا غاب نحو ثلاث سنين وعاد ببلده ثانياً يكون

ربيع اول سنة

١٢٦٨

١٤

جادی الاولی

١٢٦٨

٢١

له مطالبة شيخ البلد المذکور عنه الشرعي ان يكونه مثليا حيث اخذ قدر اتهم به الدعوى
اذا تحقق ما ذكر بالطريق الشرعي (أجاب) على شيخ البلد المذکور دفع بدل ما ثبت
استيلاؤه عليه من مال الغير بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
يملك جليين معدنين للاستغلال للعمل عليهم ما بالاجرة فصحبها رجل واستعملهما تعديا مدة
من الاشهر فهل والحال هذه يكون لصاحب الجليين بحاسبة المستولى عليهم ما بالاجرة
المثل لمدة استعماله حيث كانا معدنين للاستغلال (أجاب) نعم يكون لرب الجليين
المذکورين المطالبة بالاجرة مثلها حيث كانا معدنين للاستغلال على ما نقله في رد المحتار
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن قصر وله عدة لتشيغيل القصب موضوعة
بمحانوت وقف فوضع شيخ الطائفة يده عليهم امدهم ان له ينال على الميت ثم مات الشيخ
المذکور عن ورثته فاستدعى ناظر الوقف للديوان فصدر امر منه لشيخ الطائفة بفتح
المحانوت المذكورة وتسايمها خالية للناظر ففتحها الشيخ الثاني ووضع العدة المذكورة
بجليين آخرين من جملة اما كن الوقف فلما بلغ القصر المذکور ووجدوا المحانوت
التي كان ساكنها والديهم مفتوحة سألوا شيخ الطائفة عن عدة والديهم وطالبوا تسليمها
اليهم فامتنع من ذلك وطالب منهم اذنا من ورثة الشيخ الاول والان ادعى ناظر الوقف
على بنت الشيخ الاول بان العدة المذكورة ملك لوالدها وطالب اجرة الجليين المذکورين
منها فانكرت جريان العدة المذكورة في ملكها واعترفت بانها ملك لابي القصر وانه لا
حق لها ولا لوالدها قبله فلما منع الناظر عنها من جهة المحاكم الشرعية ادعى الناظر
المذکور عن رجل من ورثة الميت الاول بانه يملك عدة لتشغيل القصب تلقاها هو واخوته
عن ابيهم وبانها موضوعة بجليين من جملة الموتوف عليه مدة سنين وان اجرة تلك المدة
تلتزمهم بسبب ان العدة المذكورة موضوعة في الجليين المذکورين المدة المذكورة فهل
لا يحكم بوجوب اجرة مثل الجليين المذکورين على ورثة الميت الاول المذکورين والحال
هذه خصوصا وقد اقر الناظر المذکور بين يدي المحاكم الشرعية بانه لا يعلم من الواضع
لتلك العدة المذكورة بالجليين المذکورين (أجاب) حيث لم يثبت استيلاؤه ورثة الميت
المذکور على تلك الاماكن بعد موته ومورثهم لا يكونون للناظر مطالبين بشئ من الاجرة
وتفرغ يد المستولى على العدة المورثة عنهم ومما لمة الناظر بالاجرة المثل على من ادعى على
الوقف واستعمله بدون عتد اجارة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دار تدمت
ابنتها فاستولى عليها اجاره غصبا وادخلها في بنته وحفر أرضه فهل يجب على الغاصب
نقص ابنته حيث لم تكن قيمة البناءا كثيرا يلزمه تسوية ما حفره منها (أجاب) على
الغاصب رد المغصوب في يوم الغاصب المذکور بتسليم تلك الدار لما ملكها والحال هذه
حيث لا مانع ومصرحوا بان صاحب الارض يضمن لصاحب البناء قيمة بنائه مستحق
القلع اذا كانت قيمة الارض اكثر من قيمة البناء ويضمن الغاصب ما نقص من

جادی الثانية

١٢٦٨

٦

المغصوب بعمله أو في يده والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أرض وعراس فيها وساقية غاب وله نائب قائم مقامه فيها فاستولى عليها رجل وغصبها من نائب الغائب فهل إذا حضر الغائب ووجد الغاصب قد قطع الأشجار والعراس وباعها واستهلك ثمنها واشتار الأشجار في مصالح نفسه يكون له تضمين قيمة ما استهلكه من ذلك ورفع يده عن الساقية حيث كان معترفاً بذلك (أجاب) نعم له ذلك والحال هو أنه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل غصب زرع آخر وقت الحصاد واستولى عليه تعدياً وضافه لزعره فهل والحال هذه يكون على الغاصب ضمان ما غصب به لربه ويلزمه رده للمغصوب منه (أجاب) يؤمر الغاصب برده ما غصبه من مال الكه ويجبر على رده له بعد تحقّق غصبه بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك داراً بطريق الارث عن أبيه تعدياً عليه رجل آخر وأخذ أخشابها وأبوابها بالقهر والغلبة عنه بدون وجه شرعي فهل والحال هذه إذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية يجبر المتهدي على تسليم ما أخذه من الأخشاب والأبواب للمالك المذكور قهرًا عنه (أجاب) على الغاصب رده ما غصبه إن كان فائضاً وضمان بدله إن كان هالكاً أو مستهلكاً والله تعالى أعلم (سئل) في ابن قاصر له نخل وعقار عن مورثه وضع شيخ البلد يده على العقار والنخل بغير وجه شرعي في غيبة الابن القاصر عن البلد فهل إذا حضر القاصر إلى البلد بعد أن بلغ رشيداً يكون له أخذ العقار والنخل من يد شيخ البلد المذكور وله محاسبة الشيخ المذكور على ما استغله من الثمرة استيلائه إذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) للقاصر المذكور بعد بلوغه رشيداً أخذ النخل والعقار الآيل إليه بالارث ويقضى له بذلك حيث أثبت دعواه بالوجه الشرعي وعلى من استولى على عقار القاصر بدون عقد اجارة المثل مدة استيلائه ويضمن ما استهلكه من ثمرة نخل الصغير والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن غائب وعن بنت ابن حاضرة وترك ما يورث عنه شرعاً فهل والحال هذه يكون ما تركه الميت لابنه خاتمة دون بنت الابن حيث لا وارث سواه وإذا نصرت البنت في بيع بعض الاحساب وغيرها من التركة في غيبة ابن الميت بدون وجه شرعي يكون له محاسبتها على ثمن ما باعت منه تركة أبيه (أجاب) لابن الميت في المذكور مطالبته بنت أخيه بما استولت عليه من تركة أبيه وما يملكها ضمان ما استهلكه منها للاختصاص بكل التركة والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حجراً وانقاضت أثارها بثمن معلوم من الدراهم ووضعها في بيته فاستولى عليها رجل ونقلها غصباً وتعدياً ومالكها محبوس فلما خرج من الحبس طلب من الغاصب ردّها إليه أو دفع قيمتها وادعى عليه بذلك فهل إذا اعترف المدعي عليه بأخذها ونقلها من بيت المدعي يؤمر بدفع قيمتها إن تلفت أو ردّها بعينها إن كانت باقية (أجاب) على الغاصب رد عين المغصوب إن كان فائضاً وضمان بدله إن كان هالكاً أو مستهلكاً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك منزلاً مهدوماً ثابِتاً

١٤ ١٢٦٨

رمضان

٢ ١٢٦٨

شوال

٩ ١٢٦٨

١٧ ١٢٦٨

ذى القعدة

٢٨ ١٢٦٨

ذى الحجة

١٨ ١٢٦٨

ذى القعدة سنة

مالك له فناء آخره دم جدد انه التي كانت باقية فيه وبناءه بغير اذنه ورضاه وقدمته
 من البناء حيث علم فلم يمنع بل تم بناءه تعديا من غير شبهة فهل والحال هذه اذا ثبت
 تعدي الباقي وثبت انه باق على ملك مالكه يكون له الزام الباقي بنقص بنائه وتسوية
 الارض كما كانت (اجاب) نعم لصاحب الارض ان يكلف الغاصب برفع بنائه اذا
 كانت قيمة الارض اكثر مما احده عليها او ماددته الغاصب من بناء المالك عليه
 ضمانه فان اعاده مثل الاول أو جود منه برئ كما في رد المختار من الغصب فيكون للمالك
 اخذها بناء الغاصب من المجران في هذه الحالة والرائد على بناء المالك يكلف الغاصب
 نقضه ما لم يتملكه المالك بقيمة مستحق القلع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 بنى بيتا مشيدا وبجواره أرض تزرع مما لو كة لشخص آخر فادعى مالك الأرض على
 صاحب البيت بانه أخذ قطعة من تلك الأرض وأدخلها في أرض البيت وبنى فيها
 فهل على فرض ثبوت ذلك يتملك صاحب البيت تلك القطعة من مالها بقيمتها
 بعرفة أهل الخبرة ولا يؤثر برفع بنائه منها اذا كانت قيمة البناء أكثر من قيمة الأرض
 (اجاب) قال في التنوير ومن بنى أو غرس في أرض غيره بغير اذنه أمر بالقلع والرداى
 وأمر برد الأرض للمالك قال المصنف في شرحه المسمى بمنح الغفار هذا اذا كانت قيمة
 الساحة أكثر من قيمة البناء وان كانت قيمة البناء أكثر فلا غاصب ان يضمن له قيمة
 الساحة وياخذها ذكروه في النهاية اه وهذا التفصيل ذكروه المكنى في بعض كتبه
 وقال انه المراد بما ذكر في الكتاب وجرى عليه صاحب الدرر أيضا حيث جعل محل القلع
 اذا كانت قيمة الأرض أكثر من قيمة البناء والغرس فلا ينقطع حق المالك اما اذا كانت
 قيمتها أكثر فلا غاصب ان يضمن له قيمة الساحة كما في حواشي الدرر المختار وقال حافظ
 الدين في السكز ولو غرس أو بنى في أرض الغير قلعا وردت أى قلع البناء والغرس وردت
 الأرض الى صاحبها قال العلامة الزيلعي في شرحه هذا اذا كانت قيمة الساحة أكثر من
 قيمة البناء فان كانت قيمة البناء أكثر فلا غاصب ان يضمن له قيمة الساحة فياخذها
 ذكروه في النهاية اه فعلى ما ذكره هؤلاء الأئمة اذا كانت قيمة البناء الذى احدث في
 أرض الغير أكثر من قيمة الأرض كما هو مذكور بالسؤال وأراد صاحب البناء دفع قيمة
 الأرض لربها يكون له ذلك ولا يجبر على قلع بنائه والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل له قطعة أرض طلبها منه آخر ليتفجع ببناء فيها لا يخبر فامتنع من ذلك فاحضره
 ذوو كوة بالبلدوا كرهه على أن ياذن له بالانتفاع فاذن المالك مكرها ثم بعد ذلك أراد
 الرجوع في أرضه ونزعها منه هل يجوز له ذلك (اجاب) نعم له الرجوع فيما هو مملوك
 له والحال ما ذكر حيث لا مانع وكذا الحكم لو لم يكن مكرها على الاذن بالبناء لان ذلك
 عارية وللعير الرجوع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وترك نخلا وأطيانا
 ومنزلا وله أولاد عم عصبية فوضع يده على ما ذكر رجلا اجنبي ذو قوة وأحب

١٢٦٨

١٨

ذى الحجة

١٢٦٨

٢٤

محرم

١٢٦٩

١٣

محرم سنة

٢٣ ١٢٦٩

٢٤ ١٢٦٩

صفر

١٨ ١٢٦٩

ربيع الاول

١٢ ١٢٦٩

أولادهم أن يأخذوه فنعهم الرجل المذكور ولم يرص أن يعطهم ما تركه ابنهم
 والمحال أنه لم يكن له وارث غيرهم ولم يكن لمن وضع اليد على المتوفى دين فهل لأولاد
 الأم ما تركه ابنهم (أجاب) لا بناء على العصبية أخذ ما تركه مودتهم من التخل
 والمنزل بعد ثبوت نسبهم بالوجه الشرعي حيث لم يوجد للتوفى وارث سواهم والحق في
 الأطميان الأميرية لمن يمكنه الحسا كم منها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن
 ابن وبنت وترك دارا ثم مات الابن قبل القسمة عن اخته شقيقة وعن عاصب ثم ماتت
 الاخت المذكورة عن أولادها المذكور فوضع شيخ البلد يده على الدار المذكورة في
 غيبة الورثة وأخذ منها سبعا وأخا وأخشا بغير إذنهم فهل يكون له رفع يده عنها وتضمنه
 ما أخذ وما ألقاه منها حيث كان الحق ثابتا لهم فيها عن مورثهم بالبينة الشرعية (أجاب)
 يؤمر الغاصب برفع يده عن المقصوب القائم وعليه ضمان ما ألقاه منه والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل أشتري أرضا من آخر مجهولة الحدود والقدر والبائع مستند على جهة
 مجهولة الحدود والقدر فلما اشتري منه الأرض المذكورة جعل لها حجة وضمنها حدودا
 لم تكن موجودة في أصل الحجة القديمة ولم تزل بها الجهالة والجهل المشتري المذكور الحدود
 تعدى على أرض الجار المتعلقة بالوقف والمالك وأدخل منها اثني عشر قدانا في الحجة من
 ذلك ستة أفدنة من الوقف لم يضع يده عليها وقد أنان من الوقف وأربعة من المالك ووضع
 يده عليها فأحكم الله في هذه الحادثة فهل شراؤه فاسد وترجع الأرض لصاحبها وما
 الحكم في البناء والتبجير للذين أحدهما فيها المشتري المذكور (أجاب) يفسد البيع
 لجهالة المبيع وترفع يد الغاصب المتعدى ويؤمر بتسليم الأرض المملوكة لربها والأرض
 الموقوفة لناظرها الشرعي ويقع ما أحدهما فيها من البناء والتبجير بغير حق إذا لم يضر
 رفعهما بالأرض والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك قطعة أرض فزرعة محدودة
 بموجب حجة شرعية من قاضي الجهة مسجلة بالحكمة وله جار يملك قطعة أرض محدودة
 بموجب حجة شرعية مسجلة بهذه الحكمة أيضا فجار عليه وغصب منه قطعة أراد أن يدخلها
 في أرضه بزرعهم انهما من ضمن حجة فعارضه صاحب الأرض المقصوب به بأن هذه القطعة
 من ضمن حجة لا من ضمن حجة الغاصب وتنازعا في الحدود حتى رفعت القضية لحاكم
 شرعي يفصل بينهما في الحدود بموجب حجة كل منهما فهل يسوغ للحاكم الشرعي أن
 يطلب حجة كل منهما ليستدل منها على الحدود ويعطى كل أحد حقه بمقتضى حدود حجه
 ولا يكون للقاضي أن يطلب البينة المذكورة في الحجج لأن الدعوى من كل في شأن
 الحدود فقط وهي موضوعة بالحجج فإذا لا حاجة لحضور الشهود (أجاب) يؤمر الغاصب
 برد ما غصبه لما ذكره بعد ثبوت ذلك بالوجه الشرعي وقد صرح الرمي وغيره بأنه لا يعتمد
 على الصكوك والكواغد ولا يقضى بها بدون اثبات مضمونها والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل يملك دارا بالشراء الشرعي بثمن معلوم تعدى عليه رجل اجنبي وأخذها منه

ربيع الثاني

سنة

١٢٦٩

١١

بالجبر عليه مع بعض أمتعة له فيما ثم بعد ثلاث سنين مات الغاصب عن وارث فهل لرب
الدار أخذها وأخذ الأمتعة حيث كانت موجودة ويجبر الوارث على تسليمها لربها حيث
كان الحق ثابتا له فيها بالبينة الشرعية (اجاب) تؤمر ورثة الغاصب برد العين
المقصوبة لها كما بعد تحقق الغصب بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
استولى على قطعة أرض بها بناء قائم فزال ما فيها من البناء وحوط عليها بالبناء ومنع
صاحبها منها ظلما وكما يريد أن يترافع معه على يد قاض يتحايّل ويطلب الامهال
والآن قد توفي ذلك الرجل فهل لصاحب الأرض إذا أثبت بالطريق الشرعي استحقاقه
تلك الأرض وما كان فيها من البناء أن يأخذ أرضه ويطالب بقيمة البناء الذي تعدى

١٢٦٩

٢٢

بأزالته من التركة لاسيما والمدة نحو خمس سنين أو أقل ومعه بيعة تشبه بذلك (اجاب)
على المتعدي ضمان ما تلغى تعديا في تركته وعلى وارثه رد ما غصبه لربه حيث لا مانع والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا خربة تعدى عليه رجل ذو شوكة وغصبها منه بالأكراه
وبناها واستمر واضعا يد عليه مدة خمس وعشرين سنة ولم يتمكن مالكها من نزعها منه
لكونه ذا شوكة فهل إذا زال الأكراه يموت المالك الذي كان يملك الدار أخذها واستردادها
من ورثة المالك حيث ثبت الملك فيها بالوجه الشرعي وما الحكم في البناء الذي فيها

١٢٦٩

٢٣

(اجاب) إذا غصب شخص أرضا وبني فيها وثبت ذلك شرعا ينظر فإن كانت قيمة الأرض
أكثر من قيمة البناء يكون لرب الأرض أخذ أرضه ودفع قيمة البناء لربه وإن كانت قيمة
البناء أكثر يكون على رب البناء قيمة الأرض لربه على ما أفتى به المتأخرون والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل يملك قطعة أرض تلقاها عن أبيه وجده من قديم الزمان تعدى
عليه شيخ البلد وأخذها منه بدون وجه شرعي من مدة ست سنين فهل إذا كان الملك
ثابتا لرب الأرض فيها بالبينة الشرعية يكون له نزعها ممن وضع يده عليها تعديا ولا تكلف
البينة السؤال عن تاريخ مدة وضع يد شيخ البلد عليها بل تكفي شهادتها باصل الملك لربها

١٢٦٩

٣٠

(اجاب) إذا ثبت الملك في تلك الأرض للرجل المذكور ولم يوجد ما يفي بحد زوال ملكه
منها يؤمر شيخ البلد المتعدي عليها برفع يده عنها وتسليمها لمن له الملك فيها ولا يكاف
الشاهد ببيان تاريخ التعدي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أرض زراعية
أميرية غرس بها أشجارا وبني اما كن وسواقي وغير ذلك ومكث مدة عديدة وسنين عديدة

جمادى الاولى

١٢٦٩

٤

وهو يتصرف فيها ويدفع ما عليه من الاموال لجهة الميرى فجاء رجل ووضع يده على
الأرض المذكورة وقطع ما فيها من الأشجار وهدم بعض البناء وأتلف السواقي بالهدم
والردم وأخذ آلتها وكل ذلك فعله بدون إذن صاحب الأرض المالك للبناء والغراس
ويدون اطلاقه ورضاه فهل يلزمه قيمة ما تلغى وإذا مات تؤخذ من تركته (اجاب) على
المتعدي ضمان ما تلغى من مال الغير ويؤخذ من تركته إذا مات حيث أثبت مدعي ذلك
دهواه بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في طاحونة مشتركة بين جماعة تعدى

سنة

شعبان

أخو بعض الشركاء على حصة أحدهم وباعها الرجلين بدون إذن المالك وأجازته
 فاستعملها المشتريان المذكوران وأتلفا عقدهما ورد المالك البيع وحكم برد المبيع لربه
 فهل إذا تحقق تعديهما وأتلفهما العدة الطاحونة المذكورة يكون للمالك المذكورين
 تضمنين المتعدي لما أتلفه من العدة المذكورة بطريق التعدى (اجاب) نعم يكون
 للمالك تضمنين المتعدي ما أتلفه بعد تحقق التعدى بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل)
 فى رجل يملك منزلا وطاحونة فباع الطاحونة مع حاصل ومساحة لرجل بثمن معلوم
 وبعد مدة باع المنزل لرجل آخر بثمن معلوم فتعدى مالك الطاحونة لكونه ذا شوكه وأخذ
 قطعة من حوش المنزل وأدخلها فى الطاحونة وقطعة جعلها دار دواب ووضع يده عليهما
 ثلاث سنين فهل إذا ثبت مالك المنزل دعواه بالوجه الشرعى يكون له نزعهما من واضع
 اليد ولا يسقط حقه منهما بمضى تلك المدة (اجاب) يؤمر المتعدى بردهما استولى عليه
 لربه بعد تحقق تعديه بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل استولى على
 قطعة أرض من حوش بيت جاره وعلى حائط جاره الخاص به وبنى فوق ذلك بناء
 لنفسه من ماله وذلك كله فى غيبة الجار المالك لذلك فلما حضر باع المكان المذكور
 لرجل بثمن معلوم بعد أن أوقفه على حدود المكان وعلى ما تعدى عليه الجار وأمره
 بالمنازعة مع الجار فى رفع يده عما تعدى عليه وأمثل المشتري لذلك فهل إذا ثبت تعدى
 الجار المذكور بالوجه الشرعى يؤمر الجار المتعدى برفع ما تعدى عليه (اجاب) يؤمر المتعدى
 المذكور برفع يده عن مال الغير بعد ثبوت تعديه على ذلك بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم
 (سئل) فى قاصرة تملك بيتا بطريق الميراث عن أبيها سكنه زوج أمها بغير وجه شرعى
 ولا عقد أجارة مدة ثم بلغت القاصرة وأرادت طلب أجره المثل من زوج أمها المذكور فهل
 لها طلب أجره المثل (اجاب) على من استولى على عقارا ليقيم وسكنه أجر مثله مدة اسقيائه
 عليه والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل له سهم ترزوع فى أرضه بدأ إصلاحه وأراد قلعه
 فسابقه البحر وغرق فطلب من جماعة الأمانة فى انجائه وأن يدفع لهم أجره عجلهم
 فامتنعوا من ذلك واستقلوا به وأخرجوه لأنفسهم يريدون تملكه فهل إذا لم يتركه ولم
 يعرض عنه يكون له أخذه منهم ولا يلزمه لهم أجره والحال هذه (اجاب) لرب السهم
 المذكور نزع منه هو تحت يده حيث لم يثبت انتقاله عن ملكه بنساقل شرعى والله
 تعالى أعلم (سئل) فى رجل يملك قطعة أرض خربة بالميراث عن أبيه وجدته من قديم
 الزمان تعدى رجل أجني وأخذ قطعة منها فى غيبة المالك وبني فيها بناء لنفسه فى غيبته
 بغير إذنه ورضاه فهل إذا حضر الغائب وأثبت المالك فيها بالوجه الشرعى يكون له نزع
 ما أخذه من ملكه بدون وجه شرعى (اجاب) ترفع يد الغاصب لارض الغير بعد ثبوت
 الغصب بالوجه الشرعى إذا لم تكن قيمة البناء الغاصب فيها أكثر من قيمة الارض المنصوبة
 والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل له ابنان فى عياله ومعيشتهم أخذ أم وأش وأمتعة مملوكا

١٢٦٩

١٨

رمضان

١٢٦٩

٩

ذى الحجة

١٢٦٩

١٦

١٢٦٩

٢٩

محرم

١٢٧٠

١٤

١٢٧٠

٢١

لا يبرأ مما وانفردا به - ما في معيشة وخدمتهما تعديا فصار الاب يطالبهما بما اخذاه في حال حياته تعديا الى أن مات الاب عنهما وعن ورثة فهل اذا أثبت باقي الورثة ان أخذ المواشي وغيرها من الاعيان التي أخذها الابنان كان تعديا تكون ميراثا عن الاب تقسم على جميع الورثة وليس للابنين المزدكورين الاختصاص بهادون باقي الورثة يدون مخصص حيث كان الملك ثابتا للاب بالوجه الشرعي (اجاب) نعم يقسم ما ثبت انه تركه عن المتوفى المزدكورين وورثته بالفرض الشرعية حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نخلا بالميراث عن أبيه تعدي رجل اجنبي ووضع يده عليه في غيبة الوارث في بلدة أخرى مدة خمس سنين بغير طريق شرعي ولم يزل رب النخل المزدكور ينازعه في شأنه تلك المدة الى الآن وهو يحجده حقه جدا كليا فهل اذا ثبت الوارث الملك فيه له عن أبيه بالبيئنة الشرعية يكون له نزعها من وادعاه الملك بالوجه الشرعي يقضي له بالنخل حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل سكن بيتا بعد اللابحار مدة من غير استئجار من أربابه فهل له ضم مطالبته بأجرة المثل (اجاب) منافع المنعصوب لا تضمن الا في الوقف ومال اليتيم والمعد للاستغلال فعلى الساكن الاجنبي أجرة مثل العقار المزدكور ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في شيخ بالمدغص دار من آخر بالفقر والغلبة عنه ثم بعدت سنين مات المالك عن ابن قاصر فهل والحال هذه اذا ثبت ذلك بالبيئنة الشرعية يكون للقاصر بعد بلوغه أخذ الدار من ذى الشوكة الغاصب لها حيث ثبت الملك له فيها عن أبيه (اجاب) تزال يد العدوان وترد الدار للمالكها بعد ثبوت ذلك بالوجه الشرعي حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل بعد وفاة أبيه اشترى هو وأخته وزوجة أبيه من خالص ماله بمائة مائة على انها شركة بينهم ثم باع ذلك الرجل ما يخصه فيها لأخته وصرف غنمه على نفسه ثم بعد مائة تغلب هم الميث على المراتين وأخذ منها الجاموسة مدعيانها شركة له مع أخيه ابي الميث المزدكور فطلبته مرارا لدى حاكم شرعي فامتنع من الاجابة واشهدنا على ذلك الامتناع ثم باع نصف الجاموسة لاجنبي واقبضه اياها فهلك عنه فله اذا كان الامر كما ذكر ولم يثبت للاعم فيها استحقاق بالبيئنة تكون مضمونة عليه (اجاب) اذا ثبت اختصاص المراتين المزدكورين بالجاموسة بالوجه الشرعي وباع نصفها المزدكور لا تخبر تعديا يدون اذنها وسلمها اليه وهلك عند المشتري يكون لهما تضمين البائع قيمتها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك قطعة ارض باع بعضها لآخر بحضرة بيئنة ثم بعد ذلك تعدي رجل على الارض المشتراة واراد البناء فيها بغير وجه شرعي فهل اذا ثبت الشراء بالبيئنة الشرعية من البائع وثبت التعدي من الرجل المزدكور بالوجه الشرعي يكون للمشتري نزعها منه ولا يضر في ذلك عدم كتابة حجة بالشراء (اجاب) يؤمر المتعدي برفع يده عن ملك

جادی الاولی

جادی الثانیة

١٢٧٠

٢٣

١٢٧٠

٧

١٢٧٠

١٧

١٢٧٠

٨

١٢٧٠

٢٤

١٢٧٠

٢٧

الغير بعد ثبوت ذلك بالوجه الشرعي ولا يضر في ذلك عدم كتابة حجة بالشراء من البائع
 شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وابنتين وبنتين وترك دارا
 وبعض مواش فأخذ احدا لابنتين نصيبه من ذلك وبقي نصيب البنيتين والزوجة تحت يد
 الابن الآخر وصار يتصرف فيه الى ان مات عن ورثة فأرادت البنتان اخذ نصيبهما من
 تركتهما بينهما فنعنهم الورثة متعللين بان ما كان من تركتهما والديهما قد استهلكا مهورهما
 وجدد غيره فهل للبنيتين المذكورتين اخذ نصيبهما من تركتهما بينهما بعد تحقق المترك
 بالوجه الشرعي ولا عبرة بالتعلل المذكور حيث كان مات تركتهما الميت الثاني اصله مات تركه
 الميت الاول (اجاب) للبنيتين المذكورتين اخذ ما يخصهما من تركتهما بينهما من هو
 واضح يده عليه اذا كان فائضا او قيمته اذا كان مستهلكا بعد تحققه بالوجه الشرعي والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل استولى على قطعة ارض وبنى فيها مكانا لنفسه وصرف
 على ذلك مبلغا من الدراهم من ماله الخاص به وصاروا ضعايده عليهم امة من السنين
 واراد مالك الارض الآن تسكينه برفع بناءه وترفعها منه فهل اذا كانت قيمة البناء أكثر
 من قيمة الارض وتحقق ما ذكر بالطريق الشرعي لا يجاب رب الارض لذلك وعلى الباقي
 دفع قيمة الارض لربها (اجاب) من بنى في ارض غيره بغير امره فان كانت قيمة
 الارض أكثر من قيمة البناء أمر بالقلع والرد حيث لم يضر القلع بالارض وان اضر فلرب
 الارض ان يملك البناء بقيمته مستحق القلع وان كانت قيمة البناء أكثر فالباني ان
 يملك الارض بقيمتها جبراً على صاحب الارض اذا اضره الاشد بزال بالاخف على
 ما اختاره المتأخرون وعليه العمل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل معه وظيفة
 قبالة مات عن ولده فالتحت الوظيفة فقرراهما كم الشرعي رجلا آخر في الوظيفة وليت
 فيما عدة قبالة فاراد الرجل المقررا عدة القبالة زعمانه ان ذلك من جملة ما قرر فيه
 والحال ان العدة المذكورة ملك المتوفى تلقاها بالميراث عن ابيه فهل اذا ثبت ذلك
 بالوجه الشرعي تكون العدة لولده من بعده وليس للرجل المذكور معارضته في ذلك
 (اجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعي ان العدة المذكورة ملك للمتوفى المذكور يكون
 لورثته اخذها حيث لا مانع وليس للقرري الوظيفة منعها منهم بدون وجه شرعي والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على دار بطريق الشراء اخذها منه شيخ
 بالده بطريق العصب بالهه والغلبة وججزه في محل حكومته فلم يتخلص منه الا بدفع
 حج الدار له واخذ الثمن الذي فيها واخذها منه غصباً من غير صيغة بيع ولا اسقاط فهل
 والحال هذه تنزع الدار من يد شيخ البلد قهر اعنه حيث ثبت الغصب بالبيئة الشرعية
 (اجاب) ترفع يد المتعدي على ملك الغير بعد تحقق تعديه حيث لم يثبت انتقال الملك
 لواضع اليد الآن في الدار المذكورة بطريق صحيح شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل مات عن اولاد ذكور واثلاث ونزك ما يورث عنه شرعا من عقار وغيره وبعض العقار

١٢٧٠

٩

١٢٧٠

شعبان
٣

١٢٧٠

١٠

١٢٧٠

رمضان
١٠

معدلا للاستغلال كدار وطاحونة فاقسم الورثة التركة فوضع احد الذكور يده على
 نصيب أخته في غيبتها وصار يستغل اجرة ما هو معد للاستغلال من العقار مدة من
 السنين فهل اذا حضرت من غيبتها الا نوطلبت اخذ نصيبها الذي خصها بالقرينة
 الشرعية من الاخ المذكور ومحاسبته على ما يخصها من الاجرة مدة وضع يده عليه تحاب
 لذلك شرعا ويكون لها اخذ نصيبها ومحاسبته على الاجرة (اجاب) نعم يؤمر الاخ المذكور
 بتسليم حصه أخته من العقار المعد للاستغلال حيث استولى عليها وأجرها بدون اذنها
 ويكون لها محاسبته على ما استغله من اجرتها والحال هذه على ما حرره في تنقيح الحامدية
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استأجره آخر على حمل بضاعة وتوصيلها لشركائه
 في بلد مخصوص وجماعة آخرون استأجروهم أناس آخرون على حمل بضاعة لهم وتوصيلها
 لشركائهم في تلك البلد ثم بعد ذلك اتفق الرجل الاول مع الجماعة المذكورين على ان
 تكون اجرة كل حمل من مجموع الاحمال التي استؤجروا هم والرجل المذكور على حملها
 قدر ما علموا من الدراهم وأنه بعد خصم المصاريف ووصول البضاعة الى ربها يكون
 جميع ما فاض من الاجرة رابعة الربع للرجل المذكور لكونه بضاعته التي استؤجر لها
 خمسة اجمال والثلاثة الارباع للجماعة الا آخرين لكون البضاعة التي استؤجروا لها
 خمسة عشر حملا وانزلوا جميع ذلك في سفينة مخصوصة وفي اثناء الطريق سرق رجل من
 جملة الخمسة التي استؤجروا لها الرجل الاول دون الاحمال الا آخرين فهل يكون الضمان
 على الرجل الاول خاصة لكونه اجير ام مشتركا اذا حكم به او الصلح معه خاصة اذا حكم به
 ولا شيء على الجماعة الا آخرين لكونهم لم يكونوا اجراء لارباب هذا المال الهالك ولا
 يوجب هذا الاتفاق الحاصل بعد الاستئجار على الوجه المذكور شيئا من الضمان عليهم
 ولو فرض ان بعض حكام السياسة ضمن الجماعة المذكورين ثلاثة ارباع الهالك
 للمالك البضاعة المذكورة واخذوا منهم ما الزموا به ولم يقبضه الرجل الاجير المذكور
 لا يكون للجماعة مطالبة ذلك الرجل بما دفعوه الى المالك بل يكون لهم مطالبة الاخذ
 اذا كان الاخذ بغير وجه شرعي (اجاب) اتقى المتأخرون فيما بهلك في يد الاجير المشترك
 بالصلح على النصف جبرا ولا ضمانا على الجماعة المذكورين في ذلك بمجرد الاتفاق
 المذكور على الوجه المسطور وحينئذ لا يكون لهم مطالبة المدفوع اليهم بما اخذوه منهم
 دون الرجل الاجير المذكور بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اداد
 ان يطلق زوجته فطلبت منه ان تلزمه ببذل بعض نحاس وفراش لها متعللة بانها
 استعملت النحاس في بيته وانها باعت بعض الفراش وصرفت ثمنه على نفسها وهي على
 صحتها بغير اذنه فهل والحال هذه لا تجب لذلك ولا ضمان على الزوج في شيء منه بدون
 وجه شرعي (اجاب) ليس للزوجة الزام زوجها بما صرفته على نفسها من ثمن متاعها
 والحال ما ذكر ولا يبذل ما استعملته بنفسها من نحاسها في بيت زوجها بدون وجه شرعي

١٧

١٢٧٠

ذى القعدة

١١

١٢٧٠

١٨

١٢٧٠

والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تعدى على آخر وأخذ منه قدرا معلوما من الدراهم مع بعض امتعة له بالقهر والتلبس ظلما وعدوانا نهل والحال هذه اذا ثبت ذلك بالبيننة الشرعية يجبر المتعدى على دفع ما أخذه من الدراهم والامتعة له بها حيث كان ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) يؤمر الغاصب برد المتصوب له به بعد تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أعمى البصر بملك جلا اراد بيعه في ماله السيد وربطه في القلاس مع بعض جال من بلده فتعدى عليه رجلا ن فاخذه من غير إذن المالك ومن غير اجازته على ان يحمله ولم يعلم المالك بذلك الى ان حضر احد الرجلين واخبر المالك بذلك فلم يرض وامره باحضار الجمل له فذهب الرجل فوجد احد الرجلين جله وتوجه به الى جهة معلومة وحده ثم في اليوم الثاني حضر الرجل الذي كان حمل الجمل واخبر ان الجمل مات خنفا انفه واقرب بذلك فهل اذا ثبت ذلك بالبيننة الشرعية يكون الضمان عليه ماسوية او يكون الضمان على من هلك في يده (أجاب) للمالك الجمل تضمنه ما والحال هذه قيمته يوم غصبه فان غصبه احد الرجلين من الاخر ثانيا يكون للغاصب تضمن غصبه ما ضمنه للمالك حيث وقع الهلاك في يد الثاني وان كان الثاني مودعا لا يرجع الغاصب بما ضمنه عليه قال في الهندية من الباب الثاني من الوديعة واجهوا ان مودع الغاصب يضمن اذا لم يكت الوديعة في يده والمتصوب منه بالخيار بين ان يضمن الغاصب ولا يرجع على المودع بما ضمن وبين ان يضمن المودع ويرجع المودع بما ضمن على الغاصب كذا في شرح الطحاوي اه والله تعالى اعلم (سئل) في ضريح ولي من اولياء الله تعالى امامه مصطبة معدة للزائر من قديم الزمان لا تعهد الا كذلك استولى عليها ذريته جيلا بعد جيل فاراد انسان اجنبي ليس من ذرية الشيخ ان يجعلها منزلا لضيوفه ويجلسه ويختص بها ويمنع استعمال العامة لها على الوجه الذي كانت عليه مدعيانها عدة لذلك فهل يكون لذرية الولي المذكور منعه من ذلك ولا عبرة بدعواه حيث لم يثبت اختصاصه بها بالوجه الشرعي (أجاب) ليس للرجل المذكور اخذ ما ليس مملوكا له وجعله منزلا لنفسه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين قاصر بن وترك دارا استولى عليها رجل اجنبي بغير وجه شرعي وبدون ولاية على القصر فهل اذا بلغ القاصر ان وانتم ملكا ابيه ما في الدار المذكورة كورة بالبيننة الشرعية يحكم لهما بها وترفع يد المستولى عليها (أجاب) اذا ثبت المالك في الدار المذكورة للولدين المذكورين عن ابيهما بالوجه الشرعي يكون لهما اخذها من واضع اليد عليهما بدون وجه شرعي حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات وترك ما بورت عنه شرعا ومن جملة متروكة كانت قنعة ارض زراعية اميرية اثر له عن ابيه مرهونة تحت يد آخر على قدر معلوم من الدراهم افتسكها ابنه من يد المرتين ودفع له دراهم الرهن ووضع يده على الارض المذكورة وصار يزرعها ويدفع خراجها للديوان مدة عشرين سنة من غير

١٢٧٠

١٢٧٠

١٢٧١

١٢٧١

محرم
٢٠

٢٩

من نازعه فيها تلك المدة ثم بعد ذلك تعدى شيخ البلد وأخذها منه بالا كراهه وودفعها للرجل
آخر لم تكن أثر الدلالة مسوغة عليه فهل إذا ثبت الإكراه بالوجه الشرعي يكون له أخذها
ولا يسقط حقه منها بالا كراهه (أجاب) إذا ثبت بالوجه الشرعي أن شيخ البلد أخذ الأرض
المذكورة من صاحب الحق فيها وودفعها لغيره تعدى يادون وجهه شرعي ولم يثبت على
صاحب الحق ما يفيد سقوط حقه منها أكثر كراهه باختیاره يؤثر واضع اليد الآن بردها
لما لك من نفعها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سـ مـ ل) في رجل استولى على ساقية
وقف وهدمها وبني موضعها مكانا لنفسه بدون إذن واقفها المحمي الموجود الآن فهل إذا
ثبت تعديه على ذلك ورفعها الواقف المستحق لذلك نظر واستحقاقا على يد القاضي
وشهدت عليه البينة بذلك ترفع يده وترد الساقية إلى جهة وقفها حيث لم يكن له في ذلك
وجه شرعي (أجاب) ترفع يد الغاصب عما غصبه بعد ثبوت ذلك بطريقه الشرعي
حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سـ مـ ل) من طرف قاضي الجيزة بماضيه مونه ادعى
رجل على مشايخ بلدة واضعين أيديهم على قطعة أرض أميرية معلومة الحدود بأنها كانت
جارية في التزام رجلين ثم انحلت عنهما وصارت لمن يزرعها بموتهم ما فرض على أيديهم عليها
مشايخ البلدة حين ذلك غير هؤلاء وزرعوها ثم تركوها للمدعي باختیارهم فصار يزرعها
ويدفع خراجها للجهة بيت المال نحووا ثلثي عشرة سنة ثم بعد ذلك زرعوها المدعي برسمهما
فتعدى المدعي عليهما واستولوا على البرسيم بغير وجه شرعي واستهلكوه باكل مواشهم
ووضعوا أيديهم على الأرض بغير وجه شرعي ويطالبهم برفع أيديهم عن تلك الأرض
وبقيمة البرسيم بعد أن عين قيمته وأجاب المدعي عليهم بوضع اليد وأن تلك الأرض كانت
في زراعة المشايخ الأول بعد انحلالها ثم إن المدعي تعهد بتلك القرية وأخذ منهم تلك
الأرض بالجبر عنهم وتركوها له جبرا واستمر واضع يده عليها ينتفع بها ويدفع ما عليها
المدة المذكورة وانهم الآن مشايخ القرية عوضا عن الأول فوضعوا أيديهم على تلك
الأرض لكونهم أولى بها منه وإن البرسيم المذكور هم الزارعون له واستولوا عليه كما ذكر
وأن قيمته حين ذلك ما عينها المدعي وسئل بعض المشايخ الأول فأجاب بأنه إنما تركها هو
وباقية لم له بالجبر من المدعي ولم يوجد من الزارعين الأصليين مخاصمة للمدعي ولا طلب
في المحكم في هذه المادة (أجاب) حيث أقروا بوضع اليد بأن الأرض المذكورة
كانت تحت يد المدعي يزرعها وينتفع بزرعها ويدفع مالها للجهة الديوان نحووا ثلثي عشرة
سنة وإنها كانت في زراعة غيرهم قبل وضع يد المدعي فلاحق لهم فيها فؤروا بتسليمها
لمن أقروا له بوضع اليد عليها المدة المذكورة وليسوا الخصام من صاحب الحق الأصلي
فيها ولا يكون لهم حق فيها بمجرد توليتهم شيئا على تلك القرية حيث كانت في استحقاق
غيرهم قبل ذلك وإذا أثبت المدعي المذكور سبب المال للبرسيم الذي استولى عليه المدعي
عليهم المذكورون واستهلكوه في شؤونهم بدون إذنه يكون له تضمينهم قيمته يوم غصبه

٢٩

١٢٧١

صفر

١٤

١٢٧١

٢٠

١٢٧١

ذى الحجة
٢ سنة ١٢٧١

٢٨ سنة ١٢٧١

صفر

١٢٧٢

١٦ سنة ١٢٧٢

ربيع الأول

١٢٧٢

الاستبدال على الوجه الشرعي لا يسوغ له معارضتهم ما ولا يمنعهم ما عن حقهما ويمنع من ذلك (اجاب) اذا كان الملك في الجزئين المذكورين ثابتا لهاتين المرأتين ولم يثبت استبداله بشئ آخر لا يسوغ للرجل المذكور معارضتهما ولا يمنعهما عن حقهما من ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في فاصري يستحق قطعة ارض بطريق الميراث عن اصوله فمصارجه لاجنبي وبني فيما وسكنها مدة وهو قاصر ثم بلغ واراد نزاع الدار من يد الغاصب فامتنع متعللا بانه بنى فيها فهل اذا بنى بغير اذن المالك يكون لرب الارض ملك المالك بقيمة مستحق القلع حيث كانت قيمة الارض اكثر من قيمته (اجاب) من بنى او غرس في ارض غيره بغير اذنه أمر بالقلع والرد لوقية الساحة اكثر وللك ان يضمن له قيمة بنائه او شجره مستحق القلع ان نقصت الارض بالقلع جبر على الباني اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا في بلدة تركها وسافر الى جهة بعيدة فوق مسافة القصر ثم بعد مدة من السنين رجع من غيبته المذكورة فوجد رجلا اجنبيا واضع يده على الدار المذكورة وبني بها بعض بناء قيمته اقل من قيمة الارض بكثير فهل اذا ثبت الغائب ملكه في الدار المذكورة بالبينّة الشرعية بجبر واضح اليه على تسليم الدار له ويكون الباني اخذ قيمة ما بناه في الدار المذكورة حيث كانت قيمته اقل من قيمة الارض بكثير (اجاب) اذا لم يكن هناك مانع من سماع دعوى المدعي للدار المذكورة واثبت انها ملكه بالوجه الشرعي يؤمر واضع اليد بتسليمها اليه وللمالك الارض ان يملك ما بناه الغاصب المذكور بقيمة مستحق القلع برضا مالكة ان لم يضر رفعه بالارض وان اضربها الا يتوقف ذلك على رضاه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توجه الى الحجاز فمات في فخل عن زوجة وعن بنت رضية منها وعن ابنتين بالغين وعن بنت فاصرة من غيرها وترك مواشي ووقودا معلومة وغير ذلك من الحبوب فوضعت الزوجة يدها على جميع ذلك في غيبة الوريثة البالغين بدون ولاية شرعية وتوجهت الى الحجاز فباعت بعض مواشي واستهلكتها مع النكود والحبوب في مصالح نفسها حتى رجعت فهل والمحال هذه اذا ثبت ان جميع ذلك من تركه الميت بالبينّة الشرعية يكون لباقي الورثة البالغين بحاسبة الزوجة على جميع ما تصرفت فيه من تركه وورثتهم (اجاب) ما ثبت ان الزوجة المذكورة استهلكته في شؤون نفسها من تركه فزوجها المذكور بالوجه الشرعي يكون مضمونا عليها انصبا باقى الورثة منه ولا ينفذ البيع الصادر منها في تلك المواشي الا في نصيبها حيث صدر ذلك بدون ولاية شرعية على باقى الورثة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا خربة وضع رجل اجنبي يده عليها وضمها للدار وبناها دار لنفسه من غير اذن بهامد عشرين سنة مع وجود رب الدار وسكوته والا تير يدوب الدار اخذها ونزعها من الباني والحال ان قيمة البناء اكثر من قيمة الارض بكثير فهل لا يجاب لذلك ويتملكها الباني بقيمتها حال كونها خالية عن البناء اذا تحقق ما ذكر (اجاب) المصريح

بيع الاول سنة

به ان من بني في أرض غيره بغير امره فان كانت قيمة الارض اكثر من القلع والرد وان كانت قيمة البناء اكثر فلما ياتي ان يتم ملك الارض بقيمتها على ما اختاره بعض المتأخرين لان الضرر الاشد يزال بالضرر والا خف والله تعالى اعلم (سئل) في يتيم له حصة في دار آلت اليه بالميراث الميراث عن والده وحصة لجدته أم أبيه واليتيم قبض الى الجهادية وغاب فيها مدة وفي مدة غيبته باعت الجدة حصتها وهو لا يعلم ذلك ولو علم لا يشتري بصيها والمشتري المذكور وضع يده على البيت كله وسكنه بنفسه مدة غيبة اليتيم وقدر جمع الاثنان الى بلده فهل يكون له مطالبة الشريك باجرة حصة من البيت مدة يتمه اوله أخذه بالشفعة اوله ان يسكن مقداره غيبته (اجاب) على من سكن في عقار اليتيم ولو بدون اجارة جرة منه له مدة كونه فاصر كعقار الوقف ولا يقضى للشفيع بالشفعة الا اذا توفرت شرائطها والله تعالى اعلم (سئل) في مكانين مشتركين بين اشخاص بعضهم بلغ وبعضهم قصر واحد المكانين خال من السكنى لاحتياجه للعمارة والثاني سكنوا فيه جميعا مدة معلومة فهل اذا خرج وصي القصر بهم من المكان المذكور واستعمل المبلغ جميعه بلا اذن الوصي ولا عقد اجارة في نصيب القصر يكون له مطالبة بم باجرة حصة القصر في المكان المذكور في تلك المدة اسكنهاهم فيها ولا يكون لهم مطالبة باجرة سكنى القصر في المكان الثاني حيث كان غير صالح للسكنى لاحتياجه للعمارة (اجاب) عقار الصغير تضمن منافعه بسكنى الغير ولو بلا عقد اجارة كعقار الوقف ولو كانت السكنى من شركائه وهو مبني على قول المتأخرين المتقي به كافي للدروحو وشبهه فتلزم الشركة المذكورين اجرة حصة القصر مدة سكنهاهم فيها بعد خروج القصر من المكان المذكور لا قبل خروجهم اذ هم المستعملون للمكانين ولا شيء على القصر من اجرة حصة شركائهم في المكان المتخرب المذكور والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة يملكون قطعة ارض يجوار دارهم بالميراث ابيهم وجدهم بموجب حجة شرعية بايديهم ثابتة المضمون تعدى شيخ البلد ووضع يده عليهم في حال يتمهم والا آن بلغوا وطلبوا احقهم منه ورفع يده فانكر حقهم وجده جدا كليا فهل اذا كان الحق ثابتا لهم فيها عن ابيهم يكون لهم رفع يده عنها ولا عبرة بانكاره وينفع من منازعته من فيها بدون وجه شرعي (اجاب) اذا ثبت الورثة المذكورون ملكهم لتلك الارض من مورثهم بطريق شرعي ترفع يد المتعدى عليهم حيث لا مانع من ذلك شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يستحق اما كن وقف اهلي وضع رجل اجبي يده عليها بدون مسوغ شرعي وصار يستغل اجرتها مدة فهل والحال هذه اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية يكون المستحق الوقف محاسبته على اجرة مثله مدة استيلائه عليه (اجاب) نعم تعدى على عقار الوقف واستولى عليه اجرة مثله مستحقة مدة استيلائه عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وله ارض زراعية ملك قور عنه شرعا وعقار كذلك وضع كل واحد من الورثة يده على جانب من ذلك بتاويل ملك له فيه مدة سنين والا آن

١٢٧٢

٢

١٢٧٢

١٧

ربيع الثاني

١٢٧٢

١٧

١٢٧٢

١٨

أدعى بعضهم على بعض بأنه وضع يده على أكثر من نصيبه والمدعى وضع يده على أقل من نصيبه من ذلك ويريد محاسبته على الزائد عن نصيبه وياخذ في نظير ما نقص من نصيبه ويطالب منه بأجرة الرائد فيما مضى متعللاً بأنه لا يستغلل فهل لا يجب لذلك حيث سكن كل منهم فيما وضع يده عليه وانفع به فيما مضى بتأويل الملك ولم يلتزم لشريكه بأجرة ما زاد عن نصيبه بعقد اجارة لاسيما والشركاء كلهم بالغون مكلفون (اجاب) المصرح به ان منافع الغصب استوفاهما أو عطلها لا تضمن الا في ثلاث الوقف ومال اليتيم والمعد للاستغلال واستثنى من المعد للاستغلال ما اذا سكن بتأويل ملك أو عقد كما اذا سكن أحد الشركاء فيه فلا يلزمه أجر كما في التنوير وشرحه أما اذا استغله أحد الشركاء فان لباقيهم ان ياخذ حصته من ذلك كما أفاده في تنقيح الحامدية والله تعالى اعلم (سئل) في اتمام قصر مع أمهم بمكة كون دار بطريق الارشاع عن أبيهم فوضع رجل أجنبي يده على الدار بدون مسوغ شرعي وسكنها مدة وبني فيها بعض بناء قيمته أقل من قيمة الأرض بكثير ويريد ان يتملك الأرض ببعض البناء الذي بناه فيها فهل اذا كانت قيمة الأرض أكثر من قيمة البناء بكثير يكون لوصي القصر ان يتملك البناء للقصر بقيمة مطروحا على الأرض أو يكون للباقي رفع بنائه حيث لم يضر بالأرض ويكون للوصي محاسبة الغاصب على أجرة نصيب القصر من الدار مدة استيلائه عليها (اجاب) اذا بنى في أرض الغير بدون إذن شرعي وكانت قيمة الأرض أكثر يكون لصاحب الأرض ان يتملك البناء مستحق القلع بضراره حيث لم يضر بنقصه بالأرض فان لم يضر مالك البناء بذلك أمر بقلعه والحال هذه ويجب على من استولى على عقار القاصر بطريق الغصب أجر مثله مدة استيلائه عليه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مكانا معد للاستغلال استولى عليه آخر وسكنه مدة معلومة وطلب منه المالك أجرة مثل المكان المذکور فامتنع متعللاً بان المكان المذکور لم يجعل له أجرة معلومة ولم يعقد له عقد اجارة فهل اذا كان المكان المذکور معدا للاستغلال بان بناه مالكه لذلك وكان الرجل المذکور مقررا بسكناء المكان المذکور المدة المذكورة يلزم بأجرة مثله حيث الحال ما ذكر (اجاب) منافع الغصب استوفاهما أو عطلها لا تضمن عندنا الا في ثلاث فيجب أجر المثل على اختيار المتأخرين أن يكون المصوب ونفعا لا سكني أو للاستغلال أو مال يتيم أو معدا للاستغلال بان بناءه لذلك أو اشتراه لذلك أو أجره ثلاث سنين على الولاة على قول معتمد كما صرحوا به فيجب على الساكن المذکور أجرة مثل ذلك المكان حيث كان معدا للاستغلال مدة سكناه فيه اذ لم يسكن فيه بتأويل ملك كما اذا سكن أحد الشركاء في المعد للاستغلال أو بتأويل عقد كبيت الرهبان اذا سكنه المرتبة ثم بان للغير بمعدا للاجارة واشترطوا في وجوب الاجران لا يكون المستعمل مشهورا بالغصب وعلم المستعمل ان يكونه معدا للاستغلال كما في الدر في رد المحتار فيبيل فسخ الاجارة واظهار ان هذا مبني على

سنة جمادى الاولى

على قول المتقدمين بان منافع الغصب غير ضمنية مطلقة اما على ما اُفتى به المتأخرون من
ضمه ان المصلحة للاستغلال وميل الوفاء والقيم فالأجل لازم ادعى الغصب أولا عرف به
أولا تأمل اه والمصلحة للاستغلال هو المصلحة الجارية بالفرق بين الدور والحوانيت وأرض
الزراعة فلا تكون الأرض معدة للاستغلال بمجرد زرعها من قبل مالكها ما لم يؤثرها
ثلاث سنين أو يشترها لذلك كما يستفاد ذلك من الدور وحواشيه من كتاب الغصب
ومن المعلوم ان دفعها مزارعة من قبيل الاجارة وكذلك كان العرف فيها انها تدفع
بالحصه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وبنات قاصرين وعن
زوجة وترك لهم دارا فباع الزوج المذكور وهى أم القصر الدار المذكورة
لرجل اجنبى بثمن معلوم من الدراهم بدون ولاية شرعية على القصر فبعد بلوغ القصر
فسخوا البيع وأخذوا الدار من واضع اليد ودفعوا له الثمن وثبتت لهم الدار فهل اذا كان
المشتري أخذ منها ابواب خشب وغيرها يؤمر بدفع ما أخذ منها ان كان موجودا تحت يده
وبقيته ان كان استهلكه (أجاب) اذا ثبت على الرجل المذكور بطريق شرعى
أخذ شي من تلك الدار بغير وجه شرعى يؤمر برده نصيب الاولاد منه لهم ان كان قائما وبرد
قيمتهم ان كان هالكا أو مستهلكا حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة
تلك مصاغا ودراهم من تجارتها بسبب سعيها وكسبها الخاص بها لنفسها يريد زوجها
أخذ ما بيدها عمار بمحتته وهى متمتع من ذلك فهل لا تجبر الزوجة على دفع شي من مالها
الخاص بها الزوجا حيث كان جبيع ما بيدها من المصاغ وغيره بمحتته من تجارتها الخاصة
بها واذا أخذ الزوج بعض ذلك وأثبتت الزوجة ملكها فيه بالوجه الشرعى يجبر الزوج
على دفعه لزوجته (أجاب) نعم لا تجبر الزوجة على دفع شي مما غلبه لزوجها بدون
وجه شرعى واذا أثبتت عليه أخذ شي مما ذكركم على رده عليها حيث لا مانع والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل مستخدم عند رجل ليزرع له ووكاه في بعض قضاياه
ثم أعطى الوكيل المذكور أحد عشر فدانا وكسورا من أطيان الموكل لجماعة وأخذ
عوضا عنهم من أطيانهم وأعطاه لجماعة آخرين بالاجارة على طرف الموكل بدون اذن
منه ولم يعلم بذلك والا طيان المذكور زرعها لجماعة والبذور والمصاريف من
الزارعين فهل يسوغ للموكل أخذ أرضه المذكور من يد الجماعة المذكورين وهم
ياخذون أرضهم من المستأجرين مزروعة ويدفع البذور والمصاريف من طرف الملاك الى
المستأجرين (أجاب) الزرع للزراع وتستراد الأرض لربها حيث لم تقع المبادلة منه
أو من وكيل عنه في ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين قاصرين
وترك ما يورث عنه شرا ومن جملة ما تركه حصه في دار وطاقونة معدة للاستغلال
فوضع أولاد العم أيديهم على الترك وحصه الدار والطاقونة بدون ولاية شرعية على
القاصرين واستعملوها فهل والحال هذه يكون للقاصرين بعد بلوغهما أخذ الترك

١٢٧٢

٢٤

رجب

١١٧٢

٢٨

شعبان

١٢٧٢

١٢

شعبان	٢١	١٢٧٢
شوال	٢٨	١٢٧٢
شوال	١٣	١٢٧٢
ذى القعدة	٢٠	١٢٧٢
ذى القعدة	٢٠	١٢٧٢

مر أولاد العالم ومحاسبتهم على أجرة المثل في حصة الدار والطاحونة مدة استيلائهم عليها
 حيث كانت حصة الدار والطاحونة معدتين للاستغلال وإذا وكل أحد الأخوين الآخر
 وقاب وثبتت وكالته يكون للأخ الحاضر أخذ نصيبه ونصيب أخيه بطريق الوكالة
 (اجاب) على من استولى على عقار الفاضل من المذكورين بدون اجارة شرعية واستعمله
 اجرة مثله له مدة استيلائه عليه ولهما بعد البلوغ بصفة الرشد اخذ ما خصهما في تركه
 ابيه ما عنده من حيث لا مانع ولا حدهما التوكيل بذلك والحال هو ذلك والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل غائب فوق مسافة القصر يملك دارا بالارث عن ابيه ثم
 بعد مدة من السنين حضر من غيبته المذكورة فوجد درجلا واضعا يده على الدار
 المذكورة بدون وجه شرعي وبني فيها بعض بناء بانقراض منها فهل والحال هذه اذا ثبت
 الغائب المذكور ملكه في الدار المذكورة عن ابيه بالبينة الشرعية بمجرب واضح اليد على
 تسليمها له (اجاب) اذا ثبت الملك في تلك الدار للرجل المذكور بالوجه الشرعي
 ترفع يد الغائب عنها حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك دارا بطريق
 الارث عن مورثها غصب الدار المذكور من رجل منها وسكنها بغير وجه شرعي ووضع يده
 عليها مدة خمس عشرة سنة وصارت المرأة المذكورة تنازع الرجل المذكور في تلك المدة
 عند الحاكم الشرعي الى ان اثبتت ملكها في الدار المذكور بالوجه الشرعي ونزعها
 من يده ووضع يدها عليها وسكنها ثم بعد ذلك تنازع الرجل المذكور المرأة المذكورة
 واخذ الدار منها بغير وجه شرعي ووضع يده عليها امتعلا لانه كان واضعا يده عليها مدة
 خمس عشرة سنة فهل والحال هذه تنازع الدار المذكور من يد الرجل المذكور وتدفع
 للمرأة المذكورة كونه حيث كان المالك ثابتا لها فها بالوجه الشرعي ولا عبرة بتعديل الرجل
 المذكور (اجاب) اذا كان الملك في تلك الدار ثابتا للمرأة المذكورة بالطريق الشرعي
 يكون لها انتزاعها من يد الغاصب لها حيث لا مانع ولا عبرة بمجرّد وضع اليد بعد
 قبوت الملك للغير بوجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك قطعة ارض
 خربة من قديم ثم احدث في بعضها حائوتين ثم باعها لمرأة ثم ارادت
 المرأة التي اشترت باقيةا بعد البناء فيه ان تمحدث بناء فوق الحائوتين المذكورين فهل
 للرجل المذكور الذي اشترىها ما معها من البناء فوقها حيث لم يكن لها حق التعلل
 عليها ما ولا (اجاب) نعم تمنع ذلك ان كان الامر كذلك بدون وجه شرعي والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن فاصرو ترك ما يورث عنه شرعا من دار وغيرها
 ومن جملته ما تركه اطياف زراعتة الاميرية فتعدى شيخ البلد ووضع يده على جميع ما تركه
 ذلك الرجل لابنه بدون ولاية شرعية واستخدم الابن المذكور مدة يتمه فهل اذا بلغ ذلك
 الابن وطلب اخذ ما تركه له ابوه من شيخ البلد من عقار واطيان يجاب لذلك شرعا حيث
 كان الحق ثابتا له فيما ذكره عن ابيه بالطريق الشرعي (اجاب) للابن المذكور بعد

ذى القعدة سنة

بأوقفه رشيد الاستيلاء على ما يخصه مما تر كره والده له من هو تحت يده حيث لا مانع
والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة لهم دار خربة يملكونها بطريق الارث عن ابيهم وهي في
حياتهم موتهم فتعدي عليهم سائر ارجل اجني ووضع يده عليهم بدون وجه شرعي سنة
واحدة وبنى فيها في تلك السنة مع منازعة الورثة له وطلبهم رفع يده عنها وامتناعه من
العمارة فلم يمنع وبنى فيها فهل والحال هذه يؤمر برفع يده عنها وتسليمها للورثة حيث
كان الملك ثابتا لهم فيها عن ابيهم وليس لواضع اليد منع الورثة من اخذها منهم بدون وجه
شرعي (اجاب) اذا كان الحق في تلك الدار ثابتا للجماعة المذكورين يؤمر الغاصب
برفع يده عنها وتسليمها لآلها ورفع ما أحدثه بدون اذنهم اذا كانت قيمة الارض اكثر
من قيمة ما أحدثه فيها على الوجه المسطور والآنك الباني الارض بقيمة على ما اختاره
بعض المتأخرين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له مكان يملكه متخرب استولى عليه
جماعة غصبا وبنوا فيه بناء وقيمة الارض أكثر من قيمة البناء فهل يكون لرب الارض
ملك البناء بقيمة واذامات مالك الارض يقوم ورثته مقامه في ذلك (اجاب) اذا
كانت قيمة الارض أكثر من قيمة البناء الغاصبين لها يؤمر الغاصبون البائون بغير اذن
بالقلع والردان لم يضر بالارض والآنك رب الارض البناء بقيمة مستحق القلع والوارث
في ذلك قائم مقام مورثه والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة اخوة بينهم جانب
تخيل مشترك مثالثة ورثوه عن ابيهم وهو أربع نخلات مات أحدهم عن بنت وعن
أخويه فباع بنت جميع النخل زاعمة انه باذن الحاكم في دين على أبيه خاصة
وذلك من مدة نحو ثمان سنين فلما علم عاها بالبيع قبل مضي نحو سنة منعاه ورداه
ولم يجيزه بالنسبة لنصيبه ما وصار ايتارعا مع المشتري الى أن طلباه لدى القاضي
فحكم لهما بدم نفوذ البيع في نصيبهما وأنه باق على ملكهما فباع عليهما المشتري
ومنعهما منه الى الآن فهل حيث كان الامر كما ذكر يكون لهما منعه من يد المشتري
قهر او محاسبته على الثمرة المعلومة القدر المستغلة في تلك المدة (اجاب) حيث لم يجز
العماران البيع في نصيبهما وحكم القاضي بنفسه في نصيبهما حكما صحيحا يكون لهما
الاستيلاء على نصيبهما من هو تحت يده ومحاسبته على ما خصهما من ثمره حيث لا مانع
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على دار بطريق الارث عن أبيه مدة تزيد
على عشر سنين وهو يتصرف فيها تصرف المالك في أملاكهم من غير منازع ولا
معارض له فيها تلك المدة والآن ادعى عليه رجل ذو شركة انها ملكه عن أبيه ونزعهما
من يده قهر عنه بطريق العصب من غير ان يثبت دعواه بطريق شرعي وبنى فيها
بعض بناء لنفسه فهل اذا ثبت واصل اليد الاصل انها ملكه وأنه استولى عليها سادو
الشوكة المذكور بالقهر والغلبة وكانت قيمة بناء أقل من قيمة الارض يؤمر برفع يده
عنها ويتملك واصل اليد الاصل البناء بقيمة مستحق القلع من غير ضمان للنفقة كاجرة

١٢٧٢

٢٠

١٢٧٢

١٦

١٢٧٢

١٩

الفعلة ونحوها (أجاب) نعم لرب الأرض والمحال ما ذكر أن يملك بناء الغاصب لداره
بقيمتته مستحق القلع إذا كان رفعه يضر بالدار ولا توقف على كماله على رضا الغاصب
فإذا لم يرض به كلف قلعه إذا تحقق ما هو مسطور بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل يملك دارا بطريق الارتث وهي معدة للاستغلال غاب المالك إلى جهة بعيدة
فوق مسافة القصر مدة تزيد على عشرين سنة فوضع رجل أحبني يده على الدار المذكورة
بطريق الغصب وسكنها وبيع منها بعض انقاض بقدر معلوم من الدراهم فهل إذا رجع
المالك المذكور من غيبته بعد مضي تلك المدة ووجد الرجل المذكور واضعا يده على
الدار المذكورة بطريق الغصب وأثبت ملكه فيها يؤثر الغاصب برفع يده عنها
وتسليمها للمالك المذكور مع قيمة الانقاض المذكورة ويحبر على دفع أجرة مثلها مدة
وضع يده عليها حيث كانت معدة للاستغلال إذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب)
إذا ثبت بوجه شرعي غصب الرجل المذكور تلك الدار وكانت معدة للاستغلال يؤثر
برفع يده عنها وتسليمها إلى مالكها ودفع أجرة مثلها مدة انتفاعه بها حيث لا مانع وعليه
ضمان ما استهلكه من انقاضها والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون عقارا عن
آبائهم وأجدادهم تعدى عليهم رجل ذو شوكة ووضع يده عليه وغصبه وبنى فيه زريبة
لمواشيه وغير ذلك لنفسه من ماله فهل إذا كان المالك ثابتا للجماعة المذكورة وكانت
قيمة الأرض أكثر من قيمة البناء ومات الغاصب يؤثر أولاد الغاصب برفع أيديهم عنها
وتسليمها للمالك (أجاب) نعم يؤمرون برفع أيديهم عنها وتسليمها إلى ملاكها بعد
رفع ما أحدث فيها بلا إذن إذا تحقق ما هو مسطور بالوجه الشرعي حيث لا مانع والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل يستحق قطعة أرض بها نخل بالشراء الشرعي من ماله ووضع يده عليها
مدة تزيد على خمس عشرة سنة فظهر ابن أخى البائع وهو ذو شوكة ونزع يده من الأرض
المذكورة قهرا عنه بدون وجه شرعي ووضع يده عليها سنةين فهل إذا أراد المستحق
المذكور نزع الأرض وما بها من النخل من يداين أخى البائع المذكور يجب أن يملك ذلك ويؤثر
بتسليمها له حيث وضع يده بدون وجه شرعي (أجاب) إذا لم يكن لابن أخى البائع
حق فيما ذكر وثبت المالك فيها لم يدعى الشراء بطريق شرعي يؤثر ابن الأخ بتسليمها
للمتتريها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في أرض موقوفة وقفها إهليا بخفاء
رجل له ملك بجوارها وأخذ منها قطعة وزرع فيها بعض شجر بغير إذن الناظر فهل
لناظر نزع الأرض منه قهرا أو يؤثر بقلع شجره إن لم يضر بأرض الوقف حيث كان ذلك
بغير وجه شرعي (أجاب) نعم للناظر ذلك إن كان الأمر كذلك حيث لا مانع والله
تعالى أعلم (سئل) في قاصر يملك بيتا بالميراث عن أمه تعدى شيخ البلد ووضع يده
عليه وسكنه ووضع مواشيه فيه مدة ثلاث سنين وأتلف فيه بعض أخشاب فهل يكون
لولى القاصر إخراجه منه ومطالبة باجرته مدة وضع يده عليه ومطالبة به بدله ما أتلفه

صفر
١سنة
١٢٧٣

وأخذه منه إذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) منافع المنصوب لا تضمن الا في الوقف ومال اليتيم والمعد للاستغلال كما صرحوا به ويجب على المتناف ضمان ما اتلفه بقيمة حيث كان قيمافلاولى مطالبته بذلك والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك قطعة ارض خالية من البناء تعدى رجل اجنبى واحداث فيها بناء لنفسه في غيبته بغير اذنها ورضاهما من مائة عشرين سنة والآن تريد تلك المرأة تزعمها من الباقي والاستيلاء على بنائه فهل اذا كانت قيمة البناء اكثر من قيمة الارض يملك الارض منها بقيمتها اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) في هذه المسئلة خلاف ورجع بعض المتأخرين ان صاحب الاكثر يملك ما لصاحب الاقل بقيمته يوم غصبه دفعا للضرر الاشد بالاخف ورجح الاخر احرار الغاصب بالقلع مطلقا الا ان يملك صاحب الارض البناء بقيمته مستحق القلع اذ ليس لعرق ظالم حق قال في العمادية ونحن نقضى بحواب الكتاب اتساعا لما يخفى من انه يؤثر بالقلع والرد الى المالك مطلقا والعمل الآن على الاول والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا آلت له بطريق الارث عن والده والرجل المذكور غائب عن بلد ثم مات الرجل المذكور في غيبته عن ورثة فوضع يده رجل اجنبى على الدار المذكورة فهل اذا حضرت الورثة وطلبت دار مورثهم يؤمر واضع اليد برفع يده عنها وتسليمها لهم حيث كان المالك ثابتا لهم فيها عن مورثهم (اجاب) اذا ثبت المالك للورثة المذكورين في تلك الدار بطريق الارث عن مورثهم بوجه شرعي ولم يثبت انتقالها عن ملكهم بنافل شرعي يؤمر واضع اليد بتسليمها اليهم حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن قاصر وعن اخ وترك حصة في نخيل فوضع الاخ يده على النخيل بدون ولاية شرعية على القاصر وصار يستغل ثمر النخيل ويستملكه في مصالح نفسه فهل اذا بلغ القاصر يكون له محاسبته على ما استغله من الثمر حيث كان معلوم ان قدر (اجاب) لا وله المذكور بعد بلوغه تضمين العم بدل ما استملكه من الثمر الخاص بالولد في شؤن نفسه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا وهو ساكن فيها اخرجها منها ذو شوكه ووضع يده عليها وسكن فيها خمس سنين وهدم منها محلا وبناه فسادا يكون المحكم في الهدم والبناء وماذا يكون الحكم في سكناء فيها تلك المدة (اجاب) منافع العصب لا تضمن الا في ثلاث وما اتلفه الغاصب مضمون عليه بقيمته وما بناه ان كان مثل ما هدمه او اجد يبرأ به من ضمان ما هدمه والا ضمن قيمة ما هدمه وكاف قلع ما بناه ان كان قلعه غير مضر فان اضر يملكه مالكة الارض بقيمته مستحق القلع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتا مبنيا تعدى رجل آخر وبنى على سطح ذلك البيت بناء بغير اذن المالك حال غيبته والحال ان قيمة ذلك البناء اقل من قيمة ما بنى عليه بكثير واد القلع لا يضر بما تحته فهل يكاف الغاصب هدمه والحال هذه الا ان يتراضى مع المالك على اخذ قيمته مستحق

١٢٧٣

٤

١٢٧٣

٧

١٢٧٣

١٤

١٢٧٣

٢٧

ربيع الأول سنة
١٢٧٣ ٦

القلع (أجاب) نعم يكاف الغاصب بدم ما بناه على سطح الغير على هذا الوجه إلا أن يتراضى على ثلث رب البيت ما بنى له الغاصب بقيمة مستحق القلع والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن بنت وعن أولاد ابن عمه كور واثان غائبين فوق مسافة القصر وترك ما يورث عنه شر عامن عقار وفضيل وغير ذلك فعدى شيخ البلد ووضع يده على جميع مخلفات الميت المذ كور من العقار والنخل مدة من السنين فهل إذا حضر جميع الورثة واثان وماذا كرى يكون لهم أخذ جميع ما تر كه مورثهم من شيخ البلد وقسمته بالغريضة الشرعية إذا ثبت ما ذكر (أجاب) نعم يكون لهم ذلك بعد تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل غاب عن زوجته وترك عندها بها ثم ودعة فوضع رجل يده على البهاثم المذ كورة واستولى عليها بطريق الغصب من زوجة الرجل الغائب المذ كور وصار يستعملها في شؤونه حتى هلك بعضها فهل والحال هذه إذا حضر مالكها من غيبته يكون له تضمين الغاصب المذ كور قيمة ما استهلكه من البهاثم المذ كورة حيث ثبت ذلك بالوجه الشرعي (أجاب) نعم لئلا ذلك أن كان الأمر كذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى قطعة أرض أنها كانت دار لآبيه وأنه الوارث لها وادعى غيبته عن بلد مدة سنين لا خذه بوجاق الجهادية والآن قد حضر فوجد بناء أبيه قد هدم وبعض الناس وضعوا أيديهم عليها وبنوا في جزء من الأرض المذ كورة فستلوا عن ذلك فأجابوا بأنهم لما رأوا الأرض خالية وأنه لا مالك لها مع لموم قد طلبوا لبناء فيها من حاكم الوقت فاذن لهم فبنوا ووضعوا أيديهم مدة لم تبلغ خمس عشرة سنة فهل إذا أقام المدعى بينة تثبت المالك فيها لآبيه يحكم بذلك ويمنع واضع اليد الآن أم ينظر بين قيمة الأرض والبناء فايهما زاد يحكم لما لكه وتدفع قيمة الأرض أو قيمة البناء إذا نقصت للمالك وهل يلزم واضع اليد الأجرة مدة انتفاعهم بها تلك المدة إذا كانت معدة للاستغلال (أجاب) إذا لم يكن هناك مانع من سماع دعوى الرجل المذ كور واثبت ملكه بطريق الارث لما بيده واضع اليد من ثلث الأرض بالوجه الشرعي ينظر لقيمة ما أحدثه واضع اليد في أرضه من البناء بدون اذن المالك فإن كانت قيمة الأرض أكثر من قيمة البناء فلرب الأرض تسكيفةهم بالقلع إلا أن يتملك البناء بقيمة مستحق القلع وإن كانت قيمة البناء أكثر فلهم ثلث الأرض بقيمتها على ما اختاره بعض المتأخرين ومنافع الغصب لا تضمن إلا في ثلاث منها المعدل الاستغلال بشرطه على ما صرحوا به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا غصص بها رجل ووضع يدها في غيبة مالكها وبنى فيها بناء لنفسه من ماله بغير اذن مالكها فقيمة أقل من قيمة الأرض فهل إذا حضر مالك الدار وأثبت ملكه في الدار المذ كورة يكون له نزع الدار المذ كورة من واضع اليد وعليه دفع قيمة ما بنى للرجل المذ كور مطروحا على وجه الأرض (أجاب) نعم لئلا دفع يد الغاصب لداره

ربيع الثاني
١٢٧٣ ٤

١٢٧٣ ١١

١٢٧٣ ١١

١٢٧٣ ١٩

بعد تحقق ذلك بطريق شرعي وان يتملك ما بنى به الغاصب بقيمته مستحق القلع جبرا
على الغاصب حيث كانت قيمته أقل من قيمة الأرض إذا كان ثلعه يضر بالأرض والا
توقف على رضا الغاصب فان أبي كلف قلعه والله تعالى أعلم (سـ مثل) في شيم قاصر
يملك دارا آتاه بطريق لادث عن مورثه فوضع يده عليها شيخ البلد يدون ولاية
شرعية في غيبة القاصر حضر القاصر من غيبته وطلبها بعد بلوغه من شيخ البلد فأنكر
شيخ البلد حق القاصر في الدار المذكورة فهل إذا ثبت القاصر المذكور بعد بلوغه ان
الحق له في الدار المذكورة يجاب لذلك ويؤثر شيخ البلد برفع يده عنها وتسليمها له حيث
كان المالك ثابتا له في الدار المذكورة عن مورثه (اجاب) نعم حيث لا مانع والله تعالى
أعلم (سـ مثل) في رجل يملك دارا فيها نخلة بالميراث عن أبيه تسحب من بلده مع عياله
وغاب فوق مسافة القصر مدة فوضع شيخ البلد يده على الدار المذكورة في غيبته ثم مات
ذلك الرجل عن اولاده فهل إذا حضر وامن غيبته هم يكون لهم نزعها من واضح اليد
عليها ولو طالت المدة حيث كان الحق ثابتا لهم فيها عز ايهم وسفرهم عذر شرعي
تسمع معية الدعوى اذا تحقق ما ذكر (اجاب) اذا كان الحق في تلك الدار ثابتا
للمورث المذكورين عن مورثهم المذكور بالطريق الشرعي يكون لهم والحال ما ذكر
افتراعه من واضح اليد عليهم حيث لا مانع وقد صرحوا بان الحق لا يسقط بتقادم الزمان
والغيبة مسافة القصر عذر والله تعالى أعلم (سـ مثل) في جماعة لهم أرض زراعية
بنخيلها وأشجارها وسواها عن أصروهم غابوا عن بلدهم ثم رجعوا من غيبته فوجدوا
اناسا اجانب واضع يديهم عليها فطلبوا رفع ايديهم عنها فاعترفوا لهم بها وادعوا انهم
وضعوا ايديهم عليها مدة ثمان سنوات وهم يدعون خراجها لمجبة الديوان فهل يؤمرون
برفع ايديهم عنها وتسليمها لاربابها الاسيما وهي مسووعة باسم ايهم وجدهم ولا عبرة بما
تعلوا وبه من وضع ايديهم عليها المدة المذكورة في غيبة اربابها حيث كان اخراجهم من
بلدهم بالا كراه ولم يكن منهم ترك لها اختيارا (اجاب) نعم يؤمرون بتسليمها الى
مستحقها اذا لم يوجد منهم ما يفيد سقوط حقهم من تلك الأرض ولا تملك لما فيها من
الاشجار والبناء بوجه شرعي للغير حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سـ مثل) في رجل
واضح يده على دار مدة خمس وسبعين سنة بطريق المالك ثم بعد ذلك تعدى عليه رجل
ذو شوكة وغصبها منه ووضع يده عليها مدة عشر سنين وغرس فيها اشجارا ونخل لا والمالك
ينازع الغاصب في تلك المدة لدى الحاكم الشرعي ولم يقدر على رفع يده عنها فهل إذا
كانت قيمة الدار أكثر من قيمة الاشجار يؤمر الغاصب باخذ قيمة الاشجار وتزغ الدار من
يده (اجاب) اذا تحقق الغصب المذكور بالطريق الشرعي وقد غرس الغاصب
في المنصوب يدون اذن المالك يكره للمالك تكليفه قلع اشجاره الا ان ياخذها المالك
بقيمتها مستحقة القلع ولو جبر ان اضر ثلعهما بالأرض حيث كانت قيمة الأرض أكثر من

١٢٧٣

٢٣

جمادى الاولى

١٢٧٣

٣

١٢٧٣

١٠

جمادى الثانية

١٢٧٣

٢

قعة الشجر والخيول والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة ملك كون دارا باليراث من أبيهم وحصه
 في فخيول كذلك مغروس في أرضهم المملوكة لهم على أن لهم الثلث والشر يك الثلثان
 تسعهم وامن بلدهم وغابوا في مكان بعيد فوق مسافة اقصر مدة نحو خمس وعشرين سنة
 فوضع أناس أجانب أيديهم على الدار ولم يرزل الخيل بيد الشر يك فهل اذا حضر الورثة
 المذكورون من غيبتهم يكون لهم أخذ دارهم من واصل اليد وأخذ حصتهم في الخيل
 حيث كان الحق ثابتا لهم فيما ذكر عن الأباء ولا يكون طول الغيبة مسقطا لحقهم من
 ملكهم اذا تحقق ما ذكر بطريق شرعي (أجاب) اذا ثبت الورثة المذكورون
 ملكهم لما ذكر بطريق شرعي يكون لهم الاستيلاء عليه حيث لا مانع والغيبة مسافة
 السنة وعذر شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دورا واطحونة وبعض
 مراض وغير ذلك مات عن ابنين وبنيتين فوضع اجنبي يده على جميع ماله الميت
 لكون بعض الورثة قصر او الحال ان الرجل الذي وضع يده على المالك لم يكن قريبا للميت
 ولم يكن وصيا عليهم لا من قبل القاضي ولا من قبل الميت فهل اذا بلغت القصر وارادوا
 أخذ ماله كماله من يده واصل اليد يسوغ لهم ذلك ويقسم ماله الميت بين الورثة
 بالقرينة الشرعية واذا ارادوا وضع اليد ان يصالحهم على قدر من الدراهم ولم ترض
 الورثة بالصالح لا يجبرون عليه (أجاب) ما يتحقق بالوجه الشرعي انه موروث عن الميت
 المذكور يقسم بين ورثته بالقرينة الشرعية حيث لم يتعاق به حق للغير كدين او
 وصية ولا قصر بعد بلوغهم بصغة الرشد اخذ نصيبهم من ذلك حيث لا مانع والله تعالى
 أعلم (سئل) في رجل له ارض زراعية اميرية تلقاها اعراصا من قديم الزمان ورهنها
 بغيره منذ اربع سنين على مبلغ من الدراهم غارقة والآن طلب ان يفتكها ويدفع
 الدين لربه فانكر وجحد حق رب الارض فيها ما تعاللا بوضع يده عليها تلك المدة فهل اذا أقام
 رب الارض بينة بانها حقه وانها امره هونة يقضى له بها وعليه دفع الدين لربه ولا عبرة بانكاره
 ولا بتعاليه واذا كان لرب الارض عقار خاص به فتمعدى ذلك الرجل بسبب انه شيخ بلاد
 وهدمه وأخذ انقاضه واخشاه يكرهون عليه ضمان ما اتلفه ومطالبته بقيمته اذا ثبت
 ما ذكر (أجاب) اذا ثبت رب الارض استحقاقه لمنفعتها بالوجه الشرعي ولم يوجد منه
 ما يفيده سقوط حقه منها يكون له انتزاعها من المدهي عليه حيث لا مانع وعليه دفع
 ما بذمته من الدين لربه وعلى الغاصب ضمان ما اتلفه والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل يملك دارا تلقاها عن أبيه عن جده ثم غاب عن بلده ومكث في غيبته ثلاث سنين
 ثم رجع من غيبته فوجد شيخ البلد واضع يده على الدار المذكورة بغير حق ولم يكن على
 مالك الدار دين لا ليري ولا لغيره فطلب مالك الدار الدار من شيخ البلد فأنكر حقه
 وامتنع من تسليمها له فهل والحال هذه يؤمر شيخ البلد برفع يده عن الدار المذكورة
 وتسليمها لمالكها حيث كان المالك ثابتا له فيها عن أبيه وجده بالوجه الشرعي (أجاب)

١٢٧٣

٤

١٢٧٣

رجب
١٢

١٢٧٣

٢٤

١٢٧٣

٢٥

إذا ثبت الرجل المذكور ملكه لتلك الدار بطريق الارث على الوجه المسطور بالطريق الشرعي يؤمر واضع اليد بالغصب بتسليمها اليه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاث بنات وعن ابن عمه وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة متر وكاته داران ثم بعد موت المورث حصل للورثة تعب من بلدهم فخرجوا من بلدهم الى بلدة أخرى فوضع رجل ذو شوكة يده على الدارين من ذعشرين سنة فحضرت الورثة الى بلدهم وطلبوا اخذ الدارين من يده فنفذهن منهن ما تعلق بوضع يده تلك المدة فهل حيث اقامت الورثة يئنة بثبوت الدارين لهن ولم يكونوا مشاهدين لتصرف واضع اليد تلك المدة لم ينعوا من حقهم ويؤروا واضع اليد برفع يده عنهما (اجاب) صرحوا بان من العذر الشرعي الذي تسمع معه الدعوى مع مضي خمس عشرة سنة فاكثر الغيبة مدة السفر وهي ثلاثة أيام وليا اليها عن بلد الخصم فاذا كانت غيبة المدعين المذكورين عن خصمهم في تلك المدة مسافة القصر كان ما ذكره راشر عيا تسمع معه الدعوى فاذا اثبتوا دعواهم الملك في الدارين المذكورتين بالوجه الشرعي يقضى لهن بها حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك ساقية بطريق الارث عن مورثها فوضع رجل اجنبي يده على الساقية المذكورة مدة اثني عشرة سنة بلا اذن شرعي من المالك المذكورة فهل والحال هذه اذا ثبتت المرأة المذكورة ملكها الساقية المذكورة عن مورثها بالوجه الشرعي ترفع يده عنها ويؤمر بتسليمها للمراة المذكورة حيث كان الرجل المذكور واضعها يده عليها بالوجه الشرعي (اجاب) اذا ثبتت المرأة المذكورة ملكها الساقية المذكورة بطريق الارث عن مورثها بالوجه الشرعي ترفع يده واضع اليد عليها وتسلم اليها حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأتين تملكان دارا سكن فيها رجل اجنبي مع اخوته بواسطة شيخ البلد وبني فيها بالجبر عليهم ما فوكت المرأتان المذكورتان رجلا في الخصومة مع واضع اليد فارتفع الوكيل مع واضع اليد لدى الحاكيم الشرعي وطلب الوكيل دار موكتيه من واضع اليد فجحد فطلب من وكيل المرأتين اثبات الملك فأقام يئنة على ذلك وادعى واضع اليد أن والده اشتراها منهنما فطلب الحاكيم الشرعي من واضع اليد يئنة تثبت دعواه الشراء فجهز عن الاثبات وحلف المرأتين بيميننا فهل والحال هذه اذا كانت قيمة الارض اكثر من ثلث ثلثي الدار للمرأتين المذكورتين والباقي اخذ بقيمة بنائهن أو قلعه (اجاب) حيث ثبت الملك في تلك الدار للمرأتين المذكورتين بالوجه الشرعي وبني فيها الرجل المذكور بدون اذنهما وكانت قيمة الارض اكثر من قيمة البناء فطلب الارض ان يكلف الباقي قلع بنائهن وتسليم الدار أو يملك البناء بقيمتهم مستحق القلع ولو بالارضا الباقي ان اضر رفعه بالارض والا فلا بد من رضاه بالقيمة والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك دارا بالشرع بموجب حجة يدها ثابتة المضمون وملك المرأة أخ وضع يده على الدار وسكنها بالغصب مدة نحو سبع سنين واحدث في أعلاها بناء بغير اذنها والحال انها

١٢٧٣

١٢٧٣

رمضان

١٢٧٣

معدة للاستغلال والآن مات عن ورثة فطلبت الاخت أخذ الدار فنعها ورثة الاخ متعللين ببناء مورثهم فهل والحال هذه يكون لها أخذ الدار من ورثة الاخ ولا يكون لهم منعها منها اذا ثبت ما ذكر بالطريق الشرعي ويكون لها الرجوع على تركه باجرة مثلهما وليس للورثة الاقيمة البناء الذي أحدثه الاخ في الدار المذكورة اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) اذا ثبت ان الدار المذكورة مملوكة لتلك المرأة بالوجه الشرعي يكون لها الامتياز عليها من ورثة اخيها وتكاف الورثة قلع ما أحدثه مورثهم من البناء باعلاها بدون اذن المالك اذا كانت نعمة اقل مما أحدثه عليه اذ لم يضر قلعه بالدار والاعتماد به بقيمته مستحق القلع ومنافع المقصوب لا تضمن الا في ثلاث عقار اليتيم والوقف والمعد للاستغلال فيجب فيها الجرمثل بدون عقد اجارة على من سكنها حيث لم يسكن المعد للاستغلال بتأويل ملك أو عقد ويشترط علم المستعمل بكونه معدا حتى يجب الاجر وأن لا يكون المستعمل مشهورا بالعصب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا بالميراث الشرعي عن عمه أخذ في الجهادية فوضع شيخ البلدة يده على داره في غيبته مدة من السنين وهو غائب فوق مسافة القصر والآن حضر من غيبته وطلب رفع يده عنها فنعها من اخذها من ذكر الحق فيه فهل اذا كان الحق ثابتا له فيها ولم يكن هناك وارث لعمه سواه يكون له رفع يده عنها واخذها منه ولا عبرة بانكاره ولا بوضع يده بغير طريق شرعي (اجاب) اذا ثبت ملك الرجل المذكور لتلك الدار بطريق الارث عن عمه بالوجه الشرعي ولم يوجد مانع من ذلك يثوم واضع اليه عليها الغاصب بتسليمها لمالكها حيث لا مانع ولا عبرة بانكاره والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استولى على ارض داوخرية في غيبة مالكها وبني المستولى عليها فيها بلين في ووضعه يده اليها وصار يتصرف فيها مدة ثم حضر مالك الارض من غيبته فوجد الرجل المذكور مستوليا على الدار المذكورة ثم انهم ادم البناء الذي بناه المستولى المذكور وفاراد أن يعيده فنعها مالك الارض من ذلك فهل والحال هذه اذا ثبت ملك الارض المذكورة لمالكه فيها بالوجه الشرعي ترفع يده واضع اليه عليها حيث كان مقر او معتقبا لمالكها (اجاب) يجبر الغاصب على تسليم الارض المذكورة لربها والحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك نخيلا بالميراث عن ابيه منذ خمسين سنة وزيادة وهو يتصرف فيه ويتنفع به من غير منازع له فيه تلك المدة خرج عن بلده وغاب مدة فوضعت امرأة اجنبية يدها على ثلاث نخلات منه بغير اذنه ورضاه في غيبته تعديا منها بدون وجه شرعي فهل اذا كان الحق ثابتا له في النخيل المذكور عن ابيه يكون له استرداد ما وضعت المرأة يدها عليه منه بدون وجه شرعي (اجاب) اذا كان الملك في تلك النخلات ثابتا للرجل المذكور عن ابيه بالوجه الشرعي ترفع يده المتعدي عليها حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في أرض مملوكة الرقبة مشتركة بين جماعة وضع رجل يده عليها بغير اذن

١٢٧٣

١٣

١٢٧٣

٢١

١٢٧٣

ذي القعدة

٢

١٢٧٣

٥

ذی القعدة سنة

من ملا كهامة من السنين وغرس في بعض اطرافها بعض اشجار بدون اذنهم ثم بعد ذلك استأجر جميعها من وكيل بعض ملا كهامة ثلاث سنوات واذن له الوكيل المذکور بالغرس فيها الى أن ما بناه وغرسه يكون ملكا وذلك بتغير اذن واجازة باقي الشركاء وانتهاء مدة الاجارة مات المستاجر قبل ان يبنى ويغرس فيها شيئا عن ورثة وعن ارضى له فيها حق الانتفاع بحاوة لتلك الارض المشتركة فباع ورثة المستر مذکور حقهم من الارض الاخرى فقط لرجل اجنبي فوضع يده عليها وعلى الارض شتركة المذکور وغرس فيها اشجارا متنوعة بدون اذن واجازة من ملا كهامة والحال أن قيمة الاشجار المنغروسة لم تبلغ مقدار قيمة الارض بل قيمة الارض تبلغ ضعف قيمة الشجر وزيادة فهل يؤمر الرجل المذکور برفع اشجاره وتسليم الارض لاربابها اذا تحقق ما هو مسطور (اجاب) نعم يؤمر الرجل المذکور بقلع ما غرسه في تلك الارض وتسليمها لاربابها والحال ما ذكر بالسؤال حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ذى قوة وشوكة استولى على قطعة ارض ملكا لجماعة بطريق الارث عن اصولهم وبني فيها ابنا بدون اذن اربابها واجازتهم فهل يكون لاربابها رفع يده عنها واخذها منه حيث تحقق الغصب فيها بشهادة البيعة الشرعية لاسيما وقيمة الارض اكثر من قيمة ما حدثه الغاصب فيها (اجاب) اذا كانت تلك الارض مملوكة الرقبة للجماعة المذکورين وثبت غصبها من قبل الرجل المذکور وبالوجه الشرعى وبني فيها بنا بدون اذن ملا كهامة وكانت قيمة الارض اكثر من قيمة البناء كما هو مذکور يكون لاربابها رفع يد الغاصب عنها وتسكينه قلع ما حدثه فيها على هذا الوجه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن امه وعن زوجة وابن قاصر منها وترك ما يورث عنه شرعا من دار وغيرها فطلبت الام اخذ ما يخصها من تركة الميت فغصبها ابن الزوجة من غير الميت بالتعدي ووضع يده على جميع التركة بدون ولاية شرعية فهل لا يجب لذلك ويقسم جميع ما تركه الميت بين جميع ورثته بالغريضة الشرعية وماذا يخص كل وارث ممن ذكر (اجاب) ترفع يد المتعدي المذکور ويقسم جميع ما ثبت انه مسترولك عن الميت المذکور بين جميع ورثته بالغريضة الشرعية حيث لا مانع وبموتة عن امه وزوجته وابنه لا غير يكون لزوجته من ذلك الثمن فرضا ولا ماله السادس كذلك والباقي لابنه تعصيا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل بنى وعمه في ارض زوجته بناء لنفسه بغير اذنها ثم مات عنها وعن ورثة آخر فهل يكون البناء المذکور ميراثا عنه وتغرم الزوجة المذكرة نصيب الورثة من قيمة البناء ويصير كله لها (اجاب) نعم ففي جامع الفصولين عهد دار امراته فمات وتركةا وابنا فلو عمرها باذنها فالعمارة لها والنفقة دين عليها فتغرم حصاة الابن ولو عمرها لنفسه بلا اذنها فالعمارة ميراث عنه وتغرم قيمة نصيبه من العمارة وتصير كلها لها ولو عمرها بلا اذنها قال النسفي رحمه الله العمارة لها ولا شيء عليها من النفقة فانه متبرع وعلى هذا التفصيل عمارة

١٢٧٣

٨

١٢٧٣

١١

١٢٧٤

محرم ١٣

١٢٧٤

٢٢

سنة

محرم

كرم امرأته وسائر املاكها انتهى من الرابع والثلاثين ومثله في نور العين ورياض
 المتقاسمين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أنعم عليه ولي الامر بقطعة ارض اميرية
 وملكه اياها وجب حجة شرعية ثم باعها ذلك الرجل المنعم عليه لرجل آخر بيعا شرعيا
 فوجد المشتري اربع عيش في بعض مواضع منها بناها جماعة بدون استئذان من الميرى
 والمحكام وسكنوا فيها وحدث هذا البناء معلوم وثابت فارد المشتري الارض المزبورة
 رفع بنائهم المذكورة فنازعهم منهم واحدا به تعلق هذا البناء عن ابيه مع اعترافه بعدم الملك
 له ولمورثه في الارض المذكورة وانها الجهة الميرى المنعم بها والحال أنه لا حاجة بيده شرعية
 ولا بينة تثبت له ولا لمورثه حق القرار في الارض المذكورة غايته انه يدعى تعلق هذا
 البناء عن ابيه وان اياه هو الباقي له وامتنع الا آخرون عن رفع بنائهم قائلين ما يجوز على
 هذا المعارض يحو زعلينا واتفق الكل في الدعوى والاعتراف بما يفيد عدم تلك الارض
 ومع ذلك قيمة بنائهم لا تساوي قيمة الارض الحاملة للبناء فهل لا عبرة بتعللهم جميعا
 ويقومون برفع البناء عن تلك الارض واذا الرمزوا برفع بنائهم اذ لم يضر بالارض فهل
 لا يلزم المشتري شيء من كلف الهدم وغيره أو يلزم (اجاب) حيث تحقق احداث تلك
 العيش في الارض المذكورة بدون اذن من له الولاية عليها بل كان ذلك بطريق
 التعدي يؤثر المحدث بدون اذن برفع بنائهم منها حيث لم يضر الرفع بتلك الارض والحال
 ما ذكر بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك قطعة ارض امام داره معلومة
 مميزة استولى عليها ذو شوكة وأجرها لغيره ليعني ذلك الغير فيها تعديا بدون اذن المالك
 فطالب المالك رفع يدا المجرم والمستاجر عنها فامتنع عن ذلك وانكر املاكه فيها ولم يجدنا
 بها بناء ولا غرسا الى الآن فترافع معها الى المحاكم الشرعي واثبت لديه ملكه فيها
 بالطريق الشرعي وبعد ذلك أمر القاضي المالك ببيعها للمستولى المذكور ليعتق بها فامتنع
 من ذلك فهل لا يجبر على البيع المذكور ويكون له استردادها من يده من هي في يده والحال
 هذه (اجاب) نعم لا يجبر على بيعها وله استردادها والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل غصب حصة في عقار وبنى فيها بناء لنفسه وسكن فيها بغير اذن المالك واستمر
 واضع عايد عليها ثم بعد ذلك طلبها المالك من الغاصب فامتنع الغاصب من تسليمها له
 فماذا يكون الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) يؤثر الغاصب برفع ما أحدثه في ارض
 غيره بدون امره ان لم يضر رفعه بالارض ولم تكن قيمة البناء أكثر من قيمة الارض والا
 فلا والله تعالى اعلم (سئل) في بنى عم ثلاثة يملكون دارا بالارث عن اهلهم لكل
 واحد منهم ثلثها مات أحدهم عن ابن قاصر وترك لابنه المذكور الثلث فآخذ الابن
 القاصر للنظام قبل بلوغه وسافر الى بلاد بعيدة فوق مسافة القصر ومكث في النظام ثم
 بعد ذلك حضر لياخذ حصته مع ابني عميه فوجد رجلا أجنبيا واضع عايد على الحصة
 المذكورة فطلبها منه فامتنع من تسليمها له متعللا بطول المدة فهل اذا كان الملك ثابتا

١٢٧٤

٣٥

صفر

١٢٧٤

٧

١٢٧٤

٧

للابن المذکور بالارث عن ابيه وطلبها حين حضوره من غيبته بحباب لذلك ولا يسقط حقه بطول مدة غيبته (اجاب) الغيبة عذر شرعي اذا كانت مدة سهر فتسمع الدعوى ولو بعدمضي خمس عشرة سنة اذا كان المدعي غائبا فيها مسافة القصر ولا يسقط الحق بمضي الزمان والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واصل يده على دار تلقاها عن ابيه وهو يتصرف فيها لنفسه خاصة بدون شرك له فيها ثم مات عنها وعن ابن عم عاصب ولم يكن له وارث سواه فوضع يده على الدار المذكورة رجل اجنبي يتمكن شيخ البلد له فيها ولم يكن على الميت دين للسبى ولا لغيره واسكنه فيها بدون اذن من الوارث وبدون اجازة وتوكيل له في ذلك فهل اذا كان الملك ثابتا للوارث عن مورثه في الدار المذكورة بالوجه الشرعي يؤمر واضع اليد برفع يده عنها وتسليمها للوارث (اجاب) اذا ثبت الملك في الدار المذكورة بطريق الارث للرجل المذکور عن مورثه بالوجه الشرعي يؤمر واضع اليد بتسليمها اليه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يملكون بعض اشجار ونخل وعقار بطريق الارث عن آباءهم فوضع احد الورثة يده على جميع ذلك في غيبة باقي الورثة وقلع الاشجار واستهلكها في مصالح نفسه وهي معلومة القدر وذلك بدون اذن باقي الورثة وبدون اجازتهم فهل والحال هذه اذا حضر باقي الورثة من غيبتهم يكون لهم تضمينه فيما يخصهم من الاشجار بقيمتها (اجاب) نعم يكون لهم تضمين الشريك المستهلك المذکور قيمة انصباهم مما استهلكه من الاشجار المذكورة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا بطريق الارث عن مورثه ووضع رجل اجنبي ذو شوكة يده على الدار المذكورة بالقبض والغلبة فطلب المالك رفع يده عنها فذكر الغاصب دعواه الملك فيها فهل والحال هذه اذا ثبت المالك المذکور ملكه في الدار المذكورة يجبر الغاصب على تسليمها للمالك المذکور ويمنع من معارضة المالك فيها بدون وجه شرعي (اجاب) اذا لم يكن هناك مانع من سماع دعوى الوارث النصب منه واثبت دعواه بالوجه الشرعي يؤمر الغاصب برد المصوب اليه حيث لا مانع من تسليمه والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة يملكون قطعة ارض اصلها مكان تقبل قسمة الافراز فبني احد الورثة في القطعة المذكورة مكانا لنفسه من ماله الخاص به بانقاض اشتراها وبناه فيها لنفسه وصاروا ضعا يده على ذلك مدة من السنين والآن اراد باقي الشركاء قسمة الارض مع البناء الذي فيها وقية البناء اكثر من قيمة الارض بكثير والحال ان الباني بني بغير اذن الشركاء وكانت الارض التي بني فيها تقبل القسمة فاذا يكون الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) حيث بني احد الشركاء بغير اذن لنفسه في العقار المشترك بينهم فطلب الباقي رفع البناء قسم العقار فان وقع البناء في نصيب الباني فيها ونعمت والاهدم كحصر جوابه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك حصاة في مكان آلت له بطريق الارث عن مورثه ووضع رجل اجنبي يده على الحصاة المذكورة بطريق

١٢٧٤

١٠

١٢٧٤

١١

١٢٧٤

١٢

ربيع الاول

١٢٧٤

٣

١٢٧٤

٢٩

الغصب مدة عشرين سنين والآن طلب المالك المذکور رفع يده ووضح اليد المذکور
 المحصة المذکور فأنكر استحقاقه فيها فهل إذا أثبت المالك المذکور ملكه للغصب
 المذکور عنه من مورثه بالوجه الشرعي يقضى له بها ولا عبرة بانكار واضع اليد المذکور
 ويؤمر واضع اليد برفع يده عنها وتسليمها للمالك المذکور حيث كان المالك ثابتاً له
 عن مورثه (اجاب) إذا أثبت المالك المذکور ملكه للمحصة المذکور بالوجه الشرعي
 يقضى له بها ويؤمر واضع اليد بالغصب بقسليمها اليه حيث لا مانع ولا قلا والله تعالى
 أعلم (سئل) في رجل يملك داراً مات منذ خمسين سنة عن بنت وبنتى ابن قصر وابن
 فوضعوا ايديهم على الدار المذکور مدة خمس وعشرين سنة ثم تعدى عليها رجل وغصب
 مدة عشرين سنين ومات وترك ورثة ثم غصب الدار المذکور كورة احدا الظلمة من ورثة الغاصب
 الاول ثم استولى عليها بعض ورثة الغاصب الاول والآن أراد ورثة المالك لها استردادها
 منه ورفع يده عن ورثة الغاصب المذکور فاعترفوا جميعاً لهم بالمالك عن مورثهم وادعوا
 شراً من ابن اخي الميت المذکور حين وضع يدهم مورثهم عليها فأنكر ذلك ورثة المالك
 فابرزت ورقة تدل على شراهم من ابن الاخ المذکور وهي مقطوعة الثبوت وليست بحمد
 من قبل قاض ولا مسجلة بسجل ولم يصد قواعلي مضمونها ولم يذكريها أن ابن الاخ وكيل
 عن باقي الشر كاه فيها فهل والحال ما ذكر لا تعتبر دعوى ورثة الغاصب المجردة عن
 الاثبات ولا عبرة بتلك الورقة على هذا الوجه وتؤمر ورثة الغاصب بتسليمها الى اربابهم
 حيث اعترفوا باصل المالك لهم فيها ولم يثبتوا انتقالها عن ملكهم بنقل شرعي ولم يحدثوا
 فيها بناءً يوجب تلك الاصل بقيمتها من ملاكه (اجاب) نعم لا تعتبر دعوى ورثة
 الغاصب المجردة عن الاثبات والحال هذه ويؤمر ورثة المالك المذکور بها حيث لا مانع
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته باثنا في زمن صحته وسلامته وبعد
 خروجهما من عديته بمدة مات ذلك الرجل عن ورثة فاثبتين فوق مسافة القصر بكثير وترك
 ما يورث عنه شرعاً من النخيل فوضعت تلك المرأة يدها على النخيل المذکور ووصارت
 تستغل ثمره وتبيعه في غيبة الورثة المذکورين مدة فهل إذا حضر الورثة من غيبتهم
 يكون لهم رفع يدها عن نخيل مورثهم ومطالبتها بقيمة ما استغلته من ثمره مدة وضع
 يدها عليه حيث كان الحق ثابتاً لهم فيه عن ابيهم وتحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب)
 نعم لهم ذلك إذا تحقق ما هو مسطور بالسؤال بالوجه الشرعي حيث لا مانع والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل يملك نخلاً بالميراث عن ابيه تعدى رجل من العربان ذو شوكة واخذ منه
 بالغصب وصار ينتفع به مدة مع المنازعة ولا يقد على تخليصه منه ثم مات رب النخل عن
 ورثة فطلبوا اخذه فلم يقدروا ايضاً واستمرت تحت يده حتى مات ذلك الغاصب عن ورثة
 ايضاً فطلب ورثة رب النخل اخذه من ورثة الغاصب فبعوه لهم متعينين بطول المدة
 والحال انه لا سند بايديهم يشهد لهم بالاستحقاق فهل لا يجابون لذلك ويكون لورثة رب

١٢٧٤

٩

جمادى الاولى

١٢٧٤

٥

١٢٧٤

٧

للأصل اخذوه ورفع يدو رثة الغاصب حيث كان الحق ثابتا لهم فيه عن ايهم ولا عبرة
بطلانهم بطول المدة مع المنازعة فيها لدى المحاكم الشرعية اذا ثبت ما ذكر (اجاب)
بطلان الدعوى لدى القاضي خمس عشرة سنة فاكثر بلا عذر شرعي مانع من سماع
الزعمى التارك واذا تحقق انه لم يوجد التارك للدعوى لدى القاضي ثلاث المدة وادعى
في وارث على واضح اليد بنصيب مورثهم لذلك من مورث المدعين وانبتوا دعواهم بالوجه
سواء يرضى لهم مدعاهم والافلافة مدعى ح في تنقيح الحامدية انه اذا ادعى عند
المسافر مرارا ولم يفصل القاضي الدعوى ومضت المدة المزبورة تسع دعواه بذلك لانه
صدق عليه انه لم يترك في المدة المزبورة الدعوى عند القاضي اه والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل مات عن ورثة قصر وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة ميراثه دار
وساقية فوضع خال القصر يده عليهما وضم القصر اليه مع عياله في معيشة واحدة وتصرف
بعليهم بدون ولايته شرعية ثم مات الخال المذكور عن اولاده فوضعوا ايديهم على الدار
والساقية بعد موت ايهم واخذوا اخشابا من الدار والساقية فهل والحال هذه يكون
للقصر بعد بلوغهم اخذ الدار والساقية واخذوا اخشابا حيث كان الملك ثابتا فيها
للقصر بالوجه الشرعي (اجاب) نعم والحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل مات عن ورثة غائبين فوق مسافة القصر وترك ما يورث عنه شرعا من
عقار ونخيل وغيرهما فوضع رجل اجنبي يده على ماتر كه الميت بدون مسوغ شرعي ثم
بعد مدة تزيد على خمس عشرة سنة حضرت الورثة من غيبتهم وارادوا اخذ ماتر كه
مورثهم من واضح اليد فامتنع من تسليم ذلك لهم متعللا بانه وضع يده على ذلك مدة خمس
عشرة سنة فهل والحال هذه لا عبرة بتهالاه بذلك حيث كانوا غائبين فوق مسافة القصر
ويجبر واضح اليد على تسليم ماتر كه مورثهم لهم حيث ثبت الملك لهم فيه بالوجه
الشرعي (اجاب) الغيبة فوق مسافة القصر عذر شرعي لا يمتنع معه سماع الدعوى
بعد مضي خمس عشرة سنة من الغائب تلك المدة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
ذى شوكة غصب دار رجل وبني فيها بناء لنفسه من ماله وسكن فيها ولم يقدر المالك على
منعه لكونه ذا شوكة فهل والحال هذه اذا كانت قيمة الارض اكثر من قيمة البناء يكون
لمالك الارض نزعها من يد الغاصب ويدفع له قيمة البناء مستحق القلع أو يؤمر بالسكنى
بقلع بنائه (اجاب) اذا تحقق ان البناء في ارض الغير بدون اذن المالك وكانت قيمة الارض
اكثر يكون للمالك تكليف البناء في قلع بنائه واسترداد الارض منه الا ان يضمن له قيمة
بنائه مستحق القلع ان ضرر قلعه بالارض فان لم يضر بشرط وضام المالك البناء باخذ قيمته على
هذا الوجه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك قطعة ارض غصبها آخرون بني
في بعضها بناء ثم مات الغاصب عن ورثة فما زعمهم مال كهوا او ثبت ملكه فيها بالوجه
الشرعي وطلب رفع ذلك البناء فهل يجاب لذلك ولو كانت قيمة البناء اكثر أو تعتبر بقيمة

١٢٧٤

٨

١٢٧٤

١٤

رجب

٢

١٢٧٤

١٢٧٤

٥

رجب سنة

١١ ١٢٧٤

البناء وقيمة الارض فان زادت قيمة البناء على قيمة الارض يتملك صاحب البناء الارض بقيمة ما وهل اذا كان رفع البناء يضر بالارض يكون للمالك الارض ان يتملك البناء بقيمته (اجاب) اذا بنى شخص في ارض غيره بدون اذن المالك فان كانت الارض اكثر من قيمة البناء كلف الباني قلع بنائه الا ان يتفق مع رب الارض على قيمته مستحق القلع وهذا لو لم يضر رفعه بالارض فان اضر رفعه بالارض فلما السكها يتملك البناء بقيمته على هذا الوجه جبر على ما لكه وان كانت قيمة البناء اكثر من الارض فكذلك الجواب على ما اُفتي به الاشياخ وافتى بعض المتأخرين بان للمالك الباني ان يتملك الارض بقيمتها دفعا للضرر الاشد بالاخف وهو قول المكرخي والله تعالى اعلم

(سئل) في رجل يملك نخيلا غرسه بنفسه في ارضه الخاصة به ثم بعد مدة ذهب من بلده وترك نخيله ومعه كسب خمس سنين ثم مات في غيبته المذكورة عن ابن غائب في الجهة ادية فارس لعنه ووكله على النخيل الذي آل اليه بالميراث عن ابيه فوضع العم يد عليه بالوكالة مدة نحو عشر سنين ومات عن ابن ايضا فوضع يده بعد ابيه عليه والا ن حضر ابن الغارس من غيبته وطلب من ابن عمه رفع يده عنه فذعه منكر اوجا حدا الحقه فهل اذا ثبت ان الحق فيه لابن الغارس له بالبينة الشرعية يكون له رفع يده عن نخيله ولا عيب بانكاره اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) اذا لم يوجد مانع من سماع دعوى ابن الغارس المذكور بالنخيل على ابن عمه وان ثبت دعواه بالوجه الشرعي يقضى له بهما فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن غائب فوق مسافة القصر وترك نوا فوضع رجل اجنبي يده عليها في غيبة الابن بدون مسوغ شرعي ثم حضر الابن من غير ثمة ويريد اخذ الدار من واضع اليد فهل والحال هذه اذا ثبت الملك في الدار المذكور

شعبان

٨ ١٢٧٤

للابن عن ابيه بالبينة الشرعية يجبر واضع اليد الغاصب على تسليم الدار لابن المذكور (اجاب) نعم حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استولى على قطعة ارض عملوا كة لامرأة وبني فيها بناء لنفسه بغير اذن مالكة الارض وقيمة الارض اكثر من قيمة البناء فارادت مالكة الارض أن تكلف الباني قلع بنائه وتمنع من الارض فاني واراد أن يتملك الارض ببنائه وسكنه فيها مدة اثنتي عشرة سنة والحال ان قلع البناء لا يضر بالارض فهل لا عبرة بمعلله المذكور ويكلف قلع بنائه من الارض المذكورة حيث كان المالك ثابتا لمسا في اولى لم تنتقل اليه منها بنا قل شرعي (اجاب) نعم لما لكه الارض المذكورة تكليف الغاصب قلع بنائه الذي قيمته أقل من قيمة الارض الحاملة له والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة يملكون نخيلا بالميراث عن أبيهم سافروا الى جهة بعيدة فوق مسافة القصر وتركوه فوضع رجل اجنبي يده عليه بغير اذنهم ورضاهم وصار ينتفع به مدة غيبتهم ثم نحو خمس عشرة سنة والا ن حضر الورثة وطلبوا رفع يده عنه فذعه من أخذته متعللا بطول المدة المذكورة فهل اذا

رمضان

١٩ ١٢٧٤

ذى القعدة سنة

١٢٧٤

١١

أثبتوا أن الحق لا يهضم وإنهم الوارثون له يكون لهم أخذه ورفع يد الغاصب عنه ولا عبرة
بتعمله المذكور وكون الغيبة عذرا شرعيا إذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب)
الغيبة مسافة القصر عذر شرعي فتسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة من
غائب تلك المسافة في هذه المدة فإذا أثبتوا دعواهم بالوجه الشرعي يقضى لهم بما
دعوه وترفع يد الغاصب عنه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك
مكانا بالشراء الشرعي معدلا للاستغلال فاستولى عليه رجل وسكن فيه من غير عقد اجارة
من المالك مدة ست سنين فطالب المالك من الساكن المذكور أجرة مثل المالك كان
المذكور مدة غيبته فامتنع من تسليم أجرته متعللا بأن أجرة المذكور لا تلتزمه
لكونه سكن فيه من غير عقد اجارة فهل والمحال هذه إذا تحقق بالوجه الشرعي أن المالك
المذكور معدلا للاستغلال يلزم الساكن فيه أجرة مثله مدة سكناه فيه ولا عبرة بتعمله

١٢٧٤

١٩

المذكور حيث الأمر ما هو مسطور (أجاب) منافع الغصب لا تضمن استوفائها أو
عطلها إلا في ثلاثة ألوقف وعقار البئيم والمعدل للاستغلال والله تعالى أعلم (سئل) في
ابن قاهر يستحق حصة في مكان بالارث عن أبيه استوات عليها امرأة أجنبية وسكنت
في جميع المكان المذكور من غير عقد اجارة لحصة القاصر مدة من الشهر وفهل والمحال
هذه يلزم المرأة المذكورة أجرة المثل لحصة القاصر المذكور مدة سكناها فيها (أجاب)
نعم تلزم المرأة المذكورة بأجرة مثل حصة القاصر المذكور مدة سكناها واستعمالها
لتلك الحصة بدون عقد اجارة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استولى على قطعة
أرض أصلها دار خربة لغيره بدون إذن وبنى فيها أمكنة لنفسه من ماله الخاص به
بانتقاض اشتراكها وصارت قيمة ما بناه أكثر من قيمة الأرض بكثير وهو واضع يده على ذلك
مدة من السنين والآن أراد مالك الأرض المذكور تسكينه الباقي قلع بنائه وأخذ

١٢٧٤

١٩

ذى الحجة

١٢٧٤

٣

أرضه منه فهل لمالك البناء أن يتملك الأرض بقيمتها حيث كانت قيمة البناء أكثر
من قيمة الأرض بكثير ولا يكلف الباقي قلع بنائه (أجاب) هذه المسئلة وقع فيها اختلاف
العلماء فافقوا على ما يخبر به بتسكين الغاصب قلع بنائه وأفتى بعض المتأخرين بأن له أن
يتملك الأرض بقيمتها والمحال هذه دفعا للضرر لا شديدا لا خف والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل يملك نخيلا بالميراث عن أبيه تسحب من بلده وغاب في بلدة أخرى فوق مسافة
القصر مدة نحو عشر سنين فوضع شيخ البلدة عليه وصار ينتفع به تلك المدة والآن
حضر ربه وطلب رفع يده عنه فخنعه متعللا بطول المدة المذكورة فقط فهل لا يجب لذلك
شرعا ويكون لرب النخيل أخذه ورفع يد الغاصب عنه إذا ثبت ما ذكر ولا عبرة بتعمله
المذكور سيما مع اهترافه (أجاب) إذا كان ملك الرجل المذكور في تلك النخيل تابعا
بالوجه الشرعي يكون له رفع يد الغاصب واضع اليد عليها حيث لا مانع والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل اشترى لنفسه من ماله الخاص به في حال حياة والده بعد العزلة منه دارا

رجب

٢٠

[١٢٧٥]

متصلة بدار والده ثم مات والده عنه وعن بنتين فوضع الرجل المذکور يده على تلك الدار مع دار والده المذکور مدة تزيد على خمس عشرة سنة ثم ماتت إحدى البنتين عن ولد فاستولى الولد المذکور على جهة من العقار من ملك خاله بالقهر والغلبة من غير وجه شرعي في حال غيبته زاعم ان أمه كانت تستحق مما اشتراه خاله لنفسه بماله الخاص به فهل والحال هذه اذا ثبت ذلك بالوجه الشرعي ترفع يد الولد المذکور عن ملك خاله ولا عبرة بزمه ولا يكون له الا ما استحقه أمه في مخلفات والده بالقرينة الشريفة واذا بنى الولد المذکور في تلك الجهة ينظر لما بين القيمتين فاذا كانت قيمة الارض أكثر من قيمة البناء يؤثر صاحب الارض بدفع قيمة البناء لصاحبه ويبقى له البناء والارض واذا كانت قيمة البناء أكثر يؤثر صاحب البناء بدفع قيمة الارض لصاحبها ويكون له البناء والارض (أجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعي اختصاص الرجل المذکور بالدار المذكورة بطريق يوجب الاختصاص وقد بنى فيها ابن أخيه بدون اذنه واستولى عليه حال غيبته المسألة ينظر في قيمة البناء المحدث فيها وفي قيمة الارض المستولى عليها فان كانت قيمة الارض أكثر يؤثر الباني برفع بنائه وتسليم الارض لملكها وان كانت قيمة البناء أكثر فكذلك على ظاهر الرواية واختار بعض المتأخرين ان لملك البناء ان يملك الارض بغيرها فها على مالها كذا دفع الضرر الاشد بالاخف والله تعالى أعلم (سئل) من طرف قاضي شلشلمون في رجل ادعى بطريق الوكالة عن امرأة بانها تملك قطعة أرض مملوكة لها قدرها مائة وثمانون ذراعا معماريا محدودة بمحدود أربعة عشرين موضع رجل يده على الارض المذكورة وبنى فيها باذن شيخ بلده لكونه طلب منه أرضا لينبئ له فيها دارا فبناها الرجل المذکور بطوبى ابن بغير اذن المالك لملك الارض فطلب المدعى رفع يده عنها ورفع بنائه من الارض المذكورة فهل اذا ثبت ملك الارض المذكورة للمرأة المذكورة ترفع يده عنها ويؤثر بتسليمها للمالك المذکور (أجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي بناء الرجل المدعى عليه في أرض تلك المرأة المملوكة له المملوكة لها بدون اذنها فان كانت قيمة الارض أكثر كان الباني قلع بنائه بطلب مالكة الارض وكذا اذا كانت قيمة البناء أكثر كما في العمادية اقباعا لجواب الكتاب وهو الذي المشايخ وبه أفتى شيخ الاسلام على أفندي مفتي الروم اخذ من فتاوى والقهستاني وأفتى بعض المتأخرين بان لصاحب الارض وهو صاحب البناء الارض بغيرها فها دفع الضرر الاشد بالاخف والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يده على دار مملوكة لغيره بغير اذن مالها كذا وفيها محلات خربة فحوطها بالكرس منها اترية وسكن فيها مدة من السنين ثم حضر مالها كذا من غيبته وأراد اخذها واضع اليد فاعترف له بها وطلب من المالك قيمة بناء تحويطها واجرة نقل الاثر حيث كان الامر كما ذكر وكان قيمة الارض أكثر مما حوطها به واحده في

140

فِي الْحِكْمَةِ

1 F V 0

المالك

المالك ذلك بل يؤمر واضع اليد برفع ما حوط به ويلزمه دفع الدار لما لكها وما للحكم
 (أجاب) لا يجبر المالك على دفع قيمة ما بناه الغاصب في أرضه بدون إذنه والحال ما ذكر
 لا سيما إذا كان رفعه لا يضر بالأرض بل يؤمر الغاصب برفع ما أحدثه وتسليم الأرض
 لما لكها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وابنه وادبع
 بنات وترك دارا استولى عليها رجل واخذ بعضها وادعى أنه اشتراها من الميت قبل موته
 وطلب منه اثبات دعواه فحجز عنه كلياً ورفضت يده عنها والآن أراد شيخ البلدان يضع
 يده عليها ويبنى فيها بناء لنفسه فهل يكون الحق فيها للورثة الميت ولهم منع شيخ البلد من
 البناء والتصرف فيها بدون إذنهم ورضاهم (أجاب) ليس لشيخ البلد الاستيلاء على
 ملك غيره الثابت له بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون
 داراً بطريق الأرض عن أبيهم غابوا إلى بلدة أخرى فوق مسافة القصر ومكنوا بها مدة
 خمس عشرة سنة ثم بعد ذلك توجهوا إلى بلدتهم التي بها الدار المذكورة فوجدوا رجلاً
 جنبياً واضع يده على الدار المذكورة وهدم وبنى فيها بناء لاجل منفعة نفسه خاصة
 بطوب لبن بغير إذن ملاكها فطلبوا رفع يده عنها فادعى أنه اشتراها من أحدهم وأنه كان
 كلاً منهم في بيعها له فأنكروا دعواه والحال أن مدعى الشراء المذكور لم يكن عنده
 حجة شرعية ولا سند ولا بينة تشهد له طبق دعواه المذكورة فهل لا عبرة بدعواه المذكورة
 لجرده عن الإثبات الشرعي ويجبر واضع اليد المذكور على تسليم الدار المذكورة
 للملاك المذكورين وما حكم الله في البناء الذي بناه وما هدمه وقت وضع يده على الدار
 المذكورة لا سيما أن قيمة الأرض أكثر من قيمة البناء (أجاب) نعم لا عبرة بدعواه
 المذكورة بدون إثباتها بطريق شرعي ويؤمر بتسليم الدار للملاك المذكورين هناك مانع
 بما بناه فيها والحال ما ذكر له قيمته مستحق القلع بالتراضي إن لم يضر قلعه وإن تلف شيئاً
 منها فعليه ضمانه والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون قطعة أرض استولى
 عليها رجل بطريق العصب وبنى فيها بناء بغير إذن ملاكها وقيمة الأرض أكثر من
 قيمة البناء فهل والحال هذه يكون للملاك الأرض المذكورة دفع قيمة البناء في الأرض
 المذكورة أو يكون للباقي رفع بنائه من الأرض حيث لم يضر رفعه بالأرض (أجاب)
 دفع البناء بالأرض يكون الباقي والحال ما ذكر خيراً بين أخذ قيمة بنائه مستحق
 بـ الأرض وبين قلعه وإن أضر بالأرض فالخيار بين تكليف الغاصب
 دفع البناء بقيمته مستحق القلع للمالك الأرض إذا تحقق ما هو مستطور
 شرعاً والله تعالى أعلم (سئل) من طرف بيت المال بما ضعه من حسن بك
 المذكور بالوجه اليم الوسطى سابقاً حال حياته هل شر وطامع حسين أفندي تأمق على بناء
 وما يقبضه من القهاوى والدكاكين في أرض مكان محلوكم للملك المذكور
 (سئل) على ذلك يكون على الملك المذكور ثلاثة أرباعه وعلى حسين أفندي الربع

١٢٧٦

٧

١٢٧٦

٢٣

ربيع الثاني

١٢٧٦

٢٤

رجب

١٢٧٦

١٠

ويكون ذلك مشتركا على هذا الوجه وان البك المذكور أعطى حسين أفندي في نظير خدمته ومباشرة البناء وتتميمه ربيع الارض وربع الموجودات القديمة وبعد وفاة البك المذكور حضر الافندي وأفاد ان الحمام المذكور تم بناؤه ولم يدرك أهل القهاوى والدكاكين وأفاد ان له مبالغاز يادة مما صرفه في البناء يخص التركة ونظرت القضية لدى القاضي فتحرر منه اعلام شرعي يتضمن ثبوت ربيع الحمام الى الافندي وثبوت ما زاد له من المصاريف ومحكوم فيه بصرف ما زاد اليه من التركة والا ان وردت افادة من المديرية تتضمن ان الافندي جدد في الارض المذكورة عشرة دكاكين بجوار الحمام ببلغ تكاليفها كذا وان تجدديد ذلك يرى الافندي لما رأى فيه من المصلحة وأنه يقتضى الوقوف على الحكم الشرعي هل هذه الشروط انفسخ حكمها بموت البك أم لا وإذا انفسخ حكمها فما حكم البناء بدون اذن هل يكون للتركة أو للباقى وحيث ان الارض هي حق الميت فما الحكم فيها وما يعامل به الافندي المذكور في البناء وورد معها صورة الاعلام المؤرخ في ٢٣ ذى القعدة سنة ١٢٥٠ تتضمن انه قد ثبت بين يدينا ان المرحوم حسن بك حال حياته أعطى ومالك الافندي المذكور الربع في أرض المسمى المكان السكان بناحية بنى سويف المطل على بحر النيل المجاور لا مكنة بيد أربابها لم تعين تلك الا ما كن الايل الى البك المذكور بالتملك الشرعي من قبل معتقه وقيل ذلك منه لنفسه واذن المتوفى المذكور قبل موته للافندي المذكور بان يبنى في أرض المكان سما موقعا ودكاكين ويكون ذلك مشتركا بينهما مال المتوفى ثلاثة أرباعه وللأفندي الربع وان كل ما يصرفه على ذلك يرجع بثلاثة أرباعه على المتوفى بعد عمل الحساب وقبل ذلك منه وأنه بنى في أرض المكان سما موقعا وصرف عليه كذا ما هو من مال الباقي خاصة كذا وما هو من مال المتوفى معاوضة رصاص ورخام وأخشاب وما أشبه ذلك كذا وان الزائد له قبل المتوفى كذا بشهادة فلان وفلان وزكياء وعدل بشهادة فلان وفلان وذلك في وجه وكيل ابن أخى الميت ووكيل زوجته ووكيل وكيل بيت المال بمصر المنصوب وصبا على تركة الميت والمأذون له بالخصوصة والمقرر بوضع يده موكلة على خلفاءه

كلام من الوكلاء المذكورين بان الحق في ربيع بناء الحمام المرحوم وان اللازم شرعا دفع المبلغ الزائد له المعين أعلاه من تركة المتوفى الشرعي وحكمنا بذلك فترجوا الافادة عن طلب المديرية (أجاب) يبطل بموت الاذن فاذا كان بناء الدكاكين والقهاوى بعد موت الابنى فيهما ما ذكره كالميت كما يستفاد من السؤال المهر ولهذا الطرف ويؤيده ان الحكم الصريح في صورة الاعلام المؤرخ ٢٣ ذى القعدة هو منصب على بناء ربيع الحمام والرجوع بما زاد في نفقة عمارته حيث وعرفنا كلام من الوكلاء المذكورين بان الحق في ربيع بناء الحمام المرحوم

فأما المذكور وان اللازم شرعا دفع المبلغ الزائد له المعين أعلاه من تركه المتوفى المذكور
 بالوجه الشرعي وحكمنا بذلك لاسيما مع عدم ذكر حدود الأرض الموهوب ربعها بوجه
 معتبر شرعا في الدعوى وعدم قسمتها فالحكم الشرعي في ذلك ان ما بناه الشخص في
 أرض غيره بدون اذنه يكون متبرعا به ان بناء لرب الأرض وان بناه لنفسه في أرض غيره
 بدون اذنه يكون حكمه حكم الغاصب فيؤمر بقلع ما بناه الا ان يتملك الرب الأرض
 البناء بقيمته مستحق القلع وهذه اذا كانت قيمة الأرض أكثر من قيمة البناء وان كان
 بالعكس فلا يبا في ان يتملك الأرض بقيمتها على ما اختاره بعض المتأخرين والله تعالى
 أعلم (سئل) في رجل ملك قطعة أرض ارتاعن أبيه ووضع يده عليها ستين سنة وحازها
 أبوه قبله السنين العديدة فخاض رجل آخر واشترى قطعة أرض بجوارها وبنائها وبنى في
 القطعة الموروثة قاعة تعديا بلا اذن الوارث ومن غير وجه شرعي وهو غائب فغضروا منه
 منها واتفق معه على أن يبني له بدل بنائه ثم بعد ان رضى المتعدي بذلك امتنع ولم يرص
 بخروجه مما بناه وقيمة الأرض الموروثة تزيد على قيمة البناء والأرض المذكورة ثابتة
 للوارث بالبينة الشرعية زيادة على وضع اليد فهل والحال هذه يؤمر بقلع بنائه حيث
 كانت قيمة الأرض تزيد على قيمة البناء أو يدفع له قيمة ما بناه في أرضه بلا اذنه مستحق
 القلع بخصاصة اذا امتنع من قلعه (اجاب) نعم والحال ما ذكر حيث لا مانع والله سبحانه وتعالى
 أعلم (سئل) في رجل مات عن أم وزوجة و بنتين احدهما قاصرة وترك ما يورث
 عنه شرعا من مواش ودار وطاحونة وساقية ودرهم معلومة لهم فوضعت زوجته يدها على
 التركة بعد موت أم المتوفى وتصرفت في التركة وباعت بعض مواش وغلل وغير ذلك
 بغير ولاية شرعية على القاصرة وسافرت الحجاز وأنفقت ثمن ذلك في شؤون نفسها
 والقاصرة مقيمة لم تسافر معها فهل للبنت محاسبتها بعد بلوغها رشيدة على نصيبها فيما
 باعته الزوجة حيث ان التصرف بغير ولاية شرعية وصارت عينه مستهلكة واستهلكت
 في شؤون نفسها واشترت من ذلك عبدا وزوجته للبنت ودفعت صداقها
 في المذكورة تضمنين أمها قيمة نصيبها عما استهلكته في شؤون نفسها من
 قيمة البناء فهل اذا تحقق ما هو مستطور بالسؤال بالوجه الشرعي حيث لا مانع والله تعالى
 المذكور أو لا (سئل) في رجل ملك سفينة عرضها للبيع فاخبر برجل في جهة بعيدة انه يريد شراء
 القصر من البحر أو أرسله لهذا الرجل ليشتريها بثلث الجبهة فإرسل هذا الرجل لما ذكرها
 فخررت معلوم عينه له فلم يرض بما عينه له من الثمن ووكل رجلا في بيعها من ساومها
 شرعا ولا لما أراد وكيل المالك المذكور بيعها منه من ذلك وكيل المساوم لما وادعى
 المذكور ثمنها وشحنها وكيل المساوم من طرفه وأرسلها للجبهة بعيدة أخرى جبرا على وكيل
 بالوجه الشرعي كور ففرقت بها فيها فن يكون ملزوما بضمانها المساوم أو وكيله (اجاب)
 (سئل) من تعدى على مال الغير واستعمله بدون اذنه لا على غيره بدون وجه يوجب

١٢٧٧

١٠

١٢٧٧

٢٠

١٢٧٨

محرم

١٢

ربيع الثاني سنة

٢٠ ١٢٧٨

جمادى الثانية

١ ١٢٧٨

١٠ ١٢٧٨

رجب

٢٢ ١٢٧٨

شعبان

٩ ١٢٧٨

الغصبين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تعدى على آخر وأخذ منه قطعة أرض
 خر به وبني فيها بناء لنفسه من غير إذن مالك الأرض واتفق في بنائها ما يزيد على قيمة تلك
 الأرض بأضعاف فهل حيث كانت قيمة البناء أكثر من قيمة الأرض بكثير لا يكون
 لمالك الأرض الا قيمتها حال كونها خالية من البناء (أجاب) اذا بنى شخص في أرض
 غيره بدون إذن مالكها تعدى واكثرت قيمة البناء أكثر فظاهر الرواية انه لا فرق بين هذه
 الصورة وما اذا كانت قيمة الأرض أكثر فيكلف قلع ما أحدثه على هذا الوجه حيث
 لا يضر بالأرض واختار بعض المتأخرين ان للباني في هذه الصورة ان يتملك الأرض
 بقيمتها دفعا للضرر الأشد بالأخف والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك أرضا مدة
 من السنين وهو يتصرف فيها بما له من البناء وغير ذلك مات عن اولاد داخل وضعوا ايديهم
 عليها ثم التزم رجل بنا حيتهم المخرج من الميرى ووضع في الأرض المدة كورة عشرة سنوات
 والآن ارادوا أخذها من واضع اليد المدة كور فامتنع من ذلك متعللا بانها ملكه فهل اذا
 اثبت اولاد الاخ المدة كورون ملكيتهم المورثهم وانه مات وتركها ميراثا لهم يؤمر واضع
 اليد عليها الغاصب بتسليمها لهم قهرا (أجاب) اذا لم يوجد هناك مانع من سماع
 دعوى اولاد الاخ المذكورين بملك الأرض على واضع اليد عليها الا ان المدة
 ملكيتهم انفسه وثبتت دعواهم المدة كورة بالوجه الشرعى يقضى لهم بها ويؤمر واضع
 اليد الغاصب بتسليمها اليهم حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في اخوة بينهم
 مال مشترك جد واحد منهم وهو الاكبر امتعة ومواشي بالشراء لنفسه ودفع ثمن ذلك من
 المال المشترك بينهم وبين اخوته فهل اذا تحقق ذلك بالوجه الشرعى يكون ضامنا
 لنصيب اخوته من ذلك الثمن المدفوع من المال المشترك بينهم (أجاب) نعم يكون
 ضامنا لذلك ان كان الامر كذلك حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات
 عن بنتين احدهما بالغة والاخرى قاصرة وترك ما يورث عنه شرعا فوضع رجل اجنبى
 يده على تركه الميت المدة كور من غير وصاية شرعية لامن ابيهما ولامن الغاضى وقد بلغت
 البنت الاخرى وطلبت تركه ابيهما من الرجل واضع اليد عليها فامتنع من تسليمها لهما
 متعللا بانه لو سلمها لهما يخاف عليهما من الضياع فهل حيث كان الرجل المدة كور مقرا
 بتركه ابى البنتين المدة كورتين يؤمر بتسليمها لهما ولا عبرة بما تعلل به اذا ثبت ردهما
 (أجاب) اذا كان رده البنتين ثابتا يكون لهما الاستيلاء على تركه ابيهما حيث
 لا مانع والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل بنى في قطعة أرض بغير إذن مالكها حال
 غيبته ووضع يده عليها فعلم ربه بذلك فنازعه واراد رفع يده فتمنع الباني المدة كور بان
 فلانا امره بالبناء فيها والحال أن فلانا لم يكن وكيعا عن صاحبه ولا رسولا من قبله في الاذن
 فهل يكون لرب الأرض المدة كورة طلبها من واضع اليد المدة كور ويجبر على رفع بناءه فيها
 حيث كانت ازيد قيمة من البناء (أجاب) نعم يكون لمالك الأرض المدة كورة

تكاليف الباني فيما يدون اذنه رفع ما احدثه فيه على هذا الوجه وانتراعها من يده والحال
ما ذكر بالسؤال ما لم يتراضيا على اخذ المالك المذكور بناء الغاصب بالقيمة مستحق القلع
مثلا فيكون البناء مع الارض لمالكها وترفع يد الغاصب عما ذكر حيث لا مانع والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك عقارا اشتراه من اربابه بمقتضى حج شرعية من
قاضي ناحيتهم يسده ويدينه شرعية ووضع يده عليه مدة سنين وهو ينتفع به فتعدى عليه
عمدة البلدة واخذ منه قطعة باخشائها وسقنها وانقاضها ونقل ذلك الى ملكه واستهلك
الاخشاب والانقاض ووضع بعضه في ملكه وذلك بغير رضا المالك فهل اذا رفعه الى
الحاكم الشرعي وادعى عليه بالارض وبين حدودها وبقدر من الانقاض والاخشاب
معلوم تصح به الدعوى واثبت دعواه بالوجه الشرعي يؤمر بدفع قيمته ويرفع يده عما تعدى
عليه واخذ من ارض العقار المذكور (اجاب) اذا ثبت الغصب لما ذكر بطريقه
الشرعي يؤمر الغاصب برد ما غصبه من الارض وبقية ما استهلكه من انقاضها او قيمته
الى مالكها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وبنين
فاستولى على داره رجل شيخ قرية بطريق الغصب فنازعتها احدى البنات وطلبت
حصتها من الدار فامتنعت فترفع اليها بخصمتها من دار ابيها او طلب ان يعطيها حصة يد لها من دار
الغاصب فامتنعت وقالت لا آخذ الا حصتي من دار ابي فاعتساف منها وقال لها هذه
حصتك من دار ابيك وات لك هذه بالميراث ولاكني وضعت يدي عليها مدة طويلة
تزيد عن عشرين سنة ويريد مني بها بطول المدة والحال انها كانت قاصرة فهل
اذا عترف بان الحصة لها بالميراث عن ابيها يؤمر بتسليمها لها ولا عبرة بتعلله بطول
المدة لا سيما انها كانت قاصرة وغائبة عن بلادها هذه المدة (اجاب) نعم لا عبرة بمجرد
تعلله بما ذكر مع اعترافه بملكها تلك الحصة ولم يثبت ناقل ويؤمر بتسليمها لها والحال
هذه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وادعاه على ارض ملك
بالشر من مدة مديدة بمقتضى حج شرعية مسجلة استولى رجل على قطعة منها متعللا
بانها ليست ملكه فهل اذا عارضه المالك الذي كان واضع اليد عليها واظهر حجج
ملكه وتحقق بانها من جله ارضه المذكورة الداخلة في حدودها وشهدت له البينة
بذلك ترفع يد المستولى عليها وترد المالكها ولا عبرة بتعلله المذكور (اجاب) اذا
ثبت المالك في المثل للرجل الاول بالاطريق الشرعي ترفع يد المتعدى عليها حيث لا مانع
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وبناتين وزوجة وترك دارا ثم بعد
موتهم وهما بين الغرض الشرعية واخذ كل منهم نصيبه ووضع يده عليه مدة من
السنين وهو يتصرف فيه والآن تعدى احدا الاولاد على اخيه واخذ جانا من نصيبه
وبني فيه من غير اذن اخيه ومن غير حضوره فهل والحال ما ذكر يؤمر الاخ المذكور برفع
بنائه عن الجناح المذكور حيث بني فيه بغير اذن اخيه له وكان مقر اياه من نصيب

١٢٧٨

٣٠

جمادى الثانية

١٢٧٩

٢٣

محرم

١٢٨٠

٤

جمادى الاولى

جمادى الثانية

شعبان

أخيه لاسيما أن قيمة الأرض أكثر من قيمة البناء (أجاب) يؤمر الغاصب برفع ما أحدثه في أرض أخيه الخاصة به بدون أذنه حيث كانت قيمة الأرض أكثر وتحقق ما ذكر بالسؤال بطريقة الشرعي والأفلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك قطعة أرض حصلت فيها زيادة للبيع وورسا المزداد على رجل والمالك لم يصدر منه سماح بالبيع والراسى عليه المزداد أجرى بناء ساقية في الأرض المذكورة بدون إذن المالك بالبناء فما الذى يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك فتأمل الجواب (أجاب) إذا لم يحصل بيع من المالك لباقي الساقية المذكورة وقد بناها بدون إذن المالك يكون غاصبا وحكم الغاصب أن للمالك أن يكلفه بقلع بنائه أو يتملك البناء منه مستحق القلع حيث لم تكن قيمته أكثر من قيمة الأرض والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنه وترك دارا وقد غاب الابن مدة تزيد على عشر سنين ثم رجع من غيبته وأراد أخذ داره الثابتة له بالوراثة الشرعية فوجد شيخ البلد قد تعدى وأخذ انقاضها وأخشابها وأعطى أرض هذه الدار لرجل وبني فيها وقد مضى على ذلك عشر سنين فهل والحال هذه يلزم شيخ البلد قيمة الانقاض والأخشاب حيث تعدى بأخذ ما ليس له أخذه شرعا ويلزم الباقي قلع بنائه حيث بناه بغير وجه شرعي وكانت قيمة الأرض أكثر من قيمة ما أحدث فيها وما الحكم (أجاب) إذا ثبت غصب شيخ البلد انقاض الدار وأخشابها بطريق شرعي وجب رد عينها للمالكها إن كانت قاعة وقيمتها إن كانت هالكه كما أنه إن ثبت أن أرضها ملك الرجل المذكور بالوجه الشرعي ولم يكن هناك مانع من سماع دعواه يؤمر بوضع اليد بردها إليه وقلع بنائه الذى بناه بدون إذن المالك حيث كانت قيمة الأرض أكثر كما هو مذكور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا عن أبيه ووجدته سافرا إلى الجهادية ومكث بها خمس سنين فلما حضر من الغيبة وجد شيخ البلد مستولى على الدار المذكورة وبني فيها بدون إذن وهدم ما كان فيها من البناء والحال أن شيخ البلد المذكور معترف ومقر بأن الدار المذكورة ملك للجهادى فطلب صاحب الدار داره من شيخ البلد فقال له الشيخ المذكور ليس لك الا قيمة الأرض فلم يرض بذلك مع أن قيمة الأرض أكثر من قيمة البناء فهل يجبر شيخ البلد على إزالة بنائه المحادث وعليه قيمة ما هدمه من البناء الاصلى وتسليم الدار للمالكها (أجاب) للمالك الأرض والحال ما ذكر بالسؤال تسكين الغاصب بقلع بنائه ولا يجبر مالك الأرض على أخذ قيمته حيث كانت أكثر من قيمة البناء المحدث وله تضمين الغاصب قيمة بنائه القديم والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل له دارا ودع مقماحها عند زوج بنته وغاب عن البلد فاخذ زوج البنت مفتاح الدار وسكنها مدة بعد أن أزال دائر سطح البيت وأخذ طوبى وبني به أودة وخزنة فوق سطحها بناء غير ضرورى بل لزينته نفسه فقط وذلك بدون إذن من ربها فلما طلب اخراجه منها ادعى أنه صرف في بناء ما ذكر قد راعى ما من الدراهم ويريد أخذه منه فهل

سنة

سؤال

١٢٨٠

١٢

لا يجاب لذلك والحال هذه حيث بنى ذلك ببعض أنقاض مما هدمه من الدار المذ كورة
بغير إذن مالكها (اجاب) اذا بنى رجل في دار غيره بدون اذنه بانقضاء مالك الدار فهو
متبرع بما انفق في الاجر وعن ما لا يبقى عينه بعد النقص ولو للباني أنقاض مملوكة له وقد
بنى لنفسه فهي له و يكلف نقضها ان لم يضر بالمكان الاصلى أو يتملكها رب الدار
بقيتها مستحقة القلع والله تعالى اعلم (سئل) من المحافظة عن شجرتين من ضمن
اربع شجرات مغروسات بارض مأخوذة لدا ببيع للميرى بجهة مصر القديمة اجري قطعهما
شخص فعرض ناظر العمارة للمحافظة بطلب تحقيق ذلك فصار احواله تحقيق ذلك على
معاون مصر القديمة فاجري التحقيق وتبين منه ان الشجرات غرسها امرأة تدعى الحاجة
فاطمة القهوجية من مدة سنين وباعت اثنتين منها واقسمت ثمن ما بينهما وبين رجل آخر
يدعى سالم زغلول الذى هو صاحب الارض قبل أخذ الميرى لهذه الارض للغارسة

١٢٨٠

٢٧

الثلثان من الثمن ولصاحب الارض الثلث نظير الغرس فى أرضه وشهد بذلك أشخاص
متعددون بمقتضى هذا كرهة المحكم (اجاب) بالاطلاع على هذا كرهة تحقيق هذه القضية
تستفيد منها ان الاربع شجرات غرسها الحاجة فاطمة القهوجية لنفسها فى أرض سالم
زغلول من مدة سنين وان الشجرات المذ كورات باقية على ملكها الى الآن وانها هى
وصاحب الارض باع الشجرتين منها واقسمت ثمن ما بينهما اثلاثا بتراضيهما فأخذ سالم
زغلول الثلث نظير أجر أرضه وأخذت المالكاة الثلثين فاذا كان الامر كذلك ولم يحصل انتقال
الشجرات المذ كورات أو الشجرتين اللتين بيعتا الى جهة الميرى بناقل شرعى كبيع
لا يكون بجهة الميرى معارضة فى ذلك بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى جماعة
يملكون دارا أخذها رجل بطريق الغصب وبنى فيها بناء ووضع عليه امدة من
السنين والحال أن قيمة الارض اكثر من قيمة البناء بكثير والآن أراد الجماعة أخذ الدار
المذ كورة من يد الغاصب المذ كور فامتنع من ذلك متعللا ببنائه لها فهل والحال هذه

١٢٨١

٢٣

يكون للمالكى الارض ان يتملكوا البناء بقيمته مطر وحاعلى وجه الارض (اجاب)
اذا بنى فى أرض غيره بدون اذنه يكون للمالك ان يتملك البناء بقيمته مستحق القلع جبرا
على الباني ان اضر دفعه بالارض حيث كانت قيمة الارض اكثر من قيمة البناء كما هو
مذكور بالسؤال وللباني أن يقلعه حيث لم يضر قلعه بالارض والله تعالى اعلم (سئل)
فى رجل له نخيل له بطريق الارث عن والده فأخذ للجهادية وغاب عن البلد فوضع
ولدا أخيه يد هما على النخيل وصارا ينتفعان بثمره مدة غيبته ثم حضر الى بلده ورفع يد

شعبان

١٢٨١

٢٤

ولدى أخيه عن النخيل وغيره وكان وضع يد هما عليه بدون اذنه ورضاه ويريد مطالبتهما
بمثل ما استغلاهما من ثمر النخيل مدة غيبته فهل له ذلك حيث لم يصدر منه اذن لهما (اجاب)
نعم له مطالبتهما باضمان ما استغلاهما من ثمره مدة غيبته بعد تحققه شرعا حيث لا مانع
والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل يملك بطيخا تعدى عليه رجل أجني وباعه لرجل

آخر بثمن معلوم بغير اذن المالك واجازته حال غيبته ولم يكن وكما لا عنه في البيع وكان ذلك البيع بدون قيمته فهل اذا لم يحز المالك البيع لا ينفذ ويكون للمالك الرجوع بقيمة على الغاصب المذكور وقت غصبه حيث استهلك الباطح المذكور (أجاب) نعم للمالك تضمين الغاصب قيمة ما غصبه يوم الغصب اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على تربة في مقبرة عن أبيه وجدته وجد أبيه وعلى التربة شجرة مملوكة له فتمرض له رجل آخر وقطع الشجرة وأعدم التربة متعللا بأنها ملكه والحال ان الرجل المذكور حاضر ومشاهد لتصرف واضع اليد وأبيه وجدته من قبله من غير معارضة ولا منازعة ولا مانع له من ذلك مدة طويلة فهل اذا ثبت ملكية الشجرة للرجل المذكور بالوجه الشرعي يكون المتعدي ضامنا لها (أجاب) اذا ثبت الرجل المذكور ملكه للشجرة المذكورة لنفسه بطريق شرعي يكون غاصبها ضامنا لها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى أرضا معلومة من رجل آخر ويجوارها أرض أخرى مملوكة للبائع المذكور فبني فيها المشتري للارض الاولى بناء لنفسه كما بني في أرض نفسه وذلك بدون اذن المالك للارض الاخرى مع اعتراف الباني بذلك وبان الاخرى ملك للبائع والحال ان قيمة الارض اكثر من قيمة البناء فهل والحال هذه يكون للمالك الارض تسكين الباني قلع ما بناه في أرض غيره اذا لم يضر القلع بالارض وان أضر يكون للمالك الارض ان يتملك بناء الغاصب المذكور بقيمة مستحق القلع (أجاب) نعم يكون للمالك الارض تسكين الغاصب قلع ما بناه اذا تحقق ما ذكر بالسؤال بالوجه الشرعي وان كان القلع يضر بالارض فله ان يتملك البناء بقيمة مستحق القلع والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة آلت لهم دار متهمة بالارث عن مورثهم أرادوا البناء فيها والانتفاع بها فنفذهم شيخ القرية من ذلك يريد بذلك شراءها منهم والاستيلاء عليها بدون وجه شرعي وهم يتنعمون من تمكينه منها فهل اذا كانت مورثة لهم عن أصولهم يكون لهم الانتفاع بها بكل ما أرادوا ومنع شيخ القرية من المعارضتهم والحال هذه (أجاب) اذا كان ملك الجماعة المذكورين لتلك الدار ثابتا لا يكون لشيخ القرية منهم من تصرفهم فيها تصرف الملاك في املاكهم بدون وجه شرعي ولا يجبرون على بيعها له ومنع من معارضتهم فيها والحال هذه بدون موجب والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون طاحونة عن أبيهم وجدهم واضعين أيديهم عليها مدة سبعين سنة والآن ادعى رجل ناظر على وقف انهما من ضمن الوقف الذي تحت نظره وهما متعديا ولم تزل تحت يد المالكين لها وهم ينكرون دعواه ولا ينفذ له فهل اذا كان ملكهم لها ثابتا ولم يثبت الناظر المذكور دعواه المذكور فيجب على دفع قيمة ما هدمه تعديا (أجاب) نعم يجبر الناظر المذكور على دفع قيمة ما هدمه من تلك الطاحونة والحال ما ذكر بالسؤال والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في راعي غنم امسك غنمه في قلاة بعيدا عن المزارع جدا فاقفلت

١٢ ١٢٨٢

رجب ٢ ١٢٨٢

شوال ٢٦ ١٢٨٢

جادي الثانية ١٧ ١٢٨٢

رجب ٢٦ ١٢٨٢

سنة

شوال

١٢٨٣

٢٣

بعضها ليلا وسارت مسافة طويلة بدون علمه ولم يكن معها أحد بل انفلتت بنفسها حتى وصلت الى زرع رجل بدون صنع الراعي وصاحبها غائب أيضا وتلفت الزرع فهل لضمان على أحد من مالكيها والراعي والحال هذه وهل اذا ضمن مالك الزرع رب الاغنام في هذه الحالة بدون وجه شرعي ظالما لا يكون له الرجوع على الراعي بمثل ما دفعه الى مالك الزرع ولا استقطاعه من أجرته المستحقة له عليه والحال هذه (اجاب) نعم لضمان على مالك الاغنام ولا على الراعي والحال هذه قال في البرازية دابة لرجل ذهبت بغير ارساله ليلا أو نهارا فافسدت زرع غيره لضمان لانه بغير صنعه ولا عدوان الاعلى الظالمين وفي العميون غنم دخلت بستانا فافسدت وصاحبها معها يسوقها يضمن ما أفسدته وان لم يسقها لضمان عليه وكذا الثور والحمار عمادية من الفصل الثاني والثلاثين وأجاب قارئ الهداية اذا كانت المواشي ترحى فأتلفت شيئا من مال مسلم أو ذمي أو زرع ولم يكن أرسلها أحد فلا ضمان فيه للحديث جرح الجاهل جبار انتهى بخلاف ما اذا قادها الراعي قريبا من زرع انسان بحيث لو شاءت تناولت منه فدخلت الزرع وأتلفت فانه يلزم الراعي ضمان ما تلف قال العمادى في فصوله وفي غصب فتاوى العتاي اذا قادها قريبا من الزرع بحيث لو شاءت تناولت من الزرع ضمن انتهى ومثله في الفصولين أفاده في تنقيح الفتاوى فاذا كان الامر كما ذكر في السؤال وضمن صاحب الزرع المالك ظلما لا يكون له الرجوع على الراعي بشئ ولا استقطاعه من أجرته لان المظلوم ليس له أن يرجع بما أخذ منه ظلما على غيره من ظلمه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دار يجردوا منها اوله جار يريد انشاء فتوافق مريد انشاء البناء مع صاحب الدار أن يأخذ جدارا ويبنيه ويجعل له نصفه جديدا ونراضي على ذلك بحضور بيعة من المسلمين فاستولى مريد انشاء البناء المذكور على الجدار وهدمه وعند البناء جار على صاحب الدار فيها وأخذ قطعة أرض تريد على ثلاثين ذراعا وأدخلها في بنائه بغير اذنه فطلب صاحب الأرض أرضه فأرسل له مبلغا من الدراهم فأبى الاخذ أرضه وبعد قليل مات صاحب البناء وله ورثة واشدوا من منكرين ذلك وصاحب الأرض يريد اخذها فهل اذا أقام بيعة بذلك وحلف اليمين الشرعي يهدم البناء المذكور ويأخذ صاحب الأرض أرضه حيث أخذت منه خصبا بغير اذنه أم لا (اجاب) اذا بنى شخص في أرض غيره بغير اذنه وتحقق ذلك بطريقة المعتبر كالف الباني أو ورثته قلع ما أحدثه في أرض الغير وتسليمها لمالكها حيث لا مانع وهذا اذا كانت قيمة الأرض أكثر من قيمة ما أحدث فيها الا أن يتفقا على اخذ البناء لصاحب الأرض بقيمة مستحق القلع أو كان قلعه يضر بالأرض فيمتنع بذلك رب الأرض البناء بما ذكره من يرض باضرار أرضه بالقلع أما اذا كانت قيمة ما أحدث فيها من البناء أكثر من قيمة الأرض فالذي اختاره بعض المتأخرين ان لصاحب البناء الغاصب أن يملك الأرض بقيمة اجبر على ربهادفع الضرر الاشد بالاخف والله تعالى اعلم (سئل)

ذى القعدة

١٢٨٣

٨

في رجل يستحق منفعة قطعة أرض سلطانية له فيها كرد أرض سواق مبنية وأشجار
تعدى عليه جماعة وبنوا في الأرض المذكورة قابوتين بدون إذن صاحب الأرض المذكور
وبدون حضوره وقت البناء وعند علمه حصلت المنازعة بينهم وأمرهم المستحق برفع بنائهم
من الأرض المذكورة واستمر ينازعهم في ذلك ويمنعهم الإدارة حتى مضى سنتان فترافع
معه إلى الحكومة الآن فهل إذا تحقق أحداً منهم ذلك بدون إذنه وإجازته وطالبهم
بالرفع ومنعهم من الإدارة يؤمر ون شرعاً بنقض ما أحدثوه في حق الغير على هذا الوجه
حيث لا يضر الرفع بالأرض مع كونها سلطانية ولو فرضت ملكاً لكون قيمتها كثيراً
أحدث فيها إلا أن يتفق الفريقان على تسليم البناء لصاحب الأرض مستحق القلع (أجاب)
نعم يؤمر الجماعة المذكورة بنقض ما أحدثوه في الأرض السلطانية المستحقة للغير بدون
إذنه والحال ما ذكر بالسؤال حيث لا مانع إلا أن يتفقا على تسليم البناء لمستحق الأرض
مستحق القلع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل غاب عن بلده فوق مسافة القصر
غيبه بعيدة واستمر غائباً حتى مات عن ابن وبنتين فأقاموا في محل وفاة والدهم مدة تزيد
أربعين سنة ثم حضروا ببلدة والدهم فوجدوا رجلاً أجنبياً وضع يده على منزله بدون وجه
شرعي بطريق الغصب فأرادوا نزعه منه فامتنع من ذلك وتعلل بأنه واضع يده عليه خمسين
سنة واعترف بملكهم إياه عن مورثهم فهل مع إقراره بملكهم وكونهم غائبين مع والدهم
ولم يحضر وابعاد وفاته إلا الآن لا يكون وضع يد الرجل المذكور مانعاً من استيلائهم على
ملكهم ويكون لهم نزعه من يده حيث كان حقهم فيه ثابتاً والخصم مقرراً أنه لو والدهم وأنه
حقهم ولا عبرة بما تعلل به واضع اليد المذكور (أجاب) نعم لا يكون وضع يد الرجل
المذكور على المأثور عنهم تلك المدة مع اعترافه بملكهم لذلك مانعاً من استيلائهم على
مأثورته عن مورثهم بل لو أنكر وثبت ملكهم إياه بطريق الشرعي يؤمر بتسليمه إليهم
إذا الغيبة مسافة القصر عذر شرعي تسمع الدعوى معه بعد طول المدة إذا لم يكن هناك مانع
آخر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له حانوتان أخذانه لتوسعة الطريق حكم
التنظيم السائر فتعدى على جاره الذي له حائط دكان خلف الدكانين المأخوذتين للتنظيم
وفتح في الحائط المذكور بابين وجعلهما دكانين صغيرين قدرهما خمسة أذرع ونصف
في وسط دكان الجار المذكور الموقوف من قبله فهل لا يسوغ له ذلك ويؤمر برفع يده عن
ذلك وتسليمه لجهة وقفه المذكور والحال هذه (أجاب) نعم لا يسوغ له ذلك والحال
ما ذكر بدون وجه شرعي ويؤمر برفع يده عما غصبه من عقار الوقف بعد تحقق ذلك
بالطريق الشرعي حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على قطعة أرض
أنت له بالأدث عن جده مغروس فيها نخيل وهو يتصرف فيها وفي النخيل تصرف المالك
في أملاكهم وغاب عن بلده وصار أهله يأخذون ثمر النخيل ويدفعون ما عليه فتعدى
رجل على القطعة المذكورة بطريق الغلبة وغرس فيها بعض نخيل في وسط نخيل المالك

١٢٨٢

١٦

١٢٨٣

٢١

١٢٨٤

محرم

١٧

ثم حضر واضع اليد الاصلى وأثبت بالوجه الشرعى ان القطعة المذكورة وما كان فيها من
 الغراس المذكورة حقه وملكه خاصة وان الغراس لا تثنى له فيها ما عدا الذى غرسه فهل
 يكافى الغراس المذكور قلع ما غرسه تعدى بحيث كان لا يضر قلعها بالارض وان كان
 يضر يملكه واضع اليد المذكور بقيمة مستحق القلع (أجاب) نعم يؤمر الغاصب بالقلع والرد
 الى المالك اذا لم يضر القلع بالارض فان أضر عمالك المالك الارض النخل بقيمة مستحق
 القلع والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل اقام زوجته وصيا على اولاده فى حال حياته ثم توفى
 عنها وعن ابن قاصر منها وترك ما بورت عنه شرعا ومن جملة ما تركه قطعة ارض زراعة
 خراجية فى بلدة من بلاد الري فتمتد على القطعة المذكورة وغصبها شيخ البلدة
 المذكورة وبني فيها وابور اللجاجة لنفسه وعطلها على اليتيم وامه مددة من الشهر وبغير
 وجه شرعى فهل اذا طالبت به الوصى المذكورة عن نفسها وعن ابنها المذكور بقلع ما بناه
 وتسليم الارض اليها ودفع اجرة المنزل فى المدة التى استعملها فيها حيث انها مال ليتيم ومدة
 للاستعمال تجاب لذلك وتسمع دعواها شرعا ويؤمر بالقلع وتسليم الارض لها خالية عن
 البناء (أجاب) اذا كان استحقاق القاصر وامه فى تلك الارض ثابتا شرعا وتحقق
 الغصب والاحداث المذكورة ان يؤمر الغاصب بقلع ما أحدثه فيها بدون اذن وتسليم
 الارض لمن له الولاية عليها اذا لم يكن هناك مانع من ذلك كما يؤمر بدفع أجر مثلها مدة
 استعماله لها والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل يملك جنيبة محدودة بمحدود
 أربعة بطريق الشراء تعدى أحد جيرانه وأخذ جزءا منها وبني فيه فى غيبة المالك ومضى
 على ذلك أقل من خمس سنوات ثم الآن حضر المالك المذكور فوجد جاره متعديا على
 ملكه فهل والحال هذه اذا كان الجار المذكور متعديا وأثبت المالك تعديه بسوغ
 للحاكم الشرعى أن يأمره برفع يده عن الجزء المذكور وعلى المالك دفع قيمة البناء اذا
 كانت قيمة أرضه أكثر من قيمة البناء (أجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعى أن هذا الجزء
 الذى بني فيه الجار المذكور ملك للمالك الجنيبة المذكورة وأنه بني فيه تعديا بدون اذن
 مالكة وان قيمة الجزء الذى بني فيه أكثر من قيمة البناء يؤمر الغاصب المذكور برفع بنائه
 من ارض الغير وتسليمها المالكها ان لم يضر رفعه بها الا ان يتراضيا على دفع قيمة البناء
 لما له من قبل رب الارض اما اذا أضر رفع البناء بالارض فللمالك الارض على ملكه بقيمة
 مستحق القلع بلا توقف على رضا مالكة والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) فى منزل
 كبير موقوف من قبل مالكة على ذريته المذكورة وقفا مستوفيا شرائط الصحة غاب ناظره
 عن بلده فتمتد يد جاره على ذلك المنزل وغصب جزءا من ارضه وبني فيه وأدخله
 فى منزله بدون اذن من ناظره فهل اذا حضر الناظر من غيبته وأثبت ذلك بالوجه الشرعى
 يؤمر الغاصب برد ما غصبه من جهة الوقف الناظر الشرعى ويكلف رفع ما بناه حيث
 لا يضر رفعه بارض الوقف (أجاب) نعم اذا ثبت الناظر الشرعى دعواه المذكورة بالوجه

ذى الحجة

٤

١٢٨٤

١٦

١٢٨٤

٢٩

١٢٨٥

محرم

٢٦

١٢٨٦

رمضان سنة

الشري بعد صحتها يؤمر الغاصب برفع بناءه من أرض الوقف ووردا لأرض لناظرها والمحال
 ما ذكر بالسؤال حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أرض ملك الغاصبها
 منه آخر وغرس فيها نخلا فاشترى النخل وتراضى رب الأرض مع الغاصب على أن ما خرج من ثمر
 النخل المذكور يكون بينهما صاحب الأرض أربعة أجزاء من الثمر والباقي للغاصب ثم
 أراد الآن صاحب الأرض تكليف الغاصب بقلع النخل من أرضه فهل يجب لذلك وإذا
 كان قلعه يضر بالأرض وكانت قيمة الأرض أكثر من قيمة النخل يملكه مالك الأرض
 بقيمة مقلوعها (أجاب) لما لك رغبة الأرض تكليف الغاصب قلع غرسه من أرضه
 وإن أضر قلعه بالأرض فلما لكها أن يملكه بقيمة مستحق القلع والمحال ما ذكر حيث
 كانت قيمة الأرض أكثر من قيمة النخل المغروس فيها والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل مات عن أربعة بنين وبنات فيهم ابن وبنات قاصران وترك لهم تركه استولى عليها
 بعض البلغ واستهلكوا بعضها في مصالح أنفسهم دون بقية الورثة بدون إذنهم فهل إذا
 ثبت ذلك عليهم بالوجه الشرعي يكونون ضامنين لبقية الورثة استحقاقهم فيه وماذا
 يخص كل وارث (أجاب) بموت الرجل المذكور عن أولاده المذكورين لا غير تكون
 تركته بينهم تعصيا لذلك كمثل حظ الانثيين وما يتحقق استملاكه من التركة من قبيل
 بعض الورثة في شؤنه الخاصة به يكون مضمونا عليه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 له ولدان كبيران سأكنان معه خرجا عن طاعة أبيهما المذكور ويريدان التصرف في
 أملاكهما بالبيع والزرع وغير ذلك بدون رضاه فهل ليس لهما ذلك حيث كان عاقلا
 قادرا على التصرف في أملاكهما ولا ينفذ تصرفهما فيما يملكه بدون إذنهما وإذا حصل منهما
 التصرف على هذا الوجه يكون موقوفا على إجازة أبيهما المذكور فإن رده يبطل وإذا
 ماتت زوجته أمهما وهي على عصمتها لا يكون لهما منعه من ميراثها ولا تختص الأولاد
 بالميراث بل يرث منها زوجها المذكور الربع فرضا حيث لا مانع (أجاب) ليس للولدين
 المذكورين التصرف في مال أبيهما المذكور بدون رضاه ولا وجه شرعي وإذا تصرفا فيه
 بدون إذنهما يكون موقوفا على إجازته فإن إجازته نفذ وان رده بطل وليس لهما منعه من
 ميراث زوجته بدون وجه شرعي ونصيبه فيه الربع فرضا لوجود الفرع الوارث والله تعالى
 أعلم (سئل) في رجل له دار وبجوارها قطعة أرض خالية من البناء بني فيها بناء لنفسه
 من ماله وسكن فيها ثم بعد مدة تازعه فيها رجل وادعى أنها ملكه عن أبيه فهل إذا أثبت
 المدعى ملكه لها يؤمر الغاصب المذكور بقلع بناءه المذكور أو يملك الأرض بقيمة
 حيث كانت قيمة البناء أكثر من قيمة الأرض ولا يؤمر بالقلع (أجاب) إذا ثبت
 المالك في الأرض المذكورة المدعى بالوجه الشرعي وقد بني فيها غيره بدون إذنهما يؤمر الباني
 بقلع ما بناه فيها وتسليمها للمالكها فارغة حيث لم يضر القلع بالأرض سواء كانت قيمة
 الأرض أكثر من قيمة البناء أو أقل وقال المكنى إن كانت قيمة البناء أكثر للباسني أن

١٦ ١٢٨٧

١٠ ذى القعدة ١٢٨٧

٢٨ ربيع الثاني ١٢٩٠

٢٢ محرم ١٢٩١

یتملك الارض بقیتهادفعاً للضرر والاشد بالاخف و بقوله أفتی بعض المتأخرين والاول هو
 المذکور و وحده فی الجامع الصغير والمداية والمخالصة وعامة المتون كما فی تنقیح الفتاوى
 الحمادية والله تعالى اعلم (سئل) فی ثلاثة رجال مشترکین فی مواش وجبوب شركة
 ملك نهي أحدهم الآخرین عن التصرف فی نصيبه من ذلك وقاب فباع الآخران سوية
 المشترك المذکور بغير اذن شریکهما وقبضاً منه سوية ومات أحدهما بعد قبض نصف
 ثمن ما بیع منهما ومات المشتري ایضاً وهلك المبيع وحضر الشریک الغائب وطلب
 تضمین الحی من شریکيه نصف بدل حصته من المبيع وتضمن ورثة الشریک الثاني بدل
 نصف حصته الاخر فامتل الحی منهما ذلك أى لضمان ما خصه الى شریکيه وامتنع ورثة
 الميت من اداء ضمان ما تصرف فيه مورثهم على هذا الوجه من تركته فهل اذا ثبت
 ما ذکر جمیع بالوجه الشرعی تجبر الورثة على اداء نصف بدل ما تصرف فيه الشریک كان
 على هذا الوجه من تركته مورثهم ولا عبرة بقتلهم بموته ويجبر الشریک الحی على الدفع
 ایضاً اذا امتنع بعد الامتثال المذکور (اجاب) نعم اذا ثبت ما ذکر جمیع بالوجه الشرعی
 يكون للشریک المذکور تضمین أحد شریکيه الحی وورثة الشریک الميت من تركته
 ما تعدى بابیعه فی نصيبه على هذا الوجه يدفع القيمة يوم التسليم الى المشتري فی القیمی ودفع
 المثل فی المثلی ومن امتنع عن اداء الضمان یجبر علیه حیث لا مانع والله تعالى أعلم
 (سئل) فی مسجد له أما کن بجانبه موقوفة وبجانبها وكالة لشخص فتعدى الشخص
 المذکور بأحداث بناء علو فوق حائط المسجد وحائط الاماكن الموقوفة المذکور فبدون
 اذن من ناظره وبدون حق شرعی وفتح فی العلو المذکور شبابیک ومناور مطلة على
 المسجد والاماكن الهی عنهما ثم باع ورثة الشخص المذکور تلك الوكالة لشخص آخر
 فهل حیث كان بناء الحائط العلوی المفتوح فیهِ تلك الشبایک والمناور على حائط
 المسجد وأما کن الوقف حادثاً بدون حق ولا وجه شرعی یلزم المالك بازالته ویمنع من
 البناء فوقه أم لا (اجاب) اذا ثبت احداث البناء المذکور فوق حائط المسجد ووقفه
 تعدى بدون حق بالوجه الشرعی یؤمر مالک به بازالته ویمنع من البناء فوق ما ذکره الحال
 هذه والله تعالى أعلم (سئل) فی رجل توفی عن أرض ذات نخل وعن أولاد فاستولى
 أكبرهم علیها ونقل الى ناحية منها نخلاً صغيراً من نتاج النخل الكبير وذلك بغير اذن
 من باقی الورثة وصرف علیه من ماله حتى کبر وأثمر فهل حیثئذ یختص به هو ودونهم وعليه
 لهم قیمة ما یخصهم من ذلك النخل الصغير أو یشترکون فیهِ (اجاب) اذا نقل الا کبر
 المذکور ذلك النخل الصغير المشترك وغرسه فی ناحية أخرى من تلك الارض المشتركة
 بدون اذن باقی الورثة لنفسه كان غاصباً نصیب الشریک منه كما لو أخذ بذراً مشترکاً بدون
 اذن وزرعه لنفسه واذا کبر النخل بعد غرسه صار نصیب باقی الشریک ملاً كما خیثاله
 وان غرسه باذن الباقی للجمیع أو أطلق فهو مشترك بینهم وان عین الغارس فهو له كما

١٢٩١

٢٠

ربیع الاول

١٢٩٤

١١

جادی الثانية

١٢٩١

١٩

ذكر هذا التعصيل في الخيرية من القسمة في حكم الغراس في الارض المشتركة واذا
اختص الغراس بهذا الغرس وطابت قسمة الارض فانها تقسم فان وقع هذا الغل المغروس
في نصيب الغراس فهو له وعليه قيمة انصيا الشتر كما منه يوم غصبه وان وقع في نصيب
غيره فعليه قلمه مع الضمان المذكور وقد صرحوا بان أحد شرى بي المالك كالأجنبي في
نصيب الآخر وان من قلع تالة أي شجرة صغيرة من أرض رجل وغرسها في تلك الأرض
في ناحية فكبرت كانت الشجرة للذي غرسها وعليه قيمة التالة يوم قلعها ويؤمر الغاصب
بقلع الشجرة فان كان القلع يضر بالأرض يعطيه صاحب الأرض قيمة الشجرة لكن
مقلوعة كما في الهندية من الغصب عن الكبرى والمراد من قوله لكن مقلوعة أي مستحقة
للقلع كما هو صريح عباراتهم في نظائره ونظير ذلك في الحسانية ونقيج الحامدية من الغصب
أيضا والله تعالى أعلم (سئل) من المسألة بافادة مضمونها مقتضى الحال للاستفهام
من حضر تكم عن حكم ما توفى شخص وفي ورثته فاصر أو غائب هل يجب على ولاية الحكومة
الاسلامية جرد جميع تركة الميت المذكور وحصرها في دفتر وتأمينها حال المحفظ نصب
القاصر أو الغائب بحيث يترتب قضاء على هذا الوجوب لولم يحصل ذلك ضمان ما يترتب
على هذه التركة من الحقوق في بيت مال هذه الحكومة الإسلامية أوفي مال غيره مع
وجود وصي في هذه التركة أو يقال شرعاً وجوب ذلك بعينه على متولى الحكومة المشار
اليه ديانة في حال وجود الوصي المذكور بدون ترتب هذا الضمان قضاء لولم يفعل ذلك
أولاً شيء من الوجوب عليه بوجهيه المذكورين فلم يترك تحريره اسعادتكم تؤمل الافادة عن
الحكم الشرعي فيما ذكر (اجاب) لا يجب على ولاية الحكومة الإسلامية جرد جميع
تركة ميت مات وفي ورثته فاصر أو غائب وحصرها في دفتر وتأمينها حال وجود وصي
شرعي في هذه التركة لا قضاء ولا ديانة لولم يحصل ذلك لا يترتب ضمان ما على هذه
التركة من الحقوق في بيت مال الحكومة الإسلامية أوفي مال غيره شرعاً في مذهب من
المذاهب الاربعة والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك قطعة أرض
موروثه له عن أبيه وأبوه مالك لها بمقتضى حجة تحت يده وكان هذا الرجل قاصراً فلما بلغ
رشدته وأراد استلام حقه من وصيه المختار وجد رجلاً غاصباً لبعض هذه الأرض وبانيها
فيها فطلبها منه فامتنع من التسليم والقلع فهل اذا كان الغاصب المذكور مقرراً بالملك
في تلك الأرض لمالكها المذكور الى الآن وكانت قيمة الأرض أكثر من قيمة البناء
الذي أحدثه فيها يؤمر بقلعه وتسليم الأرض لمالكها المذكور حيث كان أحداث البناء
بما يرق الغصب ولومضي على ذلك مدة لم تبلغ أربع عشرة سنة مع اقراره بملك الأرض
اصحابها (اجاب) نعم يؤمر الغاصب المذكور بقلع بنائه وتسليم الأرض لمالكها
حيث كان مقرراً بما ذكر وكانت قيمة الأرض أكثر من قيمة البناء ولم يكن هناك مانع
والله تعالى أعلم

١٢٩٥

٢١

شوال

١٢٩٨

٤

* (كتاب الشفعة) *

(سئل) في رجلين مشتركين في بيت غاب أحدهما ووكلا رجلان في قسمة البيت مع شريكه الحاضر فقسم الوكيل البيت في حال غيبة الشريك وباع الشريك الحاضر نصيبه فلما حضر الغائب وأخبر بالبيع طلب الشفعة فورا في المجلس وأشهد على ذلك عند العقار فهل يثبت له حق الأخذ ويحبر المشتري على دفع ما اشتراه للشفيع بعد ثبوتها بالوجه الشرعي (أجاب) إذا طلب الشفيع الشفعة في مجلس عليه بالبيع بلفظ يفهم طلبها كطلب الشفعة ونحوه وأشهد عند العقار كما هو مذکور يحكم له بها إذا توفرت شرائطها جبراً على المشتري وكما تثبت الشفعة عندنا للشريك في العقار أو حقوقه تثبت للجار فيه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة باعته ربيع منزلهما الرجل ليس بشريك ولا جاره فلما أطلع الجار على البيع طلب الأخذ بالشفعة فورا وأشهد جماعة عند العقار على ذلك وذهب القاضي بلمده فطلب الأخذ بالشفعة فامهله القاضي نحو اليومين ثم ادعت البائعة أنها وهبت قيراطين من المنزل للمشتري قبل الشراء ولم يعلم ذلك إلا منها بعد طلب الجار الأخذ ولم يكتب في حجة المشتري ذلك فهل لا يسقط حق الجار بمجرد هذه الدعوى وهل إذا كان الموهوب شائعاً في جميع المنزل لا تصح هبته وحينئذ فالجار الأخذ بالشفعة (أجاب) حيث طلب الشفيع الشفعة فورا العلم بالبيع ومقدار الثمن وأشهد عند العقار كما هو مذکور يحكم له بها حيث لا مانع وليس منه ما إذا أحرر القاضي الحكم بالشفعة يومين ولا بمجرد دعوى البائعة هبة قيراطين للمشتري قبل البيع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك حصصاً في دار باعتهما الرجل أجنبي في غيبة الشريك فلما علم الشريك بالبيع طلب الأخذ بالشفعة فورا علمه بالبيع وأشهد على ذلك عند المبيع فهل يحكم له بها ويحبر المشتري على رد المبيع للشريك الشفيع المذکور (أجاب) إذا ثبت ما ذكره يحكم للشفيع بالشفعة جبراً على المشتري حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى بعض منزل بثمن معلوم وصرة مجهول ما فيها وأعترف البائع باستهلاكها فقام جاره لاصق للمنزل المذکور يطلب الشفعة فهل على القاضي الحنفى أن يملكه من الأخذ بالشفعة أوله منعه (أجاب) جهالة الثمن تمنع الشفعة حيث كان الشفيع المذکور لا يعلم مقدار الثمن لا يحكم له بالشفعة والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين ورثة ذكور وإناث إصباح بعض الشركاء نصيبه لرجل أجنبي في غيبة بعض الشركاء فعند علم الغائب بالبيع وبقدرا ثمن أخذ بالشفعة بحضور بينة شرعية فهل تصح شفيعته ويكون له أخذ الحصص المبتاعة من المشتري جبراً عليه (أجاب) إذا طلب الشفيع الشفعة فورا العلم بالبيع ومقدار الثمن وأشهد على ذلك عند العقار أو على المشتري مطلقاً أو على البائع أو العقار في يده يقضى له بالشفعة والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين ورثة فباع بعضهم نصيبه لبعض الشركاء بثمن معلوم من مائة عشر سنين وبيد

١٢٦٤

٢٥

١٢٦٤

٢٩

١٢٦٥

محرم

٢٠

١٢٦٥

صفر

٩

١٢٦٥

١١

المشتري حجة بذلك والآن يريد رجل من الشركاء الذي لم يبيع الاخذ بالشفعة مع انه موجود ومشاهد لتصرف المشتري فيما يعلم بالبيع وبقدر الثمن فهل اذا كان هناك بينة تشهد بعلمه بالبيع وبقدر الثمن لا يجاب لذلك ولا شفعة له ويمنع من معارضة المشتري بدون وجه شرعي (اجاب) اذا علم الشفيع بالبيع ومقدار الثمن ولم يطلب الشفعة فور علمه وسكت وشاهد تصرف المشتري كما هو مذكور لا يحكم له بالشفعة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا باعها لرجل اجني له قهوة مقابل للدار المبيعة وبينهما شارع نافذ فلما علم الجار بالبيع وبالثمن اخذ المبيع بالشفعة فور علمه بذلك وذهب للقاضي وطلب منه أن يحكمه من الاخذ بالشفعة فتعالم المشتري على الشفيع بان له ايضا حقا في الشفعة بسبب ان المبيع مقابل لقهوته الحائل بينهما وبين المبيع الشارع النافذ المذكور فهل يقضى للجار المذكور باخذ المبيع بالشفعة ويحكم له بها بعد توفر شروطها وانتفاء موانعها ولا عبرة بما تعمل به المشتري المذكور (اجاب) يقضى للجار الملاصق بالشفعة بعد توفر شروطها وانتفاء موانعها ولا عبرة بما تعمل به المشتري على الوجه المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك دارا معلومة بالاذرع باعت نصفها لرجل ونصفها الثاني باعت لرجل آخر فبعد شرائه حضر المشتري الاول وعلم بالبيع وبقدر الثمن وسكت عن الاخذ بالشفعة فأشهد عليه المشـ تـرى الثاني بينة بعلمه بالبيع لاجل سقوط الشفعة ثم غاب المشتري للنصف الاول مدة اربع سنين والآن حضر يريد الاخذ بالشفعة فهل اذا أثبت المشتري الثاني علمه بالبيع والثمن وسكوته لا يجاب لذلك ولا شفعة له ويمنع من معارضة المشتري بدون وجه شرعي (اجاب) اذا لم يطلب الشفيع الشفعة فور علمه بالبيع وبقدر الثمن لا يحكم له بها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى نصف ساقية من جماعة بثمن معلوم ووضع المشتري يده عليهم مدة من الشهور فبعد تلك المدة اراد شيخ البلد التي فيها الساقية اخذ الحصة المذكورة بالشفعة من المشتري لكونها في بلده مع علمه وسكوته تلك المدة فهل لا يجاب لذلك ولا شفعة له (اجاب) لا شفعة للشيخ المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يعملون دارا مشتركة بينهم باع أحدهم نصيبه منها لبعض الشركاء في غيبة الباقي ولا يعلمون بالبيع فهل اذا علموا بالبيع والثمن واخذوا بالشفعة في مجلس عليهم وأشهدوا على ذلك عند العار يحكم القاضي بها لهم ويشاركون المشتري (اجاب) نعم يقضى للشركاء المذكورين بالشفعة والمشتري كما جدتهم حيث كان الحال ما هو مذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا في طريق غير نافذ باعها لآخر بثمن معلوم وللدار جار ملاصق غائب عن البلد فلما رجع من غيبته وعلم بالبيع وبقدر الثمن اخذ بالشفعة فور علمه وأشهد على ذلك بينة عند الدار فهل اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية يقضى له بالشفعة جبرا على المشتري أم لا (اجاب) نعم يقضى للجار المذكور بالشفعة بعد استيفاء شرائط الحكم له بها حيث لم يكن المشتري شريكا في الحقوق والافه ومقدم على الجار والمالم

١٢٦٥

٢٢

ربيع الاول

٣

١٢٦٥

١٢٦٥

١٣

ربيع الثاني

١٩

١٢٦٥

١٢٦٥

٢٠

جادي الثانية

٥

١٢٦٥

١٢٦٥

٩

يكن الجار المذكور شريكاً أيضاً في حق المبيع ولا اشتراكاً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتاً وعليه حكم معلوم كل سنة فأراد أن يبيع بعضه لاجنبي فهل إذا صبح المبيع وأراد الجار الأخذ بالشفعة فبهر الإيجاب لذلك وسلم المبيع للاجنبي (أجاب) لا شفعة في البناء فإذا تحقق أن أرض البيت المذكور وقف ببيع البناء القائم على تلك الأرض لا يكون الجار حق الشفعة فيه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر حصّة في دار وقال له بعني الثمانية قراريط بالف وخمسة قرش مع هذه الصرة المجهولة فقال له بعتك بما ذكر وقررت الصرة بالمجمل ولم يعلم قدرها فهل ليس للشرّيك الأخذ بالشفعة على هذا الوجه (أجاب) جهالة الثمن تمنع الشفعة فإذا اشترى بدراهم معلومة ودراهم مجهولة القدر مشار إليها واستهلك تلك الدراهم بعد القبض في المجمل ولم يعلم قدرها لا يكون للشفيع في العقار شفعة والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون ساقية في أرض

١٢٦٥

١٢

زراعة أمير يباع أحدهم نصيبه منها رجل آخر بثمن معلوم بحضرة بيعة شرعية واستولى عليه المشتري وصار يتصرف فيه مدة سنة ونصف مع بقية الشركاء فأراد أحد الشركاء أخذ المبيع من الساقية بالشفعة فهل لا شفعة في السواقي المفقورة في الأراضي الأميرية (أجاب) لا شفعة فيما يبيع من بناء الساقية وآلاتها في الأرض المذكورة والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها حصّة في دار سألها شريكها عن الحصّة فقالت بعتها لفلان بكذا ولم يخبر عن صرة مجهولة فحضر المشتري وأخبر أنه اشتراها بمعلوم وصرة

١٢٦٥

١٣

مجهولة إواء تملكها بالجماع والثلث جميعه مقبوض فهل لا شفعة للشرّيك ولا يعتبر أخبار المرأة الصادر منها بعد قبض الثلث في حق المشتري ويعتبر أخبار المشتري (أجاب) جهالة الثمن تمنع الشفعة كما في الدرر فإذا كان الشراء بثمن معلوم وصرة بها دراهم مجهولة المقدار مشار إليها بالمجمل لا يكون للشرّيك شفعة على ما ذكره أبو بابتون وصرحوا بأنه إذا ادعى المشتري ثمناً وادعى بائعه أقل منه فلا قبض فالقول للبائع ومع قبضه للمشتري والله

١٢٦٥

رجب
٤

تعالى أعلم (سئل) في امرأة باعت حصّة لها في دار بثمن معلوم فبين بلغ الشريك ذلك طلب المواثبة وذهب إلى العقار وأخذ بالشفعة بحضرة جماعة وعند تحقق المشتري أن الشريك أخذ الحصّة منه بالشفعة على الوجه المذكور اعترف له بمقدار الثلث وإن الحصّة بيعت له وحدها من غير شيء معهما من المنقولات أو خلافتها فأعطاها الشريك الأخذ بالثلث وسلم له

١٢٦٥

٥

المشتري في الشفعة وبعد أخذ الثلث بمدة رده إلى الأخذ متعللاً بأن الشفعة غير صحيحة لأن الحصّة بيعت مع غيرها بمثل الثمن ولم يعلم ما يخص الحصّة منه فهل إذا برهن الأخذ عليه بأنه إنما اشترى الحصّة فقط وأنه صار اعترافاً بشرائها وحدها بالثلث الذي علمه الأخذ وأقر به المشتري لا يكون تعلّله وعوده إلى هذه الدعوى معموها لاسيما وقد رضي المشتري عند أخذه الثمن ولم يأخذ الثلث إلا وهو راض بذلك (أجاب) تستقر الشفعة بالشهاد على المشتري مطلقاً أو على البائع لو العقار في يده وملك بالآخذ بالتراضي أو بقضاء القاضي

فإذا رضی المشتري بتسليم المبيع الى الشفيع وقبض الثمن بعد اقراره بمقداره صح وضع
المنقول الى تلك الحصة في المبيع لا يبطل الشفعة بل للشفيع اخذها بما يقابلها من هذا
الثمن فيقسم على قيمتها وفيه المنقول فرجوع المشتري عما اتفق عليه مع الشفيع من
أن الثمن المسمى الذي اخذته منه هو ثمن الحصة وحدها بذكره ثمن لها مع المنقول
لا يوجب ضررا على الشفيع لعدم سقوط الشفعة حينئذ بل فيه نفع له ان لم يردده الشفيع
لانه حينئذ ياخذ هذه الحصة بما يقابلها من الثمن المسمى والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل مات عن أولاد قصر وترك دارا مشتركة بينه وبين أخيه فبعد بلوغ القصر وجد
أحدهم المبيع نصيبه لرجل أجنبي فعند علمه بالمبيع وبقدرا الثمن اخذ بالشفعة في وجه
المشتري بحضور بينة شرعية فهل اذا ثبت ما ذكره قضى للشفيع بالشفعة ويكون له اخذ
الحصة من المشتري جبرا عليه حيث لا ولي له حال صغره (أجاب) في شرح الدرر صبي
شفيع لا ولي له لا تبطل شفيعته اهـ أي فله أن يطلبها اذا بلغ فيقضى للشفيع المذکور
بالشفعة بعد استيفاء شرائطها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك ثلاثة قراريط
وثلاث دارات الى الميراث عن والده وقد كان فائضا في الجهادية منذ ثمان وعشرين
سنة وقد حضر قبله ان أخته باعت ما علم أنه في الدار المذكورة بثمن كذا لامرأة أخرى
فاخذ بالشفعة في مجلس علمه وأشهد على ذلك عند العقار ثم بعد ذلك رفع الامر للقاضي
فطلب القاضي وكيل المشتري فأنكر الوكيل ملك الشفيع لما يشفع به وذكرا أنه ليس
شر يكا في العقار حتى يأخذ بالشفعة وادعى الاخذ بالشفعة ان أخته باعت حصتها بعد
موت أبيه وأنه آل له نصيب في الدار بالميراث عنه وأنه كان مالكا للدار وأقام بينة على
طبق دعواه فهل تقبل بينة الشفيع على ملكية ما يشفع به حيث أنكر المشتري ما يملكه
لما يشفع به وقت البيع (أجاب) اذا ثبت ملك الشفيع لما يشفع به وقت البيع
لا يعتبر حود المشتري أو وكيله لذلك ويقضى له بالشفعة حيث توفرت شرطها والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وأخيه وبنته وترك دارا للزوجة عليه مؤخر
صداقها فطلبت منه التركة المذكورة فاذن الاخ والبنت للزوجة في بيع تلك الدار
فباعتها بحضور كل من الاخ والبنت ورضيا بالبيع ثم بعد مضي نحو اثنتي عشرة سنة
ادعت البنت انها كانت فاصرة وقت البيع فهل اذا ثبت اقرارها بالبلوغ وقت الاذن
بالبيع وكان سنها يزيد على عشرين لا تصدق في دعواها الا ان عدم البلوغ وقتها واذ
صح البيع وكان للدار جار ملاصق ومضى مدة بعد علمه بالبيع وتصرف المشتري فيها
يمكنه الاخذ فيها بالشفعة ولم يأخذ ثم راد الآن الاخذ بها لا يجاب لذلك (أجاب) اذا
راعت البنت بان باع سنها تسع سنين وافترت بالبلوغ قبل قولها مع تفسيرها بما اذا بلغت
واحتمال حالها لذلك وتكون حينئذ في صائر احكامها كالبالغة فلا يقبل حودها
البلوغ بعد ذلك وسكوت الشفيع عن طلب الموائمة فور علمه بالمبيع وقدر الثمن مانع له

١٢٦٥

٨

١٢٦٥

١٩

١٢٦٥

٢١

من الاخذ بالشفعة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا يباعها الرجل اجنبي بثمن معلوم والدار جار ملاصق فعند علمه بالبيع وبقدر الثمن اخذ بالشفعة عند الدار في وجهه المباع وأشهد على ذلك بينة شرعية من أهل الحارة فهل اذا ثبت ما ذكر يقضى له بها جبرا على المشتري (اجاب) حيث اخذ الجار بالشفعة في مجلس علمه وأشهد على ذلك عند العقار ولم يتحقق مانع من القضاء له بالشفعة ~~يحكم~~ له بملك العقار بالشفعة جبراً على المشتري والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يملكون قطعة ارض خربة يبيع بعضهم نصيبه في الرجل آخر ثم يبيعها المشتري لرجل أيضاً ووضع المشتري الثاني يده عليهم امدة من السنين ثم مات أحد الشركاء عن وارث غائب فضر الوارث الغائب وعلم بالبيع وسكت مدة من الزمان ولم يطلب الاخذ بالشفعة فهل اذا طلب الاخذ بالشفعة بعد علمه بالبيع وسكوته لا يحجب لذلك ولا شفعة له (اجاب) يبطل الشفعة بموت الشفيع قبل الاخذ بعد الطلب أو قبله ولا تورث كما يبطلها ترك طلب المواتية أو الاشهاد عند عقار أو عند أحد المتعاقدين والله تعالى اعلم (سئل) في بيتين مشتركين بين جماعة يبيع بعض الشركاء نصيبه لرجل اجنبي بثمن معلوم فلما علم بقية الشركاء بالبيع وبقدر الثمن اخذ أحدهم بالشفعة فور علمه بالبيع وبقدر الثمن عند العقار وأشهد على ذلك بينة شرعية فهل اذا ثبت ما ذكر بالبينة الشرعية يقضى للشفيع بالشفعة جبراً على المشتري واخذ الحصة المبتاعة (جاب) نعم يقضى للشفيع بالشفعة جبراً على المشتري حيث توفرت شروطها الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى داراً لها باب في طريق غير نافذ بثمن معلوم وكتب بذلك حجة عند نائب القاضى ومضى على ذلك سبعة أشهر ثم بعد ذلك حضر شخص من غيبته له دار بابها في تلك الطريق وله حق في الطريق المذكورة ويريد الاخذ بالشفعة وطلب المشتري عند المدير فاحالهما المدير على نائب القاضى ففتح نائب القاضى الشخص المذكور لكونه لم يخذ بالشفعة في مجلس علمه ولم يشهد على ذلك الاشهاد الشرعى الى الآن فهل والحال ما ذكر لا يكون للرجل المذكور حق في طلب الشفعة ويمنع من تعرضه للمشتري بدون وجه شرعى (اجاب) لا شفعة للرجل المذكور حيث كان الامر ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له حصة في بيتين وامرأتين حصة اخرى في ذين البيتين فباعتهما حصتهما للرجل اجنبي بثمن معلوم وصرة فبلغ الشريك ببيع تلك الحصة أخذها بالشفعة فور علمه وأشهد على ذلك فهل اذا هز قدر تلك الصرة للشريك يكون اخذه بعد ذلك بالشفعة صحيحاً اذا (اجاب) اذا طلب الشفيع الشفعة بعد علمه بالبيع وبقدر الثمن يحكم له بالشفعة حيث توفرت شرائطها وانت موانعها ولا يكون صكوته لجهله بمقدار الثمن مانعاً له من الاخذ بعد العلم به والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بالارب بين جماعة ويجوز تلك الدار خربة ملاصقة لها فباعها مالكاها الشخص بثمن معلوم ثم باع بعض الشركاء في الدار

١٢٦٥

٢١

١٢٦٥

٢٧

١٢٦٥

٢٧

رمضان

١٢٦٥

٢٣

ذى القعدة

١٢٦٥

٢٦

ذی القعدة سنة

المذ كورة حصتهم لتخص آخر بثمن معلوم وبعض الشركا الذي لم يبيع كان غائباً وقت البيع فلما حضر علم ببيع الخربة المذ كورة والمحصة في الدار المشتركة والتمن أخذ بالشفعة في الخربة وفي المحصة المذ كورة في مجلس علمه بحضور البائعين والمشتريين وبحضرة جمع من المسلمين ونائب القاضي أيضاً فلم يحكم النائب بالشفعة المذ كورة ثم قال للبائعين في الدار هبوا نصيبكم للشر بين لاجل اسقاط الشفعة فوهبوا ثم انتقلوا القاض آخروا خبره الشفيع بذلك بحضور المشتريين فسأله القاضي في أي ساعة أخذت بالشفعة فقال له أخذت بالشفعة حين علمت والبينة تشهد بذلك والمحال ان المجلس امتد عند النائب من الصبح الى الغروب وأخذ في ذلك المجلس والبينة تشهد به أيضاً فهل يحكم له بالشفعة حيث كان الأمر على الوجه المذ كور ولا يشترط أن يعرف الساعة التي أخذ فيها ولا معرفة الشهود أيضاً (أجاب) يطلب الشفيع الشفعة في مجلس علمه وان امتد المجلس ما لم يوجد ما يدل على الاعراض هو الاصح درر وعليه المتون خلافاً لما في جواهر الفتاوى أنه على الغرور وعليه الفتوى كذا في الدرر وقوى في رد المحتار ما في جواهر الفتاوى بان عليه عامة المشايخ وأنه ظاهر الرواية والتصریح بان عليه الفتوى فإذا طلب الشفيع الشفعة في مجلس العلم حكم له بها حيث استوفيت شرائطها وانقضت موانعها على الخلاف المذ كور وقد علمت ان الفتوى على اشتراط الفورية وعليه العمل والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة مملكت مكاناً في باب عطفة صغيرة غير نافذة وبابه من داخلها وهو يضام ركب على باب العطفة المذ كورة بقطرة وجميع المارين يمرون من تحتها ففصل ببيع في مكان من داخل العطفة المذ كورة لرجل اجنبي ليس من اهل العطفة المذ كورة وباقي اهل العطفة المذ كورة ليس لهم غرض في شراء المكان المذ كور ما عدا المرأة المذ كورة فلما بلغها ببيع المكان المذ كور حالاً اذنت بالشفعة واشهدت بينة شرعية فور علمها بذلك فهل لها الاخذ بالشفعة لا كان المذ كور (أجاب) نعم للمرأة المذ كورة الشفعة حيث كان باب المنزل المذ كور الطريق المشترك الغير النافذ في رد المحتار ومثله أي الشرب الخاص في استحقاق الاخذ بالشفعة الطريق الخاص فمكل اهله شفعاء ولو مقابلاً كما قدمناه فالذي في اوله كالذي في آخره اتقاني انتهى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى ثلث داراً مشاعاً بثمن معلوم في غيبة بعض ملاك ثلث الدار المذ كورة وحضور البعض الآخر ثم ان الحاضر اسقط شفيعته في نظير شيء واخذه ثم حضر الغائب وعلم بالبيع والتمن وسكت عن الاخذ بالشفعة فحوسب مع سنين ومات المشتري وصار وارثه يفتي في الشقص بعد العسمة فهل اذا قام الشركا أو ورتهم على وارث المشتري المذ كور فأرادوا الاخذ بالشفعة والمحال هذه لا يجابون لذلك (أجاب) سكوت الشفيع وتركه الاخذ بالشفعة بعد علمه بالبيع وقدر الثمن مسقط لحقه في الشفعة وحق الشفعة لا يورث والشفعة من المحرق المجردة التي لا يصح الاحتياض عنها وفي الدرر من الشفعة ويطلبها

١٢٦٥

٢٧

ذی الحجة

١٢٦٥

٢٥

محرم

١٢٦٦

٨

صلحه منها على عوض أى غير المشفوع وعليه وده لانه رشوة وفي رد المحتار لانها ليست
بحق مقر في المحل بل مجرد حق التملك فلا يصح الاعتياض عنه اه والله تعالى أعلم
(سئل) في حاراشترى حصة في عقار من جاره بثمن معلوم وقبضة مجهولة القدر والعدد
من الغلوس فرقت على الفقراء بالجلس ولم يعلم قدرها فبعد مدة ظهر حار آخر غير ملاصق
للمبيع بمزدوع ولا بغيرها يطلب الاخذ بالشفعة فهل لاحق له في الشفعة (اجاب)
لا شفعة للجار المذكور والمحال هذه وانما ثبتت الجار اذا كان ملاصقا والله تعالى اعلم
(سئل) في شريكين في منزل صار بينهما قسمة وتميز نصيب كل وغاب أحدهما ثم باع الآخر
معيه لاجنبي فلما بلغ ذلك الغائب أخذ بالشفعة وأشهد بذلك فوراً من غير تراخ وأرسل
وكيلاً بذلك فوراً وأشهد الوكيل عند العقار ان موكله أخذ بالشفعة من غير تراخ وطلب
من المشتري أخذ النصيب لموكله فامتنع المشتري من ذلك فهل اذا توجه الشريك الغائب
لبلده وأخذ بالشفعة له ذلك ولا يسقط حقه (اجاب) يحكم للشريك المذكور بالشفعة
والمحال ما ذكر اذا كان شريكاً في حق المبيع أو جاراً ملاصقاً ان لم يوجد ما يسقطها
والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين بلع وقصر فباع أحدهما المبلغ نصيبه فيها فحين بلغ
الشريك الآخر البالغ ذلك طلب الشفعة في الحصة المبيعة لنفسه وأشهد على ذلك فوراً عند
العقار فهل يحكم له بالشفعة حيث توفرت شروطها (اجاب) نعم يحكم للشريك المذكور
بالشفعة والمحال هذه ولا يمتنع وقف القضاء له بالشفعة على بلوغ القاصرون لم يكن له ولى
وزوال احتمال أخذه فلو بلغ القاصر وأخذ أيضاً بالشفعة يقضى له بها أيضاً وهي على عدد
الرؤس أو في الدار المختار لو كان الشريك غائباً فطلب الحاضر يقضى له بالشفعة كلها ثم اذا
حضر وطلب قضى له بها فلو مثل الأول قضى له بنصفه ولو فوقه فبكله ولو دونه منعه وفي رد
المحتار عن الهداية وان قضى لحاضر بالجميع ثم حضر آخر يقضى له بالنصف ولو حضر ثالث
قبضت ما في يد كل واحد تحقيقاً للتسوية اه والله تعالى اعلم (سئل) في قطعة أرض زراعية
أهيرية مشتركة بين رجلين حفر اقليم أساقية ثم بعد مدة باع أحدهما نصيبه لرجل أجنبي
من مدة سنين فاراد الشريك الاخر الاخذ بالشفعة متعللاً بعدم علمه بالمبيع فهل لا يحاسب
لذلك ولا شفعة له وتكون الحصة للمشتري المذكور (اجاب) مصرحاً بأن أرض مصر آلت
لبيت المال وبانه لا شفعة في بناء مجرد والله تعالى اعلم (سئل) في قطعة أرض خربة
اشتراها الجار الملاصق لها وبخافها جاراً حر له باب من حارة أخرى ناقصة أراد الاخذ
بالشفعة بعد مضي خمسة أيام من حين الشراء فهل اذا كان يعلم بالمبيع والثمن ولم يأخذ
بالشفعة فوراً علمه لا يحاسب لذلك اذا ثبت ما ذكر ويمنع من معارضة المشتري بدون وجهه
شرحي (اجاب) لا يقضى للشفيع بالشفعة الا اذا حقت شرائطها الشرعية التي
من جعلها الاخذ بها فوراً العلم بالمبيع وقدر الثمن وهما لم يوجد والله تعالى اعلم (سئل)
في أخين يملكان داراً مناصفة بينهما فباع أحدهما حصتها لغير شريكها فعملت

١٢٦٦

٢٤

ربيع الاول

١٢٦٦

١٣

ربيع الثاني

١٢٦٦

٢

جمادى الاولى

١٢٦٦

١

١٢٦٦

٥

١٢٦٦

٤

١٢٦٦

١٤

شان

١٢٦٦

٢١

ول

١٢٦٦

٢٢

الشر بركة بالبيع والتمن ولم تأخذ بالشفعة بل أسقطت حقها في الشفعة لابن لها والحال
 أن ابنها يسر شريكها ولا جارفهل يكون حق الاخذ بالشفعة للجار الملاصق واذا طلب
 الجار وأخذ بالشفعة في مجلس علمه وأشهد عليه ساعد الدار مع علمه بالتمن يكون الحق
 للجار المذكور ولا يكون لابن الشر بركة حق فيها ولا عبرة بأسقاط الشر بركة الشفعة له
 (اجاب) حيث أسقط الشر بركته في الشفعة قبل القضاء سقط حقه و ينتقل الحق
 فيها للجار الملاصق حيث لم يوجد من يقدم عليه فاذا تمت شروطها وانتفت موانعها فله
 الاخذ بها والله تعالى اعلم (سئل) في الوصي على القاصر اذا باع من عقاره حصة شائعة
 في طاحونة كبيرة منخر به بئر بتمن الباقي فيها للقاصر المذكور وكان هناك جار أخذ
 الحصة المبيعة بالشفعة فور العلم وتوفرت شروط الاخذ بالشفعة وانتفت موانعها أصبح
 البائع ويحكم به الجار (اجاب) اذا تحقق وجوده وسوغ من مسوغات بيع الوصي عقار
 اليتيم ومنها خضر به يكون البائع المذكور صحيحا فاذا صح البائع يقضى للشفيع المذكور
 بالشفعة بعد توفرت شرائطها الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي وترك ولدين
 وخلف من جملة خلفاته نخسة وعشر بن فدانا بعبادية انعاما بموجب تقسيط من الرزنامة
 وكل عام يتقسمان موجود لزراعة بينهما نصفين من ابتداء موت والدهما فباع أحد
 الولدين مخصصه في الابعادية المذكورة على السبوع فيها من غير اذن على أن يكون
 المشتري شريكا لخيئه الذي لم يبيع فهل البائع من غير اذن أخيه فاسد واذا قلتم ان البائع
 صحيح وحضر الشر بركته وتراخى في طلب الاخذ بالشفعة وبعد ذلك رجع وطلب الاخذ
 بالشفعة يجاب لذلك أوليس له الاخذ بها لتراخيها عنه عن طلبها وقت العلم بالبيع والتمن
 (اجاب) البائع صحيح حيث كانت الارض مملوكة ولا شفعة للشر بركته والحال هذه
 والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة اشترتوا مكانا من ملاكة بتمن معلوم وصرة
 مجهولة استهلك بئلم لم يعلم قدرها فأراد جيران المكان المبيع أخذ هذه بالشفعة
 فهل يكون عدم علمهم بمعرفة القدر الذي في الصرة مانعاً لهم من الاخذ بالشفعة لاسيما أنهم
 علموا بالبائع وأخروا الاخذ بالشفعة وطلبوها بعد مضي أيام (اجاب) لا شفعة للجيران
 المذكورين والحال هذه ولا يصح طلبهم مع الجهل بقدر التمن حتى لو فرض العلم به بعد
 ذلك فأخذوا بالشفعة ور له لم بذلك يقضى لهم بها حيث لا مانع ولا فلا والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل باع لا خرداره فعلم الجار أنه باع الدار فأخذ بالشفعة فور ادفع للمشتري
 التمن فخذ به رضاه بحضور بيعة فيعده مدة انكر المشتري الاخذ بالشفعة فاقام عليه بيعة
 بالاخذ بالشفعة فرد المشتري اليه ويقول هم انحصاحي والحال انه لم يرد التمن للجار فهل
 يجاب الجار للاخذ بالشفعة وتنزع الدار من المشتري فها (اجاب) اذا ثبت أخذ الشفيع
 الدار المذكور بالشفعة برضا المشتري كان الحق فيه للشفيع وشهادة العدو على عدوه
 مقبولة ان كانت العداوة أخرى لان كانت دينوية والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة

يملكون دارا وهبوها لابن عمهم وكتب في شأن ذلك وثيقة من قاضي بلادهم وحازها
وقبضها حبازة وقبضها شرعيين فهل اذا كان للدار جار كان حاضرا وقت المبة في مجلسها
ثم طلب أن يأخذ الدار المذكورة منهم بالشفعة لايجاب لذلك ولا عبرة بعمله انما هبة في
مقابلة مال لا يعلم قدره وقد ترك طلب الموائمة وطلب التقرير على فرض ثبوت دعواه
ولم يطلب افورا (اجاب) لا شفعة للجار المذكور اذا كان الامر ما هو من بور والهبة بعوض
لا يترتب عليها الاخذ بالشفعة الا اذا كان العوض مشروطا في عقد هار لا مانع فلو حصل
التعويض بلا شرط فلا شفعة فيها والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين جماعة
باع أحد الشركاء حصته في الدار من أجنبي ولم يطلب باقي الشركاء الشفعة هل للجار
الملاصق طلبها (اجاب) تجب الشفعة للخليط في نفس المبيع ثم ان لم يكن أو كان وسلم
كانت للخليط في حق المبيع كالشرب والطريق الخاصين ثم ان لم يكن أو كان وسلم كانت
لجار ملاصق بابه في سكة أخرى وظهر داره لظهرها فلو بابه في تلك السكة فهو خليط وانما
يكون له كل من الخليط في الحقوق والجار الشفعة اذا أخذ كل منهما بالشفعة حين علمه
بالببيع والتمن حتى لو أخذ كل منهما طلبها حتى سلم من هو مقدم عليهما لا يكون له كل منهما
الشفعة في رد المختار من الشفعة واعلم ان كل موضع سلم الشريك الشفعة فانه ثبت للجار
ان طلبها حين سمع البيع وان لم يكن له حق الاخذ في الحال اما اذا لم يطلب حتى سلم
الشريك فلا شفعة له شرح المجمع ومثله في الزانية وغيرها اه والله تعالى اعلم (سئل) في
قطعة أرض فيها طاحونة وبئر مشتركين بين رجل وامرأة فباع المرأة نصيبها للجار بتمن
معلوم ثم بعد عقد البيع وقبض الثمن علم الشريك بالبيع فأخذ بالشفعة فور العلم بالبيع
والثمن وأشهد على نفسه عند المبيع فذهب المشتري للبائنة وقال لها هي لي ما اشتريته
منك في نظير صرة مجهولة دفعها لها فوهبته له ترى بذلك ابطال الشفعة فهل لا تصح الهبة
من المرأة المذكورة بعد انتقال المالك عنها بالبيع للمشتري ويكون للشريك الاخذ بالشفعة
جبرا على المشتري حيث توفرت شروطها (اجاب) يقضى للشريك بالشفعة بعد استيفاء
الشرائط الشرعية ولا يمنع من ذلك صدور الهبة على الوجه المذكور والله تعالى اعلم
(سئل) في جماعة آلت لهم دار عن مورثهم وكان بعضهم غائبا فغرم وطلب أخذ
حصته من الدار فوضعه بعض الشركاء يد عن حصته ودرأهم معلومة القدر فهل يثبت
لباقي الشركاء الاخذ بالشفعة اذا توفرت شروطها يحكم لها (اجاب) حيث باع أحد
الشركاء حصته من العقار المشترك بتمن معلوم من بعض الشركاء يثبت لباقيهم الشفعة
حيث لا مانع شرعا والمشتري كآدمهم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دار بجوارها
دار أخرى فباع صاحب الدار داره لرجل آخر فراد الجار أن يأخذها بالشفعة على يد
نائب الشرع بالناحية فنفعه شيخ القرية من الاعطائه وأمر ببيعها للغير فهرأ عن الجار
فهل للجار أن يأخذها بالشفعة وهل اذا سكت بعد البيع لمنعهم اياه من الاعطاء ثبت له

١٢٦٦

٩

١٢٦٦

١٧

١٢٦٦

٢٥

ذی الحجة

١٢٦٦

١٤

١٢٦٦

١٤

(اجاب) اذا لم يطلب الشفيع الشفعة في مجلس علمه بالبيع ومقدار الثمن يسقط حقه منها فلا يحكم له بها ويجوز اعادة الشفيع الاخذ بها الا يقوم مقام الطالب اما لو اخذ حين علم فذنع ظاهرا لا يسقط حقه بدون مسقط شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك حصّة في حوش باعتهامها لامرأة اجنبية بثمن معلوم من مدة تسعة أشهر بموجب حجة شرعية من الحاكم الشرعي مع علم الشركاء والجيران بالبيع وبقدار الثمن والا تتريد امرأته من الجيران الاخذ بالشفعة متعللة بأنها لا تعلم بالبيع فأنكرت المشتريه دعواها فهل اذا ثبت علمها بالبيع وبقدار الثمن وسكوته ولم تأخذ بالشفعة فور العلم لا تجاب لذلك ولا شفعة لها ولا عبرة بتعللها المذكور (اجاب) نعم لا تجاب المرأة المذكورة لذلك اذا كان الحال ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة يملكون دارا بالميراث الشرعي عن أبيهم غاب أحدهم مدة من السنين ثم حضر من غيبته وأراد أن يأخذ ما يخصه في الدار بالطريق الشرعي عن والده وعن مات منهم في غيبته فصالحه أخوه لآبيه الواضح يده على الدار عن نصيبه الذي يخصه على قدر معلوم من الدراهم قبضه منه بحضور عينة شرعية فهل يثبت لباقي الشركاء الاخذ بالشفعة مع المصالح اذا توفرت شروطها (اجاب) اذا وقع الصلح عن اقرار كان بيه عا فتجربى فيه الشفعة ويحكم لها بها عند توفّر شروطها ما في الدر من الصلح من أر الصلح اذا وقع مع اقرار عن مال بمال حكمه كالبيع فتجربى فيه احكامه كالشفعة والرد بعيب وخيار رد فدية وشرط والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك بيتا ويجوار حائوت ملاصق لجدار بيتها داخل في دهليزه اشترته من مالكه بثمن معلوم من مدة ثلاثة أشهر بموجب حجة شرعية من الحاكم الشرعي بعد النزاع في شأنه والمشاجرة بالاع اهمل الحسارة ومن جلتهم رجل له دكوب على الحائوت المذكور يريد الآن الاخذ بالشفعة عن سادامع علمه بالبيع وبقدار الثمن وسكوته المدة المذكورة فهل اذا كان علمه بالبيع والثمن وسكوته ثابتين بالبينة الشرعية لا يجاب لذلك ولا شفعة له ويمنع من المعارضة بدون طريق شرعي (اجاب) لا شفعة للرجل المذكور ان تحقق ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى حوشا مشتملا على بعض قيعان وعليه حكر لمجهة وقفه فهل اذا علم الجار بالبيع وأراد الاخذ بالشفعة لا يجاب لذلك ولا شفعة في الارض المهتكرة (اجاب) لا شفعة للجار فيما يبيع من البناء على الارض المهتكرة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى قبراطين وثلاثة ارباع قبراط في دار وباقيها لرجل آخر يدعي انه اخذ ذلك بمائة وخمسين ريبالا وصرة مجهولة فلما بلغ البيع مالاً باقى الدار باءرواخذ بالشفعة لعلمه بمقدار الثمن الذي اشترى به وقدره مائة وخمسون ريبالا وثلاثة قروش فهل اذا علم قدر الثمن الذي اشترى به يسوغ له الاخذ بالشفعة (اجاب) جهالاً انتم تمنع الشفعة فاذا علم الشفيع بالثمن قضى له بالشفعة بعد اداسه قيفاء شرائطها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك حصّة في دار مشتركة بينها وبين جماعة

١٢٦٦

٢٠

١٢٦٦

٢٣

١٢٦٦

٢٥

١٢٦٧

محرم
٣

١٢٦٧

صفر

١٨

١٢٦٧

٢٦

ربيع الاول

١٢٦٧

٢٤

١٢٦٧

٣٠

ربيع الثاني

١٢٦٧

٥

فباغت الجماعة نصيبهم في الدار لرجل أجنبي بثمن معلوم من الدراهم مع علم الشريكة
 بالبيع وقبض الثمن وسكتت مدة من الشهر ولم تطلب الاخذ بالشفعة فور علمها بالبيع
 والثمن فهل اذا ثبت ذلك بالمينة الشرعية لا يكون لها الاخذ بالشفعة بعد ذلك وتسقط
 شفعتها وليس لها معارضة المشتري في المبيع (اجاب) لاشفعة للمرأة المذكورة ان كان
 الحال ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة بنوا حوا نيت على شاطئ البحر
 للبيع والشراء فباع رجل منهم حانوتا من آخر بثمن معلوم فأراد جاره أن يأخذ بالشفعة
 فهل لاشفعة له في البناء حيث كانت الارض أميرية ولم تكن مملوكة لأحد (اجاب)
 لاشفعة في بناء مجرد والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن اخت وعن زوج ولها
 سبعة قراريط في منزل باع زوجها الرجل آخر بثلاثة اكياس أربعة قراريط وكسور من
 ضمن الحصة المذكورة مع كون حصته ثلاثة قراريط ونصف فقط فطلب الشريك
 الشفعة فيما نفذ فيه البيع وأشهد على ذلك وأراد دفع الثمن للمشتري فادعى المشتري انه
 اشترى بثلاثة اكياس وصرة مجهولة والحال أن المشتري أقر قبل دعواه بذلك لدى بينة
 انه اشترى بثلاثة اكياس فقط هل يقضى للشفيع بالشفعة بعد استيفاء شرائطها بالثمن
 الذي أقربه المشتري ولا تقبل دعواه بعد تاريخ الاقرار أن الشراء بثلاثة اكياس وصرة
 مجهولة ويعامل باقراره السابق (اجاب) نعم يقضى للشفيع بالشفعة بعد استيفاء شرائطها
 الشرعية بالثمن الذي وقع البيع به ويعامل المشتري باقراره بمومية الثمن والله تعالى
 أعلم (سئل) في دار مشتركة بين أخوين مات أحدهما وخلف ولد أصغرا ولم يكن له
 وصي ثم ان عم الصقل باع نصيب نفسه لأجنبي فهل للولد اذا بلغ أن يأخذ نصيب عمه
 بالشفعة وهل اذا كان المشتري ساكنا في نصيب الولد مدة صغره يطالب باجرة المثل في
 تلك المدة وهل اذا ادعى المشتري أنه وهب الحصة المشتراة لولد من أولاده يكون ذلك
 مسقطا للشفعة وهل تشترط المبادرة بالرفع للقاضي ولو بعد الاشهاد على الاخذ بالشفعة
 (اجاب) في الدار المختار وصي شفيع لا ولي له لا تبطل شفيعته وان نصب القاضي قويا
 طلبها أجاز له وعلى شريك القيم أجرة مثل حصة القيمة مدة سكناها قبل بلوغه على المعتمد
 ولا تبطل الشفعة بتأخير طلب التملك والخصوصية على ما به الفتوى وقيل يقضى بقول محمد
 ن آخره شهرا بالاعذر بطلت دفع الضرر رواه محمد الافتاء به وأكده في تنقيح الحامدية وهذا
 حيث وجد طلب المواثبة في مجلس العلم بالبيع بالقبض يفهم طلبها كطلبات الشفعة ونحوه
 وطلب التقرير وهو المشهود على البائع لو العاقر في يده أو على المشتري مطلقا فيقول فلان
 شترى هذه الدار وأنا شفيعها وقد كنت طالبت الشفعة واضلها الآن فاشهدوا وينقض
 لشفيع جميع تصرفات المشتري في المبيع حتى الوقف والهبة والله تعالى أعلم (سئل)
 لرجل يملك مكانا باع النصف منه لآخر بثمن معلوم وصرة بداخلها دراهم مجهولة القدر
 والعدد وخرج للمشتري بذلك حجة شرعية ثم بعد مدة باع رب المكان النصف الثاني للشريك

المذكورين ممن معلوم فاراد الجار أخذ النصف الثاني بالشفعة من الشريك المذكور بعد مضي أربع سنوات وعلمه بالبيع من وقته فهل والحال هذه ليس للجار المذكور الأخذ بالشفعة مع وجود الشريك المذكور رسمياً مع علمه بالبيع من وقته (أجاب) لا شفعة للجار المذكور والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في أحوين يملك داراً ربة عن أبيهما ما عدا أحدهما الرجل أجنبي ممن معلوم في غيبة أخيه بدون أدنى خفض من الآخر ورد البيع في نصيبه وأخذ نصيب أخيه بالشفعة فور علمه بالبيع والتمن فهل يحكم له بالأخذ بالشفعة ويجبر المشتري على رد المبيع للشريك الشفيع المذكور (أجاب) يقضى للشفيع المذكور بالشفعة والحال هذه بعد استيفاء شرائطها والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة لهم دأب عن موردتهم باع بعضهم حصته منها لأجنبي ممن معلوم فبين علم الباقي أخذوا المبيع بالشفعة فور العلم وأشهدوا على ذلك فهل إذا توفرت شروط الشفعة وانتفت موانعها يحكم بها الباقي الشركاء (أجاب) نعم يقضى للشركاء المذكورين بالشفعة بعد استيفاء شرائطها حيث لا مانع وهي على عدد الرؤس والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصّة في عقار ادعى عند القاضي بعد طلب المواقبة والأشهاد على رجل أجنبي غير شريك أنه اشترى بعض العقار المذكور فافكر المشتري الشراء فهل إذا أثبت البيع يكون للشريك في العقار الأخذ بالشفعة جبراً إذا لم يكن مانع (أجاب) يقضى للشريك بالشفعة بعد استيفاء شرائطها فال في الدرم من الشفعة وإذا طلب الشفيع سأل القاضي الخصم عن ملكية الشفيع لما يشفع به فإن أقر بها أي بملكه ما يشفع به أو تكلف عن الخلف على العلم أو برهن الشفيع أنها ملكه سأل عن الشراء هل اشترى أم لا فإن أقربه أو نكل عن العين على الحاصل في شفعة الخليط أو على السبب في شفعة الجوار لخلاف الشافعي أو برهن الشفيع قضى له بها اه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من رجل حصّة معلومة من دار خربة تقبل القيمة بمبلغ معلوم وصرة مجهولة مشار إليها فهل إذا طلب الشفيع المنازعة مع المشتري وأراد أخذ الحصّة المذكورة بالشفعة لا يمكن من ذلك ولا تسمع دعواه وتكون هذه الحيلة مسقطاً لما يطلبه الشفيع ولا سيما أن المشتري المذكور دأبه ملاصقة للشفعة المذكورة (أجاب) صرح أئمتنا بأن جهالة التمن تمنع الشفعة وهذه الحيلة مذكورة في المتن التي عليها المعول والله تعالى أعلم (سئل) في بيت مشترك بين جماعة قسم نصفين وأحد النصفين جذوعه موضوعة على حائطه مشترك بينهما وفيه محل موضوع على عامود كائن في بعض حوش النصف الآخر ولبيت المذكور جنيّة مشتركة بين النصفين فاشترى شخص النصف الذي جذوعه موضوعة على الحائط المشترك بينهما وفيه محل موضوع على عامود كائن في بعض حوش النصف الآخر مع نصف الجنيّة مشاعاً ثم اشترى النصف الثاني مع نصف الجنيّة الباقي والآن يريد الجار الملاصق للنصف الثاني أخذه من مشتريه بالشفعة وذلك بعد أن طلب

٢٨ ١٢٦٧

جادی الاولی

١ ١٢٦٧

٢ جادی الثانية ١٢٦٧

٤ ١٢٦٧

١١ ١٢٦٧

سنة	رجب	
١٢٦٧	٢٢	شراعه من مشتريه باكثر من الثمن الذي اشتراه به ولم يرض فهل والحال هذه لا يمكن من ذلك (اجاب) لا شفعة للجار الملاصق المذكور اذا كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في بيعه ما ملكه لرجل اجنبي بثمن معلوم وللجان جارحين علم بالبيع وبقدور الثمن اخذ به بالشفعة فور علمه فهل اذا ثبت البيع بثمن هاذن البيعة الشرعية وتوفرت شر وطا لاخذ بالشفعة وانتفت موانعها الذي احساكم الشرعي يحكم للشفيع بالشفعة (اجاب) نعم يحكم للشفيع المذكور بالشفعة والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في طاحونة مشتركة بين جماعة باع بعض الجماعة نصيبه فيها لرجل آخر بثمن معلوم وعلم الشريك الاخر بالبيع وقدر الثمن وسكت مدة من الزمان ولم يطلب الاخذ بالشفعة فور علمه بالبيع والثمن فهل اذا اراد الاخذ بالشفعة بعد علمه بالبيع والثمن وسكوته لا يجاب لذلك ولا شفعة له (اجاب) نعم لا يجاب لذلك ان كان الامر كما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين يملكان منزليين لكل منهما قدر معلوم على الشيوع فيهما ما واحد المنزليين محكور والاخر غير محكور شيان احدهما الشريك ببيع نصيبه فيهما لرجل آخر صفقة واحدة بقدر معلوم فلما باع الشريك ذلك اخذ بالشفعة فهل والحال هذه ثبت له الشفعة فيما لم يكن محتكرا او يأخذ بحصته من الثمن (اجاب) للشريك اخذ الحصة المبيعة في المنزل المملوك ارضا وبناء بالشفعة بما يقابل من الثمن ولا شفعة فيما يبيع من البناء في الارض المحتكرة والله تعالى اعلم (سئل) في مكان فيه جزء موقوف شائع وباقيه مملوك لاشخاص فباع احدهم نصيبه فهل يكون للشركاء الاخذ بالشفعة (اجاب) لا شفعة في الوقف ولا له ولا يجواره كما في الدار فاباع احدهم الشريك في العقار المملوك نصيبه منه يكون لباقي الشركاء المالكين الاخذ بالشفعة ولا شفعة للمتولي الوقف فيما يبيع من العقار المملوك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا وله جاران ملاصقان له من الجهتين فباع احدهما لجارين في غيبة الجار الثاني فهل اذا حضر من غيبته وعلم بالبيع وبقدور الثمن واخذ بالشفعة فور علمه بالبيع وبقدور الثمن يقضى له بالشفعة وتكون الدار مشتركة بينهما مناصفة (اجاب) ثبت الشفعة لمن اشترى او اشترى له فاذا طلب الجار المذكور كل الدار يقضى له بالنصف بعد استيفاء الشرائط الشرعية والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى حائوتا من مال ملكها بثمن معلوم اراد رجل ان يأخذها بالشفعة لكونه دارا واسأل لمشفوع به وقف فهل اذا كان المشفوع به وقف لا يكون له ذلك ولو كان الوقف أهليا (اجاب) لا شفعة في الوقف ولو يجزأه فادبيعت دار بجانب دار الوقف فلا شفعة للوقف ولا يأخذها المتولي ولا الموقوف عليه كما في حواشي الدرر الهندية فلا شفعة لما ظار الوقف في الحائوت المذكورة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا باع ثلثها لرجل آخر بقدر معلوم وبالصحة المجهولة واستهلك في المجلس ولم يعلم فهل اذا اراد الجار ان يأخذ بالشفعة والحال هذه لا يجاب لذلك (اجاب)
١٢٦٧	٨	شعبان
١٢٦٧	٥	شوال
١٢٦٧	١٠	ذى القعدة
١٢٦٧	١٧	
١٢٦٧	٦	ذى الحجة
١٢٦٧	١٨	
١٢٦٧	٢٦	

من شروط الاخذ بالشفعة معلومية الثمن فحيث لم يعلم مقدار جميع الثمن فلا شفعة للجار
المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في بيت صغير خرب لا يقبل القسمة لامرأة نصفه والباقي
اغيرها فوهبت المرأة حصتها فيه لرجل بدون مقابل ثم بعد ذلك ذهب لكتاب صك الهبة
وكتب بذلك حجة وقومت المحصة الموهوبة بقدر من الدراهم لاجل أن يدفع عليه رسم
القاضي فهل اذا اراد بعض الشركاء اخذ المحصة الموهوبة بالشفعة لايجاب لذلك ولا
يكون تقويم المحصة بذلك مسوغا لطلب الشفعة (اجاب) لا تثبت الشفعة قصدا الا في
عقار ملك بعوض فلا شفعة في ارض وصدقة وهبة لا بعوض مشروط كما في الدور وغيره فلا
شفعة لبعض الشركاء ان كان الامر ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة
بين امرأتين مناصفة باعت احدهما ما نصيبها الرجل اجنبي بثمان معلوم في غيبة الجار
الملاصق للدارو باعت الثانية حصته من نصيبها المشتري المذكور في غيبة الجار كذلك
بثمان معلوم فهل اذا حضر الجار الملاصق من غيبته واخذ بالشفعة فور علمه بالبيع وبقدر
الثمان بمحض مينة شرعية يجاب لذلك ويقضى له بها جبراً على المشتري اذا ثبت ما ذكر
بالوجه الشرعي وهل اذا قال الجار المذكور ان الثمن زائد على ثمن المثل لا بقصد
الاعراض عن الاخذ بها الا يكون هذا القول مسقطاً لها (اجاب) للجار المذكور اخذ
الحصة المبتاعة أولاً بالشفعة وليس له اخذ ما اشتراه المشتري ثانياً لكون المشتري شريكاً
وقت العقد الثاني والشر يك مقدم على الجار كما في الدور وحواشيها فيمضى للجار
بالشفعة فيما ذكر حيث لا مانع ومجرد اخبار الشفيع بان الثمن زائد عن ثمن المثل بعد
اخذ بالشفعة لا يوجب اسقاط حقه فيها حيث لم يوجد منه ما يدل على الاعراض عنها
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل غاب عن بلدة وله فيها دار وضع يده على قطعة منها
رجل اجنبي وجعلها محلاً للتين وللمالك الغائب جار يملك محلاً باعه لرجل آخر بثمان معلوم
فباع واضع اليد القطعة المذكورة مع بيع الجار لمن اشترى من الجار فهل اذا حضر
الغائب واثبت ان القطعة المذكورة ملك له ^{سئل} ولم يجوز البيع بكون البيع غير نافذ
وله نزعها من المشتري ولا اخذ بالشفعة فور علمه بالبيع والثمان في المحل الذي باعه الجار
(اجاب) يبيع ملك الغير بدون الاذن موقوف على اجازة المالك فان اجازته نفذ وان رده
بطل وللجار الاخذ بالشفعة ويقضى له بها بعد استيفاء شرائطها الشرعية والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل باع داره لاجنبي من غير أن يعلم جاره وغرس المشتري فيها شجرة
فلما علم الجار قال اخذتها بالشفعة فهل له الاخذ بالشفعة أم لا واذا اخذ بالشفعة
فهل يجب على الغارس قطعها (اجاب) يقضى للجار المذكور بالشفعة بعد استيفاء
شرائطها وبالاخذ الشفيع بالثمان وقيمة الغرس مستحق القلع لو غرس المشتري أو كلف
الشفيع المشتري قطع ما غرسه اذ لم تنقص الارض بالقلع والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل يملك بيتاً يبيع بجواره بيت آخر اخذ بالشفعة فور علمه بالبيع ومقدار الثمن

١٢٦٧

٢٧

١٢٦٨

حرم
٧

١٢٦٨

٨

١٢٦٨

٢٨

وذهب الى العقار واشهد عنده باخذه بالشععة وذهب الى القاضي وأخبره بذلك أيضا
 فهل يكون له الاخذ بالشععة ولو كان ذلك البيع مقايضة (أجاب) يقضى للجار
 المذكور بالشععة بعد استيفاء شرائطها في التويم وشرحه وفي الشراء بالقيمي بالشععة يوم
 الشراء ففي بيع عقار بعقار يأخذ الشميع كلام من العقارين بقيمة الآخر والله تعالى أعلم
 (سئل) في دار تسمى بدوارباعها مالها مع غيرها من الاراضي ثمن معلوم فهل حيث
 كانت الدار مملوكة أرضا وبناء يكون لجارها أخذها بالشععة جبراً على المشتري حيث
 لم يكن جار الدار مملوكة أرضا وتوفرت شروطها بأخذ الجار بالشععة وطلبه في مجلس علمه
 واشهاده على ذلك عند العقار (أجاب) ان كان الدوار مملوكاً أرضاً وبناءاً لم يأت به
 ثبت فيه الشععة فيقضى للجار بها بعد استيفاء شرائطها ولا يضره تفرق الصفقة
 لاضرورة لان الصفقة وان اتحدت فقد اشتملت على ما فيه الشععة وعلى ما ليست فيه فحكم
 بها فيما ثبتت فيه اداء الحق العبد كذا في رد المتهمل عن درر البحار وشرح المجموع والله تعالى
 أعلم (سئل) في جماعة يملكون داراً بطريق الميراث عن مورثهم باع أحدهم نصيبه
 فيمالي رجل أجنبي في غيبة أحد الشركاء ثم حضر الشريك من غيبته فعلم بالبيع وقدر
 الثمن فأخذ بالشععة فور علمه بذلك وأشهد على نفسه عند المبيع فهل يحكم للشريك
 المذكور بالشععة حيث توفرت شروطها وجبراً على ود المبيع للشريك الشميع
 (أجاب) يقضى للشريك بالشععة بعد استيفاء شرائطها الشرعية والله تعالى أعلم (سئل)
 في دار مشتركة بين جماعة ذكور واثلاث وفيهم فاصر فاشترى أحد الشركاء البائع حصتين
 بعقدين من شر يكتن ومعه بكل منهما وثيقة شرعية فيها ختم فاضى بملدهم وعلم أحد
 الشركاء البائعين بالبيع وبالثمن وبعد مضي عشر سنين مع حضورهم بالبلد أراد أن يأخذ
 بالشععة وراد الشريك القاصر بعد بلوغه ان يأخذ أيضاً بالشععة لكنه لم يطلبها عقب
 بلوغه بل استمر ساكتاً سنتين مع حضوره وهو يعلم بالبيع وبقدرا الثمن أيضاً فهل لا يمكن
 كل منهما من الاخذ بالشععة وهل اذا تعلن مؤخر الشععة بجهاه باشتراط القورية
 لا يعتبر تعلمه المذكور (أجاب) تبطل الشععة بترك طلب المواثبة في مجلس أخبر فيه
 بالبيع أو ترك طلب الاشهاد عند عقار أو ذى يد ولا يعذر بالجهل باشتراط القورية
 في ذلك فلا شععة للشريك المذكور من حيث كان الا حرمه موطور والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل يملك داراً باع حصه منها لرجل أجنبي بشر معلوم وله جار ملاصق غائب
 فهل اذا حضر الجار المذكور من غيبته وأخذ بالشععة فور علمه بالبيع ويتدوال الثمن وأشهد
 عند العقار يجاب لذلك ويقضى له بها اذا ثبت ما ذكره اذا منعه من شترى متعللاً بان البيع
 حصل من مدة أربعة أشهر لا عبرة بتعلاله ولا يكون مانعاً له (أجاب) يحكم للجار المذكور
 بالشععة بعد استيفاء شرائطها ولا عبرة بتعلاله حيث تحقق طلب المواثبة فوراً
 في مجلس العلم بالبيع والثمن وطلب الاشهاد بلا تراخ مع التمكن منه والله تعالى أعلم

١٢٦٨

٣٠

صفر

١٢٦٨

١

١٢٦٨

٥

ربيع الاول

١٢٦٨

٦

١٢٦٨

١٧

(سئل) في رجل باع داره وله جار ملاصق فائب عن بلد تلك الدار وقبض المشتري لداروسا ثم انفق خمس سنين وبنى فيها وبعده مضى المدة المذكورة علم الجار ان القائب بالبيع فاخذ بالشقة عقب علمه بذلك من غير تراخ وتوجه الى تلك الدار واشهد بالاخذ بالشقة عنده فهل يجب لذلك ويأخذ الدار قهرام من المشتري (اجاب) يقضى للجار المذكور بالشفعة بعد استيفاء شرائطها الشرعية ولا يضر مضى تلك المدة قبل العلم بالبيع والتمن ولا شفيع تكليف المشتري بهدم ما بناه أو تملكه به بقيته مستحق القلع برضاها ما ان لم يضر القلع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة غائبة تملك بيتا بجواره حوش ملاصق بملك الجماعة مشتركين فيه باع بعضهم نصيبه لرجل اجني ولم يأخذ احدهم به بالشفعة فهل اذا حضرت المرأة الغائبة من سفرها وأخذت بشفعة الجوار فور علمها بالبيع والتمن يقضى لهاها والحال هذه (اجاب) نعم يقضى للمرأة المذكورة بالشفعة حيث توفرت شروطها وانتفت موانعها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك مكان بجواره قهوة والحاكمة التي بينهما مشتركة الانتفاع بين المكان والقهوة فالملك للقهوة بأهلها الرجل نصراني فاراد صاحب المكان ان يأخذ القهوة بالشفعة فهل يجب لذلك (اجاب) يقضى للجار المذكور بالشفعة بعد استيفاء شرائطها الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دار ياعها لاجد جيرانه وقبض منه الثمن وكتب له حجة من نائب القاضى ثم بعد مدة ثلاثة أشهر من وقت البيع طلب الجار الآخر ان يأخذ بالشفعة فهل اذا كن موجودا بأهل تلك المدة وعالمها بالبيع وبقدار الثمن ولا مانع له من الاخذ بالشفعة من وقت البيع لا يجب لذلك ويكون سكوت تلك المدة مع علمه بالبيع وبقدار الثمن وعدم المانع مستثا لشفعته وتكون جميع الدار للجار المشتري (اجاب) لا شفعة للجار المذكور اذا تحقق هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين لهما دار بمل كل منهما الاخر بداره وزاد احدهما دارا لآخر وصار كل منهما يتصرف في دار الاخر سنة ثم حضر جارا لاجد المتبادرين وعلم بالمبادلة وسكت من غير طلب مدة تزد على اثني عشر يوما ثم بعد علمه وسكوته المدة المذكورة اراد الاخذ بالشفعة فهل لا يجب لذلك حيث علم وسكت (اجاب) لا شفعة للجار المذكور حيث سكت بعد العلم بالبيع وقدر الثمن بلا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في دار لجماعة آلت اهلهم بالارث عن مورثهم فباع احدهم كاهن حصه فيها شائعة لاجني في غيبة باقي الشركاء فهل يتوقف صحة البيع على حضور باقي الشركاء فلمهم ابطاله بعد حضورهم او يكون البيع في قدر نصيبه صحيحا ولباقي الشركاء اخذ بالشفعة اذا توفرت شروطها وانتفت موانعها (اجاب) بيع أحد الشركاء نصيبه المعلوم من العقار المشترك صحيح لا يتوقف بفاذه على حضور باقي الشركاء حيث صدر صحيحا لازما ويقضى للشريك بالشفعة بعد استيفاء شرائطها الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى دارا من آخر بثمن معلوم علمه صاحبها كره لجهة المسجد فهل

٢ ١٢٦٨

٢٢ ١٢٦٨

جادی الاولی

٢٢ ١٢٦٨

٢٥ ١٢٦٨

٢٩ ١٢٦٨

١ ١٢٦٨

١٢٦٨

١٣

إذا أراد المزار أن يأخذها بالشفعة لا يجب لذلك حيث كان عليها حكر (أجاب) نعم لا يجب لذلك والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع عقارا لأجنبي بثمن معلوم وله جار ملاصق غائب عن بلد المبيع فحين بلغه الخبر قال أخذت بالشفعة في مجلس العلم بالمبيع وأشهد على ذلك فهل إذا شهدهت له البيعة بالأخذ بالشفعة فور العلم وتوفرت شروط الأخذ بها وانتفت موانعه يحكم له بها ولا يلزم الشفيع يمين بعد شهادة البيعة له بذلك (أجاب) إذا علم الشفيع بالمبيع وقدر الثمن وأخذ بالشفعة فور علمه وأشهد على ذلك عند العقار أو البائع أو العتق في يده أو المشتري من غير تراخ وانتفت موانع الأخذ بها يقضى له بالشفعة ولا يمين مع البرهان والله تعالى أعلم (سئل) في فرن مشترك بين ورثة باع أحد الشر كانه نصيبه منه لامرأة أجنبية بثمن معلوم فعند علم الشريك بالمبيع وبقدار الثمن أخذ بالشفعة فور علمه عند العقار بحضرة بيعة فهل إذا ثبت ما ذكر يقضى للشفيع بالشفعة جبر على المشتري إذا تحقق ما ذكر بالطريق الشرعي

شعبان

١٤

١٢٦٨

٢١

١٢٦٨

(أجاب) نعم يقضى للشفيع المذكور بالشفعة بعد استيفاء شرائطها الشرعية وانتفاء موانعها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى دارا من آخر بثمن معلوم ووضع يده عليها وتصرف فيها لنفسه مدة من السنين وله جار غائب حضر من غيبته وعلم بالمبيع والثمن ولم يأخذ بالشفعة فور علمه وسكت مدة من الشهر والآن أراد الأخذ بالشفعة مع علمه وتأخير فهل والمحال هذه تسقط شفيعته بالتأخير ويمنع من معارضته للمشتري (أجاب)

رمضان

٢

١٢٦٨

إذا علم الشفيع بالمبيع والثمن سكت عن طلب الموائبة أو ترك طلب الشهاد مع القدرة على ذلك بطلت شفيعته وليس له بعد ذلك الأخذ بها حيث تحقق ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين مشتركين في دار شركة ملك باع أحدهما جميع الدار المشترك بغير إذن الآخر فهل ينفذ البيع في نصيب البائع خاصة وإذا قلتم بذلك فهل للشريك الذي لم يبيع الأخذ بالشفعة (أجاب) كل من شركى الملك أجنبي في نصيب الآخر فلا ينفذ بيع أحدهما حظ شريكه دون ذنبه وأجازته وإذا رد البيع في نصيبه يرد ويقضى للشفيع بالشفعة بعد استيفاء شرائطها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا باع نصفها لآخر من مدة ثمان عشرة سنة فوضع المشتري يده على ما اشتراه وبنائه دارا لنفسه والآن يدعي رجل قريب للبيع بان له حصص في الدار المذكورة ويريد الأخذ بالشفعة فهل إذا علم بالمبيع وبقدار الثمن ولم يأخذ فور علمه لا يجب لذلك

١٢٦٨

١٨

ذى القعدة

١٥

١٢٦٨

إذا ثبت ما ذكر ويمنع من معارضة المشتري فيما اشتراه بدون وجه شرعي (أجاب) لا يقضى للشفيع بالشفعة على فرض ثبوت شركة في المبيع بدون استيفاء شرائطها الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين رجلين باع أحدهما نصيبه فيها لرجل آخر بثمن معلوم من الداراهم فعلم الشريك بالمبيع وقدر الثمن فأخذ بالشفعة فور علمه وأشهد على نفسه في مجلس المبيع فهل يحكم له بها حيث توفرت شرائطها وإذا ادعى

المشتري ان الدار محتكرة من جهة وقف حيلة لمنع الشريك من الشفعة ولم يثبت لا ببينة شرعية ولا بحجة بيده أنه محتكرة وأقام الشفيع بينة على ان الشراء وقع في نصف الدار أرضا وبناءا لا بغير بدعوى المشتري شرعا ويحبى بر على تسليم المبيع للشريك الشفيع المذكور (أجاب) اذا باع أحد الشريكين في الدار نصيبه منها الاجنبي يكون لشريكه الشفعة فيقضى له بها بعد توفير شرائطها حيث لم تكن أرض تلك الدار وقفًا فان كانت الارض وقفًا فلا شفعة والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة ورثوا دارا عن مورثهم باع أحدهم نصيبه منها الرجل اجنبي بثمن معلوم من الدراهم والبعض الذي لم يبيع كان غائبا وقت البيع دون مسافة القصر فكث النصيب المباع تحت بدعوى المشتري مدة عشر سنين ثم باعه لرجل آخر وبعد ذلك حضر البعض من غيبته في بلد البيع وعلم البيع وقدر الثمن ولم يأخذ بالشفعة فور علمه بل وكل آخر في أخذه له بالشفعة ولم يأخذها الوكيل على الفور ثم رجع الى محل غيبته فهل لا يجب لأخذه بالشفعة حيث لم يأخذ فور علمه بل وكل في الأخذ بالشفعة (أجاب) لا يقضى للشفيع بالشفعة بدون استيفاء شرائطها الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتين بينهما قطعة أرض ملاصقة لهما ملك لغيره وليس عليهما حكر فباعها ما ملكها الرجل آخر غير جاره فهل اذا علم الجار واخذ بالشفعة فور علمه بالبيع وبقدر الثمن واشهد على ذلك له اخذ تلك القطعة فهرأع المشتري بالثمن الذي وقع عليه البيع (أجاب) يقضى للشفيع المذكور بالشفعة بعد استيفاء شرائطها شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى دارا من آخر بثمن معلوم من الدراهم وبالصرة المجهولة واستلم سكت بالمجلس بحضور بينة شرعية تشهد بذلك فهل اذا كان الجار غائبا وحضر من غيبته واراد ان يأخذ بالشفعة والحال هذه لا يجب له ذلك ولا شفعة له ويمنع من معارضته بدون وجه شرعي (أجاب) حيث كان الثمن مجهولا لا يحكم للشفيع بالشفعة لان جهالة الثمن تمنع الشفعة كما في الدرر وغيره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك حصاة في طاحونة باعها لرجل اجنبي بثمن معلوم فعلم الجار بالبيع وقدر الثمن فطلب الأخذ بالشفعة فور علمه بالبيع واشهد على نفسه بذلك فهل والحال هذه يحكم للجار بالأخذ بالشفعة حيث توفرت شرائطها ويحبى بر المشتري على رد المبيع للجار الشفيع المذكور (أجاب) يقضى للشفيع المذكور بالشفعة حيث توفرت شرائطها وانتفت موانعها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة اشترت دارا بثمن معلوم بموجب حجة شرعية بيدها ولها جار غائب حضر من غيبته وعلم بالبيع والشراء وبقدر الثمن فامتنع من الأخذ بالشفعة فور علمه فهل اذا اراد الآن الأخذ بالشفعة وكان هناك بينة تشهد بعلمه بالبيع والثمن عند حضوره من غيبته وسكوته عن طلب الشفعة لا يجب لذلك ويسقط حقه منها اذا ثبت ما ذكر ويمنع من معارضتها في دارها بدون وجه شرعي (أجاب) تبطل الشفعة بترك طلب المواثبة في مجلس العلم بالبيع والثمن أو ترك طلب الاشهاد عند عقار أو ذى يد كما هو مصرح

١٢٦٨

٢٣

ذى الحجة

١٢٦٨

١٢٦٨

٢٠

١٢٦٨

٢٣

محرم

١٢٦٩

١٠

١٢٦٩

١٠

سنة

محرم

به فلا يس للجار المذكور الاخذ بالشفعة حيث تحقق ما ذكره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ابعادية باع خمسة فداناً منها معينة لرجل بثمن معلوم بموجب حجة شرعية ثابتة المضمون من مدة اربعة أشهر وزيادة مع علم الجار وسكوته ثم بعد مدة باع للمشتري مائة فدان باقى الابعادية مع علم الجار وسكوته ايضا بثمن معلوم بموجب حجة شرعية بيد المشتري ثابتة المضمون فهل اذا اراد الجار المذكور الآن الاخذ بالشفعة لايجاز لذلك ولا شفعة له وينع من معارضة المشتري فيما اشتراهم بدون وجه شرعى (اجاب) سكوت الجار المذكور عن الاخذ بالشفعة مع علمه بالبيع وقدر الثمن هذه المدة مسقط للشفعة والله تعالى أعلم (سئل) في أمكنة مختربة باعها مالكة الرجل بثمن معلوم فلما علم بذلك الجار الملاصق للبيع أشهد في مجلسه على الطلب بالشفعة وعند البيع فور علمه بذلك فهل اذا توفرت شروط الاخذ بالشفعة وانتفت موانعه يحكم بالشفعة للجار الملاصق والحال هذه (اجاب) نعم يحكم بالشفعة المذكور بالشفعة بعد استيفاء شرائطها وانتفاء موانعها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا باعها شيخ البلد للجار الملاصق لها في غيبة المالك ثم بعده حضر المالك ورد البيع وباعها لرجل أجنبي غير ملاصق بثمن معلوم فهل للجار الملاصق الاخذ بالشفعة فور علمه بالبيع وقدر الثمن ويقضى له بها جبرا على المشتري اذا ثبت ما ذكر (اجاب) يقضى للجار بالشفعة بعد استيفاء شرائطها الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حانوتين في أرض محتمكة باع المالك نصفهما شائعا لرجل بثمن معلوم قبض بالجلس على يد نائب الحاكم الشرعى وبحضرة جمع من المسلمين والآن يدعى من هو ساكن باحد الحانوتين شراء نصفهما سابقا من البائع شائعا قبل المشتري المذكور فهل ينفذ البيع لكل من المشتري الثانى والاوّل واذا تعلل مدعى الشراء أو لا بان النصف الذى اشتراه الثانى هو عين النصف الذى باعه له البائع او لا لاجل ابطال البيع الثانى لايجاب لذلك ولا عبرة بتعلله المذكور يقضى لكل منهما بالنصف شائعا لكون المالك واحدا ولا شفعة لاحدهما على الآخر حيث كانت الارض محتمكة (اجاب) لا شفعة فيما يبيع من البناء في الحانوتين المذكورين على فرض تصورهما وليس لمدعى الشراء أو لا معارضة المشتري النصف حيث كان الاخر ما هو المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر خمسة شائعة في دار غير قابلة للشفعة بثمن معلوم وصرة مجهولة استلمت بالجلس ووعب البائع باقى الدار للمشتري المذكور وقبل منه ذلك ووضع ان يشتريه عليه امددة والاّ تيريد الجار الملاصق لها الاخذ بالشفعة فهل والحال هذه لايجاب لذلك وينع من معارضة المشتري فيما يبدون وجه شرعى (اجاب) لا شفعة للجار المذكور حيث كان لامر ما هو مذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا باعها لرجل أجنبي في غيبة الجار الملاصق واستقر المشتري واضعا يده عليهما مدة من السنين فمكر الشراء فهل للجار الملاصق الاخذ بالشفعة فور علمه بالبيع

١٢٦٩

٢٦

١٢٦٩

٢٧

١٢٦٩

٣٠

صفر

١٢٦٩

٤

١٢٦٩

٨

صفر ٢٩
سنة ١٢٦٩

ربيع الاول

١٢٦٩

١٢٦٩

١٢٦٩

١٢٦٩

ربيع الثاني

١٢٦٩

وبقدر الثمن ولا يكون طول المدة ما نعلم من الاخذ بالشفعة (اجاب) ثبت للجار الملاصق
حق الشفعة بعد علمه بالبيع وقدر الثمن فيقضي له بها بعد اقامته بينة على المشتري بشرائه
واستيفاء شرائطها وهضي المدة قبل العلم بالبيع لا يستقطها والله تعالى أعلم (سئل) في
مكان مشترك بين رجلين أحدهما مال ثار بعه وللآخر باقية فباع صاحب الربع نصيبه
لرجل أجنبي بثمن معلوم في غيبة شريكه ثم مات المشتري عن ورثة بلغ وقاصر بن قبساع
البايعون نصيبهم للقصر بثمن معلوم ثم حضر الشريك الغائب فبين علم بالبيع الاول
وقدر الثمن أخذ بالشفعة فور علمه فهل اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية يقضي له بها (اجاب)
يقضي للشريك بالشفعة بعد استيفاء شرائطها شرعا وانتفاء موانعها ولا يبطلها موت
المشتري ولا موت البائع لبقاء المستحق له كما صرحوا به كما لا يبطلها بيع المشتري أو وارثه
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا خربة باعها لرجل آخر بثمن معلوم وله جار
ملاصق أخذها بالشفعة فور علمه بالبيع وبقدر الثمن فهل يكون له ذلك واذا ادعى البائع
أنه وهب متاعا للمشتري بملاصة مائة مائة الشفيع بعد تحقق البيع ومعرفة قدر الثمن
لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات شرعا (اجاب) يقضي للجار بالشفعة اذا لم يثبت
ما يبطلها بعد استيفاء شرائطها شرعا والافلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك ثمانية
عشر ذراعا من دار بالارث ويحجر اربعة ارباعها مال كها بثمن معلوم من الدراهم وللدار جار
آخر من جهة اخرى فطلب كل الاخذ بالشفعة بعد علمه بالبيع والثن فهل والحال هذه
يكون لكل من الجارين الاخذ بالشفعة بحق الجوار (اجاب) ثبت الشفعة للجار
الملاصق فيقضي لكل من الجارين الملاصقين بالشفعة بعد استيفاء شرائطها الشرعية
والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين شريكين اشترى أحدهما نصيب شريكه
بثمن معلوم من الدراهم فهل اذا كان للدار المذكورة جار واراد ان يأخذ بالشفعة والحال
هذه لا يجب لذلك (اجاب) قال في التنوير وشركه وتثبت يعني الشفعة لمن اشترى
اصالة أو وكالة أو اشترى له بالوكالة وفدته انه لو كان المشتري أو الموكل بالشراء شريكا
والدار شريك آخر فلهما الشفعة ولو هو شريكا وللدار جار فلا شفعة للجار مع وجوده
اه وبهذا يعلم انه لا شفعة للجار المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة
بين ثلاثة اخوة مات أحدهم عن أخويه وعن ولد صغير له ولم تقسم الدارين بينهما وبين
ولد الصغير فباع أحد الاخوين حصته لأخيه ثم باع الاخ حصته وحصته ابن أخيه
الصغير ولم يعلم الصغير بذلك حتى كبر ورد البيع في حصته فهل اذا علم بعد بلوغه بالبيع
والثن له أن يأخذ نصيبه من المشتري وحصته عه بالشفعة ولو طال المدة قبل علمه بأن
زادت على أكثر من ثلاث سنين وهل اذا وكل رجلا يأخذ بالشفعة له ذلك (اجاب)
يقضي للصغير المذكور بما يخصه في تركته والده وفي الدراهم التي صار صبي شفيع لاولي له
لا تبطل شفيعته وان نصب القاضي قسما يبطلها جازله والله تعالى أعلم (سئل) في

رجل باع دارا لآخر بثمن معلوم وله جارقا صر لاولي له فلما بلغ القاصر وعلم بالبيع
و بقدر الثمن أخذ الدار المبتاعة بالشفعة فور علمه بالبيع و بقدر الثمن عند العقار وأشهد
على ذلك بيينة شرعية فهل يقضى للشفيع المذكور بالشفعة اذا ثبت ما ذكر بالوجه
الشرعي (اجاب) يقضى للشفيع المذكور بالشفعة بعد استيفاء شرائطها وفي الدر
المختار صي شفع لا ولى له لا تبطل شفيعته قال في حواشيه قوله أن يطلبها بعد بلوغه هـ
والله تعالى اعلم (سئل) في أرض مملوكة بعضها لقاصر وباقيها للبائعين اشترى
رجل نصيب البائعين منهم بثمن بعضه صرة مجهولة في ثمن نصيب كل ومضى على ذلك مدة
وأراد القاصر بعد بلوغه أخذ المبيع بالشفعة من المشتري فهل اذا لم يعلم قدر الثمن لا يجاب
لذلك (اجاب) لا شفعة فيه بالبيع على الوجه المذکور والله تعالى اعلم (سئل) في
امرأة ماتت عن ثلاثة بنين وبنت وتركت ما يورث عنها شرعا من دار وغيرها فطلب احد
البنين قصبة التركة فادعى أحدهم انه اشترى الدار من أمه قبل موتها وأنكر الشريك فهل
اذا كان المشتري جارا ملاصقا لهذه الدار والدار المذكورة جار ملاصق من جهة أخرى
وأخذ بالشفعة فور علمه بالبيع و بقدر الثمن يقضى لكل منهم بالشفعة مناصفة بعد
تموت البائع بالوجه الشرعي ويقسم جميع ما ثبت أنه تركه بين جميع الورثة بالغريضة
الشرعية (اجاب) يقسم جميع تركبة المرأة بين ورثتها بالغريضة الشرعية
و يقضى للشفيع والمشتري الجارين بالشفعة بعد استيفاء شرائطها والله تعالى اعلم
(سئل) في أربعة مشتركين في دار باع أحدهم حصته لأحد الشركاء بثمن معلوم من
الدرهم فهل يكون للباقين الاخذ بالشفعة فور علمهم بالبيع و بقدر الثمن ويكون لكل
منهم أخذ ما يخصه بالشفعة على قدر نصيبه (اجاب) يقضى لجميع الشركاء الباقين
ومنهم المشتري بالشفعة بعد استيفاء شرائطها الشرعية على عدد رؤسهم لا بقدر الانصاف
لوتفاوت والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن زوجته وعن أولاد كور
وثلاث البهض بالغ والبهض قاصر فأقام القاضي رجلا أجنبيا وصيا على القصر بسبب انه
متزوج ببنت من بنات المتوفى فوضع الوصي يده على ماتركه المتوفى من بيت وطاحونة
دائرة وسكن البيت مع بعض الورثة البالغ وصار يستغل الطاحونة بدارتها على يده
كجاري والحال ان عم القصر أخذهم عنده في بلد ورثهم من ماله تبرعاً منه حتى
بلغوا رشدهم ولا يتفق عليهم شيأ من مال أبيهم فهل اذا طلب الاولاد بعد بلوغهم أجرة
ما يخصهم في المنزل والطاحونة يجابون لذلك مدة يتقهم واذا باع أحدهم جزءاً من نصيبه
للوصي المذکور بثمن معلوم في غيبة الآخر أخذ بالشفعة فور علمه بالبيع و بقدر الثمن
يقضى له بها جبراً على المشتري اذا ثبت ما ذكر بالبيينة الشرعية (اجاب) لليتيم بعد بلوغه
رشيداً مطالبة من استولى على عقار بلا عقد اجارة واستعمله بأجرة المثل مدة استيلائه
ويقضى للشفيع بالشفعة بعد استيفاء شرائطها الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل

١٢٦٩

١١

١٢٦٩

٢٢

١٢٦٩

٣٠

جمادى الاولى

١٢٦٩

٣

١٢٦٩

٥

يملك عقاراً يباعه لرجل آخر بثمن معلوم من الدراهم ثم يباعه المشتري لرجل آخر أيضاً بثمن معلوم وهو كل منهما فيه بعض عسرة وللعقد المبيع جار غائب فلما علم الجار الغائب بالمبيع أخذ بالشفعة فور علمه بالمبيع وقدر الثمن وأشهد على نفسه بذلك في مجلس العلم فهل والحال هذه يحكم له بالأخذ بالشفعة حيث توفرت شرائطها (أجاب) يقضى للجار بالشفعة بعد استيفاء شرائطها الشرعية وتمتص جميع تصرفات المشتري حتى الوقف ويأخذ الشفعين بالثمن وقيمة البناء مستحق القلع لو بنى المشتري أو كاف المشتري قلعه ولا يجبر المشتري على بيع البناء إلا إذا كان في القلع نقصان الأرض والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين رجل وأولاده أحدهم ذكروا الباقي أناث اقتسموها نصفين فأخذ أحدهما مع أخواته نصفها وأخذ الآخر نصفها وبنوا حيزاً بين القسمين وطريق القسمين الخاص بهما واحدة ثم مات أحدهما عن ابنه وأخواته المذكورات ثم مات هذا الابن عن ابن عم أبيه وعماته ثم مات ابن العم الآخر عن ابنتين فباعت الأخوات المذكورات ما حصهن في نصف الدار في غيبة هذين الابنتين فحضر أحدهما وأخذ نصف ما باعته ثم الآن حضر أخوه الذي كان غائباً ويريد الأخذ بالشفعة في جميع ما باعته الأخوات المذكورات أولاً فهل يقضى له بالشفعة بعد استيفاء شرائطها حيث كان أصل الدار واحداً وبعد القسمة الطريق الخاصة بالقسمين مشتركة مع كونه جاراً بالمبيع (أجاب) نعم يقضى للرجل المذکور بالشفعة بعد استيفاء شرائطها الشرعية ولا شفعة لأخيه فيها باعتسه الأخوات حيث طلب نصف ذلك إذ شرط صحته طالب الكل فلو طالب الشفعين البعض بناء على أنه يستحقه فقط بطالت شفيعته كما صرحوا به والله تعالى أعلم (سئل) في بيت مشترك بين ثلاثة باع أحدهم نصيبه لرجل أجنبي بقدر معلوم من الدراهم في غيبة أحد الشركاء وعدم علم الحاضر بالمبيع وبقدر الثمن فهل والحال هذه يكون له كل منهما الأخذ بالشفعة فور علمه بالمبيع وبقدر الثمن وتكون الشفعة بينهما على قدر المالك (أجاب) يقضى لكل من الشريكين في العقار المذکور بالشفعة بعد استيفاء شرائطها الشرعية والشفعة على عدد الرؤس عندنا لا على قدر الأنصبة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتاً يباعه لامرأة بثمن معلوم من الدراهم من مدة عشر سنين وله جار ملاصق علم بالمبيع وبقدر الثمن ولم يأخذ بالشفعة ثم مات عن وارث فهل إذا أراد وارثه الآن أن يأخذ بالشفعة لا يجب لذلك والحال هذه ويمنع من الترخض بدوزوجه شرعي (أجاب) تبطل الشفعة بموت الشفعين قبل الأخذ بعد الطلب أو قبله ولا تورث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتاً في ربيع يباعه لآخر بثمن معلوم بمصر فبذرة شرعية ثم حصل بين المشتري وامرأة جنيبة جارية منازعة بسبب أنها ذكرت يد شراعه وزادت في ثمنه بعد عقد البيع بواسطة الدلال فهل لا تجاب لذلك إذا كان عقد البيع ثابتاً ولا عبرة بتلك الزيادة وإذا أرادت الأخذ بالشفعة بعد علمها

١٢٦٩

٢

١٢٦٩

٢١

١٢٦٩

٢٢

١٢٦٩

٢٦

بالببيع وبقدرا الثمن وتر كها الاخذ بها لا تجاب لذلك أيضا اذا تحقق ما ذكر (اجاب) نعم لا تجاب المرأة المذكورة لذلك ويسقط حق الشفعة بترك طلبها فور العلم بالببيع وقدر الثمن وان كانت الشفعة تثبت في العلو وان لم يكن طريقه في السفلى لانه اتفق بالعقد بماله من حق القراء كما في الدرر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى دارا من مالها بثمان معلوم فاحذها جارا لدار المبيعة بالشفعة فور العلم فادعى المشتري ان بناءها على أرض محتكرة يريد بذلك ابطال شفعتها فهل يحكم بها للجار عند توفر شروطها وانتفاء موانعها ولا عبرة بدعوى المشتري الاحتكاك بدون اثبات شرعي

(اجاب) لا شفعة في البناء في الارض الموقوفة فاذا لم يثبت ان أرض تلك الدار وقف بل ثبت البيع في الدار ارضا وبناء يقضى للشفيع بالشفعة بعد توفر شروطها والافلا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك بيتا باعت نصفه من رجل أجنبي بثمان معلوم ثم بعد مدة ثمانية أشهر من حين الشراء مات المشتري عن ورثة ويحوار البيت المذکور جار ملاصق لا يعلم البيع فعند علمه به وبقدرا الثمن أخذ بالشفعة فور علمه وأشهد بيته عند

العقار على ذلك فهل اذا ثبت ما ذكر يقضى له بالشفعة ويكون له أخذ الحصة المبتاعة من ورثة المشتري اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) يقضى للجار بالشفعة بعد استيفاء شرائطها الشرعية وترفع يد ورثة المشتري حيث لا مانع ولا يبطلها موت المشتري لبقاء المستحق والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى دارا منها سبعة عشر قيراطا على أرض مملوكة وسبعة قيراط على أرض محتكرة لجهة معينة بقدر معلوم فلما علم الجار بالببيع أخذ القدر المملوك بالشفعة فور علمه فهل والحال هذه يقضى له بالشفعة عند توفر شروطها وانتفاء موانعها جبرا على المشتري (اجاب) للجار الملاصق الاخذ بالشفعة فيما يبيع بجوارحه من العقار المملوك ولا شفعة في البناء على الأرض المحتكرة ولا يصر

تقرىق الصفة على المشتري هنا ادعاء محقق العبد والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ابتاع بيتا له ولولا دأخيه القصر بما يخصه ويخصهم من المال ورسم ذلك باسمه في الأصل مع كون الالبتاع المذکور تابعا لسكن منهم بالبيضة الشرعية فهل اذا باع حصته في البيت المذکور بعد بلوغ أحدهم واجازته شراعه له يكون لاحد الاولاد المذکور

أخذها بالشفعة والحال هذه (اجاب) للشريك في العقار المملوك الاخذ بالشفعة ويقضى له بذلك بعد استيفاء شرائطها الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى دارا أرضها محتكرة ومكرمت في مال كسبه سبع عشرين سنة لا يخرج مدة ثلاث سنين ويجوار هذه الدار وكالة مملوكة لا يخرج بعد هذه المدة وكيل مال وكالة على تعدد بيع الدار المذكورة أراد وكيل مالها ان يشتريه بالشفعة فهل لا شفعة له

سواء أراض محتكرة (اجاب) لا شفعة لمالك المذکور في الدار المبنية على الارض المحتكرة فيمنع الوكيل عن ذلك والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل

مات عن ابنين وبنت من زوجة وابن من زوجة أخرى وقدمات كل من الزوجتين في حال حياته وترك دارا ثم مات أحدا لآخرين الشقيقين قبل فسمتهما عن أخيه الشقيق وأخته الشقيقة وعن أخيه لآبيه ثم مات الأخ الشقيق الثاني عن أخته الشقيقة وأخيه لآبيه ثم ماتت الأخت الشقيقة عن ابن و بنتين وزوج فوضع الأخ للأب يده على الدار المذكورة وباعها في غيبة ورثة البنت بدون إذنهم ورضاهم لأجنبي فهل لا ينفذ بيعه إلا في نصيبه فقط ويكون لورثة البنت أخذ ما يبيع بالشفعة فو رعلمهم بالبيع وبقدرا الثمن (أجاب) يبيع مالك الغير بدون إذن المالك موقوف على الإجازة فإن أجازها المالك نفذ وإن رده بطل ويقضى للشريك بالشفعة بعد استيفاء شرائطها وانتفاء موانعها والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين جماعة باع أحدهم نصيبه لرجل أجنبي مع وجود شريكه وعلمه بالبيع ثم غاب ورجع من غيبته ومكث نحو شهرين مع علمه بالبيع وتدار الثمن والآن أراد أن يأخذ بالشفعة متعللا بأنه يجهل أن له حق الشفعة فهل يمنع من الأخذ بالشفعة والحال هذه (أجاب) لا شفعة للشريك المذكور والحال هذه ولا يعذر بالجهل والله تعالى أعلم (سئل) في ناظر على وقف أهلى أجر لرجل مكانه أكثره أنقاض باجرة معلومة وباعه نقضه المطروح والمحقق به بمقتضى كشف وأخبار أهل المعرفة من طرف القاضى وبعد تمام ذلك أذن له بالبناء والعمارة على أن كل شئ يبناه وعمره يكون مالا يستأجر مستحق البقاء على الدوام وللكان المذكور جيران ملاصقون يريدون أخذه بالشفعة فهل لا يكون لهم شفعة والحال هذه ويمنعون من معارضته في ذلك بغير وجه شرعى (أجاب) نعم لا يكون لهم شفعة فيما ذكره والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين ورثة البعض باع والبعض قاصر باع بعض الباقين نصيبه من الرجل أجنبي فهل إذا منع البعض القاصر منهم وعلم بالبيع وبقدرا الثمن وأخذ ما يبيع بالشفعة فور علمه وأنه يدينه عند العقار بحساب لذلك ويقضى له بها شرعا إذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعى (أجاب) نعم إذا باع الشريك القاصر وطالب الشفعة يقضى له بها بعد استيفاء شرائطها حيث لا ولي له قال في الدرر صبي شفيع لا ولي له لا تبطل شفيعته وإن نصب القاضى قضايا لم يباها جاز والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين أحدهما يملك طاحونة والآخرة يملك منزلا لا يبادل لا مؤبدا لا رجوع فيه ووضع كل منهما يده على ما أخذه بطريق البذل وتصرف فيه بالهدم والبناء والسكنى والاسكان وغير ذلك مع مشاهدة كل منهما للآخر وسكوته مدة تسع وثلاثين سنة من غير نزاع وبعد موت أحدهما المتبادلين باع المنزل ماله فكيف فهل إذا أراد أحد من ورثة المتوفى أن يأخذ بالشفعة ويقول أنا أولى بالشراء من غيره ولم يكن له حق الجوار لا يجاب لذلك (أجاب) لا شفعة للوارث المذكور حيث لم يكن شريكا في المبيع ولا في حقه ولا جارا أو كان ولم توجد شرائط الشفعة والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة شركاء في أرض تملوكة لهم يملكون السودان بها فخيّل

١٢٦٩

١٦

١٢٦٩

شوال
١٣

١٢٦٩

٢٥

١٢٦٩

دى الحجة
١٤

١٢٦٩

١٧

سنة	ذى الحجة	وأشجار باع بعض الشركاء حصته منها لأحد الشركاء بثمن معلوم فهل إذا طلب الباقي أخذ المبيع بالشفعة فور العلم يقضى له بها الكسب ونه شريكه في المبيع حيث توفرت شروطها وانتفت موانعها (أجاب) يقضى لباقي الشركاء في تلك الأرض بالشفعة حيث كانت عمالوكة وتوفرت شرائط الشفعة والله تعالى أعلم (سئل) في ولدي عم يملك بيتا بطريق الميراث عن مورثهما باع أحدهما نصيبه للشريك الآخر بثمن معلوم من الدراهم على يد نائب قاضي بلدتهما بحضرة بيعة شرعية ثم بعد ذلك أراد الجار أن يأخذ المبيع من الشريك المشتري بالشفعة فهل والحال هذه لا يجاب الجار لذلك وليس له معارضة الشريك المشتري في ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) ثبتت الشفعة لمن شري أصالة أو وكالة أو شري له بالوكالة وفائدة أنه لو كان المشتري أو الموكل بالشراء شريكاً وللدائر شريك آخر فلهما الشفعة ولو هو شريكاً وللدائر جار فلا شفعة للجار مع وجوده أفاده في التنوير وشروطه ومنه يعلم جواب حادثة السؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أرض زراعية أميرية تلقاها بالاسقاط الشرعي من جماعة في نظير مبلغ من الدراهم ووضع يده عليها وصار يزرعها ويدفع خراجها لجهة الديوان أكثر من خمس عشرة سنة والآن ادعى عليه رجل بأنه أولى بها منه بالشفعة وأخبرني أن له فيها ملكاً ولا يئنه له بذلك فهل لا تجرى فيها الشفعة والحال هذه ولا عبرة بالدعوى المجردة عن الإثبات الشرعي (أجاب) لا شفعة في الأراضي التي آلت لآبائنا المال ولا عبرة بالدعوى المجردة عن الإثبات شرعاً والله تعالى أعلم (سئل) في منزل مشترك بين ورثة ولا يتسام فيه حصصه فباع البالغ نصيبه وباع وصي الأيتام نصيبهم لآخر بثمن المثل لمصلحة شرعية لا لآيتام على يد القاضي وبصرة بجهولة استهلك بمجلس البيع والشراء فهل يصح البيع المذكور وإذا أراد الجار الأخذ بالشفعة لا يجاب لذلك إذا تحقق ما ذكرنا بطريق الشرعي (أجاب) لا يصح بيع الوصي عقار اليتيم بدون مسوغ شرعي فإذا وجد مسوغ شرعي وصح البيع في نصيب الأيتام وغيرهم لا يكون للجار الأخذ بالشفعة بدون معرفة الثمن والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة مشتركين في دار باع بعض الشركاء نصيبه لجار ملاصق فأخذ الشريك الآخر بالشفعة فهل يقدم على الجار الملاصق وتثبت له الشفعة ولا حق للجار فيها (أجاب) يقضى للشريك والحال هذه بالشفعة بعد توفرت شروطها وانتفت موانعها ويقدم فيها على الجار والله تعالى أعلم (سئل) في مرتين تملك كان نصف بيت ونصف الآخر لشخص فباع الشخص النصف لأحدى شريكين بثمن معلوم في مدة الشريكة الأخرى ولما حضرت الشريكة الأخرى من غيبته وعلمت بأن البيع قد راثن أخذت بالشفعة فور علمها بذلك وأشهدت على ذلك عند العقار فهل والحال هذه يحكم لها بالأخذ بالشفعة في المبيع على قدر نصيبها في البيت حيث توفرت شرائط الشفعة (أجاب) نعم يقضى للمرأة المذكورة بالشفعة إذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها وتثبت الشفعة لمن
٢٢٦٩	٢٢	
	محرم	
١٢٧٠	١٦	
	صفر	
١٢٧٠	٤	
١٢٧٠	١٦	
	ربيع الأول	
١٢٧٠	٤	
١٢٧٠	٢١	

شري أو شري له وقد ثبته أنه لو كان المشتري أو الموكل بالشراء شري كما لو كان لدار شريك آخر
 فلهما الشفعة وهي بقدر ركن الشفعة لا المالك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى
 من آخر حصّة في بئر ساقيمة مع ما يقبها من الأرض الأميرية وما فيها من الأشجار والخيول
 بقدر معلوم من الدراهم ووضع المشتري يده عليها ثم سئز وبعد ذلك باعها الرجل آخر
 بقدر معلوم من الدراهم وصرة مجهولة استهانت بالجلس ووضع يده عليها المشتري الثاني
 اثني عشرة سنة وبعد ذلك حضر شريك البائع الأول وعلم بالبيع للمشتري الأول وعلم بقدر
 الثمن وسكت ولم يأخذ بالشفعة ومكث في البلد مدة وهو تارك للشفعة بغير عذر فهل تسقط
 شفعة بعدم أخذه بالشفعة فور عامه بما ذكر فاذا غاب ورجع من غيبته وطلب أن
 يأخذ بالشفعة لا يجب لذلك ولا يقضى له بها (أجاب) لا شفعة للشريك المذكور
 والحال هذه إذا الشفعة تسقط بترك الطالب فوراً ولا شفعة في أرض أميرية ولا فيما يبيع
 من بناء أو شجر موضوع فيها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر حصّة في
 دار بثمن معلوم من الدراهم وصرة مجهولة استهانت بالجلس فأراد بعض الشر كاء الأخذ
 بالشفعة فهل والحال هذه لا شفعة لهم وإذا ادعى الشر كاء أن البيع فيه غبن للبائع لا تسمع
 دعواهم حيث كان البيع بمثل القيمة وزيادة (أجاب) لا يقضى بالشفعة للشريك مع
 الجهل بمقدار الثمن ولا تسمع الدعوى إلا من المالك أو من نائب عنه على أنه لا يقع البيع
 بمجرد الغبن بدور غرور والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين رجل واخته
 ماتت عن ابن غائب فوق مسافة القصر فباع الرجل نصيبه من الرجل أجنبي بثمن معلوم
 في غيبة الشر يك فعند علمه بالبيع وبقدار الثمن أخذ الحصّة المبتاعة بالشفعة فوراً
 أعلم ثم ذهب إلى قاضي الولاية التي هو فيها وأقام رجلاً وكيلاً عنه وكالة مفوضة في الأخذ
 بالشفعة عند حضوره بالبلد فهل إذا حضر الوكيل بالبلد وأخذ بالشفعة أمام الدار فوراً
 الدخول بالبلد يجب لذلك ويقوم مقام موكله في الأخذ بالشفعة ويقضى له بها إذا
 توفرت شرائطها (أجاب) ينقض للموكل بالشفعة في الحصّة المذكورة إذا توفرت
 شرائطها وانتفت موانعها والأفلا والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين يملكان بيتاً
 بطريق الميراث عن أبيهما مات أحدهما عن ابنه وعن أخيه ثم مات الأخ الثاني عن
 زوجته وهو عن ابن أخيه ثم ماتت الزوجة عن أختها فادعت الأخت أنها اشترت جميع
 البيت من زوج أختها قبل موته في غيبة ابن الأخ الشريك ثم علم الشر يك بالبيع وقدر
 الثمن ولم يجزه وطلب أخذه نصيب الشريك البائع بالشفعة فوراً علمه بالبيع وقدر الثمن
 وأشهد على ذلك بينة شرعية هل لا ينفع هذا البيع في نصيبه ويحكم له بالشفعة
 في نصيب الشر يك البائع حيث توفرت شرائطها الشرعية (أجاب) وقف بيع مال
 الغير بدون إذن المالك حيث لا ولاية للبائع عليه وللمالك إبطاله في نصيبه ويقضى
 للشفيع بالشفعة إذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والله تعالى أعلم (سئل) في

١٢٧٠

٢٣

جمادى الاولى

١٢٧٠

١٢

جمادى الثانية

١٢٧٠

١٨

رجب

١٢٧٠

٨

سنة	رمضان	رجل يملك حصة في ساقية في أرض أميرية باعها لآخر بثمن معلوم من الدراهم فهل إذا أراد أحد الشر كاه أن يأخذ الحصة المذكورة بالشفعة لا يجب لذلك ولا شفعة فيها والحال هذه (اجاب) نعم لا شفعة فيها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر دارا بثمن معلوم وصرة مجهولة لم يعلم قدر ما فيها واستلمت بمجلس المبيع وبعد ذلك بتحويلة خمسة أشهر ادعى رجل شيخ قرية له بيت في عطقة غير نافذة وظهر بيته ملاصق للدار المبيعة وبابها شارع خارج البلد بان له حق الشفعة ويريد أخذها بالشفعة والحال أنه لم يحصل منه طلب فورا لطلب موافقة ولا تقرير أصلا فهل على فرض ثبوت طلبه ذلك يكون جهله ببعض الثمن الذي في الصرة المجهولة مانعاً له من الأخذ بالشفعة والحال هذه (اجاب) الجهل بحد الثمن يمنع من الأخذ بالشفعة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل شفع علم بالمبيع والثمن وترأخى عن طلب الاشهاد عند العقار المبيع وذلك لان علمه المذكور كان بعد طلوع الشمس بشئ يسير وأخرا الاشهاد المذكور الى وقت الضحى فهل يكون ذلك مبطالا لشفعته (اجاب) الشفع لو تمكن من طلب الاشهاد ولو بكتاب أو رسول إذا كان في سفر ولم يشهد بطلت شفعته وان لم يتمكن منه لا تبطل حتى إذا علم بالليل ولم يقدر على الخروج والاشهاد فان أشهد حين أصبح صح ولو أشهد في طلب الموائمة على البائع لو العقار في يده أو على المشتري أو عند العقار كفاه وقام مقام الطالبين والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة آل لهم نخل وعدة طاحونة من أيهم فباع نصيبه أحد الورثة في عدة الطاحونة والنخل لأحد اخوته بثمن معلوم فهل إذا كانت عدة الطاحونة لا تقبل القسمة وطلب أحد الشر كاه أخذ المبيع من عدة الطاحونة والنخل بالشفعة لا يجب لذلك لا سيما أن الشفع قد طلب من المشتري أنه يشتريه منه بمقام عليه من الثمن ولم يرض بذلك المشتري وبعد ثلاثين يوما طلب أحد بالشفعة وأجر العالين (اجاب) نعم لا يجب لذلك ولا شفعة له والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين ورثة غاب بعضهم في جهة فباع الحاضر نصيبه لرجل غير وارث بثمن معلوم فهل إذا حضر الغائب منهم وعلم بالمبيع وبقدر الثمن يكون له الأخذ بالشفعة فوراً العلم ويقضى له بها إذا توفرت شروطها (اجاب) نعم يقضى له بالشفعة إذا توفرت شرائطها وانتهت مواعيدها ولا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى حصة في عقار معد لحرق الفخار بثمن معلوم من الدراهم وعلم الشر يك بالمبيع وقدر الثمن وقرئت عليه حجة المبيع بالمجلس وسكت عن الأخذ بالشفعة فوراً العلم ثم في اليوم الثالث طلب الأخذ بالشفعة وأشهد على ذلك عند العقار فهل ثبت ذلك بالبينة الشرعية تسقط شفعته وليس له معارضة المشتري في ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) نعم ليس له الأخذ بالشفعة إذا تحقق ما هو مذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعية أميرية أسقط وترك حقه منها باختياره لا آخر في مقابلة مبلغ من
١٢٧٠	٣٠	
١٢٧٠	٩	شوال
		ذى القعدة
١٢٧٠	٢٦	
١٢٧٠	٢٨	
١٢٧٠	٢٥	ذى الحجة
١٢٧١	٢٠	محرم

الدرهم أخذ منه بموجب وثيقة بيد المسقط له والآثر بيد الجار أخذها من المسقط
 له بالشفعة فهل لا يجب لذلك ولا تجرى في أرض الزراعة الأميرية ويمنع من منازعة
 المسقط له فيما يدون وجه شرعي (أجاب) لا شفعة في أرض الزراعة الأميرية والله تعالى
 أعلم (سئل) في بيت مشترك بين أخوين اقتسماه وضربا بينهما جدارا ثم بعد موت
 أحدهما باع ابنه ما ورثه من أبيه لاجنبي غيرهما الجاور له فهل له المصالح الجاور له
 الأخذ بالشفعة بالثمن الذي وقع به البيع (أجاب) إذا توفرت شرائط الشفعة وانفتحت
 موانعها يحكم للجار المذكور بالشفعة والأقلا والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة مشتركين
 في دار باع أحدهم نصيبه منها لأحد شر يكيه بتمس معلوم فطالب الشريك الثالث من
 المشتري بعض ما اشتراه على وجه الشراء لنفسه وفصله بتمن أز يدعا المشتري به المشتري
 فامتنع من البيع له فعند ذلك أراد الأخذ بالشفعة فهل طلب بعض المبيع من المشتري
 على وجه الشراء لنفسه بعد علمه بالثمن يكون مانعا له من الأخذ بالشفعة (أجاب) نعم
 لا شفعة للشريك الثالث إن تحقق ما هو مذکور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في
 دار مشتركة بين رجل واخته باع الرجل نصيبه منها لرجل اجنبي منذ عشر سنين في
 غيبة المرأة ببلدة بعيدة ثم ماتت ثلاث المرات عن ابنيها فطالب أحدهما أخذ ما بيع بالشفعة
 متعللا بان أمه لم تعلم البيع فهل تسقط الشفعة بموت الأم ولا يجب الابن لذلك (أجاب)
 نعم تبطل الشفعة بموت الشفيع ولا يورث حق الشفعة فليس لابن المرأة الأخذ بالشفعة
 والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين رجلين باع أحدهما نصيبه فيها
 لاجنبي بتمس معلوم من الدراهم مع قدره مكيل من القمح فعلم الشريك بالبيع وقدر الثمن
 مع القدر المكيل المعلوم من القمح وأخذ بالشفعة فور علمه بذلك وأشهد على نفسه عند
 المبيع وترافعا مع المشتري على يد نائب فاضى الناحية ودفع للمشتري الثمن الذي كان دفعه
 للبائع مع القمح واستولى الشريك الشفيع على المبيع وصار يتصرف فيه مدة ثلاث
 سنين ثم بعد ذلك أراد المشتري الرجوع في المبيع على الشريك الشفيع فهل والحال
 هذه لا يجب لذلك ويحكم للشريك الشفيع بالشفعة حيث توفرت شرائطها الشرعية
 (أجاب) إذا استوفى القضاء بالشفعة للشريك شرائطه الشرعية لا يكون للمشتري الرجوع
 على الشفيع في ذلك بدور وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأتين باعتهما
 فخلا معينا خصلهما بالقمحة من ميراث أبيهما مع ما خصهما أيضا من ساقية وفخل
 مغروس في أرض أميرية لابن أخيهما بتمس معلوم وهناك ابن أخ آخر لهما ومضى على ذلك
 أربع وعشرون سنة فتحرك ابن الأخ الآخر يد الأخذ بالشفعة فهل لا شفعة له في
 هذه الحادثة (أجاب) نعم لا شفعة لابن الأخ المذكور في هذه الحادثة والحال ما ذكر
 إذا لا شفعة في البناء والفخل ولا في الأرض الأميرية كما لا شفعة مع تأخير الطلب بعد العلم
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مكانا وقطعة أرض زراعية أميرية بما اشغلت

ربيع الاول سنة

عليه من ساقية و بعض اشجار باع ذلك لامرأة بقدر معلوم من الدواهم وصرة في بادراهم
 مجهولة القدر استهلكته بعد البيع في مجاسه فهل اذا وضعت يدها على ذلك وانتفعت
 به مودة وكان للبيع جار غائب وأراد أخذ المبيع المذكور جميعه بالشفعة لا يجاب لذلك
 (أجاب) لا شفعة للجار المذكور مع الجهل بالثمن والحال هذه ولا شفعة في الاراضي
 الاميرية وان علم الثمن اذ هي ليست بمملوكة الرقبة لمن هي في يده والله تعالى أعلم
 (سئل) فلو اشتري كة بين جماعة باع أحدهم نصيبه لرجل أجنبي بقدر معلوم من
 الدراهم بحضرة الشركاء وقت البيع وأعلمهم بقدر الثمن ولم يأخذوا فور علمهم بالشفعة
 وصاروا مشاهدين لتصرف المشتري المذكور مودة والآن أراد الشركاء المذكورون أن
 يأخذوا المبيع بالشفعة من المشتري فهل والحال هذه لا يجابون لذلك ولا شفعة لهم حيث
 ثبت علمهم بالبيع وقت الشراء وأخروا طلب الشفعة (أجاب) نعم لا شفعة لهم ان كان
 الواقع ما هو مستطور برأسوال والله تعالى أعلم (سئل) في تخيل مشترك بين جماعة
 مغروس في أرض ثمرية باع أحدهم حصته في الاشجار شائعة لبعض الشركاء بدون اذن
 باقي الشركاء فهل يكون البيع نافذا صحيحا ولا يكون لباقي الشركاء حق الشفعة في المبيع
 (أجاب) نعم لا شفعة في الاشجار المذكورة والحال هذه مطلقا سواء قلنا بفساد البيع
 لو كان البيع في خصوص المحصة من التحل لاحد الشركاء بلا اذن باقيهم بدون فراغ
 حقه من الارض لحصول الضرر بالقل أو ببعثته اذا كان البائع قد فرغ عن حقه منها
 لعدمه على ما حرره في التنقيح اذ لا شفعة في الشجر والبناء الاتبع الارض ولا في أرض
 بنت المال لانها كارض الوقف والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع دارا مشتركة بينه
 وبين اخوته له قصر بنه يرمي مصلحة من مودة ست عشرة سنة فلما بلغ القصر وعلموا بالبيع
 وبقدر الثمن نازعوا المشتري من مودة ثلاث سنين في نصيبهم وأخذوا نصيب أخيه
 الباقي بالشفعة فادعى المشتري أنهم علموا بالبيع بعد البلوغ وقبل النزاع وسكتوا فهل
 ادالم ثبت دعواه لا يجاب لذلك ويكرن لهم أخذ نصيبهم واسترداده من المشتري وأخذ
 نصيب الاخ بالشفعة فور العلم بالبيع وبقدر الثمن اذا تحقق ما ذكر (أجاب) بيع الاخ
 نصيب اخوته القصر بدون ولاية شرعية ومسووغ لا يصح ويكون لهم بعد بلوغهم بصفة
 الرشد استرداده من المشتري حيث لا مانع وللشركاء المذكورين أخذ نصيب أخيهم الباقي
 بالشفعة عند بلوغهم وعلمهم بالبيع وقدر الثمن اذا توفرت شرائطها وانتفعت مرافعها والا
 فلا والمفتي به لأن بطلانها بتأخير طيب القليل عند القاضي بلا عذر شرعا فاكتر وهو
 قول محمد وفيهم رداهما رار الشفع لوقال عمت أمس اي مثلا وطلبت فافكر المشتري
 طابه فالقول للمشتري بيمينه وعليه وتطالب البينة من الشفيع على الطلب حين العلم اما
 لو قال صليت حين علمت فالقول للشفيع بيمينه كقدمه عن الدرر وهذا اذا لم يكن لهم ولي
 حال صغرهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يستحق قطعة أرض زراعه أميرية

ربيع الثاني

جمادى الاولى

١٢٧١

٢٢

١٢٧١

٧

١٢٧١

١٠

١٢٧١

٥

جاءى الاولى سنة

١٢٧١ ٤٤

باعها الجماعة بثمن معلوم من الدراهم وأسقط حقه فيها لهم ووضعوا أيديهم عليها وصاروا يتصرفون فيها فأراد الجار أن يأخذ القطعة المذكورة بالشفعة فهل والحال هذه لا شفعة في أراضي الزراعة الأميرية وليس للجار معارضتهم فيها بدون وجه شرعى (أجاب) لا شفعة في أرض الزراعة الأميرية لأنها ليست مملوكة الرقبة لمزارعها بل له حق الانتفاع بها مادام قادر على زراعتها ودفع مؤنتها البيت المال والله تعالى اعلم (سئل) في ثلاثة أخوة يملكون بيتا عن أبيهم باع أحدهم نصيبه فيه لامرأة بثمن معلوم من الدراهم بحضرة مينة شرعية واستولت المرأة على الحصة وصارت تتصرف فيها بالبناء والعمارة والسكنى مع باقى الشركاء مدة أربع عشرة سنة ثم بعد ذلك أراد أحد الشركاء أن يأخذ الحصة من المرأة المذكورة ويدفع لها الثمن الذى دفعته لاختيهما لبايعهما متعللا بأنه لم يكن يدها حاجة من المحاكم الشرعية بذلك فهل والحال هذه إذا ثبت البيع من المالك للحصة المذكورة بالينة الشرعية يكون صحيحا فإذا ولا عبرة بتعلل الشريك بذلك (أجاب) حيث كان بيع الحصة للمرأة المذكورة ثابتا تاما متوفيا بشرائط الصحة لا يكون لأحد الشركاء أخذ ذلك الحصة من المرأة ودفع ثمنها لها لا بطريق الشفعة ولا بغيره بدون وجه شرعى ولا عبرة بمجرد تعلله المذكوروا لحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في داوم مشتركة بين امرأة وأبيها باع أبوها نصيبه مع نصيبها بغير إذنهما فلما بلغها ذلك لم تجز البيع في نصيبها فهل إذا كان الأمر كما ذكر لا ينفذ البيع المذكور في نصيبها وإذا أخذت بالشفعة في نصيب أبيها عقب عليها بالبيع المذكور وبيع دار الثمن تجاب لذلك ويكوز لها الأخذ بالشفعة في نصيب أبيها المذكور (أجاب) إذا كانت البذات المذكورة حال بيع أبيها نصيبها من الدار بالغة وشديدة ولم توكل بالبيع ولم تجز به بعد وقوعه بل رده يبطل البيع في نصيبها ولها الأخذ بالشفعة إذا تم البيع في نصيبه إذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والأفلا والله تعالى اعلم (سئل) في بيت مشترك بين ثلاثة لأحدهم النصف ولكل من الآخرين لربع فباع أحدهما ربه لأمراء أخرى بثمن معلوم من الدراهم وترك مالك الربع الثاني بالشفعة وأخذ مالك النصف الربع المبتاع بالشفعة فووعله بالبيع وبقدرا الثمن فهل والحال هذه يقضى له بالشفعة (أجاب) نعم يقضى له بالشفعة إذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والأفلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى دارا ليست بجواره بثمن غير معلوم القدر للشفيع وتقابضا ولا خيار لأحدهما على صاحبه فهو بيع بت وكتب له بذلك حجة شرعية فهل إذا قال الجار أنا أخذ بالشفعة لا يجاب لذلك (أجاب) على فرض صحة البيع لا يقضى للجار بالشفعة مع جهالة مقدار الثمن والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى دارا من مالكها بثمن معلوم وللدائر المذكورة جيران أخوة بعضهم حاضر عالم بالبيع وبقدر الثمن ولم يأخذ بالشفعة وبعضهم كان غائبا ثم حضر الغائب وعلم بالبيع وبقدر الثمن كذلك ومضى بعد ذلك

جاءى الثانية

١٢٧١ ٢٧

١٢٧١ ٢٥

رجب

١٢٧١ ٩

١٢٧١ ٩

١٢٧١

١٦

١٢٧١

١٦

١١٧١

١

١١٧١

١١

١٢٧

١٢

شعبان

شوال

ثلاث سنوات ثم أراد الآن أخذ الدار بالشفعة متعللاً بأنه كان غائباً وقت البيع فهل
لا يكون للغائب المذكور ولا أخوته حق في الأخذ بالشفعة حيث علم الحاضرون
بالببيع وبقدرا الثمن وكذا الغائب بعد حضوره ولم يأخذ الحاضر ولا الغائب بالشفعة فور
العلم (اجاب) نعم ليس لهم الأخذ بالشفعة الآن ان كان الواقع ما هو مستطور والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل يملك حصّة في دار يباعها لرجل أجنبي بقدر معلوم من الدراهم
فوضع المشتري يده عليها مدة من الزمن مع علم بقيّة الشر كالببيع وبقدرا الثمن ولم
يأخذوا بالشفعة فور علمهم والآن أراد أحد الشر كاه أن يأخذ الحصّة المبيعة بالشفعة فهل
والحال هذه لا يجب لذلك حيث كان يعلم بالببيع وبقدرا الثمن ولم يأخذوا بالشفعة فور
علمه اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) اذا كان أحد الشر كاه المذكور يعلم بالببيع
وقدرا الثمن وترك الأخذ بالشفعة ثم أراد ذلك لا يمكن منه لسقوط شفّعته والحال هذه
والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون داراً آلت اليهم بطريق الارث عن مورثهم
فباع منهم اثنتان نصيبهما مشاعاً لرجل أجنبي بثمن معلوم من الدراهم فهل والحال هذه
اذا أخذ باقي الشر كاه الحصتين المتباعيتين بالشفعة فور علمهم بالببيع وبقدرا الثمن يقضي
لهم ما شرعا (اجاب) اذا توفرت شرائط الشفّعة التي من جملتها في مثل هذه الحادثة
طلب كل من الشر كاه الأخذ بها في كل المبيع حتى لو طلب بعضهم بقدر ما يخصه سقطت
شفّعته كما صرحوا به يقضي للشفّعاء بما بعد رؤسهم لا ينفذ المالك والا فلا والله تعالى أعلم
(سئل) في دار يملكها رجل وأخته بالارث عن أبيهما فباع تلك الدار جميعها لآخر من غير
أن تاذن لأخته في بيع حصتها فهل والحال هذه يكون البيع في حصتها موقوفاً على
اجازتها فان اجازته نفذ وان ردت بطل واذا ردت بطل البيع في حصتها وأرادت أن تأخذ
بالشفعة بعد علمها بالببيع وبقدرا الثمن وسكونها مدة طويلة من غير أخذ بالشفعة متعللاً
بأنها تجهل أن الشفّعة على الفور لا تجاب للشفّعة (اجاب) لا ينفذ الببيع المذكور من الآخر
في نصيب أخته بدون ولاية شرعية عليها ويكون موقوفاً فان اجازته نفذ وان ردت بطل
وسكوت الشفيع عن الأخذ بالشفّعة بعد علمه بالببيع وبقدرا الثمن مدة طويلة مبطل لشفّعته
ولو كان جاهلاً بشرط الفور فلا يعذره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وامرأة يستحقان
داراً بالارث للمرأة ثلث شائع وللرجل الثلث شائعين أيضاً فاشترى الجار ثلث لذي
للرأة بثمن معلوم من الدراهم ثم بعد ذلك بع ما لذ الثمانين ما يملكه فآخره ما يملك
الثلث بالشفّعة بعد بيعهما من المال الاصب لاخيه فهل والحال هذه يجب له ذلك
ويقصي له بالشفّعة واذا أراد رجل له دار مجاورة لدار أبيه في زقاق غير لرفاق الذي
فيه الدار المأخوذة بالشفّعة لا يمكن من ذلك (اجاب) تثبت اشفّعة للشر يك في نفس
المبيع ثم للشر يك في حقوقه ثم للجوار الملاصق وذلك بشرط المذكور والحصّة
المتباعدة بالشفّعة وتوفرت شرائطها وانتفت موانعها يقضي لها فان سقطت حقها في الشفّعة

المذكورة بمسقط شرعي كان الجار المذكور الاخذ بها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل)
 في طاحونة مشتركة بين جماعة باع أحدهم نصيبه منها لأجنبي بثمن معلوم فلما علم أحد
 الشركاء بالبيع وبقدر الثمن أخذ المبيع بالشفعة فور علمه وفي مجلسه وأشهد على ذلك
 وأشهد عند العقار أيضا فهل والحال هذه يكون له أخذ المبيع بالشفعة قهرا على المشتري
 حيث الحال ما ذكر (جواب) يقضى للشفيع المذكور بالشفعة بعد استيفاء شرائطها
 وانتفاء موانعها والآن والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة يملكون بيتا مشتركا بينهم
 على الشيوع لأحدهم نصفه وللآخرين النصف الثاني فباع مالك النصف نصيبه لرجل
 أجنبي بثمن معلوم من الدراهم ووضع المشتري يده عليه ثم بعد مدة باع مالك الربع نصيبه
 فاشتراه منه مالك النصف بثمن معلوم من الدراهم فهل إذا أراد مالك الربع الثاني أن يأخذ
 بالشفعة تكون الشفعة على عدد رؤوسهم (أجاب) المصريح به أن الشفعة تثبت لمن شري
 أصالة أو وكالة أو اشتري له بالوكالة وفائده أنه لو كان المشتري أو الموكل بالشراء شريكا
 ولأدار شريك آخر فلهما الشفعة وقد صرحوا أيضا بأن الشفعة تجب بقدر رؤوس الشفعاء
 لا المالك عندنا والله تعالى أعلم (سئل) في ذميين يمتازين في حارة من قرية من قرى الريف
 باع أحدهم داره لذي أجنبي بثمن معلوم من الدراهم ولأدار المبيعة جازمى علم بالبيع
 وبقدر الثمن وترك الأخذ بالشفعة بغير عذر شرعي مدة نحو ثلاث سنين مع علمه بالبيع
 وبقدر الثمن فهل والحال هذه تسقط شفعة عنه لأن من شرطها الفورية (أجاب) نعم
 لا شفعة له والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين يملكان دارا حرة بالميراث
 عن أبيهم - ما باع أحدهما لرجل أجنبي بثمن معلوم بموجب حجة شرعية بيد المشتري والآن يريد
 رجل من أقاربهما الأخذ بالشفعة متعللا بقرايته لهما وأنه أولى بهما من المشتري والحال
 أنه ليس بجارت لملك الدار ولا شريك فهل لا يجب له ذلك شرعا ولا شفعة له ولا عبرة بتعلله
 المذكور ويمنع من منازعة المشتري فيما يبدون وجه شرعي (أجاب) لا شفعة بمجرد القرابة
 بدون شركة في نفس المبيع أو في حقرقه أو جوار والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة
 بين رجل وأولاد أخيه الباقين فباع الم نصيبه منها لرجل أجنبي بثمن معلوم في غيبة
 أولاد أخيه المذكورين فهل إذا حضر وامن غيبتهم وعلموا بالبيع وبقدر الثمن وأخذوا
 الحصة التي باعها الم بالشفعة معافورا العلم بالبيع وبقدر الثمن وأشهدوا بذلك بينة عند
 العقار يجابون لذلك ويقضى لهمها إذا ثبت ما ذكر بالطريق الشرعي (أجاب) يقضى
 للشركاء المذكورين بالشفعة إذا توفرت شرائطها وانتفاء موانعها ولا فلا والله تعالى أعلم
 (سئل) من طرف الضابطية بما مضى منه في رجل اشترى حصة في بناء على أرض وقف
 مستأجرة والبناء المذكور مشترك بين جماعة أراد أحد الشركاء في البناء الذي على وجه
 الأرض أن يأخذ المبيع بالشفعة فهل لا يجب له ذلك ولا شفعة في البناء (أجاب) لا شفعة
 في البناء المكتن على أرض الوقف والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين ورثة

١٢٧١

١٩

ربيع الاول

١٢٧٢

٤

١٢٧٢

٢٨

جادي الثانية

١٢٧٢

٩

رجب

١٢٧٢

١٩

شعبان

١٢٧٢

١٢

بأه والرجل أجنبي بمن معلوم ويجوز أهدار لرجل آخر فعند علمه بالبيع وشراء المشتري
لما طلب من وكيل المشتري أن يسكنه فيها وسكنها مدة أيام والآن يريد أخذها بالشفعة
فهل إذا كان علمه بالبيع وقدر الثمن ثابتة وأخر لا يجاب لذلك ولا شفعة له وتسقط
بالتأخير ويمنع من منازعة المشتري فيها بدون وجه شرعي (أجاب) نعم لا شفعة له والحال
ما ذكره الله تعالى أعلم (سئل) في بيت مشترك بين أربعة لأحدهم اثنا عشر قيراطا
ولآخر ستة ولا آخر قيراطان ولا آخر أربعة فباع صاحب الأربعة نصيبه لصاحب
القيراطين وأسقط صاحب الستة حقه في الشفعة فأراد صاحب النصف أن يأخذ المبيع
بالشفعة فهل يقسم المبيع بين صاحب النصف وصاحب القيراطين أنصافا بقدر الرأس
لا بقدر السهام (أجاب) تثبت الشفعة لمن اشترى وهي بقدر رأس الشفعة لا الملك
وإذا أسقط بعض الشركاء حقه فيقبل القضاة بها فلن يني أخذ الكل لزوال المزاوجة
ويشترط أن يطلب كل واحد من الشركاء الذين يريدون الأخذ بها أخذ كل المبيع بالشفعة
حتى لو طلب أحدهم النصف بناء على أنه يستحقه فقط بطلت شفيعته إذا علمت ذلك
فالقاضي يحكم في المبيع بالشفعة بين صاحب القيراطين المشتري وبين صاحب النصف
الشريك إلا أن أنصافا لكل منهما قيراطان من الأربعة المبيعة إذا توفرت شرائطها
وانتفت موانعها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى دارا من مالكها بقدر معلوم
من الدراهم وصرة فيها دراهم مجهولة القدر استهلك الصرة المذكورة بالمجلس ووضع
المشتري يده عليها مدة والآن أراد الجار أن يأخذ الدار المذكورة بالشفعة فهل والحال
هذه لا يجاب لذلك ولا شفعة له حيث كان بيعها بقدر معلوم وصرة فيها دراهم مجهولة القدر
(أجاب) من شروط الشفعة علم الشفيع بقدر الثمن فلو جهل بعضه فلا شفعة والله
تعالى أعلم (سئل) في مكان فيه طاحونة مشتركة بين أخوين مات أحدهما عن أولاده
وباع عم الأولاد ما يخصه في المكان لأجنبي مع صغر أولاد أخيه فهل إذا بلغوا وشدهم
يسوغ لهم أخذ المبيع بالشفعة ولا يمنع طول المدة حال صغرهم خصوصاً وقد انتقلوا إلى
بلدة أخرى ولم يعلموا بالبيع إلا بعد بلوغهم في البلدة الأخرى (أجاب) إذا لم يكن
للقصر وصي دلهم بعد البلوغ أخذ الحصة المبيعة من أبقار المترك بالشفعة إذ توفرت
شرائطها وانتفت موانعها والأفلا والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة منهم دار باع
بعضهم نصيبه من الأجنبي بمن معلوم في غيبة بعض شركاء ومضى بحد المبيع كثر من
خمس عشرة سنة ومات الغائب بن غيبته عن وارث راد أخذ المبيع بشفعة بعد موت
مورثه الذي هو الشفيع والحال أن المالك قبل موته خذ الشفعة بنفسه ولا بناء عليه
حتى مضت تلك المدة ومات في غيبته المذكورة فليس يجاب بدارته أن الشفعة تبطل
بموت الشفيع وإذا استولى على الدار أو أنف بعض بناتها يكون ضامنا لما تنفقه من
حصة باقي الشركاء (أجاب) موت الشفيع قبل الأخذ بعد الطلب أو قبل تبطل الشفعة

١٥

١٢٧٢

شوال

١٢

١٢٧٢

١٣

١٢٧٢

٢٠

١٢٧٢

ذى القعدة

٢٥

١٢٧٢

ولا تورث فليس للوارث المذكور والحال هذه شفعة فيما يبيع قبل انتقال الملك اليه بالارث وما أوقفه الشريك المذكور يكون مضمونا عليه والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يابكون يتساوون طاحونة على الشيوخ أحدهم يملك اثني عشر قيراطا ونصفا وسدسا وثمنا اشترى من أحد الشركاء ثلاثة قيراطات الاسد سابقا بغير معلوم من الدراهم وبعد ذلك عرض المبيع على بقيمة الشركاء واعلمهم بالبيع وبقدرا لثمن فلم يأخذوا بالشفعة وقالوا لا تأخذ بالشفعة وامتنعوا من الاخذ بها بحضرة بينة من المسلمين وبعد مضي خمسة وأربعين يوما رجع أحد الشركاء يريد الاخذ بالشفعة فهل والحال هذه لا يجب لذلك بعد تركه للشفعة مع علمه بالبيع وبقدرا لثمن ويمنع من معارضة المشتري اذا تحقق ما ذكر (أجاب) نعم لا يجب لذلك والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى بناء طاحونة وحوانيت وربح فوقها ثمن معلوم ولم يجل حانوت في وسط الحوانيت المذكورة طلب أخذ المبيع بالشفعة والحال ان المبيع كله مبني على أرض محتكرة فهل لا يكون له شفعة فيما ثبت احتكاره لاسيما ان المشتري هدم وبنى في المبيع من نحو شهر وكل جيرانه يعلمون بذلك والمبيع في شارع نافذ (أجاب) لا شفعة في البناء على الارض المحتكرة على ما عليه العمل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى دارا من مال كها بثن معلوم وبنى فيها بعض بناء والدار جار غائب فلما حضر الجار من غيبته وعلم بالبيع وقدر لثمن أخذ بالشفعة فورد عليه بذلك وأشهد على نفسه بذلك عند المبيع فهل والحال هذه يحكم للجار بالاخذ بالشفعة حيث توفرت شرائطها الشرعية ويجبر المشتري على تسليم الدار للجار والشفيع المذكور (أجاب) يقضى للشفيع بالشفعة اذا توفرت شرائطها واتممت موانعها والا فلا ويأخذ الشفيع بالثمن وقيمة البناء مستحق القلع والله تعالى أعلم (سئل) في دار صغيرة خالية من البناء والجدران مشتركة بين ورثة أحدهم غائب فباع الحاضرون ما يخصهم منها لرجل أجنبي بثن معلوم في غيبة الغائب منهم فوضع المشتري يده على جميع الدار وبنائها اما كس عقلية وعلوية منذ سبع سنين والآن حضر الغائب وأخذ بالشفعة فهل والحال هذه يكون لذلك المشتري قلع بنائه بعد ثبوت الشفعة أو يملك نصيب الغائب بقيمة من الارض (أجاب) اذا قضى للشفيع الشريك بالشفعة ولم يكن هناك مانع وقد بنى المشتري فيما اشتراه فان الشفيع يأخذ المبيع بالثمن وقيمة البناء الذي بناه المشتري مستحق القلع والله تعالى أعلم (سئل) في نخل مشترك مع أرضه بين رجل وامرأة للرجل فيه الثلثان والمرأة الثلث فباع الرجل المذكور الثلثين في النخل فقط لافي الارض لرجلين بثن معلوم من الدراهم فارادت تلك المرأة ان تأخذ النخل بالشفعة فهل لا تجب لذلك ولا شفعة في المنقول حيث يبيع النخل المذكور بدون الارض لاسيما ان تلك المرأة لم تطلب الشفعة بعد علمها بالبيع وقدر لثمن الا بعد مضي عشرين يوما (أجاب) نعم لا شفعة لتلك المرأة في بيع حصة النخل المذكورة والحال

١٢٧٢

١٩

١٢٧٢

٢٨

١٢٧٣

محرم

٢٤

١٢٧٣

٢٧

١٢٧٣

صفر

٤

ماذ كره على فرض صحته والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة لهم قطعة أرض خربة خالية من البناء تغاب أحدهم عن البلد و باع الحاضرون نصيبهم فيها الآخر شائعوا ببنى المشتري جميع الأرض المذكورة بناءً فعمته تزيد على قيمة الأرض فهل إذا حضر الغائب وعلم بالبيع و بقدر الثمن وأخذ المبيع بالشفعة يجاب لذلك ويملك البناء بقيمته جبراً على المشتري (أجاب) يقضى للشفيع بالشفعة إذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والافلا وإذا حكم له بالشفعة يأخذ الحصة المبيعة بالثمن و بقيمة البناء الذي أخذته المشتري فيها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى بيتاً خرباً من مال كرهه بقدر معلوم من الدراهم وبناه وصار يتصرف فيه مدة تزيد على ثلاث سنين ويجوار البيت بيت لرجلين أحدهما عالم بالبيع و بقدر الثمن وترك الآخر بالشفعة والآخر غائب علم بالبيع وبقدر الثمن فوكل رجلاً بالاخذ له بالشفعة في البيت المبيع فسكت الوكيل عشرة بن يوماً عن طلب الاخذ بالشفعة مع عدم كونه من الاخذ بها والحال ان الموكل حين علم بالبيع وبالثمن لم يحصل منه طلب ولا اشهاد على الاخذ بالشفعة بل مجرد توكيل منه فقط وآخر الوكيل طلب الاخذ بالشفعة المدة المذكورة بعد حضوره لحل العقار المذكور وهو سكت فهل لا شفعة للوكيل ولا لموكله ولا للجار الآخر حيث علم كل بالبيع وبقدر الثمن ولم يأخذوا فور علمهم بالشفعة (أجاب) إذا لم يوجد من كل من الشفيعين المذكورين طلب الموائبة فور العلم بالبيع وقدر الثمن بطلت شفعتهم ما ولا ينفيد التوكيل بالاخذ بالشفعة مع عدم طلب الموائبة حال العلم والله تعالى اعلم (سئل) في مكان مشترك بين ثلاثة قبائع اثنا منهن ما يخصهم في ذلك المكان لا جنوبي قبائع ذلك الاجنبي لا جنوبي آخر فحضر الشريك الثالث من غيبته وحين علمه بالبيع وقدر الثمن أخذ بالشفعة وأشهد على ذلك فهل يثبت له الاخذ بالشفعة حيث استوفت شرائطها (أجاب) نعم يقضى للشفيع المذكور بالشفعة إذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والافلا والله تعالى اعلم (سئل) في بناء مشترك لجماعة في أرض محكومة من جهة وقف باع أحداً الشريك حصته لاجنبي منه فهل ليس لشريكه في البناء المذكور أخذ الحصة المبيعة بالشفعة حيث كانت أرض البناء محكومة كما ذكر (أجاب) لا شفعة في البناء على الأرض المحكومة على ما عليه العمل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ولد صغير وبنتين وامهم ثم ماتت الام عن الثلاث المذكورين وترك أبوه داراً في بلده وكبر الولد في بلد غير بلده أبوه والآن توجه الى بلده وطلب داراً ببلده ليعمرها ويقوم بها فادعى رجل من أهل البلد انه اشترى من احدى أختيه مع اعتراف مدعي الشراء انها دار مورثة فهل لا يصح منها البيع بعد ثبوته الا فيما يخصها ويكون لآخرها أخذ حصتها بالشفعة (أجاب) نعم لا ينفذ بيعها الا في نصيبها والشريك الاخذ بالشفعة إذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والافلا وهذا إذا لم تكن البائعة أذونة بالبيع من باقي الشركاء ولم يجز بيعها والله تعالى اعلم (سئل)

١٢٧٢

٢٠

ربيع الاول

١٢٧٣

١٧

ربيع الثاني

١٢٧٣

١

١٢٧٣

١٥

جمادى الاولى

١٢٧٣

٧

١٣ ١٢٧٣

٢٢ ١٢٧٣

جادی الثانية

١٨ ١٢٧٣

رجب

١٨ ١٢٧٣

فی مکان مش ترک بین بالغ وقاصر قاب القاصر غیبة فوق مسافة القصر فباع البالغ حصته من المکان المذکور حال غیبة القاصر فلما حضر القاصر بعد بلوغه علم ببيع الحصة المذکورة فاخذها بالشفعة فور علمه فهل یحکم له بها اذا توفرت شروطها وانتفت موانعها (أجاب) صغیر شفیع لاولی له فهو علی شفעתه اذا بلغ فی قضی له بها اذا علم بعد بلوغه بالبيع وقد راع الثمن واخذ المبيع بالشفعة فور علمه بذلك بعد توفیر شرائطها وانتفاء موانعها والا فلا فان کان له ولی حال صغره وقد علم بالبيع وقد راع الثمن ولم یأخذ بالشفعة فلا شفعة للصغیر بعد بلوغه علی قول الامام وأبی یوسف خلافا لحمد کما فی تنقیح الحامدية نقلا عن أحكام الصغار للاستروشی والله تعالی اعلم (سئل) فی امرأة تملك دارا ولها جار ملاصق بملک قاعة فباع الرجل المذکور القاعة المذکورة لرجل اجنبی بثمن معلوم من الدراهم فهل للجار المذکور الاخذ بالشفعة فور علمه بالبيع وبقدرا الثمن ویقضى لها بها شرعا (أجاب) اذا كانت القاعة المبيعة أرضا وبناء ملاصقة لدار تلك المرأة یقضى لها فیها بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والا فلا والله تعالی اعلم (سئل) فی رجل اشترى دارا وتلك الدار لها شفیع غائب فلما حضر وعلم بالبيع وبقدرا الثمن سکت زیادة عن نصف ساعة وبعد ذلك أخبر بعض الناس من أهل بلده انه یرید الاخذ بالشفعة ولم یطلب ولم یشهد علی الاخذ بها فور علمه فهل اذا تحقق منه ما ذکرنا انتفت شرائطها ووجدت موانعها نسقط شفעתه (أجاب) یستترط فی الشفعة ان یطلبها الشفیع فی مجلس علمه بالبيع وبقدرا الثمن وان امتد المجلس وفي جواهر الفتاوی انه علی الفور وعلیه الفتوی قال فی الشر نیل الیة وهو ظاهر الرواية حتی لو سکت هنیئة بغير عذر ولم یطلب أو تکلم بكلام لغو بطلت شفעתه کما فی الخانية والزیلعی وشرح المجمع اه وعلیه فاذا لم یطلب الشفیع المذکور الشفعة فور علمه بما ذکرنا سکت بلا عذر یطلب شفעתه والا فلا والله تعالی اعلم (سئل) فی رجل یملك دارا یباعها لامرأة بثمن معلوم من الدراهم ووضع یدها علیها وصارت تتصرف فیها بانواع التصرفات الشرعية مع علم الجار واطلاعه علی ذلك مدة من الشهور والآن أراد الجار المذکور ان یأخذ الدار المذکورة بالشفعة متعللا بانه اولى منها بها والحال ان الجار المذکور لا یعلم قدر ثمن الدار المذکورة التي قد بیع مضیه فهل والحال هذه اذا أخذ الجار المذکور الدار المذکورة بالشفعة ولم یعلم وقت الاخذ بالشفعة ان ثمن الدار المذکورة کذا من الدراهم لا شفعة له مادام جاهلا بثمن الدار المذکورة حتی یعلم بثمنها ویأخذها بالشفعة بالثمن الذي بیعته به (أجاب) نعم لان الثمن معلوم حال العقد ومجهول حال الشفعة وجهالة الثمن تمنع الشفعة کذا فی الدرر وغیره وفي رد المحتار عن الخانية أخبر بها فسکت قالوا لا تبطل ما لم یعلم المشتري والثمن کالبکر اذا استثمرت ثم علمت ان الاب زوجها من فلان صح ردھا اه وحینئذ یكون للشفیع المذکور الاخذ بالشفعة اذا علم بالثمن وان طالت المدة قبل العلم

ومالم يعلم لا يقضى له بالشفعة والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين ورثة بالميراث عن أصولهم باع أحدهم نصيبه من الرجل أجنبي بثمن معلوم في غيبة باقي الورثة فهل إذا حضر الورثة وأخذوا المحصة المبتاعة بالشفعة فور العلم بالبيع وبقدرا الثمن وأشهدوا بينة عند العقار بما يجابون لذلك ويقضى بها لهم جبراً على المشتري إذا ثبت ما ذكر (أجاب) يقضى للشركاء المذكورين بالشفعة على عدد الرؤس إذا توفرت شرائطها وانتهت موانعها والأفلا والله تعالى أعلم (سئل) في قطعة أرض زراعية أميرية مغروس بها نخل باع المالك النخل المذكور وأسقط حقه في الأرض المذكورة لرجل أجنبي في نظير قدر معلوم من الدراهم ووضع المشتري يده على ذلك مدة تزيد على ثلاثة أشهر والآن أراد أخو البائع المذكور المجاور لتلك الأرض التي بها النخل أخذ ذلك بالشفعة فهل والمحال هذه لاشفعة في الأرض الأميرية ولا في النخل المغروس فيها (أجاب) لاشفعة في أرض الزراعة الأميرية ولا في النخل لأنه من قبيل المنقول والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين يملكان بناء دار على أرض محتكرة من جهة وقف معلوم أحدهما يملك فيه أربعة قراريط والآخر عشرين قراريطا فباع من يملك الاربعه نصيبه من آخر أجنبي أولاً بثمن معلوم وكذا من يملك العشرين باع نصيبه من آخر أجنبي بعد شراء الأول فهل والمحال هذه إذا أراد أن يملك المشتري الأول المذكور العشرين قراريطا المبيعة بالشفعة ليس له ذلك حيث كانت الأرض محتكرة وإذا أراد من اشترى العشرين القسمة بينه وبين شريكه يجب لذلك ويفوز بالعشرين جبراً عنه (أجاب) لاشفعة في البناء على الأرض المحتكرة على ما عليه العمل ويقسم المال المشترك بين الشريكين إن اتفعا كل بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الأول ويجبر الآتي عليها والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة يملكون داراً بالميراث عن أصولهم باعوها لرجل أجنبي بثمن معلوم منذ خمس عشرة سنة سوى امرأة لها فيها حصه تدعى عدم بيع نصيبها وتريد أخذ ما باعه باقي الشركاء بالشفعة مع وجودها بالبدل المدعو علمها بالبيع والثمن وتصرف المشتري فيها بالمدوم والبناء وسكوتها وعدم منازعتها فهل لا تجاب لذلك إذا ثبت علمها بالبيع والثمن ولا شفعة لها فيما باعه باقي الشركاء وتمنع من منازعة المشتري فيما اشتراه منهم إذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) لاشفعة لتلك المرأة بعد علمها بالبيع للرجل المذكور بالثمن الذي اشترى به وسكوتها عن طلب الشفعة تلك المدة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له نخل مشترك مع نسوة باع الرجل نصيبه شائعاً في كامل النخل المعلوم المشهور بالحدود لرجل أجنبي فبعد تمام البيع أرادت إحدى الشريكات أخذ ما باعه الشريك بالشفعة فهل والمحال هذه يصح البيع الصادر من الشريك إلى الرجل الأجنبي ولها الشفعة أولاً لشفعة لها (أجاب) لا تجرى الشفعة في بيع النخل بدون الأرض على فرض صحته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك داراً فيها بعض بناء باعها الآخر

٢٤

١٢٧٣

رمضان

١١

١٢٧٣

شوال

١٠

١٢٧٣

١٤

١٢٧٣

١٧

١٢٧٣

بثمن معلوم قبضه البائع من المشتري بحضر عينة شرعية والآخرة يدان البائع الذي
 معه في معيشة واحدة أخذها من المشتري بالشفعة متعللاً بأنه أولى بها من الغير فهل إذا
 كان البيع من أبيه ثابتاً لا يجاب لذلك ولا عبرة بتعلله المذكور ولا شفعة له حيث لم
 يكن شريراً ولا جاراً أو يمنع من منازعة المشتري فيها بدون وجه شرعي (أجاب) بالشفعة
 لابن البائع حيث لم يكن شريراً ولا جاراً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى
 قطعة أرض أصلها دار من مالكها بقدر معلوم من الدراهم وصرة فيها دراهم مجهولة
 استهلكها في المجلس ووضع المشتري يده عليها ثم بعد ذلك أراد الجار بعد علمه بالبيع
 المذكور أخذ الأرض المذكورة بالشفعة والمحال أنه لم يعلم مقدار ما في الصرة من
 الدراهم فهل في الحال هذه لا يجاب لذلك ولا شفعة له (أجاب) من شروط الأخذ بالشفعة
 العلم بمقدار الثمن فليس للجار أخذ المبيع بالشفعة إذا جهل الثمن كالأبوعض والله تعالى
 أعلم (سئل) في جماعة يعملون داراً بطريق الارتعاض عن أبيهم ببيعها بعضهم لرجل آخر
 بثمن معلوم من الدراهم في غيبة البعض الآخر وذلك من غير إذنهم ومن غير إجازتهم ثم
 حضر البعض الآخر وعلم بالبيع وقدر الثمن وأجازوا البيع دون امرأة منهم ثم بعد ساعة
 ذهبت المرأة إلى قاض هناك وطلبت لأخذ الشفعة بعد علمها وسكوتهما الساعة
 المذكورة فهل في الحال هذه لا تجاب لذلك ولا عبرة بطليم الشفعة عند القاضي حيث علمت
 بالبيع وقدر الثمن وسكتت الساعة المذكورة (أجاب) إذا ترك الشفيع أحد الطالبين
 بالشفعة له وطلب الموائمة فوري يبطل بالسكوت بالأعذر بعد العلم بالبيع وقدر الثمن
 بحيث لم تأخذ المرأة المذكورة والمحال هذه بالشفعة إلا بعد توجهها إلى القاضي لا يمكن
 من الأخذ بها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابنتين وأربع
 بنات منها وترك ما ورث عنه شرعاً من دار ونخل ثم ماتت إحدى البنات عن أمها
 وأخويها وأخواتها الأشقاء ثم مات أحد الابنتين قبل القسمة عن أخيه وأخواته الأشقاء
 وأمه ثم مات الابن الثاني عن ابنيه وعن أمه وأخواته فباع أحد ابنيه نصيبه من الدار
 شائعاً لغير وارث بثمن معلوم بغير إذن الشركاء وعلمهم قبل القسمة فهل إذا علموا
 بالبيع وقدر الثمن وأخذوا الحصة المبتاعة بالشفعة فوراً العلم يجابون لذلك ويقضى بها
 لهم إذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي وماذا يخص كل وارث ممن ذكر (أجاب) يقضى
 لشركاء البائع المذكورين بالشفعة بعد توفّر شرائطها وانتفاء موانعها والأفلا وبموت
 الرجل المذكور أولاً عن زوجته وعن ابنتين وأربع بنات منها لا غير يكون لزوجته في
 تركته الثمن فرضاً والباقى بين أولاده المذكورين تعصيباً المذكورين مثل حظ الأنثيين
 وبموت إحدى البنات الأربع ثانياً عن أمها وأخويها وأخواتها الأشقاء لا غير يكون
 لأمها فيما يخصها السدس فرضاً والباقى لأخويها وأخواتها المذكورين تعصيباً المذكورين
 مثل حظ الأنثيين وبموت أحد الابنتين ثالثاً عن أخيه وأخواته الأشقاء وأمه لا غير يكون

ذى القعدة سنة

١٢٧٣

٥

في الحجة
٧

١٢٧٣

محرم
٤

١٢٧٤

١٢٧٤

٤

سنة

صفر

لامه السدس فيما يخصه فرضا والباقي لآخيه وأخواته المذكورين تعصيا للذ كر مثل
 حظ الانثيين ويموت الابن الثاني را بعاءن ابنيه وعن أمه وأخواته لا غير يكون لامه
 السدس فرضا والباقي لابنيه تعصيا ولا شيء لآخواته والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة
 لهم دار باع أحدهم نصيبه منها لاجني عنهم في غيبة بعض الشركاء بممن معلوم ولم احضر
 الغائب منهم وعلم بالبيع و بقدر الثمن سكت ولم يطلب المبيع بالشقة و بعد نحو يومين
 طالب الاخذ بالشقة فهل اذا تحقق سكوته بعد علمه بالبيع و بقدر الثمن ولم يأخذ
 بالشقة فور علمه لا يكون له شقة بعد ذلك (اجاب) نعم ليس له ذلك ان كان الواقع كذلك
 والله تعالى أعلم (سئل) في مكان مشترك بين قاصر واثنين اشترى وصي القاصر حصه
 منه من أحدهما للقاصر المذكور فاراد الآخر أخذها بالشقة فهل على فرض ثبوت
 الشقة تكون الحصة بينهما مناصفة على قدر رؤوسهما (اجاب) تثبت الشقة لمن
 اشترى أو اشترى له فتقسم الحصة المشتركة بين الشريك القاصر الذي اشترى له والشريك
 الآخر أخذها بالشقة على عدد الرؤوس حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى
 قطعة أرض مملوكة وفيها نخيل من مالها بمقدار معلوم من الدراهم ووضع المشتري يده
 على ذلك وصار يتصرف فيه بانواع التصرفات الشرعية مدة سنة ثم بعد ذلك أراد رجل
 مجاور لتلك الأرض المذكورة أن يأخذها بالشقة فلم يتمكن من الاخذ بالشقة فيها ثم
 مات قبل الاخذ بالشقة عن ورثة فأرادت الورثة أن يأخذوا الأرض المذكورة بالشقة
 من المشتري المذكور فهل والحال هذه لا يجابون لذلك ولا شقة لهم في ذلك وتبطل الشقة
 بموت مورثهم ولا تورث عنه (اجاب) حق الشقة لا يورث والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجلين وامرأة شركاء في قطعة أرض غابت المرأة وأخذ الرجلين مدة قريبة ثم مات الرجل
 في غيبته فرجعت المرأة وابن المتوفى من غيبته ما فوجدا الشريك المقيم باع القطعة
 المذكورة كلها الآخر وبني فيها المشتري والحال أنهم لم يعلموا بالبيع المذكور فلما قدما
 وعلموا بذلك وبقدر الثمن لم يجيزاه في نصيبهما وقالت المرأة وقت علمها أنها أخذت بالشقة
 وأشهدت بيعة على ذلك فلم يمكنها المشتري من ذلك متعلا بأنه حيث كانت قيمة البناء
 المحدث أكثر من قيمة الأرض لا شقة فهل تمكن من الاخذ بالشقة ولا عبية بالتعلل
 المذكور (اجاب) يقضى للشفيع بالشقة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها ولا يمنع
 من الاخذ بالشقة بناء المشتري في الأرض المشفوعة بل يأخذ الشفيع المبيع بالثمن
 وقيمة البناء مستحق القلع أو كلف الشفيع المشتري قلع ما بناه كما صرح حوايه والله تعالى أعلم
 (سئل) في امرأة وكلت رجلا رشيدا في بيع دار لها من رجل من جيرانها فباع وكيلها
 الدار المذكورة بمبلغ معلوم وصرفه بمجهولة من الدراهم لج رها المذكور وقبض الوكيل
 من المشتري المبلغ المعلوم والهره الهه وله بحضرة شهود عدول فهل والحال هذه يتخذ البيع
 ويكون صحيحا وليس للجار الآخر أخذ الدار المذكورة بالشقة (اجاب) شرط الاخذ

١٢٧٤

١٣

ربيع الثاني

١٢٧٤

١٣

١٢٧٤

٢٦

جادی الاولی

١٢٧٤

٢٤

شعبان

١٢٧٤

١٨

بالشفعة علم الشفيع بقدر الثمن فإذا كان بعضه مجهول القدر مشار إليه في عقد البيع لا يتمكن الشفيع من الأخذ بالشفعة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى دارا صغيرة من ما ملكها بثمن معلوم من الدراهم ووضع المشتري يده عليها وسكنها وبجوار الدار المذكورة دار وقف أهلى على جماعة فأراد أحد الجماعة المذكورين أن يأخذ الدار المبيعة بالشفعة فهل والحال هذه لا شفعة للرجل المذكور حيث كانت الدار المذكورة كورة التي هو شريك فيها وقفا هليا عليه وعلى شركائه وإذا حكم نائب بلدهم بحصة الشفعة للرجل المذكور لا ينفذ بضائمه (أجاب) لا شفعة في الوقف ولا به والله تعالى أعلم (سئل) في ورقة يملكها رجل أرضا خربة باع أحدهم جميعها للرجل آخر زاعما أنه وكيل عن الباقي حال غيبته وبني المشتري الأرض وبعد ذلك لم يثبت توكيلهم للبائع في البيع بل ردوا بيعه وأخذوا حصة البايع بالشفعة فعلى فرض توفر شروط الأخذ بالشفعة ماذا يكون الحكم في البناء الذي أحدثه المشتري في الأرض المشفوعة المذكورة (أجاب) صرح علماءنا بأنه لو بني المشتري في الأرض المشفوعة أخذ الشفيع الأرض والبناء بالثمن وفيه البناء مستحق القلع أو كلف المشتري قلعه وأخذ الأرض بالثمن ولا يجبر المشتري على تسليم البناء للشفيع بذلك إلا إذا كان في قلعه نقصان الأرض فإن لم تنقص الأرض بذلك فلا يشتري قلعه وتسليم الأرض للشفيع فارغة بثمنها إلا أن يتراضيا على أن يأخذ الشفيع بقيمة على هذا الوجه والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة لهم دار باع أحدهم حصة منها لأجنبي بثمن معلوم فلما علم بعض الشركاء أخذ المبيع بالشفعة فور علمه بذلك فهل إذا تحقق أنه طلب الطالبين الموائمة والتقرير وتوفرت شروط الشفعة وانتفت موانعها يحكم بها لأحد الشركاء الطالب لها (أجاب) نعم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصة في دار خربة باعها لرجل أجنبي بثمن معلوم في غيبة الجار الملاصق فهل إذا امتنع الشريك من الأخذ بالشفعة وحضر الجار المذكور وعلم بالبيع وبقدر الثمن وأخذ الحصة المبتاعة بالشفعة فور العلم بالبيع وقدر الثمن وأشهد بيته عند العقارب يقضى له بها إذا ثبت ما ذكر (أجاب) يقضى للشفيع المذكور بالشفعة إذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والأفلا والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون دارا عن مورثهم غاب أحدهم عن البلد وباع الحاضر ونصيبهم فيها الرجلين بثمن معلوم من الدراهم ووضعوا يدها عليها مدة تزيد على خمس عشرة سنة ثم حضر الغائب وأراد أخذ نصيبهم بالشفعة بعد تلك المدة متعللا بأنه لا يعلم قدر الثمن والحال أنه كان يتردد في البلد ويعلم بالبيع المذكور وبقدومه ولم يأخذها فور علمه فهل إذا ثبت علمه بهما في تلك المدة وأنه لم يأخذ فور علمه لا يجاب لذلك وتسقط شفيعته (أجاب) نعم والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تستحق حصة في دار بالميراث عن أبيها ماتت تلك المرأة عن ابنتين وعن بنت ثم مات أحد الابنتين عن بنتين وعن زوجة فباع البنتان المذكورتان نصيبهما الرجل غير وارت بثمن معلوم في غيبة الشريك فهل إذا

٢١ ١٢٧٤

مضان

٠ ١٢٧٤

١ ١٢٧٤

ذى القعدة

٢ ١٢٧٤

محرم

١٥ ١٢٧٥

سنة رمضان

١٢٧٥

١٦

شوال

١٢٧٦

٨

ذى القعدة

١٢٧٦

١١

١٢٧٦

٢٠

حضر الشريك وعلم بالبيع وبقدوالثمن وأخذ الحصة المبتاعة بالشفعة فوور علمه في وجه المشتري
يقضى له بها جبراً على المشتري إذا ثبت ما ذكر (أجاب) يقضى للشريك المذ كور بالشفعة إذا
توفرت شرائطها وانتفت موانعها والأفلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى أربعة
قراريط في ساقية من مدة أربعة أشهر وبعدهمضى المدة المذ كورة أراد أحد الشر كاه أخذ
الأربعة قراريط بالشفعة والحال ان يريد الأخذ بالشفعة قاسم المشتري في إدارة الساقية
وتسكاليغها المدة المذ كورة ويعلم بشرائه الرجل للاربعة قراريط وبعثها في وقت الشراء
فهل والحال هذه لايجب لذلك لاسيما أن أرض الساقية المذ كورة تراجية (أجاب) لا شفعة
للشريك المذ كور في ذناه الساقية المذ كورة والحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل يملك حصة في دار باعها لآخر بثمن معلوم من الدراهم في غيبة أحد
الشركاء ووضع المشتري يده عليها مدة تزيد على اثنتي عشرة سنة ثم حضر الغائب من غيبته
وطالب الأخذ بالشفعة فادعى المشتري أنه كان يتردد الى البلد في تلك المدة وهو عالم بالبيع
المذ كور ولم يأخذ بالشفعة وأخبرها وقبل إقامة البينة على دعواه اجتمع مع المشتري مجلس
فقال للشفيع بعض من في المجلس اشترها منه ولا حاجة الى الأخذ بالشفعة فقال يمكن ان
يكون ذلك منكم حيلة لاسقاط الشفعة فقالوا له ليس بيننا وبينك غش وقرؤ القاتحة
على ذلك بقصد الدالعينهم وبعد ذلك ساوم الشفيع المبيع من المشتري بثمن أقل من
ثمن المثل فلم يساومه منه أجارة بمجلس آخر من غير واسطة فلم يرض بها أيضاً فهل
تسقط شفعة ومنه المذ كورة (أجاب) تبطل الشفعة بالمساومة من الشفيع للشفوعة
بعدا وقد رالتن ولا فرق في ذلك بين المساومة بيعاً أو اجارة في الابطال وأيهما
وجا في اسقاط الشفعة كما صرحوا به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من
أب بعض حصة في عقاره بثمن معلوم وللبائع المذ كور شريكه غائبة ولها وكيل على
صحتها حضر ذلك البيع ولم يطلب لها شفعة وقد بلغها البيع للعقار المذ كور بذلك الثمن
في حال غيبتها ولم تطلب ثم بعد خمس سنوات حضرت الى البلد التي فيها العقار
وسكنت في العقار المذ كور مع المشتري نحو الخمسة شهور ثم طلبت قسمة العقار المذ كور
وترافعوا لدى قاض وأقر زائل من جهة وبعدهمضى أربعة أشهر من ذلك طلبت
الشريكة المذ كورة الأخذ بالشفعة في حصة المبتاعة محجة بانها تجهل الشفعة فهل
والحال هذه لا تجاب لذلك (أجاب) اذا علمت الشريكة بالبيع وقد رالتن ولم تطلب
الشفعة ثم أرادت بعد مدة الأخذ بالشفعة لا يكون لها ذلك وقت شفعتها بسكوها
واعراضها المذ كور ولا تعذر بالجهل في دار الاسلام والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة
مستتركة مع أخيها في دار باع أخوها جميع الدار بغير إذنها وعلمها بذلك من مدة ثلاث
سنتين فلما علمت بالبيع باخبره لها أخذت نصيب أخيها بالشفعة فوور علمها وشهدت على
ذلك فهل اذا توفرت شروط الأخذ بالشفعة يكون لها أخذ نصيب أخيها بالشفعة بقسطه

ربيع الثاني سنة
١٢٧٧

جادی الاولی

١٢٧٧

جادی الثانية

١٢٧٧

رمضان

١٢٧٧

محرم

١٢٧٨

من الثمن ويكون نصيبها باقيا على ملكها وترفع يد المشتري عن الدار المذكورة (أجاب)
إذا ثبت بالوجه الشرعي ملك المرأة المذكورة لخصه من هذه الدار ولم يتحقق إقضاء أخيها
ببيع نصيبها أو إجازتها ببيع بعد صدوره لا يكون بيعه نافذا في نصيبها ويرتد بردها فيه وإذا
توفرت شرائط الإقضاء بالشقة لها وانتفت موانعها يحكم لها بأخذ حصه شريكها بالشقة
والأفلا والله تعالى أعلم (سئل) في حانوت مشتركة بين اثنين أحدهما حاضر والاخر
غائب فباع الحاضر حصته لرجل أجنبي بثمن معلوم من الدراهم ووضع المشتري يده عليها
مدة تزيد على عشرين سنة وتصرف فيها بالهدم والبناء وغير ذلك من التصرفات ثم بعد ذلك
حضر الغائب من غيبته وعلم بالبيع وقدر الثمن ولم يأخذ بالشقة وسكت بعد ذلك مدة
من الأيام مع علمه بالبيع وقدر الثمن ثم بعد ذلك طالب من المشتري أن يبيعه الحصه
المبتاعه فامتنع المشتري من البيع له فرجع بعد ذلك وطلب الشقة بعد المساومة فهل
والحال هذه تسقط شفعته (أجاب) لا شفعة للشريك المذكور إذا كان الواقع ما هو
مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك نصف وكالة بما فيها من حوانيت
وغير ذلك وساحة فيها قواطيع لوضع الغلال بعهده عن الوكالة المذكورة بينهما طريق
فاصل يبيع النصف في الوكالة ويبعث الساحة من وكيل المرأة لرجل صفقة واحدة
ماعداد ذراع من جهة ملك رجل آخر في الساحة المذكورة فهل ليس له الشقة في
الساحة المذكورة لملكه المبيعة الا ذراعاً من جهته وليس له شفعة في ذلك الذراع أيضاً لعدم
بيعه (أجاب) نعم لا شفعة للجار المذكور والحال هذه قال في التنوير وشرحه للعلاء في باع
رجل عقار الا ذراعاً مثلاً في جانب حد الشفيع فلا شفعة لعدم الاتصال وقوله الا ذراعاً
مثلاً أي مقدار عرض ذراع أو شبر أو أصبع وطوله تمام ما يلاصق دار الشفيع كافي
الدرر والله تعالى أعلم (سئل) في طاحونة مملوكة لجماعة باع أحدهم حصته منها لأجنبي
فلما علم أحد الشركاء بالبيع والثن أخذها بالشقة فوراً فهل إذا توفرت شروطها وانتفت
موانعها يحكم للشفيع بها جبراً على المشتري (أجاب) إذا كان المبيع هو بيت الرحي لا
خصوص الآلة تثبت فيه الشفعة فيقضى للشفيع بها إذا توفرت شرائطها وانتفت
موانعها والأفلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصه شائعة في دار ولرجل آخر
حصه فيها فاشترى الرجل المذكور أولاً حصه شريكه شراءاً مقايضة في مقابلة حصه له من
دار أخرى هو شريك فيها أيضاً والدار الأولى المشتري منها الحصه جاره ملاصق لها أراد
أخذ الحصه المبيعة للشريك المذكور مقايضة بالشقة بالجوار فهل لا يجب لذلك لكون
المشتري شريكاً وتثبت الشقة للشريك المشتري ويقدم على الجار (أجاب) تثبت
الشفعة من المشتري أصالة ووكالة أو اشتري له بالوكالة حتى لو كان المشتري أو الموكل بالشراء
شريكاً والدار جار فلا شفعة للجار مع وجوده كفي في حادثة السؤال والله تعالى أعلم (سئل)
في رجلين يملكان قطعة أرض خربة فباع أحدهما نصيبه فيها للجار بثمن معلوم فلما علم

- الشريك بالبيع وقدر الثمن أخذ بالشفعة فور علمه وأشهد على نفسه عند العقار فهل
والحال هذه إذا ثبت ذلك بالبيعة الشريعية يحكم للشريك بالأخذ بالشفعة حيث توفرت
شراؤها الشرعية ويجبر الجار على تسليم المبيع للشريك المذكور (أجاب) يقضى
لشريك المذكور بالشفعة إذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والافلا والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل اشترى حصة من دار بثمن معلوم بحضور الشريكة وعلمها بالبيع
والثمن ثم بعد ذلك أرادت الشريكة المذكورة أخذ الحصة المبتاعة بالشفعة فهل إذا
أثبت المشتري علم الشريكة بالبيع والثمن ولم تأخذ بالشفعة فور علمها منع من معارضة
المشتري المذكور (أجاب) إذا ثبت بالطريق الشرعي أن الشفيع ترك طلب الشفعة
مع علمه بالبيع والثمن والمشتري ولم يثبت أنه طلب الشفعة في مجلس علمه بها لا يكون له
شفعة إذ تبطل الشفعة بترك طلبها فور العلم بما ذكره الله تعالى أعلم (سئل)
ت مشترك بين رجلين وأمهاتهما الثمن فيه والباقي لهما مناصفة باع أحدهما الرجلين
المذكورين نصيبه لأجنبي بثمن معلوم فعلم الأخ الشريك بذلك المبيع والثمن فأخذ المبيع
بالشفعة فور علمه وأشهد عند العقار فهل يقضى له بها وإذا علم البائع والمشتري أخذ
الشريك الحصة المبيعة بالشفعة وتقال لا يبيع ليرجع المبيع للبائع على زعمهما اسقاط
الشفعة بذلك لا تسقط شفعتها (أجاب) يقضى للشفيع المذكور بالشفعة إذا توفرت
شرائطها وانتفت موانعها والافلا والاقالة بعد تمام البيع لا يمنع الشفعة أذهى بيع
جديد في حق الشفيع والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة شركاء في مكان آل لهم بالارث عن
أبيهم باع أحدهم نصيبه منه لأحد الشركاء بثمن معلوم في غيبة بعض الشركاء فلما حضر
الغائب وعلم بالبيع وبقدرا الثمن أخذ المبيع بالشفعة فور علمه فهل يحكم له بالشفعة
حيث استوفت شرائطها (أجاب) نعم يقضى للشفيع بالشفعة إذا توفرت شرائطها
وانتفت موانعها والافلا وتثبت أن المشتري أيضا حيث كان شريكا في المبيع أيضا
فيقسم المبيع بين من أخذ بالشفعة وبين المشتري على عدد الرؤوس والله تعالى أعلم
(سئل) في حوش مشترك بين جماعة باع أحدهم حصته منه لأجنبي فلما علم الشركاء
بالبيع وبالثمن أخذوا الحصة المبتاعة بالشفعة فور علم كل منهم فهل يقضى بالشفعة لهم إذا
توفرت شروطها فها على المشتري (أجاب) نعم حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل)
في حوش غير نافذة اشترى رجل من أهلها دارا خربة منها ولدا رجا رمل لاصق طريق داره في
سكة أخرى فهل يثبت حق الشفعة للمشتري المذكور وتؤخر شفعة الجار أم لا (أجاب)
نعم تثبت الشفعة للمشتري المذكور حيث كان شريكا في حق المبيع وهو الطريق الغير
النافذ ويقدم على الجار فلا يقضى للجار المذكور بالشفعة والحال هذه والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل اشترى مكانا من مالكم بثمن معلوم بصره مجهولة وكتب بذلك حجة
شرعية وتصرف فيه المشتري بالهدم والبناء ولبيع جار أو أدان يأخذ بالشفعة بعد مضي

سنة	ذى الحجة
١٢٧٩	٦
١٢٨٠	٢٥
١٢٨٠	٢١
١٢٨٠	١٤
١٢٨١	٢٣

مدة اربع سنين فهل اذا كان الثمن فيه صرة مجهولة ليس للجار المذكور ان يرد (أجاب) من معارضة المشتري حيث الحال ماذكر (أجاب) جهالة الثمن مانعة من الاخذ بها فاذا كان بعضه صرة جهل مقداره الا يتأني الاخذ بها والله تعالى اعلم (سئل) ما عقار مشترك بين جماعة باع بعضهم نصيبه مع غيبة واحد منهم لباقي الشركاء فعلم الغائب بالبيع وبالثمن فاخذ بالشفعة فور علمه وأرسل كتابا يطلب الاشهاد ثم لما تم كن من السفر سافر لتهتم الاخذ بها فهل اذا اخذ بالشفعة فور علمه وتوفرت شرائطها يقضى له بها ولو كان المشترون من جملة الشركاء ومن يريد الاخذ بها شريك أيضا ويقسم المبيع على عددهم (أجاب) يقضى للشريك الغائب بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والا فلا وحيث كان المشتري شريكا ثبتت له أيضا فان صح الاخذ بالشفعة للرجل الغائب ولم يوجد منه تقصير عما هو لازم شرعا في الاخذ بالشفعة يقضى له بها مع المشترين الشركاء اذ لم يحصل منهم الامتناع ولكن لا يتوقف بالنسبة اليهم على الطلب وان توقف على عدم التسليم للشفيع كما في رد المختار من باب ما ثبتت هي فيه وتقسم على عدد الرؤس عند اساس تقريرها مجمع من الشركاء لا بقدر الانصاف في الملك والله تعالى اعلم (سئل) في طاحونة مشتركة بين اخوين مات احدهما عن اولاده القصر فباع عنهم ما يخصه في الطاحونة المذكورة لاجنبي في حال صغرهم مع غيبتهم ببلدة بينها وبين بلدة الطاحونة مسافة القصر فهل اذا بلغ القصر وشدهم ورجعوا الى بلدتهم ولم يعلموا بالبيع مدة غيبتهم ثم علموا به وبقدر الثمن واخذوا بالشفعة فور علمهم يقضى لهم بها اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها حيث لم يكن للقصر المذكورين وصى (أجاب) يقضى للقصر المذكورين بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها حيث لم يكن لهم وصى حال صغرهم والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في بيت مشترك بين اثنين باع احدهما نصيبه من لاجنبي من الشركاء بثمن معلوم فهل اذا علم الشريك بالبيع وبقدر الثمن واخذ المبيع بالشفعة وتوفرت شروط الاخذ بالشفعة يحكم له بها ولا يمنعه من ذلك زيادته في ثمنها قبل البيع (أجاب) يقضى للشريك بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والا فلا والزيادة من الشفيع في الثمن قبل البيع لا تمنع الشفعة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا معلوما محدودا بحدود اربعة باع منه جزءا معلوما لرجل معلوم بثمن معلوم ثم مات البائع المذكور وترك ولدا صغيرا لا وصى له والولد الصغير غائب عن البلدة التي فيها البيت المذكور ثم باع المشتري الجزء الذي اشتراه لرجل آخر بثمن معلوم ثم بعد مدة حضر الولد وهو كبير بالغ وعلم بالبيع لكنه لم يعلم بمقدار الثمن فلما علم مقداره طلب الاخذ بالشفعة طلب مواثبة واشهاد فور علمه بذلك فهل حيث كان الحال ماذكر يكون له الاخذ بالشفعة جبرا عن المشتري المذكور وليس لاحد منعه من ذلك بدون وجه شرعي حيث كان الجزء الآخر الملاصق للمبيع باقيا في ملك الولد المذكور (أجاب) يقضى

الأخذ بالمذكور بالشفعة إذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والأفلا والله تعالى أعلم
 وإن خال في رجل ادعى على آخر أنه يستحق الدار التي اشتراها من مالكها بالشفعة وترافعا
 شاع، فطالب منه بيته ثبت دعواه الأخذ بالشفعة فثبتها بين يديه ولم يحكم له بها
 وطلب الشفيع من القاضي أن يزكي الشهود ويحكم له فوعده بذلك ولم يفعل ثم تكرر منه
 الطلب المذكور لدى القاضي فلم يفعل إلى أن مضى نحو ستة أشهر فهل حيث لم يؤخر
 الشفيع طالب الموائمة والشهاد والخصومة لدى القاضي وبعد إقامة الدعوى والبينة لم
 يحصل منه تأخير بل كلما توجه للقاضي يعده بالانتهاء حتى مضت المدة المذكورة لا تبطل
 شفيعته حتى على قول محمد والقاضي المحكم له بها بعد طلبها وتزكية الشهود حيث كان
 التأخير لعذر (أجاب) نعم لا تبطل شفيعته والحال ما ذكره وقضى له بها بعد التزكية
 واستيفاء اللازم حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنه وبنتيه
 البالغ وترك ما يورث عنه شرعاً من عقار وغنم ولم تقسم تركته ثم بعد مدة مات الابن عن
 زوجته وابنتين أحدهما بالغ والثاني قاصر وبنتين أحدهما بالغ والثاني قاصرة ولم
 تقسم التركة أيضاً ثم ماتت إحدى بنتي الميت الأولى عن أختها الشقيقة وعن أولاد أخيها
 الشقيق المذكورين قبل أخذها ما يخصها من ميراث أبيها فباعت الأخت الثانية حصتها
 حال غيبه أولاد أخيها الأجنبي والحال أن البالغ غائبون وأما القصر فكانوا حاضرين وقت
 البيع ولم يكن لهم وصي ثم حضر البالغ فطلبوا الأخذ بالشفعة وبلغ القصر كذلك وطلبوا
 الشفعة أيضاً بعد بلوغهم ويريدون دفع الثمن للمشتري الأجنبي المذكور فهل يجابون لذلك
 إذا كان البيع صحيحاً أو ما الحكم والحال ما ذكره وإذا باع ما اشتراه أجنبي وامتنع من
 التسليم للشفيع يكون للشفيع نقض هذا البيع (أجاب) يقضى للشركاء المذكورين
 بالشفعة إذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والأفلا ومن جلة شرطها طلب البالغ
 الشفعة فور علمهم بالبيع وقد را الثمن واشهادهم على ذلك بالاتراخ وطلب القصر فور
 بلوغهم وعلمهم حيث لا ولي لهم قبل ذلك وللشفيع نقض تصرفات المشتري في البيع بعد
 الحكم له بها والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون عقاراً باع أحدهم نصيبه منه
 لرجل أجنبي بثمن معلوم من الدراهم ووضع يده على الحصة المذكورة مع علم باقي الشركاء
 بالبيع وقد را الثمن وهم حاضرون بالبلد ومضى على ذلك أربع سنين ثم بعد ذلك باع
 المشتري الحصة المذكورة حصته لرجل أجنبي بثمن أزيد مما اشتري به أولاً فأراد الشركاء
 أن يأخذوا الحصة المذكورة بالثمن الذي قديعت به أولاً فهل لا يجابون لذلك وتسقط
 شفعتهم حيث كانوا يعلمون بالبيع وقد را الثمن وإذا كان أحدهم قاصر وقت الشراء
 الأول وبلغ ومضى على بلوغه سنة وكان يعلم بالبيع وقد را الثمن وأراد أن يأخذها الآن
 بالشفعة بالثمن الذي قديعت به أولاً تسقط شفيعته ولا يكون له الأخذ بها (أجاب)
 سكون الشفيع عن الأخذ بالشفعة فور علمهم بالبيع وقد را الثمن والبلوغ مانع من

١٢٨١

٧

جمادى الاولى

١٢٨١

٢

١٢٨١

٢٣

الاخذ بها اذ شرطها القورية فاذا كان الواقع ما هو مذكور بالسؤال لا يحكمكم لاحدكم
 بالشفعة في البيع الاول والله تعالى اعلم (سئل) يا فائدة واردة من محافظة مصر
 مضمونها حضرة مدير المنية وبني مزار ارسال الاربعة عشرة ورقة المرفوعة معه بالافادة
 المسطرة باطنه بخصوص مادة خمسة قرارات وثلث المبيعة من منزل بناحية المنية لمخص
 يسمى محمد مصطفى من الهروسة وادعت الشفعة امرأة تسمى زكية بنت المرحوم أحمد
 الجلفي من المنية وأن قاضي المديرية افاد عدم جواز شفعة لها في ذلك لوجه اوضحه
 بالاوراق وانه تحرر من المديرية لمحضرة المفق بالمنية باحالة النظر فيما اوضحه القاضي
 فأعطيت افادته بانه اذا كان الامر كما ذكره القاضي فهو موافق لهرميص نصوس الشريعة
 من مذهب الامام الاعظم وبتسليم المرأة المذكورة ذلك للاقناع اجابت بأنها لازالت
 طالبة الشفعة في نصيب أختها ولا تقتنع بما اوضحه القاضي والعلماء له من نسائب
 وطلبت ارسال القضية لطرف حضر تم للنظر فيها وكل ما يحكم به تكون ممثلة له ورغبت
 المديرية احوالة النظر في ذلك بطرف حضر تكم وما يترامى تردده الافادة لافادة المديرية
 (اجاب) الافادة عن هذه المادة انه اذا ذكرت المرأة المدعية لدى القاضي انها حين اخبرت
 بالبيع ومقدار الثمن قالت أنا أولى بالشفعة وانها لم تشهد بعد علمها بذلك شهودا أصلا فقط
 كما افاده القاضي لا يكون لها شفعة ويكون منع القاضي لها في محله لعدم توفر شرط
 الاخذ بالشفعة وهذا بخلاف ما يستفاد من كلامها وعرضها والعبارة لما وقع لدى
 القاضي لا نعيه اذ من الشروط طلب الموائية بلغظ يفهم طلبها وطلب الاشهاد عند
 العقار أو أحد العاقلين أي البائع لو العقار في يده أو المشتري مطلقا ولم يوجد ذلك في
 دعواها عند القاضي بناء على ما افاده الان طلب الموائية اذا حصل عند أحد الثلاثة
 يكفي عن طلب الاشهاد والاشهاد أي ذكر الطلب بمحضرة الشهود وانما هو لخفاة الجود
 لا لكونه شرط لان المشتري لو أقر بالطلبين أو بطلب الموائية عند أحد الثلاثة يحكم
 بالشفعة فيها فالرد المختار من باب طلب الشفعة قوله طلب اشهاد أقول ظاهر عباراتهم
 لزوم الاشهاد فيه لكن رأيت في الحائية انما سمي الثاني طلب الاشهاد لالاثن الاشهاد
 شرط بل يمكن اثبات الطلب عند جود الخصم انتهى ومثله في منقيج الحامدية وقال
 بعد نقله ووجهه ظاهر والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها بنتان احدهما قاصرة
 والاخرى بالغة متزوجة غائبة عن البلد وللا امرأة المذكورة وبنتها ادم مشتركة بينهما بالارث
 عن مورثين فباعتهما معا حصتها في الدار المذكورة لاختها بمثل معلوم وباع أخوها
 ما اشتراه منها لاجنبي وذلك حال غيبة البالغة وعدم علمها بالبيع المذكور فلما حضرت
 وعلمت بذلك أخذت الحصة المبيعة بالشفعة عند العقار فور العلم وأشهدت على ذلك بينة
 شرعية فهل اذا ثبت وتحقق بالوجه الشرعي أخذ البنت البالغة المذكورة الحصة
 المبيعة بالشفعة فور العلم مستوفيا لشرائط الشرعية تثبت لها الشفعة ويقضى لها به

١٢٨١

٢٢

شرعا (اجاب) يقضى للشرىكة المذكورة بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات وترك ما يورث عنه شرعا ومن جلة مات ترك دار معلومة وترك ولدين وبنتا بالغتين وأحد الولدين المذكورين قاصر فباع الولد الآخر المال حصته في الدار المذكورة لرجل آخر بدون علم البنت المذكورة فلما علمت البنت المذكورة بالبيع طلبت الاخذ بالشفعة مستوفيا شروط الطلب فهل تكون مقدمة على المشتري المذكور ولو كان جارا حيث كانت الدار باقية على الشيوخ والورثة

شعبان

١٢٨١

١٣

المذكورين (اجاب) يقضى للشرىكة المذكورة بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والا فلا ويقدم الشريك على الجار فيها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنت من امرأة وعن ابن وبنت من امرأة أخرى وعنها أيضا وترك ما يورث عنه شرعا دارا فباع أحد الابنين نصيبه من الدار ولا معه بدون علم باقي الورثة وبعد مضي نحو عشرة أيام من وقت البيع علم الابن الآخر بالبيع والابن وفور علمه بالجاس أخذ بالشفعة وأشهد شاهدان وتوجه الى الدار وفور ذلك وأخذ بالشفعة وأشهد أيضا فهل والحال هذه يكون له حق الاخذ بالشفعة ويقاسم المشتري فيما اشتريه (اجاب) يقضى لاحد الشركاء

ربيع الثاني

١٢٨٢

١٨

المذكور بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها تثبت الشفعة أيضا للشترية حيث كانت من الشركاء فيعضى بالحصصة المبيعة نصفين بين الشفيع فيع اذا توفرت شرائط شفعتها وبين المشتري حيث لا مانع ولم يأخذ باقي الشركاء اما اذا أخذوا بالشفعة أيضا فتقسم بينهم جميعا على عدد رؤوسهم ما عدا المانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى دارا وبني فيها بناء ولم يعلم جاره بشرائه تملك الدار وطلب أخذها بالشفعة حين علم وتوفرت شروط الشفعة فهل اذا حكم للشفيع بالشفعة ما اذا يكون المحكم في بناء المشتري الذي

شعبان

١٢٨٢

٦

أحدثه في الدار المذكورة (اجاب) المحكم في بناء المشتري ان يأخذ الشفيع ببقية شفعته مستحق القلع أو يكلف المشتري قلعها كافي الغصب والله تعالى اعلم (سئل) في دار بيعت في دروب غير نافذ مملوك جماعة مخصوصين فهل يكون لكل واحد من أهل الدروب المذكور الذي داره أسفل من الدار المبيعة بحيث يمر عليها الشفعة في الدار المذكورة ويكون الملاصق للدار المذكورة الذي باب الدروب المذكور شرى كافي الشفعة ولا يتقدم على غيره من الشركاء المذكورين واداس لم هذا الرجل شفعتها قبل القضاء له بما يكون لمن بقي أخذ الكل

١٢٨٢

٨

(اجاب) الشريك في الطريق الخاص مقدم في الشفعة على الجار الملاصق فيعضى للشرىكة في الطريق الذي لا ينشأ من جميعهم بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها ولا يكون الملاصق للمبيع مقدما على باقيهم وهو محسب من مذكر لم يكن شرى كافي بنفس المبيع واذا سلم أحدهم قبل القضاء به له يقضى به لمن بقي بشرط طلب كل منهم عند العلم بالمبيع ولئن لم عند العلم بالتسليم أخذ جميع المبيع بالشفعة فلو طلب أخذ البعض في طلب المواتية أو الاشهاد بطلت شفعتها على ما في رد المحتار من كتاب الشفعة والله

تعالى أعلم (سئل) في دار ملاصقة لآخرى وعمرها من اباع مالها نصفها من أجنبي
 بثمن معلوم فلما علم صاحب الدار الأخرى بالبيع والثن أخذ الحصة المذكورة بالشفعة
 فور علمه وأشهد عند العقار أيضا فهل حيث الحال ماذكر يحكم له بأخذ الحصة المذكورة
 بالشفعة (أجاب) يقضى للرجل المذكور بالشفعة لكونه شر يكفى الحقوق وجارا إذا
 توفرت شرائطها وانتفت موانعها والأفلا والله تعالى أعلم (سئل) في أبعادية عشورية
 شركة بين أيتام وامهم مملوكة لهم جميعا على سبيل الاشتراك فباعتهم بعض
 نصيبها شائعا للرجل آخر غير شريك فيها بثمن معلوم فهل إذا كان للأيتام وصى شرعى
 يكون له الأخذ بالشفعة للأيتام إذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها وهل إذا وكل
 في الطلب بين يدي القاضى أمجزه عن الخصومة مع المشتري لكبر سنه وكونه لا يحسن
 الدعوى يكون له التوكيل في ذلك مع المشتري ولا يتوقف على رضا الخصم لوجود العذر
 المذكور (أجاب) نعم للوصى المذكور الأخذ بالشفعة للأيتام إذا توفرت شرائطها
 وانتفت موانعها وله التوكيل بالخصومة ولا يتوقف على رضا الخصم مع قيام العذر والله
 تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك بعض دار بطريق الارث عن والدها فغابت مدة ثم
 حضرت فوجدت بعض شركائها في الدار المذكورة باعوا نصيبهم بمبلغ معلوم بتغير علمها
 فأخذت بالشفعة واستوفت شرائطها الشرعية فامتنع المشترون من تسليمها لجاناب
 الذى اشتروه من الدار المذكورة فهل يكون لها الأخذ جبراعنهم وليس لهم الامتناع من
 تسليمها ما اشتروه من الدار المذكورة بالثن الذى اشتروه به وإذا طلبت من أخيه الذى
 يبيع شراء نصيبه منها واتفق معها على ذلك وأخذ منها بعض الثمن ثم باع لغيرها وأخذت
 بالشفعة أيضا فور علمها مع استيفاء الشروط يكون لها ذلك (أجاب) نعم يقضى
 لتلك المرأة بالشفعة والحال ماذكر إذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والأفلا والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصة معلومة في عقار بيعت منه حصة اشتراها ثنان
 لم يكن لهما فى العقار المذكور ملك فلما علم هذا المالك للحصة المذكورة بالبيع طلب
 الشفعة طلب موافقة على الفور ثم طلب الطلب الثانى وهو طلب الاشهاد عند العقار على
 الفور أيضا وأشهد عليه ثم طلب الطلب الثالث عند القاضى وادعى على المشتريين
 المذكورين بحضورهم البائع المذكور وصحح دعواه لدى القاضى وكتب القاضى دعواه
 بحضور المشتريين والبائع وطلب الشفيع من القاضى سؤال المدعى عليه ما فلم يجيبا بشئ
 حتى مات أحدهما المشتريين المذكورين ومضى ثلاث سنين من يوم كتب الدعوى
 المذكورة عند القاضى ولم يحصل من الشفيع المذكور تسليم الشفعة أو لم يحصل من
 المشتريين ولا من أحدهما بناء فى الحصة المذكورة المشتراة ولا غراس ولا غير ذلك
 والآن يريد الشفيع الزام المشتري المحي وورثة المشتري الثانى الميت بالجواب والتسليم
 فهل يجاب لذلك ولا يضر التأخير الذى حصل بعد الطلب عند القاضى لاسيما أن التأخير

١٢٨٤

١١

ذى الحجة

٢

١٢٨٢

محرم

٢٣

١٢٨٣

١٢٨٣

٥

عند القاضى بسبب تعنت المشتريين فى اعطاء الجواب وماذا يكون الحكم (اجاب) نعم لا يضر التأخير بعد طلب الخصومة عند القاضى على الوجه المستطور والحال ما ذكر بالسؤال ويقضى للشفيع بها والحال هذه بعد تحقق شرائطها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل وولدى أخيه لهم أرض زراعية أميرية خراجية من أراضى بيت المال لكل واحد فيها الثلث شاءا فاسقطا أحدا لآخرين نصيبه منها لا جنبي اسقاطا صحيحا فإذا

رجب

١٢٨٣

١٢

فهل إذا طلب باقى الشركاء فى الأرض أخذه بالشفعة لا يجب لذلك ولا يثبت له فيها حق الشفعة والحال هذه (اجاب) لا تثبت الشفعة الا فى عقار ملك بعوض فلا تثبت فى اسقاط منفعة الاطيان التى آلت لبيت المال لعدم ملك المسقط والمسقط له فى عينها وانعدام التملك فى العين اصل بل المالك هو المنفعة فلا تجرى فيها الشفعة وقد صرحوا بعدم جريان الشفعة فى الاراضى السلطانية التى آلت لبيت المال عند تصرف المزارعين فيها والله تعالى أعلم (سئل) فى دار متخرجة مشتركة بين جماعة اشترى نصفها رجل من بعض الشركاء ولم يأخذ البعض الاخر بالشفعة ثم اشترى رجل آخر ثمانية قراريط وكسورا ولم يأخذ منه المشتري الاوّل بالشفعة وكذلك مالك الباقي وهو الثلاثة قراريط وكسور لكن المالك المذكور يدعى أن له شركاء فى القراريط المذكورة ويريد أن يأخذ من المشتري الثانى قراريطين بالشرا بثلث الثمن الاصلى وان لم يسلم له فى ذلك يسلط شركاه على الاخذ بالشفعة بزعمه ولم يعلم له شركاء فيما يخصه من القراريط ومضى على ذلك نحو أربع سنوات فهل والحال هذه لاشفعة للمشتري الاوّل وللمالك الثلاثة قراريط وكسور حيث لم يأخذ بالشفعة فور علمهما ولا عبرة بدعى مالك القراريط أن له شركاء المهردة عن الاثبات وهل اذا ثبت أن له شركاء فى القراريط وكانوا فى البلدة المذكورة يعلمون البيع والثلث ولم يأخذوا بالشفعة ومضت تلك المدة لا عبرة بدعواهم ولا شفعة لهم (اجاب)

١٢٨٣

٢١

نعم لاشفعة للمشتري الاوّل فيما يبيع ثانيا وللمالك الثلاثة قراريط وكسور المذكورة والحال ما ذكر بالسؤال لسة وط شفعتهم بالترك ولا عبرة بدعى المالك أن له شركاء فيما يملكه ولا لشركائه ان ادعوا بدون اثبات المالك بطريق شرعى واذا ثبت ملكهم فلا شفعة لهم ايضا حيث تركوا الاخذ بهما مع علمهم بما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل يملك أرضا وبناء ملاءمين لبناء وأرض لرجلين آخرين تلاصقا تاما بحيث ان باب بنائه يفتح فى أرضهما فباع الرجلان أرضهما وبناءهما من رجل لم يكن له ملك فى تلك الجهة فلما علم هذا الجار الملاصق بالبيع والثلث وهو واقف فى الارض المبيعة عندي بناءها قال فو

سؤال

١٢٨٣

٢٢

عليه بذلك بحضرة أناس كثيرين أخذت بالشفعة فاصدا بذلك طلبها وأشهدهم عليها فهل يقوم هذا الطلب مقام طلبى الموانبة والشهادو يكون له الاخذ به عند القاضى قبل نجات أوانه والحال ما ذكر (اجاب) اذا كانت تلك الأرض مملوكة الرقبة لملكها ليست سلطانية وباعاها وحين علم الشفيع بالبيع وقد رآه الثمن وهو واقف فيها أخذها

بالشفعة فوراً وأشهد المحاضرين على ذلك ثم طلب عند القاضي يقضى له بالشفعة إذا
توفرت شرائطها وانتفت موانعها والأفلاوالاشهاد عند العقار في طلب الموائبة يقوم
مقام طلب الموائبة وطلب الاشهاد والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة اشترت داراً
من مال اكتنابته بثمن معلوم ووضع المشتري يدها على الدار المذكورة وعرض ذلك قبل
البيع والشراء على الجار للدار المذكورة فبقي الشراء وعرض عليه أيضاً بعد الشراء
بمضور ودول من المسلمين مع بيان المشتري والثمن ولم يطلب الجار المذکور بالشفعة
ومكث بعد ذلك زيادة على سنة حتى هدمت المشتري الدار المذكورة وبنتها والاخر يريد
الجار المذکور أخذ الدار المذكورة بالشفعة فهل ليس له ذلك حيث الحال ما ذكر
ويمنع من معارضة المشتري المذکور (أجاب) نعم ليس للجار المذکور ذلك والحال
ما ذكر وبطل شفعة بالسكوت بعد العلم المذکور والله تعالى أعلم (سئل) في دار
مشاركة بين ثلاثة لكل ثلثها اشترى أحدهم داراً ملاصقة لها بمضور أحد الشريكين
الاخرين وعلمه بالثمن ثم بعد ذلك أراد حاضر البيع المذکور أخذ الدار المبتاعة بالشفعة
فهل حيث كان حاضر مجلس البيع ولم يأخذ بالشفعة في المجلس وأخر الطلب بعد علمه
بالثمن يوماً أو يومين لا شفعة له (أجاب) نعم لا شفعة لهذا الرجل المذکور إذا كان
الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في أخوة شتر كين في منزل آل لهم بالارث
من والدهم فباع أحدهم ما خصه وهو خمسة قراريط وثمانية اجزاء وتسعة انصاع من جزء
بمبلغ وقدره عشرة آلاف قرش ولما علم أحدهم بالبيع وقدر الثمن طلب الشفعة حالا
فور علمه وأشهد على ذلك شهوداً فهل والحال هذه يجب لذلك ويمنع الاجنبي من
الاستيلاء على هذه الحصة وليس له الا أخذ ما دفعه من طالب الشفعة (أجاب) اذا
توفرت شرائط الشفعة وانتفت موانعها يقضى للشفيع بها والأفلاوالله تعالى أعلم (سئل)
في رجل اشترى حصة في منزل فقامت امرأة من جيرانه ووكات رجلاً في طلب ذلك بالشفعة
من المشتري بعد مضي عشرة أشهر من وقت البيع مع علمها بذلك وبالثمن وسكوتها
هذه المدة بلا عذر فهل تسقط شفعتها بالتأخير (أجاب) تأخير الشفيع طلب الموائبة
أو طلب التقرير مع علمه بالبيع وقدر الثمن والمشتري مسقط الشفعة بخلاف عندنا
أما الوجهل الثمن أو المشتري فسكت الشفيع فلا تبطل في رد المختار من باب طلب الشفعة
عن الخمانية اخبر بها فسكت قالوا لا تبطل ما لم يعلم المشتري والثمن كالبكر اذا استؤمرت ثم
علمت أن الاب زوجها من فلان صح رد ما وبه أفتى التمر تاشي في فتاواه اه فلا شفعة لهذه
المرأة والحال هذه قولاً واحداً والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين رجلين
ملاصقة لدارين احدهما مملوكة لرجل اجنبي والاخرى مملوكة لامرأة اجنبية باع أحد
شريكي الدار المتوسطة بين الدارين الملاصقتين لها نصيبه فيهما من الجار الملاصق من
احدى الجهتين بثمن معلوم فلما علمت المرأة الملاصقة دارها الدار المبيعة منها ثلث الحصة

٢٠ ١٢٨٥

ذی القعدة

٠ ١٢٨٥

محرم

٨ ١٢٨٦

صفر

٢ ١٢٨٧

مطلب لو سكت لا تبطل
ما لم يعلم المشتري والثمن

بالببيع والتمن أخذت بالشفعة فور علمها بذلك وأشهدت عليها عند العقار الاشهاد الشرعي وتوجهت في وقتها عند القاضي وطلبت المشتري وخاصة لدى القاضي وطلبت الشفعة طلب خصومة لكونه استلم المبيع وقبل تمام الحكم لها بالشفعة انصرف من مجلس القاضي لمجلس آخر فسافر المشتري قبل مجلس القاضي الآخر فلما حضر من سفره طلبته ثانيا لدى القاضي فسارغ وحاول واستمر يحاول تارة ويسافر أخرى ويهرب الى أن مضى على ذلك أكثر من سنة والمرأة تشتكي للحكومة والقاضي يشتكي للحكومة من عدم حضوره فهل اذا حضر لدى القاضي واستوفت الشفعة شرائطها يقضى للمرأة بالشفعة في نصف الحصة المذكورة حيث كانت جارة للدار المبيعة فيها تلك الحصة الشائعة والمتمترجا أيضا للمالاشريك فيها ولا في حقوقها ولم ياخذ الشريك في الدار بالشفعة بل سلم فيها ولا يمنع من ذلك طول المدة بعد حصول طلب الاشهاد والخصومة من المرأة لدى القاضي وانما مضى المدة المذكورة من محاولة المشتري في الحضور لتمام القضاء بالشفعة بعد الخصومة (اجاب) نعم يقضى للمرأة المذكورة بالشفعة في نصف الحصة المبيعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها ولا يمنع من ذلك طول المدة بعد حصول طلب الاشهاد والخصومة لدى القاضي والحال هذه حيث لم ياخذ الشريك في المبيع بالشفعة وانما يقضى لتلك المرأة بالشفعة في نصف الحصة المبيعة لان المشتري جار أيضا فهو شافع والشفعة تثبت لمن اشترى أو اشترى له لا لمن باع أو بيع له أي وكل بالببيع والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يعلمون قطع ارض خربة اصلها دار وتهدمت باعوها لرجل اجني بتمن معلوم من الدراهم فلما علم جارها بالببيع والتمن وهو جارملاصق لها وظهر داره ملاصق للدار المبيعة والحائط مشترك بينهما ما أخذها بالشفعة فور علمه بالببيع والتمن واشهد على الاخذ بالشفعة عند الدار المذكورة فهل يقضى له بالشفعة حيث تحققت شروطها واذا عمل المشتري على الشفعين بان دار الشفعين لها باب من عطفة أخرى لا عبرة بعمله حيث كان فهدار الشفعين ملاصقا للدار المشفوعة لاسيما ان الحائط مشترك بين الشفعين والمشتري (اجاب) نعم يقضى للشفعين المذكورين بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها ولا فلا ولا عبرة بعمل المشتري بان دار الشفعين لها باب من عطفة أخرى اذا لم يخرجها عن كونه جارملاصق وجود الملاصقة من احدى الجوانب على انه اذا كانت الشركة بينهم في تلك الحائط مع ارضها على الشيوع يكون شركا أيضا في الحائط وارضها بخلاف الشركة في البناء فقط فيكون جارا لا غير ولو كان باب في سكة أخرى نافذة وغير نافذة والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة لهم عقار مشترك بينهم استحقوه بالميراث عن مورثهم ثم باع بعضهم نصيبه منه لاجني عن الشركاء بتمن معلوم بدون علم بعض الشركاء فلما علم بالببيع وبقدرا لتمن أخذ المبيع بالشفعة فور علمه فهل اذا توفرت شروط الاخذ بالشفعة وانتفت موانعها يقضى له باخذ المبيع بالشفعة والحال هذه (اجاب) اذا توفرت شرائط الشفعة

١٢٨٧

١٩

ذى القعدة

١٢٨٧

٢

رجب

١٢٨٨

١٦

وانتفت موانعها يقضى للشفيع بها والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) من قاضى طنتا ما فائدة
مضمونها ان شخصين اياك قطعتى ارض عشورية قدرهما ثلاثمائة فدان في بلدتين باعهما
صفقة واحدة من آخر بتمن قدره ما قتا جنبيه يدينتمو ويجوار احدى القطعتين المذكورتين
ارض عشورية معلومة لشخص آخر اخذ هذا الشخص احدى القطعتين المذكورتين
المجاورة له بالشفعة بوجهها الشرعى فهل له ذلك بحصتها من الثمن ولا يضر تقرييق الصفقة
كما يفهم من اطلاق عبارة العلامة ابن عابدين من الجزء الخامس من رد المحتارقرة
١٥٧ ولا يمنع من ذلك كون الثمن عن القطعتين المذكورتين بجملة واحدة (اجاب)
لا خلاف في المحكم لهذا الشفيع عندنا باخذه بالشفعة احدى القطعتين المذكورتين
المجاورة له دون الاخرى اذا استوفيت شرائط الشفعة وانتفت موانعها حيث كانت
احدى القطعتين المذكورتين منفصلة عن الاخرى ولا يمنع من ذلك تقرييق الصفقة على
المشترى لان الصفقة وان اتحدت فقد اشتملت على ما فيه الشفعة وعلى ما ليست فيه فحكم
بها فيما ثبتت فيه اداء الحق العبد كما يستفاد ذلك صراحة مما نقله العلامة ابن عابدين
في النمرة المذكورة عن درر البحار وشرح الجمع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى
من آخر قطعة ارض زراعة عشورية مع معلومة القدر فخوار بعة اقدنه بمش معلوم فيها
ساقية بالانها بعد صدور امر من الحكومة بالبيع والشراء وتقرر له حجة مشمولة بتختم
القاضى ومضى على ذلك نحو عشرين يوما والا آن يدهى الجار ان له الشفعة والحال انه حاضر
في البلد وشاهد للبيع ولم يمنعه مانع من الاخذ بالشفعة وقت البيع فهل اذا لم يأخذ
بالشفعة فور علمه بالبيع وقدر الثمن ولم يشهد على الاخذ بها والحال ما ذكر تسقط شفيعته
ويمنع من المنازعة والمعارضة للمشتري المذكور (اجاب) لا شفعة للجار المذكور في تلك
الارض حيث ان الاخذ بالشفعة مع علمه بالبيع للمشتري المذكور وقدر الثمن وتسقط
الشفعة بذلك والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون ارضا عشورية باع اثنين من
الشر كانه نصيبهما فيهما رجل اجنبي غير احد الشر كانه في الارض المذكورة بتمن معلوم ثم
بعه فذلك بمدة من الشهر وحضر احد الشر كانه من غيبته وعلم بالبيع واخذ المبيع بالشفعة
فودعه له بالبيع وبالتمن الذي بيعت به فهل والحال هذه اذا ثبت الشفيع اخذ المبيع
بالشفعة فور علمه بالبيع وبالتمن يحكم له بها حيث لم يعلم الشريك المبيع المذكور الا بعد
حضوره من غيبته (اجاب) يقضى للشفيع المذكور بالشفعة اذا توفرت شرائطها
وانتفت موانعها والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له اطيان عشورية
وبجوارها اطيان عشورية مجاورة لها جوار ملاصقة لرجل آخر فباعها لاجنبي بتمن
معلوم فبلغ الجار ذلك من البائع فطلب الشفعة فور او اشهد على البائع الاشهاد اللازم
اكونه اقرب اليه من المشتري ومن الاطيان المبيعة والاطيان كانت في يده وقت الاشهاد
ثم توجه الشفيع الى جهة الاطيان فوجهه بقاضى الناحية فاخبره انه يريد التوجه الى

١٢٨٩ ١
مطالب يقضى بالشفعة في
بعض المبيع اذا لم يكن
الشفيع شفيعا في باقيه

جاءى الثانية

١٢٨٩ ١٤

شعبان

١٢٨٩ ٢١

الاطيان المذكورة ولم يقدّم دعوى حينئذ فهل اذا كان الامر كذلك لا تسقط شفعة الشفيع بالاخبار للقاضي بعد طالب الموائمة فورا والاشهاد على البائع الذى كان العقار في يده حيث لم يوجد تأخير لطالب المخصوصة شهر اربعة ذلك ولا عبرة بتعلل المشتري بان الشفيع أخبر القاضي قبل الاشهاد على الاطيان المذكورة ويكفى الاشهاد على البائع المذكور حيث كان اقرب من المشتري والعقد (اجاب) حيث توفرت شرائط الشفعة وانتفت موانعها يقضى للجار المذكور بها والا فلا ومجرد اخبار القاضي بعد الطلب والاشهاد على البائع على هذا الوجه بأنه يريد التوجه الى الاطيان لا يسقط الشفعة والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا بها لا تخر بمن معلوم ويجوار الدار داره شتركة بين اخوين مجاورة للدار المبيعة فلما علم احدهما الاخوان المذكورين ببيع الدار المذكورة ترك حقه في الاخذ بالشفعة ولم يعلم الاخر بالبيع المذكور طلب الشفعة في الدار المبيعة فورد عليه بالبيع وقدر الثمن فهل والحال هذه يكون للاخ الثاني المذكور حق الشفعة في الدار المبيعة المذكورة ويكون طلبه صحيحا شرعا ولا يمنعه من ذلك عدم طلب اخيه المذكور ويكون للاخ الثاني المذكور اخذ جميع الدار المبيعة بالشفعة وما الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) نعم يقضى للاخ الثاني المذكور بالشفعة في جميع الدار المبيعة اذا اخذها جميعها بالشفعة عند توفّر شرائطها وانتفاء موانعها ويسقط حق اخيه فيها بتركه بعد العلم واسقاطه قبل القضاء له بها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دار أراد بيعها فعرضاها على جيرانه فامتنعوا من اخذها وقالوا له بها من شئت فاشترها رجل اجنبي مع علمهم بالبيع والتمن وكتب اشهاد وقتي بحضور جماعة من المسلمين وحضور الجيران ولم يطلب احد منهم الشفعة حالا بل بعد مضي مدة تعرف عن اربعين يوما طلب احد الجيران الحاضرين وقت البيع مع علمه بالمشتري وبمقدار الثمن اخذها بالشفعة فهل له ذلك بعد علمه وسكوته هذه المدة أم لا (اجاب) لا يقضى للجار المذكور بالشفعة ان كان الواقع ما هو مرسوم بالموال والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يملكون ستمين فدانا اطميانا عسورية فيها اشجار وبناء سواق لكل منهم قدر معلوم شائع في ذلك ليس بغير فباع احدهم نصيبه في ذلك لشخص منهم بمن معلوم قبضه منه بمحض شهود من جماعتهم وصلى على قاصره نصيب شائع في ذلك وتسجل البيع بالحكمة الشرعية بعد وقوع البيع بين المتبايعين بمدة قدرها شهران والآن قام الوصي الذي كن مشاهدا للبيع يزعم ان القاصر احق بالشفعة في المبيع فهل والحال هذه يمنع من طلب الشفعة شرعا لانه صر ولا عبرة بما يزعم وادّعت توفرت شرائط سماع ما يزعم وانتفت موانعه يكون له كل لمبيع او ما يقابل نصيب القاصر وما يكون الحكم الشرعي (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي ان وصي القاصر كان حاضرا يعلم البيع من احد الثمركا موهمة دار ثمن ولم يأخذ بالشفعة لهجورده المذكور الذي هو احد الثمركا حتى

١٢٩٠

٣٠

شعبان

١٢٩٠

١٦

جمادى الثانية

١٢٩٠

١٣

محرم

١٢٩٦

١٧

مضى شهران لا يكون له الاخذ لهجوره المذكور بالشفعة بل يستقط حق القاصر من
 الشفعة على قول الامام وأبي يوسف ولو كان الثمن مثل القبة أو اقل خلافاً لمحمد لنتصر بهم
 بان الخلاف بينهما في السكوت عن طلب الشفعة كالخلاف في التسليم أما إذا لم يوجد
 ما يقتضي المنع من اخذه بالشفعة فإنه يقتضي للقاصر بالشفعة إذا توفرت شرائطها وانتفت
 موانعها وكذا يقتضي للشترى بالشفعة لكونه شريكاً كالإصران لم يسلم للشريك في الكل
 والأفالمشترى أصالة إذا كان شفعياً لا يحتاج إلى الطلب كما في الحائبة إفادته في رد المختار
 من آخر باب ما تنبت هي فيه وهي على عدد الرؤس لا على قدر الانصباء عندنا خلافاً
 لشافعي رضي الله تعالى عن الجميع والله تعالى أعلم (سئل) بأفادته من نظارة الحفائية
 مضمونها وردت إفادة من حضرة قاضي أفندي المنصورة بخصوص ماصار في مادة الاطيان
 العشور به المبيعة من حضرة محمد صديق بك لا يخرج وحصل العرض من شخص يسمى محمد
 سليمان العريان بأخذها بالشفعة لكونها مجاورة لأراضيها الخراجية وحضرة قاضي
 المديرية قال بعدم جواز الشفعة في مثل هذه الحادثة لأن الاطيان الخراجية ليست
 مملوكة والمزارعون فيها لهم حق المنفعة فقط ورام الاستفتاء من فضيلتكم عن ذلك
 فالأمل الإفادة مما يقتضيه الحكم الشرعي في هذه المادة لإجابة القاضي عما يرغبه
 (اجاب) وردت إفادة سعادتكم ومعهما مكتوبة حضرة قاضي أفندي المنصورة بقصد
 الإفادة مما يقتضيه الحكم الشرعي فيما قاله حضرة القاضي المذكور من عدم جواز
 الشفعة لأصحاب منفعة الأرض الخراجية المصروفة بها فيما يسع من الأرض العشورية
 المملوكة المجاورة للأرض الأولى لأنها ليست مملوكة لمزارعيها بل لهم فيها حق المنفعة
 فقط والذي يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك هو كما أفاده حضرة القاضي الموصى إليه بنساء
 على أن أراضي مصر الخراجية آلت لبيت المال فهي سلطانية وعليه العمل من
 قديم الزمان فلا شفعة بها ولا فيها والله تعالى أعلم (سئل) بأفادته من نظارة الحفائية
 حاصلها بناء على ما تحتررون من هذا الطرف قد وردت مكتوبة فضيلتكم بأنه لا تجوز الشفعة
 لأصحاب الأرض الخراجية المصروفة بها فيما يسع من الأرض العشورية المملوكة
 المجاورة للأرض الأولى لأنها ليست مملوكة لمزارعيها بل لهم فيها حق المنفعة فقط كما يقتضيه
 الحكم الشرعي بناء على أن أراضي مصر الخراجية آلت لبيت المال فهي سلطانية
 وعليه العمل من قديم الزمان فلا شفعة بها ولا فيها وحيث مما توضح بلائحة
 اصلاحات المالية المدرجة بمجموع اللوائح وصايرها أمراً أنه يجوز لأرباب
 الأراضي الخراجية التصرف فيها بالمبة والتوارث واسقاط المنفعة والوصاية والايقاف
 بعد الاستئذان وصدور أمراً بذلك فنقول أنه بعد اطلاع فضيلتكم على اللائحة
 المذكورة وتقدير كون صاحب الاطيان الخراجية المذكورة دفع مقابلتها يكرم
 بالإفادة مما إذا كان مع ما ذكر يجوز الاخذ بالشفعة لأصحابها أم لا (اجاب) وردت

١٢٩٦

١٠

١٢٩٦

٢٦

مكتوبة سعادتك وما بها صار معلوما والافادة بحماية تنصيه الحكم الشرعي في هذه
المادة قد سبقت مكتوبة سعادتك عنه في ١٠ الجارى وقيدت في كتاب الشفعة من هذه
القناوى بهذا التاريخ حسب الموضح وما اشير عنه الا ان من طرف سعادتك لا يترتب
عليه تغيير الحكم الشرعي اذا المدا في ثبوت حق الشفعة بما يشفع به انما هو على ملك
رقبة الارض لمن هي في يده ونحو جهات عن كونهما لبيت المال وبمجرد دفع المقابلة
الممكن عنها بتقدير وجوده لم يحصل ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك رغبة
ارض مجاورة لارض يملكه وربة الارض رجل آخر من جهات الثلاث ارا دمالك الارض
الاولى بيعها من رجل آخر اجنبى ليس جار لها ولا شريك فيها ولا في حقوقها فهل اذا
حصل بيع تلك الارض منه بأرض أخرى يملكه للمشتري يكون للجار المذکور أخذها
بالشفعة ودفع قيمة ما اشتراها به من الارض الاخرى جبر على المشتري اذا توفرت شرائط
الشفعة وانتفت موانعها ويحكم له بذلك (اجاب) نعم للجار المذکور أخذ الارض
المجاورة له التي يبيع بأرض أخرى يملكه للمشتري بالشفعة بقيمة تلك الارض التي جعلت
ثمنا وقت الشراء اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها ويقضى له بذلك جبر على المشتري
والحال ما ذكره الله تعالى اعلم (سئل) في ثلاثة اشخاص أحدهم مسلم والاخران
ذميان اشترى كوافي طاحونة هو اكل من ثلثها على الشيوع فباع المسلم حصته
لاثنين مسلمين بما تني يبتو وصرة فيها دراهم مجهولة الصنف والعدد وحوت حجة شرعية
بهذا البيع وقبل ان يبيع هذا الشريك حصته عرض شراءها على شريكه فامتنع عن
الشراء وقال له بعهالى فحب فباعها لذين المشتريين وشريكاه يعلمان ذلك وبعد البيع
وتحري حجة توجه المشتريان الى الشريكين وأخبراهما بالبيع والثن فطلب الشريكان
منهما أن يشتريا حصتهما أيضا بربعمائة يبتو فاني المشتريان لعدم قدرتهما على ذلك ثم
بعد مضي أيام اراد الشريك ان ياخذ الحصة المبتاعة بالشفعة وادعيا ان ثمنها مائة
يبتو وان ما في الصرة المجهولة عشر وقرش من النحاس فهل علمهما بالبيع والثن
وتركهما الاخذ بالشفعة وقتئذ ذم طلبهما من المشتريين ان يشتريا حصتهما أيضا
يسقط الاخذ بالشفعة (اجاب) علم الشفيع بالبيع وقدر الثمن بعد دعاه وتركه
الاخذ بالشفعة وقتئذ مانع من الاخذ بها ومبطل لها وهذا على فرض بيان المشتريين
للشريكين مقرر ما في الصرة كما أنه لا يتأتى الحكم بالشفعة مع جهالة الثمن بوجود صرة
مجهولة القدر ومشار إليها على فرض بقا جهات الثلاث لا يتأتى القضاء بالشفعة للشريكين
المذكورين والحال ما ذكره من استيفاء شرائطها وانتفاء موانعها والله تعالى اعلم
(سئل) بافادة من مدير الجزيرة صموها لمرحوم فضيلة كى بعد الاطلاع على السؤال
المسطر باعلى هذه الشفعة افادة الحكم الشرعي وصورة السؤال المذکور ما قولكم في مالك
للمنفعة اطميان خراجية اميرية بموجب حجة بيد من احدى الحاكم الشرعية وهذا المالك

١٢٩٦

٢٥

جادی الثانيه

١٢٩٨

المذكور اسقط حتى منفعتة في الاطيان المذكورة لا تخفى نظيره مبلغ معلوم وحري
التقاضي بينهما وتحررت بذلك حجة للسقط له من احدى المحاكم الشرعية وتلك الاطيان
مجاورة لاطيان أخرى خراجية اميرية بيد آخر فقام هذا الآخر الذي بيده الاطيان المجاورة
بريد أخذ الاطيان المسقط منفعتها المذكورة المجاورة لاطيان بالشفعة فهل تجرى
الشفعة في تلك الاطيان الخراجية الاميرية المسقط منفعتها اولاً (اجاب) لا شفعة شرعاً
في المسقط منفعة الاطيان الخراجية الاميرية اذ هي لبنت المال فليس لمن له ارض
بجوارها سواء كانت مملوكة الرقبة له او خراجية اميرية اخذها بالشفعة اذا اسقطت
منفعتها غيره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك داراً في درب غير نافذ ولها جاران
متلاصقان مشتركان في الطريق المذكور فباعها مال كها لاجدارين المذكورين
بثمان معلوم فلما علم الجاران الآخر بالبيع وقدر الثمن طلب الاخذ بالشفعة فور علمه بالبيع
المذكور طلب موافقة واشهاد فهل والحال هذه يكون له الاخذ بالشفعة ويقضى لهذا
الجار الشريك في الطريق بالشفعة في نصف الدار المبيعة حيث اخذ بالشفعة في كلها
واستوفيت شرائطها ويكون في النصف الثاني الشفعة للشري ايضاً حيث كان مساوياً
لمن اخذ بالشفعة في الشريك في الطريق المذكور بالشفعة في نصف هذه الدار اذا استوفيت شرائطها وانتفت موانعها
والا فلا كما ثبتت الشفعة في نصفها الآخر للشري حيث كان شفعها أيضاً مساوياً
لشريك الجار المذكور ولم يسلماً للاخر والله تعالى اعلم

(كتاب القسمه)

(سئل) في رجل توفي عن ورثة وترك اشياء ومن جملتها زروع مختلفة الجنس بغيضان
متعددة فاقسموا التركة وقوه والزروع بثمان معلوم اتفقوا عليه واختص كل واحد
بغيط بقيمة التي قوم بها بمعرفة فهم ومعرفة أهل الخبرة واستولى عليه ثم بعد ذلك عدة
ايام طلب بعض الورثة نقض القسمه وابطال التقويم الصادر فيها واعادتها ثانياً فهل
لا يجابون لذلك حيث كان ذلك برضاهم واختيارهم وكل منهم بالغ عاقل رشيد
(اجاب) بعد صدور القسمه صحيحة لا يجاب احداً المتقاسمين لنقضها بدون وجه شرعي
كعقب فاحش والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة تقاسموا تركته مورثهم وقبض كل
منهم ما خصه ثم بعد مدة مات أحدهم فاراد الآخر ابطال القسمه فهل وقعت القسمه
صحيحة لا يجاب احداً المتقاسمين لنقضها واذ اعلل مريد الا بطلان ما وقع فيه القسمه
لا يخص المورث الاعلى يريد بذلك زيادة نصيبه لا يجاب لذلك حيث اعترف وقت القسمه
بان ذلك موروث عن المورث الاعلى (اجاب) صريح الزيلعي وغيره بان الاقدام على القسمه
اعتراف بان المقسوم مشترك فلا يجاب احداً المتقاسمين لنقض القسمه ولا تسمع دعواه
بذلك كما افاده الخبر الرمي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له نصف مكان قابل للقسمه

١٢٩٨

٨

جمادى الاولى

١٢٩٩

١٠

ذى الحجة

١٢٦٤

٨

١٢٦٤

١٨

ونصفه الآخر لرجل آخر وكل منهما ينتفع بنصفه بعد القسمة أكثر مما كان ينتفع به قبلها فهل إذا طلب أحد الشرعيين قسمة المذکور يجب أن يوجب لذلك قهراً عن شر يكره الآخر (أجاب) نعم يقسم المشترك بطلب أحد الشرعيين أن ينتفع كل بحصته بعد القسمة من جنس الانتفاع الأول والله تعالى أعلم (سئل) في مكان مشترك بين جماعة لسكنى منهم فيه حصص معلومة ولا يسع سكنى جميعهم فهل إذا طلب أحد الشرعيين قسمة المذکور بالملكية بالزمان يجب لذلك (أجاب) الأصح أن القاضي يهاين بين الشرعيين جبراً بطلب أحدهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل فلاح كان له أخ أعمى والفلاح يزرع جانب أوسمية من الملتزم بالايحجار ففات الملتزم وصار الفلاح يزرع الأرض ومكنه المحاكم منها لانه لا يملكها عن الملتزم وأخوه الأعمى في مديونة وحده ولم يزرع من الأرض شيئاً ثم مات الأعمى وترك ابناً ومات الفلاح عن أولاد فنازع ابن الأعمى أولاد الفلاح يريد أملاكهم في الأرض المذكورة فهل لا يجب لذلك لاسيما أن الأعمى لم يضع يده على شيء من الأرض المذكورة ولا أولاده لا بأنفسهم ولا بوكلائهم بوجه من الوجوه الشرعية (أجاب) نعم لا يجب لابن الأخ الأعمى لمقامه الأرض المذكورة والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة بنين وترك داراً سكنوها بعده من غير قسمة حتى مات كل منهم عن ورثة ومنهم غائب في محل معلوم فهل إذا أراد المحضرون القسمة بغير إذن الغائب وتوكله لا يسوغ له ذلك وإذا تعدى بعض الورثة وأدخل حصته من تلك الدار في داره لا يسوغ له ذلك ويجب بردها حتى تقسم (أجاب) إذا برهن الورثة على موت المورث وعدد الورثة وفيهم غائب كان للقاضي أن يقسم العقار حيث كان في أيدي المحضرين وينصب قابضاً للنصيب الغائب وليس لأحد الورثة أخذ شيء من العقار المشترك وأدخله في داره الخاصة به قبل القسمة والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين بينهما دار كبيرة ينتفعان بها سوية كل على حدة ودار أخرى صغيرة ينتفع بها أحدهما مقام أحد الشرعيين مديناً صدور القسمة بينهما في الدارين معا وأنه قد استوفى شر يكره جميع نصيبه في الدار الكبيرة مع الدار الصغيرة والحال أن نصيب المدعي به جلة بناء على وسئل زائد عن نصيب الآخر زيادة فاحشة فهل تنقض هذه القسمة لعدم وجود المعادلة فيها (أجاب) إذا وقعت القسمة في العقار المذکور بالقضاء وظهر فيها غيب فحش لا يدخل تحت التقويم بطلت اتفاقاً ولو وقعت بالتراضي تبطل في الأصح وبمعنى الدرعي بذلك إن لم يقر بالاستيفاء والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين جماعة لا تبطل القسمة وكل من الشرعيين مديناً مضادة شرعية فهل إذا طلب بعض الشرعيين الملكية وسكنها بالاشهر على حسب الملك يجب لذلك شرعاً (أجاب) يجب طالب الملكية من الشرعيين في الدار المذكورة ويجبر الممتنع منها على ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في دارين أحدهما ثلثها وقف والباقي ملك للناظر على الوقف المذکور والآخر فيها أحد

١٢٦٥

٢٢

جمادى الاولى

١٢٦٥

٢٢

جمادى الثانية

١٢٦٥

٩

١٢٦٥

١٢

١٢٦٥

١٣

١٢٦٥

١٤

وعشرون قيراطا وبقا والباقي ملك للناظر المذکور أيضا ويريد الناظر القسمة وتمييز الملك
من الوقف فهل يجاب لذلك أم لا (اجاب) اذا وقف شخص حصة في عقار كله يكون
للقاضى مع الواقف افراس الملك من الوقف وتمييزه عنه كما في الدر ومنه يعلم جواب السؤال
اذلا فرق بين الناظر والواقف في ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين شريكين في
طين ودار ومواش وسواق وغير ذلك فاقسمهما جميع ذلك كله من مائة سبع سنين واختص
كل منهما بما يستحقه وصار كل ينتفع بحصته وحده على الخصوص وحصل لاحدهما يسر
ورواج فهل اذا اراد أخوه أن يرجع وينتفع بالقسمة وشاركه فيما جدد واشتراه من المواشى
لا يجاب لذلك حيث كانت القسمة السابقة مائة بالوجه الشرعى (اجاب) لا يجبر أحد
الاخوين على أن يشارك أخاه فيما بيده من المال الخاص به وليس لاحدهما نقض القسمة
بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك ربع منزل ونصف قيراط في ناحية
طند نافذة على القسمة بينهما وبين شركائه وأخذ أهل من نصيبه في جهة الخراب بالقهر
والغلبة عنه بواسطة المحاكم الذى كان موجودا هناك فهل اذا ثبت ذلك بالبينات الشرعية
يكون للشريك الرجوع في القسمة ويأخذ ما يخصه بالوجه الشرعى في المنزل المذکور بقول
أهل الخبرة (اجاب) اذا ظهر غبن فاحشر في القسمة وهو لا يدخل تحت التقويم فان
كانت بقضاء بطلت اتفاقا لان تصرف القاضى مقيّد بالعدل ولو وقعت بالتراضى تبطل
أيضا في الاصح لان شرط جوازها المعادلة ولم توجد فوجب نقضها والله تعالى اعلم (سئل)
في رجلين مشتركين مناصفة في صهر يبيع معدا لص المائة فطالب أحدهما من الآخر أن
يكثرى منه حصته أو يكره أو يهاياها في الا لقسمة والحال أن الصهر يبيع تمكن قسمة من
غير ضرر وقسم من له في البلدة فهل يحجر الممتنع على الشراء أو الاستكراء والمهاياة أو يجاب
للقسمة حيث كان ينتفع كل منهما بنصيبه من جنس الانتفاع الاول (اجاب) اذا كان
الصهر يبيع كبير اقبالا للقسمة بحيث يكون منتفعا به بعد القسمة من جنس الانتفاع الذى
كان قبلها فاسم بين الشر يكتفى بطالب أحدهما والا يكن كذلك لا يقسم بينهما الا برضاهما
والله تعالى اعلم (سئل) في أربعة أشقاء ورثوا دارا من أبيهم واقسموها فاصاب
اثنين منهم نصفها وجعل لهما في قسمهما مرافق وبابا يخرجان منه والاثنان الآخران
أخذوا النصف الاخر فاقسماه بينهما سووية وصار المهر مشتركا بينهما مدة ست عشرة سنة
ثم بعد المدة المذكورة أراد أحدهما أن يمنع الآخر من المرور فهل ليس له ذلك (اجاب)
اذا كان حق المرور لكل من الاخوين المذكورين لا يكون لاحدهما منع الآخر منه
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن أربعة بنين وترك دارين ثم مات كل من البنين
عن ورثة قبل قسمتهما فادورثة أحدهم الاختصاص بدار من الدارين المذكورتين
فهل لا يجابون لذلك بل تقسم الداران بين سائر ورثة البنين بالفريضة الشرعية ويأخذ
كل منهم ما كان يخص والده (اجاب) نعم لا يجابون لذلك بدون وجه شرعى حيث كان

جادی الثانیہ سنہ

الامر ما هو مذکور والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين اخوة فاقسموها مع ما فيها من الابراج بالتراضي بينهم فهل اذا ظهر ان واحدة الاخوة مغلوب في نصيبه ومغبون غلبا فاحشا لا تصح هذه القسمة ويكون للمغبون غلبا فاحشا فسخها وابطلها واذا ادعى أحد الاخوة ان اباه باع له برج حمام في حياته وانه اعترف بقبض الثمن وكان البيع والاقرار في مرض موت الاب لا يصح هذا البيع ولا الاقرار ويكون البيع موقفا على اجازة باقي الورثة وكذا الاقرار موقفا على تصديقهم حيث كان كل منهما للوارث في مرض مورثه (اجاب) اذا ظهر في القسمة غبن فاحش تنقض وان وقعت بالتراضي في الاصح والبيع للوارث في مرض الموت ولو بمثل القيمة موقوف على اجازة باقي الورثة عند الامام وكذا الاقرار فيه موقوف على تصديق الباقي عند اصحابنا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن ثلاثة اولاد ذكور وبنيتين ثم توفي احد الله كور عن ثلاث بنات احداهن فاصرة وعن ولد فاصر وزوجة واقام زوجته وصيا على اولاده ثم توفي ثانیهم عن اخيه واولاد اخيه المذكورين واخيه ثم توفي ثالثهم عن بنتين فاصرتين وزوجة واقامها وصيا عليهما ايضا وعن اخيه والحال ان التركة لم تقسم وبعد ذلك قسمت بينهم بالشرع واخذ كل منهم ما خصه وصار يستغل ريعه مدة سنتين ثم بعد ذلك حصل فيما خص بعضهم ائلاف فهل اذا اراد صاحب البعض المتلف الرجوع في القسمة وما ائلف يكون عليهم سوية لا يجاب لذلك والحال هذه (اجاب) بعد صدور القسمة صحيحة شرعا لا يجاب احد الشر كاه لقضها بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في ارض مشتركة غرس في بعضها احد الشر يكثر فخلا فاراد شر يكثر الاخر ان يشاركه في هذا القتل فهل لا يجاب لذلك وما الحكم في ذلك (اجاب) قد صرح علمائنا بأن احد الشر يكثر اذا بنى في الارض المشتركة وطلب القسمة او احدهما قسمت ولكل ما وقع له من النصيب فان وقع البناء في نصيب الباقي فيها ونعت والاهدم بناءه واخذ انقاضه التي بناها لانها ملكه ولا تخرج من ملكه من غير رضاه وتبقى على ملكه ويكون غاصبا حال البناء نصيب شر يكثر وشاغلا لملكه بملكه فيؤثر بالرفع ان طلب والغرس مثل البناء فالخل المذكور لمن غرسه وليس لشر يكثر في الارض مشاركة فيه بدون ما يوجب ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين يملكان دارا بالبراث الشرعي عن والدهما فاقسمها بالتعديل ووضع كل يده على ما خصه وبناه من مدة ست سنين فهل اذا اراد احدهما ان ينقض القسمة المذكورة لا يجاب لذلك خصا وصاديدا احدهما وثيقة شرعية بالقسمة والتراضي والتخلص بينهم (اجاب) نعم لا يجاب احد الاخوين لنقض القسمة بدون مسوغ شرعي حيث وقعت صحيحة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل خلف ثلاثة من الذكور قبله واولا كسبوا من غردين عن ابيهم في الكسب المذكور واولا واشتروا بكسبهم عقارات واميانا وغير ذلك لانفسهم بحجج تشهد لهم فهل اذا اراد

٢٦

١٢٦٥

رجب

٨

١٢٦٥

١٤

١٢٦٥

١٤

١٢٦٥

أحدهم القسمه يجب لذلك ولادخل لا يبيهم في ذلك وانما خلقته (اجاب) ما اشتراه
الاولاد لا نفهمه والحال ما ذكر ملك لهم فاذا أراد أحدهم قسمه نصيبه عن اخوته يجب
لذلك حيث لا مانع من القسمه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن اولاده ذكر
وانثا وترك ما يورث عنه شرعا فاستمر الاولاد في معيشة واحدة مدة الى ان حصلت قسمه
بينهم واخذ كل منهم نصيبه من تركه ابيه بالفريضة الشرعية وصار كل منهم يتصرف في
نصيبه على حدة مدة تزيد على خمس عشرة سنة ثم بعد ذلك مات أحدهم عن اولاده البنين
فاراد بعض الاخوة الرجوع على اولاد أخيه الميت متعللين بأن مات تركه أخوههم مشترك
بينهم فهل اذا أثبت اولاد الاخ القسمه بين الاعماس وبين أبيهم الميت قبل موته
واختصاصه بما ير يدون مشاركتهم له فيه بالبيعة الشرعية وأخذ كل منهم نصيبه من تركه
أبيه لا يكون لهم منازعة اولاد الاخ بعد ذلك لا سيما أن بعض الاخوة مقررون عرف بذلك
وهل اذا كان للميت على اخوته دين بالبيعة الشرعية يكون لاولاده مطالبة بميتهم به (اجاب)
لوارث المتوفى المطالبة بما ثبت شرعا لمورثه من الدين واذا تحققت القسمه الشرعية بين
الاخوة لا يكون لأحدهم نقضها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة
يملكون بيتين كل بيت على حدة فاشترى رجل أجنبي قيراطين في كل منهما من أحد
الشركاء على الشيوع والآن يريد القسمه وأخذهم الى بيت منهما جبر على الشركاء فهل
لا يجب لذلك شرعا ولا يكون له جبر الشركاء على القسمه حيث كانوا لا يقبلان القسمه
(اجاب) نعم لا يجب لذلك والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن
أربعة بنين وعن زوجته من مدة سبع سنين أحدهم معزول عن والده لكونه من زوجة
أخرى وترك ما يورث عنه شرعا من دار ومواش وأطيان زراعة وغير ذلك وعليه دين
للناس فدفع الابن المعزول ما يخصه في الدين فهل يكون له أخذ ما يخصه في جميع ما تركه
والده ما يورث عنه شرعا من الدار وغيرها (اجاب) يقسم جميع ما تركه المتوفى
المذكور بعد أداء ما ثبت عليه من الدين على جميع ورثته بحكم الفريضة الشرعية بينهم
وليس لأحد الورثة الاختصاص بشئ زائد عما يخصه شرعا بدون مخصص شرعي وفي رد
المهتام من فصل في الجديس عن جامع الفصولين لو ارادت الورثة أداء دينه لتبقى تركته لهم
فاتفقوا عليه وتكملوا قضاء دينه وانفاذ وصاياه من ماله فلهم ذلك ولو اختلفوا فللوصي
ببعاله دينه وصاياه ولا يلتفت الى قوله ثم قال وجاز لأحد الورثة استخلاص العين من
التركة لأداء قيمته الى الغرماء لا الى الوارث الاخر اه وفيها عنه عليه دين غير مستغرق
فالمحاضر من ورثته يبيع حصته لخصته من الدين لا يبيع حصته غيره للدين لانها ملك
الوارث الاخر اذا الدين لم يستغرق اه والله تعالى أعلم (سئل) في بيت مشترك بين
اثنتين لأحدهما فيه السدس وللآخر فيه الباقي فهل اذا كان البيت كبيراً مكن قسمته
افرازاوي كن انتفاع كل بنصيبه بعد القسمه وطالب أحدهما القسمه بالماياة بالزمان

شعبان
٢٧

١٢٦٥

رمضان

١٢٦٥

١٧

١٢٦٥

٢٥

١٢٦٥ ٢٩ رمضان
 ١٢٦٥ ١ ذى القعدة
 ١٢٦٥ ١ ذى الحجة
 ١٢٦٥ ٢٠ ذى الحجة
 ١٢٦٦ ٩ محرم

معز بالخلاصة والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة أخوة لهم منزل مشترك بينهم بالسوية جدد أحدهم في أرض خربة منه عمارة جسيمة فأراد الشرى كان بعد موت الباقي تسكليف ورتته قلع البناء وتسليم حصته ما خالية أو يأخذان ما يخصهما في الأرض والبناء ولا يدفعان شيئا مما دفعه أخوهما في العمارة فهل لأبجانبان لذلك وما الحكم في بناء أحد الشرى كاه في الأرض المشتركة من ماله لنفسه (أجاب) صرح علماؤنا بأن الشرى لك إذا بنى في الأرض المشتركة بغير إذن باقي الشرى كاه وطلبت القسمة يقسم فإذا وقع بناؤه في نصيبه فيها أو الأهدم وهذا إذا بنى بأجار أو آلات هي له ولا يجبر وارث الباقي على إعطاء شيء من بناء مورثه لشرى يكره بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى نصف دار من آخر من مدة سبع سنين وبه وثيقة بذلك ثابتة المضمون بالبيئة الشرعية فهل إذا أراد المشتري للنصف أن يقاسم شريكه في الدار المذكورة وكانت ثمة بسل القسمة يجاب لذلك ولا يكون لشرى يكره منه ما بدون وجه شرعى (أجاب) يقسم المسال المشترك يطلب أحد الشرى كاه أن انتفع كل بحصته بعد القسمة وليس لأحد الشرى كاه منع شريكه من الانتفاع بحصته بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين لهما وكالة وحائوتان لأحدهما فيها الثلث وللآخر الثلثان فطلب صاحب الثلث القسمة بالمهاياة بالزمان أو المكان وأقام عنده وكيلا يقوم مقامه في ذلك مع شريكه فهل إذا كانت قابلة لذلك يجاب صاحب الثلث إلى القسمة بالزمان أو المكان ويقوم وكيلا مقامه في ذلك وللحاكم الشرعى إجابته في ذلك (أجاب) إذا لم يكن المكان قابلا للقسمة الإفراز أو كان ولم يهملها من يجاب لها وطلب أحد الشرى يكره المهاياة بالزمان أو المكان أجابه القاضي لذلك وإن أبى الآخر ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين ابني عم بالميراث الشرعى عن أصولهما الكل منهما نصفها مات أحدهما عن ورثة قبل قسمتها والآن أراد ابن العم المذكور الذي كان في النظام قسمتها وأخذ كل ذي حق حقه فزعم ورثة ابن عمه متعاليين بأنها قسمت سابقا فأنكر دعواهم فهل إذا لم يثبت وادعواهم القسمة بالوجه الشرعى يكون لابن العم مطالبتهم بقسمتها بالطريق الشرعى وأخذ كل ذي حق حقه (أجاب) يقسم المشترك بطلب أحد الشرى كاه أن انتفع كل بنصيبه بعد القسمة إذا لم تثبت القسمة السابقة مستوفية شرائطها والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة مشتركة في دار اقتسموها قسمة إفراز من مدة ست سنوات وكل وضع يده على ما خصه بالقسمة وبنى فيه وبعدضى هذه المدة ادعى أحدا لشرى كاه أنه غبن في القسمة غبنا فادعى فهل تسمع دعواه الغبن الفاحش بعدمضى هذه المدة وحصول البناء من كل فيما خصه وإذا ثبت الغبن الفاحش بالبيئة تنقض القسمة المذكورة (أجاب) قال في التنوير ولو ظهر غبن فاحش في القسمة بطالت ولو وقعت بائتراض في الأصح ونسب مع دعواه في ذلك أن لم يقر بالاستيفاء وإن أقر به لا اه

١٢٦٦

١٢

١٢٦٦

٢٣

١٢٦٦

٢٤

صفر

١٢٦٦

١٥

ربيع الاول

١٢٦٦

١٤

والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أولاد ذكور وترك دورا في زقاق غير نافذ واستمر واساكنين فيها من غير قسمة إلى أن مات الأولاد الذكور عن أولاد ذكور وأنات فأراد أولاد الأولاد قسمة الدور المذكور بينهم فامتنع بعضهم لكونه ساكن في دارا كبر من باقي تلك الدور وادعى أن أباه قسم مع الأولاد وادعى أن هذه الدار التي هي أكبر وانه اشترى الزيادة التي فيها بعد القسمة والحال أنه لا يثبت له على القسمة ولا الشراء والدور قابله للقسمة فهل يجبر الممتنع على القسمة وتقدم الدور كلها بين الورثة بالوجه الشرعي وإذا ادعى الممتنع أيضا أن أباه اشترى الرحبة التي أمام الدور ولا يثبت معه لأعبيرة بدعواه وإذا أظهر وثيقة مقطوعة الثبوت بيده لا يعمل بها (أجاب) إذا لم تثبت قسمة العقار المشترك بالوجه الشرعي يجاب طالب القسمة في العقار المذكور حيث أحق القسمة وانتفع كل بحصته بعدها ولا اعتبار بدعوى الشراء من مدعيه بدون إثباته ولا يصلح لم يثبت مضمونه شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وبنتين وترك ما يورث عنه شرعا من دار وغيرهما فاقسمه وأما تركه والدهم بالوجه الشرعي وأخذ كل نصيبه واستقل به وترك البناتان حقهما للآخوين برضاهم بحضور الحاكم الشرعي وكتب بالقسمة وثيقة شرعية ثابتة المضمون بالبنينة الشرعية مشمولة بتختم قاضي ناحيتهم من مدة ست سنين وزيادة ثم مات أحد الابنتين عن ورثة ومات البناتان أيضا فأراد العلم الآن بنقض القسمة وإبطالها مع إلزامه إكرامها فافكر أولاد أخيه بدعواه ولا يثبت له على ذلك فهل لا يجب لذلك ولا يمكن من نقضها حيث وقعت عن تراض وبني كل نصيبه ولا عبرة بتعلله ويمنع العلم من معارضة ورثة أخيه بدون وجه شرعي (أجاب) لا تنقض القسمة بمجرد دعوى العلم إلا كراه عليهم بدون إثباته ويمنع من معارضة ورثة أولاد أخيه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة ورثة دار عن مورثهم وفيهم قاصر فبني أحد الورثة فيها مكانا لنفسه من ماله الخاص به وأراد بعض الورثة جعله ميراثا لكونه وقت البناء كان قاصرا فهل يكون باقيا على ملك الباقي ولا يجب بعض الورثة لجعله ميراثا بدون وجه شرعي (أجاب) صرح علماؤنا بأنه إذا بني أحد الشركاء في المكان المشترك بغير إذن الشركاء وطلبت القسمة يقسم فإذا وقع بناؤه في نصيبه فيها ولا يهدم وهذا إذا بني بأجار وآلات هي له وإن بنى بنقض مشترك من الدار وكان بحيث لو هدم لا يبيعه لما وضعه من عنده لا يهدم ولا يرجع بشئ مما أنفق على البناء وإن بناه من النقص المشترك ومن ماله ماله ملك له ينقضه والمشارك على حكم الشركة كما تقدم وإن اختلفوا في ذلك فالقول قول الباقي فيه بيمينه والبنينة على بقية الشركاء من غير أن يهدم خارجون عنه وهو ذويد والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في دارين لاثنين لأحداهما ربيع وللآخر الباقي فطلب صاحب الربيع القسمة بالزمان أو المكان فهل يجب لذلك أولا (أجاب) الأصح أن القاضي يبايئ بين الشر يمين جبرا بطلب أحدهما إن لم تطلب قسمة الآخر

١٢٦٦

١٢

جادی الاولی

١٢٦٦

جادی الثانیة

١٢٦٦

رجب

١٢٦٦

١٣

مع قبولها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة ذكور وبنات فخرجت
وموصى له بثلث ماله وهو ابن ابن مات قبله فخير قاضي الناحية وقسم التركة بين الذكور
والموصى له ولم يورث الزوجة والبنات فهل تنقض القسمه بالنظر للبنات والزوجة
أم لا (أجاب) نعم تنقض القسمه ولكل من زوجة المتوفى وبناته أخذ ما يخصهما
من جميع ماتركه بعد الوصية بما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وترك
أولاداً أربعة في معيشة واحدة وترك ما يورث شرعاً من نخل وغلة ونقود وغيرها فمات
أحد الأخوة عن ابن فإراد ابن الابن أن يقاسم الأصنام فيما يخص والده في التركة
وغنائها حيث لم تقسم التركة فهل يجب لذلك (أجاب) تقسم التركة وغنائها بين
ورثة الميت ومن مات منهم قبل القسمه كان نصيبه منها لوارثه والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل مات عن ثلاثة بنين وترك ما يورث عنه شرعاً ثم مات أحدهم قبل قسمه التركة
عن أولاد قصر فاستمر واعم صميمهم في معيشة واحدة مدة من السنين فزادت وغت بسبب
سعي العيين وأولاد أخيه ما فهل إذا أرادوا القسمه إلا أن تقسم مع غوها بين العيين وأولاد
أخيه ما بالفريضة الشرعية ولا يكون لأحد العيين الاختصاص بشئ زائد عن ذلك
بدون وجه شرعي (أجاب) تقسم تركته الميت الأول وعماؤها بين ورثته ومن مات منهم
قبل قسمها كان ما خصه من ذلك لوارثه وليس لأحد الورثة الاختصاص بشئ زائد عما
يخصه بدون مخصص شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة ورثوا دارين عن مورثهم
وبعضهم قاصر فهل إذا حصلت قسمه بينهم والحال هذه باقامة رجل قيماً وظهر فيها
خيف وغبن فاحش يكون للقصر وقت القسمه التي حصل الخيف والغبن الفاحش في
نصيبهم من بقائها نقضها (أجاب) إذا ظهر غبن فاحش في القسمه بطلت ولو وقعت بالتراضي
في الأصح والله تعالى أعلم (سئل) في بيت صغير مشترك بين رجلين مناصفة فاقترسما
ثم ظهر في القسمه خيف وجور على أحدهما فهل تنقض وترد شرعاً إذا تحقق الخيف
لأسيما إذا لم يحدث الخاف باباً ولم يقيم جداراً ولا بناءً فيما أخذه (أجاب) لو ظهر غبن فاحش
لا يدخل تحت التقويم في القسمه فإن كانت بقضاء بطلت اتفاقاً لأن تصرف القاضي
مقيماً بالعدل ولم يوجد ولو وقعت بالتراضي تبطل أيضاً في الأصح لأن شرط جوازها
المعادلة ولم توجد فوجب نقضها أفاده في الدرر والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين
ملك كان داراً على السوية فاقترسماها مناصفة ورضي كل بنصيبه ووضع يده عليه مدة
من السنين فهل والحال هذه إذا أراد أحدهما منقض القسمه بلامسوخ لا يجب لذلك
(أجاب) نعم لا يجب لأحد الشر يكتفي لنقض القسمه بدون وجه شرعي حيث وقعت
صحيحة والله تعالى أعلم (سئل) في وكالة بمصر القديمة بملاوكة لرجلين مثالثة فهل إذا
طلب أحدهما المهاياه فيها بالزمان كسهرين وشهر يجب له ذلك فها عن الممتنع
(أجاب) نعم يجب لأحد الشر يكتفي لطلب المهاياه وللقاضى جبراً الشر يك إلا أن

رجب	سنة
٢٨	١٢٦٦
شعبان	
٢٨	١٢٦٦
٢٨	١٢٦٦
ذى القعدة	
١٤	١٢٦٦
ذى الحجة	
٢٣	١٢٦٦
محرم	
١	١٢٦٧
١٢	١٢٦٧

عليها أن أبي مالم يطلب القسمة فيما يسمي والله تعالى أعلم (سئل) في بيت صغير مشترك
بين ثلاثة أن لا يقبل القسمة بالأفراز استأجره أحدهم بأجرة معلومة مشاهرة ثم سكنه
أيام فهل إذا فسخ عقد الإجارة وطلب أن يقسمه لا يجاب لذلك حيث كان غير قابل
للقسمة بالأفراز وإذا طلب شريكاه القسمة والمهاياة بالزمان ليتنفع كل بشهر أو بسنة
يجاب أن ذلك ويجبر بشريكاه ما على ذلك (أجاب) إذا انتفع كل من الشراك بنصيبه
بعد القسمة قسم بطلب أحدهم وان تضر الكل لا يقسم الأبرضاهم وان انتفع البعض
دون البعض قسم بطلب ذي النفع لا بطلب الآخر وهو الأصح كما في الملتقى وغيره وإذا
كان البيت المذکور غير قابل للقسمة بالأفراز يجاب طالب المهاياة لجبره على
الشريك الآخر والله تعالى أعلم (سئل) في دار خربة مشتركة بين ثلاثة لكل
منهم الثلث ولا أحدهم دار بجوارها ملك له خاصة فأراد أخذ نصيبه من الدار المذكورة
المشتركة ليضمه لداره فهل يجاب لذلك ويجبر باقي الشراك على القسمة حيث كان كل
منهم ينتفع بنصيبه بعدها (أجاب) يقسم المال المشترك بطلب أحد الشراك
ان انتفع كل بحصته بعد القسمة وبطلب ذي الكثير ان لم ينتفع الآخر له حصته وان
تضر الكل لم يقسم الأبرضاهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن بنته
وزوجتيه وترك أبعادية اقتسمها بين قسمة أفراز بالقرينة الشرعية وأقامت كل
منهن وكيل شرعي عنها وقت القسمة وخرج لكل منهن تقسيط ديواني بذلك وأقر كل
منهن باستيفاء حقه وبعد مضي أربع سنين تريد إحدى الزوجتين نقض القسمة
وعادتها نائما متعلقة بأن ما أخذته ردى فهل لا تجاب لذلك شرعا حيث وقعت القسمة
المذكورة بين الوكلاء بدون غبن وحيف (أجاب) إذا قسم المال المشترك بين
الشراك وأقر كل باستيفاء نصيبه فلا تسمع دعوى الغلط والغبن الفاحش من كل واحد
منهم بعد ذلك كما في واقعات المقتين والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة لهم بيت يسع
سكني الجميع و يقبل القسمة أفراز بالمهاياة مكانا وزمانا طلب بعضهم القسمة وامتنع
الآخر منها عنادًا واغاطة لها فهل إذا كان ينتفع كل من الشراك بنصيبه بعد القسمة
وكان المكان يقبلها بالأفراز والمهاياة بالزمان وبالمكان يجاب طالب القسمة ولا عبرة
بامتناع آبيها والحال هذه (أجاب) يقسم المنزل المشترك قسمة أفراز بطلب أحد
الشراك ان انتفع كل بحصته بعد القسمة ويجبر الآتي عنها عليها والحال هذه وبها يفي فيه
القاضي بينهم ان لم تطلب قسمة الأفراز مع حتمها والله تعالى أعلم (سئل)
في أخوة يملكون دورا ويستحقون منفعة أرض اقتسموها كلامن الدور والأرض
بينهم على قدر حصصهم وأخذ كل منهم ما خصه بطريق القسمة واستولى عليه مدة ثلاث
سنين بعد أن أسقط كل منهم حقه من منفعة الأرض فيما خرج للآخر بالقسمة فهل إذا
أراد أحدهم إبطال القسمة فيما ذكر الواقعة بينهم بالتراضي وإعادتها نائما لا يجاب لذلك

١٢٦٧

٤

صفر

١٢٦٧

١٨

ربيع الأول

١٢٦٧

١٦

ربيع الثاني

١٢٦٧

٢٧

ربيع الثاني
٣٠ سنة ١٢٦٧

جمادى الاولى

٩ ١٢٦٧

حيث وقعت بتراضيهم وما لم يظهر فيما بين فاحش (أجاب) اذا اقتسم الاخوة العقار المشترك بينهم بالتراضي لا يكون لاحدهم نقض القسمة بدون وجه شرعي كما انه ليس له الرجوع فيما أسقط حقه في منفعة من أرض الزراعة الاميرية بشرطه اسقاطا مستوفيا شرائط الحق والله تعالى اعلم (سئل) في اخوة يملكون عقارا من بيوت وأرض زراعة اقتسموه بينهم وأخذ كل منهم نصيبه وتراضوا على ذلك ثم بعد القسمة والتراضي ظهر ان نصيب أحدهم بعضه مملوك لجماعة آخرين فهل اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية تجدد القسمة ثانيا ويأخذ كل نصيبه مثل الآخر بالوجه الشرعي ولا عبرة به - هذه القسمة (أجاب) اذا اقتسم الشركاء العقار المملوك لهم واستحق بعض معين من نصيب أحدهم لا تنسخ القسمة اتفاقا على الصحيح أى ويرجع في نصيب شر يكره وفي استحقاق بعض شائع في الكل تنسخ اتفاقا وفي استحقاق بعض شائع من نصيبه لا تنسخ جبر ابل المستحق منه يرجع بحصة ذلك في نصيب شر يكره ان شاء الله ونقض القسمة دفعا لضرر التقسيم كذا في الدر المختار ومنه يعلم الجواب والله تعالى اعلم (سئل) في مكانين مجاورين لبعضهما يتوصل من كل منهما الى الآخر من الاعلى والاسفل موروثين لجماعة بعضهم قاصرون بعضهم بالغ وعلى القصر وصى من قبل القاضى فاراد بعض البالغين قسمة المكانين بينهم وبين القصر فطلب من الوصى ذلك ليجتص كل نصيبه فهل يكون للوصى مقاسمة البالغ وجع نصيب محاذيره القصر في جهة معينة من المكانين خصوصا اذا عرفت المصلحة في ذلك واذا امتنع بعض البالغ عن القسمة يجبر عليه احيث لا ضرر فيها (أجاب) اذا كان الورثة صغارا وكبارا وكلهم حضور تجوز قسمة الوصى ويأخذ حصص الصغار حصة واحدة كما في أدب الاوصياء وصرحوا بالجبر على القسمة بطلب ذى الكثير وبأن كل دار تقسم على حدة عند أبي حنيفة مطلقا وعند صاحبيه يكون الرأى للقاضى اذا كانت الدور في مصر واحد وان كانت في مصرين فكل على حدة والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين لهما دار مشتركة بينهما الكل واحد منهما النصف وتلك الدار ليست قابلة لقسمة الافراز فاراد أحدهما الشر يكره ان يقسم مع شر يكره مهاياة لكل منهما مشهور فهل يصح ذلك ويجبر بالشر يك الممتنع حيث كانت الدار صغيرة وليست قابلة لقسمة الافراز (أجاب) يجاب الشر يك لطلب المهاياة ويجبر الا في عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين يملكان قطعة أرض مناصفة ثم قسموا بنى احدهما في نصيبه فادعى الثاني ان في القسمة تبينا فاحشا فهل اذا تبين لدعواه وجه بحضور أهل الخبرة ما اذا يكون الحكم في ذلك لا سيما ان الارض المذكورة مملوكة للربة غير اميرية (أجاب) لو ظهر في القسمة غبن فاحش لا يدخل تحت التقويم ان كانت بقضاء بطلت اتفاقا لان تصرف القاضى مقيم بالعدل ولم يوجد ولو بالتراضي تبطل ايضا في الاصح ان لم يقر بالاستيفاء فان اقر به لا تسمع دعوى الغلط والغبن للمتناقض على ما افاده في الدر المختار

جمادى الثانية

٤ ١٢٦٧

رمضان

٢٨ ١٢٦٧

المختار والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن أمها وعن زوجها وعن ابن قاصر
منه وعن ابن وبنت من غيره وتركت ما يورث عنها شرعا من عقار ومصاغ وغير ذلك مما
يورث عنها فوضع زوجها بنهايد على مخالفتهم قبل القسمه في غيبة الزوج فهل إذا حضر
الزوج من غيبته واجتمع الورثة يقسم جميع ما ثبت أنه تركه عنها بين جميع الورثة
بالقرينة الشرعية وليس لبعض الورثة الاختصاص بشئ من تركها بدون وجه شرعي
(أجاب) نعم تقسم تركه المية المذكورة بين جميع ورثتها بالقرينة وليس لأحدهم
الاختصاص بشئ زائد منها عما يخصه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل مات عن أربعة بنين أحدهم بالمهر وستة وترك ما يورث عنه شرعا من دار ومواش
وغير ذلك ومن جملة ماله أربعة أطياف زراعة فهل يكون لذلك الابن المذكور مقاسمة
أخوته في جميع ماله كوالدهم بلوجه الشرعي ولا تضر إقامته بالمهر وستة (أجاب) للابن
المذكور أخذ ما يخصه في تركه والده من جميع ما يورث عنه شرعا وقسمته معهم حيث
لأما في وليس لباقي الورثة منه من ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك قبرا طائفا
ونصفا في مكان مشاعا ولم ينتفع بما يملكه وطلب قسمته بالمهاياة من شهر وأوسنين فهل
يجب طالب المهاياة لها وإذا امتنع شر يكفه منها يجبر عليها (أجاب) يجب طالب المهاياة
ويجبر الآتي عنها عليها حيث لا قسمه بالافرأز والله تعالى أعلم (سئل) في معصرة لا يمكن
جعلها معصرتين وهي مشتركة بين رجلين فطلب أحدهما قسمتها وامتنع الآخر فهل
لأحدهما طالب القسمه حيث لم ينتفع كل من الشريكين بعد القسمه من جنس الانتفاع
الأول وكيف الحال (أجاب) نعم لا يجب طالب القسمه والحال هذه والله تعالى أعلم
(سئل) في مكان مشترك بين جماعة بعضهم ساكن فيه وبعض الآخر غير ساكن
طلب ذلك البعض الغير الساكن قسمه المكان المذكور بالمهاياة ويريد محاسبة الشركاء
بالمهاياة في ماضى من السنين الخالية من سكناه فهل ليس له ذلك حيث لم يعقدوا
المهاياة في ماضى وتكون المهاياة في المستقبل (أجاب) يجب أحد الشركاء طلب
المهاياة ويحكم له بذلك من وقت الطلب لافي الماضى والله تعالى أعلم (سئل) في دار
لورثة آلت لهم عن مورثهم بعضهم غائب والبعض الآخر حاضر وأراد بعض الورثة
الحاضر ين ومن هي في يده من الورثة قسمها وأخذ كل ذي حق حقه منها في غيبة البعض
الآخر فهل لا يجابون لذلك حتى يحضر الغائب أو نائبه (أجاب) نعم لا يجابون لذلك والحال
هذه إلا أن يرفع المحضرون من الورثة الأمر إلى القاضي ليقسم بينهم وبين الغائب
منهم ويقم عنه وكلا يحتفظ نصيبه بعد اجراء ما يلزم شرعا حيث كانت الشركة بالأرث
والله تعالى أعلم (سئل) فيمن يستحق بعض قراريط من العقار المبنى وغيره من الأبعاديات
أراد ذلك المستحق قسمه ما ذكره هل إذا كان كل من العقار والأبعاديات قابلا
للقسمه وانتفع ذلك المستحق بنصيبه بعدا قسمه يقسم ذلك جبرا على شريكه (أجاب)

١٢٦٧

٦

١٢٦٧

٢٦

ذى القعدة

١٢٦٧

٣

١٢٦٧

١٨

١٢٦٧

٢٧

ذى الحجة

١٢٦٧

٢٣

محرم

١٢٦٨

٧

يقسم المال المشترك بطلب أحد الشركاء أن انتفع كل بحصته بعد القسمة و بطلب
 ذى الكثيران لم ينتفع الآخر لقلة حصته كما فى التنوير وغيره والله تعالى أعلم (سئل)
 فى عار مشترك بين جماعة ورثوه عن مورثهم ولا حدهم فيه نصف سدس قيراط فقط
 فهل اذا طلب صاحب الاقل القسمة وامتنع أصحاب الاكثر يجاب لذلك مطلقا ولا
 يجاب صاحب الاقل للقسمة حيث لم ينتفع بنصيبه بعد هاو يكون متعنتا حيث طلبها
 (أجاب) يقسم المال المشترك بطلب أحد الشركاء أن انتفع كل بحصته بعد القسمة
 وبطلب ذى الكثيران لم ينتفع الآخر لقلة حصته لا بطلان ذى القليل والحال هذه لتعنته
 كما فى التنوير وغيره وعليه الحمل والله تعالى أعلم (سئل) فى دار لجماعة اقتسموها
 بالامكنة افرازاو كل اختص بمكان وجهة وضررت المعالم والمجديينهم وفتح كل منهم بابا فيما
 خصه بالقسمة و بعد مدة أراد بعض الشركاء نقض القسمة وابطالها ويكلف الباقي ببيع
 حصته أو يؤجرها له فهل لا يجاب لابطال القسمة بدون وجه شرعى ولا ما طلبه من
 البيع ولا يجاب بدون رضا الباقي (أجاب) بعد صدور القسمة بين الشركاء صحيحة
 لا يجاب أحدهم لنقضها بدون وجه شرعى كما لا جبر على البيع والاجارة والله تعالى أعلم
 (سئل) فى دور مشتركة بين جماعة ورثوها وهى فى مصر واحدة فأراد أحد الشركاء وهو
 صاحب الاقل أن يقسمها قسمة واحدة وان يجمع نصيبه من جميعها فى دار واحدة
 فامتنع باقى الشركاء من ذلك فهل لا يجاب لذلك الا برضاهم وهل اذا تعلل به يمكن
 التعديل بزيادة دراهم عليه أو على أحد الشركاء لا عبرة بتعطله بذلك ولا تدخل الدراهم
 فى القسمة الا برضاهم أيضا (أجاب) فى الدار المتنازعة ورثوها أو دار وصية أو دار
 وحائوت قسم كل واحد منفرده مطلقا ولو متلازمة أو فى محلتين أو فى مصرين اه وفيه
 واعلم ان الدراهم لا تدخل فى القسمة لعفارة ومنقول الا برضاهم اه والله تعالى أعلم
 (سئل) فى احوة كانوا فى معيشة واحدة فتنازعوا مع بعضهم وأرادوا القسمة فترافعوا
 لدى قاض وأجرى القسمة بينهم بطريق الصلح عن تراض فى جميع أملاكهم وكتب لهم
 بذلك حجة وانفرد كل منهم بحصته وتصرف فيها كيف شاء ومضى لذلك مدة فهل والحال
 هذه اذا أراد بعضهم نقض الصلح والقسمة من غير حيف وابطال الحجة لا يجاب لذلك
 (أجاب) بعد صدور القسمة صحيحة لازمة لا يجاب أحد المتقاسمين لنقضها كما لا ينقض
 الصلح الشرعى بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل مسلم وملائة اشخاص من
 أهل الذمة بينهم على سبيل الاشتراك دار صغيرة وفرن وربع به أربعة منازل وأربعة
 حوانيت مجموع ذلك أربعة اجناس من العقارات المخربة والاسلم فى كامل العمارات
 المذكورة النصف اثناعشر قيراطا ولا أحد الذميين فى ذلك ستة قيراط ولا آخر ثلاثة
 قيراط من ذلك والملائة ثلاثة قيراط الباقية لذي مات فطلب الذمى الذى له ستة قيراط بط
 قسمة الاماكن المذكورة يد ايد ذلك المتعنت والاضرار بالمسلم فهل لا تقسم الاماكن

١٢٦٨

١٣

١٢٦٨

٢٢

١٢٦٨

صفر

١

١٢٦٨

٦

سنة

صفر

١٢٦٨

١٤

ربيع الاول

١٢٦٨

٧

١٢٦٨

١٧

١٢٦٨

٢٩

المذكورة بطلب صاحب القليل لخصوص ما مع تضرر كل من الشركاء بالقسمة ولا يقسم
العقار الا بطلب صاحب الكثير ان انتفع واذا كان العقار المذكور مختلفاً بالجنس بان
كان داراً ور بعاوفاً وحوانيت كما هو مذكور اعلاه وكان يمكن قسمته على سبيل
الغرض والتقدير فهل يقسم كل جنس منها على حدة أو لا وهل اذا طلب احدهم
تقويم العقارات بالدراهم وامتنع الباقي لا يقسم بالدراهم الا برضاهم جميعاً (أجاب)
يقسم العقار المشترك بطلب ذي الكثير ان انتفع بعد ما ولم ينتفع الا بقله حصته
لا بطلب ذي القليل على ما عليه المعول وان تضرر الكل لا يقسم الا برضاهم كما لا تدخل
الدراهم في القسمة الا برضاهم وتقسم الدار والحوانيت والربع والغرس كل على حده
بما كانت في محله أو محلتين أو موصرين لانها أجناس مختلفة فيقسم كل جنس
على حده والله تعالى أعلم (سئل) في داره شتركة بين رجل وأيتام للرجل سبعة
قراريط وللأيتام الباقي وهو السبعة عشر والآخر يريد الشريك القسمة وأخذ نصيبه لاجل
أن يضامه الى داره الجاور لهذه الدار المشتركة فهل اذا كان للأيتام وصي من قبل
الحاكم الشرعي يجاب الرجل المذكور بالقسمة وأخذ نصيبه بحضور الوصي المذكور
حيث لا ضرر على الأيتام في ذلك وكان كل ينتفع بنصيبه (أجاب) يقسم المال المشترك
بطلب أحد الشركاء ان انتفع كل بخصته بعد القسمة وبطلب ذي الكثير ان لم ينتفع الا بقله
حصته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن زوجته وثلاث بنات وابن ثم مات
الابن قبل قسمة التركة عن ابن وزوجته وبقيت التركة لم تقسم حتى بلغ ابن الابن
رشيداً ثم قسمت التركة الأولى على ورثته وعلى ورثة الميت الثاني بالوجه الشرعي
وأعطى قاضي الدارحية كل ذي حق حقه وحكم بذلك وصدق ابن الابن وصموه على ذلك
سبع سنوات فهل اذا أراد ابن الابن الرجوع في القسمة ونقض الحكم لا يجاب لذلك
(أجاب) نعم لا يجاب ابن الابن المذكور لقسمة بعد صدور ما سجدته للشرائط
حيث لم يوجد له وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وترك
ما يورث عنه ثم مات فخر نائب بالمدونة وقسم التركة بين الورثة وظهر وتحقيق ان في القسمة
غيباً فاحشاً بالبعض لورثة ولم يرخص المغبون ولم يصدق عليها فهل تنقض القسمة ونقض
بين الورثة ثانياً حيث كان المغبون في ذلك وقت القسمة جاهلاً بذلك لاسمائه لم يكن
هناك مانع ولم يرض على ذلك خمس عشرة سنة (أجاب) اذا قسمت التركة الموروثة عن
التوفي وظهر في القسمة غير فاحش تنقض والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن
أزواجه وأمه وأولاده المذكورين ثانياً بعضهم بالمدونة وبعضهم بالمدونة ديناً ثابت وترك
ما يورث عنه شرعاً فقام الحاكم الشرعي حداً خوده باعين تيمناً على القصر وعلى منضم
لأولاده صالحاً وصاحباً ولحقه من المال وضبطت التركة حتى جعل قاضي وقسمت بالوجه
الشرعي على جميع الورثة بانقرضة بعد وفاة الدين من رأس التركة وكتب بذلك حجة

ربيع الثاني سنة

٨ ١٢٦٨

شرعية من الحساكم الشرعي ومضى على ذلك أربع سنين فهل إذا أراد أحد الورثة الرجوع في القسمة على وهي القصر لا يجاب لذلك وليس لأحد من الورثة نقضها بعد قسمتها صحبة بالوجه الشرعي على يد القاضي (اجاب) اذا صدرت القسمة بحجة لازمة لا يكون لأحد المتقاسمين نقضها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن قاصر وله عقار مشترك بينه وبين عمه الوصي عليه آل له عن أبيه الميت أولادهم مات العم عن أولاده في غيبة ابن الميت الأول وقسم أولاد العم العقار المشترك في غيبته وخصوه بجاقب منه ثم حضر به ذلك الابن الغائب ولم يرض بالقسمة ولم يجزها لما رأى فيها من الغدر والغبن العاشر فهل يكون له ايضا ما لو نقضها وأخذ جميع ما خصه عن أبيه بالغريضة الشرعية ولا ينفذ تصرفهم فيه بدون اذنه واجازته وله اخذ ما باعه بعض الشر كاهن نصيبهم لو حصل بيع قبل القسمة مع الشيوخ بالشفعة اذا توفرت شروطها وانقضت مواعيلها (اجاب) نعم يكون له ابطال القسمة المذكورة اذا كان الواقع ما هو مسطور وللشفيع الاخذ بالشفعة عند استيفاء شرائطها المعتمدة شرعا حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة اقسما وترك مورثهم من عقار ونقد وأمتعة بينهم بتراض بينهم ثم بعد القسمة ظهر وتحقيق ان فيها جورا وقبنا فاحشا وقصرد بعض الورثة بذلك فهل اذا ثبت ذلك بشهادة البيعة الشرعية تنقض القسمة وتعاد ثانيا (اجاب) انما ظهر غبن فاحش في القسمة تنقض في الاصح والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في خربة مشتركة بين رجلين لأحدهما عشرون قيراطا ونصف وللآخر ثلاثة قراريط ونصف فبني صاحب الاكثر باقتضاه المملوك له مكانا في خربة منها لنفسه لا يبلغ مقدار ربع نصيبه فهل يكون ما بناه ملكا له وليس لشرىكه الاخر معارضته فيه ولا يكون له أن يكافه برفع بناه اذا قسم ووقع البناء في نصيب الباقي (اجاب) ما بناه أحد الشرىكين لنفسه يكون ملكا له دون شريكه والحال هذه وليس للشرىك تكليف الباقي برفع البناء حيث قسم ووقع البناء في نصيب الباقي والارفع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابن وعن ثلاث بنات منها وعن ابن من غيرها وترك ما يورث عنه شرعا ومن جله متروكاته ارض زراعية أميرية زرعها قبل وفاته ذرة وبراء والتقاوى من مخزن المتوفى فهل يكون للاناث وامهم مقاسمة الاخوة الذكور في المزروع الذي زرعه والدهم قبل وفاته ولا يكون لأحد من الاخوة الاختصاص بشئ زائد عن نصيبه بدون وجه شرعي (اجاب) جميع ما تحصل من زراعة المتوفى يقسم بين جميع ورثته كباقي متروكاته والله تعالى أعلم (سئل) في مكان مشترك طلب صاحب القليل قسمته فتمت اقصاءه بذلك اضرا شريكه وامتنع من ذلك صاحب الكثير فهل لا يمكن صاحب الكثير من ذلك والحال هذه (اجاب) يقسم المال المشترك بطلب أحد الشركاء ان انتفع كل بحصته بعد اقسمة وطلب ذي الكثير ان انتفع بحصته ولم ينتفع الاخر لقله

جاءى الثانية

٢٣ ١٢٦٨

١٤ ١٢٦٨

١٧ ١٢٦٨

رجب

١٢ ١٢٦٨

١٦ ١٢٦٨

حصة لا يطلب ذي القليل والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين جماعة بعضهم
 حاضر وبعضهم غائب عن البلد فتواطأ الحاضرون على قسمتها فقسموها فيما بينهم
 وبين الغائبين بغير إذن القاضي والغائبين واستولى كل واحد من الحاضرين على جزء
 منها وبني أحدهم فيما استولى عليه فلما حضر الغائبون ردوا هذه القسمة وادعوا أن فيها
 ضرر وأطلبوا قسمتها ثانيا فهل يجابون لذلك شرعا وإذا قلتم بالإجابة واقسموها ثانيا
 وخص الجزء الذي بنى فيه بعد القسمة الأولى غير الباقي من الشركاء هل يجبر على رفع
 بنائه (أجاب) القسمة على الوجه المذكور غير نافذة وإذا بنى أحد الشركاء في العقار
 المشترك قسم العقار فان وقع البناء في نصيب الباقي فيه أو الأمر برفعه والله تعالى اعلم
 (سئل) في مكان بعضهم وقف بآية ملك لرجلين لكل منهما حصة معلومة بموجب حجة
 شرعية بيده فأراد أحد الشرعيين قسمه المكان المذكور وأفراد حصة الملك وأدخلها
 بمكانه المأجور للمكان المذكور فهل إذا كان المكان المذكور قابلا للقسمة يجب طالبها
 لذلك (أجاب) نعم يقسم المشترك ولو بين ملك ووقف بطلب أحد الشركاء ان نتفع كل
 بحصته بعد القسمة فلا أحد الرجولين المذكورين المتقاسمة وأخذ نصيبه ويجب لذلك ان
 انتفع كل بنصيبه بعد قسمة المكان المذكور حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل)
 في بيت مشترك بين اثنين مناصفة غير قابل للقسمة أراد أحدهما اتسعت به لأفراد فامتنع
 الآخر بملك فهل إذا تحقق ذلك لا يجبر بشرى على قسمته بالأفراد بل يقسم بالمهاجرة
 (أجاب) يجب لأحد الشرعيين ان يطلب المهاجرة إذا لم يكن لبيت المذكور قابلا للقسمة
 الأفراد والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة يملكون دارين ما يرب عن صومعه لأحدهم
 الربيع في التركة والباقي له في الورثة وحل في إحدى الدارين مبنية ومشيقة والثانية
 خربة خالية من البناء فقسموها قسمته على كل واحد من الربيع الدار الخربة وبناها
 دارا لنفسه من ماله من مدة سنتين بموجب حجة شرعية بالقسمة فهل إذا أراد أن يباقي
 الورثة نقض القسمة واعادتها ثانيا لا يحاسب لذلك حيث لم يرد حيف ولا غش فحش
 عندنا القسمة وإذا فعلوا بآثارهم لم تقوم بدراهم لأعباءهم حيث وتنف القسمة عن
 تراض (أجاب) إذا كانت القسمة صحيحة لا يجب لأحد المتقاسمين نقضها بدون وجه
 شرعي والله تعالى اعلم (سئل) من طرف أمين بيت المال بمصر أنه موجود بمنزل
 كثر بخان أبي صقية النصف منه لملك لخص غائب لم يملك بمصر والنصف الثاني ملك
 على أغا تشنخي باشا ويريد على أغا المذكور قسمة المنزله كور على النصف الذي
 يملكه ليخص بسكاه فمما يملكه من ثمنه يملكه من ثمنه من ثمنه من ثمنه من ثمنه من ثمنه
 وتخصيل أجره بجانب التركة وتخصيمه من ثمنه من ثمنه من ثمنه من ثمنه من ثمنه من ثمنه
 المذكور كور كيرغب الشريك وورث صاحب البيت في غائب (أجاب) حيث كان
 المنزل مشتركا بغير الأثر وغاب أحد الشرعيين لا يقسم بدون حضور الشريك الغائب

١٢٦٨

١٨

١٢٦٨

٢٧

شعبان

١٢٦٨

١٠

١٢٦٨

١٥

١٢٦٨

٢٧

او من يقوم مقامه كوكيله في ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنتين وزوجة وترك ما يورث عنه من دار ومواش وغير ذلك فاقسموا تركته بالفريضة الشرعية على يد نائب الشرع واخذ كل نصيبه واستقل به بعد افرازه فهل اذا اراد احدا الاخيرين نقض القسمه واعادتها ثانيا لا يجاب لذلك شرعا حيث لم يظهر حيف ولا غرور ولا غبن فاحش فيها (اجاب) اذا وقعت القسمه صحيحة لا يجاب احدا المة تقاسم بين لنقضها بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في دور صغيرة مشتركة بين جماعة سكن بهن الشركاء في بعضهما مدة من غير قسمه فهل اذا كانت الدور المذكورة لا تقبل القسمه وطلب احد الشر كقسمتها بالمايا بالزمان يجاب لذلك (اجاب) يجاب احدا اشركا للمهايا بالزمان او المكان ويجبر الا في علمها واحمال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك ثلاثة قراريط ونصفا في بيت طالب قسمته اخرار او تعنتا لشر يكره صاحب البيت يروم يرضى به فهل لا يجاب صاحب القليل لمطالب (اجاب) يقسم المال المشترك بطالب احد الشركاء ان انتفع كل بحصته بعد القسمه وطلب ذى الكثير عند انتفاعه وان لم ينتفع الا آخر اقله حصته لا بطلب ذى القليل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابنتين وعن أربع بنات وترك ما يورث عنه شرعا من عقار وغيره فتعاضى الابنات واقسموا التركة بينهم بدون الاناث فهل لا تصح هذه القسمه وتقسم التركة بين جميع الورثة بالفريضة الشرعية وياخذ كل ذى حق حقه وماذا يخص كل وارث مما ذكر (اجاب) تقسم تركته المتوفى بين جميع ورثته بالفريضة الشرعية فللزوجة الثمن والباقي بين الاولاد المذكورين للذكر ضعف الانثى وليس لاحد الورثة اخذ شئ زائدها يخصه في التركة بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة بنين وبنيتين وزوجة واحد البنين بالغ وباقيهم قاصرون وترك ما يورث عنه شرعا من عقار ومواش وغير ذلك فوضع البالغ يده على جميع ما تركه والده بعد دونه بغير وصاية شرعية والآن قد بلغ القصر رشدهم وادادوا اخذ ما يخصهم من تركته ابيهم بالفريضة الشرعية وقسمه مما يحتمل القسمه منه فهل يجابون لذلك اذا ثبت ما ذكر وليس لغيرهم من منعهم من ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) نعم لا تقصر المذكورين بعد بلوغ رشدهم اخذ ما يخصهم من تركته مورثهم وقسمته بهد تحقيق ذلك شرعا حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة لهم دار كبيرة تقبل القسمه وهب احد الشركاء نصيبه منها لبعضهم فهل اذا كانت الدار كبيرة قابلة للقسمه ولم تقسم ولم تقرر تسكون الهبة في المشاع القابل للقسمه غير صحيحة ولكل منهم طلب قسمتها افرازا والاختصاص بنصيبه منها (اجاب) لا تصح الهبة في مشاع قابل للقسمه ولكل منهم طلب قسمتها افرازا والاختصاص بنصيبه واحمال هذه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين يملكان وكالة ورعا وسنة حوانيت لاحدهما في خمسة عشر قيراطا ونصف والاخر

١٢٦٨

٢٧

رمضان

١٢٦٨

١٨

شوال

١٢٦٨

١٢

١٢٦٨

١٢

١٢٦٨

١٧

ذى القعدة

١٢٦٨

٥

الثمانية قرارها ونصف الباقي طلب صاحب الخمسة عشر قيراطا ونصف القصة فيما
ذكر بالا فزار فهل يجب لذلك حيث كان قابلا للقصة أولا (أجاب) يقسم العقار
المشترك القابل للقصة بطلب ذي الكثير والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن
ورثة وترك نخيل لا ودارا فبني بعض الورثة الدار بنصيبه الباقي ثم حضرت الورثة جميعا
وأرادوا قصة النخيل والدار بينهم بالقرينة الشرعية فعارض الباقي للدار من الورثة
الباقي منهم وأراد اختصاصه بالدار لكونه بانيها بنصيبه الباقي فهل لا يمكن الباقي للدار
من الاختصاص بها وقسم الدار كالنخيل بين الجميع بالقرينة الشرعية لا سيما أن
الشريك في الدار بالانقضاء القديمة المشتركة (أجاب) بناء بعض الورثة في الدار
المشتركة لا يوجب تملكه لباقي الدار وماتركة المتوفى من النخيل ونحوه القابل للقصة مما
يورث عنه يقسم بين جميع ورثته بالقرينة الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في دار
مشتركة بين رجلين على الشيوع فبناها أحدهما بدون إذن شريكه وأراد الاختصاص
بها وأعطى شريكه محلا آخر بدل نصيبه منها ولم يرض شريكه بالاستبدال فهل اذا ثبتت
الشركة والشيوع وعدم اذنه في البناء فيكون له الزام الباقي بنقض بنائه ويمكن من اخذ
نصيبه منها (أجاب) اذا بنى أحد الشريكين في الأرض المشتركة تقسم الأرض بين
الشريكين فان وقع البناء في نصيب الباقي فيها والا أمر برفع بنائه والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل مات عن بنته وزوجته وعن ابن ابن عم عاصب وترك ما يورث عنه شرعا من دار
ونخيل وقسمت تركته على يد القاضي وأخذ كل ذي حق حقه بالقرينة الشرعية ثم بعد
مدة مات ابن ابن العم الوارث المذکور عن ورثة فأراد ورثة الميت الأول منارعة ورثته
واعادة القصة ثانيا فهل لا يجب بول لذلك لا سيما إذا لم يحصل فيها حيف ولا غرور ولا غبن
فاحش (أجاب) بعد صدور القصة بين الشريكين كما هي حجة لازمة لا يكون لاحدهما ولا لوارثه
نقضها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين ورثة فيهم بعض
قصر وأمه وصي عليه م وعليه ما لهم ولكل واحد فيها حصة فطلب صاحب الأكر قسمة
الدار وأخذ نصيبه وأفرزه في جانب بحضرة وكيل الأم الوصي على بعض أولادها القصر
مع باقي الشريكة فهل يجب طالب القصة صاحب الأكر لذلك حيث كانت قابلا للقصة
وينتفع كل بنصيبه بعدها (أجاب) نعم يجب بذواله كغيره للقصة وإن كان هذه والله تعالى
أعلم (سئل) في جنيصة مشتركة بين ثلاثة أخوة تلقوها بضيقي ميراث عن أبيهم زادوا
تخصيصها بواحد منهم بعد تقويمها بثمن وإن تجرى القرعة فيها وقد كون من خرجت على
اسم فوكل كل منهم وكيلا لوقومها الوكلاء المذكورون وجروا القرعة فيها كما ذكر
فهل اذا خرجت القرعة لواحد منهم وكانت قيمتها تقرب قومه لو كلاً وكان في ذلك
غبن فاحش ولم يرض باقي الشريكة بما فاعب الوكلاء لا عبرة بمقومهم ولا بما فعلوه من
القرعة ويكون كل على نصيبه (أجاب) ولو ظهر غبن فاحش في القصة فان كانت

٢١

١٢٦٨

٣٠

١٢٦٨

ذی الحجة

٢٠

١٢٦٨

محرم

٩

١٢٦٩

صفر

٩

١٢٦٩

١٥

١٢٦٩

١٢٦٩

٢٢

ربيع الثاني
١١

١٢٦٩

١٢٦٩

١٨

جمادى الاولى
٢

١٢٦٩

جمادى الثانية

١٢٦٩

١٣

رجب
٤

١٢٦٩

بمقتضاها بطلت اتفاقا ولو وقعت بالتراضي تبطل أيضا في الأصح وتسمع دعواه ذلك إن لم يقر بالاستيفاء وإن أقر به لا تسمع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أولاد ذكور وأبناة البعض بالغ والبعض قاصر وترك ما يورث عنه شرعا من دار ومواشي وغير ذلك فهل إذا كان للقصر وصى يكون للبالغ التداعي معه وقسمه التركة بالفقر يرضة الشريفة ولا يكون للوصى منع المبلغ من ذلك (اجاب) للوارث البالغ الرشيد أخذ ما يخصه من تركة مورثه وقسمه ما يقبل القسمة منه بالأفراد وليس للوصى منعه عن ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وخلف ولدين أحدهما ذو شوكة والآخر ضعيف فعند قسم التركة صار ذو الشوكة يعطى أخاه نصيبه من التركة بغبن فاحش ويكرهه على ذلك وهناك بينة تشهد بالهدايا كراهة ثم مات الأخوان وخلف كل منهما مولد فإراد ابن الرجل الضعيف الرجوع على ابن ذي الشوكة ومعه بينة تشهد بالهدايا كراهة والده فهل والحال ما ذكر يجوز له الرجوع وقسم التركة بالوجه الشرعي (اجاب) إذا ثبت ألا كراهة الشرعي على القسمة ولم يوجد ما يفيد الرضا بها لا تكون نافذة والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين في معيشة واحدة وبأيديهما أمتعة لهما ثم اشترى أحدهما الرضا للزراعة وكتب بها حجة من نائب القاضي بامعه خاصة ثم توفي أحدهما فقسمت الأمتعة بين الحي ومورثه الميت وكذا الأرض المشتركة ثم أراد الحي المشتري نقض القسمة لتلك الأرض وادعى أنه اشتراها لنفسه خاصة وإبراز الحجة باسمه فهل يجب له ذلك ولا عبرة بقسمته من جهل وإذا اتهم في ذلك بخلاف (اجاب) إذا صدرت القسمة صحيحة لا يكون لأحد المتقاسمين نقضها وإبطالها بدون وجه شرعي ولا تسمع دعوى احدا من المتقاسمين الاختصاص بالمقوم بعد القسمة بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في أربعة رجال استأجروا كالة من مستحقها على أشيوع بينهم فبنوا وأصلحوا ما يلزم لجارتهم وبعد ذلك قسم ثلاثة من المستأجرين الكالة بغير حضور الرابع وجعلوا لأحدهم قسم ما في الكالة ولأثنين منهم قسما وللقائمين قسما آخر فهل إذا لم يرض الشريك الغائب بما عينوه له لا تصح هذه القسمة حيث كانت بغير إذنه وحضوره (اجاب) قسمة الكالة المذكورة على الوجه المزبور غير نافذة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أولاد فيهم قاصر وخلف والدهم تركة وليس على القاصر وصى ولا قيم من جهة القاضي فاقسم الأولاد التركة فحصل في القسمة جور على القاصر فهل إذا ثبت الجور المذكور يكون له بعد المبلغ نقض القسمة وإعادة ثباتها (اجاب) نعم تنقض القسمة المذكورة والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين شرعيين في قطعة أرض خربة قال أحدهما للآخر أنا أقسم وأنت تختار ففعل كما قال بحضور أهل الحبرة وأخذ الشريك المشروط له الخيار فعيده وشرع في البناء فيه فهل إذا أراد شريكه التقاسم الرجوع في القسمة أو طلب ميلة أم لم يملك من الدراهم من شرريكه بعد القسمة لا يجب له ذلك حيث لم يكر في القسمة جور ولا غبن (اجاب) إذا صدرت القسمة صحيحة

سنة

وجبت

لازمة لا يجاب أحد المتقاسمين لنقضها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له محل ملأ له خاصة ويجواروه محل آخر مشترك بينهما وبين رجل ويريد أحدهما قسمة المحل المشترك وأدخل نصيبه في محله الخاص به لأجل منع الضرر فهل إذا كان قابلاً للقسمة وكان صاحب المثل الخاص مجاوراً له من جميع الجهات بحيث أن القسمة إذا خرجت وخصصت له حصته في أي جهة من الجهات تكون يجواراً ملاً له ولا ضرر على أحد في ذلك يجاب طالب القسمة والحال هذه (أجاب) يقسم المال المشترك بطلب كل من الشركاء أن انتفع كل بنصيبه بعد اقسمة من جنس الانتفاع الأول والا قسم بطلب ذي السكينة لا بطلب ذي القليل والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين جماعة سكنها أحدهم وبني بها نفسه باطلاع الباقيين وهدم منهم له ومعهم بيعة تشبه له بذلك فما حكم هذا البناء المستحدث (أجاب) اجاب العلامة الرملة عن ظهير ذلك بما نصه صرح علماؤنا بأنه إذا بني بغرض الثمر كاه وصليت القسمة يقسم فأذ وقع بناؤه في نصيبه فيها والهدم وهذا إذا بني باجواراً لا تهي له وإن بني بنية مشتركة من الدار وكان بحيث لو هدم لافية لما وضعه من عنده لا يهدم ولا يرجع بشئ مما نفق على العمارة وإن بناه من النقص المشترك ومن ماله فماله فماله ينفق عليه ونقضه والمشارك على حكم الشراكة كما تقدم وإن اختلفوا في ذلك فالقول قول الماني فيه بيمينه والبيعة على بقية الثمر كاه المدعين اذ هم خارجون عنه وهو ذو اليد والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين جماعة بطريق الميراث عن أبيهم اقسمة وهايدنهم بالفريضة الشرعية وأخذ كل منهم نصيبه وصار كل منهم يتصرف في نصيبه بالهدم والبناء وغيرهما مدة تريد عن خمس وأربع سنين فأتى بعضهم من أولاده وبقي بعضهم ثم بعد ذلك أنكر بعض الباقيين القسمة ويريد قسمتها ثانياً فهل والحال هذه إذا ثبتت القسمة بالبيعة الشرعية لا يجاب لذلك ويبقى كل على ما هو عليه (أجاب) إذا ثبت صدور القسمة صحيحة لا يكون لأحد المتقاسمين نقضها وإبطالها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة بالغ يملكون بيتاً كبيراً اقسمة ويدينهم قسمة أفرازهم من ذلك حصل لأحدهم جور في القسمة وغرور ظاهر فيها أيكون له نقض القسمة وإعادة ثانياً إذا ثبت ما ذكر بالبيعة الشرعية (أجاب) إذا ظهر غش في أحد في القسمة من كانت بقضاء لم يتفق ولو وقعت بالتراضي بطل أيضاً لا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات ورثته وترك ما ورث عنه شرعاً فقسمت الورثة التركة بينهم باغريضة شرعية على بدو في ناحيتهم وأخذ كل ذي حق حقه منها وتصرف فيه مدة من سنين فهل إذا رد أحدهم نقض القسمة وعدمها لا يجاب لذلك حيث لم يحصل في قسمة غرور ولا غش (أجاب) إذا صدرت القسمة مستوفية شرائط الصحة لا يكون لأحد المتقاسمين نقضها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في طاحونة صغيرة غير قابله للقسمة أفرازاً مشتركة بين رجلين أحدهما له خمسة قرار يط

١٢٦٩

٨

شوال

١٢٦٩

١٣

ذو الحجة

١٢٦٩

١٢

١٢٦٩

٢٨

١٢٦٩

٢٩

١٢٧٠

٢٥

ربيع الاول

١٢٧٠

٤

جادی الاولی

١٢٧٠

١٤

١٢٧٠

٢٧

١٢٧٠

٢٧

والآخر له تسعة عشر قيراطا فأراد من له الأقل قسمتها قسمة أقرار أو دفع القيمة لمن له
 الاكثر فهل لا يجوز قسمتها حيث انها غير قابلة لقسمة الاقرار ولا يجبر من له الاكثر على
 اخذ قيمة حصته شرعا (اجاب) نعم لا تقسم الطاحونة للمذكورة والمحال هذه بطلب أحد
 الشرى يكتفى ولو كل منهما طلب المماثلة فيهما على قدم المساواة والله تعالى أعلم (سئل)
 في مكان مشترك بين جماعة بنى فيه أحد الشركاء محلا لنفسه من ماله بدون اذن باقي
 الشركاء ومن غير اجازتهم فهل اذا أراد ان يطلب باقي الشركاء بما يقابل نصيبهم مما
 صرفه من ماله في ذلك بدون اذنهم واجازتهم يجب لذلك أولا يجب (اجاب) اذا بنى
 أحد الشرى يكتفى في عقار مشترك لنفسه بدون اذن الآخر وطلبت القسمة قسم فان وقع
 البناء في نصيب البناى فيها ونهت والاهدم والله تعالى أعلم (سئل) في دار كبيرة
 نصفها وقف ونصفها ملك وفي الدار المذكورة بثروا ثلث أردنا نظرا للوقف وما لك
 النصف قسمتها قسمة شرعية فهل اذا قسمت الدار وحصل فيها غبن فاحش لأحد
 الشرى يكتفى بنقص القسمة وما الحكم في الثروة الخائفة اذا لم تذكر قابلية القسمة (اجاب)
 لو طهر غبن فاحش لا يدخل تحت تقويم المقومين في القسمة فان كانت بقضاء بطلت
 اتفاقا لان تصرف القاضى مقيد بالعدل ولم يوجد ولو وقعت بالتراضى بطل أيضا في
 الاصل لان شرط جوازها المعادلة ولم توجد فوجب نقضها كما ذكره العسلاوى والله
 تعالى أعلم (سئل) في اخوين في معيشة واحدة حصل لكسبهما أموالا من عقار ومواش
 وغير ذلك مات أحدهما عن ورثة بلغ فقسم أخو الميت المال المشترك بكسبهما مع بعض
 ورثة الميت المذكور في غيبة البعض الآخر بحضور نائب قاضى ناحيته بم بالعدد في
 المواشى وبالمقابلة في العقار فهل اذا حصل في القسمة غبن فاحش ولم يكن بعض الورثة
 وكيل عن الغائب لا تنفذ القسمة ويكون لهم نقضها واذا كان لورثة الميت مال خاص
 به أيضا خارج عن المال المشترك ولمورثه عقار خارج به أيضا لم يكن من المال
 المكتسب ونبت ذلك بالوجه الشرعى لا يدخل ما ذكر في القسمة ولا يشاركهم فيه معهم
 أحوال الميت المذكور (اجاب) حيث تحقق الغبن الفاحش في القسمة يكون للغيبون
 المصالبة بنقضها على فرض وجود نائب عنه وقت القسمة ولورثة الاخ الاختصاص
 بمال مورثه بم الخاص به بعد ثبوت اختصاصه به بالوجه الشرعى حيث لا مانع والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وترك اذعوا بدين على مورثه وتنازعوا
 مع بعضهم في شأن ذلك وجرى بينهم صلح بدراهم دفعها بعضهم من التركة للباقى
 واقتسموا التركة برضاهم فبعد ذلك ظهر وحقق على مورثه دين محيط بتر كته فهل
 يبطل الصلح والقسمة ويوفى دينه مما تركه واذا كان له دين وأثبتوه في وجه خصم
 شرعى يكون اسوة للغيراء (اجاب) تتعلق ديون الميت الثابتة بالوجه الشرعى
 بتر كته وحيث كانت التركة قسمة فتركة القسمة بين الغرماء بتقدير ثبوتهم وليس

لاحدهم أخذ شيء زائدهما يخصه بحسب القسمة وإذا أخذ زائداً يكون لباقي الغرماء المطالبة باسترداده وتبطل قسمة الورثة التي تركها لم يوفوا الدين من مالهم أو يرى الغرماء ذمهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أولاده الذكور وترك ما يورث عنه شرعاً من عقار وفضيل وغير ذلك مما يورث فاقسموا تركته بالغريضة الشرعية على يد القاضي وأخذ كل نصيبه واستقل به من مدة خمس وأربعين سنة وزيادة ثم مات بعض الورثة عن ورثة فهل إذا أراد ورثته من مات منهم نقض القسمة متعللين بأن آباءهم هم الذين غرسوا الخيل وورثوه في صغر الباقيين لا يجابون لذلك حيث وقعت القسمة صحيحة ولم يظهر فيها حيف ولا غبن فأحش ولا عسرة بتعللهم المذكور (أجاب) إذا صدرت القسمة صحيحة لازمة لا يكون لورثة بعض المتقاسمين نقضها بمجرد تعللهم بما ذكر بدون وجه شرعي والاقسام على القسمة من المورثين إقرار بالاشترك فلا تسمع دعوى الورثة الاختصاص والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له خمسة بنين وبناتان جميعاً معه في معيشة واحدة ويده أموال من درر ومواس وبنوارج وسواق وغير ذلك ويريد قسمة ماله في حال حياته وصحته وسلامته بين أولاده لا قبل عدم المنازعة بعدموته فهل يجب لذلك ويكون له قسمة ما سوية بينه وبين أولاده كبر البنين منه من ماله أم لا بأن المال من كسبه وحاله لا مال له خاص ومبرور وحده عن ماله لا يجب لذلك ولا عسرة بتعلله ويكون اكتساب جميع الأولاد له حيث كانوا معاً في المعيشة ولا يكون لاحدهم الاختصاص بشيء من ماله بعد دون تخصص شرعي (أجاب) إذا كان الولد في معيشة أبيه وعائلته ومعه ماله في اكتساب يكون جميع ما اكتسبه له لا يسهو ليس لابن شيء من ذلك بدون وجه شرعي ولأنه لا يتصرف في ماله كما يشاء حيث كان مكافئاً غير محجور عنه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك ضاحوة قديمة دائرة وفروناً بجوارها باع من ذلك نحو اثنين في كامل العقار المذكور ثم بعد البيع عدة راناً لبايع قسمة العقار المذكور وإن يختص بقدر حصته في أحد المكانين لما ذكرين فهل لا يجب لذلك ولا يجبر المشرى على ذلك لاسيما أن المكانين المذكورين لا يقبلان القسمة الشرعية (أجاب) لا يجب المشرى بذلك البائع طالبا على لوجه المسطور جبراً شرعياً كما هو الحال ما ذكره والله تعالى أعلم (سئل) في بيع شركاء في مكان بني فيه أحد الشركاء مكرمة بأعاص أشتره من ماله شخص به وصرف في ذلك مبلغاً من ماله كونه من ماله المكان وبقي الشركاء شيء قليل من ذلك فباعه بمواسب ماله المصنف قسمة وثني بعض الشركاء لا أعرف ذلك من الحكماء في المسألة ونعم إنه فيه بدون أن باقي الشركاء (أجاب) بني أحد الشركاء بغير إذن باقي الشركاء في البيع فالبائع شرعاً بغيره ثم قسم الباقي حيث حضر مائة من ماله في البيع الباقي صرف ونسب ولا هم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وبنين

14v.

11 12

15v.

5.

۱۰۰

1270

٥٠

شعراں

b7c b7v.

1

أحدهما بالغ والآخر قاصر وترك ما يورث عنه شرعا فقسمت تركته بين الورثة المذكورين
بالفرصة الشرعية فأخذ البالغ نصيب أخيه القاصر وصار تحت يده فهل إذا بلغ القاصر
رشيدا وطلب أخذ ما يخصه من تركته أبيه من يد أخيه يجاب لذلك وليس لأخيه البالغ
المذكور منعه من ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) نعم للاخ المذكور بعد بلوغه رشيدا
أخذ ما يخصه من تركته أبيه بعد تحقق رشده بالوجه الشرعي حيث نفذت القسمة والله
تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين جماعة طلب أحد الشركا قسمة ما بالافراز فهل
يجاب لذلك حيث كانت تقبل القسمة بالافراز ويتفع الشريك بنصيبه بعد القسمة من
جنس الانتفاع الاول (اجاب) نعم يجاب لذلك ان كان الامر كذلك والله تعالى أعلم
(سئل) في امرأة ماتت عن زوجها وبنت بالغته من غير متزوجة برجل أجنبي
اعتراه عته وخبل في عقلها فأقام القاضي زوجها قيسا عليها وعلى حفظ مالها بموجب
شرعية بذلك ثابتة المضمون فاقسم زوج البنت مع زوج أمها ما تركته أمها بالفرصة
الشرعية فهل تصح تلك القسمة ولا تنقض حيث لم يحصل فيها حيف ولا غبن ويكون
للقيم المذكور حفظ مال زوجته حتى تفيق (اجاب) اذا وقعت القسمة المذكورة
مستوفية شرائط الصحة وال لزوم كانت نافذة لا سبيل الى نقضها بدون وجه شرعي
ووصى المحدثون كوصي الصغير في قسمة ماله مع شريكه والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل مات عن ثلاثة بنين وبنت وزوجة وترك ما يورث عنه شرعا من دار وغيرها من
المواشي وغير ذلك فاقسموا التركة بالفرصة الشرعية على يد نائب الشرع بحضور
جمع من المسلمين ثم مات أحد البنين عن أولاده فطلب الالهام إعادة القسمة فحضر قاضي
الولاية واقسموا التركة نائباً بالفرصة الشرعية بعد تراضهم على نقض الاولى
وإعادة المقسوم الى الاشتراك بموجب حجة شرعية بذلك ثابتة المضمون وأخذ كل ذي
حق حقه من العقار وغيره ووضع كل يده على ما يخصه فهل اذا طلب الالهام إعادة القسمة
بعد وقوعها بالتراضي لا يجابون لذلك وينعون من منازعة أولاد الاخ فيما تركه له
مورثهم لاسيما اذا لم يكن في القسمة حيف ولا غبن فاحش اذا تحقق ما ذكر (اجاب) اذا
وقعت القسمة صحيحة مستوفية شرائط اللزوم لا يكون لاحدهم نقضها بدون وجه
شرعي حيث لم يتراض الجميع على إعادة المقسوم الى الاشتراك والله تعالى أعلم (سئل)
في دار صغيرة غير قابلة للقسمة بين اثنين لاحدهما فيها تسعة عشر قراطا وللآخر خمسة
قراريط طلب صاحب القليل أن يقسم الدار المذكورة قسمة افراز وان يختص
بمكان منها وصاحب الكثير لم يرض بذلك فهل والحال هذه لا يجبر صاحب الكثير على
قسمة الدار المذكورة ولا يجاب صاحب القليل لما طلبه بل يكون لكل منهما ما
يقتضيه ما يأهله مع صاحبه (اجاب) اذا طلب أحد التمريرين قسمة العقار فان انتفع
كل بحصته بعد القسمة بالافراز يجاب مال القسمة لما وان لم ينتفع كل بحصته بعد

١٠ ٢٢٧٠

صفر

١٣ ١٢٧١

ربيع الثاني

١٠ ١٢٧١

جادي الاولى

١٤ ١٢٧١

١٩ ١٢٧١

القسمه وطلب ذوالقليل القسمه لا يجاب لذلك جبر على شريكه وتجب المهايأة بينهما والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنتين وترك دارا ثم مات كل من البنتين قبل قسمتهما عن أولاده كور واثاث ثم مات الابن عن أولاده كور واثاث قبل قسمتهما أيضا ولم نزل الدار بيد الورثة جميعا فطلب البعض قسمتهما فأدعى ورثة الابن بان الدار خاصة بابيهم فانكر ورثة البنتين دعواهم ولا يئنه ولا سند بأيديهم يشهد لهم بذلك فهل لا يجابون لذلك ولا عبرة بدعواهم المجرده عن الاثبات ويكون لورثة كل من البنتين أخذ ما يخص أمه بالفريضة الشرعية من الدار وقسمتهما افرازا حيث كانت قابله لهما (اجاب) اذا كانت تلك الدار مملوكة للجد المذكور وهي بيد الجميع لا يكون لورثة ابنه الاختصاص بهادون ورثة بنتيه والمحال ما ذكر بدون اثبات مخصص شرعي ولهم قسمتهما افرازا والمحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في بيت يقبل القسمه مشترك بين رجلين اقسام ما بينهما قسمه افراز ورضى كل منهما بذلك ووضع كل منهما ما يده على نصيبه بعد افراز وصار يتصرف فيه بالعمارة والبناء والسكنى مدة تزيد على عشرين شهرا فهل والمحال هذه اذا أراد أحدهما الرجوع في القسمه على الآخر بعد وقوعها صحيحة لا يجاب لذلك (اجاب) اذا وقعت القسمه بينهما صحيحة مستوفية شرائطها الشرعية ولم يضر غيب فاحش فيها لا يجاب أحدهما بالنقض والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في اخوين يملكان زريبة معدة للأواشي أحدهما يملك فيها الثلث والاخر الثلثين وفيها بقر مشترك بينهما معدة لسقى المواشي المذكور فقسماها بينهما وأخذ كل نصيبه فيها وجعله زريبة على حدة وبقيت البقر مشتركة بينهما في نصيب مائة الثلثين فمن مائة الثلث مجرأة له تصرف اناء الى منكه لسقى مواشيه حسبما شرط ذات في القسمه واستقر على ذلك مدة تزيد على اثنتين وخمسين سنة فتراد لاقن مالك الثلثين منع ما نال الثلث عن السقى من البقر المذكور ففهم والمحال هذه اذا ثبت للمالك لصاحب الثلث في البقر المذكور كورة بالبينة الشرعية لا يكون لصاحب الثلثين منعه من السقى منها بدون وجه شرعي (اجاب) اذا تحقق بالتوجه الشرعي بقاء الاشتراك لا يكون لاحد الشر يكين منع الاخر من الانتفاع به على مقتضى شركة بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في بيت صغير غير قابل للقسمه مشترك بين رجل وامرأة اجنبية للرجل ثلاثة ارباعه وللراة ربعه فهل اذا طبع بينهما ثلاثة ارباعه قسمته بالنهاية يجاب لذلك شرعا في قسمه على قدر نصيب كل منهما (اجاب) حيث كان لبيت المذكور غير قابل للقسمه يكون لكل من شريكه نصيب المهايأة فيه كل بقدر نصيبه ويجبر الاخي عليهما والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاث بنات وبنى عم له وقسمت تركته بالهرضة الشرعية وكل ذي حق أخذ حقه بموجب وثائق شرعية ثم ظهر ابنتان حجة بوقفية العتاد عليهن وحل ان تلك الحجة معطوغة ا ثبوت لم يوجد من يشهد بضمونها

١٢٧١

٢٥

جمادى الثانية

١٢٧١

٧

شعبان

١٢٧١

١٢

شوال

١٢٧١

٣٠

فهل والحال هذه لا يعمل بتلك الحجة وتكون القسمة ماضية (أجاب) لا يعول على الحجة المذكورة بدون اثبات مضمونها بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في اخوين ورثا عن أبيهما مالا ولم يقسما به وبقي على الثلثة مدة وخلف كل منهما أولادا ثم ماتا فهل اذا طلب أولاد أحدهما القسمة مناصفة يجابون لها ولو طالت المدة (أجاب) يقسم المال المملوك للاخوين المذكورين بين ورثتهما حيث كان قابلا للقسمة فيما أخذ ورثة كل منهما نصيب مورثه منه ويحاب طالب القسمة لها والحال ما ذكر وان امتنع الآخر حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين يملكان دارا بالشراء الشرعي سوية طلب أحدهما قسمتها فاذن له شر يكره في القسمة فقسماها بما نته في غيبة شريكه فهل اذا تبين بقول أهل الخبرة أن في القسمة حيفا وغينا فاحشا وبث ما ذكر يكون للشر يك المذكر كورا نذبا في نصيبه من شر يكره اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) لو ظهر في القسمة على فرض انعقادها غبن فاحش بان لا يدخل تحت التقويم فان كانت بقضاء تفصح اتفاقا لان تصرف القاضى مقيد بالعدل ولم يوجد ولو وقعت بالتراضى تفصح أيضا في الاصح لان شرط جوازها المعادلة ولم توجد فوجب نقضها والله تعالى أعلم (سئل) في بستان يخيل بين اثنين أحدهما له الثلث والاخر له الثلثان طالب أحدهما قسمته فأبى الاخر متعللا بان له في كل فحلة حق فهل يجبر على قسمته شرعا حيث انه قابل للقسمة ولا عبرة بهذا التعلل (أجاب) حيث كان النخل قابلا للقسمة وينتفع كل من الشريكين بنصيبه بعد ما والمعادلة ممكنة والمنفعة لا تبدل يحاب طالب القسمة لها والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في اخوين شريكين اقتسما ما اقتضياه بينهما فقسمة التراضى والاختيار واشهد كل منهما انه استوفى استحقاقه وأبرأ صاحبه الأبراء العام فهل والحال هذه اذا أراد أحدهما نقض هذه القسمة متعللا بالغلط فيها لا يجاب لذلك (أجاب) ولو ظهر غبن فاحش في القسمة فان كانت بقضاء بطالت اتفاقا ولو وقعت بالتراضى تبطل أيضا في الاصح لان شرط جوازها المعادلة ولم توجد وتسمع دعواه الغبن الفاحش ان لم يقر بالاستيفاء فان أقرب به لا تسمع دعوى الغلط والغبن لا تنافض كذا في الدرر في حواشيه للسيد الطحاوى قوله لا تسمع دعوى الغلط أى لا يبينة وقد قدم انها تسمع فيها وأجاب عن التناقض ونحوه في الدرر وقد ذكر ذلك المصنف عن الخانية الخ مائة قال ومقتضى ما قيل في الغلط أن يقال في الغبن انتهى فانقره وحل بعضهم السماع في دعوى الغلط على ما اذا بشرها القسام وعدمه على ما اذا بشرها بنفسه لاعتماده في الاول على فعل غيره فيعذر والله تعالى أعلم (سئل) في حمام مشترك بين جماعة تلقوه بطريق الارث عن مورثهم لم يكن واحد منهم مخرج معلوم استأجره أحد الورثة مدة من السنين فلما مضت المدة طالب من المستأجرين أن يدفعوا له أجرته أو يئدوا له ولو يئد منهم بالربح بان يكتسب كل منهم بأيام زدر حصة وهذا غير مباح في الشرع لما يقع فيه من التعطيل

١٢٧٢

٢٢

في بعض الايام واتلاف لمض آ لانه فهل اذا طلبوا اجرة المثل عن يستاجرهم يجابون لذلك ولا يجابون لما فيه ضرر عليهم (اجاب) لا يجبر باقي الشركاء على اجارة انصباهم من شركائهم بأقل من اجر المثل ولا يجبر هو على الاستئجار بأجر المثل ولا حدهم طلب المهايأة بالزمان في غير القابل للقسمه ويجبر الا في عليهما وفي الدردار او حانوت بين اثنين لا يمكن قسمتها شرا فيه فقال أحدهما لا أكرى ولا أنتفع وقال الآخر اريد ذلك أمر القاضي بالمهايأة ثم يقال لمن لا يريد الانتفاع ان شئت فانتفع وان شئت فأغلق الباب اه فان وقع التهايط في الشيء الواحد فزادت الغلة في نوبة أحدهم فالزيادة مشتركة بينهم قال في الحاتمية وفي الدار الواحدة اذا تهايطا في الغلة فأغلت في نوبة أحدهما أكثر مما أغلت في نوبة الآخر يشتركان في الفضل اه والله تعالى اعلم (سئل) في دار كبيرة تقبل القسمه مشتركة بين اثنين أحدث أحدهما بناء في جهة منها بغير اذن

رجب ٢

١٢٧٢

شريكه والا تدير يد شريكه أن يكافئه رفع بنائه الذي أحدثه من غير اذنه فهل لا يجاب لذلك حيث كانت الدار تقبل القسمه وكان كل منهما يمتنع بنصيبه بعدها وطلبت القسمه ويجاب طالبا للمال اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) نعم تقسم الدار المذكورة والمحال هذه فان وقع البناء في نصيب الباقي فيها ونعمت وان وقع في نصيب الآخر هدمم والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين اثنين أحدهما يملك فيها أحد عشر بن قيراطا والثاني يملك ثلاثة قيراطا فاد صاحب الأقل ان يقسم الدار المذكورة قسمه افراز والمحال ان تقبل القسمه ولا ينتفع

شعبان ١٨

١٢٧٢

كل بنصيبه بعد القسمه من جنس الانتفاع الاول وامتنع صاحب الاكثر منها فهل والمحال هذه لا يجبر الا في عليهما حيث لم تكن الدار المذكورة تقبل القسمه قسمه افراز ويكون له قسمتها مهايأة (اجاب) نعم لا يجبر الا في على قسمه افراز في غير القابل للقسمه وله المهايأة والمحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين يملكان دارا لا تقبل القسمه قسمه افراز بحيث لا ينتفع كل منهما بنصيبه بعد القسمه من جنس

رمضان ١٠

١٢٧٢

الانتفاع الاول أحدهما يملك فيها الربع والباقي للشريك الآخر فاد أحدهما أن يقسمها قسمه افراز فهل لا يجاب لذلك حيث لم تقبل القسمه المذكورة واذا أراد مالك الربع أن يقسمها بالمهايأة يجاب لذلك (اجاب) اذا كانت تلك الدار لا تقبل القسمه بالافراز لا يجبر الا في عليهما ولكل منهما المهايأة جبر والله تعالى اعلم (سئل) في أرض بخلها من غير أراضي مصر مجاز غير اميريه مشتركة بين اربعة أشخاص أحدهم له خسان واكمل واحد من الآخر من خمس طلب صاحب الخسان القسمه وافراز نصيبه منها فهل

شوال ٨

١٢٧٢

يجاب لذلك أولا (اجاب) اذا كان ما ذكر في السؤال قابلا للقسمه وينتفع كل من الشركاء بنصيبه بعد القسمه وامكنت المعادلة ولم تبدل المنفعة وطالب أحدهم القسمه يجاب لذلك والله تعالى اعلم (سئل) في دار مخرقة قابلة للقسمه بين زيد ووجهة وقف لجهة

الوقف ثلثها ولزید باقیها بنی زید جميع الدار بالآلات من عنده متقومة بعد الازالة لنفسه
 بغير اذن من ناظر الوقف المذكور والا آن يريد ناظر الوقف قسمه حصه الوقف واقرارها
 من حصه الملك المذكور فهل يجاب لذلك حيث كانت الدار المذكورة قابلة للقسمه
 و ينتفع كل بنصيبه بعدها وفي ذلك مصلحة لجهة الوقف المذكور وما حكم البناء في نصيب
 الوقف بغير اذن الناظر المذكور (اجاب) نعم يجاب الناظر لذلك والحال هذه وبعد القسمه
 فما وقع في نصيب الباقي من البناء فهو له وما وقع في نصيب الوقف امر الباقي بقلعه ان لم
 يضر بأرض الوقف والاعلم ان الناظر بقيمة مستحق القلع لجهة الوقف والله تعالى اعلم
 (سئل) في ايتام وامهم على كون عشر بن قيراطا في قرن غير قابل للقسمه بالاقرار و باقيه
 لامرأة أجنبية ارادت تلك المرأة قسمه القرن قسمه اقرا زجيرا على الايتام وامهم والحال
 أن في القسمه ضرر ايينا على الكل فهل لا تجاب لذلك واذا حدثت أم الايتام بقر في القرن
 المذكور بغير اذن من المرأة يكون ماصر قته في حصتها متبرعه به (اجاب) نعم لا تجاب
 لذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في أخته بين تملك كان دارا بطريق الارث عن
 مورثهما على الشيوع باعت احدهما نصفها الرجل أجنبي بثمن معلوم من الدراهم و بقي
 النصف الثاني على ملك أخته المذكورة فاراد الشر يك المشتري ان يفي وهي غائبة فبني
 جميع الدار و ادعى انه اشترى من وكيل الشر يكة النصف الثاني فضررت الشر يكة من
 غيبته وادعت انه لم يحصل منها ثمن كيل بالبيع فهل والحال هذه يكون لها اخذ نصيبها
 و يؤمر الباقي بقلع بناءه واخذ قيمته مستحق القلع (اجاب) اذا انكرت المالكه
 التوكيل ببيع نصيبها من الشر يك المذكور يؤمر مدعيه باثبات ما أنكرته فان أثبتته
 بطريق شرعي وتحقق البيع الشرعي منه فلا معارضة لها معه والا فنصيبها باق على
 ملكها حيث لم يجز بيعه فيؤمر بتسليمها اياه واذا وقع التنازع في البناء في الدار المشتركة
 و طلبت القسمه قسمت ان احتملتها فوقع في نصيب الباقي فهو له بلا منازعة وما وقع
 في نصيب المرأة يؤمر برفعه منه الا ان تملكه بقيته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 مات عن ابنين وترك دارا فاستمر الابنان في معيشة واحدة من غير قسمه مدة ثم مات
 احدهما عن ابنين ومات الثاني عن ثلاثة بنين ولم تزل الدار بأيدي الجميع من غير قسمه
 فهل تقسم بين الورثة المذكورين بالقر يضة الشرعية و ياخذ كل من الورثة
 المذكورين ما يخص اياه لو كان حيا (اجاب) تقسم الدار المذكورة بين ورثة كل
 من الابنين المذكورين فلورثة كل اخذ نصيب ابيهم بالقر يضة الشرعية ان كانت
 الدار قابلة للقسمه بان ينتفع كل بنصيبه بعد القسمه من جنس الانتفاع الاول حيث كان
 الحق ثابتا لهم فيها على الوجه المعلوم والله تعالى اعلم (سئل) في بيت لرجل ربه
 وامرأة ثلاثة و باعه فهل اذا طلب احد الشر كاه قسمته اقرارا يجاب لذلك اذا قبلها
 ولم يكن فيها ضرر واذا انتفع بها البعض وتضرر البعض الاخر لعله الحظ يقسم بطلب

١٢٧٢

١١

١٢٧٢

٢٠

١٢٧٣

صفر
٤

١٢٧٣

٧

في الكثير (اجاب) حيث قبل البيت المدكور لقسمته بلا ضرر بحيث ينتفع كل
 بنصيبه بعد القسمة من جسر التفاح "ول يجب ان كل منهما للقسمه اذا طلبها وان انتفع
 دون الاخر اذ لا نصيبه يجب الانتفع ان طلبها دون الاخر ان امتنع شريكه
 لتعنت الصاب حينئذ على الراجح والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن دار كاملة
 وثلاث دار اخرى شركة اخته وترك زوجة وابنين واربع بنات كلهم منها ثمان مائة احدى
 البنات عن والدتها وبناتها وزوجها فتوافق الذكر ان على ان ينضم مع اصغرهما
 نصيب الزوجة وبناتها الاحياء في دار من الدارين ومع الاكبر نصيب عمته وورثه اخته
 في الدار الاخرى وقوم ابنا الدارين وضر ما قرعة بينهما على ان من تظهر قرعته على
 الصغيرة يستوفي تمام ماله ومن معه في جهة معينة من الكبرى كل ذلك بغير اذن الزوجة
 وبناتها فهل اذا ضا بالقرعة كذاث وقامت الزوجة وبناتها بالمنع يجب ان ذلك وللصغير
 من الابنين المنع ايضا لعدم تمام القسمة لفقده الذرع وهو ركن من اركانها وعدم تعيين
 نصيبه وعدم حكمه كما بذلك وعدم رضا باقي الشركاء (اجاب) لا عبرة بهذه القسمة
 على هذا الوجه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وامرأته يملكان دارا للرجل ثلثها وللمرأة
 ثلثها غير قابل القسمة الا فر ذنبه اذا اراد احدى قسمتهما للمها يأتى بحجاب لذلك ويجبر
 الممتنع منهما عن المها يأتى بحجب كانت لا تقبل القسمة افرارا (اجاب) نعم بحجاب لذلك
 والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين ورثته ذكور وبنات قسمها
 القاضي بينهم على حسب افرضة الشرعية مع حضورهم جميعا فاستغل كل منهم
 بنصيبه واستولى عليه وبنى بعضهم في نصيبه وبنده صرى ثلاثة أشهر ادعى أحدهم انه
 كار غائب ولم يحضر هذه القسمة ويريد بذلك نقضا فهل اذا كان هناك بينة تشهد عليه
 بحضوره ومقامته ليس له نقضا (اجاب) نعم اذا ثبت على ارجس المدكور أنه كان
 حاضرا ومباشرا للقسمة لا يكون له نقضا بعد صدورها صحيحة لا رمة بدون موجب
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اولاد ذكور وبنات وترك ما يورث عنه
 شرعا فوضع الدكور يد على التركة وصاروا يعملون فيها مدة من السنين من غير قسمة
 التركة ثم مات أحدهم كور عن أو ذنهور وبنى فقام القاضي عم القصر وصيا عليهم
 فهل اذا أرا الرعي المدكور قسمة التركة وأخذ له نصيبه مع نصيب القصر منها بالوجه
 الشرعي وحوزته ب القصر وضموا له نصيبه بطريق وصايتهم علوما بحجاب لذلك (اجاب)
 نعم للرعي ذلك حيث لا منعه والله تعالى اعلم (سئل) في أخوين يملكان دارا على
 الشيوع بطريق الارث عن أبيهما فوضع أحدهما يد على الدار المشتركة وبنى فيها غير
 اذن أخيه وسكن فيها مدة مع لمومة بعض المدعى في غيبة أخيه وبعض المدعى مع حضوره
 والاخر يريد الاخ أن يأخذ نصيبه في الدار المشتركة من أخيه وان يقسمها قسمة افرارا
 مع أخيه فاذا وقع البناء الذي بناه الاخ في نصيب مريد القسمة فاذا يكون المحكم

الشرعی فی ذلك (اجاب) قال فی الدر بنی أحدهما أى أحد الشر یکن بغير اذن الآخر
فی عقار مشترك بینهما فطلب شر یکم رفع بنائه قسم العقار فان وقع البناء فی نصیب
البانی فبها ونعمت والاهدم البناء اه أو أرضاه بدفع قیمته کما فی الهندیة عن محیط
السرخی والله تعالی اعلم (سئل) فی رجل مات عن أولاده الذکور وترك ما یورث
عنه شر عامن عقار ومواش وغير ذلك ومن جملة ماتر که أرض زراعتہ الامیر به فاستقر
الجميع فی معیشة واحدة من غیر قسمة وحازوا أطمینان من کسبهم وهم فی المعیشة معاً
والآن طلب أحدهم القسمه وأخذ نصیبه فادعی أكبرهم بان علیه دینا ولم یبین له
سبباً ویرد أن یجعه له علی التركة فهـ لایجاب لذلك ویقسم جميع ما کان بأيديهم وما
کان مشترکاً بینهم بالسویة ولا یكون لأحدهم الاختصاص بشئ من المال المشترك زیادة
عن غیره بدون مخصص شرعی حیث لم یکن لأحدهم مال خاص به ولا یمیز وحده
(اجاب) لیس لأحدهم شركاء الملك الزام الباقین بما علی نفسه خاصة من الدین بدون
وجه شرعی ویقسم المال المشترك المملوک لهم القابل للقسمة بینهم علی قدر انصباہم ولیس
لأحدهم الاختصاص بشئ زائد عما یخصه من ذلك بدون مخصص شرعی والله تعالی
اعلم (سئل) فی عقارات مشتركة قابلة للقسمة بین جماعة أراد أحدهم قسمتها
قسمة افراداً واختصاصه بنصیبه فهل یجاب لذلك وإذا امتنع أحدهم من القسمه یجبر
عليها حیث انتفع کل بنصیبه بهـ القسمه (اجاب) اذا کان کل فرد من تلك
العقارات المتفاوتة علی انفراده قابلاً للقسمة بان ینتفع کل من الشرکاء بنصیبه من
کل فرد من افسراد تلك العقارات بهـ القسمه من جنس الانتفاع الأول یمیز لکل
واحد من الشرکاء طلب القسمه فی ذلك ویجبر الممتنع علیها والافلا والله تعالی اعلم
(سئل) فی دارین بین أخوین قسمتا بقراضیهما واستولی کل علی نصیبه فادعی
أحدهما علی الآخر ان القسمه وقعت بالغبن الفاحش فهـ لایستحق ذلك بالوجه
الشرعی وأراد نقضها یجاب الی ذلك حیث لم یقر المدعی باستيفاء حقه والابراء ولم تسکن
بینه تشهد علیه بذلك وتعاد القسمه بهـ دفع قضائها لان شرطها العدالة ولم توجد (اجاب)
فتم تقض القسمه المذكورة حیث وقعت بالغبن الفاحش والحال ما ذکر بالسؤال والله
تعالی اعلم (سئل) فی رجل مات من ذنخس عشرة سنة عن ثلاث زوجات وعن بنتین
وترک ما یورث عنه شر عامن عقار وغيره فقسمت ترکتہ بالفرض الشرعیة لدى نائب
شرعی بالبلد وأخذ الزوجات حقهن بالفرض وأعطی البنات الباقي فراضوا وبسبب
عدم العاصب فهـ لایستحق هذه القسمه بحجة شرعیة وإذا أراد نائب الشرع الآن منازعة
النائب الأول وابطال حکمه معاملة بان للبنتين الثلثین ویوقف الباقي لایجاب لذلك ولا
عبارة بعمله حیث لم یکن هنالك عاصب أصلاً ولا من يدعی العصبوبة إذا تحقق ما ذکر
(اجاب) اذا وقعت القسمه فی النقل الموروث القابل لها وفي العقار المدعی انه میراث

۱۲۷۳

۱۸

۱۲۷۳

۲۶

۱۲۷۳

رجب

۱۲۷۳

۱۲

بعد البرهان على موت المورث وعدد دورته بالنظر لقسمه العقار وكان قابلاً لها أيضاً مع
 حضور الزوجات والبنين البالغ وأخذ الزوجات الثمن فرضاً والبنات الباقي فرضاً وروى
 يحصل في القسمه عين فاحسب تكون صحبة وأبصر لاحد منهنها يدون وجه شرعي والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن وريثة وترك ما يورث عنه شرعاً وبعض الورثة
 حاضر وبعضهم غائب فقسم الحاضرون التركة وأخذوا حصصهم وأفرزوا للغائب
 حصته في غيبته هل إذا حضر الغائب ولم يررض بالقسمه وطلب قسمه التركة ثانياً
 بالقرينة الشرعية يجب لذلك (أجاب) نعم يجب لذلك إذا لم يسبق منه تركيل
 بالقسمه ولم يجزها بعد وقوعها ولو تكن القسمه المذكورة على يد قاض مستوفية شرائط
 الصحة وفي المتخصص الحائزها إذا قسم الورثة التركة فيما بينهم بغير أمر القاضي وفي الورثة
 صغير أو غائب أو شريك لثلاث تصح الإجازة للغائب أو ولي الصغير أو إجازة الصبي
 بعد البلوغ أو بإجازة القاضي قبل ذلك اهـ والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وامرأة
 مشتركة في ربع مشغل على محلات متعددة غير قابلة للقسمه الإفراز فهل إذا طلبت
 الشريكه قسمه المربع المذكور بالمهاياة تجب لذلك وإذا امتنع الشريك من قسمه
 المهاياة في المربع المذكور يجبر عليها (أجاب) نعم تجب لذلك حيث لا قبول لقسمه
 الإفراز ويجبر القاضي الممتنع عليها في الأصح والمنازل المتلازمة تقسم قسمه واحدة كما
 صرحوا به وفي رد المحتار ولو اختلفا في التماثل من حيث الزمان والمكان في محل يمتلئهما
 يأمر القاضي بأن ينفذاً لأنه في المكان العدل لا تتفاح كل في زمان واحد وفي الزمان أكمل
 لا تتفاح كل بالكل فلما اختلفت الجهة فلا بد من الاتفاق اهـ والله تعالى أعلم
 (سئل) في بيت صغير غير قابل للقسمه مشترك بين رجل وامرأة للرجل ثلاثة أرباعه
 وللراة ربعه فاستأجر الشريك نصيبها بأجرة معلومة مساهمة سوى حاصل من البيت أبقاه
 فمكنته الشريكه مدة والآن يريد أخذ حصته منه بالأجرة أو يسكنها فيه ويؤجر نصيبه لها
 أو يقسم بالمهاياة فهل يجب لذلك شرعاً (أجاب) لا يجبر أحد الشريكين على إجازة نصيبه
 من الآخر أو استئجار نصيب الآخر لنفسه وإذا لم يتفقا على شيء من ذلك فلا حدهما طلب
 المهاياة في غير القابل للقسمه ويجبر الآخر على ما عليه والله تعالى أعلم (سئل) في مكان قابل
 للقسمه مشترك بين رجل وأخته البائعة الرشيدة للأخ عشرة دنانير وأخته نصف وللأخت
 الباقي والآن يريد الأخ قسمته لأجل مناعة وانتفاعه بنصيبه فهل يجب لذلك شرعاً
 ولا يكون للثلاث منه من ذلك وتجب على القسمه إذا تحقق ما ذكر (أجاب) إذا كان
 المذكور المذكور قابلاً للقسمه بأن يتفحق كل بنصيبه بعد القسمه من جنس الانتفاع
 الأول وطلب أحد الشريكين القسمه وامتنع الآخر يجبر الآخر على ما عليه والله تعالى أعلم
 (سئل) في جماعة لهم أرض زراعية مشتركة بينهم على الشيوخ أجروها رجلين مدة
 معلومة ثم أراد أحد المؤجرين أن لا أحد المستأجرين أن يقسم نصيبه في الأرض المذكورة

١٨

١٢٧٢

شعبان

٧

١٢٧٣

٢٦

١٢٧٢

٢٦

١٢٧٣

قسمه مع المستأجر فقسمة المستأجر مع المستأجر الثاني في غيبة المستحقين للأرض
 المذكورة ومن غير اجازتهم لذلك فهل والمحال هذه اذا حصل في قسمه الأرض المذكورة
 غيب فاحش لا تصح وتسكون باطله ويكون لكل من مستحق الأرض المذكورة فسخها
 (اجاب) لا عبرة بقسمه احد المستأجرين مع الآخر حال غيبه اربابها في حقهم بدون
 اذنتهم او اجازتهم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك ثمانية عشر قيراطا ومن
 قيراط في بيت وذلك البيت قابل للقسمه بان ينتفع كل واحد من الشر يكتن نصيبه
 بعدها اراد الرجل المذكور قسمه ذلك البيت وياخذ ما يخصه من اول البيت الى آخره
 على حسب ما يخصه فهل يجب لذلك واذا اراد ما للباقي البيت اخذ ما يخصه في البيت
 المذكور في جهة معلومة بغير رضا شر يكتن لا يجب لذلك (اجاب) اذا طلب احد
 الشر يكتن القسمه وأي الآخر وكان العقار قابلا للهابان ينتفع كل نصيبه بعد القسمه
 من جنس الانتفاع الاقل اجبر الممتنع عليهم او يعدل القاسم الانصبا ويقرع بينهما
 وليست القرعة بواجبة وانما هي لتطمين النفس وسكون القلب ولتفي بهمة الميل حتى
 ان القاضي لو عين لكل واحد نصيبا من غير اقراره جاز لان في معنى القضاء في ذلك الالتزام
 كما في الجوهره افاده في الدروحه واشبهه واما اخذ احد الشر يكتن نصيبه في جهة معينة بدون
 رضا شر يكتن وبلا قرعة ولم تكن القسمه بقضاء ولا به ذلك والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل مات عن زوجته وعن بنتين متزوجتين وعن ابن عم وترك دارا مملوكة
 فوضع ابن العم يده عليها مدة من غير قسمه والده ان طلب الورثة المذكورة ورون قسمتها
 بالفر يضة الشرعية فغنمهم ابن العم منهم ارجوا حاد الحقهم فهل اذا كان الحق ثابتا لهم
 فيباعن الاب لا يكون لابن العم مدعهم وقسمهم بين الورثة بالفر يضة الشرعية ولا عبرة
 بانكاره اذا ثبت المالك فيها للورث بالطريق الشرعي لاسيما ان الدار المذكورة قابلة
 للقسمه (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي كونه تلك الدار مملوكة لمورث الورثة
 المذكورين وانما آلت اليهم بطريق الارث عنه لا يكون لابن عم الميراث منهم من اخذ
 نصيبهم فيها بالفر يضة الشرعية من ربحه حب لا مانع ولا عبرة بانكاره حينئذ والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك ثمة قطعة ارض زراعية اميرية مغروس فيها نخيل اسقط
 حقه في الأرض المذكورة لاحد بنيه دون النخيل وابني النخيل على ملكه ثم مات الرجل
 المذكور عن ورثة فوضع المسقط له يده على الأرض المذكورة مع النخيل مدة عشر سنين
 والمحال ان النخيل لم تكن مثمرة تلك المدة وحين ثمر النخيل طلبت الورثة الاقسام في
 ثمرها بينهم بالفر يضة الشرعية فتعمل عليهم المسقط له بوضع اليد تلك المدة فهل لا عبرة
 بتعمل المسقط له المذكور حيث كانت النخيل ترمي لمورثهم وقسم ثمر النخيل بينهم
 بالفر يضة الشرعية (اجاب) ان كان ثمة تلك النخيل لمورث الى ان مات ولم ينقل
 عن ملكه بنقل شرعي فجزد اسقاط الأرض لاحد البني من استتمها النخيل وابقاها

١٢٧٣

٢٠

١٢٧٣

٢٩

ذي القعدة

١٢٧٣

٧

١٢٧٣

١٢

على ملك المسقط لا موجب تلك المسقط له منفعة تلك الارض فقط تلك الفيل ويكون
 لهم جميعا قسمة ثمرته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وابنتين
 بالغين وترك ما يورث عنه شرعا من عقار وغيره واقسم واذلك بينهم بالتراضي ثم
 ظهر في نصيب احدهما غبن فاحش ويريد تقض القسمة المذكورة فهل اذا ثبت الغبن
 الفاحش في القسمة بالوجه الشرعي تقض القسمة ويجاب لذلك حيث لم يقر بالاستيفاء
 ولودخل فيما دراهم (اجاب) نعم يجاب لذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل)
 في بيت كبير له بابان يتقبل القسمة بعض ملاكه يملك فيه معظمه ثلثيه والبعض الآخر
 يملك ثلثه وطالب صاحب الاكثر قسمة بالاقرار فله ان يجاب لذلك حيث كان يقبل
 القسمة (اجاب) اذا انتفع كل من الشركاء بعد القسمة بنصيبه من جنس الانتفاع
 الاول يجاب كل من الشركاء لها ومحبها لا في عليها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات
 عن اخوة اشقاء وعن زوجة وترك ما يورث عنه شرعا ومن جلته فخل باراض متفرقة
 قسم الورثة المذكورون تركته ورثهم بينهم بالقرينة الشرعية وكتب بذلك حجة شرعية
 وجعلوا الزوجية ما خصها من الفل المذكور في جهة معينة رديئة والحال انها وقت
 القسمة لم تكن عالمة بردانها ثم بعد ذلك تبين لها ان قسمة الفل المذكور بالغبن
 الفاحش والغرور فله ان اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي تكون القسمة باطلة ويكون
 لها اعادة ثانيا بمعرفة أهل الخبرة (اجاب) اذا وقعت القسمة بالتراضي ثم ظهر فيها غبن
 فاحش يكون له نقضها في الاصح حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في دار تقبل
 قسمة الافراز مشتركة بين رجلين وكل منهما له حصة فيها على الشروع اراد صاحب
 الاقل منه ما ان يقسم الدار المذكورة قسمة افراز لينتفع بنصيبه بعد القسمة فهل
 والحال هذه يجاب لذلك ولا يسأل لشر يك الا ان خر منعه من القسمة بدون وجه شرعي
 حيث كان كل من الشر يمكن ينتفع بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول
 (اجاب) حيث كان كل من الشر يمكن ينتفع بنصيبه من تلك الدار بعد القسمة من جنس
 الانتفاع الاول يجاب طالب القسمة لها ومحبها لا في عليها والله تعالى اعلم (سئل)
 في دار مشتركة بين جماعة لبعضهم اقلها والبعض الاخر اكثرها اراد صاحب الاقل
 قسمة بالاقرار والحال انه لا ينتفع بنصيبه بعد القسمة بخلاف صاحب الاكثر فامتنع
 صاحب الاكثر من قسمة فله ان لا يجاب لذلك والحال هذه ولا يجبر صاحب الاكثر عليها
 (اجاب) اجاب عن نظيره هذه الحادثة في تقسيم الحامدية بقوله نعم لانه امتنع في طلب
 القسمة والقاضي يجيب المتعنت بالرد كما مر جوابه اه والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة
 يملكون عقارا اقتسموه بينهم بالسوية قسمة افرازوا فكل واحد منهم باستيفاء ما يحصه من
 ذلك ووضع يده عليه ثم مات احدهم عن وارث فوضع وارثه يده على تركته مورثه وصار
 يتصرف فيها بأنواع التصرفات الشرعية من هدم وبناء وغير ذلك مدة تزيد على خمس

١٢٧٣

١٢

١٢٧٣

١٢

١٢٧٣

١٩

ذی الحجة

٢٧٣

١٤

٢٧٣

١٩

عشرة سنة مع حضور باقي الجماعة المذكورين وعلمه بذلك والآن أراد الذي اقتسم مع الميت ان ينقض القسمه وأن يعيدها وأن يقسمها ثانيا بعد مضي تلك المدة فهل والحال هذه لا يجاب لذلك حيث وقعت القسمه بينهم با التراضي ولم يكن فيها غش فاحش وكان أقر كل منهم باستيفاء حقه وقتها (أجاب) حيث وقعت القسمه بين الشركاء المذكورين با التراضي ولا غش فيها واسست وقت شرائط الصحة لا يكون لاحدهم نقضها بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في مكان في أيدي ورثة أحدهم غائب لا يدري مكانه ولا موته ولا حياته وهو يقبل القسمه فهل اذا طلبوا قسمته يجابون لذلك وينصب القاضي وكيله عن الغائب يقبض له نصيبه (أجاب) اذا برهن الورثة على الموت وعدد الورثة وانفقوا في أيديهم ومعهم وارث غائب قسم ونصب وكيل اية قبض حصة الغائب كما مر حقه به المتون والله تعالى اعلم (سئل) في قطعة أرض مشتملة على أشجار وسواق مشتركة بين اثنين حصل بينهما منازعة فاقسمها من خمس سنين وأخذ كل نصيبه بحضور جمع من المسلمين وانفرد به وأحدث أحدهما بنا في نصيبه مع حضور الشريك وعدم مناقضته والآن يريد منازعته بعد مضي تلك المدة ونقض القسمه وهدم بناء شريكه عنداداه منه فهل والحال هذه لا يجاب لذلك شرعا حيث لم يحصل في القسمه حيف ولا غش فاحش (أجاب) حيث صدرت القسمه المذكورة متوفية شرائط الصحة واللازم لا يكون لاحد المتقاسمين نقضها بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في مكان مشترك بين جماعة غير قابل للقسمه أراد أحد الشركاء قسمته افرازا فامتنع باقي الشركاء منه فهل والحال هذه لا يجاب طالب القسمه لها لاسيما أنه صاحب القليل (أجاب) نعم لا يجاب طالب القسمه في المكان المذكور لها حيث كان غير قابل للقسمه وامتنع باقي الشركاء منها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وترك دارا فاسترا الابنان معافي معيشة واحدة مدة ثم مات أحدهما عن أربعة بنين ومات الثاني عن ابنين قبل القسمه ولم تنزل الدار بأيدي جميع الورثة من غير قسمه الى الآن فهل والحال هذه تقسم الدار المذكورة بين جميع الورثة المذكورين بالفريضة الشرعية ويأخذ كل من الورثة المذكورين ما يخص اباه أن لو كان حيا حيث كانت قابلة للقسمه وكان الحق ثابتا لهم فيها واذا أراد أحدهم أخذ زيادة عن غيره منها بدون وجه شرعي متعللا بأنه شيخ بلد لا يجاب لذلك ولا عبرة بتعلله (أجاب) اذا كانت الدار المذكورة قابلة للقسمه وأراد أحد الشركاء المذكورين قسمتها قسمت بينهم على حسب انصاف ما بينهم منها بطريق الارث وليس لاحدهم الاختصاص بشئ زائد عما يخصه بدون تخصص شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يملكون دارا لا تقبل قسمه الا فرازا أحدهم يملك فيها نيراطين أفضل نصيبا من باقي الشركاء فادام مالك النيراطين أن يتهم نصيبه قسمه افرازا وان يدخلها في داره فامتنع صاحب الاكثر من القسمه لحصول الضرر بالبين من القسمه

وعدم انتفاعهم فهل والمحال هـ هذه لا يجاب صاحب الاقل لتلك القسمه (اجاب) نعم
 لا يجاب طالب القسمه لما فيها لا يقبلها حيث امتنع باقي الثمر كما منها والله تعالى اعلم
 (سئل) في جماعة يملكون عقارا ونحلا وغير ذلك بطريق الارث عن أبيهم فقسم ذلك
 بينهم قسمه الميراث على يد نائب المحاكم الشرعي ووضع كل يده على ما خصه من ذلك مدة
 ثمان سنين ولم يحصل في القسمه غبن ولا غرور والآن أراد أحدهم نقض القسمه
 المذكورة واعادتها ثانيا متعللا بان فيه غفنا ولا يئنه له على ذلك فهل والمحال هذه لا يجاب
 لذلك ولا عبرة بدعواه المجرده عن الاثبات الشرعي ويمنع من معارضة واضح اليد في ذلك
 بدون وجه شرعي (اجاب) لا تقتض القسمه بعد وقوعها مستوفية شرائط الصحة بمجرد
 دعوى أحد المقتسمين الغبن فيه بدون ظهور ذلك وتحقيقه بطريقه الشرعي والله تعالى
 اعلم (سئل) في دار كبيرة قابله للقسمه مشتركتين جماعة فأرب بالميراث عن أصولهم
 وهي بأيديهم جميعا لم تقسم بينهم الى الآن فهل اذا طلب بعضهم قسمتها على حسب
 الفريضة الشرعية يجاب لذلك حيث كانت قابله للقسمه ولا يكون لأحدهم الاختصاص
 بشئ منها زيادة عما يخصه بدون وجه شرعي اذا كانت الحق ثابتة لهم فيها (اجاب)
 يقسم العقار المشترك بين الثركاء اذا كان قابلا للقسمه وطلب بعضهم قسمته بحضرة
 الباقي حيث لا مانع وليس لأحدهم الاختصاص بشئ فإند عما يخصه من ذلك بدون
 خصص شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في دار كبيرة تقبل القسمه مشتركتين اثنتين
 أحدث أحدهما بناء في جهة منها بغير اذن شرعيه والاخر يريد شرعيه أن يكافه رفع
 بناءه الذي أحدثه من غير اذنه أو أخذه منه فهل لا يجاب لذلك حيث كانت الدار تقبل
 القسمه وكان كل منهما ينفذ بنصيبه بعد ما يجاب طالبا أو يكون له نقض بناءه
 (اجاب) اذا بنى أحد الشرعيين في الدار المشتركة بناء لنفسه بدون اذن شرعيه فطلب
 شرعيه رفعه قسمت حيث كانت قابله لها فان وقع البناء في نصيب الباقي فيها ونعت
 والاھدم والله تعالى اعلم (سئل) في بيت مشترك بين اثنين على الشيوخ أحدهما
 ساكن فيه على ملكه والبيت المذكور قابل للقسمه قسمه أفرازير بين الشرعيين
 الثاني أن يؤجر نصيبه شرعيه الساكن أو يخرج من البيت المذكور فله في الحال هذه
 لا يجبر الساكن على استئجار نصيبه شرعيه ولا يجبر على الخروج من ملكه وله أن
 يطالب بقسمته حيث كان البيت المذكور قابلا للقسمه (سئل) في دار لا يجبر أحد
 الشرعيين على أن يستأجر نصيب شرعيه ويكفوه على اجارة نصيبه منه واذا كان المسكن
 المذكور قابلا للقسمه أفرازير ينفذ كل منهما بنصيبه بعد القسمه من جفد لا تقف
 الأول وطلب أحدهما القسمه يجاب لها واذا امتنع الآخر يجبر عليها وان لم يكن قابلا
 لها يتأيا بالزمان أو المكان والله تعالى اعلم (سئل) في ورقة بلع وقصر يملكون
 عقارا بالميراث عن أبيهم ولله موصى من قبل المحاكم الشرعي والآن يريد البايع من

١٢٧٤

•

١٢٧٤

٦

شعبان

١٢٧٤

٧

١٢٧٤

٢٧

الورثة قسمة العقار بحضرة الوصي والحال ان العقار المذكور بعضه يقبل القسمة وبعضه لا يقبلها الصغر الامكنة فهل يقسم ما كان يقبل القسمة بالافراز ويقسم مالا يقبلها بالمايأة بطلب الشر كالمساكين اذا كان في ذلك مصلحة للقصر (أجاب) ما كان قابلا لقسمة الافراز بحيث ينتفع كل من الشركاء بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول يقسم على حدة بطلب أحدهم ومالا يقبلها تحرى المايأة فيه بطلب أحدهم أيضا والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة يملكون دارا بالارث عن أبيهم على الشيوع أحدهم قاصر وباقيهم بالغ فبني أحد البنات في الدار المذكورة بناء لنفسه من ماله الخاص به بدون اذن باقي الورثة والآن بلغ القاصر رشيدا ويريد جميع الورثة قسمة الدار المذكورة قسمة افراز وكانت تقبل قسمة الافراز فاذيكون الحكم في بناء أحد الورثة المذكور (أجاب) اذا بنى أحد الشركاء في العقار المشترك بناء لنفسه بانقاصه المملوكة له بغير اذن باقيهم وكان قابلا للقسمة فانه يقسم فان وقع البناء في نصيب الباقي فيها وبعث والادهم والله تعالى أعلم (سئل) في اخوة أربعة في معيشة واحدة وبأيديهم اموال مشتركة بينهم مرابيل وغيره فافانقسموا الابل المذكورة بانسوبة قسمة افراز وتعديل بالتقويم بحضرة بينة شرعية الا ان يريد أحدهم الرجوع وابطال القسمة واعادتها نائب في الابل المذكورة متعللا بان ما أخذه اخوته اعظم مما أخذه هو فهل اذا لم يثبت أن في القسمة حيف ولا غبنافاحشا لا يجاب لذلك ولا تنقض ولا عبرة بتعلله المذكور ويمنع من منازعة اخوته بدون وجه شرعي (أجاب) نعم لا يجاب انقض القسمة بعد صدور ما صحه بمجرد دعواه الغبن مخالفة عن الاثبات الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة مشتركة في عقار ارادوا القسمة فحضر القاضي وقسمه بينهم واختص كل انسان بما قسم له وقيدت بالسجل فبعد مضي سنتين حضر رجل آخر مع اخيه بدعيان انهما املما كافيما قسم على يد القاضي فهل اذا لم يكونا حاضرين ولم يشهدا القسمة لا تكون القسمة صحيحة في نصيبهما ولهما اخذه ومنازعة واضع اليد عليه حيث لم يحضرا ولم يشهدا القسمة (أجاب) اذا ثبت الاخوان المذكوران استحقاقهما الحصة من كل المقسوم حال غيبتهم ما بالوجه الشرعي ولا نائب عنهم تنقض القسمة اتفاقا ويكون لهما اخذ نصيبهما منه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة مشتركة لا يقبلان قسمة الافراز استأجرا أحد الشر يكتن نصيب الآخر منهما باجرة معلومة لكل شهر ورواد يدفعها للشر يك مدة من السنين ثم اراد الشر يك المؤجر المالك للنصف زيادة الاجرة على شر يكتن المستأجر منه زيادة فاحشة بحيث يكون في الاجرة غبن فاحش او اخر اجده من ذلك وان يؤاجر اذ ذلك معان اجنبي فاني الشر يك المستأجر من قبول زيادة الاجرة المذكورة ومن اجارة نصيبه مع شر يكتن من اجنبي ومن قسمة الحماهم فهل لا يجبر الشر يك المذكور على ان يستأجر نصيب شر يكتن بتلك الزيادة ولا على ان يؤاجر نصيبه

١٢٧٤

٧

منه او من اجنبي مع الثمر يك حسب ما طلب شر يكره واذا امتنع شر يكره ايضا من ان
يؤاجر له نصيبه باجر المثل فماذا يكون الحكم في ذلك (اجاب) لا يجبر احد الشر يكره
المذكورين على جرة نصيبه من الاخر ولا عز الاجارة من اجنبي وذالم يتقاعلى شئ
يا امرأتى ياها ياها ياتهما على قدر نصيبهما ولما كانا لا يتقاعلى باجرهما من
المذكورين في ثوبته بالاسم استعمال بنفسه او بالاجارة من غيره او بعلقها كما هو حكم مالا
يقبل فسمه الا فراروا لله تعالى أعلم (سئل) في ورثة اقسمة مورثهم من عقارات
ومنقولات بحضرة اهل الخبرة واختص كل واحد بحصة مع الاقرار واقر كل منهم بانه استوفى
حقه ولم يكره به مدالك حق ولا دعوى ولا شئ مما تسمع فيه الدعوى وهصل بينهم
الخلاص والامراء الهام فهل اذا اراد احدهم به القسمة والتصرف في نصيبه والاقرار

١٢٧٤

١٣

بالاستيفاء وحصول الامراء العلم نقض القسمة لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه الغبن بعد
ثبوت اقراره بالاستيفاء (اجاب) لو ظهر غبن فاحش لا يدخل تحت التقويم في القسمة
فان كانت بقضاء نسخا اتفادوا ولو وقعت بالتراضي تفسخ ايضا في الاصح ويسمع ذلك
اى ما ذكره من الغبن الفاحش ان لم يقر بالاستيفاء وان اقر به لا تسمع والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن ابنة اب العمة وعن ابن ابن آخر فاصرو وترك
لما قطعة ارض ملوكة له ملك رقبة ولم يكن له وارث سواهما وللناصر وصى شرعى
يتصرف عليه دهر ماله بالمصلحة فهل اذا كانت الارض المذكورة تقسم قسمة الاقرار
واراد الرضى قسمة الارض المذكورة تقسم بينهما نصيبين حيث كانت تقبل قسمة
الاقرار واذا اراد ابن العم المذكور الاختصاص بشئ زائد لهما حصصهما فيها بدون مخصص

١٢٧٤

٢١

شرعى عند القسمة لا يجاب لذلك (اجاب) تقسم الارض المذكورة بين ابني الابن
نصيبين حيث لا مانع وليس لاحدهما الاختصاص بشئ زائد عن نصيبه بدون مخصص
شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في دار كبرى فابله للقسمة مشتركة بين ورثة
بالميراث عن اصولهم وهى بايديهم جميعا طاب احدهم قسمة واخذ كل منهم نصيبه
فمنعه بعضهم متعلا بالان الدار وقفوا ظهور وثيقة بذلك مقطوعة الشبوت غير محفوظة
بمسجل القاضى فهل لا يجاب لذلك ولا عبرة بها وتقسم الدار المذكورة بين جميع الورثة
بالقرينة ويكون لكل منهم اخذ مخصص ورثته ذات تحقق ما ذكره بالوجه الشرعى

١٢٧٤

٢٤

(اجاب) اذا كانت الدار المذكورة في يد الجميع فالقول قول من ادعى ملكه فيها ولا
تثبت وقفيتها بمجرد دعوى احدهم ذلك يكون اثبات شرعى ويعامل المقر بكونها
وقف واجب اقراره في حق نفسه اذا اقرار حجة قاصرة على المقر ولكن الاستيفاء على
نصيبه منها بعد قسمة بالوجه الشرعى وله التصرف فيه نصرف المالك ما عدا المقر
بالوقف مالم يثبت وقفها بطريق شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين في معيشة
واحدة وكسب واحد وبايديهما أموال مشتركة بينهما بكنسهما وسعيهما معا

ذى القعدة سنة

ماتت في حياته وترك مخيلا ومقارلا واطيانا مملوكة فادعى أحد الاولاد من زوجته الميمنة قبله بان له نصف النخيل خاصة ويذكر ان اياه قبل موته كان يعطيه نصف ثمر النخيل ويذكر بانفاقه على نفسه وعلى باقي ورثة ابيه وعائلته ليكونه كالأب كبر اولاده ويرغم أنه ملك نصف النخيل بسبب ذلك وباقي الورثة ينكر دعواه ويذكرون انه ملك أبيهم وموروث لهم عنه ويطلبون قسمته وأخذ كل ذي حق حقه فهل يجابون للقسمه بعد تحقيق انه ميراث عن أبيهم ولا عبرة بزعمه ولا بدعواه الملك بلا برهان شرعي (اجاب) نعم حيث لا مانع وجب رد اعطاء الاب ابنه المذكور نصف ثمر النخيل الذي كان تحت يده لينفق على الوجه المستطور لا يوجب تحقيق الملك للابن في نصف النخيل المحقق ملك الاب والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين يملكان دارا متناصفة بنى فيها أحدهما بغيرا ذن شريكه لنفسه من مال الخاص به في غيبة شريكه الا آخر ثم حضر الشريك الغائب وطلب قسمه الدار المذكورة قسمه افرازوهي تقبلها فهل يجاب طالب القسمه لذلك واذا وقع بعض ما بناه الشريك في نصيب الغائب وكان البناء بطوبى في عفاذا يكون الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) اذا بنى احد الشريكين في الدار المشتركة وكانت قابلة للقسمه وطلب احد الشريكين قسمتها فانها تقسم فان وقع البناء في نصيب الباني فهو له رالا فله والله تعالى اعلم (سئل) رجل مات عن اولاد كور واثاث البعض بالغ والبعض فاصرو وترك ما يورث عنه شرعا واقام وصيا مختارا في حال حياته على اولاده وعلى حفظ مالهم فاقسموا تر كته بعد موته بالفريضة الشرعية واحذ كل نصيبه بحضرة الوصى وجمع من المسلمين بموجب حجة شرعية بذلك ثابته المضمون من عشرين وزيادة والا تزيير ببعض الورثة نقض القسمه السابقة واعادتها نيا لاجل مضادة غيره فهل لا يجاب لذلك شرعا حيث كانت القسمه ثابتة ولم يحصل فيها حيف ولا غبن فاحسن اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) اذا صدرت القسمه المذكورة مستوفية شرائط الصحة والازوم لا يكون لاحد المتقاسمين الانفراد بنقضها بدون وجه يوجب ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين اثنين لاحد منهما ربعها وللآخر ثلثه اربعها وهي مشتملة على ثلاثة مساكن منها ما يزيد عن الربع ومنها ما ينقص والدار لا تقبل قسمه الا فراز لانها الوقسمت افرازا لا يتفجع كل من الشريكين بنصيبه فطالب صاحب الربع السكنى باحد همام كونه زائد اعس استحقاقه ويدفع اجرة الزيادة لتدخل الحقوق وطلب صاحب الثلثة الارباع له ما يامان يسكن كل منهما في الدار بقسمها بفردة زمانا يجب استحقاقه فهل يجاب لطالبه وجب برأى صاحب الربع ولا يجاب صاحب الربع حيث دخلتها الدراهم ويجب على الاتفاق (اجاب) اذا كانت الدار المذكورة قابلة للقسمه الادرازة قسم نفسها بطلب حدهما والا يجاب طالب المهايأه لها ولا يجبر على اخذ دراهم اجرة ما زاد من نصيبه عند شريكه ان اراد ان يسكن في ازيد من نصيبه

١٢٧٤

١١

١٢٧٤

٢٦

ذى الحجة

١٢٧٤

٨

١٢٧٤

١٤

ولا على دفع اجرة ما زاد من نصيب شر يكره ان اراد ان يسكن في انقص من نصيبه اذ
يكون اجارة ولا يجري فيها الجبر فبسكن كل في قدر نصيبه فقط اوزما با بقدره والمهاياة
بالزمان متعينة في العبد الواحد ونحوه كالبيت الصغير ولو اختلفا في النهاية ومن حيث
الزمان والمكان في محل محتملهما يأمر القاضي بان يتفقا لانه في المكان اعدل لانتفاع كل
في زمان واحد وفي الزمان اعدل لانتفاع كل بالكل فلما اختلفت الجهة فلا بد من الاتفاق
فان اختلفا راه من حيث الزمان يقرع على البعداهه نفيما للثمة عدليه كذا في رد المحتار من
القسمه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن ورثة ذكروا بنت ورك منزلا متسعا
فمكنت بنته المتوفى مدة في ناحية من المنزل على حدة وارادت الا ان قسمه المنزل واخذ
ما تستحقه فادعى عليها بقيمة الورثة ان مات تحت يدها اخذته في نظير ما يخصها في المنزل
المذكور وهي تذكر ذلك فهل لا بد ان قسمه المنزل المذكور واخذ استحقاقها اولا (اجاب)
تجيب طالبة القسم المذكور لها اذا كان المنزل المذكور فابلاها ولم يثبت عليها
ما يوجب منعها من ذلك بوجه شرعي كعدم قسمه مستوفبة شرائطها والله تعالى اعلم
(سئل) في اخوين يملكان ارض زراعية ثلوثا الرقبة لهما ومواشي ومهمات كائنة
بالارض فاقسمها بينهما بالتراضي بالاترط اهل الجيرة واختص كل منهما بحزبه من
ذلك ولم يقر احداهما للآخر بالاستيفاء ولم يثب اآثم ظاهر في القسم المذكور غبن فاحش
فهل اذا ثبت ذلك مالوجه الشرعي بكون للعبون طالب منعها حيث لا مانع (اجاب) لو
ظهر غبن فاحش في القسم لا يدخل تحت تقرير المتوفين فان كانت بقضاء تنسخ
اتفاقا ولو وقعت بالتراضي تنسخ ايضا في الاصح كما صرحوا به والله تعالى اعلم (سئل) في
بيت موروث عن رجل لاربعة اشخاص احدهم غائب ببلدة بعيدة والبيت المذكور قابل
للقسمه بالاقرار فهل لباقي الورثة ادانرا فوالدى القاضي وثبت الموت وعددا للورثة
وطلبت قسمته قسمه البيت المذكور وللقاضى أن ينصب عن الغائب من يقبض
نصيبه الى ان يحضر (اجاب) لو برهن اثنان فاكتر من الورثة على موت المورث وعدد
ورثته وان ما يراد قسمته ميراث لهم عن مورثهم وبايدى الحاضرين عقار موروث عنه
قابل للقسمه وفيهم غائب قسم بينهم ونصب القاضي فابضا لنصيب الغائب الى ان يحضر
عند الامام والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين في معيشة واحدة وبأيديهما عقار
مشترك بينهما من ابيهما مات احدهما عن اربعة بنين ومات الثاني عن ابن قبل
القسمه ثم مات الابن المذكور عن ثلاثة بنين ومات كل من لاربعة بنين ايضا عن
اولاد ذكور وانما ولم يرل العقار المذكور وبأيدى جميع الورثة الى الآن هل اذا ثبت
ما ذكره قسم العقار بين جميع الورثة باا رضه الشرعية يأخذ كل منهم ما كان يخص
مورثه ان لا كان حيا حيث كان العقار المذكور وفايلا للقسمه ولا يقسم على عدد
الرؤس كما يرعى بعضهم (اجاب) حيث كان العقار اذ كور فابلا للقسمه وطلبت

١٢٧٠

١٨

١٢٧٠

١٩

ربيع الاول

١٢٧٠

٢

١٢٧٠

٩

قسمته بين الشركاء المذكورين فانه يقسم بينهم على حسب انصباهم بالقرية
 الشريفة لا على عدد رؤوسهم فيقتص كل منهم بنصيبه منه الا يل اليه بطريق الارث عن
 مورثه والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين رجلين وامه ما بالارث
 تهدمت وصارت براحا فبناها احد الرجلين في غيبة الآخر ولم احضر اراد قسمتها فما
 يكون الحكم الشرعي فيما بناه احد الشركاء المذكور (اجاب) تقسم الدار المذكورة
 اذا كانت قابله للقسمه ثم ينظر الى البناء فواقع في نصب الباقي منه فهو له وما وقع في
 نصيب شريكه يؤمر به دمه حيث بنى بلاذنه والله تعالى اعلم (سئل) في دار صغيرة
 لا تقبل قسمه الا فرادى مشتركة بين شخصين احدهما يملك فيها اوطا بين ونصفا وباقيا
 للشريك الا وهو واحد وعشرون فيرا طوا ونصفا فاراد مالك الاكثر ان يقسم الدار
 المذكورة بالمهاياة لئلا يتفجع بنصيبه بعد هافه ليجاب لذلك وليس للشريك منه من ذلك
 ويكون لكل سهم مما لا يتفجع بقدر مده (اجاب) حيث كانت الدار المذكورة غير
 قابله للقسمه الا فرادى وطيب احد الشريكين قسمتها بالمهاياة فيجيب لذلك والله تعالى
 اعلم (سئل) في دار مشتركة بطريق الملك بين جماعة واقسموه بينهم بقضاء القاضي
 ثم رغب فاحس في نصيب احدهم ويريد الدعوى بذلك ونقض القسمه بعد الثبوت
 الشرعي ولم يقر بالاستيقية والابراء فهل يسوغ غا ذلك (اجاب) نعم اذ تحقق ما ذكر
 بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في اراض مشتركة بين ورثة عملو كة لهم عن
 مورثهم وهي قابله للقسمه الا فرادى وفيها مواس كذلك اتفق الورثة على المهادية بينهم
 في الاراضى واستمروا على ذلك مدة من السنين ثم اراد بعضهم قسمه الاراضى المذكورة
 والمواتى قسمه افراد وهي قابله لذلك فهل يجاب لمطالبهم وتقسم بينهم قسمه افراد
 والحال هذه واذا امتنع الباقي من قسمتها على هذا الوجه يجبر على ذلك (اجاب) نعم يجاب
 لذلك فيما هو قابل لقسمه الا فرادى يجبر الممتنع عليها وتبطل المهادية بذلك كما صرحوا
 به والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يملكون اربعة دود بطريق الارث عن ابيهم طلب
 احدا الجماعة وهو صاحب الاكثر قسمه الدود المذكورة قسمه افراد وهي تقبلها فهل
 يجاب طالب القسمه لذلك حيث كان يتفجع كل بنصيبه بعد القسمه من جنس الانتفاع
 الاول ولم يكن فيها ضرر (اجاب) العقار المشترك اذا انتفع كل من الشركاء بنصيبه منه
 بعد القسمه من جنس الانتفاع الا ان يقسم بطايب احدهم جبرا على الممتنع وبطلب
 ذي الكثرة ان لا ينتفع الا بخلة حصته واد كان دايرة قسمته دورا يقسم كل منها
 على حدة عند الامم فلا يراد القاضي ان قسمه الجميع في تعديل قسمه كذلك
 وهذا في مصر وروى أكبر يقسم كل منها على حدة مما ولا تدخل الدراهم فيها الا
 برضا الشركاء والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة كدور واث ورك دارا
 فغاب بعض الورثة عن البلد مدة بمكان فوق مسافة لقصر ووضع الورثة الحاضرون

١٢٧٥

٢١

ربيع الثاني

١٢٧٥

١٢

١٢٧٥

٢٦

جادي الاولى

١٢٧٥

٢

١٢٧٥

٢٢

أيديهم على الدار وقسموها جميعها بينهم وأدخلوا نصيبه في انصباهم ولم يبقوا له نصيبا
حال غيبته وهم مقرون بوراثة ونصيبه أكثر من نصيب كل واحد منهم فهل إذا حضر
الغائب يكون له أخذ نصيبه من الدار بالارث عن أبيه ونقص القسمة (اجاب) نعم
له ذلك إذا كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها
تسعة فرايط في كل واحد من ثلاثة حوانيد ولشريكها الباقي فهل إذا كانت تلك
الحوانيد قابله لقسمة الافراز يكون لها قسمتها والاختصاص بنصيبها جبراً على
شريكها إذا انتفع كل بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الأول وإذا فرض عدم
جريان الجبر على سعة الافراز في ذلك لعدم القابلية يكون لها قسمتها بالمهاياة جبراً
على الشريك (اجاب) نعم تجب المرأة لما طلبت من قسمة الافراز ان احتملت أو
المهاياة ان تعذرت والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له أبناء معه في معيشته انفراد
اثنا عشر لائناً في حياته في معيشة واحدة وخدمها بعد أخذهم من ستة أفدنة من طين
أبيهم ما فاستمر الاخوار في المعيشة مدة نحو خمس عشرة سنة وزيادته في الاخوان
المدكوران في تلك المدة أموالاً كثيرة من طين وموش وعمار وغير ذلك من كسبهما
وسعيهما ما بسبب الاكتساب من الزرع وغيره وصناعتهما واحدة والآل ينرب
أحدهما القسمة فهل والحال هذه يجب لذلك ويقسم جميع ما كان بأيديهما وما كان
مشتركا بينهما بالسوية ولا يكون لأحدهما الاختصاص بشئ زائد عن أخيه بدون
مخصص شرعي إذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) يقسم المال المشترك المملوك
للاخوين القابل للقسمة المتخصص لهما من كسبهما ما بينهما بالسوية وليس لأحدهما
الاختصاص بشئ زائد عما يخصه من ذلك بدون مخصص شرعي والله تعالى اعلم (سئل)
في مكان كبير مشترك بين جماعة أراد بعضهم قسمته وأدخل الدراهم فيها بان يخصص
بعضهم جزءاً من المكان المذكور ويدفع له بعض دراهم زيادة على ما أخذه نظير
ما يخص به البعض الآخر فاستمتع من يراد دفع الدراهم له من ذلك فهل يجوز على القسمة
بهذه الكيفية بان تدخل فيها الدراهم بل تجرى القسمة في هذا المكان بلا إدخال
الدراهم فيها حيث أمكن قسمته بالتعديّل بين الشركاء بلا إدخال دراهم فيها ولا يجبر
الممتنع عن أخذ الدراهم على القسمة بهذا الوجه (اجاب) نعم لا تدخل الدراهم في
القسمة الا برضاهم وفي تنقيح الحامدية دار بين جماعة أرادوا قسمتها وفي أحد
الجانبين فضل بناء فأراد أحد الشركاء ان يكون عوض البناء دراهم وأراد الآخر ان
يكون عوضه من الارض فانه يجعل عوض البناء من الارض ولا يكلف الذي وقع البناء
في نصيبه الاخر ان يرد عليه بآراء البناء من الدراهم الا اذا تعذر فينبذ للقاضي ذلك لان
القسمة من حقوق الملك المشترك والشركة بينهما في الدراهم فلا يجوز قسمة
ما ليس بمشترك درره من القسمة والله تعالى اعلم (سئل) في بيت غير قابل للقسمة مشترك

بین اثنتین لاحدهما ربعه والباقی للآخر طلب ذوالقلیل الذی لا ینتفع باحصته
 بعد القسمة قسمة حصته قسمة افراز فهل لا یجیب لذلك حیث لم ینتفع کل بنصیبه بعد
 القسمة (اجاب) نعم یمحیاب للقسمة والحال هذه وقد صرحوا بأنه یقسم العقار المشترك
 بطلب أحد الشریکاء ان انتفع کل بحصته بعد القسمة وبطلب ذی اکثریران لم ینتفع
 الاخر لقله حصته لا بطلب ذی القلیل وفي الخانیة یقسم بطلب کل وعلیه الفتوی لکن
 المتون علی الاول فعلم الموعول کافی الدر وحواشیه والله تعالی اعلم (سئل) فی رجل
 مات عن ابنین و بنتین وزوجة وترك عقارا و امتعة و مراشی وغیرها وصار الکل فی عائلة
 واحدة علی ما کان علیه والدهم من زرع وغیرہ ومصاریف الزراعة وغیرها وکبیر
 الاولاد والمتصرف علیهم بعد والدهم من مدة سبع سنوات فهل اذا طلب أحد الورثة
 قسمة ماتر که مورثه وأخذ نصیبه وانعزله من باقی الورثة یجیب لذلك وكذلك غایه
 التركة یقسم بینهم ویأخذ کل واحد نصیبه منه (اجاب) تقسم التركة وغناؤهما بین
 جمیع الورثة بالغریضة الشریعة فیما یقبل القسمة بطلب أحدهم وليس لاحدهم
 الاختصاص بشئ زائد عما یخصه من ذلك بدون مخصص شرعی والله تعالی اعلم
 (سئل) فی وکالة مشتركة بین ثلاثة أحدهم له فیها أربعة قرار یطأ أراد قسمة الوکالة
 المذکورة قسمة افراز جبراً علی شریکة فهل یجیب لذلك اذا كانت الوکالة المذکورة
 قابلة للقسمة و ینتفع کل بنصیبه بعد القسمة واذا لم تكن قابلة للقسمة یجیب للمهاياة
 بالزمان أو المکان واذا تخرب بعض أیا کن من الوکالة المذکورة تكون عمارتها علی
 الشریکة بقدر حصصهم (اجاب) اذا کان العقار المذکور قابلاً للقسمة الافراز بان
 ینتفع کل من الشریکة بنصیبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول یجیب طالب القسمة
 لها و یجبر الممتنع علیها والایا بقی القاضی بینهم و عمارة المشترك قبل قسمته علی الشریکة
 بقدر حصصهم والله تعالی اعلم (سئل) فی عین وابنی أخیم ما یملکون داراً کبیرة
 قابلة للقسمة الافراز اربابنا الا ان فی قسمة الدار المذکورة قسمة افراز فامتنع العمان
 من قسمتها فهل اذا كانت الدار المذکورة قابلة للقسمة الافراز و ینتفع کل منهم
 بنصیبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول یجیبان لذلك و یجبر العمان علی قسمتها
 (اجاب) اذا كانت الدار المذکورة قابلة للقسمة الافراز کما ذکر بالسؤال یجیب طالب
 القسمة لها و یجبر الممتنع علیها حیث لم یکن هناك مانع والله تعالی اعلم (سئل) فی
 رجل یملک نصف مکان ونصفه الآخر وقف أراغمالاً النصف المذکور قسمته قسمة
 افراز فهل یجیب لذلك اذا کان المکان المذکور قابلاً للقسمة و ینتفع کل بنصیبه بعد
 القسمة (اجاب) نعم یمحیاب للمالك لذلك حیث کان المکان المشترك بین المالك
 وجهة الوقف قابلاً للقسمة بان ینتفع کل بنصیبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول
 لان قسمة الوقف من المالك جائزة كما صرح بذلك فی البحر وغیره وأجاب قاضی الهدایة

١٢٧٥

١٦

ربیع الثاني

١٢٧٦

٢٣

ذی القعدة

١٢٧٦

٤

ذی الحجة

١٢٧٦

٦

صفر

١٢٧٦

٩

يجوز القسمه واقرار الوقف من المالك والحكم بحجتها والله تعالى اعلم (سئل) في دأو
 مشتركة بين اثنين أحدهما معتوه وعليه قيم شرعي والآخر ساكن فيها ويدفع بأجرة
 نصيب المعتوه ويريد القيم المذكور ان يستأجر الدار جميعها لنفسه بما في ذلك من نصيب
 الآخر فهل لا يجبر الشريك الآخر على ذلك وإذا كانت الدار غير قابلة للقسمه وأراد
 الشريك الآخر خراها إياه في تلك الدار وامتنع من اجارة نصيبه بحجابه لذلك جبر على القيم
 (أجاب) لا يجبر الشريك الآخر على اجارة نصيبه من الدار المشتركة بل إذا كانت غير قابلة
 للقسمه الاقرار وطلبت المهاياة فيه بحجابه طالبها لذلك ويجبر الممتنع عليها والله تعالى
 اعلم (سئل) في ورثة ميت اقتسموا دار مورثهم بالتراضي ثم ظهر غيب فاحش في
 نصيب أحدهم ويريد الدعوى بذلك ونقض القسمه بعد الثبوت الشرعي ولم يقرر
 بالاستيفاء ولم يكتب بذلك جهة من المحاكم الشرعية فهل يسوغ له ذلك (أجاب) نعم
 والحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك حصه قدرها ثمانية
 قراريط وكسور في مكان لا يقبل قسمه الاقرار ولا يراد الرجل المذكور اجارة حصته
 المذكورة لأحد الشرىكين ولا لخلقهما ويريد سكناه المكان المذكور لنفسه أو للمحسوبين
 عليه في معيشته على قدر حصته من الايام فهل يجوز له ذلك (أجاب) لا يجبر أحد الشرىكين
 على اجارة نصيبه من المكان المشترك لأحد شرىكينه أو لهما أو لغيرهما بل له قسمته
 بالمهاياة مع شرىكينه حيث كان غير قابل لقسمه الاقرار ثم هو بالخيار في نوبته في زمن
 المهاياة أو في المكان الذي يختص به ان شاء سكن فيه وان شاء اسكنه غيره وان شاء
 أغلقه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك ثمانية عشر قيراطا في بيت ساكن فيه
 ومستأجر نصيب شرىكينه وقدره قيراطان ونصيب الشريك الآخر وقدره أربعة
 قراريط بأجرة معلومة فطالب صاحب الاربعه قراريط من شرىكينه بعد مضي مدة
 السنة المتقدمة فيها الاجارة ان يؤجر له نصيبه باز يد من الاجر الاول فامتنع الشريك
 المستأجر من قبول الزيادة وطلب المهاياة في المكان المذكور حيث كان لا يقبل قسمه
 الاقرار فهل لا يجبر على قبول الزيادة ويحجب لقسمه المكان المذكور بالمهاياة (أجاب)
 نعم لا يجبر على الاجارة باز يد من الاجر الاول ويحجب طالب المهاياة صاحب لا يقبل
 قسمه الاقرار والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وترك لهم عقارا ومواشي
 وأعيانا مملوكة اقتسموا عقار مورثهم بالتراضي وقبل اخراج حصة ذلك من قاضي بلدهم
 ادعى بعض الورثة أن في القسمه غيبا فاحشا ويريد بطالمها فهل إذا ثبت دعواء الغيب
 الفاحش وبرهن على ذلك تنقض القسمه حيث لم يقرر بالاستيفاء (أجاب) إذا ثبت
 بالوجه الشرعي الغيب الفاحش في قسمه العقار الموروث بينهم من قاضي القسمه ولو وقعت
 بالتراضي في الاصح وهذا حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن أربعة
 بنين وترك لهم دار الكل واحد الربع فيها واستمر وأعلى ذلك واضعين أيديهم عليها

١٢٧٧

١

رجب

١٢٧٨

٥

شوال

١٢٧٨

٥

محرم

١٢٧٩

١٧

شعبان

١٢٧٩

٦

مدة من السنين من غير قسمة ثم بعد ذلك باع أحد البنين نصيبه لأحد أخوته وهو الربيع
 مشاعا في الدار المذكورة من غير قسمة ثم مات المشتري المذكور عن ولد فإراد الولد
 المذكور قسمة الدار بينه وبين باقي المستحقين وهي قابلة لقسمة الأفرار بحيث ينتفع
 كل منهم بنصيبه بعد القسمة فامتنع العم من قسمتها وادعى أنه اشترى نصيب أبيه في
 الدار المذكورة من وكيل أبي الولد فأنكر الولد دعواه فهل إذا لم يثبت العم المذكور دعواه
 الشراء بالوجه الشرعي لا عبرة بما حدث لم يكن معه بينة ولا حجة تثبت له دعواه وينزع العم
 من معارضة الولد المذكور وقسم الدار بين الولد وبين باقي المستحقين على حسب
 حصصهم حيث كان صاحب الأثر طالبا للقسمة (اجاب) نعم من المعلوم أنه لا يقضى
 المدعى مجرد دعواه بدون إثباتها بطريق شرعي فلا يقضى لمدعى الشراء بمجرد دعواه
 والحال ما ذكر بالسؤال وإذا طلب أحد الشركاء قسمة الأفرار من الدار قابلة لها يجب
 طالبها ويجبر الممتنع عليه بحيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة
 وأولاد كوروانات وترك ما يورث عنه شرعا ومن جلة الموروث عنه قطعة أرض فطلب
 أحد الورثة بناء تلك الأرض فامتنع باقي الورثة من البناء فتعدى وأنشأ في الأرض
 المشتركة قبل القسمة حوانيت وأما كن من ماله الخاص به فقام عليه باقي الورثة
 يريدون أخذ نصيبهم فيما بناه من ماله أو هو عدم بناءه فهل لا يجابون لذلك وعليه قيمة
 ما يخصصهم في الأرض ان كانت قيمة البناء أكثر مما حكم الله في ذلك (اجاب) المصريح
 به أنه إذا بنى أحد الشركاء في الأرض المشتركة بدون إذن باقي الشركاء فطلبوا رفع بناءه
 فإنها تقسم بينهم فان وقع البناء في نصيب الباقي فهو له والأهدم والله تعالى أعلم (سئل)
 في وريثة ميت أقسموا تركه مورثهم من عقار وودود ومقول قسمة شرعية بالتراضي
 وأقر كل منهم بناسه ثقيفا حقه منها وصدقوا على براءة ذمة بعضهم بعد قبض كل نصيبه الذي
 خصه بالقسمة من العقار وفيره وكتب في شأن ذلك حجة مسجلة من القاضي الذي
 بناحيتهم ومضى على القسمة مئة أربع سنوات والآن أراد أحد الورثة نقض القسمة
 والرجوع فيها متعللا بأن في نصيبه غيبا فهل بعد ثبوت الإبراء بينهم وإقرار كل واحد منهم
 بأسقية حقه لا يجب لذلك ولا قسمة دعواه (اجاب) نعم والحال ما ذكر والله تعالى
 أعلم (سئل) في طاحونة خربة قابلة للقسمة شتركة بين اثنين لأحدهما فيها ثمانية
 عشر قيراطا والثاني ستة عشر قيراطا وأصاحب الثمينة عشر قيراطا ودور مجاورة
 للطاحونة المذكورة تريد قسمة الطاحونة وأخذ نصيب منها ووضعه إلى داره ليحوله من جلة
 منافق دأره المذكور وصاحب القرد يطالسة لا يرضى بذلك ويريد بناءها وعليه قدر
 نصيبه من العمارات وطلب من صاحب الثمانية عشر قيراطا أعادتها معه كما كانت أولا
 فهل لا يجب لذلك ويجب طالب القسمة ذوالكثير إذا كان ينتفع بنصيبه (اجاب)
 المصريح به أن الطاحونة مما لا يقبل القسمة والحكم فيما لا يتبلها إذا انهدم أن يجبر

٢٢٧٩

ذى القعدة

١٢٧٩

٢٩

صفر

١٢٨٠

١٨

ربيع الاول

١٢٨٠

٢٦

شوال سنة

١٦ ١٢٨٠

٢٧ ١٢٨٠

ذى القعدة

١٢ ١٢٨٠

محرم

١٢٨١

المستع عن العمارة عليها وإذا امتنع عنها يقال لشرى يكره من قبل القاضى أن ينفق على مهارته
ثم أوجع على شري يكاتب بحصته من النفقة ولا يخرج الطاحونة من غير القابل للقسمة إلا
إذا انتهت ولم يبق فيها شيء وصارت صحرا فأنها حينئذ تكون قابلة للقسمة ولا يجبر الا تبي
من الشرى يكره على مهارتها والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة أقارب بلغ مشتر كين
في دووقا قسم الجميع الدور قسمه أفرأف حضر من المسلمين ووضع كل يده على ما حصه
بالقسمة وتصرف بالبناء والمهدم وليس فيها غبن ثم بعد مدة أربع سنين أراد أحدهم
فسخ القسمة مدعيا بأنها ليست على يد فاض فهل والحال هذه تكون القسمة صحيحة
وليس للمدعى طالب الفسخ التكلم (أجاب) ليس من شرط صحة القسمة بين الشركاء
المكافئين كونها على يد القاضى بل لو وضعت يدهم بالتراضى مستوفية شرائط القسمة
لا يكون لأحدهم فسخها والحال ما ذكر بدون وجه شرعى بوجوب الفسخ والله تعالى
أعلم (سئل) في بيت صغير لا يقبل القسمة لامرأة فيه خمسة عشر قيراطا وكسور
وباقية لرجل استولى عليه الرجل وأجره لرجل بدون إذن شريكته فرددت الاجارة وتطلب
قسمته بالمهاجرة بالزمان فهل تجب لذلك وليس للشريك منعها من ذلك ولا من السكنى
(أجاب) نعم تجب تلك المرأة لقسمة هذا البيت بالمهاجرة بالزمان أو المكان حيث
تعذرت قسمته أفرأولا ما منع ولا تنفذ اجارة شريكته في نصيبها بدون إذنها أو اجازتها
والله تعالى أعلم (سئل) في بيت كبير مشترك بين جماعة أراد واحد منهم يستحق نسعة
قراريط وثلاث أقسمة ذلك المكان ليستقل بنصيبه وينفرد به عن الباقيين فهل يكون له
ذلك حيث كان المكان قابلا للقسمة شرعا وليس لأحدهم معارضته في ذلك ومنعه بدون
وجه شرعى وإذا كان في بقية المستحقين قصر وعليهم وصى شرعى لا يكون له المنع عن
قسمة المكان المذكور ويجبر على ذلك شرعا (أجاب) إذا كان المكان المذكور قابلا
للقسمة أفرأزبا ينفع كل بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الأول وطالب أحد
الشركاء قسمته واخذ نصيبه منه يجاب لذلك ويجبر المستع عليها ولا يمنع من ذلك والحال
هذه كون بعض الشركاء قاصر له وصى والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة لهم أرض
مملوكة بينهم مشتركة بينهم يدرى الارث عن مورثهم طلبوا من القاضى قسمتها
بينهم قسمه أفرأروبرهنوا على الموت وعد الورثة وكونها لهم وفيهم قاصر له وصى منهم
وهي قابلة للقسمة بحيث يفتح كل بنصيبه بعد ما فهل تقسم بينهم وللوصى المذكور
ولاية قبض نصيب القاصر المذكور مع نصيبه (أجاب) نعم تقسم حيث كانت مملوكة
الرقبة لهم والحال ما ذكر ولو وصى قبض نصيب محجوره شائعا مع نصيبه وحفظه تحت يده
كسائر أمواله حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أولاد ذكر أربعة
ثلاثة بناتين وواحد قاصر ورك ما يورث عنه شرعا من غنار ودقار ومواشي ودراهم
ونحو من وعبره وبقى ذلك تحت يد أكبر أولاده بدون وصاية وبدون حضور فاص ثم

سنة

صفر

أخذ القاصر للجهادية ومكث بها مدة من السنين فسألت كبير الاولاد المذ كور عن اولاده
واقسم التركة للاخوان الحاضرين بينهم ماو بين اولاد الاخ الميت بدون معرفة فاض
ايضا حتى باعوا الدور المذ كور فلما حضر الاخ الذي كان بالجهادية وهو بالغ طلب
حقه من التركة المذ كورة فاراد اخوا ما ان يصالحوا على حقه المذ كور بشئ معه - لموم من
الدرهم فاني فهدل حيث كان ذلك المتروك جميعه ثابتا بالوجه الشرعي يكون للاخ
المذ كور اخذ حقه في جميع ما ذكر ولا ينفذ البيع في نصيبه من الدور المذ كور حيث لم
يجزه ولم يكن له وصي (اجاب) نعم يكون للاخ المذ كور اخذ نصيبه من تركة ابيه
بالفرصة الشرعية ولا تنفذ القسمة والبيع بالنسبة اليه بدون ولاية شرعية عليه وبدون
وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في مقدار ابل للقسمة مشترك بين جماعة متعددين
واذا قسم بينهم يفي بعضهم وهو ذوا الحصة الكثرة منتفعا بحصته على الوجه الذي
كان عليه ولا يفي البعض الاخر منتفعا بحصته على الوجه المذ كور فطلب ذوا الكثير
المذ كور قسمة حصته فهل يجاب لذلك ولا يجاب الفريق الآخر (اجاب) يقسم العقار
المشترك المذ كور بطلب احدى ان انتفع كل بحصته بعد القسمة من جنس الانتماع
الاول وبطلب ذوا الكثير ان لم ينتفع الاخر لقله حصته وعليه المتون والمعول لا بطلب
الاخر والله تعالى اعلم (سئل) في بقرة مشتركة بين اثنين نتج منها بقرتان اختص
احدهما في مقابلة نصيبه من ما بواحدة وجعل لشر يكه فطير حصته الاخرى وارسل
اشريكه ما خصته بالقسمة والمبادلة مع ما اختص بها المرسل على يد ما مورده بذلك ولما
وصلتا اليه مع المأمور اخبره المأمور بذلك فرضي به واختص بما اختص به واستلمه
واستلم المأمور ما اختص به الشر يك الاول لامره بالقسمة والمبادلة ثم بعد ذلك ارسل
ما خصته وفرسالة لمن كان شر يكه فيها تعذر المرعي عنده وبعده ثلاثة اشهر ارسل اليه
ابنه فاخذ فرسه واحدا البقرة التي خصته وترك الاخرى لشر يكه ثم بعد ان مكثت عنده
ونتج منها نتاج وماتت هذا النتاج بالدهج وباعه وقبض ثمنه وبعده سنة ماتت هي وما بقي من
نتاجها بالدهج ايضا وباع الجميع ونصرف الشر يك الاخر فيما خصته بالهبة ابنته
القاصرة يدهي الا ان أنه باق على حقه في الاخرى متعللا بعدم تقويم كل الدرهم فهل
لا عبرة بما فعل به بعد حصول القسمة والمبادلة على الوجه الشرعي ولا تتوقف صحتها
على التقويم بالدرهم اذا ثبت ما ذكر بطريقه الشرعي (اجاب) اذا ثبت بالطريق
الشرعي صدور القسمة والمبادلة في البقرتين المذ كور بين مستوفية شرعا لا الهة
لا يكر ولا حدهما معارضة الاخر فيما اختص به على هذا الوجه بدون وجه ولا عبرة
بتعلله بعدم التقويم بالدرهم اذ ليس ذلك شرط صحة والله تعالى اعلم (سئل) في ثلاثة
شركاء في بيت كبير يقبل القسمة ويسح سكنى الجميع فطلب أحد الشركاء من الباقي
اشرا اصبهم او الاجارة أو الاستئجار فامتنع من ذلك ويقول لا يبيع ولا استأجر ولا

١٢٨١

٢٢

جمادى الثانية

١٢٨١

٢٩

١٢٨١

٢٩

١٢٨١

٩

رمضان

١٢٨١

٢١

محرم

١٢٨٢

١٩

ربيع الاول

١٢٨٢

٣٠

أقبر واسكن فيه على قدر ملكي فيه فهل يجاب للسكني فيه على قدر ملكه ولا يجبر على شيء من ذلك حيث كان البيت كبيراً أو يسيراً وسكني الجميع والحال هذه ولا ضرر في ذلك على أحد وكان ذلك محض تعنت من الطالب لما ذكر (أجاب) لا يجبر أحد الآخر كما على اجارة نصيبه ولا على استئجار نصيب غيره ولا على بيع نصيبه ولا على شراء نصيب غيره بل اما على قسمة الافرازان قبلها العدة قارب طلب أحدهم أو على المهايأة ان لم يقبلها والله تعالى أعلم (سئل) في حائوت مشترك بين اثنين لا يقبل القسمة وأحدهما يريد قسمة بالمهايأة بالزمان كل واحد منهما يسكن فيه مدة بقدر حصته فهل يجاب لذلك والحال هذه (أجاب) اذ لم تجر قسمة الافراز في تلك الحائوت لعدم قبولها يجاب طالب المهايأة لها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نصف منزل ونصفه الآخر وقف أهلي فطلب مالك النصف قسمة المنزل وهو قابل لقسمة الافراز فامتنع فاطر الوقف من ذلك محتجاً بان الوقف لا يقسم فهل يجاب مالك النصف الى ما طلبه من القسمة المذكورة ولا يقدر احد أن يمنع من ذلك حيث كان المنزل قابلاً للقسمة المذكورة ولا عبرة بما يخرج به ناظر الوقف من كون الوقف لا يقسم (أجاب) نعم يجاب مالك النصف القسمة نصيبه وافرازه من حصّة الوقف اذا كان المكان قابلاً لقسمة الافراز ولا يمنع من القسمة كون أحد النصيبين ملكاً والآخر وقفاً وهذا حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنت وترك داراً ولم تحصل القسمة في هذه الدار الى موت الابن عن ابنه وبنته وزوجته ثم ماتت البنت التي تركها الرجل الاول عن بنتين فآخذها تان البناتان ما يخصهما في هذه الدار عن أمهما بعد قسمتهما بالوجه اشرعى مع تصادق الورثة وهم مكافون بشهادة بينة من المسلمين ثم حصل تشاجر فرفعت دعواهما الى نائب الشرع الشريف فابطل تلك القسمة المحاصلة وأخذ نصيبهما منهن ما وسلمه الى ورثة الابن زاعم ان الارث لا يستحق بعد اثنتين وثلاثين سنة فهل والحال هذه زعم النائب المذكور صحيح أم لا (أجاب) لا يبطل الحق بتقادم الزمان فاذا كان من بيده الدار مقراباً منها مورثة عن الرجل المذكور وبنسب البناتين المذكورين الى المالك يؤمر بوضع اليد الا ان يسلم نصيب أمهما اليهما بالقرينة الشرعية وتمضى القسمة على ما كانت حيث صدرت مستوفية شرائط القسمة ولو مضت دهوراً كثيراً كرماء ذكر حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وخلف ثلاثة ذكور أحدهم غائب وبنتين حاضرتين وخلف ما يورث عنه شرعاً فادوا قسمة متروكات مورثهم ووكّل الغائب وكيله عوضاً عنه في قسمة وخيازة ما يخصه وحصل تقويم وقسمة التركة على حسب القرينة الشرعية وأخذ كل وارث ما يخصه شرعاً ونصرف في بعضه بالبيع ومات وهزل بعض المواشي وبعضه مضى نحو ثلاثة أشهر تشكى أحد الورثة الحاضر لقاضى الجهة فاحضر باقى الورثة والوكيل عن الغائب ونقض القسمة الاولى بدون رضاهم وقوم جميع المتروكات فلحق الموكل ضرر وعند علمه بذلك أي أيضاً ولم

يرضى: بنقص القسمة والتقويم الأول فهل لا يجاب بعض الورثة لنقص القسمة الأولى
 حيث وافقت الشرع (اجاب) اذا صدرت قسمة الافراز بين الورثة والوكيل بوجه
 المعادلة مستوفية شرائط الصحة بالتراضي لا يجاب بعضهم لنقصها بدون رضا الباقي أو من
 ينوب عنه وبدون وجه شرعي كحصول غيب فيها لانها تصبح وتلزم بالقضاء وبالرضا على
 وجه المعادلة بل هي بالتراضي كعدمها بقضاء القاضي والله تعالى أعلم (سئل) في
 خربة قابلة للقسمة مشتركة بين رجل وزوجته بالشراء الشرعي لكل منهما النصف مات
 الرجل المذكور عن زوجته المذكورة وورثة آخر بعضهم غائب فوقع مسافة القصر
 فادارت الزوجة المذكورة قسمة الخربة قسمة افراز واختصاصها بنصيبها منها فامتنع
 الحاضر من الورثة حتى يحضر الغائب فهل اذا رفعت الامر للقاضي لا يجيبها للقسمة حيث
 كان أصل الاشتراك في الخربة المذكورة الشراء (اجاب) نعم لا يجيبها للقاضي للقسمة مع
 غيبة بعض الشر كما حيث كان أصل الشركة بالشراء ثم مات أحد الشرىكين عن ورثته
 اذا العبرة للشركة الأولى قال في التنقيح ثم لو كان أصلها أى الشركة الميراث فخرى فيها
 الشراء بان باع واحد منهم نصيبه فهي في حكم شركة الميراث اقيام المشتري مقام البائع
 ولو كان أصلها الشراء فخرى فيها الميراث بان مات واحد منهم فهي في حكم شركة الشراء
 اقيام الوارث مقام المورث فينظر في ذلك الى الأول كما في اللو الجنية والحانية انتهى والله
 تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين اثنين على سبيل الشيوخ لاحدهما أقل من
 ثلثها والآخر باقيا فطلب صاحب الاكثر افراز نصيبه بالقسمة وامتنع صاحب الاقل
 فهل والحال ما ذكر يجاب صاحب الاكثر للقسمة حيث كان ينتفع بما يخصه بعد القسمة
 ويجبر صاحب الاقل عليها وان لم ينتفع بما يخصه بعدها (اجاب) قال في الملتقى
 واذا انتفع كل من الشر كما بنصيبه بعد القسمة قسم بطلب أحدهم وان تضرد
 الكل لا يقسم الا برضاهم وان انتفع البعض دون البعض قسم بطلب ذي النفع
 لا بطلب الاخر وهو الاصح انتهى ومثله في كثير من المعتررات أفاده في تنقيح الحامدية
 والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة مشتركة كين في مكان كبير قابل للقسمة وفيهم قاصر
 لا وصى له فهل للقاضي الذي يملك نصب الاوصياء اقامة وصى على القاصر المذكور
 ليحفظ نصيبه في هذا المكان واذا طلبت القسمة يقسمه القاضي بينهم وللوصى حفظ
 نصيب القاصر في هذا المكان واستغلاله الى حين بلوغه رشيدا (اجاب) للقاضي
 المذكور اقامة وصى شرعي أمين قادر ليتصرف في مال القاصر الذي لا وصى له ويقسم
 نصيبه ويحفظ ماله ويكون له حفظ نصيبه من هذا المكان واستغلاله للقاصر الى حين
 بلوغه رشيدا قبل القسمة وبعدها والله تعالى أعلم (سئل) في عدة مشتركة بين
 شخصين مناصفة اقتسماه قسمة بالتراضي ثم بعد ذلك ظهر لاحد الشرىكين ان في القسمة
 غيبا فاحشا فامتنع من التصديق على ما جرى بينهما من القسمة حيث ان البعض الذي

١٢٨٢

٢٣

شعبان

١٢٨٢

٢١

١٢٨٢

٢٥

اختص به الشر يك الاخر تزيد قيمته على قيمة ما اختص به زيادة كثيرة لان بناءه
الذي اختص به جاري أرض محتمكة من طرف واقفها وما اختص به الشر يك الاخر
أرضه مملوكة فلما ظهر اشر يكة انه تمتنع من التصديق على ما جرى بينهم ما حلف انه لا يسلمه
رأس مال الشر كة الذي تحت يده حتى يشهد له على ما حصل بينهم من القسمة فلا يضطراره
خوفا على مال الشر كة الذي تحت يده حيث لم يكن متمكنا من اثباته والوصول اليه أشهد
على ما جرى بينهم من القسمة وكتب بم اسند ا على الوجه المذكور فهل اذا ظهر ان في القسمة
خبنا فاحشا النقصان قيمة نصيبه من قيمة نصيب شر يكة نقصانا فاحشا يكون له فسخ
هذه القسمة وابدا الما شر عا بسبب الغبن الفاحش ولا تكون كتابة السند بالقسمة
ما نعة اشر يكة المذكور من نقضها حيث لا مانع وفيها بسبب الغبن الفاحش (أجاب)
اذا ظهر غبن بن فاحش في القسمة وكانت با تراض بين الشر يكين فالاصح انها تفسخ لان
شر ط جوازها المعادلة ولم توجد فوجب نقضها وهذا اذا لم يقرب بالاستيفاء والابراء فلو
حصل ذلك لم تسمع دعوى الغبن للتناقض والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن
ابنين بالغين فوضعا أيديهما على تركة أبيهما وأههما في معيشة واحدة وكسبهما واحد
واسقرا على ذلك مدة من السنين ثم أراد اقسمة التركة فهل تقسم التركة بينهما مناصفة
اذا أراد أحدهما الاختصاص بشئ منها لا يجاب لذلك بدون تخصص شرعي (أجاب)
تقسم التركة المذكورة بين الاخوين المذكورين مناصفة حيث لا وارث سواهما
وليس لأحدهما الاختصاص بشئ منها بدون وجه شرعي بوجب اختصاصه به زيادة عن
أخيه والله تعالى اعلم (سئل) في اخوة في معيشة واحدة وأحدهم كبير متصرف عليهم
ومتعاطا الاخذ والاعطاء في جميع الاشياء المشتركة بينهم ثم مات الاخ المتصرف عنهم
المذكور في سنة تاريخه المستولى على النقود وخلافها وترك دراهم في المنزل لجميع
الشر كاه فوضع وورثته يدعهم عليهم الذين هم أولاده فطالبت الاخوة قسمة النقود
المذكورة فادعى أولاد المتوفى انها الوالد لهم ولا يعارضنا فيها أحد فهل اذا ثبت بالوجه
الشرعي انها مشتركة بينهم تقسم بالوجه الشرعي بينهم وما خص مورثهم منها يكون لورثته
اذا لم يثبت وورثة الميت انها لمورثتهم لاسيما والمتوفى لم يكن له كسب خاص خارج عن
المال المشترك مطلقا (اجاب) نعم اذا ثبت بالوجه الشرعي ان النقود التي كانت تحت
يد الكبير المذكور مشتركة بين الاخوة جميعا تقسم بينهم على حسب انصباهم وليس
لورثة ذي اليد هذه الامتناع من ذلك بدون وجه شرعي وما اصاب مورثهم يقسم
بينهم بالقرينة الشرعية والقول لهم بينهم في انكار الاشتراك حيث كانت اليد لمورثهم
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجتين وأخ وأخت وأم وترك ما يورث
عنه شرعا فوضعت الام والاخت واحدتي الزوجتين أيديهن على التركة والاخ غائب عن
محل التركة والزوجة الاخرى تريد أخذ ما يحصها من زوجها بالقرينة الشرعية فهل

سنة

محرم

١٢٨٣

٢٠

ربيع الاول

١٢٨٣

٢٠

١٢٨٣

٢٣

والحال هذه يسوغ للزوجة طلب واضعات اليد لدى حاكم شرعي لاستيفاء حقها منهن
 ويكون للقاضي قسمتها بين الورثة بغيرية الاخ المذكور بالغريضة الشرعية (اجاب)
 نعم يسوغ للزوجة المذكورة استيفاء نصيبها بالارث من تركه زوجها من واضعات اليد
 عليها بعد تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي والقاضي والحال هذه قسمه التركة بين الورثة
 وينصب وكيلا عن الغائب منهم لحفظ نصيبه الى حين حضوره وهذا حيث لا مانع والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن اولاد منها ومن غيرها ذكورا واناثا
 وفيهم مبالغ وقصر واحد الاولاد واضع يده على جميع التركة وتصرف في بعضها من غير
 وصاية شرعية على القصر ومن غير توكيل واذن من المبالغ فهل يجعل القاضي وصيا على
 القصر خيرا يراد ينال من الورثة او غيرهم يحفظ لهم نصيبهم ويتصرف فيه بالمصلحة وتجب
 الزوجة وبعض الورثة المبالغ الى طلب القسمة فيما يقبلها واخذ انصباهم بالغريضة
 الشرعية بعد اخراج ما هو مقدم على الميراث وليس لاحد الاولاد المذكورين الامتناع
 من ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) نعم ينصب القاضي وصيا اهلا للوصاية على القصر
 ليتصرف في انصباهم ويحفظها بالطريق الشرعي اذ الميراث لم يوصى شرعي ويكون
 للباقيين من الورثة طلب القسمة فيما هو موروث لهم وقابل للقسمة واخذ انصباهم
 من ذلك بعد اخراج ما هو مقدم على الميراث وليس للباقي الامتناع من ذلك بدون وجه
 شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ثمانية اولاد ذكور وعن اربع بنات
 وكان فيهم قصر وبلغوا جميعا بعد موت ابيهم ومعظمهم يطلب قسمة التركة ومن
 كان بالغ قبل موت ابيه يتمتع من القسمة فهل يجب طالب القسمة ان كان قابلا لها
 ويجبره المحاكم الشرعية عليها والحال هذه وماذا يخص كل وارث مما ترك الميت (اجاب)
 نعم حيث لا مانع شرعا وقسمة التركة المذكورة تكون بين الاولاد المذكورين
 نعصيها للذكور مثل حظ الانثيين وهذا حيث لا وارث سواهم والله تعالى اعلم (سئل)
 بافادة وارثة من ديوان المحافظة مضمونها تقدم لهذا الطرف عرض من مصطفى افندي
 وهي ينهي به انه اشترى حصتي حسين بك ومحمد بك اللتين آلتا لهما من العقار الخلف
 عن والدهما المرحوم أحمد باشا طاهر تجاه ديوان المرور القديم بالموسكى بمقتضى شروط
 واقبضتهما الثمن وصار يستغل ايرادهما وللآن ما صار اخراج حجة له ويلتمس صدور
 المحكمة بفرض الحصتين بحسب ما يخصه ولما حصلت الخبارة مع بيت المال
 لانه اسبغ معلومية الديوان بسبق تداع من المرحوم خالد باشا في بعض العقارات ان
 ما خص المرحوم خالد باشا في الجهة المبيعة منها الحصة المرقومتان انقرض وحده وأنه
 سبق الافراج عن هاتين الحصتين وكذا توضح من بيت المال ان المرحوم يحيى بك ظهر
 عليه ديون الى عملاء المرحوم سلحدار اغاول بعد وفاء المستحق له ولورثته بيت المال
 سئل من ورثته مما يكون منه الوفاء فاجابوا ببيع العقار الخلف عنه ولعدم معلومية

الذين ان كان يوفى ما هو باق مما ظهر طرفه أم لا ويرى ما يعود التحصيل من الورثة قد أوما
 بيت المال من عدم إمكانه التصريح الآن به. يرغبه مصطفى افندي وهى المذكور
 وحيث انه لما صادرة تفهيم مصطفى افندي المحكى عنه بما توضح أفاد بأنه يتعهد أنه بعد
 تصفية تركه المرحوم يحيى بك اذا أصاب المحصص التى اشتراها عن تقدم ذكره ما شئ
 فيما اذا كانت التركة لم توف ما عليها يكون ملزوما بتأدية ما يصيب المحصص المرقومة
 وبذلك يروم استحصاله على حجة التملك وفرز تلك المحصص ولهذا كتب من هنا الى بيت
 المال لاجراء اللازم بمعرفة حيث معلومية المانع لذلك من عدمه منوطة به فالافندي
 المذكور أعطى تعهدا لبيت المال بأنه ان اتبقى شئ وصار الزام الورثة به فى مقابلة
 ما استولوه من تركه يحيى بك وتعرض تحصيل شئ منهم فينتد يكون ملزوما بسداد ما يلزم به
 حينئذ بك وشهد بك البائى لرد حصصهما به تصفية الحساب واقناعهما والزامهما
 وايضا تعرض التحصيل منهما ولما كتب من بيت المال الى المحكمة عن هذا الخصوص
 أفيد منها بأن المحصصين المرقومين من جملة ما وقع فيه التداخلى من المرحوم خالدياشا ولم
 يتم فى ذلك حكم شرعى الى الآن وانه بتفهم مصطفى افندي وهى المذكور أوضح بأنه لما
 حضر وكيل المدعى فى حياته ووكله لورثته بعد وفاته لم يجدوا ليل لاثبوت دعواه
 فى هذه الجهة وانه مادام حاصل الادعاء فى شئ لم يثبت ولذلك ضرورة اصول يتبع الحكم
 فيها فقد استفتى حضر تكلم واعطى الجواب اليه شفاها بعدم جواز توقيف البيع وبناء
 على ذلك بيت المال أرسل الاوراق للمحافظة بإفادة بتاريخ ٢٣ جمادى الثانية سنة
 ٨٤٨ لاجراء اللازم وأوضح انه سبق الافراج منه عن حصص المشترى منها
 وأعطيت لهما أيلولاته من مدة وان تدعى خالدياشا معلوم مفصلاته بالمحكمة مع
 ما صادرة لفرزه اليه بالجهة التى منها ما تان المحصصان فقد كتب الى المحكمة من هذا
 الطرف بما اقتضى وعلم بما ورد منها بتاريخ ٣ الجارى غرة ٤ أن العقار الكائن بالجهة
 المرقومة كان من جملة العقار الذى ادعى المرحوم خالدياشا أنه مخلف عن المرحوم محمد
 طاهر باشا وليس له ولد له أحدهما طاهر ولم يثبت دعواه سوى العقار الكائن
 بالسكة الجديدة بين الاشرفية والموسكى فقط وأما باقى ما صدرت به دعواه مثل العقار
 الذى أمام ديوان المرور المحكى عنه وخلافه فلم يثبت منه شئ الى أن توفى انما من كون
 المرحوم يوسف بك وبعض اخوته صدقوا على كون العقار الكائن أمام المرور
 مخلفا عن المرحوم محمد طاهر باشا كدعوى خالدياشا بخبرى فرز حصصهم وتخصص له
 حصصه مقابلته ما خصه من حصص المصدقين فقط معاملة لهم بتصدقهم وبناء على ذلك
 اقضى تحريره لمحضرتكم وطيه الاوراق ونؤمل به عدم معلومية ما فيها والاحاطة بواقعة
 تلك المائدة ترد الافادة بما يقتضيه الحكم الشرعى (اجاب) الحكم الشرعى أنه لا يلزم
 من مجرد دعوى شفع على آخرين باستحقاقه حصصه معهم فى عقار تحت أيديهم وآل لهم

سنة

رجب

عن مورثهم ويدهم حج ايلولات بمقدار انصبا ثم يدون اثبات شرعي ان يحكم شرعا يمنع
 ذى اليد من التصرف فيه ببيع ونحوه حيث لا مانع واذا باع الوارث لشخص وأراد
 القسمة مع باقى الشركاء فلا مانع منها اذا توفرت شرائطها وكان العقار قابلا لها ومع ذلك
 فاذا حضر المستحق وأثبت استحقاقه بطريق شرعي يقضى له بما يستحقه وينقض البيع
 والقسمة الصادرة لتبين عدم الصحة بطلب المستحق ذلك هذا ما يقتضيه الحكم الشرعي
 وأما تحرير رجعة بذلك ومراعاة أمور تقع أو نظائرها للحكومة فلا مدخل للفتوى في ذلك
 والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة شركاء في حمام على كونه ويريد بعض الشركاء قسمته
 بأهلها بأية الزمان فهل يجب لذلك ويجبر الممتنع من القسمة والحال هذه أفيدوا الجواب
 (أجاب) العقار المشترك اذا كان لا يقبل قسمة الا فرارز فلا حد للشركاء طلب قسمته
 مهيا بأية ويجبر الا تبي عليه او الحال هذه حيث كان ملكا والله تعالى أعلم (سئل) في مكان
 كبير لورثة بلغ وقصر وللقصر وصى من قبل القاضى فصل فيه خلل وأراد بعض الورثة
 مع الوصى ترميمه وابقائه على ما هو عليه فامتنع من ذلك البعض الآخر وطلب قسمة
 المكان قسمة افرارز وان يستقل بنصيبه على حدة فهل يجب لذلك طالب القسمة ولا
 يجبر على العمارة والترميم معهم حيث كان المكان يقبل القسمة وينتفع كل بنصيبه بعد
 القسمة (أجاب) اذا كان المكان المذكور قابلا لقسمة افرارز بحيث ينتفع كل من
 الملاك بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول وطلب أحدهم قسمته يجب
 لذلك ويجبر الممتنع عليها ولا يجبر على العمارة والحال هذه والا فلا والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل مات عن بنتين قاصرتين وعن ابنين بالغين أقام أكبرهما قبل موته وصيا
 عليهم ما وترك ما يورث منه شرعا واسم القسمة واحدة ثم قبل بلوغ البنيتين أراد
 الاخ الثانى العزلة ليعتد في معيشة وحده وان يقاسم أخاه فيما هو تحت أيديهما بطريق
 المناصفة متعللا بأنه يضم نصيب إحدى البنيتين اليه فهل والحال هذه اذا تحققت
 وصاية الاخ الكبير على أخته لا يكون لطالب القسمة نزاع حصه احدهما من يد الوصى
 بدون وجه شرعي ولا يكون له الاخذ ما يخصه بالميراث عن والده (أجاب) ليس للاخ
 المذكور نزاع حصه إحدى القاصرتين من يد أخيهما الثاني الوصى عليهما بالقسمة بدون
 وجه شرعي اذا الولاية في المال لوصيه ما اختاروا اذا قسم وجعل نصيب القاصرتين مع
 نصيب وصيهما شائعا لصحت القسمة حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 يملك الثلثين في وكالة وحائوت ملاصق للوكالة المذكورة والاخر باقيهما ويريد صاحب
 الثلثين في الوكالة والحائوت المذكورين قسمتهما قسمة افرارز فامتنع شر يكره المذكور
 من القسمة ولم يجب لها والحال ان الوكيل والحائوت قابلان للقسمة فهل يجبر الممتنع من
 القسمة عليهما (أجاب) اذا كان العقار المذكور قابلا لقسمة افرارز بحيث ينتفع كل
 من الشر يكره بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول وطلب أحدهما قسمته

١٢٨٤

١٥

شوال

١٢٨٤

٢٥

ذى الحجة

١٢٨٤

٤

١٢٨٤

٨

سنة

محرم

وامتنع الآخر بجبر الممتنع عليهما ويجاب الطالب لما والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة
يملكون بستانا أرضا وغراسا وهو قابل للقسمة الاقرار بحيث ينقسم كل نصيبه بعد
القسمة من جنس الانتفاع الاول لا تبدل المنفعة والمعادلة في القسمة مكنت فهل اذا
طلب أحدهم قسمة نصيبه منه يجاب لذلك واذا امتنع البعض من القسمة يجبر عليها
والحال هذه (اجاب) نعم يجاب طالب القسمة لها والحال هذه ويجبر الممتنع عليه والله
تعالى أعلم (سئل) في اخوين صغيرين توفي أبواهما عن عقار يملكه بستانا بالسوية وتركاه
للولين المذكورين ثم عاش الولدان بمعايش واحد الى أن صار كل منهما رشيدا ثم وقع
بينهما مشاجرة من جهة معاشهما فقيم الاطيان من منذ سنوات وتراضى كل منهما على
ما وضع يده عليه من الاطيان ولم تصر قسمة بينهما في الدار غير أن كلا منهما سكن
في جانب منها ثم إن أحدهما اخوين طلب من الآخر قسمة الدار وأخذ حقه فسلم له اخوه ثم
حصل له مرض فأخر الطالب للقسمة القسمة حتى يشفي اخوه فتوفي الاخ عن اولاد ولم
تصر قسمة وكان ذلك في سنة ١٢٨٣ ثم في سنة ١٢٨٤ حصلت مشاجرة بين اولاد
الاخ المتوفي وعههم فاقسموا بطالب عههم المذكور القسمة بينهم ليأخذ حقه منهم
فسلموا له في ذلك بحضورهم جميعا والجميع راشد دون فخذ حقه منهم وعههم بحضور
عدول من المسلمين يشهدون بذلك ثم توفي أكبر اولاد الاخ المتوفي فارد عدم الاولاد أن
يبنى سورا بساب يخصه على حقه فذمه اولاد الاخ من ذلك وأرادوا أن يصالحوه على
بعض حقه فلم يرض فهل اذا كان الامر كذا ذكر يكون للمذكور أخذ حقه بكماله
ويجبر الممتنع من ذلك (اجاب) للمذكور أخذ حقه كاملا من الدار المذكورة
حيث كان تابسا ولا يجبر على اعطاء بعضه بدون وجه واذا تمت القسمة الشرعية مستوفية
شروط القسمة بالتراضي لا يكون لاحدهم نقضها بدون موجب والله تعالى أعلم (سئل)
في عصابة قصب تخربت ولم يبق فيها عدد ولا بناء وصارت صحراء ساحة وهي مملوكة
لاشخاص طلب أحدهم قسمتها قسمة اقرار فهل يجاب لذلك حيث الحال ما ذكر
(اجاب) ذكر في رد المحتار من القسمة ان نحو الحمام مما لا يقسم فاذا انهدم كله وصار
صحراء صار مما يقسم كما صرحوا به انتهى ومنه يعلم اجابة طالب القسمة في العصابة
المذكورة حيث صارت كذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى حصاة في
طاحونة كاملة الآلة ومستعدة للإدارة بثمن معلوم ويريد ان يديرها ويدفع مثل أجر
نصيب باقي الشركاء كما كانت مع من كان قبله فامتنعوا وطلبوا منه أجره زائدا عن أجر
المثل فأراد ان يقسمها قسمة مهاياة بالزمان حيث لم تقبل القسمة بالاقرار فهل يجاب
لذلك والحال هذه (اجاب) نعم يجاب لذلك والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل)
في دار مشتركة بين اثنين مناصفة لكل منهما النصف على سبيل الشيوخ أراد أحدهما
قسمتها فامتنع الآخر منه للابان الدار المذكورة فيها صهر يزوج بتر ماء ملح ويحصل ضرر

١٢٨٥

١١

ربيع الثاني

١٢٨٥

١٥

جادي الثانية

١٢٨٥

٢٧

ذي القعدة

١٢٨٥

٢٦

بقسمتها فهل اذا اطلع عليها هل الخبرة المنتصبون لذلك وعرفوا ان الدار المذكورة
اذا قسمت لا يترتب على قسمتها ضرر ولا حاد الشرى يكن يجب طالب القسمه حيث كان
كل من الشرى يكن ينتفع بحصته بعد القسمه من جنس الانتفاع الاول (اجاب) اذا كانت
الدار قابله لقسمه الا فراز بحيث ينتفع كل من الشرى يكن بنصيبه بعد القسمه من جنس
الانتفاع الاول وطالب أحدهما قسمتها وامتنع الآخر يجب طالب القسمه لها ويجبر
الممتنع عليها حيث لا ضرر والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة ميت اقتسموا عقاره على
يد يئنه بالتراضى واخذ كل منهم حصته بلا غبن على أحد منهم في ثلث القسمه وتصرف
كل فيما اخذه مدة من الزمن ثم بعد مضي المدة المذكورة والتراضى الواقع بينهم على
يد اليئنه وما اذن الشرع ان يكر بعض الورثة القسمه فهل والحال هذه اذا ثبتت القسمه
مستوفية شرائط الهبة لا عبرة بانكاره (اجاب) اذا ثبتت قسمه العقار المذكور
بين الورثة بالتراضى قسمه افرازا بالوجه الشرعى واستوفى كل نصيبه بلا غبن لا يعتبر انكار
من انكر منهم مع الاثبات ولا يسر لأحد منهم نقضها بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم
(سئل) في ورثة شركاء في دور ثلاث يملك رجل وابنه فيها خمسة قراريط وثلاثا
اقتسموها بينهم بالتراضى قسمه افرازا بحضور قاضى بملتهم من خفض الرجل وابنه دار
معينة في الدور الثلاث في مقابلة نصيبهما فهل اذا اراد الرجل المذكور نقض القسمه
لا يجب لذلك حيث وقعت بالتراضى ولم يكن فيما ما يوجب نقضها شرعا (اجاب) ليس
لأحد المتقاسمين قسمه افرازا نقض القسمه بعد صدورهما مستوفية شرائط الهبة والنفاد
بدون رضا البى في سواء وقعت بالتراضى أو بقضاء القاضى بدون وجه شرعى بوجب
ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في دار قابله للقسمه مشتركة بين اثنين بالملك الشرعى
لكل منهما فيها حصه معلومة فبني أحدهما في بعض أرض الدارين بناء معلوما من ماله
لنفسه خاصة وأراد الآن قسمه الدار المذكورة بينهم بالوجه الشرعى فهل والحال هذه
تقسم الدار المذكورة بينهم ما فان خرج الباني في نصيب الباني كان له وان لم يخرج في
نصيبه يكون له قلعه حيث كان قلعته لا يضر بالأرض (اجاب) نعم والحال ما ذكر
بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في عقار مملوك لرجل وامراته لكل واحد فيه النصف
اقتسماه قسمه شرعية واختص كل واحد منهما بمجهته منه وأقر كل منهما بما به استوفى
نصيبه منه فبعد مضي مدة من القسمه ادعى الرجل بان ما خصه بالقسمه فيه حصه
غيره بمجرد دعواه فقط ولم يكن هناك من يدعى بذلك وأن امرأته هذه مسرفة ومبذرة
في مالها ولا بد ان يرفعها الى القاضى ويجبر عليها في مالها يد بذلك تخويفها لاجل
التوصل لابطال القسمه فهل بعد ثبوت القسمه مستوفية شرائطها الشرعية واقراره
بالاستيفاء لا يجب ان نقض القسمه ولا عبرة بما نعلل به عليها ولا بقوله ان لفلان حصه
في نصيبه الذى خصه بالقسمه بمجرد قوله من غير اثبات شرعى من يدعى بذلك (اجاب)

١٦

١٢٨٦

ذى الحجة

٤

١٢٨٦

شعبان

٧

١٢٨٧

ذى القعدة

٢٠

١٢٨٧

ربيع الثانى

٤

١٢٨٨

اذا صدرت قسمة الافراز مستوفية شرائط العدة واللزوم لا يكون لاحد الشر یکن
 نقضها بمجرد تعاله المذکور بدون وجه شرعی والله تعالی أعلم (سئل) فی منزل
 لا یقبل قسمة الافراز مشترک بین جماعة طلب أحدهم القسمه والحال انه یحصل
 بقسمة الافراز ضرر علی جمیع الشرکاء فهل والحال هذه لا یجیب طالب قسمة الافراز
 لذلك ولا یجبر الا فی علی القسمه المذکور ولا یقسم المنزل المذکور الا برضا الجمیع
 حیث الحال ما ذکر (أجاب) اذا کان المنزل المذکور لا یقبل قسمة الافراز بان
 لا ینتفع أحد من الشرکاء فیہ بنصیبہ بعد القسمه من جنس الانتفاع الاول فطلب
 أحدهم قسمته وامتنع الباقی لا یجبر الممتنع علیہ ولا یجیب الطالب لها ولکل منهم
 المهایاة فیہ والله تعالی أعلم (سئل) فی دار مشترکة بین امرأتین لاحداهما خمسة
 عشر قیراطا وللأخرى تسعة قیراط فارادت صاحبة التسعة القیراط قسمة الدار
 المذکور مع شریکته قسمة افراز دفعا للضرر المشتركة فهل اذا كانت الدار المذکور
 قابله لقسمة الافراز بحيث ینتفع کل من الشرکیکتین بنصیبها بعد القسمه من جنس
 الانتفاع الاول وشهدت أهل الخبرة بانها قابله لقسمة الافراز علی هذا الوجه من غیر ضرر
 تحاب الشریکة المذکور للقسمه بدون رضا الأخرى واذا امتنعت تجبر علیها والحال هذه
 (أجاب) نعم تجاب الشریکة الطالبة لقسمة الافراز ایها وتجب الأخرى الممتنعة عنها
 علیها اذا کان الواقع ما هو مسطور والله تعالی أعلم (سئل) فی ورثة لهم عقار قسمه
 لهم القاضی قسمة افراز فادعی أحدهم أن فی نصیبه غمنا فاحشوا ینقم البرهان علیہ
 فهل اذا أثبت دعواه وأقام البرهان علی ذلك ینقض القسمه حیث لم یحصل منهم اقرار
 بانه استوفی حقه ولم یحصل منه ابراء (أجاب) اذا ثبت التعین الفاحش وهو ما لا یدخل
 تحت تقویم المقومین فی قسمة الافراز المذکور بالوجه الشرعی ینقض اجبا حیث
 كانت بالقضاء ولم ینقم مانع والله تعالی أعلم (سئل) فی مکان غیر قابل لقسمة الافراز
 مشترک بین جماعة متعددين أحدهم له فیہ النصف والباقی لجماعة متعددين فطلب
 أحدهم المهایاة مع باقی الشرکاء بأن یسکن فیہ مدة بحسب حصته مساهمة أو مشاهرة
 ویسکن باقی الشرکاء كذلك علی قدر حصصهم مدة مثله فأبی بعض الشرکاء عن القسمه
 بالمهایاة بالزمان والمکان بدون وجه شرعی فهل یتها یؤن فیها علی الوجه المذکور
 ویجبر الا فی من الشرکاء علیها والحال هذه (أجاب) یجبر الا فی من المهایاة علیها حیث
 کان المکان لا یقبل قسمة الافراز ما لم یتفق الشرکاء علی اجارته من أجنبي أو اجارة
 بعض الشرکاء نصیبہ لباقیهم والله تعالی أعلم (سئل) فی دار قابله للقسمه مشترکة
 بین ورثة معلومین باع بعضهم نصیبه وقدره تسعة عشر قیراطا وكسور له شخص معلوم
 یتمن معلوم والباقی منها البتین معلومتین احدهما غائبة فی جهة معلومة فوق مسافة
 القصیر والأخرى حاضرة فهل والحال هذه ینقسم الدار المذکور قسمة افراز بوجهها

١٢٨٨

١٤

١٢٨٨

شعبان
٥

١٢٨٨

رمضان
٣

١٢٨٨

شوال
١٢

١٢٨٨

٢٧

ذی القعدة

١٢٨٨

١٧

الشرعي حيث كان ينتفع كل بنصيبه بعد القسمه من جنس الانتفاع الاول وكانت الدار
 بأيدي الحاضرين ويقوم المشتري مقام البائع من الورثة وينصب القاضى قابضا للغائبة
 المذكورة حيث لا وكيل لها (أجاب) نعم تقسم الدار المذكورة قسمة اخراز بوجهها
 الشرعي بين البنتين والمشتري المذكورين ويقوم المشتري مقام البعض البائع من الورثة
 وينصب القاضى قابضا للغائبة المذكورة والحال ما ذكر بالسؤال بعد استيفاء ما يلزم
 شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن أمه وولده القاهر وزوجته ولولده القاهر
 وصى من قبل أبيه وضع يده على التركة وامتنع من اعطاء الزوجة ما يخصها بالقرينة
 الشرعية متعللا بان على المتوفى دين اغنيير مستغرق للتركة وان بعض الخلفاء لو اخرج بيعة
 الى وقت غير هذا لازدادت أسعاره فهل تجاب الزوجة في طلب حقتها ويجبر الوصى على
 ذلك حيث انها تريد حيز قدر ما يخصها من الدين بعد ثبوته بالطريق الشرعي (أجاب)
 اذا كان الدين الذي لم يستغرق التركة ثابتا بالوجه الشرعي يؤمر الوصى بأدائه من التركة
 ان وجد فيها ما يماثل الدين والافيو مؤمر ببيع أعيانها بثمن المثل بقدر الدين لو فاته وما
 بقي خالبا عن الدين يجبر الوصى المذكور على تسليم نصيب الزوجة منه اليها بحسب
 القرينة وليس له تأخير البيع الى أن يأتي وقت تزداد فيه أسعار الأعيان المذكورة
 اذا لم يرص أصحاب الحقوق بالتأخير وان لم يكن الدين ثابتا بالوجه الشرعي بل ظهوره
 بمجرد دعوى الوصى المذكور فليس له حيلة تمنع الزوجة المذكورة من أخذ نصيبها من
 تلك التركة ولو كان الدين المذكور معلوما إلا أن الغريم غائب ومطالب الورثة القسمه
 من القاضى والدين غير مستغرق وطلبوا منه أن يعزل شيئا لأجل الدين ويقسم الباقي
 يجابون لذلك استحسانا قال في التنقيح من القسمه رجل مات وترك ميراثا فطلب ورثته
 من القاضى القسمه وأقاموا البينة على الموت والميراث كما هو الشرط وعلى الميت دين
 لغائب فإن القاضى لا يقسم شيئا من أجناس التركة وأن كان الدين أقل من التركة
 وسألوا من القاضى أن يعزل شيئا لأجل الدين ويقسم الباقي قال أبو حنيفة في القياس
 لا يفعل وهو قوله الاول ثم استحسن وقال بان القاضى يفعل ذلك فان فعلوا ذلك
 واقتسموا الميراث فهلك ما عزل لأجل الدين ردت القسمه إلا أن يقضوا الدين
 من حصصهم وكذلك لم يكن الدين ظاهرا وقت القسمه ثم طهر بعد القسمه كانت
 القسمه مردودة إلا أن يقضوا الدين وكذا لو طهر في التركة وصية بالثلث أو بعين من
 أعيان المال فالوصية بمنزلة الدين حانية من فصل فيما يدخل في القسمه والمسئلة
 مبسوطه في قسمه الهدية وكذا في قسمه الاشياء وهو أشبهه وفي فتاوى الانقروى أيضا
 أقول كتب في رد المحتار ما نصه تتمه أجازا لريم قسمه الورثة قبل قضاء الدين له
 نقضها وكذا اذا ضمن بعض الورثة دين الميت برضا الغريم إلا أن يكون بشرط براءة
 الميت لأنها تصير حواله فينقل الدين عليه ونحوها لو التركة عنه وهي الحيلة لقسمه

تركة فيها دين كما بسط في البرازيه وغيرها اه والله تعالى أعلم (سئل) في قطعي
أرض احدها مالاً ببناء فيها والاخرى في بعضها بناءاً وهما مشتركتان بين جماعة أراد
بعضهم قسمة ما لا يأخذ ما يخصه ورفع أمر ذلك للحاكم السياسي وآل الأمر للحاكم
الشرعي فعين بعضهم أرباب الخبرة والمهندسين مع المستحقين وحضر واجتمعوا وحصلت
القسمه بحضورهم قسمه افراز بدون غبن في القسمه على أحد ولا غدر بتراضي جميعهم
على القسمه المذكورة واستلم كل ما يخصه مستقلاً به منفرداً عن الباقيين ثم تصرف كل فيما
خصه بأنواع التصرفات الشرعية من إيجار وسكنى وهدم وإنشاء وغير ذلك مع مشاهدة
الشركاء واقراءهم على ذلك بدون معارضة ولا منازعة مدة ثمان سنين ثم مات أحد
الشركاء عن ورثة وبقي كل واحد على ما خصه مدة من الشهور والآل أن أراد بعض
الشركاء نقض القسمه وجعل تلك الأرض روكا كما كانت طمعاً فيما أحدهم بعض
الشركاء من البناء فيما يخصه متعللاً بأنه لم يتقرر بعد ذلك من القاضي حجة لكل واحد
بما خصه فهل والحال هذه لا يجب لذلك ولا عيرة بتعلله حيث وقعت القسمه عن تراض
مستوفية شرائط الصحة ووضع كل يده على ما خصه وتصرف فيه المدة المذكورة (أجاب)
كما تصح القسمه بالاقرار بقضاء القاضي تصح بتراضي الشركاء عليها باذواق مستوفية
شرائط الصحة بلا غبن ليس لاحدهم نقضها بدون وجه شرعي على كلا الوجهين ولا
توقف صحتها شرعاً على تحرير حجة بها فلا عبرة بما تعلل به بعض الشركاء لنقضها على
الوجه المستطور والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في مكان كبير قابل للقسمه
مشترك بين اخوة ثلاثة وأمههم بالارث الشرعي من قبل مورثهم ثم مات أحد الاخوة عن
ورثة بعضهم ببلغ وبعضهم قصر وعلى القصر وصى شرعي فطلب أحد الاخوين الباقيين
قسمه المسكار المذكور وافراز نصيبه منه على حدة فهل والحال هذه يجب طالب
القسمه لذلك حيث كان كل منهم ينتفع بنصيبه انما عا مثل الانتفاع الاول بعد القسمه
المذكورة (أجاب) اذا كان العقار المذكور قابلاً للقسمه الافراز بحيث ينتفع كل
واحد من الشركاء بنصيبه بعد القسمه من جنس الانتفاع الاول وطلب أحدهم قسمة
يجاب لذلك ويجبر الممتنع عليها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من
مديرية الجزيرة مضمونها عرض للداخلية من حسن حسن الزمري أخيه عبود الزمري
شأن ما يخصه في المنزل الخلف عن والده وان أخاه عبود اوضح يده على ما يخصه فيه
بالقرينة الشرعية وباحالة رؤية ذلك على حضرة قاضي أفندي المديرية وتوضيح لحضرته
ما أبداه عبود من المصاريف التي يبدى صرفها حال وضع يده على الحصة المذكورة كوردة
شرح حضرته أخيراً في ٧ جمادى الاولى سنة ١٢٨٩ هـ بمناه على فتوى أبرزها حسن
المدعى من حضرة العلامة الشيخ عبد الباقى رافعى مفتي ديوان عموم الاوقاف بان الدار
المذكورة اذا كانت قابلة للقسمه تقسم بين الورثة وما صرفه الباقي المذكور لا يلزم به

١٢٨٩

٢٤

جمادى الثانية

١٢٨٩

٦

رجب

سنة

١٨

١٢٨٩

بأق الورثة حيث لم يكن مأذوناً به والمحال هذه وان هذا الافتاء موافق للاصول الشرعية ومقتضاها أن لا توقف القسمة على رؤية تداعي عبود المذكور بما صرفه في البناء إذا كان بدون إذن وبما أنه صار احضار عبود المذكور واستجوابه عما نص بشرح حضرة القاضي وما حواه من الافتاء كان جوابه بما يرضى الافتاء وما أوقفه حضرة القاضي وأنه غير ممثل لما حكم به ورام احالة رؤية هذه المادة بطرف حضرتهكم للنظر فيها وصدور الحكم الشرعي فبناء عليه اقتضى ترقية لفصلية حكم للاطلاع على أوراق تلك المادة وافادة الحكم الشرعي (أجاب) صارا للاطلاع على افادة المديرية المؤرخة ٢٤ جمادى الاولى سنة ٨٩ مرة ٨٧ وأوراق هذه المادة والذي فهم من جواب الشيخ عبود الزمران البناء الذي أحدثه في العقار المشترك المذكور كان باذن شرعيك وأنه غير متبرع بما صرفه على ذلك ويريد بحاسبة اخيه شرعيك الشيخ حسن حسن الزمر على ما خصه في مبلغ الصرف على هذا العقار فيقتضى ان ذلك البناء كان للشركاء لئلا لنفس الباني خاصة وحينئذ فالحكم الشرعي في ذلك ان العقار المذكور إذا كان قابلاً للقسمة الا فرادى وطلب أحد الشركاء قسمة نصيبه فيه فانه يقسم ويكون لكل من الشركاء الاختصاص بنصيبه على حدته وما ادعاه أحد الشركاء الباني من الصرف على العمارة باذن شرعيك ان أنكره خصمه يكافأ ثبانه فان أثبتته بالوجه الشرعي يكون له الرجوع عليه بنصيبه فيما يخصه من مبلغ الصرف المذكور والا فلا وحينئذ لا توقف القسمة على اثبات الاذن الذي ادعاه الباني وأنكره خصمه غاية الامر انه ان أثبت الباني الاذن بالصرف وتحقق صرف مبلغ معلوم في هذه العمارة يكون للباني مطالبة شرعية بما يخصه من ذلك والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في أما كن متعددة مملوكة لمجموعة ومث تركه يدينهم وقابلة للقسمة بحيث لو قسم كل واحد منها على انفراده قسمة افراز لا تقع كل من الشركاء بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول فهل اذا طلب أحدهم قسمة قسمة افراز يختص كل بنصيبه بحسب حاجته لذلك وإذا كان أحد الشركاء واعداً يده على ذلك العقار ومتصرفاً فيه بالاجارة للغير وقبض الاجرة باذن باقي الشركاء مدة يكون لهم محاسبته على انصباهم من تلك الاجرة في تلك المدة التي استولوا منها من المستأجرين وقبضها وإذا صرف شيئاً في مرمة بعض الاما كن المشتركة بدون إذن باقي الشركاء يكون متبرعاً (أجاب) اذا كان العقار المذكور قابلاً للقسمة الا فرادى كما هو مذكور يكون لكل من الشركاء قسمة جبراً على الباقي كما يكون لباقي الشركاء بحاسبة الشريك الموقوف على انصباهم من الاجرة التي استغلها من ذلك العقار باذنهم وإذا صرف شيئاً في مرمته بدون وكيل منهم له في ذلك ورضاهم به لا يكون له الرجع عليهم والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين جماعة قابلة للقسمة الا فرادى طلب أحدهم القسمة فاجيب لذلك فقسمت بينهم بالقرينة الشرعية واختص كل واحد منهم بنصيبه المهدود والمعلوم واستمرروا على

٢٠

١٢٨٩

١٢٩٠

٢٦

ذى القعدة

١٢٩٠

٤

شعبان

١٢٩١

١٠

ذلك نحو السلاطين سنة وفي نصيب أحدهم خرج على ساحة أحدها شركاء أراد أن
صاحب الساحة أن يهدم الخرج المذ كورو بمنع صاحبه من عادته كما صله فهل حيث
كان الخرج المذ كورو موجودا قبل القسمة ولم يشرط رفعه وقتها وصار في نصيب
الشريك المسالك له المذ كورو بمقتضى قسمة الأفران الشرعية لا يمنع من عادته إذا هدمه
لخلل به إبقاء للقديم على قدمه أم كيف الحال (أجاب) ليس لصاحب الساحة منع
مالك الخرج القديم الذي أصابه بالقسمة من عادته كما كان ويترك القديم على قدمه
والحال ما ذكره في الهندية عن الباب الثاني في بيان كيفية القسمة وإذا وقع الحائط
لاحد في القسمة وعليه جذوع الأخر وأراد صاحب الحائط أن يرفع الجذوع عن الحائط
ليس له ذلك الآن يكونا شرطا في القسمة رفع الجذوع سواء كانت الجذوع لاحدهما
على الخصوص قبل القسمة والحائط بينهما أو كان السقف والجذوع مع الحائط مشتركا
بينهما ثم صار الحائط لاحدهما بالقسمة والسقف والجذوع لا يخرج في الذخيرة من
التجريد وكذلك درج أو درجة أو أسطوانة عليها جذوع وكذلك روشن وقع لصاحب
العلوم مشرقا على نصيب الآخر لم يكن لصاحب السقف أن يقطع الروشن إلا أن يشترطوا
قطعه كذا في التتارخانية اه والله تعالى أعلم (سئل) في مكان صغير لا يقبل القسمة
بالأفران مشترك بين جماعة فهل إذا أراد أحد الشركاء أن ينتفع بنصيبه بالمهاياة زمانا
أو مكانا يجاب لذلك حيث لم يتفق الكل على إجارته أو بيعه (أجاب) نعم يجاب
طالب المهاياة لها والحال ما ذكر بالسؤال حيث اتفقوا عليها وإن امتنع البعض
فانتهاض يجبر الممتنع عليها والله تعالى أعلم (سئل) في دار مملوكة لرجل وأخته البالغة
للرجل فيهما سبعة عشر قيراطا ولاخته المذ كورة سبعة قراريط فبني الرجل المذ كورة
فوق الدار المسد كورة أما كن من ماله الخاص به لنفسه وسكن في الدار المذ كورة
جميعها مدة من السنين وأخته في منزل زوجها بدون عقد إجارة فهل إذا طلبت الاخت
المذ كورة أجرة لمصرتها من الدار في المدة الماضية مقابلة سكني أخيها فيم الاتجاب لذلك
حيث لم تكن وقفا والاخت بالغة وإذا طلبت الاخت المذ كورة قسمة نصيبها من الدار
وكانت قابلة للقسمة فما الحكم في البناء الذي أحدثه أخوها لنفسه في الدار المذ كورة
من ماله الخاص به فهل له رفعه حيث لم يضر بأصل الدار وقد بناه بلا إذن (أجاب)
فيم لا تستحق الاخت المذ كورة أجرة لمصرتها من الدار المشتركة على أخيها بسكناء فيها
لما مضى بدون عقد إجارة والحال هذه وما بناه الأخ المذ كورو من الأما كن في الدار
المشتركة لنفسه من ماله الخاص به بلا إذن أخته يكون له فإذا قسمت الدار فوقع
من البناء المحدث على هذا الوجه في نصيبه بالقسمة فهو له على حاله وما وقع منه في
نصيب أخته له رفعه حيث لم يضر بأصل الدار والله تعالى أعلم (سئل) بأفاده من
الحفاظة بناء على ما ورد اليه من مديرية أسميوط بطالب الجواب عن السؤال المهر من

رمضان

سنة

نائب محكمة المديرية الآتي ومضونه ما قولاكم في أخوين لهما منزل مشترك بينهما
 مناصفة وفيه بيت طاحونة به عدتها ولها سلم يرتقي الى سطحها وباب يستطرق منه اليها
 ولها باب آخر في الطريق العام قد تقاسما المنزل دون الطاحونة المذكورة قسمة تراض
 فوق في قسم أحدهما بابا الذي به وسلم سطحها فصار يرتقي الى سطحها وينتفع به وحده
 بوضع متاعه ووقوده وأخوه لا يمكنه الوصول اليها لعدم امكان بناء سلم لها آخر أصلا
 فتضرر من ذلك وطالب أخاه اما بسد الباب الذي من جهته وهدم السلم الذي بها خشية
 اطاول الزمان ودعواه الاختصاص بها أو بتمكينه من الدخول اليها من الباب الذي في
 قسمه والارتقاء من سلمه ليصل الى سطحها أو باخذ متاعه ورفعها الى سطحها حتى ينتفع
 بها مثله فهل له ذلك كسأل نخيل ر جل احتاجت للتأبير وهي في أرض غيره أم كيف
 المحال (أجاب) حيث اقسما المنزل المذكور بالتراضي على ان لاحدهما الجزء
 الذي به الباب الموصل للطاحونة المشتركة والسلم الموصل الى سطحها وبقيت الطاحونة
 مشتركة بينهما ولها باب من طريق العامة يتوصلان منه اليها لا يكون للآخران مجزب
 صاحبه على المروفي ملكه الخاص به بالقسمة والصعود على السلم الذي اختص به
 كذلك الى سطحها المشترك بدون اشتراط ذلك فيها ولا يقياس الانتفاع بوضع
 الامتعة على السطح المشترك على اصلاح الملك الذي لا يتوصل اليه الا بالمروفي أرض
 الغير والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين ورثة بالغين وقصر وعلى كل من القصر
 وصي وتلك الدار لا تقبل القسمة بالاقرار حيث لا ينتفع كل واحد من الورثة بنصيبه منها
 بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول ولو كان نصيبه اكثر فهل اذا طلب وصي بعض
 القصر وبعض البالغين قسمتها والحال ما ذكر لا يجزب الممتنع عليها (أجاب) نعم
 لا يجزب الممتنع عليها ولا يجاب الطالب لها ولو كان صاحب الكثير حيث لا ينتفع كل
 بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول كما صرحوا به والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل توفي عن زوجة وخمس بنات وترك لهن دارا كبيرة قابلة للقسمة وأمتعة
 فارادت الزوجة وبناتها قسمة الدار قسمة افراز وأراد بقية الورثة البيع فهل يجاب طالب
 القسمة اليها حيث كان ينتفع كل بنصيبه بعد القسمة كانتفاعه قبلها (أجاب) نعم اذا
 كانت تلك الدار قابلة للقسمة بالاقرار بحيث ينتفع كل بنصيبه بعد القسمة من جنس
 الانتفاع الاول فطلب احد الشركاء قسمتها يجاب لذلك ويجزب الممتنع عليها حيث لا مانع
 كما أن من أراد بيع نصيبه منها لا يمنع من ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل)
 بافادة من محافظة مصر بناء على افادة من محافظة رشيد بطلب الافادة عما يرغبه قاضيها
 الموضح فيما تحرر منه وصورة افادة القاضي ان مقدم هذا العرض تقدم منه عرض آخر
 الى المحافظة في شهر رمضان سنة ٩١ بان له املاكا مشتركة بينه وبين اشيقائه
 وخلافهم ويرغب قسمتها بالوجه الثمري وشرح عليه من المحافظة للحكمة وأعطيت

١٢٩١

٢٦

ذى القعدة

١٢٩١

٢٢

ذى الحجة

١٢٩١

٨

الافادة من المحكمة الى الهاوظة شر حاعلى العرض المذكو رد ببيان الحصص المستحقة
لمقدمه ولان لم تحصل القسمه المذكورة وحيث ان مقدم هذا العرض ذكر حصول
الرهنية فيما يستحقه والحال ان الذى يستحقه هو حصص مشاعة فى بناء الاماكن وفى
تخيل الغيطان الموضحة بالعرض المرفوق مع هذا وأراضيا بعضها وقف ومحتسك لجهة
المساجد فلم شرحه لخصر تكم نؤمل ارسال هذا العرض والعرض الثانى والسقة المرفوقة
مع هذا لخصر الاستاذ العلامة مفتى السادة الحنفية وشيخ الجامع الازهر للاستفتاء من
حضرته عن جواز القسمه فى البناء والتخيل المذكورة حيث كان بعض الارض وقفا أم لا
وان كانت غير جائزة يجوز الرهن فى الحصص المشاعة فى البناء والتخيل المذكورة مع أن
بعض الارض وقف كما ذكر أولايحو زال الرهن الا بعد افراز الحصص المذكورة وبعد ورود
الفتوى حينئذ يتبع الاجراء بمقتضاها (أجاب) الذى يقتضيه المحكم الشرعى فى
قسمه المشترك بين الشر كاه بطلب أحدهم وامتناع الباقي عنها انه اذا كان الذى يرد
قسمه محتملا لها بان يتقنع كل بنصيبه بعد القسمه من جنس الانتفاع الاقل فى
العقار وفى التخيل والشجر والبناء ولا تقوت المنفعة المعهودة بعد القسمه ويمكن
المعادلة ولا تقبل المنفعة فان القاضى يحيب طالبها اليها ويجبر الممتنع عليها حيث
لا مانع وكذا يجاب طالبها ان كان ذاك الكثير مع انتفاعه وان لم يتقنع صاحب القليل
والافلا وأما حكم رهن تلك الحصص مع الشيوع وكون بعض أرض ماذ كرمحتمكة
فلا يصح شرعا والله تعالى اعلم (سئل) فى عقار مختلف عن ميت بعضه حصص
وبعض كامل مشتمل على طواحين وأفرا وودور وهذا العقار مشترك بين ورثة
بعضهم قصر وبعضهم بلغ فهل اذا طلب أحدهم قسمه العقار المذكور وقسمه افراز
وكان كل من ورثه الميت لا يتقنع بنصيبه بعد القسمه ولا الوارث الطالب للقسمه أيضا
لا يجاب لذلك جبر على الا تبي منهم أم كيف الحال (أجاب) مالا يحتمل قسمه الافراز
من هذا العقار بحيث لا يتقنع كل من الشر كاه المذكورين بنصيبه منه بعد القسمه من
جنس الانتفاع الاقل لا يقسم بطلب بعضهم قسمته عند امتناع الآخر منها سواء كان
صاحب النصيب الاقل أو الأكثر ولا يجبر الا تبي منهم عليها والحال هذه والله تعالى اعلم
(سئل) فى أرض جنيمة مملوكة الرقبة لادبها من مروسة بالاشجار ومشتيركة بين جماعة
بالتفاضل بينهم تمسك قسمتها بالافراز والتعديل بحيث يتقنع كل منهم حصيبه وودها
كانتفاعه قبلها ويمكن فيها المعادلة طلب بعض الشر كاه افراز نصيبه بالقسمه والتعديل
فهل يجاب لذلك ويجبر له بقية الشر كاه على ذلك (أجاب) نعم يجاب طالب القسمه لما ويجبر
الممتنع عليها والحال ماذ كرمبالسؤال حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) فى دور
وحوانيت وطواحين مشتركة بين جماعة بالغين على التفاضل بينهم وبعض هذه العقارات
قابل لقسمه الافراز بحيث يتقنع كل بنصيبه بعد القسمه من جنس الانتفاع الاقل حتى

١٢٩٢

١٢٩٣

١٢٩٣

صفر
١٨

٢٦

صاحب الاقل وبعضها غير قابل لها بحيث لا ينتفع أحدهم بنصيبه بعدها فهل يقسم
 القابل لها بطاب بعضهم ويجوز الا في اعيانها وجميع الاماكن الغير القابلة للقسمه
 المذ كورة يقسم بالمهاياة بالزمان أو المكان (اجاب) نعم يقسم العقار القابل للقسمه على
 هذا الوجه بطاب أحد الشركا ويجوز الا في اعيانها والحال هذه وما لا يقبلها منه تجري
 فيه المهاياة اما زمانا أو مكانا على ما يتفقون عليه والله تعالى اعلم (سئل) في دار
 مشتركة قابله للقسمه بين ثلاثة رجال أولاد أعمام مثالية ورثوها عن آبائهم ولم تحصل
 فيها قسمه بينهم وخرج اثنان منهم من البلد خوفا من ظلم أهلها وبقى الآخر معهما فيهم
 بعد مدة رجع كل منهما فوجد المقيم قد بنى فيها لنفسه من غير اذنهم ابناء يستغرق زيادة
 عن ثلث أرضها فطالب قسمتها لثلاثة فنعها لاجل بنائه فهل يجابان للقسمه الارض
 مثالية ولا عبرة ببنائه (اجاب) كانت تلك الدار قابله للقسمه الا فراز وقد بنى فيها
 أحد الشركا بناء لنفسه بغير اذن فانها تقسم بطاب أحدهم فيا يقع من البناء المذ كورة في
 نصيب الباقي فهو له وما يقع في نصيب باقي الشركا يورث برفعه الا أن يتفقوا على أخذه
 بقيمة يستحق القاع أو بما يراضيان عليه والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين زيد
 وجهة وقف لزيد ربهما ووجهة الوقف بآتيهما وعلى جهة الوقف ناظر شرعي يريد قيد
 قسمتها وفراز نصيبه فيها والحال ان الدار المذ كورة قابله للقسمه وينتفع كل بنصيبه
 بعدها وفي ذلك مصلحة لوجهة الوقف فهل والحال هذه يجاب زيد بذلك حيث يجوز افراز
 الوقف من الملك اذا استوفت القسمه شرائطها الشرعية (اجاب) نعم يجاب لذلك ان
 كان الامر كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وبنات وترك
 حصة في طاحونة ودار فخذ كل نصيبه من الحصة في الطاحونة بالمهاياة وبقيت الدار
 بلا قسمه في أيدي الورثة حتى مات كل من المذ كورين عن ورثة فهل اذا طالب وارث
 البنات المذ كورة افراز نصيبه لينتفع به على الانفراد مع قبول الدار للقسمه بلا فوت
 للقيمة وكل من الورثة معترف بالملكية على هذا الوجه وزعم أحدهم ان الجسد المذ كور
 أعطى ابنته المذ كورة حال حياته وصحته قطعة أرض ملوكة له وملكها لها ثم ادخلتها
 في دار كانت لزوجها يجبر الممتنع من القسمه عليها ولا بحسب ما أعطاه الجسد لها على فرض
 ثبوت الاعطاء من التركة ولا يورثهم أحد فبذل ما يخصهم من نصيبها في الدار المتروكة
 عن ابيها (اجاب) اذا طالب أحد شركا الملك القسمه في الدار الممتنعة كانت
 قابله لها بار كذا ينتفع كل بنصيبه بعدها من جسر الانتفاع الاور يجاب لها ويجبر
 الممتنع عليها فيجاب وارث البنات المذ كورة لذلك والحال ماد كور حيث لا مانع وبمجرد
 تسليم الورث هذه ابنته حال صحته قد عتقت أرض ادخلتها في دار زوجها لا يمنع من هذه
 القسمه ولا بحسب ما عليها من نصيب في الميراث بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل)
 في ثلاثة بيوت مشتركة بين شخصين لا أحد هما الثلثان وللآخر الثلث كل منهما قابل

١٢٩٣

٢٨

١٢٩٥

١٨

ذی الحجة

١٢٩٥

٢٤

محرم

١٢٩٧

٦

ربيع الاول سنة

١٣٠٠

٦

للقسمه افرازا وكل من الشر يكتن ينفع بحصته بعد القسمه المذ كورة كانتفاعه الاول
فهـل اذا اراد مالك الثلثين قسمته اقسمة افرازو اراد مالك الثلث قسمتهامهاياة يجب
مالك الثلثين ويجبر بمالك الثلث على القسمه اذا امتنع من ذلك (اجاب) اذا كان
العقار المذ كورقا بالقسمه الافراز بحيث ينفع كل من الشر يكتن بنصيبه بعد القسمه
من جنس الانتفاع الاول كما هو مذ كور يجب طالبها والمجبر الممتنع عليها حيث لا مانع
دون طالبهاياة والله تعالى اعلم

* (كتاب المزارعة والمساقاة) *

صفر

١٢٦٥

١٢

(سئل) عن حكم حادثة تعلق بتركة حسن بك مقتس الاقاليم الوسطى من جهة ابعادية
وقفها على عتقائه وزرعت بعد موته من ابدار من تركة هــ في الحكم في ذلك (اجاب)
اذا كان بذرا الارض بعد وفاة الواقف من الغلال الموروثة عنه يكون على من
استولى عليه بدون طريق شرعي ضمان البذر للوارث والزرع له وعليه اجرة مثل أرض
الوقف لجهة وقفها حيث كان الزارع غير الورثة وغير ناظر الوقف وأجرة العلة على من
استأجرهم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر قطعة أرض بضياع خالصة من
الاشجار واتفقا على ان يغرسها المدفوع له شجران عنده وعلى أن الحراج على صاحب
الارض والخدمة على صاحب الشجر والآخر بينهما مناصفة فغرسها المدفوع له شجران
عنده واستمر على ذلك مدة ثم مات صاحب الشجر عن ورثة فهل لهم أخذ الشجر من بعده
(اجاب) الشجر لمن غرسه يورث عنه شرعا اذ لم يثبت انتقاله عن ملكه بناقش شرعي
كما حرره في تنقيح الفتاوى من المساقاة عند فسادها بعد مذ كرا المدة مع عدم اشتراط
الاشتراك في الارض اهـ والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له أرض خراجية اتفق مع
آخر على ان يغرسها الآخر شجران ماله ويكون العمل والمؤن على ذلك الآخر والخراج
على واضح اليد عليه ليكون ما يغرسه الآخر فريما مشتركا بينهما مناصفة ولم يعيناه مدة
لذلك واستمر على ذلك سنين ثم أراد الانفصال فهل تكون هذه المغارسة فاسدة ويكون
الاتفاق غير معمول به ويكون الشجر والثمار لرب الارض وللعامل قيمة الشجر وقت غرسه
وأجرة عمله أو تكون صحيحة (اجاب) في التنوير دفع أرضا بضياع مدة معلومة ليغرس
وتكون الارض والشجر بينهما لا تصح اهـ قال في رد المحتار قيد به اذ لو شرط ان يكون
هذا الشجر بينهما فما فقط صح ثم تصرح به بضم المضرب المدة صريح في فسادها بعد مده الى
آخر ما ذكره من كتاب المساقاة ومنه يعلم الفساد في حادثة السؤال لعدم المدة وأفاد الرمي ان
الغراس لرب الارض وللآخر قيمة الغرس وأجرة المثل كما لو فسدت باشتراط بعض الارض
واستظهر ابن عابدين خلافه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استأجر قطعة أرض زراعية
من ملا كها بأجرة معلومة سنة وأقبضهم أجزتها وزرعها وقبل بدو صلاح الزرع ادعى
المؤجرون في اثناء السنة أنهم أجروها بالا كراه والجبـروا ثبتوا ذلك بين يدي الحاكم

محرم

١٢٦٧

١٢

ربيع الثاني سنة

١٢٦٨

١٤

وارادوا أن يثقلوا منه الأرض بزروعها بدون رضاه فهل لا يجابون لذلك ويكون الزرع لمن زرعه (اجاب) الزرع لمالك لمن زرعه ولو كانت الاجارة فاسدة وعليه أجرة مثل الأرض الى حصاد الزرع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له أشجار برتقان قد عجز عن القيام بخدمة من سقى وغيره فساقى رجلا آخر عليها مساقاة صحيحة مستوفية للشروط وقدرها مدة معلومة فهل لا يجوز لاحدهما فسخها قبل مضي المدة (اجاب) حيث صدر عقد

١٢٦٩

١١

المساقاة صحيحا لازما لا يسوغ لاحد المتعاقدين فسخه قبل انتهاء المدة بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له أشجار ساقى رجلا آخر عليها على أن يكون له نصف ثمرتها وعينها مدة عشرين سنة وشرط المالك على العامل نصف الخراج واستمر على ذلك مدة من السنين ثم منع المالك العامل عن العمل ووقعت بينهما منازعة ثم اجتمعا وعقداهما ثانيا بعد فسخ الأول على أن يكون للعامل نصف ما يوجد من الثمرة في نظير الخدمة وتعهدها الشجرة وتزكو كذا كذا الخراج وعينها المدة وبعد عشرة أيام من هذا العقد الثاني اتفقا على أن يكون الخراج عليهما مناصفة من الخراج ويقسم الباقي فهل يكون هذا العقد الثاني صحيحا حيث وقع هذا الاتفاق متأخرا عنه بتلك المدة ولا يلزم العامل شيء من الخراج (اجاب) اذا صدر العقد المساقاة صحيحا بعد فسخ العقد الاول لا يكون لاحد

جمادى الاولى

١٢٦٩

٥

المتعاقدين فسخه بدون وجه شرعي وقد صرحوا بأنه لو شرط رفع الخراج الموظف في عقد المزراعة وقسمه الباقي نفسه دلالة قد تؤدي الى قطع اثر كفة في الخراج والمساقاة كالمزراعة في ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له اطيان زراعة اميريه اثر عن ابيه وجده دفعها لجماعة يزرعونها بموجب وثيقة وياخذون ثلث ما يخرج منها بعد اخراج ما يصرف عليها واستمروا على ذلك مدة والآن يريد رب الأرض نزعها من يد المزارعين ودفعها لجماعة اخرى فهل يجب لذلك واذا تعلل عليه المزارعون بطول المدة لا عبرة بتعللهم

ذى القعدة

١٢٧١

٢٦

ويؤمرون برفع ايديهم عنها حيث كانوا مقرين ومعتقرين باستحقاق الرجل المذكور الى الآن في تلك الأرض المذكورة ولم يسقط الرجل المذكور حقه فيها وانقضت مدة المزراعة (اجاب) نعم يجب رب الأرض لذلك ان كان الامر كذلك حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في أرض خراجية مشتركة بين اربعة رجال بالسوية بينهم وبين الخليل دفعها ثلاثة منهم للرابع يزرعها شتويًا ونيليًا وصيفيًا يذره ويصرف عليها من ماله الخاص به ما يحتاجه الزراعة من المصاريف وأن يدفع خراجها من ماله وما خرج من زرع الشتوي والنيلي يتقسمونه بينهم ارباعا على حسب اشتراكهم في الأرض وما خرج من محصول الصيف يكون خاصا بالزارع وكذا ثمر الخليل خاص به في مقابلة خراج الاطيان ومصاريف الزراعة واستمروا على ذلك مدة ثم اقتسموا الأرض بعد زراعتها وقسمتها شتويًا ونيليًا ودفع مصاريفها وخراجها من الزارع حسب الشرط وذلك عند بلوغ محصول الصيف وثمر الخليل وارادوا قسمة محصول الصيف وثمر الخليل ايضا ولم يسلموا

في ذلك للعام والحوال انه قد دفع الخراج والمصاريف حسب الشرط فاذا يكون الحكم في ذلك (اجاب) قال في الهندية ولو كانت الارض بينهما وشرطان يكون البذر والعمل من احدهما والخارج بينهما اقصعين لا يجوز لان من لا يذرمه يكون قائلاً لا يخرج ازرع ارضك بيه ذرك على ان يكون الخراج كله ان يكون الخراج كله في حقه فزراعة بجميع الخارج فلا يجوز وفيها ولو شرطا في المزارعة ان جميع ما خرج من الحنطة في بينهما نصفان وما خرج من شعير فهو للاحدهما بعينه ارضي شرطان تكون الحنطة للاحدهما بعينه والشعير للآخر من ايها كان البذر لا يجوز وكذا في التاقارخانية ومنه يعلم ان ساعد عقد المزارعة في حادثة السؤال لا يقطع الشركة في بعض الخارج واذا فسدت المزارعة يكون الخارج جميعه من شتوي ونيلي وصيفي لرب البذر وعليه الباقي الشر كاه اجر مثل انصبائهم من الارض لا يجاوز الشروط خلافاً لهمدو يحسب منه ما دفعه من خر اج انصبائهم بامرهم ومخر التخليل المشترك بينهم جميعاً على حسب الملك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك ابعادية دفعها لجماعة لكل منهم سهم بمخر معلوم منها مزارعة بينه وبين كل منهم على ان الارض من قبله والبذر والعمل من الآخر مدة سنة ينجزه معلوم مما يخرج من زرعها وهو النصف فقبل مضي السنتين باع الارض ماله كماله رجل يضمن معلوم فهل تكون المزارعة صحيحة الى تمام المدة او تبطل بالبيع المذكور ولا سيما وهو غني ولم يكن عليه دين يحجز عن وفائه الا من ثمنها ويخير المشتري بين ابقاء البيع الى تمام المدة أو فسخه (اجاب) المزارعة على الوجه المذكور بالسؤال صحيحة على ما عليه العمل والفتوى الذي هو قولهما اذا لم يوجد ما يفسدها وليس لرب الارض بعد المضي فيها ابطالها بدون مذكور قبل مضي السنتين المعقودة فيهما وبيع الارض في أثناء المدة بدون مذكورين لا وفاء له الا من ثمن الارض لا يوجب فسخها ويكون البيع موقوفاً في حق العامل الى مضي المدة كالمستأجر والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة لهم ارض ملك عن أصلهم اتفقوا مع رجل ان يغرسها فخيلا من ماله ويخدم النخل والعمل عليه وله نصف ما يخرج من الثمر والشجر ولهم النصف فغرس بعضهم ماله وعمل فيه مدة معلومة وبقي باقي الارض بدون غرس فيها وصار ارباب الارض يثجرون الباقي منها من غير غراس وياخذون اجرة لانفسهم مدة ثمن ان الذي غرسه الشريك فيها اثمر بعد المدة المتفق عليها بينهم فاستولى عليه الشريك الغارس وامتنع من دفع نصفه لارباب الارض ويريد الاختصاص به متملاً لانه ثمر غراسه وانكر عقد الشراكة معهم فهل اذا ثبت عقد الشراكة والمغارسه بينهم على ان له النصف فيه نظير غراسه وعمله فيه ولا رباب الارض النصف واستوفت شرائط الصحة وكتب لهم قاضي بلدتهم حجة شرعية بخطه وختمه وشهادة يندة شرعية يشهدون بذلك يقضي له بنصف الثمر ولا رباب الارض بالنصف الاخر وما لم يحصل فيه غرس

سؤال

١٢٨٠

٦

سنة رمضان

١٢٨٤

في الارض من الشريك من ماله يكون باقيا على ملك ارباب الارض لاحق فيه للشريك
المذكور بدون غراس منه ولا عبارة بانكاره عقد الشركة والحال هذه (اجاب)
اذا دفع الجماعة المذكورون الارض للعامل مدة معلومة على أن يغرس المدفوع اليه
فيها غراسا على أن ما يحصل من الغراس والثمار يكون بينهما جاز كما أفاده في المخانية
ومثله في كثر من الكتب وفي الذخيرة واذا انقضت المدة يخير رب الارض ان شاء غرم
نصف قيمة الشجرة وملكها وان شاء قلعه انتهى كما أفاده في تنقيح الحامدية ومنه يعلم
أنه اذا ثبت عقد المغارسة على هذا الوجه وبينت المدة يكون العقد صحيحا وليس للغراس
الاختصاص بالشجر وثمره بل يكون بينهما ما على ما شرطوا وبعد المدة يخير مالك الارض
بين القلع وغرم نصف قيمة الشجر للغراس ويكون الشجر جميعه المالك الارض ولا عبارة
بالانكار بعد الثبوت وليس للغراس معارضة المالك في باقي أرضهم المذكورة والحال
ما ذكر بال سؤال بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر أرضا
ليغرس فيها اشجارا لتكون الاشجار المعروسة وما يخرج منها مناصفة بينهما وضرر لذلك
مدة من السنين قد مضت ومات رب الارض الدافع فهل تبطل المساقاة حيث كان بعد
نضج الثمر أو قبل بمرور زرع ويكون لورثة الدافع الزام الغراس بقلع ما يخصه من الشجر في هذه
الحالة اذا امتنع من أخذ قيمة نصيبه من الشجر (اجاب) نعم تبطل المغارسة المذكورة
والحال هذه ولورثة رب الارض أخذ حصته الغراس من الشجر بقيمة او تكليفه قلعه
والحال ما ذكر كما يستفاد من عبارات كتب المذهب قال في تنقيح الحامدية في جواب
سؤال عن المغارسة أقول ولم يذكر ما اذا انقضت المدة وقد قال في الذخيرة واذا انقضت
المدة يخير رب الارض ان شاء غرم نصف قيمة الشجر ويملكها وان شاء قلعه انتهى
والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) بافادة من ضريبة مصر حاصلها طلب الافادة مما
يرغبه قاضي مديرية المنية بناء على ما ورد من المديرية المذكورة ومضون ما كتب
من القاضى المذكور اليها من حيث ان قضية الشيخ سالم جاد الكريم من معصرة
سمالوط مع أبي زيد بن يوسف بن عمار من معصرة ججاج مثلية ومحل نزاع طويل
فالحال يستدعي الاستفتاء في شأنها وما ترد به الفتوى يجري به العمل في فصلها وحاصلها
انهم ما توافقا على ان الارض الفلانية الخراجية التي تبلغ كذا فدانا أثر الشيخ سالم تزرع
بينه وبين أبي زيد مدة سنتين سنة ٨٣ وسنة ٨٤ فظن السكون المعتاد في الارض المذكورة
أن احدي السنتين يخرج محصولها جديدا بحيث يحرم محصولها محصول الاخرى لان
عادة الارض المذكورة أن لا تزرع أكثرها في احدي السنتين الاحلقة كما هو في سنة
٨٣ التي زرعها معا على الوجه الآتي ويزرع هذا الاكثر في السنة الاخرى
وذلك التوافق على أن يدفع أبو زيد للشيخ سالم صاحب الاثر كل سنة من السنتين عن كل
فدان من الارض المذكورة كيتين أي اربابا وثلثا من الصنف المتزرع فيها بالكيل

جاءى الثانية

١٢٨٧

١٤

المصري في زمن الحصول بحيث ان كان المزدوع فيما شعير ايدفع عنه ذ كيتين شعيرا
والمزدوع منها حلبة كذلك وهكذا ولم يدخل على ان المدفوع من عين ما يخرج من
الارض بل انما قصر على الجنس المذكور وعلى ان جميع التقاوى والمصاريف منها
بالسوية وان ما يستدعيه الحرث واللوق من المصاريف يدفع وقت الاحتياج اليه وهو
زمن مبدا الزراعة من أبي زيد وهو يحاسب عليه الشيخ سالم في زمن الحصول وزرعا
الارض المذكورة معا على هذا الوجه في السنة الاولى ثم في السنة الثانية استولى عليها
صاحب الاثر ولم يكن الا^٢ خرمها لكونه ماطله في دفع ما توافقا عليه من محصول السنة
التي اشترى فيها في الزراعة والقصد الجواب عن هذه المعاقدة هل هي صحيحة أولا وما
الذي يترتب على كونها صحيحة أو على كونها غير صحيحة وما حكم استيلاء صاحب الاثر^٢
على الارض وعدم تمكن الا^٢ خرمها للعلامة المذكورة هل ذلك سائغ ولا كلام لأبي زيد
معه وانما تقع المطالبة بينهما في شأن السنة التي زرعت أولا في زيده مع كلام في هذا
الشأن أيضا الا ان الاستفتاء عن هذه النازلة من جهة الاقتضاء لا جراه الامر على طبق
ما ترد به الفتوى (اجاب) المصريح به أن عقد المزارعة متى شرط فيه شرط قد يؤدي الى قطع
الشركة في الخارج يفسد وهذه المعاقدة كذلك لان اتفاقهما على أن لرب الارض عن كل
قدان منها ذ كيتين من صنف ما يزرع فيها في كل سنة قد يؤدي الى ذلك فهو كاف في
فسادها وحكمها اذا فسدت ان الخارج جميعه لرب البذر ولا آخر أجرة مثل أرضه حيث
كان البذر من العامل أمالو كان البذر من رب الارض فالخارج له وللعامل أجره مثل عمله ولا
يزاد الاجر على ما شرطوا وعند محمد يجب بالغاما بلخ وحينئذ فلا كلام للعامل مع رب الارض
في السنة الثانية لفساد العقد اذا الواجب فيه بل لو كان صحيحا ومضت المدة فلا مطالبة
بشيء بعد ذلك في الثانية ولا جراه المقتضى تحرر والله تعالى أعلم (سئل) بافادة واردة من
ضبطية مصر بناء على ما ورد من مديرية المنية بطالب الاستفتاء عما أوجه هذه قاضي
أفتدى المنية وصورة ما ورد من قاضي المنية في ١٧ ر سنة ١٢٩٠ غرة ١٧٢ طالب الافادة عنه
نهى لعزلكم ان ما كتب من المحكمة في شأن قضية الشيخ سالم جاد الكريم من معصرة
سما لوط مذ كور فيه انه عقد المزارعة في أرضه الخارجية أقر يته مع خصمه أبي زيد بن
يوسف بن عمار على ان جميع التقاوى والمصاريف منها بالسوية وان ما يستدعيه الحرث
واللوق من المصاريف يدفع وقت الاحتياج اليه وهو زمن مبدا الزراعة من أبي زيد
المذكور وهو يأخذه من الشيخ سالم في زمن الحصول وزرعا الارض المذكورة معا على هذا
الوجه والذي كتبه حضرة استاذنا شيخ الاسلام متعنا الله بطول حياته ان المزارعة اذا
فسدت فالخارج جميعه لرب البذر ولا آخر أجرة مثل أرضه حيث كان البذر من العامل
وأمالو كان البذر من رب الارض فالخارج له وللعامل أجره مثل عمله وليس في كتابته حكم
ما اذا كان البذر منها كما صدرت به كتابة المحكمة فالقصد والاحاطة بالحكم الذي يترتب

١٢٩١

٢٢

جمادى الاولى سنة

١٢٩١

٢

على كون البذر منها هل هو كون الخار ج بينهما كما أن البذر كذلك أو هو غير ذلك وهل حكم ذلك يؤخذ ذمعا قالوه عند قول التنوير دفع أرضه إلى آخره على أن يزرعها بنفسه ويقره والبذر بينهما نصفان الخ تؤمل مخاطبة من يلزم في شأن ورود القول الصريح من حضرة ليحجرى العمل بمقتضاه (أجاب) ما تضمنه جوابنا السابق المؤرخ ٢٣ ربيع الأول سنة ٩١ المقيدي كتاب المزارعة من هذه الفتاوى به. هذا التأويل من أن حكم صور الفساد أن الخار ج لرب البذر عام في جميع صور الفساد لا فرق فيه بين أن يكون البذر من أحدهما أو منهما معافا خارجا يبيع للبذر فن كان مال الكال البذر يكون مال الكال للخارج سواء كان رب الأرض أو غيره أو هما معافا إذا كان البذر منهما معافا ابتداء يكون الخار ج بينهما ما وعلى غير صاحب الأرض اجو مثل نصف الأرض له بها نصيب حصته من الزرع ولو عمل شريكه في الزرع في هذه الصورة لا يستحق اجره على عمله في المشترك كما هو حكمه والله تعالى أعلم

(كتاب المحظروالاباحهوالصيدوالذباح)

ذى القعدة

١٢٦٤

٢٨

(سئل) في رجل كان يقول بعض تعلم في مذهب الامام مالك والآن يفتي الناس على مذهب الامام الاعظم ويدرس التفسير وصحيح البخاري مع أنه لم يتلق شيئا من ذلك عن شيخ ولم يكن له معرفة بما يعم لسانه من الخطا ولا يعرف من آلات ذلك شيئا فهل لولاء الامور ضاعف الله لهم الاجور منعه من ذلك كله خصوصا الافتاء على مذهب الامام الاعظم (أجاب) اذا تحقق ما ذكره هذا السؤال لا يسوغ افتاء الرجل المذكور بما لم يقف على حقيقة ومعرفة من مذهب امامنا الاعظم وقد سئل مولانا صاحب نهج الغفار عن رجل يحلس لتفسير القرآن ونقل احاديث سيد ولد عدنان وهو جاهل بالعربية لا يعلم انه اخذ العلم عن احدهم المشايخ كما هو شأن العلماء هل يجب على السلطان منعه من ذلك فاجاب رحمه الله تعالى بما لفظه يمنع شرعا على الرجل المذكور ان ينقل تفسيراً وحديثاً مقلداً للسلطان فان فعل ذلك على الوجه المزبور فقد باء بسخط جسيم من الائم والنبور وصار من انتظم في سلك من يظن انه يحسن صنعاً وهو مأزور لا مأجور فالواجب على ولي الائم زجره وصفه ورغمه ووقعه ودفعه ليكون ذلك زجراً له ولا مثاله عن ارتكاب مثل قبيح اقواله وقطيع خصاله وشنيع افعاله ومنه يعلم حكم ما ذكره بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) فيمن ينش مقابر المسلمين ويهدم أضرحة الائمة والعلماء ويهشم عظام الاموات لاجل أخذ الحجارة الكائنة في قبورهم ويبيع ذلك لمن يبنى بيوتاً وأما كن تارة وقارة يبنى بذلك قبوراً ويبيعها للناس وكذلك يأخذ حجارة المساجد المشهورة بالقرافة يبنى بها ما كن أو يبيعها فهل يمنع من ذلك وعلى الخاكم تأديبه وطرده من هذه الجهة التي هو فيها (أجاب) لا يسوغ لاحد نبش مقابر المسلمين ولا هشم عظام الموتى ومنع من ذلك شرعاً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل بنى داراً

شوال

١٢٦٥

٧

شوال	سنة
٨	١٢٦٥
رجب	
٢٥	١٢٦٧
رمضان	
٢٥	١٢٦٨
ربيع الاول	
٢٧	١٢٦٩
جادی الاولى	
١٣	١٢٦٩
ربيع الثاني	
٥	١٢٧٠

فوق مقابر المسلمين فهل لا يجوز له ذلك ويمنع من البناء في المقابر الموقوفة على دفن موتى المسلمين فاذا بنى يرفع بناؤه ولا يسوغ له ان يبنى دارا في ارض مملوكة للغير بدون اذن مالكها تعديا منه وغصبا لارض الغير (اجاب) يمنع الرجل المذكور من بناء مكان فوق المقابر ولا يسوغ له ذلك كما لا يسوغ له بناء مكان في ارض مملوكة للغير بغير اذن مالكها والله تعالى اعلم (سئل) من طرف ديوان المدارس فيما يتعلق بفتح باب محانوت قهوة صرحت مصلحة التنظيم بفتحها فعورض في جواز ذلك بانه يترتب عليه المرور على المقابر وقيل ان ذلك لا يكون الا من بعد الاستفتاء وان المالك رفع سؤال الى حضرة تكم على خلاف صورة الواقعة فقد توصلت لحضرة تكم السؤال اللازم بصورة الواقعة كي من بعد اطلاع حضرة تكم عليه يتحرر الجواب عن جواز الوطء على القبور وجعل المقبرة طريا بقا (اجاب) لا ينبغي أن يجعل المقبرة طريا بقا يتوصل منه الى باب حانوته حتى قال علماءنا اذ لم يصل الى زيادة قبره الا بوطء قبره ~~تكم~~ وموضوع جوابنا السابق فتح باب في الطريق النافذ للمرور وحيث كانت الحادثة فتح الباب في المقبرة ولا يتوصل للباب الا بالمرور على المقبرة يكون المرور والحال هذه مما لا ينبغي فعله شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في مفت بكر بالغة رشيدة مات أبوها ولها أم بالمهر وستة أم أب تر يد السفر الى جهة بعيدة فوق مسافة القصر وتأخذ بنت ابنتها معها فهل اذا امتنعت بنت الابن من السفر معها لا يكون للجدة المذكرة جبرها على ذلك لاسيما اذ لم يكن لها محرم يسافر معها (اجاب) نعم لا يكون للجدة جبر بنت ابنتها بالمناقة على السفر معها بدون رضاها ولا يحل السفر بدون محرم أو زوج والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مستأجر محانوت من ملاكها مشاهرة كل شهر بقدر معلوم من الدراهم وصار يدفع زيادة عن الاجرة لبعض ملاك المحانوت قد رآه من الدراهم خلاف الاجرة على سبيل الرشوة لا اجل عدم اخراجه من المحانوت فهل اذا اراد ملاك المحانوت اخراجه منها يكون للمستأجر المطالبة بما دفعه لهم من الدراهم على سبيل الرشوة على الوجه المذكور (اجاب) الرشوة حرام يجب ردها على معطيها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له فقراء من عتقاء والده أراد أن يدفع لهم في كل شهر جزا معلوما من أصل زكاة ماله وزكاة حرته لكونهم محتاجين ولا كسب لهم فهل والحال هذه يسوغ له ذلك ويؤجر على فعله أم لا (اجاب) يجوز للرجل دفع زكاته لعتقاء والده حيث كانوا مرفقا لها ويثاب على ذلك والله تعالى اعلم (سئل) من ضابط خانة بما مضى منته انه بسبب الاقضاء لزم الحال لمعرفة حكم امر التعيش هل يجب وزشرعاً أن يكون من الوجوه المغيرة المنهي عنها ثم عامل التكب من بيع البوطة وعملها وكذا بيع الخشيش المذهب للعقل وبيع الخمر وما أشبه ذلك واداء ارضع أحد من التعيش من تلك الوجوه فهل في ذلك اثم على المانع لهم أم كيف الحال (اجاب) الخمر نجاسة مغلظة وهي غير

ربيع الثاني سنة

متقومة في حق المسلم ولا يجوز بيعها لحديث مسلم ان الذي حرم شر بها حرم بيعها ويكفر
 مستحلها ويجوز بيعها وان لم يسكر منها ولا يجوز بيع الحشيشة أيضا كما أفتى به
 العلامة ابن نجيم وفي شرح الوهبانية ويحرم أكل الحشيش وقد اتفق مشايخنا ومشايخ
 الامام الشافعي رحمه الله على تحريم تناوله وأفتوا باحراقه مع حظر قيمته وأمر وابتدأ ب
 بانه والتشديد على أكله فلا ن فتوى المذهبين على حرمة حتى قال علماء واما من قال
 بحل أكله فهو زنديق مبتدع اه وفي التنوير عن الجوهرية يحرم أكل بنج وحشيشة
 وأفيون لكن دون حرمة الخمر ولو سكر بها كالأكل لا يحل بل يعزر اه وكذا يحرم شرب كل
 مسكر من الاشربة ولو متخذة من الحبوب كالبر والشعير والذرة والدخن على قول الامام محمد
 قليلها وكثيرها وبه يقتضى لقوله عليه الصلاة والسلام كل مسكر خمر وكل مسكر حرام فان
 قصد به شر بها التلهي أو سكر منها فهي محرمة بالاجماع فلا يحل بيعها وقد ذكر
 العلامة الزيلعي والعيني ان الذميين ينعون من بيع الخمر والخنازير وضرب الناقوس
 خارج الكنيسة في الامصار ولا ينعون من ذلك في قرية لا تقام فيها الجمعة والحدود وان
 كان فيها عدد كثير لان شعائر الاسلام فيها غير ظاهرة وقيل ينعون في كل موضع لم تشع
 فيه شعائره م وفي الجوهرية وليس لهم أن يبيعوا الخمر والمخزير بعضهم على بعض في
 دار المسلمين علانية اه ومن هذا يعلم ان المنع من بيع الاشياء المذكورة سائغ شرعا
 ولا اثم على المانع في ذلك بل يثاب عليه ويؤجر لانه نهي عن المنكر أو ما يؤدي اليه
 والنهي عن المنكر واجب شرعا والله تعالى أعلم (سئل) من طرف أمين ضابط
 خانه بما مضونه ان أمين الضابطة له منزل يدرب سعادة ويجواره ناس فقراء لهم اما كن
 مملوك لهم ويريد أمين الضابطة هدم حيطان جيرانه الفقراء وأن يبيعهم من عنده
 لوجه الله تعالى فهل يجوز ذلك شرعا أم لا (اجاب) نعم اذا وقع الهدم والبناء من طرفه
 تبرع الملاك العقار المذكور برضا الملاك يجوز ذلك شرعا والا فلا والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل يملك عبدا بالغا غمطا منه سيده بسبب دخوله على الحريم فباعه فاشتريته الزوجة
 ممن اشتراه اغاظه لزوجها وتريد أن يكون معها في بيته فهل للزوج منعه عنها ولا يكون
 لها كشف وجهها عليه واذا أرادت أن تمتنع من طاعة زوجها وتسكتب نفسها ما شرت
 قهر اعنه لا تجاب لذلك حيث دفع لها ما تعرفه عليه وتجبر على طاعته حيث كان قائما
 بحقوقها الشرعية ويكون له أن يسكنها في مكان شرعي خال عن أهلها وأهل بيته رأيه
 (اجاب) عبد المرأة في حرمة النظر وحله كالأجنبي معها فينظر لوجهها وكفيها فقط نعم
 يدخل عليها بلا انظار اجسا عا فان خاف الشهوة أو شك امتنع نظره الى وجهها غفل النظر
 مقيد بعدم الشهوة والا فحرام وهذا في زمانهم وأما في زماننا فنحن من الشابة ولو من غير
 شهوة وتجب النفقة لخدم الروجة المملوك لها ما كاتاما ولا شغل له غير خدمتها ولو
 جاءها بخدم لم يقبل منه الا برضاها ولا يملك اخراج خادما من بيته قال في النهروين ينبغي أن

١٢٧٠

٢٦

رجب

١٢٧٠

١٨

يقيد بما اذا لم يتضرر من خادمها اما اذا تضرر منه بان كان يخدم من ثمن ما يشتريه كما هو
 دأب صغار العبيد في ديارنا ولم تستبدل به غيره وجاءها بخادم امين فانه لا يتوقف على
 رضاها اه وتؤمر الزوجة بطاعة زوجها ولا تقرب على النشوز وهو الخروج عن طاعته
 بغير حق حيث أوفاهما بمحل الصداق وكان قائما بحقوق النكاح الشرعية وعليه أن
 يسكنها مسكنا مشريا مباحا ليعاين أهلها وأهلها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عظيم
 وقع في بئر فأراد صاحبه اخراجه من البئر فلم يمكن فقصد ذبحه فلم يقدّر على ذبحه في
 رقبته حسب الجارية بداعي ضيق البئر فخرجه في نخله وسال منه الدم فهل يكون ذلك
 حلالا ويجوز كل لمح (أجاب) اذا وقع به يرمي مثلا في بئر فلم يقدّر على اخراجه ولم يقدر
 على ذبحه أو أخرجه في المذبح فانه يذكي بذكاة الضرورة وهي جرح في أي موضع وقع
 من البدن كما صرحوا به فاذا وجد ما يذبحه بذكاة الاضطرار كما هو مذکور بالسؤال
 حل أكله والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها
 ابن عمر سنتان ونصف أراد منعها من ارضاعه بعد مضي ثلث المدة وهي لم ترض
 بذلك فماذا يكون الحكم الشرعي في ذلك (أجاب) مدة الرضاع حولان ونصف
 عند الامام وحولان فقط عندنا وهما وهو الاصح وعليه الفتوى ولا يباح الارضاع
 بعد مدته لانه جزء آدمي والانتفاع به له يضر ورة حرام على الصحيح كما صرحوا به وذكر
 القهستاني عن المحيط لو استغنى في حواين حل الارضاع بعد مدهما الى نصف ولا تأثم
 عند العامة ونقل أيضا قبله عن اجارة القاء لمدى انه واجب الى الاستغناء ومستحب الى
 حولين وجائز الى حولين ونصف اه ومن ذلك يعلم حرمة الارضاع بعد حولين
 ونصف حيث لا ضرورة والله تعالى أعلم (سئل) بافادته من الضابطية مضمونها قد علم
 لاضابطية طبع كتاب يقال له الصلوات والعوائد ونشرها بالبلدة امية العامة وحيث لم يفهم
 ان كان الكتاب المحكي عنه مخالفا للديانة والآداب ونظام الدولة أم لا لزم توقيعه لمخضرتكم
 ذو مل وورود الافادة عما يترأى في ذلك للعلمومية (أجاب) هذا الكتاب هو مجموع فوائده
 منقول بعضها عن كتب أخرى وبعضها منسوب الى المتقدمين من الصالحين ومتوقف
 اجابة ما فيه على كون صاحبها من أصحاب الاسرار وبعض ما فيه غير ثابت نقله ولا يلزم
 من هذا الكتاب اخلال الديانة وله نظائر كجربات الشيخ الديري وقد طبع مرارا حسبما
 هو مسموع وللعلمومية تحرر هذا والله تعالى أعلم (سئل) بافادته واردة من المحافظة
 مضمونها حضرة ناظر مطبعة بولاق أرسل لهذا الطرف ما يتضمن ان السيد عبد الله نور
 الدين يرغب طبع كتاب شمس المعارف للبوني على ذمته وهو بسبب ان الكتاب
 المذکور لم يسبق طبعه في المطبعة رام ناظر المطبعة الموصى اليه مخاطبة حضرة شيخ الجامع
 الازهر وحضر تكمليته لم جواز طبعه من عدمه وحضره شيخ الجامع أفاد ان الكتاب
 المحكي عنه هو من خصائص الآيات القرآنية واسرار الاسماء الالهية وهو كتاب

١٢٧٢

١٢

جادی الثانية

١٢٧٣

٢٧

جادی الاولى

١٢٨٢

٢١

روحاني ولا مانع من طبعه فلزم اخبار حضرته بكم لترد الافادة من حضرته بكم أيضا لاجل
اشعار حضرة ناظر المطبعة كطلبه (اجاب) ان هذا الكتاب مشتمل على ابواب من علم
الحرف والسميا والكيميا واستعمالات لاهلاك من يراد اهلاكه أو هدم داره أو
عقد لسانه أو حصول الكراهة بينه وبين غيره وما اشبه ذلك وفيه بعض امور تستلزم
اهانة لبعض آيات قرآنية كأن تكتب آية كذا وتبغى بماء هري الخمام وهذا كله
من المحرمات بمقتضى ما هو منصوص عليه في كتب مذهب امامنا الاعظم ابي حنيفة
رضي الله تعالى عنه وطبعه يؤدي لكثرته انتشاره والاشتغال به فلا يحلوا ما ان يترتب
عليه اضرار المال بلا فائدة أو اضرار بخلق الله تعالى وكلاهما غير سائ شرعا والله تعالى
أعلم (سئل) بافادة واردة من محافظة مصر مضمونها ان يوسف ودمتري شاشاني عرضا
بواسطة قنصل اتو جنرال دولة فرانسا بالتشكي في حق الشخص المسمى حنا مارون بكونه
بعد وفاة عمهما قمر له لقبه ولقب نفسه حنا شاشاني ويرومان منعه من ذلك وجنا المرقوم
أورى بان هذا اللقب مسمى به من صغره لامن عهد وفاة عم المرقومين وانه في غير امكانه
تغيير شهرته منعه من مضرت وانه لا بأس من تحرير رجلة ابراهيم بينهم وحيث ان
الخواجه يوسف شاشاني أحد المرقومين مازال مبادرا بأوجه التذكير وليس مكفيا
بذلك ومعهما على لزوم منع حنا مارون من ذلك اللقب فلاجل الوصول لما يقتضيه
المنهج الشرعي في هذا التقييم ل اقتضى الحال لخبرة حضرته بكم الامم بالاحاطة ترد
الافادة بما يرى موافقة اجرائه شرعا في هذه المسئلة للعلمية واجراء اللازم

حاشية انه كان حصلت التوربة من هنا الى الفريقين انه لمنع النزاع فالخوواجهنا
يستعمل في امضائه حنا شاشاني مارون ليكون النسب متصلا بمارون الذي هو لقبه
الاصلي فهل مع ذلك وتحرير الحجة التي اجاب عن تحريرها حنا المرقوم يكون ذلك
كافيا وما يقتضيه الحكم الشرعي في هذا الخصوص اذ على ما فهم ان حنا المسمى عنه
كان مربي بطرف عم الخواجه شاشاني المذكور (اجاب) ليس للخواجه يوسف والخواجه
دمتري شاشاني منع الشخص المسمى حنا مارون من تلقيب نفسه بشاشاني شرعا على فرض
ان ذلك لم يكن لقبه من قديم قبل وفاة عم المذكورين والتعريف الشرعي اذا كان
لشخص حاضر فالمتبر فيه الاشارة وان كان لغائب أو ميت فبذ كراسمه واسم أبيه
وجده ان لم يتم يرباقل من ذلك كلقبه أو صناعته أو وظيفته التي لا يشارك فيها أحد
في البلدة هذا ما يقتضيه الحكم الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من محافظة مصر
مضمونها تؤمل من بعد احاطة حضرته بكم بما ينهيه الخواجه يوسف منسان في رغبته
طبع الستة كتب القائل عنها ومتى كان طبعها غير ممنوع بكم بالافادة (اجاب) فيما
سبق طلبت المحافظة الافادة من هذا الطرف عن جواز طبع كتاب شمس المعارف
الكبرى فافدنا بانه لا ينبغي طبع هذا الكتاب شرعا فكذا طبع كتاب شمس المعارف

الصغرى لانها مختصرها واما كتاب مجموع الجملوتية وكتاب ابى معشر فما لا ينبغي
 طبعهما شرعا لما في ذلك من ضياع مال من يشتغل بهما بلا ثمرة حيث لا واسطة او حصول
 ضرر لبعض المخلوقات وكذا لا ينبغي طبع قصة على التاجر لان ذلك من الاكاذيب الملاقي
 لا ينبغي الاشتغال بها و يترتب على ذلك ضياع الاوقات بلا فائدة واما كتاب مجموع
 المتون وكتاب صلوات واوراد الشيخ البكرى فلا مانع من طبعهما والله المومنة تحرروا وقد
 تصادف وروود عريضة مشعولة باسماء عشرة اشخاص من الكتبيين مضمة ونهاية الا ان
 حاصل امانة للكتب الاسلامية بواسطة داخل اليهود والنصارى في بيعها وشرائها
 وبالمخصوص في طبعها يحصل تناثر اوراق مشعولة على احاديث وآيات قرآنية واسماء
 عظيمة من غير اكرام منهم بها بالقائنها في الطرقات والدخول بها في الخما مير وخلافها
 وهذا امر يخل بحسن الشريعة الاسلامية ويقتضي عدم الترخيص لافراد هؤلاء
 الطوائف بطبع كتب العلم الشريف منعاً للاهانة فاذا كان الامر كذلك فاللازم منع
 من يحصل منه ذلك وعدم الترخيص له في طبع ما ذكر المترتب عليه ما لا يسوغ شرعا
 ما لم يحصل منه من التحفظ وعدم وقوع المظورات والعريضة المذكورة رسالة لصق هذا
 لاجراء المقتضى والله تعالى اعلم (سئل) بالفائدة من ضابطية مصر مضمة وثاؤل من
 بعد المطالعة سيادكم ما ينهيه محمد أبو زيد أفندي الخوجه بالمندارس من رغبته طبع
 الكتب الموضحة عنها بعرضه ومتى تراهي لحضر تكتم عدم المانع لطبعها بكم
 بالفائدة (أجاب) متى خليل في فقه الامام مالك ودلائل الخيرات ومتن الالعية في علم
 العربية لا مانع من طبعها مع ملاحظة عدم الاهانة والله تعالى اعلم (سئل) من طرف
 ضابطية مصر شرعا على عرض بما حاصله من بعد مطالعة حضر تكتم ما ينهيه حسن أحمد
 الطونجي الراغب فيه طبع الكتب الموضحة عنها بكم متى تراهي عدم المانع لطبعها
 بكم بالفائدة (أجاب) دلائل الخيرات ومجموع المتون وجزءهم ومجموع الاوراد ومتن
 الشفاء للقاضي عياض المستول عن طبعها المذكورة لا مانع شرعا من طبعها مع ملاحظة
 عدم الاهانة والله تعالى اعلم (سئل) من طرف ضابطية مصر شرعا على عرض بما حاصله
 قول من بعد المطالعة سيادكم ما ينهيه صالح وهي أفندي المطبجي من رغبته طبع
 الكتب الموضحة بعرضه ومتى يرى لحضر تكتم عدم المانع لطبعها بكم بالفائدة (أجاب)
 دلائل الخيرات وحاشية الشيخ الباجوري على السنوسية والترجمان التركي والعربي
 والفارسي ومجموع الاوراد ومجموع المتون ومتن أي شجاع في فقه الامام الشافعي والتحفة
 المرضية ومناقب السيد البدوي وحاشية الشيخ البكري على السبوط وحاشية الشيخ
 النجاري على الكفراوى وديوان الخطب لابن حجر والقول المتين في بيان أمور الدين
 وجزء تبارك وجزءهم المذكورة المستول عنها لا مانع من طبعها مع ملاحظة منع
 المظورات وعدم الاهانة وقد سبق اعطاء الفائدة عن بعضها بذلك والله تعالى اعلم

١٢٨٨

٨

١٢٨٨

١٤

١٢٨٨

١٩

جادی الثانية سنة

(سئل) من طرف ضابطية مصر شر حاعلى عرض بما حاصله تؤمل من بعدم مطالعة
 حضر تك ما ينهيه الشيخ حسن أجد الطونخى المطبعى الراغب فيه طبع الكتب الموضح
 عنهم إذ متى تراهى عدم المانع لطبعها يكرم بالافادة (أجاب) تاريخ السكامل لابن الأثير
 والملل والفحل للشهرستانى وخزانة الادب لابن حجة وشرح قصيدة ابن عبدون لابن بدرون
 المسئول عن طبعها الامانع منه شر عامع ملاحظة عدم الاهانة والله تعالى أعلم (سئل)
 من طرف ضابطية مصر شر حاعلى عرض حاصله من بعدم مطالعة حضر تك ما ينهيه صالح
 افندى وهى الراغب فيه طبع الكتب الموضح بيانها اعلانه متى تراهى عدم المانع
 لطبعها يكرم بالافادة (أجاب) حاشية الشيخ الشرقاوى على الهدى فى التوحيد
 ونقبر الشيخ الانبائى على الازهرية فى النحو والمسئول عن طبعها الامانع منه شر عامع
 ملاحظة عدم الاهانة والله تعالى أعلم (سئل) من طرف ضابطية مصر شر حاعلى عرض
 حاصله تؤمل من بعدم احاطة حضر تك بما انها مقدمة مصطفى افندى وهى المطبعى
 الراغب طبع الكتب الموضحة بمذاق وافق طبعها يكرم بالافادة (أجاب) شرح
 المنهوى العربى للشيخ يوسف فى التصوف وحاشية ابى النجاء على شرح الشيخ خالد وحاشية
 العطار على الازهرية وشرح الآجرومية فى علم النحو وحاشية الصفى على ابن تركى فى فقه
 الامام مالك المسئول عن طبعها الامانع منه شر عامع ملاحظة عدم الاهانة كما سبق والله
 تعالى أعلم (سئل) من طرف ضابطية مصر شر حاعلى عرض حاصله من بعدم احاطة
 حضر تك علم ما ينهيه مقدمه منصور افندى محمد المطبعى فان لم يكن هناك موانع
 ولا محذورات فى طبع الكتب المذكورة ترد الافادة عنهما من حضر تك لاجراء اللازم
 اتباعا لاصول (أجاب) طبع كتاب ترتيب زيبا ودلائل الخيرات وبخره تبارك
 وعم والنحو يطين والسبع سور من القرآن العظيم المحكى عنها الامانع منه مع ملاحظة
 عدم المحظورات كوقوع اهانة لشي من ذلك والله تعالى أعلم (سئل) بالافادة من
 ضابطية مصر شر حاعلى عرض مقدم من مصطفى افندى وهى رئيس المطابع مضمونه
 الاستغهام عن طبع الكتب الا فى بيانها (أجاب) طبع حاشية البقرى على السبط
 فى علم الفرائض وحاشية الامير على الشذور فى النحو وحاشية العدوى على الزرقانى فى
 فقه الامام مالك المحكى عنها الامانع منه مع ملاحظة عدم المحظورات والله تعالى
 أعلم (سئل) من طرف ضابطية مصر شر حاعلى عرض بما حاصله الاستغهام عن
 جواز طبع اربعة كتب أحدها حاشية الصفى والثانى حاشية البرماوى والثالثات
 ترغيب المشتاق ورابعها ابن تركى (أجاب) طبع حاشية الصفى فى فقه الامام
 مالك وحاشية البرماوى فى فقه الامام الشافعى وترغيب المشتاق فى أحكام الطلاق فى
 فقه الامام المذکور وابن تركى فى فقه الامام مالك لا مانع منه مع ملاحظة عدم الاهانة
 وعدم المحظورات والله تعالى أعلم (سئل) من طرف ضابطية مصر شر حاعلى عرض

١٢٨٨

٢١

١٢٨٨

رجب
١٨

١٢٨٨

١٨

شعبان

١٢٨٨

٢٤

رمضان

١٢٨٨

١٥

شوال

١٢٨٨

١٢

بما حاصله الأمل من بعد الاطلاع على ما ينشئ عنه مقدمه الراغب به طبع الخمسة كتب
الموضحة فيه فان لم يكن مانع هناك ولا محذور ولا جرحا طبعها يفسد شرعا على هذا الاجراء
المقتضى (اجاب) طبع التقويم السنوي اذا وافق المهمة ومجموع المتن ومجموع
الايراد وحاشية الشيخ الباجوري على السنوسية في علم التوحيد وشرح ابن فاسم في فقهه
الامام الشافعي المذكورة لا مانع منه شرعا مع ملاحظة عدم المحظورات حسب السوابق
والله تعالى أعلم (سئل) من ضابط يسهل مصر بافادته واردة بالاستفهام عن طبع المسئلة
الهيفاء ومجموع الايراد وترجى ان تركى وعرفى وقصة أنس الوجود وحكاية زعيط ومعيط
وقصة نعيم الدار وقصة دليلة الهتالة وقصة مشرف من حكاية ألى زيد وقصة سعد
اليتيم وقصة مسرور والتاجر وقصة معاذ بن جبهل وديوان ابن عروس وقصة الجمال
وقصة القط والغار الموضحة نشقة لصق الافادة المذكورة وهل فيها ما يخل بالديانة أم لا
(اجاب) المترقى في هذه المسألة انه لا بأس بالتصريح بطبع كل من مجموع الايراد
والترجى ان تركى والعرفى وديوان ابن عروس من ضمن الكتب المرغوب طبعها فقط
بملاحظة منع المحظورات والله تعالى أعلم (سئل) من ضابطية مصر شرعا على عرض
مقدم من حسن يوسف حاصله طاب الافادة عن موافقة طبع كتاب الصلوات البرية في
فضل الصلاة على خير البرية للاستاذ السيد المبكى وشرح ورد سحر للاستاذ الشيخ
الشرقاوى أو عدمها الاجراء اللازم (اجاب) طبع كل من كتاب الصلوات البرية في فضل
الصلاة على خير البرية للاستاذ السيد المبكى وشرح ورد سحر للاستاذ الشيخ الشرقاوى
لا مانع منه بملاحظة عدم المحظورات حسب السوابق والله تعالى أعلم (سئل) بافادته
واردة من الضبطية شرعا على عرض بما حاصله مقدمه يرغب طبع الكتب المبينة
بهذا فهل يجوز طبعها (اجاب) طبع كل من الرسالة المنصنة فضل شهر ربيع الاول
وما يتعلق بولادة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وسبب رضاعه من السيدة هليمة وتنقل
نوره الى أبيه سيدنا عبد الله وذكر نسبه الشريف وسفره الى الشام وزواجه بالسيدة
خديجة الكبرى وكتاب عنوان البيان للرحوم الشيخ عبد الله الشبراوى وجزء عم وجزء
تبارك وكتاب الهجائية والامثال لتعليم الطالب والاطفال ومجموع الايراد وفضائل
البسملة لا بأس به مع ملاحظة عدم المحظورات حسب السوابق والله تعالى أعلم (سئل)
بافادته واردة من ضبطية مصر حاصلها الأمل من بعد مطالعة سيادتك ما ينشئ به مصطفى
وهي المطبعية من رغبته طبع الكتب بين الموضوعين بعرضه متى تراءى لحضرتكم
عدم المانع لطبعها ما يكرم بالافادة (اجاب) طبع خزينة الاسرار وحاشية الباجوري
على السمرقندية لا مانع منه مع ملاحظة عدم المحظورات والله تعالى أعلم (سئل) بافادته
واردة من ضبطية مصر شرعا على عرض مقدم من محمد أبى زيد يرغب التصريح له بطبع
الخمس كتب الموضح بيانها بعرضه هل يوافق طبعها أولا (اجاب) طبع كل من

٢١ ١٢٨٨

ذى الحجة

٢٦ ١٢٨٨

٢٦ ١٢٨٨

مهر

٨ ١٢٨٩

صفر

١٢٨٩

شوال

٩ ١٢٨٩

سنة

صفر

حاشية السجاهي على القطر وشرح الشذور في علم العربية وشرح ابن قاسم في فقه الامام الشافعي وحاشية السنوسية وحاشية الجوهرة للاستاذ الباجوري في التوحيد لا بأس به مع ملاحظة عدم المظهورات حسب السوابق والله تعالى اعلم (سـ مثل) بافادة من ضبطية مصر شرعا على عرض مقدم من أحمد طر شرج طائفة الوراقين بطلبه الترخيص له في طبع دلائل الخيرات ومجموع المتون وكتاب ألف ليلة وليلة وقصة سيدنا معاذ ومجموع الاوراد وشرح ابن قاسم على متن أبي شجاع وغيره وقصص الانبياء وطلبت الافادة عن الجواز من عدمه (أجاب) طبع من دلائل الخيرات ومجموع المتون ومجموع الاوراد وشرح ابن قاسم على متن أبي شجاع وغيره وقصص الانبياء فقط من ضمن الكتب الموضحة عن مقدمه لا مانع من طبعه شرعا بشرط عدم الاهانة والمظهورات والله تعالى اعلم (سـ مثل) من محافظة مصر بافادة ضمنها بناء على تشكي الحاج عبد الرسـ ول الى قنسـ لا تودولة الانكايز في شان الثلاثة صناديق التي داخلها المصاحف المحاصل التوقيف من كرك السوييس في الافراج عنها بالقول انه ممنوع دخولها لكونها من طبع الهند حصلت الخابرة من هذا الطرف مع مصلحة هموم الكمارك المصرية فوردت منها الافادة في ٢٨ الماضي تتضمن حصـ ول التهرب الى كرك السوييس بارسال مصحف لهذا الطرف لاجل بعثه لطرف حضر تكمل نظره حتى اذا روى الحضر تكمل عدم المانع من ادخال المصاحف السالف ذكرها يتحرر الى كرك السوييس بالافراج عنها وحيث انه الآن وردت افادة من كرك السوييس ومعهام مصحف مختوم عليه بالشمع الاحمر لزم تحريره الحضر تكمل وهو مرسل الامل بعد الاطلاع عليه يكرم بافادة ما يراهى الحضر تكمل (أجاب) قد علم ما يخضاب سعادتك ولم يفهم مما توضع به اسباب منع دخول المصاحف طبع الهند من الكمارك فاذا كان المنع وعدمه منوطا بوجود الخل القاحش فيها ليس الا فينظر هذا المصنف المرسل لهذا الطرف الهكي عنه بخضاب سعادتك لم يتضح به خلل فاحش يوجب منع التعامل به ونشره وادا كان المنع لمحظور أو شيء آخر فلم يعلم لهذا الطرف والله تعالى اعلم (سـ مثل) بافادة من ضبطية مصر شرعا على عرض مقدم من منصور آفندي المطبعي بالاستاذان عن طبع جزء من قد سمع وتكميل الجزء الثاني من اظهار الحق وقصة المعراج (أجاب) لا مانع شرعا من طبع كل من جزء قد سمع وتكميل الجزء الثاني من اظهار الحق المطبوع سابقا في الاستانة العلمية وقصة المعراج مع ملاحظة عدم المظهورات والله تعالى اعلم (سـ مثل) في لفظ الدعاء الذي يقرأ بين المغرب والعشاء في ليلة النصف من شعبان الذي هو اللهم يا ذا المن الى آخره هل هو من دعائه صلى الله عليه وسلم أو من دعاء بعض الصالحين وما حكم الكيفية التي تكون في ذلك الوقت من الاجتماع ورفع الاصوات في المساجد هل هو من السنة أو من البدعة أفيدوا الجواب (أجاب) احياء ليلة النصف من شعبان بالصلاة أو الذكرا أو قراءة القرآن مستحب وقد وردت به السنة

١٢٩٢

١٠

شوال

١٢٩٢

٢٢

شعبان

١٢٩٣

١

١٢٩٤

٢٠

والدعاء فيها مستجاب كما ثبت ذلك في الاحاديث ولم يعلم ورود الدعاء المعروف الا ن
 بخصوصه في هذه الليلة عن النبي صلى الله عليه وسلم وأما الاجتماع في احيائهم فلم يثبت
 عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضي الله عنهم فيه شيء ونقل عن بعض علماء الشام
 استنباط طائفة من أعيان التابعين تكالدين معدان ولقمان بن عامر احياء هاجم جماعة في
 المسجد ووافقهم على ذلك اسحق بن راهويه كما أفاده في امداد الفتاح للامامة الشريفة لابي
 ورفع الاصوات بالذكر والدعاء وقع فيه اختلاف ووفق العلامة خبير الدين الرملي فقال
 ان ذلك يختلف باختلاف الاشخاص والاحوال فالاسرار افضل حيث خيف الرياء أو
 تاذى المصلين أو النيام والجهر افضل حيث خلاصه كره لانه أكثر عملاً لتعدي فائدته
 الى السامعين ويوقظ قلب الذاكرا الى آخر ما ذكره والله تعالى اعلم (سئل) بافادة
 من قاضي المنصورة عن حكم الافادة الواردة من حضرة رئيس مجلس المنصورة
 التي صورتها في بعض القضايا الجنائية التي يقتضي المحال نظر هاشم عابح ورضيتم
 بالجلس ينظر لنا انه في مواجهة الخصام الواقفين على أرجلهم أمام فضيلتكم هم
 وشهودهم للحكمة الشرعية يجري سؤالهم بمعرفة نائب أفندي المحكمة حالة كونكم
 جالسين متعاطين شرب الدخان في السفرة حتى يترتب على ذلك تقليد بعض الجالسين
 لحضرتكم في هذه الاجراءات ولعلنا ان شرب الدخان في اثناء المرافعات الشرعية غير جائز
 لما قلناه عن أفواه العلماء العاملين مثل حضرة الاستاذ الشيخ محمد عيسى وخلافه من
 السادة المالكية لما في ذلك من انتهاك حرمة الشريعة الغراء أردنا نصيحة بعض
 اخواننا الجريين ذلك فردوا علينا بقولهم ان هذا الامر جائز فلو كان محظوراً
 من حضرة مولانا قاضي أفندي المديرية وحيث حصل بيننا وبينهم الخلاف في هذا الامر
 وكنا وكن على مذهبه الذي يعبد الله عليه لها فظمتنا على اعتبار ديانتنا الغراء ورفعنا
 هذا الامر الى فضيلتكم بقصد الاستفتاء من هذه المادة المحادثة العهد فالامل الافادة بما
 يوافق الشرع الشريف لنكون على بصيرة من ذلك مع التفضل علينا بتعيين المذهب
 الذي يرى شرب الدخان في مجلس المرافعة الشرعية لاجل الاقناع وردع المتعدي عن
 انتهاك الحرمات المرعية أو خلافه ولكم في ذلك مزيد الفضل والثواب (اجاب) المحكم
 الشرعي في شرب الدخان الذي لا يغيب العقل ولا يضر بالجسم ولا يترتب عليه فتور ولا
 محظور شرعي هو الاباحه بناء على القول بان الاصل في الاشياء التي لم يرد في شأنها نص
 شرعي ولا ضرر في استعمالها الاباحه وهو المرجح كما نقله عن سيدي على الاجهوري
 المالكي في رسالته غاية البيان في حل شرب الدخان في شرح لامية ابن الوردى للعلامة
 القناوي الشافعي ونقل في الشرح الممدود كورفتوى عن علماء من المذاهب الاربعه بجهل
 شر به لذاته والحال ما ذكر بقطع النظر عن العوارض فارجع اليه ان شئت هذا بالنسبة
 لاصل شر به وأما شر به في اثناء المرافعات الشرعية في القضايا الجنائية مثلاً ان يكون

ذى القعدة سنة

جالس في ذلك المجلس كالتقاضى فهو استعجال لمباح لذاته بشرطه السابق في ذلك المجلس
فاذا لم يتحقق منه اهانة لحرمة الشريعة الغراء فهو على أصله لم يعرض له حكم آخر غير
ما أفتى به هؤلاء العلماء من المذاهب الاربعية حيث لا موجب والافه حرام قطعاً اذا
لا قائل يجاوز اهانة الشريعة الغراء بل ربما كان كفراً والعياذ بالله تعالى لم يكن هذا غير
حاصل فلا يترب هذا المحظور نعم قال الاستاذ الشيخ الطحطاوى والظاهر ان حكم
تعاطيه حال القراءة يكره لما فيه من الاخلال بتعظيم كلام الله تعالى وما تقدم من ان
الاصل في الاشياء الاباحة نقل العلامة ابن عابدين انه المختار عند الجمهور من الحنفية
والشافعية كما صرح به المحقق ابن الهمام في تحرير الاصول والله تعالى اعلم (سئل)
بافادة من ديوان الاوقاف مضمونها قد توضح في افادة شيخ خدامه مسجد حضرة سيدنا
الحسين ان مجلس ذكر السعدية الجارية عمل بالمسجد في يوم الثلاثاء جار ضرب باضطراب
فيه وانه صار التنبيه منه مراراً منع الضرب بذلك الطبل ولم تحصل غيرة وانكون الزوار
وطلبة العلم حاصل منهم الاعتراض على الضرب بالبالا المذكور قائلين انه حرام فيرغب
شيخ خدامه المسجد المشار اليه من منع ذلك وحيث ان النظر في مثل هذا هو مما يتعلق
بسيادتهم لم يحرره مؤمل افادة المحكم الشرعى (اجاب) ما ذكر بافادة سعادتكم صار
معلوماً وحيث ان اجراء ضرب طبل الباز في المساجد مما لا يسوغ شرعاً من طرف الديوان
يجرى التنبيه على من يلزم بمنعه ومحمل ذلك اذا كان فيما ذكر تشويش على مصل أو
اجتماع من لا يليق اجتماعه بالمسجد أو كان للهوى حتى صرحوا بعدم جواز رفع الصوت
بالذكر في المسجد اذا قرب عليه التشويش على المصلين والله تعالى اعلم (سئل) بافادة
من حضرة الشيخ محمد الانبأى المولى مشيخة الجامع الازهر خطاباً بهذا الطرف صورتها
وردت لهذا الطرف افادة من سعادة وكيل الجهادية تتضمن ان سعادة الباشا ما ظر
الجهادية والبحرية أشار بما ورد منه لسعادة وكيل الجهادية قلغرافيا عن النظر في مسألة
هدم وحرق الصنم الموضوع بالاز بكية بمكان مأذنة مسجد الاز بكية مع كسر رؤس
الصنم الموجود في فتحي كبرى قصر النيل أيضاً واعطاء الاخطار اللازمة لسعادته
باعداد الصنم المذكور لاجل أن يطمئن على تأدية الفرائض المحافظة لنظام الامة وقلوبها
بما ان دين الاسلام يحترم علينا وضع الاصنام التي كسرتها الهامة عند دخولهم مكة
المشرقة قياماً باوجبات الدين وتنويع ذلك التلغراف ان المصائب ما نزلت على بلادنا
الامن عهداً نصب صغى مصر واسكندرية وبرام اعطاء الافادة الواضحة بما يقتضيه نص
الشرع الشريف في ذلك لاتباع الاجراء بمقتضاه الى آخر ما فيه وحيث انه من اللزوم افادة
سعادته بالمحكم الشرعى عن ذلك في جميع المذاهب اقتضى تحريره سيادتكم بتعبدوا
المحكم فيه على هذاب الامام الاعظم والامل سرعة الافادة لانه ورد ساعة تاريخه أيضاً
استجبال لذلك (اجاب) الحمد لله صرح علماءنا بأن اقتناء صورة ذى الروح الكبيرة التي

١٢٩٧

٢٠

شوال

١٢٩٩

١٦

تبدو للناظر بدون تأمل وهي كاملة الاعضاء التي لا تعيش بدونها مكره فخر بما فيجب
 ازالته شترعا ونقل في ردالهتار على الدرو في حاشية العلامة أبي السعود عن الخلاصة انه
 جوز لمن رأى صورة في بيت غيره أن يزيلها وينبغي أن يجب عليه ولو استأجر مصورا فلا
 أجر له لان عمله معصية كذا عن محمد ولو هدم بيتا فيه تصاوير ضمن قيمته خالها عنها انتهى
 ومنه يعلم حكم ازالة الصنم المذكور وكسر رؤس الصور الموجودة في فحتي كبرى قصر
 النيل والله تعالى أعلم (تتم للجواب المذكور) ويجب على حكام المسلمين ازالة
 كل منكر في بلادهم كالتعامل بالربا وفتح الاماكن المعروفة بالذكرا خانات والمخارات
 وسائر الموبقات ومنع المظالم عن عباد الله تعالى المخالفة للشرع الشر يف ومنع الظلم
 والحكم به - ير ما أنزل الله تعالى بل هذا آكد والله تعالى أعلم (سئل) بأفادته من الداخلية
 من قلم الوقائع تتضمن ان الشيخ محمد اهزيلا صاحب امتياز مطبعته يات من طبع قصيدة
 سيدي محمد بن زين التحرير ولما احيل نظرها على حضرات العلماء محرري الوقائع
 لا عطاء القول في بعضها جوز طبعها بعد حذف بعض أبيات لا يحسن نشرها والبعض
 توقف بدعوى انه لا يجوز طبعها كليا وحيث مقتضى عرضها على فضيلتكم للاطلاع
 عليها واعطاء الافادة بما يترامى من جواز طبعها وعدمه لزم تحرير له لسيادتهكم
 بذلك ومعه القصيدة (أجاب) لا مانع من طبع هذه القصيدة الحشرية المنسوبة
 لسيدي محمد بن زين التحرير اذ لم يخرج ما ذكره فيها عما ورد ولو في حديث
 ضعيف أو قول مختلف فيه بين العلماء والله تعالى أعلم (سئل) بأفادته ناظر قلم
 الوقائع بالاستفهام عن جواز طبع كل من كتاب ابن سيرين وابن جاهين والنابلسي
 وهل فيه اخلال بالدين أو النظام أو الآداب العمومية حيث ان قانون المطبوعات يمنع
 جواز ما يخجل باحد هذه الثلاثة (أجاب) طبع كتاب ابن سيرين وابن جاهين وسيدي
 عبد الغني النابلسي المؤلف كل منها في تعبير المنامات لا يرى في محرره اخلال بالدين
 وغيره حيث روي في ذلك عدم الخطور الشرعي كاهانة لما كتب فيه اسم الله تعالى
 لاسيما وولفوها من أكابر علماء الاسلام وقد سبق طبع كتاب سيدي عبد الغني
 النابلسي وابن سيرين بهامشه في مطبعة بولاق الكبرى في جمادى الاولى سنة ١٢٩٤
 والله تعالى أعلم (سئل) عن مسائل ستة واردة من المندبة صد الاستفتاء عنها (الاول)
 ما تقول علماء الاسلام فيما لو نكح مسلم امرأة من أهل الكتاب يهودية أو نصرانية أو نكح
 مجوسية هل يجوز أولا واذا فاقم بالمجوز فلهل يثبت لتلك المرأة على زوجها حقوق
 الزوجية من المعاشرة بالمعروف ووجوب الانفاق والقسم كالمسلمة (أجاب)
 نعم يجوز نكاح المسلم امرأة من أهل الكتاب يهودية كانت أو نصرانية ولا يجوز
 نكاحه مجوسية لما في الدر المختار وصح نكاح كاتبة وان كره تترها مؤمنة
 بني مرسل مقررة بكتاب منزل وان اعتقدوا المسيح الها وكذا حل ذبيحتهم على المذهب بحر

١٣٠٠

٩

ربيع الثاني

١٣٠١

١٠

محرم

١٣٠٢

٢٠

ولما في الفتاوى الهندية في الباب الثالث في بيان المحرمات القسم السابع المحرمات بالشرك لا يجوز نكاح المجوسيات ولا الوثنيات وسواء في ذلك الحرائر منهن والاماء كذا في السراج الوهاج انتهى ثم قال ولا يطاق المشرقة والمجوسية بملك اليهن انتهى ولقوله تعالى ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا ولا مة مؤمنة خير من مشركة ولو أعجبتكم والمشرقات تم الكتابيات لان اهل الكتاب مشركون لقوله تعالى وقالت اليهود عزير ابن الله وقالت النصارى المسيح ابن الله الى قوله تعالى سبحانه عما يشركون ولكنها خصت عنها بقوله والمحصنات من الذين اوتوا الكتاب كما في البيضاوي وهي من سورة المائدة ولم ينسخ منها شيء كما في طاشية الشهاب عليه وفي الهندية أيضا ويجوز للمسلم نكاح الكتابية المحرّبة والذمية حرة كانت أو أمة كذا في محيط السرخسي والاولى ان لا يفعل ولا ياك كل ذبيحتهم الا ضرورة كذا في فتح القدير ثم اذا تزوج المسلم الكتابية فله منعها من الخروج الى البيعة والكنيسة كذا في السراج الوهاج ومن اخذ المخزفي منزله كذا في النهر الفائق ولا يجبرها على الغسل من دم الحيض والنفاس والحناية كذا في السراج الوهاج انتهى ثم قال وكل من يعتقه ديناً سماوياً وله كتاب منزل كصنف ابراهيم عليه السلام وشيث وزبور داود عليه السلام فهو من اهل الكتاب فتجوز منّا كتحتم وأكل ذبائحهم كذا في التبیین انتهى ثم قال ومن كان أحد أبويه كتابياً والاخر مجوسياً كان حكمه حكم اهل الكتاب كذا في البدائع ولو تزوج المسلم كتابية فتمحست حرمت عليه وانفسخ نكاحها وان تزوج يهودية فتنصرت أو نصرانية فتهودت لا يفسد نكاحها ولو تصابأت عند ابي حنيفة لا يفسد وعندهما يفسد كذا في الجوهرة النيرة انتهى ثم قال ويجوز نكاح الكتابية على المسلمة والمسلمة على الكتابية وهما في القسم سواء لاستوائهما في محلية النكاح كذا في شرح الجامع الصغير لقااضي خان وفيها من الباب الحادي عشر في القسم ومما يجب على الازواج للنساء العدل والتسوية بينهما فيما يملكه والبيتوتة عندها لا محبة والمؤانسة لا فيما لا يملكه وهو الحب والجماع كذا في فتاوى قاضيخان والعبد كالمحرر في هذا كذا في الخلاصة فيسوي بين ابنة ديدة والقديمة والبركة والنيب والصبيحة والمريضة والرتقاء والمجنونة التي لا يخاف منها والحائض والنفساء والحامل والحائض والصغيرة التي يمكن وطؤها والمحرمة والمولى منها والمظاهر منها كذا في التبیین وكذا بين المسلمة والكتابية كذا في السراج الوهاج وفيها أيضاً من الفصل الاول من الباب السابع عشر في النفقات تجب على الرجل نفقة امرأته المسلمة والذمية والفقيرة والغنية دخل بها أو لم يدخل كبيرة كانت المرأة أو صغيرة بجامع مثلها كذا في فتاوى قاضيخان انتهى وفي تنوير الابصار من باب النفقة فتجب للزوجة على زوجها ولو صغيراً لا يقدر على الوطء أو فقيراً ولو مسلمة أو كافرة تطيق الوطء انتهى ومما يدل على مساواة الزوجة الكتابية للمسلمة فيما ذكر اطلاق النصوص الواردة فيما يجب للزوجات على أزواجهن وبالعكس

ما عدا الميراث واللعان وحدها القذف لما رواه البخاري في كتاب القرائن ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم ولما في المصابيح لا يتوارث أهل ملتين شتى والاجماع عليه وهو على انه لا حد الا بقذف المسلمة ولان شرط اللعان الا حصان وأهلية الشهادة وهو كونها مسلمة حرة بالغلة عاقلة كما في رد المحتار من اللعان ودليل حل الكتابية قوله تعالى والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم وقوله تعالى ومن لم يستطع منكم طولا أن ينسكح المحصنات المؤمنات فمما لم يكن إيمانكم من قتياتكم المؤمنات قال النسفي في تفسيره المعنى ومن لم يستطع زيادة في المال وسعة يمانع بها نسكاح المحررة فلينسكح أمة ونسكاح أمة الكتابية يجوز عندنا والتقييد في النص للاستحباب بدليل ان الايمان ليس بشرط اتفاقا مع التقييد به وقال ابن عباس ومعاوية الله على هذه الأمة نسكاح الأمة واليهودية والنصرانية وان كان موسرا وفيه دلائل لنا في مسألة الطول وقال أنس نسكح عثمان نصرانية ونسكح طلحة يهودية والله تعالى أعلم (الثاني) هل يباح طعام أهل الكتاب وما المراد من الطعام في قوله تعالى وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم الطعام المطلق على إطلاقه أو الطعام المذبوب المحلل على حسب شرع الاسلام (أجاب) نعم يباح طعام أهل الكتاب سواء كان من الحيوانات المذكاة ذكاة شرعية أو من غيرها مما لم يرد الشرع بتحريمه ودليله من الكتاب قوله تعالى وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم لكن المراد بالطعام في الآية خصوص الحيوانات المذكاة ذكاة شرعية لأن غيرها لا يختص حله بجملة دون أخرى فلا فائدة في التخصيص عليه بخلاف المذبوب لا ترى ان ذبيحة الجوسى والثني لا تحل بخلاف ذبيحة الكتابية فهذه نمكة التخصيص قال النسفي في تفسيره وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم أي ذبائحهم لأن سائر الاطعمة لا يختص حلها بالملة وطعامكم حل لهم فلا جناح عليكم ان أطعمتموهم لانه لو كان حراما عليهم طعام المؤمنين لما سأل اطعمهم وفي تفسير الخازن وأجمعوا على ان المراد بطعام الذين أوتوا الكتاب ذبائحهم خاصة لان ما سوى الذبايح فهي محللة قبل أن كانت لأهل الكتاب وبعد أن صارت لهم فلا يبقى التخصيص بها بأهل الكتاب فائدة ولان ما قبل هذه الآية في حكم الصيد والذبايح فحمل هذه الآية عليه أولى ولان سائر الطعام لا يختلف من تولاه من كتابي وغيره وإنما تختلف المذكاة فلما خص أهل الكتاب بالذكاة دل على ان المراد بطعامهم ذبائحهم اهـ ودليله من السنة كما صلى الله تعالى عليه وسلم من الشاة التي أهدتها اليهودية زينب بنت الحارث امرأة سلام بن مشكم حين قدمت الى عنزها فذبحتها واصلتها ثم قدمت الى سم لا يلبث بأن يقتل من ساعتها فكل منها وأكل رهط من أصحابه معه والحديث مشهور شائع ذكره البخاري في صحيحه وأبو داود في سننه وصاحب المواهب اللدنية والسيرة الحلبية وسيرة ابن هشام وغير ذلك وكان ذلك في

غزوة خيبر بعد فتحها في بقية الهرم سنة سبع من الهجرة والله تعالى أعلم (الثالث) ما حكم وطء المرأة التي يستخدمها رجل بالشرية أو بالنفقة فقط ويعاشرها كالزوجة فيأكل ويشرب ويبيت معها على الاعلان بتراضي الطرفين فهل ينزل تراضيهما على ذلك منزلة الصيغة الشرعية وينزل الاعلان المذكور منزلة شهادة الشاهدين فينعقد النكاح بذلك أولا وفي هذا عموم البلوى في بلدة عظيمة من بلاد الهند من ديار الاسلام اسمها حيدرآباد دكهن ولا يهتدون عن كونها في نكاح الغير أو في عدته بل ربما يعلمون انها متزوجة بزوج آخر وفي عدته فان قلتم بالاول فهل اول الوطء حرام أم حلال باعتبار التراضي فقط أولا بد من التراضي والاعلان وما معني الاعلان للنكاح عند مالك وهل يعمل به عند الحنفيين (أجاب) حكم هذا الوطء الحرمة وانه زنا محض لانه لم يوجد في نكاح ولا في شبهته أما الاول فلان ركنه الايجاب والقبول اللذان ينعقد بهما ولو وجد وأما الثاني فلعدم وجود ما يحقق ذلك قال في الهندية في الباب الاول من النكاح وأما ركنه فلا يوجب والقبول كذا في الكافي والايجاب ما يتلفظ به من أي جانب كان والقبول جوابه هكذا في العناية وقال أيضا في الباب الثاني وما ينعتق به النكاح فهو نوعان صريح وكناية فالصريح لفظ النكاح والتزويج وما هاهنا وهو ما يفيد ملك العين في الحال كناية كذا في النهر الفائق ناقلا عن المبسوط ولا ينعقد بلفظ الاجارة في الصحيح والاعارة والاحلال والتمتع والاجارة والرضا ونحوها كذا في التبيين اه وعلى مقابل الصحيح من الانعقاد بلفظ الاجارة فالمراد أن يذكر أحدهما هذا اللفظ فاصدا به النكاح مع قبول الآخر كذلك لأن يستأجرها للخدمة أو الوطء فانه اذا وطئ في تلك الحالة يكون زنا وان كان لا يحسد عند الامام في الصورة الثانية قال في فتاوى قاضيان في أول كتاب الحدود ولو استأجر امرأة ليرزى بها فزنى بها لا يحسد في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان استأجرها للخدمة فزنى بها يحسد اه وقال في الدر المختار في باب الوطء الذي يوجب الحد والذي لا يوجب به ولا حد بالزنا ما تستأجره له أي للزنا والحق وجوب الحد كالمستأجرة للخدمة فتح اه وعلى قول الامام رضي الله عنه فالساقط انما هو الحد لا حرمة الزنا كما يؤخذ من ردالمحتار أول كتاب الحد وعند قول الشرح والزنا الموجب للحد ووطء مكلف ناطق طائع في قبل مشتهة خال عن ملك وشبهته ونصه قوله الموجب للحد قيد به لان الزنا في اللغة والشرع بمعنى واحد وهو ووطء الرجل المرأة في غير الملك وشبهته فان الشرع لم يخص اسم الزنا بما يوجب الحد بل هو أعم والموجب للحد بعض أنواعه فلو وطئ جارية ابنه لا يحسد للزنا ولا يحسد قاذفه بالزنا فدل على ان فعله زنا وان كان لا يحسد به اه والاعلان الذي يكتفي به الامام مالك عن الشهادة الذي نقله قاضيان في فتاواه ونصه فصل في شرائط النكاح منها الشهادة عندنا وقال مالك رحمه الله الشرط هو الاعلان دون الشهادة حتى لو تزوجها بكفرة الشهود وشرط السكتمان لا يجوز ولو تزوجها بغيره وشرط الاعلان جاز اه

لا يجدي نفعا في هذه الحادثة فان مذهبه ان النكاح لا ينعقد بلفظ الاجارة ولو ذكره
المسأل قال في الشرح الكبير العلامة الدرديري على متن الشيخ خليل من كتب السادة
المالكية وصيغته أي النكاح أنكحت وزوجت ولو لم يسم صداقا كما يأتي في التقرير
وصحبت بسميته صداقا وهبت لك ابنتي مثلا أو صدقت عليك بها بكذا فان لم يسم صداقا
لم ينعقد وهو كل لفظ يقتضي البقاء مدة الحياة كبرت لك ابنتي بصداق قدره كذا أو
ملكك أياها أو أحلت واعطيت ومثلك أياها بكذا أي مثل وهبت حيث سمي صداقا
فإنه قد يسمي النكاح أو لا ينعقد ولو سمي صداقا ككل لفظ لا يقتضي البقاء كالخمس
والوقف والاجارة والعارية اه على انه لو انعقد النكاح عنده من غير شهادة الشهود
واكتفى فيه بالاعلان اللاحق لا تتم قرصته ولا تترتب ثمرته الا بعد الاشهاد قال
العلامة الدرديري في الشرح الصغير ونذب الاشهاد عند العقد للخروج من الخلاف اذ كثير
من الأئمة لا يرى صحته الا باشهادة حال العقد ونحن نرى وقوعه صحيفا في نفسه وان لم تحصل
الشهادة حال العقد كالبيع ولكن لا تتم قرصته ولا تترتب ثمرته من حل التمتع الا
بحصولها قبل البناء اه اذا علمت ذلك فحققت ان هذا من جملة ما نهى الله تعالى عنه
بقوله ولا تقر بوا الزنا انه كان فاحشة وساء سبيلا قال في تفسير الخازن ولا تقر بوا الزنا انه
كان فاحشة أي قبيحة زائدة على حد القبح وساء سبيلا أي بش طريقا طريقه وهو ان
تغصب امرأه غيرك أو أخته أو بنته من غير سبب والسبب ممكن وهو الصهر الذي شرعه الله
تعالى قبل ان الزنا يشتمل على أنواع من المفساد منها المعصية والإيحاب المحل على نفسه ومنها
اختلاط الانساب فلا يعرف الرجل ولده من هو ولا يقوم أحد بترتيبه وذلك يوجب ضياع
الاولاد وانقطاع النسل وذلك يوجب خراب العالم اه وقد قال الله تعالى والذين هم
لقروجهم حافظون الا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين فمن ابتغى وراء
ذلك فاولئك هم العادون أي المتجاوزون الى ما لا يحل لهم فقد حصر التحل في الأزواج أو
ما ملكت اليمين والمذكور في السؤال لم يكن واحدا منهما وقال ابن عباس رضي الله
تعالى عنهما كل فرج سواهما حرام رواه الترمذي والله تعالى أعلم (الرابع) ما حكم
بيع الحرائر اللاتي باعهن أحد من أقاربهن أو بن أو وهبن أنفسهن في أيام القحط
خوف الموت من الجوع أو حصل ذلك في غير أيام القحط فهل هذا البيع صحيح أولا
وهل وطؤهن بهذا السبب حرام أو حلال وهل يثبت نسب أولادهن من هذا الواطئ أو
هو زنا لا يثبت معه النسب وما الجواب عن قول القائل ان باب الرق والعبودية انقطع
بآية فاما ما بعده وما فداؤه اذ لا دليل خلافه أقوى منه أو يساويه حتى تثبت معارضته
للاول (أجاب) حكم بيعهن وهبتهن للغير سواء كان البيع أو الهبة صادرا من غيرهن
أو منهن أنه باطل فلا يملك بصل من الاحوال لانهن لسن يعمل أصلا فلا يدخلن في
ملك أحد وان كن رضين بذلك لان الحرية من حقوق الله تعالى اذ يتعلق بها وجوب

فحوالحج والزكاة فلا يتمكن الشخص من اسقاطها وجعل نفسه مملوكا لاغير لانه غير قابل للملكية قال في تنوير الابصار وبطل بيع ما ليس بمال كالدم والميتة والحمر والبيع به ذك ذلك في باب البيع الفاسد وذ كرفيه ايضا ان الباطل لا يملك بالقبض بخلاف الفاسد اه والميتة مثل البيع لانها تملك بغير عوض مشروط فلا تكون الا فيما هو مال ففي الهندية في ذ ك شروط الميتة الراجعة الى الموهوب ان يكون مالا متقوما فلا تجوز هبة ما ليس بمال اصلا كالحر والميتة والدم وصيد الحرم والمحظرو وغير ذلك ولا هبة ما ليس بمال مطلق كام الولد والمدير المطلق والمكاتب ولا هبة ما ليس بمال متقوم كالخمر كذا في البدائع اه بل اللازم على من علم حال من اشتدت به المجاعة لعدم شيء يجده ولا يقدر ايضا على تحصيله ان يحبي مهجته بما قدر في الهندية من الباب المحادي عشر في الكراهة في الاكل وما يتصل به قال محمد رحمه الله تعالى في كتاب الكسب ويفرض على الناس اطعام المحتاج في الوقت الذي يجهز عن الخروج والطلب اه وحكم وطئهن بعد الهبة او البيع المذكور انه زنا محض لا يثبت معه نسب الا ولا دلالة لم يوجد في ملك يمين ولا شبهته ولا في ملك نكاح ولا شبهته اما الاول فلما علمت من بطلان البيع والهبة واما الثاني فلانه لم يوجد فيه ما يتحقق به تلك الشبهة وذلك بان يطاءمة ابنه مثلا او اما الثالث فلعدم ركنه من الايجاب والقبول اللذين يتبعهما النكاح لعدم ارادته فيما ذكر واما الرابع فلعدم ما يتحقق به تلك الشبهة وذلك بان يطاءمة بنته مثلا فصا ووطئهن على هذا الوجه حراما لقوله تعالى والذين هم لفروجهم حافظون الا على أزواجهن او ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين الآية بل لو كانت المرأة من هاته النساء فرأى الرجل آخر ينكح يثبت نسب ولدها من زوجها لا من هذا الزاني لما ورد عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الولد للفراس وللعا هرا بحر رواه الجماعة الا ابا داود وفي لفظ للجاري صاحب الفراس (والجواب) عن قول القائل ان باب الرق والعبودية انقطع بآية قاما منا بعد واما فداء اذ لا دليل خلافه اقوى منه او يساويه حتى تثبت معارضته للاول أن هذه الآية نزلت في يوم بدر وكان الكفار حينئذ من مشركي العرب وهم لا يجري فيهم الاسترقاق أصلا وقوله تعالى في الآية قاما منا بعد واما فداء ارشاد لما فيه المصلحة في ذلك الوقت فلا يدل على منع غيرهما في الحكم عند اقتضاء المصلحة له وحينئذ لا تغيب الآية منع غير المن والغداء قال الفخر الرازي في تفسيره قوله تعالى فسدوا الوثاق امر ارشاد ثم قال تعالى قاما منا بعد واما فداء فيه مسائل الاول اما وانما للخصم وحاله بم بعد الاسر غير مخصص في الامرين بل يجوز القتل والاسترقاق والمن والغداء نقول هذا ارشاد فذ ك الامر العام في سائر الاجناس والاسترقاق غير جائز في اسرى العرب فان النبي صلى الله عليه وسلم كان معهم ولم يذ ك الاسترقاق واما القتل فلان الظاهر في المتن الا زمان ولان القتل ذ ك به قوله فضرب الرقاب فلم يبق الا الامران اه وحكم

شركى العرب عندنا بعد آية براءة أنه لا يقبل منهم إلا الإسلام أو السيف ولا يتركون أحراراً
بغرب الجزيرة عليهم لأن القرآن نزل بلغة تتفهم فالهجرة فيهم أظهر من غيرهم لأن الآية وإن
دلت على جواز المن والفداء إلا أن أماننا الأعظم أبا حنيفة في المنسهرود عنه يقول بنسخ
ذلك بآية فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذوهم واحصروهم واقعدوا لهم كل
مرصد فإن هذه الآية في سورة براءة وهي آخر سورة نزلت أى كامله فتكون ناسخة لآية
المن والفداء في الذين آمنتم ما نصه وقتل الأسارى إن شاء إن لم يسلموا أو استرقهم
أو تركهم أم أروا ذمة لنا لا مشركى العرب والمرتدين كما سيجى وحرم منهم أى إطلاقهم
بجائز ولو لم يهدأ إلا ما هم ابن كمال لتعلق حق الغنائم وجوز الشافعى بقوله تعالى فاما منا
بعدها ما فداء قلنا نسخ بقوله تعالى فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم شرح مجمع وحرم
فداؤهم بعد تمام الحرب اما قبله فيجوز بالمال لا بالأسير المسلم درود وصدرا الشريعة اه وكون
سورة براءة آخر سورة نزلت عزاءه في رد الهتار الى فتح القديروذ كره في حواشى الجلالين في
آخر سورة النساء حيث قال روى أنه صلى الله عليه وسلم بعد ما نزلت سورة النصر عاش عاماً
ونزلت بعدها براءة وهي آخر سورة نزلت كاملة الى آخر ما ذكره اه وفي رد الهتار قوله
الامشركى العرب والمرتدين فانهم لا يسترقون ولا يكونون ذمة لنا بل اما الاسلام أو
السيف اه وكون آية المن والفداء منسوخة عند أبى حنيفة منقول في كنهه من
التفاسير والدلائل القرآنية الناطقة ببقاء الرق واستمراره والملك المترتب عليه كثيرة
كآية كفارة اليمين والقتل والظهار وآية حل الاستمتاع بملك اليمين وكذا الأحاديث
والاجماع على هذا فقد ثبت الاسترقاق بعد غزوة بدر فعله عليه الصلاة والسلام في
مواطن كثيرة وخرج البغوى في مصابيح السنة عن أبى سعيد الخدرى قال لما نزلت بنو
قريظة على حكم سعد بن معاذ بعث رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اليه بجاء على حمار
فلما دنا قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قوموا الى سيدكم فاجلس فقال رسول
الله صلى الله تعالى عليه وسلم ان هؤلاء منزلوا على حكمك قال فأتى احكم ان تقتل المقاتلة
وان تسي الذرية قال لقد حكمت فيهم بحكم الملك ويروى بحكم الله فلو انقطع باب الرق
والعبودية لما مكن شئ من ذلك والله تعالى أعلم (الخامس) ما حكم سؤر الكتمانى
والجوسى وعبدة الأصنام وما أصابته أيديهم من الماء أو المائعات هل هو طاهر أو لا وإذا
قلتم بالأول فما المراد من قوله تعالى انما المشركون نجس هل نجاستهم كالعذرة أو كالجنب
وهل سؤر شارب الخمر أو كل لحم الخنزير مسلماً كان أو كافراً نجس أو لا (اجاب) سؤر
الآدمى ولو جنباً أو كافراً أو امرأة ولو طائفاً ونفساً طاهر الاسؤر شارب الخمر أو كل
لحم الخنزير مثلاً ان شرب احدهما من الماء على فور ذلك فلو ابتلع وبقه ثلاث مرات بعد
لحس شفتيه بلسانه وزال اثره نجاسة فيه ثم شرب لا يكون سؤره نجساً الا اذا كان شارب
طويلاً لا يصل اليه لسانه فلا يظهر بذلك اذا تعبس بشئ مما تقدم ويكون سؤره نجساً اذا

اصاب الكافر ماء او مائه لا ينجسه كذا يؤخذ من الدور والاهتار والمراد من قوله تعالى
 انما المشركون نجس نجاسة اعتقادهم كما نقله في وداهتار عن البحر وقيل غير ذلك كما
 ذكره أئمة التفسير قال في الخازن قيل اراد بالمشركين عبدة الاصنام دون غيرهم من
 اصناف الكفار وقيل بل اراد جميع اصناف الكفار من عبدة الاصنام وغيرهم من
 اليهود والنصارى والنجس الشئ القذر من الناس وغيرهم وقيل النجس الشئ الخبيث
 والمراد بهذه النجاسة نجاسة المحكم لانجاسة العين سموا نجسا على الذم لان الفقهاء اتفقوا
 على طهارة ابدانهم وقيل هم انجاس العين كالكلب والخنزير حتى قال الحسن بن صالح
 من مس متركا فليتوضأ وروى هذا عن الزيدية من الشيعة والقول الاول اصح وقال
 قتاده سموا انجسا لانهم يحبون ولا يغتسلون ويحدثون فلا يتوضئون وقال النسي في
 تفسيره انما المشركون نجس لان معهم الشرك الذي هو بمنزلة النجس ولا ينهم لا يطهرون
 ولا يغتسلون ولا يجتنبون النجاسات فهي ملابسة لهم او جعلوا كائهم النجاسة بعينها
 مبالغة في وصفهم بها اه والله سبحانه وتعالى اعلم (السادس) مامعني حديث من
 تشبه بقوم فهو منهم هل المراد منه التشبه في كل الامور او ولو كان في بعضها وهل التشبه
 بالكفار الممنوع اخذ من اشارة الحديث التشبه في خصوص ما نص الشارع على تحريمه
 او هو شامل اى تشبه كان ولو في المباح او المسكوت عنه الذي لم ينص الشارع عليه بحل ولا
 حرمة وهل بين الشارع لبس هيئة مخصوصة لا يجوز العبدول عنها او هي من جملة
 الامور المباحة وهل الجبة الرومية التي اهديت لرسول الله صلى الله عليه وسلم كانت
 هيئتها كلبوسه صلى الله عليه وسلم او كهيئته ملبوس الكفار وهل ضيق الكمين
 دليل على الثاني وهل لبس الطربوش والتكلمة المعبر عنها في مصر بالسنة والبنطلون
 والحزمة التي تلبسها الترك فيه تشبه بالنصارى أولا ومامعني لفظ منهم هل معناه من
 تشبه بالكفار فهو واحد من جملتهم كافر مثلهم او معناه مثلهم من بعض الوجوه فلا يلزم
 ان يكون كافرا وهل من جملة التشبه بالمنوع كل الطعام على السري و قطع الخبز
 والحم بالسهمين وغيرهما أولا افتونا من كتب الفقه مع بيان أدلة تلك المسائل من
 الادلة الاربعية واقوال السلف رحمكم الله (اجاب) هذا الحديث ذكره الامام
 السيوطي في الجامع الصغير في حرف الميم وقال شارحه العزري قال المناوي اى تزييا
 في ظاهره بزيمهم وقال العلقمي اى في لبسهم و بعض أفعاله هم فهو منهم قال العلقمي
 اى من تشبه بالاصحابين يكرم كما يكرمون ومن تشبه بالفاسق لم يكرم ومن وضع عليه علامة
 الشرفاء كرم وان لم يتحقق شرفه وفيه اشارة الى ان من تشبه من الجنان بالحيات المؤذيات
 وظهروا لنا في صورتهم فانه يقتل وانه لا يجوز في زماننا لبس العمامة الصفراء والزرقاء
 اذا كان مسلما رواه ابن رسلان وابوداود عن ابن عمر والطبراني في الاوسط عن حماد بن ذيفان
 قال العلقمي يجانبه علامة الحسن اه فالمراد بالتشبه المذكور التشبه ولو في بعض الامور

ثم التشبيه بالكفار قد يكون صوريا بان يفعل كفعلهم من غير قصد تشبيههم - ثم وقد يكون
حقيقيا بان يفعل ذلك قاصدا التشبيه بهم وعلى كل امان يشبههم - ثم في محرم اولا فان في
الاول فهو آثم مطلقا قصد اولم يقصدوا في الثاني ان قصدا ثم والا فلا يدل على ذلك ما
ذكره في شرح الدر من باب مقصدات الصلاة ونصه وقراءته من مصحف أى ما فيه قرآن
مطلقا لانه تعلم الا اذا كان حافظا لما قرأه او قرأه بلا حيل وقيل لا تفسد الابآية واستظهره
الحامى وجوزه الشافعى بلا كراهة وهما بهما التشبيه باهل الكتاب اى ان قصده لان التشبيه
بهم لا يكره في كل شئ بل في المذموم وفيما يقصد به التشبيه كما في البحر اه وكتب عليه في
رد المحتار قوله لان التشبيه بهم لا يكره في كل شئ فانا قائل ونشرب كما يفعلون بحر عن شرح
الجامع الصغير لقاضيخان ويؤيده ما في الذخيرة قبيل كتاب التحري قال هشام رأيت على
أبي يوسف زعلين مخصوصين بمسامير فقلت أترى بهذا الحديد باسا قال لا قلت سفيان وثور
ابن يزيد كره ذلك لان فيه تشبها بالرهبان فقال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبس
الزغال اتي لها شعروا نهما من لبس الرهبان فقد اشار الى ان صورة المشابهة فيما يتعلق به
صلاح العبد لا تضر فان الارض مما لا يمكن قطع المسافة البعيدة فيها الا بهذا النوع اه
وفيه اشارة ايضا الى ان المراد بالتشبيه اصل الفعل اى صورة المشابهة بلا قصد اه ولم
يبين الشارع للباس هيئة مخصوصة فوجب وزلبس ثيابهم عند عدم قصد التشبيه قال في رد
المحتار قبيل كتاب الصلاة قال في الفتح وقال بعض المشايخ تكره الصلاة في ثياب الفسقة
لانهم لا يتقون الخمر وقال المصنف يعنى صاحب الهداية الاصح انه لا يكره لانه لم يكره من
ثياب اهل الذمة الا السراويل مع استحلالهم الخمر فهذا اولى اه فان تراه اطلق جواز
لبس ثيابهم ولم يقيد به بكونها على هيئة مخصوصة وفي شرح الاشباه لمبة الله افندى البعلى
من كتاب السيرة وكذا يكفر لوتر بزنا ذيرايه وود والنصارى وهو زنا من صوف او شعر
يشده فوق ثيابه ولا يجعل له حلقة للشدة كما يشد المسلم المنطقة بل يعلقه على الخمين
والشمال برجندى وفي معين المفتى كل من تشبه بالكفار هم - دا أو تزيان بزي النصارى أو
تتزين بزنا نير النصارى أو تقلنس بقلنسوة المجوس أو دخل بيعة أو كنيسة لزيارتها والتبرك
بها أو تبرك ببعض كبار الكفار لفسكه بزيادات عبادتهم أو شئ من خواص دينهم يكفر اه
وتقييده بالعمدا اشارة الى انه لو كان فعل ذلك لضرورة كخوف برد أو فعل ذلك خديعة في
الحرب أو طليعة للمسلمين أو لان البقرة لا تعطيه لبنها الا اذا لبسها أو استهزأ بهم - ثم لا يكفر
والكل مصرح به وقوله سواء دخل كنيسة منهم أو لم يدخل تعميم في التشبيه يعنى ان قصد التشبيه
بهم ككفر ولا يلزم أن يكون مع ذلك دخول للكنيسة واما دخول الكنيسة فقد علمته ولو قال
المتزين بزنا نيراهم أو اللابس لماهر من شعراهم كنت مستهزأ بهم ولا أعتقد دينهم صدق
ديانة لا قضاء واطلاق معين المفتى وعلى القارى في شرح المكفرات يشير الى انه يصدق
ايضا في القضاء فليتام - اه وروى البخارى عن المغيرة قال فافترغت عليه الاداة

صفر

سنة

وتنسل وجهه ويديه وعليه جبة من صوف فلم يستطع أن يخرج ذراعيه منها حتى أخرجهما من أسفل الجبة اه وفي فتح الباري شرح البخاري لابن حجر مانصه باب الصلاة في الجبة الشامية هذه الترجمة معقودة لجواز الصلاة في ثياب الكفار ما لم يتحقق نجاستها وانما عبر بالشامية مراعاة للفظ الحديث وكانت الشام اذذاك دار كفر وقد تقدم في باب المسح على الخفين ان في بعض طرق حديث المغيرة ان الجبة كانت صوفاً وكانت من ثياب الروم اه ولا في داود من صوف من أجباب الروم اذا علمت ذلك فلا طائل في كون ضيق السكينة دليله الا على ان هيئتها كلبوس الكفار لما ذكرنا انه يجوز لبس ثيابهم على هيئتهم عند عدم قصد التشبه وأما معنى فهو منهم انه كافر مثلهم ان تشبه بهم في ما هو كفر كأن عظم يوم عيدهم تجبيل الدينهم أو لبس زناهم أو ما هو من شعارهم قاصداً بذلك التشبه بهم استخفافاً بالاسلام كما قيده أبو السعود والخوى على الاشياء والا فهو مثلهم في الاثم فقط لا في الكفر وأما كل الطعام على السرير وقطع الخبز واللحم بالسكين فلا يوجب كراهة التحريم ما لم يقصد التشبه بالكفار فقد ذكر في الهندية من الباب الحادي عشر في الكراهة في الاكل وما يتصل به مانصه قال علاء الدين الترمذاني يكره قطع الخبز بالسكين وقال أبو الفضل المكرماني وأبو حامد لا يكره كذا في القنية اه وفي كراهية الدر قبيل فصل البيع مانصه وجاء لا تقطعوا الخبز بالسكين وأكرهه فان الله كرمه وفي رد المحتار قوله وجاء قال شيخ مشايخنا الشيخ اسمعيل الجراحي من الاحاديث المشتهرة لا تقطعوا الخبز واللحم بالسكين كما تقطع الاعاجم ولكن انتم شوهتموها قال الصغاني موضوع اه وفي المجتبى لا يكره قطع الخبز واللحم بالسكين اه والله تعالى أعلم

(كتاب احياء الموات والشرب)

(سئل) في قطعة ارض لأملاك لا أحد عليها احياها رجل باذن نائب الامام وصارت صالحة للانتفاع بها فهل يملكها الهبي بذلك ولها لبناء والغراس فيها وله وقفها على مصالح معجده واقاضي الجهة اخراج سند الوقف بذلك (أجاب) اذا احياها مسلم أو ذمي أرضاً غير منتفع بها وليست مملوكة لمسلم أو ذمي وهي بعيدة عن القرية اذا صاح من أقصى العامر وهو جهوري الصوت لا يسمع بها صوته أو قرية منه على قول محمد المفتي به مملوكة ان أذن له الامام في ذلك في قول أبي حنيفة وعليه المتون والافلا والله تعالى أعلم (سئل) في قطعة ارض لأملاك لا أحد عليها ولا نفع بها لاهل القرية التي عليها احياها رجل باذن الامام فهل تكون للمحيي ويملكها بذلك الاحياء وله التصرف فيها بما شاء (أجاب) اذا احياها مسلم أو ذمي أرضاً غير منتفع بها وليست مملوكة لمسلم أو ذمي وهي بعيدة عن القرية اذا صاح من أقصى العامر لا يسمع بها صوته مملوكة عند أبي يوسف وهو المختار واعتبر محمد عدم ارتفاق اهل القرية وبه قالت الثلاثة وهو ظاهر الرواية وبه يفتي والله تعالى أعلم (سئل) في أرض موات فيها بئرهم - دوم ومردوم من قديم الزمان الى الآن لم

١٢٦٦

٧

ربيع الاول

١٢٦٦

١٣

يكن لاحد فاستولى عليه رجل فبناه وأحياه بأرضه باذن الحاكيم ثم بعد ذلك أراد رجل
أجنبي أن يشاركه فيه بدون وجه شرعي فهل لا يجاب لذلك ويمنع من معارضة واضع
اليه حيث أحياه باذن الحاكيم (أجاب) نعم لا يجاب لذلك ان كان الامر ما هو مسطور
والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين استبدلا أرضا للزراعة واحد البدلين بجوار أرض
بور حريم البلد أصلح من أخذه شيئا من الارض المذكورة وجعل فيها جرنالوضع الزرع
المحصول ففهل اذا فسخ الاستبدال ورجع كل على أصله لا يدخل ما أصلحه من الارض
المذكورة في البذل ولا يختص به جاره لانه حق العامة (أجاب) حق الانتفاع بحريم البلد
لأهلها وليس لاحد منهم منعه غيره من الانتفاع به بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم
(سئل) في جماعة بأيديهم تحاوير بالاجار موضوعة بشاطئ نهر النيل الأعظم معدة لصيد
السمك اسكون ماء البحر بملوها عنده زياته و ينزل عنها وقت هبوطه فيبقى السمك
فيما فيتناوله من هي ييده ويتصرف فيه لمن شاء ببيع وغيره فام عليهم -م- الآن جماعة
يدهون ان تلك التحاوير يستحقون فيها نصيبا معملوما عن أصولهم ويريدون رفع
أيديهم عن ذلك النصيب وانهم اعترفوا بذلك لدى بيعة شرعية ولما سئل واضعوا اليد
عن ذلك جحدوا الاستحقاق والاقرار المذكورين فهل التحجير المذكور بشاطئ النيل
لا يفيدها الملكية فيما حجروه سواء قلنا بأنه موات يجوز احياؤه باذن الامام أو قلنا بأنه من
حريم النهر لان مجرده التحجير لا يبيد احياءه واذا قلنا بان ذلك ليس باحياء شرعي فاذا وقع
فيه نزاع بين فريقين كيف يكون العمل في ذلك شرطا (أجاب) المصريح به ان الانهار
العظام كالنيل ليست مملوكة لاحد ويملك كل واحد من العامة الانتفاع بها سبق
دوايه وأرضه ونصب طاحونة ودالية واتخاذ مشرعة ونهر الى أرضه بشرط ان لا
يضر بالعامة ومن جملة الانتفاع جعل التحاوير المذكورة على شاطئه لصيد السمك
فللجماعة المذكورة من ذلك حيث لا ضرر بالعامة والامنعوا ولا شبهة في أن الاجار
الموضوعة للتحاوير المذكورة مملوكة لاربابها فتورث عنهم وتجرى فيها الخصوصيات
كسائر الدعاوى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وضع يده على قطعة أرض من
الاراضي المصرية الموات بدون أن يؤمر من ولي الامر ولما أصلح بعضها ضرب عليه
الخراج ثم فيما بعد ظهر انه موجود خلاف ما ضرب عليه الخراج جزء من مزرع وبخره لازل
مواتا فارد على الامر نزاع الارض المذكورة من الرجل المذكور والضرب الخراج عليها
واصلاح الجزء الباقي فيها مواتا فادعى الرجل انه يملك الارض المذكورة وعن والده
بموجب وقفية وانها آلت الى والده من حرمان اولاده الى كان أنعم عليهم بها في سنة
١٢٢٥ بامرولى الامر وقتها بشرط انهم يصلحونها ويرزعوها ولم يجروا بها شيئا من
التصليح والزراعة فضلا عن كون المدعى المذكورة بصورة الحجة هي باملاء فقط لا من
واقع الامر ولا من واقع وضع يده وقد بحث من الرنانه التي هي محل سبيل قيد

الاقطاعات بالاولى فلم يوجبها اقطاع الارض المذكورة لاحد وبحث ايضا عن الامر
المرتكن عليه المدعى فما وجدنا الحكم الشرعى في ذلك هل لولى الامر نزاع الارض
المذكورة من ذلك الرجل وضرب الخراج عليها ام لا وهل اذا وقف رجل ارضا من
الاراضى الاميرية خراجية كانت ام لا وما يدون اقطاع من ولى الامر تجوز وقفه ويكون
معه ولا بها ام لا واجيب عنه من قبل العلامة مقتى نعم اسكنه سدريه حيا لا بقوله اعلم انه
يشترط في ثبوت ملك اولاد على الارض المذكورة ثبوت انعام ولى بها لهم وتعيينهم
باسمائهم والا كان تملكها لجهول وتعيين الحدود واصلحهم لها وزراعتها واذا قد شرط
من هذه الشرط ولا يثبت ملكهم واذا لم يثبت لهم ملك فلا يصح تملكهم للواقف واذا لم
يصح التملك لم يصح فيها الوقف فلولى الامر اخذها والاستيلاء عليها هذا ما يتعلق
بالارض المنسمة بها واما ما يتعلق بوقف الارض الخراجية وارض الموات فنقول اذا
وقف رجل ارضا خراجية غير موات بدون اقطاع من الامام لا يصح بل ولو باقطاع منه الا
اذا كانت مواتا او ملكا للسلطان قال العلامة قاسم بن قطلوبغا ان من اقطعه السلطان
ارضاً من بيت المال ملك المنفعة وله اجازتها وتبطل بموته او اخرجته من الاقطاع لان
السلطان ان يخرجها منها اه هذا فى الارض الخراجية الصالحة للزراعة واما الموات
فلا يصح وقفها الا بعد احيائها باذن الامام حتى لو احيوها بدون اذنه لا يملكها واذا لم
يملكها لا يصح وقفها والله اعلم كتبه الفقير محمد بن صالح البناء المحنفى مقتى اسكنه سدريه
(اجاب) صرح علمنا باننا اذا احياء سلم اودعى ارض موات بان جعلها صالحة لاعاء
الزراعة ملكها ان اذن له الامام في ذلك وهو قول الامام الاعظم وهو المختار وعليه ارباب
الماتون وقالوا يملكها بالاحياء بلا اذنه لو مسلم او ذميا شرط الاذن اتفاقا فاذا اعترف
واضع اليه هب تلك الارض من ارض الموات وان ولى الامر اذن للعربان باحيائها ولم
يحصل منهم احياء لمساخى انتقلت الى ابيه الواقف لها فوقفها عليه تبين هدم صحة
اتفاقها اليه بخوبيح على فرض ثبوت الاذن من ولى الامر للعربان فى ارض معينة
معلومة وعلم المأذون له لعدم ملكهم اياها بعد هدم الاحياء اذ الملك مرتب عليه لاهل محرد
الاذن من ولى الامر فلا يصير ملكا له واحياء بعضها من قبل من انتقلت اليه بدون اذن
من ولى الامر لا يوجب ملك الهبى لها على هذا الوجه على قول الامام المختار فلا يصح
الوقف منه والحال ما ذكر اذ الوقف مرتب على الملك وهو لم يوجب جردا لم يصح ملكها
ووقفها فى مستحقة لمجته بيت المال فلولى الامر التصرف فيها بما هو الاتفق لعامة
المسلمين والله تعالى اعلم (سئل) من ديوان الرزنامة بما مضى من ان من ضمن
ارباب الابعاديات شخص يدعى يوسف اغنا نعم عليه من ولى الامر باعبادية قدرها مائة
فدان وحددت له ووضع يده من ضمن ذلك على خمسة وسبعين فدانا ووجد ان الخمسة
والعشر بن فدانا عالية عن المياه فزرع عوضها من المعمور الى الامر الى تحصيل مال

المعروف منه وقد كان أنعم على السيد محمود مصطفى بخمسين فدانا ابعادية أيضا وجرى
تحديد لها اليه بما فيها العلو الذي تركه يوسف أغا بوجه التكرار واستولى السيد محمود
عليها وصرف على اصلاحها مصاريف ولا زالت بيده ثم توفي يوسف أغا فخلفه زوجته
خمسة وعشرون فدانا وخص بيت المال خمسة وسبعون فدانا باعتبار المائة فدان وعند
ذلك اتضح أمر التكرار في تحديد الخمسة والعشرين فدانا الى الثلثين وكان رؤى
بديوان المالية ان تنزع الخمسة والعشرون فدانا من السيد محمود السابق لتحديد لها الى
المتوفى ويستبدل الى السيد محمود بدلها بما يوجد تروكا وتوقف في تسليم ذلك محتجا
بصدور الامر وحصول تحديدها له واخراج التقسيط ووضع يده عليها وصرفه عليها
مصاريف حتى اصلحها وصارت صالحة للزراعة وعرض عنها الى ولي الامر فصدر اذنه
مضمونه حيث ان يوسف أغا لم يدخل في حيازته قبل موته منها سوى خمسة وسبعين فدانا
فهى التى تكون حق تركته وبما ان زوجته وان لم يكن في حيازته زوجها جميع
الابعادية فليكون مرجحة ولى النعم تقتضى مراعاة ضعفها الجائز انما لها فيعطى لها
الخمس والعشرون فدانا نصيبها في الكامل ولا ينقص منه شيء رجحة بها ولا يصير حق
بيت المال لمناسبة عدم استيلاء المتوفى المائة فدان وحيث ان مراعاة اصال حق بيت
المال مما يقتضيه العدل ايضا كما انه لا ينبغي نزع جميع الخمسة والعشرين فدانا التى
تكرر تحديدها من السيد محمود بعد حيازته اياها المدة المذكورة وصرفه مصاريف في
اصلاحها فللمساواة وفصل المشكل بما فيه مراعاة الجائزين تخصص هي اى الخمسة
والعشرون فدانا المذكورة والخمسون فدانا الباقية مما دخل في حيازته المتوفى بينهما
بمناسبة اصل حق كل منهما فيخص السيد محمود اربعه ثمانية عشر فدانا ونصف وربع
من فدان ويخص بيت المال ثلاثة ارباعها ستة وخمسون فدانا وربع وبهذا تم القضية
فبمقتضى الارادة السنية صادرة المبادرة في اجراء العمل كمنطوقها الشرع يقتضى ان
الزوجة المذكورة توفيت في غاية شوال سنة ٧٢٠ قبل صدور الارادة السنية الهى
عنها وقد كانت اوصت بكامل ما هو مخلف عنها من ابعادية وغيرها والوصى هو
المطالب الا ان باخراج التقسيط اليه طبق الوصية وبعرض ذلك للالية ومنها المجلس المعية
صدر الامر بالاستفتاء لمعالمية المحكم الشرعى فيها فبناء عليه لم تحريمه تؤمل الافادة
(اجاب) ان كان القصد اجراء مقتضى الامر العالى الصادر في شأن ذلك فجبهة وصية
زوجة المنعم عليه سابقا بالمائة فدان ابعادية يكون لها خمسة وعشرون فدانا حيث
اوصت بجميع تركتها فيما عينته فلو فرض ملكها خمسة وعشرين فدانا من اصل المائة
تكون داخله في الوصية وان كان القصد معرفة المحكم الشرعى في اصل هذه الحادثة
وما تفرع منها فالجواب انه لما لم يحى المنعم عليه الا اول جميع ما امر له به وهو المائة
فدان بل حاز منها خمسة وسبعين فدانا فقط واحياها وترك الخمسة والعشرين فدانا

المد كورة بالا حياء وبلا زرع ولا تصليح واستمر قار كالهناح واربع عشرة سنة الى ان مات
 في سنة ٦٧ لا تدخل في ملكه ولا تورث عنه بل تكون ملكا لمن احيها باذن ولي الامر
 بعد ذلك وحينئذ فاستحقاق الزوجات ما هو لم يبع الخمسة والسبعين فدانا لا غير وهو
 ثمانية عشر فدانا ونصف وربع فدان شائع في الخمسة والسبعين التي احييت من قبل
 زوجها وبابها بجميع تركتها للخيرات التي ذكرتها يكون هذا القدر داخل في الوصية
 المد كورة بصرف ثمنه فيما عينته ولا يكون ملكا للوصي الذي اقامته على صرف ذلك
 انما ولاية البيع والصرف وما شبهه للوصي المد كور لا غيرهما الخمسة والعشرون فدانا
 المحكي عنها فهي مملوكة لمن احيها خاصة لا يشارك فيها بيت المال ولا وصية الزوجات
 المد كورة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل صدر له امر بارض ابعادية صارتحديد لها
 ومساحتها بموجب تقسيم يدواني من الاراضي الخارجة عن الزمام ومن جملة ما حدده له
 قطعة ارض لا تبلغ فداقين وان القطعة الارض المد كورة صارتحديد لها في التقسيم
 محدود اربعة ثلاثة منها تنتهي الى ارض زراعية جارية في تصرف رجل من الجيران
 بحيث ان ارض الجار محتاطة بجوانبها الثلاثة والمحد الرابع ينتهي الى جسر هناك كما
 ان ذلك محدد في التقسيم الذي واني ووضع المثلث يده على جميع الابعادية بما فيه القطعة
 الارض المد كورة واحياءها وأصلحها حسب الامر وصار يزورها مدة سنتين ثم بعد ذلك
 كله اسقط الجار المد كور ومنفعة ارضه المحتاطة بالقطعة الارض المد كورة لرجل آخر
 بموجب جبة بيد المسقط له منه ذكره القاضي فيها ان المحد الرابع من الحدود ينتهي الى
 الجسر المد كور بحيث يتضم من التحديد المد كور بالحجة ان القطعة الارض الابعادية
 المد كورة من جملة المسقط للرجل الآخر من الجار المد كور فهل يكون الملك في القطعة
 الارض المد كورة الذي وضع يده عليها وتملكها بالامر من ولي الامر حيث ان ملكها
 بالامر والاحياء من قبل الاسقاط للرجل الآخر المد كور من الجار ومن قبل أن يملك
 الجار منفعة ارضه التي اسقطها له قط له ويكون المعول عليه هو التقسيم ووضع اليد
 السابق على ثلث هؤلاء الاشخاص ولا تعتبر هذه الحجة كذا كرحيت لم يثبت للمسقط للرجل
 الآخر ملك في هذه القطعة وللا الذين كانوا قبله الآية عنهم ارضه المد كورة له بل وجملة
 اناس من الالهالي يشهدون بان القطعة الارض المد كورة ابعادية وخارجة عن الزمام
 من زمن المساحة الى أن أخذها المعطى له المد كور بالامر ولا عبرة بتعلل المسقط له
 الاخير بان ارضه ناقصة عن القدر الذي يدفع عليه المال حيث ان الاراضي منها ما هو
 كامل المساحة ومنها ما هو ناقص من زمن المساحة (أجاب) المعتبر هو وضع اليد فبقى
 تلك القطعة في يد واضع اليد عليها قبل استحقاق المسقط له والمسقط والحال ما ذكر
 ولا تنزع من يده بمجرد تحرير الحجة التي بيد المسقط له الخارج على هذا الوجه بدون
 وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) من سعادة ناظر الخارجية على يد سعادة رئيس

جادی الاولی سنة

١٢٨١

١٥

مجلس مصر ما تقول حضرات السادة العلماء المفتين بالديار المصرية المحافظين للشرعية
 المحمدية فيما يتخلف في الاقطار المصرية من الاراضي بسبب نزول البحر الملح عنها هل تكون
 في ملك أو استحقاق صاحب القمار الملاصق لها أم كيف أفيدونا عن ذلك (أجاب) مجرد
 كون تلك الارض ملاصقة لعقار شخص لا يوجب دخوله في ملكه واستحقاقه لأن
 الاراضي التي تتخلف من نزول مياه البحر الملح ببلاد الاسلام حق الولاية عليها للعساكم
 حتى لو لم تسكن متفعلا بها تسكون مواتا ولا تدخل في ملك أحد أيا كان يدون احيائها
 بالاذن الشرعي من الحاكم والله تعالى أعلم (سئل) من ديوان الخارجية بما صورته
 اذا كان شخص أو أشخاص يملكون اراضي بالقرب من شاطئ البحر في المملكة المصرية
 فهل لا يكون لهم الاستيلاء على شاطئ البحر المذكور وليس لهم حق التملك لسواحل البحر
 الملح المقابلة لأملاكهم واذا انحسر ماء البحر عن قطعة من الاراضي المذكورة لا يكون
 لأرباب الاملاك المذكورين حق الاستيلاء عليها وتسكون تلك السواحل حق العامة
 المسلمين اذا كان الامر محتاجا لتلك السواحل لانتفاع العامة بها المصلحة المحكومة أو
 كان محتاجا اليها للطريق أوخراج بضائع السفن أو ربط بعض السفن الصغيرة بها
 ونحو ذلك وتسكون الولاية عليها لولي الامر ومما قد دارتلك السواحل المحتاج اليها هل
 تقدر بقدر حاجة العامة الى ذلك ولو فرض وكانت تلك الاراضي من ضمن الاراضي
 الموات التي هي غير محتاج اليها لمنفعة من منافع العامة لا يسوغ لأحد الاستحواذ عليها
 ولا احيائها بنحو زرع أو بناء الا باذن من ولي الامر واذا فرض صد دور الاذن من ولي الامر
 ومضى بعد ذلك ثلاث سنين يدون احياء فهل لا يكون للأذن له حق التملك لتلك
 الارض ويكون للغير احيائها باذن ولي الامر الم يصدر اذن جديد منه للأذن له الاقل
 أفيدوا الجواب (أجاب) نعم ليس للأشخاص المذكورين الاستيلاء على شاطئ البحر
 المذكور وليس لهم حق التملك لسواحل البحر الملح المقابلة لأملاكهم ولما انحسر ماء
 البحر عنه اذا كان ماذ كرمعد الانتفاع العامة به وكان محتاجا اليه لمصلحة المذكورة
 وتسكون الولاية والتصرف فيما ذكر لولي الامر بالمصلحة كتصرفه في سائر حقوق العامة
 وتلك السواحل مقدرها بقدر حاجة العامة اليها واذا كانت الارض مواتا بان تسكون
 خارجة عن البلدة وليست من مرافقها ولا محتاجا اليها لمصالح العامة ولا ملكا لأحد ولا
 حقا خاصا له لا يسوغ لأحد تملكها والاستيلاء عليها و احيائها الا باذن من ولي الامر وهو
 المختار والمأخوذه هذا اذا كان الهوي مسلما فلو ذميا فشرطه الاذن اتفاقا ولو مستأثما
 لم يملكها أصلا واذا فرض صد دور الاذن من ولي الامر بالا حياء ومضى ثلاث سنين قبل
 الاحياء يكون لولي الامر الاذن فيها تغييره ولو بعد التجيير لعدم الملك فيها للأذن له
 الاقل والتقدير بثلاث سنين مروي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه فانه قال ليس
 لتجبر بعد ثلاث سنين حق والتجبر يكون بوضع علامة من حجر أو بحصا دما فيها من

شعبان

١٢٨٥

١٣

شعبان

سنة

الخشيش والشوك وتنقية عشبها وجعله حوله أو باحراق ما فيها من الشوك وغيره وكل ذلك لا يفيد الملك لكنه هو أولى به أفلا تؤخذ منه إلى ثلاث سنين فلا ينبغي لأحد أن يحجي ذلك الموضع حتى تمضي ثلاث سنين وهذا من طريق الديانة وأما في الحكم فادأحياء غيره قبل مضيه أبش طه ملكها والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في جماعة أحدثوا ساقية على سبيل الشربة بينهم ليسقى كل منهم أرضه المختصة به من تلك الساقية وجعلوا لها قناة بين أراضيهم لمرور الماء فيها أو سقى تلك الأراضي ثم إن أحدهم أحدث قناة أخرى في وسط أرضه أسقى أرضه الخاصة به منها فطالب منه شريكه أن يسقى أرض الطالب من تلك القناة المختصة بالمطلوب منه أيضا على سبيل العارية بدون أجر ولم يكن للطالب حق في السقى من تلك القناة من قديم الزمان فرضى بذلك صاحب القناة والأرض ثم بعد مدة تضرر صاحب القناة والأرض من سقى جاره من أرضه وقتاته بسبب كثرة الماء ونزول الأرض وأراد منعها من ذلك وقال له أسقى أرضك من القناة الأصلية القديمة التي بين الأراضي فلم يمتثل لقوله ويريد الزام صاحب الأرض بالسقى من قناته التي في أرضه خاصة فهل له منعها من السقى من أرضه وقناته الخاصة به والرجوع في عارته حيث لم يكن له حق في ذلك من قديم الزمان وليس لذلك الرجل إلا إجراء الماء في نوبته من القناة الأصلية القديمة (اجاب) نعم ليس للرجل المذكور إجراء الماء من أرض شريكه في الساقية إذا لم يكن له حق إجراء الماء في تلك الأرض من قديم الزمان ولصاحب الأرض الخاصة به الرجوع في عارته المذكورة والحال ما ذكر وللرجل السقى من القناة المعددة لذلك من القديم والله تعالى اعلم (سئل) عما ورد من محكمة أسيوط بإفادة من محافظة مصر بتاريخ ٧ ربيع الآخر سنة ١٩٠٩ ومضمونه أن مدة المرحوم سليم باشا السليح مدير عموم قبلى كان باسيوط أزيلت الكيمان وصدر الاذن منه شفاها للمرحوم على أخا طحجي باشا باعطائه محلا من الكيمان باسيوط من جهتها الشرقية بالقرب منها يعرف بالحضيري بنى فيه وكالة وبيوتاً ثم تقدم منه عرض لعودة أحمد باشا ارشد مدير الجهة بانه بنى وكالة وبيوتاً بمقتضى الاذن المذكور والآن صدر أمر كريم بأن المسائل لذلك بحججه شرعية بالملك فلزم العرض اصدور الأمر بذلك فصدر الشرح عليه للقاضي بانه إذا تضحى ان المحل المذكور ليس له مالك ومقدمه اجرى البناء فيه فعلى مقتضى الامر ان يتخذ في الصادر في ٢٣ ربيع الاول سنة ١٩٠٩ حرروا له الحجة اللازمة بمقتضى الاصول وحيث صدر امر كنفه في باعطاء حجج عليك لمن يأخذ أرضاً من محل الكوم الذي صارت اوقافه ومقدمه أحد قطعة واجرى فيها البناء فحضر له حجة عليك فخره فاضى الجهة حجة كرفها ان جميع ما أحدثه من البناء فيها يكون ملكاً ثم مات الباقي عن ورتة كوروات اقسموا للثيبينهم والآن أراد أحدهم وقف نصيبه الذي خسه بالميراث والذي تعوضه من بقية ورتة والده

ربيع الثاني سنة

٢٠ ١٢٨٩

أرضاً وبنا فحصل لنا وقفة في صحة وقف الأرض المذكورة والمحال ما ذكره رنا هذا
 ناطقاً بصورة الواقعة ثروم عرضه على حضرة الاستاذ شيخ الاسلام والا فاده عما يقتضيه
 المحكم الشرعي في ذلك وما يفيدنا به يكون العمل بمقتضاه ويكون دستور العمل فيما
 مماثل ذلك (أجاب) إذا كانت القطعة الأرض المذكورة التي هي من جملة الكيمان
 من ضمن الأرض الموات التي ليست مملوكة لاحد ولا معدة لمصالح أهل البلدة ولا يضر
 كونها قرية منها على المرح المقتضى به بل المدارة على عدم ارتفاع أهل البلدة بها وبناها
 مسلم أو ذمي باذن من له الولاية في ذلك يملكها بالأحياء المذكورة ويجوز فيها التوارث
 وتصرفها التصرفات الشرعية التي من جملتها الوقف وإذا لم تكن مواتاً وكانت من
 حقوق بيت المال يصح تملكها من قبل ولي الأمر أو أذونه في ذلك إذا لم تكن محتاجة
 لمصالح العامة وكان المعطى له من مصارف بيت المال كاستخدام الحكومة والأفلا
 فيجوز تحقيق هذه المادة وما يتضح يجزى العمل بمقتضاه والله تعالى أعلم

* (باب القرض) *

جمادى الثانية

٧ ١٢٦٥

(سئل) في رجل أخذ من آخر قدراً من الفرائس والمحاييد ودفع له قطعة أرض زراعية
 رهناً عليها فهل إذا زاد سعرها أو أراد رب الأرض أن يفتكها يلزمه مثل الفرائس
 والمحاييد ولا ينظر لزيادة السعر (أجاب) على المستقرض دفع مثل ما استقرضه حيث
 ثبت القرض ولا مانع من الدعوى به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اقترض من آخر
 نحو مائة قرش وبعد مدة طلبها منه فأدعى بأن له عليه أكثر منها فأنكر دعواه فهل إذا لم
 يقر عليه بينة بما يدعى به يكون للمقرض المذكور مطالبته بما اقترضه منه حيث كان
 مقرابه ويجبر على دفعه (أجاب) على المستقرض دفع بدل ما اقترضه حيث كان مقرأ ولم
 يثبت ما ادعاه بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعية
 رهناً عنده أخرى قدر معلوم من الريالات الفرائس وقدر معلوم من الذهب المعين فهل
 إذا أراد رب الأرض أن يفتكها يلزمه دفع دراهم مثلها وإذا أراد رب الأرض أن يحاسب
 المرتهن على ربح الأرض المذكورة لا يجاب لذلك خصوصاً إذا باح له الانتفاع بالأرض
 المذكورة (أجاب) على المقرض دفع مثل القرض وليس لصاحب الحق في الأرض
 مطالبة المرتهن بشئ والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اقترض من آخر قدراً
 معلوماً من الدراهم ليشترى به عسلاً فاتفق رب الدراهم مع المقرض على أن يحسب له
 في كل قنطار قرشاً تحسب عليه مبلغاً جسيماً يزيد عن دراهم القرض ويريد أن يطالبه
 به فهل إذا لم يعقد اشتركة يكون ما حاسبه رباحاً فلا يكون له مطالبته به بل يلزمه دفع ما
 اقترضه فقط (أجاب) لا مطالبة بالربا وعلى المستقرض دفع بدل القرض لا غير والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل له مبلغ أربعة وعشرون ريالاً فرائسه بطاقة قرضاً ورهن
 تحت يد الدائن قطعة أرض زراعية وطلب الدائن دينه فأقر به المدين وأراد أن يدفع له

رمضان

٦ ١٢٦٥

٧ ١٢٦٥

سنة	ذى القعدة	
١٢٦٥	١	دراهم - مبدل القرائنه بقدر قيمة القرائنه وقت القرض ليكون سعرها زاد عن وقت القرض فهل لا يجاب المدين لذلك وعليه مثل بدل القرض ولو زاد سعرها الآن (أجاب) على المستقرض دفع مثل بدل القرض ولا نظره نفس السعر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل رهن قطعة أرض زراعة عند آخر وأخذ منه مبلغا من القرائنه غاروقه ورهنا ثم مات الراهن والمرتهن عن وريثة وبعد مدة من الزمن طلب وريثة الراهن رفع أيدي وريثة المرتهن عن الأرض ودفع المبلغ المذكور باعتبار قيمته وقت الرهن وامتنع وريثة المرتهن وطلبوا أخذ منه له عينا قرائنه مثل ما في وثيقة الرهن ولم يرضوا بأخذ القيمة وقت الرهن فهل إذا كان كل منهم معترفا بالرهن وبالقدر المذكور يلزم وريثة الراهن دفع المثل عينا لا قيمة (أجاب) لا يجبر وارث رب الدين على أخذ قيمة ما كان لمورثه من الدين والواجب دفع مثله والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اقترض آخر قدرا من النقود وارتهن منه مقدارا من طين الزراعة وبين صنف النقدي وثيقة القرض بقوله عشرة ريالات بطاقة مثلا وكان الريال اذذاك بتسعين نصفا من الانصاف العددية ثم تغيرت قيمة الريال بزيادة كثيرة جدا وأراد وارث المقرض ان يقضى الدين و يأخذ الطين المرهون فيه فهل يلزمه أن يقضى عن كل ريال ريالا بطاقة مثله (أجاب) لا يجبر رب الدين على أخذ قيمة دينه وقت القرض والواجب في القرض دفع مثله والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أخذ من آخر قدرا من الدراهم وصار يدفع له كل شهر كذا من الدراهم في نظير ابقائه تحت يده فهل يكون ذلك ربا أو يكون له محاسبته على ما أخذ منه من رأس المال وإذا تعلل رب المال بأنه لا عصر لا عبرة بتعلله (أجاب) ما جعل على المدين في مقابلة بقاء الدين بذمته حرام ولدفعه حسبانه مما عليه من الدين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أخذ من آخر ما قضي قرش ليتجر ففهمما وجعل له في كل شهر عشرة قروش وبأدفع الاخذ خمسة وأربعين قرشا في أربعة أشهر ونصف ودفع له أيضا بالبايعشرين قرشا من أصل المبلغ المذكور فهل إذا ثبت ذلك يكون له محاسبة رب الدراهم على جميع ما دفعه له من أصل المبلغ المذكور وإذا طلبت امرأة ان تستلم الدراهم منه لا يلزمه تسليمها لها بدون اذن رب الدين (أجاب) نعم يكون للرجل المذكور حسب ان ما دفعه على الوجه المستطوع مما عليه رب المال وإذا لم تثبت وكالة المرأة عن رب المال بالقبض لا يؤثر من يبيده المال بالتسليم لها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اقترض من زوجته قدرا من الدراهم ثم بعد ذلك قسط المبلغ المذكور على نفسه كل شهر كذا ثم طلقها الآن فهل لا يصح هذا التيسيط ويكون باطلا ويكون لها ما ائتمرها بما اقترضه منها جبرا عليه ويكون لها السكى في بيته الذي طلقت فيه حتى تخرج من عدته (أجاب) تأجيل القرض غير لازم ولا يخرج معتدة رجعي وباشئ لو حرة مكلفة من مسكنها التي تسكن فيه قبل العدة سواء كان مملوكا أو زوجا أو غيره والله تعالى أعلم (سئل) في شخص له دين على آخر فصاليه به فاستمهله فلم يرض
١٢٦٥	١٤	
١٢٦٥	٢٣	
	صفر	
١٢٦٦	١١	
	ربيع الثاني	
١٢٦٦	٢٩	
	جمادى الاولى	
١٢٦٦	١١	

وطالب منه في نظير صبره أن يزوع له قد ائامن طيناً بـه برسم او ان يعطيه ثمن البذر وشرط عليه انه اذا منعه أحد عن زرع القدان المذكور يرحم بـه ثمن فدان برسم فرضي فهل اذا منعه أبوه عن زرع القدان لمكونه لا مستحق له في الطين ولم يمكنه من زرعه لا يكون لصاحب الدين الرجوع على المدين الا بمادفعه من ثمن البذر ولا يعمل بالشرط السابق فلا يكون له الرجوع بـه ثمن فدان من البرسم والحال هذه (أجاب) ليس لرب الدين مطالبة المدين بشئ زائد عما له عليه من الدين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اخذ مال قاصر ليتخبر فيه لنفسه والتزم بدفع قدر معلوم في كل شهر في نظير ذلك وشرط عليه المعطى ان يدفع هذا القدر مادام المبلغ تحت يده واذا نقص شئ يكون ملزوما به الاخذ فهل يكون ذلك ربا ولا التزام باطلا ويحسب ما دفعه من أصل المبلغ واذا حكم بذلك القاضي ينقض حكمه (أجاب) لا يجبر الرجل المذكور على دفع ما التزم به والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اقترض من آخر قدرا معلوما من الدراهم وصار المقترض يدفع للقرض كل شهر قدرا معلوما من الدراهم في مقابلة صبره بمدة ثم مات المقترض عن ورثة قصر فادرب الدراهم أخذها من تركته فهل يكون ما أخذه المقرض من المقترض ربا يحسب من أصل دينه اذا ثبت ما ذكر بالطريق الشرعي (أجاب) ما أخذه المقرض على الوجه المذكور مضمون عليه فللمدين أو وراثته بعد وفاته حسبانه على المقرض من أصل دينه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة دفعت لامرأة أخرى مبلغا من الدراهم وشرطت صاحبة المبلغ على الاخذة قدرا مخصوصا من الدراهم في كل سنة مادام المبلغ باقيا في ذمتها صارت الاخذة للمبلغ تدفع لصاحبة المبلغ ما شرطته وجعلته عليها في نظير بقائه في ذمتها فهل اذا ثبت ذلك بالبيينة الشرعية يكون هذا الشرط فاسدا ولا يعمل به ويكون للمرأة المدينة محاسبة صاحبة المبلغ على ما أخذته منها من أصله ولا عبرة بهذا الشرط (أجاب) للمرأة المذكورة حسبان ما دفعته من الدراهم على الوجه المذكور من أصل ما يذمتها من الدين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اقترض آخر قدرا معلوما من الدراهم وجعله عليه نجوما يدفع له كل شهر قدرا معلوما وكتب بذلك وثيقة ثم أراد صاحب القرض أخذ دراهمه حالا فهل يجاب لذلك ويحبس المقرض على الدفع ولا يلزم تأجيل القرض (أجاب) لا يلزم تأجيل القرض الا في مسائل ليس ما ذكر منها فارب القرض المذكور أخذه حالا لعدم لزوم التأجيل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر قدرا معلوما من الفرائس غارقة على قطعة أرض زراعية أميرية بموجب وثيقة بذلك فهل اذا أراد رب الأرض ان يفتكها يدفع مثل الدراهم التي أخذها فرائسه كما أخذ (أجاب) على المدين دفع مثل ما يذمته من الدين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اقترض آخر قدرا من الدراهم ليتخبر فيه لنفسه في التبن وجعل عليه قدرا معلوما في كل يوم رب بالمسمى عنه درهم بالربح وتجهده عليه بسبب ذلك مبلغا واراد المقرض طلب ذلك المبلغ المجهد

٢٣ ١٢٦٦

رجب ١٥ ١٢٦٦

صفر ٢١ ١٢٦٧

ربيع الثاني ٢٢ ١٢٦٧

شعبان ١ ١٢٦٧

شوال ٢٥ ١٢٦٧

فهو اعلى المستقرض فهل ليس للقرض المطالبة بذلك حيث ثبت ان المتجملد ربا
 (اجاب) نعم ليس للمقرض المطالبة بما ذكره والمحال هذه والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل تزوج امرأة لها ولدان من غيرة فطلبت من زوجها مقام ولديها معها في بيته
 ينفق عليهما وجعلت له في نظير ذلك اربعين قرشاً في كل شهر ثم دفعت له اربعة آلاف
 قرش وشرطت عليه في كل شهر اربعين قرشاً وتكون الاربعون قرشاً في نظير نفقة
 على ولديها ورأس مالها بمجاله ومضى على ذلك مدة ثم استلمت من القدر المذکور ألف
 قرش فهل يكون الشرط باطلا والاتفاق بينهما غير موافق للشرع وتحسب الاربعون
 قرشاً المقررة بينهما من رأس المال (اجاب) اشتراط دراهم معلومة يدفعها المستقرض
 للمقرض كل شهر غير صحيح وباطل ولا مستقرض حسب ما به من القرض واذا ثبت أمر
 الزوجة لزوجها بالاتفاق على ولديها المذکورين وانفاقه ما عينته له ايرجع عليهما يكون
 له الرجوع عليهما والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اقترض آخر دراهم معلومة الى
 أجل معلوم فأراد المقرض أخذها منه قبل حلول الاجل فامتنع المستقرض فهل يجبر
 على رد القرض لربه (اجاب) تأجيل القرض غير لازم فلربه المطالبة بمثله قبل حلول
 الاجل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يتيم دفع لرجل وشرط عليه الدافع جزأه عينا
 من الدراهم يدفعه لولي اليتيم كل شهر في مقابلة الربح فاستمر الرجل يدفع هذا المعين حتى
 زاد ما دفعه على الاصل وبعد بلوغ اليتيم اعترف بحضرة يئنه انه وصل اليه المشروط
 الذي زاد على اصل المال ثم توفي فهل يحسب المدفوع المذکور من اصل المال لانه
 ربا ولا يكون لورثة رب المال المطالبة ورثة الاخذ اذا كان الواقع ما هو مذکور
 (اجاب) ليس لورثة رب المال المطالبة حيث استوفى موردتهم مثل ما كان بيد القابض
 لمال اليتيم على الوجه المذکور بل لورثة المدين الرجوع بما زاد والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل اقترض من امرأة قد راعها لهما من الدراهم واقترض بذلك بحضرة يئنه وكتب لها
 بذلك سنداً بخطه وختمه ولما طالب منه القدر المذکور أنكر الاستلام وقال ابني
 هو الذي استلم منها في غيبتي لكونه هو المتصرف عني وانما غاب وكتبت واعترفت
 بناء على اخبار ابني والولد ينكر ذلك ويقول أنت الذي استلمت وكتبت بخطك واقدرت
 به فهل يلزم القدر الرجل المذکور ولا يقبل قوله في شأن ولده وهل تقبل شهادة الولد
 على أبيه (اجاب) يعامل المقرض باقراره اذا اقر ارجحة على المقرض ادعى المقرض كاذب
 في اقراره بخلاف المقرض ان المقرض يكن كاذباً في اقراره عند الثاني وبه يغني وتقبل شهادة
 الولد على أبيه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استقرض دراهم من آخر
 والمستقرض عمله اطيان زراعة اميرية لها حجج مكتوبة باسم المذکور فاحذ المستقرض
 تلك الحجج بدون اذن عمه صاحب المنفعة في تلك الاطيان وورهنها عند المقرض على دين
 القرض بدون رضا مالك المنفعة ثم مات الراهن المذکور لاعتن وفاء مع بقا دين القرض

٨

١٢٦٨

شعبان

١٩

١٢٦٨

رمضان

١٤

١٢٦٨

ذي القعدة

٣٠

١٢٦٨

١٨

١٢٧٠

بذمته فهل اذا كان الواقع ما هو مستطوع ولا يتعلق دين المقرض بتلك الاطيان وليس له منع صاحب الحق فيها عن الانتفاع بها بمجرد رهن حجبها على هذا الوجه ولو فرض ان ذلك باذن مالك المنفعة سيالم يضع المرتهن يده على تلك الاطيان (أجاب) نعم لا يتعلق دين المقرض بتلك الاطيان ولا عبرة به - هذا الرهن وليس للمقرض منع صاحب الحق عن الانتفاع بارضه والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اقترض من زوجته قدرا معلوما من الدراهم بحضور بيعة شرعية في حال صحته وسلامته ثم بعد مدة مات الرجل المذكور عن زوجته المذكورة وعن وارث بالغ وترك ما يورث عنه شرعا فوضع الوارث يده على التركة فطلبت الزوجة المذكورة دينها الذي اقترضه زوجها منها فانكره فرفعت له لدى قاضي جهتهم ما ثبتت بعض القرض الذي بذمته زوجها بالبيعة الشرعية وحكم لها القاضي بذلك وحلفت اليمين الشرعية بعد تعديل الشهود وتركتهم فهل والحال هذه يقضى لها باخذ مثل بعض القرض الذي أثبتته من تركته زوجها وليس للوارث منعها من ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) نعم يقضى لها باخذ مثل ما أثبتته من تركته زوجها اذا استوفى الاثبات شرائط الصحة حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها دين على رجل أجنبي قرض معلوم القدر بموجب وثيقة فماتت وأبرأت ذمته منه في حال صحته وسلامته بحضور بيعة شرعية وأوصت له بثلاث ماله وأمرته بان يخرجها منه ويفعل لها ما جرت به العادة من الجمع والسبح ثم بعد مدة ماتت عن ورثة وترك ما يورث عنها شرعا فغزها الوصي وفعل لها ما أمرته به من الثلاث الموصى له به فهل اذا ثبت ما ذكر بالبيعة الشرعية يصح ابرؤها له من الدين وتنفيذ الوصية في ثلث ماله ما جبر على ورثتها (أجاب) اذا ثبت الابراء من الدين في حال صحة المرأة المذكورة وسلامته عقلا ورشدها نفذ ذلك من جميع المال وتنفيذ الوصية بثلاث المال لغير الوارث بعد ثبوتها بالوجه الشرعي جبر على الورثة حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بأنه اقترض من مورثه قدرا معلوما من الدراهم من قبل موت مورثه يست عشرة سنة ويده سند مقطوع الثبوت بذلك فانكر المدعى عليه دعواه والحال أن مورث المدعى كان حاضرا وهو ساكت المدة المذكورة من غير مطالبة المدعى عليه بالقدر المذكور ومن غير عذر شرعي يمنعه من الضرب فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى بعدمضى هذه المدة حيث أنكر المدعى عليه دعواه (أجاب) سكوت مورث المدعى عن الدعوى خمس عشرة سنة فاكثرت مع حضوره من غير منازعة ولا عذر شرعي مانع من سماع دعواه القرض فلا تسمع دعوى وارثه اذا ثبت في حق المورث يثبت في حق وارثه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر قدرا معلوما من الدراهم قرضا شرعيا فبعد مدة طلبه منه فحجز عن دفعه فقصه عليه وكتب بالتقسيط سند فهل لا يصح تقسيط القرض ويكون لرب الدين مطالبة به حالا ولا عبرة بسند التقسيط (أجاب) نعم لا يصح تأجيل القرض وله طلبه

١٢٧٨

١٤

جاءى الثانية

١٢٧٩

١٥

شعبان

١٢٧٩

١٦

ذى القعدة

١٢٧٩

١٧

إذا أسير والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استقرض من زوجته خمسين ربح ففند على ثم توفي عنها وعن ورثة غيرهما فهل يسوغ للمرأة أخذ دينها من تركتها زوجها المتوفى المذكور حيث كان ثابتاً بالبينة الشرعية وما بقي من التركة بعد أداء الدين يقسم بينها وبين ورثته (أجاب) إذا أثبتت المرأة المذكورة قرضها المذكور على زوجها في وجه خصم شرعي واستوفى الاثبات شرائطه الشرعية يكون لها أخذ مثل الدين المذكور ومن تركته مقدماً على الميراث كسائر الديون وما بقي يقسم بين جميع ورثته بالفريضة الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر قدر معلوم من الدراهم قرضاً وكتب له سنداً بذلك وكتب في السند قدر معلوم من الدراهم ربحاً في نظير صصره عليه بالدراهم فهل والحال هذه يكون الزائد على المبلغ المذكور ربحاً لا يلزم إلا أخذ دفعه وإذا طلب منه ربح الدراهم بعد أخذه الدراهم الأصلية لا يجاب لأخذ الزائد شرعاً إذا تحقق ما ذكر (أجاب) نعم لا يلزم المستقرض ما زاد على بدل القرض والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على ورثة امرأة بعد موتها بدين قرض له عليها ويده وثيقة شرعية بشهادة بينة شرعية فهل إذا انكر ورثتها وأقام البينة على دعواه وثبت الدين عليها بالوجه الشرعي يقضى له بإخذه من تركتها (أجاب) إذا لم يكن هناك مانع من سماع دعوى المدعي بأقرض المذكور على ورثة المرأة وأثبت دعواه بالبينة العادلة وحلف المدعي بين الاستظهار يقضى له بما ادعاه في تركتها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك قطعة أرض زراعية ليست أميرية وهبها لرجل ووضع الموهوب له يده عليها وصار يتصرف فيها بأنواع التصرفات الشرعية مدة من السنين وصار يستأجر الأرض المذكورة جماعة من الموهوبين فادعى الجماعة المذكورون على المؤجر المذكور بأن واهب الأرض المذكورة كان اقترض من أبيهم قدر معلوم من الدراهم ويريدون أخذ الدراهم المذكورة من الموهوب له الأرض المذكورة والحال أن الموهوب له لم يكن وارثاً للرجل المذكور فهل والحال هذه لا يجابون لذلك حيث لم يكن كفيلاً عن الرجل الواهب (أجاب) ليس لا ولا دوى القرض مطالبة غير مدين والداهم بدون كفاية شرعية أو وجه يوجب ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اقترض من آخر قدر معلوم من الدراهم ثم بعد مدة طلبه من المدين فأنكر ذلك فترافع إلى القاضي فطلب من رب الدين اثبات دعواه الدين فاحضر بينة شهدت له بذلك وحكم القاضي بذلك فهل والحال هذه إذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية يجبر المدين على دفع الدين لربه وإذا ادعى المدين أنه دفع لرب الدين حلياً أمانة عنده وأحضر شطراً واحداً شهد له بذلك لا عبرة بشهادة هذا الشطر بدون شهادة شاهد آخر حيث أنكر رب الدين دعوى المدين المذكور (أجاب) إذا صدر الحكم بذلك القرض مستوفياً شرائط الصحة أجبر المستقرض على رد مثله لربه حيث لا مانع ولا عبرة شرعاً بشهادة الفرد والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلب من آخر مقداراً من المعاملة

ربيع الاول سنة

٢٤

١٢٧٣

ربيع الثاني

٢٣

١٢٧٣

٢٤

١٢٧٣

شوال

٢٢

١٢٧٣

محرم

١٩

١٢٧٤

سلفا قد فتح له اثني عشر بيتا وذهب من غير سند وذلك بحضرة بينة من أهل بلد المقرض
وبحضرة أخيه ثم بعد مدة طلب المقرض القدر المذكور من المستقرض فصار يعده وأخرا
انكرا أخذه للقدر المذكور فهل تقبل شهادة بينة المقرض المذكور الذين منهم أخوه وإذا
طعن المستقرض في شهادتهم بأنهم من أهل بلد المقرض لا عبرة بطعنه بذلك شرعا وكذا
لا عبرة بطعنه بآحاد الشهود وأخوه المقرض وتقبل شهادته لأخيه حيث كان معزولا
من أخيه وكل منهما في معاش وحده وليس بينهما ما شر كفي شيء من المال أصلا (أجاب)
إذا أقام المقرض المذكور بينة عادلة على دعواه القرض ولم يقم بتلك البينة مانع من
قبول شهادتها كتعصب أو كون الشهود كوث ولا ية المشهود له تقبل تلك الشهادة ولا
يضر في ذلك مجرد كون الشهود من بلد المشهود له ولا كون أحدهم أخا له حيث لا مانع
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اقترض من زوجته قدرا معلوما من الذهب والفضة في
حال صحته وسلامته وذلك بحضرة بينة شرعية وكتب لها سنداً شرعياً بذلك ثم بعد
ذلك بمدة سافر الزوج المذكور إلى جهة ومات بها وترك ما يورث عنه شرعاً فهل والحال
هذه إذا أثبتت الزوجة المذكرة دينها المذكور في وجهه خصم شرعي وحلفت اليمين
الشرعي يقضي لها به (أجاب) نعم يقضي لها بالقرض المذكور بعد ثبوته بطريق
شرعي حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اقترض من رجل برأجل معلوم
وكتب عليه سنداً فلاح الاجل رده إليه وطلب منه السند فقال له قد ضاع وبعد
مضى ست عشرة سنة توفي المقرض وبعد وفاته بسنتين وجد الورثة السند في جملة
الأوراق المطروحة فطالبوه بما فيه فادعى رده مثله إلى المقرض فكذبوه فهل إذا
كان مع المقرض بينة تشهد بردهما اقترضه لمقرضه يعمل بها ولا عبرة بالسند الموجود
(أجاب) إذا أثبت المستقرض المذكور رده مثله القرض لربه حال حياته بالوجه
الشرعي لا يكون لورثة المقرض مطالبة به بذلك والأفلهم المطالبة به والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل له عند آخر مبلغ معلوم من الدراهم على سبيل القرض
الشرعي أجله عليه إلى حين رجوعه من سفره من مكان معلوم ثم أراد رب الدين أخذه
منه حال قبل سفره إليه فهل يجب لذلك ولا يلزم هذا الاجل على فرض كونه أجلاً معلوماً
ويؤثر المدين بدفعه إليه (أجاب) لا يصح تأجيل دين القرض والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل استدان من آخر مبلغاً معلوماً من الدراهم على سبيل القرض الشرعي ثم طال به
به فامتنع المستقرض من دفعه له متعللاً بأنهما كانا تراضياً على تأجيله فهل والحال هذه
يلزمه دفع القرض حال حيث كان الاجل في القرض باطلاً سيما وذلك المبلغ ثابت
على الرجل المذكور بالوجه الشرعي (أجاب) نعم لا يصح تأجيل دين القرض والله
تعالى أعلم (سئل) في أخوين مات كل منهما عن ورثة بلغ وترك كل منهما ما يورث عنه
شرعاً وعليهما دين لأخيهما الثالث قرضاً وجب تسكيات بيده ثابتة المضمون فطلب رب

سنة	زيح الاول	
١٢٧٤	٣٠	<p>الدين دينه من ورتقيما فانكروه وجدوه والحال ان احدهما مات منذ خمس سنين والثاني مات منذ ثلاث سنين ولم يصح على الدين ما يمنع من سماع دعواه فهل اذا ثبت الدين المدعى به على الاخوين المذكورين يكون لربه الرجوع به على تركته كل منهما بعد تيمونه شرعا ولا عبرة بانكار ورتقيهما (اجاب) اذا ثبت الدين المذكور في وجه ورثة المدينين واستوفى الاثبات شرائط الصحة بالوجه الشرعي يقضى للدائن بذلك ويستوفى الدين المذكور من تركته المدينين ولا يعتبر انكار الورثة والحال ما ذكره الله تعالى اعلم (سئل) في امرأة اقترضت من امرأة اخرى قد راعها ما من الدراهم ثم بعد مدة ماتت المقرضة عن وارث طلب من المقرضة دراهم القرض فاعترفت له به وانه في ذمتها وعدته بدفعه اليه بعد مدة ايام ثم بعد مضي المدة طلبه الوارث منها فادعت انه كان امانة عندها ودفعته لمورثته قبل موتها فهل اذا ثبت اعترافها له به وانه دين في ذمتها تؤخذ باقرارها وتؤمر بدفعه ولا عبرة بدعواها الثانية (اجاب) نعم تؤخذ باقرارها المذكور حيث كان عن طوع ولا مانع اذ هو حجة على المقر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اقترض من آخر دراهم معلومة وكتب المقرض على المقرض بالبلغ المذكور سندا شرعيا وقسطه عليه فيه لاجل ثم بعد مدة اراد رب الدين اخذ دين القرض منه حالا فهل يجاب لذلك ولا يكون التاجيل في دين القرض لازما ولو كتب بذلك سندا (اجاب) نعم لا يصح تاجيل دين القرض والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له على آخر دين قرض ومكتوب عليه به سند شرعي انه سلف الله قرضه حسنة دفع بعضه ويريد ان يدفع باقيه مقسطا ومثجلا عن كل شهر قد راعه ما من الدراهم ولا يرضى بذلك فهل اذا كان موثقا به وفادرا على دفعه حالا يؤمر بدفعه لربه ولا يلزم التاجيل في دراهم القرض (اجاب) نعم حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة اقترضت من اخيها دراهم من صنف الجنيه الا فردي قدر ما معلوما ومن الهيدية الذهب قدر ما معلوما من الريال السني كورة دراهم معلوما ايضا ومن القروش البيض قدر ما معلوما من مدة نحو عشر سنين مضت واراد رب الدين اخذ دينه في وقتنا هذا والحال ان الصنف الذي دفعه لها من قبلها يخذله بحسب هذا الوقت او بحسب الوقت الذي اقترضته منه فيه (اجاب) يجب على المرأة المذكورة دفع مثل ما اقترضته من اخيها من الاصناف المذكورة ولا تعتبر زيادة القيمة ولا نقصها والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له عند آخر مبلغ معلوم من الدراهم قرض وسلف اجل المقرض دفعها لربها على ثلاثة مواسم ووربها يريد اخذها حالا فهل يجاب لذلك ولا يكون الاجل في دراهم القرض لازما (اجاب) لا يصح تاجيل دين القرض والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له جانب اطياف زراعة توافي مع رجلين آخرين على ان يزرع تلك الارض قطنا سنة كذا وعليه جميع الثمن من بذور وحرث وكل عمل ويكون له ثلاثة ارباع وللرجلين ربعه في نظير اقراضهما اياهما متى جنبه ميتة وفهل والحال هذه اذا زرع رب الارض أرضه</p>
١٢٧٤	٦	<p>شعبان</p>
١٢٧٤	١٢	<p>ذي القعدة</p>
١٢٧٥	١٠	<p>جمادى الاولى</p>
١٢٧٥	١٥	
١٢٧٦	٢٦	

جادی الثانية سنة

١٢٨٢

١٧

وأنت جت شيئاً من القطن المذ كور يكون له ولا يستحق الرجلان في ذلك الخراج شيئاً
لعدم إيجاب شيء نظير القرض كونه رباً ولا يصح الشرط المذ كور وليس لهما عنده
سوى المبلغ الذي اقترضاه إياه (أجاب) نعم لا يستحق الرجلان المقرضان على رب
الأرض المستقرض شيئاً سوى مثل قرضهما شرعاً والحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل اقترض من آخر قدره مائة درهم ثم عدمه طلب رب
الدين دينه فادعى المستدين الأسماء عن أداء الدين فقسطه على نفسه وكتب لرب الدين
سنداً بذلك ثم مات ولم يدفع من التقسيط شيئاً وترك زوجته وأولاده القصر ولم يولد له
تركة إلا المنزل المعد لسكنه وعياله فهل إذا أثبت رب الدين دينه تجبر الزوجة ومن ينصب
وصياً على القصر على بيع هذا المنزل أو بعضه بقدر الدين حيث لم يكن هناك تركة
غيره ويستوفي رب الدين دينه من ثمن المنزل المذ كور ما لم يثودوا الدين من مالهم ولا عبرة
بالتقسيط المذ كور بالسند (أجاب) التاجيل في القرض باطل فلا عبرة به فيكون
دين القرض المذ كور حالاً ولو أجل ولو قرض صحة الأجل فإن الدين يجل بموت من عليه
الدين المؤجل والدين بعد ثبوته شرعاً مقدم على الميراث فيجب على البائع من الورثة
ووصي القصر بيع ما ترك من العقار لو فاء الدين بقدره إن لم يولد له تركة غير يوفى منه
دينه ما لم يثودوا الدين من مالهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اقترض من آخر دراهم
معلومة وأجل الدراهم المذ كورة لأجل معلوم فهل للقرض أن يأخذ دراهمه حالاً ولا عبرة
بالتاجيل ويحبس المقرض على الدفع (أجاب) لا يصح تاجيل دين القرض شرعاً وللقرض
المطالبة به قبل حلول الأجل حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له عند
رجل مبلغ معلوم من الدراهم قرضاً أجلها المقرض على نفسه كل شهر يدفع جانباً منها
والآن طلب المقرض أخذ دراهمه من المقرض حالاً فهل يكون له ذلك ولا يكون
التاجيل في دين القرض لازماً لا سيما والمقرض موثر بدفعها كذلك (أجاب) نعم لرب
الدين أخذه حالاً من المدين حيث كان قرضاً ولم يكن هناك مانع والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل استدان من آخر مبلغاً معلوماً من الدراهم واستلمه منه على سبيل القرض الشرعي
ثم طالبه به فامتنع من دفعه بلا وجه شرعي زاعماً أنهما كانا تراصياً على دفعه بعدمدة
معلومة فهل يلزمه دفع القرض حالاً ولا عبرة بزمه ولا يكون الأجل لازماً والحال هذه
(أجاب) تاجيل القرض على فرض وقوعه باطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
اقترض من آخر مبلغاً معلوماً من صنف البضائع والذهب واستلمه منه من ماله واستلمه
المستقرض في شؤون نفسه وكتب له سنداً بالقدر المذ كور وأجله لأجل معلوم ومضى
فخوفه صف الأجل طراً للقرض أن يسافر إلى أداء فريضة الحج ثم يفوز بإمرة سيد
الآمين والآمين صلى الله عليه وسلم فهل يكون له مطالبة المستقرض بدين القرض قبل
حلول الأجل وليس للمستقرض الامتناع عن أدائه لربه متعللاً ببقاء مدة الأجل المذ كور

ربيع الثاني

١٢٨٤

١٥

ربيع الثاني

١٢٨٥

١٤

جادی الاولى

١٢٨٥

١٢

محرم

١٢٨٦

٢٧

الكون التاجيل في القرض لا يصح حيث كان المستقرض موسرا قادرا على دفع الدين
المذكور في الحال (اجاب) نعم لرب دين القرض المذكور ذلك والحال هذه حيث لا مانع
اذا تاجيله غير صحيح والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له اولاد قصر وبلغ ذهب حال
صحته ونفاذ تصرفاته لكل واحد من الاولاد القصر شيئا معلوما من النقود وغـ يرها وفرد
ما وهبه لكل واحد منهم في مجلس الهبة وحازوه لهم ثم اقام وصييا على اولاده المذكورين
وسلم ما وهبه لكل واحد منهم لا وصي المذكور على سبيل الامانة يحفظه لهم ثم بعد مدة
مرض الواهب المذكور فاحتاج ولدان من اولاده البالغ مبلغا من النقود لامر يخصهما
وطلباهما من والدهما المذكور ولم يكن عنده اذ ذاك مال فطلباهما منه ان يقرضهما ذلك
من مال القصر الموهوب لهم فرضي بذلك واقرضهما ذلك واذن الوصي المذكور بدفع
ذلك اليهما مما تحت يده للقصر فدفعه لهما على سبيل القرض وقبضاه وذلك بحضور بيعة
شـ هية فاستهلك الولدان البائعان المال المذكور في شؤونهما في حياة والدهما ثم مات
الاب واستقرت الرصاية للوصي المذكور فهل يكون له مطالبة المستقرضين المذكورين
ببديل القرض المذكور وقبضه منهم المحفظه تحت يده وصرفه في شؤون القصر التي
تخصهم حيث كان ذلك ثابتا شرعا (اجاب) نعم للوصي مطالبة المستقرضين المذكورين
ببديل القرض وقبضه منهم لانه تصرف فيه للقصر بما فيه المصلحة والحال ما ذكر حيث
لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة اقترضت مبلغا معلوما من النقود من رجل آخر
من ماله وقبضته واستهلكته في مصالحها وكتبت به سندا شرعيا ثم اجتمعت
المستقرضة مع المقرض بجهة اخرى ولم يكن سند القرض حاضرا فطلب المقرض
المذكور دينه منها فدفعت له معظمه وبقى منه شيء قليل ونظر العدم حضور سند القرض
الاصلي كتب المقرض الاول للمستقرضة حسب رغبته سند بما قبضه منها في نظير معظم
دينه الا انه صرح فيه بان ذلك المبلغ قرض من قبلها خوفا من حصول شيء يقتضي الزامها
بالنظر لقيمة السند الذي عليها فوقع بذلك المقاصة بمقدار ما دفع ثانيا من المستقرضة
للقرض الاول وبقى للقرض الاول بذمة المرأة المذكورة باق دين قرضه فهل اذا ملكت
المرأة المذكورة بعد ذلك ما في السند الذي اخذته لرجل آخر وأحالت به قبضه عن هو عليه
في نظير دين آخر عليها للرجل الآخر لا يصح ذلك لوقوع المقاصة المذكورة وبرائة ذمة من
قبض منها المبلغ الاخير المساوي لمقداره مما كان عليها للمقرض الاول ويكون له المطالبة
ببما بقي دينه المذكور حيث تحقق ما ذكر شرعا (اجاب) بدفع المستقرضة مثل معظم
ما عليها من دين القرض لربها جنسا وصفة تقع المقاصة بمقدار ذلك وكتابة سند بالمذموم
آخر المقرض بانه قرض لا وجه له المذكور بالسؤال لا يغير هذا الحكم اذ الدينون تقضي
بامثالها لا باعيانها فوجب لكل منهما حينئذ على صاحبه مثل ما اخذ منه ولا يملك
أحدهما مطالبة الآخر بما له عليه لعدم الفائدة حينئذ وان كانت ذمة كل مشغولة بما

رجب
٢١

١٢٨٧

ذى الحجة
٤

١٢٩٦

للآخر فلا يصح لهذه المرأة والحال ما ذكرتمليك ما وجب لها من الدين من غير من هو عليه وتسليطه على قبضه منه لوقوع براءة الاستيفاء بمقداره مما عليها المقرضها الاول وله مطالبته بما يثل ما زاد عن مبلغ قرضه على ما قبضه منها والله تعالى أعلم

(كتاب المداينات)

(سئل) في زوجة وضعت وخرجت عقب الوضع من بيت زوجها ثم طلبت من زوجها مؤن النفاس فهل لا تجاب لذلك ولا يلزمه ما ذكره ولو ادعت انها خرجت باذنه سيما وطلبها مؤن النفاس بعد ان دفعها أبوها وهي في منزله ولم يامر الزوج بذلك (أجاب) لا مطالبة على الزوج المذكور بما دفعه والد زوجته في مؤن نفاسها والحال ما ذكره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دين على آخر باقى حساب بينهما وبينه تمسك به فسات المدين عن وارث فطالبه رب الدين به فاعترف له به ودفع له البعض منه وتوقف في دفع الباقي متعللاً بان التمسك قديم والحال ان مدته لم تبلغ خمس عشرة سنة فهل اذا كان الوارث معترف بالدين ومقرابه لا عبرة بتعلله ويكون لرب الدين أخذه من التركة (أجاب) لرب الدين المطالبة بدينه في تركة المدين حيث كان ثابتاً بالوجه الشرعي ولا عبرة بتعلل الوارث على الوجه المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في شخص له دين على آخر مقسط على شهود معلومة فسات رب الدين وأراد ورثته أخذه من المدين حاله هل يبقى الدين على تأجيله وتقسيمه ولا يحل بموت رب الدين (أجاب) بموت رب الدين لا يبطل الاجل وايسر للوارث المطالبة الا بعد حلول الاجل حيث كان التأجيل صحيحاً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له على آخر مبلغ من الدراهم مكتوب عليه بموجب تمسك مكتوب فيه انه وقع الرضا والتوافق بينهما على انه يدفع من تاريخه أعلاه كل جمعة غرضي من تاريخه سبعة وثلاثين قرشاً وعشرين فضة فهل لا يكون هذا تأجيلاً صحيحاً ولرب الدين طلبه حالاً سيما لم يذكر آخر المدة التي يتم بها ابقاء الدين (أجاب) مجرد التوافق على هذا الوجه لا يكون تأجيلاً قال في شرح التنوير له ألف من عن مبيع فقال أعط كل شهر مائة فلس بتأجيل اه وفي رد المختار عليه لان مجرد الامر بذلك لا يستلزم التأجيل كامل اه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها على زوجها دين ثابت بالوجه الشرعي فابترأته منه على أن يخدمها مادامت بصرفا متنع من خدمتها فطالبت به بحقه فدفع لها بعضه وامتنع من دفع الباقي فهل لها المطالبة بما بقي لان الخدمة لم تتم (أجاب) نعم للمرأة المذكورة مطالبة زوجها بما بقي لها من الدين والحال هذه وقد صرحوا بان البراءة عن الدين مما لا يصح تعليقه على الشرط وكذا لا يصح تقييده بشرط غير متعارف لمسا فيه من معنى القليل كإيساء من رد المختار فيما يبطل بالشرط الفاسد الخ في آخر البيوع والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة اخوة في معيشة واحدة وشركة واحدة في البيع والشراء

١٢٦٥

٤

١٢٦٥

صفر

١٢

١٢٦٥

١٩

١٢٦٥

٢٢

ربيع الاول

١٢٦٥

٣

وخلافه اذنوارجلابشر اجانب بضائع لهم من جهة معلومة وجعلوا له بعض الربح فيها
فاشترى من تلك الجهة جانباً من البضائع لاجل معلوم وضعه أحد الثلاثة باذن الباقي ثم
مات الاثنان وبقي الضامن فهل اذا بقي بعض ثمن البضائع المذكورة يؤخذ من الضامن
ومن تركه أخويه واذا لم يكن لهم الايتية اع في سداده حيث كانوا شركاء (اجاب)
يباع عقارا لآخوين المذكورين فيما ثبت عليهم من الدين اذا كان الامر ما هو مسطور
وكذا عقار الاخ الحي فيما عليه اذا لم يكن مشغولاً بمحاكمة الاصلية الضرورية والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل متهود على آخر اشترى منه ثوباً كاو يدفع له الثمن فاشترى منه
بعد ذلك مقدراً معلوماً من التنبك بئمن معلوم في ذمته الى اجل معلوم فوشى ناس للبائع
وقالوا له بما أنه يفسد بالثمن وأخبروه على دفعه لذي شوكة ليقهروه على تسليم الثمن قبل
مضي الاجل أو يسلم المبيع فرفعه لذي شوكة وأخذ منه مفتاح الحاصل الذي فيه
التنبك وسلمه للبائع فقهرا على المشتري من غير توافق على فسخ المبيع وإبطاله ومات
البائع عن وارث يريد التصرف في المبيع لتعريفه ويمنع المشتري منه فهل يكون باقياً على
ملك المشتري ولا يجبر على دفع ثمن من الثمن الا بعد مضي الاجل (اجاب) ليس لو ارث
البائع التصرف في المبيع والحال هذه ولا يطالب المشتري بثمنه قبل حلول الاجل المعين
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وبنين وترك ما يورث عنه شرعاً
وعليه دين ثابت فهل يقدم الدين على الميراث وما بقي بعد وفاة الدين يقسم على الورثة
بالفرصة الشرعية بعد اقباط نسب بناته (اجاب) يقدم الدين الثابت شرعاً على الميراث
وما بقي بعد وفاته يقسم بين جميع الورثة المقتضى اذ نهم بالفرصة الشرعية والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل صاغ لابنته حلياً ثم توجه عليه خراج لجهة الديوان فباع
البنت الحلي من غير اذنه وهي رشيدة ودفعت ثمنه عن أبيها لجهة الديوان ثم مات أبوها
هنا وعن ابنه بن فارادان ان تأخذ من تركته ما يقابل هذا الحلي زيادة عما استحققه من
التركة بطريق الارث فهل والحال هذه لا يمكن من ذلك (اجاب) نعم لا يمكن البنت
المذكورة من أخذ ما يقابل ذلك من تركه أبيها حيث باعته ودفعت ثمنه عنه بغير اذنه
وأمره والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين اتفقا مع بعضهما على ان كل واحد يدفع جانباً من
الدرهم ويصنعان سفينة ثم بعد تمامها امتنع أحدهما من الشر كة وكتب على شريكه
مادفعه من الدرهم نظير حصته منها وحسب عليه كل مائة قرش ثلاثة قرش وشربحاً
فهل لا يكون له مطالبته بما كتبه زيادة عن حقه بل يكون له مطالبته برأس المال فقط
دون الزائد (اجاب) اذا باع أحد الشر يكتفي نصيبه في السفينة بقدر معلوم من الدرهم
صح وليس للبائع مطالبة المشتري برأيه عن الثمن وهذا اذا حصل البيع بمقدار ماصرفه
البائع في حصته ثم ألزم المشتري نظير بقاء الثمن عليه وتأجيله بما جعله عليه ربحاً مما
لو كان البيع بمجموع ماصرفه البائع ومازاده ربحاً وتوافقاً على ان ما جعله ربحاً يادة

١٢٦٥

٣

ربيع الثاني

١٢٦٥

٦

١٢٦٥

٨

١٢٦٥

١٨

١٢٦٥

١٩

في الثمن فانه يهيج ويلزم المشتري بالكل حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
خطب بنت ابن عمه من والدها وجعل لها صداق ما قاي والدها وطلب زيادة عما
عينه الزوج مع والده فحصل بينهما منازع فحضرهم الزوج ووعده العقد على ما رغبه أبو
الزوجة ودفع الزيادة من عنده من غير اذن الزوج ووالده فهل اذا اراد المم مطالبة الزوج
أو والده بما دفعه من ماله من غير اذن لا يحجب لذلك (أجاب) لا رجوع للمم بما دفعه
من المهر عن ابن أخيه المذكور بدون اذنه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي الى
رحمة الله تعالى عن زوجته وأولاد قصر ولم يترك شيئا خلافاً جانب عقار وعلى المتوفى دين
ثابت بالوجه الشرعي فهل يباع العقار في دينه الثابت شرعاً (أجاب) نعم يباع عقار
المتوفى المذكور لوفاء الدين الثابت عليه شرعاً والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة طلقها
زوجها ولها عنده دين مؤخر صداقها وجعل لها متعة ونفقة ودفع لها المتعة والنفقة وبقى
عليه مؤخر الصداق ثم ماتت المرأة بعد انقضاء العدة فهل لا ورثة لأخذ ما عليه من الدين
ويجبر على الدفع (أجاب) لو ارثت الزوجة مطالبة الزوج المذكور بما في ذمته من مؤخر
الصداق بعد تحققه عليه بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له على جماعة
دين معلوم فمات ذلك الرجل فمكتب ورثته على هؤلاء الجماعة وثيقة شرعية بالدين
المذكور ثم ادعى هؤلاء الجماعة ان ذلك الرجل المتوفى كان قد أبرأهم من ذلك الدين في
مرض موته فهل والحال هذه لا يصدقون في ذلك بيمينهم ويلزمهم دفع الدين لو رثته ذلك
الرجل (أجاب) على المدينون دفع الدين لو رثته الدائن ولا يصدق في دعواه الابراء عنه
بدون برهان شرعي على فرض صحة الدعوى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دين
عند آخر اتفق معه المدين على ان يدفع له بعضه بعد ثمانية أيام ويساعده في البعض الآخر
ووقف رب الدين المساعدة حتى يقبض منه البعض عند الاجل فهل اذا لم يدفع المدين
البعض من الدين الذي اتفق معه عليه عند الاجل ولم يساعده في البعض الآخر لا عبارة
بهذا الاتفاق ويكون رب الدين مطالبة بجميع دينه قهرأ عنه (أجاب) يجبر المدين على
دفع جميع الدين لربه حيث كان الحال ما هو مرسومه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة
خرجت من بيت زوجها بغير اذنه ثم عن لها الدخول في الحمام فوقع فيه فتلف منها
عضو فصرف عليها زوج بنتها أجرة للحكيم وممن المعالجة مبلغاً فهل والحال هذه لا يلزم الزوج
دفع ما صرفه زوج بنتها عليها حيث لم ياذن لها في الخروج ولم ياذن في الصرف (أجاب)
نعم لا يلزم الزوج بدفع ما أنفق زوج البنت حيث كان الحال ما ذكره والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل مات عن وارث وعليه دين لرجل آخر ثابت بالبينة الشرعية وترك تركته تفي
بالدين وزيادة فاشترى رب الدين من الوارث بعض أمتعة من التركة بثمن معلوم من الدراهم
فهل اذا ثبت الدين بالبينة الشرعية يكون لرب الدين محاسبة الوارث بثمن ما اشتراه من
التركة من أصل دينه جبراً على الوارث (أجاب) ليس للوارث مطالبة المشتري بثمن

١٢٦٥ ٤

جمادى الثانية

١٢٦٥ ١٢

١٢٦٥ ١٣

١٢٦٥ ١٤

وجب
٨

١٢٦٥

شوال
١٤

١٢٦٥

ذى القعدة
١٣

١٢٦٥

سنة ذى القعدة

ما اشتراه مما لا دينه اذا ثبت دينه بالطريق الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دين على عمه ثابت باليمين الشرعية ثم مات العم عن وارث وترك تركته تفي بالدين وزيادة ومضى على ذلك ثمان سنين فادرب الدين مطالبة الوارث بالدين فهل اذا ثبت ذلك باليمين الشرعية يجبر الوارث على دفع الدين لربه حيث ترك تركته تفي بالدين وزيادة ولا يسقط حقه بمضى هذه المدة (اجاب) لرب الدين اخذ دينه من تركته المدين بعد ثبوته بالوجه الشرعي ولا يسقط الحق بقدوم الزمان والله تعالى أعلم (سئل) من بيت المال عما حصله ان شخصاً توفي يسمى بايزيد كاشف فيميت تركته فاشترى منها شخص اشياء بمبلغ ١٢٢٥ قرشا ومات المشتري بعد ذلك فبيعت تركته ايضا وهي لا تفي بجميع ما عليه من الديون فهل يكون هذا المبلغ كبقية الديون في قسمة التركة او يؤخذ من رأس التركة بنسبته (اجاب) ان المبلغ المذكور كباقي الديون الثابتة على التركة المشتري فاذا لم تف التركة بالجميع يقسم قسمة غرماء فاختص المطلب لرب التركة بايزيد كاشف من القسمة فهو لها فقط والله تعالى أعلم (سئل) في رجل غائب وعليه دين لرجل اجنبي وللا دين ابن وبنت يملكان فخيلا بطريق الميراث عن امهما المطلقة من ابيهما ما قبل موتهما بمدة من السنين فادرب الدين ان ياخذ النخيل في ظهير الدين الذي على ابيه ما الغائب فهل لا يجاب لذلك وليس لرب الدين مطالبة اولاد المدين بشئ من الدين ويمنع من معارضتهم في ذلك لاسيما ولم يكن لابيهم المدين مال تحت ايديهم ما (اجاب) لا مطالبة على اولاد المدين بما على الاب من الدين بدون كفالة شرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابن قاصر ولم يترك لها شيئا فادعى رجل بان له ديناً على الميت ويطلب به ورثته فهل على فرض ثبوت الدين اذا لم يخلف تركته وورثته فقراء لا يلزمهم دفع شيء منه (اجاب) لا مطالبة على الوارث بما على مورثه من الدين بدون كفالة له والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استدان ديناً واستهلكه في مصالح نفسه الخاصة به وله اخ طلب منه ان يساعده ويدفع عنه جانباً منه فامتنع من ذلك فهل لا يلزمه وفاء دين اخيه ولا بعضه حيث لم يكفله ولا بعضه ولم يكن في عائلته بل كان كل واحد منهما في معيشة على حدة وكل واحد له كسب خاص به (اجاب) ليس للادان مطالبة اخي المدين المذكور بدينه ان كان الامراء ومسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وترك تركته واولاداً قسراً بالغين فوضع يده احداً بالغين على التركة مدة من السنين وصار يتصرف في التركة ونماؤها ويجدد اشياء من التركة ونماؤها والقصر تحت يده فتوفي واضح اليد عن ورثة فطلب اخوته قسمة التركة مع اولاد واضح اليد فادعى ورثة واضح اليد ان على ابيهم ديناً بسندات يريدون اداءها من تركته الاول من قبل جميع ورثته فلم يسلموا واطلبهم ذلك وارادوا قسمة التركة حيث لم يستوفوا حصتهم من تركته والاهم فهل يجابون لذلك حيث لا دين على الميت الاول

١٢٦٥ ٢٢

ذى الحجة

١٢٦٥ ٧

١٢٦٥ ٢٣

١٢٦٥ ٢٨

محرم

١٢٦٦ ١٢

ولا يخصه من الديون شيء (أجاب) جميع ما تركه المتوفى أو لا يقسم بين ورثته وليس
أغرماء المتوفى ثانيا مطالبة ورثة الأول بما استدانه الثاني حال حياته والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل عليه ديون لا ماس دفع لواحد من ارباب الدين بعض دينه فهل اذا
بلغ ذلك ارباب الديون وطلبوا ان ياخذوا من الآخر ما دفعه له المدين ويقتسموه بينهم
قسيمة غرماء لا يجابون لذلك حيث لم يحصل عليه جبر من الحاكم الشرعي ويفوز بالقدر
الذي اخذه من المدين لاسيما وما ذكر صدر منه وهو في حال صحته وسلامته ولم يكن وقت
ايفائه الدين مريضا (أجاب) نعم لا يجابون للمشاركة وليس لهم معارضة الدائن المذكور
حيث كان المحال ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين لا آخر فاراد

شيخ البلد ان يرسل المدين الى الاشغال الاميرة ففعل له ان عليه دين فقال اذا كان عليه
شيء أدفعه فهل اذا هرب المدين لا يكون شيخ البلد مطالبا بدينه (أجاب) اذا لم يثبت
رب الدين على شيخ البلد المذكور انه كفيل به شرعا لا يكون له مطالبة به وفي رد الهتار
من الكفالة عن جامع الفصولين قال وفيه الذي على فلان انا أدفعه اليك انا اسلمه انا
اقبضه لا يكون كفيل ما لم يتكلم بلفظة تدل على الالتزام ثم قال لو اتي بهذه الالفاظ منه جزا
لا يصير كفيل ولو لمعقلا كقوله لو لم يؤد فانا أؤدى فانا دفع يصير كفيل لا انتهى وقد صرحوا
ايضا بعدم صحة الكفالة مع جهالة المالكين قول له كما هنا والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة
شركاء اشترى احدىهم بقرة من رجل بثمن معلوم للاحتياج اليها في اشغال الشراكة ومات
المباشر لشراء البقرة قبل دفع الثمن عن وارث ثم ان بائع البقرة طلب الثمن من باقي
الشركاء وقد دفعوه له بعد ان صدقوا له عليه فبعد ذلك اراد الشراكة المصدقون له على
الثمن المذكور الرجوع عليه واخذه منه متعللين بان الميت عليه ديون وان وارث الميت
يطلب منه الثمن لا يكون المباشر للشراكة هو مورثه وانه هو المطالب به فهل لا يكون لهم

ذلك والحال هذه (أجاب) حيث دفع باقي الشركاء الثمن الذي هو دين عليهم وهو على
شريكهم المباشر لعقد الشراكة لا يكون لهم استرداده من البائع والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل له دين على آخر فسهجنه عنده على دينه فباعه رجل آخر وقال له ان لي على المدين
المذكور دين فلا تطلعه حتى استوفى منه ديني ثم فر الرجل المدين هاربا من السجن فحضر

رب الدين الا آخر المذكور يطالب الدائن الاول المذكور بمبلغ دينه او بالرجل الذي
كان مسجوناً عنده المذكور فهل يلزم الدائن الاول المذكور دفع مبلغ الدين المرقوم
للدائن الثاني المذكور او حضور الرجل جل المذكور له (أجاب) لا يلزم الدائن الاول
احضار المدين المذكور ولا دفع ما عليه من الدين حيث لم يتحقق عليه كفاية شرعية
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نحو الاربع عشرة فدانا طيناً معلومة بالحدود
والجهة ابداً لها بنحو واحد بعة فدائين لرجل آخر برضا كل منهما على وجه الملكية لكل
فيمسأرله وشرط صاحب الاربع عشرة فدانا على نفسه ان يدفع بدلا عن الرجل

١٢٦٦

جمادى الاولى

١٢٦٦

جمادى الثانية

١٢٦٦

رجب

١٢٦٦

شعبان

١٢٦٦

٥

١١

٢٧

٢٥

١٨

الاخر خارج تلك الاطيان اعني الاربعة عشر قد انا نبر عامته ثم بعدمضى مدة مات الرجل
الشارط على نفسه الشرط المذكور عن ورثة شرعية فهل لا يلزم ورثته الوفاة بهذا
الشرط (اجاب) لا يلزم الوارث بدفع شيء من ماله تبرعا عن الغير وان التزم المورث ذلك
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دين على آخرواخذ عليه ضامنا به فغاب المدين
وطالب صاحب الدين الضامن به فطلب الضامن ابن المدين وأراد ان يلزمه بدين ابيه
فوجدته فقيرا فادعى على آخرا نه ضامن للابن في كل ما يكون عليه فهل لا يلزم الابن من
دين ابيه شيء حيث لم يكن ضامنا لابيهم ولا متكفلا به واذا كان كذلك لا يلزم ضامن
الابن شيء ولا يكون دين الابن على ابنه بل يطلب دين الابن من الضامن الاجنبي
(اجاب) لرب الدين مطالبة كل من المدين والكفيل بدينه ولا مطالبة على ابن المدين
بما على ابيه من الدين حيث لم تثبت كفايته به والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل له ارض زراعة وعليه دين لجهة الديوان فرهن الارض عند آخرواخره بدفع
ما عليه من الدين ودفعه عنه باذنه فهل اذا اخذت منه الارض لجهة الديوان يكون
للمرئ الرجوع بما امره بدفعه حيث كان معترفاه وثبت الدفع باذنه (اجاب) من قام
عن غيره بواجب امره رجوع بما دفع وان لم يشترطه كالامر بالاتفاق وقضاء الدين فاذا
ثبت اذن المدين بدفع الدين الشرعي يكون له الرجوع على المدين بما دفعه عنه
بالاذن والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك شيئا باعه لرجل آخريه قد علم بعضه
مجهول وبعضه مؤجل الى وقت محدود فاجعل صار دفعه الى البائع والمؤجل كتب في
سند شرعي وذكر فيه الاجل المحدود وذكر فيه ايضا ان في ظرف المدة كل ما تحصل
بغير قيده ويخص من اصل القدر المؤجل وغلق المؤجل الى الوقت المحدود
وحصلت الصيغة الشرعية في البيع والشراء بمحض ما دون القاضى فهل اذا أراد
البائع قصه بل المبلغ المؤجل قبل حلول الاجل وتعلل بانه مسافر لا يجاب لذلك ويمنع
الى حلول الاجل واذا كان مسافرا يقيم وكيفية لا عنه في تخصيص المبلغ المؤجل (اجاب)
لا مطالبة على المدين بما اجل من الثمن تاجيلا لازما قبل حلول الاجل ولا عبرة بتعلل
رب الدين بالسفر وانما هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاث بنات
بالغات كل منهن في معيشة زوجها وعن ابن قاصر وحده في معيشة امه وعن ابن بالغ وترك
دارا فوضع البالغ يده على الدار ومات قبل القسمة ثم وضع هم البنات والابن القاصر يده
على الدار ومات قبل القسمة ايضا ثم وضع ابن العم يده على الدار ثم بلغ القاصر وطلب كل
من البنات والابن اخذ ما يخصه من تركته ابيه فنعهم ابن العم متعللا بان اخاهم مات
وعليه دين له ويريد اخذ ما يخصه في نظير الدين الذي له فهل اذا لم يتعلق بتركه الاب
دين ولم يكن الاخ وصيا ولا قريبا يكون دينه متعلقا بنصيبه ولكل من البنات والابن اخذ
ما يخصه بالفريضة الشرعية (اجاب) لكل من بنات المتوفى وابنه المذكور اخذ

ما يخصه من تركه والده ولا يلزمهم إيفاء ما على أخيه من الدين لابن المذكور على فرض ثبوته بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وعليه دين ولم يخلف تركه فهل تكون ديونه متعلقة بتركه فإذا لم يخلف تركه لا يلزم ورثته وفاء شيء منها وليس لرب الدين مطالبته بهم بها والمحال هذه (أجاب) يتعلق الدين بتركه الميت فيترك تركه لا يكون لرب الدين مطالبته الورثة بشيء منه والمحال هذه بدون كفاله صحيحة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أخ تاجر منعه عنه في معيشة وحده من مدة ثلاثين سنة وز ياد غاب عن بلد فادعى أناس تجار بان لهم عليه ديننا ويريدون مطالبته الأخ بحضور أخيه أو بأداء دينه فهل إذا لم يكن الأخ ضامنا ولا كفيلا لأخيه لا يجابون لذلك ويعنعون من معارضة بدون وجه شرعي (أجاب) نعم لا يجابون لذلك والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل متصرف على أخوته مدة ثم اقتسموا وادعى أنه تدين ديونا وصرها في مصالحهم وغرضه بذلك توزيع الديون - إلى الجميع ولا يئنه له على ما ادعاه فهل لا عبرة بدعواه والمحال هذه (أجاب) ليس لأرباب الديون مطالبة الأخوة بما استدانه الأخ المذكور على فرض تحقق الاستدانة وليس للأخ الزامهم بما يدعي بدون اثبات ما يقتضيه بوجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أبيه وعن زوجته وبنتين ولم يترك تركه أصلا فإرادت الزوجة أن تأخذ من الأب مؤخر صداقها فهل لا تجاب لذلك حيث لم يترك شيئا ولا يلزم الأب دفع الدين الذي على الابن بدون وجه شرعي (أجاب) لا يلزم الأب بدفع دين ابنه بدون كفاله عنه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك جاموسة اشتراها منه شيخ ببلده بثمن معلوم قدره مائتان وعشرون ريالاً في ذمته بحضرة بيعة شرعية ثم بعد ذلك اشترى منه نصف جاموسة أخرى بثمن معلوم في ذمته أيضاً بحضرة بيعة ثم مات قبل دفعه الثمن عن ابن بالغ فأراد البائع مطالبة الابن بالثمن فأدعى بأن والده دفع عنه مائتين وخمسين قرشاً في ورده من أصل ما عليه فهل إذا تحقق ذلك يكون للبائع الرجوع بما بقي ثمن مبيعته في تركه المشتري حيث كان هناك بيعة تشهد بذلك بعد حلفه اليمين الشرعية أن كان ما دفعه عنه بامرءه والأب لا يحسب من الثمن ولا يرجع وارثه بمادفعه المورث عن البائع بدون أمره (أجاب) للبائع الرجوع في تركه المشتري بما بقي له من ثمن المبيع أن كان ما دفعه عنه بامرءه لوقوع المقاصة بقدره والأب لا يحسب من الثمن ولا يرجع للوارث بمادفعه مورثه من الدين بدون أمر المدين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دين على آخر فضعفه رجل آخر فهرب المدين فطلب صاحب الدين الضامن بماء على المدين على حكم الضمان فأراد الضامن أن يلزم الدين لولد المدين فوجده معسر فأدعى على رجل آخر أنه ضامن لأولاد في كل ما يكون عليه فهل لا يلزم الولد شيء عن والده حيث لم يكن ضامناً له ولا متكفلاً به وإذا كان كذلك لا يلزم ضامن الولد شيء ويطلب الدين من ضامن المدين أو منه إن حضر (أجاب) لا يجبر الابن المذكور على دفع ما على والده

١٢٦٦

٢١

١٢٦٦

٢٣

شوال

١٢٦٦

٣

ذى القعدة

١٢٦٦

١٢

١٢٦٦

١٧

١٢٦٦

٢٤

ذى القعدة سنة

النائب من الدين - بث لم يثبت انه كفيلا به فلا مطالبة على الابن المذكور ولا على كفيلا بشئ مما على والده والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي وعليه دين وترك ما يورث عنه شرعا واخذ والده جميع ماله كماله من الميراث فهل يلزم الاب دفع ما على ولده الميت ولا يرث الا ما بقي بعد دفع الدين (اجاب) يتعلق الدين بترك الميت وفي قلب الدين بعد الاثبات الشرعي أخذ دينه من التركة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر جانب أخشاب بثمن معلوم حال وصار الباقي يطالب المشتري بالثمن المحال فساطله سنة ثم كتب المشتري على نفسه وثيقة وشرط فيها وقت يسير معاش لي ادفع الثمن فهل هذا التأجيل للثمن الى هذا الاجل يكون من قبيل تأجيل الدين الى اجل مجهول ويكون باطلا ويطالب الماشترى بدفع الثمن حالا (اجاب) تأجيل الثمن على الوجه المذكور غير لازم لتفاحش الجهالة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بكرام من ولها باصداق معلوم وصار يتدين دراهم من رجل ويصرفها فيما احتاجه الفرح فيعتصم به اراد الزوج ان يلزمه بنصف ما تدينه وهو صرفه في فرجه لكونه كان معهما في معيشة واحدة فهل لا يجاب لذلك حيث لم ياذن له الم في ما تدينه وهل اذا تدين الم وابن أخيه دراهم قبل الزواج وهو صرفها فيما احتاج اليه من كل وشرب يكون على كل منهما النصف فيه مع ثبوت ما تدينه معا بالبينة الشرعية (اجاب) نعم لا يجاب الرجل المذكور لزامه بما تدينه على الوجه المستطور ولرب الدين مطالبة كل منهما بما استدانه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل انتقل الى رجة الله تعالى عن ابن ابن وعليه ديون ولم يترك شيئا فهل ليس لارباب الديون مطالبة ابن الابن بالديون التي على جده حيث لم يترك له شيئا (اجاب) تتعلق ديون الميت بعد ثبوتها بتركته فاذا لم يكن له تركة لا يجبر الوارث على ايفائها من ماله والله تعالى اعلم (سئل) في ذكور قصر ماله وادهم وترك نصف ساقية فوضع يده عليهم ارجل شيخ بالذو وشوكة ممددة طويلا قبل بلوغهم وبعد ولما زالت الشوكة منه طالبوا منه تزوج يده عن نصف الساقية المذكورة فاني متعللا بأنه دفع عنهم الى الديوان ألف قرش وقال لا أرفع يدي حتى يدفعوا الى القدر المذكور فهل لا يمكن من ذلك حيث كان الدفع بغير اذنتهم وترفع يده عن نصف الساقية واذا قلتم برفع يده فهل يلزمه اجرة المثل واذا أناف عدتها أو شيئا منها بالادارة فهل يلزمه قيمة ما تلفه (اجاب) ان كان شيخ البلد المذكور معترفا باصل المالك في نصف الساقية للأعين يؤمر برفع يده عنها وما دعي دفعه من الدين عنهم لا يرجع به عليهم اذ لم يثبت ان الدفع كان باذنتهم بعدا بلوغا واذن من له الولاية عليهم قبله وعليه ضمان ما تلفه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة ومات عنها وله ولد من غيرها فادعي الولد المذكور على زوجة أبيه بدراهم من غير هداياها اخذتها من التركة خفية بدون حق ير يدب ذلك تزعمها من ارث أبيه وقد طالب منها ومن والدها الدراهم

١٢٦٦

٢٤

١٢٦٦

٢٤

١٢٦٦

٣٠

ذى الحجة

١٢٦٦

٢٧

محرم

١٢٦٧

١

فان كثر اثم به - مذات - ض الرلدو لدها ايخيرها على قوات حقه من الميراث في نظير
 الدراهم المدعى بها فابت وخالقت والدها فاتفق هو ووالدها على كتب ورقة باربعة
 ا كياس عليها صكها في مقابلة الدراهم المذكورة وذلك بغير اذنها ثم توفي والدها عن
 زوجته فادعت زوجة ابيها بان والدها دفع عنها الاربعة الا كياس وتر يد بذلك منعها
 من ميراث ابيها وتقيم على دفع الاربعة الا كياس بينة فهل لا تمنع من ميراث ابيها ولا
 شيء من الدراهم المدعى بها عليها (اجاب) لا وجه لمنع المرأة المذكورة من ميراث ابيها
 ولا تجبر على دفع بدل الصلح الذي دفعه والدها عنها بدون اذنها واجازتها والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل له عقار ببلده انتقل منه الى بلدة اخرى وباع ذلك العقار لرجل من
 اهل بلده ووضع المشتري يده عليه واستمر الرجل البائع بالبلدة التي انتقل اليها مدة
 نحو خمس عشرة سنة حتى مات فادعى شيخ بلده ان عليه ديناً للديوان دفعه عنه ويريد
 نقض البيع واستيلاءه على العقار في مقابلة الدين فهل تصرفه هذا ماض ولا يجب
 المدعى لنقض البيع وهل اذا لم يثبت اذنه له في دفع الدين عنه يكون متبرعا (اجاب)
 ايس شيخ البلد المذكور نقض البيع الصادر من المالك حال صحته ويمنع من معارضة
 المشتري ولا رجوع له في تركه البائع بما دفعه عنه من الدين بدون الاذن على فرض
 ثبوت الدين والدفع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنت وترك ما يورث
 عنه شرعاً من دار ونخيل وعليه ديون ثابتة لا ربا بها فهل اذا استغرقت الديون التركة
 وزادت واراد ارباب الدين مطالبة الورثة بالتركة لا يجابون لذلك بل يتعاق الدين بعين
 التركة (اجاب) يتعاق الدين الثابت بتركة المدين ولا يجبر الوارث على ايفاء ما على
 مورثه من الدين من مال نفسه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ابنان في عائلته مات
 احدهما عن ابيه وزوجته ولم يترك تركه أصلاً فتزوج الابن الآخر زوجة اخيه الميت
 فمات معها مدة الى ان مات الرجل عن ابنه الآخر فارادت زوجة الابن الميت ان تلزم
 زوجها الابن الآخر بمداها الذي كان بذمة اخيه الميت فهل لا يجب لذلك وليس
 لها مطالبة بشيء من دين اخيه المذكور حيث لم يترك تركه أصلاً (اجاب) لا يجبر الاخ على
 دفع مهر زوجة اخيه من مال نفسه بدون كفالة عنه به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 عليه دين ثمن بضاعة وبه كفيل وحدث دين آخر من ثمن بضاعة ايضا فدفع جانياً مما عليه
 من اصل الدين وقال المدين الذي دفعته من اصل الدين القديم الذي كفاني به الكفيل
 المذكور ورب الدين يقول انه من المحسنة ولا يذنبه لو احدث ذلك فهل يكون القول في
 ذلك للمدين يمينه لانه اعترف بقصده (اجاب) القول قول الدافع يمينه لانه المالك
 وهو ادرى بجهة التملك كما في تنقيح الحامدية عن الاشياء وفيه قال يبري زاده القول
 للمالك في جهة التملك اي بالقول قول الدافع باي جهة دفع فيسقط ذلك من ذمته كما في
 الحامدية الا فيما اذا كان عليه الف من متاع والف كفالة لغيره بالف يؤديه عن كفالة
 وابي الطالب الاخذ الا عنهم فالتطالب ذلك ويقع القبض عنهم وان قبض ولم يقل شيئاً

١٢٦٧

١٢٦٧

١٢٦٧

١٢٦٧

١٢٦٧

ربيع الاول

٢

ربيع الثاني

١٩

فلا يؤدى ان يجعل المقبول من عن ايه ما شاء لان له في التعيين فائدة فيعتبر تعيينه
تحصيلاً للفائدة كذا في شرح الزيارات ولم يتردد في عرض ما فيه القول للديون قال في شرح
الطحاوى الاختلاف متى وقع بين من له الدين ومن عليه في قدر الدين او في صفته او
في جنسه فالقول قول من عليه الدين مع يمينه اه وفي البراقية قال له المستاجر
دفعته عن الدين وقال الآخر عن الاجرة فالقول قول الدافع لانه اعلم بجهته الدفع اه
وفيها من الثاني عشر من النكاح من نوع المهر مانص به فرضت النفقة عليه وعليه
مهر فاعطى ثم ادعى انه من المهر فالقول له وكذا اذا كان عليه وجوه من الديون
وادى شيئاً ثم ادعى انه من وجه كذا لانه المالك فكان ادرى بجهته التملك
اه واجاب قارى المداينة بانه اذا عين المدين احد الديون ان كان في تعيينه فائدة بان
كان احدهم ابرهن او بكفيل والاخر لا او احدهما قرض والاخر من مبيع صح
التعيين وان كان جنسا واحدا لا يصح التعيين انتهى والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة
أخذت من آخر قدر معلوما من الدراهم ودفعت له رهنا على ذلك واجلت الدراهم الى
اجل معلوم ثم ماتت المرأة وحل الدين فهل يكون لرب الدراهم طلبها من تركها
وعليه رد الرهن لو ارثها (اجاب) لرب الدين بعد حلوله بموت المديونة المطالبة يدينه
من تركها وتسلم الرهن لو ارثها والله تعالى اعلم (سئل) من يبت المال مما ضمنه
أن المرحوم محمد اذا خلف تركه وعليه ديون لاهل البلد وكان اختلس مالا من
الديوان فهل يقدم الاختلاس الذي اخذه من الديوان او يقدم اهل الدين أو يقسم
عليه ما قسمة الغرماء (اجاب) فتعلق الديون بعد موتها شرعا بركة المتوفى ويقدم
دين القيمة على دين المرض ان جهل سببه والافسيان فتوزع تركة المتوفى المذكور
على جميع غرمائه حيث لم تفتركه بها وكانت كلها متساوية ولا يقدم دين
الاختلاس على غيره والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة رهنت أشياء معلومة عند امرأة
أخرى على مبلغ خمسمائة وأربعة وستين قرشاً او اثنتي عشرة دراهم من الدراهم
وبحال اجل ذلك ثم بعد مدة دفعت الرهنة لها ٤٠٠ قرشاً في نظير الربح وأرادت بعد ذلك
اخذ الاشياء المرهونة ودفع المبلغ الاصل فادعت المرتهنة ان بعض الاشياء ضاع فهل
لا يلزم الرهنة المبلغ المرقوم على قبول الربح بناء على ان ذلك ربما يكون الذي هلك
من الاشياء المرهونة مضمومة بالقيمة (اجاب) مادفع من الربح في نظير الدين بحسب
من أصل الدين ولو انتقص الرهن عند المرتهن قدر اوصفا يسقط من الدين بقدره والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج ابنته من مال نفسه فصار ينفق عليه وعلى زوجته
من مال نفسه أيضاً ثم توفي الولد عن أبيه وزوجته وبنته ولم يملك شيئاً سوى ملبوسه فهل
لا يلزم الاب مؤخر صدق زوجته اذا طال ابنته به ويحتجب اداها عليه بمن ملبوسه فقط
(اجاب) نعم لا يلزم الاب مؤخر صدق زوجته ابنته حيث لم يكن كفيلاً به والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر قدر معلوما من الربالات أبي طاعة في زمن كان

١٢٦٧

٢

١٢٦٧

٦

١٢٦٧

شعبان
٢٤

١٢٦٧

رمضان
٢

رمضان سنة

الريال بتسعة قروش أو أقل رهنا على قطعة أرض زراعية ثم بعد مدة من السنين مات كل من الراهن والمرتهن عن وادث فأراد وادث الراهن أخذ الأرض وإن يدفع الوادث المرتهن دراهم الرهن ويحاسبه على قيمة الريال أي مائة باقل من التسعة قروش زمن اقتراضه فهل لا يجاب لذلك ويجب بر وادث الراهن على دفع بدل ما قبضه مورثه من الريالات أي مائة بعينها ولو زادت إلا أن عن زمن ما قبضه هامنه مورثه (أجاب) الواجب دفع مثل الدين فلوارث رب الدين المذكور أخذ مثل مال مورثه من الدين بعد ثبوته على المدين بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن بالغ في معيشة وحده وعن بنت وزوجة وترك ما يورثه منه شرعا وعليه ديون فهل والحال هذه يتعلق الدين بعين التركة وإذا أراد رب الدين مطالبته إلا أن بها لا يجابون لذلك بدون كفالة شرعية ويكون للابن المذكور أخذ نصيبه من تركة والده بالفقر بضعة الشرعية بعد وفاة الدين (أجاب) يتعلق الدين بتركة الميت ولا يجبر الوارث على دفعه من مال نفسه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ولها عليه دين من صداق وغيره قدره تسعمائة وخمسون ريالاً بمعاملة فترافعا لدى نائب الشرع بالناحية ومالبته بالمبلغ المذكور فباعها خجسة قرار يطأ أرضا بآبارها مع قيراط في ساقية فاشتريت ما ذكر منه بالمبلغ المذكور وبعدها اشترى واستيلاها على المبيع باعتها لرجل آخر بمبلغ قدره تسعمائة قروش وتريد أن تطالب مطلقةا بما في الثمن الذي اشترت به منه ولم ترد فسخ البيع فهل والحال هذه لا تجاب لذلك وتمنع من مطالبتها شرعا (أجاب) نعم لا تجاب لذلك والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ابن أخذ في النظام فذهب وراءه فمات في غربة ثم خاض الابن من النظام ورجع إلى بلد أبيه فوجد امرأة واضعة يدها على فخيل أبيه مدعية أن شيخ قريتها الذي مات كان أخذ منها ستة آلاف فضة وأمرها بوضع يدها على فخيل الخائب المذكور الذي هو الاب الميث وتريد أخذ ذلك من ابنه المذكور فهل إذا لم يثبت لها على الميت دين بوجه شرعي لا يلزم الابن وفاؤه وله محاسبة المرأة المذكورة على ما استغلته من الثمن بغير وجه شرعي (أجاب) تؤمر المرأة المذكورة بتسليم الفخيل لو ارث مال كما حثت اعترفت بالملك للورث ولا يجبر الوارث على دفع ما ادعت تسليمه لشيخ البلد على الوجه المذكور ولو ارث محاسبته أهلى ما استهلكته من الثمن حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل كان أجيرا عند آجر كل شهر بخمسة وأربعين قرشا فاجتمع لذلك الرجل مبلغ قدره مائتان وتسعة وسبعون قرشا فطلب الاجير المبلغ المذكور فادعى المستاجر على الاجير أن ابنه أهلك له حجارة وامتنع من دفع المبلغ لذلك فهل على فرض ثبوت الجناية من ولد الاجير على حجارة المستاجر لا يكون الضمان على الاب ولا يقطع من بدل الاجارة وانما يكون الضمان في مال الولدان كان له مال ولا ينتظر إلى الميسرة ولا الاجير أخذ ما عند المستاجر قاما يؤمر بدفعه اليه

١٢٦٧

٢٢

١٢٦٧

شوال

١٢٦٧

٨

١٢٦٧

٢٤٦

ذى القعدة سنة

١٢٦٧

١٠

(اجاب) لا جبر المطالبة باجره وليس للثمن منه من ذلك بما تعلل به على الوجه المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل غائب له ابن حضر للمحروسة ومعه تجارة لنفسه فادعى رجل على الابن المذكور بان له على ابيه ديناً ويريد ان يأخذه منه متعللاً بان التجارة التي بيده لا يبيعه فانسك ذلك الابن دعواه فهل لا يجاب لذلك ولا يكون له مطالبة الابن

١٢٦٧

١٥

بدين ابيه ولا هبة متعلله المذكور (اجاب) لا مطالبة على الابن بما على الاب من الدين بدون كفالة شرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له حصّة في بيت قد رهاها الثلث باعها لصاحب الثمانين بيعاً بناووتع التراضي بينهما في مجلس البيع على ان المشتري يدفع للبائع الثمن بعد مضي مائة مائة لومة فهل اذا مضت المدة المذكورة ولم يدفع الثمن بعدمضي الاجل واراد البائع فسخ البيع متعللاً بعدم دفع الثمن لا عبرة بتعلله ولا يمكن

١٢٦٧

١٨

من ذلك ويؤثر المشتري بدفع الثمن (اجاب) على المشتري المذكور دفع ما بذمته من الثمن بعد حلول اجله وليس للبائع فسخ البيع بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت من نحو عشرين سنة عن ابنتين قاصرين ولم تترك شيئاً يورث منها والآن

١٢٦٧

٢٤

يدعي رجل بان لايه عليهما ديناً بموجب وثيقة ويريد مطالبة الابنتين بدينه فهل لا يجاب لذلك شرعاً ولا يلزم الابن بدين أمه حيث لم تترك شيئاً (اجاب) نعم لا يجاب لذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) من ديوان الكنتخداي عما مضونه ان الهوانم حريمات المرحوم ابراهيم باشا يكن مطلوب منهن دين نحو المائة كيس والديانة طالبون حقهم والحريمات مات ما لهن حق بالتركة بل الذي له حق اولادهن القصر لما ان الحريمات المذكورات لم يكن بالكتاب وحضرة احمد باشا يكن الوصي افاقديانه اذا لم تصدر ارادة سنية او اعلام شرعي بتسديد الديون المرقومة لا يصرف ذلك من مال ايتام المتوفى ولما صار رؤية ذلك بالجلاس الشرعي اجاب حضرة ملا افة هدى بان ذلك يصرف من مال الايتام

ذى الحجة

١٢٦٧

١

ليكنه بضامن غارم وسندورهن بقدر المطلوب منهن بطاق ونصف وحيث لم يوجد لهن ضامن ولا بطرفهن رهن وغير مقتدرات على السداد واصحاب الديون طالبون حقهم والميرى ليس له تعاقب في ذلك فالحكم الشرعي في ذلك (اجاب) لا يسوغ لوصي الايتام قضاء الديون التي على امهات الايتام من مال الايتام لا برهن ولا بضامن ولا رباب الديون المطالبة بدينهم عن هو عليه فعلى الهوانم المذكورة دفع ما بذمتهم من الديون لا ربابهم من مالهم ان كان لهم مال والا فظرة الى الميسرة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن وارث وترك تركة مستغرة بدينه اراد ان بابها استيفاء ما زاد عن قيمة التركة من الوارث المذكور فهل ليس لهم ذلك (اجاب) تتعلق الديون بتركة الميت بحيث لا تركة تنفي بها الا يكون للفرع مطالبة الوارث بما ثبت لهم من الدين زائداً عما حيث لم يكن كفيلاً به كقالة شرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر حماماً وقفاً من وكيل الناظر عليه مائة سنة بتدريج لوم من الدراهم واخذ الوكيل من المستاجر مبلغاً

١٢٦٧

١٨

١٨ ١٢٦٧

٣٠ ١٢٦٧

٣٠ ١٢٦٧

محرم ٨ ١٢٦٨

ربيع الثاني ١٢ ١٢٦٨

جادي الاولى ٤ ١٢٦٨

معلوم اقراضا فيه عدم مدة مطالبة منه المستاجر فامتنع من دفعه متعللا بانه دفعه له رشوة
ومصلحة لاجل ان يمكنه من الحمام المذكور فهل يكون للمستاجر مطالبة به واخذه منه
لا سيما وعنده بيعة تشهد على اقرار الوكيل بانه اخذ منه المبلغ المزبور قرضا (اجاب)
على الوكيل المذكور رد ما اخذه من المستاجر قرضا أو رشوة على ما يمكنه من الاسترجاع
والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين مشترين كير في بضاعة لكل منهما النصف مات
احدهما عن ورثة فباعته ورثته ما يحبه من المال المشترك للشريك بغير علم
مراحمته بضرورة بيعة ثم غاب الشريك المشتري مدة سنوات قبل دفع الثمن ثم حضر وارادت
الورثة اخذ شيئا زائدا عن الثمن المذكور متعللين بانه كسب المال هذه المدة فهل ليس
لهم اخذ شيئا زائدا مما وقع عليه عقد البيع ويمنعون من معارضة المشتري حيث ثبت
انهم باعوا له بالوجه الشرعي (اجاب) نعم ليس للورثة مطالبة المشتري بشيء زائد عن
الثمن ويمنعون من معارضة متعلقه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى
من ابن عمه فخيلا ووضع يده عليه ثم غاب ابن عمه البائع له فادعى شيخ بلده ان له على
البائع الغائب دين او يريد رفع يد المشتري واضع اليد على الخيل حتى ياخذ دينه فهل
لا تسمع دعواه على المشتري بذلك ولا يكون له رفع يده عن ذلك بدون وجه شرعي
حتى يحضر الغائب ويدعي عليه دينه (اجاب) نعم لا تسمع الدعوى على المشتري
بالدين والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين لا تحوله امكنة
عليه فافترسها عند رب الدين وامرأه من اجرتها الذي بيعة تشهد بذلك بعد ان اجراها
المرتبة باذن الراهن واستهلك الاجرة ثم مات المدين وله ورثة يريدون حساب ما ابرأه
مورثهم من اصل الدين فهل لا يجابون لذلك ولرب الدين اخذ دينه كاملا ولا ميراث لهم
الا بعد استيفاء ماله من الدين من التركة فان لم يكن الا ثلاث الامكنة تباع لاجل الدين
ويستوفى دينه كاملا سيما والابراة عن الاجرة التي قبضها المرتبة حصل من الراهن
قبل وفاته حال صحته بعد استهلاك المرتبة لها وما الحكم (اجاب) نعم لا يجاب الورثة
لحساب ما ابرأه الراهن على الوجه المذكور من الدين ولرب المطالبة بدينه والحال
هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وترك ما يورث عنه شرعا وعليه
دين ثابت بالوجه الشرعي فهل اذا ثبت الدين بالوجه الشرعي يكون لرب الدين اخذه
منها ويقدم اداء الدين على الميراث شرعا حيث ثبت ما ذكر (اجاب) الدين بعد ثبوته
شرعا مقدم على الميراث فله استيفاءه من التركة والحال هذه جبر على الوارث والله
تعالى اعلم (سئل) في رجلين لهما دين معلوم القدر عند رجل ميت وخاف تركه
فحتم يدأيه واخيه وتكفل كل من ابى الميت واخيه لغرماء الميت بالدين بعد موته
فهل اذا ثبت بشهادة البيعة الشرعية ان الميت تركه تحت يد الاب والاخ المتكفلين
بالدين لغرماء الميت المذكورين يؤمران بدفعه عن تركه لاربابه (اجاب) يتعلق

الدين بتركة الميت فاذا ثبت الدين على الميت بالطريق الشرعى يؤخذ من تركته ويطالب به الوارث الذى يبيده التركة وان لم يكن كفيلا به كإطالب الكفيل به وان لم يكن وارثا والله تعالى اعلم (سئل) فى امرأة امرت رجلا ببيع مكان لها وعرته بدفع ثمنه فى دين زوجها الميت عنها فباعه ودفع الثمن لعرمها وزوجها حكم امرها فهل اذا انسكت بعد ذلك واددت الرجوع على ما ورها بما دفع على الوجه المذكور لا تجاب لذلك ولا عبرة بانكارها مع وجود البينة الشاهدة عليها بمقتضى سندواشهاد شرعى عليها بذلك (اجاب) نعم لا تجاب المرأة المذكورة لذلك حيث ثبت امرها بدفع ثمن المنزل بعد بيعه لعرمها وزوجها بالوجه الشرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجلين كل منهما له دين على الآخر فطالب احدهما دينه من الآخر فقال احسبه بمالى عليك فامتنع فامر حاكم بسياسى بدفعه قهر اعنه مؤجلا عن كل شىء قدر معلوم من الدراهم فهل يكون للآخر مطالبة ايضا بماله عليه من الدين بعد ثبوته عليه بالبينة الشرعية لدى الحاكم الشرعى ولا عبرة بامتناعه ولا يكون تقسيط الدين ما نذاله من طلب دينه (اجاب) نعم يكون للرجل المذكور المطالبة بدينه بعد ثبوته شرعا وقضى له به حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل له دين ثابت بالاقرار او بالبينة على شخص آخر مكتوب له به عليه وثيقة وهبه وبه واسقط حقه فيه واعطى وثيقة لشخص آخر غير المدين وسلطه على قبضه فهل اذا كان رب الدين باعنا عاقلا صحيحا متصرا فانفسه على نفسه وهبه واسقط حقه فيه واعطى وثيقته وسلطه على قبضه بمغفرة بينة وقبضه الموهوب له يكون الحق فيه للموهوب له (اجاب) تملك الدين من ليس عليه الدين باطل الا فى مسائل منها ما اذا سلطه على قبضه فقبضه كما فى التنوير وغيره فاذا سلط الواهب الموهوب له على قبض الدين المذكور بعد ان ملكه اياه وقبضه صح وتمت الهبة والا فلا قال السائحانى وحيد بن زبير وكذا فى القبض عن الآخر ثم اصيلا فى القبض لنفسه ومقتضاه صحة عزله عن التسليط قبل القبض واذا قبض بدل الدراهم دنا فيه صح لانه صار الحق للموهوب له فلاك الاستبدال واذا نوى فى ذلك التصديق بالزكاة اجزاء كما فى الاشباه افاده فى رد المحتار والله تعالى اعلم (سئل) من بيت المال بعام ضمنه اذا كان شخص مضبوط تركته شخص آخر متوفى والتركة لا تنفى بالديون المطلوبة من الشخص المتوفى يكون هو المزوم بتادية باقى الديون فى ضبط التركة ام كيف (اجاب) تتعلق الديون بتركة المتوفى ولا رباها المطلوبة منها من التركة بعد ثبوتها بالوجه الشرعى فان وفدت بالديون فيها والاتى بجميع الديون قسمت التركة بينهم بالخاصة وليس على الوارث ولا من ضبطت التركة على يده ايفاء شىء من الدين ولا يلزم بشىء منه بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل توفى عن اخ شقيق وترك ما يورث عنه شرعا وعليه ديون ثابتة بالوجه الشرعى مستغرة للتركة وقسمت تركته على ارباب الديون وبعد مضى نحو ثلاث

١٢٦٨

٤

١٢٦٨

٥

١٢٦٨

١٢

١٢٦٨

١٢

١٢٦٨

١٦

سنتين ظهر عليه دين لرجل ويريد مطالبة الاخ المذكور بدينه فهل لا يجاب لذلك شرعا
ويكون له المخاصمة بدينه مع الديانة بعد ثبوت دينه بالوجه الشرعى (اجاب) تنقض
القسمة بين الغرماء بظهور دين وليس للغيريم تضمين الاخ حيث دفع الدين لاوبابه بعد
ثبوت وامر القاضى له بالدفع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا غـير قابل للقسمة
باع نصفه لزوجته بثمن معلوم من الدراهم اقتطعه من دين لها عليه في ذمته وذهب في
صحته لا يفتـه منها المراهقة النصف الثاني وهو في يده ثم اقبضه لها واخرج البيت عن
ملكه بموجب حجة شرعية مشمـولة بختم قاضى القضاة بمصر المحروسة بمحكم بمقتضاها
شرعا ووضعت الزوجة المذكورة يدها على النصف بطريق الشراء وعلى النصف الثاني
بطريق الوصاية لا يثبتها بعد موت ابينا فهل اذا ظهر دينون بعد ذلك على المتوفى واراد
اصحاب الديون بيع البيت المذكور لاسقية فادعينهم لا يجابون لذلك (اجاب) تتعلق
الديون بعد ثبوتها شرعا بتركه المتوفى فليس للغرماء معارضة الزوجة المذكورة حيث
ثبت البيع والمبـعة على وجه الصحة واللزوم بالوجه الشرعى والا فلا والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل له قطعة ارض اسقط حقه فيها الرجل آخر في مقابلة دين كان بذمته له ثم
بعد مضي مدة ذهبت امرأة الى ذى شوكه وادعت على المسقط بدين وقد كانت زوجة له
فاحضر ذوا الشوكه المسقط له واكرهه على دفع بعض الدين لتلك المرأة والآن تطالبه
بالباقى وذلك بعد ثبوت هذا الاسقاط عند القاضى وحكمه بهتمته فهل بعد ثبوت صحة
ذلك لا يلزم المسقط له شي مما ادعت به تلك المرأة ويكون له مطالبتها بما اكره على دفعه
له بحيث كان بغير وجه شرعى ويجب بردها القاضى الى ردها اخذته (اجاب) لا مطالبة
لزوجة المسقط المذكور على المسقط له بما تدعيه من الدين على زوجها والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل مات عن زوجته وابنه من اموات الابن بعد ابيه عن امه فقط وعلى الميت
الاول دين لرجل ثابت بالبينة الشرعية طالب به زوجة الميت بعد موته فاعترفت له به
وطلبت منه ان تصالحه عن دينه ببعضه فامتنع ثم ماتت الزوجة بعد ذلك عن ابن قاصر
ولم تقسم تركه للميت الاول الى الآن فهل اذا جعل القاضى على القاصر وصيا يكون لرب
الدين طالب دينه واخذه من تركه الميت او لا بعد ثبوت دينه بالوجه الشرعى (اجاب) لرب
الدين المطالبة بدينه من تركه مدينه بعد ثبوت دينه بالوجه الشرعى ويقضى له به حيث لا مانع
والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين عليهما دين لرجل آخر ثابت بالبينة الشرعية واحد
الاخوين يملك نصف فرس ونصف جاموسة فباعهما لرب الدين بثمن معلوم من الدراهم
من اصل دينه بمحضرة بينة شرعية ثم بعد مدة طلب رب الدين باقى الدين من الاخوين
المدينين فانهكراهما بالبائع لهما ثم الباع وادعى انهما تحت يد رب الدين امانة فهل
والحال هذه اذا ثبت البيع في نصي الباع من احد الاخوين المالك لهما بالبينة الشرعية
يكون صحيحا فاذا ولا عبرة بانكاره البيع بدون وجه شرعى ويجبر كل من الاخوين

١٢٦٨

١٦

١٢٦٨

٢٢

١٢٦٨

٢٩

المذكورين على دفع باقي الدين له به (أجاب) يجبر كل من الاخوين المذكورين على دفع ما عليه من الدين له به بعد ثبوته عليه ما بالوجه الشرعي وحيث ثبت البيع بالبينة العادلة لا عبرة بانكاره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل باع آخر منزلا في حال نشده واطلاق تصرفه وقبض من المشتري الثمن بتمامه وكتب بذلك صك بيع بامضاء وختم الحماكم الشرعي صرح فيه بالبيع الصحيح اللازم المتوفر الشروط والاركان وباعتراف البائع بقبض الثمن تقدم من المشتري بتمامه فهل ليس لاحد ان يعارض المشتري بشبهة ان البائع عليه ديون وانه لم يقبض الثمن من المشتري بل وفي به ديننا كان للمشتري على شخص آخر مقاصدة ولو فرض ذلك لا طلاق تصرف البائع في ثمن المبيع باعتراف المعارض به - دم الحرج على البائع بل يجب منع المعارض المذكور من المنازعة بالباطل (أجاب) ليس لغرماء الدين المذكور نقص تصرفاته الصحيحة اللازمة فيمنعون من معارضة مشتري المنزل والحال هذه وصرح علماءنا بان الصحيح ايتار بهض غرمائه بايقاع دينه بخلاف المريض مرض الموت حيث لا يجوز له ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين محيط بماله وله اولاد فمراحد بنيه ان يقضي ما عليه من الدين و ياخذ بدل ما يدفعه ثلاثة ارقاء ملكا للاب فقضى الابن المذكور بهض دين ابيه ومات الاب قبل وفاء جميع الدين عن اولاد احدثهم المام ودية قضاء الدين وقد استغرقت تركته دينه فاخذ ابنه بجاربه من التركة في مقابلة ما دفعه عن ابيه من الدين بعد تصديق باقي الورثة على دين الابن فباع الابن المذكور تلك الجارية بعد ان تملكها بالاطريق الشرعي ثم مات ابن آخر وعليه دين فاراد غرماءه اخذ ما يخصه في ثمن الجارية متعللين بان ابن الميت له حصه فيها بالميراث ويريدون اخذ ما خصه في مقابلة ما عليه لهم من الدين فهل حيث كانت تركه الميت الاقل مستغرقة بالدين لا يكون لورثته ميراث قبل وفاء الدين وليس لغرماء احد الورثة منازعة مع غريم الميت الاقل فيما اخذه في مقابلة دينه الثابت شرعا وما لم يكن في ذلك (أجاب) الدين مقدم على الميراث فاذا كان الدين محيطا بجميع التركة كما هو مذكور لا يكون لغريم احد الورثة المتوفي بعد وفاة مورثه المطالبة بشئ من دينه في تركه مورثه دينه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دين على آخر معلوم القدر فضا طلبة منه فانسكه و جده جدها كليا وادعي بان دعواه عليه كذب ثم سافر رب الدين الى بلد غاب فيها مدة اشهر وعاد فانيسا فهل اذا ثبت رب الدين دعواه الدين بالبينة الشرعية يحجب لذلك ولا عبرة بانكاره لدعواه بدون وجه شرعي ويكون له مطالبته به بعد ثبوته بالوجه الشرعي (أجاب) للدائن مطالبة دينه ويقضى له به بعد ثبوته حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ابن ابن عم عاصب لا وارث لها وادعي يدعيها قطعة ارض زراعية موهونة على قدر معلوم من الدراهم فهل والحال هذه تكون دراهم الرهن من جملة

سنة	شعبان
١٢٦٨	٣
١٢٦٨	٦
١٢٦٨	٦
١٢٦٨	١٤
١٢٦٨	٢٩
١٢٦٨	رمضان ١٠
١٢٦٨	٢٥

التركة ويسوغ لابن ابن العم العاصب المطالبة بها من هي في قمته حيث لا وارث سواه
 (أجاب) للعاصب المذكور المطالبة بما مورثته من الدين ويقضى له بأخذه بعد ثبوته
 بالوجه الشرعي حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن اولاده
 الذكور والاناث وترك ما يورث عنه شرعا من دار وغيرها وعليه دين لرجل اجنبي عنه
 فهل اذا ارادت الورثة دفع الدين الذي كان على مورثهم للدين فامتنع من الاخذ متعللا
 بانه لا يأخذ حقه الا من هذه الدار لا يحجب لذلك ولا تكلف الورثة بيع الدار ويحجب على
 اخذ دينه والحال هذه (أجاب) يتعلق الدين بتركة الممتنع وفي حق رب الدين في
 ما ليتها والوارث استيقا التركة ودفع الدين كما صرحوا به فلا يحجب رب الدين والحال هذه
 ابيع الدار والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ابن بالغ وعليه دين لا آخر
 وتركته تركة تفي بالدين وزيادة فهل والحال هذه اذا ثبت الدين بالبيضة الشرعية يصير
 الوارث على دفع الدين لربه حيث كانت التركة تفي بالدين وزيادة (أجاب) يتعلق
 الدين بتركة المتوفاة المذكورة فلرب الدين المطالبة به في التركة بعد ثبوته بالوجه
 الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اعطى رجلا آخر قطعة ارض رهنا على مبلغ
 معلوم من الدراهم قرضا وقدره من الريال ابي طاقاة مائة ومئتانون رايالا وكتب بذلك
 وثيقة بينهما والآن صاحب الارض اقتدر على ان يأخذها ويدفع ما عليه من الريالات
 المذكورة فهل يلزمه ان يدفعها ببيعها ولو زادت الا ان ن زمن الرهن (أجاب) نعم
 يلزم المدين المذكور دفع مثل ما عليه من الدين لربه زادت قيمة الريالات اولا والله تعالى
 أعلم (سئل) في رجل مات وعليه دين لا آخر ائتمته في وجه بعض الورثة لدى المحاكم
 بالوجه الشرعي فهل اذا كانت تركة عقار الاقاضي ببيع ما يفي بدينه وان كان بعض
 الورثة قاصرا او وصى له حيث امتنع المبلغ من وفاة الدين (أجاب) يباع العقار ولا يقام
 ما على الميت من الدين الثابت شرعا حيث لا وفاء له الا منه والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل مات عن ابن ولم يترك تركة أصلا وعليه دين لبعض الناس فاذا دار باب الديون
 مطالبة الابن بدين أبيه فهل لا يحجب لذلك حيث لم يترك الاب الميت شيئا أصلا وليس
 لارباب الديون مطالبة الابن بشئ من ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) ليس لارباب
 الديون مطالبة ابن المدين بما ترتب عليه بدون كفالة شرعية بذلك والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل كان في معيشة وحده وله ابن في معيشة وحده توفي ذلك الرجل ولم يملك
 شيئا الا قليلا ولا يعد وفاته ظهر عليه دين للمصلحة التي كان مستخدما بها فهل مع
 عدم ملك الممتنع في شيئا وانفراد ولده عنه في المعيشة لا يطالب الولد بدين أبيه (أجاب)
 لا مطالبة على الابن بما على أبيه من الدين حيث لم يكن كفيلا به ولرب الدين المطالبة بدينه
 في تركة مدينه ان وجد له تركة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن
 بنته وعن أخ وأختين أشقاء وترك ما يورث عنه شرعا من جملة ماتركه ديون دفعها لافاس

سنة

شوال

١٢٦٨

٨

ذى القعدة

١٢٦٨

٥

١٢٦٨

٥

١٢٦٨

١٠

فى الحجة

١٢٦٨

٧

فما روقة على أطيان زراعة أم يريه فهل يكون الدين حكمه حكم التركة يقسم بين الورثة بالغريضة الشرعية ولا يكون للأخ منع الاناث منه (أجاب) نعم لا يكون للأخ المذكور منع باقي ورثة أخيه مما يخصهم من ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة بلغ وترك ما يورث عنه شرعا فادعى أناس يديون على تركته وأثبتوها بالبينة الشرعية والحال أن التركة لا تبقى بالدين فهل إذا ادعى بعد ذلك رجل يدين أثبتته بالبينة الشرعية يكون له المضاربة بدينه مع أرباب الديون في تركة الميت المذكور (أجاب) إذا استوت الديون في القوة ولم تف التركة بجميع الديون فخاصص الغرماء فيها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وامرأة يملكان بيتا مشتركا بينهما فاستأجرت المرأة حصة ثم يكتها مدة معلومة بأجرة معلومة لكل سنة في ذمتها بحضرة بينة شرعية واستدانت من الشر يك قدر ما معلوم من الدراهم فرضا على أن تبيع له حصتها فهل إذا ماتت قبل البيع عن وارث يكون لشر يكها المذكور الرجوع بدينه على تركتها بعد ثبوته بالبينة الشرعية لدى الحاكم الشرعي (أجاب) للشر يك المذكور المطالبة بدينه في تركة المرأة بعد ثبوته بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر بضاعة نسيئة وضمنه غيره ضمان غروم بالثمن بموجب سند ثم ان المضمون اشترى من بائعه ذبا بضاعة نسيئة أيضا بدون ضمان من الضامن المذكور ثم ان المشتري هذا دفع للبائع ثمن ما اشتراه منه نسيئة بدون ضمان وزاد دراهم حسبت له من ثمن البضاعة المضمون فيها فهل إذا ادعى الضامن المذكور ان المدفوع جميعه من القدر الذي ضمنه فيه وانه صار خالصا من الضمانة لا يعمل بقوله هذا القول للبائع في ان الذي قبضه من الدين الغير المضمون فيه (أجاب) اذا كان على شخص دينان وباحدهما ما كفى ودفع المدين قدر ما من الدين فان عينه انصرف الى ما عينه اليه كما هنا وان لم يعين يكون القول قوله في التعيين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن اولاد قصر وزوجه وله دين عند نصراني بمو جب سند وبنية ترقب له ذلك في ذمته قبل وفاته بنحو اربعة اشهر ثم مات النصراني قبل وفاء الدين وتعطلت تركته فنحو خمس عشرة سنة وورثة كل من الدائن والمدين كانت قصر الا وصى لهم ثم لما بلغوا الآن اراد ورثة رب الدين طلب ما لهم من ورثة المدين بعد تلك المدة فهل والحال هذه تسمع دعواهم بذلك حيث كان ميراثا ولم يوجد من مورثهم ما يوجب عدم سماع دعواهم ويكون لهم اخذ الدين من تركة المدين بعد ثبوته (أجاب) نعم يكون لورثة رب الدين استيفاء ما لمورثهم من الدين المذكور من تركة المدين بعد ثبوته بالوجه الشرعي والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له على آخر مبلغ من الديون فحرق بها سند على المديون وبعده مدة قليلة وهب رب الدين المبلغ المطلوب من المديون واعطى له السند المحرق عليه وصار تمزيقه ومن بعد مدة مستطيلة فنحو خمس عشرة سنة او اكثر

ادعى رب الدين المذكور انه صار هبة الدين المذكور من الموهوب له في مدة اقتداره
والآن صار عديم الاقتدار ويريد الرجوع على الموهوب له بالقدر الذي صار هبته له فهل
اذا وهب رب الدين في زمن اقتداره وصار بعد ذلك عديم الاقتدار لا يكون له الرجوع
في الموهوب (اجاب) هبة الدين عن عليه الدين تتم من غير قبول فلار جوع للموهوب
المذكور على مدينه فيما وهبه له من الدين على الوجه المسطور ولا عبرة بما تعلل به والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وعن زوجة وعليه دين ولم يترك تركه اصلا
فاراد رب الدين ان يلزم الابنين بالدين فهل لا يجاب لذلك وليس لرب الدين مطالبة
الابنين بشئ من الدين حيث لم يترك الميت شيئا اصلا (اجاب) لا يلزم ابنا المتوفى بما
ترتب على ابيه ما يدون كغالة شرعية بل يتعلق الدين بتركته ان كانت والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل غائب له دين على آخر من مدة ست عشرة سنة بموجب وثيقة بذلك مات
المدين في غيبة رب الدين فهل اذا حضر رب الدين الآن او وكيله واثبت الدين بالوجه
الشرعي ومطالبه من تركه المدين يجاب لذلك ويكون له اخذه واستيفائه (اجاب) لا يسمع
الدعوى بعدمضى خمس عشرة سنة الا في الوقف والارث ووجوده مذوشرعي ومنه غيبة
المدعى مسافة السفر في المدة فاذا حضر بعدها او وكيله واثبت دعواه في وجه وارث
المدين بالوجه الشرعي والمحال هذه يقضى له به حيث لا مانع والا فلا والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل تحت يده قطعة ارض زراعة رهنه على قدر معلوم من الريالات
الفرانسه ثم بعد مدة من السنين اراد وارث الراهن اخذ الارض من وارث المرتها
ويدفع له بدل الفرانسه فقدرها يوم قبضها من المرتها لسكونها زادت الا ان عن
وقت قبضها بكثير فهل لا يجاب وارث الراهن لذلك ويجبر على دفع مثل الفرانسه بعينها
ولو زادت عن اصلها يوم قبضها من المرتها (اجاب) لورثة الدائن المطالبة بمثل بدل
الدين ولا يجبر الوارث على اخذ قيمة بدله والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة
وعن بنت من غيرها وله حصة في بيت وعليه دين مستغرق فهل لبنت المتوفى ان تبيع
من حصتها وتب لزوجته ايمها قبل قضاء دين المتوفى اولا (اجاب) الدين مقدم على الميراث
فيمسك من التركة بعد التجهيز بايقافها على المتوفى من الدين الثابت شرعا وللورثة
استبقاؤها ابادا الدين من مالهم فان حصل ذلك نفذ هذا التصرف حيث لا مانع والا فلا
والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك متاعا وهي في بيت زوجها تسمى عليه اذ وشوكة
واخذها منها بالا كراه وباعه لرجل آخر بثمن معلوم وادعى انه خصمه في وردها زوجها بغير
حضوره وبغير اذنه والمحال ان الزوج المذكور لم يكن عليه ديون ولا مطالب بجهة الديوان
ولا غيره ثم ماتت الزوجة عن زوجها وعن ورثة فهل اذا ارادت الورثة مطالبة الزوج بثن
المتاع المذكور لا تجاب لذلك (اجاب) لا مطالبة لورثة الزوجة بثن المتاع المذكور
على الزوج والمحال هذه بدون وجه شرعي ولهم المطالبة بانصباهم عن تعدى على متاع

١٢٦٨

١٤

محرم

١٢٦٩

١٩

صفر

١٢٦٩

٢٣

١٢٦٩

٢٣

ربيع الثاني

١٢٦٩

١٥

١٢٦٩

٢٢

مورثتهم واستلموا منه بعد تحقق ذلك بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دين على آخر ثابت بالوجه الشرعي وقدره خمسة عشر كيسا استلم رب الدين منها ثلاثة عشر كيسا ومائة قرش وبقي له في ذمة المدين تسعمائة قرش وذلك بقسط صحيح ثابت بالوجه الشرعي فهل اذا توافر افعالى القاضي يكون لرب الدين المطالبة بما بقي له في ذمة المدين حيث ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي ولا يلزم التداعي باصل المبلغ (اجاب) لرب الدين مطالبة مدينه بما بقي له من الدين بعد ثبوتها بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ثبت عليه دين لا آخر وجب عليه الحماكم الشرعي اكثر من عشرين يوما ولم يتحقق اعساره اطلاقه ومضى بعد ذلك ثلاث وعشرون سنة وهو معسر فاراد صاحب الدين ان يلزم ولد المدين بدين ابيه فهل لا يلزم الولد دين ابيه حيث لم يكن ضامنا له (اجاب) نعم لا يلزم الابن بدين ابيه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اقترض آخر قدرا معلوما من الدراهم وجعل عليه ان يدفع له كل شهر قدرا معلوما وكتب بذلك وثيقة ثم اراد صاحب القرض اخذ دراهمه حالا فهل يجاب لذلك ويهبر المستقرض على الدفع ولا يلزم تاجيل القرض (اجاب) نعم لا يلزم تاجيل القرض ولرب المطالبة به حالا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ابن بالغ في معيشة ابيه معين له في الاكساب ولم يكن للابن مال مخصوص به فهل اذا تزوج الابن المذكور وامرأة بغير اذنه ثم مات الابن المذكور ولم يدفع لزوجته المذكور شيئا من المهر ولم يدخل بها لا يكون الا بملزوما بغير زوجة ابنه المذكور حيث لم يكن لابنه مال مخصوص به ولم يكفل به الا ب (اجاب) لا مطالبة للزوجة على ابي زوجها بغيرها والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دراهم لا آخر قرضا قال له رب الدراهم اعطني بها قمع فدانين فكتب له وثيقة بأنه يعطيه قمع فدانين في الخوض الفلاني ووعد بذلك ولم يصدر منه بيع ولا هبة بيع ولم يعينهما له بغيره فلان فبعد ذلك حضر رب الدين وطالبه من المدين ونزل له عن اخذ القمع نزولا شرعيا بحضرة بينة فدفع المدين بعض الدين بالمجلس ووعد به البعض الآخر ثم بعد مدة احضره ما بقي من الدين فامتنع من اخذه ويريد ان يطالبه بالزروع الذي وعده به فهل والحال هذه لا يجاب لذلك وليس له مطالبة المدين بشيء من ذلك سوى ما بقي من الدين (اجاب) نعم لا يجاب رب الدين لذلك والحال هذه وله مطالبة مدينه بما بقي دينه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن وارث وترك تركة لا تفي بديون عليه فاستولى ارباب الديون على التركة ولم تف بها فارادوا الرجوع على الوارث بما بقي من الديون فهل لا يجابون لذلك وليس لهم مطالبة الوارث بشيء مما بقي من الديون حيث لم يكن ضامنا لمورثه (اجاب) يتعلق الدين بتركة المدين بعد وفاته ولا يجبر وارثه على ايفاء دين مورثه من ماله بدون كفالة شرعية حيث لم يأخذ شيئا من التركة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تاجر له حاصل موضوع فيه بضاعته حصل له مرض وامر ولده الخارج عن معيشة والده في معيشة وحده ان يفتح

١٢٦٩

٣٠

جادی الاولی

١٢٦٩

٢٩

جادی الثانية

١٢٦٩

٣١

١٢٦٩

١٦

رجب

١٢٦٩

١

١٢٦٩

٤

١٢٧٠

٦

يلوغه - م ورشدهم اخذ ما يخصهم من تركه مورثهم ويؤثر المذ كور والحال هذه بتسليم ذلك لهم ويدفع بدل ما استهلكه في شؤون نفسه من مالهم لهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وابنه عليهما دين لرجل ضمن كل منهما صاحبه لرب المال ضمان قهر ثم مات الاب وترك بيتا ودكانا فهل يباعان لوفاء ما عليه من الدين اصاله وكفالة ويقدم ذلك على الميراث (اجاب) يؤخذ ما لزم المتوفى المذ كور من الدين اصاله وكفالة من جميع تركته ويقدم ذلك على الميراث وليس لاحد الورثة اخذ شيء منها الا بعد وفاء ما لزمه من الدين المذ كور فان كانت التركة مستغرقة بالدين باعها القاضى ووفى منها الدين والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها دين على رجل اسدتدانه منها من مدة سنة بموجب وثيقة بيدها مشمولة بختمه فابنته المضمون بالبنية الشرعية فهل اذا مات المدين عن وارث وترك تركته وضبطت يكون للمرأة الرجوع بدينها على التركة بعد ثبوته بالوجه الشرعي واذا تعلل متعلل بان الختم الذي في الوثيقة لا يضاهاى الختم الذى وجد بمنزله

١٢٧٠

٧

في متروكته لا عبرة به - هذا التعلل حيث كان هناك بيعة تشهد بالدين المذ كور (اجاب) اذا ثبت الدين على المتوفى المذ كور بالوجه الشرعي يقضى به لركته حيث لا مانع ولا عبرة به - هذا التعلل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مقيم ببلدة اخذ من بعض اعيان تلك البلدة دراهم على ان يتجرف فيها فلما علم بعض اصحاب ذلك الرجل الذي هو من اعيان تلك البلدة انه اعطى ذلك الرجل تلك الدراهم اعطاه دراهم كذلك للتجارة فلما تكاملت تلك الدراهم في يد ذلك الرجل وبانت مبلغا فز بها هارباهل اذا حضر ذلك البعض وطلب حقه من بعض اعيان البلدة يجاب لذلك اولا يلزمه شيء حيث لم يكن

١٢٧٠

٦

ضامنا له ولا هو من بلدته ولا من قبيلته ولا من اتباعه (اجاب) لا يطالب الشخص بما لزم غيره بلا موجب لذلك شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة كان لها دين عند زوجها من ثمن مصاغ ومراكب وغيرها حضرت جهيمان المسلمين فيهم رجل وكيل عنها فسالها الوكيل عن استيفاء دينها من زوجها فاقرت بانه وصلها دينها وصددت على براءة ذمتهم منه وانه لم يكن لها قبل زوجها حق لامن دين ولا عين ولا غير ذلك وحصل بينهما التخالص والابراء العام وكتب في شان ذلك اشهاد شرعي مشمول بختمه وختم وكيلها وشهد عاين ذلك الحاضر ون ووضعوها ايضا اخذوا منها واسماءهم على ذلك

١٢٧٠

٦

فهل اذا ادعت عليه بعد ذلك بشيء مما دخل تحت الابراء العام لا تسمع دعواها (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد الابراء العام الا بحق حادث بعده حيث وقع الابراء مستوفيا شرائط الله عن طوع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن اولاده ذ كور او انا وترك ما يورث عنه شرعا فهل اذا ظهرت ديون بعد موته تتعلق بالتركة ويكون لارباب الديون اخذها من التركة بعد ثبوتها شرعا وتقدم على الارث وما فضل بعد الدين يقسم على الورثة بالغريضة الشرعية (اجاب) نعم تتعلق ديون الميت بتركة بعد ثبوتها بالوجه

١٢٧٠

١٦

صفر

الشرعي و يقدم الدين على الميراث والله تعالى اعلم (سئل) في رجل قال لا ترشاهد
على بان لفلان هذا على كذا من الدراهم و قد راعا معلوما ف هل اذا شهد ذلك الشاهد
عليه بعد موته تقبل شهادته ويقضى بها شرعا حيث كانت موافقة لدعوى المدهي
ولرب الدين الرجوع بدينه على تركه المدين بعد ثبوته بالطريق الشرعي (اجاب)
اذا ثبت الدائن دينه على ورثة الميت او وصيه بالوجه الشرعي يكون له المطالبة به من
التركة حيث لا مانع وشهادة الفرد كالمقدم مالم ينضم اليها شهادة آخر والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل رهن قطعة ارض عند رجل آخر على صنف معلوم من الفرائسة
وقبضه وقبض المرتهن الارض ثم بعد مدة اراد كل الرجوع على الآخر فهل يكون للمرتهن
اخذ مثل فرائسته ولو زادت في المعاملة ولا يجاب المرتهن لتبديلها بشئ آخر (اجاب)
على المستقرض دفع مثل القرض لربه ولا عبرة بالزيادة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
توفي عن عقارات ومواس ونقود واطيان رهونة عنده فهل لبناته ان يرثن فيما هو دين
لا يمين على اصحاب تلك الاطيان حيث ان الديون من جملة التركة (اجاب) لبنات
المتوفى اخذ ما يخصهن في الدين المستحق لو ارثن من غرماؤه بعد ثبوته بالوجه الشرعي
كسائر تركته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورقة باخ وقصر وترك تركة
وعليه دين لجماعة آخرين فهل تقسم تركته بين الغرمااء على قدر حصصهم واذا اراد
احدهم ان يلزم الوارث بدين له على مورثه بسبب تركة كانت بينه وبين المتوفى
المذكور لا يجاب لذلك حيث لم يكن الوارث كفيلا بالدين الذي على المورث للدين
(اجاب) دين الميت يتعلق بتركته ويقدم على الميراث ولا يجبر احد من الورثة على دفعه من
مال نفسه بدون ما يوجب ذلك شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين لثلاث
مئة دين مات ولم يترك تركة تفي بالديون بل تزيد الديون التي عليه على جميع متروكاته
فهل اذا اراد احد ارباب الديون استيفاء دينه من التركة المديونة بشأه وانفق مع
الوارث على دفع دينه من التركة بتمامه بدون رضا باقي الغرمااء لا يجاب لذلك بل يقسم
جميع التركة على جميع الديون بعد اثبات كل دين (اجاب) تتعلق ديون الميت بعد
ثبوتها بالوجه الشرعي بتركته فاذا كانت التركة لا تفي بالديون تقسم بين الغرمااء بقدر
ديونهم وليس لاحد الغرمااء حال هذه استيفاء دينه كاملا من التركة دون باقيه
حيث كان الكل دين الهممة والله تعالى اعلم (سئل) من طرف امين بيت المال
عامضه ونه في امرأة ادعت بعد موت زوجها ان لها بدمته مائة مائة من الدراهم
اقترضه منها حال حياته واقترضها بذلك في صحته واثبت ذلك بين يدي القاضي في وجه
وكيل بيت المال المنصوب وصيا على تركه المتوفى الذي توفي عنها وعن اولاده انفق
منها وحلفت اليمين الشرعية وكتب لها اعلام بذلك وكان للمتوفى ديون على غرمااء
قبضت منها مائة مائة قبل اثبات دعواها فطالب ما قبضته فوعدت بدفعه و بعد ذلك

سنة

صفر

١٢٧٠

١٦

ربيع الاول

١٢٧٠

٤

١٢٧٠

١٢

ربيع الثاني

١٢٧٠

٨

١٢٧٠

٢٦

١٢٧٠

٢٦

اتثبتت دعواها على الوجه المذكور ولم تذكر البيت المال وقت طلب المبلغ منها ان لها على الميت دين فهل يهرق النظر هناك عليه او يعتمد على الثبوت الشرعي ولا عبرة بما صار قبل الثبوت (اجاب) اذا ثبتت المرأة دينها على الزوج بعد موته في وجه خصم شرعي وحكم القاضي لها بذلك واستوفى المحكم شرائطه الشرعية يكون لها استيفاء وهو من تركته حيث لم يثبت عليها بالوجه الشرعي ما ينافي ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في وراث امرأة ادعى على اخيها بان لها ديناً عليه فمن امتعة من تركتها لهما من مدة تزيد على خمس عشرة سنة فذكر المدعي عليه ذلك والحال ان المرأة المذكورة مقبلة بالبلد ولم يمنعها من الطلب مانع شرعي تلك المدة فهل والحال هذه لا تسمع دعواها ولا تقبل بينته حيث الحال ما ذكر (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف

١٢٧٠

٢٩

ووجوده شرعي فاذا تحقق ما يوجب عدم سماع دعوى المورث لا تسمع مع دعوى وارثه انما ثبت في حق المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها وبنيتين منه واخ شقيق وترك ما يورث منها شرعا ومن جملة متروكاتهما مبلغ معلوم من الدراهم عند اخيهما شرعي آل اليها بجهة الارث فهل والحال هذه اذا ثبتت باقي الورثة الدراهم التي عند اخي المتوفاة وانها من جملة متروكاتهما تقسم على الورثة بالقرينة الشرعية وليس لاختها المذكورة منهم من ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) نعم اذا ثبت الدين على الاخ المذكور بالوجه الشرعي يكون لباقي الورثة اخذ حصتهم منه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها عند آخر قدر معلوم من الدراهم وهو مقر ومعترف به ثم ماتت المرأة المذكورة عن ورثة فهل اذا طلبت الورثة مال مورثتهم عن هو تحت يده يجابون لذلك حيث كان مقر او معترفا به ويؤمر بدفع مالها لورثتها والحال هذه (اجاب) نعم يجابون لذلك والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن اولاد قصر ولم يترك تركه اصلا

١٢٧٠

٧

وعليه دين فاراد رب الدين ان يلزم زوجة الميت بالدين متعللا بانها اقربت ان على زوجها الميت ديناً فهل والحال هذه لا عبرة بتعلله بذلك ولا تكون ملزمة بدفع الدين لربه بدون كفالة شرعية (اجاب) تتعاق ديون الميت بتركته ولا يلزم بعض الورثة بدفعها من ماله عن الميت بدون كفالة شرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اقترض من آخر قدام معلوما من الدراهم ثم بعد مدة طاب رب الدين دينه من المدين فادعى المدين انه كان خادما عنده بالاجرة مدة ويريد ان يحاسبه باجرته تلك المدة من اصل الدين الذي عليه له فذكر رب الدين دعواه فهل والحال هذه اذا لم يثبت المدين دعواه بالبينة الشرعية لا عبرة بها بدون وجه شرعي ويجبر المدين على دفع الدين لربه (اجاب) من

١٢٧٠

١٤

المعلوم انه لا يقضى له مدعى مرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي ولرب الدين مطالبة المدين بدينه حيث لم تثبت براءة ذمة المدين منه بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل)

١٢٧٠

٢٠

المدين بدينه حيث لم تثبت براءة ذمة المدين منه بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل)

١٢٧٠

٧

المدين بدينه حيث لم تثبت براءة ذمة المدين منه بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل)

جادی الاولى

جادی الثانية

جمادى الثانية سنة

في رجل استاجر جماعة كل واحد منهم باجرة معلومة في كل شهر ثم بعد مدة من الشهر
سافر أحد المـستـأجرين لبلده قبل قبض أجرته من المؤجر ثم سافر باقي المستأجرين إلى
بلدهم وأرادوا الجير الذي لم يأخذوا أجرته من المستأجر أن يلزم أحد المستأجرين الذين
كنوا معه باجرته متعللاً بأنه كان مستخدماً معه عند المؤجر فهل والحال هذه لا يجاب
لذلك ولا عبرة بتعلله بذلك بدون كفاية شرعية وليس له مطالبة الاستأجر المذکور بشئ
من أجرته بدون وجه شرعي (أجاب) نعم ليس له المطالبة إن كان الواقع ما هو مذکور
بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين شرعيين مات أحدهما عن ورقة
وتحاسب الحي مع ورقة الشريك الميت على مال الشركة وثبت له مبلغ أخذ بدله جارية
وتخلص من ورقة شرعيه فبعدمدة ادعى رجل بأن له ديناً كان يستحقه على الميت من
قبل شركته مع الحي ويريد مطالبة الشريك بدينه المذکور وادعى الشريك ينكر دعواه
فهل على فرض ثبوت دين المذموم يكون متعلقاً بتركة الميت يطالب به ورقة الميت ولا
يطالب به الشريك والحال هذه حيث كان الدين الذي يدعيه خاصاً بأحدهما قبل
شركة الآخر معه (أجاب) لا مطالبة على شريك المدينين بدین شرعيه الخاص به بدون
كفاية شرعية والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تزوجة رجلاً عليها ديون مجاعة طلبوه
منها وهي معسرة فهل إذا ثبت اعسارها بالبينّة الشرعية لدى الحاكم الشرعي يكون
لأرباب الديون أخذ دينهم منها بعد يسارها ولا يطالب الزوج بدینها الذي عليها والحال
هذه (أجاب) لا مطالبة لأرباب الديون على الزوج بمساعدة زوجته بدون كفاية عنها
و ينتظر يسارها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له مئة في امره أن يجلس في خانوته
أثني قيم بضاعة السيد ليبيع ما فيه ويستخلص له ما على الناس من الدين ولا يشتري شيئاً
وغاب سيده ثم رجع فوجده قد اشترى بضاعة من أناس واستهلك ثمنها في مصالح نفسه
و يريد أرباب الدين أخذ ما في خانوت سيده من البضاعة بدل دينهم فهل لا يجابون لذلك
ويكون دينهم متعلقاً بذمة المعتق والحال هذه (أجاب) لا مطالبة لأرباب الدين
على معتق المدينين بما ترتب لهم بذمته إذا لم يكن المعتق كفيلاً عنه ولا مغوّضاً له في
الشراء والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وترك تركته وعليه دين لرجل
أجنبي فهل إذا ثبت رب الدين دينه بالوجه الشرعي وحلف اليمين الشرعية لدى
الحاكم الشرعي يحكم له بدينه ويقدم على الميراث (أجاب) نعم يقضى لمذموم الدين بدعواه
بعد ثبوتها بالوجه الشرعي حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في المدينون إذا كان
له بيت لا يثق بسكانه مع عائلته فهل لا يباع عليه لو فاء دينه حيث كان من ضرر ورياته
(أجاب) لا يباع على المدينون مسكنه إلا لا يثق به حيث لا يمكنه إلا كنفه بمادونه ولا يبيع
واشترى له من ثمنه ما يكفيه ويدفع الباقي للغرماء والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب
قطعة أرض لآخر على ديس وإباح الراد من منفعة الأرض للمرتدين مدة بقاء الدين في ذمته

١٢٧٠

١٢٧٠

١٩

شعبان

٩

١٢٧٠

١٢٧٠

٢٦

رمضان

١٢٧٠

١٨

شوال

١٢٧٠

٣١

ذى القعدة سنة

١٢٧٠

٢

ذى الحجة

١٢٧٠

١٩

١٢٧٠

٢٣

١٢٧٠

٢٥

١٢٧١

٢٠

١٢٧١

٢٠

ثم ظهرت الارض مستحقة للغير واستلمها مستحقها فهل للرتين مطالبة الراهن بالدين
 ام لا (اجاب) نعم يكون للرتين المطالبة بدينه على الراهن والمحال هذه حيث لا مانع
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة ولم يخلف تركه اصل لابل مات فقيرا وكفنه
 اقام اجانب من عندهم فادعى الا ان رجل بان له عند الميت ديننا ويريد اخذه من
 ورثته فهل اذا لم يترك تركه لا يلزم ورثته شيء من دينه (اجاب) نعم بدون كفالة
 شرعية والمحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن اخت
 لاب وهن اختين لام وترك ما يورث عنه شرعا اذا انحصر كل وارث واذا كان
 للزوجة دين ثابت عليه يخرج من التركة قبل قسمتها وكذلك حقوقها الشرعية يخرج
 من التركة قبل القسمة واذا اشترت الزوجة جانباً من الفسيل من زوجها وهو في حال
 صحته وسلامته وحازته مدة من السنين وهي تنصرف فيه ليس للورثة معارضتها في ذلك
 (اجاب) للزوجة الربع فرضا عاثلا حيث لا ولد ولا اخت لاب النصف فرضا عاثلا
 وللأختين لام الثلث كذلك ويقدم دين الزوجة الثابت شرعا كهرها المؤخر على الميراث
 كسائر الديون وليس لباقي الورثة معارضتها فيما اشترته من زوجها حال صحته بشرائها
 بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابن اخيه
 وتحت يده قطعة ارض زراعة امير به آلت له بطريق الاسقاط من آخر فوضع ابن الاخ
 يده على الارض ومكنه المحاكم منها وصار يتصرف فيها مدة من السنين ثم بعد ذلك
 ادعت زوجة الميت ان لها ديناً على زوجها ولم يترك تركته في الدين وتريد ان تلزم ابن
 الاخ بالقدر الذي دفعه الميت لرب الارض في نظير الاسقاط من اصل مالها من الدين
 الذي على الميت فهل والمحال هذه لا تجب لذلك ولا ميراث في ارض الزراعة الامير به
 وليس للزوجة معارضة ابن الاخ في ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) نعم لا تجب لذلك
 والمحال ماذ كر بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دار لا ثقة به
 وبامتعته وله نصف دار اخرى غير ساكن فيها قيمته اكثر من قيمة الدار الساكن فيها
 وعليه دين ثابت بالوجه الشرعي فهل والمحال هذه تترك له الدار الساكن فيها للثقة به
 وبامتعته ويبيع نصف الدار المذكورة لقضاء الدين الثابت عليه شرعا ولا قباع دار سكنه
 محرم حيث كانت لا ثقة به وبامتعته (اجاب) لا يباع على المدين مسكنه الا لثقة به حيث
 لا يمكنه الاجترار بما دونه والله تعالى اعلم (سئل) في شريكين بمالهما في تجارة لبيع
 وشراء واخذوا عطاه مات احد الشريكين وفسخت الشراكة وتحاسب الشريك الحي مع
 ورثة الشريك المتوفى واخذت ورثة الشريك المتوفى ما خص مورثهم من الشراكة واخذ
 الشريك الحي ما خصه من الشراكة فهل اذا كان على الشريك المتوفى ديون تتعلق بتركته
 ليس لاربابها طلبها من الشريك الحي المذكور بدون ضمانه وكفالة شرعية (اجاب)
 ليس لارباب الديون مضالبة الشريك الحي بماعلى شريكه من الدين المتعلقة بدمته الذي

لا دخل له في الشركة حيث لم يكن كة يلاعن المديون والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دين على آخر من بضاعة باعها له ثم بعد ذلك جاء المشتري وطلب منه تاجيل فقلت الثمن فقال له رب الدين اعط كل شهر كذا فله - ليجب - رد قول رب الدين للدين اعط كل شهر كذا من الدين لا يكون ذلك تاجيلا صحيحا ويكون رب الدين والحال هذه مطالبة بدينه حالا (أجاب) نعم لا يكون ذلك تاجيلا صحيحا ويكون رب الدين المطالبة بدينه حالا والحال ماذ كرم قال العسلائي نقلا عن البرازي له ألف من ثمن مبيع فقال اعط كل شهر مائة فليس بتاجيل اه قال في حواشيه رد الهتمار قوله فليس بتاجيل لان مجرد الامر بذلك لا يستلزم التاجيل فامل انتهى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات من ابنه وزوجته وعن امه وترك ما يورث عنه شرعا من دار ومواشي وغير ذلك مما يورث ومن جملة ماتر كه اطميان زراعتة الاميرية ثم مات الابن المذ كور قبل قسمة التركة عن امه و جدته وام أبيه وعن ابن عم أبيه الشقيق فادعت الجدة بدين لها على ابنتها الذي مات أولا وتريد ان الدين يتعلق بالاطيان فهل لا تجاب لذلك بل يتعلق الدين بعين التركة دون الاطيان بعد ثبوته بالوجه الشرعي (أجاب) ديون الميت تتعلق بتركته وأرض الزراعة التي آلت لبيت المال ليست منها اذ هي ليست بمملوكة الرقبة لمزادها وانما له حق الانتفاع بها مادام يزدها ويدفع خارجا لبيت المال والله تعالى (سئل) في رجل له ابن وبنت قاصران وعليه دين لا آخر ولهما بعض عقار فاراد الاب أن يتصرف في عقارهما بما فيه المصلحة لموافقة عرض له رب الدين ويريد الحجر على العقار حتى يقيه الدين الذي عليه فهل والحال هذه اذا ثبت الملك في العقار المذ كور للقاصرين بالبينة الشرعية لا يجاب لذلك رب الدين وليس له الحجر على عقارهما ومنع الاب المدين عنه بدون وجه شرعي (أجاب) اذا كان العقار المذ كور مملوكا لولدي المديون المذ كور لا يتعلق به الدين الذي على ابيه ما فلا يوفى الدين منه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر طاحونة من مالسكها مدة معلومة باجرة معلومة واشترى المستاجر بحضرة المالكات حجر الطاحونة ووضعها فيه واوخمهم له المالكات ثمن الحجر من أصل اجرة الطاحونة وصار الحجر مملوكا للمالك الطاحونة فبعد مدة ادعى رجل على المستاجر بانه كان أخذ منه ثمن الحجر المذ كور ويريد أخذ الحجر في نظير ما على المستاجر من ثمنه فهل لا يجاب لذلك وله المطالبة بدينه من المستاجر لا من مالك الطاحونة (أجاب) اذا وقع الشراء المستاجر طاحونة المذ كورة دون من دفع الثمن وكان دفع الثمن على سبيل القرض مثلا ثم باع المستاجر الحجر لمالك الطاحونة ووقع الشراء لمالك الطاحونة ابتداء لا يكون للدائن المذ كور أخذ الحجر بعد خروجه عن ملك المديون في مقابلة دينه وكذا لو كان باقيا في ملكه ويتعلق الدين بدينه فيؤثر بدينه لربه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر مبلغ معلوم من الدراهم فاعترف له به وادعى المدعى عليه بانه دفع له منه جانبا فانكره فهل

١٢٧١

٣٠

صفر

١٢٧١

٦

ربيع الاول

١٢٧١

١٣

١٢٧١

٢٦

١٢٧١

٧

إذا أقام عليه يئنة شرعية بمادفة له تقبل يئنته وتحصل المقاصة فيه من أصل دينه ولا عبرة بامكاره (أجاب) إذا ثبت المديون دعواه دفع بعض الدين لربه بطريق شرعي تقع المقاصة بقدر المدفوع من الدين ويؤمر بدفع الباقي حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أبيه وزوجته ولزوجته في ذمته مؤخر صدقاتها ولم يكن له في حال حياته كسب إلا بحررته له مع أبيه لكونهم في معيشة واحدة فلم يترك شيئاً فهل والحال هذه إذا طلبت الزوجة مؤخر صدقاتها من أبيه لا يجبر الأب على دفعه لها (أجاب) يتعلق دين الصداق الذي يذمة الميت لزوجته تركته كسائر الديون

١٢٧١

١٤

إن كان له تركته ولا يجب على أبي الزوج دفعه من مال نفسه ما لم يكن ضامناً له والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أدهى على آخر ديناً معلوماً فافقر المدهى عليه بذلك المبلغ عند القاضي وحجسه على دفع جميع المبلغ فقاسم المدهى عليه وقال للدهى إن لي على أخيك الميت ديناً وهو يدينه لك وعدتي بأن تحمهم مالي على أخيك من أصل ماله على والحال أن للميت المذكور تركته في بالدين والمدهى ليس وارثاً للميت ولم يكن ضامناً ما على أخيه الميت ولم يدع عليه الضمان فهل لا عبرة بقول المدهى عليه ولا يئنته حيث لم يدع عليه الضمان ويؤمر بدفع جميع المبلغ المقر به حيث كان حالاً

١٢٧١

١٥

(أجاب) نعم يؤمر بدفع ما يذمته من الدين لربه والحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تاجر في ذمته مبلغ معلوم من ثمن قطن وسهم اشتراه من آخر فطاب رب الدين مدينه بماء عليه من ذلك الدين فقال له المدين أني أديت الدين الذي عليك لفلان من ثمن القطن والسهم اللذين اشتريتهما منك وزاد لي عليك مبلغ من الدراهم وزيادة عمالك على من ثمن القطن والسهم والحال أنه لا دين على البائع لمن أدهى المتري الدفع إليه ولم يامر به رب القطن والسهم بإعطاء شيء من ذلك ولم يكن كفيلاً عنه بامر به هل على فرض دفع مقدار ثمن ذلك القطن والسهم إلى فلان المذكور لا يلزم البائع شيء من ذلك إذا كان الواقع ما هو مذكور ويلزم المشتري دفع ما فاقه يذمته

جمادى الاولى

١٢٧١

١٤

لبائعه (أجاب) نعم يؤمر المشتري بدفع ما يذمته من ثمن القطن والسهم لربه وليس له حساب ما دفعه لغيره من ثمن ما اشتراه منه على الوجه المسطور وبدون وجه شرعي والله

رجب

١٢٧١

٣

تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن بنات وعن أخوة ذكور وتحت يده أرض زراعة رهن على قدر معلوم من الدراهم فهل والحال هذه تكون دراهم الرهن من جملة التركة تقسم بين ورثته بالفريضة الشرعية وليس للأخوة الذكور الاختصاص بها دون البنات (أجاب) الدين الذي للميت على آخر يورث كسائر أمواله فلم يكل وارث أخذه مما يذمة غريم الميت بعد قبضه بالفريضة الشرعية حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وابنين وثلاث بنات وترك ما يورث عنه شرعاً وقسمت التركة بين جميع الورثة المذكورين بالفريضة الشرعية وبعد القسمة المذكورة

١٢٧١

٩

١٢٧١

شعبان
٤

١٢٧١

٢٩

١٢٧١

شوال
١٤

١٢٧١

ذى القعدة
٣

ظهر على الميت دين ثابت فهل يتعلق دين الميت بتركته ويقدم الدين على الورثة
المذكورين من اناث ورجال وما بقي بعد وفاة الدين يقسم على جميع الورثة بالقرينة
الشرعية (اجاب) نعم يتعلق دين الميت الثابت شرعا بتركته ويقدم على الميراث وما بقي
يقسم بين ورثته بالقرينة الشرعية وقد قال في الغاية في كفاية البيهقي في كتاب
القسمة قسم الورثة التركة وعلى الميت دين فطالبه الغريم تنقص القسمة وان قل الا اذا
كان للميت مال سواء جعلنا الدين فيه اه وكذا لا تنقص اذا ضمن الورثة للغريم
الدين او ضمنه اجنبي بلا رجوع في التركة كما افاده في الدرر وحواشيه والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا وثبت ذلك بالبينة الشرعية ثم بعد ذلك
أنكره وتنازع مع اخي الزوج فابراه اخوها من حقوقها بغير اذنها واجازتها فهل
والحال هذه لا يهرم هذا الا براه بدون اذنها واجازتها ويكون لها مطالبة الزوج بما لها
عنده من حقوقها الشرعية اللازمة اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) لا ينفذ ابراه
الاخ عن دين أخته الذي لها على زوجها بدون وكالة عنها في ذلك ولا وجه شرعي
ويكون لها مطالبة الزوج بحقوقها الثابتة عليه حيث لم ترض بذلك والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل أقروا عترف وأشهد على نفسه في حال صحته وسلامته بقدر معلوم من
الدرهم ديناً عليه لرجل اجنبي ثم مات الرجل المذكور فهل اذا ثبت ما ذكر وأقام
الميت رجلاً وصح ما على ماله يكون للدائن استيفاء حقه من التركة بعد ثبوت دينه شرعاً
والحال هذه (اجاب) اذا ادعى الدائن المذكور على وصي الميت بدينه دعوى صحيحة
وأثبتها بالوجه الشرعي يقضى له بذلك الدين حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في
تاجر ين سافر في سفينة واحدة ولكل منهما تجارة على انفراده ولما وصل الى اسكنة روية
باع احدهما ما يخصه وما يخص الآخر باذنه وقبض الثمن ودفع صاحبه به بعض الثمن
فطالبه بالباقي فامتنع من دفعه مما علم الابان له على اخيه من امه المتوفى قبل ذلك مقدر
هذا المبلغ فهل لا يلزمه دين اخيه المذكور ويحجب الممتنع المذكور على دفع باقي الثمن
لصاحبه وليس له اخذه في نظير دين اخيه حيث لم يكن كفيلاً عنه ولم تكن له تركة عنده
(اجاب) نعم يحجب الممتنع المذكور على دفع باقي الثمن للوكل وليس له اخذه في نظير دين
أخي المالك والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن
بنت لا غير وترك داراً وقطعة أرض زراعية اميرية وذلك الرجل عليه دين ثابت شرعاً
فهل يكون للدائن اخذ دينه من تركة الميت دون الارض حيث آل الامر فيها للحاكم
(اجاب) بموت المدينون تتعلق ديونه بتركته ويقدم الدين على الميراث ولا يتعلق الدين
بالارض الاميرية الا لملك فيها للميت وانما له حق الانتفاع بها مادام قادر على زراعتها
ودفع مؤناتها حال حياته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن
اولاده القصر وعن اخيه البالغ ولم يترك شيئاً يورث عنه وعليه دين لجماعة فهل

١٢٧١

٨

يتعلق الدين بعين التركة فاذا لم يترك تركة وأراد أن يترك باب الديون مطالبة الاخ بالدين بدون كفالة شرعية لا يجاب لذلك حيث لا تركة للميت (اجاب) نعم لا مطالبة لغيره الميت على أخيه بدين الميت من مال الاخ المحي بدون كفالة شرعية عنه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتا ساكنا فيه مع عياله ولم يكن له سواه وعليه دين لا تخرج فطالب رب الدين أن يبيع البيت المذکور فهدل والمحال هذه لا يجبر مالك البيت على بيع بيته الذي هو ساكن فيه مع عياله لو فاء دينه حيث كان لا ثقابه ولم يكن له بيت سواه (اجاب) لا يباع على المدين مسكنه الا لا ثق به اذا لم يكن له الا كفالة باقل

١٢٧١

١٩

منه فان أمكنه ذلك يباع ويشترى من ثمنه مكان لا ثق بسكناه وما بقي يدفع لرب الدين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن اولاد له لم يترك ما يورث منه شرعا وعليه ديون لانس لا تفي التركة بما فهل تباع التركة في الدين ويتعلق الدين بها واذا كان هناك وصي على القصر يكون له بيع التركة لسداد الدين الذي على المتوفى حيث كان الدين ثابتا بالوجه الشرعي (اجاب) اذا ثبت الدين على الميت المذکور في وجه وصيه او احد الورثة واستوفى الا ثبات شرائط الشرعية يتعلق الدين بتركة

١٢٧٢

٢٧

ويؤمر الوصي ببيعها لو فاء الدين اذا لم تدفع الورثة الدين من مالهم والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة اخوة مات والدهم وهم في عائلته ولم ير الوافي معيشة واحدة حتى مات أكبرهم ثم مات الاوسط ثم ان ورثة الميت الاكبر طلبوا ما يخصهم من تركة أبيهم فذنعهم عنهم من حقهم وادعى انه قضى دين أبيهم في حال حياته من ماله الخاص به واراد اخذ مثل ما قضا من تركة أبيهم فهل يكلف اقامة البينة على انه قضى دين أبيهم من ماله الخاص به وان أباهم امره بقضاء دينه ويكون متبرعا عند عدم اقامة البينة على الامر بالدفع ويلزمه تسليم حق الورثة من تركة أبيهم (اجاب) ليس لاحد

١٢٧٢

٢٢

الاخوة المذکورين الرجوع في تركة أخيه الميت عن اولاده بما ادعى انه قضا من ماله الخاص به عن أبيهم حال حياته من الدين بدون اثبات انه مأمور بقضاء الدين لارباه من قبل المدين بالوجه الشرعي حيث لم يكن من جملة ورثته اما اذا كان من جملة ورثته فله الرجوع لان احد الورثة اذا قضى دين مورثه الثابت من ماله غير متبرع يكون له الرجوع به في التركة كحصر جوابه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها دين على زوجها ثابت بالبينة الشرعية فطلقها طلاقا بائنا لم يكن في مقابلة عوض فطلبت منه الدين مع مؤخر المصدق فهل والمحال هذه اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية يجبر الزوج المطلق على دفع الدين مع مؤخر المصدق لمطلقة حيث كان الدين قرضا (اجاب) يؤمر المطلق بدفع ما عليه من دين القرض ومؤخر المصدق لمطلقة والمحال ما ذكر اذا لم تستوفه او لم تبره منه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن اولاده المذکورين والاثاث وترك ما يورث

ربيع الاول

١٢٧٢

٢٤

منه شرعا ومن جملة ما تركه ارض زراعة غارقة رهن بيده على قدر معلوم من الدراهم

ربيع الثاني سنة

١٢٧٢ ٤

جمادى الثانية

١٢٧٢ ١١

رجب

١٢٧٢ ٢١

ذى القعدة

١٢٧٢ ٢

فهل والحال هذه تكون دواهم رهن الارض المذ كورة من بجلة التركة تقسم على جميع الورثة المذ كورين بالغريضة الشرعية وليس للذ كور الاختصاص بهادون الاناث (اجاب) نعم يقسم الدين الذي بذمة ارباب الارض المذ كورة بعد قبضه على سائر الورثة بالغريضة الشرعية كسائر التركة والله تعالى اعلم (سئل) من طرف بيت المال عما مضى من ان خليل بك مدير قنا واسنا عليه ديون مطلوبة منه بمقتضى نتيجة محررة بها ونصب القاضى وصيا فى التركة لغيبة ورثته وهم كبار ولا حدهم وكيل حاضر باع نصيبه من التركة فنؤمل النظر من حضر تكفى بما ذكره والا فادع عن الحكم الشرعى فى هذه المسئلة (اجاب) اذا كانت التركة مستغرقة بالدين الثابت شرعا فولاية بيعها للقاضى لا للورثة لعدم ملكهم الا برضا القرمه كما صرحوا به فيما لك القاضى حينئذ لا يبيع فاذا امر القاضى ببيعها والحال هذه ينفذ ذلك لا يعتبر بمجرد ذكر ان على الميت دين بل لا بد من كونه ثابتا بطريق شرعى كما سبق قال فى ردالمحتار قيد بالتركة المستغرقة لان غيرها ملك للورثة وفى جامع الفصولين عليه دين غير مستغرق فللحاضر من ورثته يبيع حصته لخصته من الدين لا يبيع حصته غيره للدين لانها ملك الوارث الا آخر اذ الدين لم يستغرق اه وقد صرحوا بان نصب الوصى والورثة كبارا غاي يكون اذا كانت غيبية الورثة الكبار منقطعة بان لا يذهب اليه من هذا الى ثمة ومن ثمة الى هنا فالباو كذا اذا لم يعلم بلدهم لانه منقطع حكما كما فى ادب الاوصياء فان لم تكن الغيبة منقطعة لا ينصب الوصى واذا صح نصب الوصى فان كانت التركة مستغرقة بالدين يكون للوصى يبيع كل التركة من عروض وعقار لا يفاء الدين والابان لم تكن التركة مستغرقة بدأ ببيع المنقول فان لم يف باع من العقار بقدر ما يفي بالدين ولا يبيع الزائد على المفتى به حيث كان البيع عن الوارث الكبار الغائب والبيع الصادر من وكيل بعض الورثة المحاضر لا يفاء الدين نافذ على الموكل حيث ثبتت الوكالة منه فى ذلك بالوجه الشرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل له على آخر دين حال ثابت عليه شرط طلبة منه ماله كما فامتنع من ادائه متعللا عليه بانه لا يحصل له قيسير الا فى ايام النيل ورب الدين لا يصبر فهل اذا رفعه لدى قاضى وان ثبت دينه عليه يثور المدين بدفعه ولو يبيع بعض ماله كبه وسفنه التى يملكها ويكتسب منها حيث كان له سفن متعددة ويقضى الدين من بعضها اذا تسعر دفع الدين من غير بيع بعض تلك السفن (اجاب) نعم يثور المديون بدفع ما بذمته من الدين الحال له فان لم يكن له ما يوفى به الدين الامن عن بعض سفنه يثور ببيع ذلك لا يفاء الدين المذكور والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات عن زوجة وعن ابن وبنتين وترك اطميا فابعضها بالاسقاط وبعضها بالرهن فهل ما كان بالاسقاط يختص به الابن وحده ودين الرهن يكون تركة يقسم بين الورثة بعد تحصيله من عليه (اجاب) لا يجرى التوارث فى ارض الزراعة الاميرية واللاحق بها بعد موت مستحقها ولده الذ كر

لأبلا رث والدين الثابت لليت يقيم بين سائر ورثته كباقي متروكاته بعد قبضه والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل يستحق جانب أرض زراعة أمير به اسقط حقه فيها لابن
 بنته البالغ وقبل منه ابن البنت ذلك وحازها لنفسه ثم بعد مدة مات الرجل عن بنت
 بالغة وعن ابن ابن عم عاصب وعليه دين وترك تركته تقي بالدين وزيادة فهل والحال
 هذه اذا ثبت الدين بالبيعة الشرعية تجبر الورثة على دفع الدين له به من راس التركة
 حيث كانت تقي بالدين وزيادة وهل اذا اراد الوارث الرجوع في الاسقاط على المسقط له
 لا يجب لذلك حيث ثبت الاسقاط بالبيعة الشرعية (اجاب) يتعلق الدين المطلوب من
 الميت الثابت شرعا بتركته واذا استوفى الاسقاط المذكور شرائط الصحة لا يكون
 للوارث معارضة المسقط له في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 مديون وله بيت كبير يقي بدينه وزيادة فهل اذا كان زائدا على قدر ضرور ياته يكون
 للقاضي بيع الزائد عن قدر ضرور ياته ويوفي منه دينه (اجاب) اذا لم يكن للديون ما يوفي
 منه دينه الثابت شرعا سوى مسكنه فان كان لا ثقابه لا يزيد على سكنه مع عياله
 لا يباع عليه جبر او الا بيع ويشترى من ثمنه مسكن لا ثقبها ذكروا ما يزيد يدفع فيها
 عليه من الدين المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في اخوين كانا في معيشة واحدة
 وبايديهما ما اموال مشتركة بينهما بالميراث عن ابيهما من هقدوم وماش واطيان زراعية
 امير به وغيرهما اقسمها في سنة سبع وخمسين وصار كل منهما مع اولاده وعياله في
 معيشة وحده ولم يكن عليهم ما دين لاحد والا مات احدهما عن اولاده المذكور
 الباقين فادعى اولاده بان على ابيهم دين ساوير يدون ان يجعلوا على عهدهم بخلافه والحال
 ان الدين طرأ على ابيهم بعد القسمة فهل لا يجب ان يمسكوا لذلك شرعا حيث لم يكن الدين
 عليهم في زمن الخلطة ويكون الدين على من استدانه خاصة اذا تحقق ما ذكر (اجاب)
 لا مطالبة على الاخ بما لزم اخاه من الدين الخاص به بدون كفالة شرعية بذلك لربه
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا بالمدينة يرأسه عن ابيه ادعى رجل اجني على
 الابن بان له على ابيه دين او يريد الرجوع به في ثمن تلك الدار ويكفره ببيعها فانكر الابن
 دعواه والحال انه لا بينة ولا سند بيده يشهد له بذلك فهل اذا لم يثبت ذلك المدعى دعواه
 لا يجب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات ويمنع من منازعة الابن المذكور في
 دار ابيه اذا تحقق ما ذكر (اجاب) من المعلوم انه لا يقضي المدعى بمجرد دعواه على فرض
 كونها معوعة بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عقد على
 امرأة بصدق معلوم من الدراهم في ذمته ودخل بها ولم يدفع لها ما تعودف تجهيلها ولها
 عليه ايضا دين ثابت في ذمته وهو موسر فهل والحال هذه يجب الزوج على دفع مهمل
 صداق زوجته وعلى دفع الدين الثابت لها عليه بالوجه الشرعي (اجاب) نعم يجب الزوج
 على دفع ما بذمته من الدين الحال لزوجه ومن ذلك ما شرط تجهيلها من الصداق لها او

١٢٧٢

٨

١٢٧٣

صفر
٢١

١٢٧٣

ربيع الاول

١٠

١٢٧٣

جاءى الثانية

٩

١٢٧٣

١١

كان مسكوتا عن شرط تجهيله والعرف جار بتجهيل شيء منه ما لم يؤثر على الكل الى أجل معلوم والله تعالى أعلم (س - ثل) في رجل علمه دين لرجل آخر فخر به ربه الدين وابتدأه المدين من الدين براءة عامة بحضرة بينة ثم بعد ذلك مات ربه الدين عن وادى فاراد الواو مطالبة المدين بالدين فما المحكم والمحال هذه اذا ثبت الا براءة العام من المورث قبل موته بالبينة الشرعية سيما والبراءة المذكور في حال صحة المبرئ وسلامته (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي ان ربه الدين ابرأ المدين عن دينه الذي بذمته حال صحته طائعا لا يكون لو رثته مطالبة المدين بالدين الساقط بالبراءة المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثته وادعت عليه امرأة بدين لها واقبته في وجهه ورثته وتريد اخذه من اصل حصته كانت له في بيت باعها البنت ابنه منذ عشر سنين وهي قاصرة وابراها من ثمنها وكتب لها بذلك حجة من القاضي فتريد بيعها ثانيا واخذ دينها من ثمنها فهل لا تجاب لذلك ودين الميت متعلق بتركته ولا تكون هذه الحصة تركته عنه حيث ثبت بيعه اياها لبنت ابنه وابراؤها من الثمن قبل موته بنحو عشر سنين بشهادة البينة الشرعية (اجاب) اذا كان بيع المجد في تلك الحصة وابراؤها من الثمن ثابتا للبنت ابنه بطريق شرعي حال حياته مستوفيا شرائط الصحة لا يتعاضد ما ثبت عليه من الدين بعدم موته بذلك الحصة بل يؤخذ من تركته ان كانت والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أبناء انفرد احدهم عن ابيه في معيشة واحدة في حياته وتزوج امرأة من ابيها في حال انفراده ودفع لها ما تعرف بتجهيله من المهر وبعد دخوله بها ومعاشرتها مدة طلقها ثلاثا ثم بعد ذلك مات عن ابنين منها بلغ سنهما سبع سنين وز يادة وعن ابيه فهل للاب المذكور اخذهما وضعهما لعياله بالولاية الشرعية واذا ارادت الام مطالبة المجد بغير خوصداقها وبدين آخر على زوجها لا تجاب لذلك شرعا حيث لم يكن ابو الزوج كفيلا ولا ضمانا لها على ولدها بدون وجه شرعي (اجاب) اذا بلغ سن كل من الابنين المذكورين سبع سنين يكون للمجد وضعهما اليه ولا يلزم على ابنه من الدين لزوجه بدون وجه يوجب ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها على ابنه من الدين لزوجه بدون وجه يوجب ثابت عليه شرعا وهو معترف به ومشهود عليه به في حال صحته وسلامته وهو باكمل الاوصاف المعبرة شرعا ثم بعد ذلك بعدة مات الرجل المذكور عن زوجته وعن اولاده البالغ وترك ما يورث عنه شرعا من دار ومواشي وغيرهما فهل هذه اذا ثبت الدين المذكور في وجه الورثة المذكورين بالوجه الشرعي يقدم على ميراث الورثة ويؤخذ من التركة قبل قسمتها (اجاب) اذا ثبت الدين المذكور بالطريق الشرعي وحكم به يقدم على الميراث فيؤخذ من تركته المديون والله تعالى أعلم (سئل) في حائض وقف استأجره رجل من فاطمه مشاهرة باجرة معلومة وأمره بان يعمره وان ما يهرقه بحسب له من اصل الاجرة فعمره المستأجر وسكنه مدة ولم يدفع له اجرة ثم مات المستأجر فادعى رجل

١٢٧٣

٤

مهر

١٢٧٤

٣٠

مهر

١٢٧٤

٢٧

د بيع الاول

١٢٧٤

٢٠

اجنبي بدين له عليه وزيدان يضع يده على الحانوت حتى يستوفي دينه فهل لا يجاب
 لذلك شرعا حيث كان الحانوت وقفاً فينفخ عقد الاجارة بموت المستاجر ويكون
 لناظره رفع يده عنه وحسب ان ما صر فيه في العمارة من اصل الاجارة المتجددة عليه قبل
 موت المستاجر المذكور (اجاب) ليس لداثن المستاجر المذكور وضع يده على حانوت
 الوقف الذي لا ملك لمديونه فيه الى ان يستوفي دينه بدون وجه شرعي ويتعلق الدين
 بعد ثبوته بتركة المدين وتنفسخ الاجارة بموت المستاجر لنفسه والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل يملك حصصاً في دار بقدر سكناها الضرورية وهو ساكن فيها مع عياله وعليه دين
 لرجل اراد الدائن بيع الحصص المذكورة في دينه فهل لا يجاب لذلك ولا تباع عليه في
 دينه وينتظر الى يساره والحوال هذه (اجاب) نعم لا تباع تلك الحصص في دين ماله كها
 اذا كانت لا تزيد عن سكناها مع عياله ولا يمكنه الاكتفاء باقل منها والله تعالى اعلم (سئل)
 في امرأة ماتت عن ابن وبنات وترك بقرعة ثم مات الابن عن زوجته وعن بنت منها
 وعن اخته لأمه وترك ما يورث عنه ثم عاوه عليه دين ثابت فهل يبدأ من تركته بدينه
 بعد ثبوته وماذا يخص كل وارث من ذكر (اجاب) بموت المرأة المذكورة عن ابنها وبقتها
 لا غير تكون تركته ايها المائة للاثنتين الثلاثين والبنات الثلث وبموت الابن ثانياً عن
 بنته واخته لأمه وزوجته لا غير يكون لزوجته من تركته الثلث فرضا والباقي لابنته
 المذكورة فترضا ورثا ولا شيء لاخته لأمه كحجها بالبنات ودين الميت بعد ثبوته بالوجه
 الشرعي يقدم على استحقاق الورثة والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة غرست نخلاً
 ووضعته يد عا عليه وصارت تتصرف فيه بانواع التصرفات الشرعية مدة تزيد على
 خمس عشرة سنة ثم بعد ذلك ماتت المرأة المذكورة عن ابن وبنتين وترك دارا
 والنخل المذكور ثم مات الابن المذكور عن اختيه وزوجته فوضعت الزوجة والاختان
 ايديهن على النخل والدار مدة من السنين ولم يقسم بينهما ثم ماتت زوجة الابن المذكور
 عن وارث فادعى الواث على الاختين المذكورتين بان لمورثته قدر ما علموا من الدراهم
 ديناً كان بذمة اخيهما ويريدان ياخذ الدار والنخل المذكورين في الدين المذكور فله
 يتعلق الدين بما يخص الابن من الدار والنخل المذكورين ولا تجبر الاختان المذكورتان
 على دفع باقي الدين الذي بذمة اخيهما من مالهما حيث لم يلتزم به (اجاب) نعم والله
 تعالى اعلم (سئل) في اخوين في معيشة واحدة وبايديهما اموال مشتركة بينهما مات
 احدهما عن ابن قاصر فتدأين العلم ديناً في زمن صغير ابن الاخ المذكور وبعد بلوغه رد
 العلم مع وجود ابن الاخ الدين من المال المشترك والآن يريد ابن الاخ الانفراد من عمه
 ومحاسبته على نصيبه مما دفع في الدين المذكور فهل يجاب لذلك اذا ثبت ما ذكر
 (اجاب) اذا كان الدين على العلم المذكور خاصة ودفعه من المال المشترك بينهما وبين ابن
 اخيه بدون اذنه يكون لابن الاخ | اخذ من نصيبه من ذلك المدفوع من عمه والا فلا والله

١٢٧٤

٢٥

رجب

١٢٧٤

٦

شعبان

١٢٧٤

٢٧

رمضان

١٢٧٤

٣٠

شوال

١٢٧٤

٢٩

٢٥ ١٢٧٤

ذى الحجة ٢ ١٢٧٤

صفر ٦ ١٢٧٤

رجب ١٣ ١٢٧٤

١٧ ١٢٧٥

تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن بالغ وعن زوجة وعليه مؤخر الصداق لزوجته ولم يترك تركة أصلاً وتحت يده قطعة أرض زراعية أميرية فوضع الابن يده على القطعة المذكورة فأرادت الزوجة أن تستوفي مؤخر الصداق من القطعة المذكورة وتلزم الابن به فما الحكم والمحال هذه إذا لم يكن لليت تركة أصلاً (أجاب) أرض الزراعية السلطانية ليست تركة عن مزارعها فلا يتعلق بها الدين الذي عليه والله تعالى أعلم (سئل) من أمين بيت المال بما مضمونه امرأة ماتت عن ورثة غائبين وعند ضبط تركتها قيل إن عليهم ادينا إلى المعلم محمد زهران النشار مبلغ ١٠٥٠ قرشاً بموجب سند تاريخه غرة من سنة ٧٤٠ ولها رهن تحت يده فعند ذلك صار أخذ الرهن منه بقرعة بيت المال وصار يبيع بمبلغ ١٢٠٥ قروش وههامة حيلة صاغها زيادة من مبلغ الدين وصار ضعه لجهة التركة وقد تقدم عرض من رب الدين يطلب دينه فهل يصرف له ذلك الدين بدون ثبوت شرعي مادام أمين بيت المال هو الذي استولى على الرهن منه وباعه وضم ثمنه لتركته أو يصير أثبات الدين وأخذ هذه شرعاً (أجاب) لا يقتضي المدعى بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي فما لم تقرر الورثة بالدين للرجل المذكور وههم بالغون لا يلزمهم إيفاء الدين من التركة بدون اثباته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أذن لابنه بالتصرف فيما تحت يده فتصرف الابن فيه حتى مات الأب عن ابنين آخرين ووضع الجميع يدهم على التركة مدة تزيد على أربعة أشهر والمأذون يتصرف كما كان يتصرف في حياة والده ثم الآن أرادوا قسمتها فادعى الابن المذكور أن عليه ديناً للجماعة يستغرق التركة وأراد أن يوفيه لا ريبه منها وكذبه أخوته فهل والمحال هذه لا يجاب لذلك حيث استولاه من أربابه بدون إذن ما على فرض صدقه فيما ذكره سبباً ودعواه أن الاستدانة كانت بعد موت أبيه الاثنان في التصرف ولم يكن أخواه ضامنين له فيما ادعى استدانتهم ولم يكن بينهم شركاء في مفاوضة بل مشتركون شر كنه أملاك (أجاب) الدين المختص بأحد شركاء الملك لا ينتج باقهم وفاؤه من حصصهم والمحال ما ذكر بالسؤال بدون سلطة تعالى (سئل) في رجل يملك بيتاً باع نصفه لرجل آخر بثمن معلوم قبض به من رجل آخر طلبه منه فجهز عن دفعه فأمر البائع المشتري بأنه يدفع عنه الدين لربه ودفعه له فهل للمشتري المذكور محاسبة البائع واستقطاع الباقي الذي عليه من ثمن نصف البيت ومطالبته بالزائد حيث دفع الدين لربه بأذنه إذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) نعم للمشتري ذلك والمحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل زوج ابنته البالغ الذي في عائلته امرأة ودفع مهرها من عنده ثم بعد مدة حصل للابن المذكور تعب من معيشة والده فأنزل في معيشة وحده فأراد والده أن يرجع عليه بما دفعه من المهر والمحال أنه لم يشترط عليه الرجوع حين العقد ولا وقت الدفع فهل والمحال هذه لا يجاب الأب لذلك (أجاب) إذا أمر الابن أباه بدفع دين المهر يكون للأب الرجوع

سنة ذى القعدة

١٢٧٥

٧

عليه بمثل ما دفعه وان لم يشترط الرجوع والافلار جوع له عليه والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل مات عن خمسة كور واربعة اناث وزوجة وترك ما يورث عنه شرعا من دار
 ومواش وساقية وغير ذلك وعليه دين لثنتين من بناته وزوجته ثابت بالبينة الشرعية
 فهل والحال هذه تقسم تركته بين ورثته المذكورين بالفريضة الشرعية بعد اخراج
 الدين الثابت عليه وماذا يخص كل وارث عن ذكرك (اجاب) يبدأ من تركته الميت بعد
 تجهيزه بقضاء دينه الثابت بالطريق الشرعي وما بقي يقسم بين ورثته حيث لا وصية
 ويكون لزوجته منه الثلث فرضا والباقي لاولاده المذكورين تعصم بالذكركم مثل حفظ
 الاثنتين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي وعليه دين لا آخر ولم يترك سوى
 حصة في زرع كان مشاركا عليه فاخذ رب الدين تلك الحصة من اصل ماله من الدين على
 الميت ثم بعد ذلك شارك رب الدين اولاد الميت في زراعة قطن فلما انما اراد اخذ
 نصيبهم فمما بقي على ابيهم من الدين ولم يكن احدهم كفيل عن ابيهم بما عليه من الدين
 فهل اذا لم يرض اولاد الميت بسداد ما على ابيهم من باقي الدين تبرعوا به لا يكون لرب
 الدين جبرهم على اخذ نصيبهم من القطن في ظهير ما بقي على ابيهم من الدين بل اذا منعهم
 عنه يؤثر بتسليم نصيبهم اليه ولا يلزم الاولاد بدفع دين ابيهم من ماله الخاص بهم حيث
 لا تركه للديون في بمابقي عليه من الدين (اجاب) لا يلزم الاولاد دفع ما على ابيهم
 من باقي الدين بدون كفالة شريعية ويؤثر رب الدين بتسليم الاولاد نصيبهم من القطن
 المذكور والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ابن بالغ كل
 منهما في معيشة وحده مات ذلك الابن عن ابيه المذكور وعلى الابن ديون لجماعة اراد
 ارباب الديون ان يلزموا ابا الميت بالدين الذي على ابنه والحال انه لم يلتزم به ولم يضمنه لهم
 فهل والحال هذه لا يجابون لذلك ولا يجبر الاب على دفع دين ابنه من مال نفسه (اجاب)
 لا يجبر الاب على دفع دين ابنه الخا ص به بدون التزامه بوجه شرعي والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابيه وامه لا عن تركته وزوجته تريد اخذ مؤخر
 صداقها من امه فهل اذا لم تلتزم الام المذكورة به لا يلزمها المؤخر المذكور حيث لا وجه
 للالزام (اجاب) مؤخر الصداق دين يوفى من تركته لزوج بعد موته ان كانت له تركته
 والا فلا يلزم به احد بدون كفالة شرعية والله تعالى أعلم (سئل) بافادة واردة من ديوان
 محافظه مصر مؤرخة ٢٣ جمادى الاولى سنة ١٢٧٩ غرة ١٧١ مضمونها ان مؤمل بعد
 مضاعفة حضر تكم ما قدمه حسين جوده الفحام في شان تشكيه من جدر ضوان الفحام
 بخصوص المبلغ المطالب به قيمة ما هو مطلوب له من والد المتشكي المتوفى وصورة افادة
 المحكمة والعنوى المرفوقتين معه ايضا اعطاء الجواب بالالزام من ذلك (اجاب) بمطالبة
 صورة الافادة الواردة من المحكمة للضبطية بتاريخ ٢٨ شعبان سنة ١٢٦٨ غرة ١٢٦٩ يفتهم
 منها انه ثبت الدين المدعى به على تركته الميت والزم ابنه بادائه من التركة والابن يذكرك

ذى الحجة

١٢٧٥

٢٥

صفر

١٢٧٦

١٨

ذى الحجة

١٢٧٨

٣٠

جمادى الثانية

١٢٧٩

٣

في عرضة انه ادعى عليه ان المبلغ تحول عليه وان ولدرب الدين ضمه نهوية ظلم من ذلك
وهذا ليس مفهوما من صورة فادة الحكممة والافادة عما ذكرانه اذا ثبت الدين في وجهه
احدا الورثة بالبينة العادلة المنزكاة وحلف المدعي اليقين الشرعي بعد الدعوى الصحيحة
فانه يفتى للادعي بدينه في تركه غريمه ويؤدى منه او تؤمر الورثة ببيع ما يوجد من الخلق عن
المديون لقضاء دينه الثابت ان لم يوجد نقد يوفي منه الدين فان زاد الدين على تركه فلا
يلزم به احد من الورثة او غيره هم الا اذا كان ضامنا او محولا عليه هوالة شرعية والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل تدين ديننا من آخر بغير علم ابيه بذلك وبغير ضمانه لولده
في ذلك ثم مات المدين ولم يترك شيئا أصلا فهل والحال هذه لا يلزم الاب المذكور ذلك
الدين عن ابنه الميت الذي لم يترك شيئا من كيف الحال (اجاب) لا يلزم الاب بما استدانه
ابنه لنفسه بدون كفالة في ذلك شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في ولددين بالغين في عيال
ابيهما اشتري احدهما عقارا لنفسه في حياة ابيه غير اطلاق اميرية وكتب حجج ذلك
باسمه خاصة لكنه دفع ثمنه من مال ابيه بدون علمه واذنه ثم بعد مدة مات الاب ثم
الولدان المذكوران عن ولددين فاراد ابننا الولدين المذكورين القسمة من بعضهما
واراد ابن المشتري الاختصاص بالعقار المذكور الذي اشتراه ابوه لنفسه بموجب الحجج
المذكورة فهل على فرض اختصاصه بما اشتراه ابوه لنفسه يكون ضامنا لثمنه حيث
دفعه من مال الاب بدون اذنه وصار ديننا في ذمته مشتركا بين ولديه بالميراث عن ابيه
المذكور بحيث يحسب ذلك الثمن على ابن المشتري من ذمته حيث كان ذلك محققا
بالطريق الشرعي (اجاب) نعم والحال ما ذكره الله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج
امراة بمهر معلوم بعضه مجهول وبعضه مؤجل ودفع لها حين العقد بعضا من المجهول وبقي
في عشرتها مدة نحو اربع وعشرين سنة والا توفى الزوج وترك ورثة وما يورث منه شرعا
فهل والحال هذه يبدا بوفاء ما عليه من هذا الصداق ويقسم الباقي على ورثته (اجاب)
الدين الثابت شرعا مقدم على الميراث ومنه دين المهر فباي حجة في طريق شرعي انه باق
بذمة الزوج من المهر يكون لزوجته اخذه من تركته مقدما على الميراث كسائر الديون
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفى الى رحمة الله تعالى وترك بنتا بالغة وزوجة وعليه
دين ولم يترك شيئا يدفع في دينه ولا في بعضه وطلب رب الدين دينه من البنت والزوجة
المذكورتين فهل الدين يلزمهما أم كيف (اجاب) دين الميت يتعلق بتركته فاذا لم
تكن له تركة يوفي منها دينه او بعضه لا يكون لرب الدين مطالبة ورثته او بعضهم
بدينه بدون كفالة بالدين حال حياته والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين في معيشة
واحدة ارتكب اديونا وصرفاها في شؤنهما سويا ثم اراد احدهما الانفراد عن اخيه
فهل يكون الدين بينهما سويا ويضمن كل منهما نصفه لاربابه ويؤمر بدفعه وقت
طلبه (اجاب) نعم حيث استداناها سويا والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة مريضة

١٢٨٠

٢٠

جمادى الاولى

١٢٨٠

٢٦

ربيع الاول

١٢٨٢

٣٠

جمادى الاولى

١٢٨٢

٢٨

محرم

١٢٨٢

٤٠

لما زوجه مقيمة بمصر حال المرض وزوجها مقيم في بلدة أخرى ورتب لها على نفسه نفقة شرعية وكان قائما بدفعها إلى حين موتها وبعد موتها دعي رجل على زوجها بأنها حال مرضها استدان منه مبلغا تصرفه على نفسها في مرضها ورهنت تحت يده مصاعها على هذا الدين فهل إذا أثبت رب الدين ذلك يكون له مطالبة جميع ورقتها بذلك الدين ليُدفع من تركتها ويكون أحق بالرهن إلى حين استيفاء دينه ولا يكون ذلك الدين مطلوبا من الزوج خاصة وإذا امتنعت الورثة من دفع الدين يباع الرهن لو فاء الدين منه (أجاب) إذا ثبت الدين الشرعي على تلك المرأة وانهار هنت المصاع المذكرة ورده عند رب الدين يؤمر بجميع ورقتها بالباقيين بتخليص الرهن بدفع الدين له فان امتنعوا يباع الرهن لو فاء الدين من ثمنه والمرتب أحق به من سائر الغرماء حيث كان صحيحا قاما والدين يتعلق بركة الميث ولا يحتج بعضهم بالمطالبة به بدون وجه كضمان عن المدين به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مكانا باعه لزوجته وأبرأها من ثمنه في حال صحته واشهد على ذلك ثم بعد مدة مات عنها وعن ورثة آخرين فهل إذا كان لها عليه دين تأخذه من تركته مع مؤخر صداقها ولا يمنع ذلك أبرؤها المرأة المذكرة من ثمن المكان المذكرة (أجاب) لازمة المذكرة كورة أخذ دينها من تركتها زوجها بعد اثباته بطريق شرعي ومن ذلك مؤخر صداقها حيث لا مانع ولا يمنع من ذلك أبرؤها زوجته حال صحته من ثمن ما باعه لها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة بالغين وتركه وعليه ديون لا يتخصص ثابتة بالوجه الشرعي فأراد أحد الورثة أخذ نصيبه من التركة المذكرة كورة كاملا وامتنع من أداء ما يخص نصيبه من الدين فهل لا يجب لذلك وتؤثر الورثة الباقيون بأداء الدين الشرعي مقدما على الميراث أم من تركه الميث أو من عند أنفسهم ويقسم الباقي بينهم بالقرينة الشرعية ويكون الدين مقدما على الميراث (أجاب) الدين الثابت شرعا مقدم على الميراث ولو استغرق الدين التركة كلها فتؤثر الورثة كلها بأداءه أمام التركة وما بقي يقسم بينهم بالقرينة الشرعية أو من مالهم ويستخلصون التركة لأنفسهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وعليه دين لا آخر ومات رب الدين أيضا ومضى من بعده موت الاثنين مدة تنوف عن خمس عشرة سنة فأراد ابن صاحب الدين أخذ دين أبيه من ابن المدين ومع ذلك لم يكن للمدين تركة ولم يكن ابنه من دين أبيه فهل لا يلزم ابنه والمحال هذه (أجاب) الدين المترتب بذمة الميت يتعلق بالتركة إن كان له تركة والا فلا مطالبة للدين به على أحد بدون كفاية شرعية ولا يلزم الابن بدين أبيه فلا يطالب به والمحال ما ذكر من مال نفسه والله تعالى أعلم (سئل) بأفادة واردة من بيت المال في ٢٣ ج سنة ١٢٨٤ غرة ١٣ من شهر ربيع الأول مات عن زوجة وبنت فاصرة وصار حصرت تركته وبيعهما بمرقة فاضى عن كمة من المال كم المعتبرة ثم وبمعرفة ذلك

١٢٨٣

ذى الحجة

١٢٨٣

ربيع الثاني

١٢٨٤

جمادى الاولى

١٢٨٤

جادی الثانية سنة

٢٢ ١٢٨٤

جادی الاولى

٢٤ ١٢٨٥

رجب

١٩ ١٢٨٥

ذی الحجة

٢٠ ١٢٨٥

رمضان

١٤ ١٢٨٦

القاضي صادرا فامته وصى على القاصرة وسلمه اثمان التركة وبعد ما وقع تشكك من
 الزوجة في حق الوصي وظهر انه مدين ولما صار حصر موجوداته وجدت اقل من قيمة
 هذه التركة وارباب الديون يرغبون قسمة قيمة الموجودات على ديونهم - م والتركة فهل
 والمحال هذه قيمة التركة المذكورة تكون ممتازة عن الديون وتؤخذ قيمة الموجودات
 جميعها من اصلها او قيمة الموجودات تقسم شرعا على قيمة التركة والديون تؤمل الافادة
 عما يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) هذه المادة يلزم ان ينظر فيها هل اثمان
 اعيان التركة باقية عند الوصي او تعدى عليها واستهلكها في شؤون نفسه فان كانت
 باقية عنده فلا دخل لارباب الديون التي عليه فيها بل تكون للورثة خاصة كما انه
 لا دخل للورثة في اثمان موجودات الوصي المذكور مع غرمائه وان تعدى عليها
 واستهلكها في شؤون نفسه كانت دينها عليه كسائر الديون فتخاصص الورثة باقى غرمائه
 بدينهم - م لان الورثة حينئذ صاروا من جملة الغرماء ولا يمتازون بشئ بدون وجهه شرعي
 يوجب ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها وابنها القاصر من غير
 شريك وبذمتها دين لاختها حكم به الحاكم الشرعي بعدموتها في وجه الزوج المذکور
 شرعا ولم يكن الزوج ضامنا له ولها تركة جزئية لا تفي بذلك الدين فهل اذا بيعت
 التركة ولم يفتحنها بالدين المذکور لا يكون لرب الدين المطالبة بباقيها من الزوج المذکور
 من ماله بدون كفالة شرعية به (اجاب) الدين انما يتعلق بالتركة فاذا لم تغيبه لا يلزم
 الزوج ولا غيره من الورثة اداء الباقي من مال نفسه بدون كفالة شرعية والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل زوجه دين وهو في معيشة ابيه فادعى صاحب الدين ان ما يدينه
 ملك لابنه ولم يثبت ذلك بالوجه الشرعي فهل اذا لم يكن الاب كفيلا بالدين المذکور
 لا يلزمه دفع دين ابنه ولا يجبر الاب على بيع امة مته لو فاء ما على ابنه من الدين (اجاب)
 لا يلزم لاب شرعا على ابنه من الدين بدون كفالة شرعية به كما لا يجبر على بيع امة مته لو فاء
 ما على ابنه من الدين والمحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة بمسمى
 ودفع لها منه ما تعرف بهيله ودخل بها ثم مات الزوج عنها وعن ورثة وترك ما يورث
 عنه شرعا ولم يذمتة مؤخر صداقها فهل والمحال ما ذكر يكون مؤخر صداقها مقدما
 على الميراث كسائر الديون (اجاب) نعم يقدم مؤخر الصداق على الميراث كسائر الديون
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات ولم يترك شيئا من متاع الدنيا وله اولاد قصر
 وبلغ فقار رجل يدعى بان له دين على الميت ويريد الزام احد اولاد الميت الكبار بما
 على والده من الدين فاجاب ان دين الوالد يلزم الولد فهل لا يجاب لذلك ولا يلزم احد
 من اولاد الميت دفع شئ من الدين لخاصه جبر حيث لم يكن احد منهم كفيلا عن
 الميت بذلك افيدوا الجواب (اجاب) نعم لا يلزم احد من الورثة دفع ما على مورثه من
 الدين بدون كفالة شرعية حيث لا تركة للميت والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي

عن وورثة وعليه ديون شرعية ثابتة بالوجه الشرعي وله تركه مستغرقة به هذه الديون
فهـل لا تستحق الورثة شيئا منها و يقدم اداء الديون المذ كورة عليهم وليس لهم اخذها
ولا قسمها الا اذا ادوا الديون من قبل انفسهم (اجاب) نعم لا تستحق الورثة شيئا من
التركة المستغرقة و يقدم اداء الدين الثابت شرعا على الميراث الا اذا اتفقوا على اداء
الدين من مالهم فيكون لهم استبقاؤها لانفسهم كما ان ولاية بيعها مع الاستغراق
للمال اضى اذ الوصى لا للورثة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن وورثة بلغ وترك
ما يورث عنه شرعا وعليه دين مستغرق بجميع تركته فهل يكون للقاضي بيع التركة
المذ كورة وقسمتها بين الغرماء كل بقدر نصيبه ولا يجبر الوارث على دفع باقي الدين
لاربابه حيث لم يلتزم به وما الحكم الشرعي (اجاب) الدين الثابت شرعا يتعلق بتركة
المدين فتباع لو فاته من قبل القاضي حيث كانت مستغرقة ولا يلزم الوارث شي من
دين مورثه بدون كفالة شرعية به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اولاده
قصر او بلغا وترك ما يورث عنه شرعا من عقار وخلافه وعلى القصر وصى شرعي وعليه
ديون شرعية مستغرقة اتر كته ثابتة بالبيننة العادلة بالوجه الشرعي وباقرار الورثة
الباغين ايضا ثم مات احد الورثة البالغ عن وورثة له بالغين فهل والحال هذه
لا يستحقون شيئا من التركة المذ كورة المستغرقة لديون مورثه ثم ويباع جميع
ما تركة الميت المذ كورا ولا لو فادينه المذ كور (اجاب) الدين الشرعي الثابت على
الوجه المستطوره مقدم على الميراث فلا استحقاق لاحد من الورثة قبل وفاته من التركة
ويباع جميعها لذلك حيث كانت مستغرقة به الا اذا أدى الورثة جميع الديون من مالهم
فان لهم استبقاؤها لانفسهم حينئذ والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين لا خرافه
في حال حياته وصحته ونفاذا اقراره لصاحبه على يدي بينة شرعية ثم مات المقر المذ كور قبل
اداءه شي من ذلك الدين الشرعي وترك وورثة بالغين فطالبهم رب الدين بدينه فانه كروه
فهل اذا ثبت رب الدين اقرار مورثهم له في حياته بذلك الدين وحلف يمينه عليه ايضا
يكون دينه متعلقا بعين التركة المتروكة عنه شرعا وتجبر الورثة المذ كورون على دفعه
له وان لم يكن في التركة ما يفي بالدين سوى عقار يباع منه بقدر ما يفي بذلك الدين ويكون
مقدما على الارث ولا عبرة بانكار الورثة المذ كورين والحال هذه (اجاب) اذا ثبت مدعى
الدين اقرار المورث له بذلك الدين في وجه الورثة او بعضهم بعد دعوى صحيحة بالوجه
الشرعي وحكم له القاضي به بعد تعيين الاستظهار وتوثر الورثة بادائه امان مال انفسهم
على حسب موارد يشهدون من العقار الخلف من المورث بعد بيعه ان لم يوجد غيره يوفي
منه ذلك ويجبرون على ذلك اذ الدين مقدم على الميراث ولا عبرة بانكارهم والحال ما ذكر
بعد الاثبات والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات وترك ما يورث عنه شرعا من
منقولات وصار وترك اولاد اقصر واما في حياته اخاه وصيا على اولاده المذ كورين

٢٢

١٢٨٦

٢٤

١٢٨٦

ربيع الثاني

٧

١٢٨٨

شعبان

٢٥

١٢٨٨

فبإع الوصى المذ كور بعض المنقولات المذ كورة بئس المثل لأجل النفقة الضرورية لعدم وجود ما يصرفه عليهم من النقود ثم الآن قد بلغ بعض الاولاد المذ كورين وطلب أخذ ما يخصه في تركه أبيه والمحال ان الباقي من التركة مستغرق بديون أبيه المتوفى المذ كور فهل والمحال هذه لا يكون للبالغ المذ كور حق فيما تر كه والده إلا بعد وفاء ديون أبيه الثابتة بالوجه الشرعي و يقبل قول الوصى بيمينته فيما أنفقته على القصر نفقة المثل مالم يكذبه الظاهر حيث كان تصرفه نافذا عليه (اجاب) نعم لا يكون للبالغ المذ كور كباقي الورثة حق في تركه أبيه بقدر ما هو مشغول بديونه الثابتة عليه بالوجه الشرعي و يقدم أداء الديون المذ كورة على الميراث و يقبل قول الوصى الامين بيمينته فيما أنفقته على القصر من مالهم نفقة المثل حيث لم يكذبه في ذلك ظاهر المحال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى بضاعة من آخر واستلمها منه حال حياته بئس مع لوم وحرله سنداً بمقدار الثمن ثم بعد مدة مات المشتري عن ورثة كلهم بالغون فطلب البائع دينهم من ورثة المشتري وبعداً المقتضى أحيلت القضية الى المحاكم الشرعية وبمحصل المرافعة بين البائع وورثة المشتري والدعوى الصحيحة بذلك أقرت الورثة كلهم بذلك الدين وصدقوا عليه لدى القاضي فالزمهم بإدائه من تركه المذ كور وحرله بذلك اعلما شرعيا فادعت الورثة انه لا تركه لبيت سوى منزل قحت أيديهم وما طلوا البائع في دفع الدين فهل حيث كانت قيمة المنزل المذ كور تزيد عن الدين المذ كور ولادين سواء تجبر الورثة المذ كورون على بيعه أو بيع جزء منه يفي بالدين المذ كور حيث لم يوفوا الدين من مالهم والمحال هذه (اجاب) على الورثة المذ كورين بيع ما يفي بدين موردتهم الثابت عليه شرعا من ذلك المنزل اذا لم توجد له تركه سواء لادائه لربه ان لم يوفوا الدين من مالهم حيث لا مانع فان امتنعوا من ذلك أقام الة ضاى وصيا يبيع من التركة ما يفي بحق الغريم والمحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) فيمن أقيم وصيا شرعيا على تركه فيها قصر للتصرف فيها بسائر انواع التصرفات الشرعية وعليها ديون لأشخاص متعددة والوصى حر يص على ضبط التركة وبيعها وجمع وحفظ اتقانها وتوزيعها على ارباب الديون الثابتة شرعا فأراد بعض من يدهي ديناً على التركة جزم من بعض ما باعه الوصى من غيره ليختص به لنفسه فأميناً في مقابلة دينه فهل على فرض ثبوت دينه لا يكون له ذلك مع كون الوصى جارياً منه ببيع التركة وحفظ ما تحصل منها وتوزيعه على ارباب الدين شرعا (اجاب) نعم ليس لمن يدهي الدين المذ كور ذلك شرعا والمحال ما ذكر حيث لم يكن المبيع مرهونا عنده وهذا شرعيا قبل موت المدين والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة مس فقمة لوقفين أحدهما من قبلها والاخر من قبل والدها وفاطرة عليهم ما بالشرط ماقت فادعى بعض الناس بان له عليها ديناً وبأنها في حال حياتها وكلته في قبض ربيع الوقفين المذ كورين وواقطاعه من دينه الى ان يستوفيه

١٢٩٢

٩

ذى القعدة

١٢٩٢

٢

صفر

١٢٩٤

٢٣

ورغب استيلاء ذلك الربح الى ان يستوفي منه دينه ومنع من آل اليهم استحقاق الوقفين
 المذكورين بعد استحقاق الناظر المذكور فهل على فرض ثبوت دينه وكالته عنها في
 ذلك ليس له استيلاء شيء من ربح الوقفين المذكورين بعد موتها وتبطل وكالته عنها
 بموتها ويمنع من التعرض للمستحقين في الوقفين المذكورين ويكون له المطالبة بدينه
 من تركتها ولا يتعلق الدين بالوقف المسجل السابق على الدين الذي لم يشترط فيه اداءه
 الدين من دعيه ويكون جميع ربح الوقفين المذكورين مستحقا للمستحقين المذكورين
 من تاريخ وفاة الناظر المذكور بوجه كل منهم بقدر نصيبه بحسب شرط الواقعتين (اجاب)
 نعم ليس له استيلاء شيء من ربح الوقفين المذكورين بعد موت موكلته المديونة له ليقضي
 به دينه لعدم تعلق الدين بهذين الوقفين وانما استحقاق ريعها لمن بعد ما حسب
 الشرط والحال هذه وبطلان وكالة بموتها ويتعلق الدين بتركتها ان كانت لها تركة
 على فرض تحققه شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة علمها دين لا آخر ماتت عن
 ورثة شرعيين ولا تركة لها أصلا لكون رب الدين استولى على اثمان ما تملكه قبل
 موتها بواسطة بيعها بقدر بعض دينه فأرد رب الدين الآن الرجوع بما بقي له من دينه
 على ورثتها بدون كفاية منه في هذا الدين ولا حواله فهل تتعلق ديون الميتة
 بتركتها ان كانت لها تركة ولا تلزم ورثتها بشيء منها بدون ما ذكر حيث لا تركة لها
 أصلا بدون وجه شرعي (اجاب) نعم تتعلق ديون الميت بتركتها ان كانت لها تركة ولا
 تلزم ورثتها بشيء منه شرعا حيث لا تركة له أصلا والحال ما ذكر بالسؤال بدون وجه
 شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ولد كبير منفرده عن أبيه بميتة على حذته
 وساكن في داره المملوكة له خاصة من مدة طويلة قد تدان الولد المذكور دينه حال
 انفراجه عن أبيه في الكسب والعمل والمعيشة والسكنى وبدون كفالة أبيه عنه في شيء مما
 استدانه ثم مات الابن المذكور عن اولاده القهر في كوراوا فانا وعن أبيه المذكور وله
 تركة خاصة به كانت تحت يده خاصة فهل تتعلق الديون المترتبة بدينه بعد ثبوتها شرعا
 بتركته خاصة ولا يلزم أبوه بشيء منها اذا لم تفر كنهه عليه من الديون بدون كفالة
 ولا وجه شرعي بل تقسم تركته بين غرمائه بحسب مقادير ديونهم المتساوية في القوة
 (اجاب) نعم تتعلق ديون الميت الشرعية بعد ثبوتها شرعا بتركته فاذا لم تف بها تقسم بين
 الغرماء بحسب حقوقهم ولا يلزم أبوه بشيء من ذلك بدون كفالة أو وجه شرعي والحال
 ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وهب لزوجته مضافا وحليا حال صحته
 ونفاذ تصرفاته وعدم الحجر عليه فقبضت منه الهبة وقبضتها حال صحته واستعملت ذلك
 حال حياته ثم مات وعليه ديون فهل تتعلق ديونه المذكورة بتركته ولا يكون منها
 ما وهب لها على هذا الوجه فلا تتعلق به ديون الميت واذا كان لها بدينه مؤخر صداقها
 يكون ذلك ديننا كباقي الديون وتكون الزوجة المذكورة اسوة لغرماء الميت بقدر دار

١٢٩٥

١٦

محرم
٦

١٢٩٧

جادی الاولی

١٢٩٧

١٦

مؤخر صدقها المذكور المحقق شرعا (اجاب) اذا ثبتت الزوجة المذكورة بالوجه الشرعي صدور المصلحة فيما ذكرها من قبل زوجها حال صحته ونفاذ تبرعته مستوفية شرائط الصحة والتمام لا يكون الموهوب تركه عنه ولا تعلق به ديونه ويكون ملكا لها خاصة حيث لا مانع ودين مؤخر الصداق الثابت كباقي الديون فتخصص فيه الزوجة باقى الغرماء المتعلقة ديونهم بتركه حيث لا موجب للامتياز والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من ضبطية مصر في ٢١ رمضان سنة ١٣٠٠ غرة ٢٥٨٧ مضمونها بناء على سبق حصول الادعاء من امرأة تسمى صاحبة بنت ابراهيم زوجة عبدا لعال محمود بالاصالة هن نفسها وبوكالاتها عن باقى ورثة زوجها المذكور على من يدعى عمر على المتخذ كالدلالة فى الاسلحة النارية حرقه له بانه اجترأ على قتل زوجها المذكور وهذا وطلبت قصاصه وبعد أن جرى عن هذا الادعاء التحقيق السياسى اللازم بطلب المدعية بصفها المذكور كورة صارت احواله نظره هذه القضية شرعا من الجلس الابتدأ على المحكمة الكبرى الشرعية ومنها صدر اعلام شرعى مورخ ٢٥ ربيع الاول سنة ١٣٠٠ يتضمن منع المدعية المذكورة من ادعائها حصول التعمد من المدعى عليه فى قتل زوجها المذكور وطلبت القصاص منه والحكم على المدعى عليه بالدية اثريعية من ماله مقسطة فى ثلاث سنين وهى عشرة آلاف درهم من الفضة او الف دينار من الذهب او مائة من الابل وقد صار التصديق على هذا الحكم بالموافقة من مجلس الاحكام المصرية واصدر به مضبطه مورخه ١٩ رجب سنة ١٣٠٠ غرة ٥٢٥ ووردت الى هذا الطرف بشرح التنفيذ من الداخلية غرة ٥٢٥ واضرورة تنفيذ ذلك الحكم على حسب ما نص فيه صارت تكليف عمر على المحكوم عليه بالقيام باداء ما حكم به عليه فادعى الاحسار وعدم اقتداره على الاداء لافروا ولا تقسيط او التمس التهرب عن صحة ذلك من عدمه بمعرفة الحكومة ومعاملة بحسب ما يتضح ولما تراءى من عدم امكان اجابة المذكور لهذا الطلب فى هذا المقام من قبل الضبطية قد كان كتب من هنالى حضرة قاضى افندى مصر بطلب الافادة عما يسهل طريق الوصول لنفاذ هذا الحكم بالموافقة للخروج الشرعى وملازمة الحالة السياسية فورد شرح حضرة يغيد المخبرة مع سيادةكم من هذا الطرف عما يلزم فى هذه المادة لانا طعة حضرةكم بمسائل القتيا فبناء عليه لزم تحرير لفضيلةكم ايكراكم بافادة ما يتبع اجراؤه فى ذلك (اجاب) وردت افادة حضرةكم والذى يقتضيه الحكم الشرعى انه حيث حكم على عمر على بالدية فى ماله فى ثلاث سنين فان علم اعساره وعد ماله له يوفى منه قسط كل سنة من السنين المذكورة فانه ينتظر الى الميسرة والقدر على ذلك فان ايسر فى وقت يؤمر باداء ما عليه كما هو الشأن فى سائر الديون المماثلة لذلك والله تعالى اعلم

(كتاب الرهن)

(سئل) في امرأة اقتضى الامر اسفرها لاجل تغيير المهر او صحة بدنها وقد بلغها ان زوجها مدينون يمكن منعه من السفر معها بموجب سند عليه ودعاوى رهنتم المحرمة المذ كورة حجة عقارها في محل حكمها السكائن بنقرا سكوند رية واخذت المحرمة زوجها معها وعند التوجه اقامت لها وكلاواذنت له بالتصرف باتفاق منها ومن زوجها ينهى الامر ويخلص الديون المذ كورة واذا كان عند نهاية ذلك يظهر ان زوجها يبقى عليه ديون فالمحرمة المذ كورة التزمت وكفلت بدفع الدين المذ كورة من عقارها المرقوم على يد وكيلها فهل هذه الكفالة صحيحة شرعية والرهن على الوجه المذ كور صحيح ويمكن التصرف في العقار المذ كور لو فاء الدين (اجاب) الكفالة على الوجه المذ كور غير صحيحة ورهن حجة العقار لا يجب ارتها ان العقار بدون استيفاء شرائط الرهن الشرعية وحيث لم تتحقق الكفالة الشرعية ولا رهن العقار لا يكون لرب الدين مطالبة الزوجة به ولا مطالبة وكيلها ببيع العقار والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اخذ من امرأة قدر من الدراهم ورهنها في نظير ذلك جانب طين زراعة أميرية ثم بعد ذلك ماتت رب الطين عن ورثة والحال انه جعل رجلا وصيا على ماله وعياله قبل وفاته فخرج المرأة من التصرف في الطين وترعه من يدها فهل يؤثر بدفع دراهم الرهن للمرأة المذ كورة من تركه المتوفى أو يبقى تحت يدها (اجاب) اذا اثبتت المرأة المذ كورة دينها على المتوفى في وجه خهم شرعي وحلفت اليمين الشرعي يحكم لها به في تركه مقدما على الميراث ولا يصح رهن الاطيان التي آتت لبيت المال شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اقترض من آخر مبلغا من الدراهم ورهن تحت يده عقارا يملكه وشرط على نفسه انه ان مضت اربع سنين ولم يحضر الدراهم يبيع العقار ويقض الدين فهل لا عبرة بهذا الشرط ويكون لرب الدين المطالبة بدينه وللحاكم جبر المدين على الوفاء ولو ببيع العقار (اجاب) لرب الدين طلب دينه المحال من رهنه وله حبسه به وان كان الرهن في يده ولا يمنع من ذلك الشرط المذ كور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وضع رهنا من حلى وملبوس عند آخر على قدر معلوم من الدراهم فهلك الرهن في يده ضمن امتعة له فهل يكون مضموما عليه باقل من القيمة ومن الدين ولا يكون المضمون عليه الا قدر الدين والزائد عن الدين من قيمة الرهن يهلك على الراهن (اجاب) اذا كانت قيمة الرهن زائدة على الدين وهلك عند المرتهن سقط الدين وما زاد غير مضمون على المرتهن والله تعالى اعلم (سئل) في رجل رهن قطعة ارض معلومة لا تجزى على مبالغ من الدراهم ووضع يده المرتهن عليها ثم مات كل من الراهن والمرتهن من ابنه ثم بعد مدة طلب ابن الراهن دفع دراهم الرهن لابن المرتهن واخذ الارض المرهونة فتعمل ابن المرتهن المذ كور بان الارض فيها زرع له وبعد حصاد الزرع يسلمها او ياخذ دراهم الرهن ثم

١٢٦٤

٢٣

١٢٦٤

٢٨

١٢٦٥

محرر
٢٠

١٢٢٥

٢١

أنكر الرهن بعد ذلك وإن أباه مات وهي تحت يده ولم يعلم أنها مرهونة تحت يديه
المذكور ويريد بذلك منع دعوى ابن الراهن به عليه لكونه من مدة طويلة فهل بعد
ثبوت اعترافه واقراره وشهادة بيعة من المسلمين عليه بأنها مرهونة تحت يديه وطلبه
تركه لصاذا الزرع في العام الماضي لا يعتبر انكاره الآن ويؤمر بتسليمها لابن
الراهن وأخذ دراهم الرهن (أجاب) نعم إذا ثبت اقرار الرجل المذكور بالوجه الشرعي
يعامل باقراره والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تحت يدها أرض زراعة مرهونة
على قدر معلوم من الدراهم فاقرت بان الحق فيها الرجلين على يد فائض القاضي واخذت
منهما دراهم الرهن وخرج في شأن ذلك حجة شرعية ثم بعد ذلك أرادت الرجوع عن
الاقرار بان الحق في الطين لهما فهل إذا ثبت اقرارها واعترافها بذلك لا يكون لها
الرجوع عليهما (أجاب) يعامل المقر باقراره فإذا ثبت اقرار المرأة بان الحق في أرض
الزراعة للرجلين المذكورين لا يكون لهما معارضتهما فيها بدون وجه شرعي والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل حضر من الروم إلى القطر المصري فاحتاج إلى
دراهم لنفسه وكان يملك عندها وحلياً رهنهما عند رجل آخر واستلم منه قدر معلوم من
الدراهم بعد دفع الرهن له ثم بعد مدة طالبه يدينه فاذنه ان يبيع العبد والحلي اللذين
تحت يده ويستوفي دينه من ثمنهما فهل يسوغ له المبيع لأخذه حقه بالأذن المذكور وإذا
مات الراهن عن ورثة وعليه ديون للناس يكون المرتهن أحق بالرهن دون سائر الغرماء
ويكون القول للماذون بيمينه إذا ادعى عليه الورثة زيادة عن الثمن الذي باع به وإذا بقي
للماذون دراهم من دينه بعد اقتصاصه بالرهن يكون له مطالبة الورثة إذا كان هنالك
تركة لمورثهم (أجاب) إذا ثبت تركيل الراهن المرتهن ببيع الرهن لاستيفاء دينه منه
يكون له بيعه بدون غبن فاحش ولا يكون لباقي غرماء الميت الراهن محاصصة فيه
حيث كان دينه ثابتاً والقول للوكيل بيمينه في مقابلة ما باع به من الثمن ويكون أسوة
الغرماء فيما بقي له من الدين إذا كان للميت تركة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
رهن قطعة أرض زراعة عند آخر على قدر معلوم من الدراهم من مدة اثني عشر سنة
بمضرة بيعة فأراد الراهن أخذها من المرتهن وإن يدفع له دراهم الرهن فهل يجب لذلك
ويجبر المرتهن على تسليمها له بعد أخذه دراهم الرهن خصوصاً المرتهن مقرباً بالحق
في الأرض للراهن (أجاب) إذا كان واضح اليد على الأرض المذكورة مقرباً بالحق
فيها للراهن يؤمر بردها له وعلى الراهن دفع الدراهم التي أخذها منه والله تعالى اعلم
(سئل) في امرأة سافرت إلى جهة مع زوجها ولها حلي ومصاغ في منزلها وتحت يدها
زوجها فزعمه اخو زوجها في غيبتها ومن غير اذنها عند رجل على مبلغ من الدراهم فهل
يكون لها تزعم الرهن من يد المرتهن وليس له بيعه واخذ دينه من ثمنه حيث كان بدون
اذنها واجازتها (أجاب) إذا رهن الرجل حلي زوجته أخيه بدون اذنها واجازتها لا يكون

١٢٦٥

٢٨

١٢٦٥

٣٠

صفر

١٢٦٥

٥

١٢٦٥

٢٢

ربيع الثاني

١٢٦٥

٣

الرهن نافذا ولما سلكه المحلى اخذته من هو قمت يده والمحال هذه والله تعالى اعلم (سئل)
 في جماعة رهنوا الرجل آخر قطعة ارض على قدر معلوم من الدراهم فوضع يده الرجل
 المذكور على الارض مدة من السنين ثم مات بعد ذلك عن وريثة ووضعوا ايديهم مكان
 مورثهم فهل اذا اراد الراهنون نزع الارض المرتبنة يسوغ لهم ذلك ولا يعتبر طول
 المدة ولوجدوا فيها ساقية حيث اعترفوا بان الارض مرتبنة (اجاب) اذا لم يثبت على
 الراهن ما يفيد سقوط حقه من ارض الزراعة الامير به بوجه شرعي يكون له رفع يد وريثة
 المرتبنة عنها حيث كان واضح اليده عتقا بالاسحقاق للراهن كما هو مذكور والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل غرس نخلا في ارض مرهونة عند والده بمال ثمان صاحب
 الارض المرهونة دفع مال الرهن واراد اخذ ارضه فابى المرتبنة وقال انا اعطيتك ثلث
 النخل فابى الراهن اخذ ثلث النخل ويريد اخذ ارضه فهل غرس النخل في الارض لوالده
 بدون اذن مالكها لا يوجب خروجا عن ملك صاحب الاسما وهي خارجة عن الاراضى
 المصرية لسكونها من قسم حلقه الخارج عن حدود ارض مصر ولا يجبر الراهن على اخذ
 ثلث النخل في مقابلة شيء من الارض (اجاب) غرس المرتبنة النخل في الارض المرهونة
 على هذا الوجه لا يكون موجبا لخروجها عن ملك الراهن ولا جبر على عقد المعاوضة
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل رهن عند آخر قطعة ارض على قدر معلوم من
 الدراهم ثم بعد مدة ذهب المرتبنة للراهن وطالب منه القدر المذكور فذهب المالك
 لرجل آخر ورهنه الارض المذكورة واخذ منه القدر المذكور ودفعه للمرتبنة الاول بعد
 افتسكك الارض وتسليمها للمرتبنة الثاني ثم بعد نحو عشرين سنة اراد المرتبنة الاول
 الرجوع على المرتبنة الثاني فهل لا يجاب لذلك (اجاب) نعم لا يجاب لذلك اذا كان المحال
 ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل رهن عبدا وسيقا وساعة عند رجل
 آخر فمات الراهن والرهن في يد المرتبنة فساكنه في بيع الرهن هل يجوز للمرتبنة
 بيعه (اجاب) قال في التنوير مات الراهن باع وصيه رهنه باذن مرتبته وقضى دينه فان لم
 يكن وصي نصيب له القاضى وصيا وامره ببيعه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل رهن
 ما يملكه من حلى وسيف وملبوس له في دين عند دائنه فهل اذا ظهر عليه ديون بعد ذلك
 يكون المرتبنة احق بالرهن من سائر الغرماء واذا باعه الراهن ياخذ دينه المرتبنة من
 ثمنه ولا يكون لباقي الغرماء منازعته في قدر دينه من ثمنه وان زاد ثمنه على قدر دين
 المرتبنة ينقسم الزائد على غرماء الراهن (اجاب) بعد صدور الرهن صحبها لازما لا يكون
 لغرماء الراهن معارضة المرتبنة في قدر دينه وهو احق به من سائر الغرماء والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة على صداق معلوم ورهنها ما يملكه من الكيل حكم
 عادتهم في بلادهم على ما تعرف تجهيله فوضعت يدها عليه مدة سنين ثم مات عنها وعن
 وريثة غيرها واستمرت واحدة يدها عليه بعد موته وتأخذ ثمنه لنفسها من خير اذن بقية

١٢٦٥

٢١

شعبان

١٢٦٥

١٥

رمضان

١٢٦٥

٥

شوال

١٢٦٥

٢٩

ربيع الاول

١٢٦٦

٥

الورثة فهل يكون لبقية الورثة مما سبتم على ما يخصهم من ثمر الخيل المذ كور اذا اخذت قدر معلوما تصح به الدعوى (اجاب) نعم الرهن كالولد والثمر والابن للراهن لتولده من ماله كرهن مع الاصل تبعاله فاذا استهلكه المرتهن بدون اذن المالك يكون مضموما عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين لا يخرج رهنه عند الدائن ساعة على دينه ثم دفع المدين بعض الدين والساعة تحت يد المرتهن الدائن فسرقت الساعة من المرتهن مع بعض مصالح للمرتهن من حرز المثل فهل اذا كانت قيمة الساعة اكثر من باقي الدين لا يكون المرتهن مطالب بما زاد من قيمتها على باقي الدين ويكون القول للمرتهن في ضياع الرهن بيمينه ولو ادعى الراهن انها ليست بماله ويستعظم ما بقي من دين المرتهن (اجاب) اذا قبض المرتهن دينه كله او بعضه من رهنه او غيره ثم هلك الرهن في يد المرتهن هلك بالدين ورد ما قبض الى من ادعى كما يستفاد من الدر في آخر مقرقات الرهن فان كانت قيمة الرهن اكثر من جميع الدين كان الرائد امانة غير مضومة على المرتهن بدون التعدي ولا يختلف الحكم المذ كور ولو كان الرهن مستعارا لرهنه بدينه ولا يصدق الراهن ان الرهن لغيره رهنه بغير اذنه في حق المرتهن والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك جانب خيل بارضه رهنه معها تحت يد رجل آخر واخذ منه قدرا من الدراهم وصار رب الدراهم يستهلك ثمره على نفسه مدة ثم رهنه واضع اليد عند رجل آخر في ظهير قدوم الدراهم وصار المرتهن الثاني يستهلك ثمره على نفسه مدة ثم مات رب الخيل عن ورثة فهل يكون لورثته نزعها من هوت تحت يده ومحاسبته على ثمره مدة وضع يده عليه مع اعتراف واضع اليد للوارث بان الحق في الخيل لمورثه (اجاب) يتواخذ المقر المذ كور باقراره وعليه ضمان ما استهلكه من ثمره الخيل بدون اذن ماله كرهن ولم الاستيلاء عليه بعد سداد الدين لربه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين لا يخرج له حصة شائعة في بيت ساكن فيها بذر سكناء فقط قرهن بجميع البيت على دينه بغير اذن باقي الشركاء ولم يقبض المرتهن البيت بشهادة اهل بلده وباعترافه بذلك ولم يرل المدين ساكن فيه فهل لا يكون الرهن نافذا في ماله انصيبه واذا ثبت اعساره بالدين لدى القاضى لا يباع مسكنه المحتاج اليه في المحال في دينه (اجاب) لا يتم الرهن ولا يلزم بدون القبض فللراهن الرجوع عنه قبله ويبيع على المدين كل ما لا يحتاجه فلا يباع مسكنه المحتاج اليه في ضرورة سكناء والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اخذ حلى زوجته بغير اذنها ورهنه عند آخر على قدر من الدراهم فبعد مدة طلب المرتهن دينه من الراهن فجهز المدين عن ايقاع الدين واوداد المرتهن ببيعته فهل اذا ثبت ملكهاله بالبيعة الشرعية وكان رهنه بغير اذنها وعلمها يكون لها نزعها من المرتهن (اجاب) اذا ثبت الملك في الحلى المذ كور لزوجة الراهن بالوجه الشرعي يكون لها انتزاعها من يد المرتهن حيث كان الرهن بدون اذنها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لا يخرج قدرا

معلوم من الدراهم و رهن قطعة ارض زراعية عليهم فهل اذا اراد رب الدين ان يطلبه
ويرد الارض له بها يجب لذلك ويمكن من اخذه منه جبراً على رب الارض اذا تحقق ما ذكر
بأنظر يقي الشرعي (اجاب) الرب الدين مطالبة المدين بدية منه بعد ثبوته بالوجه الشرعي
حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك امكنة رهنها عند رجل على مبلغ
من الدين لمدة معلومة فمضت المدة وطالب منه الدين فمزع عن دفعه وقد كان استغل
المرتهن الامكنة المرهونة وقبض اجرتها فاسأله ما لك الرهن منها وابرأ ذمته منها
بشهادة بينة شرعية ثم بعد ذلك مات الراهن عن ورثة فطلب منهم المرتهن الدين فارادوا
محاسبته على ما استغله من الاجرة فهل اذا ثبت ان مورثهم قبل موته ابرأ المرتهن
وساخه منها ووجهها له بشهادة البينة الشرعية لا يكون لهم المحاسبة بها ولا تنزع الامكنة
من يده حتى يستوفي دينه او يبيع القاضى منها بقدر ما بقي بالدين اذا امتنع الورثة من ذلك
ولم يكن عندهم وفاء من غيرها (اجاب) اذا اذن الراهن لا رهنه باجارة العتار المرهون
فاجره وقبض اجرته واستهلكها وابرأه الراهن منها لا يكون للراهن ولا لوارثه الرجوع
بشيء منها على المرتهن واذا مات الراهن باع وصيه رهنه باذن مرتنه وقضى دينه لقيامه
مقامه فان لم يكن له وصى نصب القاضى له وصياً وأمره ببيعه لان نظره عام وهذا هو رهنه
صغار افلو كبار اخلفوا الميت في المال فكان عليهم تخليصه والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل له دين عند آخر مرهون به جارية تحت يدا المرتهن فمات المدين قبل دفع الدين
وتخليص الرهن وقومت تركته وبيعت وقومت الجارية المرهونة على رب الدين بعد
انتهاء الرغبات فيها واشتراها بذلك الثمن من التركة فهل اذا ثبت على الميت دين
آخر غير دين الرهن واذا راباب الديون المخاصصة فيها لا يكون له سهم ذلك ويكون دين
الرهن مقدماً واذا لم تف الجارية بيد رب الدين وزاد له مبلغ يضر به مع الغرماء في
باقي تركته الميت (اجاب) المرتهن أحق بالرهن من سائر الغرماء فيستوفي دينه منه وما
بقي له من الدين ياخذه من تركته الراهن كما باقي غرمائه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
له قطعة ارض زراعية رهن بعضها عند آخر على قدر معلوم من الدراهم ثم مات الراهن
عن ابن فرهن الابن البعض الآخر عند المرتهن المذكور أيضاً وسافر الى جهة فاراد
رجل من أقارب الراهن ان ياخذ الارض من المرتهن من غير اذن ابن الراهن المستحق
للارض ومن غير اجازته فهل لا يجب لذلك وليس له معارضة المرتهن في ذلك (اجاب) نعم
لا يجب لذلك اذا كان الواقع ما هو مرسوم طور بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في
رجلين يملكان نصف معصرة رهنها عند شخص في دين عليهما فهل يصح هذا الرهن
حيث كان في مشاع لا يقبل القسمة واذا بقي الرهن تحت يد رب الدين مدة واحدة وكل
منهما يدفع الدين يكون للقاضى بيع الرهن جبراً عليهم ما حيث لا وفاء للدين الا من
المرهون ولم يكن المرهون من ضرورات الراهنين ولا محتاجاً اليه للعاشة وما ولا مصلحة

٢٤

١٢٦٦

شعبان

٩

١٢٦٦

١٢

١٢٦٦

شوال

١٧

١٢٦٦

انفسهما ولا قدرة لهما على ادارته (اجاب) رهن المشاع مطلقا فاسد سواء كان قابلا للقسمة
 أم لا وسواء كان الشيوع مقارنا أو طارئا وسواء كان من شرك أو غيره ويجب دفعه
 بالتفاسخ رفع الفساد وإذا وجد التفاسخ والرهن بدين كان عليه قبل ذلك لا يملك المرتهن
 حبس الرهن به بعده والمحال هذه كذا في فتاوى العلامة الراملي وإذا لم يكن للديونين
 شيء يوفي منه الدين سوى نصف المعصرة المذكوورة الذي لم يصح رهنه يؤمران ببيعه
 ووفاء الدين من ثمنه فإن امتنع باعاه القاضى لذلك على ما عليه الفتوى والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل باع لا آخر عقارا ببيع وفاء واستلم المشتري العقار المذكور من البائع
 وكتب بينهما حجة شرعية بذلك ثم بعد مدة قبل أن يقضى الاجل افلس البائع وترتبت
 عليه ديون لا آخرين فأراد إرباب الديون بيع العقار المذكور وإبطال ما وقع من التبايع
 على طريق الوفاء فهل يكون البيع المذكور صحيحا على اختيار المتأخرين ويكون
 المشتري المذكور أحق بالعقار المذكور إلى أن يوفي ما دفع فيه من الثمن (اجاب) قد
 وقع الاختلاف في بيع الوفاء والذي عليه أكثر المشايخ منهم السيد الامام أبو ثجاج
 والقاضى الامام أبو على السعدي أن حكمه حكم الرهن وأفتى بذلك العلامة الراملي
 وفي تنقيح الفتاوى الحامدية ولا ريب في أن بيع الوفاء حكمه حكم الرهن في جميع
 الاحكام على ما عليه الاكثر كما في الخيرية والمحوى الزاهدى وهو الصحيح كما في جواهر
 الفتاوى وقد بسط البرازى فيه الاقوال إلى أن قال وإذا مات المشتري ووفاه فورثته تقوم
 مقامه في احكام الوفاء اهـ وعليه فليس للغرماء معارضة المشتري ووفاه ويكون هو
 أحق به من سائر غرماء البائع كما هو الحكم في الرهن والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة
 أخذت من آخر مقدار معلوما من الدراهم قرضا ودفعته له وهما على ذلك فهل إذا
 ماتت وأثبت الرجل دينه عند القاضى وخرج له اعلان بقبضه وأخذه من تركتها
 وطلب إيمين بيت المال أخذ الرهن منه قبل دفع الدين له وרב الدين لا يرضى بتسليمه له
 الا بعد قبض دينه لا يجبر رب الدين على التسليم له في الرهن الا بعد قبض ما ثبت له من
 الدين المذكور (اجاب) للمرتحن حبس الرهن حتى يستوفي دينه فإذا مات الراهن باع
 وصيه رهنه باذن مرتته وقضى دينه لقيامة مقامه فان لم يكن له وصى نصب القاضى له
 وصيا وامره ببيعه لان نظره عام وهذا هو الورد ثمة صغار اقلو كبار اخلفوا الميت في
 المال في كان عليهم تخليصه كذا في الدراخمة اروا لله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه
 دين لا آخر وبه رهن تحت يد رب الدين فرفعه للقاضى وجبسه على دفع الدين فامتنع من
 الدفع فهل يكون للقاضى بيع الرهن بحضرة الراهن ووفاء دينه منه ويكون المرتحن
 اولى به من باقى الديانة إذا أخبر الراهن بان عليه دينه الغيره (اجاب) لا يملك الراهن
 ولا مرتحن بيع الرهن بغير رضا الآخر وبما عاين الرهن برضا ما يوفى الدين منه والمرتحن
 أحق بالرهن من سائر غرماء الراهن وفي تنقيح الحامدية قال في الخيرية مذهب الامام

تأيد بحسنه أى الرهن الى ان يبيع الرهن بنفسه لانه لا يرى الحجر على الحجر المديون
وعندهما الا كما يبيعه جبر الانهما يريان الحجر عليه وهذه المسئلة فرع ذلك ومخرج
قاضى خان وصاحب الاختيار وكثير بان الفتوى على قولهما فاذا حكم به كما يراه تغذ
وارتفع الخلاف انتهى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل رهن قطعة أرض زراعية
وبعض نخيل عند آخره على قدر معلوم فمات يده ثم بعد مدة من السنين مات الرهن عن
ابن فاراد الابن محاسبة المرتن على ربح الارض وعلى ما استغله من الثمرة من اصل
دراهم الرهن فهل لا يجاب لذلك حيث ثبت بالبينة الشرعية ان مورثه أباح له الانتفاع
بجميع ذلك (أجاب) افاد فى التنوير ان الرهن لو أذن للمرتن فى اكل زوائد الرهن
فأكلها فلا ضمان على المرتن وافاد الخبير الرولى ان جميع ما كله المرتن من ثمرة النخيل
بعد موت الرهن مضمون عليه متعاقب بذمته مطالب به كسائر الديون وقد تقررد ان زوائد
المهر من مضمونة بالاستهلاك والاباحة فيه بطلت بموت الرهن لانقال الملك عنه
الى غيره والمباح له تناوله ما وهى على ملك المبيع قطعاً والله تعالى اعلم (سئل) فى شخص
عليه ديال لا خوف رهن عنده به من ذمة من الذهب ثم به - لذلك أواد المديون دفع ما عليه
من الدين وأخذ الرهن من المرتن فادى المرتن انه أودع الرهن عند اخ له ليس فى
عياله وقدمات المودع ووعده الرهن ان ياتى له بالرهن عند فتح تركه أخيه وذلك
الايداع بغير أمر الرهن وعلمه فطلبه الرهن على يد القاضى فادى المرتن ضياع الرهن
عند أخيه فهل يكون ضامنا للرهن جميعه حيث تعدى ووضع عند أخيه وديعة بغير أمر
الرهن والمحال هذه (أجاب) يضمن المرتن بايداع الرهن بدون اذن الرهن بجميع
القيمة فيطالب المرتن المذكور بما زاد على قدر الدين من بدل الرهن والمحال هذه
والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل له فدان طين اثر غرس بعضه فنجلا ثم مات عن
زوجتين وابن صغير واخوين شقيقين ثم مات الابن قبل قبعة التركة عن امه وعن حميه
المذكورين فهل اذا رهن الميت حال حياته عند زوجته أو بيع فخللات آخر كباو اعلى
مائة قرش باقى مجهل صداقها أو أباح لها الثمر حتى يدفع لها الدين فمات قبل الدفع عن
ورثته فاستمرت واضعة يدها بعد موته على النخيل مدة ثلاث سنين وهى تستغل الثمر
بدون اذن الورثة يكون للورثة محاسبته على ما استغله من الثمر بعد موت الرهن
حيث كان معلوم القدر (أجاب) لا ورثة مضالبة الزوجة بدل ما أخذته من ثمرة النخيل
بعد موت زوجها واستهلكته والمحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) من طرف امين
صندوق الايتام بما صورته انه مذكور بقرار حضرات العلماء المعطى فى حق رهونات
العقارات التى ترهن بصندوق الايتام ان يؤخذ العقار على جهة الرهن ويقبضه المرتن
محوزا مفراغاً لا مشغولاً بلحق الرهن بميز الامشاعا والمرتن حبسه حتى يستوفى دينه
وبعقضاءه جارا له سمل الا انه يحضر فى بعض الاوقات شخصان أو ثلاثة بحجة واحدة أو

١٢٦٧

٦

شعبان

١٢٦٧

١٣

شوال

١٢٦٧

٢٣

١٢٦٧

٢٠

ذى الحجة

١٢٦٧

٢٠

محرم

١٢٦٨

٢

صفر

١٢٦٨

٢١

بجميع متعددة يملكون منزلا ويرغبون رهنه بالصندوق بسبب احتياجهم لاخذ دراهم
من مال الايتام وتراضيه على ذلك فهل يجوز قبول المنزل المذكور ورهنه أم لا يجوز أو
الذي يقبل المنزل الكامل لشخص بمفرده فبما عليه اقتضى تحريره بحضرته ثم يؤمل
ارسال افادة عما يعتمد في مثل ذلك لاجل اعتماده والاجراء به وجبه (اجاب) قال في جامع
الفصولين ولوارثين يدين له عايم حارها واحدا جازو هو رهن بكل الدين ولوارثين حبسه
لاخذ دينه كله اه فاذا كان العقار مشتركا وأراد أربابه رهنه على دين عليهم وسلموا
العقار المرهون مع اللزمتين يصح الرهن ويكون للزمتين حبسه حتى يستوفي جميع الدين
والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك زوجا ساورا وفعته لامرأة دلالة انبيعه لها فآخذته
وباعته بثمن معلوم من الدارهم فطلبته منها فساطلتها ولم تدفع لها شيئا ثم بعد ذلك
رهنها ببيتها ووعدها على مدة معلومة انها ما أن تدفع لها الثمن الذي بذمتها أو تبيع
البيت المرهون وتدفع من ثمنه ثمن الاساور وتأخذ الباقي فهل اذا انقضت مدة الاجل
يسوغ للزمتين بيع البيت المذكور باذن الراهنة وتأخذ حقها منه وتدفع الباقي للراهنة
وتقدم المرتبته بدينها على جميع ارباب الديون التي على الراهنة (اجاب) للزمتين بيع
الرهن باذن الراهن ولا يكون المرتبته اسوة غرماء الراهن في الثمن فيستوفي منه المرتبته
دينه مقدما على باقي غرماء الراهن حيث تحقق الرهن الصحيح بالدين شرعا والله تعالى أعلم
(سئل) من طرف امين بيت المال فيما اذا توفي شخص وكانت تركته مستغرقة
بالديون واحدا الدائنين معه رهن على دينه فهل له ان يستوفي دينه بالسكامل من ثمن
الرهن أو يدخل ضمن قسمة الغرماء (اجاب) المرتبته أحق بالرهن من سائر غرماء الراهن
فيوفي دين المرتبته من ثمن الرهن بعد بيعه وما بقي من الثمن يقسم بين باقي الغرماء والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين لا آخر وله امكنة يملكها رهنها عند رب الدين وسامحه
من اجرتها مدة بقائها تحت يده لدى يئمة تشهد بذلك بعد ان اجرها المرتبته باذنه واستغل
اجرتها واستهلكها ثم مات المدين وبقيت الامكنة المرهونة يؤجرها رب الدين مدة من
الزمان باذن الورثة فهل ما وقع من البراء والسماح يكون صحيحا في المدة التي قبل
موته ولا يسرى لما بعد الموت لانه صار حقا للورثة وتجب الورثة على دفع ما بقي من الدين
بعد حسابهم ما استغله رب الدين بعد الموت وهل اذا لم يكن للدين المورث الا تلك
الامكنة تباع فيما بقي عليه من الدين ولا ميراث للورثة الا بعد وفاة الدين (اجاب)
صرحوا بانقطاع الاباحة بموت المبيع لا تنقل الملك عنه الى غيره فلو رثته محاسبته على
ما استغله من الاجرة باذنهم بعد الموت بلا اياحة منهم ولا ابراء وبانه اذا مات الراهن مع
بقاء الراهن فالمرتبته أحق بالرهن من بقية الغرماء سواء كان الرهن صحيحا أو فاسدا
ولو صي الميت ببيعته باذن المرتبته فان لم يكن له وصي فلو صي القاضى ذلك وان لم يكن
واحد منهم اذ القاضى ان يبيعه بنفسه ويقضى دينه وان كان الورثة ككبار اياهم

القاضي بالبيع فان امتنعوا فللقاضى بيعه فلو بطل الرهن باجارتة بالاذن كما هنا يجبر الورثة أو الوصى على دفع ما بقى بذمة المورث من الدين من تركته ان وجد فيها من جنسه والا يباع منها بقدره ولو عفاوا والدين مقدم على الميراث والله تعالى اعلم (سئل) من القوم مبانية بما حصه له أن امرأة لها منزل عليه حكر تريد أن ترهنه في القوم مبانية على مبلغ معلوم من الدراهم فله ليجوز رهنه وان تأخرت عن السداد للقوم مبانية يجوز بيع المنزل المذکور لأجل سداد مال الأيتام (اجاب) لا يصح رهن البناء في الأرض المستحقة وان صح بيعه وقضاء الديون من ثمنه ان عجز المديون عن الوفاء الا من جنسه ولم يكن محتاجا اليه اضرووة سكناء واغلب عقارات القاهرة محتكرة والتصرف انما هو في الابنية المستحقة للقرار على الدوام فاذا تأخر عنه المدينة شئ من الدين يباع ذلك البناء ويوفى الدين من ثمنه ان كان الامر كما ذكرنا وان لم يكن رهنه صححنا ولا يمنع من بيعه كونه في ارض موقوفة والله تعالى اعلم (سئل) من بيت المال فيما اذا وجد في تركته احد المتوفين رهن على دين وصاحب الرهن ما حضر اطلب ما رهنه ودفع ما عليه الى المتوفى وصار البحث عنه فلم يعثر له محل وجود الرهن محفوظ في بيت المال وورثة المتوفى طالبون ببيع ذلك الرهن واخذوا من رهنهم منه فهل يجابون لذلك او يكون هذا من جنس المال الضائع الذي يحفظ في بيت المال (اجاب) في شرح التنوير للعلائي لا يبطل الرهن بموت الراهن ولا بموت المرتهن ولا بتمتعها ويبقى الرهن رهنا عند الورثة اه وفيه غاب الراهن غيبة منقطعة فرفع المرتهن امره للقاضي لبيعه بدينه ينبغي ان يجوز اه وعليه فحق حبس الرهن المذکور لورثة المرتهن وله رفع الامر للقاضي لبيع ذلك الرهن لأجل الدين والله تعالى اعلم (سئل) في أناس متعددين رهن كل منهم بعض مصاعه على دراهم معلومة عند رجل يحفظ المرتهن تلك الامانات في صندوق له في منزله الساكن فيه مع سكان آخرين فدخل عليه اللصوص ليلا فقتلوه وقبضوا الصندوق المذکور بفتحها وسرقوا تلك المرتهنات المذكورة ثم بالبحث عن اللصوص صار ضبطهم بعد مدة بعرفة المحكومة واستخلصت منهم جانبان من المرتهنات المذكورة وفقد منها جانب فالذى وجد اخذه اصحابه ودفعوا ما عليهم من الدراهم الى ورثة واضع اليد على متروكاته فاراد اصحاب الامانات المفقودة استخلاص اثمن ما فقد لهم من تركته الميت المذکور فهل لا يجابون لذلك ولا يلزموا ضعا اليده الى تركته الميت بدفع شئ مما يطلبه اصحاب الامانات المفقودة (اجاب) يهلك الرهن بالاكل من قيمته ومن الدين فاذا كانت قيمة الرهن أكثر من الدين يكون الزائد بيد المرتهن امانة لا يضمن الا بالتعدي والتفريط فاذا لم يثبت التعدي والتفريط من المرتهن لا يكون الزائد عن الدين ضمنوا عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استعار حليا ليرهنه عند آخر على دراهم فرهنه عنده ومكث المرهون عند المرتهن مدة فطلب المرتهن دراهمه ليرد

١٢٦٨

٩

١٢٦٨

٢٤

ذى الحجة

٢٠

١٢٦٨

المرهون فلم يجب لذلك فبعد ذلك حصلت سرقة في بيته فاخذ السارق متاعه وادعى المرتهن ان المرهون سرق في جلة متاعه والحال انه في حرز مثله فهل يصح دق في ذلك بيمينه ولا يضمن المرهون لعدم تفریطه في ذلك (اجاب) يملك الرهن بالاقول من قيمته ومن الدين فاذا من قيمة الرهن على الدين لا يكون مضمونا على المرتهن ولا يكاف باقامة المبينة على الملاك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك نصف بيت شائعا والمالك أخ رهن النصف عند التمر يك الاخر في دين عليه بدون اذن أخيه المالك وبدون اجازته فهل لا يصح رهن المشاع ولا ينفذ ويكون للمالك الاستيلاء على نصيبه فهرأعن الشريك (اجاب) نعم يكون للمالك المذكور الاستيلاء على نصيبه من البيت ولا يمنع من ذلك الرهن على الوجه المساور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا رهنها عند شخص على مبلغ معلوم من الدراهم ومات الراهن قبل دفع دراهم الرهن عن ورثة فهل يكون لهم دفع يد واضع اليد عليها به دفع دراهم الرهن حيث كان كل من واضع اليد وورثة الراهن معترفا بالرهن ولا يملك المرتهن بيع الرهن بدون اذن الراهن أو ورثته أو القاضي (اجاب) لورثة الراهن البالغ دفع الدين واخذ الرهن من يد المرتهن اذا لم يبيع بعد موت الراهن بطريق شرعي والله اعلم (سئل) في رجل رهن حلقا زمر دا عند آخر على قدر معلوم من الدراهم ثم بعد ضي نحو عشر سنين احضر الراهن الدراهم وسلمها للمرتهن فاحضر المرتهن الحلق واعطاهم للراهن فمال لم يكن هذا حقيقا وليس هناك بينة تشهد بهين المرهون فهل يكون القول قول المرتهن بيمينه (اجاب) اذا قال الراهن الرهن غير هذا وقال المرتهن بل هذا هو الذي رهنته عندي فالقول للمرتهن بيمينه لانه القابض والله تعالى اعلم (سئل) في رجل رهن عند آخر رهنه على مبلغ معلوم من الدين ومات الراهن قبل وفاة الدين وانفك الرهن فهل اذا كان للراهن الميت وصي يبيع الرهن ويوفي منه دين الرهن للمرتهن ويقدم المرتهن بدينه على باقي غرما الميت (اجاب) نعم يباع الرهن المذكور ويوفي منه دين المرتهن والحال هذه ويقدم المرتهن في ذلك على سائر الغرما حيث كان الرهن صحيحا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل رهن عند عمر واما كن ماسك كاله على دين مطلوب منه الى عمر وواباحه ما يستغله من اراد الا ما كن المذكور وهر وقد استغل ما حصل واستهلكه فهل بعد ذلك يسوغ للرجل أو لورثته مطالبة عمر وما استغله من الا ما كن المذكور وكورة والزامه به ونزع الا ما كن المرهونة من يد عمر وقبل تادية المبلغ المرهون في مقابلة الا ما كن المذكور (اجاب) صرحوا بان الاباحة تبطل بموت المبيع وفي التنوير وشرحه وغناه الرهن كالولد والثمن واللبن والصوف والوبر والارش ونحو ذلك للراهن لتولده من ملكه وهو رهن مع الاصل تبعاله بخلاف ما هو بديل عن المنفعة كالسكب والابرة وكذا الهبة والصدقة فانها غير داخلية في الرهن وتسكون للراهن اه وعليه فاجرة الرهن بعد موت المبيع تسكون للراهن فلوارثه حسب انهما من الدين المطلوب

١٢٦٩

٣

١٢٦٩

٤

١٢٦٩

٩

١٢٦٩

صفر
٨

١٢٦٩

١٩

١٢٦٩

رجب
١

من مودته وفي شرح التنوير أيضا عن الجواهر اباح للرهن نفعه هل للرهن ان يؤثره
قال لا قيل فلو آجره ومضت المدة فلا جرة له ام للراهن قال له ان آجره بلا اذن وان باذنه
فلا محالة وبطل الرهن اه ومنه يعلم الحكم فيما قبضه المرتهن من أجرة الرهن حال حياة
الراهن المبيع وبعدة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اقترض مالا من آخر ورهنه حقة داره
وهو ساكن فيها هل ان تكون الدار رهونة فهل لا يصح هذا الرهن والحال هذه حيث
لم يستلم الدار ولم يصنع يده عليها ولا يقرب عليه احكام الرهن من اختصاص المرتهن
بالعين المذكورة دون بقية الغرماء عند تحقق ديون آخر ويكون الرجل المذكور اسوة
بقية الغرماء (اجاب) نعم لا يصح رهن الدار المذكورة ان كان الواقع ما هو مسطور فلا
يختص المرتهن والحال هذه بما بل يكون اسوة لما في غرماء الراهن والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل يملك جارية رهنها مع ولدها عند آخر على قدر معلوم من الدراهم وتبرع
له بخدمة فتقبضها المرتهن ومكنت عنده نحو أربع سنين وهو ومعهما مع ولدها تلك المدة
فهل اذا اراد الراهن ان يطالب المرتهن باجرتها تلك المدة يدون عقد اجارة لا يحجب لذلك
(اجاب) نعم لا يحجب لذلك ان كان الواقع ما هو مذكور والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل عليه دين لبعض التجار عجز عن ادائه وله بيت يسكنه باعه للتاجر المذكور على انه
ان وفيه الدين في مدة معينة يرجع اليه بيته والا صار ملكا للشترى وكتبت وثيقة
بالمبيع المذكور ولم ينصوا فيها على التوافق المذكور مع وجود البينة به فهل اذا وفى له
الدين في المدة يرجع اليه بيته حكم التوافق المذكور اولا (اجاب) اختلفوا في بيع
الوفاء والذي عليه الاكثر ان حكمه حكم الرهن يجب رده على البائع اذا استوفى المشتري
ثمنه كما في الخيرية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دين على آخر رهن عنده بيته
على الدين المذكور ثم مات المديون عن ورثة فطلب رب الدين من الورثة دينه فاعترفوا
له به وارادوا دفعه له فوجلا وقف طاع على الشهور وهو لا يرضى بذلك ويريد اخذه حالا
فهل يجب رب الدين الى اخذ دينه حالا ولا يجب ورثة الميت الى ما طلبوه بدون رضا
رب الدين ويؤمر الورثة بدفع الدين حالا ولو يبيع غمار الميت (اجاب) الدائن احق
بالعين المرهونة عنده من سائر الغرماء فيبيع الرهن لو فاء الدين واذا بقي للدائن شيء من
دينه يرجع به في تركة المدين ولا يجب بر رب الدين على قاجيل دينه الحال والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل اخذ من آخر دراهم ورهن فرسا عليها وغاب الراهن عن بلد الرهن
فجاء رجل آخر ودفع ما على الراهن من الدراهم واخذ الفرس من يد المرتهن بغير اذن
واجرة من الراهن فهل يكون للراهن مطالبة المرتهن برد الفرس بعد دفع ما عليه من
الدراهم من قبل الرجل المذكور وليس لمن دفع الدراهم الرجوع على الراهن بشيء
حيث كان بغير اذنه واجازته (اجاب) لا يملك المرتهن تسليم الرهن بدون اذن الراهن
ولا رهن المطالبة باخذ رهنه بعد برائة دينه من الدين والله تعالى اعلم (سئل) عن حادثة

١٢٦٩

١٦

رمضان

٤

١٢٦٩

ذي القعدة

٢٢

١٢٦٩

١٢٦٩

٢٢

محرم

٨

١٢٧٠

واردة من طرف امين صندوق مال الايتام مضمونها ان بعض الناس المحتاجين
للاقتراض احضروا حجابا مالا كهم فوجدوا انها مملوكة لهم ارضاخية مشحونة بالاتربة
مستراة بتمن معلوم قليل بحسب تخر بها وباجراء الكشف يتضح انها عامرة ولما يحصل
تأمينها بحسب ما هي عليه الآن يعلم ان اصحابها جددوها ولم يخرجوا لانفسهم جميعا
بقدر ما صرفوه عليها ويكتفون بالحجة الاصلية المكتوبة وقت شرائهم ولم يعلم هل يكتفي
بتلك الحجج الاصلية ولوان الثمن المذكور فيها قليل بالنسبة لما يتروضونه الآن بناء
على تخمين ريس الدلائل على حسب التجديد والصفة التي هي عليها الآن ام يطلب منهم
حجج بالانشاء والعمارة حسب الانشاء والتجديد واذا صار قبول تلك الحجج ثم اريد بيع
تلك الاملاك نظير المطلوب منهم هل يقتضي هذه الحجج يصح البيع أم لا (اجاب) ان
المعتبر في صحة الرهن استيلاء المرتهن على العقار المرهون في مقابلة الدين مفروض غير
مشغول ولا يعول شرعا على مجرد الحجج اذا لم يثبت في الشرع حيث كان العقار
مملوكا للراهن وواضعا بدينه عليه ثم رهنه على دين مطلوب منه وسلمه الى المرتهن على
الوجه المذكور يصح الرهن ويقدم المرتهن على سائر الغرماء ولا يمنع من صحته بيع
العقار عدم وجود حجة سالكة مشتملة على اوصافه الموجودة حال البيع شرعا والله
تعالى اعلم (سئل) في ثلاثة اخوة كل منهم في مديونية على اثنين منهم دين لاخر رهن
اخوهما الثالث على دينهما حجة عقاره ولم يقبض المرتهن العقار ثم مات الراهن عن
قصر فادرب الدين يبيع العقار في دينه زاهما بان هذا الرهن صحيح فهل والحال هذه
لا يكون هذا الرهن صحيحا حيث لم يقبض المرتهن العقار ولم يستلمه وليس له بيع العقار
في دينه (اجاب) نعم لا يكون العقار المذكور رهنا يباع في الدين المرهون لاجله حيث
لم يقبض والله تعالى اعلم (سئل) من بيت المال في رجل مدين ومن حجة عقاره وقسط
الدين عليه فدفع المدينون قسما سنة ثم مات عن ورثة فغض شخص ودفع ما عليه من
الدين واخذ حجة العقار والسند المقسط فيه الدين يقصد شراء العقار فهل اذا اراد الشخص
المذكور استغلال العقار من ابتداء ما دفع مبلغ الدين للسدائن لا يجوز له ذلك (اجاب)
ليس للشخص المذكور ان يستغل اجرة عقاره غيره قيل ان يقلب له الحال هذه بدون وجه
شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك قطعة ارض براح خالية البناء والغراس
فهل اذا اراد ان يرهنها يجوز له رهنها لان الرهن احد التصرفات الشرعية وهل اذا رهنها
لا يكون له فيها تصرف ببناء ولا غراس مادامت في يد رب الدين ولا يتصرف فيها
صاحبها الا بعد تادية الدين لانها هي رهونة حق المرتهن في حبسها (اجاب) نعم يجوز
له ان يرهنها حيث كانت مملوكة له مفرغة من ميرة وللمرتهن حبسها حتى يقبض دينه او
يرثه وليس للراهن ولا للمرتن الانتفاع بها طالما لا يغرس ولا يبنو ولا يغيرهما ولا
التصرف فيها الا باذن الاخر ما بقي القبض والدين معا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل

١٢٧٠

١٣

١٢٧٠

شعبان
٨

١٢٧٠

شوال
٧

١٢٧٠

دي القعدة
١٠

عليه دين لا يخرج ورهن عنده قطعة أرض زراعية أميرة وأباح الرهن للرهن الاتقاع
 بزرعها مائة وضع يده عليها ويدفع المرتهن ما عليها من الخراج فهو لئلا دفع المدين
 ما عليه من الدين للرهن وأراد اخذ الأرض من يد المرتهن وكان بها زرع من قبل
 المرتهن باباحة الرهن يكون الزرع مملوكا للمرتهن الزارع له على الوجه المذكور (اجاب)
 نعم يكون الزرع مملوكا للزارع المرتهن والمحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اخذ
 من آخر خمسة أنة قرش ورهن عنده بندقية مائة فضاغ عند المرتهن فزادها وقيمتها تساوي
 ثلثي الدين فهو لئلا يكون الزناد مضمونا على المرتهن (اجاب) لو هلك بعض الرهن يقسم
 الدين على المسالك والموجود مثلا لو رهن دارا قيمتها ألف بالالف فخربت في يده قسم الالف
 على قيمة البناء والعرضة يوم القبض فما اصاب البناء سقط وما اصاب العرضة بقي والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعية عام يريدها يبيع آخر على مبلغ من
 الدراهم واشترط ان الأرض تكون في يد المرتهن سنتين فبعده مضى نحو سنة طالب رب
 الأرض اقتضا كما هو رد الدين لربه فهل يجاب لذلك ولا عبرة بهذا الشرط (اجاب) للرهن
 المذكور اخذ هذه الأرض وعليه دفع ما بذمته من الدين ولا عبرة بهذا الرهن ولا الشرط على
 الوجه المسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين لا تحب بعه في نظيره دينه مركبين
 يبيع وفاء الى أجل معلوم ولم يسألهما الرب الدين بل كذب له سنداً على انه ان لم يوف
 بالدين عند حلول الاجل المذكور تكون المركبان ملكا له وصار ملكهما ما يتصرف
 فيهما الى مضي الاجل المذكور فاراد رب الدين تملك المركبين بما وقع بينهما وبين
 المدين من الشرط المذكور فهل لا يكون لرب الدين تملك المركبين حيث المحال ما ذكر
 ويكون له طلب دينه فقط (اجاب) نعم ليس له تملك المركبين المذكورين حيث الحال
 ما ذكر في السؤال لا قالوا بوجوبه على ان يبيع الوفاء رهن يشترط فيه ما يشترط في الرهن من
 التسليم مفرضاً ومزايماً لما صرحوا به على القول بالرهنية من انه لا فرق بينه وبين
 الرهن في حكم من الاحكام وباركهم حكم الرهن في جميع الاحكام وقد افتى به كثير من
 علمائنا وافتى به الخبير الرمي والشيخ ابن عابدين في تنقيح وصاحب فتاوى الرحيمية فقد
 اجاب عن مديون باع داره من دائنه يبيع وفاء وهي مشغولة بعياله ومتاعه ولم يسلمها
 له هل يبيع هو يبيع بموجب الوفاء ولا بقوله لا يصح ولا يبيع به اذ يبيع الوفاء رهن
 على اصح الاقوال ولا يصح ولا يلزم لشغله بعياله ومتاعه ولم يسلم اه ولو جري على القول
 الجامع وهو انه يبيع فاسد في بعض الاحكام حتى ملك كل منهما الفسخ وصح في بعضها
 كحل منافع المبيع ورهن في بعضها حتى لا يملك المشتري ببيع من آخر ولا رهنه ولم يملك
 قطع الشجر ولا هدم البناء وسقط الدين به لا كما وانقسم الثمن ان دخله نقصان كما في
 الرهن وافتى به بعضهم وقال صاحب البحر بعد نقله وينبغي ان لا يعدل في الافتاء
 عن القول الجامع اه فلا نقول بان المشتري يملك ما ذكر جبراً على المسالك اذ لا يملك ان

١٢٧٤

١٦

جمادى الاولى

١٢٧١

١٨

شوال

١٢٧١

١٢

ذى الحجة

١٢٧١

٢٨

يفسخه ولا تشتري المطالبة يدينه من دائته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى
على آخر بارض فزاعة مملوكة لايه مرهونة فتحت يده آت له بالارث وطلب رفع يده عنها
فسلم له فيها بعد نزاع طويل وقت الرهن باداء الدين وصدق له على انها حق وارض ابيه
فوضع يده عليها والا ان اراد المرتهن نزعهما من يد وارث الراهن واعادتها اليه ثانيا
فهل بعد ثبوت اعترافه لواوثر الراهن بانها حق وارض ابيه وسلمها له طالعا مختارا بعد
اداء الدين ووضع يده عليها مدة بشهادة البينة الشرعية يكون الحق فيها الواضع اليد عليها
والحق فيها للمرتهن ولا اولاده (اجاب) اذا كان الملك والنحو في تلك الارض ثابتا
لواضع اليد عليها الا ان واعترف من كانت يده باءه فحقه له وسلمها له طالعا مختارا
بعد استيفاء دينه كما هو مذكور لا يكون لمن كانت تحت يده بطريق الرهن معارضته
فيما يدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) من طرف يديت المال بما مضمونه ان
شخصا مات وحضر تركته فوجد عنده رهن لامرأة نظير دين مطلوب منها الميث المذكور
وولد الميث يريد بيع الرهن واخذ هذا الدين المطلوب لوالده من المرأة المذكورة والمحال ان
المرأة غائبة لم يعلم لمساكن فهل يجوز بيع الرهن لو فاء الدين المطلوب منها في غيبتها
(اجاب) اذا غابت الراهنه غيبة منقطعة ورفع المرتهن امره للقاضي لبيع الرهن
بالدين ينبغي ان يجوز ذلك كما في الدر المختار ومثله في نور العين ومنه يعلم جواب حادثة
السؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين للميرى فصالت له مضايقة بسبب طلب
المبلغ منه فتصرف في منزل سكنه وفي قطعة ارض جنيته قدرها تسعة افدنة بما قيمها من
الاشجار بمبلغ قدره خمسة آلاف قرش وشرط البائع على المشتري في البيع بانه عند
حضور المبلغ وايجاده يده يدفعه للمشتري ويستردهما وقبض البائع الثمن على ذلك
والمحال ان قيمتهما قبلت اثني عشر ألف قرش والا ان بلغ البائع ان المشتري باع المنزل
لشخص آخر فله ما علم البائع بذلك حضر الى مجلس الشرع وطلب المشتري الاول فاعترف
بالشرط فهل اذا حضر المشتري الاخر وصدق على ذلك او ثبت الشرط بينة شرعية
يكون للبائع الاول استردادهما بعد دفع الثمن لانه بيع وفاء حيث كان بيع المشتري
الاول بدون اذن المالك (اجاب) نعم يكون للبائع الاول استرداد المبيع ببيع وفاء اذا
دفع مثل الثمن اذا تحقق ما هو مستور بالسؤال حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل)
من طرف ادهم باشا محافظ مصر في رجل مدين لشخص رهن عنده حج أملاكه وهي
عمارة جديدة ومنزل صغير كلاهما محال عن السكني ومنزل ثالث يسكنه والجميع على
مبلغ مائة وخمسين الف قرش ومائة وخمسة عشر قرشا ولمساكنه تسديد المبلغ
تقد اذن ببيع الرهن الا انه في اثناء المزايدة من الراغبين للشراء أصيب المدين بمرض
جل به فصارم لازما للفراس ولمساكن المزايدة واحتج الى ايقاع المباينة وجد المدينون
قد ازداد مرضه وصار في حال التخر يف بموجب شهادة محضر من المسلمين بحيث انه

١٢٧٢

بيع الثاني

١٢٧٢

جمادى الاولى

١٢٧٢

جمادى الثانية سنة
١٢٧٢ ٣

لا يبي ما يقول والدائن الآن مطالب بصفه فما الحكم الشرعي في ذلك (أجاب) أمارهن
الحجج فلا اعتبار له شرعا فلا تكون تلك الاملاك مره ونة عند رب الدين بمجرد رهن
حججها حتى يكون من عنده حجج تلك الاملاك على سبيل الرهن كباقي الغرماء في المخاصة
في تلك الاملاك ولا يختص بها وأما البيع لا يباع لبقاء الدين مع كون المدينون الآن صار
مسلوب العقل بسبب المرض الذي أصابه فرفع الامر في ذلك للقاضي وهو ينصب عن
المدينون المذكور قديما ويؤمر القيم المذكور بإدائه الدين من مال المدينون ويسدأ ببيع
الايسر فالايسر من املاكه الى وفاء الدين الثابت شرعا ولا يباع على المدينون مسكنه اذا
كان لا ثقاه بل يباع كل ما لا يمتحججه في الحال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دين
عنده آخر مرهون به عقار فمحت يد المرتهن ومات الراهن عن ورثة قبل دفع الدين وفكك
الرهن فهل اذا كان على الراهن ديون يكون المرتهن احق بالرهن وحده الى ان تصل
اليه دراهمه وليس لغرماء الميث منازعته ومعارضته فيه حيث قبض المرتهن الميثان
ووضع يده عليه فارغ غريم مشغول بامتنعة الراهن ولا غيرها (أجاب) نعم يكون المرتهن
احق بالرهن من بين سائر غرماء الراهن حيث وقع الرهن مستوفيا شرائطه المعتمدة شرعا
والافلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استدان من آخر مبلغا معلوما من الدراهم
واستلمه منه ورهن عنده على ذلك أرض زراعية معلومة وماله كذا له تباع وتشتري رهنا
شرعيا مسلما ليد المرتهن ثم مات الراهن عن ورثة وعليه ديون اخر لا ربابها ولم يترك
سوى الارض المرهونة فهل لا يبطل الرهن بموت المرتهن ويكون احق بالرهن من بقية
الغرماء حتى يستوفي دين الرهن لاسيما وورثة الراهن معترفون ومقررون بدين
الرهن (أجاب) نعم يكون المرتهن احق بعين الرهن من سائر الغرماء اذا وقع الرهن
مستوفيا شرائط الهبة واللزوم والافلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك جانيا
من النخل تجده عليه قدر من الدراهم فطلبها ربابها من شيخ بلده فاخذ النخل شيخ البلد
من الرجل المذكور جبرابا لضرب الشديد والحبس المديد وأعطاه رهنا لرجل فمحت يده
على الدراهم المذكور ودفعها لاربابها وصار يتصرف المرتهن في النخل مدة فهل اذا
دفع رب النخل المذكور المذكور للمرتحن يكون له أخذ النخل منه ويجبر واضع اليد على تسليم
النخل المذكور له حيث كان استيلاؤه على ذلك النخل على سبيل الرهن بدون تلك
شرعي (أجاب) نعم لرب النخل ذلك والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل يملك نخلة بالميراث عن أصوله رهنا بدين آخر على مبلغ من الدراهم منذ عشر سنين ثم
مات الراهن عن ابنه والآن يريد الابن المذكور كوافتها كها من المرتحن ودفع الدين لربه
فهل يجب لذلك حيث كان الحق ثابتا له فيها بالبينة الشرعية لاسيما والمرتحن معترف
ومقر بالرهن اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) اذا كان الحق في تلك النخلة
ثابتا لابن المذكور عن أبيه بالوجه الشرعي يكون له افتكاكها ودفع دين أبيه حيث

سؤال

١٤

١٢٧٢

محرم

١٢٧٢

صفر

٢٢

١٢٧٣

جمادى الاولى

١٧

١٢٧٣

جادی الثانية سنة

١٢٧٣

١٠

لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين مجاعة وله بيت رهنه على الدن المذکور
 الى ستين يوما ولم يزل ساكن فيه بامتعة ويتنفع به الى الآن فهل يكون هذا الرهن باطلا
 ويكون البيت باقيا على ملك الراهن (أجاب) الرهن على هذا الوجه بلا تسليم للرتبة مقرضا
 غير معتبر فلا ترتب عليه احكام رهنا ولا رهن الرجوع قبل القبض والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل يملك عقارا يباعه من آخر بيع وفاء بثمن معلوم وسلمه له على ان البائع اذا حضر
 الثمن المشتري اخذ عقاره منه ثم بعد مضي مدة من الزمن مات البائع المذکور عن اولاد
 بلغ وقصر فصار احد البلغ وصيا على القصر ووكيل بلغن البلغ وباع العقار المذکور من
 المشتري واضع اليد عليه بعبارة بثمن مثله الموافق للدين بطريق اصالته ووصايته على
 القصر ووكالته عن البلغ ثم مات الوصي المذکور عن اخوته البلغ والقصر المذکورين
 وجعل للقصر وصيا آخر فافترقا ببيع البات الصادر من الوصي الميت المذکور للقصر
 المذکور فهل اذا ثبت المشتري البيع البات بالوجه الشرعي يكون صحيحا نافذا وليس
 للوصي المذکور معارضة المشتري بدون وجه شرعي حيث كان البيع البات بثمن مثله
 (أجاب) حكم بيع الوفاء حكم الرهن وقد صرح حواشيه اذا مات الراهن باع وصيه رهنه
 باذن مرتبته وقضى دينه لقيامه مقامه فان لم يكن له وصي نصب القاضي له وصيا وأمره
 ببيعه فاذا ثبت المشتري شراءه من وصي الراهن الميت بثمن مثله على الوجه المذکور
 بالوجه الشرعي لا عبرة بانه كاد الوصي الثاني لذلك ولا يكون له معارضة المشتري شرعا بانا
 والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في اولاد عم ثلاثة قطع
 ارض زراعية مملوكة بنخيل وساقية نحو تسعة قرايط ميراثا عن جدهم رهنا اثنتان من
 اولاد العم الثلاثة أيضا على دراهم من مائة ثلاث عشرة سنة وكان ثالث اولاد العم غائبا
 وله حاضر أراد هو واولاده فلك الارض من المرتبةين بعد رضاه به فاجاب اثنتان منهم
 لذلك واقرا بالرهنية وامتنع الثالث من تسليم الارض فترافعوا عند المحاكم فثبت بالبينة
 الشرعية ان القطعة المذكورة حق اولاد العم ميراثا عن جدهم موهوبة تحت يد هؤلاء
 الثلاثة فلم يرز الممتنع من التسليم بتلك الحكومة والبينة متعللا بوضع اليد هذه المدة
 ودفع المال لا ديوان فهل حيث كان الامر ما ذكر لا عبرة بتعلله ويحبر على تسليم الارض
 لمستحقها (أجاب) اذا لم يوجد ما يمنع من سماع دعوى اولاد العم وانبتوا مستحقا لهم
 لتلك الارض على واضح اليد بالوجه الشرعي ولم يوجد منهم ما يفيد انتفاء المانع من ملكهم
 يكون لهم انتزاعها من الرجل المذکور وقد صرح حواشيه ان الرهن عند اثنين اي مثلا يصح
 وكله من كل منهما ولو غير بشر يكتفى بشرط قبولهما قبل قبل احدهما دون الآخر
 لا يصح كمال وقال رهن نصف من ذوا النصف من ذوا هذا بخلاف الهبة فانها من اثنين
 لا تصح لان موجبها بوث المالك والشئ الواحد لا يكون كله مال لكل واحد من رجلين
 على السكال في زمان واحد فدخله الشيوع ضرورة وحكم الرهن الحبس ويجوز كون

١٢٧٣

٢٨

١٢٧٣

رجب ٢

العين الواحدة محبوسة بحق كل منهما على الكمال كما في الدروح واسيه والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل عليه دين لا يتجر باع المديون داره لرب الدين ببيع وقاه وسلمه حجة الدار
 على انه متى قدر على دينه يدفعه له وياخذ حجة ولم يسلمه الدار بل استمرسا كنافيها مع
 قيامه وبعد مدة دفع نصف الدين لربه والآن اراد ان يدفع له باقي الدين ويسترد منه الحجة
 فامتنع من ذلك متعللا بان البيع بات وان ما اخذته من الدراهم اجرة الدار المدة الماضية
 والحال ان رب الدين لم يكن بيده حجة ولا بيعة تثبت دعواه فهل اذا ثبت ان البيع بيع
 وقاه لا يجاب لذلك ولا عبرة بتعلله ويكون لرب الدار دفع باقي الدين واخذ حجة داره اذا تحقق
 ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) اذا ثبت انه بيع وقاه يكون للبائع اخذ المبيع ودفع
 ما بذمته من الدين لربه واذا تعارضت البيعتان تقدم بيعة الوفاء والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل عليه دين لا يتجر رهن به شيئا يعدل الدين ووضعه عند عدل ثم بعد مدة
 مات عن تركته مستغرقة يديون لا ناس آخر فاراد ارباب الديون رد المرهون للتركة وقسمته
 مع التركة فسمه الغرماء فهل لا يجابون لذلك ويكون المرهون لرب الدين خاصة اذا ثبت
 ما ذكر (اجاب) المرتهن احق بعين الرهن من سائر غرماء الراهن فلا يشاركونه في عين
 الرهن بعديعه في مقدار دينه اذا كان الرهن مسددا توفيا بشرائط الله والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل يملك فخلارهنه عند رجل على قدر معلوم من الدراهم وابع له ثمره ووضع
 المرتهن يده عليه ثم بعد ذلك مات الراهن عن ورثة بلغ فطلبت الورثة الفخل المذكور من
 المرتهن ودفع دراهم الرهن له فاة مكر المرتهن ملك مودتهم فيه واستحقاقهم بحجة الارث
 عن مودتهم المذكور فثبتت الورثة المذكورون ملك مودتهم فيه وانه باق على ملكه
 الى ان مات وانه مرهون تحت يد الرجل المذكور على مبلغ كذا من الدراهم فحكم
 المحاكم الشرعي لورثة الراهن بالفخل المذكور وسلم المرتهن الفخل لورثة الراهن واخذ
 المرتهن دراهم الرهن منهم ووضع ورثة الراهن ايديهم على الفخل المذكور مسددة تزيد
 على سنة وصاروا يتصرفون فيه بانواع التصرفات الشرعية والآن ادعى المرتهن على
 الورثة المذكورين بانه كان اشترى الفخل المذكور من مودتهم قبل موته فانكرت
 الورثة دعواه والمحسأل انه لا حجة ولا سند ولا بينة تشهد له بذلك فاذا يكون المحكم
 الشرعي في دعوى الرجل المذكور (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى للدعي بمجرد دعواه
 على فرض صحته بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 اقترض آخر مبلغا من الدراهم وهو في مكة واخذ في نظير ذلك رهنا وهو اثنتي عشرة
 خيرة ونصف خيرة فلما حضر الراهن والمرتهن في مصر توفي الراهن فادعت امرأة
 الراهن ان الخيرات المذكورات ملكها وانها اعطتها الزوجها بيدها وهي طائفة مختارة
 عالة بذلك لاحتياجه هناك لاجل ان يرهنها فهل للمرتهن ان يمسك الرهن حتى يخلص
 بحقه (اجاب) يصح استعادة شيء ايرهنه غيره بمشأه اذا أطلق ولم يقيد بشئ وان قيد

١٢٧٤

٢٦

١٢٧٤

٢٦

جاءى الاولى

١٢٧٤

٦

١٢٧٤

٢٨

بقدر اوجنس او مرتين او بلد تقيد به واذا صح الرهن في المستعار يكون للمرتن حدس
 الرهن الى ان يستوفي دينه ولا يجبر المبيع على قضاء الدين ولا على بيع العين وكذا ليس
 للمرتن بيعها الا برضا مالكيها وانما له حبسها حتى يستوفي دينه ولومات مستعيره
 مفلسا مديونا فالرهن باق على حاله فلا يباع الا برضا المبيع لانه ملكه كما في التنوير وشرحه
 وغيرهما والله تعالى اعلم (سئل) في رجل رهن اسورة ذهب على قدر معلوم من الدراهم
 ثم بعد مدة دفع الراهن دراهم الدين واراد اخذ الاسورة من المرتن المذكور فادعي انها
 سرقت منه فهل والحال هذه يكون الرهن المذكور مضمونا على المرتن يهلك بالدين
 حيث لم تكن قيمة الرهن اقل من الدين بل بما زادت (اجاب) نعم يكون الرهن مضمونا
 على المرتن بالاقل من قيمته والدين فاذا كانت قيمته اكثر من الدين يهلك به والزائد
 امانة واذا كانت مساوية للدين يهلك به ايضا واذا كانت اقل يهلك من الدين بقدر
 قيمته وله المطالبة بالزائد عليها واذا دفع له الدين فله استرداد جميعه حيث لم يزد على قيمة
 الرهن والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة اقترضت من رجل قدر معلوم من الدراهم
 ورهنت عنده حليا فوضعه في بيته في خروجه ثم بعد ذلك سرقت متاع بيته والحلي
 المذكور في غيبته وشاع ذلك في بلده ثم ظهر بعض حلي المرأة عند صائغ فاخذ المرتن
 بالحكومة والآن تريد تلك المرأة اخذ ما ظهر من حليها ولا تريد الدين له فهل لا تجاب
 لذلك ويكون لرب الدين مطالبة به ورد ما ظهر من الحلي لها ويضيع باقي الحلي عليها
 ويصدق المرتن بميمنه في ضياعه (اجاب) اذا هلك بعض الرهن او نقصت عينه قسم
 الدين على قيمة جميع الرهن فأنقص أو هلك من الرهن يسقط من الدين بقدره وما بقي
 يقتسكه الراهن يباقي الدين بعد الساقط والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين لا آخر
 رهنه به دارا ساكنة افيها الراهن ولم يفرغها ولم يسلمها للمرتن بل استقر الراهن ساكنة فيها
 فهل لا يتم الرهن والحال هذه ولا يصح حيث لم يحصل قبض للرهن ولا يتعلق حق
 المرتن بتلك الدار (اجاب) نعم والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة رهون عندها اسورة
 على دين معلوم سرقت من عندها مع امتعتها من غير تعد ولا تفرط ثم بعد مدة ذهبت
 بامتعتها على أناس فصالحوها على بعض ما دعت به والآن تريد ورثة صاحبة الاسورة
 مشاركة المرتنة فيها اخذته من دراهم الصلح عوضا عن امتعتها فهل لا يجابون لذلك ولا
 يسوغ للورثة المذكورين تضمين المرتنة بقيمة ما رهنته مودتهم حيث كان المرهون
 قالوا (اجاب) الرهن اذا تلف في يد المرتن بلا تعد منه يكون مضمونا على المرتن
 بالاقل من قيمته ومن الدين فان كانت قيمته مساوية للدين يهلك بالدين وان كانت
 اكثر فاقبل الدين يهلك به والزائد من القيمة امانة وان كانت اقل منه يسقط من
 الدين بقدر القيمة والزائد يطالب به الراهن والله تعالى اعلم (سئل) بخطاب
 وارد من مصلحة بيت المال بمروسة مصره لمضيه في رهون تحت يد المرتن على قدر
 معلوم مات المرتن وبيع الرهن بدون اذن الراهنه باقل مما هو في ذمتها للمرتن ثم

١٢٧٤

٦

١٢٧٤

٢٠

رمضان

١٢٧٤

١٩

ذي القعدة

١٢٧٤

٢٤

خضرت ودفعت المرهون عليه الذي هو في ذمتها ومطلبت الرهن فهل والحال هذه
لورثة المرتين عين الدين المرهون عليه أو قيمة المرهون التي يبيع بها وما المحكم في
الباقى من الدين (أجاب) يبيع الرهن بعدموت المرتين بدون اذن الراهنة لا ينفذ بدون
وجه شرعي فاذا ردت الراهنة البيع يكون لها أخذ من الرهن وعليها دفع الدين لورثة
المرتين وان اجازته نفذ البيع والثمن تاخذ الورثة فيسقط من الدين بقدره وتلزم
الراهنة بدفع الباقي من الدين لورثة ربه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع طاحونة
لا آخر بماله عليه من الدين يبيع وفاهم متوفيا للشرايط وسلمه الطاحونة المذكورة
فسلمها منه وأجرها رجل آخر بدون اذن المالك الاصل واستغل أجرتها مدة واستهلك
ما استغله في شؤون نفسه فهل اذا دفع رب الطاحونة المذكورة ما عليه من الدين
واستردها الى ملكه لا يكون له المطالبة بما استغله المشتري من الاجرة قبل الاسترداد
(أجاب) المصرح به ان يبيع الوفا حكمه حكم الرهن في جميع الاحكام عند الاكثر وهو
الصحيح وعليه لا يكون للمشتري وفاء اجارة العين بلا اذن المالك فنواجرها كذلك
فلا جرة له يتصدق بها ولا يحصل له الانتفاع بها والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة دفعت
لزوجها عينا مملوكة لها وأذنته بان يضعها رهنًا عند رجل آخر له عليه دين فاستلمها منها
ودفعها لصاحب الدين ليطمئن قلبه على ماله جهة من الدين فآخذها رب الدين
وحفظها عنده ثم بعد ذلك بمن تر يد الزوجة تزعم هذه العين فهل ليس لها جبره
على ذلك حيث سلمتها الزوج طائفة مختارة ولرب الدين حبس العين عنده حتى يخلص
بماله من الدين على الذي سلمه العين حين سلمته زوجته اباءها ليرهنها على ما عليه
(أجاب) نعم ليس للزوجة المذكورة اخذ العين من يد المرتين جبر حيث استعارها
زوجها منها ليرهنها دينه المذكور لاهية الرهن ولزوجه والمحل هذه الا اذا دفعت الدين
لربه من قبلها أو قضا المدينون والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استدان دينًا من آخر
مبلغه معلوم من الدراهم واستلمه منه بعد ما رهن عليه حصة معلومة شائعة له في عقار
معين واستلمها منه فهل يعامل الرهن الفاسد معاملة الصحيح ويكون للمرتين وضع يده
عليه حتى يستوفي دينه ويكون مقدما دينه على سائر غرماء الرهن لو يبيع المرهون
على الرهن وكان عليه دين غير دين الرهن (أجاب) اذا كان الرهن سابقا على الدين ثم
استدان وكان الرهن فاسدا لشيوع من لا وقبضه المرتين ثم تناقضا يكون حكمه حكم
الرهن الصحيح من بقاء الحبس الى أن يستوفي المرتين دينه لكون المرتين أولى به من
سائر الغرماء في الحياة والمات كما صرحوا به بخلاف ما اذا كان الدين سابقا والرهن
لاحقا فلا يكون المرتين أولى به كافي البرازية واستظهر الشيخ ابن عابدين في فتاواه ان
التقييد بالنقص ليس للاحتراز عما ابقى العتد بل انقص بل هو بيان لا واجب ولما
يترتب عليه أي يجب عليه ما فسخه واذا فسخه كان للمرتين حبسه الى آخر ما ذكره والله

١٢٧٥

٦

ربيع الثاني

١٢٧٥

١٢

جمادى الاولى

١٢٧٦

١

جمادى الثانية

١٢٧٦

١٤

تعالى اعلم (سئل) من الضابطية بماء ضمون الاستفهام عن صحة رهن حج عقارات متعلقة بجدي أفسدى المحكم في نظير مبلغ ألفي جنيه مصري وعدهما (اجاب) رهن حج العقار غير معتبر شرعا في صحة رهن ذلك العقار فلا يترتب على ما ذكره حق حبس الدائن ذلك العقار ويدينه الى أن يستوفيه بمجرد رهن الحج المذكورة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل باع أرضه المملوكة لشخص يبيع وفاء وشرط في العقد أنه من بعد مضي عشر سنوات تكون الأرض للبائع ويرد الثمن للشري ومطلبا أيضا في العقد أن يكون دفع العشر على المشتري فهل والحال هذه إذا أراد صاحبا قبل وفاء المدة أخذها ودفع الثمن له ذلك شرعا (اجاب) ببيع الوفاء حكمه حكم الرهن في الصحيح فيكون للبائع والحال هذه دفع مثل الثمن المقبوض واسترداد المبيع من يد المشتري وفاء حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل رهن أرضه عند آخر المدة معلومة وقبل تمام المدة أراد الرهن أخذ أرضه ودفع الدين إلى المرتهن في حكم عليه بتسليمه بالرهن في اثنا عشر سنة كان مؤجرها المرتهن بمجاعة فهل لا يكون للمرتهن حق في مبلغ اجرة الأرض من بعد فكاك الرهن واستيلاء رب الأرض عليها وحكم المحاكم عليه إلى تمام السنة فلا يكون للمرتهن استيلاء اجرة المدة المستقبلية بعد ذلك إلى تمام السنة المذكورة لنفسه لأم المستأجرين ولأن رب الأرض (اجاب) نعم ليس للمرتهن ذلك والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) باقادة من بيت المال مؤرخة في ١٨ ر سنة ١٢٧٩ مضمونها فيما سبق وجد في تركه شخص بعض اعيان ومهاج قيل انه مرهون بطرفه من قبل شخص معين اسمه على مبلغ معلوم بموجب سند بضم الرهن موضح به الاعيان والمصاغ المذكورة وصار حفظ الاشياء المذكورة بمخزن المصلحة لم يحن ظهور من يدعي بها وقدم على ذلك مدة سنين ولم يظهر أحد يدعي بها ومدون ببند غرة ١٠ من لائحة ادارة بيت المال تحديد ميعاد لمثل ذلك وانه اذا مضى الميعاد يصير بيع ما يوجد به هذا الوصف ويضم على تركه الميت الا ان صاحب الرهن من الناس المعلومين وان كان من مدة اشيع هرو به ووفاته بجهة دمشق الشام وبنا على ما عرض عن كان اخبر بذلك توجه من لهم من بيت المال لضبط متروكاته فلم يوجد له شيء بمثل ذلك وقيل ان ورثته زوجته زهرة وولدا خيه محمد القائب بوجه بحري لا تعلم له جهة حسب تعهد من تعهد غير ان اشاعة موته لم تكن بتحري الحكومة فلم يعتمد عليها وصاروا حضار زوجته وسئل منها ما ظهر لها في تلك المدة من موت زوجها من عدمه لاجراء ما يقتضي في تلك الاشياء فاجابت بان لا علم لها بالحقبة غير انه ورد لها جواب من تاديع زوجها بانته توفي بالجهة المذكورة ووقع منها الادعاء بان المصاغ تعلقها وان المتوفى كان اخذ منها لاجل ان يمسه فرفهه بطرف المتوفى السالف ذكره وحيث الحال كما ذكره هل يجوز بيع الاشياء المذكورة مادام الذي رهنها غير موجود سواء كان ميتا ومفقا ودالا ولا يجوز وتسامع الدعوى من

زوجة الراهن وما هو المحكم في ذلك (اجاب) الرهن المذکور في هذه الحالة مفقود ما لم
يثبت موته بطريق شرعي ولا يتصلب احد خصماءه في الدعاوى مادام كذلك والمحکم
في الرهن اذا كان الراهن مفقودا أو غائبا غيبة منقطعة ان يرفع الامر فيه الى القاضي
ليبيعه ويوفى منه دينه كما في الدرر وحواشيه رد المحتار قبيل باب الرهن بوضع على يد عدل
قال في الدرر غاب الراهن غيبة منقطعة فرفع المرتهن امره الى القاضي ليبيعه يدينه
ينبغي ان يجوز انتهى قال في رد المحتار كذا في العمادية ثم قال وهذه المسئلة كانت واقعة
الفتوى انتهت وجرم في الاشياء بعدم الجواز واستدرك عليه البيرى بما في البرازية
عن المنية للمرتهن يبيع الرهن باجازة المحاكم واخذ دينه اذا كان الراهن غائبا لا يعرف
موته ولا حياته انتهت اقول يمكن حمل ما في الاشياء على ما اذا لم تكن الغيبة منقطعة
وان كان اطلق الغيبة فامل انتهت ومن المعلوم ان وارث المرتهن أو وصيه أو من
ينصبه القاضي وصيا عنه بعدم موته قائم مقامه وقد مر جواب عدم ما عده وى المرهون
بغيبه الراهن والمرتهن فيشترط حضورهما معا أو من يقوم مقامهما في الخصومة وفي
هذه المسئلة لم يوجد الرهن ولا من يقوم مقامه والله تعالى اعلم (سئل) بافادة وارثة من
بيت المال مؤرخة في ٣ جادی الاخرة سنة ١٢٧٩ مرة ١٢٦ مضمونها ما توضح
بافادة حضرتكم بتاريخ ١٦ الماضي من انه اذا كان الراهن مفقودا أو غاب غيبة
منقطعة يرفع الامر فيه الى القاضي ليبيعه ويوفى منه دينه صار معلوما مقتضى ما توضح
سيجري العمل انما اذا صار يبيع الرهن هل يبيعه يكره بحضور زوجة الراهن المفقود
ولم يثبت موته ام يباع من قبل وريثة رب الدين المرهون عنده الرهن وان كان البيع
من قبل زوجة الراهن هل ما يبق من ثمن ما يباع بعد خصم الدين المرهون عليه الرهن
بعد تركه للرهن الغائب ويقسم على بيت المال والزوجة أو يحتفظ امانة في بيت المال
الى ان يوقف على حال الراهن من موت او حياة واذا صح البيع من قبل وريثة المرهون
عنده الرهن فما زاد بعد الدين يضم الى تركته ام كيف القصدا فافادة المحكم الشرعي
(اجاب) حضور زوجة الراهن المفقود عند بيع الرهن بعرفه القاضي ليس بشرط حيث
لم يثبت موته وما يبق بعد قضاء الدين من ثمن الرهن يوضع على يد امين باذن القاضي
ليحفظه الى ان يتبين حاله والمحکم في هذه الحادثة هو ما اوضحناه في الجواب السابق
قبل هذا في هذه الترجمة والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من المحافظة مضمونها شخص يدهي
فتح الله لبيان مديون الميرى بمبلغ مائة كيس وكسور وهرب الى بلده في الشام ولما
استشعر الميرى بهرو به ارسل مندوبين من طرفه لضبط المنزل وتعلق المديون المذکور
السكان بلوسكى بما فيه من الامتعة فضبطوه بحضور من تعينوا من طرف الميرى وشيخ
الحجارة وشيخ الثمن وفائبه من طرف طائفة المديون بموجب قوائم باختتام المذکورين
بما صار ضبطه وصار وضع يد الميرى على المنزل والامتعة التي وجدت وصار يفرح المنزل

جادی الثانية

جادی الثانیة سنة

غير المدبر فيجوز بيعها لارهنها قال في رد المحتار قوله والمشغول أي بحق الراهن كما قيد
 الشارح أول الرهن احترق من المشغول بملك غير الراهن فلا يمنع كما في حاشية المحمدي
 عن العمادية ثم قال قوله والمتصل بغيره صفة له وصف محذوف أي والمتصل بالمتصل
 بغيره كالبناء وحده أو النخل أو الثمر بدون الأرض أو الشجر كما سيذكره واحترق به عن
 الشاغل المنفصل كما لو رهن ما في الدار أو الوعاء بدونهما وسلم الكل فإنه يجوز كما في
 الهداية والخانية فاقهم واراد بالمتصل التابع لما في الهداية رهن سرجا على دابة أو لحاما
 في رأسها ودفع الدابة مع الـ مرج أو اللجام لا يكون رهنًا حتى يفرغه منها ثم يسلمه إليه
 لأنه من توابع الدابة بمنزلة الثمرة للنخل حتى قالوا يدخل فيه من غيره كراقتي وعبارة
 الخانية لو قال رهنك هذه الأرض وفيها زرع أو شجر أو ثمر على الاشجار جاز ويدخل
 الكل في الرهن ولا يدخل الزرع والثمر في البيع الا بالذ كروفي الرهن يدخل بغير الذ كرو
 لان الرهن لا يصح بدون ذلك فيدخل الكل بهيها انتهى والله تعالى اعلم (مسئل)
 بافادته من بيت مال مصر في غرة جادی الاخرة سنة ١٢٨٠ مضمونها في رجل
 على قيد الحياة معترف ان بذمته مبلغا لرجل متوفي وانما يدعي بان له شئنا رهنًا لطرف
 المتوفي فهل الحكم الشرعي يقتضي تحصيل قيمة المعترف به ابتداء وضعه الى مخلفات
 المتوفي وبعده ينظر ما يدعي به من الرهن أو يصير ابقاء التحصيل الى رؤية ما يدعيه وما
 هو الحكم الشرعي (اجاب) حيث كان الرجل المذكور مقرًا بالدين للبيت فإنه يؤمر
 بادائه معاملة له باقراره الا أنه حيث ادعى ان له رهنًا عند رب الدين فإن كان واداه مقرًا
 بذلك لا يجبر المديون على اداء الدين الابه - ادا حضار الرهن فإن احضره أمر بدفع الدين
 وبعده يسقط الرهن ولا يؤمر بالاداء قبل الاحضار لئلا يكون رب الدين مستوفيا مرتين
 على احتمال هلاك الرهن مرة باداء الدين ومرة بهلاك الرهن لأنه يهلك بالاقبل من قيمته
 ومن الدين وان كان منكر الرهن فكما ان لا واداه مطالبة المقر بالدين المقر به حالا
 فكذلك ادعى الرهن اجبار خصمه على الخصومة معه فيما ادعاه حالا فاذا كانت له بينة
 حاضرة واقامها وثبت دعواه بالوجه الشرعي لا يؤمر باداء الدين أيضا الابه - ادا حضار
 الرهن فإن كان الرهن هالكًا يسقط الدين بمقدار قيمة الرهن فإن زاد الدين عن القيمة
 أمر المديون باداء الزيادة وان نقص كان الزائد في قيمة الرهن امانة لا يضمن الا بالتعدي
 وان كان الدين قدر القيمة سقط الدين فقط والله تعالى اعلم (مسئل) بافادته من
 بيت مال مصر في يوم الاربعاء ١٨ صفر سنة ١٢٨٢ مضمونها انه جاز استعراض
 دراهم من مال الايتام بموجب رهونات تؤخذ على المديونين من بعد القبض والحيازة
 الشرعيين واجراء الدور الشرعي معهم وحيث تصادف حضور حسين افندي عبد الحليم
 يرغب رهن منزله المستبد الا نشاء والعمارة المكاتن بخط السيدة زينب وباطلاع
 حضرة مفتي افندي الديوان على جهة الشرعية توقف في قبول الرهن المذكور ورغب

١٢٨٠

صفر سنة

١٨ ١٢٨٢

ربيع الثاني
٣

١٢٨٢

جادی الاولی

١٢٨٢

٤

الاستفتاء من حضر تكلم عن الحكم الشرعي ليعتمد الاجراء بموجبها فاقضى ترقيمه لحضر تكلم
والحجة مرفوعة معه مؤمل من بعد تشریفها بالمطالعة ورود الافادة بقبول الرهن المذكور
أو عدمه (اجاب) بالاطلاع على حجة الانشاء المحكي عنها المؤرخة ١٧ محرم ١٢٨٢
دل مضمونها على ان حسينا أفندي عبد الحليم يملك بناء المكان المذكورين بها والمقرر في
مذهب الامام ان رهن البناء لا يهضم فهو قاسد بدون رهن الارض والارض ليست
ملكاً له والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من بيت مال مصر مؤرخه في ٢ ر سنة ١٢٨٢
مضمونها انه جار رهن عقارات بصندوق الايتام التابع لبيت المال واجراء الدور الشرعي
مع المديونين الا انه يوجد في بعض الاوقات اثنان أو أكثر يملكون منزلاً كاملاً وكل منهم
تأبى تمسكه لمصلحة معينة بالحجة الشرعية فهل اذا رغبوا رهن المنزل المذكور اعتماداً على
الملك الشرعي يسوغ قبول ذلك ويصح الرهن منهم من بعد حصول القبض والحيافة
الشرعيين أم كيف (اجاب) رهن شخصين فأكثر عيناً مملوكة لهما عند رجل واحد في
عقد واحد نظير دين عليهما صحيح لازم مع التسليم والقبض معوز الامتياز فامرغالا مشغولاً
بحق الراهن بميزالامشاعا فلا يشوب في رهن الاثنين من الواحد لوجود القبض بحالة
فصار كل رهن الواحد من الواحد ويمسكه المرتهن رهننا بكل دينه على كل منهما حتى
لو ادى أحدهما ما عليه لا يكون له ان يستخلص شيئاً من الرهن لان فيه تفريق الصفقة
على المرتهن في الامساك كما افاده الاتفاق قال في الدرر وان رهنه او احداً من عليهما صحيح
بكل الدين ويمسكه الى اسقيفاء كل الدين اذا لا يشوب انتهي وكذا الحكم اذا كان الراهن
متعدد والمرتهن كذلك فـ رهننا العين معاً بقدر واحد ولم يقل كل منهما رهنه فحقق
فان الرهن صحيح أيضاً قال في نور العين من الفصل الثلاثين رهننا عينا عند رجلين جاز اذا
لا يشوب في الدين الا اذا قال كل منهما رهنه فحقق فحينئذ لا يجوز انتهي والله تعالى
اعلم (سئل) من طرف بيت المال عن الحكم في رهن منزل على مبلغ للصندوق بحيث
يكون الرهن بحجته فهل يصح وارسله بالحجة المذكورة للاطلاع عليها (اجاب) مجرد
رهن الحجة لا يفي بـ رهن المنزل ولا يترتب عليه الثمرة المقصودة من رهن المكان كما صار
ايضاحه سابقاً من هذا الطرف وحضره فقهي مجاز الاحكام وخلافه فيما كتب لبيان
حلية صندوق الايتام شرعاً وايضاً قد وجدت الحجة المذكورة مصرحة بان المملوك هو
البناء المستبدون الارض والبناء القديم ومجموع على ما ذكره كبحر لجهة اصله ورهن
البناء المملوك بدون الارض لا يصح كما لا يصح رهن الوقف ايضاً وحيث المقصد
افادة الحكم الشرعي لم شرحه للعلومية والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من
الحفاظة في ١٢ جاسنة ٨٤ غرة ١ مضمونها الاستفهام عما اذا كان أحد يرغب
رهن اطيافه على دين مطلوب منه وتحديد ميعاد لسداد الدين المرقوم وانه ان لم يسدده
في الميعاد يصير بيع الاطيان المرهونة وايقاع البيع بمعرفة من يوكله متى كانت

تلك الاطيان بلغت حد القيمة حسب ما يقرره اهل الخبرة فهل مع عدم رضا رب الدين بهذا الشرط يلزم المديون بانه عند ايقاع صبيغة الرهن يحدد ميعاد ما معلوم بالبيع اذا لم يوف سواء كانت الاطيان المرقومة تبلغ حد القيمة أو لم تبلغ ام ماذا يكون الاجراء وان كان المديون غير قابل لتحديد الميعاد المرقوم فعند حلول ميعاد سد الدين ان تأخر عن السداد ما يكتفون اجراؤه فيما هو مقرر من الحصول الدائن على حقه فلزم تحريمه لمخضرتكم الامل ورود الافادة عما يقتضيه الحكم الشرعي (اجاب) لا يجبر المديون على التزامه بما رغبه رب الدين من أنه عند حلول اجل الدين تباع الاطيان المرقومة ولو بدون قيمتها واذا تم الرهن مستوفيا شرائط الصحة وحل اجل المضروب يؤثر الراهن أو وكيله ببيع الرهن ان لم يوف الراهن المرتهن بدينه عند حلول اجله فان امتنع عن بيعه يجبر على بيعه فان امتنع باعه القاضى أو امينه أو ولى المرتهن حقه كما مر حوايه في معتبرات المذهب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دين عند آخر مؤجل الى شهرين وللدين آلة لدق البن موضوعة تحت يده في مكان معلوم رهنها على الدين المذكور وقال له ان لم أعطك دينك بعد مضي الاجل المرقوم فهى يبيع لك بمالك على فهل اذا لم يوفه بدينه المذكور عند الاجل المرقوم لا يكون هذا البيع جائزا عليه ويكون هذا الشرط باطلا (اجاب) البيع المذكور حكمه حكم الرهن على ما عليه العمل فالمرتحن حينئذ العين الى أن يصل اليه ماله فان لم يدفع المديون ما عليه من الدين يؤثر ببيع الرهن باذن المرتحن لو فاء الدين من ثمنه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل رهن عقاره عند رجل على مبلغ معلوم من الدين رهنها شرعا وقبضه المرتحن وصار يؤاجره لانس ويقبض اجرة منهم بدون اذن الراهن حتى حصل في العقار المرهون تخريب بسكنى المستاجرين ونقصت قيمة العقار بسبب تخريبه بسكنى المستاجرين فهل يكون للراهن تضمين المرتحن ما نقص من قيمة الرهن ويسقط من الدين بقدره (اجاب) يضم من المرتحن باعارته الرهن وايداعه واجارته واستخدامه بدون اذن الراهن ضمان الغصب فلو هلكت العين او نقصت قيمتها قدرا أو وصفا لا تراجع السعر في حالة من الاحوال المذكورة يكون ضمانها على المرتحن بالغما ما بلغ فيضمن المرتحن المذكور ما نقص من قيمة الرهن بسبب تخريبه بسكنى المستاجرين بدون اذن الراهن ويسقط من الدين بقدره اما لو هلكت أو نقصت وصفا في يده بدون تعد فيكون مضى وفاضمان الرهن حتى لو زاد المالك عن الدين سقط الدين فقط ويكون الزائد امانة ولا يضمنه المرتحن والله تعالى اعلم (سئل) في مكان مرهون تحت يدرجل على مبلغ معلوم من الدين باعه المرتحن لا خرو سلمه له بدون اذن من الراهن وبدون اجارة منه فهل لا يكون هذا البيع نافذا وان شاء الراهن رده الى الرهن أو يدفع دين الرهن ويقتضيه منه (اجاب) ليس للمرتحن الا انفراد ببيع الرهن بدون اذن من الراهن أو اجازة والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة وبنتها عمل كان

١٢٨٤

٢٦

صفر

١٢٨٥

١٥

جادی الثانية

١٢٨٥

٤

ربيع الثاني

١٢٨٦

١٣

حصة في عقار بالاثوث عن مودتهم باعته ايجباين معلومين لرجل بيع وفاء وسلمتها
له قبل قبض الثمن على انهما ان ردقا عليه الثمن يرد عليهما الحصة المذكورة ولم يحصل
التمديد بوقت فاخذ قائمه الثمن بعد استيلاء المشتري على المبيع بيع وفاء المذكور
وتحرر بذلك حصة من قاضي اسوان ثم ان المشتري باع تلك الحصة لرجل آخر بدون
اذن المالكين فهل يكون حكم بيع الوفاء المذكور حكم الرهن ولا ينفذ بيع المرتهن
بدون اذن الراهن وللا راتين المذكورتين فسخ البيع ودفع الثمن الذي قبضته من
المشتري ويؤمر المشتري الثاني بردا المبيع الى مالكه اذ ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي
(اجاب) نعم - حكم بيع الوفاء حكم الرهن في جميع الاحكام على الصحيح فلا ينفذ بيع
المرتهن بدون اذن الراهن ولا راتين المذكورتين فسخه ودفع الثمن الى المشتري واسترداد
المبيع اليهما وان كان رهن المشاع فاسد السابق الرهن على الدين ووجود القبض
قبله والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اقترض من آخر مبلغا معلوما من الدراهم ووضع
عنده داره رهننا شرعا فارغا غير مشغول مستوفيا لشرائطه الشرعية ثم مات كل من
المقترض الراهن والمستقرض المرتهن عن ورثة وعلى المستقرض ديون أخرى باهية ولم
يترك سوى الدار المرهونة فهل تكون ورثة المرتهن احق بالرهن من بقية الغرماء الى
حين استيفاء دينهم من ثمنها وما فضل يصرف لباقي الغرماء (اجاب) المرتهن احق
بالرهن من سائر الغرماء اذ توفرت شرائط الرهن المعبرة بقدوم ورثة المرتهن في استيفاء
دين مودتهم من مال الرهن وان بقي شيء فلباقي غرماء المديون حيث لا مانع والله
تعالى اعلم (سئل) بافادته واردة من حضرة وكيل مفقوش اقاليم قبلي في ٢٨ ذى الحجة سنة
٨٦ نمرة ٨٦ مضمونها انه لما كنا بالمرور بجهة اسنا قد حصل التشكي لنا من المرأة
زبيدة وبنتها زهرة من اسنا بانهم ما باع ما حصتهم في القصة والوكالة الكائنين باسنا
الى السيد احمد رمضان من الناحية بيع وفاء بثمن معلوم بموجب حجة محررة من محكمة
اسوان مدون فيها بانهم امتي ردنا الثمن يرد عليهما ما حصتهما المذكورة وان المشتري
المذكور باع تلك الحصة لخلافه ولما رغبنا رد الثمن ورد الحصة عليهما كافي الحجة
حصل التوقف من المشتري اخيرا وقد ابرزنا فتوى شرعية تتضمن الحكم الشرعي بفسخ
البيع فبالاقتضاء نهنا على ناظر قلم دعاوى مديرية اسنا بمراجعة الحجة على اصلها
والاستفهام من المشتري عن الشروط فوردت افادته تتضمن اجراء مراجعة صورة الحجة
على اصلها ووجدت كما هي وانه بالاستفهام من المشتري قال ان البيع له بيع وفاء أي
منى ردنا اليه الثمن يرد حصتهما اليهما وبالتصادف تقدم عرض من المشتري الثاني الذي
هو الشيخ محمد حسين مصطفى قاضي اسنا سابقا بالتضرر من مطالبة برد المبيع وطى
عرضه فتوى شرعية بجواز البيع وحيث انه يلزم رؤية هذه المسألة بطرفي حضرتم
اقتضى توقيمه ومعه صورة الحجة والفتوى بين وعرض وشنة للنظر فيها وما يقتضيه الحكم

١٢٨٦

١٧

شوال

١٢٨٦

١٣

الشرعي يفاد عنه من حضرته لم ينظر ويجري اللازم (أجاب) قد صار الاطلاع على صورة الحجة المهررة ببيع الحصة المذكورة المؤرخة بغرة ذى الحجة سنة ١٢٦٨ وعلى صورة ما تحرر ادناها من المشتري في ١٦ ذى الحجة سنة ١٢٦٨ بأن هذا المبيع صار ملكا للشيخ محمد حسين مصطفوي وعلى الاجابة المهررة على ظهرها من حضرات المشايخ المذكورة اسماءهم تحت تلك الاجوبة المتضمنة ان البيع المذكور على الوجه المهرر بتلك الصورة ليس من باب بيع الوفاء ولا يجبر المشتري على تسليم المبيع للبائعتين عند رد الثمن وهذه الشروط الصادقة غير لازم ولا يجبر على الوفاء به باتفاق وليس هذا من محل الخلاف الواقع بين الامام وصاحبيه حسب ما هو مطور بهذه الصورة وعلى الجواب المعطى من المشتري الاول المصريح فيه بان شرط تلك الحصة هو من باب بيع الوفاء واحال ذلك على جهة الشراء وذلك الجواب في ١٣ ذى الحجة سنة ١٢٨٦ وعلى الفتوى المهررة من هذا الطرف المؤرخة في ١٧ رجب سنة ١٢٨٦ المسطرة في كتاب الرهن في هذا التار يخ المتضمن سؤالها الاسـ تفهام من حكم بيع الوفاء وعن عدم تفاد بيع المشتري الاول للثاني بدون اذن البائعتين بيع وعاء وجوابه ان حكم هذا البيع حكم الرهن وانه لا ينفذ بيع المرتهن بدون اذن الراهن وللمراتين فنقضه ودفع الثمن الى المشتري واسترداد المبيع اليهما وان كان رهن المشاع فاسد السبق الرهن على الدين ووجود القبض (والافادة عن ذلك) ان الذي يفهم من صورة تلك الحجة ان البيع الصادر من المراتين المذكورتين هو بيع مطلق عن شرط الوفاء وانه بعد تمامه عهد المشتري اليهما برد المبيع اليهما متى ردنا عليه الثمن وقد ادعت البائعتان بان البيع المذكور قد سبق منهما في زمان سابق ببلدة أخرى وقد جدد له لدى كاتب تلك الحجة فاذا كان الواقع كما ذكر يكون في تلك المسئلة خلاف بين الامام وصاحبيه فعلى قول الامام بالتحاق الشرط بالعقد وان لم يكن في صلب العقد ولو بعد الجلس على أحد قوليه المصحح منهما يكون حكم البيع المذكور حكم الرهن على أحد الأقوال فيه و يترتب عليه عدم تفاد بيع المشتري الاول الى الثاني بدون اذن البائعتين وعلى قول صاحبين لا يلحق الشرط المذكور بالعقد وهو المرجح فعلى قوله ما المذكور يكون بيع المراتين المذكورتين باتا ولا يتوقف بيع المشتري الاول الى الثاني على اذنهما والذي أفتى به في التحيرية والمحامدية ان شرط الوفاء اذا صدر بعد العقد متاخرا عنه بان عهد المشتري الى البائع بعد البيع برد المبيع عند رد الثمن كما عوا المتبادر من تلك الصورة فان كان الثمن من المثل أو بغيره يسير يكون البيع باتا ولا يجري عليه حكم الرهن وأما اذا كان بغيره فاحش مع علم البائع به فهو رهن وأما اذا صدر البيع ابتداء على انه بيع وفاء فحكمه حكم الرهن في سائر الاحكام وهو المصحح طبق ما فتيتا به سابقا في الفتوى المذكورة اذ موضوعها صدور البيع المذكور بشرط الوفاء وهو الذي عليه العمل والفتوى واهـ ترفا المشتري الاول في جوابه المذكور بان البيع المذكور صدر له على انه بيع

وفاء لا يكون حجة على المشتري منه حيث حصل بعد البيع الثاني والمخلص في هذه القضية ان تحصل المرافعة بين البائعين والمشتري الاخير فان ادعنا ان البيع الصادر منهم المثلث تری الاول كان بيع وفاء بان شرط الوفاء في صلب العقد ابتداء وان ذكر المشتري الثاني ذلك وادعى البتات فاقول له على المعتمد وان اقام الفر يقان البينة فبينتة الوفاء أولى استفسانا كما ذكره في رد المختار قبيل الكفالة وامادعوى الاتفاق في الجواب المهرر على ظهر صورة الحجة المذكورة فلا صحة له وقد ظهر اختلاف موضوع الاجوبة المهرر على ظهر ثلاثا لصورة وموضوع جواب الفتوى المهرر من هذا الطرف سابقا والله تعالى اعلم (مسئل) في رجلين يملكان أرضا مشاعة مشاعة بينهم امناصفة استأجرا أحدهما الشر يكتن حصصا لا خرمدة معلومة ودفع اجرتها لشر يكتن و بعد ذلك ظهر ديون على أحدهما الشر يكتن المؤجر وادعى أحدهما الدائنين ان الحصص المستأجرة المشاعة ارتبتها من مال الكها بموجب سند تحت يده مؤرخ بتاريخ سابق على تاريخ الاجارة من الشر يكتن وأنه يستحق وضع يده على تلك الحصص المشاعة بطريق الرهن ويريد دفع يد المستأجر عنها والماله انه لم يسبق له وضع يده عليها ولا تقدر بالرهن المذكور حجة شرعية مع بقاء الارض على الشئ يوع فهل لا يصح رهن المشاعة المقابل للقسمة ولا يتم الرهن بدون قبض المرتهن وتكون اجارته للشر يكتن صحيحة (اجاب) ذم لا يصح رهن المشاعة بدون اقرار ولو قبضه المرتهن شائعا فالرهن المذكور على الوجه المستطور غير معتبر شرعا ولا يمتاز المرتهن به عن سائر الغرماء واجارة المشاعة من الشر يكتن صحيحة حيث لا مانع والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل يملك بستانا أرضا واشجارا ملك رقبته رهنه عند رجل آخر على دين شرعي مقبوض بيده تقدا وادعاه وهو حال مستحق الدفع واستلم المرتهن البستان المذكور ووضع يده عليه مدة من الزمان وتجر به حجة شرعية والآن طالب المرتهن من الراهن اداء ما عليه من الدين فادعى الاعسار وان البستان المذكور ملك لاولاده آل أبيهم بالارث من والدتهم فوجته وأنه باعه لمامن مدة سنين قبل حصول الرهن المذكور والحال انه حصلت منازعة من اولاد الراهن البالغين المذكورين في خصوص هذا البستان يمثل هذه الدعوى وادعوا بانهم ملكهم آل أبيهم ثلاثة ارباعه بالارث من والدتهم وآل أبيهم جميعه بالشراء السابق على الرهن من أبيهم المذكور وان أباهم مديون لوالدتهم يدين يستغرق الربع المستحق له بالارث منها ثم به. لذلك حضر الاولاد المذكورون لدى المحاكم الشرعي وصعد قواعلى صحة الرهن الصادر من أبيهم وأنه شرعي صادر من أهله مضاف الى محله وأقروا أيضا بأنه ليس لهم في البستان المذكور ملك ولا حق ولا دعوى بوجه من الوجوه الشرعية وانما هو ملك أبيهم الراهن المذكور يتصرف فيه كيف شاء تصرف الملاك في املاكه فهل والحال هذه لا ينفذ اقرار الراهن على المرتهن ولا تسع دعوى اولاده بأنه ملكهم على الوجه المستطور ولا يعد هذا من مواضع الخفاء حيث اترفوا أنه ملك لأبيهم بعد منازعتهم

المذكورة

المذكورة على الوجه المعلوم ويجوز الرهن على اداء المبلغ الذي قبضه من المرتهن واذا
تحقق للمالك الشرعي انه لا نفقة عليه ولا عروضة ولا عقار سوى البستان المذكور
ومغل سكنه يابره ببيع البستان المذكور واذا امتنع من البيع يبيعه القاضي جبرا
عليه ويكون المرتهن احق به من بقية الدائنين ما حيث استوفى شرائطه المعتبرة (اجاب)
نعم لا ينفذ اقرار الرهن المذكور على المرتهن ولا يسمع دعوى اولاده المذكورين على
الوجه المعلوم لتناقضهم في غير موضع الخفاء والحال هذه واذا امتنع الرهن المذكور
من بيع الرهن لاداء الدين الشرعي المحال يجبر على بيعه فاذا امتنع باعته القاضي أو
أمينه لاجل المرتهن واوفاه حقه والعهد على الرهن كما نقله في رد المحتار عن الولوالجية
والله تعالى اعلم (سئل) بافادته وباعه لاهاسؤال مؤرخة ٢٧ ربيع الاول سنة ٩٠
واردته من بيت مال مصر بالاسم تفهام عن الحكم الشرعي وصورة السؤال في رجل رهن
عنده منزلا على مبلغ قرض اقترضه منه رهنا صحيحا ثم عيا بايجاب وقبول شرعيين
ووضع المرتهن يده على المنزل المرقوم ووكّل الرهن المرتهن في بيع الرهن ان لم يف
بالدين في الميعاد المتقدر بينهما وكالة صحيحة شرعية صادرة في عقد الرهن ثم مات الرهن
ومضى الميعاد المذكور وامتنع الورثة من البيع فهل للوكيل المذكور بيع المنزل
المرقوم جبرا عن الورثة وقد دون الوكالة على الوجه المعلوم ولا يلزمه لا تبطل بموت الرهن
وما الحكم في ذلك (اجاب) اذا كانت وكالة الرهن للمرتهن ببيع الرهن عند حلول الاجل
مشرودة في صلب عقد الرهن الشرعي المعتبر تكون تلك الوكالة لازمة اتفاقا فلا
تقبل بعزل الرهن ولا بموته وللوكيل المذكور بيع الرهن بقرينة عند حلول الاجل
وايمر لورثة الرهن بعدم مونه منع الوكيل من ذلك والحال هذه حيث لم يوفوا الدين
كذلك لو كان حيا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مدين لا يملك الا منزل سكنه اوداد
رب الدين جبره على سداد الدين فطالب الامهال حتى يبيع المنزل المذكور وفي الدين
فلم يجبه الى ذلك ثم طلب منه رهن المنزل المذكور وتحت يده الى اجل معلوم بحيث اذا لم
يوف الدين يكون وكيله في بيع المنزل المذكور الى ولده بقدر الدين والحال ان قبة
المنزل اضغاف ذلك فاني المدين الرضا بذلك الرهن على هذه الصفة فاكراه بالمحس المدين
على الرضا بذلك وكتب بذلك ورقة حاتمة المحس بدون اطلاع المحس وكومة وبدون كتابة
حجة شرعية والزعم وهو في السجدة أيضا على الختم على تلك الورقة وتسليم حجة المنزل
المذكور فهل بعد ثبوت الاكراه المذكور بالوجه الشرعي لا يكون هذا الرهن صحيحا
والحال ما ذكر (اجاب) اذا ثبت الاكراه بالمحس المدين على هذا الرهن بالوجه الشرعي
يكون للرهن بعد نزوال الاكراه منه اذا لم يوجد منه ما يفيد الرضا به صريحا او دلالة
والله تعالى اعلم (سئل) على ورقة افتاتمة دمة للعقانية بامضاءه وكتابه ديانة وهم
الخواجه طناشي بنى وشركاؤه ابراهيم خليل مؤرخة ٩ محرم سنة ٩٣ وعليها تاشير
من سعادة رياض باشا بنظر ذلك بطرف حضرة الاستاذ مفتي السادة الحنفية ورفاد

١٢

١٢٩٠

ربيع الاول

٢٤

١٢٩٠

رمضان

١٩

١٢٩١

الجواب في رجل حضر مقيم بدينه درجدة اسمه عبد الرحمن باجنيد يملك بذلك البندز
 نصف حوش وكم امل منزل ساكن فيه وعليه ديون لرجل من تجار مصر واشخصين
 أحدهما من جدة والثاني من مكة المشرقة فذهب المديون مع دائنه المقيم معه بجدة
 الى مكة واجتمع مع الدائن الذي بها واتفق معه - ما على أن يرهن تحت يد أحدهما
 نصف الحوش وتحت يد الآخر كامل المنزل فتوجهوا الى قاضي مكة وماع المديون
 للدائن المقيم بجدة نصف الحوش يبيع وفاء - كتب له قاضي مكة حجة شرعية مضمونها
 اشترى الشيخ علي باعشن من عبد الرحمن باجنيد حصة قدرها النصف في حوش ببندر
 جدة محمد ود بكذا يبيع وفاء وأمانة بثمن قدره من الريالات الفرائد - عدد ٢٤١٧
 حالا مقبوضا وتواءد المتبايعان على أن عبد الرحمن باجنيد - البائع يدفع للشيخ علي
 باعشن المشتري مثل الثمن بعد خمسة عشر شهرا أو أنه إذا دفع اليه مثل الثمن يرد اليه
 نصف الحوش وان لم يرد اليه مثل الثمن يكون الشيخ علي باعشن وكيله فوضا ببيع
 نصف الحوش المذكور ببيعها بما يلقبض من الثمن بقدر دينه ان وفي واشهد المديون
 المذكور أنهما على نفسه بين يدي ذلك القاضي أنه رهن المنزل تحت يد الدائن المقيم بمكة
 فكتب له القاضي حجة شرعية بذلك مضمونها أقر الشيخ عبد الرحمن باجنيد في صحته
 واشهد على نفسه بأن عليه لكرم السيد ابراهيم بن عبد الله مبلغا قدره من الريالات
 الفرائد عدد ٢٩٠٠ دينارا لازما وحقا واجبا بسبب صحيح شرعي وأنه قدره رهن هذا الدين
 جميع البيت الكامل أرضا وبناءا - كائن ببندر جدة بجميع حدوده وحقوقه ومرافقه
 كلها رهنا صحيحا سلمه له وقبضه منه بجميع حدوده كلها ومرافقه رهنا مقبوضا ومسلما
 محوزا بجميع حدوده وحقوقه وسلم الراهن للارتهن حجة البيت المذكور الشاهدة للراهن
 بالملك وارضخ القاضي كتابا مختصرا في ٦ شعبان سنة ١٢٩٩ ثم ذهب صاحب الدين
 الذي في مصر الى جدة ليستخلص دينه فلم يجد للمديون مالا غير المنزل ونصف الحوش ولم
 يجد مالا في يد أحد غير ما الكه ما فوكل نضاما مقيما بجدة في استيفاء دينه فوضع الوكيل
 يده عليهم ما ثم حضر الموكل الى مصر فعارض الوكيل كل من الدائنين الآخرين وزعم
 كل منهما أنه أحق برهنه متمسكا بحجته التي تحررت له فهل والمحال - أنه يكون يبيع
 نصف الحوش المذكور ببيع وفاء رهنا ورهن المشاع لا يصح وتوكل البائع وفاء
 للمشتري بالبيع بناء عليه لا يفتضي اختصاصه بالثمن حيث لم يصدر منه بيع والمنزل
 وان كان كاملا أرضا وبناءا لا يكون رهنا - صحيحا لازما حيث لم يثبت تسليمه للارتهن فارضا
 غير مشغول بما يمنع صحة الرهن شرعا ولا عبرة بما هو مدكود في حجة الرهن من قوله رهنا
 صحيحا سلمه له وقبضه منه محوزا حيث كان مجلس القاضي الذي حصل فيه الاشهاد في
 بلاد غير البلد الذي فيها العقار - لا بما افاده كثير من حضرات المتعاقبي من أنه يشترط
 صحة الرهن أن يكون محوزا مقرضا غير مشغول بحق الراهن بميزالامشاعا مقبوضا
 والتخلية بين الرهن والمرتهن وان كانت قبضا لكن على وجه يتمكن فيه المرتهن من

القبض بلا مانع ولا حائل وان يقول الراهن لارتهن خلعت يديك ويدينه فلم يبق له او كان
 بعيد الم بصر قابضا وان اقرارا البعيد بالتسليم والقبض لا يصح به القبض وعلى فرض
 ان الاقرار الذي وقع بين يدي القاضى اخبا رعن مقدره من سابق لا يقتضى صحة
 الرهن حيث لم يثبت تسليم المرهون فارغا غير مشغول خصوصا اذا تحققت سكنى
 الراهن فيه وقت الرهن فلا يحتاج بالحجبتين المذكورتين أصلا ولا يسقط الدائنان بفن
 نصف المحوش والمنزل ويكون لصاحب الدين الذي يضره من ارضه ما بقدر دينه أو
 كيف الحكم (أجاب) الصحيح ان بيع الوفاء حكمه حكم الرهن في جميع الاحكام
 فتراهى فيه شروطه التي من جملته ان لا يكون مشاعا وبناءا على ذلك لا يصح بيع الوفاء
 في نصف المحوش المذكور بل يكون رهنا فاسدا ولا يوجب هذا البيع اختصاص
 المشتري بمقدار الثمن اذا كان الدين سابقا على الرهن بخلاف ما لو سبق الرهن الفاسد
 الدين فان الرهن وان كان فاسدا الا انه يعطى حكم الصحيح في هذه الحالة من تقديم
 المرتهن على سائر الغرماء كما صرحوا به ورهن المنزل الكامل ارضاً وبناءاً المذكور وان
 توقفت صحته على قبض المرتهن فارغا غير مشغول بامته الرهن ولا تسكنى فيه التخلية مع
 البعد مالم يمض زمن يتمكن فيه من القبض الا ان الراهن لو ثبت اقراره لا يخبر برهن
 صحيح مقبوض يعامل بموجب اقراره ويؤاخذ به حيث لا مانع اذا اقر ارجحة على المقر
 والله تعالى اعلم (سئل) با فائدة من محافظة صر بناء على افادة من ديوان الحفائية ومعهما
 سؤال صورته في رجل اقترض من آخر مبلغا الى اجل مسمى ورهن تحت يده مقرضه
 منزلا وورشته مع كامل عدتها الثابتة والمنقولة التجارية جميع ذلك في ملك الراهن بدون
 شرك ولا منازع تامين على مبالغ القرض بوجوب رهن شرعي وقد وكل دائنه المذكور
 في بيع كامل الرهن با شاء لمن شاء لى تاخره عن ايفاء الدين وتسديد مال القرض منه
 وقد قبل الدائن تو كيله عنه في ذلك وتدون كل ذلك في حجة الرهنية المذكورة ثم الدائن
 المذكور اعاره دينه كامل العين المرهونة لينتفع بالسكنى مع عائلته في المنزل وتجري
 حركة اشغاله في الورشة وعدتها مدة الرهن ولدى حلول اجل القرض وطلب المرتهن
 اعادة الرهن من المستعير ليحضر مفعول شروطه اتضح ان الراهن قد اضر الورشة
 المذكورة لاخر بدون علم المعير فهل للمعير شرا عافى لا يجازى المعطى من المستعير للاستاجر
 (أجاب) اذا صدر الرهن مستوفيا شرائط الصحة والتمام الشرعية لا يكون لكل من
 الراهن والمرتهن اجارة العين المرهونة من اجنبي بدون اذن الاخر فاذا اجره الراهن
 بدون اذن المرتهن أو اجازته بعد صدور الاجارة يكون لارتهن فسخا الاجارة المذكورة
 واسترداد العين المرهونة الى يده الى استيفاء حقه بقبض الدين من مديونه أو بيع
 الرهن واستيفاء دينه من ثمنه على ما شرط اذا لم يوجد ما ينقض الرهن واعادة الرهن من
 راهنه بعد تمامه لا توجب نقض مقداره والله تعالى اعلم (سئل) عن حادثة سئل
 عنها حضرة مفتي نغرسكندرية نص سؤالها في رجل استلم أرضا ميرية باذن من الحضرة

المخدوية بشرط أن يبنى فيها بيتا ومتى أتم بناؤه تصير الأرض ملكا له ثم انه يبنى بعض البيت ولم يبنه ثم باع البناء لشخص آخر ولم يبن ذلك الآخر فيه شيئا ثم باعه لشخص ثالث والشخص الثالث وقت الشراء أخبر وكيل المحضرة المخدوية بذلك وسلم له في ذلك ثم انه أكل البنين حتى صار بيتا كاملا ثم ظهر شخص يدعى ان البناء الذي أنشاه الاول رهون عنده على مبلغ والحال ان مدعى الرهن لم يستلم ما بناه الاول ولم يضع يده عليه لآن ولم يقيد ذلك الرهن بأى محكمة من المحاكم الشرعية وانما البيت بأكمله تحت يد الشخص الثالث الذي أتم بناءه وما زال متصرفا فيه تصرف الملاك في املاهم الى الآن مع معاينة مدعى الرهن التصرف المذكور ومعاينته ايضا كمال البناء وغير ذلك من التصرفات وقدرة المدعى المذكور على الدعوى وعدم مانع يمنعه عنها فهل يكون رهن البناء القائم على أرض مملوكة لا غير غير صحيح حيث كان بدون الارض وبدون قبض أو به ما يلا اذن مالك الارض وحينئذ فيكون بيع البناء من الثاني والثالث صحيحا والحال ان البيع الاول والثاني كلاهما حصل فيه التقابض الشرعى على وجه الصحة ومعلوم ان المثلث أجاب حضرة حيث الامر ما ذكر في السؤال فكل من البيعين الاول والثاني صحيح فاذا مفيد لمحكمه من ملك المشتري للبيع وجواز تصرفه فيه بما شاء من أنواع التصرف تصرف الملاك في أملاهم بدون معارضة احدكم في ذلك بدون وجه شرعى كما رضى مدعى الرهن المذكور فان دعواه المذكور كورة غير معتبرة ولا مسبوقة شرعا ولا يستحق بها شيئا من البناء ولا يتزع منه شيء من يد المشتري الثاني بمقتضاها بل يبقى تحت يد المشتري الثاني على ما تقدم والله أعلم (أجاب) ماتعنه جواب المرحوم الاستاذ مفتي الثغر السكندري بهذا موافقا لشرعا حيث كان الرهن المذكور على الوجه المسطور واستوفى البيع شرائطه المعتبرة شرعا والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من ضبطية مصر في ١٨ ذى القعدة سنة ٩٦ حاصلها الامل من بعدم معلومية حضر تكم ما وردت به افادة مديرية أسيوط في ٢ اذى القعدة سنة ٩٦ يصير النظر فيما توضح بالورقتين المختصتين بمسئلة رهن الاطيان الخراجية والافتاء عن هذه المادة كترغوب المديرية لاخطارها وحاصل ذلك انه صدر أمر مديرية أسيوط لمحضرة قاضيها بمساع الدعوى برهنية اطيان خراجية واثبات مبلغ فاروقة والحكم في ذلك فتحرر من حضرة القاضي سؤال لعرضه من طرف المديرية على معتها أو مفتي استئناف قبلى لحصول وقفه في صحة الحكم بالرهن ولما عرض هذا السؤال على حضرة مفتي استئناف قبلى افاده من بيان حضرة نائب أفندي المحكمة من أفاضل العلماء المشاهير في الافتاء الى أن قال فان وافق يصدر الامر بتقديم هذا السؤال اليه وما يفيد به من الوجه الشرعى يكون الاجراء بمقتضاء مكتب من المديرية لمحضرة نائب المحكمة المذكور كورة بطلب الافادة بما تقتضيه النصوص الشرعية في ذلك لافادة حضرة القاضي الموما اليه فكتب حضرة النائب المذكور وافادة عن ذلك السؤال ياتى ذكرها وفي آخرها رغب عرض هذه

١٢٩٤

٢٥

المادة على هذا الطرف للإجابة عما يظهر به إفادته المذكورة (وصورة السؤال المشار إليه المحرر من طرف حضرة القاضي المذكور) في رجل استلم من آخر مبلغا معلوما ورهن له في نظيره قدرا من اطيانه الخراجية المستكفية باسمه بقبائل معلومة وقدم عرضة الديوان بتحرير رجعة الرهنية توفي الرجل المذكور وانحصر ارثه في اولاد بالغين وقاصرين وكان قبل وفاته اقام احدا واولاده الباقين وصيا من قبله على القاصرين منهم ومات مصر او قبل الوصاية بعد موته وثبت ذلك شرعا فالتصديق الوصي من الحكومة بتحرير رجعة ايلولة باطيان والده فورد خطاب من المديرية يتضمن طلب اثبات الرهنية للترهن فصار سماع الدعوى على الوصي المذكور من الرجل المرسوم بيان والده اقترض لنفسه مبلغ كذا واستهلكه في مصالحه ورهن له في مقابلته كذا من الاطيان الخراجية المستكفية عليه وبين قبائلها وحدودها وسلمها له قبل موته والآن عارضه فيها المدعي عليه المذكور وروم دفع معارضته وبسؤاله عن دعواه صدق على موت والده وعلى انحصار ارثه فيه وفي بقية ورثته وعلى كونه وصيا على القاصرين من اخوته وانكر مبلغ الغرض المدعى به ورهن والده اطيانه المذكورة في مقابلته فاثبت الرجل المذكور ذلك بالبرهان الشرعي واليمين الشرعية فهل والحال هذه لا يسوغ الحكم بالرهن للاطيان لوقوعه من المتوفى قبل اذن الديوان وتلقى الوارث له من قبل ولي الامر بدون دين أو يكون الاذن الآن به سماع الدعوى فيه اذنا بالرهن افييد ونا (وصورة الافادة الصادرة على ذلك من حضرة نائب المحكمة المذكورة) الافادة عن ذلك انه ورد امر سعادتك بطلب الحكم عن سؤال حضرة القاضي المرفوق معه وبالإلوة تبين ان صورة دعوى المترهن المستورة به قاصرة وتماها يعلم عاذا كره القاضي في أول سؤاله فاذا ادعى المترهن ان الراهن رهن له مبلغ كذا من اطيانه الاميرية وكذا الحدود وانه سلمها له في مقابلة ما استدان منه وصرفه في لوازمه وهو كذا وعرض عن ذلك للحكومة فقبيل عرضه وكتبت عليه بطلب الاستعلام عن استحقاقه لتلك الاطيان من نحو شيخ القرية وصراها ووجرت الاستعلامات في حياته ثم توفي قبل رد الافادة للحكومة كما ذكره القاضي في أول سؤاله فان دعواه تصح وبعدها بالبرهان يحكم له لاستيفاء العقد شرطه وهو اطلاع الحكومة المشروط لتسام عقد الرهن المذكور في السابغ من القانون الموضوع للاداضي المصري بقوله يجوز رهن الاطيان بالفساد وبقية بشرط ان يكون ذلك باطلاع المديرية ويكون التسكين باسم الذي اخذ الاطيان ولا يتوقف تمام عقد الرهن على الاستعلامات ولارد الافادة عنها ولا الامر للقاضي بتحرير رجعة الرهن لان الاستعلامات امور سياسية لمنع ما عساه ان يوجب خللا في انعقد والامر بتحرير الرجعة لا يتوقف صحة العقد شرعا على وجوده ولا يبطل بمقدمه وتقبل بينة المترهن على الوصي اقيامها من خصم على خصم وليست المسئلة من مسائل الخلاف المذكورة في جامع الفصولين

١٢٩٦

٢٤

ذى الحجة

١٢٩٨

٣٠

لان موضوعه فيما لو كان الرهن قائما هذا ما تبين من فهمه وارجو عرضه على حضرة مولانا
 شيخ الاسلام ومفتي الانام بالازهر لانه المرجوع اليه في تلك المعضلات وتذليلها وقد
 قال الله وفوق كل ذي علم عليم (اجاب) المعلوم ان التجارى عليه العمل في شان رهن
 الاطيان الخراجية الاميرية بتمقيقها بمعرفة المماس السياسية وتطبيق حاله على
 اوامر الحكومة الصادرة في شان ذلك لا اثباته بالوجه الشرعى لان المحكم الشرعى
 مقتضاه عدم صحة رهن الاطيان الخراجية الاميرية ليكون رقبتهما غير مملوكة لمستحقها
 وحينئذ فلا يصح المحكم بصحة رهنها شرعا والحال هذه نعم لو ادعى المرتهن بمبلغ دينه على
 الميت في وجه وصيه واثبته بالوجه الشرعى يحكم له بدينه المذکور حيث لا مانع والله
 تعالى اعلم (سئل) فيما اذا كان على نفس الوصى المختار وفي ذمته دين لاجنبى وهناك
 عقار وارض مملوكة الرقبة وذلك العقار له ولحقه وره القاصر الذى هو تحت وصايته
 المختارة حصته منه فهل يصح له رهن ذلك بما كمله على ذلك الدين الذى بذمه الوصى
 ويكون قرار الضمان في ذلك على الوصى (اجاب) في ادب الاوصياء وفي الخاتمة
 والهداية يجوز للوصى أو الاب رهن مال الصبي بدين انفسهما عند الامام أبى حنيفة
 ومحمد رحمهما الله تعالى استحسانا لانه من باب المحفظ حيث يضمن اذا ضاع وفي الهداية
 لانهم ما يملكان الايداع وهذا انظر في حق الصبي من الايداع لان قيام المرتهن بحفظه
 ابلغ خوفا من الغرامة ولو هلك هلك مضمونا ما نقوه هذا على ظاهر الرواية قال فعلى هذا
 يصبر المرتهن بالهلاك مسدودا دينه والاب والوصى موفيا له ويضمنان للصبي لانهما
 قضيا دينهما بماله فيضمان ثم قال القاضى الامام اذا ضمن كل منهما يضمن قيمة الرهن
 ان ساوت الدين أو نقصت عنه وقدرا الدين ان زادت القيمة عليه لانه في الزائد مودع وله
 ولاية ايداع مال اليتيم والقياس انه لا يجوز للوصى وبه قال أبو يوسف وزفر اعتبارا
 بحقيقة الابقاء وهذا بخلاف الاب حيث يجوز له ان يرهن اجسا عاقبا واستحسانا
 ومثله في المبسوط للمرخى والمهبط وذكر في المبسوط ايضا انه لا يجوز رهنه من اهل الهلاك
 الرهن يضمن كل منهما قيمته كيفما كانت لان كلا منهما غاصب وقال فيه ايضا ان
 الاب لا يصير غاصبا باخذه مال ولده اذله اخذه بجاننا محتاجا للحفظ بدونه فلا يضمن الا
 اذا تلفه بلا حجة وقال الصدر الشهيد مولانا حسام الدين بعدم ما ذكر المسئلة في صفراء
 فيحمل على ان في المسئلة روايتين وفي البغية والاب لا الوصى ان يرهن متاع الصبي
 لدين نفسه فاذا هلك يضمن الوصى قيمته والاب قدر الدين وفي الجامع الاصغر صرح
 رهن الاب لا الوصى لان الاب يبيع مال صغيره بخلاف الوصى فيضمن الاب قدر
 المؤدى يعنى قدر ما يكون به مؤديا دينه لو هلك الرهن والوصى كله ومثله في الملتقط عن
 صدر الاسلام أبى اليسر ايضا قال لان الاب يملك البيع من نفسه بمثل القيمة والوصى
 لا يملكه الا اذا كان خير اليتيم وذكر في الصغرى انه يبيع رهنه ما متاع الصغير بدين

انفسهما استقسانا والقياس انه لا يجوز وهو قول أبي يوسف انتهى وفي تنقيح المحامدية
من الرهن سئل فيما اذا كان لا يتم عقار معلوم جا في ملكهم رهنته أمهم الوصي الشرعية
عليهم يدين استدانته من بعلمها زيد و سلم زيد الرهن المزبور فهل صح الرهن المزبور
اجاب نعم ولا لب أن يرهن يدين عليه عبدا طفله والوصي كذلك قنوا برهن الرهن ولو
رهن الوصي أو الالب مال اليتيم يدين نفسه في القياس لا يجوز ويجوز استقسانا وعن أبي
يوسف انه أخذ بالقياس خاتمة من تصرف الوصي في مال اليتيم ومثله في شرح السكندر
للعيني والمسئلة مفصلة في أدب الاوصياء انتهى ومنه يعلم حكم حادثة السؤال والله تعالى
أعلم (سئل) بافادته من مجلس الاحكام في ١٣ جادى الاولى سنة ١٢٠٠ غرة ١٩ مسطرة على
صورة قرار تمهيدى صادر من مجلس الاحكام في قضية الابلاو المرفوع من حضرة محمد بك
صدقي ياور خديوى بتوكيل عبدا لكريم ناجي في مادة الاطيان براوية ابي شعرة مع محمود
صدقي المتضمن استفتاء هذا الطرف عما يقتضيه الحكم الشرعى فيها ويرغب ورود
الافادة بما يقتضيه الحكم الشرعى عنها وما ل هذه المادة الموضوعة بهذا القرار ان محمد
بك صدقي اشترى ثلاثة وتسعين فدانا وكسورا اطيانا عشورية من زعفران معتقة
المرحوم هربك تشريفى ومن يستحق معها وان المذ كورة اخبرت انها مديونة الى
محمود صدقي بمبلغ مائة وخمسين جنهما افره ككيا وان اثنين وثلاثين فدانا من تلك
الاطيان تحت يد محمود صدقي تامينا على ذلك المبلغ وتركت المبلغ المرقوم تحت يد
المشتري لتسليمه لرب الدين واستلام الاطيان منه وان المشتري خاطب عبدا محمدا والى
رب الدين بطلب تسليم الاطيان والمحاسنة على مطلوبه وقية الايجار فلم تحصل ثمرة بل علم
من اقواله اصراره على استمرار غصب الاطيان لانها امدة الثلاث سنوات التى يزعم انها
امدة رهن الاطيان وان لاحق له في وضع يده عليها المدة المذكورة وان مجلس الاستئناف
حكم بعدم احقية محمود صدقي فيما ذكره وان المذ كور وضع اليه على الاطيان حتى
انتهت المدة المذكورة ومن ابتداء شهر مارت سنة ٨٨٠ تاريخ الشراء لفاية بولييه
سنة ٨٢ تاريخ رفع يد محمود المذ كور عن الاطيان عبارة عن ستين وخمسة أشهر
و يطالبه بمبلغ ٣٨٧٩٨ قرشا قيمة ما كان يرجع من الايجار لوكنت الاطيان المذكورة
تحت يده ومحمود صدقي قال ان البائعة المذ كورة وولدها رهننا تحت يده ٣١ فدانا
وكسورا على المبلغ المذ كور المثل جـ ل لمدة ثلاث سنين بموجب شروط مسجلة بالمحكمة
المختلطة تقضى بتصرفه في الاطيان المدة المرقومة بالزراعة والانتفاع بمحصولاتها وسداد
ما عليها الميرى وبمضى المدة المذ كورة يستلم مطلوبه ويسلم الاطيان فاشتم قال انه لا يجوز
بيع تلك الاطيان الا بعد انضاء المدة وخلوها من الهذورات وافاد وكيله على عمر بانه
عند انتهاء المدة يسلم موكله الاطيان بدون توقف وحضرة محمد بك صدقي مستند على سند
الدين وفتاوى قدمها مع صورة السند الى الاستئناف ومن مضبطة المجلس المذ كور علم

ان صورة السند دلت على انه يتضمن اقراره بقرانه المذ كورة بمسديونيتها الى محمود
صدق في مباح ١٤٦٢٥ قرش سابق استيلاؤها اياه والوعد منها بسداد بعد ثلاث سنين
من ابتداء ٢٣ يونيو سنة ٧٩ لغاية ٢٢ يونيو سنة ٨٢ بدون احتساب فائض ما يضاف
تلك المدة وبعد انتهائها يحسب فائض باعتبار ١٢ قرش في المائة اذ لم يصير سدادها في الميعاد
وتأمين المبلغ قدر ضيق المذ كورة بان ترهن تحت يده ٣١ فدانا وكسوراه شوربة
كائنة بحوض الساحل بساقية ابي شعرة وصار الرضا بوضع يده على تلك الاطيان في
زرعها على ذمته الى حين استيلائه على كامل حقه ويسدد امواله من طرفه ويستولى
محصولاتها لنفسه والفتاوى الشرعية مضمونها ان التاجيل في القرض غير لازم وانه متى
وكانت البائنة المشتري في دفع بدل القرض من مالها يجبر المرتهن على قبوله منه ولا
يعتبر عمله بعدم مضي مدية القرض ويكون البيع بعد قبضه نافذا شرطا يؤثر المرتهن
برفع يده عنها فلاجل الوقوف على حقيقة ذلك قد تقررت باتحاد الآراء صدور قرار
تمهيدى عن استفتاء حضرة الاستاذ مفتى السادة الحنفية وشيخ الجامع الازهر عما
يقضيه المحكم الشرعى في هذه المسئلة ويصير احضار سند الدين وأوراق مفردات
القضية ومن مجلس الاحكام يتحرر في حضرة الاستاذ مفتى السادة الحنفية وشيخ الجامع
بالاستفتاء عما ذكره معرفة مديرية المنوفية يصير استحضار المفردات والسند للمجلس
للاظر واجراء ما يلزم (الاجاب) الذي يقضيه المحكم الشرعى في هذه المسئلة ان هذا الدين
ان كان قرضا فتاجيله لا يصح فلا يكرن لازما ولر به المطالبة به قبل حلول الاجل ولو
كان الدين مؤجلا فضاء قبل حلول الاجل يجبر على القبول كما صرحوا به وبان الاجل
حق المدينون فله ان يسقطه كما في الاشباه من المداينات عن الزياي والحمانية كما نقله في
تنقيح الحامدية وبان بيع المرهون موقوف لحق المرتهن الى فسكك الرهن وبان منافع
الغصب كسكنى الدار وزراعة الارض لا تضمن الا في ثلاث في الوقف ومال البيت
والمعد للاستغلال الا اذا استعمل المغصوب بالمعد للاستغلال بسكنى الدار وزراعة
الارض مثلا بتاويل ملك كالشريك أو عدة كالمترتهن وانما اذا صار افسكك الرهن
بدفع الدين أو سقطه نفذ البيع ان لم يفسخه المشتري قبل ذلك لان له حق الفسخ فاذا
زرع المرتهن الارض المرهونة تحت يده قبل قبض الدين وفسكك الرهن لا تجب عليه
اجرتها ان لم يتحقق موجب لها لا سيما مع اباحة الرهن له ذلك وان كان يجبر على قبول
الدين قبل مضي اجله بفرض صحة تاجيله وينفذ البيع باداء الدين وفسكك الرهن
والله تعالى اعلم

• (كتاب الجنایات والديات) •

(سئل) في رجل من الاهالى قتل أخاه ببدون متعمدا ضربها به ولماسئل عن سبب
قتله اياه ادعى انه بسبب كونه وجدها حاملا مع كونها الزوج لها ولماسئل منه

شهود على ثبوت جملها وهي غير متزوجة - اضر اخواتها وشهدن بهمة قول القاتل ثم
 طلب منه شهود آخر خلاف اخواتها فاضرمهم وشهدوا بموافقة دعواه وكان قتله اياها
 قبل وضعها (اجاب) موجب هذا القتل شرعا الاثم والدية المغالطة على العاقلة وعليه
 الكفارة ولا قصاص عليه عند امامنا الاعظم والله تعالى اعلم (سئل) في صبي ضرب
 صبياً بسكين عمداً في بطنه ففتقها وخر جت امعاؤه واستمر المضر وب يومين ثم مات بسبب
 ذلك فهل اذا وجدت بينة تشهد بذلك تسمع الدعوى قبل بلوغ الصبي القاتل وتلزم
 الدية عاقلة - او كيف الحال واذا قلتم بسماع الدعوى ولزوم الدية للعاقلة فن العاقلة
 (اجاب) عمداً الصبي والمجنون والمعتوه خطأ وعلى عاقلة الدية ان لم يكن من العجم والا
 ففي ماله ولا يؤخر الى البلوغ قال في الاشياء الصبي المجنون ورمواخذ بافعاله فيضمن ما اقلعه
 من المال للآل واذا قتل فالدية على عاقلة اهـ ومثل المجنون الماذون كما في حواشيه
 والنخس في ذلك ولي الصبي كالاب والجد والوصي ومحل الوجوب على العاقلة اذا ثبت
 القتل بالبيننة لا بالاقرار الا ان يصحده فيه والعاقلة اهل الديوان وهم العسكر لمن هو
 منهم وان لم يكن القاتل منهم فعاقلة قبيلته وأقاربهم وكل من يتناصره وبه والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل مات من مدة ستين سنة فادعى ابنه الا ان على رجل كبير من
 العرب بان فلانا الذي مات ضرب والده وبطحه ويريد ان يطالبه بارش الجناية التي جناها
 ذلك الرجل متعلاً عليه بانه من جماعته وانه قرينه والحال انه غير وارث فهل لا يجب
 لذلك ولا يكون له مطالبة بشئ من الارش ولا عسرة بتعطله المذکور (اجاب) لا مطالبة
 للمدعى على المدعى عليه بارش الجناية حيث كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم
 (سئل) في امرأة تدعى عن نفسها وبوصايتها على او لادها القصر ان زوجها كان خفيرا
 على بحر بالناحية وفي الصباح وجد ميتا مضر وبها ببلطة في رأسه كسرت جمجمتها ولم يعلم
 قاتله ثم أشيع في الناحية ان رجلا منها توجه الى البحر فوجد رجلا واقفاً فيه ليلة
 قتل المتوفى المذکور فعرّف منه ما رجلا فعند ذلك ادعت الزوجة على الرجلين
 المذکورين اللذين اخبر عنهما الرجل المذکور وعرفت انه كان بينهما وبين زوجها
 عداوة وصهمت على ان الفاعل به هذا الرجلان وقد سئل الرجل الذي أشيع انه اخبر
 عن الرجلين المذکورين فأنكر قوله وخروجه الى البحر وعلمه بذلك فهل يكون في ذلك
 الدية والقسامة ويطلب منها بينة على وجود الضرب المذکور برأس زوجها ام لا تكونها
 هيئت الرجلين المذکورين في الدعوى وأنكر افعاله واذا لم تقم عليهم بينة يقتلهم الله
 لا يكون عليهم ما في ذلك الا اليمين الشرعي وما المحكم (اجاب) اذا ادعت الزوجة القتل
 على معين من غير اهل الهبة الاقرية من اهل الهل الذي وجه دفعه القتل ولم يكن مملوكا لاحد
 وكانت تلك البدة ذات محلات كان ابراء من اهل الهبة وتسقط القسامة عنهم فاذا
 أثبت القتل على من عينته بالوجه الشرعي يحكم بوجبه اذا استوفى الملازم شرعا وان

١٥٦٤

١٩

١٢٦٥

محرم ٩

جادی الاولی

١٢٦٥

٢٩

جادی الثانیة

١٢٦٥

٥

عجزت حلف المدعى عليه بطلبها واما اذا كانت البلدة صغيرة وكان المدعى عليه ماما
 اهلها ولم تثبت دعواه عليه ما فالقسامة والدية على اهل البلدة او دعا قلمهم والله تعالى
 اعلم (سئل) من طرف المحقانية عن رجل وجد مقتولا ومخدوقا في راقية في جهة
 من الجهات واولياء الدم قد نسبوا القتل الى شخص مع لموم بواسطة انه كان يلقي عليه
 اشخاصا يدون قتله وكان المقتول يريد ان يشتمه الى الحماكم فوقع الصلح بينهما
 بحضور قاضي تلك الجهة ولما صار قتله حصر واتهمه القتل في هذا الرجل ولما سئل
 من قاضي الجهة المذكورة عن حقيقة ما يعلمه اخبر ان الصلح الذي اخبر عنه اولياء الدم
 لم يكن مع من اتهموه وانما كان المقتول قبل وفاته ادعى على شخص آخر انه يريد قتله
 وحصل الصلح بينهما وكذب اولياء الدم في دعواهم ان الصلح كان مع الذي اتهموه ومن
 حيث ان اولياء الدم قد برؤا الله بنص الذي اخبر عنه القاضي بان الصلح كان معه
 وصمموا على ان هذا الصلح كان مع الرجل الذي اتهموه وادعوا ان القاضي نسيب
 المحصور فيه التهمة وتحققت صحة ذلك لان ولد الرجل المتهم عقد على بنت القاضي
 وتزوج بها فهل بمقتضى ذلك يصدق القاضي في قوله ان الصلح الذي صار مدة حياة
 المتوفى كان مع الرجل الذي هو مبرأ من اولياء الدم ولا هبة بقول اولياء الدم ان
 القاضي نسيب الذي اتهموه ام لا يصدق في قوله حيث يقال انه يريد براءة نفسه (اجاب)
 الهبة لما يدعيه اولياء المقتول فاذا ادعوا على معين انه هو القاتل وانبتوا دعواهم بالوجه
 الشرعي يحكم عليه بموجبه شرعا ودعوى القاضي ان الصلح المذكور كان مع شخص
 آخر غير مسموعة منه شرعا ولا يترتب عليها شيء والله تعالى اعلم (سئل) من طرف قاضي
 قلوب عن حادثة مضمونها متعلق بقضية قتل وهو قرد اولياء المقتول ان اها الى ناحية
 سندیون ما عدا الانغار المدعى عليهم بقتله سابقا الا في ذكرهم لم يقتلوا القتل ولا
 مدخل لهم في قتله لا مشتركين ولا منفردين وان ذمتهم برؤية من ذلك ولم يطلبوا التداوى
 عليهم بذلك لان قسامة ولا من دية وان الذي صار في قتله ما وقع منهم وادعوا به سابقا
 من ان محمدا وانه عبد رب النبي ولدى المرحوم عبد رب النبي الحشاش واسماعيل بن
 عبد الكريم الحشاش وعلي بن اسماعيل محمود وعبد الرحمن ابن المرحوم حمارة هو يضة
 وعبيد بن عبد الله الحشاش الغائب الا ن باراضى الحجاز الجميع من اها الى سندیون
 المذكورة قعدوا وقتلوا جميعا مصطفى خردا المذكور في الغلاة بعيدا عن البلد جذا في
 مكان لم يكن علوا كالمدعى عليهم ولا لاحد كذلك وبعد قتله في الحبل المذكور نقتلوه من
 الحبل المذكور وذهبوا الى البلد المذكور والقوه في حارة الكفر الشهبان الحيافي بالقرب
 من بيته وانهم هم القاتلون له كما رروا ذلك سابقا وحلفناهم اليه في الشرعية بالجلس
 على نفى الدعوى لجه زهم من اثباتهم او كذلك الا ان عاجزون عن اثبات قتله بالبينة
 الشرعية وقد قرر المدعون المذكورون اهـ لاه ذلك طائعين مختارين بحضور الانغار

المذکورين اصلاه الصميمين على جوددهما هم المشروحة عليهم في بعد الاطلاع على
 هذا نرجو افادة الحكم الشرعي عن ذلك ان كانت القسامة والدية تترتب على باقي اهل
 البلد او لا قسامة ولا دية على احد حيث صد من المدعين ما يفيد براءة باقي اهل البلد
 عن القتل والدعوى به على الوجه المستطور وقرر كل من المدعين ان القتل حصل في مكان
 بعيد عن البلد جدا كما هو مشروح (اجاب) حيث اعترف اولياء المقتول ان فلانا
 المذکور قتل المدعى عليهم في فلاة بعيدة كما هو مستطور بحيث لا يسمع الصوت
 منها وانهم قتلوه بعد القتل الى الهلة المذکورة فلاقسامة ولا دية على اهل الهلة وباقي
 اهل البلد والحال ما ذكر سيما مع عدم الدعوى عليهم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 يدعى على رجل مستخدم في قلعة من القلاع بان اخا المدعى المذکور توجه الى القلعة
 المذکورة لغرض فحارب المستخدم بندقية فخرجت منها رصاصة في جنبه اليسار من
 غير قصد ومات بذلك في ثاني يوم وادعى ان القاتل اعترف ايضا بانه ضرب بالبندقية
 المذکورة وخرجت منها رصاصة اصابت من غير قصد واعترف بذلك بحضور المقتول
 قبل موته فسئل المدعى عليه عن ذلك فاجاب بانه حين حضر المتوفى وجد عنده
 بندقية فطلب النظر اليها فنها لماله فخرجت منها رصاصة من غير فعله فاحضر المدعى
 بيعة من اهل بلده وشهدت باعتراف المدعى عليه بما ذكره المدعى وزكيت وهدلت
 فهل تقبل هذه الشهادة وتكون الدية على القاتل أم لا (اجاب) اذا ثبت القتل خطأ
 باقرار القاتل تكون الدية في ماله الا ان يصدق العاقلة القاتل أو تقوم جهة فانها تكون
 عليهم وتقبل البيعة مع الاقرار لانها ثبت ما ليس بثابت وهو الوجوب على العاقلة
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يحرس جسرا من الجسور السلطانية التي للعموم قتل
 في الليل بيارودة اصابته منها رصاصة في صدره فكسرت به وجرحت وتحت ذلك الجسر
 الذي قتل عليه الرجل مزارع خالية من السكن والمالك ويجهة الجسر ساقية فيمساب بعض
 سكن بينه وبين المحل الذي وجد فيه القتل مائتان وعشرون قصبة وبلدة بينها وبين
 المكان الذي وجد فيه القتل مائة وثمان وثمانون قصبة فقررا لاهالي العارفين لذلك
 لما سئلوا عنه ان الذي يكون يجردون البلدة وجدرا ن الا ما كن التي بالساقية خلا من
 كان داخل الا ما كن يسمع في الليل صوت من كان في المكان الذي وجد فيه القتل
 فهل والحال هذه تكون القسامة والدية على من كان في اما كن الساقية أو من كان
 في البلدة من اهلها القريب من محل المقتول عن أما كن الساقية أو لا قسامة ولا دية
 لسكون القتل على جسر العموم وهل اذا كانت القسامة والدية على اهل البلدة وبراهم
 اولياء المقتول تبطل القسامة والدية ولا تنتقل لغيرهم أو تنتقل على سكان أما كن
 الساقية وما حكم الله (اجاب) اذا وجد القتل في مكان يكون التصرف فيه لعمامة
 المسلمين لا لواحد منهم ولا لجماعة يحضرون فلا قسامة ولا دية على احد وانما الدية على

١٢٦٥

١١

١٢٦٥

١٢

١٢٦٥

١٢

بيت المال اذا كان ثانيا اي بعيدا عن الهلات والا يكن ثانيا بل قريبا منها فعلى اقرب الهلات اليه الدية والقسامة بحيث وجد القتل الذي لا يعلم قاتله على الجسر الذي للعامة فعلى اقرب الاطراف اليه القسامة والدية عليهم - من وقعت الدعوى من الولي بالقتل عدا وعلى عواقلهم ان وقعت الدعوى بخطا واذا ابرأ اولياء المقتول اهل الاقرب وادعوا على غيرهم فان برهنوا قضى بموجب البينة والا يبرهنوا حلف المدعى عليه ولا قسامة على غير الاقرب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وجد قتيلا في سفينة وادعى ولي الدم على معين من ركبها ولم يثبت دعواه بالوجه الشرعي فهل والحال هذه تكون القسامة والدية على جميع من في السفينة من ركاب وملاحين دون المالك حيث لم يكن موجودا فيها بل هي في يد غيره ولا يشاركه - في ذلك (اجاب) اذا وجد القتل في الفلك فالقسامة والدية على من فيها من الركاب والملاحين اتفقا لانه في ايديهم كالدابة وفي صرة الفتاوى ان الفلك ينقل ويحول فيكون في اليد حقيقة فيعتبر فيها اليد دون المالك كما في الدابة والله تعالى علم (سئل) عن حادثة من قاضى قليوب في ٢٩ ل سنة ٦٥ مضمونها رجل اقر بخنق زوجته وماتت بسبب ذلك ثم ادعى ان اقراره كان بالا كراهه وان بينته غير حاضرة بالبلد وانها غائبة بالجواز واقر ايضا طاعة انه ضربها عدا بعد ودخان تحت ذقنها واذا نسا وماتت بسبب ذلك (اجاب) يحكم على الرجل المذکور بموجب الخنق حيث اقربه ولا يلتفت الى قوله كنت مكرها بدون ثبوت ذلك بالبينة العادلة على ما افتى به صاحب المنهج ولا ينتظر حضور بينته التي يدعي انها بالجواز وموجبه دية مغلظة من الابل ارباعا على ما رجحه الله ربنا الى خمس وعشرون بنت مخاض وخمس وعشرون بنت لبون وخمس وعشرون حقة وخمس وعشرون جذعة في ماله دون عاقلته الا ان يصدقوه او تقوم بينة على الخنق وموجب اقراره ثانيا طوعا على الوجه المذكور كذلك وبعضهم اعتبر في الدية المغلظة كونها من الابل ارباعا كما سبق لو دفعت من الابل اما لو دفعت من غيرها فهي الف دينار من الذهب او عشرة آلاف درهم من الفضة كغير المغلظة وعليه فلا يظهر التعليل في دفع من الابل والله اعلم (سئل) عن دية المرأة في شبه العمدة الثابت قتلها بالاقرار (اجاب) من المعلوم ان دية المرأة على النصف من دية الرجل في النفس وما دونها ويجرى فيها التعليل فهي خمسون من الابل ارباعا من بنت مخاض اثنا عشر ونصف ومن بنت لبون كذلك ومن حقة كذلك ومن جذعة كذلك على ما صرح به العلامة الرملة فتؤخذ من مال المتوفى ثلاث سنين حيث لم تصدقه العاقلة او تقوم بينة والله تعالى اعلم (سئل) من ديوان الجهة دية عن شخصين تضارب اضرب احدهما الاخر بطبخجة فلم تطلع نار اضربه المضروب اولاً بطبخجة فاصابت ثانيا ومات بعد ذلك منها بعد اربع وعشرين ساعة (اجاب) القتل على الوجه المذكور خطا وموجب الشرع الكفارة والدية على العاقلة والدية مائة

٢٢٦٥

١٨

شوال

١٢٦٥

٢٩

ذی القعدة

١٢٦٥

٣

ذی الحجة

١٢٦٥

١

من الابل اثنا عشر نخاض عشرون وابن نخاض عشرون وبنت ابون عشرون وحقه
عشرون وجذعة عشرون أو ألف دينار من الذهب أو عشرة آلاف درهم من الفضة
والعاقلة اهل الديوان وهم العسكريون ومنهم قتلوا وخذلوا عطاياهم في ثلاث سنين من
وقت الفضا فان خرجت العطايا في أكثر من ثلاث أو اقل تؤخذ منه ومحل وجوب الدية
على العاقلة ان ثبت القتل بالبيضة فان باقراره لم تصدقه العاقلة فيه أو لم تقم حجة كانت
على القاتل وانه تعالى أعلم (سئل) في رجل يدعى على أربعة انفار معينين انهم ضربوا ولده
بالنبايت عمدا وضربه أحد هم فلان بمزراق فيه حربة مبرومة ليس فيه سارمانه في جنبه
التسار في محل الحزام بين الظهر والعصر وهو في جرن والده ومات بعد طلوع الشمس من
اليوم الحادى عشر وانكر المدعى عليهم ذلك فاحضر المدعى بيضة شهد أحدها بأنه
نظر المدعى عليهم يضربون المتوفى بالنبايت عمدا وفلان ضرب به بمزراق فيه حربة باربعة
حروف في جنبه الشمال تحت الحزام بين الظهر والعصر في وسط الجرن بين جرن فلان
وفلان وكان بينه وبينهم عشرة أقصاب ومات المضر وبسبب ذلك في ضربة اليوم
الحادى عشر من ضربه وشهد الآخر بماشهديه الاول الا انه لم يصف الحربة بها كانت
مبرومة أو غير ذلك وعرف ان الضربة أصابت المتوفى في جنبه الشمال فوق الحزام وانه
مات في وقت طلوع الشمس من اليوم الحادى عشر من ضربه وان الضربة أصابته
وهو في جرن والده بين جرن فلان وفلان الذين عرف عنهم ما شاهد الاول فهل
تكون هذه الشهادة موافقة للدعوى ومقبولة شرعا ولا يكون في وصف الشاهد الاول
الحربة بانها باربعة حروف والمدعى بانها مبرومة اختلافا وكذا لا يكون عدم معرفة
الشاهد الثانى الحربة هل هي مبرومة أو غير ذلك مانعا لشهادته مع اختلافهما أيضا في
الحزام أو غير موافقة وغير مقبولة شرعا وهل اذا كانت مقبولة تركى الشهود سرا وعلمنا
ولا عبرة بما اذا طعن المدعى عليهم في الشاهدين بانهم متزوجان من نساء فأجاب المدعى
وعصبة معهما وبينهم وبينه ما عداوة أم يكون ذلك مانعا لشهادتهما (اجاب) لا بد من
مطابقة الشهادة للدعوى وحيث كانت الآلة المدعى القتل بها مغارة لما شهد بها
الشاهدان تمت المطابقة على ان الدعوى المذكورة على الوجه المذكور قاصرة أيضا
والله تعالى أعلم (سئل) من قاضى قليوب عن حادثة مفعومها شخص قتل بتنا خطا
وثبت القتل باقراره وادعى انه أقرب بالقتل قبل بلوغه ثم ثبت بلوغه باقراره فهل هذا
موجب لثبوت القتل خطأ وما لمز لدية الخطا مخففة (اجاب) حيث ثبت اقرار القاتل
بالقتل الخطا طائعا مختارا وجب عليه الدية في ماله في ثلاث سنين اذا لم تصدقه العاقلة
أو تقم بيضة ولا عبرة بانكاره البلوغ بعد ثبوت اقراره ولا تغليظ في الخطا والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل أوضح رأس رجل آخر خطا فذهب بعض دصره بسبب تلك
الموضحة فحكم عليه بما يجب في الامرين شرعا من المال ورضى بذلك وكتبت عليه حجة

١٢٦٥

١

١٢٦٥

٢٨

١٢٦٦

٢

واجل مدة ثم بعد انقضاء الاجل طلب للدفع فاني فهل يجبر على دفع ماو يجب عليه
(اجاب) على الرجل المذكور دفع ما ثبت عليه شرعا من موجب الجناية والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل ادعى على اخوين انه ما تشا كلام مع ولده في شان ماء قنابة
ساقية ثم ما خلفناه حتى كسر اجوزة رقبته وضرباه بالنبايكت في رأسه مرة فوق وقع على جسر
البحر ثم ضربه أحدهما على ذراعه والاخر على رأسه مرة ولا يعرف من ضربه في رأسه
من ضربه على ذراعه ومكث مريضاً ومات في غروب الشمس من اليوم الخامس من
ضربه في ١٦ ن سنة ١٢٦٥ وانه المذموم عليه ما ذلك فاحضر بيعة شهدا أحدهما
ان أحدهما ضربه بعصا والثاني بنموت شوم وقت الضحى فوقع في الهل المذكور اعله
ومات بين العشاء والمغرب في الليلة السادسة من ضربه وشهد الثاني انه في خامس
رمضان وقت الضحى العالي نظر فلانا أحد المدعى عليه ما ضرب المتوفى بنموت فيه
جلبة حديد فيها مساران في صدغه الايمن وسال منه الدم قليلا وضربه الثاني على رأسه
ومات بعد صلاة عشاء الخامس وشهد الثالث انه نظر فلانا أحد المدعى عليه ما ضرب
المتوفى بنموت فيه جلبة حديد لم يرفها مسامير على رأسه وراه اذنه اليسرى وضربه الثاني
بنموت من غير جلبة في وسط رأسه وقت الضحى قبل حوال الشمس ومكث المتوفى خمسة
أيام وتوفي ليلة الخامس فقليل له ليلة السادس فقال انها ليلة الخامس فهل يثبت بهذه
الشهادة قتل المتوفى على المدعى عليه ما أم لا لاختلاف شهادتهم وهل قول الاخير انها
ليلة الخامس بعد ان عرف انه مكث خمسة ايام يعد تناقضا لاسماء والمدعى عليه ما طعنا
في الشاهد الاول بانه عدو له ما والثاني مزاع لم ينج مترك بينه وبين المدعى والثالث
معاون لشيخ البلد في المطالب الاميرية وما الحكم وهل اذا ضرب شخص شخصاً بنموت
فيه جلبة حديد وثبت عليه ذلك شرعا يكون في ذلك القصاص أم الدية (اجاب)
لا يثبت القتل ولا يحكم بوجبه بشهادة شهود المدعى على الوجه المذكور وقد صرحوا
بعدم قبول شهادة المزارع لرب الارض وعدم قبول شهادة مشايخ البلدان واعوانهم في
الظلم وحكم القتل بالحديد وان لم يجرح القصاص في ظاهر الرواية عند ثبوتة بالوجه
الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في قرية وجد بها صبي به أثر خنق ولم يعلم قاتله
وادعى ولي القتل على بعض أهل تلك القرية فهل تكون القسامة والدية على جميع
أهل تلك القرية ولا تسقط القسامة عنهم بالدعوى على معين منهم (اجاب) لا تسقط
انقسامه بدعوى الولي على معين منهم في ظاهر الرواية والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى
محلة أفي على عن حكم قضاية قتل بعضا بضرب المقتول بها عمدا (اجاب) القتل بالعصا
ونحوها شبه عمد وموجب له الاثم والكفارة ودية مغلظة على العاقلة فاذا شهدت البيئة
بالضرب وبانه لم يزل صاحب فراش حتى مات وكان بين الشهادة والدعوى مطابقة وجب
على عاقلة القاتل الدية المغلظة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يدعى على عبده مملوك

١٢٦٦

٤

١٢٦٦

صفر

١١

ربيع الاول

١٢٦٦

٩

انه ضرب ولده هذا بيار ودة فخرجت منها رصاصة واصابت ولده في فخذه فجله اليسرى
 مما يلي الركبة وكسرت بعض عظم ركبته وخرجت الرصاصة من الجهة الاخرى وذلك
 بين المغرب والعشاء في ليلة الجمعة الموافقة لحدى عشرى شهر رمضان سنة ٦٥ وهو
 جالس يتوضا على شاطئ ترعة بلده وانه مكث بعد ذلك مريضا ولازم الفراش احد
 عشر يوما ومات بسبب ذلك في ثاني عشر يوم الاصابة سئل من المدعى عليه عن ذلك
 فاجاب بانه في الليلة المذكورة خرج من جنينة هو وخفيهما التي وضالها العشاء قبل
 دخول وقتها من التربة المذكورة فتوضا وعاد الى الجنينة المذكورة فسمع خرخشة
 بالغيب الذي بالجنينة بعد العشاء في وقت الظلمة فضرب البارودة من غير رصاصة جهة
 الخرخشة المذكورة اربع مرات فلم تنزل الخرخشة المذكورة فضرب بالرصاص جهة
 الخرخشة فظان الذي بها وحش مع كونه لم ير شيئا فلما طلع النهار وجد يحمل
 الخرخشة عنبا مجعوا به اثم قدم متسلسل الى خارج الجنينة وبعد ذلك حضر له ناس
 واستفهموا منه مما صار منه في الليلة المذكورة فاخبرهم بذلك فعرفوا ان الذي
 أصيب بالرصاصة هو ولد المدعى المذكور فصدقهم على ذلك وتحقق عنده فهل اذا
 عجز المدعى المذكور عن اثبات دعواه المذكورة يحكم باقرار العبد المذكور ان هذا
 القتل خطأ ويتبع به بعد العتق واليسار أولا (اجاب) اقرار العبد بجنائية توجب
 الدية او القداء لا يصح محجورا وما ذونا واقرار المحجور بالدين والغصب وعين مال لا يصح
 وفي الماذون يصح ويؤاخذ به في الحال كما في البزاري ثم ان العبد انما لا يؤاخذ بقوله في
 الاموال مادام رقيقا اما اذا عتق يؤاخذ به في الحال بخلاف الصبي فانه لا يؤاخذ به ابدا
 الا اذا ثبت على اقراره بعد البلوغ كما في النباييع وبهذا علم عدم صحة اقرار العبد
 بالجنائية الموجبة للسال بالظن لمولاه وانه يؤاخذ بعوجب ذلك بعد العتق والله تعالى اعلم
 (سئل) من قاضى قليوب عن رجل يشتغل في مكان فنقله منه آخروا شغلته في جهة
 أخرى فاخذه ريسه واعاده للسكان الاول فلما رآه الذي نقله تعدى عليه وودعه على
 صحن به حجر دائر بفعل دابه فوقع تحت الحجر فهرسه ومات لوقته بسبب ذلك وشهدت
 بيعة بذلك ويريد القاضى به ذلك ابطار شهادة البيعة متعللا عليهم بان الشهود اتفقوا
 على الشهادة زورا فهل تقبل تلك الشهادة ولا عبرة بتعلله (اجاب) موجب القتل على
 الوجه المزبور الدية على عاقلة القاتل حيث ثبت ذلك بالبيعة الشرعية والطعن في
 الشاهد بما ذكر لا يوجب رد شهادته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اعترف بانه كان
 في يد انسان بندقية ليطلقها في طائر فلم يخرج فسلمها من هي في يده للاعتراف المذكور
 ليقذفها فاخذها ولعب في مسمار الزناد ليخرجه فقتل شاخص الزناد على خزانة
 البندقية فانطلقت وخرج منها رصاصة اصابت رجلا هذا ما اعترف به والمحال ان
 الرجل المذكور قد مات وكشف عليه فوجد موته بسبب رصاصة اصابت ضلعه
 فكسرتة فهل يعد خروجها مفسوبا للعبة في الزناد المذكور ام لا وهل بقوله ان الرصاصة

ربيع الثاني

٢٢ ١٢٦٦

جادی الاولى

٢٠ ١٢٦٦

جادی الثانية

٤ ١٢٦٦

أصابته يكون مؤاخذاً في ذلك ويكون عليه الدية أم لا بد من قوله أنه مات بسبب ذلك (اجاب) لا يؤخذ المقتل بالدية باقراره المذکور حيث اقر الرجل المذکور بأصابة الرصاصة فقط ولا يكون اقراره موجبا للقتل ما لم يتضمن اقراره ذلك والله تعالى اعلم (سئل) من ديوان كتحدا باشا عن مقدار الدية الشرعية (اجاب) دية شبه العمد وهو ان يتعمد قتله بكل ما لا يكون الغالب فيه الملاك كالسوط والعصا الصغيرة والحجر الصغیر مائة من الابل اربعا وخمسة وعشرون بنت مخاض وهي التي تم لها سنة وطعنت في الثانية وخمس وعشرون بنت لبون وهي التي تم لها سنتان وطعنت في الثالثة وخمس وعشرون حقة وهي التي تم لها ثلاث سنين وطعنت في الرابعة وخمس وعشرون جذعة وهي التي تم لها اربع سنين وطعنت في الخامسة وهـ ذاهو الدية الملاحظة الواجب دفعها في شبه العمد على ما رجحه الشريفي لابي ودية الخطا من الابل اربعا وعشرون بنت مخاض وعشرون ابن مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون حقة وعشرون جذعة او الف دينار او عشرة آلاف درهم والواجب دفع احد هذه الانواع عينا او الدرهم الشرعي اربعة عشر قيراطا فتسكون العشرة آلاف درهم باعتبار القروش الجديدة المتعارفة الا ان بمصر سبعة عشر الفا وخمسمائة بالقرير والدينار وهو المنقال الشرعي عشرون قيراطا فاذا دفعت الدية من الذهب كان الواجب عشرين الف قيراط من الذهب من اي عملة منه فيكون من الجديدة مثلا الفين وخمسمائة مجدية ويقاس عليه الدفع من غيرها من باقي العملة ولا يضر الغش في الفضة والذهب حيث كانت الغلبة لهما والله تعالى اعلم (سئل) من مديرية الجيزة عن قضية امرأة وجدت مقتولة في قرية وادعى اولياء الدم على شخص واتهموه بذلك فما الحكم في الدية او خلافها (اجاب) قد سئل مولا نا خير الدين عن قرية ذات محلات وجدت في احداهما قتيل لم يعلم قاتله هل القسامة والدية على اهل القرية كله - ام تكون كالحلة في المصرام على اهل تلك المحلة وتسكون كل حارة محلة على حدة (اجاب) القسامة والدية في القتييل الذي يوجد بمحلة من المحلات المتعددة في بلدة على المحلة التي وجد فيها القتييل بلا شبهة اذ كل محلة ما اهلها عليهم تدبيرها والقسامة والدية على من عليه التدبير معاملة سواء كان في ممر او قرية لان عليها التدبير واهل كل محلة أولى بتدبيرها فكان عليهم خاصة اه واذا كانت القرية صغيرة ليست ذات محلات فكما كانت محلة واحدة ومصر حوايان الولى اذا دعي على معين من غير اهل المحلة أى الحسارة كان ذلك امرا منه لاهل المحلة وسقطت القسامة عنهم وان ادعى الولى على معين منهم - لم تسقط عنهم القسامة في ظاهر الرواية فاذا كان دعوى ولى المقتولة المذکور على اهل الحارة او القرية الصغيرة التي وجدت مقتولة بها كانت القسامة والدية عليهم خاصة وكذا اذا دعي على واحد معين من اهلها تسكون القسامة والدية عليهم ايضا وان كانت دعواه على معين ليس من

أهل تلك الحارة أو القرية الصغيرة يكون ذلك أبرامته لاهل تلك الحارة أو القرية ثم ان
أثبت دعواه على المدعى عليه بالوجه الشرعي حكم له بعد طاه والافلا والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل أقر طائعا فحقت ادعاءه قتل عتبه بطورية حديد همد او خنق بنتا له صغيرة
فماذا يلزم القاتل المذکور (أجاب) موجب القتل بالطورية التي يعمل بها في الطين
القصاص ان أصاب الحمد يد المقتول وظاهر الرواية عدم اشتراط المجرم في الحد
ونحوه وموجب الخنق الدية حيث تحققت الاقرار الشرعي يقتل المراتين المذکورتين
حكم على المقر بموجب اقرا ربه والله تعالى أعلم (سئل) في ولد بالغ خفي على زرع في بلد
وجد دميته في قطعة ارض بها هيش غير معدة للزراعة مصفى لياه اراضى الزراعة التي
حولها وفي رقبته جبل كنان ملفوف عليها ولم يعلم ان كان ميتا بالخنق أولا بالسؤال
من والده عن خنقه افاد انه لا يعلم من فعل به ذلك ان كان ناظرا لناحية أو احدا خلافة
فهل وجود الحمل برقبته الولد المذکور يعدلوا ودليلا على انه مات بالخنق وان لم يظهر به
أثر الخنق واذا قلتم ان وجود الحمل المذکور دلل على موته بالخنق - يكون دية
على ارباب الطين الذي هو اقرب الى الميت أو على جميع أهل ناحية ارباب الطين
الا قرب أو يكون هدر ولا يلزم لو جرد الحمل في رقبته خصوصا والده لا يعرف من
فعل به ذلك وما الحكم (أجاب) قال مولانا حافظ الدين النسي ولا قسامة ولا دية في ميت
لا أثر به أو يسيل الدم من فمه أو أنفه أو دبره بخلاف عينه واذنه قال الشهاب الزيلعي في
شرحه لان القسامة تجب في القتل وهذا ليس بقتيل وانما مات حتف أنفه وفي مثله
لا قسامة ولا غرامة لان الغرامة تقسم فعل العبد والقسامة لاحتمال القتل منه فلا بد
من أثر يكون للميت يدل به على انه قتل وذلك بان يكون به جراحة أو أثر ضرب أو
خنق فاذا لم يكن به شيء من الاثر لا يكون به فعل البشر فلا يكون قتيلا اه المراد منه وقد
سئل العلامة الرملي عن رجل وجد في رقبته مرسية بها عقدة وهو معلق بها في خازوق
مدقوق في حائط وهو ميت لا روح فيه فاجاب اذالم يكن به أثر القتل كجرح أو خروج دم
من اذنه أو عينه أو أثر خنق أو ضرب فلا قسامة ولا دية اذ الظاهر انه مات حتف أنفه اه
المراد منه والمرسة جبل من كتان اذا علمت ذلك علمت انه اذالم يوجد بالميت المذکور
أثر جرح وضرب وخنق فلا قسامة فيه ولا دية والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة جنت
على امرأة أخرى بضرب فالقت الجنى عليها جنينا ميتا فيه صورة آدمي فهل اذا ثبت ان
الاتقاء بسبب الجنابة يكون مضمونا على الجنانية بالغرة (أجاب) اذا ضربت امرأة بطن
امرأة حامل فالقت جنينا ميتا ظهر بعض خلقه وجب على العاقلة غرة في سنة وهي
نصف عشرة دية الرجل لو الجنين ذكرا وعشرة دية المرأة لو أنثى وكل منهما خمسة مائة درهم
والله تعالى أعلم (سئل) من قاضى الحانقاه في امرأة جالسة على باب دار زوجها فاذا
بشورين طلق لم يقده احد فضر بها براسه فالتف ثديها وكسرها فماتت وكان وقت ضرب
الثور رجل وامرأتان حاضرين ومشاهدين ضرب الثور فما كان من الرجل الذي كان

١٢٦٦

٨

١٢٦٦

٢٠

١٢٦٦

٢٣

حاضر أو مشاهد الضرب الثور أو الأمسك نبتا و أراد ضرب الثور فاذا بامرأة خاطبته وقالت
له لا تضرب الثور فإنه ملك لزوجي فثنى الثور أمام المرأة التي أخبرته أنه ملك زوجها
وشهدت الشهود على قول المرأة وبضرب الثور في المرأة فالحكم (أجاب) إذا انفلمت
دابة بنفسها وأصابت مالا أو آدمياتها راولا لا لاضمان لقوله عليه الصلاة والسلام
الجهنم جباراى المنقلة هدر كذا في التنوير وشرحه وفي حواشيه عن الهداية وفي إرسال
البيهقي في الطريق يضمن لأن شغل الطريق تعد في ضمن ما تولد منه اهـ وبه يعلم
جواب الحادثة المسطرة بهذا والله تعالى علم (سئل) في رجل غاب عن بلده مدة ثم بعد
ثلاث المدة عاد إلى بلده ليلا يسرق منها حسب عادته فقتل رجلا من أهله وتزل
فيها يسرق امتعته فآثر رب الدار فهم عليه ليضبطه فهرّب منه وصعد على سطح الدار
ورمى نفسه خارجها فسقط ميتا وصدق على ذلك جميع ورثته ولم يدعوا على رب الدار
ولا على أحد من أهل البلدة فهل يكون ذلك التصديق الصادر منهم أم لا لرب الدار
ولا هل البلد ولا شيء عليهم من قسامة أو دية (أجاب) إذا مات الرجل المذكور بسبب
وقوعه من السطح بنفسه ولم يدع وليه القتل على أحد فلا قسامة ولا دية والله تعالى أعلم
(سئل) في قتل قتل في بلده وادعى ولي الدم على رجل معين من البلدة بأنه قتله ومات
المدعى عاياه القتل قبل ثبوته فهل يسقط القصاص وتبطل دعوى القتل بموته حيث
كان القتل عمدا برصاصة (أجاب) صرح علماؤنا بسقوط القود بموت القاتل والله تعالى
أعلم (سئل) في قتل وجد بجانب قرية وودمه سائل ولم يعلم قاتله فهل يختار ولي الدم
خمس من أهله أو يحلفون بين القسامة ويغرمون الدية وإذا كانوا أقل من خمسين
تسكن عليهم من بين القسامة إلى تمامها وتصح الدعوى بذلك ولا يشترط حضور أهل
القرية كاهم لإقامة الدعوى عليهم حيث لم يمكن ذلك (أجاب) يراعى حال المكان الذي
وجد به القتل فإن كان عملا كتجب القسامة على المالك والدية على عواقلهم ولا عبرة
للقرب إلا إذا وجد في مكان مباح لاملت فيه لا حدولا يذوق الميكن المكان الذي وجد
به القتل عملا كالأحد كانت القسامة على أقرب القرى إذا كان يصل صوت أهلها إليه
فاذا ادعى الولي على أهل القرية وادعى على بعضهم حلف نخسون رجلا منهم يختارهم
الولي بالله ما قتلناه ولا عامنا له قاتلنا ثم قضى على أهلها بالدية إن وقعت الدعوى
بقتل عمدا وإن وقعت بخطأ فعلى عواقلهم في ثلاث سنين وإن لم يتم العدد كرر الحلف
عليهم ليم نخسين يميننا والله تعالى أعلم (سئل) في قتل قتل في بلده وادعى ولي الدم على
معين من أهله قتله عمدا ومات المدعى عليه القتل قبل إقامة الدعوى فهل تبطل الدعوى
بموت القاتل أو تسمع على ورثته وإذا قامت بسماها وثبت القتل وسقط القصاص بموته
هل تكون الدية في ماله لكون القتل عمدا وإن لم يثبت تمكون القسامة والدية على أهل
الهلكة (أجاب) إذا وجد قتل في محلة ولم يعلم قاتله وادعى وليه القتل على معين من أهل

الهيلة لا يسقط ذلك عنهم القسامة والدية فاذا ادعى الولي على اهل الهلة او على بعضهم وجبت القسامة والدية واذا ثبت القتل عمد على المدعي عليه حال حياته ومات سقط القصاص ولا مطالبة للولي على ورثة القاتل عمد بشئ من الدية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يدعي على اخيه ضربه اخاه بسكينة ليلا فكسرت منه ثلاثة اضلع ومات في ظهر اليوم صبيحة الليلة المذكورة وان اخا المدعي عليه من المتوفى وقت ذلك فسئل المدعي عليه عن ذلك فعرف انه اى المدعي عليه كان مارا بالطريق ليلا للقضاء شغله فوجد رجلا راقدًا بالطريق فخطبه مرارا فلم يجبه فتركه وسعى فقام وراءه المتوفى المذكور وهجم عليه وضربه بدمية فعد ذلك اريد المدعي عليه ضرب المتوفى بمطوة حديد ما قدر ستة اصابع في كتف المتوفى للتخلص من ضربه فدخلت السكينة المذكورة بين اضلاعه وتوفي بسبب ذلك في ظهر اليوم المذكور (اجاب) اذا ثبت اعتراف المدعي عليه طوعا بالقتل بمطوة حديد المطوة عمد او جب عليه القصاص حيث لا مانع ولا يسوغ للضروب بالنيوت قتل الضارب الا اذا اراد قتله بدلالة الحال لا فراحا ولا جاولا يمكنه التخلص بغير القتل والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ذهبت بصر اخرى عمد بضربها كفها على راسها فهل اذا ادعت الجانية ان بصر الجني عليها كان قبل الجناية ذاهبا واحضرت على ذلك النساء المختص يتقبل منها ذلك وهل اذا لم يقبل منها يكون عليها القصاص او الدية واذا قلتم بالدية ما قدرها (اجاب) اذا ضربت العين فزال ضوءها وهي غير منخسفة يجعل على وجه الضارب قطن رطب وتقابل عينه بمرآة مضاءة لينهب ضوءها ولو قامت لا قصاص لتعذر المماثلة كما في الدر المختار ويعرف زوال الضوء بان تقابل العين بالشمس فان دمعت علم ان الضوء باق وقال محمد بن ظهروا اهل البصر وان لم يعلم ذلك يعتبر فيه الدعوى والانسكار والقول قول الجاني مع العين على البينات كذا في حاشية الطهطاوى على الدر من باب القود في ادون النفس عن الظهيرة وهذا فيما لو اختلفا في ذهاب الضوء وعدمه وقت الدعوى وامالوا اختلفا في ذهاب الضوء حال الجناية او قبلها مع الاتفاق على ذهابه الا ان كما في حادثة السؤال فذكر في الحاشية المذكورة عن الظهيرة فقام عين صبي حين ولد او بعد ايام فقال له كان لم يبصر بها وقال لا اعلم ابصر بها ام لا فالقول له وعليه ارض حكومتهم دل فيما شأنه وان كان يعلم انه يبصر بها بان شهد شاهدان بسلامتها ان كان خطا فيه نصف الدية وان كان عمدا ففيه القصاص اه ومنه ان القول هنا في انكار كون ذهاب الضوء بالجناية للجانية والبيينة على وجود الضوء وقت الجناية بينة الجني عليها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على عمه انه شاجر مع والده وضربه بقدم من حديد مرتين في الاولي في ذراعه الايسر تحت مرفقه فكسرت العظم والثمانية بين كنفه فريما من رقبته مات الجلد ونماصت في اللحم وسال منها الدم وكان ذلك وقت كذا يمكن كذا وانه مكث ملازما للفرش ستة ايام ومات في السابع فسئل من المدعي عليه عن ذلك فاجاب بانه حصل بينه وبين اخوته

١٢٦٦

١٧

١٢٦٦

٢٣

الثلثة من جلتهم والد المدعى مشاجرة ومن شدة جرمهم خلقه فرها ر بامتهم فاتبعوه
فلما وجدهم متتبعين له اخذ القدوم المذكور من طاحوته وورماهم به فاصاب اخاه والد
المدعى بين كتيمة فخرهم ومكث ستة ايام ملازما للقراس ومات في اليوم السابع بشد
ذلك فهل يعد هذا من قبيل العمد واذا كان للقتول ورثة بلغ وقصر واسقط البالغ حقهم
من ذلك يكون حق القصر من الدية في مال القاتل حالا او يكون هذا من قبيل شبه
العمد ويكون حق القصر من الدية على العاقلة في ثلاث سنين (اجاب) في الدرر يسقط
القتل بموت القاتل لغوات الله ل و بعفوا لاولياءه و بصلحهم على مال ولو قليلا ويجب حالا
عسدا لاطلاق و بصلح احدهم وعفوه ولم يبق من الورثة حصته من الدية في ثلاث
سنين على القاتل هو الصحيح اه وصرحوا بوجوب القصاص في القتل بفحوا القدوم ان
اصاب الحديد وان لم يجرحه على ما هو ظاهر الرواية وحيث اعترف المدعى عليه باصابة
الحديد والجرح كان موجه القصاص وانقلب حق الباقيين مالا فيجب على القاتل في
ثلاث سنين والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين شهد عليهما بعد دعوى الخهم بانهم ما
ضر بارجلابن دقيتين دفعة واحدة فادعوا فاصابته منهما رصاصة في بطنه والاخرى
فاقت من تحت ابطه وخدشته خدشاهي نالم يحصل به ضرر عادة ومات من ذلك ولم يعلم
موتة بضرب ايها العدم العلم بعين صاحب الرصاصة القاتلة (اجاب) اذا ادعى الولي
القتل عمدا على الرجلين معا وعلى احدهما معينا واثبت دعواه بالوجه الشرعي
فرضى بالقصاص عليه ما اوعى احدهما والا فلا قصاص والله تعالى اعلم (سئل)
في جماعة من بلدين تقاطعوا مع بعضهم فقتل واحد من احدى البلدين باصابة رصاص
فيه فتوجه لمنزله فاقام يوما على لا في القراس ومات بجراحات الرصاص بمنزله الذي
بلده فادعت ورثته على رجل معلوم من البلدة الثانية بانه ضربه بالرصاص المذكور ومن
بارودة عمدا مرتين ومات بذلك بعد توجهه لمنزله ببلده جريحا وانكر المدعى عليه
ذلك كليا فعرف الورثة ان لهم بينة من اهالي بلدة المقتول اني مات بها يشهدون ان
المدعى عليه هو القاتل واقاموا بينة من بلدة المقتول تشهدوا بذلك فهل لا تقبل
شهادتهم لانهم من اهـ ل بلدة المقتول لا لعداوة ولا لثمة ولجرحه لانه دفع للقسماء
والدية عن انفسهم او تقبل شهادتهم بما يشهدون به وهـ ل اذا قلتم مرد شهادة اهل
بلدة المقتول جميعهم واقاموا بينة من بلدة اخرى شهدوا طبق دعوى المدعى اي بالقتل
عمدا بالرصاص وصحت شهادتهم يكون في ذلك قودا ودية (اجاب) لا تقبل شهادة
اهل القرية يقتل غيرهم كما افاده في الخبرية وغيرها اي لو حصل القتل فيها او
بمكان مباح هي اقرب اليه من غيرها وموجب القتل بالرصاص القود ولم يوضح بالسؤال
ا لمكان الذي وجد فيه المقتول وقد صرحوا بانهم اعلى المكان الذي وجد فيه وان
القسماء والدية على اهله لان القتل وجد بين اظهروهم وفي ارضهم والحفظ عليهم ولا

١٢٦٦

٢٣

١٢٦٦

٢٤

١٢٦٦

٦

ذی الحجة

يلزم سواهم الا ان يدعى عليه الولي ويثبت ذلك بالبرهان ودعواه على واحد منهم او عليهم
جميعا وعلى غيرهم معهم لا يسقط القسامة عنهم ووجوب القسامة والدية على اهل الهمة
او القرية التي وجد فيها القتل مقرر عند علماء ثنائنا مشهور وفي اغلب كتبهم المعتمدة
مذكور وذلك لان الحفظ وصيانة الموضع عن ان تهرق فيه الدماء وتقتل فيه القتل
عليهم فلهذا الاعتبار قالوا اذا اتقى قوم بالسيوف فاجلوا عن قتل فاقسامة والدية
على اهل الهمة لا على الملتقين كذا في الخبرية زاد في التنوير وشرحه الا ان يدعى الولي
على اولئك او يدعى على بعض معين منهم فلم يكن على اهل الهمة شيء ولا على اولئك
حتى يبرهن لان بمجرد الدعوى لا يثبت الحق وبرئ اهل الهمة لان قوله حجة عليه اه
وفي الخبرية وقد صرحوا بان الملتقين والسكيتين وكل محلين احدهما منفصل عن الآخر
ان وجد القتل في احدهما فالقسامة والدية على اهل الهمة دون الآخر فاذا علم ذلك ينظر
الى دعوى المدعى عند عدم ثبوتها فان ادعى على الاقرب وطلب القسامة من اهل
مجاها الى ذلك ويحكم له بها وبالدية عليه ثم وعى عواقلهم ان ادعى الخطا وعليهم خاصة
ان ادعى العمد وان ادعى على غير الاقرب فلا بد من البرهان كما هو شأن سائر
الدعاوى في غير هذا الشأن اه وبهذا يعلم حكم ما اذا وجد القتل بين البلدتين وكان
الى احدهما اقرب والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى قلوب عن قضية قتل الرجل
ولده بعضا وثبت ذلك باقراره (اجاب) موجب القتل على الوجه المذكور والدية
مغلظة في مال القاتل في ثلاث سنين لا على العاقلة لثبوته بالاقرار ومن المقرر ان القتل
الذي يتعلق به وجوب القصاص او الكفارة من موانع الارث والله تعالى اعلم (سئل)
في شخص من بلد كذا يستحق منفعة فداني طين من اعيان البلدة المذكورة يقربان
منها بقوستين قصبة فشارك فيهما رجلان من البلدة المذكورة فزرعهما الرجل
الشريك المذكور وكان الرجل الشريك ينام فيهما فوجد قتلا في الغدائين المذكورين
في الحد المجاور لقيط وجل آخر من البلدة المذكورة فادعى وارثه القتل على رجل من
البلدة المذكورة ليس له استحقاق في الطين المذكور فانكر المدعى عليه قتله الرجل
المذكور ولم يثبت المدعى دعواه القتل على المدعى عليه غير انه احضر رجلا من البلدة
المذكورة شهدوا انهم راوا المدعى يقتله ميتا في الغدائين المذكورين في حد مجاور
لقيط فلان وبه اثرا لقتل فهل والحال هذه تكون القسامة والدية على اهل البلدة
المذكورة واذا كانت كبيرة تكون على ما قرب من الطين المذكور ام لا يكون فيه شيء
من دية ولا قسامة لكون الدعوى وقعت على غير ارباب الطين الذي وجد فيه القتل
المذكور وتكون هذه الدعوى كسائر الدعوى التي اذا لم يحضر المدعى بينته على وفق
دعواه استخلف المدعى عليه يمينا واحدة (اجاب) لا عبرة للقرب الا اذا وجد القتل
في مكان مباح لا ملك لاحد فيه ولا يدعى عليه ولا فعلى ذى الملك واليد فاذا كان المكان

الذی وجد فیہ القتل المذکور وعلو کا كانت القسامة على مال السكوان لم يكن مملوكا ولا
 يد فيه لاحد على الخصوص فالقسامة والدية على ذی المکان الاقرب عند وجود الشروط
 المعتبرة واذا ادعى الولی على غیره يكون ذلك ابراه منه لالمالك أو ذی المکان الاقرب
 ثم ان اثبت الولی دعواه على ذلك الغير قضی له بموجبها والاحلف المدعی علیه اليمين
 والله تعالى اعلم (سئل) فی رجل اشترى ثمار جنينة مملوكة وكان ينام فيها فاصبح قتيلا
 بها فدعى وارثه قتله على رجلين من الناحية التي باطيانها الجنينة المذكورة ولم يثبت
 دعواه عليه ما فهل اذا قامت بسقوط القسامة عن ارباب الجنينة حيث لم يكن المدعی
 عليهم من اربابها ثم رجع الوارث عن دعواه واعترف ببراءة المدعی عليه ما من ذلك
 وان سبب دعواه عليه ما كان عن نفسانية لا يلزم اصحاب الجنينة شيء من قسامة أو دية
 وهل تسمع دعواه على غير المدعی عليهم ما لا (اجاب) يراعى حال المکان الذی وجد
 فيه القتل فان مملوكا تجب القسامة على المالك والدية عليهم ان ادعى الولی عليهم
 القتل عمدا وعلى عواقلهم ان ادعاه خطأ فان ادعى على غيرهم كان ابراه منه لهم
 وسقطت القسامة عنهم ولا تسمع الدعوى على غیر من ادعى عليه أولا والله تعالى اعلم
 (سئل) افي جماعة مسافرين اخبروا وهم مارون ناظر قسم بان رجلا يدعى فلانا من بلد
 كذا قتل رجلا يدعى فلانا بيارودة ونحن نشهد على ذلك فقيده ناظر القسم شهادتهم
 عنده واشهد على شهادتهم آخرين ووضعوا اختامهم على هذه الشهادة ومن جملتهم
 قاضي بلد الناظر المذکور وبعد نحو سبعين يوما حيايت دعوى هذا القتل من مدير
 الناحية الى القاضي وحضر ولي القتل والمدعی عليه وسئل من المدعی عليه القتل
 فانكر القتل وجحد جدا كايما فكلف القاضي ولي القتل باحضار البيعة بالقتل فاخبره
 أنه لا يمكنه احضارها وتوجه الى ناظر القسم المذکور وأحضر منه خطا بالي القاضي بأنه
 يرسل له صورة الدعوى فيكتبها وارسلها له وهرضها على مدير الجهة فهل لا يسوغ
 للقاضي المحكم بالقتل الابعاد شهادة البيعة في وجه المدعی والمدعی عليه ولا يكتفي
 بأخبار وشهادة الجماعة المذکورين من غير ان يكون ولي القتل حاضر معهم ولا
 يكون على القاضي بصفة لكونه لم يحكم بشهادة البيعة المذكورة وهي فائبة كتفاهما
 أخبرته قبل ان تقام دعوى من ولي القتل (اجاب) اذا شهدت البيعة العادلة
 بالقتل في وجه المدعی عليه بعد جوده دعوى المدعی الحاضر معه حكم القاضي بموجبها
 وليس للقاضي ان يحكم بالقتل بناء على مجرد ورقة مكتوب فيها ان فلانا يشهد بقتل
 فلان وليس له أيضا الحكم بالقصاص بشهادة جماعة بالقتل في غيبة المدعی والمدعی
 عليه أو غيبة أحدهما لسقوط الشهادة في ذلك والحال هذه من حيث الاعتبار شرعا
 وللزوم الاشارة فيها الى الخصمين حيث كانت الدعوى من الاولياء على المدعی عليه
 والله تعالى اعلم (سئل) فی رجل وجد مقتيلا ببندقية بين القرى في غيط نفسه الارض

١٢٦٦

٢٥

١٢٦٧

محرم
٨

المسلم قتله كان ناعما لم يحراسه مقامه ولم يعلم قاتله و بين مكان قتله وبلده ستمائة وست
 وأربعون قصبة وبينه وبين قرية أخرى خمسمائة وتسعون قصبة فادعى أولياؤه
 القتل مدعى على أهل القرية الأخرى ولم يثبتوه على واحد منهم ولم يعينوا من قتلهم منهم
 فهل تجب فيه القسامة والدية على أهل القرية المدعى عليهم وتنتفى عن أهل بلده
 وهل يشترط سماع الصوت من المكان الذي وجد فيه القاتل من أهل القرية المدعى
 عليهم وهل يعلم سماع الصوت بالاختبار أو يعلم بمسافة قدوة شرعا وهل إذا كان
 هناك قرية ثالثة أقرب لمكان القاتل من القرية التي لم يدع أولياء الدم على أهلها
 لا تلزمهم قسامة ولادية (أجاب) في الدر المختار وأن وجد قاتل في دار نفسه فالدية
 على عاقلة ورثته عند أبي حنيفة وعندهما وزفر لا شيء فيه وبه يقتضى اه وفيه بعد كلام
 مانصه وحينئذ فلا عبرة للقرب إلا إذا وجد في مكان مباهح لا ملك لاحد ولا يد ولا فعل
 ذى الملك واليد اه وفي الخبرية وإن ادعى أى الولي على غير الأقرب فلا بد من البرهان
 كما هو شأن باقى الدعاوى في غير هذا الشأن اه فإذا وجد القاتل المذكور في أرضه
 التى بيده ونصره وحفظه ولا يثبت فيه عندنا ما على ما به الفتوى إذا لفرق بين
 أرضه وداره ودعوى الولي على أهل القرية المذكورة غير معصومة والحال هذا إلا أن
 يدعى على معين منهم فإن ادعى على معين دعوى صحيحة وأقام بيئته على طبق دعواه
 قضى له بموجبها والأفلاو بهذا استغنى عن اجوبة ما رتبته أسائل وإطال به والله تعالى
 اعلم (سئل) في امرأة ذهبت لقاضى بلدها وادعت على زوجها أنه ضربها من مدة اثني
 عشر يوما بعقب مسوقة على ضلعها الايسر فكسره وعلى اخذها فطلب القاضى من
 الزوج الجواب فانكر ذلك فكشف جمع من النساء على المرأة المذكورة فوجد بضلعها
 الكسر وبأخذها أثر الضرب فكرر القاضى على الزوج السؤال فقال أن ماتت فهى
 بعنق وبعد ذلك ماتت فادعى الوارث على زوجها القول المذكور فانكر فهل إذا أثبت
 الوارث على الزوج المقالة المذكورة بالبينة يكون الزوج ملزوما ومطالب بالاجرة وجب القتل
 (أجاب) مجرد مقالة الرجل المذكور لا توجب عليه قصاصا ولا دية حيث لم يثبت
 عليه ما يوجب ذلك شرعا والله تعالى اعلم (سئل) عن قضية من قاضى الجيرة بمصاها
 ادعى بعض ورثته مقتول مع غيبة الباقي على القاتل بأنه قتل مودتهم بطبخة ضربها
 فأصابته رصاصتها فمات لوقتته بسبب ذلك فأقر القاتل بموته بسبب ذلك إلا أنه لم
 يقصد به بل قصد شخصا آخر وشهدت بيئته بأنه دخل في البيت الذى كان فيه المقتول مع
 غيره وضر به بالطبخة المذكورة فأصابته المقتول فمات لوقتته بسبب ذلك فما الحكم
 والحال هذه (أجاب) إذا شهدت البيئته بالقتل بالأداة الجارحة لا يقبل قول القاتل
 لم أقصد به بخلاف ما لو أقر وقال اردت غيره لأنه ثبت من جهته مطلقا عن قيد العمدية
 والخطئية فيقبل منه ما قر به ويحمل على الادنى كما نقله في رد المختار على الدر المختار عن
 العلامة الرملى وعليه فوجب القتل المذكور إذا ثبت بالبيئته القصاص ولا يصير احد

١٢

١٢٦٧

١٩

١٢٦٧

٢٩

١٢٦٧

الورثة تخصها من البقية في استيفاء القصاص عند أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه فان
 اقام احد الورثة بينة بقتل مورثه يريد القتل ولا يقيد حتى يحضر الغائب لكنه يحبس
 فان حضر الغائب بعيدها ما نيا ليقول القاتل عند امامنا الاعظم والله تعالى علم (سئل)
 في رجلين ضربا رجلا بدينين فاصاباه معا دبره اصابتين احدهما خدشته خدشا
 هينا تحت ابطنه لا يؤثر عادة والاخرى اصابتته في بطنه وهى القاتلة عادة ولا يعلم نسبتهما
 لاحد الضاربين معين بل يعلم انها لا تعدو وهما له يرهما ثم مات المضروب من ذلك الضرب
 فادعى الولي القتل على احدهما لابعينه وشهدت البينة بذلك (اجاب) اذا لم يعين
 الولي المدعى عليه وادعى على احد الرجلين لابعينه لا تسمع دعواه لان شرط صحة
 الدعوى العلم بالمدعى عليه فان ادعى الولي على جميعا او على احدهما معين او اقام
 بينة على طبق دعواه حكم له بموجبها والا فلا وقد افتى به ولاخير الدين الرملي بعدم سماع
 الدعوى في نظير ذلك لاجرام المدعى عليه والله تعالى علم (سئل) في رجل له ارض
 خارجية بقرب قرية آلت اليه بالتلقي عن والده وجده اعطاهما الرجل من غير اهل
 القرية فجعلها جرنالوضع حصاده من مدة نحو ست سنين وجد فيها رجل قتيل من القرية
 بالآلة جارحة كان خفيرا على الجرن المذكور فادعى اولياؤه قتله على رجل من اهل
 القرية ولم يثبتوه فهل يجب فيه القسامة والدية على اهل القرية حيث كان الغيط
 متصلا بها وعلى صاحب الغيط او على الرجل الذي اخذه ووضع الزرع فيه وما مقدار
 الدية وهل تسكون حالة او مؤجلة (اجاب) صرحوا بان محل اعتبار القرب اذا لم
 يكن المكان الذي وجد به القتيل معلوم كالنخض فان كان معلوما كانت القسامة
 والدية على ذى المال واليسد فان ادعى الولي على غيره واثبت دعواه بالوجه الشرعى
 قضى له والا كانت اليدين على المدعى عليه كسائر الدعاوى فان لم يكن معلوما وكان
 قريبا من القرية الصغيرة فادعى الولي على احدهما ولم يثبت وكان بالقتيل اثر كانت
 القسامة والدية على اهلها في العمود هي عشرة آلاف درهم او الف دينار الى آخر
 ما ذكره والله تعالى اعلم (سئل) عن حادثة وردت من قاضي الهامة الكبرى محصلها
 ادعى شخص بطريق وكالتة ووصايته وعن ورثة شخص مقتول على آخربانه ضرب
 مورثهم بحربة حديد عمدا ومات بسبب ذلك فادعى المدعى عليه بان المقتول ضربه ببندوت
 في يده فما كان من المدعى عليه الا انعمد ضربه بحربة من حديد فرماه بها فاصابتته في
 يده ولا يعلم محل الاصابة وانه مات يومها بسبب رمية بالحربة المذكورة (اجاب)
 الاقرار بجهة على المقر فاذا اقر المدعى عليه المذكور بضره بمحمد هـ بالحرية الحديد
 عمدا وباصابة الحديد وان الموت بسبب ذلك كان موجب ذلك القصاص حيث تحقق
 الاقرار بذلك مع الطوع والاختيار ولم يكن ذلك القتل لدفع الضرر بحيث كان ضرب
 المقتول للقاتل مريدا به القتل ولا يمكن القاتل التخلص منه الا بقتله والله تعالى اعلم

١٢٦٧

٣٠

١٢٦٧

٣٠

صفر

١٢٦٧

٢

مطلب ضرب رجلا مريدا
 قتله فلم يتخلص منه الا بقتله
 قتله لا شيء عليه

(سئل) في رجل مات وله أب وأولاد قصر وزوجة وأخ غير وارث ادعى ذلك
 الآخر بطريق وكالة الشرعية عن الزوجة وعن الأب فيما يخصه وما يخص القصر
 الولي ذلك الأب عليهم أن ذلك الرجل المورث المتقدم ذكره كان بينه وبين جماعة معينة
 منازعة في شأن قناة ماء وأنه ضربه واحد من هؤلاء الجماعة المعينين وهم الخمسة ولكن
 لا يعلم المدعي شخص الضارب بعينه ذوات من تلك الضربة وأثرها ظاهر يرى برأسه
 قبل الموت وعان ذلك الاثنان يشهدون به كما أفاده المدعي في قوله وتلك الضربة
 حصلت في أراضى أهالي ناحية الخمسة أشخاص المذكورة ولماسئل هؤلاء الجماعة
 اعترفوا بحصول أصل المنازعة بينهم وبين ذلك الميت وأنه ذكر واحصول الضرب من
 كلهم ومن بعضهم وأن الأرض التي حصلت فيها المنازعة من أرض بلدهم فهل هذه
 الدعوى غير مسعوعة لكونها على غير معينين من هؤلاء الخمسة وهل هي ليست من اللوث
 حيث حصرها في هؤلاء الخمسة ولو فرض صحة الدعوى واحتج إلى عين هل يؤخر نظرا
 للقصر (اجاب) شرط صحة الدعوى تعيين المدعي عليه فإذا لم يعين الولي المدعي عليه
 لا تسمع دعواه وإن عينه وأثبت دعواه قضى له بموجب مدعاه والأيديت حلف المدعي
 عليه المعين الشرعية بطلب الولي هذا إذا لم يكن الواجب في هذه الحادثة قسامة ودية
 على أهل القرية القريبة القرية بان لم تتوفر شروطها أوالو كانت مما يجب فيه القسامة
 والدية عليهم فتسكن في الدعوى على أهل القرية كلهم أو بعضهم معين أو بهم كإستفاد
 من الزيلعي والله تعالى أعلم (سئل) عن قضية واردة من قاضي قليوب بمصلاها ادعى
 شخص يدعى عبدا - كرم بطريق النيابة عن ورثة متوفى على شخصين أنهما تعديا على
 المورث وضرباه عدا على صفحتي عنقه وعلى قلبه سووية بالنبايت الشوم هات بسبب
 الضرب المذكور منهما سووية وأن المدعي عليهم ما قتلاه بذلك فسئل من المدعي عليهم ما
 فأنكرا كليا فشهد رجلان بأن المدعي عليهم ما ضرب بالمقتول كل منهما على صفحة
 من صفحتي عنقه فوق على الأرض واشتغل الناس عنه بتخليص عزاله ثم مات وكشف
 عليه فوجد مضر وباعلى بطنه بالنبوت ولم يعلم أن كان موته بسبب الضربات التي بعنقه
 المشاهدة لهم أم بالضرب الذي على قلبه (اجاب) حيث ادعى عبد الكرم اسماعيل
 الوكيل عن ورثة أخيه المدعي قتله بأن سالم انصارا ومحمد الدهشان الصغير ضرباه سووية
 بالنبايت الشوم على صفحتي عنقه وعلى قلبه وأنه مات بسبب الضرب المذكور الذي
 حصل من المدعي عليهم ما سووية بذلك متعدين قتله وشهد الشاهدان المذكوران
 بأن محمد الدهشان المذكور ضرب به بالنبوت على صفحة عنقه وضربه سالم انصارا في صفحة
 عنقه الثانية وذكر أنهما لا يعلم أن مات بسبب الضرب الكائن على صفحتي عنقه
 أم بالضرب الكائن على بطنه وظهور أثره بالكشف لم يكن بين الشهادة والدعوى مطابقة
 وقد شرطوا في الشهادة في مثل ذلك المطابقة وقد تردد الشاهدان في كون الموت بسبب

١٢٦٧

٢

مطلب يكتفى في إيجاب
 القسامة والدية على أهل
 القرية بكون الدعوى
 عليهم أو على معين منهم
 أو على بعضهم

١٢٦٧

٤

الضرب المعين لهما أو بالاضرب الذي ظهر أثره على البطن بالكشف فوجب ذلك خلا
في شهادتهما فلا يحكم بالدية على عاقلة المدعى عليهم ما بناه على هذه الشهادة والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل يدعي بطريق الوصاية الشرعية على ابن أخيه وبوكالته عن
والدته أن أخاه تعدى عليه رجل وضربه بالنبوت على ساقه الأيسر فقطع الجملد وكسر
عظمة الساق المذكور وقت العشاء فريسان دارس ليمان العبد فقل إلى تلك الدار
محمولا فقام بها يومين ثم نقل منها محمولا إلى بلدة أخرى بها حكيم المدعية فبعد أن نظر
الحكيم له أفاد كسر ساق رجله المذكور وأدخل أخوه المذكور الاستبالية لمعالجته
فمكث فيها نحو ثمانية عشر يوما ملازما للفراش ومات بسبب الضرب المذكور
وأجاب المدعي عليه بأنه توجه بعد العشاء عند المحقر فلم يجد الميت في هناك فإرسال
يطالبه ولما حضر تنازع مع بعضهما فإمر المدعي عليه رجلا بأمره كنه ليضربه على ظهره
بنبوت كان معه فصادت الضربة ساقه الأيسر فسال منها الدم ولا يعلم أنها كسرت
عظمة ساق الميت المذكور ولا ملازمته للفراش المدة المذكورة وأنكر موته بسبب
ذلك وعرف أن الميت كان مريضاً وقت الضرب بعرض كان يعتريه وأنه مات بسبب
المرض المذكور ولم يثبت أنه مات بسبب المرض فهل يطلب من المدعي بينة بأن أخاه
لزم الفراش إلى أن مات ولا يقدح في ذلك توجهه إلى البلدة التي بها الاستبالية
المذكورة أم يطلب منه بينة بأنه مات بسبب الضرب وإذا لم توجد بينة على شيء أصلا
لا يكون في ذلك إلا اليمين الشرعية أم يكون فيه الدية والقسامة على أهالي الناحية وما
الحكم (أجاب) لا يلزم من الضرب القتل فلا اعتراف بالضرب ليس اعترافا بالقتل فلا
تلزم الدية حتى تقوم البينة بأن المضر وبإلزام الفراش حتى مات فتلزم الدية عاقلة المدعي
عليه وهو كاحدهم أو يعترف بأنه ضربه ومات من ضربه فتلزمه الدية ولا شيء على العاقلة لأنها
لا تعقل ما وجب بأقرار القاتل كدافاده العلامة الرولى وصرحوا بأن الدعوى على
معين من أهل المهلة لا تسقط القسامة عنهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على
رجل آخر من أهالي بلدة من بلاد الريف بأن ولدهم كان مارا بطريق بلدة المدعي
عليه خلف جبل له صحبة جالين من بلده فتعدى عليه المدعي عليه بجرح بلده وضربه
بنبوت في جنب راسه الأيسر فكسر العظم ومكث في فراشه ببلده اثني عشر يوما
ومات بسبب ذلك ويطالبه بما يترتب على ذلك شرعا سئل المدعي عليه فأجاب بالانكار
لذلك فكأن المدعي أثبات دعواه فأحضر الرجلين الذين كانوا صحبة المقتول وشهدا
طبق الدعوى فهل والحال هذه تكون الدية عليه خاصة دون عاقلة وتكون مغالطة
أو مخففة وما قدر كل منهما (أجاب) دية شبه العمد وهو أن يتعمد قتله بكل ما لا يكون
الغالب فيه الملاك كالسوط والمصاويحجر الصغير مائة من الإبل أرباعا خمس وعشرون
بنت مخاض وهي التي تم لها سنة وطعنت في الثانية وخمس وعشرون بنت لبون وهي

١٢٦٧

٧

١٢٦٧

١٧

ربيع الثاني سنة

التي تم لها ستان و طعنت في الثالثة وخمس وعشرون حقة وهي التي تم لها ثلاث
سنين و طعنت في الرابعة وخمس وعشرون جذعة وهي التي تم لها اربع سنين و طعنت
في الخامسة وهذا والدية المغلظة وتعين في شبه العمد على ما صرح به الزيلعي من أن
الدية في شبه العمد لا تكون الا من الابل مغلظة على العاقلة في ثلاث سنين يؤخذ في
كل سنة ثلث المائة من الابل اه ورجحه في الشرع لئلا يلبس به لو كان الواجب ما هو اعم
من الابل لم يكن للتغليظ فائدة لانه يختار الاخف فتة وت حكمة التغليظ كافي حوائج
الدرة فلا عن ابي السعود وقيل ان التغليظ يكون بدفعها من الابل ارباعا كما ذكر
ان دفعت منها وان دفعت من غيرها فلا فرق بينهما وبين الخففة وهي مائة من الابل
انما سامن كل نوع من الانواع الاربعة المذكورة عشرون ومن ابن الخاض عشرون او
الف دينار من الذهب او عشرة آلاف درهم من الفضة ففائدة التغليظ تظهر عند
الدفع من الابل وهو ما عليه العمل الآن حيث كان للقاتل المذكور عاقلة كان
الواجب عليهم الدية المغلظة تؤخذ منهم في ثلاث سنين والقاتل كما سددهم واذا لم يكن
له عاقلة وجبت الدية في ماله ولا يعاقله بيت المال حيث كان له وارث معروف ولو
بعيدا والله تعالى علم (سئل) في رجل وكيل عن ورثة مقتول ادعى على ثلاثة اشخاص
من بلدة من بلاد الريف بان مورث موكله كان مارا بطريق بلدة الاشخاص المذكورة
خاف رجل له فخرج عليه الثلاثة المذكورون فضر به احدهم بنيتون اصاب عظم انفه
فكسره والثاني ضربه بنيتون آخر على جنبه الايسر فوقع ساقطا على الارض فنقلوه الى
دار رجل من جملة فلاحهم ومكث يوما وجاء الثالث من الاشخاص المذكورين
وضر به برجله في قلبه ومات بسبب ذلك في ليلته ثم نقلوه ثانيا الى دار العهدة وردوا
عليه القرب ثم اخذوه الى بلدة فراوه مضروا بهذا الضرب المذكورين يطالبهم بما
يلزمهم شرعا فاسئل من المدعى عليهم فاجابوا بالاعتراف بوفاة الميت المذكورين
وجدوه مضروا بهذا الضرب وساقطا على الارض فنقلوه الى دار رجل من الفلاحين
ومكث يوما واحدا ومات بعد ذلك وانكروا ضربه فطلب من المدعى بيعة فاحضر شهودا
من بلدة المدعى عليهم فشهدوا بالضرب واختلافوا في كفيته فلم تصادف شهادتهم
واحضر البيعة التي عاينت الميت بعد موته وشهدت بانه مضروب بنيتون احدهما على
عظم انفه فكسره والثاني على جنبه الايسر ومات بسبب ذلك عن ورثة من جلتهم ولد
قاصر فهل والحال هذه يحلفون بين القسامة وتكون الدية عليهم وعلى عاقلتهم واذا لم
يدع الوكيل على باقي اهل البلدة لا تلزمهم دية ولا قسامة واذا الرمت الدية فما قدرها
(اجاب) شهادة بعض اهل الهمة بقتل غيرهم او بقتل واحد منهم باطالة ومنه شهادة
بعض اهل القرية الصغيرة على بعض فحيت لم يثبت القتل على المدعى عليهم ولم يعلم
القاتل وادعى الولي او وكيله القتل على اهل الهمة او القرية الصغيرة او على بعضهم

حلف نجسون رجلا منهم يختارهم الولي بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا ثم يقضى القاضي بالدية المغلطة على عاقلة اهل الهلة او القرية وهي مائة من الابل ارباعا ان كانت منها ودعوى الولي على واحد من من لا يسقط القسامة عنهم كفى الدرو وغيره فاذا كان المدعى عليهم من اهل الهلة او القرية التي وجد بها القاتل كانت القسامة عليهم والدية على عواقلهم ولا تسقط القسامة والدية عن باقي اهل الهلة او القرية بالدعوى على بعضهم واذا لم يكن المدعى عليهم من اهل تلك الهلة او القرية الصغيرة فلا قسامة ولا بد من البرهان كما هو شأن سائر الدعاوى في غير هذا الشأن والله تعالى اعلم (سئل) في رجل لم يعرف اسمه ولا نسبه ولا نفعه ولا من اى بلدة وجد مقتولا ولم يلق في ساقية ملوكة لرجلين من قرى يتبعين عبيدين عن الساقية وبقرها جاءه من العرب مقيمون بخيامهم هناك ومستوطنون على الدوام ولم يعلم قاتله فهل لا يكون ذلك لوثا واذا كان لوثا فعلى من يكون اللوث ومن يستحقه ويدعى به ويطالب به حيث لم يعلم للمقتول وارث ولا نوع ولا جهة واذا كان كذلك هل تصح دعوى اللوث من الحماكم او من وكيل بيت المال واذا قامت بهتة منهما فن بدعى عليه (اجاب) في التنوير وشرحه وللإمام حق اخذ دية مسلم لاولى له أصلا ودية مستمان اسلم هنا من عاقلة قاتله خطأ لقتله نفسا معصومة وفي العمدة القتل قصاصا والدية صلحا لا العفو نظرا لحق العامة اه وقيد الهشى اخذ الدية صلحا بما اذا رضى القاتل بها فالإمام او نائبه في ذلك الدعوى بالقتل المذكور وصرحوا بانهم يراعى حال المسكان الذي وجد فيه القاتل فان لم يلو كاتجب القسامة على الملاك والدية عليهم ان وقعت الدعوى عليهم بقتل عمد وان وقعت الدعوى بخطف فعلى عواقلهم في ثلاث سنين وصرحوا ايضا بانهم لا عبرة للقرب الا اذا وجد في مكان مباح لا ملك فيه لا حدود ولا يد ولا فلي ذى الملك واليه سدوانه اذا ادعى على غير المالك او ذى المكان الا قرب تكون تبرئة ويجرى فيها ما يجرى في سائر الدعاوى من غيرهم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل جهادى اراد بعض اهل بلده امساك اخيه لعسكر الجهادية فضرب ذلك الجهادى احدهم من يريده امساك اخيه ببندقية فخرجت منها رصاصة فمات بها المضروب وكان ذلك في بلدة يربلدا القاتل والمقتول بمنزل رجل منها مخصوص بفناء ورثة المقتول وهي امه وزوجته وولد صغير الى مجلس الحكم ووكلا انا الميت في الدعوى واقام القاضي على الولد الصغير وصيا فادعوا الى ذلك القاتل انه قتله بالبندقية في محل فلان وفصلوا الدعوى وانسكرا الجهادى حصول الضرب منه للمقتول وانما اعترف بوقوع مشاجرة وقتال بين اهل بلدا المقتول والبلد الثاني الذي مات فيه المقتول وقتل بينهم الشخص القاتل المذكور فاقام المدعون بيتين واحدة من البلد التي قتل بها واخرى من بلد القاتل والمدة تول فشهدوا بانه قتله الجهادى المدعى عليه فهدا برصاصة بالبندقية وراوا فعله وحركته فعرض المدعى عليه جميع الشهود

٣٠
١٢٦٧
مطلب للإمام حق اخذ
دية مسلم لاولى له أصلا

بان البينة التي من بلده وبلد المقتول بينهما وبين المدعى قرابة من جهة بنوة المسمى سيما
وكانوا حاضرين برفقة المقتول اضبط انفاذ الجهادية وصدقه على الحضور وانكروا
القرابة والبينة التي من البلد الذي وجد به المقتول متممة بدفع ضرر القسامة والدية
عنهم فهل تعتبر معارضة البينة التي من البلد التي قتل بها القاتل لثمة ما يدفع الضرر
والقسامة والدية عن بلدهم لاسيما واحد الشهود صاحب المنزل الذي حصل به القتل
ولا عبرة بغيره للبينة الثانية التي من بلد القاتل والمقتول بانها من قرابة المقتول ولا
بمحض ورفقة المقتول لاخذ انفاذ الجهادية وهل لو صحت شهادة البينة الثانية
ووجب القصاص يقادحالا او يؤخر الى كمال القاصر ولو انحل كمال القاصر يحبس او
يطلق بكفيل (اجاب) نعم لا عبرة بطعن المدعى عليه بما ذكر في البينة الثانية ولا في
الاولى ما عدا مالك المنزل الذي حصل فيه القتل وبقي ما بعد التزكية والتعديل
اذا ما بقيت الشهادة الدهوى ولا كبار القود قبل كبار الصغار اذا لم يكن الكبير اجنبيا
عن الصغير فاذا كان الاين المذكور من زوجة المقتول على ما في فتاوى المحائقي او مطلقا
على ما افتى به الشامي وعول عليه في رد المختار يكون للام والزوجة المذكورتين
القود قبل بلوغ الصغير والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مسافر في مركب مع جماعة
سرق له دراهم فاتهم رجلا بسبب شيء وجدته من متاعه عنده فنشأ به معه فضر به
التموم فاقوع له ثلاثة اضراس من اضراسه بسبب الضرب فترافع معه لدى المحاكم
الشرعية فاقام بينة فمثل منها في اي وقت فقالت وقت المغرب والمدعى قال بعد اذان
المغرب فهل هذا الاختلاف لا يضر في أداء الشهادة لان الوقت واحد ولا يضر عدم ذكر
البينة اسم الشهر الذي حصلت فيه المشاجرة ويكتفي بقولها انه في آخر الشهر الماضي
في ليلة كذا (اجاب) اذا شهدت البينة مطابقة للدعوى يحكم القاضي بوجوبها بعد
التزكية والتعديل ولا يعد ما ذكر اختلافهما ناعا للقبول والله تعالى اعلم (سئل) في قضية
رفعت على يد قاضي طنطا وكتب في شأنها اعلاما مشهورا بختمه قائلا رفعت لدينا
دهوى ورثة السيد عمر عمر من ناحية كفرز بن الدين وهم والدته فضة وزوجته ام النيل
وشهاب الدين هم الوصي على ولدي ابن اخيه القاصر بن عن درجة البلوغ هما مصطفى
وابراهيم المنصهر ارث المتوفى فيهما من غير شيء على عوده حواس من ناحية كفرز بن
الدين بان المدعى عليه قتل السيد عمر وقت العشاء في جرن ناحية ام اخنان بندقية
اصابته في راسه من عوده المذكور بسبب ان السيد المذكور ضبط شخصها للجهادية
فاستغاث بعوده المذكور وان الذي قتله عوده المذكور مثل من عوده فاجاب بالانكار
لذلك وجه ذلك جدا كايا فطلب من الورثة بينة فحضر واحد على بن موسى خطاب
وابراهيم ماضي من الناحية المذكورة وشهد كل منهما على انفراد بان السيد عمر خرج
من الناحية وصحبته عوده اضبط شخص للجهادية من الغيط يسمى موسى فصاح واستغاث
بعوده فلما وصلوا الى جرن ناحية ام اخنان وجدوا السيد عمر مقتولا برصاصة في راسه

١٢٦٧ ١
مطلب لكبار القود قبل
كبار الصغار اذا لم يكن
السكبير اجنبيا عن الصغير

١٢٦٧ ١٣

ولم يعلموا ان كانت من عوده أم من خلافه فطلب منهم غيرهما فحجزوا عن احضار
غيرهما عجزا كلياً وعن اثبات ذلك على عوده المذكور فمقتضى ذلك تجب القسامة
والدية على أهل أم اخنان فبحلف نجسون رجلاً منهم يختارهم الولي بالله ما قتلناه ولا
علمناه قاتلاً ولا يلزم المدعي عليه لا قصاص ولا دية بدون اثبات شرعي ولا جمل الافادة
رقناها هذا الرجوع عند الاحتياج اليه فهل الزام القاضي لأهل أم اخنان بالقسامة
والدية صحيح أو غير صحيح وما حكم الله في هذه القضية وهل اذا قال أولياء القتل وجدنا
بينة بعد ذلك على المدعي عليه غير الاولى يكون للعامة سمعها أولاً (اجاب) اذا
وجد القاتل المذكور في مكان القرية المذكورة بحيث يسمع الصوت منه ولم يكن
الموضع الذي وجد فيه محلو كالغديرهم وجبت القسامة والدية فيه على أهلها ولا يمنع من
ذلك دعوى الأولياء القتل على معين منهم حيث لم يوجد صريح البراءة للبينة كما افاده
الخبر الرمي وان ادعى الولي القتل المذکور على معين من غيرهم كافي هذه الحادثة فلا بد من
البرهان كما هو شأن سائر الدعاوى في غير هذا الشأن وكان ذلك ابراهمه لاهل هذه
القرية كما صرح به علماء مذهب النعمان وحينئذ فالزام القاضي والمحال هذه القسامة
والدية لأهل أم اخنان غير صحيح حيث ادعى ولي المقتول على معين من غيرهم بل يكلف
الولي اثبات دعواه على من ادعى عليه فان اثبت قضي له بدعاه والا فلا والله تعالى اعلم
(سئل) في امرأة وجدت مقتولة في منزل ساكن فيه زوجها وليس لها ورثة خلاف
زوجها المذكور وأولادها منه القهر فادعى الزوج المذكور على ثلاثة أشخاص من جماعة
من العرب كثيرين كانوا مقيمين بالبلدة التي وجد فيها القاتل ثم بعد ذلك انفردوا بنزلة
مستقلة قبل القتل بمدة طويلة - يكونهم ليسوا من أهلها فهل يكون حكم البلدة والنزلة
حكم البلدة فاذ لم توجد بينة تنفي عنهم القسامة أو تكونان حكم البلدة الواحدة
فتثبت وهل يكون وجودها مقتولة في المنزل الساكن فيه الزوج تهمة في حقه فتبطل
دعواه لانه عليه حفظ ما في المنزل الساكن فيه - وان كان ليس ماله ولا بدعواه
يدفع عن نفسه وهل يختلف المحكم فيما اذا كان ساكن فيه بحق أو بغيره وهل يجوز
للقاضي أن ينصب من يدعي عليه (اجاب) حيث ادعى الولي وهو الزوج على معينين
غير مالئ المكان الذي وجد فيه القاتل أو على معينين من غير أهل البلدة التي وجد
فيها القاتل لو وجد قتيلاً فيها فان اثبت دعواه بالوجه الشرعي قضي له بدعاه والا
يثبت دعواه حلف المدعي عليهم الذين الشريعة بطلبه كباقي الدعاوى وبهذا يعلم
جواب ما أطال به السائل في الاسئلة فتقها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وضع عليه
شيخ بلده السجن لمصلحة من مصالح الميرى ثم بعد ثلاثة ايام وجد ميتاً في السجن وبه اثر
خنق ولم يكن موجوداً معه احد فهل يلزم من سجنه - اذا ادعى عليه او يلزم رب
السجن وان كان مقصوداً بامنه او لا يلزم احد او يكون هدر (اجاب) صرحوا بأنه
يراعى حال المكان الذي وجد فيه القاتل فان كان محلو كالتجرب القسامة على المالك

سنة
شوال
مطلب الاراضى التى
لها مالك اخذت من
يده ظلما وغصب لا يجب
على المالك شئ ولا على
الناصب ويكون القتل
فيها هدرا

يقع على عاقلتهم وبان الاراضى التى لها مالك اخذت من يده ظلما وغصب لا يجب
المالك شئ لعدم قدرته على الحفظ ولا على الغاصب ويكون القتل فيها هدرا
رحوا ايضا بان الشارع الاعظم والسجن والجسم مع وكل مكان يكون التصرف فيه
مسة المسلمين لا لولاك منهم ولا لجماعة يحصون لا قسامة ولا دية على احد وانما
بة في بيت المال وهذا اذا كان نائيا اي بعيدا عن المحلات والا يكر نائيا بل قريبا
اقرب المحلات اليه الدية والقسامة لانه محفوظ بحفظ اهل المحلة فتكون القسامة
دية على اهل المحلة كذا افاده العلامة لا لائى ومنه يستفاد الجواب والله
سالى اعلم (سئل) في رجل يسمى على بن صالح من محلة دمنه له ولد قاصر عمره
يد عن خمس سنين بتعريف ابيه ورجل آخر يسمى النادى بن محمد من الناحية
ولد قاصر عمره ثمان سنين وفي كل يوم يسرح الولدان باغننام يرعيانها باراضى
ناحية وكل منهما يرعى غنما مختصة به ففي يوم سرحا مع بعضهما كعادتهما فراجع
ن على صالح محمولا على ولد من الرعاة حتى اوصله الى منزل والده فنظره والده واناس
ثانوا حاضر بن بالمنزل فوجدوه مضروبا فاسالوه من ضربك فاخبرهم ان الذى ضرب به
ن النادى محمد المدعى محمد لانه قال له حوش الغنم فلم يسمع فضر به بالفرقة على رقبته
وقع الى الارض فعاد ثانيا وركضه برجله في بطنه وضر به بطوبه في راسه فاصابته
مات اذنه وانه مكث يومه وليلتته ومات بسبب ذلك فعرض والد الميت الى الدبوان
احضروا والد المتهوم وولده القاصر المذكور واخذوا منه الاجوبة والاستفهام ثم
وجهوهما الى محل القاضى لالتماس الحكم الشرعى فحضر والد الميت ووالد المتهوم
يولده بالجلاس وذكروا الداميت بحضرة والد المتهوم وولده القاصر بان الولد المذكور
نعدى على ولده وضر به بالفرقة وركضه برجله في بطنه وضر به بطوبه في راسه فمات اذنه
اليساروان ولده الميت المذكور مكث يومه وليلتته هالكا ومات بسبب ذلك وليس له
بينة كانت حاضرة وقت الضرب سوى من سمع من ولده الميت ما قاله حال حياته فهل
والحال ما ذكرتم دعوى والد الميت على والد المتهوم حيث كان المدعى عليه قاصرا
واذا كان الولد مميزا سمع على نفسه واذا جحد المدعى عليه حصول ذلك ولم يجحد المدعى
البينة وتوجه اليه يؤخر الى كمال القاصر واذا قلتم بتأخره يجلس القاصر الى كماله ولا
قسامة في هذه الدعوى حيث كانت على معين (اجاب) لا تصح الخصومة من الصبي
الا ان يكون مازونا كذا في الاشياء نقلا عن الملقط وفيها ولا تنعقد بينه ولو كان مازونا
فباع فوجد المشتري به عيبا لا يخلفه حتى يدرك كما في العمدة ولو ادعى على صبي مجبور
ولا يئنه له لا يحضره الى باب القاضى لانه لو حلف فنسكل لا يقضى عليه كذا في العمدة
اه وفي التنوير وشرحه واهله ما يعنى الدعوى العاقل المميز ولو صبي لو مازونا له في
الخصومة والا لا اشباه اه فلا تسمع الدعوى على الصبي المذكور الا اذا كان مميزا

ماذوناله بالخصومة والا فلا بل على ابيه ولا يمين عليه قبل البلوغ ولا قسامة حيث ماضي
 ولى القتل على معين ليس من اهل المكان الذى وجد به القتل والله تعالى اعلم (سئل)
 فى رجل وجد قتيلا على شاطئ البحر الاعظم فادعى ورثته على رجل معين انه هو القاتل
 لمورثهم عهدا برصاصة واحدة شهد الورثة برجلين كانا مع الميت وقت قتله مع ان الرجلين
 المذكورين غير عداين لا يعرفان دينهما ولا ما يجب عليهما ولا يعرفان فروض الوضوء
 ولا الصلوات فردت شهادتهما لعدم عدائتهما واذا كان الشاهد لا يبين كون القتل
 هذا أخطا كدعوى المدعى هل تقبل شهادته أم لا واذا لم يكن للورثة بينة غيره هؤلاء
 وكان بالقرب لهل القتل نزل واحد لها جماعة اغراب فى أرض غير مملوكة وسكنوا بها
 وفيها مسكن المدعى عليه ولم يكن يسمع منها الصوت لهل القتل واختلف المدعى والمدعى
 عليه فى القرب وسماع الصوت فالقول لمن (اجاب) اذا لم يكن الشاهد عدلا لا تقبل
 شهادته ولا يد من مطابقة الشهادة للدعوى الا انهم قالوا اذا ادعى الولى القتل هذا
 فشهد العدول بالقتل المطلق تقبل ويقضى بالدية أى بطلب الولى ويحمل على قصد
 الدرء المندوب اليه لا على القسامة وقد صرح علماءنا بأنه يراعى حال المكان الذى وجد
 فيه القتل فان عملوا كاتجب القسامة على المالك والدية على عواقلهم وبأنه لا عبرة
 بالقرب الا اذا وجد فى مكان مباح لا ملك لا حذفيه ولا يد ولا فعلى ذى المالك واليدوبان
 الدعوى على بعض اهل الهلة لا تقط القسامة عن باقيهم فاذا كان المكان الذى وجد
 به القتل المذكور عملوا كانت القسامة على المالك اذا ادعى الولى عليهم القتل فان
 ادعى القتل على غيرهم سقطت القسامة عن المالك وحينئذ فان ثبت دعواه القتل
 على المدعى عليه قضى له بموجبه والا فلا وان كان المكان الذى وجد به القتل ليس
 عملوا كوجب القسامة والدية على أقرب القرى قال فى التنوير وشرحه ولو تجتسبا بالشاط أو
 بالجزيرة أو مربوطا أو ملقى على الشط فعلى أقرب المواضع اليه من القرى والامصار
 والاراضى اذا كان يصل صوت اهل الارض والقرى اليه والا لا ومن المعلوم ان القول
 للمسكر بعينه حيث لا بينة للمدعى على مدعاه والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل نزل
 فى داره جماعة لصوص ليلا وضر بوه بالبارود فاصيب برصاصتين ثم بعد مدة تزايد على
 عشرين يوما ادعى المضر وب ان فلانا القتل فى هو الذى نزل على مع جماعة وضر بوه ليلا
 ثم بعد اشهر مات الرجل المضر وب عن وارث فادعى الوارث على الرجل الذى ادعى عليه
 مورثه قبل موته انه هو الذى ضر ب مورثه بالبارود مع جماعة وكل ذلك بدون ثبوت
 بينة شرعية فهل اذا لم يثبت على المدعى عليه ذلك بالبينة الشرعية لا عبرة بدعوى كل
 من الوارث والمورث بدون وجه شرعى (اجاب) لا يقضى على المدعى عليه المذكور
 بمجرد دعوى الولى عليه بدون اثبات شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل من اهالى
 مشلول مر ليلاحوا اليها مع ثلاثة رجال منها احدثهم من مشايخنا اخفى قريتهم من محلتهم
 اصاب الرجل المقتول رصاصة فوق ميتها وخرج على الباقي منهم جماعة بالنبايت

١٢٦٧

٣

مطالب ادعى الولى القتل
 هذا فشهدوا بالقتل المطلق
 تقبل ونجب الدية

١٢٦٧

٣

واصيب شيخ البلد بنبتوت فى رأسه فاستغاثوا باهل الهلة والجهة القرية منهم فاذا نوههم
وفى كل من القاتل والضارب هاربوا ولم يعلم القاتل وسئل ولى المقتول عن القاتل فذكر انه
لا يعرفه ولا يعلمه ولم يدع احدهم الورثة بالقتل على معين من اهل البلد ولا على جميعهم
فذاذا يكون الحكم هل يقضى بالقسامة والدية على اهل الهلة التى وجد القاتل بالقرب
منها وان لم تدع الورثة على معين ولا على كل اهل الهلة أولا يقضى بذلك الا ان يدعى
الولى بالقتل على معين او على الكل (اجاب) اذا وجد ميت به جرح او اثر ضرب او
خنق او خروج دم من اذنه او عينه فى محلة ولم يعلم قاتله وادعى وليه القتل على اهلها او
ادعى على بعضهم حلف خمسةون رجلا منهم يختارهم الولى بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا
بان يحلف كل منهم بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا ثم قضى على اهلها بالدية ان وقعت
الدعوى بمقتلهم ودوان وقعت الدعوى بخطا فعلى عواقلهم كما فى الدر المختار فقد افاد
ان الحكم بالقسامة والدية به دال الدعوى من الولى وقد صرحوا ايضا بان شرطها تدمم
الدعوى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل وجد قاتلا فبلغ الحاكم ان قاتله فلان فاحضره
فعرّف عن رجل انه قتله فاحضر الرجل المذکور وسأله الحاكم فاعترف بانه هو ووفلان
المذکور ضرب باه بالنبوت فمات وانكر فلان المذکور ضرب به للرجل المذکور فهل بعد
اعتراف الرجل المذکور بذلك ودعوى الولى عليه القتل يؤخذ به وجبه وهو الدية اذا
كان طائعا فى اقراره ولا يلتفت الى قوله ان فلانا ضرب بهى أم يطلب منه بينة على
مقاتله المذکور (اجاب) الاقرار عن طوع حجة قاصرة على المقر فيعامل بعوجبه فقط ولا
يمسرى على غيره وليس المقر خصما عن الميت فلا تطلب منه بينة على مشاركة الاجنبى
له فى القتل وفى الانقروية من الجنايات ولو قال ضربت فلانا بالسيف متعمدا ثم قال
لا ادرى مات منه أم لا ولو سلمته مات وقال الولى مات منه لم يقتل ولو قال مات منه ومن حية
نمشته أو من عقرب وقال الولى مات من ضربت بك فالتقول قول القاتل وعليه نصف الدية
فى الفصل الثانى من جنائيات المحيط البرهانى انتهى وفى الخاتمة من فصل فيمن يقتل
قصا صا وفيمن لا يقتل رجل قال ضربت فلانا بالسيف متعمدا ولا ادرى انه مات منها او لم يكن
مات فقال ولى القاتل بل مات بضرب بك فانه لا يقتل به وان قال القاتل مات منها ومن
حية نمشته أو ضرب رجل آخر ضرب به باعصا فقال الولى بل مات بضرب بك كان القول
قول الضارب وعليه نصف الدية انتهى والله اعلم (سئل) من طرف قاضى قليوب
عن حادثة مضمونها ادعى شخص بطريق ولاية - عن ورثة مقتولة على شخص آخر بان
المدعى عليه تعدى على مورثتهم وأخذها من منزلها على ان تحضر له ولها الجهة النظام
فضر بها على رأسها وسلسلة ظهرها حتى ماتت بذلك فسأل منها الدم من فمها وانفعا
وصدق المدعى عليه على انها قتلت فى بيته غير انه لم يقتلها هو ولم يتعد عليها بضرب وكان
وقت ذلك غائبا بناحية شبرى خلعون بولاية المنوفية ولم يثبت قتله اياها بينة هذا
مضمون السؤال (اجاب) اذا وجدت المرأة فى دار المدعى عليه وبها جرح او اثر ضرب

١٢٦٧

٢

١٢٦٧

٢٥

١٢٦٧

٣٠

محرر
مطلب لا تعقل عاقلة
حتى يشهد الشهود ان
الدار اتى وجد فيه القاتل
لذى اليد

١٢٦٨

١٩

او خنق او خرج دم من اذن او عين ولم يعلم قاتله او ادعى الولي القتل على مالان الدار كان
عليه اقسامة والدية على عاقلة ان ثبت ان الدار له بالحنة وكان له عاقلة والا فعليه كما
في الدر وفيه بعد ذلك ولا تعقل عاقلة حتى يشهد الشهود انها اي الدار الذي فيها قاتل
لذى اليد والله تعالى اعلم (سئل) في قاتل وجد في محلة لا يعلم قاتله او ادعى وليه على معين
منها فهل تطلب الدية من اهل المحلة الموجودين فيها حال القتل بعد قسامته موتهم
عصبة المدعى عليه ولو امر الحماكم بنفيه الى الاومان (اجاب) اذا وجد ميت به اثر
جرح او اثر ضرب او خنق في محلة وادعى وليه القتل على اهلها او على بعضهم حلف
تسور رجلا منهم يختارهم الولي بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا ثم قضى بالدية على
عاقلة هم والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة وجدت مقتولة في اصباح بمنزلة لم يدرك من
فعل بها ذلك ولم يكن في بيتها احد معها وانما كان يدخل عليها او يتردد لقضاء حاجتها
وخدمتها شخصان زعم انهما ولد ابنت اخيها ادعى شخص آخر زعم ان ابن بنت خالها
ان القاتل بها هذان الشخصان وانهما القاتلان لها فهل تصح دعوى ابن بنت الخال
الذي كور اذا صححت تلك النسبة وهل اذالم تصح هذه النسبة تصح الدعوى من بيت
المال بالقتل على الشخصين وهل له ابيست من قبيل الاوث لكونها وجدت في
بيتها وان كان ظاهرا بها اثر القاتل من الخنق وهل اذا ثبت القتل على المدعى
عليه ما يجب الدية لكون القاتل امر بمجدد وهل هي حينئذ عليه ما او على العاقلة
وهل اذا صح نسب ابن بنت الخال وصح نسب الشخصين انهما ولد ابنت الاخ ولم يثبت
عليه ما شئ مما يدعيه فن يكون الوارث (اجاب) في التوفير وشرحه وان وجد قاتل في
دار نفسه فالدية على عاقلة ورثته عند في حنيفة وعندهما وورثته في اي في القاتل
الذي كور وبه يقتضى اه وولد ابنت الاخ مقدمان في الميراث على ابن بنت الخال وقد
صرحوا بان القصاص يستحقه من يستحق الميراث على فرائض الله تعالى يدخل فيه
الزوج والروضة وكذا الدية كفي حواشي لدفع الخانية وفيها عن حاشية الشلبي ان
من قتل مسلما لولى له او حرييا جانا بامان فاسلم فان كان خطا قديته على عاقلة وان
كان عدا يجب عليه القصاص او الدية ينظر قيم ما الامام فايهما ارى اهل فعل ولا
يجوز العفو مجازاه وقد صرحوا بان موجب القتل بغير السلاح والمهد من خشب
ونحوه الدية على العاقلة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي فادعت ورثته على
رجل حاكم بالجهة التي منها بلد المتوفى المذكور ان الحماكم المذكور - ضر مورثهم
بطرفه لا بل مصلحة تتعاق بمصالح الميرى وامر اتباعه بضر به فضر به بآلة يقال لها قيلة
منوعة من حبل السمكتان ومن بعد الضرب صار ذا فراش حتى مات وان مورثه بسبب
الضرب المذکور والمدعى عليه معترف بالضرب غير انه يقول انه لم يكن مات بسبب
الضرب وانه يرى منه وتعرض بعد ذلك ومات بسبب آخر فهل اذا اقام اولياء المتوفى

محرر
١٢٦٧
١٩
مطلب وجد قاتل في
دار نفسه فالدية على عاقلة
ورثته عند الامم وعندهما
وورثته في اي في القاتل

صغر

سنة

٢٨

١٢٦٨

ربيع الاول

١٥

١٢٦٨

بينه على أن مورثه - م صار ذافراش حتى مات بالسبب المذكور وأقام المدعى عليه -
بينه على أن مورثه م برئ من الضرر ولم يكن مات بسببه من المقضى بها بينة الصلة
بينه الموت وإذا طعن المدعى عليه في الشهود بانه - م تحت حكمه والعداوة الدنيوية
ظاهرة بينه وبينهم كما هو المشاهد في السابقين - كما والفلاحين الذين تحت احكامهم في
هذا الزمان يجب ان لا يهل بقول أهل الخبرة يعني الحكماء الذين عاينوا المضروب في
مرضه الذي مات فيه ان مرضه وموته بسبب الضرب تكون شهادة منهم ويقضى بهام
لا عبرة بقولهم ولا يدمن بينة أخرى واذا ترقبت الدية الشرعية في ذلك تكون على الاثر
بالضرب او المأمورين واذا قلتم انه سأل على الاثر هل تسكون في ماله لا - تراه بالضرب
مؤجلة في ثلاث سنين كما هي على العاقلة (اجاب) قال في التنوير وشرحه جرح
انسانا ومات الجرح فاقام اولياءه المقتول بينة انه مات بسبب الجرح وأقام الضارب
بينه انه برئ من الجرح - ومات بعد مدة فبينه ولي المقتول أولى كذا في مع - ين
الحكم معزى بالعدوى اه وصرحوا بعد دم قبول شهادة العدو على هذوه اذا كانت
العداوة دنيوية ولا يدمن معاينة الفعل المشهود به ولا تعقل العاقلة ما لم يصلح أو
اعتراف المجاني وبان الاعتراف بالضرب لا يكون اعترافا بالموت منه واذا تحقق كون
المأمور بالضرب مكرها عليه اكرها معتمرا ينسب الفعل للأمر والا نسب للباشروا اذا
وجبت الدية تؤخذ في ثلاث سنين سواء كانت على العاقلة أو على المجاني والله تعالى أعلم
(سئل) في جماعة ترتب عليهم - م خراج أطيان أميرية فهر بوجهة أخرى في - برالحا كم
رجلا على دفع ما عليهم - م من الخراج بعد أن دفع ما عليهم من الخراج فتوجه ابن الرجل
المذكور لاجل التجارة وصحبته بضاعة لتلك الجهة فوجد الجماعة فرفع أمرهم لها كم
تلك الجهة فامرهم - م برجوعهم لبلدهم - م فرجعوا فهل اذا مات واحد منهم في انشاء
الطريق قبل وصولهم لبلدهم وأراد ورثته الزام الرجل أو ابنه بدية متعللين بان ابنه
لم يدفع الأمر كما هم الجهة التي كانوا فيها وأمرهم - م بالرجوع تسبب بذلك في موته في
الطريق ولولا ما أمرهم - م المحملا كم ولبقى الميت حيا لا يجابون لذلك ولا يلزم الرجل
المذكور أو ابنه بشئ من دية ولا يعتبر تعلمهم المذكور شرعا (اجاب) نعم لا تجاب ورثة
الميت المذكور ولا خذ الدية والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يدعى على
مضامين ان فلانا من مضارب ولده يسكن في جنبه والثاني ضربه بنيت لا يدري ان كان
قبل ضرب فلان المذكور أم بعد فمات لوقته بسبب ذلك وأمر المدعى عليه - ما
ذلك فعرف المدعى ان فلانا المذكور أقر بديوان المديرية انه ضرب ولده المدعى
المذكور بالسكنية في جنبه - فسئل فلان عن ذلك فأجاب بالانكار والضرب ولده المدعى
المذكور وعرف ان اقراره بديوان المديرية بان ابن شيخ البلد امره ان يضرب ولده المدعى
فاناضر بته بالسكن التي كانت معي كان ذلك من شدة الضرب بالحاصل لي بديوان
المديرية على الاقرار بذلك وأنكر ابن شيخ البلد أمره بضرب الولد المذكور وعرف

ربيع الاول سنة

١٢٦٨

٢٩

أنه لم يكن حاضرا وقت ذلك وصدقه المدعى والد المتوفى فهل يطلب من المقر بالضرب بالسكينة بينة بما ادعاه من الضرب على الاقرار المذكور واذالم يحضرها يكون على والد المتوفى يمين ان فلانا المذكور اقر صاذا ويكون المقر بذلك مواخذا باقراره ويرتفع منه ولو لم يقل ضرب بته عمدا (أجاب) اذا لم يثبت المقر دعواه الا كراه الشرعى على الاقرار عموم بل بموجب اقراره ان وجد من الولي تصديق على ان القتل كان من ضرب المقر بالسكين والافلاوموجب الاقرار المذكور الدية على المقر ما لم يصرح في اقراره بالعمد على قول أبي يوسف والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يسمي يوسف الطباخ ادعى يدوي ان المدبرية ان شيخا على ثلث بلادهم جمع تسعة اشخاص من حصته وخدمته وتوجه معهم لانحى المدعى وابن عمه فضر بوهما بغيط كانا يحرسانه من العرق بملطة وتبوت معا فمات أحدهما وشفي الثاني بعد مدة فاقروا منهم ثلاثة اشخاص بانهم ضربوا الشخصين المذكورين وضرب معهم الشيخ المذكور وولده دفعة واحدة والشيخ اعترف انه أمر الثلاثة المذكورين بضرب الشخصين المذكورين فضر بوهما بالضرب المذكور وعند حال هذه الدعوى الى اثر يعة ادعى يوسف المذكور بوكالته عن عمه والد المتوفى ان الثلاثة المذكورين والشيخ وولديه ضربوا أخاه وابن عمه المذكور دفعة واحدة دون باقي التسعة المذكورين فاصابت المتوفى بملطة في اعلى راسه ازال الجلد وضربوه بنبوت في مقدم راسه وجبهته قطعت الجمادة فمات بسبب ذلك بعد يوم وليلتين وشفي الثاني واجاب المدعى عليهم بالا نكار للضرب المذكور والشيخ بالا نكار للضرب والامر به وعرف الثلاثة أن اقرارهم بانهم ضربوا الشخصين المذكورين هم والشيخ المذكور وولدها معا بالنبايت من شدة الضرب الذي حصل لهم يدويان المدبرية وعرف الشيخ ان اقراره بأمرهم بالضرب كان من شدة ضربه بالديوان المذكور ولم يصدقهم على ذلك المدعى فهل يطلب منهم بينة يدعواهم الا كراه واذالم يقيموها تكون عليهم الدية ام لا سكونهم اقروا بمجرد الضرب بالنبايت فقط وهل على قرض ان الشيخ اقرا طائعا انه امرهم بالضرب المذكور لا يلزمه شيء بمجرد امرهم بالضرب وهل اذا افام المدعى بينة بان المتوفى لزم القراش حتى مات تقبل بينته (أجاب) يعامل المقر بموجب اقراره ما لم يثبت المقر ان اقراره كان بالا كراه الشرعى عليه ومجرد الاقرار بالضرب بالنبايت او غيرها لا يكون اقرارا بالقتل فلا يترتب على المقرين ما يخصهم من الدية الا اذا وجد منهم الاقرار بالقتل مع الثلاثة المشار كين لهم على حسب اقرارهم المذكور بل عليهم التعزير والله تعالى اعلم (سئل) في رجل من بلاد ادعى على رجل آخر من تلك البلدة مانه تعدى على ولده وهو بالمحوض الغلابي بارض الناحية صبح اليوم الغلابي وضربه بعضا شوم فاصابت مقدم راسه فمكسرت ياقوخه فسقط الى الارض ومكث عليلا في القراش الى ظهر اليوم ومات بسبب ذلك فجحد المدعى عليه ذلك جدا كليا فاحضر المدعى المذكور ثلاثة اشخاص كل منهم عرف انه وجد ولدا المدعى المذكور ملقى على

١٢٦٨

٢٩

جنبه بالحوض المذکور وفي راسه بطح فساله عن ضربه فقال لا اعرف من ضربني وانما
عرفت رجلا آخر غير الذي ضربني وهو غير المدعى عليه وغير ذلك لا يعلم شيئا ولا في اي
يوم فطلب منه غيرهم فعرف انه لا بيعة معه وعجز عن اثبات دعواه فتوجه له اليمين على
المدعى عليه فغفا عن يمينه وابعاه من كل ما يدعي به براءة عامة فهل بذلك برئ المدعى
عليه من الدعوى وللقاضى الحكم بحصة العفو عن اليمين والبراءة ولو لم يجنا حيث صاحب العفو
المذکور بعد ذلك ويحكم بحصة العفو عن اليمين والبراءة ولا تسمع دعوى الوارث
هو المستحق للدم وهو بالغ رشيد (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد البراءة العام الا بحق
حادث فلا تسمع دعوى الوارث المذکور بعد تحقق البراءة العام منه والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل مات فادعت ورثته على آخر انه ضربه بالآلة غير محددة وانه صار ذا
فراش حتى مات والمدعى عليه معترف بالضرب غير انه ادعى بانه لم يعرض من ذلك
الضرب بل تعرض ومات بسبب آخر بعد مدة تزيد على عشرين يوما ولم يبرهن كل منهما
على دعواه فهل يصدق المدعى عليه بيمينه ام لا بد من اثبات ذلك منه بالبيعة وان
عجز عنها تترتب عليه الدية في ماله لا اعترافه باصل الضرب (اجاب) لا يلزم من الضرب
القتل فاعترافه بالضرب ليس اعترافا بالقتل فلا تلزمه الدية حتى تقوم عليه بيعة بانه لزم
الفراش حتى مات فتلزم الدية العاقلة وهو كاحدهم او يقر بانه ضربه ومات من ضربه
فتلزمه الدية ولا شيء على العاقلة لانها لا تعقل ما وجب باقرار القاتل كذا في الحسرية
والقول للمدعى عليه المذکور كيمينه والله تعالى اعلم (سئل) من قاضي الجيزة عن
حادثة مضمونها ادعى رجل بطريق نيابته الشرعية عن ورثة ميت على رجلين بانهما
تعديا على المورث المذکور وروضه به كل منهما بالآلة خرجت منها رصاصة فاصابته
احدهما في صدره خرجت من خلفه والاخرى في ركبته الجني في المفصل خرجت من
سمانة رجله وتعرض وتوفي بسبب ذلك فسئل من المدعى عليهما عن ذلك فانه ذكر ذلك
كما يفارضهما المدعى بان احدهما المعين اقر بضرب المتوفي المذکور حال حياته
بالرصاصة المذكورة في صدره خرجت من خلفه فذكر المدعى عليه المذکور ان اقراره
بذلك صدر من شدة حرارة لضرب الواقع عليه بامر المديرية وانه لم يحصل منه ذلك
(اجاب) يعامل المقر بموجب اقراره حيث لا مانع مما لم يثبت انه اقر مكرها ولا يلزم من
الاقرار بالضرب الاقرار بالقتل والدعوى على الوجه المذکور غير كافية لعدم استيفاء
شرائط العصة اذ لم يبين فيها اتهم اضربه معا او على التعاقب والمتمن من الضربين من
غيره والله تعالى اعلم (سئل) من طرف فاضى قليوب عن حادثة مضمونها ادعى رجل
بطريق اصالة ونيابته الشرعية عن ورثة ممة ول على شخص يدعى محمد صقر بن يوسف
بانه تعدى على مورثهم بداخل طاحون ملا كهواضر به بسكين في بزه اليسار وانزلها
بمحمد في قلبه حتى وصلت الى سائلة ظهره ومات لوقته بسبب ذلك ويطلب المدعى
ما يقتضيه الحكم الشرعي له ولا ورثة فسئل من المدعى عليه فانسك فطلبت البيعة من

١٢٦٨

٢٩

ريبع الثاني

١٢٦٨

٤

١٢٦٨

٥

المدعى على دمه واه فجزع من اقامتها خلف المدعى عليه اليمن الشرعية ثم صدر امر بسماع
الدعوى ثانيا فادعى شخص بالوكالة عن المدعى اولا على المدعى عليه بالدعوى
المذكورة وانه هو القاتل له دون ملاك الطاحونة واهل الحارة وانه اقرب قتله بالمديرية
فسئل عن ذلك فأنكر القتل والاقرار وذكرا انه ضرب بالمديرية وحصل له ذهول من
الضرب ولم يعلم ذلك فطلبت بيعة من المدعى فعرّف ان اقراره كان بحضور شيخى بلد
فاندفع ان مشايخ البلدان والقرى لا تقبل شهادتهم كما أفاد ذلك الخبير الرملى فرفع
المدعى دعواه ثم حوت ثانيا من مجلس الاحكام على الشرعية فادعى عليه بالدعوى
المذكورة ثالثا فانكر خصمه فاحضر المدعى امرأتين فشهدتا بانهما لم يعاينا قتل المدعى
عليه ولم يقر لهما بذلك وشهد رجل طبق شهادتهما وقررت امرأتان انهما رأتا سكينه
بالحارة يوم القتل وقررا الى رجل بان المدير سال المدعى عليه عن سكينه كانت بيد المدير
هل هي سكينته فقرر انهما سكينته ولم يزد على ذلك وعجز عن الاتيان بيعة اخرى وأنى
تحليفه (اجاب) على مقتضى ما سطر به هذا الرقيم لا قصاص ولا دية على محمد صقر
المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في قتل ادعى عليه على رجلين انهما قتلاه
فاحضرهما مدير الولاية فاقرا بين يديه طائعين مختارين انهما قتلاه وأشهد المدير
عليهما بيعة بذلك وأحال الامر في ذلك الى القاضى فاقرا ثانيا بين يديه بحضور جمع من
المسلمين انهما قتلاه واقرا بذلك ايضا بين يدي المفتش وفي كل مرة يتختمون هم
والخاضعون على الجرم والى الجرم ولم يحصل للرجلين المذكورين من المدير والمفتش اكرام
بوجه من الوجوه ثم لما احيل الامر ثانيا الى القاضى ادعى الرجلان المذكوران انهما
اكرها على اقرارهما المذكور فلم اعجز عن اثباته أنكر اقرارهما المحاصل منهما
بين يدي المدير والمفتش والقاضى فاحضرولى القتل بيعة شهدت على اقرارهما بالقتل
وذكر فى شهادتهما ان فلانا وفلاناهذين اقربا بنهما قتلا فلان بن فلان
فسالهما القاضى عن آلة القتل وعن وقت الاقرار فنهلا تكلف البيعة المذكورة
ببيان آلة القتل حيث كانت شهادتهما على الاقرار بالقتل ولا بيان تاريخ الاقرار
والمحال هذه خصوصاً ودعوى الولي خالية عن ذكر تاريخ الاقرار (اجاب) صرح فى الدرة
البيضاء بان الاقرار بالقتل المطلق يوجب الدية كالشهادة بالقتل المطلق اه وحيث
صح الاقرار بالقتل المطلق عن بيان الآلة وكونه عمدا أو خطأ تصح الشهادة على
الاقرار به مطلقا فان الثابت بالبيعة كالثابت معانية وصرح علما وبان الشاهد
لا يكلف بيان التاريخ فاذا شهدت البيعة على اقرار القاتلين المذكورين طوعا بالقتل
وجبت الدية عليهما فى ما لماعلى انه لا حاجة هنا الى اقامة البيعة على الاقرار بعد
اقرارهما به لدى القاضى المترافع لديه ثانيا ودعواهما الاكرام عليه وعجزهما عن
اثبات الاكرام بدون ما يقتضى ذلك والله تعالى اعلم (سئل) فى امرأة وجدت مقتولة

١٢٦٨

١٩

جمادى الاولى

١٢٦٨

١٨

مطلب الاقرار بالقتل
المطلق يوجب الدية
كالشهادة

في أرض منسوبة لبلد واسكنها أقرب بمسافة إلى بلدة أخرى وأتلك المرأة المقتولة أم
 وزوج وثلاثة أخوة لأب أحدهم غائب وأخ لأم فاما الأم فانهما عينت شخصاً بأنه القاتل
 وهو أجنبي من هاتين البلدين إلا أنها لم تبين ما قتل به من محمد أو مثقل وكذلك لم
 تبين وصف القتل من عهد أو غيره وإنما استندت في دعواها على ذلك الشخص إلى مجرد
 سقره معاهل والحال هذه لا تسمع الدعوى له - فقد بعض شرطها وأما بقية الورثة
 المحاضرين فلم يعينوا فلا أصلاً لهذا ولا غيره وقالوا لا نعلم القاتل فهل في هذه الحالة لو
 بالنسبة لهؤلاء على أهل البلد الأقرب من تلك الأرض وإن لم تكن منسوبة لها أو على
 أهل البلد المنسوبة إليها تلك الأرض وإن بعدت عنها وهل إذا قال هؤلاء لا نتم أحداً
 من هاتين البلدين يكون ذلك تر كالحقهم وما الحكم في الغائب هل يكون حقه في
 الدعوى باقياً إلى قدومه أو ينصب القاضي عنه وصياً يدعي عنه ويرتب على دعواه
 حكمها وهل إذا لم تسمع الدعوى لعدم استيفاء شرطها كإثباته ولم يتحقق اللوث
 تكون المقتولة حينئذ هدرًا (أجاب) إذا ادعى الولي القتل على شخص ليس من أهل
 المكان الذي وجد به القتل كان ذلك ابراء منه لاهله فإن أثبت الولي دعواه على ذلك
 الشخص بعد تهيئها بالطريق الشرعي قضى له بموجب دعواه والاحلف المدعي عليه
 يميناً واحدة بطلب المدعي فلا شيء على أهل المكان الذي وجد به القتل المذكور
 والحال هذه والقسامة لا تجب بدون تة - دم دعوى صحيحة وصرحوا بأن أحد الورثة
 الكبار يمتص خصماً عن البقية في دعوى القتل الموجب للبال خطأ كان أو شبهه عهد
 وإن أحدهم لا ينتصب خصماً عنهم في دعوى القصاص عند أي حنيفة وموجب مطلق
 القتل من جهة الاقرار به أو الشهادة بلا بيان أنه عهد أو خطأ الدية على ما في الدرة
 البيضاء والله تعالى اعلم (سئل) من قاضي الشريعة بما صورته في جماعة في بلدة
 ساكنين في جهتين فقام أهل جهة على أهل الجهة الثانية فوقعوا في بعض النبايت
 فجرح منهم جماعة من الجهتين فمات منهم رجل فقبل موته أخبر بأن الضارب له فلان
 وفلان وذ كرجاعة من الذين كانوا في القتال فاذهبواكم الناحية فبهم وسألهم
 عن ضربهم الرجل الذي مات فأنكروا فامر بضرهم - ثم فضر بوجهم ضرباً مبرحاً ليقرروا
 بضرهم له وموته بسببه فاقروا بضر ب ذلك الرجل الذي مات وموته بسبب بضرهم
 فادخلهم الحبس وفي اليوم الثاني أخرجهم من الحبس وسألهم عن ضربهم الرجل
 المتوفى فقاموا منه كرين ثم قال أحدهم نحن إذا أقررنا بضر بالمتوفى نتوجه إلى
 اللوامان وأما إذا قلنا ماض بنا يصير لنا الضرب بالكر باح فتوجهنا إلى اللوامان
 أهون من الضرب بالكر باح فاتفقوا على الاقرار بضر بالمتوفى وموته بسببه واقروا به
 مكرهين ثم أرسلهم كما الناحية إلى كما الولاية فلما صاروا عندهم سألهم عن ضرب
 الذي مات فأنكروا وقالوا أننا أقررنا عندنا كما لناحية من خوفنا من الضرب وأما

ماض بنا ليد او صموا على ذلك فاذا يكون الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) لا يحكم على المدعي عليهم بموجب القتل حيث كان الاقرار الصادر منهم بالا كراه الشرعي عليه وحيث ادعى الولي عليهم ولم يكونوا من اهل اهل الهل الذي وجد به القتل يكون ذلك ابراء منه لاهل ذلك المكان فان برهن على دعواه قضى له والا كان له تحليف المدعي عليهم اليين الشرعية بخلاف ما لو كان المدعي عليهم من اهل الجهة التي وقع فيها القتل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وجد ميتا وبه آثار ضرب بقرب بلد فادعى قريب له على شيخ البلد موت قريبه المذ كوروا الحال ان للثمة وفي ورثة اقرب من المدعي وضرب الحاكم لذلك رجلين من بلاد اخرى فاقر أحدهما انه ضربه بالنبوت ومات بسبب ضربه هو والثاني وانكر ذلك الثاني والا ن حضر المدعي لدى قاض وادعى انه وكيل عن ورثة المتوفي وصدقه على ذلك كل من الرجلين المذ كورين فسئل منه من تدعى عليه من الرجلين المذ كورين فاجاب بان لا دعوى له ولا تهمة عليهم ما وان دعواه وتهمته على شيخ البلد المذ كور فهل اذا قلتم ان هذا من بان الابرأ للشخصين المذ كورين ورجع الوكيل وادعى على احد الرجلين المذ كورين بالاقرار الذي صدر منه لدى الحاكم لا يقبل منه ذلك للتناقض (اجاب) نعم لا تسمع دعواه على احد الرجلين المذ كورين ان كان الحال ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بانه تعدى على رقيقه وهو سارح بيها في غيطه وضربه بنبوت على رأسه ثم ذبحه بالسكين من أمامه وتركه ثم رجع اليه فوجده واقفا فذبحه بالسكين المذ كورة من خلفه واخذ بيها ثم وفر هاربوا يطالبه بما يترب عليه شر عاقبة مثل من المدعي عليه فاجاب بالا عتراف بانه ضرب رقيقه المذ كور بالنبوت على رأسه فسقط على الارض ثم ذبحه بسكين من مقدم رقبته ثم ذبحه بالسكين المذ كورة من خلفه فاستغفر منه هل الذبح المذ كور بعد الموت بالضر به الاولى اولا فقال لا تعلم فهل اذا ثبت انه ذبحه وهو فيه الروح يلزمه القصاص واذا ثبت انه ذبحه بعد الموت فما يلزم (اجاب) اذا ثبت اقرار المدعي عليه طائعا بانه ذبح عبد المدعي بالسكين بعد اوقات بعد ضربه بالنبوت وكانت حياته مستقرة يعامل بموجب اقراره بذلك وهو القصاص وهذا على قول الامام بتخصيص القصاص بالحد دون المقتل وهو الصحيح اما على قوله ما فلا فرق بينهما او يقتل الحربي بعد عداوته والله تعالى اعلم (سئل) عن حادثة من قبل قاضي الحجة مضمونها ان امرأة ادعت عن نفسها وبوصايتها على ولديها القاصرين على جماعة بان زوجها كان معهم بجهة كذا قريبة من البحر فوقع بينهم ضرب واشتد عليهم الضرب حتى القوا انفسهم في البحر وطلع كل منهم ماعدا زوج المدعية المذ كورة فانه غرق ومات بسبب اشتداد الضرب عليه من المدعي عليهم فاذا يكون الحكم في ذلك (اجاب) اذا لم تثبت المدعية المذ كورة موت زوجها بسبب ضرب المدعي عليهم له لا يجب عليهم قصاص ولا دية

شوال

سنة

٨

١٢٦٨

والقاضي ان يجري عليهم التميز بالرايع لا مثا لهم فقد صرح في الدر المختار من
 اواخر التعزير بمعز بالبحر وغـ يره بان للقاضي تعزير المتهم وان لم يثبت عليه أي
 ما لهم به أما نفس التهمة أي كونه من أهلها فلا بد من ثبوتها كما علمت افاده في رد
 المختار والله تعالى اعلم (سئل) في حجارة لرجل مربوط بمنزله خرجت منه بنفسها
 الى الطريق فاجتمع عليها جماعة من الصغار فضررت أحدهم برجلها في رأسه وبعد
 مضي عشرة أيام مات المضروب بسبب ذلك فهل والحال هذه لا قصاص ولا دية على رب
 الحجارة حيث لم يكن راكبها ولا قائد أو لاساقطتها (أجاب) نعم لا قصاص ولا دية على
 مالك الحجارة ان كان الامر ما هو مستطور بالسؤال والله تعالى علم (سئل) عن حادثة
 واردة من قاضي قلوب مضمونها ادعى موسى وهو الوكيل النزعى عن سليمة وسائلة
 الوصية على ولدها سليم على جعة عوض وسالم الا كشرو على سعودى بان في ٨ شوال
 سنة ٦٨ كان ولدع المسمى المرحوم سليمان يشرب من ساقية حوض الجحوش بناحية
 مشتهروان المدعى عليهم قتلوه به ساعدا بمحمد كمينه في بزه العين وضربه بتبوت من
 الخشب الشوم وانكر المدعى عليهم ذلك ثم ان الوكيل وموكتبه رجعوا عن دعواهم
 المذكورة على المدعى عليهم المذكورين وذكروا ان سليمان القتييل لم يقتله جعة
 عوض ولا سالم الا كشر ولا على سعودى وان ذمتهم برشته من ذلك ولا حق لهم في ذلك
 قبل المذكورين لا ما يوجب القصاص ولا الدية وان الذي قتل سليمان المذكور على
 عليه وشحاة المراهق وانهم ما هما القاتلان له في أرض الساقية المذكورة حين قعد
 يشرب في التاريخ المذكور وانكر على عليه ويوسف البخار القيم الشرعى على شحاة
 المراهق ويحذر المدعى الوكيل من اثبات دعواه ذلك فاذا يكون الحكم في هذه الحادثة
 وهل تكون دعوى المدعى على غير ملاك الساقية مسطرة لاقسامه والدية على ملاكها
 (أجاب) لا يصح الرجوع عن الاقرار والابراء ودعوى القتل على الجماعة المذكورين
 أولا مانعة من الدعوى به على المدعى عليهم ما ثانيا لا تناقض لعدم تكرره والدعوى
 به على غير ملاك المكان الذي وجد به القتييل ابراهيم لا كفلا دعوى الآن لورثة
 المقتول على جعة عوض وعلى سعودى وسالم الا كشر حيث ثبت ما سطر به ذا الرقيم من
 الابراء بالوجه الشرعى ولا على المدعى عليهم ما ثانيا ولا قسامة ولا دية على ارباب المكان
 الذي وجد به القتييل حيث ابراهيم الولي وادعى القتل على غيرهم وان كان ذلك
 لا يسرى في حق القاصر والله تعالى اعلم (سئل) عن مواد من طرف قاضي المنصورة
 بخطاب واردمن الديوان الكتختائى فحتوى على ثلاث حوادث مضمون احداها امرأة
 ادعت بطريق اصالتها ووكالتها عن بنتها البالغة قسطة ووصايتها على ولدها
 القاصر بن أحمد ومحمد وهم المرزوقون لها من زوجها المرحوم محمد لاشين ان فيما قبل
 تاريخه تدعى المدعى عليه المحاضرة بها بالجلوس وهو محمد السيسى على زوجها محمد

٢١

١٢٦٨

لاشين وضربه عدا به صاشوم خلف اذنه اليمنى فوق على الارض بوقته ثم ابعده العصر
امام دار المدعى عليه المذكور ثم حمل لمنزله فزهقت روحه بعد المغرب وقبل العشاء
فان مقتولا بسبب ذلك عن ورثته المذكورين الخ ما صار فمثل من المدعى عليه عن
ذلك فاجاب بالانكار كليا فكلفت المدعية اثبات ذلك فاحضرت اجد الجالوس شيئا
بالناحية فشهد انه كان متوجها برفقة المدعى بشانه ليحضر واشخصا من الحرامية
لديوان فتعرض لهم المدعى عليه مع بعض اشخاص وتعدى المدعى عليه وضرب
المدعى بشانه بعصا شوم عدا فا صابت عنقه خلف اذنه اليمنى فوق على الارض بوقته ثم
خرجت روحه بعد الغروب قبل العشاء وكان ذلك اضرب بنهار ابعده العصر من مدة سبعة
اشهر وزاد الشاهد انه ابن عم المقتول وان المدعى عليه ضرب الشاهد المذكور في
رأسه فادماها في وقت ضرب المدعى بشانه ثم احضرت محمدا داود شهدا ايضا انه ابصر
المدعى عليه المذكور في ذلك اليوم وقد ضرب المدعى بشانه بعصا شوم بنهار ابعده العصر
امام منزل المدعى عليه فوق على الارض بوقته ثم حمل الى منزله ومات بعد المغرب بسبب
هذه الضربة (اجاب) لا تقبل شهادة اجد الجالوس شيخ البلد المذكور واذ لم تثبت
المرأة المذكورة دعواها القتل على المدعى عليه بالوجه الشرعى ووجد القتل امام دار
المدعى عليه كما هو منذ كوروبه جرح او اقترض بوجبت القسامة على اهل ثلاث الهلة
والدية على عواقلهم حيث ادعى ولي القتل على بعض اهل الهلة القتل الذي لا يوجب
التصاص كما هنا بناء على قول الامام المصنف والله تعالى اعلم (ومضمون الثانية)
حضر على أبو مدلة وعرف أن ابن عمه المرحوم ابراهيم ترى المقتول بارض ناحية منية
ناجي بغيط مشتهر بمحوض البحيرة ليس فلاحا واحدا مخصوص بل بزرع شركة لمعظم
اهالى الناحية وان ابن عمه المذكور قتل بالغيط المذكور ليلان ميراثه محصور فيه وفي
ابنة المتوفى سعدة القاصرة وذلك انه من مدة ستة اشهر اصبحوا فوجدوه قتيلا في الغيط
المذكور مضروبا بسلاح وصدقه على ذلك عدا الناحية الحاضرون وقال على أبو مدلة انه
لا يطلب قسامة ولادية ولا يدعى على احد من اهل بلده ولا من غيرها وذلك بما له من
الميراث بحق النصف واما القاصرة فاقام الحما كم الشرعى ابن عم والد هاروصيا عليها
في طالب القسامة والدية فيما يخصها شرعا (ومضمون الثالثة) حضر على أبو زينة
وعرف ان ابن عمه المرحوم صقر خضر المقتول باراضى الناحية المذكور كورة اعلاه
بالغيط المذكور وذكور مثل ما ذكره الرجل الاول في الحادثة الثانية وان ميراث ابن عمه
محصور فيه وفي ابنته عايسة القاصرة وصدقه المذكور ورون على ذلك وقرر انه
لا يطلب قسامة ولادية ولا يدعى على احد بما له في الميراث بحق النصف واما القاصرة
المذكور كورة فاقام الحما كم الشرعى وصيا عليها في طالب القسامة والدية هذا محصل مضمون
الحادثة (اجاب عنهما) لوصى القاصرة سعدة بنت ابراهيم المدعى قتله ووصى

١٢٦٨

٢٥

١٢٦٨

٢٥

عالية القاصرة بذت صقر خضير المدعى قتله الد عوى بقتل ابى موليته الصغيرة فان
ادعى كل على معين وانبت دعوا بالوجه الشرعى قضى بموجبها وان لم يثبت القتل على
معين ينظر في المكان الذي وجد فيه القتيل فان لم يكن علم كالا حدبان كان مباحا فان
كان قريبا الى القرية الصغيرة او الهلة بحيث يسمع الصوت تجب القسامة والدية على
اهلها ان ادعى القتل عليهم او على احدهم وان ادعى على غير اهل الاقرب فلا قسامة
ولا دية وان كان المكان المذکور لا يسمع منه الصوت ولا ملك لاحد فيه ولا يدبل
هو لعامة المسلمين فالدية في يدت المال والله تعالى اعلم (سئل) في دواب وردت على
الماء بنفسها بلا سائق خلفها لتشرب فرفست فرس منها ميرا يشرب بجانبها فسارت فاراد
مالك المهر الملت ان يضمن صاحب الفرس قيمته فهل لا يجب لذلك ويكون هدر
(اجاب) نعم لا يجب لذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ابن مراهق بلغ سنه اربع
هشرة سنة فارسله والده بعد ظهر يوم لقضاء حاجة فغاب الولد قدر ثلاث ساعات ثم
بعد ذلك اخبره بعض الناس بان ابنه مات قتيلا فذهب الاب فوجده مغمورا في دمه
ومطروحا في طريق قبيل دار بهما فرج ولم يتكلم الابن ورأسه مشقوق ثم مات في
اليوم الثاني ولم يعلم قتله لانكار المحاضر بن الشهادة على من قتله ولم يحصل تهمة لاحد
فهل يسوغ لولى المقتول مطالبة صاحب الفرح بالدية حيث كان المقتول وجد قبيل
داره أو تكون على عاقبته او على اهل الحارة (اجاب) اذا وجد قتيل لا يعلم قتله في
محلة وبه اثر القتل كانت القسامة على اهل المحلة التي وجد بها القتيل والدية عليهم في
العمد وعلى عواقلهم في الخطا حيث ادعى الولي القتل على اهل الهلة او بعضهم والله
تعالى اعلم (سئل) من طرف قاضي قلوب عن حادثة مضمونها ادعى وليا قتيل على
رجل انه قتل ولدهما بسوقة من الخشب ضرب بهما في جهة معينة ومات بسبب ذلك وان
ذلك في البئر الذي هو بحرى الناحية ولم يكن علموا كالدعى عليه ولا لوالده بل ملك
لا هالى الناحية البحرية وذكرا ان المقتول اقر قبل موته بان المدعى عليه هو القاتل
له دون غيره من اهالى الناحية وانهم لم يثرون من قتل ولدهما واوليس لهم مدخل في قتله
وابرأ ذمتهم من الدعوى في ذلك وانما صومعة ولاحق لها قبل اهالى الناحية ولا قبل
ملك البقعة التي وقع بها ضرب المقتول وان الذي قتله متعمدا المدعى عليه فقط
وقد اقر بذلك ويطلبان اثبات ذلك واجراهما يقتضيهما الحكم الشرعى في ذلك وان ذكر
المدعى عليه الضرب واقاراره كايافكفا اثبات ذلك فبجزا وصادق الكل على
حصول الدعوى قبل تار يخبره والايمان بينة لم تكن معتبرة شرعا وان المدعى عليه
حلف اليمين الشرعية ولم يطلب الا ان يمينه على ذلك وان الدعوى السابقة على يده
القاضي وانه عرفها بما به حيث كان الامر كما هو مسطور فها ممنوعان من الدعوى
المذكورة سابقا على المدعى عليه ولم ير الا ممنوعين من ذلك وانه بذلك صار الا يستحقان

١٢٦٨

٢

ذی الحجة

١٢٦

١

قبل المدعى عليه الدية الشرعية ولادية ولا قسامة على ملاك البيعة ولا على باقى أهالى الناحية ويطلب افادة الحكم عن ذلك (اجاب) صرح فى الدرا المختار بانه لا عبرة للقرب الا اذا وجد القتل فى مكان مباح لا ملاك لاحد فيه ولا يدوالا فعلى ذى الملاك واليد وحيث كان المكان الذى وجد فيه القتل مملوكا لمعينين ولم يدع الولي عليهم وابراهيم عن دعوى القتل وادعى القتل على غيرهم ولم يثبت دعواه القتل على المدعى عليه فلا قسامة ولا دية على ارباب المسكان الذى وجد فيه القتل ولا على المدعى عليه الذى لا ملاك له فى ذلك المسكان حيث لم يثبت دعواه عليه بالوجه الشرعى وقد صرح مولانا خير الدين بان دعوى الولي على غير اهل الهلة والدار تسقط القسامة عن اهل الهلة والدار وتلحق دعوى الولي ببقية الدعاوى الشرعية القياسية اذا القياس فى الدعاوى ان البيعة على المدعى واليمين على المنكر اهـ فالحكم بعدم وجوب القسامة والدية صحيح اما على ملاك المسكان فلا براء الولي لهم وعدم دعواه عليهم ومشرط القسامة الدعوى كما صرح به العلامة الشرنبلالى واما على غير ملاك المسكان فلم يثبت الشرعى عليه والله تعالى اعلم (سئل) عن حادثة مضمونها ادعى اولياء قاتل على شخص بانه قاتل موردتهم هذا واقاموا عليه بيعة بذلك فعارضهم المدعى عليه بقوله ان المقتول قبل موته بعد ان جرح اقر بانى لم ا قتله ولم ا جرحه بل الذى جرحه رجل يدعى يوسف سرحان واقام بيعة على اقرار المقتول بذلك فخرج الاولياء عنه وحكم بذلك ثم بعد ذلك ادعى الاولياء القتل على يوسف سرحان المذكور ثانيا واقاموا على ذلك بيعة فعارضهم المدعى عليه بانهم ادعوا قبل تاريخه على غيره بالدعوى المذكورة واثبت ذلك وصدقه الاولياء على ذلك فندعهم القاضى من الدعوى عليه ثم عرضت القضية على علماء مجلس القشن فاجابوا بجهة المنع الاول مستندين لنص مفيد لذلك واجابوا بعدم صحة المنع الثانى مستندين لما فى شرح الدرا المختار وفى الوهبانية جرح قال قتلنى فلان ومات فبرهن وارثه على آخوانه قتله لم تسمع لانه حق المورث وقد اذنبهم اهـ وطلب الجواب عن ذلك (اجاب) ما افاده علماء مجلس القشن من عدم سماع الدعوى على من براه المقتول صحيح وما اقتلاه من النص مفيد لذلك صحيح ايضا وما استدلاله على عدم صحة المنع فى الاسلام الانسانى لا يصلح دليلا لذلك بل هو دلائل اجهة المنع فى الاول اذ لم يتعرض فى النقل الذى ذكره اخيرا على الاصل الثانى لما اذا ادعى الولي على شخص بين يدي القاضى ثم رجح الولي وادعى على شخص آخر بين يديه ولولا حظ علماء مجلس القشن ذلك ما حصلت منهم المعارضة لما حكم به القاضى ثانيا وقد صرح علماء ونايان الشخص اذا ادعى بحق على شخص لا تسمع دعواه بذلك الحق على آخروا بان القتل لا يتكرر فدعواهم به على غير من ادعوا عليه بذلك ولا تناقض دعواهم به على الاول والتناقض مانع من صحة الدعوى فلم يتضح خطأ القاضى فى عدم السماع ومنع الاولياء

فسبحان من تنزه عن الخطا والنسيان والله تعالى أعلم (سئل) في طفل صغير ابن ثلاث سنين وجد قتيلا في جسر البحر المشترك بين عامة الناس وهذا الجسر قريب القرية من القرى ولم يوجد فيه علامات القتل وسأل المحاكم أولياء الدم عن قتل ولدهم فقالوا ليس لنا في هذه القرية عادية ولا نعلم احدا منهم قتله وتذكر ذلك منهم مرارا وقد برأوا اهل هذه القرية بين يدي القاضي فهل والحال هذه لا قسامة ولا دية على اهلها خصوصا والجسر مشاع بينهم وبين البلاد ولا تسمع دعواهم عليهم بعد ثبوت تبرئتهم لهم لدى المحاكم الشرعية (اجاب) حيث امر اولياء القتل اهل تلك القرية عن دعوى القتل فلا تسمع دعواهم عليهم بذلك اذا ثبت الامر بالوجه الشرعي ولا تجب القسامة والدية بدون الدعوى لمن له ولاية ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل قتل امرأة بعد اظلمانها راغبه المحاكم كم لقتله فصالح القاتل ورثة المقتولة بين يدي المحاكم والقاضي باطيان معلومة وجانب من الدراهم فتراضى القريقان وانحازت الاطيان وقبضت الدراهم وكتبت الوثيقة بذلك وغرب المحاكم القتال لجهة لاديه فهل اذا مات القاتل في تلك الجهة لا يبطل الصلح بل يبقى بدله تحت يد ورثة المقتولة او يبطل ويرد لورثة القاتل (اجاب) يصح الصلح عن القتل العمد ولو باكثر من الدية فحيث وقع الصلح عن القتل العمد من القاتل حال حياته لا يكون لوارثه بعد وفاته ابطال الصلح حيث صدر صحيحا مستجبا معا لشرائطه الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يدهى عنه وعن موكلتيه ان مورثهم وجد مصلو بام يديه ورجليه على شجرة في بستان شخص وبه آثار الضرب والدم يسيل من عنقه وبهذا الضرب الذي شوه دفيه مات وادعى ان الذي فعل به هذه الافعال رب البستان الذي يملك ارضه وولده القاصر واخوه ورجل آخر حافظ للبستان وان الضرب كان يجذول دمان وصف صاف زعبل معروف بالغضب وانهم فعلوا ذلك به عداوانا وانكر ذلك المدعى عليهم جميعهم وجدوا ذلك جدا كليا وزاد رب البستان انه كان مرضا شديدا تشهد به عامة اهل البلد والحوار منقطعا بالقراس من قبل ذلك وبعد عدة مدعية فطالب من المدعى بيئته فاني يجماهة بعضهم يقول ما رايت الميت الا محمولا مشرفا على الموت وقال بعضهم رأيت مصلوبا وحارس البستان واقف بقرب منسه داخل البستان فقلت لم فعلت هذا فقال لي يموت واموت فيه وقال بعضهم سالت الحارس للبستان وهو موثق خوف القرار لم فعلت هذا فقال اموت فيه ولم يتعرض احد لبقية المدعى عليهم بل في خلال كلامهم ما يصرح ببرائتهم وبانحصار الافعال المتقدمة في المحارس ثم ادعى رب البستان على المدعى بانه اقر بين يدي جماعة بانحصار الافعال اى وقوع الضرب لمورثه في المحارس المذكور دون غيره وان رب البستان وولده واخاه برؤن ويريد تناقض دعواه فهل يكون قوله يموت واموت فيه قارة وقوله اموت فيه قارة اخرى اقرارا بالقتل لاسيما في حال مشافهة

١٢٦٩

١٢٦٩

١٩

المضروب للثروت وتخرج الدعوى حينئذ ذم القسامة ولو كان الشهود من اهل البلد
ولو اعترف المحارس في مجلس الشرع بسبق اقراره منه بالضرب ولكن قال كنت مكرها
له ودور ذلك في ديوان الحكم يكون اقرارا بالقتل ويلزمه ان يبرهن على الاكراه وان لم
يقبل ومات به وهل اذا اقام رب البستان بالتناقض البينة عليه تبطل الدعوى عليهم
حيث كانت من غير اهل البلد ولو قاتمها بالقسامة يكون على اهل البلد وان فرض
وجوده في البستان الذي ارضه لم يلزمه كذا لشخص مخصوص وهل اذا كانوا قاطنين بانه
ما قتله الا المحارس فماذا يقولون في الايمان وهل الدية حالة او مؤجلة وعليهم ام على
العاقلة واذا كانت مؤجلة فماذا يخص كل واحد في كل سنة وهل يستوى الغني والفقير
وما ضابط الغني في هذا الباب (اجاب) شهادة الشهود على الوجه المذكور لا يثبت بها
القتل واذا ثبت ابراء المدعى لرب البستان وولده واخيه من دعوى القتل بالوجه
الشرعي لا يكون له الدعي عليهم لا عن نفسه ولا عن موكليه حيث كان وكيل في
ذلك واقرار المحارس بالضرب طائعا لا يكون اقرارا منه بالقتل كما اوضحه العلامة
الرملي والدعوى على غير رب البستان كغيرهما من باقي الدعاوى الشرعية فان ثبت
المدعى مدعاه القتل على ذلك الغير حكم بموجبه والاحلف المدعى عليه اليمين الشرعية
ولا قسامة على رب البستان بعد ثبوت البراءة عن دعوى القتل ولا على الاقرب للمحل
الذي وجد فيه القتل حيث كان ما وجد فيه ليس مكانا مباحا كما صرح به العلائي
من انه لا عبرة للقرب الا اذا وجد في مكان مباح لا ملاك لاحد فيه ولا يدوحي لا قسامة
فلا حاجة للجواب عما رقبه السائل على ذلك والله تعالى اعلم (سئل) من قاضي الجيزة
بما مضونه ادعى ورثة مقتول على كل من ابراهيم سفيان وولده الحاج حسن سفيان
ومعتقه سعيد الاسمر بان مورثهم وثب عليه خمسة أشخاص ثلاثة منهم المدعى عليهم
المذكورون واثنان لا يعرفون اسماءهما ولا اشخاصهما ومع اثنين من الخمسة
بارودتان معمرتان بالبارود والرصاص كل واحدة بيد واحد واطلق فيه الاثنان اللذان
معهما البارودتان فاصيب بواحدة منهما فصادفته الرصاصة في جنبه الايسر ودخلت
فيه فغاصت في امعائه وخرجت من الجنب الاخر والثانية لم تصبه وانهم لا يعرفون
الرصاصة التي اصيب بها خرجت من أي واحدة من البارودتين وان المتوفى سئل عن
فعل به فاخبر ان الذي ضرب به بالبارود ابراهيم سفيان وولده حسن وعبد سعيد واثنان
لا يعرفهما وانه مازال متمرضا بسبب ذلك الى ان توفي به هذا السبب عن ورثته المعينين
من غير شريك ويطالبون المدعى عليهم بما يترب عليهم وهو القصاص مجازاة لفعالهم
بالوجه الشرعي سئل من المدعى عليهم فاجابوا بالانكار واستقصر من المدعين عن
قتل المورث من المدعى عليهم فذكروا انهم لا يعرفون سوى ما ذكر في الدعوى وان
الرصاصة التي اصيب بها المتوفى لا يعرفون انها خرجت من أي البارودتين

١٢٦٩

٤

ولا يعرفون ان البارودتين كانتا مع اى واحد من المدعى عليهم - او الاثنين اللذين لا يعرفونهما وان دعواهما بذلك هي بمقتضى قول المتوفى المذکور قبل وفاته (اجاب) حيث لم يعين اولياء المقتول الضارب للقتل بالرصاصه وكانت الدعوى بناء على اخبار المضر وب قبل وفاته كما هو مذکور لا تكون الدعوى صحيحة اذ من شروطها معلومية المدعى عليه والمدعى عليه انه الضارب بالرصاصه اتى مات بها المقتول مجهول ولا يحكم على مجهول ومطالبة المدعى بالبينة على دعواه عند انكار المدعى عليه بعدم صحة الدعوى وعلى هذا فلا قصاص ولا دية على ابراهيم سفيان ولا على ولده حسن سفيان ولا معتقه سعيد المذکورين والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة نزل عليها رجال ليلا وضربوا ابنتها وخادمته اغتات الابن والخادمة بسبب الضرب فعرفت تلك المرأة عن صفات الضارب وطالبته عند الحيا كم وسجنته ثم بعد اطلاقه ادعت على رجال امر واحيلت القضية للحاكم الشرعي وابرأ القائم عن ورثة الخادمة في الخصومة المدعى عليهم عن دعوى القتل وابرأهم شقيق الابن المقتول ايضا عن دعوى القتل وبقيت امه على دعواها عليهم فهل بعد دعواها على غيرهم او لا تسمع دعواها عليهم سيما مع عفو ابنتها شقيق الميت المنصهر ارثه فيها فقط (اجاب) نعم لا تسمع دعوى تلك المرأة القتل على هؤلاء الجماعة بعد دعواها به على غيرهم حيث ثبت ذلك شرعا والله تعالى اعلم (سئل) من طرف قاضي المنصهر ورتبة بما مضى منه ادعت امرأة ذمية على جماعة بانهم قتلوا ولدها بنين ليلا وسرقوا ما كان عندها من نحاس ولبوس وغير ذلك فسئل المدعى عليهم فانكروا دعواها ثم بعد مدة ادعت على آخرين ذميين بما ذكر فهل لا تسمع دعواها عليهم (اجاب) قدر رفع اناسوال في هذه الحادثة وتكتبنا عليه ما نصه لا تسمع دعوى تلك المرأة القتل على هؤلاء الجماعة بعد دعواها به على غيرهم حيث ثبت ذلك شرعا وصرحوا بقبول شهادة الذي على ماله ان صححت الدعوى وان اختلفا ملة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تاجر في مواسم مسافر بها فخر بقرية ونزل بمحل بها مع تادليع التجار ومعه زوجته وأولاده وبات معه خفيرا من خفرائها فقتل ليلا فاودعت زوجته وولده اليساغ على رجل حدثت سكنا به تلك القرية بخدمة المبرى وليس من ملاكها بانه هو القاتل له برصاصة عهدا كان معه رجال من اهل تلك القرية لم يباشروا قتله فهل يتعين الرجل المدعى عليه بالقتل يطلب من ولي الدم أن يبرهن وتسقط القسامة عن اهل تلك القرية وما الحكم فيما اذا عجز ولي الدم عن البينة وصمم المدعى عليه على الانكار وهل اذا كان من ورثته بالغ غائب يتوقف سماع الدعوى على حضوره وما الحكم في سماعها مع صغر بعض أولاده (اجاب) ان كان المدعى عليه القتل من غير اهل المكان الذي وجد فيه القتل تكون الدعوى عليه بالقتل ابراء لاهل ذلك المكان فان ثبت عليه القتل حكم عليه بمو جبهه وان لم يثبت حلف الجبن لشرعية كباقي الدعاوى وان كان المدعى عليه من اهل المكان الذي وجد فيه القتل

جمادی الثانية سنة

١٢٦٩ ٣٠

شعبان

١٢٦٩ ٢٠

شوال

١٢٦٩ ٦

فان ثبت عليه قضي عليه بموجب ما تحقق والاوجب القسامة على أهل المكان الذي وجد فيه القتل والدية عليه - ثم في المدعى على عواقبهم في الخطا وللكبار القود قبل كبر الصغار ولا يستوفى القصاص مع غيبة أحد الاولياء والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين تشاجرا مع بعضهما بسبب بيع ساعة بينهما افتتحت امرأة على أحدهما ما وضرت به على فحاسة طم له سنين فهل والحال هذه يكون له عليها القصاص شرعا ثم الدية (اجاب) قال في التنوير وشرحه ولا قود عندنا في طرفي رجل وامرأة وطرفي حرد عبد وطرفي هبدن لتعدوا المماثلة بدليل اختلاف ديتهم وقيمهم والاطراف كالاموال اه ويجب في كل سن نجس من الابل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل قتل هدا وعدوانا وللقود زوجة في عصمته وابنان منادون بالبلوغ فهل يكون لزوجة المقتول طلب القصاص ولا ينتظر بلوغ الصغار له - دم تجزى القود (اجاب) قال في التنوير وللكبار القود قبل كبر الصغار الا اذا كان السكبير اجنبيا عن الصغير فلا يملك القود حتى يبلغ الصغير اه فلا لزوجة المذكورة والحال هذه القود بعد ثبوته بالوجه الشرعي ولا ينتظر بلوغ ابني الصغيرين هدا في حنيفة رحمه الله تعالى والله تعالى اعلم (سئل) من فاضى الجيزة بما مضونه في امرأة وصى على اولادها ادعت على رجل يدعى عزيزا صاحبها من أهالي ناحية الفهميين بانه تعدى على زوجها وأطلق فيه متعمدا فردة طبنجة معصرة بالبارود وبها رصاصة فاصابته ومات بسبب ذلك وذلك في قطعة أرض جارية في ملك رجل آخر وتجاه منزله الكائن بالانزلة التابعة لناحية اقواز وانحصر ميراثه في المدعية وأولادها الاربعة المعينين القصر من غير شريك وتطالبه بما يترتب عليه لها ولأولادها بما ذكر بالوجه الشرعي ولما سئل من المدعى عليه اجاب بالاعتراف بالوراثة على الوجه المذكور وان الطبنجة المذكورة كانت معه فاراد المتوفى أخذها من مالها المدعى عليه تعديا فامتنع فأمسكها المتوفى من جهة فها وقبض المدعى عليه عليها من جهة زنادهما وجذبها مع المتوفى ففكر زنادهما فخرجت فاصابت المتوفى من غير تعد وبدون اختيار من المدعى عليه ومات الزوج بسبب ذلك وانكر تعمده كليا فكلفت المدعية اثبات دعواها فجهزت قسامة (سئل) في فتاوى مولانا الخير الرملي ما نصه - سئل في رجل جذب سكين آخر من خزانه فتناوله صاحبه ففجأذا باخر حث يدا المجاذب المتعمدى وشلت أصابعه هل على صاحب السكين ضمان أم لا اجاب لا ضمان على صاحب السكين والحال هذه والله تعالى اعلم اه ومنه يعلم الحكم فيما اذا تجاوزا بالطبنجة وخرجت الرصاصة بواسطة المجاذب بدون تعد وتعمد من مالها واذا كان عزيزا صالح المذكور من غير أهل المكان الذي وجد فيه المقتول تكون دعوى الولي القتل عليه امراء منه لاهل ذلك المكان فلا قسامة عليهم ولا دية وعلى المدعى عليه اليمين الشرعية اذا جازت المدعية عن اثبات دعواها القتل العمد ومطلبت التكليف والله تعالى اعلم (سئل) من فاضى الجيزة بما مضونه ادعت امرأة عن نفسها وبطريق وصايتها

شوال

سنة

الشرعية على أولادها المعينين على عهد الرحيم النبطا بأنه ضرب زوجها سليمان
البشيشي بالسكين ثلاث ضربات متعمدا احداها في عنقه من الخلق والثانية في جنبه
الايمن والثالثة تحت صدره وانه مات بسبب ذلك وانحصر ميراثه الشرعي في زوجته
المدكورة وأولاده منها المذكورين أعلاه من غير شرك ونطالبه بما يترتب عليه
لما ولادها بسبب ذلك وهو أن يقتص لهم منه وسئل من المدعى عليه المذكور فاجاب
بما حاصله انه ضربه بالسكين مرتين احداها في عنقه والثانية في صدره متعمدا فوق
ومات بسبب ذلك وانه هو الذي قتله بالسكين المذكور وأذكر وراثته المدعية
وأولادها القصر المذكورين فكلغت المدعية اثبات وراثتها هي وأولادها القصر
فشهد شاهدان بذلك وطلب منها تزكية الشاهدين فوعدت فالحكم (اجاب) اذا
أقر عبد الرحيم النبطا المذكور طائعا بأنه ضرب سليمان البشيشي بالسكين متعمدا
وانه مات بسبب ذلك وانه هو القاتل له كما هو مذكور يكون موجب ذلك القصاص
ولولى المقتول أن يقتص من المقر المذكور اذا ثبتت الورثة وحكم بها ولا ينتظر بلوغ
القصر حيث كانوا اولاد الزوجة المذكورة عند أبي حنيفة والله تعالى أعلم (سئل)
من قاضى قليوب في امرأة ادعت بطريق الاصل والوصاية عن أولادها على آخرياته
ضرب زوجها بطرف نبوت فيه جليلة حديد على رأسه فوق اذنه اليمنى بغيظ فلان وانه
لازم الفراش ومات بسبب ذلك ثاني يوم في عشرة خلعت من رجب بعد طلوع الشمس
بساعتين وانه تعمد قتله بذلك وان النبوت شج اللحم وأبان العظم وأسأل الدم وأنكر
المدعى عليه وشهدت بيته بان المدعى عليه ضرب المقتول بمسوقته ضربة معترضة على
رأسه فوق اذنه اليمنى فأنشج اللحم وبان العظم وأسأل الدم ولم يكن بطرف المسوقة
حديد ولا جليلة ومكث بعد ذلك يومين ملازما للفراش ومات بسبب ذلك وان يوم
الضرب اثنان من رجب او تسعة وشهد آخر بالضرب على هذا الوجه المبين بالشهادة
الاولى وانه كان في يوم الاحد ولا يدري اثمانية ام تسعة من رجب ولم يعلم ان كان
بطرف المسوقة حديد او جليلة اولاً وانه مات بسبب ذلك يوم الثلاثاء الساعة واحدة
ونصفاً واثنين وشهد آخر بالضرب على هذا الوجه وانه لم يكن بالمسوقة حديد ولا
جليلة وان الموت بسبب ذلك في يوم الاربعاء والساعة واحدة ونصف هذا مضمون ما وقع
بعد ثبوت الورثة (اجاب) الشهادة على ما ذكر في صورة التداعى لم تطابق الدعوى
ومن الشروط المعتمدة مطابقة الشهادة للدعوى فلم يثبت على المدعى عليه على هذا
الوجه قصاص ولادية والدعوى على غير مالك المسكان الذي وجد فيه القتل قربة من
الولى لاهل ذلك المسكان فلا دعوى له عليهم والله تعالى أعلم (سئل) ما الحكم في مالو
شهاد بالقتل با لة حارحة ولم يصرح بالعمد او شهداه مطلقاً ولم يبيننا آله او ادعى على
اثنين بالعمد فاقر أحدهما بالقتل مع الثاني وأنكر الثاني (اجاب) لو شهدا بأنه قتله

ذى الحجة

١٢

١٢٦٩

١٣

١٢٦٩

٢٨

١٢٦٩

بالسيف مثلا ولم يصرح بالعمد قضي بالفصاص بخلاف ما اذا لم يذكر A انه الجارحة قبل
اطلاقا كذا ذكره القوم وقال في تعيين الحقائق ولو شهدوا بالقتل المطلق او اقر بمطلق
القتل يجب عليه القصاص وان لم يوجد لفظ التعمد وهو - ذالان القصاص فيه معنى
المعاوضة لانه شرع جابر الجازان يثبت مع الشبهة كسائر المعاوضات التي هي حق
العبد اما الحدود الخالصه - فمخالفة شرعت فاجرة وليس فيها معنى البدلية اصلا فلا تثبت
مع الشبهة لعدم الحاجة اه وفيه ايضا قتلت انا وفلان فقال الاتجر ما قتلت بقاد المقر
وحده اه وهو خلاف المصرح به في عامة الكتب وما عليه العمل وفي خرافة المقتنين
الاقرار بالقتل المطلق يوجب الدية كالثبوت بالشهادة بالقتل المطلق اه وفي تنقيح الحامدية
رجل قال قتلت فلانا ولم يسم عمدا ولا خطأ قال استحسن أن اجعل دية في ماله تتارخانية
رجل قال انا ضربت فلانا بالسيف فقتلته قال ابو يوسف هو خطأ حتى يقول عمدا
فتاوى مؤيد زاده عن القنية اه وهو الذي عليه العمل والله تعالى اعلم (سئل) من
قاضي قلوب بما مضى من امراتين ادعتاهما الى الحاج موسى وسيدا احمد عن نفسيهما
وعن اولادهما القصر المرزوقين لهما من زوجيهما بطريق وصايتهمما الشرعية على
اولادهما المذكورين بانهم ما قتلوا زوجيهما ثم بعد ذلك ترك كل من المرأتين
المذكورتين دعواه بقتل مورثه المذكور وابرات كل منهما وانها لاحق لها قبل
المذكورين في ذلك مطلقا بالاصالة ولا بالصايت طائفة من مخارقة في الحكم في
ذلك (اجاب) لا قصاص ولا دية على كل من الحاج موسى وسيدا احمد المذكورين حيث
كان الامر ما هو المذكور ومع ذلك فحق القصر باق اذ لا ينفك الابراة عليهم والله تعالى اعلم
(سئل) من قاضي الجيزة بما مضى من ادعى يوسف الشافعي بطريق وكاتبة الشرعية
عن امرأة وبطريق وصايتة الشرعية عن اولاد اخيه القصر المتوفي بان حنفي شفعة كان
را كباقر سافر مع علي ابي القصر ليأخذ هذه فرمته الفرس وداس في راسه وكسرت
اضلاعه فمات من وقته وساعته وكان متعمدا القتل فمسئل من المدعى عليه
فاجاب بان الفرس جمعت به فاراد منه ما فاقطع زمامها وانه قطع الحزام المر بوط به
السرجه وعجز عن حزمها بسبب قطع ما ذكر فصار تريح وهو لا يستطيع حزمها حتى
القتل فنفها على المرحوم المذكور فواقعت من ظهري حمارته الى الارض والقي هو بعيدا
عنهم وان ذلك بدون اختياره في ذلك (اجاب) اذا أثبت المدعى عليه
عجزه عن منع فرسه فلا ضمان عليه وقد أفنى العلامة بوالسعود العمادي بانه اذا تحقق
عجزه عن المنع حتى اتلفت انسانا قدمه هدروا لقول لا ولياء القتل يمينهم في انكارهم
العجز وتقدم بينة المدعى عليه على العجز عن المنع كما أوضحه مولانا خير الدين الرملي
والله تعالى اعلم (سئل) فيما لو حضر لدى القاضي المكرم الشيخ علي قسيط ابن المكرم عمر
قسيط وهو الوكيل الشرعي فيما سيذكر عن والده المرحوم الحاضر معه بالجلس والمصدق

١٢٧٠

١٢٧٠

١٤

ربيع الاول

سنة

له على التوكيل المذ كور بحضرة المكرم بدوى بلخ و ابراهيم قسيط وحضرت ايضا امه
سعادة بذات المرحوم محمد قسيط وآمنة بذات المكرم اسماعيل انباني زوجة المتوفى محمد
قسيط بن عمر المذ كور الثابت معرفة المراتين المذ كورتين بشهادة من ذكر اعلاه
الجميع من ناحية الخانقاه قليوبية ومعهم المكرم يوسف أبو شنب والمكرم خليل
القطري والمكرم مصطفى الابان مشايخ بالنساحية المذ كورة وصدق الوكيل المذ كور
والمرأتان المذ كورتان على ان اخا المدعى محمد عمر المذ كور المرزوق لوالده من امه سعادة
المذ كورة ومورث باقى الورثة المذ كورة الذى مات قتيلا فى أربعة من جمادى الآخرة
سنة ١٢٦٩ بالموتل المشترك بينه وبين والده المرقوم قتله الاصوص والحرامية وان
شافعى محمد خضر برى من ذلك وكذلك كذا اهل الحارة والموتل واهل البلدة ومشايخ الناحية
بريتون من ذلك ولم يكن لهم مدخل فى قتله ولا دعوى لهم ولا طلب قبل المذ كورين فى
ذلك و ابرؤا ذمتهم من الداعى فيما شرح واستعرضوا الله جميعا فى ذلك وعرفوا ان
لاحق لهم فيما شرح مطلقا كل ذلك حسب اشهادهم واقراءهم بذلك طائعتين
مختارين بدونا كراه ولا اجبار عليهم فى فيما شرح وصدقوا على ذلك التصديق الشرعى
فهل اذا ادعت ورثة المذ كور بعد اترافهم واقراءهم بانهم لاحق لهم قبل الذين ابرؤوهم
ولامالبسة لهم على اهل الحارة والموتل واهل البلدة التى وجد فيها القتيلا ومشايخ
الناحية بشئ لا تسمع دعواهم عليهم والمحال هذه سيما و ابرؤوهم براءة عامة فى ذلك (اجاب)
اذا صدر الابرأ العام من الورثة عن دعوى القتل على الاشخاص المعلومين مستوفيا
شرائط الصحة واعترفوا بان لاحق لهم قبل المذ كورين فى قتل مورثهم طائعتين لا يكون
لهم الدعوى عليهم بذلك بعد الابرأ والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى الجزية بها
مضمونه ادعى سليمان ابوشهاب من اهل الى الصف وزوجته مسعدة على شخصين بان
ولدهما كان جالا فقال لجماعة من الجماعة انى اذهب لقطع الجبس مع جماعة كان
معهم بجماعة الفهميين فذهب ولم يعد فبحث عنه والداه فوجداه قتيلا برصاصة ضرب
بها فدخلت فى الجهة اليمنى من صدره فخرجت من خلفه ملقى على الارض بجبل الجبس
المقابل لناحية الفهميين المذ كورة الذى هو ليس فى ملك احد المدة الارض التى وجد
فيها ولدهما قتيلا لاخذ الجبس منها لاهالى ناحية الفهميين ومسافة ما بين الجماعة
المذ كورة وناحية الفهميين نحو خمس ساعات وانه كشف عليه من طرف المدير فدل
الكشف على موته بسبب ضربه بالرصاص المذ كورة واحضر المدير ثمانية عشر شخصا
من الجماعة الذين كانوا مع ولد المدعىين فانسكروا على ذلك بعد سؤالهم من قبل المدير فامر
بضرب احدهم فامر فى حال الضرب بان المدعى عليهم كان مع كل منهما فوردت طبخة
حين كانا بالجبل وبعد عودهما خباها وان ولدهما المذ كور انحصر ميراثه فيهما
وانهما لا يعرفان ان كان المدعى عليهم هما الاذان قتلاه واحدهما او غيرهما من

١٢٧٠

١٥

وبيع الثاني سنة

١٢٧٠

٢٣

جادی الاولی

١٢٧٠

٢٥

مطلب مات من حفره
وحفر غيره قسمت دينه
على المحافرين وسقط
ما اصابه

الثمانية عشر شخصاً وان جميع الثمانية عشر شخصاً لا يعلمون القاتل لولدهما فانكر المدعى عليهم الدعوى فحضر مشايخ القهيين وذکر كل منهم ان ولدا المدعين لم يوجد قتيلاً بجبانة بلدتهم وانه وجد مقتولاً بسفح الجبل بعيداً عن بلدتهم وعن جبانتهما كما حكى في ذلك (اجاب) حيث لم يعين اولياء المقتول الضارب للقتل بالرصاصه كما هو مذکور ولا تكون الدعوى صحيحة اذ من شروطها معلومية المدعى عليه والمدعى عليه انه الضارب بالرصاصه التي مات بها المقتول مجهول ولا يحكم على مجهول ومطالبة المدعى بالبينه على دعواه ههنا انكار المدعى عليه بعد صحة الدعوى كما افاد ذلك في تنقيح الحامدية والفتاوى الخيرية فعلى هذا لا قصاص ولا دية على هؤلاء المذکورين والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل حفر ساقية يبلاده وجرت العادة بان من يحفر ساقية تعاونه وتساعد اهل بلده فيها معروفاً منهم ففي اثناء الحفر والشغل وقع منها جرف فمات بسببه رجلان من المعاوين والمساعدين له والآن تريد ورثتهما مطالبة رب الساقية بدينتهما متعلين بموتهما في ساقيته وانه اكرههما على الشغل فيها فانكر دعواهم فهل اذا لم يشهدوا دعواهم الا كراه بالبينه الشرعية لا يجابون لذلك ولا عبرة بدعواهم المجردة عن الاثبات الشرعية ولا يلزم بدينتهما ما بسبب معاونةهما له وتمنع الورثة من منازعة رب الساقية بدون وجه شرعي (اجاب) ليس لورثة الرجلين المذکورين تضمين رب الساقية والحال ما ذكر بدون وجه شرعي وفي الدر المختار من باب ما يحدثه الرجل في الطريق ولو استاجر رجل اربعة لحفر بئر له فوقع البئر عليهم جميعاً من حفرهم فمات احدهم فعلى كل واحد من الثلاثة الباقيّة ربع الدية وسقط ربه لان البئر وقع عليهم بفعلهم فمات من جنايته وجناية اصحابه فيسقط ما قابل فعله خانية وفي حواشيه رد المتهار ومثله مالو كانوا اعداءه فاذا كان سقوط الجرف المذکور بفعل المحافرين الميتين تقسم دينتهما على الجميع فما اصاب كلاً من الميتين من ذلك يسقط وما اصاب الباقيين يجب عليهم م لورثة كل ولا شيء على المسالك ان لم يكن له فعل في ذلك والا شاركه هو والله تعالى اعلم (سئل) في حادثة على يد قاضي الجيزة مضمونها ادعى اولياء مقتول على رجل بان المقتول في ليلته كذا خرج من منزله وذهب الى البحر الموضوع به محصول زراعته فلما وصل اليه وجد المدعى عليه وهو وولده جالسا بالبحر المذکور مع جماعة فجلس معهم ثم تركهم وقام الى قطعة من البحر جارية في ملك رجل يدعى كذا ونام ثم استيقظ وقام ومشى حول البحر فتمت دى عليه وولده المدعى عليه واطلق فيه متعمداً بارودة كانت معه بمرة بالبارودة وبها رصاصه فخرجت الرصاصه واصابته في فخذه الايسر فوق ركبته ودخلت فيه ساو قطعت الجلد وهشمت العظم وفاضت في فخذه وخرجت من رأس فخذه من الجهة السفلى ووقع الى الارض فادركه بعض اقاربه وساله عن فعله فاخبره عن المدعى عليه المذکور بان

ضربه بالرصاصه على الوجه المسطور فذهب به الى منزله بناحية كذا ومكث على لابه الى وقت شروق الشمس ومات بسبب ذلك وانحصر ميراثه في ورثته المعلومين ثم توفي والد المقتول عن ورثة معينين من غير شريك ويطالبونه بما يترتب عليه بسبب ذلك بالوجه الشرعي فسل من المدعى عليه عن ذلك فاجاب بالاقرار في ذلك جميعه وذكروا ان سبب كونه اطلق في ولده المذکور البارودة المذکور عدم معرفته له وزعمه انه اصل كونه حين قام ناداه من هذا فلم يرد عليه فاطلق فيه البارودة المذکور كورة فاصابته الرصاصة على الوجه المسطور في هذه الايام ومات بسببها عن ورثته المذکورين على الوجه المسطور (اجاب) اذا ادعى اولياء القتل على رجل بانه قتل مورثهم هم هذا برصاصة اصابته وجرحته واقرا المدعى عليه بالقتل فان اطلق القتل فهو خطأ له على الادنى كما روى عن ابي يوسف صرح به علما وثنا فتجب الدية في ماله في ثلاث سنين بخلاف ما اذا ثبت عليه القتل بالالا لانه جارحة بيينة ولم تذكر الشهادة المدفاه يقتض من القاتل ولو شهدوا انه قتله عداوانه مات به فهو احوط افاده الاتقاني وان اقر المدعى عليه بالعمد وموت المقتول بسبب ذلك فقل بطلب الاولياء حيث لم يوجد منهم ولا من احدهم عفو ولا مانع كما هو موجب القتل لعمد والافلا والله تعالى اعلم (سئل) عن حادثة وارده من قاضي قليوب مضى فيها رجل ادعى بطريق وكالته الشريفة على عمه رقيق انه ازال بكارة بنت موكله بذكره وادعى له بادل خاله ذلك في فرجها بغيط كذا وذلك بالاكره وانه رقيق ولم يسبق له زواج اصلا وهو غير محصن للآن وان مهر مثل البنات المذکور في قومها وعشيرتها القاقرش مقدما ومؤخر او يريد المدعى المذکور اثبات ذلك واجراء ما يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك فسل من المدعى عليه عن ذلك فاجاب بالاقرار بانه اخذ البنات المذکورين واذا زال بكارتها باصبعه وكشف عورتها وفعل بها ذلك مكرها وهو للآن لم يتزوج وعسى الرق وان مهر مثلها سبع مائة وخمسون قيرشا (اجاب) جنایة العبد في مادون النفس لا تثبت الا باقرار المولى او بالبيينة ولا تثبت باقرار العبد اصلا ولوما ذونا وفي الولوالجية ولايجوز اقرار الماذون والمجور بالجنایة لان موجبها يعلق بملك السيد والسيد ما اذن له فمافلم يهجم اصلا ولا يوافق بعد العتق انه جنى حال الرق لا يلزمه شيء بذلك افاده المحوى والله تعالى اعلم (سئل) عن حادثة مضمونها في رجل ادعى على آخر بانه من مدة اشهر متعددة استيقظ المدعى وقت الفجر فوجد المدعى عليه واقفا على باب مكانه الذي هو ناظم فيه داخل داره فقام حين رآه المدعى عليه اراد الخروج فوثب على حائطه فامسكه المدعى من قدميه ليعلم سبب مجيئه منزله فضر به المدعى عليه بسكين كانت معه ست ضربات في يده واراد الهروب فلم يمكنه من ذلك فاستغاث بجيرانه فقبضوا عليه فوجدوا معه بعض ملبوس عينه المدعى ملسكاه وتفقد المدعى بعض متاعه فوجد له ينقص صندوق خشب قيمته ثلاثة عشر قرشا ملكا لزوجته المدعى وبداخله بعض مصاغ عينه مملوك لزوجته المذکور كورة وجانب

١٢٧٠

٣٠

شوال

١٢٧٠

٤

مطلب جنایة العبد
في مادون النفس لا تثبت
الا باقرار المولى او بالبيينة

تقديدها لئلا يجر جانيها له ونحو جانيها له امتعة هيها وان المدعى عليه كان أخذ ذلك قبل ان يضبطه المدعى المذكور ويطالب به باحضار الاشياء المذكورة وبما يترب عليه بسبب دخول منزله وضربه بالسكين وأخذ متاعه بالوجه الثمري فاجاب المدعى عليه بأنه نزل مكان المدعى بقصد ان يسرق منه ودخل المكان فوجد الصندوق مقللا ولا يعلم ما بداخله فعمله وأخرجه ومشى به الى جهة الناحية ووضع الصندوق بها وتجرد من ثيابه ووضعها معه وعاد الى منزل المدعى ليأخذ ما يمكن أخذه ففتش والدار ونزل بساحتها وأراد ان يأخذ شيئا فاستيقظ المدعى وقبض عليه فأراد ان يخلص نفسه وضربه بالسكين مرتين فقبض عليه الجيران وضربوه ضربا شديدا وأخبر المدعى عن مكان الصندوق الذي سرقه فدلوه على مكانه فترجعه وأخذوا من ماله ما عدا ذلك وكر المدعى انه حضرت له امرأة ومعهما الصندوق فأرغما فتوحا وأخبرته بانها وجدت في الطريق فامتنع من أخذه وأمرها ان توصله الى حاكم الجهة فأسلمته له فأخذه وهو فارغ ولا شيء فيه وصدقته المرأة على ذلك فخالف حكم الثمري في ذلك (أجاب) اذا لم يثبت المدعى دعواه أخذ المدعى عليه ما يملكه من الاشياء المذكورة فلا شيء على المدعى عليه والحال ما ذكر الا ان العزير اللاحق بحاله لا يتركه امره حراما ولا تقطع يده باقراره بسرقة الصندوق الذي قيمته ثلاثة عشر قرشا او احوال هذه الواجب في الجراحة بالسكين في اليد كرامة عدل ان بقي لها اثر بعد البرء والا لا شيء فيها على قول الامام والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تدعى انها وجدت زوجها قتيلا بشاطئ ترعة فبحارها راس غيبه بمولود لرجل من الناحية يفصل بين الغيط المذكور والهل الذي وجد فيه المقتول جسر ترعة ليست خاصة بالناحية بل تروى منها الناحية وغيرها نحو شمانية بلاد المعد الجسر المذكور لم يور أهل الناحية المذكورة وغيرها من البلاد المذكورة وغيرها من بلاد المدعى المدعى وان القاتل له فلان وفلان من الناحية المذكورة بنبوت وانكر المدعى عليهم ما قتلها للرجل المذكور وضربهم بهما ولم تقمينة يدها فاهل لا يكون على الرجلين الا ايهن الشرعية ولادية ولا قسامة على اهل الناحية حيث لم يكن للمدعى عليهم ما اطيان بالقرب من اهل الذي وجد فيه المقتول المذكور بل لاحدهما فدان طين يزعه ويسقيه من التربة المذكورة يدهو بين اهل الذي وجد فيه المقتول المذكور زيادة عن مائة قصبة لعدم دعواها على ارباب الطين الذين بالقرب من اهل الذي وجد فيه المقتول (أجاب) يراعى حال المكان الذي وجد فيه القاتل فان كان المكان مملوكا فالقسامة على المالك والدية على عاقلته ان ادعى الولي القتل خطأ على المالك وان كان المكان مباحا فالقسامة على أهل أقرب الاماكن المسموع منها الصوت والدية على عاقلته ان ادعى الولي القتل المذكور على الأقرب وان ادعى على غيره كان ذلك ابراه منه للأقرب ولا بد له حينئذ من البرهان كما هو شأن سائر الدعاوى في غير هذا الشأن فان ثبت دعواه بالبيينة العادلة قضى له بوجوبها على المدعى عليه والا فليس له عليه الا

١٢٧٠

١٢

١٢٧٠

١٢

شوال

سنة

اليمين الشرعية كما يستفاد ذلك من كتب علماء مذهب النعمان والله تعالى أعلم
(سئل) في امرأة ذات خمسة أشخاص يتشاجرون ويتضاربون بقباييت ليل في اراضي
البعادية ملوك كذا في آلت اليه بالشراء من مالكة الاول الذي ملكها بطريق
الانعام من ولى الامر فدخلت هذه المرأة بينهم حين التشاجر والتضارب ثم تفرقوا عنها
وتركوها مقتولة بقبوت اصحابها في راسها فقطع الجلد واسال الدم وكسرا لعظم وازهق
الروح وقد ادعى وارثها على هؤلاء الخمسة بان القاتل لها هو واحد منهم لامن غيرهم
ولا يعرف عينه وانها قتلت خطأ هؤلاء الخمسة مقيمون بهذه الابعادية مدة تزيد
على ثلاث سنين وليسوا من المسالكين لها فهل والحال هذه لاقسامه ولاديه على
المسالكين للارض لان دعواه على غيرهم براءة لهم ولا قسامة ولاديه ايضا على الخمسة
المدعى عليهم حيث لم يبرهن على مدعاه وليس له قبلهم شيء غير اليمين الشرعية وهل
اذا شهد شاهدان من الساكنين بالابعادية على واحد من هؤلاء الخمسة تقبل
شهادتهما عليه واذا شهدا طبق دعوى المدعى الحكم كذلك (اجاب) يشترط لصحة
الدعوى تعيين المدعى عليه فاذا لم يعين الولى المدعى عليه لم تصح ولا قسامة ولاديه على
احد لان شرط القسامة والدية تقدم الدعوى الصحيحة ولم توجد وباب الدعوى مفتوح
فان ادعى الولى القتل على الخمسة المذكورين او على معين منهم لم يكن على مالك
المكان الذى وجد فيه القتل شيء ولا على الخمسة المذكورين حتى يبرهن كافي سائر
الدعوى فان عجز عن البرهان فليس له الا اليمين الشرعية وبرئ المسالك بدعوى الولى
على غيره وان ادعى على مالك المكان فالقسامة عليه والدية على عاقلة في القتل
الخطا وهذا اذا لم يوجد من الولى ابراء للمالك قبل الدعوى عليه والله تعالى أعلم (سئل)
من طرف قاضى الحجية بما مضمونه ادعى سعد النصرانى وهو الوكيل الشرعى
عن كل من والديه غالية وعن مختارة بنت سعد زوجة المقتول وعن والده سعد الولى
الشرعى على اولاد ابنه المقتول القصر الخمسة على كل من احمد حسن بن حسن و خليل
ابن ابي شاذ بن شيبى وعلى عيسى بن عيسى زيدان و بدوى محمد بن محمد زيدان و ابي
طالب خلف محمد بن محمد خلف و احمد خطاب بن محمد طاب و حرب عيسى بن عيسى
و شايخ قاحية المتأينة بان اخا المدعى المذكور هو موسى سعد كان صرافا بناحية
المتأينة و ساكنها بمكان مملوك له و انه في يوم الاحد ٢٦ ن سنة ١٢٦٨ و جده
موسى سعد مقتولا بعزله المذكور مصابا برصاصتين احدهما تحت عاتقه والثانية في
وسط ظهره و انحصر ميراثه الشرعى في كل من والديه المذكورين اعم لاه وزوجته و اولاده
الخمس القصر المذكورين من غير شريك وان المدعى وموكليه لا يعرفون القاتل
لموسى سعد المذكور و ان الدرب الذى كان فيه المكان الذى كان ساكن فيه هو وجد
مقتولا فيه ليس به اما كن غيره وفي ليلتها لم يكن معه احد في المكان سوى زوجته

١٢٧٠

١٢

مطلب شرط القسامة
والدية تقدم الدعوى
الصحيحة

ذی القعدة سنة

٢٧ ١٢٧٠

جمادی الاولى ٢

١٢٧١

جمادی الثانية

١٢٧١

٤

المذکورة وانہ یرید من المدعی علیہ - م المذکورین أن یخبروه عن القاتل لموسی سعد
 لیطالبہ بما یتربہ علیہ بسبب ذلك لیکونہم ہم مشایخ الناحیة ومطالبین بما یحصل
 بالناحیة وذکر کل من المدعی علیہم المذکورین أن موسی سعد اوجد قتیلاً بمنزله علی
 الوجہ المسطور وانہم لا یعلمون سوى ذلك فالحکم (أجاب) الدعوی علی الوجہ
 المسطور غیر صحیحة فلا تسمع ولا یقضی علی المدعی علیہم بشئ والمحال هذه والله تعالی
 أعلم (سئل) فی رجل ضرب رجلاً بخشبہ کبیرة فوق راسہ بعد ان ضارب المضروب من
 ساعتہ بتلك الضربة المذکورة واقرا الضارب بذلك لادی قاضی ناحیة قتلہ قبل ثبوت
 القتل منه بالبینة فهل تجب الدیة علی القاتل او علی عاقلة وماذا یدیکون المحکم فی
 ذلك (أجاب) صرح علماؤنا بان العاقلة لا تعقل ما ثبت بالاقرار عمل بالناحیة - حدیث الوارد
 وحینئذ فالدیة المعطاة التي هی موجب هذا القتل المذکور فی مال القاتل فی ثلاث
 سنین علی قول الامام الرابع فی المذهب من کون ذلك شبهة بعد والله تعالی أعلم (سئل)
 من طرف قاضی الجبیرة عن حادثة مضع ونهار رجل راكب علی فرس فوطئت آخر
 قتلته وأقر بذلك الراكب وادعی جرحه وعدم قدرته علی منعه ولورثة القتل
 وهم اولاده العصر وزوجته لا غیروسی عن القصر هو وکیل عن الزوجة أنکر الجرح
 وعجز الراكب عن منع الفرس فكلف مدعی المهرزين المنع بینه تثبت دعواه عجزه عن
 المنع المذکور بناء علی فتیاه صدرت من قبلنا قبل هذا الوقت لقاضی الجبیرة فحصل ما
 اذا تحقق عجزه عن المنع حتی اتلفت انسا ما قدمه هدر والقول لا ولیاء القتل یجینهم
 والبینة علی مدعی المهرزين المنع مؤرخة فی ١٤ م - سنة ٧٠ ثم كاف القاضی
 المذکور مدعی المهرزینة فمهرزين اثبات دعواه وأولیاء القتل قاصرون خلا زوجته
 فما صنع وما یترب علی الراكب بسبب ذلك (أجاب) لا تجری النیابة فی الخلاف فلا
 یخلف الوسی والوکیل الا فی مواضع لیست هذه منها فینتظر بلوغ القصر لمخلفهم الیمن
 الشرعیة حیث كانت لازمة بالنسبة الیهم وقد صرح العلامة خیر الدین الرملی فی جواب
 سؤال عن امرأة رکت فرسا مع بها ولم تقدر علی منعه حتی قتل رجلاً انه اذا لم یتحقق
 جرحه بان لم تقم بینه علی ذلك فالدیة واجبة علی عاقلة المرأة والقول قول ولیاء القتل
 لانكارهم المجموع یمینهم اه وفي حواشی الدر قال الحاکم الشہید فی الکافی
 واذا سار الرجل علی دابة ای الدواب كانت فی طریق المسلمین فوطئت انسا فیدأو
 رجل وهی تسیر فقتله فدیة علی عاقلة الراكب وذلك لانه مستعمل للدابة من مکان
 الی مکان وهی مجبورة علی هذا الفعل من جهة فصارت جنایتها بمنزلة جنایتہ غیر انه
 خامئ فوجب الدیة علی عاقلة والکفا رة لانه قاتل حقيقة اه وهذا اذا لم یثبت
 القتل باقراره أما لو ثبت به فالدیة فی ماله فی ثلاث سنین لان العاقلة لا تعمل ما وجب
 بالاقرار كما صرح حوایه والله تعالی أعلم (سئل) من طرف قاضی الجبیرة بمضعونه ادعی
 ابو طاب بطریق وکالته عن زوجتی اخیه البائعین وبطریق وصایتہ الشرعیة علی اولاد

اخيه القهر الاربعه وعثم ثلاث بنات وذ كر على كل من على احمد ودر و يش حلاوة
وابراهيم فراج بان المدعى المذ كور طالب منه انضاض للجهادية فقبض طامالب منه من
الاخصاص ومن جلتهم -م اخ له غير المتوفى في وكذ المتوفى وارسل بعضهم بركب في البحر
ومن جلتهم اخواه سيد خلف المتوفى وبدوى خلف غير المتوفى والمدعى المذ كور سافر
في البر مع باقي الاخصاص المطلوبين منه للجهادية وسار الى أن وجد المار كب التي كان بها
اخواه المذ كور ان مستوية على شاطئ البحر بالناحية ووجد اخاه سيد اخلفا ملقى طريحاً
بالمركب التي كان بها وهي في يد رجل يدعى محمد اعطية وكان المدعى عليهم المذ كورون
بمركب أخرى ووجد اخاه سيد المذ كور مضر وبانقبوت في أم رأسه من شمع اعظم رأسه
وهو لا يتكلم فسأل من كان حاضر اعمن فعل باخيه ذلك فاخبروه ان الثلاثة الاخصاص
المدعى عليهم المذ كورين هم الذين ضربوه بسبب انهم كانوا يتشاحرون مع شخصين من
بلدته فارد أن يخلص بينهم فضربوه فحين سمع ذلك اخاه وصار ذافراش الى ان مات
بسبب الضربة التي في رأسه وان المدعى الوصى الوكيل المذ كور لا يعرف من الذي
ضرب اخاه المذ كور والضربة المذ كورة ولا يعرف انهم هم الذين ضربوه الا من اخبار من
كان حاضر حين ذلك ويريد من المدعى عليهم المذ كورين ان يخبروه عن قتل اخاه
المذ كور ليطالب به ما يترتب له عليه بسبب ذلك بالوجه الشرعى وذ كرا المدعى عليهم
المذ كورون انهم كانوا جالسين بمركب لهم بالبحر بشاطئ البحر فمضى لهم جماعة وقبضوا
عليهم وسجنوا واتكروا ماء - ما ذللك (أجاب) لم تقو جه خصومة على احد الآن ولم
تصح الدعوى وبانها مفتوح فان ادعى الولي على غير ركاب الا فلك التي وجد بها القتل
وهم الاخصاص المذ كورون وان ثبت دعواه عليهم -م قضى على عاقلتهم بالدية في ثلاث
سنين وان لم يقيم البينة فليس له الايمان واحدة على كل منهم ويمنع بعدها وان ادعى على
ركب السفينة التي وجد بها القتلى - ل او على معين منهم ولم يثبت دعواه كانت القسامة
على جميع الركاب والدية على عاقلهم في ثلاث سنين والحال ما ذكر والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل ادعى على آخرانه مضر به ببندقة في رجله فعاالجها حتى برئت مع شين
وذهب بعض قوتها وصار يعرفها عن جها عن جها فعاالجها حتى برئت مع شين
ذلك فانس كرا المدعى عليه دعواه ذلك وعرف ان ولده القاصر عن درجة البلوغ والذي
ضرب الرجل المذ كور بالبندقية المذ كورة في رجله من غير قصد ولا بنية للادعى فهل
اقرار الوالد على ولده العاصر في هذه الحادثة معتبر شرعاً وماذا يلزمه (أجاب) لا يعتبر
اقرار الوالد على ولده القاصر بمثل ذلك فلا يؤخذ القاصر بموجب اقرار ابيه المذ كور
وان اثبت المدعى دعواه المذ كورة على الاب بالوجه الشرعى حكم عليه بموجبها
والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وجد قتيلا بمجرور حابه ثلاث ضربات بعدد
في طر يق عامة بمركب مع البلاد على غير مملوك لا احد بعيد عن البلاد منها ما هو بعيد

١٢٧١

٧

شعبان

١

١٢٧١

عنه بنصف ساعة ومنها ما هو بعيد عنه بساعة لا يسمع منه صوت ولا بندقية لعمقه في الارض وليس فيه نفع للمسلمين ولا اخبية فيه لا حد ولا هو بقرب اخبية غيرانه بمعاورة اطيان البلاد البعيدة ولم يدع الوارث على احد من اهل البلاد (اجاب) اذا وجد القاتل في فلاة في ارض فان كانت ملكا لانسان فالقسامة والدية على المالك وعلى قيادته وان لم يكن لاحد فان كان يسمع منه الصوت من مصر من الامصار فعليه القسامة وان كان لا يسمع منه الصوت فان كان للمسلمين فيه منفعة الاحتطاب والاحتشاش والكلال فالدية في بيت المال وان انقطع عنها منفعة المسلمين فدمه هدر وكذلك اذا وجد في المغازة وليس بقر بها عمران كذا في محيط السر خشي افاده في حواشي الدر عن الهندية ومن ذلك وما صرح به جوابه لم امد ادم القاتل المذكور اذا وجد في مكان بعيد عن العمران بحيث لا يسمع منه الصوت في قرية ولا مصر ولا ارض مملوكة لشخص او في استحقاقه بطريق الونف ولم يكن بقرب اخبية وليس مملوكا لا حد ولا انتفاع به لعامة المسلمين بخوما ذكر حيث لم يسمع منه قوله والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وجد قتيلا بنبت في راسه كسر العظم واسال الدم في ترعة مباحة خارجة عن الزمام ونفعها بالرى عام لمجملته بلاد وهي في وسط اطيان قرية واهلها لا يسمعون الصوت من محل القتل وورثته يدعون على اهلها بالقتل حيث لا ماء في التربة وقت وجود القاتل فيها (اجاب) يراعى حال المكان الذي وجد فيه القاتل فان كان مملوكا تجب القسامة على المالك والدية على عواقله وان كان مباحا فان كان قريسا من مصر او قرية او ارض مملوكة بحيث يسمع منها الصوت فالقسامة على اقرب المواضع اليه من القرى والامصار والاراضي والدية على عواقله فان لم يسمع منه الصوت فلا قسامة ولا دية على احد وانما الدية في بيت المال ان كان للمسلمين فيه منفعة الاحتطاب والاحتشاش والكلال وان انقطع عنه منفعة المسلمين فدمه هدر وانما تجب القسامة والدية على الاقرب ان ادعى الولي على المالك له او ذى اليد الخاصة عليه وهم مستحقو الوقف ان كانوا يجمعون فان ادعى على غيره سقطت القسامة والدية عن الاقرب ويكلف الولي اثبات دعواه فان عجز حلف المدعى عليه يمينا واحدة ولا شيء عليه كسائر الدعاوى والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة جنت على امرأة اخرى وضربتها على بطنها بدينار باثقيلا قال قلت لجنبي عليها جنيتم اميتا بسبب الجناية عليها واعترفت الجانية بذلك فاذا يلزم الجانية لورثة الجنسين والحال هذه (اجاب) من ضرب بطن امرأة قالقت جنيتم اميتا حوا استبان بعض خلقه وجب على عاقلة الضارب نصف عشر الدية اى دية الرجل لواجبين ذكر او عشر دية المرأة لواجبين انشئ وكل منهما خمسمائة درهم في سنة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بامرأة وطلقها باثنا ومعهام منه بنت اسقطت حقها في حضانتها فاخذها الاب وسلمها لاخته لترضعها فكثرت معها مائة وماتت البنت عن ابها ثم مات الاب عن ورثة فادعت ورثة الزوج ان البنت مائة من دم ارضاها اللبن لسكون

امهاتر كنهالايها باختيارها ويريدون الزام الام بديتها بسبب تركها لايها فهل
والحال هذه لا يجابون لذلك وليس لهم مطالبة الزوجة بشئ من ذلك (اجاب) اذا
امسكت المطلقة بانثاقها في حضنة بنتها لايها فاخذها الا ب ودفعها لاخته لترضعها
ثم ماتت البنت لا يكون لورثة ابيها مطالبة الام بديتها والحال هذه يصير دتعلمهم
المذ كور بدون موجب شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات قتيلا من مدة
ثمان سنين واخذت دية من قاتله بالوجه الشرعي واقام القاضي اخاه وصيا على اولاده
القصر والحال انه مات عن امه وزوجه وعن ابنين وبتين قصر وترك ما يورث عنه
شرعا فهل يكون للزوجة والام اخذ ما يخصهما فمات تركه وتقسيم الدية بحسب الميراث
حيث كانت موجودة وماذا يخص كل وارث (اجاب) نعم للزوجة والام اخذ
ما يخصهما من تركه القتل المذ كور بالفرصة الشرعية حيث لا مانع من ذلك وتقسيم
الدية على فرائض الله تعالى كسائر امواله فللزوجة الثمن فرضا وللأم السدس كذلك
والباقي للاولاد المذ كور بن تعصيه المذ كرمثل حظ الانثيين والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل اجتمع على قتله اربعة رجال وضربوه معا بنسابة مجردة عن المحددات
الدم وكسرت العظم ولم تميز الضربات ووقع مغمى عليه ثم مات بسبب ذلك بعد مضي
يوم فهل اذا اقامت اولياؤه البينة على هؤلاء المتهمين وشهدت عايدة الضرب
منهم يكون ذلك موجبا للقصاص اولدية وهل اذا كان احدا الاربعة غائبا واثبتت
البينة على الباقيين يحكم عليهم بما يلزمهم فقط او يحكم على الجميع ويقتصب
من حضر خصم اعنه وما يلزم المشهود عليهم مع غيبة الرابع هل دية كاملة او ثلاثة
ارباعها (اجاب) موجب القتل بالنسابة المذ كورة التي لاحديدها اذا ثبت انه
حصل من ضرب الاربعة الاشخاص المذ كورين بان اجتمعوا على ضربه معا بحيث لو
انفردت كل ضربة منهم لقتلتا ولم يعلم المثن من غير المثن وشهدت البينة بذلك
وانه لم يزل صاحب فراش حتى مات دية مغلظة على عواقل القاتلين الاربعة على
مذهب الامام ابي حنيفة ار باعاء على عاقلة كل واحد من القاتلين ربع الدية ان
كانت لهم عواقل والا ففي اموالهم ولا يقتصب بعض القاتلين خصم اعن باقيم ولا
بدلهم على عاقلة كل واحد منهم من اقامة البينة بمحض مره والله تعالى اعلم (سئل)
في عبد بالغ رقيق جنى على قاصر بغير اذن سيده وقطع اذن القاصر بسكينه في يده وصال
الدم ولم يمت القاصر وأقر الرقيق بالجناية على القاصر بحضرة أبي القاصر وسيده فاذا
يكون الحكم في الاقرار المذ كور من الرقيق بتلك الجناية المذ كورة (اجاب) جنابة
العبد على طرف الحر ولو عدا موجهة للدفع أو الفداء لا القصاص اذ لا يجري بين طرفي
حر وعبدا فقرار العبد بذلك لو عمل به لظهر في حق المولى فيتوقف على تصديقه الا ان
تقوم بينة على تلك الجناية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا يحد اثنا عشر

١٧

شوال

٢٦

ذى الحجة

٢٩

صفر

٢٢

١٢٧٢

١٢٧٢

١٢٧٢

١٢٧٢

ربيع الاول سنة

١٥
١٢٧٤
مطلب لو حفر في عياله
لا يضمن الحافر بوقوع
احد فيه

ربيع الثاني

٨
١٢٧٤
مطلب في حكم الشجعة
اذا انقضت ولم يبق لها
اثر اختلاف في ايجاب
حكومة عدل

صفر

٢٨
١٢٧٥
ربيع الاول

١١
١٢٧٥

مختص بها مملوك له أيضا حفر فيه حفرة لينتفع بها فتردى فيها حيوان وهلك فماذا
يكون الحكم في ذلك اذا كان الحافر غير متعمد بحفرها (اجاب) اذا كانت الارض
التي حفرت فيها تلك الحفرة مملوكة للحافر فتلف بالوقوع فيها حيوان أو انسان فلا
ضمان على الحافر المذكور والاضمن حيث لا اذن من الامام أو نائبه بالحفر وكانت
في عمر الدار والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ابن ادعي على آخر بانه ضربها بخشبة فشيخ
راسها وان الشجعة قد حبل فيها البرء ولم يوجد لها اثر وسئل من الضارب فاجاب
بالاعتراف بذلك بين يدي القاضي فحكم لهما القاضي على الضارب بنصف عشرة دية
النفس وحصل منه بعض ذلك والزم الضارب بدفع الباقي للدينين فهل لا يكون الزامه
بما ذكرنا فذا عليه وعلمهم ما ارد ما اخذاه على سبيل الوجوب والالزام بالحكم المذكور
(اجاب) اذا التهمت الشجعة ولم يبق لها اثر فلا شيء فيها عند الامام كنيات السن وفي
البرجندى عن الخزائن والمختار قول أبي حنيفة وعليه اعقد المذهب والنفى وغيرهما
لا يكتفى في العيون لا يجب عليه شيء قياسا وقالا يستحسن ان تجب حكومة عدل مثل
أجرة الطبيب ودمكذا كل جراحة برئت كافي تصحيح العلامة قاسم قال السامحاني
ويظهر لي رجحان الاستحسان لان حق الادعي مبني على المشاحة اه وفي البرازية
لا شيء عليه عند محمد وهذا قياس قول الامام أيضا وفي الاستحسان الحكومة وهو قول
الثاني قال الفقيه القموي على قول محمد انه لا شيء عليه الا ثمن الادوية قال القاضي انا
لا اترك قوله ما افاد ذلك في رد المختار وعلى كل فلا يجب ارض تلك الشجعة بعد برئها
بلا بقاء اثر والله تعالى اعلم (سئل) عن دعوى رسالة من طرف قاضي الجيزة مضمونها
في ورقة ادعوا على آخر بان جاموسه كانت منطلقة فنطحت مورثهم فكسرت هامته
واضلعه من الجهة اليسرى واصابع يده اليمنى واصابع وجهه اليمنى ومات بسبب ذلك
بعد ثلاثة ايام وهو ملازم للفراس ويطلب منه بما يترب عليه شرطا فاذا يلزم صاحبها
(اجاب) حيث انقضت الجماموسة المذكورة من يد صاحبها وانلفت انسانا أو مالا
فلا ضمان اذا اجهما جبار والله تعالى اعلم (سئل) من طرف قاضي الجيزة بما مضى
ان قتيلين وجدا في بريئة ادعي اوليا ودهما على رجل بقتلهما بالرصاص عمدا في البرية
المذكورة ولم يثبت ذلك عليه فماذا يكون الحكم (اجاب) اذا وجد قتيلا في بريئة
غير منتفع بها العامة المسلمين ولم يدركا قاتله فدهمه سدروه هذا اذا لم يمكن مملوكة ولا قرية
من المملوك ولا من الاخيصة أو الفسطاط بحيث يسمع الصوت منه ولا وقفوا لا فعل
المالك أو ذي اليد أو على أهل القرية أو أقرب الاخيصة كافي الدر والله تعالى اعلم
(سئل) بافادة واردة من وكيل محافظة مصر مؤرخة في ١٣ شعبان سنة ١٢٧٨
بقصد مطلب الجواب عن السؤال الهرد بالاشقة من مقي مدير بجرجال الواردة للمحافظة
بافادة من وكيل مديرية جرجا بتاريخ ٣ شهره بطلب الجواب عن السؤال المذكور

واقظه سؤال يعرض على حضرة مولانا شيخ الاسلام ومفتي الانام بالديار المصرية حفظه الله وابقاه بجماعة سيدات بياض آمين حاصله ان شخصاً شاجر مع رجل آخر فقات زوجته لثمنه عنه وعلى كتفه ابن لصا صغير فدفعها الرجل فوق ابنتها على الارض ووقعت والدته فوقه فصار صاحب فراش حتى مات بسبب ذلك فهل تكون دية على الدافع أو على والدته أو عليه مائة ألفاً وما جاورين من رب العالمين من طرف محسوبكم راجي دعاءكم شرف الدين على مفتي مجلس جرجاني ٢ شعبان سنة ١٢٧٨ (اجاب) اذا كان وقوع الام فوق ولدها يدفع الرجل المذكور فالدية على الرجل خاصة سواء كان موته بوقوعه من دفع الرجل فقط أو بوقوع والدته فوقه بسبب الدفع المذكور فقط أو بهما معاً اذا لم حينئذ كآلة في يده ويبدل له ما في الانقروية من التاسع في جنابة الدواب وفي الكافي فحسبها بلا اذن فوثبت على شيء أو وطئته ضمن الناحس لا الركب لانه متعد في التسبب فيجعل كالمباشر في الضمان اهـ ومثله في رد الهتار من جنابة البهائم اذ القتل بالوطء مع وجود الركب على الدابة ينسب لثقل الركب ومع ذلك جعل الضمان على الناحس بلا اذن فهنا بالاولى والله تعالى اعلم (سئل) باقادة وارادة من ديوان المحافظة مؤرخة في ٢ محرم سنة ١٢٧٩ ومعهما سؤال من قاضي اسبوط مضمونه في رجل هلك عن ورثة بالغين وقاصر بن فادعي رجل آخر بطريق النيابة الشرعية عن ابائهم والقاصرين على اخوة ثلاثة من اهل محلة كبرى بهادار الميت ايضاً ان كلامهم ضربه هذا بنبوت في رأسه على التعاقب فوقع طريقاً في ارض المحلة المذكورة ومات بسبب ضربة أحدهم لابعينه وبرأ من عداهم من اهل المحلة المذكورة فهل اذا جحد المدعي عليهم دعواه ولم يثبت ضرب المدعي عليهم له بطريق شرعي وثبت وجود القتل في المحلة المذكورة تترتب القسامة ويقضى على المدعي عليهم أو عاقلهم بقدر ما يخصهم من الدية ويسقط باقية التبرئة المدعي من عداهم أو لا قسامة ولادية ولا عين لجهالة عين القاتل واذا قلتم بوجوب القسامة والدية فامتنع الولي من التحليف فهل يقضى بالدية أم لا (اجاب) لا يظهر الحكم بالدية مع امتناع الولي من تحليف ايمان القسامة اذ الدية في مثل ذلك مرتبة على القسامة ولا قسامة بدون طالب الولي واذا حلف المدعي عليهم ايمان القسامة بالغلب في هذه المحادقة فالحكم انما يكون بكمال الدية عليهم أو على عواقلهم حيث ادعى الولي على بعض الثلاثة غير معين وبرأ باقي اهل المحلة صراحة وذلك كاف في ايجاب القسامة بشرطه كما صرح به شارح الكنز الامام الزياهي في نظير ذلك مما يفيد ان الشرط اما الدعوى بالقتل على الكل أو بعض معين أو بعض غير معين وهما من قبيل الاخير والله تعالى اعلم (سئل) باقادة وارادة من المحافظة تاريخ ٢ محرم ١٢٧٩ جادى الاخرة سنة ١٢٧٩ ومعهما سؤال صورته في رجل مسلم قتل رجلاً مسلماً ما حصل المطالبة من اولياء المقتول بدمه فما يستحقه القاتل

١٢٧٨

١٨

مطلب دفع امرأة فوق ابنتها ووقعت عليه ومات ضمن الدافع مطلقاً

محرم

٩

١٢٧٩

(اجاب) اذا قتل المسلم مستامنا عمدا أو شبه عمدا أو خطا ونبت ذلك بالوجه القرمي فلا قصاص على القاتل واختلف التصحيح في تسوية المستامن بالمسلم والذي من حيث إيجاب الدية بقتله في بعضهم صحح إيجابها على قاتله المسلم والذي في الدية بقتله أيضا فقال ولادة للمستامن هو الصحيح لكن جزم بالتسوية بينه وبين المسلم والذي في الاختيار وصححه الزياهي واستظهر الرملي ما صححه الزياهي فقد اختلف التصحيح والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة ادعوا على آخرين بان المدعى عليهم تعدوا على شقيق المدعين وضر بوه عمدا عمدا وانا بنفوت من الخشب الشوم على رقبته حين كان ماوا بالطريق مسافرا من بلدة الى أخرى ومات لوقته بسبب ضرب المدعى عليهم له بالنفوت المرقوم وان المدعى عليهم اخذوا جثته وصاروا المدعون يتفقون موثره - المرقوم فلم يجدوه وان ميراثه قد انحصر فيهم - من غير شريك ويطالبون المدعى عليهم بما يترتب عليهم في ذلك شرعا وطلبوا سؤال المدعى عليهم عن ذلك فهل هذه الدعوى مسموعة شرعا يترتب عليها سؤال المدعى عليهم واذ اقلتم بسماعها وسئل من المدعى عليهم وانكروا وعجز المدعون عن اثبات دعواهم شرعا والتواي بين المدعى عليهم يجابون الى ذلك ويحلفون لهم ويمنع المدعون من دعواهم منعائهم (اجاب) اذا عرف المدعى قتلته بذ كر نسبه الى جده مع ذكر باقي ما تصح به الدعوى تكون هذه الدعوى صحيحة مسموعة واذ عجز المدعون عن اثباتها بالسكينة بعد انكار المدعى عليهم يحلفون اليمين الشرعية فاذا حلفوا ومنعوا من دعواهم عليهم - من حيث لم تتوفر شروط القسامة والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من مديرية الشرقية مؤرخة في ٧ ربيع الآخر سنة ٨٧ مضمونها وردت هذه الافادة من حضرة قاضي أفندي الولاية بقصد تقديمها لسيادتك واطاء القول بالحكم فيها فلزم ترقيمه لسيادتك الامل من بعد رؤيتكم بالافادة عن الحكم فيها حسب طلب حضرة القاضي وصورة افادة القاضي المذكور المؤرخه بالتاريخ المذكور وبعد فالمر جو الاستعلام من حضرة استاذنا ومولانا مفتي أفندي الديار المصرية فيما لو وجد قتيلا لم يعلم قاتله محتسبا بشاطئ نهر ليس مملوكا بين خط متعدة فهل الدية والقسامة على أقرب الخطط مع سماع الصوت من محل القتل وهل القرب يعتبر من محل القتل للابنية والارض المملوكة فقط وهل الارض الخراجية المسققة للاهل الى أي اهل الخطط المذكورة لا تعتبر في القرب وعدمه لانها ليست مملوكة لاربابها وكيف كي بورود افادة حضرة مولانا الموما اليه ترسل لنا الاجراء بموجبها فيما هو لازم النظر فيه بالجلس (اجاب) اذا وجد ميت وبه جرح أو أثر ضرب أو خروج دم من اذنه أو عينه أو خنق محتسبا بشاطئ نهر غير مملوك ولم يكن الشاطئ أيضا مملوكا فالقسامة والدية على ملاك أقرب الاراضي لذلك الشاطئ بحيث يسمع منها الصوت فان لم تكن الاراضي مملوكة الرقبة فعلى أقرب

جادی الاولی
۱۴۸۰ ۲۵

ربیع الثانی
۱۲۸۷ ۲۰

ذی القعدة سنة

مطلب الاراضي السلطانية
التي آلت لبيت المال
لا تعتبر في ايجاب القسامة
والدية على خزارعها

القرى من ذلك المسكان بحيث يسمع الصوت أيضا والارض الموقوفة على جماعة يحصون
كالمملوكة أما الاراضي السلطانية التي آلت لبيت المال فلا تعتبر في ايجاب ذلك على
خزارعها اذ لا ملك لهم فيها بل رقيتها لبيت المال فهي اعمامة المسلمين واعتبارا اقرب القرى
اذا كانت القرية صغيرة فلو كانت كبيرة ذات محلات فعلى أهل اقرب محلة منها أهل
وجود القتل ومحل ذلك اذ لم يثبت القتل على معين ولم تحصل الدعوى بالقتل على غير
ملك الاقرب والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من محافظة مصر في ١٣ ذی القعدة سنة ٩٣٣
حاصلها وردت مكتوبة لهذا الطرف من مديرية المنوفية بأنه لما تقرر رالي حضرة قاضيهما
بالاستفهام عما يقتضيه الحكم الشرعي في دفع الدية المقومة على ثلاث سنوات ان كان
عنده مضي كل سنة يدفع قسطها او يجري تحصيل القسط في اثناء السنة شيئا فشيئا لان
ولدى ابراهيم موسى المقتول من زاوية البقل المقسط دية والدهما على ثلاث سنوات
يرغبان الاستيلاء عليهما من عيسوي محمد المحكموم عليه بهاشيئا فشيئا وهو يريد اداء قسط
السنة عند انقضائها افيد من حضرة القاضي الموصي اليه للديرية بناء على ما رغبه من مقتضاها
بالمزوم مخبرة حضر تمك فبناء عليه لم يحرره لخصم تمك للافادة عن ذلك (اجاب) حيث
وجبت الدية في مال القاتل في ثلاث سنين في كل سنة الثلث فلا يجب عليه اداء قسط
السنة الا بتمامها اذ هو الاصل لكل قسط كما في سائر الديون على ما يظهر بخلاف ما اذا
كانت على العاقلة وكانوا من أهل العطاء من بيت المال حيث تجب في ثلاثة اعطية
وان خرجت اعطيتهم الثلاثة في أقل من ثلاث سنين أو أكثر على أحد أو اثنين في المسئلة
أما لو كانوا من المرتزقة فتجب في ثلاث سنين وان خرجت الارزاق في أقل كما صرحوا به
فرقا بين وجوبها على أهل الاعطية وأهل الارزاق وصرحوا أيضا في وجوب الجزية
على الذمي بأنها تجب في كل سنة واخذ تلفوا في وقت الوجوب فعندنا وجوبها بآول السنة
لأنها جزاء القتل وبعدم الدية يسقط الاصل فيجب خافه في الحال الا أنه يخاطب باداء
الكل عند الامام في آخر الحول تخفيفا وباداء قسط شهرين عند أبي نوء ففي آخرهما
وقسط شهر عند محمد في آخره كما في القهس تاتي عن الهيظ والحاصل انها تجب في أول العام
وجوبها موسعا كالصلاة وانما يجب الاداء في آخره أو في آخر كل شهرين أو شهر للتسهيل
والتخفيف عليه كما في ردالمحتار وعند الامام الشافعي الوجوب في آخر السنة فلا يطالب
بشيء عنده قبله بالاولى ومن هذا يظهر انه لا يخاطب من وجبت الدية في ماله مقسطة
على ثلاث سنين باداء قسط كل سنة الا عند تمامها اذ هو وقت الاداء وحاول الاجل نعم لو
كان له كسب يحصل اليه في وقت من السنة دون وقت فلا بأس من اداء القسط منه
تسهيلا وتخفيفا على نفسه هذا ما ظهر لي في جواب هـ هذه المسئلة والله تعالى اعلم
(سئل) بافادة من نظارة الداخلية في ١٦ ربيع الاول سنة ٩٤٤ حاصلها حضرة محافظ
بور سعيد والتقال أرسل للداخلية مكتوبة أوضح فيها ان امرأة عيسوية وابنتها سلمتا

١٢٩٣

٢١

مطلب في وقت وجوب
اداء اقساط الدية

وكذلك أخو البنت المذكورة أسلم ولمناسبة ان المرأة وابنتها قتلتا فحضره الحفاظ
المواليا به برغب صدور المكاتبه من طرفنا الى جهة الشام بحضور من يكون له حق
من ورثة المقتولين لاجل المرافعة في مادة قتلها وحيث المفهوم من تلك الافادة ان
اهل المقتولين غير مسلمين فقتضى معلومية ما اذا كان يجوز شرعا الدعوى في هذا
الخصوص من اهل المقتولين الغير المسلمين او يكون التداعي من الشخص المذکور في
امر قتل اخيه وعن المرأة الاخرى اذا كانت والدته ام كيف فلزم تحريره لمحضرةكم لورود
الافادة (اجاب) لاميراث بين مسلم وغير مسلم اذ من شرط الميراث اتحاد الدين فاذا قتل
المسلم لا يكون لقريبه النصراني مثل ولاية الدعوى بقتله سواء كان القتل موجبا للمال
او للقصاص واذا كان الاخ المسلم للبهنت المقتولة اخا من امها المقتولة ايضا يكون وارثا
له ما وله ولاية الدعوى بقتلهما بعد الموت سواء كان هذا او شبهه خطأ او خطأ اذ لم يوجد
من يحجبه عن ميراث اخيه من الورثة المسلمين عندهم وتوجب حرمان كافر من مسلم لها
عندهم وتهاو اب او جد كذلك وامابا النسبة لامة المسلمة المقتولة فهو وارث لها لا يحجب
بحال حيث كان حرا غير قاتل لها واذا كان الاخ الابن المذکور من يشار كفي ميراث
المراتين المذكورة من المسلمين عندهم وتها ما يكون له الخصوصية معه فيما يتعلق
بقتله ما فان كان القتل موجبا للمال باصله كقتل خصوصية المحاضر من الورثة ويحكم
للكل بالمحق اذا كان الورثة خصم عن الباقين فيما يتعلق بالاموال وان كان القتل
معدا موجبا للقصاص لا يحكم الابحضره كل الورثة وطالبهم به - دالاتبات المعبر شرعا
والله تعالى اعلم (سئل) بافادته من مديرية بسيوط في ٣ شعبان سنة ٩٨ مضمونها انه
وردت افادة من حضرة قاضي انندي المدير بقومها سؤال يختص بقتل نفس
مذکور بها انه قد اشقبه عليه المحكم الشرعي فيها ويرغب الاستعانة من حضرة مفتي
المديرية ولما تحرر محضرته وردت افادته يذكر فيها انه بالنسبة لجماعة الاشغال المكلف
بها قد صار مراجعته ليكتب المذهب الموجودة في يده ولم يحصل استدلال على نص صريح
وحصل عنده اشقباه في ذلك ورغب الاحالة على هذا الطرف بناء على بند اللائحة
وبرام النظر في ذلك والاجابة وصورة السؤال المذکور وما قولكم في رجل اقر على نفسه
انه خنق مطلقته حتى ماتت وانه حفر لها حفرة في منزله ودفنها فيها ودفن فيها بعد ما بنا
له منها حيا واهل عليه ما التراب حتى مات الولد ولها منه ابن آخر ومن غيرها ابنان آخران
فهل والحال هذه يؤخذ باقراره حيث كان مكلفا طائعا ويسقط عنه القصاص لادب
ابنيه منها ماوجب على ابهم مامنه ويحب عليه دية ان لا تقلبها مالا بالسقوط ويكون
لولد لها منه النصف في دينها ولولد لها من غيرها النصف الباقي ولا يبنها منه من دية شقيقه
ثلثاها ولا اخويه لامه - ما المذکور الثلث أو لاميراث من القصاص لابنه الذي اقر
دوانه مات بعدها ودفن معها لان تاخر حياته عن امه لم يعلم الامنه فيتم في ذلك ويكون

شعبان

٢

سنة

١٢٩٨

الارث لابنه منها ولا يبنها من غيره الا ناولا ينقلب الموروث من القصاص مالا ويسقط
 بقدره من الدية افيءونا (اجاب) نعم يؤخذ الرجل المذكور باقراره والمحال بما ذكر
 ويجب عليه ديتان في ماله دية مطلقة ودية ابنه المقتول ولا قصاص عليه اذ القتل لو
 كان موجبا للقصاص ينقلب مالا لو ورثه ابن القتال عليه وهذا احد ابني المقر وارث
 على ابيه لا محالة في قتل امه واخيه والقاتل مباشر مرة محروم من الميراث سواء اوجب
 القصاص او المال فان كان دعوى اولاد المطلقة المقتولة توافق اقرار الرجل المذكور
 في ترتيب الموتى قسمت دية المرأة على اولادها الاربعه ارباعا وما اصاب المقتول منهم
 بعد ما يكون هو وكامل ديته لاخيه الشقيق فيما ذكر الثلثان ولاخو به لاهما
 المذكور كورة الثلث اما لو خالفوه بان ادعوا سبق موت الابن فان اتفقت الاولاد الثلاثة على
 ذلك تقسم الديتان على حسب ما اتفقوا عليه وان اختلفت الاولاد فيما بينهم في تقدم
 موت الام او الابن فما يتحقق شرعا تجري القسمة على موجب هذا ولم يظهر وجه
 الاستغناء الاخير في السؤال ولم يتضح المراد منه والله تعالى اعلم (سئل) بافادته من
 رئيس مجلس الاحكام في ٤ محرم سنة ١٣٠٠ م ضمنوا تلييت بالجلاس أوراق قضية
 قتل على قشقوش من ناحية بر فامة التابعة لمديرية البحيرة وسلب مقره المسؤول
 فيها اشخاص من تلك المديرية وتبين ان المذكور له ورثة بالغ وقصر والبالغ منهم زوجتا
 المتوفى قد شهدتا على انفسهما بانهما الايرغبان سماع قضية قتل مورثهما المذكور شرعا
 ويرغبان سماعها سياسة وصدر بذلك اعلام شرعي من حضرة قاضي المديرية ولما
 احيل على حضرة قاضي البحيرة رؤية المادة شرعا وتحرير الاعلام بما يتم عليه المحال
 لوجود الورثة القصر المذكورين اعطيت منه الافادة للمديرية بما يقيد بحضور ابراهيم
 قشقوش الوصي الشرعي من قبل حضرة علي اولاد اخيه على قشقوش المتوفى المذكور
 وهم محمد ومولى وعلى وخزينة وانه ادعى بطريق وصايتة المذكور على كل من
 عبد الواحد الخولي وعلى ابي حلوه بانهما اشتركا مع بدوي قطعا في ضرب علي قشقوش
 المتوفى المذكور بنبوت من خشب حتى مات على قشقوش المذكور بسبب الضرب
 المذكور وذلك مداوعدوا امامهم عليه وان كلا منهم اقرب ذلك طائعا مختارا او يطلب
 اثبات ذلك على المدعي عليهم او باستجوابهم ما عن ذلك قد انكر اوصار ثبوت الورثة شرعا
 واحضر المدعي المذكور بينة شهدت باعتراف المدعي عليهم المذكورين بالقتل
 المذكور وذكر حضرة القاضي ان المدعي وصي وموجب دعواه التي ادعاها هو القصاص
 فقط لا الدية وليس للوصي القصاص بل انه يصالح فقط ولم يقع صلح بينهم وحيث ان
 حضرة القاضي الموالي به لم يحضر اعلاما شرعا بما يقتضيه الحكم الشرعي في هذه القضية
 رؤى لزوم استئناء حضرة قاضي عن هذه المادة وهل له ان يستوفى هذه القضية ويحضرها
 اعلاما شرعا يحكم به شرعا ام كيف ولد الزم تحريره لمحضرتكم تؤمل ورود الافادة عن

ذلك لاجراء ما يلزم (اجاب) علم ما بافاة المجلس وحيث ان وراثة المقتول المذكور منحصرة
 في زوجته واولاده القصر المذكورين من غير شريك وقد امتنعت الزوجتان من الدعوى
 بالقتل العمد على المدعى عليهما وادعى به وصي القصر المذكورين لدى القاضي
 واقعت البيعة على اثبات الوفاة والوراثة والقتل المذكور من قبل الوصي المذكور فغط
 فلا يتبقى الحكم من القاضي على المدعى عليهما بالقصاص بطلب الوصي اذ ليس له ذلك
 واعماله الصلح برضاه مع المدعى عليهما بما يخصهما في مقدار الدية بالنسبة لتصيب
 القصر فاذا صار الامتناع عنه توفى الحكم بالنسبة له هذه الجناية على بلوغ القصر او
 احدهم وطلبهم مع باقي الورثة البالغين القصاص بنساعتي ما عليه العمل الا ان او
 حضور الورثة البالغين ودعواهم بماذا كره لدى القاضي واقامة البيعة وطلبهم القصاص
 جميعا ولم يكن هناك مانع حتى يحكم القاضي به في حال صغر باقي الورثة وحيدة - فذا يقرر
 الاعلام الشرعي بذلك الا ان يحصل عفو او صلح فيقرر الاعلام بما يستقر عليه الحال
 وبالحكم فلا يتبقى فخر يراه اعلام الا ان من القاضي يشمل على حكم بثبوت هذه الجناية
 قبل حصول شيء مما سبق ذكره والله تعالى اعلم (مثل) بافاة من الحقانية في ربيع
 الآخر سنة ١٣٠٠ مضمونها ان حضرة قاضي افندي مديرية جرجا ارسل لهذا الطرف
 مكتوبة في ٢٦ الماضي ومعهما صورة سؤال بخصوص قضية قتل حصل الاشتباه فيها
 على حضرة وحضرة مفتي افندي المديرية وقصد الاستفتاء عنه فبما عليه اقتضى
 تحريره ومعه السؤال المذكور لاجراء ما يتراهي وصورته سئل عن رجل مات قتيلا
 فادعى وارثه على ثلاثة اشخاص معينين من بلدة انهم ضرر بوجه ثلاث بنادق الاولى لم
 يصبه منها شيء والثنتان اصابته برصاصة منهما لم يعلم ضررها الكون ذلك كان ليلا وهو
 يات في زراعة القمح تعلقه البعية من بلدة المدعى عليهم بعدا بينما بحيث لا يسمع
 الصوت من المكان المذكور ولا هالي الناحية ولا يسمعون وبسماح المدعى عليهم دعوى
 المدعين المذكورين كروا انهم خرجوا ليلا لمل دركهم في الحفظ لكونهم خفرة فراوا
 اشخاصا في غيب احدهم شيخ الخفرة في المكان المذكورين من زراعة القمح
 لصومافا ارادوا منعهم فلم يمتنعوا وضرهم بالصومافا بالبنادق فلم يمتنعوا وادعى
 منعهم من ضررهم الثلاثة الخفرة معا بثلاث رصاصات اصاب المقتول واحدة منها لم
 يعلموا هي رصاصة من منهم ومات بسبب ذلك وان المقتول لص مشهور بالسرقة هذا
 ما اعترف به المدعى عليهم فهل والحال هذه لا عبرة بهذا الاقرار حيث لم يتعين فيه القاتل
 من غيره ولا شيء على المدعى عليهم وما اذا اعتبر فهل تطلب بيعة من المدعى عليهم أن
 المقتول كان يسرق من زراعه احدهم ولم يقدروا على منعه الا بالقتل ويكون كسئلة
 اقرار واحد معين بالقتل يدعى ما ذكره ادا كان كذلك فهل اذا حضر واشهودا من
 بلدتهم قسمة بذلك تقبل حيث ان الناحية المذكورين بعيدة عن محل القتل حسبما
 ذكر اعلامه ومع الاثبات ينتهي عنهم القصاص ويهدر المقتول حيث انه كان يسرق

ولم يمكن منعه الا بالقتل او ما حكم الله في تلك النازلة وفي اقراره ولا المدعى عليهم وان
كانت دعوى المدعىين غير مسموعة شرعا لعدم تعيين القاتل حسب ما هو مبين اعلاه
(اجاب) بناء على مكتوبة سعادتك وما طاب له - حضرة قاضي افندي مديريه بجرمان افادة
الحكم الشرعي من هذا الطرف عن السؤال المسطر في احدى الشقتين المحرر باعلى
افادة من حضرة نائب محكمة المديرية ومفتيها الى حضرة رئيس مجلس اسبوط في
قضية القتل المحاصل الاشقاء بهما من حضرة وحضرة مفتي المديرية المذكورة الى
آخر ما توضح فالذي يقتضيه الحكم الشرعي في هذا السؤال ان الدعوى الصادرة من ورثة
المقتول على الثلاثة الاشخاص بالقتل على الوجه المسطر بهذا السؤال غير مسموعة
شرعا ولا يترتب عليها سؤال المدعى عليهم حيث ادعت الورثة ان اصابة المقتول
بالرصاصة التي اخرجت من بندقة احدهم لا يعلمون الضارب لها منهم وباب الدعوى
مفتوح فان صححوها بالوجه الشرعي تسمع ويترتب عليها ما وجبها والافهم ممنوعون
شرعا ولا شيء على المدعى عليهم بمجرد هذا كإنا الاقرار الصادر من المدعى عليهم على
اوجه المسطر بهذا السؤال لا يلزمهم به شيء من قصاص او دية اذ لم يوجد من احدى
نسبة القتل الى نفسه والحال ما ذكر في السؤال ويؤخذ حكم الشق الاول مما صرح به
العلامة خير الدين في فتاواه من باب القسامة ضمن جواب عن سؤال في جماعة بواردية
ويؤخذ حكم الشق الثاني مما صرح به العلامة المذكورة ضمن جواب عن سؤال في امرأة
ادعت على الراعي والله تعالى اعلم (مثل) بافادة من قاضي ومفتي مديرية البصرة في
٢٣ ربيع الآخر سنة ١٣٠٠ مضمونها ان مجلس ابتدائي اسكندرية احوال على هذه
الحكمة نظرت ادعى محمد زغلول الخوفا في المقيم بكنجي عثمان بديرية البصرة على
أحمد حسن الجعفري البري بشأن تعدى المدعى عليه على حسنة زوجة محمد زغلول
السالف ذكره واطلاق المدعى عليه المذكورة في المرأة المذكورة ببندقية ملوثة بارودا
ورشاهم داعد وانا بغير حق في جنبها الا يسروا بها جرحا مهلكا سال منه الدم وماتت
المرأة حسنة في الليلة التي ضرب بها فيها بسبب الضرب المذكور وخلفت من الورثة زوجها
محمد زغلولا المدعى وولديها زنوبة من زوجها المرقوم والسيد من غيره وبعد صحة
الدعوى قد صار استجواب المدعى عليه وانكر جميع ما ادعى به واثبت المدعى وفاة المرأة
المذكورة وورثته مع باقي ورثتها الهاشمي عا بالاطريق الشرعي فهل ينتظر بلوغ السيد
أحد الورثة لانه اجنبي عن المدعى للحكم في هذه الحادثة أم اذا ثبت المدعى على المدعى
عليه دعواه القتل يجزى انعامها ويحكم فيها بما يثبت شرعا (اجاب) صرح علماء قنابان
للكبار من ورثة المقتول محمد القود قبل كبار الصغار في قول الامام أبي حنيفة الا اذا كان
الكبير اجنبيا عن الصغير والذي مال اليه العلامة ابن عابدين ان ذلك منحصري احده
شريك المالك اذا كان اجنبيا عن الشريك الا ان الصغير امام مثل الزوج أو الزوجة اذا

كان الصغير ليس منه فلا يدخل في الاجنبي كما افتى به العلامة ابن الشلي و بناء على ذلك
فلزوج المرأة المقتولة عمدا المذكورة القصاص قبل كبر ولدها السيد المذكور المرزوق
لما من غيره بعد استيفاء ما يلزم شرعا والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من قاضي مديرية
الشرقية ورخة ٢٧ صفر سنة ١٣٠١ عن مادة قتل محال نظرها عليه مقيدة بمضبطة
مرافعات المحكمة بتاريخ ٢٤ صفر سنة ١٣٠١ حاصلها ادعى رجل وامرأة على
رجل آخر بان المدعى عليه ضرب المرأة احدى المدعين في بطنها برجله وهي حامل عمدا
عمدا وانا فاسقطت بسبب ذلك جنينين ذكر او انثى تسمى الخلق وبقيا حينئذ نحو ست
ساعات وما تابعد ذلك بسبب ذلك عن والديه - ما المدعين وانحصر ارثهم ما في ما يلا
ثم يكتسب وطالباه وعاقلة يد يتهم ما الشرعية وسالا سؤاله عن ذلك فسئل المدعى عليه
عن دعوى هذين فاجاب بالانكار كليا وتقرر على هذه الصورة من طرف القاضي محضرة
مفتي المديرية بالاستغفهام عما يقتضيه الوجه الشرعي من طلب البينة على الدعوى بقاها
او على وفاة الجنينين وحصر الارث في والديه ما ثم طلب البينة على الجناية كالجاري في
مواد القتل وهل يحكم بدية الجنينين في ثلاث سنين بعد اثبات قاتل فافاد محضرة المفتي
المذكور انه لم يقف على الحكم وطلب عرض هذه المادة على هذا الطرف فارسلت
بطلب الجواب عنها (اجاب) الدعوى من الوارثين المذكورين يقتل ولديه ما بضرب
بطن أمهما برجله فالقتل ما حدين وما تابعد ذلك من ضرر به دعوى يقتلهما كسائر
الدعوى بالقتل الموجب للدية في ثلاث سنين اما على العاقلة ان كان لقاتل عاقلة ولم
يكن ثبت القتل بالاقرار واما على القاتل من ماله فيرأى فيها اثبات الوفاة وحصر
الارث والحكم بذلك قبل الحكم بموجب هذه الجناية ثم يحكم بموجبها كسائر دعوى
القتل والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من مجلس الاحكام في ٧ ربيع الآخر سنة ١٣٠١
مضمونها المسألتين بالاحكام قضية قتل زنا في جمعة من القصصير قد تراءى لزوم ارسال
الاعلامين الشرعيين الصادرين في هذه المادة من محكمة اسبوط احدىهما بتاريخ
٩ جمادى الثانية سنة ١٣٠٠ والثاني في ٢٢ رجب سنة ١٣٠٠ والعرض الذي
تقدم للاحكام من القاتل لطرف فضيلة كم لا فادة ما تراءى في ذلك ومضمون الاعلام
الاول الحكم بالمنع عن الدعوى لجهز المدعين فيه عن اثبات القتل العمدا بعد اثبات الوفاة
وحصر الارث منعاه وقتا والثاني الحكم بالقصاص بعد الاحالة على المحكمة من مجلس
ابتدائي اسبوط لسماع الدعوى ثانيا لسكون الورثة اخصر واشهودا شهد طبق دعوهم
فشهدوا كذلك وأعد رد المدعى عليه فعرف بان الشاهدين خصمان له بسبب مشاجرة
حصلت بينهما معه ولعدم اعتبار القدر المذكور شرعا طالب من الورثة تزكية الشاهدين
فزكياهم اثم علمنا ولم يبد المدعى عليه فيما افادنا فيكم لهم على دياب بن عبد العاطي
المدعى عليه يقتله قصاصا في وورثهم زنا في جمعة بن عبد ربه وكتب عليه من مفتي
مجلس استئناف قبلي ما تضمنه هذا الاعلام موافق شرعا والحال ما ذكر ثم كتب عليه

١٣٠١

٣

من أرباب المجلس الشرعي بمكة مقرر الكبرى الشرعية في ٥ صفر سنة ١٣٠١
بالاطلاع على هذا الاعلام المؤرخ ٢٢ رجب سنة ١٣٠٠ وعلى الاعلام المرفوق معه
المؤرخ ٩ جمادى الثانية سنة ٣٠٠ غرة ١٧٤ سجل دعاوى المهررين من محكمة
مديرية أسبوط لم يظهر ما يبطل المحكم بالقصاص على دياب المذكورين هذا الاعلام
وحينئذ فلا وياها القتل حق اسقيفائه منه شرعا حيث الحال ماذكر والله تعالى اعلم
(أجاب) بناء على طلب المجلس قد صدر نظر الاعلامين المذكورين بكاتبة سعادتكم
هذه فوجدنا منهم المؤرخ ٢٢ رجب سنة ٣٠٠ غرة ١٨ مضبطة وغرة ٩ سجل دعاوى
محكم ومافيه بالقصاص لورثة المقتول على دياب عبد العاطي لثبوت قتله مورثهم هذا
وصدق عليه من حضرة مفتي مجلس استئناف قبلي وحضرات أعضاء المجلس الشرعي
بمكة مقرر الكبرى الشرعية في ٥ صفر سنة ١٣٠١ ونظر العرض المقدم من المحكوم
عليه المتضمن طلب احالة هذه المسألة على هذا الطرف بناء على لائحة القضاة اطاعناه في
الشهود بانه يدينه ويدينهم خصومة أو ضمه في الاعلام المذكور فضلا عن عدم معرفتهم
حقيقة ديانتهم والذي يقتضيه المحكم الشرعي ان الطعن في الشهود بمطلق خصومة
بسبب مشاجرة حصلت كالوضع في الاعلام لا يقتضي رد الشهادته ما لم يبين وجهها
شرعيا يقتضي رد الشهادته ويثبت كما ان الطعن بعد التزكية والتعديل الشرعيين
بان الشهود لا يعرفون حقيقة ديانتهم طعن مجرد لا يقبل فجرد ما ذكر لا يقتضي نقض
الحكم بعد صدوره مستوفيا شرائطه وبذا الزمت الاجابة والله تعالى أعلم

(كتاب الحيطان وما يتضرر به الجيران)

(سئل) في رجل له مكان وفيه قصبة ومنزل الترح الخارج وبجواره اقصاب لا منزل لها
سوى المنزل المذكور نازلة فيه فهل عند الترح يكون كل منهما ملزوما بترح ما نزل
من اقصابه واذا توقف أحدهما يجبر على الترح ويكون بينهما (أجاب) اذا كان
المكان المعد لاجتماع الخارج فيه مشتملا كاتكون مؤن اصلاحه وترحه على جميع
الشركا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل جعل بيتا ويريد احداث شيئا يك فيه قصر
بجواره وتكشف عورات عياله فهل في هذه الحالة يمنع الرجل المذكور من ذلك الاحداث
المضر بجواره واذا احداثها بالفعل يؤثر بسدها ولو كان بينه وبين جاره زقاق غير نافذ
(أجاب) في المضمرات شرح القدوري ان الفتوى ان الكوة اي الطاقه ان كانت
للنظر والساحة موضع النساء فالضرر ظاهر ويمنع من فتحها للضرر الظاهر ومنه يعلم
الحكم في الشبايك المذكورة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى بيتا بجانب
جدارنا وفتح شبايكنا وهو مالك ويحنا وبني به طاحونة خيل وصاروا يقرصون عليه
مسكة فوق الحيطان مقابل ربحنا ومن ذلك حاصل لنا ضرر من رائحة المسكة ووخم
البهاثم وقلقتنا من ادارة الطاحونة ونحن قد صدرنا نحو عشرين عاما بمحملنا ولم يوجد

محرم

ربيع الاول

طاحونة بهذا المكان فهو - لبتلك الاسباب يؤثر شرعا برفع الطاحونة ومنع الضرر ارام لا
 (اجاب) يمنع الشخص من التصرف في ملكه اذا ترتب على تصرفه فيه الضرر بجاره
 ضررا يبينا والا فلا والضرر راين ما يكون سببا للهدم وما يوهن البناء بسببه أو يخرج عن
 الانتفاع بالملكية وهو ما يمنع المانع الاصلي كسد الضوء بالملكية والقنوى عليه
 كما في تنقيح الحمادية وافق بذلك المتأخرون الا سلام والله تعالى أعلم (سئل) في قطعة
 أرض مملوكة لشخص وهي مجاورة لداره وهناك أبواب للجيران مفتوحة في تلك الأرض
 وصاحب الأرض مراده بنائها وادخالها منزله لاصلاحه وتحويل أبواب دور الجيران
 من أرضه وفتحها في الطريق السلطاني المعد لعموم الناس فهو - لا يجب لذلك ويجوز
 ارباب الدور على تحويل أبواب دورهم من أرضه ويفتحونها في الطريق السلطاني
 (اجاب) اذا لم يكن لأرباب الأبواب ملك في الأرض المذكورة ولا حق الاستطراق
 والمرور فيها يكون لما سكنها بناؤها وادخالها في منزله ومنعهم من المرور والا فلا
 يكون له ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى مكانا وحدث فيه طاحونة
 لسكرا فتضرر الجار بسبب ذلك ضررا يبينا فهو - اذا كانت الطاحونة حادثة وحصل
 منها الضرر يكون لجاره منعه أو كيف الحكم (اجاب) لا يمنع الشخص من تصرفه في
 ملكه الا اذا كان الضرر بجاره ضررا يبينا فانه يمنع على ما عليه الفتوى فاذا كانت ادارة
 الطاحونة المذكورة تضرر بالجار ضررا يبينا منع من ذلك والا فلا والله تعالى أعلم
 (سئل) في مسجد اختل البعض من دائر مسطحه الاعلى فهدم خشية سقوطه وحصول
 الضرر لجيران المسجد وابقى منه ذراع اسوة بباقي دائر السطح على قدره فاراد جيران
 المسجد اعادته ما هدم من طرف ناظر الوقف ليحول بين الاسطح ولا لزوم له الى المسجد
 لعدم استعمال سطح المسجد بسكن أو غيره فهو - لا يجبر الناظر على بنائه لعدم وجود
 النفع به لجهة الوقف واذا اراد وارفع حائل بين اسطحهم وسطح المسجد زائد فقلونه
 من مالهم لانفسهم (اجاب) ليس لجيران المسجد تسكين ناظره بناء ما ترفق سطح
 المسجد ليحول بين الاسطح زيادة على حاله الاصلي ويعيد المنهدم الى ما كان عليه حيث
 كان الحال ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في فرن لقاصر آلت له بارث من أمه
 معدة للاستغلال وله جار تعلل على مالك الفرن بان بيت النار في حوش بيته وجاءه في
 اعلاه وهو مضر بذلك ويريد تسكين المالك زالة ذلك وابطاله أو بيعه له أو يعيد
 بناءها يبنّا جديد ليركب عليه علوه فهل اذا كانت أصلها به - هذا الوضع من قديم
 الزمان وتداولتها الايدي المدة الطويلة والدهور المديدة لا يكون للجار المذكور
 تسكين مالها بشئ مما راده بلا وجه شرعي واذا استولى الجار على الفرن وجرحها بها
 ومنع مالها من الانتفاع به لمدة بلا وجه شرعي يلزمه دفع اجرة ملها المدة المذكورة
 (اجاب) نعم لا يجب لذلك بدون وجه شرعي ويبقى القديم على قدمه كما في صرة الفتاوى

ويؤمر المستولي على القرن تعديا برفع يده عنها ودفع أجزائها والحال هذه والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا بالشراء الشرعي وله حق التعل على مدفن بجواره انشا
 عمارة في ذلك البيت واعاد ماله من حق التعل على المدفن مثله دية فهل لا يعارض
 في ذلك ويبقى القديم على قدمه (اجاب) نعم لا يعارض اذا كان حق التعل ثابتا له
 بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى دارا محدودة بمحدود معلومة
 فادعى ابا رحاظا من تلك الدار بانه ملكه متعللا بان له على ذلك الحائط جارية طاحونة
 والحال ان وضع الجارية المذكورة احده الجدار المذكور والحائط المذكور متصل
 ومتداخل بالدار المحدودة المذكورة ودخل في حدودها هل يكون الحائط المتنازع
 فيه لمن هو واضح عليه الجذع الحادث أو يقضى به لمن هو متصل بداره اتصال تبيع
 ودخل في حدوده وله عليه بناء وهناك بيعة تشهد بان البناء له والجدار لم يذكر انه يحضر
 بيعة تشهد بانها ملك له ويقضى لمن له الاتصال أم لا (اجاب) اذا تنازعا في حائط وكان
 لاحدهما عليه جذوع وللاخر اتصال بان كان ذلك الحائط متصلا بالحائط على رواية
 الضعوى يقضى لصالح الاتصال على ما صححه الامام الجرجاني فالحائط في حادثة
 السؤال للشترى خصوصاً والجذع حادث فيؤثر واصله بغيره يرفع اذ اطلب
 مالك الحائط ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا ومن احدى جانيه شارع نافذ
 ومن الجانب الاخر شارع نافذ ايضا هدمه خوفا من وقوعه على العامة لكونه آيلا الى
 السقوط واراد اعادته واخراج روضته وفتح الشبايك وان يعلى ببناءه كما كان بالصفة
 التي كان عليها أولا واشترى بها من قديم الزمان فعارضه رجل حائط بيته في الشارع
 النافذ واراد منه من اخراج الروشن والشبايك ومن التعل كما كان لكون بناء
 بيت المعارض واظيا عن بيت المر يد للبناء فالتار بما يجرحه أو يظلم عليه أو يسد عليه
 الهواء فهل يكون له اعادة بيته بالصفة التي كان عليها من قديم الزمان المشتعلة على
 هاذ كروا يص للمعارض المذكور منعه من ذلك لاسيما وبينه وبينه الشارع النافذ ولا
 ضرر عليه في ذلك أصلا (اجاب) لا يمنع الشخص من التصرف في ملكه الا اذا اضر بجاره
 ضررا ينعى على ما به الفتوى والله تعالى اعلم (سئل) في مكان وقف باب به من سكة نافذة
 أراد ناظر الوقف ان يفتح له بابا من عطفة غير نافذة وليس شارعاً عاماً بل هي خاصة
 بسكانها هل لا يكون للناظر فتح باب في هذه العطفة الا برضا جميع اهلها ويكون
 لكل واحد من أهل هذه العطفة منع الناظر من فتح الباب المذكور من العطفة الخاصة
 بم (اجاب) نعم لا يكون للناظر فتح باب في العطفة المذكورة بدون رضا بابها والحال
 ما ذكره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا بالشراء وله حق الر كوب على مدفن
 بجواره اعاد حق الر كوب كما كان واحداً شياً كما مطلقاً الى الشارع لجلب النور
 والهواء فعارضه رجل له بيت مقابل لبيته وبينهما شارع نافذ وكله ان يمد الشباك

١٢٦٥

١٥

١٢٦٥

٢٦

١٢٦٥

٢٠

جمادى الثانية

١٢٦٥

٢

جادی الثانية سنة

١٢٦٥

•

ويهدم ما احاطه من حق الر كوب على المدفن المذكور متعللا بان الر كوب من حق المدفن فهل لا عبرة بالتعلل المجرد عن الثبوت والمالك التصرف في ملكه بما لا يضر (اجاب) اذا كان حق التعلل ثابتا لا يكون للجار ولا لغيره المنع من الاعادة وايس للرجل المذكور منع جاره من فتح شبلك لاجل الاضائة والهواء حيث لم يكن مشرفا على ساحته التي يجلس فيها النساء على ما به الفتوى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك السفن من مكان وآخر يملك العلوم منه فحدثت الدولة طر يقاوردته حتى علا بمساواة السفن المذكور يبق العلوم بحاله فطالب صاحب السفن من مالك العلوم هدمه لاجل ان يبنى بدل سفله ثم يبنى صاحب العلوم فهدم هل لا يجاب صاحب السفن لطلبه ولا يجبر صاحب العلوم على هدم ملكه خصوصا اذا كان العلوم لا يخل به (اجاب) نعم لا يجبر صاحب العلوم على هدم ملكه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له مكان مخترب بين بيوت اراد ان يحدده طاحونة ذات وجهين فهل اذا كان يحصل للجيران ضررين بذلك وشهدت اهل الخيرة بذلك يمنع من احداث الطاحونة المذكورة بين بيوت الجيران ويرفع الضرر عنهم (اجاب) اذا لزم من ادارة الطاحونة ضرر بين الجيران يمنع ربهما من ادارتها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طحان اراد ان يشتري مكانا من منزل آخر فشرط عليه البائع ان لا يحدث فيه طاحونة فاشترى منه ذلك بهذا الشرط في صلب العقد على يد بيته تشهد بذلك ثم بعد اشراء احداث طاحونة للكرام متعللا بانه كان المنزل طاحونة قبل ذلك والحال ان الطاحونة كانت في محل غير هذا واطحن البيت فقط فهل اذا كانت الطاحونة للكرام يمنع من احداثها (اجاب) على كون البيع صحيحا لا يكون للشري ادارة الطاحونة المذكورة حيث كان في ادارتها ضرر بجاره على ما عليه الفتوى والا فله ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له حائط مملوك اراد جاره وضع جذوعه عليه وان يبنى فوقها فهل لا يملك الجار ذلك بدون اذن المالك واذا اراد هدمها ويناهيها أقوى مما كانت عليه لتحصيل غرضه لا يملك ذلك بدون الاذن أيضا واذا هدمها والحال هذه تكون مصعونة عليه (اجاب) ايس للجار المذكور وضع الجذوع على الحائط المملوك لغيره ولا البناؤه فوقه بلا اذن المالك ورضاه بدون حق وعلى المتهدي بهدم حائط غيره الضمان والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دار بقرية من قرى الريف اراد ان يتخذ فيها طاحونة فقام بعض جيرانه يمنعه من اتخاذ الطاحونة متعللا بان فيها ضرر اعل داره والحال ان الطواحين في قرى الريف موجودة وديار الناس بجوار الطواحين ولا ضرر في ذلك ولا مانع فهل لا يمنع ولا يعارض متخذ الطاحونة في داره خصوصا اذا رفع جارية الطاحونة على قائمتين دون حيطان الدار ويدير بهيم الطاحونة بين القائمتين (اجاب) اذا لم يترقب على احداث الطاحونة وادارتها في ملك متخذها ضرر بين الجيران لا يكون لاحد منهم معارضته ولا منعه من ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في عطقة غير نافذة خاصة باهلها ولم

١٢٦٥

٩

١٢٦٥

١٢

١٢٦٥

١٢

١٢٦٥

١٣

١٢٦٥

١٤

جمادى الثانية سنة

١٢٦٥

٢٠

يكن فيها سوى بيت لمالكه باب من داخلها لا غير وسوى بيت آخر باب من حارة أخرى وفيه حاصل له شباك من تلك العطفة لاستجلاب النور والهواء من قديم الزمان ومراحيض المنزل المذ كور منزلها أيضا من تلك العطفة فأراد صاحب البيت ذى الباب الواحد بعد هدم بيته أن يبنى فى أرض العطفة بناء لنفسه متعللا بأن العطفة خاصة به فهل على فرض أنها خاصة به لا يكون له التصرف ولا البناء فيها بما يضر بجاره ضررا ينافي حيث يتسبب عن بنائه وتضرر منه منع الضوء عن بعض أمكنة جاره بالسكينة ويتسبب عنه أيضا منع الجار من القى من فتح منزل مراحيضه المجمولة لمنزله فى تلك العطفة من قديم الزمان وينع من التصرف بالبناء بما يعطل الانتفاع بمنزل المراحيض المذ كورة (اجاب) اذا كان الضرر بينا كما هو مذ كور لا يكون لذلك الرجل البناء فى تلك العطفة بما يضر وينع من ذلك على ما به القى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل يملك مكانا وآخر يملك مكانا فوقه فهدم ما جيعا وأمرالحا كم صاحب المكان الاسفل برفع بنائه نجسة اذ رفع غير ما يذهب فى ارضية مكانه فهل اذا بنى ورفع العدة المذ كور بغير اختياره وبغير رغبته وكان يكتفى ببنائه الاصلى وأراد صاحب المكان الاعلى ان ياخذ منه هو وضما زاده عن بنائه الاصلى لا يكون له ذلك والحال هذه (اجاب) لا يصح الاعتياض عما ذكر فلا يجبر صاحب المكان الاسفل على دفع شئ بمقابلته اذ رغبته فى البناء وان كان ليس له رفع بنائه مما كان عليه قديما والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل يملك دارا وبجوارها خربة وله دار بيت راحة ومنزله من الخربة فباع الدار بمحقوقها ومرايقها لرجل وبعد مدة باع الخربة لرجل آخر فبناها دارا أيضا ثم أراد المشتري الدار والاولى تزوج بيت الراحة من المنزل المذ كور فهدمها الذى اشترى الخربة وبناها متعللا بخروج الرائحة عليه فهل اذا كان المنزل قديما لا يكون له منعه ولا عبء بتهالاه المذ كور (اجاب) اذا كان المنزل المذ كور داخل فى شراء الدار لا يكون لمشتري الخربة بعد منعه صاحب الدار من الانتفاع بما يستحقه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) فى عطفة غير نافذة خاصة بابها ولم يكن فيها سوى بيت لمالكه باب من داخلها لا غير وسوى بيت آخر باب كبير من حارة أخرى وله باب آخر من تلك العطفة نافذ لها من حاصل تابع له من قديم الزمان ومراحيض المنزل ذى الطريقين أيضا منزلها من تلك العطفة قبيل الحاصل المذ كور وأيضا له شباك لاستجلاب النور والهواء من قديم الزمان فأراد صاحب البيت ذى الباب الواحد المذ كور بعد هدم بيته أن يختص بارض العطفة المذ كورة بالبناء فيها لنفسه من داخلها الى خارجها بحيث يتسبب من ذلك منع الجار من فتح منزل مراحيضه المذ كورة ويتسبب عنه أيضا منع الضوء عن حاصله المذ كور بالسكينة ومنعه أيضا من حق المرور فهل لا يمكن من ذلك ويكون لجاره منعه من البناء فيها والاختصاص بها حيث يحقه ضرر بمنع الضوء عن بعض مكانه المذ كور وعدم تمكنه من الانتفاع بمنزل مراحيضه وإبطال حق مروره (اجاب) ليس لصاحب

١٢٦٥

٢٥

١٢٦٥

٢٦

١٢٦٥

٢٦

سنة

وجب

المكان الذي هو داخل العطفة ان يدخل أرضها في مكانه بدون رضا جاره الذي له فيه باب قديم بان لا يحفظه الاقران الا كذلك وعلى كون الباب حادثا لا يكون له ان يبنى فيها بناء يترتب عليه عدم انتفاع جاره بمنزل مراديه الثابت حقه فيه بتلك العطفة والفتوى على ان الشخص يمنع من التصرف في ملكه بما يضر جاره ضررا يبيننا فيه مرض الاختصاص بتلك العطفة بمنع الجار عما يضر بجاره ضررا يبيننا كسد الضوء عنه بالكلية والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك بئر او عليه سقف و بناء مملوك لغيرها فانهم دم السقف والبناء الذي فوقه و بناء المسالك كما كان و احدث فيه طاقفة له لاجل ان يلا من البئر من غير اذن المسالكه ويريد ان يلزم المسالكه للبئر نصف ما صرفه من قيمة البناء والسقف فهل لا يجاب لذلك وليس له مطالبة المسالكه للبئر بشئ مما صرفه في بناءه المملوك له ويجبر على سدا الطاقفة التي احدثها فوق البئر لاجل ملثته منها لنفسه حيث لم يكن له فيه حق (اجاب) ليس للمالك البناء مطالبة المسالكه البئر بشئ مما صرفه في بناءه المملوك له خاصة وقد صرحوا بان اكل من بني آدم و البهائم حق الشقة في كل ماء من نحو بئر مملوك لم يحجز ببناء أو حب وله سقي شجر أو خضر وزرع في داره مما لا يسه بجواره واوانيه في الاصح وبانه لو كانت البئر أو الخوض أو النهر في ملكه جل فله ان يمنع مرید الشقة من الدخول في ملكه اذا كان يحسد ماء بقرية فان لم يجد يقال له اما ان تخرج الماء اليه أو تتركه بشرط ان لا يكسر صفته ومنه يعلم انه ليس لهذه المرأة منع صاحب العلوم ملثته من بئرها بدون مرور في أرضها اعدم ملك الماء قبل الاحراز بخلاف مالو ترتب على هذا الاستقاء المرور في ملكها حيث لها المنع عند وجود ماء غيره أو ترتب ضرر عليها السكنر بما يقال فتح طاقفة من سقفه على هذا البئر يستقي منها يترتب عليه ضرر لمالكه البئر يدعوى الاشتراك بعد زمن طويل استدلالا باستعمال البئر على هذا الوجه من القديم فيكون فيه ضرر لمالكه البئر قياسا على ما قالوه في وجه الاستحسان من منع فتح باب الدار في سكة غير نافذة لانه مما يدعى بعد تركيب الباب وطول الزمان حقا في المرور يستدل عليه بتركيب الباب فيلجأ مرور الله تعالى اعلم (سئل) في حائط مشترك استولى عليه احد الشركاء و احدث فوقه بناء بغير اذن شريكه و اضر به ضررا يبيننا و اظلم عليه حوش بيته بالسكية ولزم منه سد طاقته التي هي بجلب النور والهواء فهل يؤثر الباقي المتعدى برفع ما حصل به الضرر للشريك و اضر به ضررا يبيننا (اجاب) كل من شركاء المالك اجني في مال صاحبه لعدم تضمينها الو كالة فليس لاشريك المذكور ان ينفذ لنفسه فوق الحائط المشترك بدون اذن شريكه ففي التنقيح من الحيطان جدار بين رجلين اراد احدهما ان يزيد في البناء عليه لا يكون له ذلك الا باذن الشريك اضر الشريك بذلك أو لم يضر خانية اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ذمي يملك منزلا له بابان يتوصل منهما الى حارة بها كنيسة وكان مساعدا للناس في المرور ومنهما شتمات ذلك الرجل عن ورثة و هدم المنزل وصار خرابا فباعوه لآخرة هل اذا اراد المشتري الاثن

١٢٦٥

١٣

١٢٦٥

شعبان

ذی القعدة سنة

١٢٦٥

١٣

ذی الحجة

١٢٦٥

٤

١٢٦٥

٥

١٢٦٥

٢٥

١٢٦٦

محرم ٩

١٢٦٦

١٧

منع المسارين من ملكه يجاب لذلك ولا يجبر على مرورهم من ملكه واذا تعلل بعض
الناس بان حق المرور موقوف وان الناس كانوا يمررون منهم امددة طويلة حتى كانوا
يمرون بالبيت والعروس وان وكيل المشـ ترى وعد البائع وبعض الناس بالمرور من ذلك
لا عبرة بتعللهم بجميع ذلك ولما لك التصرف في ملكه كيف يشاء (اجاب) مرور
بعض الناس من المنزل المذكور وبرضا المالك القديم لا يوجب حق المرور للعامة
فلما لك الآن منع من يريد المرور من ملكه والحال هذه ووقف حق المرور غير صحيح
لانه ليس عقارا ولا منقول لا جرى التعامل بوقفه ولا عبرة بالتعلل بذلك والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل يملك دارا ويحوارها دارا لذي فاحـ حدث الذي طاحونة في داره ووضع
الجارية على حائط جاره في غيبته فهل اذا حصل منها ضرر بين بقول اهل الخبرة وثبت
ما ذكر يكون للجارة منعه من ادارتها ومنع الضرر (اجاب) للجار المذکور ومنع الذي
من وضع الجارية على حائطه ومن ادارة الطاحونة حيث تحقق الضرر البين بالوجه
الشري والله تعالى اعلم (سئل) في رجل احدث شـ بابيك لاطل في منزله مطالعة على
ساحة النساء بمنزل جاره فهل يمنع من ذلك شرعا (اجاب) نعم يمنع من ذلك والحال هذه
والله تعالى اعلم (سئل) في طاحونة موضوعة في عطفة غير نافذة من نحو مائة سنة وهي
تستعمل بالاجرة والآن اشتهى رجل مكانا في عطفة أخرى بينه وبين الطاحونة
المذكورة شارع سلطاني اراد ابطال الطاحونة متعللا بانها ترج بيته فهل اذا كانت
قديمة وكانت بعيدة عن بيته وبينها وبين بيته الشارع المذکور ولا تضر به ضررا يندب
لا يكون له ابطالها بمجرد دعواه (اجاب) لا يمنع الشخص من تصرفه في ملكه الا اذا اضر
بجاره ضررا يندب على ما به الفتوى والله تعالى اعلم (سئل) فيما اذا كان لزيد حائط
مملوك له وخاص به انشاء من ماله وفتح فيه طاقات وشـ بابيك في اعلى الحائط اطول
من قامة رجل بحيث لا يـ مكن احد من رؤية ساحة بيت الجار ولا من رؤية مساكنه من
تلك الطاقات والشـ بابيك لعلوا فهل لا يكون للجار منعه من فتحها لاستحلاب النور
والهواء ولا يكلف زيدا المذکور بسدها شرعا وليس للجار المعارضة في ذلك حيث كان
الحال ما ذكر (اجاب) الفتوى على ان الكوة ان كانت للنظر والساحة موضع النساء
فالضرر ظاهر ويمنع من فتحها للضرر الظاهر استحسانا والا فلا يمنع والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل احدث بناء في شارع العامة وهو وحريم للبلد عالميا بذلك فهل لكل احد
مطالبته برفعه ويجبر على رفعه ولو كان واسعا حيث لم يستاذن في ذلك القاضي ولا امينه
(اجاب) حيث بنى لنفسه في طريق العامة بدون اذن الامام او نائبه فلا لكل احد من
اهل الخصومة مطالبته برفعه وان لم يضر وهو ظاهر الرواية ونقل عن الصـ فارانه انما
يجاب الطالب لذلك اذا لم يكن له مثله وقال ابو يوسف ليس له المنع والرفع واعتبره بعض
المؤخرين لانه اسـ مع و ارفق مع عدم الضرر كما يستفاد من الخبرية والله تعالى اعلم

سنة محرم

١٢٦٦ ١٩

صفر

١٢٦٦ ١٧

بيع الثاني

١٢٦٦ ١١

جمادى الاولى

١٢٦٦ ١١

(سئل) في جماعة يملكون دارا لهم ارض رزقة قرية منها فخر بيت الدار فيناها شيخ
البلد دارا له قهر اعنهم وادخل فيها طريقا للمسلمين كانت الناس ترميه فبسبب ذلك
صارت الناس ترمي ارض الرزقة واراد البناء في ارض الرزقة ايضا فهل يهدم البناء
الذي في الطريق المذكور ويبقى طريقا كما كان واذا اراد البناء في ارض الرزقة يمنع منه
ايضا (اجاب) لا يسوغ لشيخ البلد المذكور ادخال طريق العامة في منزله ومنعه عن
المرور فيها ولا البناء في ارض الغير بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
يريد احداث بناء طاحونة بجانب بيت رجل آخر فاراد صاحب البيت منعه من البناء
فحصل الضرر لبيته بسبب ادارة الطاحونة فهل يمكن لصاحب البيت من المنع
(اجاب) نقل في حواشي الدرر من الرازي ما نه ان الدار اذا كانت مجاورة لدور واراد
صاحبها ان يبنى فيها تنورا للخبز الدائم كما تكون في الدكاكين او رحي للطحن او مدقات
للقصارين لم يجز لان ذلك يضر بجواره ضررا فاحشا لا يمكن التعرض عنه اه ومنه يعلم
الجواب والله تعالى اعلم (سئل) في حائط مسجد آيل للسقوط انهدم فاصاب مكان
وقف بجوار المسجد فتلف بعضه بسبب انهدام حائط المسجد عليه فاراد ناظره تضمين
ناظر المسجد ما تلف من مكان الوقف نظارته فهل لا يجاب لذلك ولا يكون ناظر
المسجد ضامنا لما انهدم من المكان بسبب وقوع حائط المسجد عليه لاسيما ولم يتقدم
من ناظر المكان ان اشهد على ناظر المسجد انهم هدم حائط المسجد ولا يئنة عليه بذلك
(اجاب) لا ضمان على متولي المسجد اذ لم يطالب به مكلف بنقض الحائط المسائل وقد
صرحوا بانه لا ضمان الا بالشهاد على التقدم وعلى الملاك بالسقوط وعلى كون الجدار
ملكه من وقت الاشهاد الى وقت السقوط والقيم مالك حكما والله تعالى اعلم
(سئل) في سفل مملوك لرجل وعليه علو مملوك لا تخلف فيهما خلل فهدم صاحب
العلو علوه وصاحب السفل سفله بعد الكشف عليهما فهل اذا اراد صاحب العلو او
وكيله جبر صاحب السفل على بناء سفله ليبنى صاحب العلو عليه علوه لا يجبر على بناء
سفله وليس له مطالبة بذلك (اجاب) لا يجبر صاحب السفل على بناء ملكه وليس
لصاحب العلو ولا لوكيله مطالبة بذلك انما القاضي ياذن لصاحب العلو عند امتناعه
ببناء السفل كما كان ليبنى فوقه علوه ويرجع بما صرفه حيث كان باذن صاحب
السفل او القاضي والافقيمة البناء لانه مضطر الى ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في

قوله لا يجبر صاحب السفل على بناء ملكه محله ما اذا انهدم بنفسه اما اذا هدمه فانه
يجبر على البناء لوجود التعدي على حق صاحب العلو وهو قرا والعلو كما صرحوا به
وحادثة السؤال موحدة وعما انه هدمه لخلل فانه انهدم بنفسه فلا تعدي في هدمه
حينئذ لانه ما موربه فلا تخلف الفة للنصوص ما لم يوجد نص صريح في السفل المختل اه منه

رجلين شر يکین فی ساقیة لا حدهما ثلثاها ولا آخر الثلث ولكل منهما قناة توصل
 الماء لارضه الخاصة به من حين حفرته الى الآن فاراد من له الثلث احدث قناة ثانية
 فی أرض من له الثلثان بدون اذنه ورضاه فهل لا یجیب لذلك شرعا حیث كان لكل
 منهما أرض خاصة به دون شر یکه (أجاب) نعم لا یجیب لذلك بدون اذن رب الارض
 والله تعالی اعلم (سئل) فی حمام موجود من قديم یجمیع لوازمه من مصارف مياه
 ونحوها والآن یرید صاحبه احدث قناة أخرى فی شارع لتصرف المياه بقرب بعض
 أماكن وسبیل غیره تضر بها هذه القناة ضرر ایدنافهل لا یجوز ذلك (أجاب) نعم لا یسوغ
 لرب الحمام احدث ذلك والحال هذه والله تعالی اعلم (سئل) فی رجل مات عن ورثة
 وترك ما یورث عنه شرعا من عقار وغیره فم رجل أجنبي هو زوج أحد الورثة مکانا
 من العقار بطوب وجہه وأخشاب مملوكة للورثة عن مورثه ثم ودفع أجره العملة من
 ماله وذلك بدون اذن بعض الورثة واجازته فهل یكون هذا البناء باقیسا علی ملک من لم
 یاذن ویس للرجل المذکور الرجوع بما هرفه علیه والحال هذه (أجاب) لا رجوع
 للرجل المذکور بما انفقه فی العماره من أجره العملة بدون الاذن والله تعالی اعلم (سئل)
 فی رجل احدث طاقة فی حائط مشترك ینزهو بین جاره بدون اذن من الجار وتلك
 الطاقة فی أعلى الحائط تشرف علی محل یجالس فیه نساء الجار فهل لا یجوز له ذلك ویمنع
 من ذلك (أجاب) صرح فی المضمرة ان شرح القسودری بان الفتوی ع-لی ان الذکوة ای
 الطاقة ان كانت للنظر والساحة موضع النساء فالضرر وظاهره یمنع من فقها للضرر
 الظاهر والافلا وهذا الحائط خاص بالافانح امالو كان مشترکا كما هناء فلیس له ذلك
 بدون اذن من شر یکه ویضمن نصیبه والله تعالی اعلم (سئل) فی حائط مشترك بین
 جارین اراد احدهما بنائه وتعلیته عن قديمه یرید بذلك منع الهواء والضوء عن جاره
 فهل اذا كان البناء والتعلیة یضر بالجار یمنع من ذلك شرعا (أجاب) لیس لاحد
 الشر یکین فی الحائط البناء فوقه بدون اذن شر یکه علی ما افاده فی جامع الفصولین
 والله تعالی اعلم (سئل) فی جدار قديم تجاه قهوة بوسط الطريق ازاله الحاکم
 لکونه فی وسط الطريق ثم ففی ستة شهور وعزل الحاکم من الجهة فجاء رجل مسلم
 ورجل یهودی ورجل نصرانی واحد ثوا ثلاثة حوانیت فی الطريق لا نفهم مکان
 الجدار المذکور بالطوب الاخضر فطالهم رجل من اهل الخصومة برفعها فامتنعوا من
 ازالته فاهل یجب شرعا ازالته او رفعها بعد البناء (أجاب) اذا احدث رجل دکانا فی
 الطريق جازا لم یضر بالعامه ولم یمنع منه وهو قول محمد فان ضرا ومنع منه لم یحل ولكل
 احد من اهل الخصومة ولو ذمیا منه ابتداء وكذا المکل مطالبته برفعها ورفعه بعده
 سواء کان فیه ضرر أو لا فی ظاهر الروایة وقال ابو یوسف لیس له المنع ولا الرفع عند عدم
 الضرر قال بعضهم وبه یعتبر والله تعالی اعلم (سئل) فی امرأة تستحق بیتا وقفا أجره

رجب

شعبان

رمضان

رمضان سنة

٢٨ ١٢٦٦

شوال

٢٠ ١٢٦٦

٢١ ١٢٦٦

٢٨ ١٢٦٦

ذى القعدة

١٩ ١٢٦٦

وكيله الرجل آخر فحدث المستاجر فأنطا حوتة فيسه بغير اذن لبيع الخبز فتضرر
 الجيران بسببهم ما ضررنا بيننا فهل اذا تحقق الضرر البين يمنع من ذلك شرعا (اجاب)
 نعم يمنع من الاحداث حيث تحقق ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 له قصبة فبناها ج بها عن حدوده مكانه قد در ذراعين وصارت مركبة في ارض جاره
 وزاجت باب بيته فهل اذا ثبت وتحقيق الاحداث والاخراج بالقصبة المذكورة في ملك
 الغير يؤمر بإزالة ما خرج به واحده من القصبة المذكورة في ارض الجار ولو عمل بها
 لا تضره (اجاب) ليس للرجل المذکور احداث القصبة في ارض غيره بدون اذن رب
 الارض ويؤمر بإزالتها بعد تحقيق الاحداث في ارض الغير تعديا بالوجه الشرعى والله
 تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها قهوة ملك وما فوقها من العلو ومن جوانبها وقف
 لمستهقيه تعصب عليها الدار باب الوقف وارادوا ابطالها فلم يمكنهم ذلك وفتحوا قهوة
 بجانبها فابطلوا سوقها وصارت لا تستاجر ثم انه طلبها من اجل ليجعلها مصبغة
 واستاجرها وهدم بعض اشياء منها واراد جعلها مصبغة فاراد الدار باب الوقف ابطالها
 ومنع المستاجر من الشروع في اصلاحها ومن الانتفاع بها متعللين بأنه ربما يحصل ضرر
 للجاران -م فهل لا يكون لهم ذلك بدون وجود ضرر وتحقيق للسالك ان يتصرف في ملكه
 بما يشاء حيث لا ضرر (اجاب) للسالك التصرف في ملكه اذ لم يضر بجاره ضررا يبين على
 ما به الفتوى فليس لنا اضرار الوقف المذکور المعارضة ولا المنع مما ذكر حيث لم يثبت
 ان في ذلك التصرف ضررا بينا بالجار والله تعالى اعلم (سئل) في قطعة ارض مجاورة
 لقرية اصلها بركة تجتمع فيها المياه فردمها شخص من اهل البلدة بجوارها دار
 وصارت بعد رددها من جملة الطريق التي حول القرية بحيث يمر منها اهل البلدة بانفسهم
 ومواشيهم وتارة توضع فيها اغلال بعض اهل البلدة في زمن الحصاد ولم يعرف لها مالك
 من اهل البلدة على الخصوص بل هي طريق كباقي طرق البلدة المتسعة التي حوالها
 فاراد مصلحتها المذکور ان يبينها من ماله لانفسه بل للمسلمين مسجدا ومكتبا مما فيه
 قرية فهل يسوغ له ذلك وليس لاحد من اهل البلدة معارضة الباني في ذلك ولا تكليفه
 برفع البناء حيث كان بناءه للمسلمين لانفسه وليس في البناء ضرر للسارة لا تساع
 الطريق (اجاب) اذا بنى شخص في طريق العامة للمسلمين كسجده ونحوه او بنى باذن
 الامام لا ينقض وان كان يضر بالعامسة لا يجوز احداثه كما في الدر من باب ما يحمد الله
 الرجل في الطريق والله تعالى اعلم (سئل) في مكانين لاثنين لكل واحد باب يدخل
 منه ويخترق اجداد مشترك فهدم ويخشى منه الضرر البين فطلب احدهما من شريكه
 الاخر بناء الجدار المشترك معه فامتنع فهل يجبر الممتنع على البناء حيث كان ذلك
 الضرر بينا (اجاب) لا يجبر الا على ثلاث وصى وناظر وضرورة
 تعذر قسمة كسرى نهر ورملة قناة وثرود ولاب وسفينة معيبة وحاظ لا يقسم اساسه

١٢٦٦

١

١٢٦٦

١٥

١٢٦٦

١٨

١٢٦٧

٨

١٢٦٧

٢٢

فان كان الحائط يحتمل القسمة وينبغي كل واحد في نصيبه لم يحجر كذا في الدور ومنه يعلم
حكم السؤال والله تعالى اعلم (س-ثل) في رجل يملك منزلا متفقا عن الطريق وفوقه
ربيع لا يخرج فامرولى الامر بدم المتخفص عن الطريق ومساواتها فدم ذلك المنزل المتخفص
المذكور ولم يبق من جدارانه على وجه الارض الا قدر يسير لا يصلح للسكنى فهل يسوغ
لرب المنزل الاسفل حيث عدم نفعه بالسكنى هدم جدارانه واخذ نقضه اولاهل اذا
هدم المنزل الاعلى يسوغ لرب المنزل الاسفل اعلاؤه ببنائه عوضا عما فاته بالدم
اولاهل يجوز لصاحب الاعلى ان يؤسس جدارا في ملك صاحب الاسفل بغير اذنه ولا
وهل يسوغ له ايضا ان يحجر صاحب الاسفل على البناء بقدر الانتفاع وبعد ذلك يبنى
فوقه اولاهل (اجاب) لا يسوغ لرب الاسفل هدمه واذا هدم الاعلى يكون لرب الاسفل البناء
واصاحب الاعلى حق التعلل عليه على ما كان وليس لصاحب الاعلى ان يبنى في ارض
الاسفل بغير اذنه ولا يحجر صاحب الاسفل على بناء سفله اذا هدم بل يقال لقدى العلو
ابن السفلى ان شئت على ما كان وابن علوك فوقه وارجع عليه بما نفقته حيث امتنع
امالوهدمه فانه يحجر على بنائه كما كان ابني صاحب العلو علوه على ما كان والله تعالى اعلم
(س-ثل) في رجل احدث بيتا واحدا يجاور جاره ونقب حائط جاره الخاص به ووضع فيه
اخشابا واضر ذلك بالجوار ضررا يئبنا فيه هل اذا ثبت المحذور وتحقق الضرر بشهادة
العدول يؤثر الجار برفع ما يضر جاره (اجاب) يمنع الجار من احدث ما يضر بجاره ضررا
يئبنا كما يمنع من نقب حائط الجار ووضع اخشابا عليه بدون اذنه اذا لم يكن له حق الوضوح
والله تعالى اعلم (س-ثل) في رجل اشترى بيتا وبعد شرائه احدث فيه بناء لم يكن فيه قبل
واعلى حيطانه علوا فاحشا حتى اظلم على جاره في المنزل المقابل له اما كنهه واذهب نورها
وحبس هواها ولم يكن لتلك الا ما كن في منزل الجار المذكور نور يستضاء به الامن
هذه الجهة بواسطة بعض طاقات مطلة على الطريق فهل اذا كان هذا ضررا يئبنا بقول
اهل الخبرة يزال شرعا ويمنع من العلو بالبناء ولو كان بينه وبين الجار المقابل المذكور
طريق نافذ تبلغ ثلاثة اذرع (اجاب) لا يمنع المالك من التصرف في ملكه الا اذا اضر
بجاره ضررا يئبنا على ما اختاره المتأخرون للفتوى والله تعالى اعلم (س-ثل) في جماعة
متركة في مخرج كل واحد منهم داره بباب مخصوص البعض في الداخل والبعض في
الخارج وذلك المخرج معدلهم وردهم ويريد واحد منهم في طرف الدرب الخارج وضع
ساباط فوق بناء ذلك المخرج فهل لا يسوغ له ذلك الا باذن من الشرع او هل اذا اذن
البعض وامتنع الاخر لا يسوغ له ايضا وهل اذا اوصاه بغير اذن منهم يحجر على نقضه
(اجاب) لاهل الطريق غير النافذ ممنع من يريد بناء ساباط ونحوه فيه منهم ولا يكون
لادم حق بناء السباط بناء على اذن بعضهم له بذلك والله تعالى اعلم (س-ثل) عن
دعوة في طريق نافذ يعلم مضمونها من جوابها (اجاب) صرح ائمتنا بان الطريق النافذ

ربيع الاول سنة

٢٢ ١٢٦٧

ربيع الثاني

٢٧ ١٢٦٧

٢٨ ١٢٦٧

جمادى الاولى

١٣ ١٢٦٧

١٤ ١٢٦٧

ليس لاحد فيه ملك ويجوز الانتفاع به ما لم يضر باحد واذا احدث شخص فيه بناء بلا اذن
 الامام او نائبه يكون لكل واحد من اهل الخصوصية منعه قبل البناء ومطالبته بالنقص
 والمدمر بعده في ظاهر الرواية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل احدث كنيفا بلصق
 جدار بجاره فحصل له وهن بنر الماء من الكنيف المحدث فهل اذا طلب صاحب الجدار
 ازالة الكنيف المذکور يجب له ذلك خصوصا والضرر بمحقق لجداره بقول اهل الخبرة
 وبالمشاهدة ويحب بصاحب الكنيف على ازالته شرعا (اجاب) لا يمنع الشخص من
 التصرف في ملكه الا اذا اضر بجاره ضررا يندنا على ما به الفتوى فلا يسوغ التصرف بما
 يضر بجدار الجار اضر والمذکور والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة لهم حوائط بعضها
 ملكا وبعضها وقف اخذت في طريق المساواة لاجل الانتفاع ولم يبق منها الا الغليظ
 واراد اربابها ان ياخذوا جانبها من ارض الغني يريدل ما ذهب في الطريق يقدون رضا
 ارباب الارض المذکورة فهل لا يكون له ذلك (اجاب) ليس لمن اخذ عقاره في
 طريق العامة اخذ شيئا من اعماره المملوك ان يغيره بدل عقاره بدون رضاهما الله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك خربة لم تكن ملاصقة لبيته احدث لان احدى جهاتهما في
 طريق نافذ وجهتين منها في طريق غير نافذ والجهة الرابعة ملاصقة للمالك المالك لها
 يريد الرجل المذکور احدث الخربة فخرنا بالخربة العامة فهل والحال هذه له ذلك ام لا
 (اجاب) لا يمنع الشخص من التصرف في ملكه الا اذا اضر بجاره ضررا يندنا فاذن تحقق
 الضرر والبيّن بالوجه الشرعي منع الرجل المذکور من احدث الغرن والا فلا والله تعالى
 اعلم (سئل) في امرأة لها حائط ملاصق لحائط مملوك لرجل آخر فهدمت المرأة هذا
 الحائط بحضرة يمينه ثم بعد مدة ادعت هذه المرأة على المالك ان الحائط الباقي مشترك
 بينهما وبين المالك المذکور ولا يثبت له شيء من ذلك فهل اذا لم تثبت دعواها الشرية
 باليمين الشرعية لا عبرة بدعواها ويدون وجه شرعي وتمنع من معارضة المالك المذکور
 سيما ولم يكن لها جذوع عليه ولا متصل ببنائها ولا واضحة يدها عليه (اجاب) اذا لم
 تثبت المرأة المذکورة دعواها الشرية في الحائط بالوجه الشرعي لا يحكم لها بدعواها وتمنع
 من المعارضة والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في محلتين غير نافذتين متلاصقتين
 ولرجل دار بابها باحدهما وظهرها في الاخرى فادان يفتح بابها من ظهر داره في الهلة
 الاخرى والحال انها غير نافذة ولم يكن له باب فيها اصلا ولا حق استطرار فيها ولم ياذن
 له بذلك أهلها وارادوا منعه من ذلك فهل ليس له احدث باب فيها لداره في الطريق
 الغير النافذة المختصة بأهلها وينع حيث لم ياذنوا ولم يرضوا بذلك (اجاب) نعم ليس
 له احدث باب للزور والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اراد احدث
 طاحونة جار في بيته لاجل انتفاعه بها فاراد الجار منعه من ذلك فهل يكون للمالك
 احدثها والانتفاع بها ولا يكون بجاره منعه من ذلك حيث لا ضرر في ذلك على الجار

سنة
سجدي الاولى
١٢٦٧

٢٤

رجب

١٢٦٧

٥

١٢٦٧

٧

المذكور (اجاب) لا يمنع الشخص من التصرف في ملكه الا اذا اضر بجاره ضررا يبيّن
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا له باب في طريق غير نافذ وظهره في طريق
نافذ عرفيه العامة اراد الرجل المذكور احداث حائوت من البيت وجعل بابا من الطريق
النافذ بعد ان كشف على ذلك فهل والحال هذه ذلك (اجاب) للرجل المذكور
أن يتصرف في ملكه بما لا يضر بغيره ضررا يبيّن اذ لو فتح باب في الطريق النافذ لارور
واقعة تعالى اعلم (سئل) في ناظر وقف أهلي بدمياط ابدل خربة بجوار دار رجل لذي
وكتب له القاضي حجة بالاستبدال وحكم له بصحة فأنشأ الذي المستبدل الخربة المذكورة
دارا وبدا يخلها طاحونة ووضع يده على ذلك اكثر من خمس وعشرين سنة وجارده ساكت
عالم حتى مات فوضعت ورثته ايديهم على داره ورثتهم والطاحونة المذكورة بجانبهم
والآن يريدون ازالة تلك الطاحونة امكن كونها احدثت فهل لا يجابون لذلك حيث لم
يحصل من الطاحونة المذكورة ضرر بين (اجاب) اذا لم يلزم من ادارة الطاحونة
المذكورة ضرر بين الجار لا يكون للورثة معارضة صاحبها ولا مطالبة بازالته والتمسك
ما ذكرنا وتحقق الضرر ابيّن من ادارتها يكون لجيرانه مطالبة بالمنع بلافق في ذلك
بين القديم والحادث كما يستفاد من تنقيح الحامدية من كتاب الحيطان والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل له بيت وباع على حائطه مناوئ الجلب النور والهواء ووجودها لازم
للجل الموجود فيه فاراد جاره الذي يلمصقه من تلك الجهة التي بها المناوئ المذكورة بناء
مخيلات على حائطه يلزم من بنائه المذكور سد المناوئ المذكور كورة مع ان سدها يوجب
ضررا جسيما على الهلات التي هي فيها من كتم الهواء واعدام النور بحيث لا تصلح
للسكنى بعد سد تلك المناوئ فهل يمنع الجار المذكور من بنائه المزبور لما ذكرنا
لا ضرر ولا ضرارا سيما في حق الجوار وخصوصا ان تلك المناوئ ووجودها سابق على
البناء المذكور ومن القديم وراض بها الجار المزبور ولم ينزع في فتحها وعضي
على ذلك المدد المديدة (اجاب) لا يمنع الشخص من التصرف في ملكه ببناء ونحوه
الا اذا اضر بجاره ضررا يبيّن ومنه منع الضوء بالسكنية والله تعالى اعلم (سئل) من
ما مور الضابطية بما مضونه ان رجلا له دار تقابل منزلا يريد احداث شيئا يملك مطلة على
منزله فهل يجوز له ذلك أم لا (اجاب) قد اجاب العلامة الرمي عن نظير هذه الحادثة
بما نصه هذه المسئلة مسئلة فتحة المكوة وظاهر الرواية فيها ان الجار لا يمنع عنها لانه
تصرف في ملك غيره لكن صرح في المضمرات شرح القدوري ان المكوة ان
كانت لا تظروا الساحة موضع النساء فالضرر ظاهر ويمنع من فتحها للضرر الظاهر وظاهر
الرواية هو القياس وما عليه الفتوى استحسان اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك
معلقا من الخشب وفوق المعلق بيت ملك لرجل آخر له قصبة خاصة به موصلة
الى أسفل المعلق حصل فيها خلل فهل اذا تحقق ما ذكرنا ادعى صاحب البيت المذكور ان

شعبان

١٢٦٧

١

١٢٦٧

٧

يجبر صاحب المغلق على بناء القصبة المذكورة وترميمها لا يجاب لذلك (اجاب) نعم
لا يجاب لذلك والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له شباك في بيته يجرح منه
جازه أراد سدده بالبناء في ملكه لمنع الضرر عنه فعمل عليه الجار بانه يمنع عنه الهواء
والضوء ويريد منعه من ذلك والمحال ان للجار شيئا ياتي له منها الهواء والضوء وغير ذلك
ولا ضرر بلحقه بذلك فهل يكون للمالك سد شيئا كه المذكور وليس لجاره والمحال هذه
منعه من تصرفه في ملكه بما لا يضر (اجاب) لا يمنع الشخص من التصرف في ملكه الا
اذا اضر بجاره ضررا يبيد على ما هو المختار لانه تعالى والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين
احدهما يملك حصلا والاخر يملك بيتا فوقه فهو حائط الحاصل وانهدم فبنى الحائط
صاحب البيت ليدني فوقه علوه كما كان من غير اذن صاحب الحاصل ومن غير اجازته
ويريد ان يطالب به بما صرفه على عمارته فهل يجاب لذلك ويجبر الممتنع من ذلك ولو
فعل ذلك بدون اذنه واجازته (اجاب) اذا لم يكن انفاسا قذى العلوي بناء الحائط
المذكور باذن قاض يكون للمنفق الرجوع بالقيمة وان كان باذن فاض رجع بما
انفقته على ما حرره في رد المختار من الشريعة والله تعالى أعلم (سئل) في قطعة أرض مملوكة
لشخص بمعالها من بناء السفلى الى حدود معلوم وعلوها مملوك لشخص آخر وبانشاء
طريق مستقيمة مارة بهذه القطعة صارت ارضية الطريق المذكورة بمحاذاة الحد المعلوم
فهل للمالك الحد الاسفل استبدال ملكه من العلوي الذي هو ملك الغير حيث ان العلوي
صار هو الدور الارضي أم ليس له ذلك (اجاب) ليس له ذلك وانما الارض للمالك
الاسفل ولرب العلوي حق التعل على الاسفل فاذا انهدما وبني صاحب الاسفل سفله على
ما كان عليه من الارتفاع الاصلى يكون لرب العلوي عادة علوه جبراً على صاحب السفلى
وليس لصاحب العلوي ملك في الارض فليس له الاستيلاء عليها ووضع حدود علوه فيها
جبراً على مالكها اذ لا ملك لدى العلوي بعد انهدام بنائه وانما له حق التعل فقط حتى
لا يصح بيعه بعد الانهدام لاخر وارتفاع جوارب ارض السفلى بسبب الارتفاع التي
وضعت فيها لا يزيل ملك صاحب الارض عنها الى حد ارتفاعه الاول ولا يثبت الملك
فيها لمن كان له حق التعل على المسمى الاسفل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له
شبابيك في بيته تجلب الهواء والنور أراد جاره ان يحدث جداراً في ملكه امام الشبابيك
ويسد الهواء والنور بالسكينة ويحصل بسبب ذلك ضرر بين فهل لا يمكن من ذلك ويمنع
شرعاً (اجاب) للمالك التصرف في ملكه الا اذا اضر بجاره ضرراً يبيد فاذا لم يضر
البيتين فيما ذكر منع والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مكاناً فيه شبابيك مطلة
على جنات جيرانه قديمة وحديثة برسم الضوء والهواء لا لطل والنظر ولا يطلع منها على
موراث الجيران فهل يكون له ابقاء القديم منها على قدمه ولا يجبر على ازالة الحادث
منها حيث كان للضوء والهواء ولا يضر ذلك بجيرانه وليس لهم معارضته في ذلك والمحال

شعبان
٢٢
سنة
١٢٦٧

٢٨
١٢٦٧

رمضان
٢٩
١٢٦٧

شوال
١٣
١٢٦٧

ذى القعدة

٤
١٢٦٧

ما ذكر (اجاب) لا يمنع المالك من فتح الكوى لاهوا والضوء ويمنع ان كانت للنظر
 والساحة موضع النساء على ما به الفتوى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اراد احدث
 جنيته في بيته ومجرى ماؤها بجدار جاره وفي ذلك اتلاف لجدار جاره وضرب عظم وورعما
 سقط بيت الجدار بسبب ذلك فهل اذا كان في احدى ذلك ضرر بين يلحق الجدار
 المذکور يمنع من ذلك (اجاب) لا يمنع الشخص من التصرف في ملكه الا اذا اضر
 بجاره ضررا يئنا فان تحقق الضرر البين فيما ذكر من منع والا فلا والله تعالى اعلم (سئل)
 في طاحونة مكدنة بجوار مكان لا تضر اضر الطاحونة بذلك المكان ضررا يئنا
 وحصل بسببها انه دام به مكان الجار فهل اذا ثبتت ضرر الجار بآدارة الطاحونة
 ضررا يئنا يمنع رب الطاحونة من ادارتها (اجاب) نعم يمنع رب الطاحونة المذکور من
 ادارتها حيث كان الامر كما هو مذکور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دار لها
 باب من درج اراد فتح باب لها من رفاق غـير نافذ بغير اذن اهله فهل لا يسوغ له ذلك
 ويكون لاهل الرفاق منعه واذا اشترى رجل من تلك الدار جانا او اراد فتح باب منه من
 الرفاق المذکور بغير اذن اصحاب الرفاق لا يجب ايضا واذا كان مشترى ذلك الجانب
 فتح بابا سا بقامته وسده اهل الرفاق وتعال الا ان يانه كان فتح بابا لا يمل به عمله حيث
 كان الرفاق مملو كالغـيره ولم ياذن له بفتح الباب فيه ويمنع من ذلك شرعا خصوصا وان
 باب داره يفتح في درج آخر غير الدرب الذي فيه الرفاق الغير النافذ (اجاب) لاهل الطريق
 الغير النافذ منع الرجل المذکور من احدث باب فيه للورور والله تعالى اعلم (سئل) في
 رجل له علو معدل عمل الحياكة له مناوور من جهته القبليّة وباسفله طاحونة لها دار
 دواب من جهتها القبليّة سفلى مناوور العلو المذکور فباع الرجل المذکور الطاحونة بما
 اشتملت عليه من دار الدواب لرجل من مدة نحو اربعة سنين سنة وباع العلو المذکور
 لرجل آخر من مدة نحو عشر سنوات ولم يحصل من مالك الطاحونة منازعة في علو دار
 الدواب المذکور من وقت شرائه الى تاليته والآن اراد مالك العلو المذکور توسيع
 مناووره القبليّة لاجل زيادة النور فغـنعه مالك الطاحونة المذکور كورة ويريد ان يبني
 فوق دار الدواب المذکور كورة واذا صار ذلك ان سده الى العلو مناووره وعدم نفعه وحيث
 ان العلو المذکور له مناوور من جهته القبليّة من مدة تزيد عن سبعين سنة بل من
 حين اقامته فهل يمنع صاحب دار الدواب من البناء فوقها المخاذا الى مناوور العلو
 المذکور لمنع الضرر عن جاره بابقاء العلو الى العلو المذکور كورو يمكن صاحب العلو من
 توسيع مناووره لان ضرر الجار لم يرض به احد خصوصا اذا كان البناء فوق دار الدواب
 ليس محتاجا اليه بل هو محض عناء وضرر الى جاره (اجاب) لكل من ملكي
 الطاحونة والعلو المذکور كورين التصرف في ملكه اذا لم يضر بجاره ضررا يئنا ومنه منع
 الضوء بالسكية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك مكانا خبا في حارة غـير نافذة اراد
 ان يبنيه ويحدث فيه رواشن بدون اذن اهل الحارة والجيران ورضاهم فهل اذا كانت

ربيع الاول سنة

٢٢ ١٢٦٨

ربيع الثاني

٢ ١٢٦٨

٢ ١٢٦٨

١٢٦٩ ١٦

جمادى الاولى

١ ١٢٦٨

٩ ١٢٦٨

الرواشن التي يريد احداثها تضر بجيران ضررا يينا لا يجاب لذلك ويمنع من احداثها
 اذا تحقق الضرر بالبين وثبت بالطريق الشرعي (اجاب) اذا كان الطريق غير نافذ
 لا يجوز التصرف فيه باحداث روشن ونحوه، مطلقا ضرام لا الا باذن اهله لانه كالمالك
 الخاص بهم والله تعالى اعلم (سئل) في درب مشترك بين جماعة كل منهم اخرج جناحا
 مع سكوت الباقيين وحضورهم ثم اراد به ضمه ان يمد جناح البعض فهل اذا اراد
 ذلك يمنع لاتحاد الضرر او يمد السكوت او يبقى السكوت (اجاب) الطريق غير النافذ لا يجوز
 التصرف فيه باحداث شي مطلقا ضرام لا الا باذن اربابه لانها مملوكة لهم كافي الهداية
 وسواء كان في صدر الحلة او وسطها او مؤخرها كما في حواشي الدر المختار والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل له دار بدرب مشترك غير نافذ وله قطعة ارض خربة يملكها
 قبالة داره فسد الدرب الاصلى وادخله في داره وعوض عنه القطعة المذكورة من غير
 اذن اهل الدرب فهل لهم الرجوع ويبقى الدرب كما كان (اجاب) الطريق غير النافذ
 لا يجوز التصرف فيه باحداث شي مطلقا ضرام لا الا باذن اربابه لانها مملوكة لهم كما
 في الهداية وسواء كان في صدر الحلة او وسطها او مؤخرها كما في حواشي الدر المختار والله
 تعالى اعلم (سئل) في طاحونة ملاصقة لدار رجل حصل بسبب ادارتها ضرر بين
 لتلك الدار الملاصقة لها وتخرب بعض اما كنهاف هل اذا كان الضرر بينا وثبت بالبينة
 الشرعية يكون لذلك الرجل منع ربه من ادارتها (اجاب) صرحوا بان للمالك
 التصرف في ملكه اذ لم يضر بجاره ضررا بينا فان تحقق الضرر بالبين منع عما يضر
 ضررا يينا والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك نخبة انشأ فيها بناء واحداث
 فيه قسبة ملاصقة لبيته جاره قال ادب الخبيرة انها تضر ببناء الجار ضررا يينا فهل يحكم
 شرعا بازالة القسبة المذكورة حيث كانت تضر بالجار ضررا يينا بشهادة اهل المعرفة
 والخبيرة خصوصا والقسبة المذكورة حادثة (اجاب) للمالك التصرف في ملكه بما
 لا يضر بجاره ضررا يينا على ما به الفتوى فاذا تحقق الضرر بالبين فيمأذ كمنع المالك
 المذكورة منه والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل احدث في ملكه ما يضر بملك
 جاره ضررا يينا من مجرى ماء وبهدنة ومذخنة جام يخرج منها الدخان ويدخل في
 كوات ملك الجار وبنى سلما مركبا على حيطان الجار لاجل الصعود عليه فيرى
 الهاءد عليه عورات من كان في ذلك جاره من داخل الحرم وحدث ايضا حاما
 باصق ملك الجار لاجل الاغتسال بمائه وغير ذلك فهل يمنع ذلك الرجل من احداث
 ما ذكر شرعا (اجاب) نعم يمنع من ذلك حيث كان الضرر بينا على ما عليه الفتوى
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك مكانا وامام ذلك المكان نخبة لا تخرو بهنما
 طريق ضيق فبنى مالك الخبيرة اما كن فيه ساوت على بالبناء وفتح طاقات تشرف على
 اما كن الجار المذكور فهل حيث كانت الطاقات تشرف على امكنة جاره التي

تجلس فيها النساء لا يكون لرب المخربة المذ كورة احداثها و يؤمر بسدها و اذا كان
 فى على بناء رب المخربة ضرر بين بجاره المذ كور يمنع من احداث ما يضر بالجار ضررا
 بينا (اجاب) امام مسئلة فتح الكورة أى الطاقة فقيم المستحسن وقياس والاستحسن
 المنع ان حصل ضرر بين وعليه القوتى و قتل فى المخربة عن المضمرات ان الكورة ان
 كانت للنظر والساحة موضع النساء فالضرر ظاهر و يمنع من فتحها و عليه القوتى
 و صرحوا بان للمالك التصرف فى ملكه بما شاء الا اذا اضر بجاره ضررا بينا والله تعالى
 أعلم (سئل) فى قطعة أرض أقطعها المحاكم لرجلين ايبنيان قيم ام كمالهما فى كل
 منهما بناء لنفسه الى العلف فتخاف أحدهما عن بناء العلوى وبنى الآخر علوه وفتح فيه
 شبابيك مطلة على مسكن الآخر جارحة له بحسب الاشتراك فى لصق المسكنين
 الاسفلين وحاصل بسببها ضرر بين مانع من تقيم الآخر بناء علوه فهل اذا أراد تجميع
 بنائه وسد الشبائيك ببنائه للتعلى على سفله يكون له ذلك حيث لم يكن فيه ضرر
 (اجاب) للمالك التصرف فى ملكه بما شاء اذا لم يضر بجاره ضررا بينا على ما عليه
 القوتى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل يملك منزلا له حائط خاص به دون جاره
 وللجار حق وضع خشبة البئر ولم يكن له فيها حق سوى وضع الخشبة المذ كورة فهدم
 الحائط المذ كور وأعاده صاحبه لنفسه بماله فهل اذا حدث الجار المذ كور ووضع
 أخشاب على الحائط المذ كور بغیر اذن صاحب الحائط ورضاه يؤمر برفع الاخشاب
 و يمنع من وضعها شرعا حيث لم يكن له فيها حق الوضع سابقا سوى الخشبة المذ كورة
 (اجاب) ليس للجار المذ كور حرق حائط جاره ووضع أخشاب فيها زائدة على ما يستحقه
 بدون اذن رب الحائط والله تعالى أعلم (سئل) فى عطفة غير نافذة فيها بيتان مقابلان
 لبعضهما وفى كل منهما بعض طافات وشبائيك قديمة مطلة على العطفة المذ كورة فوسع
 أرباب البيتين الطافات والشبائيك القديمة وحدث كل منهما شبابيك وطافات فى
 بيته زيادة عن القديم وكل من أرباب البيتين يتضررون من صاحبها بسبب ما أحدثاه من
 ذلك فهل يؤمر كل منهما بإزالة ما أحدثه من ذلك ويبقى القديم على قدمه (اجاب)
 للمالك التصرف فى ملكه اذا لم يضر بجاره ضررا بينا ولا يمنع الجار من فتح الطاقة الا اذا
 كانت للنظر وتشرف على ما يحاسن افييه النساء من منزل جاره على ما عليه القوتى
 والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل له دار بناحية الريف و بجانبها طاحونة دائرة ليلا
 ونهارا وكلما بنى صاحب الدار دارة تنهدم من شدة حركة الطاحونة وتنهدم بناء دارة
 مرارا بسبب ذلك فهل يؤمر ملاك الطاحونة برفع الضرر عن الجار المذ كور والحال
 هذه سيما والطاحونة المذ كورة حادثة (اجاب) اذا تضرر الجار بإدارة الطاحونة ضررا
 بينا منع من ادائها والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) فى قطعة أرض خربة اشترى شخص
 بعضها وبناه بيتا وحدث فيه شبابيك فاشترى آخر باقيم او احدث بناء بجواره فبعضه بناء
 القيعان منعه الجار من بناء العلوة لئلا يانه يسد عليه هوا الشبائيك فهل اذا كانت

جادى الثانية

الشباييك المذ كورة مطلة على الساحة التي تقع فيها فناء الجار وتحقق ضررها يلزم الجار بسدها ولا يكون له منع جاره من بناء العلوفى ملكه (اجاب) للسالك التصرف في ملكه اذالم يضر بجاره ضررا يبيننا وليس منه مجرد منع الهواء وصرحوا بان فتح الطاقة للنظر من الضرر البين اذا كانت تشرف على ما يجلس فيه النساء من دار الجار لكن الظاهر ان هذه الحادثة ليست كذلك اذالم تكن الساحة التي تشرف عليها تلك الشباييك معدة لمجوس النساء قبل جعلها كذلك بل كانت ارضة قبل ذلك الجار الثاني بعد فتح الشباييك عليها ثم اجردت فيها بناه وجعل ما تشرف عليه الشباييك ساحة للنساء مع انه لو جعلها لغيره من او جعل بناه باصق الشباييك لامتنع الاشراف المذ كور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا به شباييك مطلة من قديم الزمان على ارض لرجل آخر قدرها اربعة اذرع باعها الرجل المذ كور لا آخر واراد المشتري ان يسدله هذه الشباييك ويمنع عنه الهواء والاضوء فهل لا يجاب لذلك (اجاب) لا يمنع الشخص من تصرفه في ملكه الا اذا كان الضرر بينا فيمنع من ذلك وعليه الفتوى واختاره في العمادية واقضى به قارئ الهداية واقضى بذلك الشيخ الاجل برهان الاعامة وبه يفتى كما في شرح الوهبانية وفي حواشي الاشباه ليرى زاده له التصرف في ملكه وان تضر جاره في ظاهر الرواية والذي استقر عليه راي المتأخرين ان الانسان يتصرف في ملكه وان اضر بغيره ما لم يكن ضررا يبيننا وهو ما يكون سببا للهدم وهو ما يوهن البناء بسببه او يخرج عن الانتفاع بالسكنية وهو ما يمنع المحل وانجح الاصلية كسد الاضوء بالسكنية والفتوى عليه وقدروا سد الاضوء بما يمنع عن السكنية كذا في تبيين المحامدية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك طاحونة من نحو ثلاثين سنة يجوارها قطعة ارض خربة يملك لا آخر باعها المالك لا آخر فعمرها ومكث فيها مدة سبع سنين ولم يحصل منها ضرر للجار اصلا فهل والحال هذه اذا اراد المحل ابطال الطاحونة بدون وجه شرعي لا يجاب لذلك حيث لم يحصل من الطاحونة المذ كورة ضرر بين للجار (اجاب) للسالك التصرف في ملكه الا اذا اضر بجاره ضررا يبيننا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك خربة انشأ فيها بيتا واحدا مرصفا فهل اذا كان المرحاض المذ كور يضر ببناء الجار ضررا يبيننا بقول اهل الخبرة والمعرفة يكون له ازالته وابطاله حيث كان المرحاض المذ كور حادثا (اجاب) للسالك التصرف في ملكه بما شاء ما لم يضر بجاره ضررا يبيننا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له بيت بجانبه خربة يملكها ايضا وفتح شباكا في حائطه مطلا على الخربة المذ كورة وهناك جار ملاصق للخربة اراد منه من ذلك متعللا بأنه يحرقه بسبب انه كان بينه وبينه حائط انهدمت بعد فتح الشباك بحيث لو اعيدت لا يحصل جرح فهل لا يكون له منعه من التصرف في ملكه بما لا يضر والحال هذه (اجاب) للسالك التصرف في ملكه بما لا يضر بجاره ضررا يبيننا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل حفر بئر في بيته وبناه ووقفها على

عاهه المسكين فادعي جاره انها تضره وانها تحت نصف الجدار المشترك بينهما فصل
الكشف عليهم من قبل القاضي وظهر وتحقيق بالكشف المذکور وأخبر أهل الخبرة
والبينة الشرعية بانها في ملكه خاصة ولا ضرر على الجار في ذلك فهل يمنع الجار من
المعارضة والحال هذه (اجاب) للمالك التضرر في ملكه ولا يمنع من ذلك الا اذا تضرر
جاره ضررا يئبنا والله تعالى اعلم (سئل) في خربة مشتملة على اماكن مشتركة بين
اثنين فتمت واختص كل منهما بعد الاقرار بحجزه منها بموجب حجج شرعية وبقي الباب
مشتركا بينهما على أن يتوصل كل منهما الى نصيبه من الباب المذکور ثم بعد مدة من
السنين أراد أحدهما منع الآخر من المرور من الباب المذکور فترافعا لدى المحاكم
الشريعية وأقيمت الدعوى بينهما في شأن ذلك فثبت أن لكل واحد منهما حق المرور
من ذلك الباب بالوجه الشرعي وحكم بذلك القاضي وصدر به اعلان شرعي واستمر
يمران من ذلك الباب المذکور مدة من السنين ثم بعد ذلك أراد أحدهما منع الآخر من
المرور كما حصل ذلك منه سابقا فهل لا يمكن من ذلك ولا يسأل منه حيث كان حق كل
منهما في المرور ثابتا بالوجه الشرعي بموجب الاعلام المذكورة الثابت مضمونه شرعا
(اجاب) نعم لا يمكن أحد الشخصين المذكورين من منع الآخر من المرور من ذلك الباب
ولا يحجب لذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك معصرة خربة غير
دائرة وعليها ربيع خرب لرب المعصرة فيه الربيع والآن يريد ان يربع كاهه في الربيع جبره
على بناء المعصرة لاجل الركوب عليهم فهل لا يجابون لذلك شرعا لاسيما اذا كان الرجل
المذکور فقيرا جدا (اجاب) نعم لا يجابون لذلك ولا يجبر المالك على بناء ملكه واذا امتنع
صاحب السفلى من بناء سفله يقال لصاحب العلوان أردت فابن السفلى تتركب عليه
به لملك كما كان ويكون له الرجوع بما صرّفه على بناء السفلى على ربه لو باع القاضي أو
المالك كما أن له حبسه تحت يده الى استيفاء حقه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
له ملك يريد البناء فيه وله جارة قصده أن يمنع عن البناء لاجل أن يبقى خاليا والجار يريد
أن يبنى ويعمل ملاط على الملك المذکور فحصل مجوز الحكم على صاحب الملك بمنعه
عن ملكه وبقي خالية ويطلب عليه الجار أم لا (اجاب) للمالك التصرف في ملكه بما
شاء حيث لم يضر بجاره ضررا يئبنا والله تعالى اعلم (سئل) في جدار خاص برجل أحدث
جاره بجانيه بيت خلاء وفريزة وتنورا وتضرر بذلك الجار ضررا يئبنا فهل اذا تحقق الضرر
بذلك وشهدت به البينة الشرعية يؤمر الجار بإزالة ذلك عن جاره (اجاب) للمالك
التصرف في ملكه بسائر وجوه التضرر فالتضرر الشرعية اذا لم يضر بجاره ضررا يئبنا والا فلا
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أحدث طاحونة في دار عملو كة له من غير إذن
جيرانه ويحصل باءادتها ضرر بين فهل يكون لهم منعها اذا كان يحصل من وضع تلك
الطاحونة ضرر دين للجيران بحسب درانهم بسبب ارتجاج البناء عند ادارة الطاحونة

١٤

١٢٦٨

١٩

١٢٦٨

ذی القعدة

١٥

١٢٦٨

٣٠
ذی الحجة

١٢٦٨

١٨

١٢٦٨

المذ كورة واذا سكنت الجيران قد رستة أشهر بعد البناء لمجهلهم بالمحكم يكون لهم منع الطاحونة المذ كورة من ادارتها ومن وضع الجسازية على الجدران المشتركة بين الجيران ولا يعدس كوتهم تلك المدة والحال هذه رضا (اجاب) لئلا لك التصرف في ملكه بما شاء اذ الم يضر بجاره ضررا ينافي تحقق الضرر اليه من ادارة الطاحونة المحدثه منه والا فلا ولا يضر عدم معارضتهم تلك المدة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى بيتا من مدة تزيد على خمس وعشرين سنة ولم يحصل في تلك المدة هدم ولا بناء ما عدا الترميم الضرورى وبعضه راكب على بعض بيت الجار من قديم الزمان فهل والحال هذه اذا جاء رجل آخر واشترى البيت الجاور وشاهد ركوب بعض بيت جاره على بعض بيته وعائنه وقت الشراء وقبله وسكت بعد شرائه مدة تزيد على سنة لا يكون له القيام بنقض ذلك البعض المراكب على بعض بيت جاره (اجاب) يبقى القديم على ما عليه كان فليس للشترى المذ كورة تكليف جاره صاحب الملو به هدم شئ من منزله بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في حوش ارضي مشتمل على قيعان للسكنى فقط وهو بهذه الحالة من قديم الزمان فاشترى رجل وجعله مكانا وتعالى به على الجار وسد عليه شبايكه التي تجلب له النور والهواء وصار مظلما لا ينفع به صاحبه أصلا وتعد على الجار فتح شبايكه بجلب له الهواء والنور بالسكنى فهل اذا لم يكن لئلا لك الحوش سابقا علوه وتحقق بالكشف عليه من ديوان المدارس وغيره منع الضوء بالسكنى وثبت تعديه على ذلك الموضع يؤمر برفع ما أحدثه من ذلك حيث شهد بذلك أهل الخبرة (اجاب) لئلا لك التصرف في ملكه اذ الم يضر بجاره ضررا ينافي تحقق ما عليه الفتوى فاذا تحقق الضرر اليه بما ذكره منع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا له جار ملاصق أحدث مستراحا بجائط الجار ولم يكن له حق فيه ونفذ ما مستراحه في حائط جاره وأضره ضررا ينافي فهل اذا تحقق الضرر اليه باحداث المستراح المذ كور يكرهون للجار منعه من ذلك والحال هذه (اجاب) نعم اذا تحقق الضرر اليه بما أحدثه الجار المذ كور يمنع من ذلك والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أحدث في بناء يملكه روضنا مطلا على ساحة بيت جاره وخرج به في هواه بيت ذلك الجار فهل للجار كم الترميم جبره على رفع ما أحدثه من الروشن وعلى سده موضعه ببناء أو غيرهما يمنع من الاطلاع على من يجلس في ساحة بيت الجار للضرر الجار بالاطلاع على ساحة بيته (اجاب) لئلا لك ان يتصرف في ملكه ما لم يضر بجاره ضررا ينافي ويمنع من اخراج روضن في هواه ملك جاره كما انه يمنع الجار من فتح الكوة والطاقة اذا كانت تشرف على ساحة جاره التي يجلس فيها النساء على ما عليه الفتوى في ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك بيتا له باب في حارة نافذة واشترت بيتا آخر ملاصقا لبيتها له باب في حارة ثانية نافذة فازالت الحاجر الذي بينهما فهل اذا أراد أهل الحارة الثانية منعهما من المرور متعللين بان البيتين صاروا بيتا واحدا لا يجابون لذلك ولا عبرة بعلامهم المذ كور ولا

١٢٦٩

٥

يكون لهم منعها من المرور بدون وجه شرعي (اجاب) نعم لا يجابون لذلك ان كان الامر ماهومذ كور بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك خربة باع نصفها لرجل آخر فبني فيها المشتري بيتا وجعل فيه طيقا لجلب الهواء والضوء ومضى على ذلك اربع سنوات ثم بعد المدة المذكورة اشترى باقي الخربة من مالكها رجل آخر ومضى من بعده اثنتي عشرة سنة فقام الآن الرجل المذكور ينازع في الطيقان المذكورة يريد سدّها من غير وجه فهل اذا كان فتح الطيقان لجلب الهواء والضوء ولم يكن في فتحها ضرر ديني وكان شراؤه بعد البناء على هذه الكيفية بتلك المدة لا يجاب لذلك (اجاب)

١٢٦٩

١٠

نعم لا يجاب لذلك ان كان الامر ماهومذ كور والله تعالى اعلم (سئل) في أخوين يملكان بيتا بالارث عن والدهما اقتسماه وأخذ كل منهما نصيبه مستقلا به خاصة

ربيع الثاني

١٢٦٩

٢٢

بحدوده الشرعية فهل اذا أراد أحدهما أن يضع خشبا على حائط الآخر الخاصة به بغير اذنه ورضاه لا يجاب لذلك ويمنع من وضعها حيث لم يكن له حق الوضع (اجاب) نعم لا يجاب لذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في بيت مشترك بين رجلين اقتسماه

جمادى الاولى

١٢٦٩

١٣

قسمة افراز فو قعت الحدود بينهما ما لحاظ مشترك لكل منهما حق فيه فهل اذا أراد أحدهما أن يضع عليها خشبا ويحدث جناحا يضر بجدار البين من

١٢٦٩

٣٠

أحداه يمنع منه شرعا (اجاب) نعم يمنع الشرع من وضع ما ذكره على الحائط المشترك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك خربة بناها بيتا وفتح لها شبايبك

جمادى الثانية

١٢٦٩

٣

مطلّة على أرض جاره وله في مقابلها في الممكان المذكور شبايبك آخر بحيث لو سدت الشبايبك المطلّة على الجار لا يمنع الضوء والهواء بسبب وجود ما يقابلها من الشبايبك

في ذلك المكان فهل اذا أراد الجار أن يبنى حائطاً في أرضه وينشأ منها شبايبك ذلك البيت لا يمنع من ذلك والحال هذه حيث لم يترتب على ذلك ضرر ديني بمالك البيت

بسبب عدم منع الضوء والهواء لوجود الشبايبك المقابلة المذكورة (اجاب) نعم يكون

للجار المذكور التصرف في أرضه المملوكة له بالبناء على هذا الوجه حيث كان الواقع ماهومذ وطور والله تعالى اعلم (سئل) في شخصين أحدهما يملك سفلا والآخر يملك علوا

فأراد صاحب السفلى أن يضع جذوعا في ملك صاحب العلوى يفعل في سفله ما يترتب عليه ضرر لبناء الآخر على فنه صاحب العلوى من الامرين مع ما يترتب عليه من فريد

الضرر فهل يمكن صاحب العلوى من منعه (اجاب) ايمن لدى السفلى أحداث وضع جذوع في حائط رب العلوى بدون اذنه كانه لا يجب دث في سفله ما يضر بذي العلوى والله

تعالى اعلم (سئل) في طاحونة مشتركة بين رجلين مناصفة ولا أحد الشرعيين بيت ملاصق لها وبادارتها يحصل له الضرر البين فهل اذا تحقق الضرر البين بقول أهل الخبرة

يكون لرب البيت الشرع المذكور ابطالها من الادارة ولا يكون اشترى يكره منه ما اذا تحقق ما ذكر بالطريق الشرعي (اجاب) لكل من الشرعيين في الطاحونة المذكورة

١٢٦٩

٩

الانتفاع بما يخصه فيها وليس لاحدهما التمتع فيها بما يضر شريكه ضررا يئبنا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك طاحونة كاملة العدة والآلة تلقاها عن أبيه وأجداده جيلا بعد جيل وهي دائرة ويحجرها بيت خرب اشترى رجل اجنبي من مالكه وعمره واراد ابطال ادارة الطاحونة بدون مسوغ شرعي فهل والحال هذه لا يجب لذلك وليس للجار الحادث معارضة مالك الطاحونة بدون وجه شرعي ويبقى القديم على قدمه (اجاب) للمالك التمتع في ملكه اذ لم يضر بجارده ضررا يئبنا والامنع بلافق بين القديم والحادث على ما عليه عمل المتأخرين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك مكانا واسفل منه مكان لغيره فقدم المالك الاعلى فاراد ببناءه كما كان فطالب من صاحب المسكان الاسفل ان يبنيه ويتقن بناءه لاجل ان يركب عليه صاحب العلوي يضع عليه اخشابه كما كان فاجابه لذلك وامره ببنائه ودفع له مبلغا من ماله ليصرفه في عمارته وبنائه فيمنه وعمره صاحب الاعلى وصرف عليه المبلغ المذكور ووضع عليه اخشابه واحداث ركوبه فوقه حكم اصله وبني عليه مكانا كما كان وكل ذلك باطلا لا صاحب السفلى واذا جازته لذلك فهل اذا اراد صاحب السفلى ان يكلفه رفع ما بناه ويركب به فوق مكانه متعللا عليه بانه يرجع فيما اذن له به لا يجب لذلك بعد ثبوت الاذن منه بشهادة ابيته الشرعية (اجاب) نعم لا يجب لذلك والحال هذه وليس لذي السفلى منع رب العلوي من اعادة بنائه على الهيئة التي كان عليها فديما قبل انهدام ابناؤه حيث كان حق التعلل ثابتا له بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اراد احداث بئر وحوض معدليهما بجانب حائط جاره فهل اذا اخبرت اهل البئر بالحق الضرر من ذلك للجار المذکور ضررا يئبنا يمنع من الاحداث بجانب حائط جاره والحال هذه (اجاب) نعم يمنع من احداث ما ذكر ان تحقق الضرر بالبئر والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا له ككوب على دهليز بيت جاره فباعه بابه فهدمه المشتري وازيل الكوب المذکور وصار الدهليز طريقا للحجارة غير نافذة فهل لصاحب الكوب اعادة بنائه كما كان سابقا حيث لا ضرر في ذلك وليس للجار منعه واذا تعال بان المكان صار وقفا لا عبارة بتملكه لاسيما وقد صدر امر ببنائه وركوبه واعادته كما كان بموجب كشف من ديوان المدارس بذلك (اجاب) لذي العلوي اعادة علوه على الهيئة التي كان عليها وليس للجار منعه من ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له منزل وله جاره منزله مقابل لذلك المنزل يدينه ما طمر يني صغيرة اراد ذلك الجار ببناء منزله وفتح طاقات فيه تشرف على ساحة صاحب المنزل الاول فهل ليس للجار فتح طاقات وشبابيك تشرف على ساحة جاره المعدة لمجلوس النساء ويمنع من فتحها (اجاب) نعم يمنع الجار المذکور من فتح الشبابيك حيث كان يطلمع منها على من في ساحة جاره المعدة لمجلوس النساء على ما عليه الفتوى ولو يدينه ما طمر يني والله تعالى اعلم (سئل) في شخص اشترى دارا وادهدمها فنهضه بعض الجيران خوفا على املاكه ورفعوا امره

١٢٦٩

٩

١٢٦٩

١١

١٢٦٩

١٢

١٢٦٩

١٦

١٢٦٩

٢١

جمادى الثانية سنة

الى الحما كم فهو بل يسوغ له هدمها كلها ولا يلزمه المحافظة على ملك الجار حيث كان
 تصرفه في ملكه خاصة واذا طالب الجيران منه بقاء بعض الحوائط ليعتمد عليها بناء
 دورهم هل يجبر على ذلك واذا رضى وطالب ثمن الحائط الذي يبقيه ممن يتقاع به هل
 يجاب لذلك (اجاب) قال في صرة الفتاوى رجل هدم داره فهو - دم بذلك منزل جاره
 لا يضمن اه - وللسالك التصرف في ملكه اذا لم يضر بجاره ضررا يبيدنا ويبيع المالك الحائط
 لجاره او لغيره صحيح حيث صدر من المتعاقدين مستوفيا لشرائطه الشرعية والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا وله ركوب على دهليز جاره فباع رب الدهليز المذ كود
 بيته للوالى لبنائه رواقا للوقف لانتفاع الجارين به فهو - دم الدهليز وازيل الركوب
 والحائط التى كان عليها الركوب وصار الدهليز المذ كود طر يقاوا حدث المشترى
 حائطا للرواق بعيدة عن مكان الحائط التى كان عليها الركوب المذ كود فهل اذا اراد
 صاحب العلو الذى ازيل مكان ركوبه ان يضع اخشابا على حائط الرواق المستجدة
 البعية - لا يجاب لذلك شرعا (اجاب) نعم لا يجاب ذوالعلو لذلك والحال هذه وله تكليف
 ذى الدهليز السفلى لبنائه للتعلى عليه كما كان فان امتنع ذوالسفل من ذلك فلذى العلو
 ان يبنى السفلى باذن القاضى للتعلى عليه حيث لا مانع ويرجع على ذى السفلى بما اتفق
 والله تعالى اعلم (سئل) في جدار مشترك بين رجل وجماعة غائبين وللرجل حق
 الركوب عليه من قديم الزمان سقط الركوب وتهدم الجدار واراد اعادته كما كان فهل
 اذا كان ضرور ياله ولا يمكن قسمته ولا بناء لرق يركب عليه بناءه الا ببناء جميعه ورفع
 الامر في ذلك للقاضى واذا لم يبنائه من ماله ايرجع بما زاد عن حصته على الشركاء
 الغائبين وبني وصرف من ماله على هذا الوجه يصح اذن القاضى له ويكون له الرجوع
 بمصارفه في غيبة الجماعة المذ كورين (اجاب) قال في الخلاصة وفي البناء المشترك اذا
 كان أحدهما غائبا وهدم باذن القاضى أو هدم بغير اذنه لم يكن بنى باذن القاضى فهو
 بمنزلة اذن الشر يك لو كان حاضر او يرجع عليه بما اتفق لو حضر اه ومنه يعلم حكم
 هارة احد الشر يكين في البناء المشترك الذى لا يقبل القسمة عند غيبة شر يكه اذ هو
 موضوع عبارة الخلاصة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له طاحونة تحت منزل رجل
 وبادارتها يحصل للنزل ضرر بين فهل اذا ظهر وتحقق به الكشف على ذلك بما لا علاج
 اهل الخبرة الضرر الا بين يؤمر صاحب الطاحونة باطاله و رفع الضرر عن الجار المذ كود
 (اجاب) للسالك التصرف في ملكه بما لا يضر بجاره ضررا يبيدنا والا فلا على ما عليه
 العمل والله تعالى اعلم (سئل) في طاحونة صغيرة يضن عليها جار ليت صاحبها
 فقط ثم أصلها وجعلها الطحين الخيل وكراه البعض الطحانيين وصار يطحن عليها ليلا
 ونهارا وزاد الحال بالطحن حتى نشأ عن ذلك هدم داره ووقوفه على مسجده ملاصقة
 للطاحونة وصار الضرر بيها فهل يلزم صاحبها عاداتها كما كانت أولا لطحن الجار وما

١٢٦٩

٢١

١٢٦٩

٢٦

١٢٦٩

٢٨

شعبان

١٢٦٩

٧

تهدم وتلف بسبب الطاحونة التي زاد فيها كثرة العمل بالليل والنهار وجعلها الخيل
 بعدما كانت تدور بحمار واحد يضمه مالك الطاحونة ويمنع من ضرر جاره وإذا بناها
 كانت الطاحونة للخيول يحصل للبناء التالف وهو كذا يتكرر الحال فيه عطل الوقف
 (أجاب) قد صرح العلماء في كتب المذهب بأنه لا يمنع الشخص من تصرفه في ملكه إلا إذا
 كان الضرر بجاره ضررا ينافي بمنع من ذلك وعليه الفتوى بزيادة واختاره في العمادية
 وأفتى به فارتى الهداية وأفتى بذلك أيضا الشيخ الامام الاجل برهان الاثمة وبه يفتى كل في
 شرح الوهبانية لابن الشحنة وفي حواشي الاشباه ليبري زاده ما نصه له التصرف في ملكه
 وان ضرر جاره في ظاهر الرواية والذي استقر عليه رأي المتأخرين ان للانسان ان
 يتصرف في ملكه وان اضر بغيره ما لم يكن ضررا ينافي به وما يكون سببا للهدم وما يوهن
 البناء بسببه أو يخرج عن الانتفاع بالكلية وهو ما يمنع الحواجز الاصلية كسد الضوء بالكلية
 والفتوى عليه ومن ذلك يعلم منع الرجل المذكور من ادارة الطاحونة المذورة على الوجه
 المحدث حيث تحقق الضرر البين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك اما كن ويمنها فضاء
 فيه ساقية مملوكة له يسقى منها جنيته مملوكة له ايضا وبعض امكنته لها باب يتوصل
 منه الى الساقية المذورة ومدارها وهذا الباب في سكة غير نافذة مختصة بمالك
 الا ما كن المذورة ورجل آخر له بيت في هذه السكة وتلك الا ما كن مستأجرة لanas
 وفي بعض الاوقات يمر الساكنون بالاما كن المذورة على مدار الساقية حتى
 يتوصلون الى باب الجنيته ويخرجون منه بسبب فتح الباب المذورة يمر بعض الناس
 اجانب ليس لهم حق في تلك الجهة اصلا من هذا الباب ويمر على مدار الساقية المذورة
 حتى يتوصل الى باب الجنيته ويخرج منه من غير اذن المالك مع ان هذه السكة
 المتوصل منها الى الباب خاصة بصاحب الاما كن وبالرجل الآخر وليس لغيرهما
 ملك فيها فلاجل منع ضرر مرتب من المروور على مدار الساقية سدد المالك للاما كن
 الباب من داخل اما كنه حيث انه ملكه فهل لا يمنع من ذلك وليس للجانب
 المذكورين الذين ليس لهم حق المرور من هذه الجهة وليس لهم ملك فيها معارضته في ذلك
 سيما اضرر على احد في ذلك بل ابقاؤه فيه ضرر عليه ولم يجاسق بعض الناس في الساقية
 من المروور منها (أجاب) نعم ليس للجانب المذكورين والحال هذه معارضة المالك في
 ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في مكان سفله لنقص وعلوه لا يخرج اراد صاحب العلوان
 يحدث في مكانه مخالفة مع صاحب السفلى فهل اذا شهد أهل المعرفة انه لا يحدث ضرر
 للسفل من البنيان يمكن صاحب العلوان بناء ما اخبر أهل المعرفة انه لا يحدث منه ضرر
 للسفل (أجاب) يمنع صاحب سفلى عليه علوا لا يخرج من ان يتدفق سفله او ينقلب كوة
 بلارض الاخر هو - ذاعند أي حنيقة وهو القياس وقال لاكل فعل ما لا يضر فال البدر
 العيني وعلى هذا الخلاف اذا اراد صاحب العلوان يبنى على العلوشين أو بيتا أو يضع

١٢٦٩

١٤

١٢٦٩

٢٥

رمضان

١٢٦٩

٩

عليه جـذو طأ أو يحدث كنيفا اه وفي حراشي الدر عن المجرى المختار لا فتوى
انه ان اضر بالسفل يمنع وان لم يضر لا يمنع اه وافاد اعطاء قوله - ما لانه استحسن والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك قطعة ارض ويجوارها مكان لا تحوله باب من
جهة اخرى ففتح رب المكان بابا للاستطراق في الارض المملوكة لغيره الخاصة بذلك
الغير بدون اذنه فهل ليس له ذلك ويؤمر بسد الباب الذي فتح للاستطراق وليس
لمالك المكان المذ كورا اخرج جناح في عـ لو يمكنه خارج ذلك الجناح في الارض
المملوكة لغيره ويمنع من ذلك لاضراره بمالك الارض (اجاب) نعم ليس لرب المكان
المذ كورا احداث باب للاستطراق والمرور في ملكه غيره اذ لم يثبت ان له حق المرور فيه
بالوجه الشرعي ويمنع من ذلك والحال هـ ذه وصرحوا بعدم جواز التصرف في الطريق
الغير النافذ باخراج ميزاب وعمره ولو بدون اذن اهله اضرام لالانه كالمالك الخاص بهـ م
فيث كانت تلك الارض مملوكة لغير مالك ذلك المكان لا يكون له اخراج الجناح فيها
ولا التعلل عليها بدون اذن مالكها بالاولى والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة ميت يملكون
مكانا تبناه ظاهر وكالة باهمان طريق اخرى غير التي بها المكان ومستاجر للوكالة رجل
من المساكين لهامن مدة سنين فالمستاجر الآن للوكالة المذ كورة اسكن فيها جماعة من
الانراك فخرقوا ونقبوا حائط ظاهر الوكالة المذ كورة يخرج من بالمكان المذ كور ويضر
ضررا ينافع ان اصل حائط الوكالة لم يكن بها شـ باييك مطلعا لا قديما ولا حادثا فهل
يكون للورثة المساكين للمكان المذ كور منع المستاجر الواضع اليد عليها من ذلك
ويؤمر بسد النقب المذ كور والحال هذه حيث كان من ينظر من النقب المذ كور
يرى ساحة المكان المعدة لمجوس النساء وقضاء شؤونهن بداخل المكان خصوصا
الفتح بدون اذن المسالكين للوكالة (اجاب) لا يجوز للجماعة المذ كورين نقب حائط
الوكالة والحـ لهـ ذه بل لا يسوغ لملكها التفتيح حيث كان الامر ما هو مذ كور وكان
النقب معد للضل والله تعالى اعلم (سئل) في بئر مشتركة بين بيتين لكل منهما حق
الانتفاع بهامن قديم الزمان فهل اذا باع مالك احد البيتين بيته لاجنبي واودان يبنى
حائط حول البئر ويختص بها ويمنع اهل البيت الآخر من الانتفاع بها لا يجاب لذلك
حيث كان حق الانتفاع لهم فيها ثابتا من قديم الزمان (اجاب) ليس لاحد الشرى يمكن
في البئر المذ كورة منع الآخر من الانتفاع بها ويبقى القديم على ما عليه كان والله
تعالى اعلم (سئل) في بيت في محل منه طاقة مفتوحة في بيت يجواره لا يعلم الموجودون
في البيت المذ كور الا في وقت فتحها بسبب قدمها وتلك الطاقة معدة للضوء والهواء
لأنه نظر للجوار حيث هي باعلى المكان المذ كور والآن قد تعدى الجوار المذ كور
وسد الطاقة بغير اطلاع اصحابها فهل لهذا الرجل سد المفتوح من مدة قديمة اقلها بالنسبة
لمالك البيت الا زعمرون سنة فضلا عما سبق من الزمان قبل ذلك مع سكونه وعدم

١٢٦٩ ١٤

شوال

١٢٦٩

١٥

ذى القعدة

١٢٦٩

١٧

منازعة المدة التي عنها سدا المفتوح بورت ضرر في الحمل على اصحابه فينبذ يكون لهم منعه من سده بالوجه الشرعي حيث لا ضرر في فتحها (اجاب) ليس للرجل المذكور سدا الطاقة المفتوحة من قديم الزمان والحال ماذكروا فتفتح قهر ارضه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة واضحة يدها على جنيته مغروس في الشجر وبها ساقية مخصوصة لسقى تلك الجنيته اراد رجل مجاور لتلك الجنيته اجراء ماء الساقية من وسط الجنيته ليتوصل بذلك لسقى ارضه بدون اذن المرأة ورضاها فهل لا يجب لذلك ويكون للمرأة المذكورة منعه من ذلك ولا تجبر على تركه من ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) نعم لا يجب لذلك ان كان الواقع ما هو مذكور بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا له جار ملاصق اراد ذلك الجار ان يحدث طاحونة بجانبه ومن المعلوم ان الضرر متحقق بتلك الطاحونة فهل لذلك الجار ان يمنعه من الادارة لتحقيق الضرر البين (اجاب) لا سالك التصرف في ملكه اذ لم يضر بجواره ضرر راين على ما عليه العمل فاذا تحقق الضرر البين من ادارة الطاحونة المذكورة يمنع الجار الذي احدهما من ادارتها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له منزل بجواره منزل رجل آخر تعدى ذلك الجار على ارض منزل جاره في عييته وبنى فيها حائطين وركب فوقهما مكانا لمحمته بمنزله فهل ليس له ذلك مادام محققا ان هذه الارض ملكا لغيره وهل يسلم له في الخروج على هوائها فوق البناء فيها والركوب عليها (اجاب) ليس للجار المذكور الاستيلاء على ارض جاره ولا البناء فيها ولا الخروج المذكور بغير وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى مكانا في ربيع واحد فحدث فوقه دورا وادان يضح اخشابا فوق حائط جاره الخاص به بدون اذنه ورضاه فهل لا يجب لذلك ولجاره منعه شرطا والحال هذه (اجاب) ليس للجار وضع جذوعه على جدار جاره الخاص به بدون اذنه وللجار منعه من ذلك حيث لا حق له فيه والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة يملكون بيتا بالميراث عن اصولهم من نحو سبعين سنة وزيادة له بابان كل منهما في حارة نافذة احدهما مفتوح والثاني مغلق باع الورثة البيت لرجل اجني قاضي رجل من المشاهدين للتصرف فيه على المشتري بان له حق المرور من البابين قائلا انا كنا نسمع انه كان هنا شارع مرور للناس بين البابين قبل بناء البيت فانكر المشتري دعواه مع اعترافه بانه لم يسبق له ولا غيره من ادخل الحارة مرور في هذه المدة المذكورة فهل لا يجب لذلك ولا عبرة بدعواه المذكورة ويمنع من منازعة المشتري فيما اشترى به بدون وجه شرعي (اجاب) نعم لا عبرة بدعوى المدعي المذكور اذا كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا بجواره بيت لرجل آخر احدث فيه قصبة لكي ينفذ بجواره جاره فهل اذا ضرر الجار منه ضررا ينافي بمنع منه لان الضرر يزال (اجاب) لا سالك ان يتصرف في ملكه بما شاء اذ لم يضر بجاره ضررا ينافي فان تحقق ضرر بين منع والا فلا

سنة
١٢٦٩

ي القعدة
٢٢

١٢٦٩

٢٥

١٢٦٩

٣٠

١٢٦٩

ذى الحجة
٢٦

١٢٦٩

٢٩

محرم

١٢٧٠

١٦

١٢٧٠

١٩

والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتا وآخر يملك بيتا مقابله فاحدث الاتخاف فوق
 بيته مكانا وفتح فيه طاقات للنظر تشرف على ساحة النساء من البيت المقابل له ويترتب
 على ذلك الاطلاع على عورات صاحب البيت المذكور ونسائه ويلزم من ذلك الفتح
 ضرر بغير الجار المذكور فهل اذا تحقق ذلك بالوجه الشرعي يؤمر القاطن بسدها ومنع
 الضرر والحوال هذه (اجاب) اجاب مولانا خير الدين عن فتح كوة في ملكه وله جار
 مقابل له وبينهما مشارع يمر فيها الخواص والعام بقوله هذه المسئلة مسئلة فتح الكوة
 وظاهر الرواية فيها ان الجار لا يمنع منه الا انه تصرف في ملكه ولم يتلف ملك غيره لسكن
 صرح في المضمرات شرح القدرى ان الفتوى ان الكوة ان كانت للنظر والساحة
 موضع النساء فالضرر ظاهر ويمنع من فتحها للضرر الظاهر وظاهر الرواية هو القياس وما
 عليه الفتوى استحسان اه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له حائط مائل وآيل الى
 السقوط وشكت منه جيرانه ونهبوا عليه برفعه واشهدوا عليه بيته بانه ان اقلاف لهم
 شيئا يكون ضامنا فهل اذا اهل وتراخي عن اعادته واصلاحه حتى وقع على بيوت
 الجيران واتلفها يكون ضامنا ما اتلفه (اجاب) اذا مال حائط على دار انسان فطالب
 الحائط بانه ينفذه واشهد عليه بيته ضمن ربه ما تلف به من نفس او مال اذا لم ينقضه في مدة
 يتقدر على نقضه فيها حيث كان الحائط في ملكه من وقت الاشهاد الى وقت السقوط
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أحدث طاحونة وفريزة الصقة بجار له وله ركوب على
 حائط جاره بفسحة كشف سماوية أحدث فيها حياجا بعد ان كان في جهة بعيدة عن
 الجار وتحقق الضرر البين للجار بما ذكر فهل والحال هذه يمنع الجار من احداث ما يضر
 بجاره (اجاب) للثالث ان يتصرف في ملكه بما شاء الا اذا أضر بجاره ضررا ينافي
 بحقه في الضرر البين ومنع والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى مكانا خربا وجعل
 فيه بعض طاقات تجلب له الهواء والنور وله جار يريد تسكينه بسدها فهل اذا لم يكن فيها
 ضرر للجار المذكور لا يؤمر بسدها لاسيما وينسوه بين الجار مسافة طويلة لا يمكن
 الاشراف على شئ من بيت جاره (اجاب) للثالث ان يتصرف في ملكه الا اذا أضر بجاره
 ضررا ينافي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتا بهيئته التي هو عليها الآن من
 نحو خمس وعشر بنسنة وبعضه راكب على حاصيل بدار جاره فاراد الجار المذكور
 ان يكافئه برفع ركوبه عن حاصله فهل لا يجاب لذلك والحال ان له حق الركوب على
 ذلك ولا ضرر بصاحب السفل (اجاب) نعم لا يجاب صاحب السفل لمسا طلب والحال
 هذه وحسد القديم ما لا يعرفه الاقران الا كذلك والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة
 ورثوا دارا كبيرة عن ابيهم فاقسموها وجعلوا دورا وجعلوا دهايزها ممررا للجميع
 لم يشركهم فيه غيرهم في درب غير ذق فاشترى رجل قطعة دار في ظهرها بجوار الدهايز
 وبها من درب آخر فبناها المشتري وفتح لها بابا من الدهايز بغير اذن اصحابه المختصين به
 فهل يكون لهم منه اذا ضرر دوابه ويؤمر بسد الباب الذي احداثه بغير حق (اجاب)

١٢٧٠

٢٠

صفر

١٢٧٠

٢

١٢٧٠

٦

١٢٧٠

٢٥

ربيع الاول

١٢٧٠

٥

ربيع الثاني

١٢٧٠

٢٣

ليس لمن لاحقه في استطراق الدهليز الخاص بالجماعة المذكورين فتح باب من داره
فيه يدون اذن مالكه ويمنع من ذلك والله تعالى اعلم (سـ مثل) في طريق عامة لجميع
المسافرين يسلكون فيها بجوار مسجد فناء رجل وتعدى وبنى فيها منزلا وحوانيت وصار
حائط المسجد منتقيا به في المنزل المذكور مع سد البابيك التي فيها الجالية للنور في
المسجد المذكور فهل يجبر على هدم ما بيناه في الطريق المذكور وتعود الى حالتها
الاصلية (اجاب) اذ اني شخص في طريق العامة مكانا يكون لكل احد من اهل
الخصوصية ولو ذهبا منعها به. وما مطالبة بتقصه ورفعها بعد البناء سواء كان فيه ضرر
اولا هذا اذ اني انفسه بغير اذن الامام وان باذنه يجوز ولا ينتقض ان لم يضر بالعمامة فان
ضر لا يجوز قال في الفتاوى الخيرية نقلا عن جامع الفصولين اراد ان يحدث ظلة في طريق
العامة وهي لا تضر بالعمامة فالهيج من مذهب ابي حنيفة ان لكل من المسلمين حق
المنع والطرح اذا كان ذلك بغير اذن الامام قال محمد بن حنبل لا يمنع لا الطرح قال ابو يوسف
ليس له كالاهاه ونقلوا عن الصغار انه يلتفت الى خصوصية من يخافهم لولم يكن له مثل
ماله خاص فلوله مثله لا يلتفت اليه اذ لو اراد دفع الضرر عن العمامة بدا بنفسه فلما لم
يبدأ بنفسه علم انه متعنت والحاصل ان ظاهر الرواية المنع والرفع واعتبر بعض المتأخرين
قول الثاني لانه اسمع وارفق مع عدم الضرر وقال به يعتبر اه والله تعالى اعلم
(سـ مثل) في رجل اشترى دارا من آخر ويجوارها دار لرجل قاضي على المشتري بان
الحائط التي بين الدارين ملك له ومختصة به فتمسك في ذلك بان جذوعه عليها وبانه
احضر جماعة من اهل الخبرة كشفوا على الحائط وقالوا انهم لملك له ومختصة به والحال
ان المشتري عليها جذوعا كذلك من قديم واشتراها على هذه الصفة فهل حيث كان
لكل على الحائط جذوع من قديم قبل شراء هذه الدار يقضى بها له ما سواه حيث
الحال ما هو مذكور ولا عبرة بتسكيه يقول اهل الخبرة واذا اراد المشتري احداث بناء في
ملكه ولزم من ذلك سد بعض شبايك جاره يكون له ذلك حيث لم يلزم من ذلك منع
الضوء والهواء لمحصل ذلك من جهة اخرى وانما يلزم منه تقليل الضوء فقط (اجاب)
اذا كان لكل واحد من الرجلين المذكورين على الحائط جذوع ثلاثة فاكثر فهو
بينهم مالا سوا متواترهما في اصل العلة ولا عبرة بالكثر والقلة بعد ان تبلغ ثلاثا لان
الترجيح بالقوة لا بالكثر كما صرحوا به الا اذا كان لاحدهما اتصال تربيع بالحائط او
اقام بينة بان الحائط ملكه فيختص به اذا كانت الشهادة مقبولة بالطريق الشرعي
ولسالك ان يتصرف في ملكه بما يشاء ما لم يضر بجاره ضررا ينافي تحقق الضرر البين
منع والا فلا يمنع على ما اختاره المتأخرون وقدروا الضرر البين في سد الضوء بما يمنع
الكتابة قال في تنقيح المحامدية والظاهر ان ضوء الباب لا يعتبر لانه قد يضطر الى غلقه
ليرد ونحوه والله تعالى اعلم (سـ مثل) في رجل يملك علوا وباسفله ثلاث حوانيت احداها
ملك لاجنبي فتخرب العلو فاراد مالكه اعادته كما كان عليه او لا من قديم الزمان الى

١٢٧٠

٣٠

جادی الاولی

١٢٧٠

١٥

١٢٧٠

٢٧

الآن فهل والحال هذه يجب لذلك وايس لمالك السفل منه عن ذلك بدون وجه شرعى حيث لم يكن السفل مختاراً (اجاب) لصاحب العلو اعادته كما كان حيث كان موضوعاً بحق القرار من قديم الزمان والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتاً به شبابيك وطاقات معدة لجلب الهواء والضوء من قديم الزمان ويجواره قطعة ارض متسعة الفضاء اشترها رجل لينبئها ببيتا فحدث بها مراحيض وجاماً يجوارها طائفة البيت المذ كور تضر به ضرراً يداو بر يد أيضاً ان يحدث بها طائفة لولئك المراحيض والمحام بحيث تمنع جلب الهواء والضوء من المسكن بالسكينة فهل يؤمر المشتري المذ كور برفع ما أحدثه من المراحيض والمحام حيث كانت تضر ضرراً يبيناً بالمجارو يمنع أيضاً من احداث الحائط التى يترقب عليها سداً شبابيك الجار وطاقاته ومنع الضوء والهواء عنه حيث كانت الشبابيك والطاقات موجودة للبيت من قديم الزمان (اجاب) للمالك ان يتصرف في ملكه بما شاء الا اذا اضر بجاره ضرراً يبيناً فان تحقق الضرر البين منع والا فلا والبين ما يكون سبباً للهدم أو يوهن البناء أو يخرج عن الانتفاع بالسكينة وما يمنع الحوائج الاصلية كسد الضوء بالسكينة والله تعالى اعلم (سئل) في بيت بعض سفله داخل تحت علوية بجواره قدا وتهدد الملاك عصره بعد عصر من قديم الزمان ولا يعرف في الاعصار الماضية الابهة هذه الحالة التى هو عليها الآن فاراد رجل تلقى ملك البيت المذ كور عن ورثة ملاكه ابطال حق بعض البيت الآخر وادخله في بيته فهل يبقى القديم على قدمه ولا يجب لمساؤاد من غير برهان ولا قنوى (اجاب) اذا كان العلو المذ كور موضوعاً بحق القرار من قديم ولم يحدث ما فيه ضرر لصاحب السفل لا يكون له ابطال حق صاحب العلو بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أحدث طاحونة يطحن فيها العامة بالخيل ملاصقة للملك رجل آخر والحال ان الطاحونة المذ كورة حاصل بسبب ادارتها ضرر بين الملك ذلك الرجل فهل اذا ثبت بالوجه الشرعى الضرر البين للملك الرجل المذ كور يمنع مالكه من ادارتها حيث تحقق الضرر البين (اجاب) للمالك ان يتصرف في ملكه بما شاء الا اذا اضر بجاره ضرراً يبيناً وهو ما يوهن البناء أو يمنع الحوائج الاصلية فان تحقق الضرر البين من ادارة الطاحونة المذ كورة منع من ادارتها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتاً في عطفة ضيقة غير نافذة ولرجل آخر بيت مقابل له فحدث رب البيت الآخر شبابيك للنظر تشرف على ساحة النساء من البيت المقابل له ويترب على ذلك الاطلاع على عورات صاحب البيت المذ كور ونسائه ويلزم من ذلك الفتح ضرر بين الجار المقابل له فهل والحال هذه اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعى يؤمر فاتح الشبابيك المذ كورة بسدها ومنع الضرر عن جاره المقابل له (اجاب) نعم يؤمر فاتح الشبابيك المذ كورة بسدها اذا كان الواقع ما هو مسطور في السؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتاً من مدة خمس

جادى الثانية

١٢٧٠

٢٢

رجب

١٢٧٠

٢

١٢٧٠

٢١

١٢٧٠

٢٧

عشر من سنة وزيادة وفيه طاحونة وقد دأب من قديم الزمان ويجوارده بيت لرجل آخر
فباع مائة البيت بيته لرجل ويريد الآن مشترى البيت المذ كورابطال إدارة الطاحونة
المذ كورة قهلى لا يجاب لذلك حيث لا ضرر عليه في ذلك (أجاب) إذا لم يتحقق ضرر بين
من إدارة الطاحونة المذ كورة لا يكون للمشتري المذ كور المنع من ادارتها والله تعالى أعلم
(سئل) في طاحونة يجوارده منزل لرجل دائرة من قديم الزمان باع رب المنزل منزله لآخر ثم
بعدة أراد المشتري للمنزل منع رب الطاحونة من ادارتها والحال انه لا ضرر يحدث من
ادارة تلك الطاحونة بل ذلك من قبيل التعتق قاصدا بذلك الجوارح المنزل على بيعه له
فهل لا يجاب لذلك بغير وجه شرعى (أجاب) نعم لا يجاب لذلك ان كان الامر كذلك والله
تعالى اعلم (سئل) في زقاق غير نافذ لرجل دار يجوارده ولا باب لها فيه ولم يعلم فتح
باب لها فيه سابقا ثم الآن يريد صاحب الدار الجواردة للرب المذ كور ان يفتح لها بابا
فيه بغير اذن أهله متعللا بان الباب كان مفتوحا في الزمن السابق ولا بينة معه على ذلك
فهل والحال هذه يكون لهم منعه ولا يجوز له فتح باب من الزقاق المذ كور الا بالاذن
(أجاب) الطريق الغير النافذ ملك لاهله فليس لغيرهم فتح باب فيه من داره للمرور
بدون اذن من المالك حيث لم يثبت ارادته حق المرور في الطريق المذ كور والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل يدعى على جاره بان له حق الر كوب على حائطه وعلى أخشابه
ويريد أن يكلفه بنائها ووضع أخشاب عليها من ماله ويتقنها جديدا لاجل أن يبنى
فوق ذلك متعللا بأنه وجد حجة بذلك بيده مقطوعة الثبوت والمضى عليه ينكر ذلك
فهل لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعى ولا عبرة بالحجة المقطوعة الثبوت ولا
يلزمه اجابته والحال هذه (أجاب) من المعلوم انه لا يقضى لمذع مجرد دعواه بدون
اثباتها بطريق شرعى ولا يعول شرعا على صك مقطوع الثبوت والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل يملك وكالة عدل أو وسفلا وله يجواردها خيرة أراد بناءها والتعل على فوقها فأنعم
سكان الوكالة من ذلك متعللين بان لهم فيها خلوا وانتماعا فهل اذا لم يشدوا الاذن بالخلو
والانتفاع ليس لهم معارضة المالك في ذلك ولا عبرة بتعللهم المذ كور وللمالك أن
يتصرف في ملكه كيف يشاء سيما والبناء والتعل لم يكن فيه ضرر بينه وبين سكان الوكالة
المذ كور ين (أجاب) نعم ليس لهم منع المالك من البناء فيما يملكه ان كان الواقع
ما هو مسطور بالاستؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك طاحونة بالشراة
منذ ست وعشرين سنة ولرجل آخر منزل يملكه منذ تسع عشرة سنة والطاحونة
المذ كورة دائرة هذه المدة من غير منازعة وهي في ملك صاحبها والآن يريد الجار
المذ كورابطال لها ومنعها من الادارة تعنتا وعنادا مع ربها فهل اذا كان لا يحصل منها
ضرر بين يقرل أهل الخيرة لا يجاب لذلك ولا يكون له منعه من ادارتها ويبقى
القديم على قدمه (أجاب) نعم ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم

١٢٧٠

٢

شوال

١

١٢٧٠

١٢٧٠

٢٤

ذى القعدة

١٢٧٠

٢٢

ذى الحجة

١٢٧٠

٧

١٢٧٠

١٩

(سئل) في رجل بنى في دار له طبقة علوية وفتح لها كوات البعض منها مظل على شاطئ البحر والبعض مظل على الطريق العام النافذ فعارضه رجل من أهل محله متهماً باللبان الكوات التي تطل على الطريق العام النافذ فيحصل له منها ضرر بسبب الكشف على داره والمحال ان بين دار الباني ودار المعارض الطريق المرقوم وهناك دار لرجل آخر مشتملة على اسطحة وفي حجة سماوية يثرف عليها من تلك الكوات يعارض صاحبها ايضا فيفتح الكوات المذكورة فهل اذا كان الحال كذلك ليس للمعارضين المرقومين معارضة الباني ولا يؤمر بسد الكوات المذكورة (اجاب) اجاب العلامة خير الدين في نظير تلك الحادثة بان المفتي به هو المنع من الفتح اذا كانت الكوة للطل والساحة المشرف عليها للنساء وان كانت بخلاف ذلك فلا منع والله تعالى اعلم (سئل) في بيت علوه ملك لرجل وسفله وقف أهلي فمضرت في رجل نظرا واستحقاقا وهذا السفلى مشتمل على صهر يحق فاداد الموقوف عليه السفلى وهو النسا ظران يتصرف فيه بالسكنى فيه وملء الصهر يحق وفتح باب له كان قديما فهل اذا كان هذا التصرف لا يضر بصاحب العلو يجب لذلك أم لا وهل يجبر على اجارته لصاحب العلو أم لا وهل يمنع صاحب العلو من معارضته ومنعه أم لا (اجاب) المختار للفتوى ان لكل من صاحب السفلى والعلوان يتصرف في سفله وعلوه بما لا يضر بالآخر ضررا يندبنا وان تحقق الضرر واليهين منع ولا يجبر صاحب السفلى على اجارته لصاحب العلو كما لا يخفى والله تعالى اعلم (سئل) في ارض مملوكة لا ناس وكانت متخربة ووزال ما فيها من البناء والحيطان حتى صارت ساحة مكشوفة ومكثت على هذه الصورة مدة من الزمان فاحدث بعض الملاك المهاجرين لها بابا في محله يتوصل اليه من هذه الارض الخربة بدون اذن ملاكها ثم بعد ذلك بيعت هذه الارض فاشترها رجل من اصحابها بموجب حجة شرعية محصورة فيها حدود الارض من جهاتها الاربع وبنى فيها دارا فاقتضى على حديثها ومنع المرور منها بمقتضى ملكيته واستحقاقه شرعا وساعده الحاكم السياسي على ذلك ومكنه من ازالة الطريق منها من بعد الكشف وتحقيق تملكه لها من سنداته الشرعية وصدر له أمر من الحكومة بذلك وبعد برهة من الزمن ترفع ذلك الجمار الذي احدث الباب في محله مع ريب الدار يدعى ان محله كانت له طريق في ارض الدار مسلوكة يتوصل منها الى محله وانها قد سدت ويطلب من صاحب الدار هدم بنائه واباحة الطريق فيه بغير حق ولا وجه شرعي فهل لا يمكن من ذلك شرعا وهل يجوز لرب الارض التي صارت دارا ازالة الطريق منها ومنع المرور فيها وحيازة ملكه يتصرف فيه كيف شاء ويمنع المتعرض له في ذلك شرعا (اجاب) اذا كان فتح الباب من الجمار المذكور حادثا في ارض الغير ولم يثبت ان الجمار المذكور حق المرور من تلك الارض يمنع من معارضة المشتري لتلك الارض وليس له تسكينه بهدم بنائه لغير من أرضه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا

٧

١٢٧١

١٧

١٢٧١

٢٠

١٢٧١

وبه ثلاث طاقات من قديم الزمان موضوعة لجلب النور والهواء فأراد جاره أحداث بناء ملاصق للطاقات المذكورة وسدها بالسكينة فهل والحال هذه إذا كان في سدا الطاقات المذكورة ضرر وبين المالك البيت المذكور لا يكون للجار سدها ويبقى القديم على قدمه سيما وصاحب البيت لا يمكنه الاشراف على شئ من بيت جاره (اجاب) للجار المذكور ان يتصرف في ملكه بما يشاء الا اذا أضر بجاره ضرر رأينا كمنع الضوء عنه بالسكينة فان تحقق الضرر البين منع والا فلا يمنع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك مكانا وله باب بالشارع النافذ فأراد ان يبني على مكانه المذكور بناء فمعه الجار متعللا بأنه يدهم عليه الهواء من الجهة القبلية فهل اذا لم يسد عليه هواء ولا ضوء الا يمنع المالك من تهرقه بالبناء وغيره في ملكه واذا كان للجار المذكور سابطا مطل على ساحة نساء الجار يكون له منعه حيث كان بناؤه خارجا عن ملكه في هواء ساحة الدار (اجاب) لا رجل المذكور ان يتصرف في ملكه بما يشاء الا اذا أضر بجاره ضرر رأينا كمنع الضوء عنه بالسكينة فان تحقق الضرر البين منع والا فلا يمنع وليس لشخص ان يحدث على حائطه سابطا في هواء ملك غيره بدون اذنه بغير حق والله تعالى اعلم (سئل) في مالك بيت امامه رحبة ملك غيره وصاحب البيت لا يتروح ولا يستضيء الا منها فأراد التغيير يسع تلك الرحبة لآخر لئيبينها مع انه اذا بنىها منع الرشح والاضاءة عن صاحب البيت فهل اذا كان البناء فيمضى صاحب البيت ضرر رأينا يمنع من البناء فيهما منعا للضرر أو لا وهل اذا كان البيت والرحبة التي امامه في درب غير نافذ ومجرهما من السكة الغير النافذة يكون لصاحب البيت الاخذ بالشفعة حيث كانا شرعيين في حق المرور (اجاب) للمالك ان يتصرف في ملكه بما يشاء الا اذا أضر بجاره ضرر رأينا كسد الضوء بالسكينة لا يمنع الهواء فان تحقق الضرر البين منع والا فلا وتثبت الشفعة في العقار للشرى في نفسه المبيع ثم للشرى في حق المبيع كالطريق الخاص الغير النافذ ثم للجار الملاصق فاذا توفرت شرائط الشفعة للرجل المذكور قضى له بها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك طاحونة دائرية من قديم الزمان وباعها لهما ما كان قوياها المالك وجعلها بيتا مستقلا على حدته وفتح له بابا من الشارع وباع الطاحونة على حدتها لنفسه منذ سنتين بموجب حجة شرعية والآن باع البيت لامرأة وتريد تلك المرأة ابطال ادارة الطاحونة أو شراءها من مالكها بالجبر فهل لا تجاب لذلك ولا يجبر على بيعها ولا ابطالها حيث كان ملكه سابقا على ملكها ولم يحصل من ادارتها ضرر بين لبنائها اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) اذا تحقق الضرر البين من ادارة الطاحونة المذكورة لبيت المرأة المذكورة منع بهما من ادارتها وان لم يوجد ضرر بين من ذلك لا يمنع من ادارتها ولا يجبر مالكها على بيعها من المرأة المذكورة والله تعالى اعلم (سئل) في وكالة لعمولة لجماعة وعامها ربع مشتمل على بيوت علوية لملك آخر فصل خلل في

١٢٧١

٢٦

١٢٧١

٢٦

وبيع الثاني

١٢٧١

١٩

١٢٧١

١٩

1561

50

بأكية من البواكي التي على السقف الذي مر على بعض ملاك البيوت العلوية
فهل إذا بنى الباكية من بيته على ما أراد أن يرجع بقسط ما بناه على بقية ملاك البيوت
العلوية عملاً على ما هم به وردهم لا يجاب لذلك (اجاب) اذا انهدم السفل بلا صنع مالكه
لم يجبر على البناء لعدم التعدي ولدى العلوان ينبت ثم يرجع على صاحب السفل بما
اتفق ان يني باذنه أو اذن قاض والافقية قيمة البناء يوم بني هذا ماصر حوايه ولا وجه
لتصغير ملاك البيوت المذكورة والحال ما ذكر واقعته تعالى اعلم (سئل) في رجل
اشترى بيتاً ويجوار ذلك البيت حانوت ملك للغير مع تدبيره في بيع الحانوت فعمل رب البيت
على السالكين في الحانوت بأنه يحبسهم لضرره من فتح الحانوت لتلك الصنعة ومنعه من
دفعه ليعمل إذا لم يكن هناك دخل الصنعة المذكورة بضرر من البيت ولا به من البناء

176

RV

أعلم (سئل) في رجل يملك مائة من مالها صبعة أخرى كمن بئذ قضاه فوقع من حائط الجار
قطعة قليلة وحدها من غير تعدد عايم سامن مالها المصبعة فرفعه الجار على يد نائب

100

القاضي وادعى انه نقضها ولا يثبت له - في ذلك ثمانية عشر يوما وقع جميع حائط
الجار - يكون المجدار مخلولا فله - والحال هذه اذ لم يثبت على مالك المصبة التعدي على
هدم حائط الجار في الاول والثاني ما يثبت الشرعية لاعتباره مدعواه بدون وجه شرعي ولا

IRV I

7

ضممان على مالک المصبغة في ذلك (اجاب) اذا لم يثبت على مالک المصبغة تعدد على
حائط جاره بوجه شرعي لا ضمان عليه وفي تنقيح الحامدية عن البرازية هدم داره
فانهدم من ذلك بناء جاره لا يضمن انتهى والله تعالى اعلم (سئل) في زقاق غير نافذ
وبه دور متلاصقة وفي آخر الزقاق دور لمالك من داس الزقاق المذکور فارد رجل
منه دار في وسط الزقاق ان يبنى في مسلك طريق الدور التي في آخر الدرب فهل اذا كان

شعبان

IRVI

1.

يلزم من يناله ضيق الطريق على المسارة الذين في آخر الرقاق المذكور يمنع من ذلك ويهدم ما به حيث تضر من هو داخل من اهل الرقاق المذكور (أجاب) نعم ليس للرجل المذكور ذلك والحال ما ذكر حيث كان به - يراد من يهدم البناء الحادث على هذا الوجه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا بالزقاق يقيم ملاحقا للقهوة بغير علو ولبيت المذكور شيئا به قد عده مطالعة على تلك القهوة انهدمت القهوة المذورة فاردت ان يبنى بها

شوال

12v1

7

واحداث علو فوقها وسد الشبايك المذكورة وفي ذلك ضرر بين يمنع الهواء والضوء فهل
ليس لرب القهوة قبل ما يضر بجداره ضررا يئنا (اجاب) لا لا ان يتصرف في ملكه بما شاء
الا اذا ضر بجداره ضررا يئنا فان تحقق الضرر البين ومنه منع الضوء بالكلية منع والا فلا منع
والله اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا له طاقات وشبايك تجلب الهواء والنور مضلات على

ذی الحجة

1501

٢٥

طهر من وما حوله من قد يحيط الرمان احد من ما انهم ما يابوا اصبر يا حمار ضررا يابا اسباب
منع الهواء والنور وتحقق الضرر واليبس فعمل والحال هذه تمنع الجحارة من احدث ما ضر
يجارها (اجاب) لئلا يكثر الضرر في ما يابوا الا اذا ضرر بجار ضررا يابا ومنه منع

الضوء بالكلية فان تحقق الضرر بالبين منع والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في مكان علوك
لنقص انشاء وباعلاء جهة وبها شبك بحري مطال على الطريق مركب عليه حديد واذا
جاس في هذا الشباك شخص يطلع على سطح مكان بجواره ولا ينظر الى المكان المعد
لبس النساء ويريد الجار سد الشباك المذکور وتكليف صاحبه بذلك فهل لا يكون له
ذلك خصوصاً انه اذا بنى على سطحه حاجز لا يتاقي الاطـلاع على مكانه من الشباك
المذکور ولا يكلف صاحب الشباك بسده والحال هذه وهل اذا كان الطالب لذلك ليس
مال الكابل هو مستاجر لا تسمع دعواه على صاحب الشباك (اجاب) افادمو لا تاخير الدين ان
مسئلة فتح السكة ظاهرة الرواية فيها ان الجار لا يمنعها عنه الا انه تصرف في ملكه ولم
يتلف ملك غيره به لكن صرح في المضمرات شرح القـدوري ان الفتوى ان السكة
ان كانت للنظر والساحة موضع النساء فالضرر ظاهر ويمنع من فتحها للضرر الظاهر
وظاهر الرواية هو القياس وما عليه الفتوى استحسان انتهى فاذا لم يكن ما يشرف
عليه هذا الشباك من دار الجار ساحة للنساء لا يكون لملك الدار ولا مستاجرها
مطالبة صاحب الشباك بسده اذا الضرر حينئذ غير بين والله اعلم (سئل) في رجل
يملك بيتاً في عطفة ضيقة غير نافذة ومقابل البيت المذکور بيت لرجل آخر احدث
ماله فيه شبابيك مطلة على ساحة النساء ومحل جلوسهن في البيت المقابل له
فهل يكون على فاتح الشبايك المحدث المذکور سد حاجته كانت مطلة على ساحة
النساء ومحل جلوسهن وكان في ذلك ضرر بين (اجاب) اذا كانت الشبايك
المذكورة المحدث للطل والساحة المشرفة عليها تلك الشبايك معدة للنساء فالضرر
ظاهر ويمنع الجار من ذلك للضرر الظاهر على المفتي به كما صرح به علماءنا والا فلا والله
تعالى اعلم (سئل) في سكة غير نافذة بها باب يتوصل منه لمطهرة وكنف لمسجد ومجاورة بها
شبايك قد حجة للضوء والهواء فقام ناظر المسجد الا ان يريد ان يغير رسوم المطهرة المزبورة
ويريد احدث كنف ملاصقة للجدران جيرانها ويريد ضم السكة المزبورة للمطهرة
المزبورة من غير مسوغ شرعي ولا اذن من اصحاب الشبايك القديمة المشرفة على السكة
والجدران الملاصقة للمطهرة فهل ليس له ذلك الا باذنهم ويمنع من احدث الكنف وضم
السكة حيث كان الضرر بينا بسبب الانهيار والندوة للجدران ومنع الهواء والضوء
عن اصحاب الشبايك ويبقى القديم على قدمه (اجاب) نعم ليس لنا نظر ذلك لما فيه
من تغيير معالم الوصف كما أفتى به العلامة خير الدين الرملي وليس له ضم السكة المذكورة
الى مطهرة المسجد والحال ما ذكر في التنقيح قال أبو حنيفة في سكة غير نافذة ليس
لاصحابها ان يبيعوها وان اجتمعوا على ذلك ولا ان يفتسوها فيما بينهم لان الطريق
الاعظم اذا كثرت فيه الناس كان لهم ان يدخلوا هذه السكة حتى يخف الزحام عمادية
من الفصل الرابع والثلاثين وليس لهم ان يدخلوها في دورهم وانما لهم المرور فقط
بزازية من نوع في السكة الغير النافذة وفي نوادر هشام عن محمد السكاك التي ليس لها

١٢٧٢

٢٧

صفر

١٢٧٢

١٧

ربيع الاول

١٢٧٢

١٣

منفذ ليس لاحد من في تلك السكة ان يحفر فيها بئر الصب الماء وان اجتمعوا كلهم على ذلك ولا أن يدخلوها في دورهم وانما لهم ان يمرروا ويجلسوا عمادية من الفصل المذكور انتم في وقدر صرحوا بان التصرف اذا كان يضر بالجوار ضرر رأينا بان يكون سبب الوهن البناء ومنه منع الضوء بالسكينة لا يمكن الشخص منه للضرر البين والله تعالى أعلم (سئل) في عطفة غير نافذة أراد رجل من غير أهلها له باب في شارع نافذة أن يفتح بابا من يدون اذن أهلها فهو لاي سوغ له ذلك بدون اذنتهم ولهم منعه من ذلك منعاً كلياً (اجاب) ليس لمن له باب في السكة النافذة فتح باب لداره في سكة أخرى غير نافذة بدون اذن أهلها حيث كانت طويلة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له بيت فيه منظره مجاورة لمكان موقوف قد غيبرها مالها عن وضعتها واحداث فيها طاحونة للطحن الدائم و يترقب على ادارتها ضرر بين بالمكان المجاور لها ولا يمكن الاضرار عنه فهل اذا تحقق الضرر البين من ذلك يمنع المالك من ادا رتها مانع الضرر البين وان تعال المالك بان في بيت الوقف المذكور طاحونة من قديم الزمان ولم ينشأ منها ضرر ولا عبرة بمذا العمل اذا تحقق الضرر البين من ادارته طاحونة التي احداثها لاداعن الدائم دون القديمة (اجاب) نعم يمنع المالك المذكور من ادارة تلك الطاحونة اذا تحقق الضرر البين من ادارتها بالجوار والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في مكان متوسط بين سفلى وعلو مملوك لشخص وسفله مملوك لآخر وعلوه مملوك لثالث انهم دم الجميع فادام المالك السفلى أن يبنى سفله ويرفع ببناءهما كان عليه من قديم الزمان و ياخذ شيطان من حق مالك المكان المتوسط بحيث لا يبقى لمالك المكان المتوسط الا بقية حتى لو بنى ذوالعلو الا على علوه على ما كان عليه من مبداء ارتفاعه القديم لا يبقى له صاحب المكان المتوسط الا نحو من نصف ارتفاعه ويحصل له بذلك ضرر بين فهل ليس لصاحب السفلى ذلك وانما له ان يبنى سفله على ما كان عليه من القديم لاجل أن يتمكن كل منهم من اعادة بنائه على ما كان عليه والحال هذه ويبقى القديم على قدمه (اجاب) نعم ليس لذي السفلى أن يرفع ببناء سفله كما كان عليه من قديم الزمان والحال ما ذكر اذا اصل ابقاها ما كان على ما عليه كان وقال العلامة الخير الرملي صرح علماؤنا بأنه لو انهم السفلى فانهم دم العلولى على صاحب العلوى عمارته وله اذا بنى صاحب السفلى سفله أن يعيد علوه كما كان اه وقد صرحوا أيضا بان صاحب السفلى اذا امتنع من بناء سفله الذي انهم دم يقال لصاحب العلولى لك طريق الى حقل سوى أن يبنى السفلى بنفسك ان شئت حتى تبلغ موضع علوك ثم ابن علوك وامنع صاحب السفلى من الانتفاع ولك السكنى في علوك والسفلى كالرهن في يدك حتى يؤدي قيمة بناء السفلى وقال الخصاصى حتى يؤدي ما أنفق وقال المتأخرون ان بنى بامر القاضى أو بامر ذى السفلى يرجع بما أنفق وان بنى بغير امره يرجع بقيمة البناء وعليه القنوى وتعتبر القيمة يوم البناء لا يوم الرجوع كما في البزازية وقاضيان والله

١٢٧٢

١٤

ربيع الثاني

١٢٧٢

٤

١٢٧٢

١٢

تعالى أعلم (سئل) في عطقة غير نافذة بها بيوت الملا كها ولم جل بيت بابيه من غير العطقة في شارع نافذ وحائط بيته يشرف على أهل العطقة أراد صاحب البيت المذ كوراخراج حائطه في العطقة المذ كورة ويجعل فيها شبائيك تشرف على عورات أهل البيوت المذ كورة فهل إذا لزم من ذلك تضيق العطقة على المارين بها ولا يدخل أحد الا بالخبراف ومشقة وتضرر أهل العطقة بما أخذه من ذلك يؤمر برفعه والحال ما ذكر (أجاب) ليس لك البيت المذ كور ذلك والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى منزلا وبه طاقات وشبائيك بأعلاه أحدتها البائع قبل البيع وحصل من ذلك ضرر بين الجار فهل إذا تحقق الضرر البين يؤمر الجار المذ كور برفع ما أضر بجاره حيث أحدها البائع بالدار ولم تكن قديمة قبل ذلك وإذا تعال المشتري بأن البائع أحدتها قبل شرائه منه لاعتبره بتعاليه المذ كور إذا ثبت ما ذكر بالطريق الشرعي (أجاب) المصريح به في منسلة فصح الكوة أنها إذا كانت للضوء والهواء بان كانت باع على المكان لا يكون في ذلك ضرر بين الجار فلا يمنع منه وإن كانت للنظر والطل وما تشرف عليه ساحة النساء فالضرر بين ويمنع منها للضرر البين على ما اختاره المتأخرون ولا عبرة بالتعال المذ كور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مكانا وضع آخر جذوع بيته على حائط المكان المذ كور بغیر اذن واجازة من مالكة ولم يكن للواضع حق الوضع قديما فهل والحال هذه يؤمر الواضع برفع جذوعه حيث لم يرض مالك المكان بذلك سيما وفي وضع الجذوع ضرر لحائط المكان المذ كور (أجاب) نعم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حائطا وباعلاه ربع لا آخر ويجاوره من الجهتين أمكنة لرب الربع فحدث وبالحائط فيه مصبغة والحال أنهم لم تكن مصبغة قبل ذلك فحصل ضرر بين الحيطان الجار بسبب وضع المساء في الحوائط فهل إذا ثبت الضرر البين من هذا الأحداث بقول أهل الحنابلة يكره لرب الأمكنة منعه حيث كانت حادثة إذا تحقق ما ذكر بالطريق الشرعي (أجاب) لك أن يتصرف في ملكه بما شاء الا إذا أضر بجاره ضررا يبيننا وهو ما يكون سببا لهدم أو بوهن البناء أو يخرج عن الانتفاع بالكلية وما يمنع الخواج الأصلية فإن تحقق الضرر البين بالجار منع والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل بنى حائطا مشتركا بينه وبين جاره ورسمه بنقضة بدون إذن شريكه والشريك الذي بنى له عليه جذوع دون شريكه الآخر ففتح كوة حادثة في الحائط المذ كور وتشرف على عورات حریم الجار الشريك وتضرر به ضررا يبيننا فهل إذا ثبت حدوث الكوة المذ كورة وتحقق أن البناء بالنقضة المشرى ترك يكون الباني متطوعا ويؤمر بسد الكوة (أجاب) نعم يكون الشريك الباني متطوعا والحال ما ذكر وتسد الكوة المذ كورة التي أحدثت في الحائط المشترك والحال هذه وفي الحائطية من باب الحيطان والطرق وبجاري المساء من كتاب الصلح حائط بين رجلين أنهما سدا بينهما أحدهما عند غيبة الشريك قال أبو

١٨ ١٢٧٢

٢٨ ١٢٧٢

٢٩ ١٢٧٢

٣ جادى الثانية ١١٧٢

٢٥ ١٢٧٢

جداى الثانية ستة

١٢٧٢

٢٧

شعبان

١٢٧٢

١٥

رمضان

١٢٧٢

٢٤

محرم

١٢٧٢

القاسم رحمه الله ان يباه بنقض الحائط الاول يكون متبرعا ولا يكون له ان يمنع شريكه من الحمل عليه وان يباه بلبن أو خشب من قبل نفسه لم يكن لا شريك أن يحمل على الحائط حتى يقضى نصف قيمة الحائط انتهى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض من أصل داره فتح جاره شبا كاعليها من غير اذن مالك الأرض المذ كورة ثم بعد ذلك حوطها مالسها بالبناء وأراد بناء دار فيها يلزم من هذا البناء سد شباك جاره الحادث بغير اذن وللجار المذ كور شبايك أخر من غير جهة الأرض المذ كورة مضنية لداخل مكان الجار المذ كور فهل يكون لمالك الأرض البناء فيها وان لزم ماذا كره حيث لا مانع منه من البناء (أجاب) اذا لم يترتب على البناء المذ كور منع ضوم بالسكنية عن الجار المذ كور لا يمنع من التصرف في ملكه اذا المنع انما يكون اذا حصل من فعل الشخص ضرر بين الجار ومنه ماذا كروا الله تعالى أعلم (سئل) في رجل احدث في بيته طاحونة وكانت بعيدة عن جدار جاره فنقلها وقربها الجدار جاره ثم ان هذا الجار احدث له طاحونة ايضا في بيته وصار يطحن عليها طحين اهل بيته مدة والاثنان اراد جاره المتقدم عليه في احدث طاحونته ابطال طاحونة الآخر بدون وجه شرعى ويتعلل عليه بانها محدثة بعده وادارتها تشوش عليه فهل لا يجاب لذلك حيث لم يكن هناك ضرر (أجاب) لكل من الجارين ان يتصرف في ملكه بما لم يضر بجاره ضرر ايئالا بما يضر الضرر المذ كور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مكانا مقابل المكان رجل آخر وبالمكان الاول رواشن طبق مقابلة لشبايك المكان الآخر التي هي محلات النساء ومعدة الجلوسهن وبسبب كونها طبقا لا يحصل اطلاع من احد المكانين على عورات النساء التي بالآخر فالآن ازال صاحب المكان الاول تلك الرواشن الطبق واحدث شبايك للطل تشرف على ساحة النساء من المكان الآخر بحيث يطلع منها على النساء المجالسات والمساكن به حيث احدثها كشافا وتضرر من ذلك صاحب المكان الآخر ضررا يذوقه هل اذا تحقق ماذا كره يؤمر المحدث بازالة ما احدثه على هذا الوجه وسد تلك الشبايك او يعيدها على ما كانت عليه من القديم ابقاء للقديم على قدمه منعا للضرر البين (أجاب) نعم يؤمر بذلك ان كان الامر كذلك منعا للضرر البين وبمثلها اقتى العلامة خير الدين وغيره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك منزلا في عطفة احدث فيه مكانا واحدث فيه شبايك تشرف على ساحة النساء من بيت جاره فاود جاره المقابل له في الطريق الزامه بسد الشبايك المذ كورة لمنع الضرر المذ كور فهل اذا سدها الحدث المذ كور باخشاب ثابتة لا تفتح بحيث الواقف والمجالس عند الشبايك لا يرى المقابل له وبذلك يدفع الضرر المذ كور يجاب لذلك ولا يلزمه سدها بالطين (أجاب) المدا في هذا الامر على منع الضرر البين فاذا حصل المنع بما ذكر لا يكف المالك بشئ آخر اذا المالك له ان يتصرف في ملكه بما شاء من انواع

١٢٧٣

٢١

ربيع الاول

١٢٧٣

٦

١٢٧٣

١٢

١٢٧٣

٢٧

١٢٧٣

٢٧

جادي الاولى

١٢٧٣

١٧

التصرفات ما لم يترتب على تصرفه ضرر بين بجاره والله تعالى اعلم (سئل) في حائط
 مشترك بين اثنين له بكل منهما جذوع عليه من قديم الزمان سقطت جذوع احدهما
 ويريد اعادتها كما كانت عليه من القديم فهل اذا كان حق وضع الجذوع على الحائط
 المذكور ثابتا بالوجه الشرعي ليس لشر يكرهه من ذلك (اجاب) نعم ليس لشر يكرهه
 والحال ما ذكره بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا
 شجاع بيت آخر وبينهما شراع ففتح ذلك الرجل شبايبك تشرف على ساحة نساء البيت
 الاخر المذكور ومحل جلوسه فهل حيث كان الامر كما هو مسطور يؤثر ذلك الرجل
 بسبب ذلك الشبايبك حيث كانت حادثة لان في ذلك ضرر بالمالك البيت الاخر
 المذكور (اجاب) نعم يؤثر الرجل المذكور بسببها ان كانت لاطل وكان ما تشرف
 عليه ساحة النساء كما هو مذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين يملك كل منهما
 دارا ملاصقة لالخرى ولكل منهما باب اشترى احد الرجلين من الاخر محلين من داره
 على اتمها كذا ذراعا ولم يشترط المشتري على البائع عمرا من داره ولم تذكر حقوق المحلين
 المذكور بن ومراقةهما في عقد البيع بل باعه اذ رعا كذا كرهه ل اذا اراد المشتري ان
 يكون له عمر من دار البائع بدون وجه شرعي لا يجاب لذلك ويمنع من المرور من داره
 جبراسيما وفي المرور من دار البائع ضرر بين (اجاب) نعم لا يجاب لذلك والحال هذه
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك سفليين ملاصقين لبعضهما والاخر علويين احد
 السفليين فقط بنى صاحب العلويين وتعدى على السفلي الثاني الذي لم يكن له
 فيه حق التعلو وبني فوقه بناء بدون وجه شرعي حصل بسببه هدم السفلي المذكور
 فهل اذا تحقق بالوجه الشرعي هدم السفلي المذكور بسبب التعدى عليه ببناء صاحب
 العلوي المذكور يكون صاحب العلويين ملما تلغى بتعديده (اجاب) نعم يكون الباقي
 والحال ما ذكره من الملأ تلغى من سفلي الرجل المذكور بسبب ببناء عليه تعديا والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجلين يملك كل منهما مسقلا ملاصقا لسفل الاخر احدهما
 علوا فوقع سفله وجعل فيه شبايبك مطلة على سفل الاخر فهل اذا اراد الاخر احداث
 علو على سفله لم يكن به منع لاضواء المكايه ولم يكره في ذلك ضرر بين بجاره لا يمنع من
 ذلك حيث الحال ما ذكر (اجاب) نعم لا يمنع من ذلك حيث لم يترتب على ببناءه فيما
 يملكه ضرر بين بجاره كهدا الضوء بالسكينة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك
 مكانين في آخر عطفة غير نافذة ولكل من المكانين باب على حدته من قديم يخرج منه
 الى العطفة والمالك المكانين جارت تعدى عليه واخذ قطعة من العطفة المعدة لمرورهما
 سوية وبني فيها دليزا البيت خاصة سد على الجدار باب احدهما مكانين بدون وجه شرعي
 فهل والحال هذه لا يجاب لذلك ويحبر الجدار على فتح باب جاره كاصله ليعر منه الى الطريق
 حيث لم يكن الباب حادئا (اجاب) ليس للجدار ذلك والحال هذه بدون وجه شرعي والله

جادی الثانية سنة

تعالی اعلم (سـ) في رجل يملك ثمانية عشر قيراطا من زربية معلومة اجر حصته
 المذ كورة الشر يملكه فير ساجرة مع المومة مشاهرة ثم بعد مضي مدة الاجارة المذ كورة
 تركها المستاجر واراد المالك وضع يده على حصته المذ كورة فذعه الشريف الاخر من
 الدخول من باب الزربية المذ كورة وقال له افتح لك بابا غير هذا الباب المذ كور المعد
 للدخول والخروج منه من قديم الزمان فهل والمحال هذه ليعر له منعه من ذلك ولا يجبر
 على احدث باب آخر حيث كانت المحصة المذ كورة شائعة في الزربية المذ كورة ولم
 تقم بين الشر يملكين قسمة افراز للمالك الدخول والخروج من هذا الباب المذ كور
 (اجاب) نعم ليس له منعه والمحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سـ)
 في قطعة ارض بعضها حريم لمسجد وبعضها حريم بلدة اراد رجل ان يملكها ويبني فيها
 لنفسه مع الضرر لغيره بلا وجه شرعي فهل يمنع من ذلك حيث كانت حريم البلدة
 والمسجد ما لم يثبت انه يملكها بالطريق الشرعي (اجاب) يمنع الرجل المذ كور من تملكه
 حريم المسجد والبلدة والبناء فيه اذ هو حق العامة والمحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله
 تعالى اعلم (سـ) في رجل اخرج رؤسنا في هواه ملك جاره بغير اذنه وهو معد لمجلوس
 الرجال فهل والمحال هذه اصابه هواه مطالبة صاحب الروشن بابطاله حيث كان
 الروشن مطلا على ساحة النساء ومحل جلوسهن (اجاب) نعم للجار ذلك والمحال ما ذكر
 والله تعالى اعلم (سـ) في بستان لزبده طريقتان بستان بكر من قديم الزمان يريد بكر
 منع زيد من الطريق المذ كورة فهل اذا ثبت قدمها بالبينة الشرعية يمنع بكر من
 معارضته ويبقى القديم على قدمه (اجاب) اذا ثبت ان له حق المرور من بستان بكر
 بالوجه الشرعي لا يكون لبكر منعه منه ويبقى القديم على قدمه والله تعالى اعلم (سـ)
 في رجل يملك بئرا بالميراث من عه من قديم وهي يده ينتفع بها مدة نحو خمس سنين سنة بعد
 ان وضع عه يده عليها مدة نحو اربعين سنة من غير منازع له ولا لعنه فيها تلك المدة
 والآن حصل فيه اخال وهم ليعمرها فذعه رجل اجنبي له بيت قريب منها بالقوة
 والتعدى منه للابانة لاحق له فيها الاجل ابطاله وعدم الانتفاع بها فهل اذا كان الحق
 ثابتا فيها عن عه لا يجاب لذلك ولا عهبة ماله المذ كور يمنع من منازعته في ملكه
 بدون وجه شرعي (اجاب) ليس للاجنبي المذ كور منع المالك للبئر المذ كورة بطريق
 الارث عن عه من التصرف فيها والانتفاع بها والمحال ما ذكر حيث لا يترتب على تصرفه
 فيما يملكه ضرر دين بجاره والله تعالى اعلم (سـ) في رجل يملك بيتا احدث فيه
 طاحونة لطحن بيته ثم صيرها طاحونة لسرق تطحن للناس بالاجرة واستعملها بالخيول
 فحصل لبيت جاره الملاصق خال وضرب بين فهل اذا ثبت الضرر البين بالبينة الشرعية
 يكون له منعه من ادارتها اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) للمالك ان يتصرف
 في ما يملكه بما يشاء الا اذا ضر بجاره ضررا ينافي اذ تحقق الضرر البين من ادارة الطاحونة
 المذ كورة بالجاره منع والا فلا والله تعالى اعلم (سـ) في قرية لها شارع نافذ معد

١٢٧٣

٦

رجب

١٢٧٣

٢١

شعبان

١٢٧٣

٧

١٢٧٣

٢٧

محرم

١٢٧٤

١٩

ربيع الثاني

١٢٧٤

٧

ربيع الثاني سنة

١١ ١٢٧٤

لا ستطرق أهلها منه تعدى رجل من أهلها وبنى في أرض الشارع غير المملوكة له بناء
 لنفسه بدون إذن الامام وتضرر منه المارة في الشارع المذ كور فهل والحال هذه
 يكون للامام منعه من البناء في الشارع المذ كور ووقع بنائه حيث كان فيه ضرر بين
 المارين (اجاب) نعم بل لكل مـ لم أؤذى من أهل الخصوصية ذلك حيث أضر مالم
 يكن للطالب مثله على قول الصنفار فكونه مثله لا يمتنع له اذ لو أراد دفع الضرر عن
 العامة لبدا بنفسه فلما لم يبدأ بنفسه علم انه متعنت كما يستفاد من الخبرية والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل له بيت مملوك وهو مطل على جنينة مملوكة له أيضا مدود وبيع
 ذلك بوجيب حجة واصلق هذا البيت والجنينة بيت ملك لرجل آخر احدث به شبا كين
 مصابن على الجنينة المذ كورة فهل اذا اراد مالك الجنينة ان يبنى فيها او يترك لجاره
 نور اسماء او يا يكون له ذلك ولا يمنع من البناء في ملكه حيث لم يلزم منه الضرر على
 الجار المذ كور ولا يمنع بسبب ما يحسد منه من البناء في ملكه الضوء من صاحب
 الشبا كين أصـ لا ولا الهواء اذا اراد صاحب الشبا كين منعه من البناء في ملكه
 على هذا الوجه لا يجاب لذلك شرعا (اجاب) نعم لان لا ثالث الا تصرف في ملكه بما شاء
 الا اذا أضر بجاره ضررا يئنا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا متخرجا
 بالشراء ولرجل آخر يجانبه بيت فيه ثلاثة شبا بيتان مطلان على الخلاء لجلب
 الهواء والضوء وشباك آخر ملاصق لمحاظ مالك المذ كان المخرب ويريد بناء حائطة
 حكم قديمه وجاره يريد منعه من ذلك متعلا لانه يسـ د عليه الهواء والضوء والحال انه
 لا يترقب على بناء الحائط المذ كورة على حسب قديمه يمنع الهواء والضوء عن مكان جاره
 ولا ضرر في ذلك فهل يكون له البناء والتعلي بحائطة حكم قديمه ولا عبرة بما تعلل به الجار
 المذ كور حيث كان فتح الشباك المذ كور حاد او كان ياتي له الضوء والهواء من جهة
 أخرى (اجاب) نعم لما لا البيت المتخرب بنساؤه والتعلي في ملكه بما شاء حيث لم
 يترقب على ذلك ضرر بين بجاره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك مكانا علوا
 وبأسفله مكان مملوك لرجل اجنبي فانهدم المذ كان الاعلى مع الاسفل فطالب مالك الاعلى
 البناء من مالك المذ كان الاسفل فامتنع مالك الاسفل من البناء فهل والحال هذه اذا بنى
 مالك الاعلى الاسفل من ماله باذن القاضي ليرجع بمصروفه من ماله على مالك الاسفل
 يجاب لذلك (اجاب) لا يجبر واحد من صاحبي السفلى والعلو على بناء ما يستحقه وانما
 يقال لذى العلولىس لك طريق الى حقلك سوى ان تبنى السفلى بنفسك ان شئت حتى
 تباع موضع مملوك ثم ابن مملوك وامنع صاحب السفلى من الانتفاع ولك السكنى في
 مملوك والسفل كالرهن في يدك حتى يؤدي قيمة بناء السفلى وقال الخصاص حتى يؤدي
 ما انفق وقال المتأخرون ان بنى بامر القاضي يرجع بما انفق وان بنى بغير أمره يرجع بقيمة
 البناء وعائيه انفتوى ثم تعتبر قيمته وقت البناء لا وقت الرجوع وهو الصحيح والله

جادی الاولی

٢٤ ١٢٧٤

جادی الثانیة

٢٨ ١٢٧٤

تعالى أعلم (سئل) في رجل كان شيخاً ببلد تعدى على طريق نافذ في بلده وبنى طاحونة
 في وسطه في غير ملكه سد باب البناء المذکور غالب الطريق وبعض أبواب الدور فهل إذا
 كان حاصل من البناء ضرر بين المسارة ولاهل هذا الطريق يقر بغيره بالهدم ويفتح باب
 الدور التي سدها ببنائه ويبقى القديم على قدمه (اجاب) نعم يؤمر بإزالة البناء الذي
 أحدثه في الطريق المذکور حيث ترتب عليه الضرر المذکور والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل يملك مكاناً في عطية غير نافذة وبه شبايك مطلة على العطية من قديم الزمان
 انهدمت واجهته التي على العطية فاراد المالك إعادة الشبايك المذکور كما كانت
 عليه قديماً فنهج البحار المقابل له من ذلك فهل إذا كانت تلك الشبايك المذورة قديمة
 وكانت للضوء والهواء يكون له أعادتها كما كانت أولاً ويبقى القديم على قدمه (اجاب)
 إذا كانت تلك الشبايك للضوء والهواء كما هو مذکور لا للنظر والطل لا يكون للبحار
 منه من حيث لا ضرر ولا فرق في ذلك والحال هذه بين كونها قديمة أو واحدة والله
 تعالى أعلم (سئل) في زقاق غير نافذ وبه أما كن قليلة وبأخر الدرب منزل متباعداً في
 آخره عن أسوار المنازل التي بجواره وقدم المذکور فضاء يتفجع به كل من أراد
 المنازل فهل لأصاحب المنزل الذي بأخر الدرب الخروج يبايه إلى مساواة أبواب المنازل
 التي بجواره وأخذ الفضاء الذي قدام الأبواب الثلاثة في دهليزه وأخذ أسوار المنزلين
 اللذين بجواره في منزله أيضاً سيما ولهما كواش للأنضاء على منزل كل منهما أولاً يجوز
 الخروج حيث أن الفضاء مشترك بينهما فيقع به كل من المنازل المذورة وبداخل
 الأسوار المذورة كورة يحصل سدالكوات وعدم الأنضاء (اجاب) إذا كان الفضاء المذکور
 محققاً لاشتراك بينهما لا يكون لأحدهم الاختصاص به وأدخله في منزله على هذا الوجه
 والأصل المختص به ذلك المالم يترتب على البناء فيه ضرر بغيره والله تعالى أعلم
 (سئل) في ورثة يملكون حصة دائمة بالبركة عن أبيهم من قديم الزمان وهي بأيديهم
 أحدث البحار على حائط من حصن باريها ولا شركة للبحار المذورة فيه بناء من غير
 إذن إر باب الطاحونة المذورة حصل منه ضرر بين الحائط المذور والحال أنه لم يكن
 للبحار حق التعلو أو وضع الأخشاب عليه فهل إذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي يمنع البحار
 المذور من إضرار جاره إذا تحقق ما ذكر (اجاب) نعم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 له مدبغة تلتها بالارث عن والده ومكثت في يده مدة تسع وثلاثين سنة يتصرف فيها
 بدبغ الجلود وبنائه متهدم من الحيطان وعمرها والآن خربها النيل وقت حاله ولم يبق
 منها إلا الجدران في الحدود الأربعة فأراد بناءها فعرض له إنسان من أهل الدرب يدخل
 له من وراء الجدران وأراد منه متعلاً بأنشائها حريم طام والحال أن ذلك المتعرض مشاهد
 لذلك التصرف تلك المدة في تلك المدبغة فهل لا يسمع منه وإذا قلتم يسمع وأقام
 صاحبها بينة تشهد له بما ذكر من وضع يده تلك المدة أوثناً عن والده وتصرفاً يمنع

١٢

١٢٧٤

شعبان

•

١٢٧٤

شوال

٢٧

١٢٧٤

ذی القعدة

٣

١٢٧٤

المتعرض (اجاب) نعم يمنع المتعرض المذ كور اذا ثبت تصرف الوارث في تلك المذبغة
بما ذكر ووضع يده على تلك المذبغة مع مشاهدة المتعرض المذ كور من غير منازعة منه
مع التمسك من من الله تعالى اعلم (سئل) في رجل انفر من أبيه في معيشة وحده وبجوار
داره قطعة أرض خالية من البناء من براح البلد فبنى فيها دارا لنفسه من ماله باذن من
الحاكم والقاضي وعمد البلد والآن يريد رجل من أهل البلد منازعته وتكليفه قلع
بنيانه اغاظة منه والحال ان ذلك الرجل أحدث بناءا أيضا في الأرض المذ كورة قبله فهل
اذا كان البناء المذ كور باذن من الحاكم وكان لا يضر المارين ولم يضيق على أحد من
أهل البلد لا يجاب لذلك ولا يكلف الباني هدم بنيانه الذي أحدثه باذن الحاكم اذا تحقق
ما ذكر وما الحكم (اجاب) اذا أحدث شخص بناءا في طريق العامة جازا حداثته ان لم يضر
بأحد ولم يمنع منه ومع ذلك فلا كل أحد من أهل الخصوصية ولو لم يمنع من الاحداث
ابتداء ومطالبة بالرفع أى تنقض ما أحدثه بعد ذلك ما لم يكن في هذه الحالة باذن الامام
فإن أحدثه باذنه ولم يوجب ذلك تضيقا في الطريق او ضررا لأحد لا يكون لاحد منعه
ولا المطالبة بالنقض وقيل لا ينقض بخصوصية من له نظير المحدث لانه متعنت اذ لو أراد
منع الضرر لبدا بنفسه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا والجواره دارا وطاحونة
حديثة بعد وضع يد الجار المذ كور على داره مدة تزيد على خمس عشرة سنة فحصل من
الطاحونة لدار الجار المذ كور وهن وضرر بين فهل اذا ثبت الضرر للبين لدار الجار
المذ كور من الطاحونة بالبينة الشرعية يكون له ابطال المالك من الادارة وازالة الضرر اذا
تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) للمالك ان يتصرف في ملكه بما شاء الا اذا
أضر بجاره ضررا ينافي فان تحقق الضرر للبين من ادارة الطاحونة المذ كورة بجاره منع
من ادارتها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك مكانا وبه معدة تخرب غاب
مدة من السنين وقدم من سفره فوجد جاره بنى حائطا يجانب المعد وحدث بها شبايبك
فأراد صاحب المعد ان يبنيه على هيئته القديمة فنعاه الجار زاعما أنه يسد عليه
ما أحدثه من الشبايبك فهل لصاحب المعد أن يبنيه كما كان قديما وان لم يبنه على بنيانه
في ملكه سدا ما أحدثه ذلك الجار حيث لا يترتب على بنيانه منع ضوء ولا هوا (اجاب)
للمالك ان يتصرف في ملكه بما شاء الا اذا أضر بجاره ضررا ينافي حيث لم يتحقق من بناء
المعد المذ كور على ما كان عليه احداث ضرر بين بجاره لا يمنع منه والله تعالى اعلم
(سئل) في دارين لصق بعضهما كل منهما بملاك احدهما مرتفعة البناء عن الاخرى
ومفتوح باعلى حائط مكان من الدار المرتفعة شباك لجلب النور فقط للمكان المذ كور
لالتشويق والاطلاع لعدم امكانه ما له كونه قريبا من سقف المكان المذ كور
وتناول كلام من الدارين يد ملاك جديدة واستمر نحو المائة سنة ثم باع بعض ملاك
الدار المنخفضة التي يلصقها الرجل آخر سبعة قرار يط منها فأراد المثلث ترى المذ كور

سد الشباك المذ كور فهل والحال هذه لا يمكن من ذلك ولا يقضى له به حيث هو متعين
لأن نور من قديم الأزمان ولم يكن مستجد العمل وفي حائط ملائذى الدار المرتفعة
الخاصة به (اجاب) ليس للمشتري المذ كور سد الشباك المعدل لنور في دار جاره حيث
لا ضرر عليه منه غاية الأمر ان ملاك الدار المنخفضة اذا ارادوا البناء في دارهم وتروى
على ذلك منع النور الناشئ من الشباك المذ كور فان امتنع الضوء بالسكينة عن المكان
الذى به هذا الشباك يمنعون عن ذلك لما فيه من الضرر والبين بالجهل ساروان لم يمنع الضوء
على هذا الوجه فلا يمنع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك مكانا فيه طاقات من قديم
الزمان مطلة على شربة بمحلب الضوء والهواء فجاء رجل وتلك الخربة وبناها بيتا وسد
وراء الطاقات بحيث لا يدخل منها الضوء والهواء لذلك المكان وقد تلف المكان
ونقصت قيمته بسبب ذلك فهل والحال هذه يؤثر مالا لا يخر به شرعا بازالة ما بناه الذى
حدث به منع الضوء والهواء الواصلين الى ذلك المكان بالسكينة ويبقى القديم على قدمه
من وصول الضوء والهواء لذلك المكان (اجاب) للسالك ان يتصرف في ملكه بما شاء
الا اذا اضر بجاره ضررا يائنا على التفتى به فان تحقق الضرر بالبين من البناء المذ كور منع
والافلا والضرر بالبين من جملة أنواعه ما يمنع الحوائج الاصلية كسد الضوء بالسكينة عن
مكان الجار كما صرحوا به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك منزلا اراد رجل آخر ان
يحدث بجواره دائرة لدق الارزويستعمل ذلك بادارة الدواب فيها ويتربس على ذلك
ضرر بين بالمنزل المذ كور وغيره من المنازل المجاورة بحيث ينشأ من ادارتها وهن بناء
ذلك المنزل فهل اذا تحقق ذلك بالوجه الشرعى يمنع من يريد احدث الدائرة من ادارتها
على هذا الوجه (اجاب) للسالك ان يتصرف في ملكه بما شاء الا اذا اضر بجاره ضررا
بينافاذا تحقق الضرر بالبين بادارة الدائرة المذ كورة المنزل الجار كما هو مذ كور يمنع مالكاها
من ادارتها والافلا والله تعالى اعلم (سئل) في جارين بينهما شارع مسلولك رفع
احدهما بناء محذوا جعل فيه شبايبك يشرف منها على بيت جاره ومجالس النساء فيه
فاراد الاخر ان يكافه سد الشبايبك المذ كورة فهل له ذلك بحيث اذا امتنع من سدها
يجبره المحاكم الشرعى عليه (اجاب) اجاب بلامه فلا طين عن سؤال نظير هذا بقوله هذه
المسئلة مسئلة نصح الكورة وضاها الرواية فيها ان الجار لا يمنع عنه لانه تصرف في ملكه
ولم يتلف ملك غيره به لذكر صرح في المضمرة شرح القسودى ان الفتوى ان الكورة
ان كانت للنظر والساحة موضع النساء فالضرر ظاهر ويمنع من فتحها للضرر الظاهر
وظاهر الرواية هو القياس وما عليه الفتوى استحسان انتهى والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل يملك جنيضة علمها بيوت الملا كهاو بها شبايبك لاجل الهراء والنظر الى الجنيضة
المذ كورة اشترى رجل من اصحاب البيوت المذ كورة قطعة ارض من تلك الجنيضة
بكذا مائة وبيوت جاره وأدخلها في بيته وجعلها معدة لقرار النساء في بعض الاحيان
وبنى في القطعة المذ كورة حائطا وبعض منافع على بنة ملك الحائط لاجل منع من ينظر في

١٢٧٥

٢٥

١٢٧٥

٢٨

رمضان

١٢٧٥

١١

صفر

١٢٧٦

٧

نادى الاولى سنة

١٢٧٦

٢٨

جمادى الثانية

١٢٧٦

١٧

القطعة المذ كورة من شبابيك جاره حيث كانت قرار النساء في بعض الاحيان فذعه
 الجار من ذلك متعللا بان هذه الحائط تحول بينه وبين الجنية المذ كورة والحال انه لم
 يكن في بناء الحائط المذ كورة ضرر بين الجار المذ كورة فهل ليس للجار المذ كورة من
 ذلك ويكون له البناء في ملكه حيث لم يضر بجاره ضررا ينافي الجنية المذ كورة ليست
 ملكا للجار المذ كور (اجاب) لئلا ان يتصرف في ملكه بما شاء الا اذا اضر بجاره
 ضررا ينافي ان تحقق الضرر اليه بين منع والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له
 مكان ومجاره طاقات حادثة مطلية على صاحب المكان المذ كور جاره له ومضرة به
 ضررا ينافي فبنى صاحب المكان بناء في ملكه وسد الطاقات المذ كورة للضرر المذ كور
 وصار احداث طاقات أخرى من صاحب المكان المذ كور في الحائط الخاص به في ملكه
 وحصل للجار منها ضرر وأيضا بسبب اشرف الجار على محلات النساء والرجال وتضرر
 بذلك ضررا ينافي أقوى من الاول فهل يكون لصاحب المكان المذ كور التصرف
 بالبناء في ملكه بما شاء ومنع الضرر عنه وعن نسائه بسد الطاقات المذ كورة وليس للجار
 منعه من ذلك ولا معارضته بدون وجه شرعي حيث لم يترقب على بنائه بسد الطاقات
 ضرر بين الجار المذ كور (اجاب) لئلا ان يتصرف في ملكه بما شاء الا اذا اضر
 بجاره ضررا ينافي ان تحقق الضرر اليه بين منع والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) من رئيس
 مجلس الاحكام بما مضى عنه الاسـ متفهام مما سال عنه قاضي بندر السويس بما حصله
 ان رجلا يملك خربة مردومة بالتراب لها بابان قد يمان أحدهما بإشراع الحارة وثانيهما
 باقصى عطفة غير نافذة وكان بحائطها من جهة العطفة المذ كورة شرم استقر مالها
 يخرج ويدخل منه ثم استغنى عنه حين انكشف الباب من العطفة المذ كورة فصار
 يدخل ويخرج من باب الحارة المذ كورة ثم باع حصة من الخربة المذ كورة لرجل من أهل العطفة
 وأقرزله ذلك بالقسمة واستحق المشـ ترى الباب الاسفل فصار المالك الاول يدخل
 ويخرج من باب الحارة النافذة بعد أن بنى الخربة وجعلها دارا وقد مضى على ذلك
 مدة ثم باع حصة من داره لرجل أجنبي وأقرزها له بالقسمة واستحق المشـ ترى أيضا
 باب الحارة وبقيت بعد ذلك حصة من الدار محبوسة بين قسمتيها في جهة العطفة
 فأراد المالك الاصل أن يفتح له بابا من حائطه جهة العطفة ووضع الشرم لدخوله
 وخروجه منه كما كان أولا لكونه لم يمتد له فتح باب الامن هذه الجهة ومنعه من ذلك رجل
 من المستحقين في العطفة منه مكرأحق المرور له في ذلك فهل والحال هذه اذا أثبت الرجل
 المذ كور دعواه على الوجه المستطور أعلاه بالبينة العادلة وشهدت البينة بالثـ رم والباين
 وذ كرت انه كان يدخل ويخرج من الشرم أولا وسده ثم من الباب الاسفل منه وباعه
 ثم من باب الحارة مدة حتى باعه بلاز يادة منها على ذلك تقبل هذه الشهادة ويعمل بها
 شرعا ويثبت به المدعى حق المرور في العطفة المذ كورة ويكون ذلك باقيا له لوقت طلبه

وله أن يفتح بابا موضح الثرم لدخوله ونحو وجهه إذا ضرر وأنه يعرض ذلك على مفتي
المحاس أجاب بأنه بمراجعة ما عنده من المکتب لم يقف على ما يقيد قطع الحكم في هذه
المادة بدون استنباه وأحال بالاستفتاء عن ذلك من هذا الطرف (أجاب) إذا ثبت بالوجه
الشرعي أن المالك الخربة المذ كورة الذي باع المحصةتين منها حق المرور من أقصى
العطفة الغير النافذة قبل البيع ثم باع حصصا شائعة منها وأقرزها المشتري وجعل نصيبه
من جهة الباب القديم المذ كورة الذي هو من أقصى العطفة المذ كورة يكون له فتح باب
في حائط الخربة المذ كورة أعلى من الباب القديم في تلك العطفة ولا يمنع من ذلك بيعه
وقسمته المذ كوران ولا يبيع الجزء الثاني وأقرزه وتخصيص المشتري له بالجزء الذي
فيه الباب المتوصل منه إلى الشارع النافذ كما يستفاد مما ذكره فقد نقل في رد المحتار
على الدر المختار من مسائل شتى القضاء عن منية المفتي ما هو مريح في أن الشراكا في
الدار الواحدة لو اقتسموها بينهم يكون لكل منهم فتح باب وحده في العطفة الغير النافذة
ومثله في رياض التقاسمين فقلنا عن البرازية من كتاب المحيطان ثم قيده بأنه ينبغي
أن يكون ذلك إذا كانت الأبواب التي يراد فتحها فيما قبل الباب القديم كما هو موضوع
المسئلة المسؤل عنها الآن لا في أسفل منه إلا إذا جرى بنا على القول الآخر المصحح أيضا من
إطلاق جواز الفتح في الأعلى والأسفل فحينئذ لا يتقيد بذلك بل يكون جواز الفتح
عاما وذو عبارة تامة في منية المفتي من كتاب القسمة دار في سكة غير نافذة بين جماعة
اقتسموها وأراد كل منهم فتح باب وحده ليس لأهل السكة منهم قلت ينبغي تقييده بما
إذا أرادوا فتح الأبواب فيما قبل الباب القديم لا فيما بعده كما قدمناه آنفا عن الخربة
من التعويل على ما في المتن نعم على القول الثاني المصحح أيضا لا تفصيل اه المراد منه
ولاشك أنه بعد بيع المالك لتلك الخربة المحصة الأولى صارت الدار مشتركة بينهما
وبين المشتري ثم بالقسمة بعد ذلك يصدق عليهم أنهم ما هم يكن في الدار وانهما
اقتسماها فيكون لكل فتح الباب حسبما تقدم ذكره مطابقة للنص المذ كور ولا يمنع
من ذلك بيع المالك الأصلية المحصة الثانية وتأخير إرادة فتح الباب إلى السكة المذ كورة
إلى ما بعد بيع المحصة الثانية وأقرزها إلى المشتري الثاني لا يخرج حادثة السؤال عن
موضوع النص كما هو ظاهر والنص المذ كور أيضا مطلق يشمل ما إذا اختص أحد
الشريكين بالجزء الذي به لباب القديم وبالباب أيا كان هذا إلا أحد والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل يملك دارا بها حاصل علوه لا يخرج فإراد صاحب الحاصل أن يهدم حاصله
ويدخله في بعض أماره بكيفية أخرى ويكلف صاحب العلوه هدم علوه الذي
لا يخل فيه ليهتمكن من ذلك والمحال أنه إذا كان بالحاصل بعض خلل يمكن إصلاحه
بدون هدم العلوه على هيئته الأولى فهل والمحال هذه لا يجبر صاحب العلوه المذ كور على
هدم علوه الذي لا يخل فيه لانه نفي عن عرض صاحب الحاصل على هذا الوجه وإذا أراد

صاحب المحاصل اصابه لاه يصلي به هذه الكيفية التي لا ضرر فيها على صاحب العلو
 (اجاب) نعم لا يجبر صاحب العلو على هدم علوه والحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى
 اعلم (سئل) في طاحونة جارية في ملك شخص عن اصوله دائرة من مدة قديمة احد
 حيطانها مشترك بين صاحبه او بين رجل آخر له بحرية يجوار الطاحونة المذكورة
 خلف الحائط المذکور وليس هناك ضرر من اداة الطاحونة المذكورة لصاحب تلك
 الخربة ولا بالجار المشترك المذکور ثم الآن بعد اداة الطاحونة المذكورة من منذ
 اربعين سنة بالاضرر على احد بني صاحب الخربة المذكورة اما كن بخبرته واستعلى
 بفنائه فوق الجدار المذکور واخذ جانباً من هواء الطاحونة المذكورة ووضع جذوعاً
 فوق حيطان الطاحونة وبني فوقها اودعين قد ديامنه بلاذن من المالك المذکور من
 مدة قديمة فهل والحال هذه يؤمر بازالة ما احده فوق حيطان الطاحونة وهوائها
 تعد يا حيث لم يكن له حق التعلی فوق ذلك سیه ما وقیمة ما احده فوق ذلك اقل من
 قيمة ما احدث عليه وفيه ضرر على مالك الطاحونة (اجاب) نعم يؤمر بازالة ما احده
 على مالك صاحب الطاحونة تعدياً بغير حق والحال ما ذكر بالسؤال حيث لا مانع والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتاً وبه جناح خارج مطل على حوش جاره ولم يكن
 بالجناح المذکور شبایمك مطة على الحوش المذکور وذلك الجناح موضوع من قديم
 الزمان فتخرّب الجناح المذکور وخيف منه السقوط على الجار فآراد المالك هدمه
 واعادته كما كان اولاً منه الجار المذکور من اعادة الجناح فهل لا يجاب الجار المذکور
 لذلك وللمالك اعادة الجناح كما كان عليه اولاً حيث لم يكن في ذلك ضرر بين ويبقى
 القديم على قدمه واذا اراد ان يحدث في اعلى الجناح المذکور وقت بنائه مناور لاجل
 الضوء ولم يكن في وضعه اضرر بين الجار المذکور وجاب لذلك (اجاب) اذا كان
 الجناح المذکور موضوعاً بحق من قديم الزمان فتخرّب يكون للمالك اعادته كما كان
 وليس لجاره منعه من ذلك حيث لم يترتب على ما ذكر ضرر بين به اذا القديم يبقى على
 قدمه عند عدم الضرر واحداث طاقات تغير الطل بل لجلب الضوء في اعلى ملك المحدث
 لا يمنع عنه الا ضرر فيها والله تعالى اعلم (سئل) في طاحونة اعدت قديماً لطن من مؤنة
 صاحبها فقط دون غيره فاجرهما من صاحبها رجل طحان يطحن فيها بالاجرة لعموم الناس
 وصار المستاجر المذکور يديرها بالحنيل لئلا يهتار احدى ذلك الى ضرر والا ما كن
 التي يجوارها ضرر اذا فهل اذا تحقق الضرر يمنع صاحبها من اجارتها لمن يطحن فيها
 بالاجرة لعموم الناس (اجاب) للمالك ان يتصرف في ملكه بما شاء ولا يمكن ليس
 له احدث تصرف بضرر يجاره ضرراً بيننا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك منزلاً ظهره
 في حارة صغيرة قيم امكان اشتراء رجل وبنائه ودفع بناءه وحدث بمساكنه العلوية شبایمك
 تشرف على مساكن المحريم التي في المنزل الذي ظهره في تلك الحارة بحيث ان الجالس

سنة

شوال

١٢٧٧

١٤

ذى القعدة

١٢٧٧

٢

ربيع الاول

١٢٧٨

٣٠

ربيع الثاني

١٢٧٨

١٠

في تلك الشبايبك ينظر الى من بما كن المحريم من ذلك والى من بساحته ويكشفه كشفا تاما مع ان سد تلك الشبايبك وإبطالها لا يضر بمكان ذلك الانسان ولا يطل ضوءه وهواه ولم يكن بذلك المكان قبل هدمه شبايبك مشرفة على مساكن حريم ذلك الرجل فهل والحال هذه يلزم ذلك الانسان بسد تلك الشبايبك المشرفة على ساحة منزل ذلك الرجل ومساكن حريمه ويحجب على منع ضرره بحيث كان ضررا بيننا (اجاب) المصرح به ان الفتوى في احداث فتح الكوات التي للطل والنظر انما هي ان كانت تشرف على ساحة النساء من بيت الجار بحيث ينظر الجالس فيها الى من يكون بداخل محل النساء فالضرر في فتحها ظاهر ويمنع من ذلك للضرر الظاهر والافلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتنا وخربة يجوارده ولابيت شبايبك مطلة على الخربة المذكورة فبنى المسالك المذكورة والخربة بيتا آخر وسد شبايبك البيت الاول وبعد ذلك باع الرجل المذكور البيت من رجلين واحدا بعد واحد على هذه الحالة ومالك البيت الاول فتح شبايبك منه يطلع منها على مجلس النساء والجالس فيه ايطاع على عوراتهن وفي ذلك ضرر بين فهل اذا ثبت بالوجه الشرعي احداث الشبايبك المذكورة وكان في فتحها ضرر بين بالاطلاع على مجلس النساء وعوراتهن يؤمر بتسدها حيث لم يكن في سدّها منع الضوء وكانت معدة للطل والنظر (اجاب) ليس للجار احداث طاقات معدة للطل على مجلس النساء في دار جاره لان في ذلك ضرر رايها قاشها سيما مع عدم ترتب منع الضوء من دار القاطن بعدم فتحها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دار وله مكان باسفلها به شبايبك قديمة عالية لاجل الاستضاءة وله جار محاذ لهذا المكان واراد رفع بنائه فهل اذا كان يحصل لصاحب الدار ضرر بين مانع من الاستضاءة بالكلية يمنع الجار من رفع البناء المذكور (اجاب) لا لئلا ان يتصرف في ملكه بما شاء الا اذا اضر بجاره ضررا بينا ومنه منع الضوء بالكلية فان تحقق الضرر البين ومنع والافلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك منزلا اراد ان يحدث فيه طاحونة لاجل طحن وثقته عليها تدور احيانا غير مستمرة لاجل الضرورة فاراد جيرانه منعه من ذلك فكيف هل لا يسوغ لهم ذلك وله احداثها اذا لم يكن في ذلك ضرر بين لاحد من الجيران (اجاب) لا لئلا ان يتصرف في ملكه بما شاء الا اذا اضر بجاره ضررا بينا فان تحقق ضرر بين من التصرف المستطوع بالسؤال منع والافلا والله تعالى اعلم (سئل) في حائط مشترك بين رجلين احدهما له بئر يجانبها والحائط المذكور كورة هي حائط على البئر المذكور وورث عليها آلة الاستقاء وجذوع سقف البئر المختصة بمالكها وفوق الحائط ذراع حائط خاصة بصاحب البئر ثم ان احدا الرجلين طلب من صاحب البئر قطعة ارض من داره ليحتملها بداره هو فامتنع صاحب الارض من اعطائها له فقصد هدم الحائط المذكور وازالة الحائط ذراع الاستقاء وهو هدم حائط البئر وبناءها لنفسه ومنع صاحب البئر من وضع الحائط ذراع الاستقاء على الحائط

١٢٧٨

٢٥

المذ كورة مثل ما كانت قد بما وذلك من قننته وقصد به بسبب منعه من القطعة المذ كورة
وتعطل البئر المذ كورة طيلا كليا فهل يجبر الرجل المذ كورة على رد الجذوع وآلة
الاستقاء على الحائط المذ كورة كما كانت قديما حيث الحائط المذ كورة اصلها متركة
بينهم اولا (اجاب) اذا كانت الجذوع وآلة الاستقاء المذ كورة موضوعة من قديم
الزمان يحق على تلك الحائط وازالها الرجل المذ كورة تعديا بالضرورة يكون ضامنا
لما ألقاه ولم يصادتها كما كانت لا فرق بين كون الحائط الموضوعة عليها متركة
بينهم اولا وخاصة بمن هدمها وبناها حيث ثبت ان لرب الجذوع حق وضعها على تلك
الحائط ولا يمنع من ذلك هدمها وبناها فانها اذا كانت تلك الحائط مشتركة
وهدمها احدهما تعديا بالضرورة كما هو مذكور وبناها من ماله كما كانت برئ من
ضمان تلك الحائط بالنسبة له نصيب شريكه ولا يخرج عن كونها مشتركة بينهما من
ماله والحال ما ذكر كمالو كانت خاصة بالآخر غير الباقي قال في البزاية هدم جدار غيره
من التراب واعاده مثل ما كان برئ وان كان من الخشب واعاده كما كان فكذلك وان
بناه من جنس آخر لا يبرأ لانه متفاوت حتى لو علم ان الثاني اجود يبرأ والله تعالى
اعلم (سئل) في مالك دار يريد احداث طاحونة فيها الطحن مؤنة عياله وله جار غير ملاصق
وفاصل بينهم ماداد لا خير يدا البحار الغير الملاصق منعه من احداثها فهل ليس للجار ولو
ملاصقا المنع من طاحونه مؤنة البيت فقيره بالاولى وما ظاهرا الرواية القائل بالاطلاق
وما التفصيل الذي عليه الفتوى (اجاب) ليس للجار الغير الملاصق المنع من احداث تلك
الطاحونة قول واحد لعدم توهم الضرر بالسكينة بالنسبة اليه وما المنع بالنسبة للجار
الملاصق ففيه خلاف وتفصيل لانهم صرحوا في جنس هذه المسئلة ان ظاهرا الرواية انه
لا يمنع الشخص من تصرفه في خالص ملكه بما شاء ولو اضر بغيره ضررا يبين او هو القياس وبه
افتن طائفة والاستحسان انه لو اضر بغيره ضررا يبين او هو ما يكون سببا للهدم او يوهن
البناء أو يخرج عن الانتفاع بالسكينة وما يمنع الخواصج الاصلية كسد الضوء بالسكينة
يمنع منه وما لا فلا وهو الذي عليه غالب المشايخ من المتأخرين والمختار للفتوى والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل بنى بيته وجعل فيه شبايبك يطلع منها على حرم الجار
متعللا بان ذاعلى قديمه والحال ان الشبايبك القديمة كانت في العلو بحيث لا تجرح
حرم الجار فترك جاره النزاع واقام حائطا في منزله يدفع به الجرح الشبايبك بحيث ان
محل صاحب الشبايبك يكن فيه الكتابة والقراءة لبعده هذا الجدار عن شبايبك بنحو
ذراع فتعال صاحب الشبايبك بان محله قد نقص نوره ويريد هدم الجدار المذ كور
فهل لا يجاب لذلك ولا يهدم الجدار المذ كور الذي اقامه الجار لدفع الضرر البين عنه وهو
بحرمه بالشبايبك المذ كورة حيث لم يمنع عنه الضوء بالسكينة على الوجه المذ كور
(اجاب) اذا لم يترتب على اقامة الحائط المذ كور منع الضوء بالسكينة عن بيت الجار

جاءى الاولى

١٢٧٨

٢٣

جاءى الثانية

١٢٧٨

٦

رجب

سنة

لا يكون للجدار المذكور تكليف الباني في ما ذكره على الوجه المستطوره دم ما بناه حيث لم يترتب على بنائه ضرر بين بجاره سيما اذا كان بناؤه لدفع الضرر عن نفسه كما هو مذکور بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دار وبجاره دار اخرى لها سطح بحيث يشرف من يصعد على سطح ثلاث الدار على محلات النساء الكائنة في دار الرجل الاول اذ لم تكن ستره على السطح المذکور فالتخذ الجدار المذکور فوق سطحه غية حمامات واستمر يصعد على سطحه لاجل الغية المذكورة وبذا يطلع على محلات النساء من دار الجار فهل يمنع من صعوده على سطحه المترتب عليه ما ذكر الا ان يتخذ ستره على سطح داره ليجتنع بها الضرر البين المذکور (اجاب) نعم للرجل المذکور ومنع الجار من الصعود على سطح داره والحال هذه كما نقله في التنقيح عن المحامية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى قطعة ارض خالية من البناء وبنى فيها منزلا وجعل له شبائيك تشرف على محل حريم الجيران وعلى محل جلوسهن وفي ذلك ضرر فهل يمنع الجار من ذلك ويؤمر بسدها حيث كانت في الاسفل لافي الاعلى وكانت حادثة (اجاب) الفتوى في مسئلة يفتح الكوة انما اذا كانت للطل وهي تشرف على المحلات المعدة لجلوس النساء من بيت الجار فالضرر في احداثها يبرأ ويمنع من فتحها والحال هذه للضرر البين والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك منزلا يشتمل على ثلاث طبقات وفي كل طبقة من العلوية شبائيك تطل على منزل الجار من قديم الزمان وقطل على شبائيك الجار المقابلة لها بحيث عند فتحها يطلع الجالس من داخلها على من بداخل شبائيك الجار وكذا يحصل فظير ذلك عن يكون جالسا في شبائيك الجار الاخر فهدم الرجل المذکور منزله وبناه ثانيا ثلاث طبقات على ما كان عليه وفي اثناء بناء الطبقة العليا اراد بناء الشبائيك كما كانت الا انه يريد ان يجعلها نوحا يقال له شمسات مؤبدة لا يفتح لها درف وليس لها عصى يفتحها اضلاع الشمسات بل تستمر اضلاع الشمسات مفردة من اعلى الى اسفل بقصد جالب الضوء والهواء منها ولا ينظر من يكون داخلها الى من يكون خارجها ولا يترتب على وجودها بهذه الكيفية نظر محلات النساء في منزل الجار المقابل لها بخلاف الشبائيك القديمة فهل اذا كان عمل تلك الشبائيك بهذه الكيفية لا يكون للجار المقابل منع الرجل المذکور من ذلك حيث لا ضرر عليه والحال هذه ولا يمنع المسالك من تصرفه في ملكه بهذه الكيفية (اجاب) نعم لا يمنع من الجار المقابل منع الرجل المذکور من ذلك والحال ما ذكر في السؤال وللمسالك التصرف في ملكه بهذه الكيفية حيث لا ضرر بين بجاره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل احدث طاحونة بجوار مسجده واما كس موثوقة دايمة وهي تضربه وبما كنهه ضرر راينا ومع ذلك اخذ قطعة فيمن الوقف بلا اذن من فائزها فهل يمنع من ادارتها ويجوز بيعه الى نقض البناء (اجاب) للمسالك ان يتصرف في ملكه بما شاء ان لم يضر بغيره ضررا يبيناه وهو ما يوهن البناء في مثل

١٢٧٨

١٦

رمضان

١٢٧٨

٢٠

ذى القعدة

١٢٧٨

٢١

ذى الحجة

١٢٧٨

٢٠

هذه الحادثة فان تحقق ما ذكره من اذنه الطاحونة الهدنة على هذا الوجه والا فلا كما يؤمر برفع بنائه من ارض الوقف ان تحقق انه بنائه فيما يدون اذن الناظر الشرعى تعديا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دار بابها من درب وظهرها للدرب آخر غير نافذ وليس لها باب آخر من الدارب الغير النافذ من قديم فاراد صاحب الدار المذ كورفتح باب لداره من ظهرها في الدرب الغير النافذ ليرميه وليس له حق المرور من الدرب فهل يكون لبعض اهل الدرب المذ كور منعه من ذلك واذا فقه يكون لهم تسكيفة بسده (اجاب) نعم لهم منعه وتسكيفة بسده والمحال ما ذكره حيث لا حق له من التقديم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واولاد اخيه لهم قطعة ارض مشتركة بينهم آلهم بالميراث عن مورثهم فاراد اعم الاختصاص بها وبني فيها حائطان فزعه في ذلك اولاد الاخر ومنعه من ذلك ثم ان اعم هدم ما بناه من الحائط المذ كور وصالح اولاد اخيه على جزءه لم يوافقوا وحده بمحدوده وجعل بينهم وبينهم طر يقا مشتركة لهم وقسم الارض بينهم وبينه قسمة بتراضهم وبسده مدة اراد ان يغرس اشجارا في الطريق المذ كورة لنفسه خاصة وان ينقل الطريق في نصيب اولاد اخيه الذي خصهم بالقسمة والصالح بدون اذنهم ورضاهم فهل يعد تبوت الصلح والقسمة على الوجه المذ كور وانفراد كل باسقية حقه لا يجاب لذلك ويمنع من ذلك (اجاب) اذا كان الطريق الاول مشترك بين اعم واولاد اخيه لا يكون للعم الاختصاص به ولا ان يتخذ طريقا آخر في ملكهم الخاص بهم بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك طاحونة بجوارها بيت لا آخر له خرجة من اخشاب مركبة على بعض حائط الطاحونة من داخلها مبنى فرتها من القديم ثم بعد مدة احداث صاحب البيت وضع كوابيل بحائط الطاحونة لتقوية ركة وبه وسقفة وحفر بعض حائطها الرضع الاخشاب المذ كورة فيما يدون اذن من صاحبها ورضاه بل بواسطة اعماقه مع المتاجر للطاحونة وفي ذلك زيادة وهن بالطاحونة ونقل اعماقه هل اذا لم يكن وضع تلك الاخشاب بحق من القديم ولا باذن رب الحائط يكون له تسكيفة بازالتاوي ببقى القديم على قدمه كما كان بلا زيادة (اجاب) حيث كان كذلك من حصول الضرر لحائط الطاحونة من ذلك يؤمر بحداث وضع الاخشاب المذ كورة بازالتها من حائط جاره ويبقى القديم على قدمه والله تعالى اعلم (سئل) في سفل لرجل وعلو لا آخر اراد صاحب العلو جبر صاحب السفل على هدمه وبنائه ثانيا ايبنى عليه علوه فائدا عما كان في القديم فهل ليس له ذلك واذا هدم صاحب العلو علوه مع السفل بغير اذن من صاحبه يكون ضامنا حيث كان السفل سليما يمكن اعادة العلو عليه كما كان في القديم من غير زيادة (اجاب) لا يجبر صاحب السفل على هدمه والمحال هذه واذا هدم صاحب العلو سفل الاخر وهو سليم لا يخشى من بناء العلو فوقه كما كان يكون ضامنا لتعديبه على ملك الغير والله تعالى اعلم (سئل) في شخص يملك مكنيا بانيه قطعة ارض جارية في وقف اهلى وهى بهذه الحالة التى

١٢٧٩

٤

رمضان

١٢٧٩

١٦

ربيع الاول

١٢٨٠

٢٦

جاذى الاولى

١٢٨٠

٦

سنة

محرم

هي عليهم من قديم الزمان ولمالك المكان شبابيك مطلة على الارض المذ كورة
تشاج مالك المكان مع بعض جيرانه فذهب الجار الغير الملاصق للارض المذ كورة
واسماجر الارض من فاطرها كل سنة بخمسة قروش واذنه النساظر بالبناء فيها ليكون
ما يبنيه خلواله وقصد بذلك اضرار رب المكان وسد شبابيكه ومنع النور عنه كلياً في
بعض المساكن وضعف الضوء في بعض المساكن فهل اذا اراد البناء في الارض
المذ كورة وسد شبابيك المكان الملاصق لها لا يحجب لذلك ويجبر على عدم البناء
فيها اذا كان البناء يمنع رب المكان من الضوء ويضره بذلك ضرراً يئسا ولا (اجاب)
ليس لهذا الرجل احد احدث بناء يترتب عليه منع الضوء بالسكينة عن بعض اما كن
الجار المذ كور وله التصرف بمادون ذلك اذا التخص ليس له التصرف فيما يملك
تصرفا يضر بغيره ضرراً يئسا ومنع الضوء بالسكينة لا تقبله والله تعالى اعلم (سئل) في
دادين متقابلتين بينهما اوراق غير نافذة عرضة ذراعان احدث مالكا احدى الدارين بها
شبابيك مطلة على داخل محل نساء جاره والمحال ان الشبايك المحدثه لو سدت لاستغنى
بالنور من داخل فهل والمحال هذه يجبر محدث الشبايك المذ كورة على سدها لكونها
ضرراً على الجار (اجاب) صرح المخير الرملي في مثل هذه الحادثة بان ذلك من قبيل الضرر
البين فيمنع حيث كان محدثاً على هذا الوجه منعا للضرر البين على المقتضى به والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل اشترى قطعة ارض من مال كها خالية عن البناء بموجب حجة شرعية
وبنى فيها اما كن لنفسه سفلية وعلاوية وفتح بها شبابيك مطلة على الشارع السلطاني
ويقابل به بناء رجل آخر والشارع حائل بينهما فمنعه الرجل المذ كور عن فتح الشبايك
والمحال ان الشبايك ليست مطلة على محل النساء قط بل مطلة على جنبنة ومنظرة
للرجل فهل ليس له ذلك ويمكن الرجل المذ كور من فتح شبابيكه وليس لاحد منعه من
ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) ليس للرجل المقابل منع المساكن من فتح شبابيكه
المذ كورة التي لا يطلع منها على محلات النساء من البيت المقابل وكونها يطلع منها على
المنظرة والجنبنة الممددة لرجال لا يوجب منعه من فتحها والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل يملك ارضا ويجوارها ارض لا تحل يمكن اهلها ما تركا يدينها فيها الشجار تندات
اغصانها على ارض الجار واضرت بها فطالب صاحب الارض من رب الاشجار ان يقطع
اغصانها المتدلية على ارضه او يامر به بقطعها فاني فهل والمحال هذه للقاضي ان يامر
بتحريمها وتغريمها ببيع هوا ارض جاره ان امكن ذلك بذلك ولا يجبر على القطع ام كيف
الحكم (اجاب) نعم والمسئلة في العمادية ومثلها في الغصوين وعبارة باع ضيعة
ولابائع اشجار في ضيعة اخرى بحيث هذه الضيعة اغصانها متدلية في المبيعة فلم يشترى
ان ياخذ بقرية ببيع المبيعة من الاغصان المتدلية فيها وكذا الوورثها ويجنبها ضيعة كذلك
لانه كورثه فله تقرير بيع ضيعة من تلك الاغصان فكذا وارثه فيه وفي كتاب الصلح

١٢٨١

٢٣

ربيع الاول

١٩

١٢٨١

جمادى الثانية

١٩

١٢٨١

رمضان

٤

١٢٨١

خرج شعب نخلة الى جاره فلجأ قطعها لتفر يبع هو اثة قالوا هذاعلى وجهين فلو كان
تفر يبعه بشدا الشعب على النخلة أو تفر يبع بهضه بشد بهضه فله أن يؤاخذ ب
النخلة بالشد لا بالقطع فيما أمكن التفر يبعه وأما ما لا يمكن تفر يبعه الا بقطعه
قالوا لى ان يسـ تاذنر بها فية طع بنفسه أو ياذن له به ولو لى يرفع الى القضاة فيجب به
على القطع أفاده فى التنقيح وقد صرحوا باختلاف الرواية عن محمد فى المشترك اذا قسم
ووقعت شجرة فى نصيب أحد دهما وأغصانها مائة دية فى نصيب الآخر هل يجبر على
التحويل والقطع أولا وان الفتوى على عدم الجبر على شئ من ذلك لانه استحقها بأغصانها
فتترك على حالها والله تعالى اعلم (سئل) فيما اذا كان لشخصين داران مقابلان
لبعضهما وبينهما طريق فهدم أحدهما على ما بداره ولم يهدم والثاني هدم داره
وأعادها على أصلها فى الارتفاع غاية الأحرارها كانت دورين مرتفعين فجعلهما ثلاثة
بحيث صارت أرض الدور الثالث مساوية لأرضية الدور الثاني القديم وكان بالدور
الثاني شبايبك قديمة فجعل فى الدور الثالث شبايبك بدلهما مساوية للشبايبك الأولى
و بسبب عدم إعادة الجار المقابل بناء داره الأعلى صارت الشبايبك المذ كورة يطاع
منها على بعض محلات دار الجار المذ كورة لانها ليست محلات للفناء ومع ذلك لو بنى
الجار داره وأعادها أزاله من البناء العلوى لا يطاع من هذه الشبايبك على محلات
أصلها من تلك الدار فهل والحال هذه اذا أراد الجار المقابل المذ كورة منه من فتح هذه
الشبايبك التى هى بمساواة الشبايبك القديمة لا يجاب لذلك ولو فرض انها محدثة
بمعنى انه لم يكن قبل بمساواتها شبايبك قديمة وكان لا يطاع منها على ساحات القسام سيما
ولو بنى الجار المقابل علوه كما كان أوبعضه لا يوجد هذا الاطلاع كما ذكر أصلا (اجاب) نعم
ليس للجار المقابل منه من هذه الشبايبك والحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى اعلم
(سئل) فى رجل يملك دارا ملاصقة لمنزل آخر من الجهة الشرقية وتلك الدار حاطة مختصة
بها فهدم صاحب المنزل علوه وباع الباقي فأنشأه المشتري دارا وتعدى على حائط جاره
ونخرها ووضع عليها جذوعا ونخرها ايضا من جهة اخرى وجعل فيها بيت راحة بغير
اذن مالسكها وبغـ يراطلاعهـ وكان اذ ذلك مسافرا فلما حضر وعـ لم يذ لك عرض امره
للحكومة وبكشفت ارباب الخبرة ظهران هذه الحائط خاصة بالدار القديمة وانه ليس فيها
علامة وضع انشأ قديمة وان اتصلا بها باقى بناء الدار اتصال تبيع وانه ليس لصاحب
الدار المنشأة فيما حاق بوضع شئ فهل والحال هذه يلزم المنشئ المتعدى رفع جذوعه
وازالة بيت الراحة واصلاح الحائط كما كانت ويؤمر بذلك شرعا (اجاب) اذا ثبت
بالوجه الشرعى ان الجار الملاصق احدث وضع بعض جذوعه على حائط جاره المختصة
به بدون اذنه ولم يكن له حق فى الوضع وانه خرق بعض الحائط المذ كورة وحدث فيها
بيت راحة فعدى به يؤمر بازالة ما أحدثه على حائط الجار اذا لم تكن قيمة ما أحدثه

١٢٨١

٩

١٢٨١

٢٢

عليها كثر يضمن ما تلفه بخرق الحائط المذ كورة حيث لا مانع والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل اشترى لابنه البالغ نصف منزل صغير متخرب غير قابل للقسمه من
 مال نفسه تبرعا واحتاج الابن المذ كور باقي المنزل من ناظره مدة معلومة واذنه الناظر
 بالبناء على أن ما يبناء فيه يكون ملكه كاله يستحق به القرار قبني فيه بعض بناء قليل ثبت
 له به حق القرار في الوقف ثم اذن والده بان يتم بناء المنزل المذ كور على أن يكون البناء
 لوالده المذ كور فبنى الاب المذ كور المنزل لنفسه باجاره واخشابه ومؤنه وجب مع لوازمه
 المملوك كاله حسب اذن ابنه لبا نعه بذلك فهل اذا مات الابن المذ كور عن زوجته
 وابنيه واثبت الاب بناءه على هذا الوجه باذن ابنه له بذلك بالوجه الشرعي يكون جميع
 ما يبناء ملكه كاله حسب الاذن المذ كورام كيف (اجاب) نعم اذا ثبت الاب ما ذكر
 بالسؤال بالوجه الشرعي يحكم بان البناء المذ كور على الوجه المسمو ومالك لا لابنه فلا
 يكون تركه عنه والله تعالى اعلم (سئل) في شخص يملك قطعة ارض ويجاورها محل
 موقوف قبني مالك الارض جدارا يجاور محل الوقف حتى سقط حائط الوقف وبنى
 في ارضه اودة وفتح شبائيك على محل الوقف المذ كور فارد ناظر الوقف بناء محل
 الوقف واذا يبناء على الوجه الذي يريد الا أن قد سد شبائيك مالك الارض المجاورة له
 فهل اذا كان لمالك الارض في المحل الذي يبناء شبائيك من جهة اخرى ليس لمالك
 الارض منع الناظر المذ كور من بناء محل الوقف المذ كور وما المحكم (اجاب) اذا
 كان لمالك الارض ضوء لماله المذ كور من الشبائيك الاخرى بحيث لم يمنع الضوء عن
 محله ببناء الناظر مكان الوقف بالكلية لا يكون للمالك منعه ولو قل الضوء بالنسبة
 لما قبل ذلك ومع ذلك يمكن الكتابة والقراءة فيه مع غلق الباب والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل يملك قطعة ارض يريد بناءها مكانا وبالمسق تلك الارض منزل لرجل
 آخر فيه شبائيك مطلية على تلك الارض فارد ببناء المنزل ان يمنع صاحب الارض من
 البناء مفعلا بسد شبائيك منزله فهل لا يجازي ببناء المنزل لذلك حيث لا ضرر على الجار
 ولا يمنع الضوء بسد تلك الشبائيك عن هذه المحلات لوجود ضوء لها من جهة اخرى
 (اجاب) نعم لا يجازي مالك المنزل لمنع جاره من البناء في ملك نفسه اذا لم يترتب على ذلك
 البناء ضررين كسد الضوء بالكلية عن مكان الجار فاذا لم ينعدم الضوء عن محلات
 الجار بذلك البناء بل كان لها ضوء من جهة اخرى غير الابواب لا يكون له المنع من
 التصرف في خالص ملكه الا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له حصه في قطعة
 ارض مشتركة بينه وبين امرأة مجاورة لمنزله باعت المرأة نصيبها من الارض المذ كورة
 لا تحرم المشتري الذي اشترى من المرأة بنى لنفسه واحدا في الطاحونة بغير اذن
 الشرع وهو غائب وضيق عليه باب منزله واخذ منه جائدا وادخله في الطاحونة
 المذ كورة وكل ذلك والجار لمالك انصف الارض المذ كورة غائب فهل يؤمر برفع
 ما احده في ملك جاره الخاص به وكذلك اذا حصل له ضرر بين باحداث الطاحونة

١٢٨٢

١٦

ريش الثاني

١٢٨٢

٣

جداى الاولى

١٢٨٣

١٧

المذكورة يؤمر برفعها (اجاب) اذا بنى احد الشريكين فى الارض المشتركة بدون اذن
شريكه وطلب احدهما قسمتها تقسم فما يقع من البناء فى نصيب الباقي فهو له وما يقع
فى نصيب الآخر يؤمر بقلعه وكذا ما يثبت شرعا انه احده فى ملك شريكه الخاص به
بدون اذنه يؤمر بقلعه ايضا حيث لم تكن قيمة البناء اكثر من قيمة الارض الا ان
يتراضيا على ثلث ربح الارض البناء مستحق القام وتصرف الشخص فيما يملك مرخص
له فيه ما لم يضر بجاره ضررا يبينه الله تعالى اعلم (سئل) فى رجل اشترى دارا فى سكة
غير نافذة مشتملة على دورين وبعض دورها الداخلة عن دار المشتري ودون قديم خارج
على الطريق بحيث لا يعهد الا كذلك وليس فيه ضرر لاحد فنازع المشتري صاحب
الروشن المذكور وطلبه برفعه مع ان حق مرور المشتري فى هذه السكة من خارج هذا
البيت المشتمل على الروشن المذكور بابه على راس السكة فهل والحال هذه لا يجب لذلك
شرعا وهل اذا اراد المشتري المذكور احداث باب آخر داخل فى السكة عن باب داره
الاول او روشن او غير ذلك فى هذه السكة ليس له ذلك ويمنع شرعا عما احده هذا المنازع من
غير اذن المارين عليه من اهل هذه السكة الغير النافذة (اجاب) اذا كان الروشن
المذكور قديما لا يضر باحد لا يكون اشترى الدار من اهل هذه السكة المطالبة برفعه ويبقى
القديم على قدمه واما احداث المشتري بابا لداره اسفل من بابها القديم فى هذه السكة كما
هو المذكور فبالسؤال ففيه اختلافا فى التصحيح والفتوى والمتون على المنع وهو ظاهر
الرواية بخلاف ما لو احده على من الاول حيث لا يمنع واما احداث الروشن ونحوه من
المشتري فى هذه السكة فلم يكل من اهلها منه والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل
اشترى دارا بابها فى طريق غير نافذة متشعب من الطريق العام المسلوكة فسده وفتح
لبابا من داخل داره بابها فى الشارع العام المسلوكة المذكور وفى الشارع
المذكور زائفة مربعة اخرى من الجانب الآخر غير المتقدمة كره غير نافذة ايضا بل هى
مختصة بدار رجل اخرى فتعدي المشتري المذكور ويمنع لداره التى اشتراها بابا آخر فى
ثلث الزائفة المربعة المذكورة المختصة بالرجل الآخر التى هى حريم لباب داره يمر فيها
خاصة من قديم الزمان ولم يكن فيها باب آخر لغير داره فهل حيث كانت مربعة
لاستدارة لا يكون للرجل الذى بابه من عطفة اخرى فتح باب آخر فيها ويؤمر بسده
اذ لا حق له فى المرور منها (اجاب) ليس للمشتري المذكور فتح باب لداره من الزائفة
المربعة الغير النافذة التى لم يكن له باب فيها بل كان بابه من طريق آخر من جانب آخر
متشعب عن الطريق العام اذ لا حق له فى المرور فى المربعة المذكورة والحال هذه ويؤمر
بسده اذا فتحه بغير حق والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل له قطعة ارض ولها جاره
دار فاراد صاحب الارض ان يبنى فيها طاحونة فاستأذن جاره فاذن له بالبناء فبناها
وبنى حائطا بجانب دار جاره لئلا يضع عليها الجارية فغضب الجار متعلا بانها تضر داره
فهل والحال ما ذكر يمنع من المصارعة حيث لم يكن هناك ضرر خصوصا مع اذنه له

١٢٨٢

٢١

جمادى الثانية

١٢٨٢

١٦

سنة ١٢٨٢

٢٢

سنة ١٢٨٢

رجب

٢٠

١٢٨٢

شعبان

١٨

١٢٨٢

بالبنا (اجاب) اذا حصل ضرر بين الجار من ادارة الطاحونة المذ كورة منع صاحبها من ادارتها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في بيت في سكة غير نافذة باب في اول السكة اراد صاحبه ان يفتح بابا من داخل السكة فهل لا يمكن من ذلك واذا فتح بابا بدون رضا اهل السكة يؤمر بسده وليس له الامتناع من ذلك وهل اذا رضى بعض اهل السكة المذ كورة بفتح الباب ولم يرض الباقون لا يكفي ذلك بل لابد من رضا جميع اهل السكة ممن يتسه داخل عن بيت مريد الفتح وهل اذا رضى البعض يكون له الرجوع ام كيف (اجاب) اختلف الصحيح والافتاء في هذه المسئلة فاقضى بعضهم بان له فتح الباب اسفل من باب الاول ولا يتوقف على اذن احد من اهل السكة المذ كورة واقضى بعض بالمنع بدون اذن الكل وفي رياض المتقاسمين وتبقيج الحامدية والصحيح ان في هذه المسئلة اختلافا في الصحيح والفتوى ولكن المتون على المنع وهو ظاهر الرواية كما صرح به في جامع الفصولين فليكن المعول عليه ثم المفهوم من كلامهم بناء على ظاهر الرواية من المنع انه لابد من اذن الكل بفتح الباب المذ كورة وان الاذن بذلك من باب العارية فيكون لمن اذن الرجوع وذلك فيما يتوقف على اذن اهل السكة قال في رياض المتقاسمين اشترى دارا وبابها في الشارع وظهر الدار الى سكة غير نافذة ولما تری في هذه السكة دارا اخرى ايس للشترى ان يجعل للدار المشتراة طريقا في هذه السكة فان رضى بذلك جميع اهل السكة الا واحد فان لم يوافقوا له ذلك وان رضى الكل كان ذلك اعاره ولهم ان يرجعوا وكذلك لو رجع واحد منهم كان لهذا الواحد ان يمنعه عن ذلك انتهى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له حوانيت بناها جديدة ليس لها طاعة للوقاية من الشمس والمطر فاراد ان يجعل لها طاعة لذلك لا تضر بالمأرحتها لوها ولا بالطريق لبقاء اتساعها مع وجودها كما هو عادة اهل البلد من وضعهم الظلال امام حوانيتهم فتعرض له جماعة ممن لهم الظلال وارادوا منه فقال لا امتنع من وضع ظلتى حتى تزيلوا ظلالكم فاشتكى اصحاب الحوانيت الملك والوقف التي لها طلال لان الظلال اذا ازيلت تعطل مصلحة الحوانيت فاحرقا كم البلد ببقاء الظلال الموحدة ووضع هذه الظلال فوضعها صاحب الحوانيت المذ كورة بما رحما كم بالكييفية المذ كورة في الطريق المسلولك النافذ فاستمرت موضوعة مدة من الزمان والآن يتعرض لذلك الرجل الجماعة الذين تعرضوا له اولا يريدون ازالة ظلمته فهل والحال هذه لا يجابون لذلك ويمنعون من التعرض له فيما ذكر بدون وجه شرعى (اجاب) قال العلامة خير الدين نقلا عن البرازي انه وان احدث في طريق طاعة فلاكل احد الرفع والمنع اضرار لا وقال محمدان لم يضر بمنع ولا يرفع وقال الثاني وبه ينعى براذ لم يضر لا بمنع ولا يرفع وفي جامع الفصولين الصحيح من مذهب ابى حنيفة ان لكل من المسلمين حق المنع والطرح اذا كان ذلك بغير اذن الامام وقال محمد له حق المنع لا الطرح وقال

أبو يوسف ليس له كلاًهما انتهى وقتلوا عن الصغار انه انما يلتفت الى خصوصية من
يخاصم لولم يكن له مثل ما للخاصم ثم قال والحاصل ان ظاهر الرواية المنع والرفع واعتبر
بعض المتأخرين قول الثاني لانه اسمع وادفع مع عدم الضرر فقال وبه يعتد برأيه انتهى وهذا
كاه اذا كان الاحداث بغير اذن الامام او نائبه في ذلك املوا كان باذن من ذكر فليس لاحد
التعرض لزالة الظلة المذكورة اتفاقا حيث لا ضرر فيها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
احتكر قطعة أرض موقوفة من ناظرها بآجرة المثل وادفع الناظر بالبناء والعمارة على ان
يكور له حق القرار فبنى منزلا وفتح فيه شبائيك مطلة على باقى أرض الوقف التى فيها
بستان فهل يجوز له فتح الشبائيك المذكورة حيث لم يحصل فى ذلك ضرر ولا اطلاع على
محل النساء واذا اراد احد معارضته فى ذلك وتكليفه بسد الشبائيك المذكورة متعللا
بانتهاء دلة على بستان باقى الوقف يمنع من معارضته بدون وجه شرعى (اجاب) اذا كان
وضع هذا البناء بحق فلما لك التصرف فيه ان يفتح الشبائيك التى لا يترقب عليها اضرار
ببستان الوقف ولا بغيره من الجيران ولا يكون مجرد كونها مشرفة على بستان الوقف
مانعا من فتحها شرعا حيث لم يكن مع القرار النساء فيه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
له بيت غيره عالمه الاصلية وتولى ببنائه وحدث فيه طاقات وشبائيك زيادة عن اصله
وصارت يشرف منها على ساحة دار جاره ومتافعه التى هى محل قرارة سائه وجلسه
فهل اذا حصل من ذلك الضرر البين للجار المذكور بعد الكشف عليه من أهل الخبرة
العالمين باصل ذلك وتحقيق الضرر البين يؤمر الجار بسد ذلك ورفع الضرر عنه أم كيف
الحال (اجاب) اذا كان ما أحدثه الجار من الشبائيك معدة للطل وتشرى على محلات
النساء وقرارهن من بيت الجار يكون الضرر والحال هـ ذمينا ويؤمر بسدها والا فلا
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يريد بناء حائط فى ملكه ملاصقة لدار جاره يسد بسبب
ذلك شبائيك فى قاعة لجاره جالين للهواء لا غير ولم يكونوا للضرورة فقام الجار المذكور
يعارضه فى ذلك بدون وجه شرعى متعللا بانه يسد بسبب ذلك عنه الريح والشمس
فهل يمنع جاره من معارضته ولا عبرة بتعلله (اجاب) مجرد منع الهواء والشمس عن مكان
الجار بالبناء فى ملك الباني لا يعده من الضرر البين حيث لم يمنع النور ولا نقص التصرف
فى ملكه كما لا يضره الجار ضررا يئنا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أخذ أرضا خالية
من البناء وبنى فيها دارا سكن فيها مدة ثم بعد ذلك بناها طاحونة وركب الجارية فى
الماء المشترك بينهما وبين الجيران وذلك الحائط الذى فيه الجارية مركب عليه بناء
هـ لوى فى ملك جيرانه فعند ادارة الطاحونة المذكورة يحصل للامكان الملاصقة
للطاحونة المذكورة ارتجاج جسيم وضرر بين خصوصاً وان بناء تلك الناحية بالطوب
والطين ولم يكن فيه مؤنة قوية مثل بناء البنادرو يحصل للبناء ضرر ووهن بسبب ادارتها
فهل يجبر الرجل على عدم ادارتها (اجاب) اذا تحقق الضرر البين من ادارة تلك الطاحونة

١٢٨٣

١٤

جاءى الثانية

١٢٨٣

٤

١٢٨٣

١٧

رجب

١٢٨٣

٢٤

للجيران وهو ما يكون سببا لو هن البناء يؤمر بمنع ما يكون فيه ضرر بين يديناهم ويكون له التصرف في ملكه على هيئة ليس فيها ضرر بين بالغير والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أحدث شيئا كين في حائط بينه وبين جاره مطلين على مجالس النساء ويجرحان أهله ويترقب على ذلك ضرر بين فهل تجارده مطالبته بسد الشبا كين المذكورين حيث كانا معدين لاطل (أجاب) نعم تجارده مطالبته بسد ما أحدثه من الشبا كين المعدين لاطل الذين يطل منها على ساحة النساء المعدة للجلوس لأن في احدهما ضررا يئينا بالتجار والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اراد ان يبنى في ملكه حائطا ملاصقا لحائط جاره ويبنى خلفه قهبة فخاة مع حمام صغير بمنزله بناء قوي بحيث لا يضر شيئا فنهجه الجار متعللا بأنه يسد بذلك البناء شيئا يملكه المطلة على ساحة منزل الباقي وبأنه يحصل لمنزله الضرر من القهبة والحمام ويريد منعه من ملاصقة الحائط المذكورين تركه جانباً من الارض من ملكه بدون بناء فاصلا بين البناءين بدون وجه شرعي والمحال أنه لا يلزم من هذا البناء خلاف سد شيئا كين يكشف منها منزل الباقي مع عدم منع الضوء عنه بالسككية لوجود خلافهما في المثل الذي هما فيه فهل لما لك الدار المذكورة بناء الحائط في ملكه ملاصقا لحائط جاره بدون تركه شيئا فاصلا من الارض وبناء قهبة وحمام لمنزله خلاف تلك الحائط وسد ما يملكه من الشبا كين المذكورين وليس للجار منعه حيث لا يحصل من ذلك ضرر بين ولا منع لظوه محله لانه بالسككية وان لزم تقليله لشيء من النور بحيث لا تمنع القراء والكتابة فيه بقطع النظر عن ضوء الباب (أجاب) لا سالن التصرف في خاص ملكه بما شاء ما لم يضر بجاره ضررا يئينا وهو ما يكون سببا له عدم أو يوهن البناء أو يخرج عن الانتفاع بالسككية وهو ما يمنع المحوائج الاصلية كسد الضوء بالسككية واختاروا القوي عليه فاذ لم يترقب على هذا التصرف المذكور بالسؤال الضرر البين لا يكون للجار منعه والاقله المنع وتقليل الضوء بسد بعض السكوات بحيث لا يمنع السككية على ما أفتى به المرئي أبو السعد ولا يكون ضررا يئينا وهو الذي يقطع النظر عن ضوء الباب لانه يحتاج لعلقه لبرد ونحوه على ما حرره في تنقيح الحامدية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتا وجنينة وشيا بك بيته تشرف على حوشه وجنينته الخاصة به وتلك الشبا بك في محلات النساء ويجوز ذلك خربة ملوك لا مراة فعلتها بيتا واحد ثلث فيه شبا بك في الدور الاسفل وما فوقه من نحو سبع سنين أو ثمان معدة لاطل بحيث ينظر الجالس فيها الى ما بداخل محلات النساء ومحل جلوسهن وقرارهن من البيت المملوك لصاحب الجنينة المذكورة ثم تداولت الايدي المكان المحدث فيه الشبا بك المذكور والمشتري الاخير الا ان احدث اما كن أخرى فوق الاما كن العلوية واحد ثلث فيها شبا بك أيضا طالع منها على محلات النساء من البيت المذكور ولا حصل من ذلك ضرر بين لما لا البيت والجنينة المذكورين والمحال انه لو سدت

٩

١٢٨٧

محرم

٩

١٢٨٤

مطالب لا نظر لظوه الباب

٢٧

١٢٨٤

ربيع الاول

١٠

١٢٨٤

الشبايبك المذ كورة بالسكية المهدقة في الخربة اولاً وثانياً التي يطلع منها على عورات
الجار لا يمنع الضوء عن الهلات المذ كورة لو جرد الضوء لها الآن من شبايبك اخرى
مطلية على حوش البيت المذ كور من داخله ولا يمنع عن ذلك المكان الهواء والشمس
ايضا سوى الهواء البهري الذي يدخل من الشبايبك المطلية على الجنيئة المذ كورة فهـل
اذا تحقق الضرر البين من فتح تلك الشبايبك لكونها يطلع منها على محلات النساء كما ذكر
يؤثر ما السكها بسدها لمنع الضرر البين للجار وعلى فرض عدم تحقق الضرر وادراك المسالك
للجنيئة المذ كورة ان يبنى ساترا في أرضه المملوكة له ليجب النظر الى داخل محلات
النساء يجب لذلك لاسيما اذا ابقى فرجة بين الحائط المذ كورة وبين شبايبك
الجار بحيث لا يمنع الضوء ولا اصل الهواء الذي كان يحسب من تلك الشبايبك (اجاب)
اذا كانت تلك الشبايبك معسدة فاطل ويطلع منها على محلات النساء المعدة للجوسهن
وقرارهن من بيت الجار يكون الضرر بينا فيؤثر ما السكها بسدها على وجه يمنع به
الضرر المذ كورة الخاصـل منها واذ لم يكن فيها ضرر بين لا يؤثر بذلك ومع ذلك يكون
للجار بناء حائط في ملكه على الوجه المسطور اذا ضرر على جاره من ذلك لما صرحوا به
من ان للمالك التصرف في خاص ملكه بما شاء ما لم يضر بجاره ضررا ينافي ما الله تعالى اعلم
(سئل) في طاحونة جاربه في وقف ادى لجاورة لدور مملوكة لاشخاص حصل من ادارة
تلك الطاحونة ضرر بين تلك الدور ووهن لبنائها وادراك صاحب تلك الدور المذ كورة
منع ادارة الطاحونة لكونها ضرر لدورهـم ضرر راينا فهـل يجب ان يكون لذلك شرعا حيث
تحقق الضرر المذ كور من ادارتها ويجبر مدير الطاحونة على ذلك شرعا (اجاب) اذا تحقق
ذلك الضرر البين من ادارة تلك الطاحونة يمنع من له الولاية عليها من ادارتها منع للضرر
البين المذ كور ولا فرق بين وقف وملك في هذا الحكم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
اشترى قطعة ارض عشورية ودفع في ثمنها مبلغا جسيما واخذ حجة مقتضية للتقليد من
محكمة معتبرة وتقسيم ارضها بما يحدود تلك الارض وحقوقها وعلى موجب ذلك وضع
يدها فيها وتصرف فيها تصرف المالك في املاكها فتعرض له اهل قرية مجاورة لتلك
الارض وابتهدوا في وسطها طر يقاو وضعوا في بحر امامها سفينة لتعديتهم هم
ومواشيهم الى جهات أخر مع وجود الطريق المهددة لمرور الناس قد عبا بجانبيها خارجا عنها
فتركو ذلك واحداً والمرور من وسط تلك الارض تعديا لاجل قرب المسافة بنحو أربعين
قصة ولم يكن بوسط هذه الارض طر يقاومها مال سكها من زراعتها والانتفاع
بها لاجل مرورهمـم مع حصول الضرر والمشقة والاتلاف الزائد لتلك الارض وزراعتها
بسبب المرور المذ كور والمحال انه لاحق لاحد فيها خلاف المسالك المذ كور ولم يكن
مذ كور في الحجة والتقسيم المذ كور بين تلك الطريق أيضا فهـل والحال هذه للمالك
المذ كور منع من يمر من تلك الارض والانتفاع بأرضه المذ كورة فظن المساقم وهل

مطلب المرور في ارض
الغير ممنوع مع الضرر أو المنع
من المسالك

جمادى لثانية

يجب على ولاية الامور منع الضرر المذكور وليس لهؤلاء منع المسالك من الانتفاع بارضه
(اجاب) اذا تحقق احداث هذه الطريق في تلك الارض تعديا ولم يكن لاهل تلك
القرية حق المرور في وسطها يكون لها منعهم ولو بعد الاذن والحال ما ذكر
بالسؤال وعلى ولاية الامور منع الضرر عن المسالك وله الانتفاع بارضه بالزرع وغيره وليس
لاحده منه بدون وجه شرعي ففي رياض المتقاسمين من حق المرور والطريق الخاص
بالعزوة الى الخلاصة رجل اراد أن يمر في ارض الغير ان كان له طريق آخر ليس له ان
يمر واد لم يكن له طريق آخر له أن يمر ما لم يمنعه من ذلك لانه راض دلالة واذا منع ليس
له ان يمر لار الدلالة بمقابلته الصريح لغرضه في حق الواحد اما في حق الجماعة فليس
لهم ان يمر وبغير رضاه خلاصة من غصب الضياع من كتاب الغصب انتهى وفيه من
الاهل المذكور قبل هذا في ارض الغير بغير اذنه يجب عليه الاستئذان ان اضر بها
كان ضرورة والرغبة والا فلا اذ آذى صاحب الارض يجب عليه الاستئذان لا يذاته
ولو كان له حق المرور في ارض غيره فمرفيع فرسه أو جواره قبل ان يشته بالحجة ليس
له ذلك حاوي الفنية فيمن يتصرف في ملكه من كتاب السراهمية والاستحسان انتهى
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دار فيها شبابيك من قديم الزمان مطلة على محل آخر
مملوك لرجل آخر في الدار التي فيها الشبايك ميزاب لتصريف ماء الشتاء منه يصب في
بعض ارض المملوك المذكور موضوع بحق من قديم بدون ان يمنع من ذلك صاحب
المحل الا أن المذكور ولا من قبله ولا يعلم منافع في ذلك هل اذا كانت الشبايك غير
مشفقة على محل جلوس النساء وقرادهن من محل الجار المذكور ولم يحصل من الميزاب
وهن لبناء اهل المذكور واد الجار الذي هو صاحب اهل الآخر ان يسد الشبايك
ويرفع الميزاب المذكور من محله لا يجب لذلك ويبقى القديم على قدمه حيث لم يكن في
ذلك ضرر بين ولم يعلم وضع ما ذكره الى الحالة التي هو عليها الآن (اجاب) ليس
لجار سد شبايك جاره التي لا يطاع منها على محل قرار النساء من بيت الجار ولا تمكليف
ما سلكها بذلك لانه لا ضرر في فتحها ولو كانت حادثة نعم للجار البناء في ملك نفسه ولو
ترتب عليه منع ضوء تلك الشبايك الا اذا امتنع الضوء بالسكينة عن المكان الذي
فيه الشبايك المذكور بار لم يكن له ضوء من شبايك أخرى بقطع الطر عن ضوء
الباب فيمنع ذلك ليس له سدها كما انه ليس له رفع الميزاب المعد لتصريف ماء الشتاء الذي
ينصب الماء منه في بعض ارض الجار حيث كان موضوعا بحق من قديم الزمان لا يعهد
الا كذلك ولا يحصل منه ضرر بين الجار والله تعالى أعلم (سئل) من قومسيون
الجلس الخوصي في ٢١ جمادى الآخرة سنة ١٢٨٤ وقد شمل جوابه ايضا باسماء
واختام كل من حضرة شيخ الجماعة مع الازهر والشيخ محمد الدمنودي الشافعي والشيخ
ابراهيم السقاء والسيد علي محمد البقلي والشيخ عبد القادر الرافعي والشيخ مصطفى

١٢٨٤

٢٢

مطلب الفاصل بين الحدود
وغيره يدخل في الحدود

١٢٨٤

٢٤

القرشي وصورة السؤال في شخص يملك منفعة أرض أميرية بموجب حجة شرعية مذ كور
فيها ان الحد القبلی أطيان فلان و بينهما طريق متصل بقناية قدره خمسة وستون قصبة
ويزعم هذا الشخص ان الطريق المذكور صارت له بمقتضى سند المذکور فهل بمقتضى
ذلك تكون هذه الطريق داخلية في منفعته و يكون له منع الناس من المرور منها مع
كونها معدة لمرور الناس منها قبل شرائها من قديم أم لا (اجاب) لا يلزم من دخول
الطريق المذكور في حدود الأرض المملوكة منفعتها للشخص المذكور أن يكون له
منع غيره من المرور فيها اذا كانت معدة لمرور غيره فيها من قديم الزمان اذ يجوز أن
تكون الأرض مملوكة لشخص و لغيره حق المرور فيها و حيث كان مرور الغير حاصل فيها
لا يكون له المنع الا اذا أثبت بالوجه الشرعي احداث هذه الطريق في أرضه والذي يدل
على دخول هذه الطريق في الحدود بهذه العبارة المذكورة في الحجة ماذ كره في جامع
الفصول و انوار العين لو ذكر الفاصل و حكم بالمدهى هل يدخل الفاصل في المحكم ذكر
شيخ الاسلام برهان الدين في فوائده اشارة الى انه يدخل و كذا وقعت في الفتوى كتب
في صك الشراء أحد حدوده دار البائع و الفاصل جدار ردهص فالفاصل لمن يكون
في فوائده اشارة الى انه للشراي انتهى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له مكان
مطلة شبابيك على جنيضة معدة للرجال للنساء و جار فيها اليه مع الشراء و اما كن آخر
مطلة على الجنيضة المذكورة و ذلك من قديم الزمان و تخرب المكان المذكور و وصا ردهم
السور الذي على الجنيضة و صار اعادته كما كان أولا فنعاه و اضع اليه على الجنيضة
المذكورة فهل له المنع أم لا (اجاب) ايس صاحب الجنيضة منع الجار من فتح الشبايك
القديمة كما كانت حيث لا يطالع منها على محل قرار النساء و جملوه من اذلا ضرر في ذلك
و الحال ماذ كره الله تعالى اعلم (سئل) في شارع معد لمرور العامة من مدة طويلة
موصول من جهتين للشارع الاعظم لرجل من أهل دار حدها الغربي اليه و حدها
القبلي للشارع الاعظم و فيها شبابيك قديمة في الحدين المذكورين و يجير انه شبابيك في
الشارع الغربي هدم ذلك الرجل داره و اراد بنائها و اعاد الشبايك على الشارعين
المذكورين كجيرانه و ليس في ذلك اطلاع على بيوت الجيران فتعرض له و رجل من
المقابلين له في الشارع الغربي يريد منعه من ذلك مدعي ان الشارع الغربي المذكور
جميعه ملكه و الحال انه شارع عام لمرور العامة من مدة طويلة و لم يعهد حيازة أحد له
ولا يترتب على ذلك الاطلاع على عورات النساء من بيت الجار المذكور و محل قرارهن
من داخل فهل و الحال هذه لا يجاب لمنعه و لو فرض ان الشارع المذكور مملوك له
لا سيما و الدار المذكورة التي فيها تلك الشبايك التي هدمت و يريد مالكيها اعادتها
قديمة سابقة على دار الجار المقابل و قد احدث الجار المقابل بداره شبابيك مقابلة لجاره
المذكور التي شبابيكه و بناءه قديم و كانت دار الجار المذكور حين ذلك أرضا براحالا

سنة

رجب

بناء فيها أصلا فلو فرض الاطلاع من داخل على محلات النساء لا من الجوار المقابل
 التي حدثت داره بسد شبايكه لكونها هي المحاذية وكانت دار الذي يريد البناء الآن
 موجودة وفيها شبايك في هذه المواضع ودار الآخر أرضا براحا كما سبق أم كيف الحكم
 (أجاب) نعم ليس للجدار المقابل المذكور منع جاره المقابل من إعادة شبايكه التي
 كانت قديمة وهدمت مع البناء ويراها عادتها ولو فرض كون ذلك الشارع مملوكا
 للجدار المقابل اذ ليس منها ضرر بين والتمال ما ذكر بالسؤال ولو فرض الاطلاع من
 شبايك كل من الدارين على داخل محل الآخر يؤمر الذي أحدث منهما بسد ما أحدثه
 لأنه المتعدي لسبق الآخر بلا ضرر اذ حين احداثه سابقا وأرض الآخر خالية والله
 تعالى اعلم (سئل) فيما اذا وضع صاحب العلم في علوه جدارا لم يكن في القديم
 وأحدث في علوه بناء يضر بالسفل بدون اذن صاحب السفل وتضرر من ذلك
 صاحب السفل فهل يمنع صاحب العلم من ذلك حيث يتحقق الضرر أم كيف
 الحكم في ذلك حيث أضر ما ذكر بالسفل (أجاب) نعم يمنع من ذلك والتمال ما ذكر في
 السؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك وكالة ورجل آخر يملك حانوتا خارج
 الوكالة ملصقا بجناطها مرتفعة بحدود ممر معلوم ارتقا لا تسد به شبايك خرجات
 الوكالة المذكورة الموضوعة بحيث من قديم الزمان والآن صاحب الحانوت هدم
 حانوته ويريد بناءه ووقع ذلك البناء زيادة عن قديمه الذي كان عليه أولا لاجل أن يسد
 شبايك الوكالة ويمنع منها النور فهل والتمال هذه لا يكون لصاحب الحانوت المذكورة
 الارتفاع في البناء زيادة عن القديم المذكور ويمنع من ذلك شرعا حيث يحصل بذلك
 ضرر بين لصاحب الوكالة بمنع الضوء بالسكينة عن المسكن الذي بالوكالة أم كيف
 التماس (أجاب) ليس للمالك الحانوت المذكور الارتفاع ببنائه عن القديم اذ ارتفاعا
 يترتب عليه سد الضوء بالسكينة عن بعض أماكن الوكالة المجاورة لها لان ذلك ضرر
 بين بالجوار وللمالك ان يتصرف في ملكه بما يشاء ما لم يضر بجاره ضررا يبين الله تعالى
 اعلم (سئل) في سكة غير نافذة رأسها متصل بطريق العامة بها أربعة منازل
 لاحد أهلها منزل بابها بعلاها وللآخر ثلاثة منازل أبوابها باسفلها فاراد صاحبها ان
 يسد السكة المذكورة من جهة الاسفل ويدخلها في ملكه فهل يمنع من ذلك شرعا حيث
 كانت السكة المذكورة فيها حق العامة أم كيف التماس (أجاب) نعم
 يمنع من ذلك والتمال ما ذكر في تنقيح الحامدية مانعه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى
 في سكة غير نافذة ليس لأصحابها أن يبيعوها وان اجتمعت على ذلك ولا أن يقتسموها
 فيما بينهم لان الطريق الاعظم اذا كثريه الناس كان لهم ان يدخلوها هذه السكة
 حتى يخفف الزحام حمادية في الفصل الرابع والثلاثين وليس لهم ان يدخلوها في
 دورهم وانما لهم المرور فقط براز ية من نوع في السكة الغير النافذة انتهى وفي رياض

رمضان

٢١

١٢٨٤

٢٩

١٢٨٤

صفر

١

١٢٨٥

مطلب ليس لاهل السكة

الغير النافذة ان يبيعوها

او يقتسموها او يدخلوها

في دورهم بل لهم المرور فقط

المة قاصمين السكة الغير النافذة لوعلى الطريق الاعظم ليس لاصحابها ان يبيعوه والان
 لا يارقيها حقاً فاذا ازدحم الناس في الطريق الاعظم لهم دخولها حتى يخف الزحام
 وليس لهم ان ينصبوا دربا ولا ان يسدوا رأس السكة بوازية من كتاب الحيطان ليس
 لاهل السكة ان ينصبوا على رأس سكة لهم دربا ويسدوا رأس السكة لان مثل هذه
 السكة وان كانت ملسا ظاهر السكن للامة فيهم انوع حق وهو انه اذا ازدحم الناس في
 الطريق كان لهم ان يدخلوها حتى يخف الزحام جامع الفصولين من الفصل الخامس
 والثلاثين سئل عن رجل له كرم وباب الكرم في نهاية سكة غير نافذة وليس فيها باب
 لغيره اراد الرجل ان يسد رأس السكة ببابه هل له ذلك ام لا الجواب ان كان رأس السكة
 متصلا بطريق العامة لا يسد ذلك لان في مثل هذا الزقاق حق العامة فانه لو وقع الزحام
 في الطريق العام لم ان يدخلوها من قسمة القاعدية انتهى والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل له بيت ومجاره شبايك مطلة على يده يطلع منها على داخل محلات
 النساء من بيت جاره ويتضرر بذلك ضررا يئس فهل اذا بنى المتضرر حائطا في ملكه لمنع
 نظرها الى عوراته لا يمنع من ذلك سيما ولا يترتب على ذلك منع الضوء عن بيت جاره
 لوجود النور له من شبايك اخرى موجودة (اجاب) نعم لا يمنع الرجل المذكور من
 بناء حائط في ملكه لمنع نظرها الىه حيث لا يمنع الضوء بالسكينة عن بيت جاره والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك مكانا وفيه شبايك مطلة على المحارة ومقابلة لربع
 يملك لا يملك فيه شبايك تقابل شبايك الجمار فهدم صاحب المكان الاول
 حائطه التي فيها الشبايك المذكور وبناه واعاد الشبايك التي كانت فيها على
 حالتها الاولى ثم ان صاحب الربع المذكور هدم ربه وبناه وحدث فيه شبايك مقابلة
 لشبايك الجمار المذكور التي كانت قديمة واعيدت على أصلها قبل هدم الربع
 وحدث الشبايك المذكور واما كن التي فيها الشبايك القديمة معدة بحلوس
 النساء وحل قرارهن فترتب على احداث شبايك الربع ضرر بين اصحاب المنزل الاول
 بحيث يطالع على من كان داخل محلات النساء من امكنة الجمار المذكور وهي معدة
 للطل والنظر فهل اذا تحقق ذلك شرعا يؤثر صاحب الربع المذكور بازالة الضرر
 المذكور بسد الشبايك بحيث لا يطالع من في الربع المذكور على من كان جالسا في
 محلات النساء في بيت جاره بواسطة فتح الشبايك التي احداثها (اجاب) حيث كانت
 الشبايك المهدمة معدة للنظر وترتب على احداثها ضرر بين الجمار المقابل بحيث
 يطالع منها على من كان داخل محلات النساء وقرارهن من بيت الجمار يؤثر ملكها
 بسد او منع الضرر عنه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا فيها طاحونة
 ملاصقة لجاره يفصل بينهما الجمار ضرر بسبب ادارة تلك الطاحونة فنقلها الى مكان
 آخر ملاصق بمكان ذلك الجمار ايضا وبطلت الطاحونة القديمة من مدة سنين

١٢٨٥

١١

رجب
١١

١٢٨٥

ثم ان صاحب الدار التي فيها الطاحونة باع الدار المذ كورة لرجل آخرون الطاحونة
 المذ كورة المذ كورة فاراد الله تبارك وتعالى ان يحدد طاحونة ثمانية في الدار المذ كورة محل
 الطاحونة القديمة فبعضه الجار من ذلك ليكونها مضرمة لكانه فهل اذا كان في احدائها
 ثانيا ضمر بين الجارين منع من ذلك شرعا (اجاب) للمالك ان يتصرف في ملكه بما شاء
 ما لم يضر بجاره ضمر راينا فاذا تحقق الضرر البين من ادارة الطاحونة المذ كورة يمنع
 الجار المذ كورة من ادارتها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا ولا
 دار يجانبها كانهما في عهدة غير نافذة خاصة باهلها اراد احد الرجلين ان يحدث
 خرجة في داره مازقة في هذه العهدة الغير النافذة محل يمر الرجل الاخر الى داره
 وارفعها قليل ايضا تضر بالمسار من تحتها لاسيما اذا كانت على شيء على رأسه ويريد
 ان يحدث فيها شبايبك فريسة من شبايبك جاره جداره عدة للنظر بحيث يطلع منها على
 محلات النساء من بيت الجار المذ كورة وذلك كله بدون اذن جاره ورضاه فهل للجار
 المذ كورة منعه مما ذكر والحال هذه (اجاب) نعم للجار منعه من ذلك كله والحال
 ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من طرف حضرة مامور مشتريات القصر
 العالي مؤرخة ٢٧ رجب سنة ١٢٨٦ مضمونها جل جلاله منزل رجل آخرون بني فيه
 من القديم قصبة بيت راحة ومن مائها حاصل لبناء الجار فضع بجائط منزله فنظرا لخلل
 منزل الجار المذ كورة الذي فيه القصة الهككي عنها انهدم ومن ضمن ما انهدم تلك القصة
 فهل مع حدوث ما ذكر من ضرر حائط الجار من تلك القصة يوجبكم شرعا بعدم عودها
 الى اصحابها ام لا نروم الافادة عن ذلك (اجاب) للمالك ان يتصرف في ملكه بما شاء الا
 اذا تضر بجاره ضمر راينا وهو ما يوجب وهن البناء ويمنع الحوائج الاصلية فاذا ترقب على
 بناء القصة المذ كورة ضمر بين بيت الجار منع المالك من بناءه على هذا الوجه وله
 ان يبنيها على وجه لا يتقرب عليه ضمر بين جاره والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة
 من طرف حضرة مامور مشتريات القصر العالي مؤرخة ٢٧ رجب سنة ١٢٨٦ مضمونها
 حائط وقف في الاسفل والعلو للمالك فاما المذ كورة ضمر وبني على حائط الوقف
 المذ كورة بدون اذن فاعاد الوقف المذ كورة فهل يحكمكم على بائي حائطه على حائط الوقف
 بدون اذن الناظر به عدمها وازالتها عام كيف تقوم الافادة (اجاب) اذا كان
 للمالك العلوق في وضع بناءه على حائط الوقف السفلي فانهدم أو هدمه يكون له اعادته
 كما كان بلا زيادة مضرمة ولا يتوقف البناء حينئذ على اذن الناظر وان كان البناء
 العلوي حادثا بغير حق فليس له ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى قطعة
 ارض براح وبنائها اما كن علوية وسفلية من جملتها فرب لا جعل الخبز فيه جعل له
 مدخنة تمنع من وصول دخانه الى من يجاوره ولم يكن حوله اذ ذاك اما كن ثم بعد مدة
 اشترى جماعة الارض المجاورة له وبنوها اما كن ايضا مع علمهم بوجود ذلك القرن
 عند انشائها ثم باعوا بعض الاماكن المذ كورة لا تخرب طالين بوجود ذلك القرن ثم

١٢٨٦

٤

مطلب ليس له ان يحدث
 خرجة سكة غير نافذة
 بدون اذن اهلها

جمادى الثانية

١٢٨٦

٩

رجب

١٢٨٦

٢٧

١٢٨٦

٢٧

رمضان سنة

٧ ١٢٨٦

ذى القعدة

٣ ١٢٨٦

ربيع الاول

٢ ١٢٨٧

مطالب ليسرمان له باب في
 دجبة مربعة غير نافذة ان
 ينفتح فيها بالبرود بدون
 اذن او بابها

انه قام الا ن بعض المشتركين يدعون حصول ضرر بحرارة ذلك القرن والحال ان بيت
 النار ليس متصلا ببنائهم بل بينه وبين حائطهم حائط خاصه بمالك القرن المذكورة
 تمنع ضرر النار فهل اذا لم يتحقق ضرر بين بغيرانه بسبب دخان الفرن او حرارته لا يكون
 لهم منه يدون وجه شرعي (اجاب) نعم ليس لهم منه والحال ما ذكر بالسؤال اذا المنع
 منوط بالضرر والبين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل بنى في خالص ملكه حائط اسدبه
 بعض ضوء شبائيك محل في منزل جاره ولم يزل ضوء الهل بالكلية ويريد الجار المذكور
 منع الباقي المذكور من ذلك يدون وجه شرعي لان في الهل المذكور شبائيك اخرى
 تجلب الضوء فيه فهل ليس له ذلك حيث لم يكن الضرر بينا (اجاب) نعم ليس له ذلك
 والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في حائط بين بيتين عليهما اطراف عيذان سقف
 كل منهما عليهما بعض كبوش لاجدهما عليهما دون الاخر وان كان الاخير
 له عليهما من جهة حوشه اطراف عيذان ليس لذلك الا حدهما للضرر وضرورة احتياج ذلك
 الى رمش الى النور ولم يتبين من جهة كل من البيتين ان تلك الحائط تخصه او مشتركة
 بينهما فهل هي مشتركة بينهما او يرجع في امرها الى اهل الخبرة (اجاب) ان كان
 لكل من الجارين ثلاثة جذوع فكثر على تلك الحائط فتنازع فيها فهي بينهما اذا
 لم يكن لاجدهما اتصال تربيعهما بان كانت انصاف لبنات احدي الجهتين متداخلة
 في الجهة الاخرى فان كان لاجدهما اتصال التربيع دون الاخر فكون خاصة
 بصاحب التربيع والاخر حق وضع الجذوع عليهما وليس لصاحبه ابطال حقه وهذا
 عند عدم اثبات الاختصاص بهما من احدهما بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم
 (سئل) في سكة غير نافذة يتشعب منها سكة اخرى غير نافذة ايضا تتصل بنهاية السكة
 الثانية الى قطعة ارض مربعة غير نافذة ايضا لها مدخل اقل من نصف اتساعها من
 الجهة البحرية ويجوانب القطعة الارض المربعة المذكورة من الجهة البحرية والغربية
 والقبالية داران مالا كونهما مفتوحا بهما من تلك القطعة احدي الدارين التي بالجانب
 الغربي والقبلي مفتوحا بهما من الجهة الغربية في القطعة الارض المذكورة وله باب
 قديم من الجهة القبالية ايضا ملاما كه لا استغناء عنه والدار الثانية التي في الجانب
 البحري مفتوحا بهما من الجهة البحرية في القطعة الارض المذكورة ايضا بجوار
 المدخل ومن الجهة الشرقية دار معلومة لشخص آخر ليس له باب في تلك الفسحة
 المذكورة بل باب من السكة الثانية الخارجة عن تلك الفسحة المتشعبة من السكة الاولى
 الغير النافذة وتلك القطعة الفسحة المذكورة خاصة بملاك الدارين المذكورين من
 قديم الزمان ليس لغيرهما باب اليها ولا انتفاع بهما قديم مالك الدار الشرقية
 الذي ليس له باب من تلك الفسحة وبابه في السكة الثانية المذكورة وفتح بابا آخر حادنا
 في تلك الفسحة بدون اذن ملاك الدارين المذكورين فهل ليس له ذلك ويكون لكل

سنة

رجب

١٢٨٧

٢١

واحد من ملاك الدارين المذكورين تكليفه بسد الباب الذي احده يدون حق
 (اجاب) نعم ليس له ذلك اذ لا حق له في تلك القسمة بل هي خاصة بملاك الدارين ولا كل
 من الملاك المذكورين تكليفه بسد الباب الذي احده والحال ما ذكر والله تعالى
 اعلم (سئل) في طاحونة كانت دائرة ويحصل منها ضرر الى جيرانهم تشكى احد
 الجيران الى الحكومة فصارا بطالمه بعرفة المحكومة لما هو حاصل من الضرر اليه
 والآن يريد صاحب الطاحونة ادارتها كما كانت فهل يمنع شرعا (اجاب) للمالك
 التصرف في ملكه بما شاء الا اذا اضر بجاره ضررا ينافي تحقيق الضرر اليه
 من ادارة الطاحونة المذكورة منع ما ذكره من ادارتها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل له بيت بناه في ملكه الى الدور الثالث ويجار به بيت لشخص آخر فيه طاقات
 وشبابيك في الدور الثالث ايضا فنهض صاحب البيت المذكور من البناء والتعلي متعللا
 بانه يسد عليه الضوء من الدور الثالث المذكور والحال ان البناء والتعلي المذكور
 لا يترتب عليه سد الضوء بالكلية عن بيت الجار فهل لا يكون لصاحب البيت المذكور
 منع صاحب البناء منه اذ لم يترتب على بنائه ضرر بين الجارين (اجاب) للمالك ان
 يتصرف في ملكه بما شاء الا اذا اضر بجاره ضررا ينافي تحقيق الضرر اليه بالجار
 ومنه سد الضوء بالكلية عن بيت الجار منع والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في بيت
 فيه شبابيك مطلية على حوش بيت مشترك بين صاحب البيت الاول وغيره وصاحب
 البيت المنتفع به على هذه الكيفية من قديم الزمان ثم ان اليه المطلة على حوشه
 الشبابيك المرقومة تخرب وصار ساحة واراد باقي الشر كانه ان ينفوه وكالة للاستغلال
 ويفتقروا بفعلته وينوا حائضا يسدون به على صاحب الشبابيك وينعوا عنه الهراء
 والضوء بالكلية ويضعوا خشبا على جدار صاحب البيت الخاص به يدون رضاه
 ويكونوا متبرعين بالبناء وهو لا يرضى بذلك واعطوه قولا بانهم لا يسدون عليه
 شبابيكه وتبقى على ما هي عليه وهو لا يثق بقولهم ويخاف ان يغدروا به فهل لا يجابون
 لمطالبوا ويبقى القديم على قدمه لا سيما ولم يكن من اشبه شبابيك المطلة جرح لاحد
 وصاحبهم لم يكن له جهة غير هاجلب له الهواء والضوء وحيث كان لصاحب الشبابيك
 المذكورة حصه في البيت الذي يريدون بناء وكالة وطلب القسمة واخذ نصيبه منه
 وكان كبيرا محتسما لالقسمه وكل منهم ينفع بنصيبه منه بعد القسمة بحسب ذلك
 (اجاب) نعم لا يجابون لمطالبوا من بناء الحائط على وجه يمنع الضوء بالكلية عن
 مكان الجار المذكور ويبقى القديم على قدمه حيث لا ضرر من الشبابيك المذكورة
 كما انه ليس لهم وضع خشب حادثة على جدار صاحب البيت الخاص به يدون رضاه
 ولما كانت الحصه المذكورة من البيت المتخرب الذي صار ساحة القابل للقسمة قسمتها
 قسمة افراز والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة كان لها عشة في درج
 غير نافذ التهاو بنت مكانها بيتا بنت الدور الاسفل منه وتريد بناء الاصل وفتح

شوال

١٢٨٧

١١

١٢٨٧

١٩

١٢٨٧

٢٤

شبايبك مطلة على بيت جيرانها خصوصاً بنت البحار المقابل لبيتها فانه يرى من تلك الشبايبك حريمات الجيران وداخل محل جلوسهن ويطالع منها على عورتهم ويحصل من ذلك ضررين من الرجال الاجانب الذين يدخلون عند المرأة المذكورة لفعل الغاشية فانها مظهرة بذلك فهل والحال هذه ليس لها فتح الشبايبك المذكورة وتمنع منها شرعاً (اجاب) للجيران ان يتصرف في ملكه بما شاء الا اذا ضرب بجاره ضرراً ينافي اذا تحقق الضرر ارباب من احداث تلك الشبايبك بان كانت يطالع منها على داخل محلات النساء من بيت التجار ومحل قرارهن تمنع من احداثها على هذا الوجه والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) يا فادة واردة من حضرة ناظر قلم التنظيم في غاية ربيع الاخر سنة ١٢٨٨ مضمونها الامل من بعدم معلومية حضر تكم ما تحتويه هذه الشقة وصيرورة الكيفية معلومة يعطى الحكم الشرعي في هذه المسئلة بناء على امر سعادة ناظر الجهادية ولاجل ذلك تؤمل اتكرم بالافادة مما ذكره مسطر بالشقة المذكورة افادة من ناظر القلم المذكور بتاريخ ٩ ربيع الاخر سنة ٨٨ خطاباً بالحضرة الشيخ عبد الهادي مفتي الضابطية يذكرك به تؤمل من بعدم معلومية حضر تكم ما ينهي حضرة اسماعيل افندي حتى وما توضح بافادة مهديس الكشف اعطاء الحكم الشرعي في مادة الامسلاك التي يكون الر كوب في ملك واحد والسفل اى الدكاكين في ملك آخر والر كوب الذى فوقها محتسب اومهدوم ومالكه يرفع بنائه والدكاكين سليمة في حد نفسها ولا تحمل الر كوب فوقها فهل تجب ايصحاب الدكاكين على هدم دكاكينهم وتوقيف البناء لاجل ر كوب مالک العلوم كيف فلذا لزم الشرع لحضر تكم تؤمل من بعدم معلومية ما ذكر ترد الافادة بموافقة الشريعة الغراء ولفظ جواب المفتي المذكور اذا كان السفل سليماً لا يجبر مالكه على هدمه فحمل البناء فوقه ام لا والله تعالى اعلم وارخه في ١٧ ربيع الاخر سنة ٨٨ الفقير عبد الهادي الدنف الحنفى عفى عنه (اجاب) ما اجاب به حضرة مفتي الضابطية من ان السفل اذا كان سليماً لا يخل فيه لا يجبر مالكه على هدمه صحيح شرعاً والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك ارضاً بنى بعضها ما كن ويجوار تلك الارض المذكورة دار لرجل آخر رفعة البناء لم يكن فيها شبايبك على جهة الارض المذكورة قديماً ففتح الآن صاحب الدار شبايبك ومنساور مشرفة على تلك الارض فهل اذا اراد صاحب تلك الارض ان يبنى حائطاً في ارضه لا يمنع من ذلك ولا يعارض ولو ترتب على ذلك سد تلك الشبايبك المحاذية بحيث لا يمنع الضوء بالكلية من سد تلك الشبايبك لوجود شبايبك اخبر بالدار المذكورة جالبة للضوء ام كيف (اجاب) نعم لا يمنع المسالك من ذلك ان كان الامر كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له مكان مخترب بشرع في بنائه وتعالى بالجدار فارد جاره منعه من التعلل متعللاً بانه يسد عليه بعض شبايبكه المطلة على محل حريم الباني الذى احده وانه يقلل عليه الهواء والضوء فهل لا يكون له منعه من البناء ولو لزم عليه سد بعض شبايبك الجار التي

جادی الاولى

جادی الثانية

يحصل منها جرح محل حريم الباقي المذ كور حيث لم يكن في ذلك ضرر على الجار ولا يمنع
عنه الهواء والضوء بالكفاية بل يوجد به ذلك الضوء المكافي لمكان الجار والهواء أيضا
(أجاب) إذا لم يترتب على بناء الجار المذ كور ضرر وبين بجار كمنع الضوء بالكفاية عن
مكانه بحيث لا يمكن القراءة في المكان الممنوع عنه الضوء بقطع النظر عن ضوء الباب
لا يكون له منعه من البناء المذ كور وان ترتب عليه الضرر البين المذ كور يمنع منه والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى علميتين من رجلين ولا بن عم البائعين علميتان
مقابلتان للعلميتين اللتين اشتراهما الرجل المذ كور وبين العلالي المذ كورة مستوقد
حمام يسبح في عرف أهل هذه المحادثة بالقيمة مشتركة هذا المستوقد بين البائعين
للعلميتين وابن عمهما مالكا للعلميتين المقابلتين وعم كل من العلميتين اللتين اشتراهما
الرجل المذ كور والعلميتين الباقيتين على ملك ابن عم البائعين على سطح هذا المستوقد
وبعد ان تمسكهما الرجل المشتري للعلميتين من مالكيهما باع الرجلان البائعتان
للعلميتين وابن عمهما أيضا جميع المستوقد المذ كور لمشتري العلميتين المبيعتين اولاً ولم
يشترط مالكا العلميتين الباقيتين على ملكه حق المرور لانه على سطح المستوقد الذي
باع نصيبه فيه ثم بعد تمام ذلك اراد المشتري المذ كور البناء على معظم سطح المستوقد
الذي اشتراه وانصرف فيه بما لا يضر بجار العلميتين ولا يترتب على البناء
المذ كورة تعطيل صاحب العلميتين المذ كورتين عن المرور على السطح المذ كور مع
كون ذلك ليس مستحقا له لبيعه نصيبه بالاشتراك مع غيره ولا اشتراط مرور عليه فهل
ليس له منع المسالك من تصرفه في ملكه على هذا الوجه (أجاب) ليس لبائع نصيبه من
المستوقد المذ كور منع المشتري من البناء على سطح المستوقد المذ كور والحال ما ذكر
بالسؤال اذا وجهه له في المنع بعد بيعه مستحقا له على هذا الوجه وقد صرح علماءنا في
معتبرات المذهب بان للمالك أن يتصرف في ملكه كيف شاء اذا لم يضر بجار ضررا يبيح
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا ملاصقة لدار رجل آخر من جهة الغرب
وفي الدار الملاصقة المذ كورة مطبخ وحمام ومراحيض في جهتها الشرقية المجاورة للخلاء
هدمها المالك لها المذ كور وبناها ونقل المطبخ والحمام والمراحيض وجعلها ملاصقة
لدار الجارة لها المذ كورة فترتب على ذلك ضرر كبير لدار الجار المذ كور ووهن لبنائها
فهل اذا تحقق الضرر المذ كور يؤمر المالك المذ كور بإزالة الضرر أم كيف الحكم
(أجاب) للمالك أن يتصرف في ملكه بما شاء الا اذا أضر بجار ضررا يبيح فاذا تحقق الضرر
البين لبنت الجار باحداث ما ذكر يؤمر المحدث بإزالة الضرر المذ كور اما بنقل ذلك
لجهة أخرى أو باحكام البناء ان ترتب عليه إزالة الضرر والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل يملك دار فيها طاحونة معدة للطحن له خاصة بإدارة جار فيها وهي ملاصقة لدار
رجل آخر هي مالكا الطاحونة قللك الطاحونة ووسعها وجعلها تدور بخيل لئلا يفسد دارا

ربيع الاول

١

١٢٨٩

ربيع الثاني

١

١٢٨٩

ربيع الثاني
١٨

سنة

١٢٨٩

شوال

٢١

١٢٨٩

ذى القعدة

١٤

١٢٨٩

وأعده الأجرة للطحن الدائم وترتب على إدارتها به هذه الصفة ضرر بيني وبينه وهن بناء دار الجارف هل إذا تحقق الضرر البين والوهن للبناء المذكور يؤمر بإزالته (اجاب) نعم إذا تحقق الضرر البين بوهن بناء دار الجارف من ذلك يؤمر ما أسكها بإزالته والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أحدث بناء مرحاض في شارع ضيق نافذ عرضه فهو ذراعين في بلدة من بلاد الأرياف يتوصل منه إلى بحر النيل لا فتقاع عامة المسلمين من غير إذن الحكومة ولا أحد من أهل البلد وذلك المرحاض يتصل بداره وضيق على المارة بسبب ذلك فهل والحال هذه يؤمر بهدم ما أحدثه ويبقى القديم على قدمه لدفع ضرر المارة (اجاب) إذا تحقق إحداث الرجل المذكور بناء ذلك المرحاض في طريق العامة بغير إذن ولي الأمر وكان مضر بهم فلا بكل واحد من أهل الخصوصية من العامة مطالبته برفعه وإزالته ويبقى القديم على قدمه وهذا متفق عليه بين علماءنا الثلاثة والله تعالى أعلم (سئل) من طرف قاضي جز جاومغتي مجلس مديريتها بأفاده في ٢٠ شوال سنة ١٢٨٩ حاصلها الذي تبيده لحضر تكم انه عرضت علينا قضية في خصوص إحداث طاحونة رحي فارسي بمنزل شخص ير يد إدارتها للطحن مؤنته خاصة وجاره يابى ذلك ويتضرر منه ويطلب منه متعللا بأنها توهن بناء منزله المملوك له وكل منهما يبيد قنوى شرعية من السادة العلماء المحنفة الأزهرية فريد الأحداث مستغفبان له أحداها حيث كان الطحن لنفسه خاصة وليس على الدوام والاستمرار مستدلا بما ذكره العلامة السيد الطحطاوى في باب القسمة نقلا عن العمادية ومطالب المنع فتواه بان له منه وإن عدم جواز إحداثها للضرر البين مستداف في ذلك لما ذكره العلامة ابن عابدين في أوائل شتى القضاء نقلا عن البحر فلذا الزمنا عرض ذلك للسيادة نرجوا كرامتنا بالأفاد بما يعول عليه من أحد القوانين حيث ان هذه المسئلة كثيرة الوقوع وقد أبقينا فصل هذه القضية المحرر فيها الفتاوى بالنصوص الشرعية إلى أن شرف من حضر تكلم بما يعمد عليه (اجاب) المعول عليه في جنس هذه المسائل ان المدار في المنع عن تصرف المالك في ملكه تحقيق الضرر البين للجار وهو ما يكون سببا لهدم أو ما يوهن البناء أو يخرج عن الانتفاع بالملكية وهو ما يمنع من المحو أو التجميع الأصلية كسد الضوء بالملكية والقنوى عليه فإذا تحقق الضرر البين المذكور للجار من إدارة الطاحونة المحدثه المذكورة يمنع ما أسكها من ذلك على هذا الوجه الذي يحصل منه الضرر المذكور والافلا وما نقله السيد الطحطاوى في آخر القسمة عن الفصول العمادية بقوله اتخذ طاحونة في داره لطحن بيته لم يكن لجاره منعه لانه يكون اجيافا فلا يتضرر به الجيران وإن اتخذها الأجرة يمنع لانه يكون على الدوام لا ينافي ما تقدم حيث عدل بعدم المنع بعدم الضرر للجيران فيقتضى انه لو تحقق الضرر البين من ذلك يمنع والله تعالى أعلم (سئل) في زقاق غير نافذ مملوك لثلاثة أشخاص لكل واحد منهم منزل

محرم

سنة

له باب يفتح في الرقاق المذ كور يدخل ويخرج منه ويقابل تلك المنازل منزل مشترك
بين أخوين ظهره الى ذلك الرقاق وبابه من سكة أخرى نافذة وليس له باب في ذلك
الرقاق من قديم الزمان اقتسم الاخوان المذ كوران المنزل المشترك بينهما المذ كور
واختص أحدهما بالجهة التي فيها بابه القديم المفتوح في الشارع النافذ واختص
الثاني بالجهة الأخرى التي لا باب لها وتراضى مع أرباب الرقاق الغير النافذ على أن
يهدم حائط المنزل المذ كور المتصل بالرقاق الغير النافذ الممتد الى رأس الدرب المذ كور
ويترك من أرض المنزل المشترك المذ كور جانبا بطول الحائط المذ كور ويبني بعده
حائطاً آخر في داخل ذلك المنزل ويفتح فيه باباً وصل الى ذلك الجزء المتروك لغير منه
الى الخارج ويدخل منه وفعل ذلك واستمر يدخل ويخرج من ذلك الباب الحادث
ويخرج في الجزء المتروك من ذلك المنزل فحوسست سنين والآن أراد أن يبني الحائط القديم
الملاصق للرقاق الغير النافذ كما كان ويفتح فيه باباً واحداً ويمر من الرقاق الغير النافذ
الذي لاحق له في المرور منه ولا حلق له في فتح الباب فيه فهل ليس له ذلك ولا رباب
الرقاق الغير النافذ منه من ذلك والحال هذه حيث تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي
(اجاب) نعم ليس للرجل المذ كور فتح باب حادث في الحائط القديم لغير منه في ذلك
الرقاق بدون رضا أربابه لوبناؤه أى الحائط على أصله ولا رباب المنازل الثلاثة نصيب
بذلك الرقاق منه من ذلك ان كان الواقع ما هو مسطور ويدون وجهه شرعي والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر قدرا معلوما من أرض كبيرة وبني المشتري ما اشتراه
دارا وفتح فيها شبايك مطلة على باقى أرض البائع المذ كور ثم تناقل ملكا الأرض
البراج المذ كورة والآن اراد من آلت اليه شبايك دار المشتري الاول التي لا يوجد
له من غير ما ضوه ولا هوا بالكلية مع كون تلك الشبايك المذ كورة قديمة البناء ولا
ضوه من غيرها أصلا للمحلات التي هي فيها فهل لا يكون له سد تلك الشبايك
المذ كورة (اجاب) لا مالك التصرف في ملكه بما شاء ما لم يضر بحاره ضررا يندفع الى
المفتى به فان تحقق الضرر البين من التصرف منعه والا فلا وقد صرحوا بأن من
الضرر البين منع الضوه بالكلية ومنه فتح طاقات معدة لاطل على ساحة البناء ومحل
قراره فلينظر الواقع في هذه الحادثة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا
مجاورة لدار رجل آخر راد مالك الدار الاولى ان يبني في داره بناء يترقب عليه سد ضوه
بعض شبايك في بعض أمكنة جاره بحيث لا يترقب على سد تلك الشبايك منع الضوه
عن بعض تلك الأمكنة لوجود شبايك أخرى له من هذه الأمكنة المذ كورة من جهاته
الثلاث ولا يترقب على ذلك البناء ضرر بين الجار المذ كور فهل والحال هذه ليس له
منعه من التصرف في خالص ملكه بما يشاء من ضرر يندفع الى (اجاب) اذا لم يترقب على
ذلك البناء في خالص ملكه ضرر بين الجار ومنه سد الضوه بالكلية عن مكان الجار

١٢٩٠

١٨

صفر

١٢٩٠

١٠

شعبان

١٢٩٠

١٨

المذکور لوجود الضوم من الشباييك الاخرى لا يكون له منعه والا فله المنع والله تعالى
 أعلم (سئل) في رجل يملك دوارا وله ساحة من داخله عملو كة لصاحب الدوار ويجاره
 دار ملاصقة لتلك الساحة فهدم الجوار مكانين من داره كان حائطه ماما لاصقة للساحة
 الدوار المذکور احدهما سغلي والثاني علوى وبناهما ثانيا او جعل السفلى تحت وبنا
 مفتوحا من جهة داره لا حائط له واحداث له شباييك مطلة على ساحة الدوار المذکور لم
 تسكن من القديم وجدد العلوى واحداث فيه شباييك متعددة من جهتها اربعة شباييك
 مطلة على ساحة الدوار المذکور لم تسكن تلك الشباييك من جودة
 من قبل فهل اذا اراد مالك الساحة المذورة المدة لم يورده ان يبني فيها بناءا يترتب عليه
 سد الشباييك المهددة على تلك الساحة ولا يترتب على ذلك منع الضوم من المكانين
 المذکورين اصل الوجود الضوم لهما من جهات اخرى خلاف باب الاودة العلوية شباييك
 مالك الدوار لذلك ولا يكون للجار المذکور منعه من البناء حيث لا يترتب على ذلك البناء
 ضرر بين الجار (اجاب) نعم لتلك الساحة المذورة البناء في خالص ملكه اذ لم
 يترتب على بنائه ضرر بين مجاره ولا يمنع من ذلك سد تلك الشباييك المهددة على تلك
 الساحة الخاصة بمالكها الداخلة في ذلك الدوار لوجود ضوم للمالكين المذکورين من
 غيرها والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا سكنها بابها في أقصى
 سكة غير نافذة مستطيلة وليس لاحد فيها امرور غيره ويجانب هذه السكة دارا لرجل غير
 مفتوح بابها في بابها في سكة اخرى نافذة فهدم لى اذا اراد الرجل المذکور نقض الحائط
 الجواردة للسكة واخذ جانب من السكة وادخله في داره مع انه لا حق له فيها اصلا وذلك
 بدون اذن صاحب السكة وبدون رضاه يمنع من ذلك وينقض بنيانه حيث اضر
 بصاحب السكة ضررا ينافيه والجواب (اجاب) نعم يمنع الرجل المذکور من احدث
 بناء في تلك السكة بدون اذن صاحبها ورضاه وينقض ما بنائه لواحد منه ان كان الواقع
 م هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب لكل واحد من اولاده مسكنا
 معين ارضا وبناء وسلم لكل ما وهب له وسكن كل فيما اختص به فارغا غير مشغول ثم
 بنى علوا فوق مسكن احدهم على ان البناء لصاحب المسكن المذکور متبرعا بما انفق
 عليه وهو بحال الصحة والسلامة ثم توفي الى رحمة الله تعالى فهل اذا ادعى بقية الورثة
 استحقاقا في العلم المذکور وادوا قسمته بينهم بالقريضة الشرعية لسكونه بناءا بينهم
 لا يكون لهم ذلك اذا ثبت ان الاب المذکور بنى لابنه تبرعا منه حسب اشهاده على
 نفسه بذلك (اجاب) نعم لا يكون لهم ذلك اذا ثبت ان الاب بنى العلم المذکور لابنه
 متبرعا بما انفق عليه ويكون خاصا بصاحب السفلى المبني له كما يستفاد من كتب
 المذهب في التنوير وشرحه من مسائل اشقي آخر المكتاب عمر دار زوجها بماله باذنها
 فالعمارة لها والنفقة دين عليها الصحة احرها ولو هو سران نفسه بلا اذنها فالعمارة له ويكون
 خاصا بالعرصة فيؤمر بالتقرير بطلانها ذلك ولها بلا اذنها فالعمارة لها وهو متطوع في

١٢٩٠

١٢٩٠

١٢٩١

ذى القعدة سنة

البناء فلا رجوع له وفي رد المختار على هذا التفصيل عبارة كرمها وسائر املا كما
 جامع الفصولين وفيه من العدة كل من بنى في دار غيره بامر فالبنا لا امره ولولت نفسه بلا
 امره فهو له وله دفعه الا ان يضرب بالبناء فيمنع ولونى لرب الارض بلا امره ينبغي ان يكون
 متبرعا كما مر اه ومثله في نور العين من الفصل الثالث والثلاثين من بحث العمارة
 في ملك الغير احرط للمعيط البرهاني وفيه راجع الى التجرد بطمان ركب في
 الطاحونة حجرا او حديد من ماله ومضت المدة فلو فعله بامر بهما على ان يرجع فهو
 له بهما ورجع بما اتفق ولوان نفسه بلا امره فلو غير ركب في البناء فله دفعه ولوم كبا فله
 قيمته ولوللثالث بلا امره فهو متبرع اه وفي البرازية من المزارعة كادغرس اشجارا
 في ارض الدهقان ومضت مدة المعاملة ان غرسها للدهقان فهو متبرع وان امره
 الدهقان بشرائها وغرسها فهي للدهقان وعلى الدهقان المال الذي اشترى به
 الاشجار فان غرسها لنفسه باذن الدهقان فهي للا كادو يطالبه الدهقان بالقلع
 وتسوية الارض اه ومنه يعلم ان البناء لمن بنى له وهو هذا صاحب السفلى وان الاب
 متبرع به فقد صرح بتبرع الباقي لغيره بلا امره على سبيل الانبعاث في جامع الفصولين ونور
 العين وصرح به في مسألة الطمان والا كادغرسا كما تقدم في حادثة السؤال حيث اشهد
 الباني حال بنائه لولده انه متبرع له يكون اولى والله تعالى اعلم (سئل) في دارين
 ملاصقتين لعضهما الكل واحدة مالك هدمت احدهما فبناها مالسكها ووضع
 املاج خشب بمحاط جاره تقرا في الحيطان فهل للجار المذ كوررفع الاملاج المذ كورة
 ولو اذن للباني وقت البناء بوضعها لان هذا اعارة منه فبني بداله كان له ان يطالبه
 بالرفع حيث لم يكن له حق الوضع بالمحواط قديما (اجاب) نعم للاذن المطالبة
 بالرفع عن حيطانه الخاصة به والحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل له سفلى وآخر له علو عليه يريد صاحب العلو هدمه وبناء ثانيا فهل ليس له ان
 يبني على السفلى بناء زائدا عما كان عليه في القديم بدون رضا صاحب السفلى حيث
 كان فيه ضرر بين يوهن بناء السفلى المذ كورخصوصا لورفع بناءه زيادة عما كان عليه
 في القديم يترتب عليه سد بابيك جالية للنور بمنزل جاره وهذا ضرر بين (اجاب)
 نعم ليس لذي العلو ذلك اذا تحقق ما ذكر بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) من
 الرزنامة في ١٠ ج سنة ٩٢ بافاده مضمونها ثم مل اطلاق سعادتك على المعرض
 الوارد بافادة المحافظة وعلى ما اجاب به حضرة وكيل الرزنامة بمذاولته كرم بالافادة هما
 يقتضيه المحكم الشرعي في ذلك للاقتناع بوجبه ومضمون العرض المذ كوران
 انما منزلا ركب على جزء طاحونة تعلق اسماعيل أفندي عبد الخالف بحارة قصر الشوك
 بثمان الجمالية وصاحب الطاحونة الميذ كورة شارع في بناء الطاحونة ومن حيث ان
 ركب منزلا واتصاله من فوق بواسطة ساباط وقصد المذ كورازالته واذا ازيل ذلك

١٢٩١

١٠

١٢٩١

١٠

السبايا يمنع الاتصال الى الملك وتعلقنا الركب فوق جزء الطاحونة المذ كورة
 نروم من بعد الكشف على ذلك الزام صاحب الطاحونة بدفع ثمن الركوب أو
 اعطائنا قطعة في الطاحونة للاتصال منها للركوب ومضغون ماذا كرماء ورا لا نلتو
 الزام صاحب الطاحونة باعطاء مقدمة قيمة ما يتلصكه من الركوب الذي باع على الطاحونة
 وابطاء طريق من أرض الطاحونة للوصول الى ملكه (اجاب) الذي يقتضيه
 الحكم الشرعي في هذه المسألة انه لا يجبر صاحب الطاحونة على شراء العلو المملوك لربه
 ولا على بيع جزء من الطاحونة للمالك العلوي ليجعل فيه سلما الى علوه والمحال ما ذكر
 انما العلو لا يزال ملكا لملكه حتى لو انهدم السفل والعلو فليس اصحاب السفل الا ان
 ينفي صفه الى الارتفاع الذي كان له من القديم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له
 دار في أسفل زقاق غير نافذ وفي أول الزقاق المذ كور دار مشتركة بين جماعة اراد أحد
 اشركاه ان يفتح بابا في أسفل الزقاق فهل لمن داره في أسفل الزقاق ان يمنع من الفتح
 (اجاب) نعم له المنع والمحال هذه بناء على احداث التجهيز في التنقيح رجل له دار في سكة
 غير نافذة لها باب اراد ان يفتح لها بابا آخر أسفل من بابها اختلفوا فيه والصحيح انه
 ليس له ذلك ولو اراد ان يفتح بابا آخر اعلى من بابه كان له ذلك خاتمة من باب الحيطان
 والطرق انتهى وفي ردالمحتار لو اراد فتح باب أسفل من بابه والسكة غير نافذة يمنع منه
 وقيل لا وفي كل من القوانين اختلف الصحيح والفتوى قال في الخيرية والمتون على
 المنع فليكن المعول عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أحدث بناء منزل في طريق
 العامة في بلدة حتى استغرق بناؤه ذلك الطريق بحيث لا يمكن لاحد المرور الا
 بالاستطراق من ارض الغير فهل بذلك الاحداث ضرر لعامة المسلمين ولم يكن ذلك
 باذن من المحاكم فهل اذا ثبت ذلك بالوجه الشرعي يمنع منه ويؤمر بنقضه وانعاده
 الطريق كاصله منع الضرر (اجاب) نعم اذا ثبت ما ذكر شرعا يمنع الرجل المذ كور
 من احداث البناء المزبور في طريق عامة المسلمين ابتداء ويؤمر بنقضه بعد الاحداث
 والحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دار مقابلة لدار رجل آخر
 في عطفة غير نافذة وكلا البابين متباعدان عن الآخر فحدث أحدهما بابا مقابلا للباب
 الدار الاخرى بحيث يطامع صاحب هذا الباب المحدث على عورات صاحب تلك الدار
 الاخرى فهل يجبر هذا الرجل على سده هذا الباب المحدث في اللفاسد ولو في سده مشقة
 حيث كان الباب القديم من جهة خارج العطفة والباب المحدث الآن من جهة داخلها
 وكانت تلك العطفة غير نافذة (اجاب) اذا كانت الدار المذ كور تار في عطفة
 غير نافذة وباب احدهما من اهلاها أي من جهة خارجها او اراد تصاحب هذه الدار
 احداث فتح باب في حائط داره للمروءة أسفل من بابه الاول أي من جهة داخلها ابلا
 اذن فقد اختلف التصحيح والفتوى في جواز فتح الباب المذ كور وعدمه والذي عليه

١٢٩٢

١٠

١٢٩٣

٢٧

محرم

١٢٩٤

١٨

جمادى الاولى

١٢٩٤

٩

جمادى الاولى سنة

المتون المنع وهو ظاهر الرواية وعليه المأول و بناء على ذلك فلصاحب الدار الاخرى
 تكليف المحدث المذکور بسد الباب الذي أحدثه والحال ما ذكر والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل له دار خربة من جميع الجهات وكان بابها نافذا الى الخلاء وبجانب هذه
 الدار دار لرجل آخر عامرة وبابها مفتوح من جهة أخرى ثم ان مالك الدار العامرة فتح لها
 بابا في الخربة التي بجوارها فطالب رب الخربة بصاحب العامرة بسد ما فتحه وتنازعا حتى
 مات صاحب العامرة وترك ورثة فامرهم صاحب الخربة بسد ما فتحه موردتهم فلم يمتثلوا
 فهل والحال هذه يجاب صاحب الخربة الى سد ما فتحه فيها من العامرة حيث ان العامرة
 لها باب من جهة أخرى وهو القديم وليس لهم حق الفتح والمروور من الدار الخربة بل
 احدث الفتح والمروور منها يدون حق ولا اذن من المالك وتحقق ذلك شرعا (اجاب)
 يجب على من احدث فتح باب لداره في دار غيره بغير حق سده ومنع مروره من دار غيره
 بدون وجه شرعي وبموته يؤمر من آلت اليه تلك الدار من ورثته بذلك بعد تحقق ذلك
 شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا احدها متصل بحوش فيه فدخل
 لرجل آخر وبهذا الحوش ما بينك من قديم مطلة على هذا الحوش يصل منها الضوء لداخل
 الا ما كن المذکور كورة بحيث لو سدت يمتنع الضوء عنها بالسكينة مع انها لا يطلع منها على
 داخل الهلات المعدة للنساء من مكان الجار المذکور فهل اذا اراد مالك الحوش المذکور
 بناء حائط بلصفي الشبايب ان المذکور كورة في ارضه بحيث يترتب على بنائه المذکور ومنع
 الضوء عن مكان صاحب الشبايب ان المذکور كورة بالسكينة لا يجاب لذلك ويمنع منه
 (اجاب) نعم لا يجاب الجار المذکور لذلك ويمنع منه والحال ما ذكر بالسؤال والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل له طبقة باع الى داره ليس لها درج يصل به الى سطحها
 في القديم فحدث لها درجا يصل به الى اعلاها وبصعوده على الدرج يطلع على نساء
 جاره بمحل قراره من باسفل الدار وباع لاهلها واخر بجاره المذکور ضررا بينا فامر برفع
 الدرج المذکور فلم يمتثل فهل والحال هذه يجبر الجار المذکور على رفع الدرج العائد
 بسبب صعوده عليه الضرر الى جاره ام كيف الحال افيدوا الجواب (اجاب) لا يؤمر
 برفع الدرج غاية الامر انه ان كان بصعوده على الدرج الى سطحه يطلع على داخل محل
 قرار النساء من دار جاره يكون له منعه من الصعود الى ان يتخذ ستره ففي تنقيح الحامدية
 بالزوا الى الخانية رجل اشترى حجرة سطحها مع سطح جاره مستويا فان هذا المشتري جاره
 حتى يتخذ حائط بينه وبين الجار قالوا ليس له ذلك لان الانسان لا يجبر على البناء
 في ملكه ولو اراد ان يمنع جاره من صعود السطح حتى يتخذ ستره قالوا ان كان يقع بصره
 في دار الجار كان له ان يمنع وان كان لا يقع بصره في داره لم يكن يقع عليهم اذا كانوا
 على السطح لا يمنعهم عن الصعود لانه كما يتضرر هو يتضرر الاخر انتهى ثم قال ومثله
 في البرازية من الحيطان من الثاني في الحائط وعمارة والله تعالى اعلم (سئل) في

١٢٩٥

١١

ذى الحجة

١٢٩٦

٢٨

محرم

١٢٩٧

٨

ذى القعدة سنة

١٢٩٧ ١١

حائط بين دارين لرجلين مشتركة بينهما من قديم لكل منهما ما جذوع متعددة عليها
وتلك الحائط متصلة ببناء كل من الدارين من الجانبين اتصالا تربيعا بتداخل اللبن
في بعضه في الأطراف لكل منهما حتى الآن صاحب إحدى الدارين اختصاصه بها
والآخر الاشتراك بينهما وما ولا ينفك للاحدهما على دعواه ولا دليل سوى ما ذكر من وضع
الجذوع واتصال التربيع من الجانبين لكل فهل لا يحكم لمضى الاختصاص بمجرد
دعواه والحال هـ هذه ويكون القول لمضى الاشتراك بيمينه لوجود ادلته على هذا الوجه
وتبقى تحت ايديهما كما كانت (أجاب) نعم لا يحكم لمضى الاختصاص بتلك الحائط
المتصلة اتصالا تربيعا من الجانبين بكلا الدارين مع كون كل من المتنازعين له جذوع
عليها بدون بينة شرعية تشهد له طابق دعواه والقول قول مدعى الشركة فيها والحال
ما ذكر بيمينه وتبقى في ايديهما مشتركة بينهما ويقضى بذلك قضاء ترك الجزم مدعى
الاختصاص عن اثبات دعواه اذ هو خارج بالنسبة للنصف الذي يدعيه خصمه
لانصراف وضع يده اليه والله تعالى اعلم (سئل) في مكان في سكة نافذة ينتمى بعض
ظهوره الى دهليز عمرك لخصمين مشترك بينهما ما يوصل منه الى مكانهم ما خاصة
من قديم الزمان الى الآن وليس للمكان الاول باب منه وليس له حق المرور فيه يريد
صاحب المكان الاول المذكور ان يحد فتحة باب من هذا الدهليز ليرفيه ايضا
او يتوصل منه الى شارع آخر بدون رضامالكه فهل ليس له ذلك والحال ما ذكر
كيف الحكم (أجاب) نعم ليس لصاحب المكان الاول ذلك والحال هـ بدون
وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل غرس اشجارا ببعض ارضه وفي
ارضه والبعض الآخر في ارض جاره بدون اذنه فشغلت ببعض ارضه وفروعها هواء
ارض جاره واضرت به ضررا يئسا فهل يكلف ذلك الغارس بازالة تلك الاشجار ازالة
للضرر المحاصل (أجاب) نعم يكلف الغارس المذكور بازالة ما غرسه من الاشجار في
ارض غيره بدون اذنه حيث لا حول له في ذلك كما صرح حوايه وكذا يكلف بتفريق هواء
ارض غيره من فروع ما غرسه ولو في ارض نفسه حيث اضر ذلك بجاره اما بشد الغروع
بجعل ان ام كن والافعال قطع كما افاده في تنقيح الحمام مدينة من الحيطان والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل كان يملك بيتا مشتملا على عدة منازل وعلى حدود دار بعة وقد ذكر
في الحجة ان الحد الشرقي منها الى زقاق غير نافذ من حقوق البيت وفيه باب الاصطبل
فاصل بين ذلك وبين بيت مبنى باسم الاشراقات وقد كان الزقاق تحت يده وتصرفه
تصرف المالك في املاكهم مدة مديدة من غير منازع ولا معارض له في ذلك ثم توفي
عن ورثة فوضعوا ايديهم على البيت وعلى الزقاق والاصطبل وتصرفوا كذلك مدة
مديدة قبل ان يوضع يد مورثهم فحوسوا واربعين سنة من غير معارض ولا
منازع ثم باعوا ذلك البيت بجميع حقه لرجل ومن جملته الزقاق والاصطبل

ربيع الثاني ٨

١٢٩٨

١٢٩٨

٢٨

فوضع يده عليه وتصرف فيه كذلك والآن قام من يده بيت الاشرافات المذكور
في الحد الشرقي يسكنه المشـ ترى بفتح الزقاق زاعما انه كان نافذا قبل
المدة المذكورة بدون وجه شرعي فهل والحال هذه ليس له ذلك بل
يكون الزقاق من حقوق المشتري خاصة (اجاب) اذا كان هذا
الزقاق قبرا فاذ من قديم الزمان بحيث لا يعهد الا كذلك
وكان من حقوق المـ كان الاول الذي فيه باب
اصطبله لا يكاف صاحب الحق فيه الى
تنفيذه شرعا بدون وجهه بوجـ
ذلك ويبقى القديم على قدمه
والله تعالى اعلم

(تم الجزء الخامس ويليه الجزء السادس
اوله كتاب المحاضر والمجالات)

To: www.al-mostafa.com